





كتاب التفسير

كتاب

الميراث الشرائعنا ليف سيدنا ومولانا
 الشيخ العالم العلامة الحجة البحر النور
 امام المحققين وقذوة السالكين وولي
 المرئيين وولي ربه العالمين القطب
 الرباني والهيكل القدسي الشيخ
 عبد الوهاب الشيرازي
 امدنا الله والمسلمين من
 بركاته في الدنيا
 والآخرة امين
 والمجتهدين
 العالمين
 نعم
 م



وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه جميعين وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

بانا ظرافه كتابي حين تقراه اقرا هديت بلا ريب ولا شطط
 ان مره هو فلا تفعل بسبكي واعذر فلست بمعصوم من الغلط



١٠٧



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
الحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة بحرا يتفرع منه بحار جميع العلوم النافعة
 والنجاة. وأجري جدا وله على أرض القلوب حتى روي منها قلبه لقاصي من
 حب التقليد لعلمائنا والذان. ومن علي من شام عبادته المحققين بالاشراق
 على ينبوع الشريعة المطهرة وجمع احاديثها واثارها المنتشرة في البلدان.
 واطلعه الله على طريق كشفه على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل
 قوله في سائر الادوار والزمان. فاقرا قول المجتهدين وخلفاءهم بحق حين
 راي انصافا لبعض الشريعة من طرق الكشف والعيان. وشارك جميع
 المجتهدين في اعترافهم من عين الشريعة الكبرى وان تقاصر عنهم في النظر
 فانا خرمهم في الزمان. فان الشريعة كالشجرة العظيمة المنتشرة وافعال علمائها
 كالغروع والاعضاء. فلا يوجد لنا فرع من غير اصل ولا ثمرة من غير غصن
 كما لا يوجد لنا ابيته من غير جد ران. وقد اجمع اهل الكشف على ان كل من اخرج
 قولا من اقوال علماء الشريعة عنها فانما ذلك لغفوه عن درجة العرفان. فان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن علماء ائمة علي شريعته بقوله العلماء انما الركن
 ما لم يجالطوا السلطان. ومحال من المعصوم ان يومن على شريعة خوات. **و**
 واجمعوا ايضا على انه لا يسمى احدا عالما الا ان بحث عن مزارع اقوال العلماء وعرف
 من اين اخذوها من الكتاب والسنة لامن ردها بطريق الجهل والعدوان.
 وان كل من رد قولا من اقوال الشريعة واخرجها فانه ينادي على نفسه بالجهل
 الاستهزاء وباني جاهل بدليل هذا القول من السنة والقرآن. عكس من قيل
 اقوال الائمة وخلفاءهم واقام لها الدليل والبرهان. وصاحبه هذا الشهيد

جميع

لا يرد من اقوال علماء الشريعة الا ما خالف نضا او اجماعا ولعل لا يجد في كلام احد
 منهم في سائر الزمان. وغايته انه لم يطلع له على دليل لا يجد في مخالفات
 السنة والقرآن. ومن فاضلنا في ذلك فليأت لنا بقول من اقوالهم خارج
 عنها ونحن نرده على صاحبه كما نرده على من خالف قواعد الشريعة باوضح
 دليل وبرهان. ثم ان وقع ذلك لمن يدعي صحة التقليد للائمة فليس له
 بمقلد هم في ذلك وانما هو مقلد لهواه والسيطان. فان اعتقادنا في
 جميع الائمة ان احدهم لا يقول قولا الا بعد نظره في الدليل والبرهان. وحيث
 اطلقت المقلد في كلامنا فان مرادنا به من كان علامة مندرجات اصل من
 اصول امامه والافدعوا التقليد له زور ولصنان. وما هم من اقوال الشريعة
 شي خارج عن قواعد الشريعة في علمنا وانما اقوالهم كلها بين قريب واقرب
 وبين بعيد وابعد بالنظر لمقام كل انسان. وسعاع نور الشريعة يشهد
 كلهم ويعلمهم وان تفاوتوا بالنظر لمقام الاسلام والايان والاحسان. **و**
احمد حمد من كرم من عين الشريعة المطهرة حتى شيع وروى منه اجسم
 والحنان. وعلم ان شريعة محمد صلى الله عليه وسلم جاءت شريعة واحدة جامعة
 لمقام الاسلام والايان والاحسان. وانما لا حرج ولا ضيق فيها على احد
 من المسلمين ومن شهد ذلك منها فشهد به بقطع ولصنان. فان الله تعالى
 قال وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى الحرج في الدين فقد خالف صريح
 القرآن **واشكر** شكر من علم كالتجديد صلى الله عليه وسلم فوقف عند ما حدث
 له من الامر والنهي والترغيب والترهيب ولم يرد منها شي الا من شهد له شعاع
 الدليل والبرهان. فان الشارح ما سكت عن اشياء الازمنة لانه لا يهول
 ونسيان. اما من طريق النظر والاستدلال واما من طريق التسليم والايان
 واما من طريق الكشف والعيان. ولا بد لكل مسلم من اخذ هذه الطرق ليطا
 اعتقاده بالحنان قوله باللسان. ان سائر ائمة المسلمين على هدي من ربهم
 في كل حين واوان. وكل من لم يصل الى هذا الاعتقاد من طريق الكشف والعيان
 وجه عليه اعتقاد ذلك من باجه التسليم والايان. وكما لا يجوز لنا الطعن
 فيما جات به الانبياء مع اختلاف شرايعهم فكذلك لا يجوز لنا الطعن فيما استنبط
 الائمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستحسان. ويوضح لك ذلك
 يا اخي ان الشريعة جاءت من حيث الامر والنهي على مرتين تخفيف وتشديد لا على
 مرتبة واحدة كما سياتي ايضا في الميزان. فان جميع المكلفين لا يخرجون
 عن قسمين قوي وضعيف من حيث ايمانهم او جسد في كل عصر وزمان. فمن قوي
 منهم خوطب بالتشديد والاحذ بالعدايم ومن ضعف منهم خوطب بالتخفيف

ج



بق

والاخذ بالرخص وكل منهما حينئذ على شريعة من ربه وتبين ان فلا يوم القوي
بالتردد الى الرخصة ولا يكلف الضعيف بالصعود الى العزيمة وقد رُفِعَ
المخلاف في جميع ادلة الشريعة واقوال علماء فقهنا عن كل من عمل بهذه الميزان
وقوله بعضهم ان المخلاف المحقق من طائفتين مثلا لا يرتفع فالجمل محمول
عليه من لم يعرف قواعد هذا الكتاب لا اخلاف الذي لا يرتفع من بين اقوال
ائمة الشريعة مستعمل عند صاحب هذه الميزان . فامتن يا اخي ما قلته
لك في كل حديث وفقا بله ادكل قول وفقا بله تجد كل واحد منهما لا بد ان
يكون متحفا والاخر مستددا ولكل منهما رجال في حال مباشرة الاعمال
ومن المحال ان لا يوجد لنا قولا معا في حكم واحد متحفا او مستددا .
وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة اقوال واكثر ادقول مفصل فالحاذق
يرد كل قوله الى ما يناسبه ويقاربه من التحفيف او التشديد . وقد قال
الامام الشافعي وغيره ان اهل الحديث او القولين اولى من الفاعل احدهما
وان ذلك من كل ان مقام الايمان . وقد امرنا الله تعالى بان نقيم الدين ولا
نتفرق فيه حفظا له عن تقدم الاركان . فالجهد الذي من علينا باقائه
الدين وعدم اضماعه حيث الرضا العمل بما تضمنته هذه الميزان .
واشبهك ان لا الاله الا الله وحده لا شريك له شهادة بتوفا بلها عرف
اجنان **واشبهك** ان سيدنا ومولانا محمد عبده ورسوله الذي فضل
عليه كافة خلقه وبعثه بالشريعة السمحاء وجعل اجماع امة متحفا في وجوب
العمل بالسنة والقران **اللام** فضل وكم عليه وعليه سائر الانبياء والمرسلين
وعليهم وصحبتهم وجميع التابعين لهم باحسان . صلاة وسلاما دائمين
بدوام سكان النيران واجنان . امين اللهم امين . **وبعد**
فكذلك ميزان نفيسة عالية المقدار خالفت فيها ما يمويه يمكن الجمع
بين الادلة المتغايرة في الظاهر وبين اقوال جميع المجتهدين ومقلديهم
من الاولين والآخرين الى يوم القيامة كذلك ولم اعرف احدا سبقني الى
ذلك في سائر الادوار وضعفها باشارة الاكابر من مشايخ الاسلام فان
قلوبها اتفتحت وان رقصوها محوتها فاني بحمد الله احب الوفاق واكره
الاخلاف لا سيما في قواعد الدين وان كان الاختلاف رخصة لقوم اخرين .
فرحم الله من راي فيها خلافا صاحبه تنصرة للدين وكان من اعظم البواعث
لي علي ما لي بها للاخوان فتح باب العمل بما تضمنته قوله تعالى شرع لكم من الدين
ما وحي اليه نوحا والذي اوجينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى
ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ولينطابقوا في عقيدتهم بين قولهم باللسان

ان سائر ائمة المسلمين علي هدي من ربه ودين اعتقادهم ذلك بالجنان
ليقوموا بالواجب حقوق في الادب معهم وليجوزوا الثواب المرتب على ذلك
في الدار الآخرة وليخرج من قال منهم بلسانهم ان سائر ائمة المسلمين علي هدي
من ربه ولم يفتقد ذلك بخلافه علي من هو متليس به من صفة التفات
الا صغرا الذي ذمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذمه الله سبحانه وتعالى
مناقض الكفار بنفاقهم زيادة علي حصول ذمهم بصفة كفرهم في حق قوله تعالى
يا ايها الرسول لا تجادل الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا امنا باقواهم
ولم تؤمن قلوبهم . ومعنا ان كل ما عابدا لله تعالى علي تكفاره لما لم يؤمنوا
اولي ما لتكفره عما يقرب من شبه صورته وليس المقلدون باب المبادرة
الي الانكار علي من خالف قواعد مذهبهم فمن هو من اهل الاجتهاد في الشريعة
فانه علي هدي من ربه وربما اظهر مستنده في مذهبه لمن انكر عليه فاذعن
له وحجل عن مبادرته الي الانكار عليه هذا من جملة فقا صدي بناليف هذا
الكتاب والاعمال بالنيات وانما الكل امري ما نوي **فا علموا** ايها الاخوان
علي الوصول الي ذوق هذه الميزان وايضا كره والمبادرة الي انكارها قبل ان
نظا العواجم هذه الفصول التي مستغذنها بين يدي الكلام عليها اي
قبل كتاب الطهارة بل ولوا انكرها احدكم بعد مطالعة فصولها فربما كان
معه ورالفها منها وقلة وجودها من اخوانكم كما سيأتي بيانه .
شاهد تعالى . اذا علمت ذلك واردت ان تعلم ما او مانا اليه من دخول
جميع اقوال المجتهدين ومقلديهم الي يوم الدين في شعاع نور الشريعة
المطهرة تحت الائمة لا تزي قول واحد منها خارجا عن الشريعة المطهرة
فتدبر وتامل فيما ارشدك اليه ذلك ان تعلم وتحقق يقينا جازما
ان الشريعة المطهرة جازمة من حيثة تشهد بالامر والنهي في كل مسئلة ذات
خلاف علي مرتبتين تحفيف وتشديد لا علي مرتبة واحدة كما يظنه بعض
المقلدين . ولذلك وقع بينهم اخلاف يشهدون التساقض والاخلاف ولا تناقض
في نفس الامر كما سيأتي ايضا في الفصول الالفة ان شاء الله تعالى فان مجموع
الشريعة يرجع الي امر ونهي وكل منهما يتقسم عند العلماء علي مرتبتين تحفيف
وتشديد واما الحكم انما هو الذي هو المباح فهو مستوي الطرفين وقد يرجع
بالنية الصالحة الي قسم المندوب وبالنية الفاسدة الي قسم المكروه **هكذا**
مجموع احكام الشريعة وايضا ذلك ان من الائمة من حمل مطلق الامر علي
الوجوب اجماز ومنهم من حمل علي الندب ومنهم من حمل مطلق النهي علي التحريم
ومنهم من حمل علي الكراهة ثم ان لكل من المرتبتين رجالا في حال مباشرة



لتكليف فمن قوي منهم من حيث ايمانه وجسمه خوطب بالعزيمة الواردين في
 الشريعة صريحا والمستنبطين منها في مذهب ذلك المكلف وغيره ومن ضعف
 منهم من حيث مرتبة ايمانه وضعف جسمه خوطب بالتحقيق والواردين
 كذلك في الشريعة صريحا والمستنبطين منها في مذهب ذلك المكلف او مذهب
 غيره كما اشار اليه قوله تعالى فانقوا الله ما استطعتم خطابا عاما وقوله صلى
 الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم اي كذلك فلا يومر القوي
 المذكور بالترول كما لملاعب بالدين كما سيأتي ايضا في المصولة الثانية
 ان شاء الله تعالى وكذلك لا يكلف الضعيف المذكور بالصعود الى مرتبة
 العزيمة والتشديد والعمل بمذلة مع عجزه عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لا يفتقر
 الى بوجه شرعي فالمرتبة المذكورتان على الترتيب الوجوه لا على التخيير كما قد
 توهبه بعضهم فإياك والغلظ فليس من قدر على استعمال الماهية حسا او شرعا
 ان يتجهم بالتراب وليس من قدر على القيام في العزيمة ان يصلي جملة ليل
 وليس من قدر على الصلاة جالسا ان يصلي على جنب وهكذا في سائر الواجبات
 وكذلك القول في الافضل من السنن مع المفضول فليس من الادب ان يفعل
 المفضول مع قدرته على فعل الافضل . فعلم ان المسنونات ترجع الى
 مرتبتين كذلك فيقدم الافضل عن المفضول ندبا مع القدرة ومقدم الاولى
 على خلاف الاولى وان جاز ترك الافضل والمفضول أصالة فمن اراد عدم
 اللوم فلا يتزل الى المفضول الا ان عجز عن الافضل . فامتنع يا اخي هذه
 الميزان جميع الامور والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما ينبغي وتفرع
 على ذلك من جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين تجدها
 كلها لا يخرج عن مرتبتين تحفيف وتجديد ولكل منهما رجال كاسبق . ومن
 تحقق بما ذكرنا ذوقا وكشفا كما ذكرناه وكشف لنا وجد جميع اقوال الائمة
 المجتهدين ومقلديهم داخل في قواعد الشريعة المطهرة ومقتبسة من شعاع
 نورها لا يخرج منها قوله واحد عن الشريعة وصحت مطابقة قوله باللسان
 ان سائر ائمة المسلمين علي هدي من رجع لا اعتقاده ذلك بالبحان وعلم جزما
 وبقينا ان كل مجتهد مصيب ورجع عن قوله المصيب واحد لا يعينه كسباني
 ايضا في المصولة ان شاء الله تعالى وارتفع التساقض والخلاف عنده في
 احكام الشريعة واقوال علماء بها لان كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
 يجل عن التساقض وكذلك كلام الائمة عند عرف مقاديرهم واطلع على منازعهم
 اقوالهم ومواضع استنباطاتهم مما من حكم استنبطه المجتهد الا وهو متفرع
 من الكتاب او السنة او منهما معا ولا يقدح في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه

المجتهد الاجمل لبعض المقلدين بموضع استنباطه وكل من شهد في احاديث الشريعة
 او اقوال علماء بها تساقضا لا يمكن رده فهو ضعيف النظر ولو انه كان عالما بالادلة
 التي استند اليها المجتهد ومنارخ اقواله يحمل كل حديث او قول وفعله على
 حال من احدي مرتبتي الشريعة . فان من العلوم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يجاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الاسلام والايمان
 والاحسان . وقامل ما اخي في قوله تعالى قالت الاعراب انا قل لم تؤمنوا
 ولكن قولوا اسلمنا الآية تخط علماء بما قلناه والافان خطابه لا كما برا الصحابة
 من خطابه لاختلاف العرب واين مقام من يابعد صلى الله عليه وسلم على السمع
 والطاعة في المشقة والمكره والمعسر والميسر من طلب ان يابعد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على صلاة الصلوة الصبيح والعصر فقط دون غيرها من الصلوة
 ودون الزكاة والجهاد والعيامة والجهاد وغيرها وقد تنبع الائمة المجتهدين
 ومقلدوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فما وجدوا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم شدد فيه عادة شدة دوا امره كان او نهيا وما وجدوه
 خفف فيه خففوا . فاعتمد يا اخي على اعتقاد ما قررته وبنيتك في
 هذه الميزان ولا يصرك غرابها فانها من علوم اهل الله تعالى وفي قرب
 الى طريق الادب مع الائمة مما تعتقده انت من ترجيح مذهب علي مذهب لغير
 طريق شرعي . واين قول من يقول ان سائر ائمة المسلمين او الائمة الاربعة الان
 علي هدي من رجع ظاهر او باطنا من يقول ثلاثة ارباعهم او اكثر علي غير
 الحق اذ في نفس الامر وان اردت يا اخي ان تعلم بقاسنة هذه الميزان وكما علم
 ذابقتها بالسريعة من ايات واخبار واثار واقوال فاجمع لك اربعة من علماء
 المذاهب الاربعة واقرا عليهم ادلة مذاهبهم واقوال علماء بهم وتعاليلهم التي
 سطروها في كتبهم وانظر كيف يتجادلون ويعنف بعضهم ادلة بعض واقوال
 بعض وتغلو واصولهم علي بعضهم بعضا حتى كان المخالف لقول كل واحد قد
 خرج عن الشريعة ولا يكاد احدهم يعترف ذلك الوقت ان سائر ائمة المسلمين
 علي هدي من رجعوا بالاجل في صاحبه هذه الميزان فانه جالس علي منصة
 في سرور وطمأنينة كالسلطان حكمه مرتبة ميزانه علي كل قول من اقواله
 لا يريه قولا واحدا من اقوالهم خارجا عن مرتبتي الميزان من تحفيف او تجديد
 بل توقيف الشريعة قابلية ما قالوه لوسعها فاعلم يا اخي لهذه الميزان وعلمها
 لا خوانك من طلبة المذاهب الاربعة ليحيطوا بها علماء ان لم يصلوا الى مقام
 الذوق بها بطريق الكشف كما اشار اليه قوله تعالى فان لم يصيبها واميل
 فطر وليفوروا ايضا بحجة اعتقادهم في كلام ائمتهم ومقلديهم ويطلبوا

يقولونهم قولهم باللسان ان سائر ائمة المسلمين علي هدي من ربه وان لم يكن
ذلك كسفا وبقينا فليكن ايماننا وتسلما فليكن اليها الاخوان باحتمال الاذي
من يحاد لكم في هذه الميزان قبل ذوقنا وقبل ان نحضره معكم حال قرأتها
علي علماء المذهب الاربعة فانه معذور لا يكاد يسلم لكم صحتها وغايتها وربما
واقف مذهبها من هيبته لهم ورد المذهب الذي لم يكن احد من تقليده
حاضر لعدم من ينتصر كذلك المذهب وفي ذلك دلالة علي مراعاته وجود
المخوفين نساه الله العافية وربما قدرنا له كياخي انتهت الميزان الشرا
المخلطة لجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية تقع الله بها
المسلمين . وقد حيب لي ان اذكر لك يا اخي قاعدة هي كالمقدمة لهم هذه
الميزان بل هي من اقرب الطرق الي التسليم لها وذلك ان تبني اساس
تطرك اوله علي الايمان بالله تعالى وهو العالم بكل شيء والحكمة في كل شيء
ازلا وابد الما ابدع هذا العالم واحكم احواله وحيز شؤنه واتقن كماله اظهره
علي ما هو مستأهد من الاختلاف الذي لا يمكن حصره ولا يضبط امره متقار
في الامزجة والتركيب مختلفا في الاحوال والاساليب علي حكم ما سبق به
علم الله القديم وعلي وفق ما نفذت به ارادة الله العليم الحكيم فجا علي هذه
الامضاء والتمليك واستقرار امره علي ما لا تنته غايته من الشؤن والتفان
وكان من جملة بديع حكمته وعظيم الابه وعظيم رحمته ان يشرع عباده الي اثنين
شقي وعبيد واستعمل كل منهما فيما خلق له من متعلق الوعد والوعيد وادجم
لكل منهما في هذه الدار حكم عدله وسعته ايضا له ما يصلح لسانه في حاله وما
من محسوسات صورها ومعنويات قدرها ومعنويات ابدعها واحكام
شرعها وحدود وضعها وشؤن ابدعها فتمت بذلك امور المحذورات والنقد
بذلك نظام الكائنات وكل بذلك شأني الزمان والمكان حتي قيل ان ليس
في الامكان ابداع مما كان قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الانساث
في احسن تقويم علي اند سجدوا وتعالى لم يجعل لك خافعا مطلقا
ولا كل حاضرا مطلقا بل ربما نفع هذا ما ضر هذا او ضر هذا ما نفع هذا وربما
ضر هذا في وقت ما نفعه في وقت اخر ونفع هذا في وقت ما ضره في وقت
اخر كما هو مشاهد في الموجودات الحسية والمدركات المعنوية لمعان جليلة
عن الادراك بالانكار واسرار خفية الامن اراد عالم الاسرار ومن هنا
يتحقق المؤمن ان كلا يسر لما خلق له وان ذلك انما هو لا تمام شؤن
الاولين والآخرين وان الله هو العليم عن العالمين . حيث تقررت لك
يا اخي القاعدة العظيمة علمت ان الله تعالى لم يترك يسعد من حيث ما كلفه

ابدا وان اختلاف ائمة هذه الامة في خروج الدين احمد عاقبة واقوم رشدا
وان الله تعالى لم يخلقنا عبثا ولا نوع لنا التكليف سدا بل لم يلهم احدا من
المكلفين العمل بما امر من امور الدين لعقده به علي لسان احد من المسلمين
او علي لسان امام من ائمة المهدي المجتهدين الا في العمل به علي وجهه
في ذلك الوقت او علي مراتب سعادة ذلك المعنونة المكلف له حينئذ
واللايقة بحاله ولا يصرفه عن العمل بقوله امام من ائمة المهدي الي العمل
بقوله اما اخر منهم الا وفيما يعبر عنه عند الخطاط في ذلك الوقت عن الاكل
في درجته اللايقة به راحة منه سبحانه وتعالى باهل قبضة السعادة ورعا
للخط الا وفر لهم في دينهم وديارهم كما يلائق الطيب الجيب والله المثل
الاعلي وهو القريب المحيبي لاسيما وهو الفاعل المختار في الاموات والاحياء
والمدبر المريد لكل شيء من سائر الاشياء **فانظريا اخي** الى حسن هذه القا
ودنوحها وكما ازالته من اشكالات معجزة وافادت من احكام محكمة فانك
اذا تطرقت فيها بعين الانصاف تحققت بصحة الاعتقاد ان سائر الامة
الاربعة ومقلديهم رضي الله تعالى عنهم اجمعين علي هدي من ربه في ظاهر
الامر وباطنه ولم تغترض قط علي من عشتك بمذهب من مذاهبهم ولا علي
من انتقل من مذهب منها الي مذهب ولا علي من قلده غير امامه منهم في اوقات
الضرورات لا اعتقادك يقينا ان مذاهبهم كلها داخلية في سياج الشريعة
المطهرة كما سيأتي ايضا حده وان الشريعة المطهرة جات شريعة سماوية واسعة
شاملة قابلة لسائر اقوال ائمة المهدي من هذه الامة المحمدية وان كلا
منهم فيما هو عليه في نفسه لا علي بصيرة من امره وعلي صراط مستقيم
وان اختلافهم انما هو راحة للامة فتشاعن تدبير العليم الحكيم فعمل سبحانه
وتعالى ان مصلحة البدن والدين في الدنيا لهذا العبد المؤمن في كذا فاجده
له لطفه منه بعباده المؤمنين اذ هو العالم بالاحوال قبل تكونها فالمؤمن
الكامل يومن ظاهرا وباطنا ان الله تعالى لو لم يعلم ان لا اله الا صلح عنده
تعالى لعباده المؤمنين انفسا هم علي نحو هذه المذاهب لما اوجدها لهم
واخرهم عليها بل كان يحلم علي امر واحد لا يجوز لهم العدول عنه الي غيره
كما جزم الاختلاف في اصل الدين بنحو قوله تعالى في سورة المائدة
يهدى اليه الذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان
اقبلوا الدين ولا تتفرقوا فيه فافهم ذلك فانه تقيس واحذر ان تستبدل
عليك بحال فتجعل الاختلاف في الخروج كالاختلاف في الاصول فيزل بك
القديم في مهواة من التلف فان السنة التي في قاضية عندنا علي ما تقدم

ية

عدة

من الكتاب والسنة مصرحة بان اختلاف هذه الآية راحة بقوله صلى الله عليه وسلم وهو بعد خصا يصيد في احمته ما من معناه وجعل اختلاف اجتهاد راحة وكان فيمن قبلها عذابا انتهى . وربما يقال ان الله تعالى لما علم ازلا ان الاحظ والاصح لهذا العبد المومن في دينه النظر بالما اجازي مثلا كتحقق حاله مثلا النظر بما هو اشد في اجبا الاعضا لا حقيقي في ذلك او جد له اما انهم عند اطلاق القول بعدم صحة بسوي ذلك الما في حق كل واحد فكان النفس لهية والمعه تقليده ليلتزم ما هو القوة في حقه راحة به ولما علم سبحانه وتعالى ان الاحظ والاصح عنده تعالى ايضا لهذا العبد المومن تجد يد وضوءه اذا كان متوضيا وصمعه على فعل يتحقق به الوضوء لا يتقاض وضوءه الاول بنفس ذلك العزم لا حقيقي في ذلك او جد له امام هدي ائمه عند اطلاق القول بوجوده ذلك في حق كل واحد والمعه التقليد ليلتزم ما هو الاول في حقه ولما علم سبحانه وتعالى ان الاحظ والاصح عنده تعالى ايضا لهذا العبد المومن التفرع الكلي عن مباشرة ما خاخره الكلب مثلا ولو بغيره من المايعات الشاملة للما القليل والغسل من ذلك سبعا احدا من التراب لا حقيقي في ذلك او جد له امام هدي ائمه عند اطلاق القول بوجوده ذلك في حق كل واحد والمعه التقليد ليلتزم ما هو اولي في حقه وهكذا القول في ساير الاحكام فما من سبيل من سبل المهدي الا ولما اهل في علمه سبحانه وتعالى ارشدهم اليها بطريق من طرق الارشاد الصريحة والالهامية كما انه سبحانه وتعالى يسر ظهور هذه الميزان لما علم ازلا ان الاحظ والاصح عنده لولها ومن وافقه في عقايد واخلا واحواله ان يكشف له من عين الشريعة الكبرى التي يتفرع منها ساير منازع مذاهب المجتهدين ومواد اقوالهم ليري ويطلع على جميع محال ما اخذهم لمقا من الكتاب والسنة اطلعه سبحانه وتعالى عليها كذا في قبلهم ما هو اولي في حقه من كونه تقر ساير المذاهب الآية بحق وصدق ويكون فائحا لا يتباعه باب صحة الاعتقاد في ان ساير ائمة المسلمين على هدي من ربه كما سيأتي ايضا حد فضلا من الله ونعمة والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ولا يقال لم لا سوي الحق تعالى بينهم بقدرته وجعلهم على حالة دائمة اولم لا انهم كل مقلد عن امامه عدم اطلاق ذلك الحكم في حق كل واحد مثلا لان ذلك كالا عراض على ما سبق به العلم الالهي ثم اعلم ان اختصاص كل طائفة من هذه الامة بحكم من الاحكام الشرعية في علم الله تعالى ربما يكون حفظا لقامهم عن النقص ويصح ان يقال ان التكليف كلها انما هي للفرقة

دايما في حق من اتى بها على وجهها اذا اعتقادنا ان القايين بما كلفوا به احدون في الترتيب مع الانقاس لان الله تعالى لا ينهي مواهبه ابد الابدين ودهر الداهرين والله واسع عليم **فقد** بان لك يا اخي بهذه القاعدة العظيمة التي ربما يكون عليها مدار هذه الميزان الكريمة التي ربما لم تسمع قرينة بمثلها ان هذه الميزان الشعرانية مدخلة لجميع مذاهب المجتهدين من ائمة المهدي وقلدهم في الشريعة المحمدية نعم الله بها المسلمين . **واعلم** يا اخي اني لما شرعت في تعليم هذه الميزان للاخوان لم يعقلوها حتى جئت لهم على قراتها جملة من علماء المذاهب المذكورون حين رآوها بوجه جميع اقوال مذاهبهم وقد وصلوا في قراتها وتحريرها الان الى باب ما يحرم من النكاح وزوجوا من فضل الله اتمام قراتها عليهم الى اخر ابواب الفقه وذلك بعد ان سألوني في انقضاءها بعبارة اوسع من هذه العبارة المتقدمة وانقضاء معرضها الى قلوبهم ذوقا من غير سلوك طريق الرياسة على قواعد اهل الطريق فكانهم حملوني بذلك جميع جبال الدنيا على ظهري مع ضعف جسدي ففرت كلما اوضح ففهم الجمع من حديثين او قولين في باب ما يؤولي بحديث او قول في باب اخر نيا ففهم عندهم مقابلته فحصل لي منهم لقب سيد وكما ففهم جمعوا الى ساير العلماء الذين يقولون بقولهم في ساير الادوار من المتقدمين والمتأخرين الى يوم الدين وقالوا لي جادل هؤلاء كلهم واجعلهم يرون جميع المذاهب المدرسة والمستعملة كلها صحيحة لا ترجح فيها لمذهب علي مذهب لا عتراضها كلها من عين الشر المطهرة وذلك من اصعب ما يتجمله العارفون باسرار احكام الله تعالى **ثم** اني استخرجت الله تعالى واجبتهم في سوالهم في ابناح الميزان وتركت احاديث الشريعة التي قيل تنافضها وما ابني على ذلك من جميع اقوال المجتهدين وقلدهم في ساير ابواب الفقه من باب الطهارة الى اخر ابواب علي مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عند في الشريعة تنافض تايسر الفهم فانما ميزان لا يكاد الا انسان يري لها دايما من اهل عصره وقد من على ذلك عدة فضول فافقه في الشرح لما اسكل من الفاظها عليهم وكالدهليز الذي يتوصل منه الى صدر الدار وبعضها مستعمل على ذكر امثلة محسوسة تقرب على العقل كيفية ترجيح المذا من عين الشريعة الكبرى وكيفية اتصال اقوال اخرا دار المقلدين بادل ادوارهم الذي ما خوذ من حضرة الوحي الالهي من عرش الكريسي الى لوح الى حضرة جبريل عليه السلام الى حضرة محمد صلى الله عليه وسلم الى الصحابة

رة
ليقة
ن
هم
هب

الى التابعين الى تابع التابعين الى الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين وعلى بيان شجرة وشبكة ودائرة وجوهر العلم الناظر فيه اذا قام كل ان جميع اقوال الائمة لا يخرج شي منها عن الشريعة وعلى بيان ان جميع الائمة المجتهدين يسبقون في اتباعهم ويلي خطوتهم في جميع شواهدهم في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة حتى يجاوزوا الصراط وعلى بيان ان كل مذهب سلكه المقلد وعمل به على وجه الاخلاص وصله الى باب الجنة وعلى بيان قرب منازل الائمة على نهر الحياة من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما اعطاه الكشف وعلى بيان دهر الراي يبري جميع الائمة من القول به في ذكر الله تعالى لا سيما الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه بخلاف ما يظنه بعضهم به **وختام**

ابواب الفقه بخاتمة نفيسة مشتملة على بيان سبب مسروعة جميع النكاحات وهو ان يركب احكام الرعي الخمسة من الاعلال السماوية فاکرم بها من ميزان لا اعلم احدا سبقني الي وضع مثلها وكل من تحقق بزوتها دخل في نعيم الابد وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين واقوال مقلديهم ويقوم في تقرير ذلك بمقامهم حتى كان صاحب ذلك المذهب او القول العارف بدليله وموضع استنباطه وشا را لا يجد شيئا من اقوال الائمة ومقلديهم الا وهو مستند الى اية او حديث او اثر او اجماع او قياس صحيح على اصل صحيح كما سيأتي ايضا في الفصول الائمة ان شاء الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **واسال الله تعالى من فضله** ان يحكي هذا الكتاب من كل عدد وحاسد بدس فيه ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشريعة لينقر الناس عن مطالعته كما وقع لي ذلك مع بعض الاعدا فانهم دسوا في كتابي المسمى بالبحر المورود في المواثيق والعهود امورا تخالف ظاهر الشريعة وداروا بها في الجاهل الزهر وغيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما خدتها الفتنة حتى ارسلت لهم نسختي التي عليها خطوط العلماء فالتفتها العلماء فلم يجدوا فيها شيئا مما دسوا لاعدائهم الله تعالى يغفر لهم ويسامحهم والمجد لله رب العالمين **ولنشرع** في ذكر الفصول الموضحة للميزان فاقول وبالله التوفيق **فصل** في بيان ان حملك جميع اقوال الائمة المجتهدين على حالين ترفع الخلاف ومعلوم ان الخلاف اذا تحقق بين عالين مثلا لا يرتفع بالحمل **فالجواب**

والامر كذلك لكن عند كل من لم يتحقق بصدق هذه الميزان امانا من تحققها وحمل الحديث او القولين على حالين فان الخلاف يرتفع هذه كما سيأتي ايضا في الفصول الائمة فاحمل يا اخي قول من قال ان الخلاف المحقق بين

طائفتين لا يرتفع بالحمل على حالين وعلى حال من لم يتفعل هذه الميزان واحمل قول من قال ان الخلاف يرتفع بالحمل المذكور على من يتفعلها لانه لا يري بين اقوال اهل الله تعالى خلافا محققا ابدا والمجد لله رب العالمين **فصل**

اياك يا اخي ان تبادر اول سماعك لم يرتب الميزان اليهم كون المرتبتين على التخيير مطلقا حتى ان المكلف يكون مخيرا بين فعل الرخصة والعزيمة في اي حكم شاء فقد قدمنا لك يا اخي ان المرتبتين على الترتيب الوجوه لا على التخيير كما يراه له وانه ليس الاولي لمن قدر على فعل العزيمة ان يتركها الى فعل الرخصة **وقد** دخل على بعض طلبه العلم وانا اقدر في ادلة المذاهب واقوال علماء بها فتوجه الى اقدر ذلك للطلبية على وجه التخيير من فعل العزيمة والرخصة من حيث ان جميع الائمة على هدي من رجع فصار يحط على ويقول ان فلانا لا يتفقد مذهب ابي علي طريق الذم والنقص في لا على طريق وجح اطلاعي ادلة الائمة فانه تعالى يغفر له لعذره بعد تفعل هذه الميزان القويته ويكون على علم جميع الاخوان اني ما قدرت مذهبيا من مذاهب الائمة الا بعد اطلاعي على ادلة صاحبها لا على وجه حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعل بعضهم ومن شك في قولي هذا فليستظر في كتابي المسمى بالمنهج المبين في بيان ادلة المجتهدين فانه يعرف صدق حقيقا وانما لم اكلف بنسبة القول الى الائمة من غير اطلاعي على دليله لان احدهم قد يرجع عنه بخلاف ما اذا عرفت الادلة في ذلك من كتاب او سنة مثلا فانه لا يصح مني رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من اطلع على توجيهي لكلام الائمة الائمة من باب الطهارة الى اخر ابواب الفقه فان في رحبت في هذه الميزان ما يقاس عليه جميع الاقوال المستعملة والمندثرة وعلمت ان الذين عملوا بتلك المذاهب ودانوا الله بها واقتوا بها الناس الى ان ماتوا كانوا على هدي من رجع عنها عكس من يقول انهم كانوا على خطأ فقد علمت يا اخي اني لا اقول بتخيير المكلف من العمل بالرخصة والعزيمة مع القدرة على فعل العزيمة المنعينة عليه معاذ الله ان اقول بذلك فانه كان لا عيبا لدين كما مر في الميزان انما تكون الرخصة للمعاجز عن فعل العزيمة المذكورة قطعا لانه حينئذ يصير الرخصة المذكورة في حقه عزيمة بل اقول ان من الواجب على كل مقلد من طريق الانصاف ان لا يعمل برخصة قال به امام مذهب الا ان كان من اهلها وانه يجب عليه العمل بالعزيمة التي قال بها غير امامه حيث قدر عليها لان الحكم راجع الى كلام الشارع بالاصالة الى كلام غيره لا سيما ان كان دليل الغير اقوي

ل

بينة

خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى انه قال لي لو وجدت حديثا في البخاري وسلم
لم ياخذ به اماحي لا اعل به وذلك جهل منه بالشرعية واول من ينبغي منه
امامه وكان من الواجب عليه حمل احاده عليا انه لم يظفر بذلك الحديث اذ لم
يصح عنده كاسياني ايضا حديث الفصول ان شاء الله تعالى اذ لم اظفر به
من اتفق عليه الشيخان قال بعضه احد من يعتقده بتضعيفه اذ في
كلام القوم لا ينبغي لاحد العمل المرجوع الا ان كان احوط في الدين من القول
الارجح كالقول في تقصير الطهارة عند الشافعية بلهس الصغيرة والشعر
والظفر فان هذا القول وان كان عندهم ضعيفا فهو احوط في الدين مكان
الوضوء منه اذ في انتهى وصاحبه الذوق لهذه الميزان يري جميع مذاهب
الائمة واقوال مقلديهم كانهما شرعية واحدة لشخص واحد لكنهما ذات مرتبتين
كل من عمل بمرتبة منهما بشرطها اصحابه كاسياني ايضا حديث الفصول ان
شاء الله تعالى **وقد** اطلعني الله تعالى من طريق الاحكام علي دليل قوله
الامام الظاهري رضي الله عنه بتقصير الطهارة بلهس الصغيرة التي لا تستهي
وهو ان الله تعالى اطلق اسم النساء علي الاطفال في قوله تعالى في قصته فرعون
ابناهم وليستحي بشاهم ومعلوم ان فرعون انما كان يستحي الانثى عفت
ولا ذنبا في قصته الذبح فكذلك يكون احكامه في قوله تعالى ولا تستم النساء
بالقياس علي حد سوي وهو استنساخ حسن لم اجده لغيري فانه جعل
علته البعض الانوثة من حيث هي تقطع النظر عن كونها تستهي ولا تستهي
نفس عليه يا اخي كلما لم تطلع له من كلام الائمة علي دليل صريح في الكتاب
او السنة وايضا ان ترد كلام احد من الائمة او تضعفه بفهمك فان فهم
مثلك اذا قرن بفهم احد من الائمة المجتهدين كان كالصيا والسر تعالى اعلم
فصل فان قال قائل من لم يبح عندكم علي المقلد العمل بالارجح
من الاولين او الوجيهين في مذهبه ما دام لم يعمل الي معرفة هذه الميزان
من الذوق والكشف فالجواب نعم يجب عليه ذلك ما دام لم يعمل الي مقام
الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر بخلاف ما اذا وصل الي مقام
الذوق للميزان المذكورة وراي جميع اقوال العلماء ويجوز علومهم تتفرع من عين
الشرعية اذ في يتتري منها وتنتهي اليها كاسياني بيانه في فصل الامثلة
المختومة لا نقال اقوال العلماء كلهم بعين الشريعة الكبرى في مشاهدنا
هذا المقام فان من اطلع علي ذلك من طريق كشفه راي جميع المذاهب واقوال
علمائها منفصلة بعين الشريعة وشاهده اليها كالنقل الكف بالاصابع او
الطلب بالساحص ومثل هذا لا يوم بالتقيد بمذهب معين لشهوده وتساوي

المذاهب في الاخذ من عين الشريعة وانه ليس مذهب ادلي بالشرعية من مذ
لان كل مذهب عنده متفرع من عين الشريعة لا يتفرع عيون شبكة الصياح
في سائر الادوار من العين الاولي ومنها ولوان احدا اكرهه علي التقيد لا يفصل
كاسياني ايضا حديث الفصول الاية ان شاء الله تعالى وصاحب هذا الكشف
قد ساءوا في المجتهدين في حقهم اليقين وربما زاد علي بعضهم لا عراض علمه
من عين الشريعة ولا يحتاج الي تفصيل الالات الاجتهاد الذي سوطها في حق
المجتهد فحكم المجتهد اذ ورد مع عالم بما لا يملكه استفاه منه فلا فرق بين
المال الذي ياحذه العالم ولا بين المال الذي ياحذه المجتهد هذا حكم جميع اهل
هذه الميزان مما صرح به الشريعة من الاحكام بخلاف ما لم يصرح به اذ
اراد الانسان استخراجا من اية او حديث فانه يحتاج الي معرفة الالات
من نحو اصول ومعاني وغير ذلك كما بيناه في كتابنا المسمى مفتح الكيا في بيان
حواد الاجتهاد وهو مجلد ضخم فراجعوا ان شئتم والمحدث رب العالمين
فصل فان قال قائل ان احدا لا يحتاج الي ذوق مثل هذه الميزان
في طريق صحة اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين علي هدي من ربهم بل يكفيهم اعتقاد
تسلما واعيانا كما عليه غالب طلبة العلم في سائر الاعصار **فالجواب**
قد قلنا ان الميزان ان التسليم للائمة هو ادني درجات العبد في اعتقاده
صحة اقواله الائمة وانما مرادنا بهذه الميزان ما هو ارفع من ذلك فيطلع
المقلد علي ما اطلع عليه الائمة ويأخذ عنه من حيث اخذوا اما من طريق النظر
والاستدلال واما من طريق الكشف والعيان **وقد** كان الامام احمد رضي
الله تعالى عنه يقول حذوا عنكم من حيث اخذوا الائمة ولا تقسوا بما لتقليد
فان ذلك عجز في البصيرة انتهى وسياتي بسط ذلك في فصل ذم الائمة
القول بالراي في دين الله تعالى فراجعوا فان قلت فلا يسي
لهم بوجبه العلماء بالله تعالى العمل بما اخذوا العالم من طريق الكشف مع كونه
مختفيا بالمفوض في الصحة عند بعضهم **فالجواب** ليس عدم ايجاب
العلماء العمل بعلمهم الكشف من حيث ضعفه وتقصيره عن ما اخذوا العالم
من طريق النقل الظاهر وانما ذلك للاستغناء عن عدة في الوجبات بصر
ادلة الكتاب وانه عند القطع بصحة اعتقاد ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون
الامواقفا لما عند عدم القطع بصحة فن حيث عدم عصمة الاخذ كذلك
العلم فقد يكون دخل كشفه التلبس من ابليس فان الله تعالى قد اقر
ابليس كما قاله القراني وغيره علي ان يقيم للمكاشفة صورة المجل الذي ياحذه
عليه منه من سما او عرش او قلم او لوح فربما ظن المكاشفة ان ذلك العلم

هب

ده

ج

اي ذلك مر

عن الله فاحذبه فضل واصل فمن هنا اوجيو اعلي المكاشف انه يعبر عن ما اخذه
من العلم من طريق كشفه فلا يصح منه علي الكتاب والسنة قبل العمل به
فان وافق ذلك والاحرم عليه العمل به **فصل** ان من اخذ علمه من غير الشريعة
من غير تلبس من طريق كشفه فلا يصح منه الرجوع عنه ابد اعاشر لواقفته
الشريعة التي بين اظهرنا من طريق النقل اذ المكشف الصحيح لا ياتي الامواقف
لشريعة كما هو مقرر بين العلماء بالله تعالى والحمد لله رب العالمين •
فصل في ان طعن طاعن في هذه الميزان وقال الحفا لا تكفي احدا في
ارشاده الي طريق صحة اعتقاده ان ساير ائمة المسلمين علي هدي من ربهم
كما مر قلنا هذا اكثر ما قدرنا عليه في طريق الجمع بين قول العبد بلسانه
ان ساير ائمة المسلمين علي هدي من ربهم وبين اعتقاده ذلك بقلبه فان
قدرت يا اخي علي طريق اخرى تجمع بين القلب واللسان فلا ذكرها لنا لثقتها
في هذه الميزان وتجعلها طريقة اخرى لدل الطاعن في صحة هذه الميزان
التي ذكرناها انما كان الحامل له علي ذلك الحسد والتعصب فانه لا يقدر
بجعل الشريعة علي اكثر من مرتبتين تخفيف وتشد يد ابد ومن شك في
قولي هذا فليأت بما ينافيه وانا ارجع الي قوله فاني والله ناصح للائمة
ما انا متعنت ولا مظهر علما لحظ نفس فما اعلم بقطع النظر علي ارشادي هو
للاخوان الي صحة الاعتقاد في كلام المنيهم ولولا محبتي لارشاد الاخوات
الي ما اذكر لا حقيقت عنهم علم هذه الميزان الشريعة كما احقيت عنهم من العلوم
اللدنية ما لم يومن بافتايد كما اسرنا اليه في كتابنا المسمى بالجواهر المصونة والسر
المرفوم فيما نقتضيه من الاسرار والعلوم فانا ذكرنا فيه من علوم القرآن
العظيم نحو ثلثة الاف علم لا يري لاحد من طلبه العلم الان فيما نعلم الي السلق
الي معرفة علم واحد منها بفكر ولا اعتان نظري كتب وانما طرقتها انكشف
الصحيح فتخرج هذه العلوم علي العارفي حال فلا وتة للقران لا يتجلى عن
النطق به حتي كان عين النطق بتلك الكلمة وميتي تخلف العلم عن النطق
فليس هو من علوم اهل الله لا يفهمون عليها لا مكان رجوع اهلها عنها
بخلاف علوم الكشف كما مر انفا فاعلم ذلك **فصل** اياك ان لستم
هذه الميزان فتسادر الي لا تكا اعيانها وتقول كيف يصح لفلان الجمع بين
جميع المذاهب وجعلها كائنا مذهب واحد من غير ان ينظر فيها ويختص بها جميعا
فان ذلك جهل منك وتور في الدين بل اجتمع بها جميعا وناظره فان قطعك
بالحجة وجب عليك الرجوع الي قوله ولولم يسبقه احدا الي مثله واياك ان
تقول ان واضح هذه الميزان جاهل بالشريعة فتنتفع في الكذب فانه اذا كان

مثله يسمى جاهلا فما بقي علي وجه الارض الان عالم وقد قال الامام محمد بن
مالك واذا كانت العلوم فتحا الهيمنة واختصاصات له يدين فلا يدع ان يدع
الله ببعض المتأخرين عالم يطلع عليه احدا من المتقدمين انتهى بالله عليك
يا اخي ارجع الي الحق وطابق في الاعتقاد بين القلب واللسان ولا يصدقك
عن ذلك كون احدهم العلماء السابقين لم يرون مثل هذه الميزان فان جود
الحق تعالى لم يزل فينا ضاعا علي قلوب العلماء في كل عصر واخرج عن علومك
الطبيعية القيمة الي العلوم الحقيقية المكتسبة ولولم يالها طبعك فان
من علامة العلوم الدنية ان تجتهد العقول من حيث افكارها ولا يقبلها
الا بالتسليم فقط لغزابة طريقها فان طريق الكشف حباينة لطريق الفكر
وسياقي في الفصول الالته ان شاء الله تعالى ان من علامة عدم صحة اعتقاد
الطالب في ان ساير ائمة المسلمين علي هدي من ربهم كونه يحصل له في باطنه
صيق وخرج اذا قلده غير امامه في واقعه ويقال له اين قولك ان غير امامك
علي هدي من ربه وكيف يحصل في قلبك صيق وخرج من الهدي فتمناك
تبدخض دعواه ويظهر له عدم صحة عقيدته ان كان عاقلا والحمد لله رب العالمين
فصل اعلم يا اخي ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبه العلم
الابعد نكر رسوا لهم في ذلك مرارا كما مر اول الفصول وقولهم لي مرادنا
الوصول الي مقام مطابقة القلب لللسان في صحة اعتقاد ان ساير ائمة
المسلمين علي هدي من ربهم في ساير اقوالهم فلذلك انعت النظر لهم في ساير
ادلة الشريعة واقوال علماء فرائدها لا تخرج عن مرتبتين تخفيف وتشد يد
والتشديد للاخوفا والتخفيف للضعفاء كما مر لکن ينبغي استئنا ما ورد من
الاحكام بحكم التخيير فان للثقوي ان يترل الي مرتبة الرخصة والتخفيف مع
القدرة علي فعل الاشد ولا يكون المرتبتان المذكورتان في الميزان فانه علي
الترتيب الوجوبي وذلك كتحير المتوضي اذا كان لا يسر الخف بين ترعه وغسل
الرجلين وبين مسح بلا ترع مع ان احد المرتبتين افضل من الاخرى كما تري
فان غسل الرجلين افضل الا لمن تفرقت نفسه من المسح مع علمه بصحة الاحا
فيه فان المسح له افضل علي انه لقابل ان يقوله ان المرتبتين في حق هذا التخيير
ايضا علي لترتيب الوجوبي بمعنى انه لو اراد ان يعبد الله تعالى بافضل
كان الواجب عليه بلا تيا با لا فضل ارتكاب العزيمة وهو اما الغسل بالنظر
الي خارجي الناس واما المسح بالنظر الي ذلك الفرد النادر الذي تفرقت
منه نفسه من فعل السنة لا سيما وقولنا افضل غير مناف للوجوب كما تقرر
لمن تشبه عليك يا اخي برضي الله تعالى فانه اذ لي لکن من سخطه وكذلك

ينبغي ان يستثنى من وجوب الترتيب في ترتيب الميزان ما اذا ثبت عن الشارع
 فعل امرين معا في وقتين من غير تبوت مسح لاحدهما المسح جميع الراس في وقت
 ومسح بعضه في وقت آخر والمواالة للموضوع مادة وعدم المواالة فيه مادة اخرى
 ونحو ذلك لمثل هذا لا يجب فيه تقديم مسح جميع الراس والمواالة على مسح بعضه
 وعدم المواالة الا اذا اراد المكلف التقريب الى الله تعالى الاولى فقط وقس على
 ذلك نظائره . واما قول سيدنا وهو لا ما عهد الله ابن عباس رضي الله عنهما
 ان اخر الامر من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الناسخ المحكم فهو
 الترهولا اذ لو كان ذلك كلبا لحكمنا بنسخ المتفق من الامرين يتقين في
 نفس الامر من مسح كل الراس وبعضه مثلا لانه لا بد ان يكون انتهى الامر منه
 صلى الله عليه وسلم الى مسح الكل او البعض فيكون ما قبل الاخير منسوخا ولا يخفى
 ما في ذلك من القبح في مذهب من يقول بوجوب تقديم مسح الراس وعدم تقبيله
 وكان الامام محمد بن المنذر رحمه الله يقول اذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه
 وسلم فعل امرين في وقتين فيما على التخيير ما لم يثبت النسخ فيعمل المكلف بهذا
 الامر نارة وبعد الامر نارة اخرى انتهى . وعلى ما قررناه من ترتيب الميزان
 ينبغي حمل القول بمسح الراس كله وجوبا على من العفيف مثلا ومسح بعضه
 على من سجد في زمن البرد مثلا لا سيما في حق من كان اقرب او كان قريب العهد
 بحلق راسه او يخاف من نزول الحوادير من راسه فاعلم ذلك يا اخي وقس عليه
 نظائره والحمد لله رب العالمين **فصل** اعلم يا اخي ان مرادنا بالعزيمة
 والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق التشديد والتخفيف وليس
 مرادنا بالعزيمة والرخصة اللتين حدهما الاصوليين في كتبهم فما سمينا مرتبة
 التخفيف رخصة الا بالنظر لمقابلها من التشديد او الافضل لا غير والافعالاخر
 لا يكلف لفعل ما هو فوق طاقتة فما بقي الا ان يكون فعل الرخصة في حقه واجبا
 كالعزيمة في حق القوي فلا يجوز للعاجز النزول الى الرخصة الى مرتبة ترك الفعل
 بالكلية كما اذا قدر العاجز من القيام في الرخصة على الجلوس لا يجوز له الاكتفاء
 بنحو الايمان بالعينين او قدر على الاعمال بعينين لا يجوز له الاكتفاء بالاجرا افعال
 الصلاة على قلبه كما هو مقرر في كتب الفقهاء فكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر
 لما قبلها كالعزيمة مع الرخصة لا يجوز له النزول اليها الا بعد عجزه عن ما قبلها والحمد
 لله رب العالمين **فصل** لا يخفى عليك يا اخي ان كل من فعل الرخصة بشرطها
 او المقتول بشرطه فهو على هدي من ربه في ذلك ولو لم يقل به امامه على ما ياتي
 في الفصول الالمانية من التفصيل كما ان من فعل العزيمة او الفضل بكلفة ومسقة
 فهو على هدي من ربه في ذلك ولو لم يكلفه الشارع بذلك من حيث عظم المسقة

عن ص

فيه اللهم الا ان ياتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ليس من
 البر الصيام في السفر فان الافضل للمسافر في ذلك الفطر المعسر والمحصل به ومن
 المعلوم ان من شأن الامور التي يتقرب بها الى حضرة الله تعالى ان تكون النفس
 منسخرجة بها محبة لها غير كارهة وكل من ياتي بالعبادة كارهها لها اي من
 حيث مستقتها فقد خرج عن موضع القرب السريعة المتقربة بها الى حضرة الله
 عز وجل لا سيما في مثل المسئلة التي نحن فيها فانه صلى الله عليه وسلم بقي البر
 والتقريب الى الله تعالى بالصوم الذي يعجز المسافر عنه ونحن نأدعون للشارع
 ما نحن مسترعون فلا ينبغي لاحد التقرب الى الله تعالى الا بما اذن له الشارع فيه
 وان شئت نفسه به من سائر المنذوبات وما لم ياذن فيه فهو في الابتداء اقرب
 وما كل يدعة يشهد بها ظاهر الكتاب والسنة حتى يتقرب بها وقامل ما اخي
 بني الشارع عن الصلاة حال النعاس اذ اغلب على العبد وتكلف للصلاة صارت
 نفسه كالمكرهة علمها ولا يخفى ما في ذلك من بعض الثواب المرتب على تحبته
 الطاعة فاعلم ذلك يا اخي واعلم يا رخص بشرطها فان الله تعالى يحب ان
 توتي رخصه كما يحب ان توتي عزايمة كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني
 وغيره والحمد لله رب العالمين **فصل** ان قال قائل فليلزم في كلام احد
 من العلماء ما يوجب هذه الميزان من حمل كلام الائمة على حالين ورده الى السريعة
 قلنا نعم ذكر الشيخ محيي الدين في الفتوحات المكية وغيره من اهل الكشف
 ان العبد اذا سلك مقامات القوم متقيدا بمذهب واحد لا يري غيره فلا بد
 ان ينتهي به ذلك المذهب الى العين التي اخذ امامه منها اقواله وهناك
 يري جميع اقوال الائمة تقرق من بحر واحد فينفك عنه التقيد بمذهبه ضرورا
 ويحكم بنفسه ويأخذ المذهب كلها في الحق خلافا لما كان بعنده بل ذلك قال
 الشيخ محيي الدين وتظهر ما قلنا القول بتفصيل الرسل بعضهم على بعض ما لا
 فاذا وصل الى حضرة الوحي الذي اخذوا منها احكام شرعهم انفق عنه التفصيل
 ما لا جهاد وصار لا يفرق بين احد من رسله الا من حيث ما كشف الله تعالى له
 له عند شهوده بحكم اليقين لا الظن فبذا نظير المقلد اذا انطلق على العين
 الذي اخذ الائمة المجتهدون مذهبهم منها انتهى وكذلك مما يوجب هذه الميزان
 قول الشيخ بدر الدين الزركشي في اخر كتابه القواعد له في الفقه اعلم وفقك الله
 لما عنته ان الرخص والعزائم في محل كل منهما مطلوب فاذا افتقد المكلف الفعل
 بالرخصة يقول فضل الله تعالى عليه كان افضل كما اشار اليه حديث ان الله
 يحب انه توتي عزايمة فاذا ثبت هذا الاصل عندك يا اخي فاعلم ان مطلوب
 الشرع الوفاق ورد خلافا اليه ما يمكن كالعزيمة كلالامة من اهل الورع والتقوى

جهنم



كافي محمد الجويني واضرا به فانه صنف كتابه المحيط ولم يلتزم فيه المشي على مذهب
 معين قال وذلك في حق اهل الورع والتقوى من باب الغزايير كما ان العمل بالمختلف
 فيه عندهم من باب الرخص فاذا وقع العبد في امر من ورعي واحكمه لاخذ
 فيه بالعزيمة فله فعله وله تركه وكان ذلك الفعل الشديدي عليه من باب
 القوة والاخذ بالعزايير ان كان لا يحاوان لم يمكنه الاخذ بالقوله الضعيف
 في بعض المواطن فلا يكون منه من باب المخالفة المحضة قال الزركشي وبعد
 اذا علمت هذا فحينئذ تعرف ان احدا من الائمة الاربعة او غيرهم لم يتقلد امر
 المسلمين في القول برخصة او عزيمة الا على حد ما ذكرناه من هذه القاعدة
 فينبغي لكل منقلد للائمة ان يعرف فقا صدهم انتهى كلام الزركشي رحمه الله
 نقاتي في او اخر قواعده وهو اعظم شاهد لصحة هذه الميزان فلم ينقل لنا
 عن احدهم من الائمة الاربعة ولا غيرهم فيما بلغنا انه اذا كان بطرد الامر في
 كل عزيمة قال **فيها** در خصه قال فيهما في حق جميع الائمة ابداد وانما ذلك في حق
 قوم دون قوم وقد بلغنا انه كان يعني الناس بالمذاهب الاربعة الشيخ الامام
 الفقيه المحدث المفسر الاصولي الشيخ عبد العزيز الديري وشيخ الاسلام الشيخ
 عز الدين ابن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين السركسي
 الشهير بابن الاقنطع رحمهم الله والشيخ علي البستي العزير **ونقل**
 الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله نقاتي عن جماعة كثيرة من العلماء كانوا
 يفتون الناس بالمذاهب الاربعة لا سيما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب
 ولا يعرفون قواعده ولا نصوصه ويقولون حيث وافق فعل هذه العوام
 قول العالم فلا بأس به انتهى **فان قال قائل** فكيف صح من هؤلاء العلماء
 ان يفتون الناس بكل مذهب مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن المقلدان
 لا يخرج عن قول امامه **فاجواب** بحتم ان يكون احدهم بلغ مقام
 الاجتهاد المطلق المنتسب الذي لم يخرج صاحبه عن قواعده امامه كابي يوسف
 ومحمد وابن قاسم والشيب والمزني وابن المستدروا بن شرح مهنولا كلهم وان اختلفوا
 الناس بما لم يصرح به امامهم فلم يخرجوا عن قواعده **وقد نقل** جلال
 السيوطي رحمه الله ان الاجتهاد المطلق على قسمين مطلق غير منسب كما عليه
 الائمة الاربعة ومطلق ينسب كعليه كابر اصحابهم الذين ذكرناهم قال
 لم يدع الاجتهاد المطلق غير المنتسب بعد الائمة الاربعة محمد بن جرير الطبري
 ولم نسلم ذلك انتهى **وحتم** ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتون
 الناس على المذاهب الاربعة اطلعهم الله على عين الشريعة الاولى وشهدوا
 اتصال جميع اقوال الائمة المجتهدين بها وكانوا يفتون الناس بحكم مرتبة الميزان

لا يحكم العلوم فلا يامرون قوما برخصة ولا منعها بعزيمة فكانهم نابوا بناب
 اهل المذاهب الاربعة في تقدير مذهبهم واطلعوا على جميع ادلتهم **وقد بلغت**
 حصول هذا المقام ايضا جماعة من علماء السلف كالشيخ ابي محمد الجويني
 والامام ابن عبد البر المالكي ومن الدليل على ذلك ان ابا محمد صنف كتابه
 المسمى بالمحيط ولم يتقيد فيه بمذهب كما مر عن الزركشي وكذلك ابن عبد
 البر كان يقول لكل مجتهد نصيب فاما ان يكون فعلا او قال ما ذكر لاطلاعه
 على عين الشريعة الكبرى وتفرع اقوال جميع العلماء منها كما اطلعنا بحمد
 الله تعالى واما ان يكون ذلك من حيث ان الشارع قد حكم المجتهد الذي
 استنبطه من كتابه الله عز وجل اذ سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقد بلغت عن الشيخ عز الدين بن جماعة انه كان اذا افتى عاميا بحكم
 على مذهب امام يامره بفعل جميع شروطه كان الامر على مذهب ذلك الامام
 الذي افتاه بقوله ويقول له ان تركت شرط من شروطه لم تفصح عبدا تلك
 على مذهب ولا غيره اذ العبادة الملققة من عدة مذاهب لا تفصح الا اذا
 اجتمعت شروط تلك المذاهب كلها انتهى ومنه احتياط الدين وخوفا
 ان ينسب في نقص عبادة احدهم المسلمين **فان قلنا**
 ختم ينبغي لمن يعني على الاربعة مذاهب ان لا يعني المقلدين الا بالارجح
 من حيث النقل او كما شأ من الاقوال **فالجواب** الذي ينبغي له ان
 لا يعني الناس الا بالارجح لان المقلد ما سأل الا لنفسه بالارجح من مذهب
 امامه لا بما عنده هو الامم الا ان يكون المرجوح احوط في دين السائل
 فله ان يتقيد بالمرجوح ولا يخرج ولما ادعي الجلال السيوطي رحمه الله
 قيام الاجتهاد المطلق المنتسب كان يعني الناس بالارجح من مذهب
 الامام السائفي فقالوا له لم لا تقبهم بالارجح عندك فقال لم يسألوني
 ذلك ولكن سألوني عما عليه الامام واصحابه فيحتاج من يعني الناس
 على الاربعة مذاهب ان يعرف الارجح عند اهل كل مذهب ليعني به المقلدين
 الا ان يعرف من السائل ان يعتمد عليه ودينه ويفشرح صدره لما يقنيه
 به ولو كان مرجوحا عنده فملا لا يحتاج الى الاطلاع على ما هو الارجح عند
 اهل كل مذهب انتهى والحمد لله رب العالمين **فصل** وما يوضح لك
 صحة مرتبة الميزان ان يتطراي كل حديث ورد او قوله استنبط والى مقابله
 فاذا انطوت فلا بد ان تجد احدهما محققا والاخر مشدودا غير ذلك لا يكون
 ثمران الحديث او القوله المحقق فليكون هو الصحيح الارجح في مذهبك
 وقد يكون هو الضعيف المرجوح ولا يخلو حالك يا اخي هذا العلم ان

تكون من اهل مرتبة من مرتبتي الميزان دون المرتبة الاخرى بالسروط الذي
 تقدمت في فعل الرخصة اي التحفيف فيقتضي كل واحد بما يناسب حاله ولو
 لم تفعل انت كذلك لانه هو الذي هو طنبنا به فاعلم ذلك واعمل عليه وافت
 عنك بما هو اهله فليس لمن قدر على سهولة الطهارة ان يمس فرجه اذا كان
 شافيا ويصلي بلا تحديد طهارة تقلد الابي حيفة كما انه ليس له ان
 يصلي فرضا او نفلا بغير الفاتحة مع قدرته عليها وان يصلي بالذكر مع
 قدرته على القرائن كما ينبغي ايضا حجة في توجيه اقوال العلماء ان شافيا
 على ان ذلك ايضا ان تنزل الى الرخصة بشرطها في هذه الميزان وهو الحجر
 عن غيرها حسنا او شرعا فقط وتكون على هدي من ربك في كل من المرتبتين
 ثم انه قد يكون في الحكم الواحد اكثر من قولين فالخاذق يرد ما قابل التشد
 اي التشد يد وما قارب التحفيف الى التحفيف كما لقوله المفضل علي حجة
 سوي ما قدمناه في خطبة الميزان وحاله ان يوجد دليلان او قولان متشددان
 او متخففان لا يلحق احدهما بالآخر ولا يدخل فيه كان شيت فامتحن ذلك
 في اقوال مذهبك مع بعضها بعضا وان شيت فامتحن ذلك في مذهبك
 وقابله من جميع المذاهب المخالفة لم تجد لها لا يخرجان عن تحفيف وتشد يد
 ولكل منهما حال في حال مباشرة التكليف كما مر في الميزان وكذلك ما اوجبه
 المجتهد او حرره باجتهاده فكله يرجع الى المرتبتين فان مقابل التخرير
 عدم التخرير الشامل للمكروه ومقابل الوجوب عدم الوجوب الشامل
 للمندوب وقال بعضهم ما اوجبه المجتهد او حرره يكون في مرتبة الاولى
 ومقابل في مرتبة خلاف الاولى لانه ليس لغير الشارع ان يجرم او يوجب
 شيئا انتهى والحق ان المجتهد المطلق ان يجرم ويوجب وانفقد اجماع
 العلماء على ذلك بل ولو قلت بقوله هذا البعض فهو يرجع الى المرتبتين
 ايضا اذا اولى في مرتبة التشد يد فمن اين جعلتم كلام المجتهد من
 جملة الشريعة مع ان الشارع لم يفرج بما استنبطوا فالجواب انه يجب
 حلهم على انهم علموا ذلك الوجوب او التخرير من قرائن الادلة وعلموا ان
 مراد الشارع من طريق كشفهم لا بد لهم من احدهما في الطرفين وقد
 يجتمعان عند بعض المجتهدين انتهى **فان قال قائل** سوا كان ذلك
 الاول فعلا او تركا وخلاف الاول في مرتبة التحفيف فالجواب ان المطلوب
 في الجملة فيما يقولون فيما ورد فردا من الاحاديث والاقوال **فالجواب**
 مثل ذلك لا مقابل له كل هو شرع صحيح عليه فلا ياتي فيه مرتبتان الميزان
 وذلك كالحديث الذي نسخ مقابلة او كالمقوله الذي رجح عند المجتهد

ادامع العلماء على خلافه فليس فيما ذكر الا رتبة واحدة لجميع المكلفين لعدم
 وجود مستقاة على احد في فعله بخلاف ما فيه المستقاة المذكورة فانه يجب
 فيه التحفيف والتشد يد كما لا مرية المعروف واليهي عن المنكر مثلا فانه ورد
 في كل منهما التحفيف والتشد يد فالتشد يد كونه عند بعضهم لا يستقط
 عن المكلف بحرفه المذكور عند اخرين فالاول في حق الاقوياء في العين
 كالاولياء والعالمين والثاني في حق الضعفاء من العوام في الاماكن
 واليقين **فان قال قائل** قبل قاي المرتبتان في حق من يغير المنكر
 بتوجيه بقوله الى الله تعالى من الاولياء فيكسرانا الحزم ويمنع الزاني من الزنا
 بحيلولة بحايل بينه وبين فرج الزانية مثلا **فالجواب** نعم ياتي فيه
 المرتبتان فمن الاولياء من يري وجوب التوجه الى الله تعالى في ذلك ويكون
 بذلك كالقادر على إزالة المنكر ومنهم من لا يري وجوب ذلك بل يكره الاطلا
 بكشفه على المنكراته الواقعة في الوجود من غير المتخاضعين بما عيهم وذلك
 لما فيه من الاطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند
 بعض القوم وانه يجب على صاحبه سؤال الله تعالى ان يحل بينه وبينه
فان قال قائل فما تقولون فيمن له حال يجبه من اهل
 المنكر واذا انكر عليهم او كسرانا حزم هل يجب عليه تغييره بالبر او بالسا
 اعتمادا على ان الله تعالى لا يجذله ولا يجبه من حيث ان الحق تعالى لا يقيد
 عليه **فالجواب** مثل هذا ياتي فيه المرتبتان فمن الاولياء من
 الزمه بذلك اذا علم ان له حال يجبه ومنهم من لم يلزمه بذلك نظير ما قالوا
 فيمن تديران بعيل الى مكة في خطوة والحمد لله رب العالمين **فصل**
قال قائل فمن يقول ان القياس من جملة الادلة الشرعية
 ختم ياتي فيه كذلك مرتبتان من الميزان **فالجواب** نعم
 ياتيان فيه فان من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من اجاز له من
 غير كراهة ومنهم من منع فانه طرد علة وما يدري العبد بالشارع
 قد لا يكون اراد تلك العلة وانما ترك ذلك الامر خارجا عن ذلك الحكم توسعة
 على امتنه وذلك كالقياس لارز علي البر في باب الربا يجمع الاقنيات فان
 الشارع لم يبين لنا حكم الارز فكان الاول في عند بعض اهل الله تعالى بقاوه
 على عدم دخول الربا فيه كما اشار اليه حديثه وسكت عن استيثاره فمن
 يقول بقياس لارز علي البر شدد ومن يقول بعدم قياسه تخفف وقد كان
 السلف الصالح من الصحابة والتابعين يقدرون على القياس ولكنهم
 تركوا ذلك ادبا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا قال سفيان

ع

ن

التوري من الادب اجرا الاحاديث التي خرجت من الرجز والستر على ظاهرها
من غير ما يدل فانهما اذا اولت خرجت عن مراد الشارع لمحدث من غشنا ليس
منها من تطير او تطير له وحديث ليس منها من لطم الخدود وسحق الجيوب
ودعي بدعوة الجاهلية فان العالم اذا اذ لها بان المراد ليس مناهي تلك
المصلحة فقط اي وهو ما في غيرها بان الفاسق الوقوع بها وقال مثل
المخالفة في حصة واحدة امر سهل فكان ادب السلف بعدم التناوب
او بالاتباع للشارع وان كانت قواعد الشريعة قد تشهد ايضا لذلك
التناوب **وقد** دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حبان وغيرهما على الامام
ابي حنيفة وقال له قد بلغنا انك تكثر من القياس في دين الله تعالى واول
من قاس بليس فلا تقس فقال الامام اما قوله فليس هو قياس وانما ذلك
من القرآن قال تعالى ما خرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس
في نفس الامر وانما هو قياس عند من لم يعط الله تعالى الفهم في القرآن انتهى
ومن هنا تعلم ان اهل الكشف غير محتاجين الى القياس لاستحسانهم عنه
بالكشف فانه اورد عليهم شخص نحو محمد بن عبد الوالد بن فانه ليس في
القرآن المصرح بتحرير من لطمها وانما اخذ العلماء ذلك من قولهم **تعالى**
ولا تقبل لهما ان فكان النبي عن ضربهما اولى فالجواب ان هذا لا يرد على اهل
الكشف لان الله تعالى قال وبالله الدين احسانا ومعلوم ان ضربهما ليس
باحسان فلا حاجة الى القياس **وسمعت** سيدي علي الخواص
رحمه الله تعالى يقول بجمع دخول القياس عند من اخذوا الية وعنده من
لم يحتج اليه في مرتبة الميزان فمن كلف الانسان بالتحقق عن الادلة واخراج
النظام من القرآن شدد ومن يكلفه بذلك فقد خفف ولم يزل في النكاح
من يقدر على الاستنباط ومن يعجز عن ذلك في كل عصر **وكان** ابن حزم
يقول ما استنبطه المجتهدون معدود من الشريعة وان حقي دليله على
العوام ومن انكر ذلك فقد نسب الية الى الخطا وانهم يتشرعون ما لم
ياذن الله به وذلك تقابل عن الطريق والحق ان يحجب اعتقادهم
لولا اذ واجه ذلك دليل ما شرعوه فخرج الامر كذلك في فضيلة الاستنباط
الى مرتبة الشريعة كالقياس فمن عمل الناس باتباع كل ما شرعه المجتهدون
فقد شدد ومن لم يامرهم الا بما صرح به الشريعة او اجمع عليه لعلماء فقد
خفف في الجملة لانه من باب فمن تطوع خيرا فهو خير له والحمد لله رب
العالمين **فصل** من لازم كل من يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها
ترك العمل بجميع الاقوال المرجوحة من نقصان الثواب غالبا وسؤال الادب

مع جميع اصحاب تلك الاقوال والوجوه من العلماء عكس ما يحصل لمن عمل بالميزان
فان ذلك المرجوح الذي ترك العمل به لا يتخلوا ما ان يكون احوط في الدين
فهذا لا ينبغي ترك العمل به واما ان يكون غير احوط فقد يكون رخصة والله
يحيي ان توفي رخصة كما صرح به الحديث اي شرطه ويكون على علم الاخوان
ان لكل سنة سنتها المجتهدون او بدعة حرمها المجتهدون درجة في الجنة
او دركة في النار وان تفاوت مقامهم ونزل عما سنه الشارع وحرمة كما صرح به
اهل الكشف فاعلم ذلك واعمل بكلماته المجتهدون واترك كلما كرهوه ولا
تظالمهم بدليل في ذلك فانك محبوس في ديارهم ما دمت لم تقبل الى مقامهم
لا يمكنك ان تنقد اهل الكتاب والسنة وتأخذ الاحكام من حيث اخذوا
ابدا **وسمعت** سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول
اعملوا باقوال الائمة التي ظاهرها المخالفة لبعضهم بعضا عند اجتماع
شروط العمل بها فيكم لتخوزوا الثواب الكامل فابن مقام من يعمل بالشريعة
كلها فمن يرد غايتها فلا يعمل المذهب الواحد لا يحتوي ابداء على جميع الادلة
ولو قال صاحبها في الجملة اذا صح الحديث فهو مذهبي بل لو ترك اتباع العمل
بأحاديث كثيرة صححت بعد امامهم وذلك خلاف مراد امامهم فانهم انتهى
فان توقفه الشان في حصول الثواب بما سنه المجتهدون وطالب الدليل
علي ذلك قلنا له اما ان تؤمن بان سائر ائمة المسلمين على هدي من ربه فلا
يسعد علي ان يقول نعم فيقول له فحيث ما امننت بانهم على هدي من ربه وان
تقالهم به صحيحا لم تكن الايمان بالثواب لكل من عمل بها على وجه الاخلاص
وحصول المراتبة عن عمل بها في الجنة وان تفاوتت المقام بان ماسن الشارع
اعلا مما سنه المجتهد لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سن حسنة فله
اجرها واجرم من عمل بها الى اخر ما قال عليه الصلاة والسلام فانهم والحمد
لله رب العالمين **فصل** ينبغي لكل موطن الاقبال على العمل بكل
حديث ورد بكل قول استنبط اي بشرطه لانه لا يخرج من مرتبة الميزان
ابدا فالجواب كان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول كلما ترو منه
في كلام الشارع يحل عن التناقض وكذلك كلام الائمة لمن نظره في عين العلم
والانصاف لا بعين الجهل والتعصب كما مر قال وناطوا قوله صلى الله عليه وسلم
من سألني عن احاد الصحابة كيف رايت ربه قال نوراني اراه وقال الاكابر
لا كابر الصحابة زينة ربي قوله واحدا قال لا كابر الا كابر ما قال الاخوفا عليهم
ان يتجملوا في جناب الحق تعالى ما لا يليق به وتطير تقريره صلى الله عليه وسلم

ابا بكر علي خذ وجهه عن حاله كله وقوله لكعب ابن مالك حين اراد ان يتجمع من
 ماله لما قامت امة عليه امسك عليك بعض مالك فتوحيه لك وتطير ذلك
 ايضا حديث ابا بقمسك ثم عن تقول مع مدح الله تعالى في الموتى من علي انفسهم
 فقوله ابا بقمسك خطا بالكل عملا بحديث الاقربون اولي بالمعروف ولا اقرب
 اليك من نفسك واما قوله وبوترون علي انفسهم فهو خطاب لغير الاكابر واما
 مدحهم علي ذلك ليخرجوا من ورطة الشيخ الذي فتحوا اعينهم عليه في الدنيا
 فاذا خرجوا عن ذلك امر واما لبداء بالنفس لهما وديعة لله تعالى عندهم
 بخلاف بخلاف غيرهما ليس هو وديعة عندهم واما هو جاز لم **وسمعت**
 سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول اذا اظلم الكامل ذاته بتقدير
 غيرها عليها لحد وجهه عن العدل المأمور به احده الله بذلك بخلاف المرید
 لا يظلم نفسه في مضافات الله تعالى وتحييها فوق طاقتها من العبادات
 بل يثاب علي ذلك فاذا وصل الي نهاية السلوك النسبة التي بمثابة بلوغ
 مراد من وصل دار الملك وعرفه فمن له عنده حاجة امر بوجوبه بالاحسان
 الي نفسه لانه كانت مظنته في الوصول الي حضرة ربه **واما ما ورد**
 عند النبي صلى الله عليه وسلم ان الحجر علي بطنه من الجوع ونحوه من المجاهدات
 فاما ذلك فتزلا وتشريفا لاحاد الامة فلوانه صلى الله عليه وسلم وقف مع
 مقامه الشريف الذي يعامل به ربه ولم يتزل بعسر علي عامة الصديق
 والاخلاص في اتباعه والحمد لله رب العالمين **فصل** في ان قال
 قال كيف الوصول الي الاطلاع علي عين الشريعة المطهرة التي يشهد الاحسان
 اعتراف جميع المجتهدين مذاهبن منها ويشهد نفسا وبها كلها في الصحة كشفا
 وقيينا لا اعمانا وتسلما ولا ظنا ونحسنا فاجواب طريق الوصول الي ذلك
 هو السلوك علي يد شيخ عارف بغير ان كل حركة وسكون يسرطان يسلمه
 نفسه يتصرف فيها وفي احوالها وعيها كيف شامع انشراح قلب المرید
 لذلك كل الانشراح واما من يقول له شيخه طلق امراتك واسقط حقك من
 مالك او وظيفتك مثلا فلا يسلم من طريق الوصول الي عين الشريعة المذكورة
 راجحة ولو عبد الله تعالى في العام بحسب العادة غالبا انتهى **فان قلت**
 فهل شرط اخر في حال السلوك فاجواب نعم من الشروط ان لا يمكن
 لحظة في قيل ولا في نهار ولا يتطرد سلوكه الا بصراحة ولا ياكل شيئا منه روح
 من اصله ولا ياكل الا عند حصول مقدمات الضرر ولا ياكل من طعام احد
 ولا يتورع في مكسبه كمن يطعم الناس لاجل صلاحه وزهده وكن يبيع علي

من لا يتورع من الفلاحين واعوان الولا وان لا يسأخ نفسه بالعقلة عن الله
 تعالى لحظة بل يدبر مراقبته ليلا ونهارا فتارة يشهد نفسه في مقام الاحسان
 كانه يري ربه وتارة يشهد نفسه في مقام الاتقان بعد الاحسان فيري ربه
 ينظر اليه علي له واما بما ناذ لك لا تهود او ذلك لان هذا الكل في مقام التتريه
 فله عز وجل من تهود العبد كانه يري ربه لانه لا يشهد الا مقامه في محيطة وتعا
 الله عن كل شي خطر بالبال فافهم **فان قال قائل** فما كان كيفية
 سلوك صاحب هذا الميزان **فاجواب** اني اخذتها اولاً عن محقق
 عليه السلام علما واما فانا وتسلما ثم اني اخذت من السلوك علي يد سيدي
 رحمه الله حتى اطلعت علي عين الشريعة ذوقا وكشفا وقيينا لا شك في ذلك
 فجاهدت في نفسي كذا كذا سنة وجعلت لي جبلا في سقف خلوتي اضعه في
 عنقي حتى كنت اسف العراب اذا لم اجد طعاما يليق بمقامي من الذي انا فيه
 في الورع وكنت اجد للتراب دسما كدسم اللحم او السمس واللبن وسيفني
 الي مثل ذلك ابراهيم ابن ادهم رضي الله عنه فمكث عشرين سنة ليسف
 التراب حين فقد الحلال المشاكل لمقامه انتهى وكذلك كنت لا امر في طلب
 ظل عمارة احد من الولا وعمل السلطان الغوري الساباط الذي بين مدرسته
 وقبته الزرقا فمكثت ادخل من سوق الوراقين واخرج من سوق الشراب
 ولا امر تحت ظله وكذلك الحكم في جميع عمارات الظلمة والمباشرين والامرا
 واعوانهم وكنت لا اكل من سبي الا بعد تقنيش في عناية التقنيش ولا التقي
 فيه برخصة الشرع وانا علي ذلك بجد الله الي الان ولكن اخلاص المشهد
 خاني كنت فيما مضى نظرا الي اليد المائلة والان انظر الي لونه اذ ارجحه او طهر
 فادرك للحلال راحة جليظة والحرام راحة خبيثة وللشبهات راحة دون
 الحرام في الخفت فامرت ذلك عند هذه العلامات فاعيا في عن النظر الي صا
 اليد ولم اعول علي ذلك **فلما** انتهى سبيري الي هذا الحد وقفت بعين قلبي
 علي عين الشريعة المطهرة التي تنفرع منها قول كل عالم ورايت لكل عالم جد ولا
 منها ورايتها كلها سرعا محضا **وايت** وتحقق ان لكل مجتهد نصيب كشفا
 وقيينا لا ظنا ونحسنا وانه ليس مذهب اولي بالشريعة من مذهب ولو قام
 لي كل مجادل يجادلني علي ترجيح مذهب علي مذهب بغير دليل واضح لا ارجع
 اليه في قلبي واما ارجع اليه ان رجعت مداواة له واقول له نعم مذهبك
 ارجح اعني هو لا عندنا **ومن** جملة ما رايت في العين جداد جميع المجتهدين
 الذين اندرست مذاهبنهم لكنهم يبيست وصارت حجارة لم ارمها جد ولا يجري
 سوي جداد الامة الاربعة فاولت ذلك بيقا مذاهبنهم الي مقدمات الساعة

ن

لي



حب

درایت اقوال الائمة الاربعة خارجة عن داخل الجداول كما سببا في صورته في
 فصل الامثلة لا نقول لمداهب العلماء بالشرعية وايضا لها العامل بها الي
 باب الجنة ان شاء الله تعالى لجميع المذاهب الان عندي متصلة ببحر الشريعة
 اتصال الاصابع بالكف او الظل بالمشاخص ورجعت عن اعتقادي الذي
 كنت اعتقده قبل ذلك من ترجيح مذهبي علي غيره وان المصيب من الائمة
 واحد لا يعينه وسررت بذلك غاية السرور فلما حجت سنة سبع واربعين
 ونسحماية سالت الله تعالى تحت حيزان الكعبة الزيادة من العلم فسمعت
 قائلا يقول من الجرم ما يكفيك اذا اعطينا كخيرنا فانقررت بها سايرا قوال
 المجتهدين واتباعهم الي يوم القيامة لا تترك لها ذائقا من اهل عصرك
 فقلت حسبي واستريري في اني **فان قلت** فاذا نسي بعض
 منعها المقلدين عن سبهم وعين الشريعة الاولى انما هو غلظ حجابها باكل
 المحرمات والبهائم وارثا كتاب المخالفات **فالجواب** نعم وهو
 كذلك **فان قلت** فما حكم من اكل المحلل وترك المعاصي وسلك
 بنفسه من غير شيخ فهل يصل الي هذا المقام من الوقوف علي عين الاولى للشرعية
فالجواب لا يصح لعبد الوصول الي المخالفات العالية الا
 باحد احمرين اما الجذب الالهي واما السلوك علي يد الاشيخ الصادقين
 لما في اعمال العباد بل لو قدر زوال العلل من عباد الله فلا يصح له الوصول
 الي الوقوف علي عين الشريعة بحسبه في ديرة التقليد لامه فلا يزال امامه
 حاجبا له عن سبهم وعين الشريعة الاولى التي يشهد بها امامه لا يمكنه ان
 يتعداه ويسمدها الا بالسلوك علي يد شيخ اخر فوقع في المقام من اكابر
 ائمة الفاردين كما هو محال عليه ان يقتقد ان كل مجتهد مصيب لا بالسلوك
 المذكور حتى يساويه في مقام السهو **فان قلت** فاذا من اسرف
 علي عين الشريعة الاولى يشا ركة المجتهدين في الاعتراض من عين الشريعة
 ويتفك عنه التقليد **فالجواب** نعم وهو كذلك فان ماتم احد حق
 لقدم الولاية المحمدية الاو يعبر ياخذ احكام سرعه من حيث اخذها المجتهدون
 وينفك عنه التقليد لجميع العلماء الا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وان نقل
 من احد من الاوليا انه كان شافعا او حنفي مثلا قل ذلك قبل ان يصل الي
 مقام الكمال **وسمع** سيدي عليا اخواص رحمه الله
 تعالى يقول لا يبلغ الوي مقام الكمال الا ان صار يعرف منافع جميع الاحاديث
 الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من اين اخذها الشارح من
 القرآن العظيم فانه تعالى قال ما فرطنا في الكتاب من شيء فجميع ما اشبه

الشرعية من الاحكام فلو ظاهرا لما اخذ الوي الكامل من القرآن كما كان عليه
 الائمة المجتهدون ولو لا معرفتهم بذلك ما قدروا علي استنباط الاحكام التي
 لم يصرح بها السنة قال وفي نسخة عظيمة للكامل حيث يشا ركة الشارح في
 معرفة منافع اقوال صوارة من القرآن العظيم بحكم الارشاد صلى الله عليه
 وسلم انتهى **فان قلت** فهل يجب علي المجتهد من الاطلاع علي عين الاولى
 للشرعية التقليد بمذهب معين **فالجواب** نعم يجب عليه ذلك لئلا يضل
 من نفسه ويقتل في نفسه ويقتل غيره انتهى **فاعد** يا اخي المقلد من
 المجويين اذا انكشف حجابك في قلوبهم الصيب واحد ولعله امامي والبا
 مخفي بحمل الصواب في نفس الامر في كل مسألة فيها وترك قول كل من قال
 كل مجتهد مصيب علي من انتهى سيره وخرج من التقليد وسدد اعتراف
 العلماء كلهم علمهم من عين الشريعة وترك قول من قال المصيب واحد لا يعينه
 والباية مخفي بحمل الصواب علي من لم ينته سيره ولا يرجح قولا منها علي الاخر
 واشكر بك علي ذلك والحمد لله رب العالمين **فعد** من جميع ما خزنه
 وجوب اتخاذ الشيخ لكل عالم طلب الوصول الي سبهم وعين الشريعة الكبرى
 ولو اجمع جمع من اقرانه علي علمه وعلمه وزهده وورعه وقبوه بالعظيمة
 الكبرى فان لطريق القوم سر وطا لا يعرفها الا المحققون منهم دون الرخيل
 فيهم بالرداوي والادها وربما كان من لقبوه بالعظيمة لا يصلح ان يكون
 مريدا للقطب بل قال بعض المحققين ان القطب لا يحيط بمقامات نفسه فقلنا
 عن غيره وذلك لان صفات العظيمة في العبودية تقابل صفات الربوبية
 فكلما تشخص صفات الربوبية كذلك لا تشخص صفات العبودية والحمد لله رب
 العالمين **فصل** **فان قلت** فان انقلب قلب الوي عن التقليد
 دراي المذاهب كلها فنتسابة في الصحة لا غترافها كلها من بحر الشريعة كسفا
 ولتينا فكيف يا مراد المريد بالتمام مذهب معين لا يري خلافة **فالجواب**
 انما ينقل مع الطالب ذلك رحمة به وتقربا للطريق عليه ليجمع سنوات قلبه
 ويدوم عليه السير في مذهب واحد فيصل الي عين الشريعة التي وقف عليها
 امامه واخذ عنها مذهب في اقرب زمان لان من شأن المجتهد ان لا يثني قوله
 علي قول مجتهد اخر ولو سلم له صحة مذهب حقا فقلوب اقباعه عن التشتت
 وقد قالوا احكم من نقيض مذهب مدة ثم مذهب اخر مدة وهكذا احكم من سافر
 بقصد موضع معين بعيد ثم سار كلها بلغ تلك الطريق اداها اجتهادها انه
 لو سلك الي مقصد من طريق كذا كان اقرب من هذا الطريق فيرجع عن
 سيره ويعود قاصدا ابتدا سير من اول تلك الاخرى فاذا بلغ ثلثها مثلا اداها

في

اجتهاده انه لو سلك الى فقهاء من طريق كذا كان اقرب من هذا الطريق فخرج عن
سيره وبعود فاصدا ابتداء سيره من اول تلك الاخرى فاذا بلغ قلمها مثلا اوداه
اجتهاده الى ان سلوك غيرها ايضا اقرب لعقده فتعلم كالتقدم له وهكذا فمثل
هذا ربما افني عمره كله في السير ولم يصل الى حقيقة المعين الذي هو مثال عين
الشرعية التي وصل اليها امامه او غيره من اصحاب تلك المذهب علي في
انتقال الطالب من مذهب الى مذهب فيه فخرج في ذلك الامام الذي انتقل
من مذهب علي تفصيل شيئا ان شاء الله تعالى في فضل حكم المنتقل من مذهب
الى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة الاعتقاد في ان ساير ائمة المسلمين
علي هدي من ربه لما طلب الاستقلال من مذهب الى غيره بل كان يشهد ان
كل مذهب علم به وتفيد عليه او صله الى باب الجنة كما سيأتي بيانه اخر هذا
الباب في فضل الامثلة الخمسة للميزان ان شاء الله تعالى **وسمعت**
سيد عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما امر علماء الشريعة الطالب
بالترام مذهب معين وعلم الحقيقة المراد بالترام شيخ واحد تقرب
للطريق فان مثال عين الشريعة ان معرفة الله عز وجل مثال الكف
ومثال اذينة الاستقلال بمذهب او بطريق شيخ مثال عقد الاصابع لمن
اراد الوصول الى مسالك الكف لكن من طريق لا يتراحم عقد الاصابع فكل
عقدة من عقد الاصابع الثلاث بمثابة وصول الطالب الى تلك الطريق
الى سلوك عين الشريعة او عين المعرفة التي مثلناها بالكف فاذا كان
حرة سلوك المراد الطالب في القاعدة ثلاث سنين ويصل الى عين الشريعة
او حقيقة المعرفة بالله تعالى فتساوي صاحب مذهب في العلم او شيخه في
المعرفة لكنه فوت على نفسه بذهابه من مذهب او شيخ اخر كما تقدم من
انه لا يبع ان يعني مجتهدا او شيخا لم يعل مذهب غيره او طريق غيره فكانه
قيم مذهب سيرة الثلاث سنين في اول عقدة من عقد الاصابع التي هي كناية
عن تلك الطريق ولو انه دام على شيخ واحد لوصل الى حقيقة وفقد
على العين الكبرى للشرعية واقر ساير المذاهب المتصلة بها حتى فاقهم
والحمد لله رب العالمين **فصل** فان قلت هو لا في حق العلماء باحكام
الشرعية والحقيقة فانقولون في ائمة الاصول والنحو والمعاين والبيان
وتخوذ تلك من نواحي الشريعة هل هي كذلك على مرتبة الميزان من تخفيف
وتشديد كالاحكام الشرعية ام لا **فالجواب** نعم كذلك لان الآلات
الشرعية كلها من لغة ونحو واصول وغير ذلك يرجع الى تخفيف وتشديد
فان من اللغات وكلام العرب ما هو نصيح وافتح ومنها ما هو ضعيف

واضعف عن كلها العوام اللغة الفصحى في غير القرآن او الحديث فقد سد عليهم
فلا يجوز قرآنه بالحق اجماعا الا اذا لم يمكن الاخرى تعلم العجز لسانه كما هو مقرر
في كتب الفقه ومن امر الطالب ايضا بالتبحر في علم الحق فقد سد ومن
التقي منه معرفة الاعراب الذي يحتاج اليه عادة فقد خفف وقد ينقسم تعلم
هذه العلوم الى فرض كفاية والي فرض عين فقال فرض الكفاية ظاهر ومثال
فرض العين في ذلك ان يخرج للشرعية مبتدع يجادل علماء فيها في معاني القرآن
والحديث فان تعلم هذه العلوم حينئذ تكون في حق العلماء الذين انحصر الاجتيا
اليهم في مجلس المناظرة فرض عين فان لم يخرج للشرعية مبتدع او خرج ولم
ينفع علي جماعة كان تعلم هذه العلوم في حق غير من تعين عليه من العلماء
فرض كفاية فان الشريعة كالمدرسة العظيمة وهذه العلوم كالمختبرات
التي علي صورها تمنع العدو من الدخول اليها ليعسد فيها فافهم فان قلت
فما الحكم فيما اذا وجد الطالب حديثا او قولين او قولا لا يعرف النسخ من
الحديث ولا المتأخر من القولين او الاقوال فماذا يفعل **فالجواب** سبيل
ان يعمل بحديث الحديث او القول قارة وبالقوله الاخر قارة وتقدم الا حوط منها
علي غيره في الامر والهي بمعنى انه يترك العمل بغيره جملة بشرطه وان كان
احدهما منسوخا او رجع عنه المجتهد في نفس الامر فذلك لا يقدح في العمل به
فان قلت قد تقدم ان الولي الكامل لا يكون مقفلا وانما
ياخذ علمه من العين التي اخذ منها المجتهدون من اهلهم ونرى بعض الاوليا
مقفلا لبعض الائمة **فالجواب** قد يكون ذلك الولي لم يبلغ مقام
الكامل او بلغه ولكن اظهر تقيد به في تلك المسئلة بمذهب بعض الائمة
ادبا معه حيث سبقه الى القول بها وجعله الله اماما فتقدي به واسم
في الارض دونه وقد يكون عمل ذلك الولي بما قال به ذلك المجتهد لا الملاح
علي دليله لا على القول ذلك المجتهد علي وجه التقليد بل لموافقته
لما ادى اليه كشفه فخرج تقليد هذا الولي للشارع لا لغيره وما شرولي ياخذ
علمي الا عن الشارع ويجزم عليه ان يخطي خطوة في شيء لا يري قدم فيه امامه
فيه **وقد قلت** من سيد علي الخواص رضي الله عنه
كيف مع تقليد بيدي الشيخ عبد القادر الجيلي للامام احمد بن حنبل وسيد
محمد الحنفى الشاذلي للامام ابو حنيفة مع استهتارهما بالقضية الكبرى
وصاحب هذا المقام لا يكون مقفلا الا للشارع وحده فقال رضي الله عنه
قد يكون ذلك منهما قبل بلوغهما الى مقام الكمال ثم لما بلغا اليه استصحب
الناس ذلك اللقب في حقهما مع خروجهما عن التقليد انتهى فاعلم ذلك

فصل فان قلت ان الامة المجتهدين قد كانوا من الكثر فيكون لا
 طلائعهم علي عين الشريعة كما تقدم فكيف كانوا يعقدون مجالس المناظرة
 مع بعضهم بعضا مع ان ذلك بناء في مقام من اشرف علي عين الشريعة الاولى
 وراي انضال مذاهب المجتهدين كلها بعين الشريعة فالجواب قد يكون
 مجلس المناظرة بين الامة انما وقع منهم قبل بلوغهم المقام الكسفي واطلاعم
 علي انضال جميع مذاهب المجتهدين بعين الشريعة الكبرى فان من لا زهر
 المناظرة ادخاض حجة الخصم وكانت المناظرة عينا ويحتمل ان مجلس المناظرة
 كان من مجتهد غير مجتهد قطب المجتهد بالمناظرة توفيقه ذلك التوفيق في مقام
 الكمال لا خاص له من كل وجه ويحتمل ايضا ان يكون مجلس المناظرة انما كان
 لسان الاكل والافضل ليعمل احدهم به ويرشد اصحابه الي العلم به من حيث
 انه اربح في مقام الاولي والايمان او الاحسان او الاتقان والجملة فلا تقع
 المناظرة بين الكاملين علي الحد المتبادر الي الاذهان ابدل لا بد لها
 من موجب اقرب ما يكون ففرضهما فتخصيص ذهن اتباعهما واقار لهما
 كما كان عليه صلي الله عليه وسلم فيعمل بعض شيئا لبعض الجواز وانما هذه الامة
 نحو حديث ما الاسلام وما الايمان وما الاحسان وايضا ذلك ان كل مجتهد
 يشهد صحة قول صاحبه وكذلك قالوا المجتهد لا ينكر علي مجتهد لانه يري قول
 خصمه لا يخرج عن احد من رتبتي الشريعة وان خصه علي هدي من ربه في قوله
 ومقام رفيع ومقام ارفع **فان قلت** فهل يصح من اطلع علي
 ميزان الشريعة الاولي الجميل بشي من اصول احكام الشريعة المطهرة فالجواب
 انه لا يصح في حقه الجمل بمقترح قول من اقوال العلماء بل يصير يقرر جميع مذاهب
 المجتهدين واتباعهم من قلبه ولا يحتاج الي نظرية كتاب لا صاحب المقام
 يعرف كشافا يقينا وجه اسناد كل قول في العلم الي الشريعة يعرف من اين
 اخذه صاحبه من الكتاب والسنة بل يعرف اسناد كل الي حقيقة الاسم الذي
 برز من حضرت من ساير الاسماء الالهية وهذا هو مقام العلماء باسنة تعالي
 وباحكامه علي التحقيق **فان قلت** فاعلم ما قدرتم
 من ان ساير الامة علي هدي من ربهم تفرقت بنفسه من العمل بقوله غير امامه
 ويحصل به الحرج والصيق فهو غير صادق في اعتقاد المذكور **فالجواب**
 نعم والامر كذلك ولا يكفر اعتقاده الا ان يشا ويغلبه العمل بقوله كل مجتهد
 علي حدسوا بشرطه السابق في الميزان **فان قلت** هل يصح علي مثل
 هذا السلوك علي يد شيخ حتي يصل الي شهود عين الشريعة الاولي في مقام
 الايمان والاتقان والاحسان من حيث ان لكل مقام من هذه المقامات

عين شخصه كما ان لكل عبادة شروط في كل مقام منها كما يعرف ذلك اهل
 الكسف وبه يصير احدهم يعقد ان لكل مجتهد نصيب **فالحق نعم** علي سلوك
 حتي يصل الي ذلك لان كل ما لا يتوصل الي الواجبه الا به فهو واجب ومعلوم
 انه يجب علي كل مسلم اعتقاده ان ساير ائمة المسلمين علي هدي من ربه
 ولا يصح الاعتقاد الا ان يكون جازما ولا يصح الجزم الحقيقي لا بشهود العين
 التي تفرع منها كل قول والحمد لله رب العالمين **فصل**
فان قلت فيما اذا اجيب من ما راعني في صحة هذه الميزان
 من المجادلين وقال هذا امر ما سمعنا به من احد من علمائنا وقد كانوا بالمحل
 الاسني من العلم فما الدليل عليهما من الكتاب والسنة وقواعد الامة
فالجواب من ادلة هذه الميزان طلب السارح منها الوفا
 وعدم الخلاف في قوله تعالي شرع لكم من الدين ما وحي به نوحي والذو الذي
 اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا
 فيه اي بالارا التي لا يشهدوا فتقها كتابه ولا سنته واما ما شهد له الكتاب
 والسنة فهو من جمح الدين لا من تفرقة ومن الدليل علي ذلك ايضا قوله
 تعالي يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالي وما جعل عليكم في
 الدين من حرج وقوله تعالي فاتقوا الله ما استطعتم وقوله تعالي لا يكلف
 الله نفسا الا وسعها وقوله تعالي ان الله بالناس لرحيم **واما**
 الاحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلي الله عليه وسلم الدين ليس ولن
 يغالب هذا الدين احد الا عليه ومنها قوله صلي الله عليه وسلم لمن تاب بعد
 علي السمع والطاعة في الشط والمكره فيما استطعتم ومنها قوله صلي
 الله عليه وسلم اذا امرتكم بما امرتوا الله ما استطعتم ومنها قوله صلي الله
 عليه وسلم يسروا ولا تفسروا وبشروا ولا تنفروا ومنها قوله صلي الله
 عليه وسلم اختلاف ايتي رحمتي توسعة عليهم وعلي اتباعهم في وقايح
 الاحوال المتعلقة بفروع الشريعة وليس المراد اختلاف فهم في الاصول كالنحو
 وتوابعه وقال بعضهم المراد به اختلاف فهم في امر معا شهم وسياتي ان السلف
 كانوا يكرهون لفظ الاختلاف ويقولون انما ذلك توسعة خوفا ان يفهم
 احدا من العوام من الاختلاف خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه
 الله تعالي يقول لا تقولوا اختلف العلماء في كذا فقد وسع العلماء علي الامة
 بكذا ومن الدليل علي صحة مرتبتي الميزان ايضا من قوله الامة اما معا
 الشافعي وغيره رضى الله عنهم ايمال الحمد شائين اذ القولين بحملها علي
 قولين اذ في من الفا احدهما فاعلم ان من طعن في صحة هذه الميزان لا يخلو

ق

حيد

اما ان يطعن فيما سددت فيه او خففت فيه لكون امامه قال يصدق مثل له
 انه كلام من هذين الامرين جات به الشريعة وامامك لا يجعل مثل هذا اذا
 اخذ امامك بتحقيق او تشديد فهو مسلم لمن اخذ بالربة الاخرى ضرورة فيجى
 على كل مقلد اقتفاد امامه لو عرض عليه حال من عجز عن فعل العزيمة
 التي قال هو بما لا فساد بالرخصة التي قال بها غيره اجتهاد منه لهذا العاجز
 لا تقلد ذلك الامام الذي قال بما اذا كان يغير ذلك المجتهد على الفتوى بها
 وكل من المعنى في النظر في كلام الائمة المجتهدين رضي الله عنهم اجمعين وجد
 كل مجتهد مخفف تارة ومشددا اخرى بحسب ما ظفر به من ادلة الشريعة
 فان كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في استنباط طمعه وغاية
 كلام المجتهد انه اوضح كلام الشارع للامة بلسان يفهمونه لما عندهم
 من الحجج الذي هو كناية هذا عن عدم التوفيق لما يحتاج اليه من طرق
 الفهم الذي يقتصر معه الى توفيق كلام احد من الخلق سوى كلام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه ولو ان حجاجهم رفع لفهموا كلام الشارع
 كما فهم المجتهدون ولم يحتاجوا الى من يشرح لهم **وقد** قد مرنا اننا
 ان احدا من المجتهدين لم يشدد في امر او يخفف فيه الا اتباعا للشارع فما
 راي الشارع سدد فيه شددا وما راي خفف فيه خفف قياسا بواجب شعار
 الدين سواء وقع التشديد في نفس الامر او اجتناب انتهى وجميع المجتهدين على
 ذلك كما يعرفه من سير هذا همهم وايضا ذلك ان كل ما راه الائمة يحل شعار
 الدين فلا اتركوا بقوة على التشديد وكلمارا وان به كل شعار الدين لا يغير
 ولا يظهر به نقص فيه بقوه على التحفيف اذ هم امنوا الشارع على شريعته
 من بعده وهو الحكم والعلماء فانهم **فان قلنا** ان بعض المقلدين
 يزعم ان امامه اذا قال بعزيمة لا يقول بالرخصة انه اذا كان برخصة لا يقول
 بمقابلهما من العزيمة ابدال كان امامه ملازم اقولا واحدا بطرده في حق كل
 قوي وضعيف حتى مات وانما لو عرض عليه حال من عجز عن فعل العزيمة
 لم يفته بالرخصة **فالجواب** ان هذا اعتقاد فاسد في الامة
 ومن اعتقد مثل ذلك في امامه فكانه يشهد على امامه بانه كان مخالفا
 لجميع اقوال الشريعة المطهرة من اياته واخباره وانما كما مر بيانه اننا
 وكفى بذلك قدحا وجرا في امامه لانه قد شهد عليه بالجهل بجميع ما انطوت
 عليه الاربعة من التحفيف والتشديد فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر
 الائمة رضي الله عنهم انهم كانوا يفتون على كل احد بما يناسب حاله من
 تحفيف او تشديد في سائر ابواب العبادات والمعاملات ومن نازعنا

في ذلك من المقلدين فليأتنا بنقل صحيح السند عنهم بانهم كانوا يعجبون
 في الحكم الذي كانوا يفتون به الناس في حق كل قوي وضعيف ونحن نوافقه
 على ما زعمه ولعله لا يجد في ذلك نقلا عنهم متصل السند منهم اليه فليزعمه
 حجة الله ابراهيمي هذا الوجه اي بل لا بد لنا من القدرة بمسئلة الله تعالى على
 الفتح في فهم ذلك المقلد لجسارة الامام رضي الله تعالى عنه فان من العلوم
 ان اقوال جميع المجتهدين تابعة لادلة الشريعة من تحفيف او تشديد كما
 مر انفا لكم المطابقة فاصرح الشريعة بحكم لا يمكن احدهم الخروج عنه
 ابداد ما اجملته اي ذكرته وتبين مرتبهم فان المجتهدين يرجعون الى
 قسمين قسم يخفف وقسم يشدد بحسب ما يظهر لك من المدارك او لغة
 العرب كما يعرف ذلك من سير هذا هب الامة وذلك نحو حديث انما الاعمال
 بالنيات او حديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة بلا فائحة
 الكتاب او صلاة الجمار المسجد الا في المسجد فان من المجتهدين من قال
 لا صلاة او لا وضوء لمن ذكر بيمين اصلا ومنهم من قال لا صلاة كاملة ولا
 وضوء كاملا ولفظ الاحاديث المذكورة يشهد لكل واحد لا سبيل لاحدهما
 ان يمد قول الاخر علة من غير تطرق احتمال اي معني يعارض في ذلك
 ابداد اقرب معني في ذلك ان حكم الله تعالى في حق كل مجتهد ناظر له في
 المسائل الشرعية ولا يطالب بسوي ما يظهر له ابداد فان قلت فاذن
 كان من شريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي اختص بها انما جات على ما ذكر
 من التحفيف والتشديد الذي لا يثبت على الامة كل ذلك المستقاة بذلك
 ونحوه كان صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين في مكيل اديانهم ورفع حيا
 مشقة عنهم فالجواب نعم وهو كذلك فرحم صلى الله عليه وسلم اقواما
 امتد بامرهم باكتساب العقابيل والمرافعية وذلك بفعل العزائم
 التي يترقون بها في درجات الجنة ورحم الغنصا بعدم تكليفهم ما لا
 يطيقون مع توافر اجورهم كما ورد في حق من مرضا وسافر من ان الحق
 تعالى يا مرا ملايكة يكتبوا له ما كان به يجهل صحيحا فقيما **فلم**
 ان الشريعة لو كانت جات على احدي مرتبتي الميزان فقط لكان فيها
 خرج شديد على الامة في قسم التشديد ولم يظهر للدين شعار في قسم
 التحفيف كان كل من قلده اماما في مسيلة قال فيها بالتشديد ولا
 يجوز له العمل بقوله غيره في ضوابط الاحوال والضرورات وكانت
 المسئلة تقطع على الامة بذلك فالحمد لله الذي جعلت شريعة نبينا
 صلى الله عليه وسلم على كل حال بحكم اعتدال فلا يوجد فيها شيء فيه مشقة

علي شخص لا يوجد فيها شيء آخر فيه التحقير عليه اما حديثه او اثره او قول
امام اخر او قول في مذهب ذلك المسند مرجوح يخفف عنه فان قلت
فما الجواب ان نازعنا احد فيما قلناه من المقلدين الذين يقتضون ان
الشرعية جات علي مرتبة واحدة وهي ما عليه امامه فقط وبيري قوايم
امامه خطأ بمثل الصواب قلنا له الجواب اننا نقيم عليه الحجج من فعل
نفسه وذلك اننا نراه مقلدا غير امامه في بعض الوقايح فنقول له هل
صار مذهب امامك فاسدا حال علمك بقول غيره ومذهب الغير صحيحا
ام مذهبك باقيا علي صحة حال علمك بقول غيره ولعله لا يجد له جوابا
سريدا يحكيك به ابداعا علي وجه الحق **وسمعت** سيدي عليا الخواص
احمد الله يقول لا يكلمون من العلم بالشرعية كلها وهو متعبد ابد ولو قال
صاحبه اذا صح الحديث فهو مذهبي لترك ذلك المقلد عني في البصيرة
عن طريق هذه الميزان وعدم فهمه الكلام امامه رضى الله عنه اذ لو
كان امامه رضى الله عنه يقول عن نفسه الشرعية انه ادي لبيان لقوم
رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل احد لما كان يقول رضى الله عنه
اذا صح الحديث فهو مذهبي معني والله اعلم انتهى وهو كلام نفيس
فان الشريعة انما تكمل احكامها بجمع جميع الاحاديث والمذاهب بعضها
الي بعض حتى تغير كانهما مذهب واحد ومبتين وكل من اشغ نظره
وتجوز في الشريعة واطلع علي اقوال علماء الجاه في سائر الادوار وجد الشريعة
منسوجة من الايات والاحبار والامثال رسداها ولحنها منها وكل من اخرج
حديثا او اثر او قول من اقوال علماء بها عنها فهو قاصر جاهل ونقص علمه
بذلك وكان علمه كالسوابه الذي نقص من قيامه ولحنه يسلك او اكثر
بحسب ما يقتضيه الحال والشرعية الكاملة حقيقة في جميع المذاهب
الصحيحة باقوالها من عقل واستبصار فقم يا اخي جميع احاديث الشريعة
وامثالها واقوال علماء بها الي بعضها بعضا وحينئذ يظهر لك كمال غلظة
الشرعية وغلظة هذه الميزان ثم انظر اليها بعد الضم مجدها كلها لا تخرج
عن مرتبة تحقير وتشد بديدا وقد تحققت لهذا المذهب والله الحمد
من سنة ثلاثة وثلاثين وتسعمائة فان قلت **فما اصنع بالتي**
صحت بعد موت امامي ولم ياخذ بها وصحة عنده فكان فالجواب
ينبغي لك انك تفعل بها فان امامك لو ظفر بها وصحت عنده لكان امره
بها فان الامة اسراكلهم في يد الشريعة كما سيأتي بيانه في فصل تبيينهم
من الراي ومن فعل عمل ذلك فقد حاز الخير بكتا يديه ومن قال لا عمل

حديث الا ان احده امامي فانه خير كثير كما عليه كثير من مقلدي ائمة المذا
وكان الاول بهم العمل بكل حديث صحيح بعد امامهم تنفيذ الوصية الائمة
فان اعتقادنا منهم انهم عاسوا وظفروا بتلك الاحاديث التي صحت
بعدهم لاخذوها واعملوا بها وتركوا كل قياس كانوا قياسا قاسوه وكل
قول كانوا قالوه وقد بلغنا من طريق صحيحة ان الامام الشافعي ارسل
يقول للامام احمد بن حنبل اذا صح عندكم حديث فاعلمونا به لناخذ به
ونترك كل قول قلناه قبل ذلك او قاله غيرنا فانك احفظ الحديث ونحن
اعلم به انتهى فان قلت **فلا اقلتم** ان جميع مذاهب المجتهدين لا يخرج
شي منها عن الشريعة فان الخطا الوارد في حديثه اذا اجتهد الحاكم واخطا
خله اجروا ان اصاب فله اجران مع ان استمداد العلماء كلهم من بحر الشريعة
فالجواب **ان** المراد بالخطا هنا هو خطأ المجتهد في عدم مطابقة الدليل
في تلك المسئلة لا الخطا الذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا اخرج من الشريعة
فلا اجر له لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو مرد انتهى وقد
اثبت الشارع له الاجر فما بعد لان معني الحديث ان الحاكم اذا اجتهد
وصادق نفس الدليل فله اجران وهو اجر التبع واجر مصداقة الدليل
وان لم يصادق عين الدليل وانما صادق حكمه فله اجر واحد فالمراد بالخطا
هنا الخطا الاضائي لا الخطا المطلق فانهم فان اعتقادنا ان سائر ائمة المذاهب
علي هدي من ربهم في جميع اقوالهم وما شر الاقرب من عين الشريعة واقترب
وبعيد عنها والبعيد بحسب طوله السك وقصره وكما يجب علينا الايمان
بصحة جميع سرائر الانبياء الصحيحة مع اختلافها واختلاف آسياسها لظا
شرعية فذلك يجب علي المقلد اعتقاد صحة مذاهب جميع المجتهدين وان
خالف كلامهم ظاهر كلام امامه فان الانسان كلما بعد عن شعاع نور
الشرعية حقي مدركه ونوره وظن غيره ان كلامه خارج عن الشريعة
وليس كذلك ولعل ذلك بسبب تقصيف العلماء كلام بعضهم بعضا في
سائر الادوار الي عصرنا هذا فخذاهل كل دور يطعن في صحة قول بعض
الادوار التي حضرت قبله حتى يصل سلهو وانصافها بعين الشريعة الاولى
التي هي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم من هو محبوب عن ذلك فان
بين المقلدين الان وبين الادوار الاول من الصحابة نحو خمسة عشر دورا
من العلماء فانهم ذلك **فان قلت** فهل لهذه الميزان
دليل في جعلها علي مرتبتين من حضرة الوحي الالهي قبل ان يترك بها جبريل
فالجواب نعم اجمع اهل الكسوف الصحيح علي ان احكام الدين

هب

هي

الحسنة نزلت من اماكن مختلفة لا من محل واحد كما يظن بعضهم فنزل الواجب
 من العلم الاعلى والمندوب من اللوح والحرام من العرش والمكروه من الكرسي
 والمباح من السدرة فالواجب يشهد لمرتبتي الشدة والمندوب يشهد لمرتبة
 التحفيف وكذلك القول في احرام والمكروه واما المباح فهو امر بمرزخ جعله
 الله تعالى من جملة الرحمة على عباده ليستخرجوا بفعله من مستقرة التكليف
 والتجيز على الدوام مما لا طاقة له به ولكن بعض العارفين قد قسم المباح
 الى تحفيف وتشديد بالنظر للادوي وخلاف الاول فيكون ذلك عنده
 على قسمين كالعزيمة والرخصة كما تقدم **فان قلنا**
 فما الحكمة في تخصيص نزل الاحكام الخمسة من هذه الاماكن المتقدمة
فالجواب الحكمة في ذلك ان يكون كل محل عيدا صاحبها بما فيه
 فيكون من العلم الاعلى نظرا الى التكليف الواجبة فيمد اصحابها بحسب ما يرى
 فيها ويكون من العرش نظرا الى المحظورات فيمد اصحابها بالرحمة فان العرش
 مستوي لاسم الرحمن فلا ينظر لاهل حصرتهم الا بعين الرحمة كل احد بما يناسبه
 من مسلم وغيره ايجاد درجة احد او درجة امهال بالعقوبة ويكون من الكرسي
 نظرا الى الاعمال والاقوال المكروهة فيسرع الى اهلها بالعفو والتجاوز ولهذا
 كان يوجزنا ركة المكروه ولا يواخذ فاعله واما السدرة فهي المرتبة الخامسة
 واما سميت منتهى فانه لا يجاوزها شي من اعمال بني آدم عتقت ان الامر والهي
 يتراعى قلم الى لوح الى عرش الى كرسي الى سدرة ثم يتعلق بعد ذلك بمظاهر المكلفين
 فليس للاحكام محل مجاوز السدرة للاستعداد فيه بينه وبين مظاهر المكلفين
 ابد اخي منتهى مستقرات الاحكام في العالم العلوي فليست **وسمعت**
 سيدي عليا اخا من رجه الله يقول المباح قسم النفس وهو خاص بالسدرة
 واليهام منتهى نفوس عالم الشهادة والى اصولها وهو الرقوم منتهى نفوس عالم
 الشقا الابدوي فاعلم ذلك فانه نفيس والمندوب من رب العالمين **فصل**
 فان ادعى احد من العلماء ذوق هذه الميزان والتدين لعل علي بن عبد الله او
 توقف علي بن عبد الله **فالجواب** اننا نسأل عن منازع اقوال
 مذاهب العلماء المستعملة والمندوبة فان قررناها كلها وردناها الى مرتبتين
 وعرف مستنداتها من الكتاب والسنة كما صححنا صحتها وان توقف
 في توجه شي من ذلك تبين انه لا ذوق له فيها واما هو عالم بها مسلم لاهلها
 لا غير واعلم ان مرادنا بجمع كل قول منشاؤه مثال ذلك قول بعض العلماء
 بخبرهم وبنو وجد الامر الجليل بهذا القول منشاؤه الاختصاص ودليل هذا
 المختص بخو قوله صلى الله عليه وآله ما يربك الى ما لا يربك قال بعضهم

ومن قائل بخو قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الى التي هي احسن وعلم ان النبي
 عن القرب بغير الوجه المطلوب انما هو تنفير بما لعله يودي اليه من الافرار
 باليتيم وما لاحته له اسرار منازع اقوال العلماء العاملين والائمة المجتهدين
 فليست امل والله اعلم **وقد تقدم** ان الله تعالى لما من علي بالاطلاع على عين
 الشريعة رايته المذاهب كلها متصلة بها ورايته مذهب الائمة الاربعة تجري
 جدا ولها كلها ورايته اطول الائمة جدولا الامام في حنيفة ويليها الاحام مالك
 ويليها الامام الشافعي ويليها الامام احمد بن حنبل واقصرهم مذهبنا مذهب
 الامام داود وقد انقرض في القرن الخامس فاولت ذلك بطول زمن العمل
 بمذاهبهم وقصره فكان مذهب الامام في حنيفة اول المذاهب المدونة
 فكذلك يكون اخرها انقراضا وبذلك قال اهل الكشف **ثم لما نظرت**
 الى مذاهب المجتهدين وما انقرض منها في سائر الادوار الى عصرنا هذا لم اقدر
 اخرج قولا واحدا من اقوالهم عن الشريعة لشهودي ارتباطها كلها بعين الشريعة
 الاولى ومن اقرب مثال لذلك شبكة صياد السمك في ارض مصر فان العين
 الاولى منها مثال عين الشريعة المطهرة فانظر الى العيون المنتشرة منها الى
 اخر الادوار التي هي مثال اقوال الائمة المجتهدين وفعلهم بهم الى يوم القيامة
 نخط علما بساير ارتباط اقوالهم بعين الشريعة وتجدر كل عين مرتبطة بما فوقها
 حتى تنتهي الى العين الاولى فبما سعادة من اطلع عليه تعالى على عين الشريعة
 الاولى كما اطلعنا وراي ان لكل مجتهد نصيب وما فوزه وكثرة سروره اذ اراد
 جميع العلماء يوم القيامة واحدا وبيده ويتسموا به وجهه وسائر لكل واحد
 تبارا الى الشفاعة فيه وبما اجمع غيره على ذلك ويقول حاشيعة فيه الا انا وانا
 من قصر في السلوك ولم يعمل الى شهود العين الاولى من الشريعة وبما نداهمة من
 قال المصيب واحد والباقي تحيط فان جميع من خطاهم يعيسون في وجهه لتغطية
 لهم ويخرجهم بالجهل وسو الادب وذهم السقيم فاسع ما احيى الاستغال بالعلم على
 وجه الاخلاص والورع والعمل بكلها علمته حتى تطوي لك الطريق بسرعة وتشرق
 على مقام المجتهدين وتقف على العين الاولى التي اسرف عليها امامك وتشارك
 في الاعتزاف منها فكل كنت منتسعا له حال سلوكك مع حجابك عن العين التي
 يشهد منها كذا لك تكون منتسعا له في الاعتزاف من العين التي اعترف منها فشر
 اذا حصنت ذلك المقام فاستقم شهود العين الاولى وما تقرع منها
 فكل كنت منتسعا له حال سلوكك مع حجابك عن العين التي يشهد منها فشر
 في سائر الادوار بغير توجه جميع اقوال العلماء ولا تزد منها قولا واحدا اما
 لصحة دليل بل واحد منهم عندك من تحفيف وتشديد واما الشهود كصحة

بينة

منة

استنبطها منهم وانما لم يبين الشريعة وان نزلت في اخواله وارواحهم الامر
في ذلك كله الى مرتبة الشريعة من تحقير وتثني ولعل منها رجال **وقد كان**
الامام اجد يقول كثرة التقليد في البصيرة كما نهى العلماء على ان ياحذوا
احكامهم منهم من عين الشريعة ولا يقتفوا بالتقليد من خلف جماعة احد من المجتهدين
فالجدد لما لم يزلوا من بوجه كلام جميع علماء الشريعة ولا يرد اقوالهم كلها بعين
الشريعة ويؤيدوا حديث اصحابي كالقوم باهم اقتديتم اهتديتم وهذا الحديث
وان كان فيه مقال عند المحدثين فهو صحيح عند اهل الكشف ومعلوم على ان
المجتهدين على مדרجاة الصحابة سلوا فلا تجد مجتهدا الا وللسلطنة مستقلة
بصحابي قال بقوله او جماعة منهم فان قال قائل فلا يثبت قدم العلماء كلام الامة
المجتهدين من غير الصحابة على كلام احاد الصحابة مع ان المجتهدين من فروعهم
فالجواب انما قدم العلماء كلام المجتهدين غير الصحابي على كلام الصحابي في
بعض المسائل لان المجتهد لما خروا في الزمان احاط علماء جميع اقوال الصحابة
او غالبهم بجمع الامر في ذلك الى التحقير والتشديد لان ما عليه جمهور الصحابة
او بعضهم لا يخرج عن ذلك **وسمعت** شيخنا شيخ الاسلام
ذكر بارحه الله تعالى يقول مراد اعيان الشريعة كالبحر فمن اي اجزاء غرقت
منه فهو واحد وسمعت يقول اياكم ان تبادروا الى الانكار على قول مجتهد او
تخطئتم الا بعد احاطتكم بادلة الشريعة كلها ومعرفةكم بمجانبها وطريقها فاذا
احطتم بما كانا ذكرنا ولم تجدوا ذلك الامور الذي انكرتموه فيها فحينئذ لكم الانكار
والى لكم بذلك فقد روي الطبراني في معجمه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
طريقة ما سلك احد منها طريقة الا بنا ان النبي والحمد لله رب العالمين **فصل**
ان اردتم يا اخي الوصول الى معرفة هذه الميزان ذوقا وقاصيرا فتقرروا هذه
المجتهدين وحقلهم كما يقرها اصحابها فاسلك كما مر طريق القوم والرياسة
على يد شيخ حاذق له ذوق في الطريقة ليعلمك الاخلاص والصدق في العلم والعمل
ويزيل عنك جميع الرغبات النفسية التي تفوقك عن السير وامتلأ ساركته
الى ان تغفل الى مقامات الكمال النسي وبغير قري الناس كلهم فاجيب الامة
لترى نفسك كأنك هالك فان سلكت كذلك ضمننت لك ان شاء الله تعالى وصولك
في اسرع زمان عادة الى شهود عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم واما
سلوكك بغير شيخ فلا يسلم غالبا من الرياء والجذالة والمراحم على الدنيا ولو بالقليل
من غير لفظ فلا يوصلك الى ذلك ولو شهد لك جميع اقربائك بالتقنية فلا عبرة بعد
الشهادة **وقد** اشار الى ذلك الشيخ محيي الدين في الباب الثالث والسبعين من
الفتوحات فقال من سلك الطريق بغير شيخ ولا ورجع عما حرم الله تعالى فلا وصول

له الى

له الى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عبد الله تعالى في عمره بوج
عليه الصلاة والسلام اذا وصل العبد الى معرفة الله تعالى فليس وراءه من
شي ولا يرتقي بعد ذلك وهناك يطلع ويقينا على حضرة الاسماء الالهية ويرى
انفس جميع اقوال العلماء بحضرة الاسماء والصفات لا يخرج عن حضرة فقا
قوله واحد من اقوالهم ان النبي وهذا تطير ما قدمناه في عين الشريعة الكبرى
وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
اذا انتهى سلوكك المريد انخلت عنده عقدة التفصيل بالعلم وعشك بمعرفة
معني قوله تعالى لا تفريق بين احد من رسله وعرف هناك ان كل من فضل بفعل
بعض الرسل على بعض من غير كشف صحيح فقد فرق بخلاف من فضل بالكشف
فانه يشهد وحده الامر ويرى عين الجمع في عين الفرق كما ان السالك من
طلبة العلم يسلك حقيقيا او حبيليا مثلا مقتصر على مذهب واحد بعينه
يدرس الله تعالى به لا يرى مخالفة فينتهي به هذا المشهد الى مقام يصير يتعبد
نفسه فيه بجميع المذاهب من غير واحدة انتهى كلام الشيخ وهو شاهر عظيم
للميزان فقرر للقولين في كل مسيلة هل كل مجتهد مصيب ام لا فعلم ان كل
من كان في حال السلوك فهو لم يقف على عين الاولى ولا يقدر على يتفعل
ان كل مجتهد مصيب بخلاف من انتهى سلوكه فانه يشهد يقينا ان كل مجتهد
مصيب وحينئذ يكثر الانكار عليه من عامة المقلدين متى صرح بظهور بجا
بعينه ليجابهم عن شهود المقام الذي وصل اليه فلم معذرون من وجه
غير معذورين من وجه اخر حيث لم يردوا صحة علم ذلك احيا الله تعالى
فان ما نزلنا دليل واضح يرد كلام اهل الكشف ابدا لا عقلا ولا شرعا لان الكشف
لا ياتي الا بويد بالشريعة دائما اذ هو اخبار بالامور على ما هو عليه في نفسه
وهذا هو عين الشريعة **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى
يقول العلوم الدنيئة كلها من انواع علوم اخضر ولا يخفى عليكم ما وقع من انكار
السيد موسي عليه السلام اطلعه الله علي ما اطلع عليه اخضر والافح
كان يسوع اه السكوت على ما يراه منكرا عنده بان خرق سفينة قوم بغير
اذنهم خوفا ان يسخرها ظالم وقتل غلاما خوفا ان يرهق ابويه طعنا منا
وكما لا يجوز مثله الشريعة انتهى **وقد** اشار الى نحو ذلك الشيخ محيي
الدين اذ ابل الفتوحات فقال من علامة العلوم الدنيئة ان يحجز العقول
من حيث انكارها ولا يكاد احد من غير اهلها يقبلها الا بالاشهاد لاهلها من
غير ذوق ذلك لانها تاتي اهلها من طريق الكشف لا الفكر وما نفود العلماء
اخذ العلوم الا من طريق فكا اهر فاذا اتاهم علم من غير طريق افكارهم انكروا

لأنه أتاهم من طريق غير ما لوقه عندهم انتهى **ومن هنا تعلم يا أخوتي أن من أنكر**
 هذه الميزان من المحجوبيين فهو معذور لأنها من العلوم الدينية التي أوتيتهم الحق
 عليه السلام بيقين فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين **فصل**
 في بيان تقرير قول من قال إن كل مجتهد مصيب والمصيب واحد لا بعينه وحل
 كل قول علي حاليه وبيان ما يؤيد هذه الميزان أعلم أن ما يؤيد هذه الميزان
 ما أجمع عليه أهل الكشف وصرح به الشيخ محيي الدين في الكلام على مسح
 الحق من الفتوحات فقال لا ينبغي لاحد قط أن يخطئ مجتهدا أو يطعن في كلامه
 إذا الشرح الذي هو حكم الله تعالى في قدر المجتهد فنصار شرع الله تعالى بتر
 الله تعالى إياه وهذه مسئلة يقع في مخطوطها أكثر من أصحاب المذهب
 لعدم استحضارهم ما بينهما هم عليه مع كونهم عالمين به لكل من أخطأ مجتهدا
 بعينه فكانه خطأ الشارع فيما قدره حكما انتهى **وفي** هذا الكلام ما يشعر
 بالحق قول المجتهدين كلها بنصوص الشارع وجعل أقوال المجتهدين كأنها
 بنصوص للشارع في جواز العمل بما فيها بشرطه السابق في الميزان ويؤيد
 ذلك قول علماءنا الوصلي أنما أربع ركعات لأربع جهات بالأجتهاد فلا
 تضامع أن ثلاثة جهات منها غير القبلة بيقين ولكن لما كانت كل ركعة
 مستندة إلى الأجهاد قلنا بالصحة ولم تكن جهة أو بالقبلة من جهة
وبما يؤيد ذلك أيضا ما أجمع عليه أهل الكشف من أن المجتهدين هم
 الذين ورثوا الأنبياء حقيقة في علوم الوحي فكان أن النبي معصوم فكذلك
 وارثه محفوظ من الخطأ في نفس الأمر وإن خطاه أحد ذلك أخطأ أصبا في
 فقط لعدم اطلاعه على دليله فإن جميع الأنبياء والرسل في منازل رفيعة
 لم يؤثرهم فيها إلا العلماء المجتهدون فقام أجهادهم مقام بنصوص الشارع
 في وجوب العمل به فأنه صلى الله عليه وسلم أباح لهم الاجتهاد في الأحكام
 تبعاً لقوله تعالى ولورثوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين
 ليستنبطونه منهم ومعلوم أن الاستنباط من مقامات المجتهدين رضي
 الله عنهم فهو تشريع عن أمر الشارع كما مر فكل مجتهد مصيب من حيث
 تشريع بالاجتهاد الذي أقره الشارع عليه كما أن كل شيء معصوم انتهى
وسمعت بعض أهل الكشف يقول إنما يعبد الله تعالى المجتهدين بالاجتهاد
 ليحصل لهم نصيب من التشريع ويثبت لهم فيه القدر الراسخ فلا يتقدم
 عليهم في الأجرة سوى نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم فيجوز على هذه الأمة
 حفاظ أدلة الشريعة المطهرة العارفين بمعانيها في صفوف الأنبياء
 والرسل لا في صفوف الأمم فما من نبي أو رسول إلا وجب عليه عالم من علماء

هذه الأمة أو ثلثان أو ثلاثة أو أكثر وكل واحد منهم له درجة الاستنادية في علم
 الأحوال والأحكام والمقامات والمنازلات إلى ختام الدنيا بخروج المهدي
 عليه السلام ومن هنا تعلم أن جميع المجتهدين تابعون للشارع في التحقير
 والتشديد فإياك أن تشد أمام مذهبك في أمر فقام به جميع الناس فإن
 الشريعة قد جات على مرتبتين لا على مرتبة واحدة كما مر في الميزان وكذلك
 صح لك القول بأن الله تعالى لم يكلف عباده بما يشق أبدا بل دعي صلى الله
 عليه وسلم على من شق على الله بقوله اللهم من ولي من أموري أميتي شيئا برحق
 فارفق ومن شق على أميتي فاشقق اللهم عليه ولم يبلغنا أنه دعي على من
 سهل عليهم أبدا بل كان يقول لأصحابه أتركوني ما ترككم خوفاً علمهم من
 كثرة تنزل الأحكام التي تنزل عنها فيعجزون عن العمل بها فالعالم
 الذي يرفع رجع ويرفع الأجل الذي ينهي إليه أمر الناس في الجنة بخلاف
 الذي يرفع أخرج فأنه دأبهم أمر عارض يزول بزوال التكليف فإن قال قائل
 فاذن من ألزم الناس بالتقيد بمذهب واحد فقط صديق عليهم وشدد عليهم
 فالجواب أنه ليس في ذلك مستفاد في الحقيقة لأن صاحب ذلك المذهب
 لم ينقل بالزام الضعيف بالعزيمة بل جوز له الخروج من مذهب إلى الرخصة
 التي قال بها غيره فراجع مذهب هذا الإمام إلى مرتبة الشريعة فلا تقيد
 ولا مستفاد على من التزم مذهباً معيناً فإن لم تهم الشريعة هكذا فما حمت
 وإن لم تقر مذهب المجتهدين هكذا فما قدرت ولا كان صح للمقلد اعتقاد
 أن سائر أئمة المسلمين على هدي من ربهم بل كان يخالف قوله خيانة وذلك
 معدود من صفات النفاق وقد تقدم إلى ما وصفت هذه الميزان في
 هذه الطروس إلا انتصار المذهب الأئمة ومقلد بهم خلاف ما أشاعه عيني
 بعض الحسدة من قوله أن من تأمل في هذه الميزان وجدها تخمير تخطيط
 جميع المجتهدين قال لأن كل مجتهد لا يقول بقوله الآخر انتهى كلامه هذا المحاسب
 والجواب فلا يجمع الناس على قولهم أن مجتهداً لا ينكر على مجتهد وإن كل واحد
 يلزمه العمل بما ظهر له أنه الحق وقد أرسل النبي من سعد رضي الله عنه
 سوا لا كما مر إلى الإمام مالك يسأله عن مسئلة فكتب إليه مالك إذا بعد
 فانك يا أخا أمام هدي وحكم الله في هذه المسئلة هو ما قام عندك انتهى
 وماذا إنك لا اطلاع كل مجتهد على عين الشريعة الأولى التي تنفرع منها كل
 مذهب ولو لا اطلاعه لكان من الواجب عليه الإنكار ويحتمل أن من خطا
 غيره من الأئمة إنما وقع ذلك منه قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير
 ممن ينقل كلام الأئمة من غير ذوق ولا يفرون ما قاله العالم أيام برائته



وتوسطه ولا يبين ما قاله ايام نفايته فقامل في هذا الفعل فانه ناطق بصحة
 مذاهب المجتهدين كلها لتقرير الشارح حكم باجتهاده الى الاجتهاد والجدد
 رب العالمين **فصل** لا يلزم من تقييد كامل الاوليا والمجتهدين بما
 العمل بقوله دون اخر ان يكون يري بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به
 فيحتمل انه انما ترك العلماء لكونه ليس من اهل سوا كان ذلك في العزيمة
 او الرخصة فان كل كامل ومجتهدي يري استمداد سائر المذاهب من عين الشريعة
 سوا المذاهب المستعملة والمندرسية فكل لا يعمل به لعدم اهليته فهو في حقه
 كالحديث المنسوخ وفي حق غيره كالحديث المحكم **واما** غيره الكامل من المقلدين
 فحكمه حكم من كان متقيدا بالشريعة عيسى التي لم تبدل مثلك ثم نسخت بشريعة
 محمد صلى الله عليه وسلم فانه يلزم هذا العمل بشريعة محمد وترك ما نسخ من شريعة
 عيسى فتري العلا يتقيدون بقوله مدة من الزمان ثم يظهر لهم قول
 اخر هو اصح دليل عندهم من الاول فيتركون الاول ويعملون بالساني
 ويصير الاول عندهم كانه حديث منسوخ مع ان علماءهم الذين تقدموا
 تقيدوا بذلك القول القديم لا يجب الى ذلك زمانا واذا نوبه الناس
 حتى ما توافوا قلنا لاحد الان تقيد بذلك القول القديم لا يجب الى ذلك
 وايضا ذلك ان الله تعالى اذا اراد ان يتقيد عباده باحكام اخر علي وجه
 مخصوص غير الاحكام التي كانوا عليها اظهر لعلمائهم وجد ترجيح اقوال
 غير الاقوال التي كانوا يوجبونها قبادروا الى العلم بما ترجح عندهم واتبعهم
 المقلدين لهم في الترجيح على ذلك بانسراح صدر وهكذا الامور التي انقضت
 المذاهب ويؤيد ذلك قوله السيد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ان الله عز وجل
 يحدث للناس افضلية بحسب زمانهم واحوالهم ويتبعه على ذلك عطاء ومجاهد
 والامام مالك فكانوا لا يفتنون فيما ليسا لون عندهم من الوقايع الا ان وقع
 ويقولون فيما لم يقع اذا وقع ذلك فعلمنا ذلك الزمان يفتنون فيه انتهى
 وربما يكون في باطن ذلك رخصة بذلك بالامة لان الحق تعالى اجمع علم من اهل
 ذلك الزمان الملل من العمل بذلك الحكم فقيدهم من ابطاله من يمكنهم الاخذ
 عندهم بحسبهم لانقطاع الوحي رخصة منه تعالى بهم حيث كان الحديث لهم في كل
 زمان من الشرع احكاما يبلغونها بالقبول وميل النفس فلا يجدون في
 العمل بها مشقة في الجملة وقد يقال والله تعالى اعلم ان ذلك انما كان
 من الله تعالى لتقع بعلماء هذه الامة مثل ما وقع للانبياء الذين هم ورثتهم
 من ظهورهم ليسوع كالحديث كل برهة من الزمان يشبه الشيخ الشريعة من قبلهم
 من غير نسخ حقيقة **وسمعنا** سيدنا عليا اخوانا رضي

الله عنه يقول ما من قول من اقوال المذاهب المستعملة والمندرسية الا كان
 شرعا لبيني تقدم فاد الحق تعالى بفضل ورحمة ان يجعل لهذه الامة نصيبا
 من العمل ببعض تشريع الانبياء ليحصل لهم بعض الاجر الذي كان يحصل للفا
 بنحو اما علموا به من شرايع الانبياء خصوصية لهذه الامة من حيث ان شريعة
 بينهم حاوية لمجموع احكام الشرايع المتقدمة انتهى ففهم انه يلزم على من
 ترك الكامل العمل بقوله ان يكون ذلك لكونه يراه خارجا عن الشريعة لان
 ذلك القول المتروك لا يخرج عن كونه رخصة او عزيمة فزجج الامر الى مرتبة
 التخفيف والتشديد **وسمعنا** سيدنا عليا اخوانا رضي
 الله تعالى يقول اعتقادنا في جميع الاكابر من العلماء انهم ما علموا بعضهم
 بعضا الا تعلمهم بصحة اقوالهم ومستنداتهم واتقوا لها بعين الشريعة
 وقد تقدم ان بعض اتباع المجتهدين وصل الى اليهود عين الشريعة الاولى
 وقال كل مجتهد مصيب كابن عبد البر المالكي والشيخ ابو محمد الجويني الشيخ
 عبد العزيز الديلمي واصر ابيهم بدليل ان الشيخ ابا محمد صنف كتابه الدور
 المنقطعة في المسائل المختلطة اذ في فيها على المذاهب الاربعة فلو لا اطلاعة
 على مستندات الامة الاربعة ما كان يسوع له ان يفتي على مذهبيهم كلامهم
 وحمل مثال هو لا على انهم كانوا يفتنون على المذاهب من باب الايمان والتسليم
 من غير ان يعرف احدهم مستندات اصحابها فيها ومدارك اقوالهم بعيد
 احدا على مقامهم وكذلك القول فيمن اخبر غير ما نضر عليه امامه يحتمل
 على انه انما اختاره لا اطلعه على اتصال ذلك القول بعين الشريعة
 المطهرة كما انقل بها قوله امامه علي حد سوا كالا امام زفر وايي يوسف
 واشهب وابن القاسم والنووي والرافعي والطحاوي وغيرهم من اتباع
 المجتهدين ويحتمل ان كل من افتى واختار غير قول امامه لم يطلع على دلة
 قوله امامه وانما افتى لا اعتقاده صحة قول ذلك الامام الاخر في نفس
 الامر فعلم ان كل مجتهد مقلد اطلع على عين الشريعة المطهرة لا يوم بالقيود
 بذهب واحد لا يري اتصال اقوال الامة كلها بصحة وضعفها بعين
 الشريعة الكبرى وان اظهر التقيد بذهب واحد فانما ذلك لكونه من اهل
 تلك المرتبة التي يقيدها من تخفيف او تشديد وربما لزم المذهب الاوسط
 في الدين مبا لغز منه في طاعة الله تعالى من باب التطوع في قوله تعالى
 فمن تطوع خيرا فهو خير له والي نحو ما ذكرناه اشار الامام الاعظم الى حقيقة
 رضي الله عنه بقوله ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ياتي هو وامي
 فعلي الراعي العين وما جاء من اصحابه بخبرنا وما جاء عن غيرهم فم رجال

لين

ونحن رجال انتهى ففي ذلك اسادة الى ان للعبد ان يختار من المذاهب ما شأ من
 غير وجوب ذلك عليه اذا كان من اهل ذلك المقام **وكان** سيدي علي الخواص
 رحمه الله اذا سألته انسان عن التقليد بمذهب معين الآن هل هو واجب
 ام لا يقول له يجب عليك التقيد بمذهب ما دمت الي شهود عين الشريعة
 الاولى خوفا من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس اليوم فاذا وصلت
 الي شهود عين الشريعة الاولى فمناك لا يجب عليك التقيد بمذهب لانك
 ترى انما جميع مذاهب المجتهدين بها وليس مذهب ادني بها من مذهب
 ويرجع الامر عندك حينئذ الي مرتبتي التحفيف والتشديد بشرطها **وكان**
 سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول ايضا ما مقرر قول من اقوال العلماء
 الا وهو مستند الي اصل من اصول الشريعة لمن تأمل ان ذلك القول اما ان
 يكون راجعا الي اية او حديث او اثر او قياس صحيح علي اصل صحيح لكن من
 اقوالهم ما هو مأخوذ من صحيح الايات والاحكام والاشار ومنه ما هو مأخوذ
 من المأخوذ او من المفهوم فمن اقوالهم ما هو قريب ومنها ما هو اقرب ومنها
 ما هو بعيد ومنها ما هو ابعد ورجعها كلها الي الشريعة لانها مقتضية
 من شعاع نورها وما شئنا فدرج يتفرع من غير اصل ابد كما مر بيانه في
 الخطبة واعلم العالم كلما بعد عن عين الشريعة ضعف نورها له بالنظر الي
 نور اول مقتبس من عين الشريعة الاولى فمن قريب منها **وسمعنا**
 سيدي عليا الخواص رضي الله عنه يقول ايضا كل من اقتنع نظره من العلماء
 وراي عين الشريعة الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار واستحجة شهود
 ما تفرع منها وهو نازل الي اخر الادوار اقرب جميع مذاهب الائمة وفلدهم من
 عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الي عصره هو انتهى وسياقي مثال في فضل
 الامثلة المحسوسة ان سألته تعالى من تمثل ذكر الشجرة او شجرة الصناد
 وغير ذلك والحمد لله رب العالمين **فصل** اياك يا اخي ان تطالب احدا
 من طلبة العلم الا ان تصدق اعتقاده في ان كل مجتهد مصيب مادام مرتكب
 خطية واحدة لا سيما مجتهد الدنيا وسواها كما انه لا ينبغي ان تطالبه بعمل ذلك
 مادام في حجاب التقليد لامامه فانه محجوب بامامه عن شهود العين الاولى
 التي اغترق منها امامه لا يراها ابد ابل امرها بالسلوك علي يد شيخ عارف بطريق
 القوم وبالعوائق التي تعوق الطالب عن الوصول الي منتهى السير فاذا
 بلغ النهاية وشهد مشاهدا العلماء كلها شاردة الي كيد العين وجدوا لها كما
 سياتي بيانه في الامثلة المحسوسة فمنا لك تقدري مذاهب الائمة المجتهدين
 كما مر في الفصل قبله ويقول كل مجتهد مصيب **واما** قبل بلوغنا الي هذا المقام

فلا يجوز لك منع من التقليد بمذهب واحد بل لو انك نفيت عن ذلك لا يحسد
 لان من لا زعمه ان يقول المصيب واحدة في نفس الامر ولعله مذهبي فاحدي
 والباقي لا يتعقل في قلبه غير ذلك ويقول الحق واحد غير متعدد ويجعل
 الشريعة جات علي مرتبة واحدة لا علي مرتبتين وان المصيح من الشريعة
 هو ما اخذ به امامه سواء كان تخفيفا او تشديدا والحق ان الشريعة جات
 علي مرتبتين بقرينة صحيحة ادلة كل من المرتبتين عاليا في احاديث لا تحصى كما
 سياتي بيانه في فصل الجمع بين الاحاديث وكثيرا ما يقول اليه بقي وغيره
 كما لحاظ الزيدعي من جمع ادلة المذاهب في كتابه وانتقم لمذهبه ورجح ادلته
 بكثرة الرواة وصحة السند وهذا الدليل وان كان صحيحا فاحاديث مذهبنا
 اصح سندا واكثر رواية وما قال ذلك الا عند العجز عن تفصيل دليل المخالف
 وادخا صده بالكلية ولو ان صاحب هذا القول من اليه بقي وغيره اطلع علي ما
 اطلعنا عليه من ان الشريعة المطهرة جات علي مرتبتين تحفيف وتشديد ثم
 يحتج الي قوله احاديثنا اصح واكثر بل كان يرد كل حديث اقول خالفه الآخر
 الي احدي مرتبتي الشريعة وكذلك القول في مرجحي المذاهب من مقلدي الائمة
 ما قالوا قلت الامم كذا وكذا الا لعدم اطلاعهم علي مرتبتي الميزان ولو انهم
 اطلعوا عليها ما جعلوا في اقوال مذاهبهم اصح وصحيا ولا اظهر وظاهر
 بل كانوا يقولون بصحة الاقوال كلها ويوردونها الي مرتبتي التحفيف والتشديد
 واذا كل سائل ما يخالف حاله من قوة او ضعف برخصة او عزيمة وكان
 احدهم يفتي علي اربعة مذاهب فان قال اما شافعي فغلبت هذه الميزان
 قال اما احتج اذا مسست ذكره بلا تجديد وضوي قلنا له نعم لك
 ذلك ولكن بشرط ان تكون من اهل هذه الرخصة لا مطلقا وذلك لا اذا
 ابتلى الشخص بكثرة الوسواس في الوضوء فملا العصب مثلاً حتى كاد الو
 يخرج فلما فرغ هذا من الوضوء مس فرجه بغير قصد ففي مثل هذه الصورة
 له تقليد الامام الي حنيفة في الصلاة بهذه الطهارة التي وقع فيها مس الفرج
 بشرطها تفصيلا لفعل الغريضة في وقتها لان القاصد الكرم الوسايل عند
 جمهور العلماء لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو الا بصفة منك ولم يثبت عند
 من قال بذلك نسخ علي اصله حنا فرجع الامر في هذه المسئلة الي مرتبتي
 الميزان تحفيف وتشديد فليس لحو من لم يبتلي بالوسواس ان يصلي اذا
 مس فرجه او لمس اجنبية مثلاً الا بعد تجديد الطهارة فان قال لنا احد من
 قلد الامام الي حنيفة رضي الله عنه ان اما سنا لا يقول بمطلوبية الطهارة بمن
 مس فرجه ابراسوا كان ممن يعسر عليه تجديد الطهارة ام لا في ذلك قلنا له

هات لنا عند ذلك بسند متصل منك اليه في هذه المسئلة انه خرج بذلك ولعله لا يجد ذلك ابدا لاسيما وقد انعقد الاجماع على الاول للشخص مراعاة الخروج من الخلاف في كل عبادة اداها **وهذه** القاعدة مدار اصطلاح صاحب هذه الميزان وهناك يقول له ان ذلك شهادة منك على امامك بالجمل في مرتبة الشريعة وعدم اطلاعه على العين الاولى من الشريعة كما اطلع عليها بقية المجتهدين ونقول له ايضا ان اعتقادك في خروج امامك الذي كان لا يدون مسئلة واحدة مما استنبطه من الكتاب حتي لعنفد لها مجلسا من العلماء ويقولون انترتضون هذا فاذا قالوا نعم قال لا يي يوسف او محمد بن الحسين اكتب ذلك وان لم ترتضوه تركه واعتقدنا في جميع الامة انهم كانوا لا يثبتون لهم قولا في الشريعة الا عند فقد هم النص في ذلك عن الشارع فلوان الامام ابو حنيفة طهر بحديثه من حس فرجه فليتوضا لقالة به ايضا وحمله على اهل العاقبة من الوسواس مثلا وعلى الاكابر من العلماء والصالحين وترك الحديثين علي مرتبة الميزان وقس علي ذلك يا اخي كل ما كان واجب الفعل او الترك في مذهبك فذلك فعله ان كنت من اهله ولك تركه ان عجزت عن فعله حسا او شرعا فالعجز محسوس وموقف والعجز الشرعي هو كما اذا رايت الما مثلا وحال دونه مانع من سباح او فاطح طريق مثلا وقد تقدم اول الميزان ان مرتبة علي الترتيب الوجوبي لا علي التحصيل فياك ان تذهل عن ذلك وكذا لك تقدم ان كل من نازعنا من المقلدين في حل الدليلين او القولين علي حاليين وادعي ان امامه كان يطرد القول بالتحفيف او التشديد في حق كل قوي وضعيف طلبناه بالتقل الصحيح عن امامه **او** خطايه فيما ادعي فكل من نور الله قلبه وعرف مقام الامة في الورع وعدم القول بالراي في دين الله شهد لهم كلام بان احدا منهم كان لا يفتي احد برخصة الاراه عاجزا ولا بعزيمة الامراه قاهرا وان لم يكن صاحب الواقعة حاضرا عند امامه حين افتي الناس بذلك حتي ان صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي افتي بها امامه الاقويا والضعفا علي تفصيل وقد تحققنا ذلك والله الجداذا علمت ذلك فيقال الكل فقلد منع من العمل بقول عن امامه في مضايق الاحوال استناعا له هذا عيب لا ورع لانك تقول لنا انك تعتقد ان ساير ائمة المسلمين علي هدي من ربهم وان كل امام علمت بقوله منهم فانت علي هدي من ربك فيه وذلك لا عتراض الامة كلام هذا منهم من عين الشريعة شران جميع ما اختلفوه منها لا يخرج عن مرتبة الميزان ابدا كما لا يخرج انت عن ان تكون من اهل واحدة منها فتعلم ان انت اهل من رخصة او عزيمة كما سيأتي بسطه في الجمع بين اقوال الامة المذهبية ان شاء الله تعالى فان قال لنا شافعي ايضا فاعلي ما قرره

ان

في هذه الميزان علي ان اصلي بلا قراءة فاتحة مع القدرة عليها قلنا له هي عزيمة فان قدرنت علي قرائتها لم يجز غير هذا وان كنت عاجزا عن قرائتها فاقرأ بغيرها وعلي ذلك مع الاصلاح المتقدم قريبا بحل قول الامام ابي حنيفة بعدم تقييدها وان عجز عن ذلك فليقرأ في ذلك للقادر والعاجز فانهم والحمد لله رب العالمين **فصل** ومما يدل علي صحة ارتباط جميع اقوال الشريعة كارتباط الظل بالشخص ما يفتضونه من المجمل في الشريعة فافضل عالم ما اجمل في كلام من قبله من الادوار الا للنور المنضبط به من الشارع صلى الله عليه وسلم فاطنه في ذلك حقيقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لانه هو الذي اعطا العلماء تلك المادة الذي فضلوا بها ما اجمل في كلامه كما ان المنفعة بعده لكل دور علي ما تحتها فلو قدر علي ان اهل دور قد وامن فوهم الى الدور الذي قبله لا انقطع وصلته بالشارع ولم يمتدوا ايضا مشكل ولا تفصيل مجمل وما مل ما اخي لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بشرعية ما اجمل في القرآن لنفى القرآن علي اجماله كما ان الامة المجتهدين لم لا يفصلوا ما اجمل في السنة لبقية السنة علي اجماله وكذا ذلك عصرنا هذا فلو ان حقيقة الاجال سارية في العالم كله من العلماء علي السدوح حواسي كالشروح للشروح **فان قلنا** في التفصيل له في السنة **قلنا** قوله تعالى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لتبين للناس ما نزل اليهم فان البيان وقع بعبارة اخري غير عبارة الوحي الذي نزل عليه فلوان علي الامة كانوا يستقلون بالبيان وتفصيل المجمل واشترى الاحكام من القرآن لكان الحق تعالى كفي من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتبع للوحي من غير ان يامرهم ببيان **وتسفي** شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول لولا بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم والمجتهدين لنا ما اجمل في الكتاب والسنة لما قدر احد منا علي ذلك كما ان الشارع لولا بين لنا بسنة احكام الطهارة ما اهدينا لتكفينها من القرآن ولا قدرنا علي استخراجها منه وكذلك القول في احكام الصور والحج والزكاة وكيفياتها وبيان الصلوات وشروطها وبيان فرضها من سننها وكذلك القول في ساير الاحكام التي وردت مجملة في القرآن لولا ان السنة بينت لنا ذلك ما عرفناه ومنه في ذلك حكم واسرار يعرفها العارفون انتهى قال سيد علي الخواص رحمه الله ومن هنا تعلم يا ولي ان السنة فاضلة ما نفعنا من احكام الكتاب بالفاظ شريعة وما ينطق عن الهوي ان هو الا وحي بوجي وفي القرآن العظيم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول يعني الي الكتاب والسنة

ج

م

واعلموا بما وافقهما او وافق احدهما عندكم انتهى **وسمعت** سيدي عليا اكواس
 رحمه الله يقول ايضا لا يكفر مقام العالم عندنا في العلم حتى يرد سائر اقوال المجتهدين
 ومقلديهم في سائر الادوار الى كتابه والسنة ولا يصير عنده جل غير قول
 واحد منها لو عرض عليه قال وهناك يخرج عن مقام العوام ويستحق التعليل
 بالعالم وهو اول مرتبة تكون للعلماء بالله تعالى ثم يتبعه احداهم عن ذلك
 درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج جميع احكام القرآن وادابه من سورة
 الفاتحة فاذا قرأها في صلاة ربما يكون ثوابه ثواب من قرأ القرآن كله من
 حيث احاطة بعبادة الله تعالى من ذلك حتى يصير يخرج احكام القرآن كله
 واحكام الشريعة وجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة من كل حرف
 شامخ حروف الهجاء مرتبة الى ما هو ابلغ من ذلك قال وهذا هو العالم الكامل
 عندنا وسمعت مرارا يقول اجادل في الشريعة من تقايما التناق لان مراد به
 ادخال حجة الغير من العلماء وقد قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
 فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما فتقيا
 الايمان عن من يجد في احكام عليه بالشريعة حرجا وصيقا وقال صلى الله عليه
 وسلم عند بي لا ينبغي التنازع ومعلوم ان تراخ الانسان لعلمه شريفة وجواهرهم
 وطلب ادخال حجتهم كالجهد معه صلى الله عليه وسلم وان تفاوت المقام في
 العلم بان العلماء عاين درجة الرسل ورجوا فكا يجب علينا الايمان والتصديق
 بكل ما جات به الرسل وان لم نفهم حكمتهم وكذلك يجب علينا الايمان والتصديق
 بكلام الائمة وان لم نفهم علمته حتى ياتينا عن الشارع ما يخالفه وقد تقدم نقل
 الاجماع على وجوب الايمان والتصديق بشرايع الرسل كلهم وان اختلفوا في
 التشرية وانها كلها حق مع اختلافها وتباينها وكذلك القول في اختلاف الائمة
 المجتهدين بحجة الايمان بحجتها على سائر المقلدين الذين يشهدون بتباينها
 وتناقضها حتى عين الله تعالى عليهم بالاشراف على عين الشريعة المطهرة
 واتصال جميع اقوال العلماء بها كالتجدد احدهم جميع اقوال المجتهدين هو
 ومقلديهم ترجع الى الشريعة المطهرة لا يخرج عنها من قول واحد ولو
 جميعها الى مرتبة الشريعة من تحقير وتنشيد فماتم عن صاحب هذا
 الشهيد تحقيرة لاحد من العلماء في شيء من ذلك وان دفع ان احدا من
 المقلدين خطأ احد ليس هو خطأ في نفس الامر وانما هو خطأ عنده
 فقط لحقاهم ركة عليه لا غير **روينا** عن الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه انه كان يقول التسليم نصف الايمان قال الربيع اخبرني بل
 هو الايمان كله يا ابا عبد الله فقال اوهو كذلك **وكان** الامام الشافعي

يقول من كمال الايمان العبدان لا يبحث في الاموال فقال هو الكتاب والسنة
 واجماع الائمة انتهى اي فيقول في كل ما جاعل ربنا او نبينا انما يدلك على
 علم ربنا فيه ونفاس بذلك ما جاعل علما الشريعة فيقول انما بكلام ائمتنا
 من غير بحث فيه ولا جدال فان قلت **فصل** في بيان الوصول الى مقام
 احدهم من الائمة المجتهدين فالجواب **نعم** لان الله تعالى على كل شيء قدير
 ولم يرد لنا دليل على منعه ولا في نفس الادلة الضعيفة هذا ما نعتقد
 وندين الله تعالى به وقد قال بعضهم ان الناس لان يصلون الى ذلك من
 طريق الكشف فقط لا من طريق النظر والاستدلال فان ذلك معام بدعية
 احدهم بعد الائمة الاربعة الا امام محمد بن جرير ولم يسلموا له كما هو جميع من
 ادعي الاجتهاد المطلق انما مراده المطلق المشتبه الذي لا يخرج عن قواعد
 امام كابن القاسم واصبح مع مالك ومحمد وابي يوسف مع ابي حنيفة وكالمرئي
 والربيع مع الشافعي اذ ليس في قوة احدهم الائمة الاربعة ان ينكروا احكاما
 ويستخرجها من الكتاب والسنة فيما يعلم ابداء من ادعي ذلك قلنا له فا
 استخراج لم يسبق لاحد من الائمة استخراجا فانه يجوز قلنا بل ذلك مع
 ما قدمناه انما من سعة قدرة الله تعالى لا سيما والقران لا ينقص عجائبه
 ولا احكامه في نفس الامر فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين **فصل**
 ونما يوبد هذه الميزان عدم انكار اكابر العلماء في كل عصر على من انتقل
 من مذهب الى مذهب من حيث ما ينشأ راي الاذهان من توهم الطعن
 في ذلك الامام الذي خرج من مذهب لا غير بل تقريرهم لذلك المستقل
 الى المذهب الذي انتقل اليه اذ المذاهب كلها عندهم طريق الى الجنة كما
 سيأتي بيانه في اواخر الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى فكل من سلك
 طريقا منها او وصلته الى السعادة والجنة قال الامام ابن عبد البر رحمه
 الله ولم يبلغنا عن احدهم من الائمة امر اصابه بالترام مذهب معين
 لا يري صحة خلافه بل المنقول عنهم تقريرهم الناس على العمل بقوي له
 بعضهم بعضا لانهم كلهم على هدي من ربهم **وكان** يقول ايضا لم يبلغنا في
 حديث صحيح ولا ضعيف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من الائمة
 بالترام مذهب معين لا يري خلافه وما ذلك الا لان كل مجتهد مصيب
 انتهى ونقل القراء في الاجماع من الصحابة رضي الله عنهم على ان من
 استفتي في بكرة وعمر رضي الله عنه او قلدهما فله بعد ذلك ان يستفتي
 غيرهما من الصحابة ويعلم به من غير تكبير واجمع العلماء على ان من است
 فله ان يقلد ما شام من غير حجة ومن ادعي دفع هذين الاجماعين فعليه

الدليل انتهى **وكان** الامام الزماني من ائمة المالكية يقول يجوز تقليد كل من اهل المذهب في النوازل وكذلك يجوز الاستئصال من مذهب الى مذهب لكن بثلاثة شروط الاول ان لا يجمع بينهما على وجه يخالف الاجماع كمن تروج بغير صداق ولا ولي ولا شهود فان هذه الصور لم يقل بها احد الثاني ان لا يفتقد فيمن يقلده الفصل سيلوغ اخباره اليه الثالث ان لا يقلده وهو في غاية من دينه كان يقلد في الرخصة من غير شرطها انتهى **وقال** الفراء في يجوز الاستئصال من جميع المذاهب بعضها الى بعض في كل ما لا يتقص فيه حكم حاكم وذلك في اربعة مواضع ان يخالف الاجماع او النص او القياس او الجواب او القاعدة انتهى **قال** الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ومن بلغنا انه انتقل من مذهب الى الاخر من غير تذكير عليه من علما عصره الشيخ عبد العزيز بن عمران الحنبري كان من اكابر المالكية فلما قدم الامام الشافعي ببغداد تبعه وقرأ كتبه ونشر علمه ومنهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم كان علي مذهب الامام مالك فلما قدم الامام الشافعي الى مصر انتقل الى مذهبها وصار يحث الناس على اتباعه ويقول يا اخواني هذا ليس هو مذهبنا هو شريعة كلهم **وكان** الامام الشافعي له سترجع الى مذهب ابيك فلما مات الشافعي رجع كما قال الشافعي في الامور وكان يظن ان الامام يستخلفه على حلقة درسه بعده فلما استخلف ابو طي رجع ابن عبد الحكم وصحت فرائض الشافعي رضي الله تعالى عنه ومنهم ابراهيم بن خالد البغدادي كان حنفييا فلما قدم الامام الشافعي ببغداد ترك مذهبهم وتبعه ومنهم ابو ثور كان له مذهب فتركه واتبع الشافعي ومنهم ابو جعفر بن نصر الترمذي راس الشافعية بالعراق كان اولا حنفييا فلما حج راي ما يقتضي انتقاله لمذهب الامام الشافعي فتفقه على الربيع وغيره من اصحابه الشافعي ومنهم ابو جعفر الطحاوي كان شافعييا وتفق على خالد المزني ثم تحول حنفييا بعد ذلك ومنهم الخطيب البغدادي حافظ كان حنبليا ثم عمل شافعييا ومنهم ابن فارس صاحب كتاب المجمل كان شافعييا تبعوا والده ثم انتقل الى مذهب مالك ومنهم السيفي الامدي الاصولي المشهور كان حنبليا ثم انتقل الى مذهب الامام الشافعي ومنهم الشيخ نجم الدين ابن خلدون المقدسي كان حنبليا ثم تفقه على الشيخ موفق الدين ودرس في مدرسته الى عمر ثم تحول شافعييا وارتفع شأنه ومنهم الشيخ محمد بن الرضا السجزي كان حنبليا ثم تحول شافعييا حين سفرته وظيفته تدريس النحو بالنظامين لما شرط صاحبها ان لا يترك فيها الا شافعي المذهب ولم يكن هناك

اعلم منه بالغة والخو ومنهم الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد كانه اول ما كيا تبعوا والده ثم تحول مذهب الشافعي ومنهم شيخ الاسلام كمال الدين ابن يوسف الدمشقي كان حنبليا ثم انتقل الى مذهب الشافعي ومنهم الامام ابو حيان كان اولا علي مذهب اهل الظاهر ثم عمل شافعييا انتهى كلامه اجلا السيوطي رحمه الله تعالى **وقال** صاحب جامع الفتاوى من الحقيقة يجوز للحنفي ان ينتقل الى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكلية احكامه مسيلة واحدة فلا يمكن كالخروج دهر من بدن حنفي رسال فلا يجوز له ان يصلي قبل ما يقبله اقتداء بمذهب الشافعي في هذه المسئلة فان صلي بطلت صلاته **وقال** بعضهم ليس لعاجي ان يتبع من مذهب الى مذهب حنفييا كان او شافعييا او مشهورا غيره كما سيأتي **وقال** بعضهم يجوز للشافعي ان يتحول حنفييا ولا عكس **وقال** الجلال السيوطي وهذه دعوى لا برهان عليها وقد ذكرنا علما بهم لا يبلغون في التذكير على من كان ما لكيا ثم عمل حنفييا او شافعييا ثم تحول بعد ذلك حنبليا ثم رجع الى مذهب مالك وجزموا بالرافعي يجوز ذلك وتبعه النووي وعبارة الروضة اذا دوت فهل يجوز للمقلد ان ينتقل من مذهب الى مذهب اخر ان قلنا يلز الاجتهاد في طلب العلم وغلب على ظننا ان الثاني اعلم فينبغي ان يجوز وان جبرته فينبغي ان يجوز ايضا كما لو قلده في القبلة هذا اياما وهذا اياما انتهى كلام الروضة فلو علموا علماء السلف راوا انه ليس بذلك باس ما افتروا من انتقل من مذهب الى غيره ولو علمهم بان الشريعة تشمل المذاهب كلها ونفهم الا انكروا عليه استد النكير ثم لا يخلو امر السلف من امرين اما ان يكونوا قد اطلعوا على عين الشريعة وروا النقال جميع المذاهب بها او سكتوا على ذلك ايماننا بصحة كلام الائمة ونصدق بها شيئا لمهم وان قال احد من المالكية اليوم ببس ما صنع من ينتقل من مذهب الى غيره قلنا له ببس ما قلت لان امام مذهبك الشيخ جلال الدين ابن الحاجب رحمه الله تعالى حرر ذلك فقوله هذا النقص محض فان الائمة كلهم في الحق سواء ليس مذهب اولي في الشريعة من مذهب **وقد** سئل الجلال السيوطي رحمه الله عن حنفي يقول يجوز للانسان ان يتحول حنفييا ولا يجوز للحنفي ان يتحول شافعييا او مالكييا او حنبلييا فقال قد تقدم اننا قلنا ان هذا الحكم من قبيل لا دليل عليه من كتابه ولا سنة ولا يروى في حديث صحيح ولا ضعيف تجيز احد من ائمة المذاهب على غيره على التبيين والاستدلال بتقديم رضى الى حنيفة رضي الله عنه لا ينقض حجة ولو صح لوجب تقليده على كل حال ولم

بجز تقليد غيره البتة وهو خلاف للاجماع وخلاف ما رواه الشيخ في كتاب
المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
مهما اوتيتكم من كتاب الله فالعمل به واجب لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن
في كتاب الله وسنة في ما صيغته فان لم يكن في سنة مني فما قال اصحابي لان
اصحابي كالبحر في السما فاما اخذتم به فقد اهتديتم واختلاف
اصحابي لكم انتهى **قال** اجماع السيوطي ثم انه يلزم من تخصيص تخريم
الانتقال من مذهب الامام الى حنفية طرد ذلك الى بقية المذاهب فيقال
بتخريم الانتقال من مذهب المتقدمين الى مذهب المتأخرين كالشافعي
يقول مالك والحنبلي يتحول حنفيا دون العكس وكل قول لا دليل عليه فهو دور
علي صاحبنا قال صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو مرد انتهى
ورأيت فتوى اخري له مطولة قد بحث فيها على اعتقاد ان سائر ائمة
المسلمين على هدي من ربه وان تفاوتوا في العلم في العلم والفضل ولا يجوز لاحد
التفصيل الذي يودي الى نقص في غير امامه قياسا على ما ورد في تفصيل
الائمة عليهم الصلاة والسلام فقد جزم العلماء ان التفصيل المودع
الى النقص واختقاره لا سيما ان ادي ذلك الى خصام ووقعة في الاعراض
وقد وقع الاختلاف بين الصحابة في الفروع وهم خير الامة وما بلغنا ان
احد منهم خاص من قال بخلاف قوله ولا عداوة ولا منسبة الى خطأ ولا قصور
تطرو في الحديث اختلاف في امته ورحمة وكان الاختلاف في علي من قبلنا عذرا
او قال هلاكا انتهى ومعني رحمة اي توسعة على الامة ولو كان احد من
احد من الائمة مخطيا في نفس الامر لما كان اختلافهم رحمة **قال** وقد
استنبطت من حديث اصحابي كالبحر بما هم اقتديتم اهتديتم انما اذا
اقتدينا باي امام كان اهتدينا لا نه صلى الله عليه وسلم خيرا في الاختد
بقول من شاسهم من غير تعيين وما ذلك الا لكونهم كلهم على هدي من
ربه ولو كان المعصية من المجتهدين واحدا في البا في مخطي لكانت الهداية
لا تحصل لمن قلدا الباقيين وكان محمد بن حزم يقول في حديث اذا اجتهد
اكثر واخطا فله اجر وان اصابه فله اجر ان المراد بالخطا هنا
عدم مصداقة الدليل كما تقدم لان الخطا الذي يخرج صاحبه عن الشريعة
اذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له به اجر **وقد** دخل هارون الرشيد
على الامام مالك رضي الله عنه فقال له دعيني يا ابا عبد الله افرق هذه
الكتب التي لفتها ونشرها في بلاد الاسلام واجعل عليه الامة قال
لديا امير المؤمنين الا اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى على هذه الامة

فكل شيخ ماصح دليله عنده وكل علي هدي وكل يريد الله **وكان** الامام مالك
يقول كثيرا ما شاؤوا ربي هارون الرشيد ان يعلق كتابه الموطا في الكعبة ويحل
الناس على ما فيه فقلت له لا تفعل لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلاد وكل يجتهد بصيب فقال زادك الله
توفيقا يا ابا عبد الله انتهى فانظريا اخي ان كنت مالكا الي قول امامك
وكل يجتهد بصيب **وسمعت** شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله
يقول لما حج المنصور قال للامام مالك اني عزمت على ان امر بكنتك هذه
الذي ومنعتها فتستريح ثم ابعتها بها الي كل صرح من اصحاب المسلمين وامرهم
ان يعملوا بما فيها ولا يتعدون الي غيرها فقال الامام مالك رحمه الله تعالى
لا تفعل ذلك يا امير المؤمنين فان الناس قد سبقتم اليهم اذ ويل وسمعوا
احاديثه ورواياته واخذ كل قوم بما سبق اليهم ودانوا الله تعالى
به فدفع الناس وما اختاروا الاقتسم من كل بلد انتهى ورايت بخط الشيخ
جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ما نصده حين سئل عن الانتقال
من مذهب الي اخر الذي اقول به ان الانتقال احوال احدها ان يكون له
علي الحامل الانتقال امرادنيويا اقتضت الحاجة الى الوفا هبة الالفة
به الحصول وظيفة او مرتبة اقرب من الملوك والاكابر الدنيا فخذ حكمه
حكمها جرام قيس لانه لا يجوز من مقاصده الثاني ان يكون الحامل له
علي الانتقال امرادنيويا كذلك لكنه عايج لا يعرف الفقه وليس له من
المذهب سوي الاسم كغالب المباشرين واركان الدولة وخدامهم وخدام
المدارس فمثل هذه امرة خفيفة اذا انتقل عن مذهب الذي كان يزعم
انه متفقيه به ولا يبلغ الي حد التحريم لانه الى الان عايج لا مذهب له فهو
مكن اسلم جديد له المذهب باي مذهب شاس من مذهب الائمة الثالث
ان يكون الحامل له امرادنيويا كذلك ولكنه من القدر الزايد عادة علي
ما يلتق بحاله وهو متفقيه في مذهب واراذا الانتقال لعرض الدنيا الذي
هو من شهوة نفسه المذمومة فهذا امرة اشد وربما اوصل الي حد التحريم
لنلاعبة بالاحكام الشرعية لمجرد عرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب
المذهب الاول انه علي كمال هدي من ربه اذ لو اعتقد انه علي كمال هدي
ما انتقل عن مذهب الرابع ان يكون الانتقال لعرض ديني ولكن كان يقفها
في مذهب واما انتقال لفرج المذهب الاخر عنده طاراه من وضوح هو
ادلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال او يجوز له كما قال الرازي
وقد اقر العلماء من انتقال الى مذهب الشافعي حين قدم مصر وكانوا خلقا



كثيرا مقلدين للامام مالك انما من ان يكون انتقاله لعرض ديني ولكن كان
عاديا عن الفقه وقد استغل عبده فلم يحصل منه علي شيء ووجد مذهب
غيره اسهل عليه بحيث يرجوا سرعة ادراكه والتفقه فيه فهذا يحجب عليه
الانتقال قطعا ويجرم عليه التحلف لان تفقه مثله علي مذهب امام من
الايمه الاربعه خير من الاستمرار علي الجبل فانه ليس له من المذهب سوي
الاسم والاقامة علي الجبل نقص عظيم في المؤمن وقيل ان يصح معه عبادة
قال الجلال السيوطي فاطن هذا هو السبب في تحول الطحاوي حقيقا بعد
ان كان شافعيًا فانه كان يقر اعلي خاله الامام المزي فيقتصر عليه يوما
الفهم تخلف المزي انه لا يجي منه فاستقل في مذهب الامام الي حنيفة ففتح
الله تعالى عليه وصنف كتابا عظيما شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول
لو عاش خالي وراي في اليوم لكفر عن عيبيته انتهى السائد ان يكون الانتقال
للعرض ديني ولا ديني ان كان مجردا عن الفقهين جميعا فهذا يجوز مثله
للعاية واما الفقيه فيكره له او يمنع منه لانه قد فقد حصل فقد ذلك
المذهب الاول فيحتاج الي زمن اخر ليحصل فيه فقد المذهب الاخر
فيستغله ذلك عن الامور الالهية الذي هو العمل بما نقله قبل ذلك وقد عجز
قبل تحقيق مقصوده من المذهب الاخر فالاولي لمثل هذا ترك هذا انتهى
كلام الجلال السيوطي رحمه الله تعالى فقد بان لك يا اخي جميع ما اقرناه
في هذا الفصل من عدم انكار اهل الاعصار اعلي من انتقال من مذهب
الي اخر انهم كانوا يردون الشريعة واسمعه وان جميع الايمه علي هدي من
ربهم وقد اجمع اهل الكشف علي ذلك ولا يصح ان يجتمع مثلهم علي ضلالة
وقالوا كل قول من اقوال علي هذه الامة موافق للشريعة في نفس الامر
وان لم يظهر لبعض المقلد ذلك كان كل قول من اقوال علماء هذه الشريعة
موافق للشريعة في محال تقدم وان من عمل بما اتفق عليه العلماء كلهم فكانه
عمل بعالم شرايع الانبياء وبما كان له من الاجور كما جرت جميع اتباع الانبياء
كلهم اتباعا كما لا امة محمد صلي الله عليه وسلم **وسمعت** سيدك
عليها اخواس رحمه الله تعالى يقول كل من نور الله قلبه علم ان سلوكت
العلماء علي من انتقال من مذهب الي اخر انما هو لعلمهم بان الشريعة تنهم
كلهم وقسمهم فيجعل قول من رجع قول امامه علي غيره علي انه لم يبلغ الي
مقام الكمال حال قوله ذلك **وقد قدمنا** ايضا الميزان وجوابه
اعتقاد الترجيح علي كل من لم يصل الي الاشراف علي العيون الاولي من
الشريعة وبه صرح امام الحرمين وابن السمعاني والقراي والكنائس

غيرهم

وغيرهم وقالوا ان لا مذهب يحجب عليكم التقييد بمذهب امامك الشافعي ولا
عذر لكم عند الله تعالى في العذر عنه ولا خصوصية للامام الشافعي في ذلك
عند كل مسلم من التعصب بل كل مقلد من مقلدي الائمة يحجب عليه اعتقاد
ذلك في امامه مادام لم يصل الي شهود عين الشريعة الاولي واما قوله
صلي الله عليه وسلم الائمة من قريش فيجوز ان يكون مراده الخلافة ويجوز
ان يكون مراده امامة الدين واذا نظرت الاحتمال سقط الاستدلال وقد
قيس العلماء فوجدوا غالب الائمة المجتهدين من الموالي كالامام الي حنيفة
والامام مالك فانما من بني اصبغ والتخمين من النخج وهم من اليمن لا من
قريش ومحمد بن الحسن والامام احمد وشيبان وهم من ربيعة لا من قريش
ولا من مصر والثوري من بني ثور بن عمرو ابن ادوك ذلك منقول والاوزاعي
من الموالي واحرامهم والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان استحالة
خروج شيء من الائمة قوال المجتهدين عن الشريعة لانهم بنوا قواعد مذهبهم
علي الحقيقة التي هي اعلي مرتبة الشريعة كما بنوها علي ظاهر الشريعة
علي حد سوي وانهم كانوا علماء بالحقيقة ايضا خلاف ما يظنه بعض المقلد
فيهم فكيف يصح خروج شيء من اقوالهم عن الشريعة ومن فاعنا في ذلك
فهو جاهل بتمام الائمة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة والشريعة تبعوا وان
في قدرة كل واحد منهم ان يشهد الادلة الشرعية علي مذهبهم ومذهب غيره
بحكم مرتبة هذه الميزان فلا يحتاج احد بعده الي النظر في اقوال مذهب
اخر لكنهم رضي الله عنهم كانوا اهل انصاف واهل كشف فكانوا يعرفون
ان الامر يستقر في علم الله تعالى علي عدة مذاهب مخصوصة لا علي مذ
واحد فابقي كل واحد من بعدهم مساييل عرف من طريق كشفه انما
تكون من جملة مذهب غيره فترك الاحتياط من باب الانصاف والاتباع
لما اطلعهم الله تعالى عليه من طريق الكشف انه مراد له تعالى لا من
باب الاشارة بالقرينة الشرعية والرغبة عن السنة كما اطلع الاوليا علي
قصة الانراق المحسوسة لكل انسان فانظروا اخي في اقوال ايمه المذاهب
تجد احد هوان حقه في مسيلة شدد في اخري وبالعكس كما سيأتي بظهر
في توجيه اقوالهم في ابواب الفقه ان شاء الله تعالى **وسمعت**
سيد علي اخواس رحمه الله تعالى يقول انما ايد ايمه المذاهب مذاهبهم
بالمشي علي قواعد الحقيقة مع الشريعة اعلاما لا اتباعا لهم بانهم كانوا علماء
بالطريقين وكان يقول لا يصح خروج قول من اقوال الائمة المجتهدين عن
الشريعة ابدا عند اهل الكشف قاطبة وكيف يصلح خروجهم عن الشريعة

ين

هب

مع اطلاعهم على مواد اقوالهم من الكتاب والسنة واقوال الصحابة ومع
الكشف الصحيح ومع اجتماع روح احد هم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسواله عن كل شيء توقفوا فيه من الادلة هل هذا من قولك يا رسول الله ام لا
بقطة ومشاهدة بالسر وط المعروفة بين اهل الكشف وكذلك كانوا يسئلونه
صلى الله عليه وسلم عن كل شيء فمعه من الكتاب والسنة قبل ان يدونه
في كتبهم ويدينوا الله تعالى به ويقولون يا رسول الله قد فهمنا كذا من آية
كذا وفهمنا كذا من قولك في الحديث الغلابة كذا فمحل ترتقبه ام لا ويملكون
بمقتضى قوله واشارته ومن توقف فيما ذكرناه من كشف الآيمة ومن اجتماعهم
برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الارواح انتهى قلنا له هذا من جملة
كلمات الاوليا يتفقون وان لم تكن الآيمة المجتهدون اوليا فما علي وجه الارض
وليا ابدا **وقد** اشتهر عن كثير من الاوليا هم دون المجتهدين في المقام
يتفقون انهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ويصدقونهم
اهل عصرهم على ذلك كسيدى الشيخ عبد الرحيم الفناوى **وسيدى**
الشيخ ابي مدين المغربي **وسيدى** الشيخ ابي السعود بن ابو العشاير
وسيدى الشيخ ابراهيم الدسوقي **وسيدى** الشيخ ابي الحسن الشاذلي
وسيدى الشيخ ابي العباس المرسي **وسيدى** الشيخ ابراهيم المبتولى
وسيدى الشيخ جلال الدين السيوطى **وسيدى** الشيخ احمد السواوى
البحري وجماعة ذكرناهم في كتاب طبقات الاوليا **ورأيت** ورقة
بخط الشيخ جلال الدين السيوطى عند صاحبها هو الشيخ عبد القادر الشاذلي
مراسلة لشخص سألته في شفاعته عند السلطان قايتباي رحمه الله تعالى
اعلم يا اخي اني قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتي هذا
سبع وخمسين مرة بقطة ومشاهدة ولو لا خوف من احتجاب صلى الله عليه
وسلم عني بسبب دخولي للولاية لطلعت القلعة وسفعت فيك عند السلطان
واي رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم واختاج اليه في تصحيح الاحاد
التي صنعها المحدثون يا اخي انتهى **ويؤيد** الشيخ جلال الدين في ذلك
ما اشتهر عن سيدى محمد بن زمر من المادح لرسول الله صلى الله عليه وسلم
انه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطة ومشاهدة وما حج كله
من داخل القبر ولم يزل هذا مقامه حتى طلب منه شخص من الخاوية
ان يشفع له عند حاكم البلد فلما دخل اليه اجلسه على بساطه فانقطعت
عنه الروية فلم يزل يطلب من رسول الله الروية حتى فرأى شعراي له من بعيد
فقال تطلب رويتي مع جالسك على بساط الظلمة لا يسيل لك الى ذلك

فلم يبلغنا انه راه بعد ذلك حتى مات انتهى **وقد** بلغنا عن الشيخ ابي الحسن
الشاذلي وتلميذه الشيخ ابي العباس المرسي وغيرهما انهم كانوا يقولون لو
احتجب عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اعد لنا النفس من جملة المسلمين
فاذا كان هذا قول احاد الاوليا فالآيمة المجتهدون اولي بهذا المقام **وكان**
سيدى علي الخواص رحمه الله يقول لا ينبغي لقلد ان يتوقف في العمل فيقول
من اقوال آيمة المذاهب ويطلبهم بالليل على ذلك لانه سواد في حقهم
وكيف ينبغي التوقف عن العمل باقوال قد بينت على صحيح الاحاديث وعلى
الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشريعة ابدان عالم الكشف اجابا لا
على ما هي عليه في لغتها وهذا اذا حققته وجدته لا يخالف الشريعة
في شيء بل هو الشريعة بعينها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر الا
بالواقع فخصمته من الباطل والنظر انتهى **وسمعت** سيدى علي المرصفي رحمه الله تعالى يقول
مرارا كان آيمة المذاهب رضي الله تعالى عنهم وارثين لرسول الله صلى الله
عليه وسلم في علم الاحوال وعلم الاقوال معا خلافا لما توهمه بعض المنصر
حيث قال ان المجتهدين لم يروا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا علم المقال
فقط حتى يتحقق في مقام ولايته بعلوم الحضرات الاربعة في قوله تعالى
هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو المجتهدون لم يتحققوا سوى
تعليم حضرة اسد الظاهر فقط لا علم لهم بعلوم حضرة الازل ولا الابد ولا
بعلم الحقيقة انتهى **قلت** وهذا كلام لجاهل باحوال الآيمة الذين
هم اوفاد الارض وقواعد الدين والله اعلم **وسمعت** سيدى علي
الخواص رحمه الله ايضا يقول كل من نور الله تعالى قلبه وجد منه اذهب
المجتهدين وانباعهم كلها من فضل برسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق
السنة الظاهر بالنعمة ومن طريق امداد قلبه صلى الله عليه وسلم فلوب
علما امتد فما انفدح مصباح عالم الا من مشكاة نور قلب رسول الله صلى
الله عليه وسلم فانهم **وسمعت** يقول ايضا مرة اخري ما من قول
من اقوال المجتهدين ونقلهم الا وينتهي سنده برسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم يحير بل ثم حضرة الله عز وجل النبي جل عن التكليف من طريق
السند الظاهر والسند الباطن الذي هو علم الحقيقة المريدة بالعصاة
فمن نقل علما على الحقيقة لم يضر منه خطا في قول من اقواله وانما يقع الخطا
في طريق الاخذ عنها فقط فكا يقال ان جميع ما رواه المحدثون بالسند الصحيح
المنقول ينتهي سنده الى حضرة الحق جل وعلا فكذلك يقال فيما نقله اهل

مور

فلة

المكشوف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصايح علماء الظاهر والباطن
 قد اتفقت من نور الشريعة فما من قول من اقوال المجتهدين ومقلديهم الا
 وهو مويد باقوال اهل الحقيقة لا شك عندنا انتهى وهذا سبب لكلام ائمة
 الشريعة بتوجيه كلامهم بكلام اهل الحقيقة في كل مسألة من باب الظهارة
 الى اخر ابواب الفقه كما سيأتي بيانه فيها ان شاء الله تعالى ولا اعلم احدا
 مستغني الى التوام ذلك في كتابه كل ذلك تقويه لقلوب الطلبة من
 مقلدي المذاهب ليعلموا بكلام ائمتهم علي يقين وبيان اذا رادوا الحقيقة
 تؤيد الشريعة المستنبطة وعكسه انتهى **وسمعت** اخي الشيخ الفضل
 الدين رحمه الله يقول وقد جادلته فقيه في مسألة يقول واسم ما بيني
 من ائمة المذاهب مذهبه الاعلى قواعد الحقيقة الموقدة بالكشف الصحيح
 ومعلوم ان الشريعة لا تخالف الحقيقة ابد او انما تختلف الحقيقة عن الشريعة
 في مثل حكم الحاكم بشهادة شهود الزور الذين اعتقد الحاكم عدالتهم فقط
 فلو كانوا شهود عدالة ما خالفت الحقيقة عن الشريعة فكل حقيقة شرعية
 وعكسه وايضا ذلك ان الشارع امرنا باجراء احوال الناس على الظاهر
 وهما ما ان تغيب وتنظر ما في قلوبهم رحمة بهذه الامة لا قال تعالى سبقت
 رحمتي غضبي ولا تنسوا الرحمة الغضبية البكرية وقوع الناس في المعاصي
 والزور وزيادة علي ذلك على الطاعات والصدق فافهم وعلي هذا الذي
 قدرناه يكون اجراء احكام الناس على الظاهر من الشرع المقرر بتقرير
 الشارع ونظير ذلك ايضا اكتفاءنا من المكلف بفعل الخالف ظاهرا
 وقد يكون في باطنه زندقا على خلاف ما اظهر لنا وان كان مراد الشارع
 بشرعية حقيقة انما هو ما وافق فيه الظاهر الباطن فنشهد زورا ولا
 غير ممن فليس هو على شرع مطلقا في نفس الامر حتى يقلل بالحقيقة
 انما ذلك باطل من غير الدين فان فهمت يا اخي ما قررته لك انفتح لك
 الجمع بين قول من يقول ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا وبين من يقول
 انه ينفذ ظاهرا فقط اي في الدنيا دون الآخرة وقد ينصرف الحق تعالى
 لمنصب الشرع فينفذ حكم الحاكم بشهادة الزور ظاهرا وباطنا وبه قال
 بعض الائمة فيسأله شهود الزور في الدنيا وفي الآخرة ويعفو عنهم ويحجب
 حكم الحاكم في سبيلهم كما يمضي شهادة العدو ويرضى المحضوم كل ذلك
 فضلا منه ورحمة لعباده وسنراعي فصاحبهم عند بعضهم بعضا **وبعد**
 الحديث ان شخصاً مات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهد المصنف
 فيه بالشر لا ابا بكر الصديق رضي الله عنه فادعى الله تعالى الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا بالسوية فلان صادقون ولكن
 الله تعالى اجاز شهادة ابا بكر نكرمة لا يكره انتهى وذلك ان مقام الصديقية
 تقتضي ان لا يري صاحبها من الناس الا تحاسنهم قيا ساعلي باطنه هو
 فافهم **وسمعت** سيدي عليا الخواصر رحمه الله تعالى يقول
 لا يكمل ايمان العبد بان شيا يرايتم المسلمين على هدي من ربهم الا ان سلك
 طريق القوم واما اصحاب المحبة الكيفية من غالب المقلدين ممن لا فهم سو
 الاعتقاد في غير امامهم او يسلمون له قوله وفي قلوبهم منه خسارة فايا كمر
 ان تكفوا احدا من هؤلاء المجنولين بهذا الاعتقاد الشريف الابعاد السلوك
 وان شككت يا اخي في قولي هذا فاعرض عليهم اقوال المذاهب وقل لكل واحد
 عمل يقول غير امامك فانه لا يطيعك في ذلك وكيف يطيعك في ذلك وانت
 تريد تهم قواعده مذهب عند بل ولو سلم لك ظاهر لا يقدر على الشرح قلبه
 بذلك باطنا قال وقد بلغنا ان من ورا الهجر جماعة من الشافعية والحنفية
 يفترون في نهار رمضان ليحققوا على الجرد واحد حاض بعضهم حج بعض
 انتهى **وقد** قدرنا في فصل استقال المقلد من مذهب الى مذهب تحقيق
 المناظرة ذلك **واعلم** يا اخي ان الائمة المجتهدين ما سمعوا بذلك الا لبذل
 احدهم وسعه في استنباط الاحكام الكائنة في الكتاب والسنة فان الا
 مستحق من الجهد والمبالغة في انفاية الفكر وكثرة النظر في الادلة فانه تعالى
 يخبري جميع المجتهدين من هذه الامة خيرا فانهم لو استنبطوا الائمة الاحكام
 من الكتاب والسنة ما قدر احد منهم من غيرهم على ذلك كما مر **فان قلت**
 فما دليل المجتهدين في زيادة ائمتهم الاحكام الذي استنبطوها على صريح الكتاب
 والسنة وهو لا كانوا وقفا على حد ما ورد صرحا فقط ولم يزيدوا على ذلك
 شيئا حديث ما تركت شيئا يقر بكم الى الله تعالى لا وقد امرتكم به ولا شيئا يبعدكم
 عن الله تعالى الا وقد نهيتكم عنه **فالجواب** دليلهم في ذلك الاتباع لرؤ
 الله صلى الله عليه وسلم في تبيينه ما اترل في القرآن مع قوله تعالى ما فرطنا
 في الكتاب من شيء فانه لو لا بين لنا كيفية الظهارة والصلاة والحج وغير ذلك
 ما اهتدي احد من الامة لمعرفة استخراج ذلك من القرآن ولا كنا نعرف
 عدد ركعات الفرائض ولا النوافل ولا غير ذلك مما سيأتي في الفصل الاتي
 عقبة ان شاء الله تعالى فكم ان الشارع بين لنا نسبتته ما اجل لنا في القرآن
 فكذلك الائمة المجتهدين بينوا لنا ما اجل في احاديث الشريعة ولو لا بيانهم
 ذلك لنا لتبقت الشريعة على اجمالها وهكذا القول في اهل كل دور في نسبته
 للدور الذي قبلهم الى يوم القيامة فان الاجمال لم يزل ساريا في كلام علماء الامة

جنه

اليوم القيامة ولولا ذلك ما سرت كتب ولا عمل من السروح حواشي فافهم
فان قلت فمدا وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الاسرا
من المراجعة في شأن الصلاة كان اجتهاد ام لا **فالجواب** لا قال
الشيخ يحيى الدين كان ذلك منه اجتهاد اذ ان الله تعالى لما فرض على امتة
الحسين صلاة نزل بها الى موسى عليه السلام ولم يقل شيئا ولا اعترض ولا قال
هذا كذا على امتي فقال له موسى عليه السلام ان امتك لا تطيق ذلك وامر
بالمراجعة فبقى صلى الله عليه وسلم مختارا من حيث وقور شفقته على الله
ولا سبيل ولا زل له امر به فاخذ في الترجيح ايمه الخاين ادلي وهذا هو
حقيقة الاجتهاد ولا ترجح عنده انه يرجح ربه عز وجل رجح بالاجتهاد واي
ما وافق قول موسى واحضى ذلك في امته باذن من ربه عز وجل فان تمت
ما ذكرناه علمت ان تشريع الله عز وجل اجتهاد المجتهدين فانيسا له صلى
الله عليه وسلم كيلا يستوحش فيه ايضا التماسي به كما ان في اجتهاده صلى
الله عليه وسلم فانيسا وجير القلب موسى عليه السلام لانه ربما ندم اذا رجع
الى نفسه وتامل فوجد الله تعالى ارحم لعباده منه ولوائفه كان ابقي عليهم
الحسين صلاة لكان يقوم على فعلها فانه تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها
كما ان الله تعالى جبر قلب موسى عليه السلام حين استشعر الذم على قوله
بقوله تعالى ما يبذل القول لذي فافهم موسى ان مراجعته كانت في محملها لكون
القول كان من الحق تعالى على سبيل ارادة اخبار ربه على رسوله تسريفا له
فسر بذلك وعلم ان في الحضرة الالهية ما يقبل التبدل والنسخ ومنه ما لا
يقبل ذلك **فقد** بان لك يا اخي ما قدرناه من شأن اجتهاد المجتهدين وهو كلام
تقيس ولعلك لا تجد في كتاب **فصل** ان الله قال في اي فائدة في
تأليف هذه الميزان ومن المعلوم ان اهل جميع المذاهب يعلمون ان كل من عجز
عن العزيمة يجوز له العمل بالرخصة **فالجواب** ان ما قاله هذا القائل
صحيح وان اهل المذاهب اذا عملوا بالرخصة يعملون بها وعندهم منها حصة
وضعت في نفوسهم لعدم معرفتهم بتوجيهها وموافقها للكتاب والسنة
بخلاف صاحب هذه الميزان فانه يعمل بما مع الشرح القلب لمعرفة توجيهها
وموافقها للكتاب والسنة وانما من هو على قيس من صحة عبادة من هو
على شك فيها فاعلم ذلك **فصل** في بيان جملة من الاختلة
المحسوسة التي يعلم منها القائل ان الله جميع المجتهدين ومقلديهم بعين
الشرعية الكبرى فتأملها ترشدك

مثال

٢٢

فمثال حضرة الوحي وتفرع جميع الاحكام عنها ومنها هكذا

حضرة الوحي التي لا تليق

حضرة العرش

حضرة الكرسي

حضرة القلم الاعلى

حضرة اللوح المحفوظ

حضرة العلام الحو والاثبات

حضرة جبرئيل عليه السلام

حضرة محمد عليه الصلاة والسلام

حضرة الصحابة رضي الله عنهم

حضرة الائمة المجتهدين

حضرة مقلديهم الى يوم القيامة

فانظر يا اخي في هذه الحضرات وانقضاها ببعضها بعضا فافهم ان حضرة الوحي فانه لا يجعل لغيره انفسا انفسا انفسا فافهم ان حضرة العرش
ولا تستغنى عنها فافهم ان حضرة الكرسي لا تستغنى عنها فافهم ان حضرة القلم الاعلى لا تستغنى عنها فافهم ان حضرة اللوح المحفوظ
من معاني القرائن الا ان حضرة الوحي لا تستغنى عنها فافهم ان حضرة العلام الحو والاثبات لا تستغنى عنها فافهم ان حضرة جبرئيل عليه السلام
عليه وسلم ان يشرع من قبل نفسه ما شاء في صفة جبرئيل عليه السلام فافهم ان حضرة محمد عليه الصلاة والسلام لا تستغنى عنها فافهم ان حضرة الصحابة رضي الله عنهم
الا وروا ان الله تعالى لم يجعل له ان يشرع من قبل نفسه ما شاء في صفة جبرئيل عليه السلام فافهم ان حضرة محمد عليه الصلاة والسلام لا تستغنى عنها فافهم ان حضرة الصحابة رضي الله عنهم

فانظر يا اخي الى العين التي في شغل الشجرة والى الفروع والاعضاء والنهارك هذا كله متفرعة من
 عين الشريعة فالفروع الكبار امثال اقوال الائمة المذاهب والفروع الصغار امثال اقوال الاكابر المقلدين
 والاعضاء المتفرعة من جوانب الفروع امثال اقوال الطلبة هؤلاء المقلدين والنظام الذي في اعالي الاعضاء
 الصغار امثال المسائل المستخرجة من اقوال العلماء في كل دور ومن ادوار الزمان الى ان يخرج المهدي عليه السلام
 فيظفر في عصره القبيح بالعلماء في قول من قبله من المذاهب ما صرح به اهل الكسف ويحكم بشريعة محمد صلى
 الله عليه وسلم بحكم المطابقين لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجودا الا انه على جميع احكامه كما اشار
 اليه حديث ذكر المهدي في قوله يقولوا اني لا نجني ثم اذ انزل عيسى عليه السلام استقل الحكم الى اخر
 وهو ان يوحى الي السيد عيسى بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم على سائر جبريل عليه السلام فلم يخرج احد عن
 حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم الا من لا يباين العلماء السابقين واللاحقين فكل من لا يباين الاوليا
 تحت داية شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وعلمهم متفرع من عين شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فكل من اقوال الائمة شريعة
 الا وهو متفرع من هذه الشجرة وفروعها واعضاءها فاعرف ذلك من نامل في هذه الشجرة والله اعلم
وكل من نامل في هذه الشجرة وامتن النظر فيها لم يجد قولها من فصل بما قبله ابدا وهذا

مثال اخر



وهذا مثال اخر لاقوال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة فقامت له
 فانظر يا اخي الى العين الوسطى التي هي عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول من اقوال
 المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة ومثال جميع مذاهب المجتهدين المندرسين والمستعلة
 مثال الخطوط الشارعة الى العين الوسطى في سائر الجوانب فمن نامل في ذلك عرف ما اردناه
 بقولنا انه ليس مذهب ابي الشريعة من مذهب لرجوعها كلها الى عين واحدة انتهى
وتعريف ذلك ايضا سبلة الصياد فان كل عين منها تنقل بالعين الاولى في سائر الادوار

فانظر يا اخي الى العين الاولى وما تنفرع منها في سائر الادوار
 الذي هو مثال اقوال علماء الشريعة كلها بعين الشريعة
 فقامت قول من اقوالهم يخرج عنها ابد الكاشري فكل عين تمسكت
 بها اوصلته الى العين الاولى ومن شهد هذا المسند
 تساوي عنده جميع الاقوال في الصحة انتهى والله اعلم



وهذا
مثالها

اعلم يا ابي اني لما قد رمت هذا الفصل على ما بعده من الجمع بين الاحاديث
والاقوال لانه طال العلم على شدة جري جميع اقوال المجتهدين من القول في دين
الله فالمرابي يقبل على العمل بجميع اقوال المجتهدين بطيب نفس والشرح صدر
على حكم مرتبتي الميزان بتحقيق وتشديد **وقد** كان الائمة المجتهدون كلهم
يكونون اصحابهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون اذ ارايتهم كلامنا
بخلاف ظاهر الكتاب والسنة فاعملوا بالكتاب والسنة واضربوا بكلامنا الحائط
انتهى وانما قالوا ذلك احتياطاً للامة وادباً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يريد احدهم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يردده ولم يرضه وخوفاً
ان يكت احدهم من جملة الائمة المضلين اذ ازا في الشريعة شيئاً مما ذكر
فان قلت ما هذا القول الذي لا يرضاه الله ولا رسوله **اجواب**
حده ان يخرج من قواعد الشريعة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكما شهدت له الشريعة بالصحة ووافقها القواعد فهو معدود من الشريعة
وان لم يصرح به الشارع وعباراة البيهقي من باب الفضا من سننه الكبرى يعلم
ان الراي المذموم هو كلما يكون مشبهاً بما صرح الله به وعلى ذلك يحمل كلما جاز في
ذم الراي انتهى والحمد لله رب العالمين **اذ اعلمت** فاعلم ان الشريعة
تنقسم على ثلاثة اقسام **القسم الاول** ما اتى به الوحي من الاحاديث مثل
حديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومثل حديث لا تنكح المرأة علي عمها
ولا علي خالتها ومثل ذلك حديث لا يحرم في الرضاع المصعة ولا المصعانة ومثل
حديث الدية علي لعاقلة وما يجري ذلك من الاصول الثابتة في الشريعة
فانه كالقرآن من حيث انقضاء الاجماع علي عدم مخالفة **القسم الثاني**
ما باح الحق تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ان يسنه هو علي رايه هو علي
وجه الارشاد لامتته كتحرير المحرير علي الرجال وقوله في حديث تحريم مكة
الا ادخلها قال له عمه العباس الا ادخلها رسول الله ولو ان الله تعالى
كان حرم جميع بنات الحرم لم يستثن صلى الله عليه وسلم الا ادخلها سألته عمه
العباس في ذلك ونحو حديث لولا ان اشتق علي مني لاحت العشا الي ثلث
الليل ونحو حديث لو قلت نعم لوجبت ولا تستطيعوا في جوابه كن قال له
في فريضة اجمع اكل عام يا رسول الله قال لا ولو قلت نعم لوجبت الحديث
وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفف عن امته حسب طاقتهم وبينها
عن كثرة السؤال ويقول اتركوني ما تركتم خوفاً من كثرة الاحكام عن سواهم
فيحجرون عن القيام بها **القسم الثالث** ما جعله الشارع فضيلة
لامته اذ نادى بهم فان فعلوه حازوا الفضيلة وان تركوه فلا حرج عليهم

هم

وذلك لئلا يهين صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام وكأمره بالمشح على الحقن بدلا
 عن غسل الرجلين وكهنيته النساء عن زيارة القبور وعن لبس الخبز ومعلوم
 ان السنة قاضية على الكتاب عند اكثر العلماء ولا عكس من حيث انها بيان
 لما اجل في القرآن كما ان الآية المجتهدين هم الذين بينوا النام الاجل في كلام
 المجتهدين وهكذا الى يوم القيامة **وقد** سمعت سيدي عليا الخواصر رحمه
 الله تعالى يقول لولا ان السنة بينت لنا ما اجل في القرآن ما قرأ احد من
 العلماء استخراج احكام المياه والطهارة ولا عرف كون الصبح ركعتين والظهر
 والعشاء اربعاً ولا كون المغرب ثلاثاً ولا كان يعرف احد ما يقال في دعاء
 التوجه والافتتاح ولا عرف صفة التكبير ولا اذكار الركوع والسجود والاعتدال
 ولا ما يقال في جلوس السجدة ولا كان يعرف كيفية صلاة العيدين والكوفين
 ولا غيرهما من الصلوات كصلاة الجنازة والاستسقاء ولا كان يعرف
 انصبة الركعة ولا اركان الصلاة والحج والبيع والنكاح والاحرام والاقتية
 وسائر ابواب الفقه **وقد** قال رجل لعمران بن حصين لا تتحدث الا ما
 لقرآن فقال له عمران انك لا حق هل في القرآن عدد ركعات الفرائض
 او اجهر واري كذا دون كذا فقال الرجل لا فاجبه عمران **وروي** البيهقي ايضا
 في باب صلاة المسافر من سننه عن عمر رضي الله عنه انه سئل عن قصر
 الصلاة في السفر وقيل له انما الجدي في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا تجزئ
 صلاة السفر فقال للسائل يا ابن اخي ان الله تعالى ارسل النبي محمداً صلى
 الله عليه وسلم ولم يعلم شيئا وانما نفعل ما راينا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يفعل فصر الصلاة في السفر سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انتهى فتأمل ذلك فانه تقيس **فصل** في بيان ما ورد في ذم الراي
 عن الشارع وعن اصحابه وعن التابعين وتابع التابعين لهم باحسان
رويت في الصحيح ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بسنتي
 وسنة اخلفاء من بعدي عضوا عليها بالانواجذ فانها وايما كره وتحدثات
 الامور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة **وكان** صلى الله عليه وسلم
 يقول كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد **وروي** البخاري عن ابن مسعود وابيل
 كتاب الفرائض من صحيحه انه قال تعلموا العلم قبل الظالمين ائمة الذين
 يتكلمون في دين الله بالظن والراي فانظر كيف تقي عبد الله بن مسعود
 العلم عن المتكلمين في دين الله بالراي **وروي** الترمذي باسناد حسن
 ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهزيرة ان اردت ان لا توفق على
 الصراط طرفة عين فلا تتحدث في دين الله شيئا براكب انتهى **وكان** عبد

اسم ابن عباس ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الراي في اقوالهم
 اسد الخوف حتى ان عبد الله بن عباس ومجاهد بن سيرين كانا اذا وقع احد
 في عرضهما وسالهما ان يحاللاه قالاه ان الله تعالى حرم اعراض المؤمنين
 فلا تخلها ولكن عقر الله نكباخي **وقال** بعض الخارفين وهو من
 دقيق الورع والعجيب في الشرف وايضا ذلك ان الغيبة وكل ذنب يقع فيه
 العبد له وجهان يتعلق بالله تعالى من حيث تعدي حدوده لا يدخل
 للعبد فيه ووجه يتعلق بالعبد لو اخذ الله تعالى به احصم اذا وقعت
 المشاحة في الاخرة من العبد انتهى **وروي** البيهقي عن عبد الله بن
 مسعود انه كان يقول لا يقلدون رجل رجلا في دينه فان امن امن وان كفر
 كفر يعني في نفس الامر وانظروا في دينكم **وكان** عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 اذا افتى الناس يقولوا هذا راي عمر فان كان صوابا فمن الله وان خطا فمن
 عمر **وروي** البيهقي عن مجاهد وعطاء انهما كانا يقولان ما من احد الا حاوذا
 من كلامه ومردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت وكذلك
 كان مالك ابن انس رحمه الله تعالى يقول كما سياتي في الفصل الذي بعده
 ان شاء الله تعالى **وكان** عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سياتي
 قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فتخذوهم بالسنة فان اصحاب السنة
 اعلم بكتاب الله عز وجل قال الخطابي واصحاب السنة هم حفاظ الحديث
 والمطلعون عليه كالائمة المجتهدين وكل اتباعهم فانهم هم الذين يقيمون ما
 السنة من الاحكام وسمع الامام احمد بن اسحاق السبيعي قايلا يقول
 الي مني حديثه استعملوا بالعلم فقال له الامام قمر يا كافر لا تدخل علينا
 بعد اليوم ثم انه التفت الى اصحابه وقال لهم ما قلت ابدا لاحد من الناس
 لا تدخلوا راي غير هذا الفاسق **فاتنر ياخي** كيف وقع من الامام هذا
 الرجاء العظيم لمن قال الي مني حديث فكانوا رضي الله عنهم لا يتجر احد منهم
 ان يخرج من السنة قدر شبر بل بلغنا ان مقتضا كان يغني للخليفة فقيل
 له ان مالك ابن انس يقول بتخريم الغنا فقال المغي وهل لما لك وامثاله
 ان يجرم في دين عبد المطلب والله يا امير المؤمنين ما كان التخريم لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم الا بوجي من ربه عز وجل **وقد** قال الله تبارك
 وتعالى لنعلم بين الناس بما اراكم الله لم يقل بما رايت يا محمد فلو كان الدين
 بالراي لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى وجي وكان الحق
 تعالى امره ان يعمل به بل عاتبه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في
 قصة مارية وقال يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الاية انتهى فاذا كان

هذا الكلام المعني في ذلك الزمان في الامام مالك فكيفه كلام غيره من العلماء
العاملين في ذلك الزمان وتقليد هم بالكتاب والسنة وما ذكرت لك يا اخي
هذه المحكاية عن المعني الا لا بين لك عدم تجري احد من السلف على الكلام
في دين الله بالراي لتأخذ كلام المجتهدين بالايان والتقدير ولو لم تزد
من ابن اسبنطوه من الكتاب او السنة وتعتقد ان الامام مالك لو راى
في السنة ما يشهد بتحريم الغني وسماعه ما اقبى به **وكان** الامام احمد
ابن سهل رضي الله عنه يقول لو كنت قاضيا لحبست كل من هدى الرجلين
من يطلب الحديث ولا يطلب الفقه او يطلب السنة ولا يطلب الحديث ويقولوا
انظروا الي الامة المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع الفقه ولم يكنوا باحدا
وكان الامام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من اعطى فتنة تكون
على الامة قوم يفتيسون في الامور براهم فيجربون ما احل الله ويحرمون
ما احل الله انتهى **وكان** عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول والذي
نفس عمر بيده ما قبض الله تعالى روح نبيه صلى الله عليه وسلم ولا دفع الوحي
عنه حتى اعني احته كلهم عن الراي **وكان** الشعبي يقول ينبغي قوم
يقتيسون الامور براهم فينهدم الاسلام بذلك الراي **وكان** ذكيع رضي
الله تعالى عنه يقول عليكم باتباع الامة المجتهدين والمحدثين فانهم يكتبون
ما لم وما عليهم بخلاف اهل الاهواء الراي فانهم لا يكتبون قط ما عليهم
وكان الشعبي وعبد الرحمن بن مهدي يزجران كل من يراه يدين بالراي
وينشران دين محمد النبي المختار ونعم المطية للفتي الاثار لا تزعجن عن الحديث
واهلكه فالراي ليل والحديث نهار **وكان** احمد بن سريح يقول اهل الحديث
اعظم درجة من الفقهاء اغنياءهم بعلم الاصول **وكان** عامر بن قيس
يقول لا تذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلا والجهل علما **وكان** عبد
الله بن مسعود يقول من سئل عن علم لا يعلمه فليقل الله اعلم فان الله
تعالى قال لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم قل ما اسألكم عليه من اجر وما
انا من المتكلمين يعني في اجواب مما سألتموني عنه **وكان** يقول من
افتي الناس في كل ما سألوه فيه فهو مجنون **وكان** مسروق اذا سئل عن
مسئلة يقول للسائل وقعت فقال لا فقال اعني منها حتى تكون
وكان مجاهد يقول لا يحابد لا يكتبوا عني كلما اقيت به وانما تكتبوا
الحديث فان كل شيء اقيتكم به اليوم ارجع عنه عدا **وكان** الاعمش رضي
الله عنه يقول عليكم بملازمة السنة وعلموها الاطفال فانهم يحفظونه
على الناس دينهم اذا جاؤهم **وكان** ابو عاصم رحمه الله تعالى يقول

اذا نتج الرجل في الحديث كان الناس عنده كالبقرة **وكان** ابو بكر بن عباس
يقول اهل الحديث في كل زمان كاهل الاسلام مع اهل الاديان والمراد اهل
الحديث في كلامه ما يشمل اهل السنة من الفقهاء وان لم يكونوا حفاظا **وكان**
ابو سليمان الخطابي يقول عليكم بترك الجدال في الحديث واقوال الائمة
فان الله تعالى يقول ما يجادل في آيات الله الا الذين كبروا وما كانت قط
زندقة او بدعة او كفرا وجراة على الله تعالى الا من قبل الجدال وعلم الكلام
وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا رايتهم جماعة يتناجون سرا فيما بينهم
بامر دينهم فاشهدوا ذلك ضلالة وبدعة **وكان** يقول اكابر الناس هم
اهل السنة واصغارهم هم اهل البدعة **وكان** سيفان الثوري يقول
المراد بالسواد الاعظم هو من كان من اهل السنة والجماعة ولو واحد ولو اعلم
ذلك **فصل** واما ما نقل عن الامة الاربعة رضي الله عنهم اجمعين
في ذم الراي فالمراد لم يبرأ كل من راى يخالف ظاهر الشريعة الا امام الاعظم
ابي حنيفة النعمان ابن ثابت رضي الله عنه خلاف ما ينعقد اليه بعض
المتخصصين وبما نصحتني يوما لقيامته مع الامام اذا فتح الوجه في الوجه
فان من كان في قلبه نور لا يتجرا ان يذكر احدا من الامة بسوء وان القا
من المقام اذا الامة كالنجوم في السماء وغيرهم كاهل الارض الذين لا يعرفون
عن النجوم الا خيالها على وجه الما **وقد** روي الشيخ نجيب الدين
في الفتوحات المكية بسنده الي الامام ابي حنيفة رضي الله عنه لانه كان
يقول اياكم والقول في دين الله تعالى بالراي وعليكم باتباع السنة فمن
خرج عنها ضل **فان قيل** ان المجتهدين قد صرحوا باحكام في اشياء
لم تخرج الشريعة في تحريمها ولا بوجوبها حاقا لوابد وقد تعلمون ذلك با
ايضا فتباد به القرائن انتهى **وكان** الامام ابو حنيفة يقول القدرية
مخوس هذه الامة وشيعة الرجال **وكان** يقول حرام على من لم يعرف دليل
ان يفتي بكلامي **وكان** اذا افتي يقول هذا راى ابي حنيفة وهو احسن
ما قدرنا عليه فمن جا باحسن منه فهو اولى بالصواب **وكان** يقول اياكم
وراى الرجال **و** دخل عليه مرة رجل من اهل الكوفة والحديث يقرأ عنده
فقال الرجل دعونا من هذه الاحاديث فزجره الامام اسدا الزجر وقال
له لولا السنة ما فهم احد من القراء من قال للرجل ما تقول في لم ترد
واين دليله من القرآن فالحج الرجل فقال للامام فما تقول انت فيه فقال
ليس هو من بيمة الانعام انتهى **فانظروا يا اخي** الى مفاضلة الامام على
السنة وزجره من عرض له بترك النظر في احاديثها فكيف ينبغي لاحد

للكشف

ان ينسب الامام الى القول في دين الله بالراي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة **وكان** رضي الله عنه يقول عليكم باثار من سلف واياكم وراي الرجال وان زخر فوه بالقول فان الامر يتجلى حين يتجلى وانتم علي صراط مستقيم **وكان** يقول اياكم والبدع والتبدع والتقطع وعليكم بالامر الاول العتيق **و** دخل شخص الكوفة بكتاب دانيال فكاد ابو حنيفة ان يقتله وقال اكتاب مفر غير القرآن والحديث **و** قيل مرة ما تقول فيما اخذته الناس من الكلام في العرض والجرم والجسم فقال هذه مقالات الفلاسفة فغلبكم بالاثار وطريقة السلف واياكم وكل محدث فانه بدعة **و** قيل له مرة قد ترك الناس الرجل بالحديث واقبلوا علي سماعه فقال رضي الله تعالى عنه نفس سماعهم للمحدث عليه **وكان** يقول لم ترك الناس في صلح ما دام فيه من يطلب الحديث فاذا طلبوا العلم بالحديث حسدوا **وكان** رضي الله عنه يقول **قَالَ** الله عز وجل عبيد فانه فتح للناس باب انحوض في الكلام فيما لا يعينهم **وكان** يقول لا ينبغي لاحد ان يقول قولاً حتى يعلم ان شريعة رسول الله عليه وسلم صلي الله عليه وسلم تقبله **وكان** يجمع العلم في كل مسألة لم يجد لها صريحة في الكتاب والسنة ويعمل بما يتفقون عليه فيها وكذلك كان يفعل اذا استنبط حكماً فلا يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره فان رصده قال لا يي يوسف الكنية رضي الله عنه فمن كان على هذا القدم من اتباع السنة كيف يجوز نسبته الى الراي معاد الله ان يقع في مثل ذلك عاقل كاسياني بسطة في الاجوبة عنه ان شا الله تعالى **وقال** صاحب القنادي السراجية قد اتفق لابي حنيفة من الاصحاب ما لا يتفق لغيره وقد وضع مذهبه لسوري ولم يستند بوضع المسائل وانما كان يبينها على اصحابه مسيلة فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عنده وينظر في غير ذلك ليستقر احد القرائن فيسنة ابو يوسف حتى اثبت الاصول كلها وقد ادر ك بفهمه ما عجزت عنه اصحاب القرائن انتهى **ونقل** الشيخ كالا الدين بن الامام عن اصحابه الى حنيفة كالي يوسف ومحمد وزفر وحسن انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة قول الا وهو روايتنا عن ابي حنيفة واقسموا على ذلك ايماناً مغلظة فلم يتحقق اذن في التقه بجد الله جواب ولا مذهب الا له رضي الله عنه كيف ما كان وما نسب الى غيره فهو من مذهب ابي حنيفة وان نسب الى غيره فهو بطريق المجاز للوقت فهو كقول القائل بولا كقوله ومذهبي مذهب فعل ان من اخذ بقول واحد من اصحاب ابي حنيفة رضي الله عنه والحمد لله رب العالمين **فصل** فيما نقل عن الامام مالك رضي الله عنه من ذم الراي وما جاعله والوقوف

عليه

عليه ما قدرته الشريعة المظهره وكان رضي الله عنه يقول اياكم وراي الرجال الا ان اجعوا عليه واتبعوا ما اتروا اليكم من ربكم وما جاعل عن بيكر وان لم تعلموا المعنى فسلموا العلماء اليكم ولا تجادلوهم فان الجدل في الدين من تقايا النفاق قال ابن قاسم بل هو النفاق كله لان الجدل بالباطل في الحق كالجدل مع رسول الله صلي الله عليه وسلم من حيث ان الحق شرعه صلي الله عليه وسلم وان نقاو نقار المجادلة في الدم انتهى **وكان** يقول سلموا للائمة ولا تجادلوهم فلو قلنا كلما جانا رجل اجد من رجل اتبعناه لحقنا ان يقع في رد ما جابه جبريل عليه السلام **وكان** رضي الله عنه اذا استنبط حكماً يقول لا صحابه انظر واخبره فان دين وما من احد الا ما خوذ من كلامه وحرد وعليه الا صاحب هذه الروضة يعني به رسول الله صلي الله عليه وسلم **ونقل** ابن حزم عنه لما حضرته الوفاة قال لقد وردت الان اني اضرب علي كل مسألة قلتها براي سوطا ولا اتقي رسول الله صلي الله عليه وسلم بشي زدت في شريعته او خالفت فيه ظاهرها قال ومن هنا منع رضي الله عنه رواية الحديث بالمعني للعارف خوفا ان يزيد الراي في الحديث او ينقص انتهى **قلت** وقد رايت النبي صلي الله عليه وسلم في جملة منسشرة في وقال لي عليك بالاطلاع على اقوال امام دار هجرتي والوقوف عند هاهنا شهدي اني انهي فامتنعت امره صلي الله عليه وسلم وطالعت الموطا والمدونة الكبرى ثم اختصرتها وبرزت فيها المسائل التي يميز بها عن بقية الائمة عملاً بما سار صلي الله عليه وسلم وروايته يقف على حد الشريعة لا يكاد يتقدها وعلت بذلك ان الوقوف على حد ما ورد اولي من الابتداع ولو استحسن فان الشا قد لا يرصني بذلك الزيادة في التخيير او في الوجوب والحمد لله رب العالمين **فصل** فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من ذم الراي والتبري منه **روي** المعروي بسنده الى الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلي الله عليه وسلم مستغن بنفسه اذا صح انتهى يعني انه لا يحتاج الى قول يعصده اذا صح دليله لان السنة قاضية على القرآن ولا عكس وهي مبينة لما اجل منه **وسئل** الشافعي مرة من يحرم قتل زنبور فقال ما ساكر الرسول فحذره وما نها كره عنه فانتهوا **وقال** الامام محمد الكوفي رضي الله عنه رايت الامام الشافعي بمكة وهو يفتي الناس ورايت الامام احمد واسحاق ابن رهاوية حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله صلي الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال اسما روينا عن الحسن وابراهيم انهم لم يكونوا يبريانه وكذلك عطا ومجاهد فقال

ت

تد

رع

ق

الشافعي لا يحق لو كان غيرك هو صنعك لمركت اذنه اقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وتقول قال بجاهد وعطا واكسب وهل لا حد مع قول رسول
 الله حجة باني هو وامي **وكان** احد يقول سالت الامام الشافعي عن القياس
 فقال عند الضرورات **وكان** الامام الشافعي يقول لولا اهل المخابر لمخطبت
 الزنادقة علي المنابر **وكان** رضي الله عنه يقول لاخذ بالاصول من افعال
 ذوي العقول ولا ينبغي ان يقال في شيء من الاصول لم لا وكيف فقول مرة وما
 الاصول فقال الكتاب والسنة والقياس عليهما **وكان** يقول اذا
 بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم فهو السنة ولكن الاجماع الكبر
 منه الا ان تواتر بعيني الحديث **وكان** يقول الحديث علي ظاهره لكنه اذا
 احتمل عدة معان فاولاها ما وافق الظاهر الظاهر **وكان** رضي الله عنه
 يقول اهل الحديث في كل زمان كالصحابة في زمانهم **وكان** يقول اذا رايته
 صاحب حديث فكافي رايته احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان يقول اياكم والاخذ بالحديث الذي اناكم من بلاد اهل الراي
 الا بعد التفتيش فيه **وكان** يقول من خاص في علم الكلام فكانه دخل البحر
 في حال هيجانه فليلد ابا عبد الله انه في علم التوحيد فقال قد سالت
 مالكا عن التوحيد فقال هو ما دخل الرجل به الاسلام وعصم به دمه وماله
 وهو قول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله **وكان** يقول اذا
 رايتهم الرجل يقول الاسم غير المسي وعينه فاشهدوا عليه بالزندقة **وروي**
 الحاكم والبيهقي عن الامام الشافعي انه كان يقول اذا صح الحديث فهو مذهبي
 قال ابن حزم اي صح عنده او عند غيره من الامة **وفي رواية اخري**
 اذا رايتهم كلامي بخالف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بكلام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واضربوا بكلامي احايط **وقال** مرة للزني
 يا ابا اسحاق لا تقلدني في كل ما اقول وانظر ذلك لنفسك فانه دين **وكان**
 يقول اذا توقف في حديث لومح ذلك قلناه **وروي** البيهقي عند ذلك
 في باب حديث المستحاضة تغسل عنها اثر الدم وتغسل ثمرتها لكل
 صلاة وقال لومح هذا الحديث لقلنا به وكان احب اليها من القياس
 علي سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء مما خرج من قبل او دبر انتهى
وكان يقول اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم باني هو وامي لم يجز
 لنا تركه **وقال** في باب سهم البراذين لو كنا ثبت مثل هذا الحديث
 ما خففناه **وفي** رواية اخري عنه لو كنا ثبت مثل هذا عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لاخذنا به فانه اولي الامور بنا ولا حجة في قول احد دون قول

الله صلى الله عليه وسلم وان كثروا ولا في قياس ولا في الاطاعة الله ورسوله
 بالسنن لم ذكره البيهقي في سننه في باب احد الزوجين يموت ولا يفرض صدا
وروي عنه ايضا في باب السير انه كان يقول اذا كان هذا الحديث
 يثبت فلا حجة لاحد معه **وكان** رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اجل في امتنا من ان يحب غير ما قضي به **وقال** الامام الشافعي
 في باب الصيد من الام كل شيء خالف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سقط ولا يقوم به راي ولا قياس فان الله تعالى قطع العذر بقول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فليس لاحد معه امر ولا يني غير ما امر هو به **وقال**
 في باب العلم باكل من الصيد واذا ثبت الخبر عن رسول الله لم يجز تركه
 بشي ابدأ **وقال** في باب العتق من الام وليس في قول احد واث
 كانوا عدد اجمع النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا ما اطلعت عليه من
 المواضع التي نقلت عن الامام الشافعي في تبيينه من الراي وادبه مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بل روي عنه انه كان مع احوال الصحابة
 والتابعين فضلا عن كلام سيد المرسلين **فقل** ابن الصلاح في علوم
 الحديث ان الشافعي قال في رسالته القديمة بعد ان اتى علي الصحابة
 بما هم اهلها والصحابة رضي الله عنهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل
 في كل امر اسندرك به ولأهم لنا احد واولي من مينا عندنا لا نقسنا اني
وروي البيهقي ان الشافعي استفتي فيمن نذر نعيمين الي الكعبة وحنت
 خافني بكفارة يمين فكان السائل توقف في ذلك فقال الشافعي قد قال
 بهذا القول من هو خير بيني عطا ابن ابي رباح رضي الله عنه وسينا في
 فضول الاجوبة عن الامام الجي حنيفة وبيانه ففاه في العلم ان الشافعي
 ترك الفتوة لما زار قبره وادركته صلاة الصبح عنده وقال وكيف اقيت
 بحضرة الامام وهو لا يقول به وانه الامام الشافعي انما فعل ذلك فتحا باب
 الادب مع الامة المجتهدين وعلمهم في جميع اقوالهم علي المحامل احسنه وعالي
 انهم ما قالوا قول الا لكونهم اطلعوا علي دليله من كلام الشارع صلى الله
 عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الامام الشافعي فيما تقدم عنه لانه لا حجة
 لقول احد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم علي ان بعضهم قال
 ان الشافعي ما فعل ذلك الا باجتهاد فادري اجتهاده الي ان الادب
 مع الامة المجتهدين واجبه فقدمه علي فعل بعض السنن لما يترتب عليه
 من توهم الفتح فيه والذي يقول به ان الامام الشافعي رضي الله عنه
 لم يترك لمحض الادب مع الامام الجي حنيفة مع قول الامام الشافعي بسننه

قا
 في



حينئذ لما فيه من اسادة الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك شي
قارب غيره وحاش الا امام الشافعي رضي الله عنه من ذلك وانما نقول ان
ترك الامام الشافعي الفتوة عند زيادة قهر ابي حنيفة رضي الله عنه انما كان
لما اختلف في اجتهاد وحصل ذلك الوقت ويكون ذلك من احد الكرامات العجيبة
المعدودة للامام ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يقدح ذلك في مقام تاديب
الامام الشافعي رضي الله عنه مع الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وانما
ذلك فيه رعاية لمقام الكاملين علي انه قد نقل عن الامام الشافعي رضي
الله عنه في تعظيم الامام ابي حنيفة والادب معه ما فيه منفتح وكفاية لكل
ذي لب كما سنرى بعينه ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب مرارا **وقال**
بعضهم لا بدع في حملنا ترك الفتوة على الادب المحض لان الادب مما امر به
صلي الله عليه وسلم فكان المتأدب مع اخيه ما هو متأدب مع رسول الله
صلي الله عليه وسلم وتابع لسريعته فليتامل وسنأتي في فصل الاجوبة عن
الامام ابي حنيفة ما تقولون في رجل لو نظرني في ان نصف هذه الاصفوة
حجة ونصتها قضية لقام الحجة وكذلك قوله الامام الشافعي كلام في الفقه عيال
على الامام ابي حنيفة فتأمل يا اخي ادب الائمة مع بعضهم بعضا واقتدي بهم في
ذلك وايضا والنقص لا مائة حجة جاهلية من غير دليل فتخطي طريق الفتوة
اول من يتبرأ منك امامك يوم القيامة وتقدم قول الشيخ الامام الليث
للامام مالك في مسيلة ارسالها له من مصر ما حكم الله في هذه المسيلة عندكم
وان الامام مالك كتب الي الليث بعد الجدة والصلاة على رسول الله
صلي الله عليه وسلم اما بعد فانك يا اخي امام هدي وحكم الله تعالى في
هذه المسيلة ما قام عندك فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين **فصل**
فيما نقل عن الامام مالك احمد رضي الله عنه من ذم الراي وتقيده بالكتاب
والسنة **فروي** ابي يعقوب عنه انه كان اذا سئل عن مسيلة يقول او احد كلام
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا انه لم يدون له كلاما كبقية
المجتهدين خوفا ان يقع في راي يخالف الشريعة وان جميع مذهبه انما هو
مخلق من صدور الرجال وقيل انه وضع في الصلاة نحو عشرين مسيلة
هكذا اخبرني بديع الاسلام شهاب الدين الحنبلي الفتوي رحمه الله
وبلغنا انه لم ياكل البطح لما مات وكان اذا سئل عن ذلك يقول لم يبلغني
كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكله وكذلك بلغنا انه اختفى
ايام المحدث في مسيلة خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث فقتل
لده انهم الان في طلبك فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يملك في الغار

حين اختفى من الكفار ثلاثة ايام وحاله في العمل بالسنة مشهور **وكان**
رضي الله عنه يثير كثيرا من راي الرجال ويقول لا نري احدا ينظر في كتب الراي
غاليا الا وفي قلبه دغل **وكان** ولده عبد الله يقول سألت الامام احمد عن الرجل
يكون في بلد لا يجد فيها الا صاحب حديث لا يعرف صحبه من سيقه وصاحب
راي فمن سألهم منها عن دينه فقال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب
الراي **وكان** كثيرا ما يقول ضعيف الحديث احب اليها من راي الرجال وكذلك
نقل عن الامام داود **وكان** رضي الله عنه يقول انظر وايقظ امر دينكم فان
التقليد بغير المعصوم مذموم وفيه عيب البصيرة **وكان** رضي الله عنه
يقول فيج علي من اعطى سمعة فيستضي بها ان بطيها وعيسى معند علي
غيره يتعذر والله اعلم الا انه لا ينبغي لمن قدر على الاجتهاد ان يقلد غيره مع قدر
علي النظر في الادلة واستخراج ذلك بحكم منها والله اعلم **وبلغنا** ان
شخصا استشاره في تقليد احد من علماء عصره فقال له لا تقلدني ولا تقلد
مالكا ولا اذراعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذ الاحكام من حيث اخذوه **قلت**
وهو محمول علي من راي له قدره علي سنباط الاحكام من الكتاب والسنة
والا فقد صرح العلماء بان التقليد واجب علي لعامي يقتل في دينه والله سبحانه
وتعالى اعلم **فقد بان لك يا اخي** مما نقلناه عن الائمة الاربعة
وغيرهم ان جميع الائمة المجتهدين دائرون مع ادلة الشريعة حيث دارت انهم
كلهم متفهمون عن القول بالراي في دين الله فان مذاهبتهم كلها محمودة علي
الكتاب والسنة كتحرير الذهب والجواهر وان اقوالهم كلها ومذاهبتهم كالنوب
المسجوع من الكتاب والسنة سدا ولحمته منها وما بقي لك عذر في التقليد
لاي مذهب شئت من مذاهبتهم فانها كلها طريق الي الجنة كما سبق بيانه واخر
الفصل قبله وانهم كلهم علي هدي من ربهم وان ما طعن احد في قول من اقوالهم
الا لجهل به اما من حيث دليله واما من حيث دقة مداركه عليه لايها الا ما
الاعظم ابي حنيفة الثمان ابن ثابت رضي الله عنه الذي اجمع السلف والخلف
علي كثرة علمه وورعه وعبادته ودقة مداركه واستنباطاته كاسياني بسطه
في هذه النصول ان شاء الله وحاشاه رضي الله عنه من القول في دين الله
تعالى بالراي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة ومن نسبته الي ذلك
فبينه وبينه الموقف الذي ليس فيه الولد **وسمعت** سيدي
عليا اخو اص رضي الله عنه مرة يقول يجب علي كل نقل الادب مع ائمة
المذاهبت كلهم وسمع مرة بعض الشافعية يقول وفي هذا الحديث رد علي ابي
حنيفة فقال قطع الله لسانك مثل ذلك يقول هذا اللقط انما الادب ان يقول

م

لم يطلع الامام علي هذا الحديث **وسمعه** رحمه الله مرة اخرى يقول مدارك
 الامام ابي حنيفة دقيقة لا يكاد يطلع عليها الا اهل الكشف من اكابر اوليا
 قال — وكان ابو حنيفة اذا راى مياها المبيضة تعرف سايرا الذنوب البني
 حرم فيه من كياير وصفاير ومكر وهات فلهم جعل ما الطهارة اذا انظر
 به المكلف له ثلاثة احوال احدها انه كالتجاسة المغلظة احتياطا لاختلال
 ان يكون المكلف ارتكبه كبيرة الثانية انه كالتجاسة الحقيقية لاحتمال ان
 يكون المكلف ارتكبه صغيرة الثالثة انه ظاهر في نفسه غير مطهر لغيره
 لاحتمال ان يكون المكلف ارتكبه مكرها او خلاف الاول فان ذلك ليس
 ذنبا حقيقة لجواز ارتكابه في الجملة وخم جماعة من تقلديه ان هذه الثلاثة
 اقوال في حال واحد واحال انما في احوال كذا ذكرنا بحسب حصر الذنوب
 الشرعية في ثلاثة اقسام كذا ذكرنا ولا يخلو احوال المكلف ان يرتكبه واحد
 منها الا نادرا انتهى بسطه كما سيباتي في الجمع بين اقوال العلماء في باب الطهارة
 ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق **فصل**
 في بعض الاجوبة عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه **الفصل**
الاول في شهادة الائمة له بغزارة علمه وبيان ان جميع اقواله وافعاله
 وعقائده مستمدة بالكتابة والسنة **اعلم** يا اخي اني لم اجد عن
 الامام رضي الله عنه في هذه الفصول والصدور احسان الفطن فقط كما
 يفعل بعضهم وانما اوجب عند بعد التتبع والفحص في كتب الادلة كما وصحت
 ذلك في خطبة كتاب المنهج المبين في بيان ادلة مذاهب المجتهدين ومذهبه
 اول المذاهب تدوينها واخرها انقراضها كقوله بعض اهل الكشف قد
 اختاره الله تعالى لدينه وعباده ولم تزل اتباعه في زيادة في كل عصر
 ابي يوم القيامة لو حبس احدهم وضرب علي ان يخرج عن طريقه ما اجاب
 فرضي الله عنه وعن اتباعه وعن كل من لزم الادب معه ومع ساير الائمة
وكان سيدي عليا اخواص رحمه الله تعالى يقولوا انصف المقعدون
 للامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهما لم يضعف احدهم قولان
 اقوال ابي حنيفة رضي الله عنه بعد ان سمعوا مدح اعيانهم له او بلغتهم
 ذلك فقد تقدم عن الامام مالك انه كان يقول لونا ظري ابو حنيفة في
 ان هذه الاسطورة ذهبت او قصت لغا م يحسنه او كقوله وتقدم عن
 الامام الشافعي انه كان يقول الناس كلهم في التقديس عيال علي في حنيفة
 رضي الله عنه ولولم يكن من السوء لرفع مقامه الاكون الامام الشافعي
 تركت الفتون في الصبح لما صابى عند قبره مع ان الامام الشافعي قاتل

باستجابه

باستجابه لكان فيه كفاية في لزوم راد به تقلديه معه كما مر انتهى **واما**
 ما قاله الوليد بن مسلم في قوله قال لي مالك بن النضر رضي الله عنه اذكر ابو
 حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال لا ينبغي لبلادكم ان تشككوا فقال اما فقط
 المرابي رحمه الله ان الوليد هذا تضعيف انتهى **قلت** وتقدر بثبوت
 ذلك عن الامام مالك فهو موقوف اي ان كان الامام ابي حنيفة في بلادكم
 يذكر او علم وجه الانقياد والاتباع له فلا ينبغي لعالم ان يسكنها لاكتفا
 بلادكم بعلم ابي حنيفة واستغنا الناس بسؤاله في جميع امور دينهم عن
 سوال غيره فاذا سكن احد من العلماء في بلادهم صار علمه معطلا عن التعليم
 فينبغي له الخروج الي بلاد اخرى يحتاج اليه لثبته علمه في اهلها هذا هو
 اللابقي بفهم كلام الامام مالك رحمه الله ان ثبت ذلك عنه لبراهة الائمة
 عن الشحنة والبغض لبعضهم بعضا ومن حمله علي ظاهره فعليه الخروج
 من ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الامام مالك لا يقع
 في تنقيص ما مر من الائمة بقدرية ما تقدم عنه من شهادته له بقوة المنا
 وقوة الحجة والله اعلم **واما** ما نقله ابو بكر الاجري عن بعضهم انه سئل
 عن مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فقال لا راى ولا حديث وسئل
 عن الامام مالك فقال راى ضعيف وحديث ضعيف وسئل عن ابي اسحاق
 ابن راهويه فقال حديث ضعيف وراى ضعيف وسئل عن الامام الشافعي
 فقال راى صحيح وحديث صحيح انتهى فهو كلام ظاهره التخصيص علي
 الائمة باجماع كل منصب ان صح النقل فيه فان صدق هذا القابل فيما قاله
 من حق الامام ابي حنيفة **وقد** ثبتت بحمد الله تعالى اقواله واقوال
 اصحابه لما الفت كتابه ادلة المذاهب فلم اجد قولاً من اقواله واقوال
 اتباعه الا وهو مستند الي اية او الي حديث او الي اثر او الي مفهوم ذلك او علي
 قياس صحيح علي اصل صحيح فن اراد الوقوف علي ذلك فليطالع كتابي
 المذكور وبالجملة اذا وجد حديث ضعيف كثرت طرقه فقد ثبت تعظيم الائمة
 المجتهدين له كما تقدم عن الامام مالك والامام الشافعي فلا التفات الي
 قول غيرهم في حقه وحق اتباعه **وسمعت** سيدي عليا
 اخواص رحمه الله يقول مرارا ينبغي علي اتباع الائمة ان يعظموا كل من
 مدرجه امامهم لان امام المذهب اذا مدح عالما وجب علي جميع اتباعه ان
 يحذوه تقليدا لامامهم وان يترهوه عن القول في دين الله بالراي وان
 يبالغوا في تعظيمه وتبجيله لان كل مقلد قد اوجب علي نفسه تقليدا امامه
 في كل ما قاله سواء اتم دليله او لم يفر من غير ان يطالبه بدليل وهذا من

ظرة

جمله ذلك وقد تقدم في نفي الكلام على الانتقال من مذهب الى مذهب انه
يجوز على المقلد ان يفاضل بين الائمة بتقريب يودي الى التفتيش لاحد منهم
لا جميع المعترضين على بعض اقوال الامام رضي الله عنه ووجه العلم هو
سفس ولا ينبغي لمن هو مقلد لامام ان يعترض على امام اخر لان كل واحد
تابع اسلوبه الي ان يصل ذلك الى عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها
قول كل عالم كما مر ايضا حده وكل من تركه النقص وتطرق في اقوال المجتهدين
وجدها كالنجوم في السماء ووجد المعترض عليهم كالذي يتطرق خيال تلك
النجوم على وجه الما فلا يعرف حقيقتها ولا مدر كها فالله رزق جميع اخواننا
من المقلدين لهذا المذهب مع جميع ائمة المذهب **ومما وقع في** ان شخصا
دخل على حرم ينسب الى العلم وانا اكنه في مناقب الامام ابي حنيفة رضي
الله عنه فنظر فيها واخرج يامنه كذا ريس وقال لي نظرية هذه فنظرت
فيها فرايت فيها الرد على الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فقلت له ومثلك
يفهم كلام الامام حتى يرد عليه فقال انما اخذت ذلك من مولف القمحر الرازي
فقلت له ان القمحر الرازي بالنسبة الى الامام ابي حنيفة كطالب العلم
او كاحاد الرعية مع السلطان الاعظم او كاحاد النجوم مع الشمس وكاحرم
العلماء على الرعية الطعن على امامهم الاعظم الابدليل واضح لا يحتمل التاويل
ثم يتقدم وجود قول من اقوال الامام ابي حنيفة لم يعرف المعترض دليله
بذلك القول من الاجتهاد يتعين فيجب العمل به على مقلده حتى يجد خلافا
وكان بعض العلماء من مشايخ اجماع الازهر ينكر على ابي زيد القيرواني
فقال يوما ان بعض الاطفال يقدر على تاليف مثل رسالة فتخرج من
اجماع الازهر فليقم جندي فقال اقرا في هذا الكتاب فلم يعرف يقراه
للمجندي فمده وضربه الى ان الهب قلبه وقال له تكبر عما منك وتوهم الناس
انك فقيه انتهى فكانت الناس يرون ان ذلك يبركة ابن ابي زيد القيرواني
رحم الله تعالى **وكان** بعض طلبة العلم من المشافعية المترددين الى ينكر
على اصحابه ابي حنيفة ويقول لا اقدر اسمع الي اصحابه كلاما فتمنيته يوما
فلم يثنه فقال رقتي فوق من سلم ربح فانكسر عظمه وركه فلم يزل على مقور
حتى مات على اسو حال وارسل في ابي اعوده فابيت اذ باع اصحابه الامام
رضي الله عنه من حيث كونه يكرهم فاعلم ذلك واحفظ لسانك مع الائمة
واتباعهم فانهم على هدي من ربهم والحمد لله رب العالمين **فصل**
في بيان ضعف قول من نسب الامام ابي حنيفة الى ان يقدم القياس على
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم **اعلم** ان هذا الكلام صدر من

منصب علي الامام متور في دينه غير متورع في نقالة غافلا عن قوله تعالى
ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا وعن قوله تعالى
ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وعن قوله صلى الله عليه وسلم لمعاد وطل
تلك الناس في النار على وجوههم الا حصايا السيف **وقد** روي الامام
ابو جعفر الشيرازي نسبة الى قريب من قري بلخ بسنده المتصل الى
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول كذب والله واقتري علينا
من يقول اننا تقدم القياس على النص وهل يحتاج بعد النص الى قياس **وكان**
رضي الله عنه يقول نحن لا نقيس الا عند الضرورة الشريعة وذلك اننا
نتطرا ولا في دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة او قضية الصحابة
فان لم يجد دليل فتمسنا حينئذ سكونا عند غير منطوق به بجامع اتحاد
العلم بينهما **وفي** رواية اخري عن الامام اننا ما اخذنا الا بالكتاب ثم بالسنة
ثم بقضية الصحابة ويعلم بما يتفقون عليه فان اختلفوا اقتسنا حكماء
حكم بجامع العلم بين المسيلتين حتى ينتج المعنى **وفي** رواية اخري
اننا نعمل الا بكتاب الله تعالى ثم بسنة رسوله الله ثم بما جازى الي بكر
وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنه **وفي** رواية انه كان يقول ما جازى عن
رسوله الله صلى الله عليه وسلم باي هو وامي وليس لنا مخالفة وما جازى
عن اصحابنا بخبرنا وما جازى عن غيرهم فتم رجاله ونحن رجاله **وكان** ابو
مطيع البجلي يقول قلت للامام ابي حنيفة رضي الله عنه ارايت ورايت
رايا وراي ابو بكر رايا اكنه تدع رايتك لرايه قال نعم فقلت له ارايت
لورايت رايا وراي عمر رايا اكنه تدع رايتك لرايه قال نعم وكذلك ادع
راي لراي عثمان وعلي وسائر الصحابة ما عدي ابو هريرة واسن بن
مالك وسمرة بن جندبه انتهى **قال** بعضهم ولعل ذلك لنقص معرفتهم
وعدم اطلاعهم على مدارك والاجتهاد وذلك لا يقدر في عدالتهم **وكان**
ابو مطيع يقول كنت يوما عند ابي حنيفة في جامع الكوفة فدخل علي شيان
التوري ومقاتل بن جيان وحماة بن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء
فكلموا الامام ابي حنيفة فقالوا قد بلغنا انك تكسر من القياس في الدين
وانما تخاف عليك منه فان اول من قاس ابلس فناظرهم الامام من بكره
مننا الجعة الى الزوال وعرض عليهم مذهبه وقال اني اقدم العمل بالكتاب
ثم بالسنة ثم بقضية الصحابة فقدموا ما اتفقوا فيه علي ما اختلفوا
فيه وحينئذ اقيس فقاموا كلهم وقبلوا بده وركبته وقالوا له انت
سيد العلماء فاعف عنا فيما مضى منا من وقبعتنا فيك بغير علم فقال

عقرا لله لنا ولكم اجمعين قال ابو مطيع ربما كان وقع فيه سفيان انه قال
قد خلا ابو حنيفة من عري الاسلام عروقة انتهى فايك يا اخي ان تحدث
الكلام على ظاهره ان تنقل مثل ذلك واعتراه بان الامام ابي حنيفة
سيد العلماء وطلبه العفو عنه وان اولت هذا الكلام فلا يحتاج الامر
الي ركوع ويكون المراد بانه دخل عري الاسلام اي مشكله مسيلة حتى
لم يتوب الاسلام شيئا مشكلا لغزارة فهم وعلمه ومما كان كتبه الخليفة
ابو جعفر المنصور ابي الامام ابي حنيفة بلغني منك تقدم القياس على
الحديث فقال ليس الامر مما بلغك يا امير المؤمنين اعلم اولا بكتاب الله
ثم بسنة رسول الله ثم باقتضائه الي بكر وعمر وعثمان وعلي ثم باقتضائه
بقية الصحابة ثم اقتصر بعد ذلك ان اختلفوا وليس بين الله تعالى وبين
خلقه قرابة انتهى ولعل مراد الامام بهذا القول انه لا مراعاة لاحد في
دين الله تعالى دون احد بل الحق واجبه فعله على جميع الخلق والله اعلم
بمراده **وقد** اطلق الامام ابو جعفر الشيرازي الكلام في تبرير الامام
ابي حنيفة من القياس بغير ضرورة وقد روي عن الامام ابي
تقدير القياس على النص وقال انما الرواية الصحيحة عن الامام تقدم
الحديث ثم الاشارة ثم يقيس بعد ذلك فلا يقيس الا بعد ان لم يجد ذلك
الحكم في الكتاب والسنة واقتضائه الصحابة **فمن** هذا هو النقل الصحيح
عن الامام فاعتمده واجم سمعك وبصرك قال ولا خصوصية للامام ابي
حنيفة في القياس بشرطه المذكور بل جميع العلماء يقيسون من مقتضى
الاحوال اذ لم يجدوا في المسئلة نصا من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا اقتضائه
الصحابة وكذلك لم يزل يقدرون يقيسون الي وقتنا هذا في كل مسئلة
لا يجدوا فيها نصا من غير تكبير فيما بينهم بل جعلوا القياس احد الادلة
الاربعة فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس **وقد كان** الامام
الشافعي رحمه الله يقول اذ لم يجد في المسئلة دليلا فاستأها على
الاصول انتهى فمن اعترض على الامام ابي حنيفة في عمله بالقياس لزمه
اعتراض على الامة كلام لانهم كلهم يشاءون في العمل بالقياس عند تقدم
النصوص والاجماع فعلم من جميع ما فترناه ان الامام لا يقيس ابداع وجود
النص كما تزعمه بعض المتعصبين عليه وانما يقيس عند فقد النص وان
وقع انما وجدنا المسئلة التي قاس لها نصا من كتاب وسنة فلا يفتح
ذلك فيه لعدم استحضاره ذلك حاله القياس ولو انه استحضره لما
احتاج الي قياس ثم يتقيد بوقوعه رضي الله عنه في القياس مع وجود

حديث فرد فلا يفتح ذلك فيه ايضا **فقد قال** جماعة من العلماء ان
القياس الصحيح على الاصول الصحيحة اقوي من خبر الاحاد الصحيح فكيف
خبر الاحاد الضعيف **وقد كان** الامام ابو حنيفة يستطرد في الحديث
المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به ان يروى عن ذلك
لصاحبه جميع القياس عنهم عن مثلهم وهكذا واعتقاد كل مصنف في الامام
ابي حنيفة رضي الله عنه بقربى ما روينا من القواعد من ذم الراي له
والنزي منه ومن تقديمه النص على القياس انه لو عاش حتى دوت
احاديث الشريعة وبعد رحيل المناط في جميعها من البلاد والتفوق وظفر
بها الاحاديث وترك كل قياس كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كما قل
في مذهب غيره بالنسبة اليه لكن لما كانت ادلة الشريعة مفرقة في عصر
مع التابعين وتابع التابعين في المداين والفري والتفوق كثر القياس في
مذهبه بالنسبة الي غيره من الامة ضرورة لعدم وجوده النص في تلك
المسايل التي قاس فيها بخلاف غيره من الامة فان الحفاظ كانوا قد رحلوا
في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من المداين والفري ودونوها فجار
احاديث الشريعة بعضها بعضا فمما كان سبب كثرة القياس في مذهبه
وقلته في مذهب غيره ويحتمل ان الذي اضاف الي الامام ابي حنيفة انه
تقدم القياس على النص ظفر بذلك في كلام فقلديه الذين يلزمون العمل
بما وجدوه عن امامهم من القياس ويتركون الحديث الذي صح بعد موت
الامام فالامام معذور وانما عذر غيره معذورين وقولهم ان امامنا لم يأخذ
بهذا الحديث لا ينهض حجة لاحتماله انه لم يظفر به او ظفر به لكن لم يصح
عنده **وقد** تقدم قوله الامة كلامهم اذ اصح الحديث فهو مذهبنا وليس
لاحد مع قياس ولا حجة الاطاعة الله ورسوله بالشليم انتهى وهذا الاس
الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن اصحاب امام مسئلة
جعلوها مذهب لذلك الامام وهو نهو فان مذهب الامام ابي حنيفة هو
ما قاله ولم يرجع عنه الي ان مات لا ما فهم اصحابه من كلامه فقد لا يرضي
الامام ذلك الامر الذي فهموه من كلامه ولا يقول به لو عرضوه عليه **فمن**
ان كل من عزي الي امام كل فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب على
ان غالب اقيسة المذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه من القياس الجلي
الذي لا يعرف به موافقة الفرع للاصل بحيث يتفق اقراهما او تقتضيه
قياس غير الفارة من المينة اذ وقعت في السمس على الفارة وغير
السمس من هابر المايقات واجامدات عليه وقياس القابض على البول

بت

في الما الراكد ونحو ذلك **فصل** مما قرناه ان كل من اعترض علي شي من
اقوال ابي حنيفة كالخبر الرازي فانما هو لحق امدارك الامام عليه **وقد**
تبعت انا بحمد الله المسائل التي قدم فيها اصحابه القياس علي النص
فوجدتها قليلة جدا وبقية المذهب كله فيه تقدير النص علي القياس
وتفصل الشيخ يحيى لدين عن بعض المالكية انه كان يقول القياس
عندي مقدم علي خبر الاحاد لانما احادنا بذلك احاديث الحسن الظن
برواته **وقد** امرنا الشارع بضبط جوارحنا وان لا نترك علي الله احد
وان وقع اننا ركنا اجدا فلا نقطع ببركته وانما تقوله نظنه كذا او تخسبه
كذا بخلاف القياس علي الاصول الصحيحة انتهى **قال** الامام جعفر
السمرماوي رحمه الله وقد تبعت المسائل التي وقع الخلاف فيها بين
الامام ابي حنيفة والامام مالك رضي الله عنهما فوجدتها يسيرة جدا نحو
عشر مسائل ولعل ذلك بحسب اصول المسائل التي نص عليها الامامان
وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضا في الاقيسة في يسيرة
جد او الباقية كذا مستند الي كتاب والسنة والامار الصحيحة وقد اخذ
بها الاية كلهم وحال الفرد احد عن اصحابه الا ببعض احاديث فكلهم في ذلك
الشرعية ليسجون كما مر بيانه في الفصول فالحاقل من اقبل علي العمل
باقوال جميع الاية بالنسج صدر لا بما كلفها لا يخرج عن مرتبة الميزان
تخفيف وتشديد اللهم اني انبر اليك من كل من اعترض علي اقوال الاية
وانكر عليهم في الدنيا والاخرة والحمد لله رب العالمين **فصل**
في تضعيف من قال ان ادلة مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه
ضعيفة غالبا **اعلم** يا اخي اني طالعت بحمد الله ادلة المذاهب
الاربعة وغيرها لاسيما ادلة مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه
فاني خضعت عمرا اعتنا وطالعت عليه كتاب تخرج احاديث كتاب
الهداية للحافظ الزيلعي وغيره من كتب الشرح فرايت ادلة رضي
الله عنه وادلة اصحابه ما بين حسن او صحيح او ضعيف كثرة طرفة
حتى كنت بالحسن او الصحيح في صحة الاحتجاج من ثلاثة طرق او اكثر
الي عشرة **وقد** احتج جمهور المحدثين بالحديث الصحيح اذا كثرت طرقه
واخفوه بالحديث الصحيح تارة وبالحسن اخري وهذا النوع من الضعيف
يوجد كثيرا في كتاب السنن الكبرى للبيهقي التي فيها يقصد الاحتجاج
لاقوال الاية واقوال اصحابهم فانه اذا لم يوجد حديثا صحيحا او حسنا
يستدل به لقول ذلك الامام او قول احد من تلاميذه يصير يروي

الحديث

الحديث الضعيف من كذا كذا طريق ويكتفي بذلك ويقول وهذه الطرق يقوي
بعضها بعضا فيقدر وجود ضعف في بعض ادلة اقوال الامام ابي حنيفة او اقوال
اصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الاية كلهم يشتركون في ذلك ولا لوم
الاعلي من يستدل بحديث واحد عره جاز من طريق واحدة وهذا لا يكاد احد
يحيد في ادلة احد من المجتهدين فما منهم احد استدل بضعيف الا بشرط مجيئه
من عدة طرق **وقد** قدمنا الي لم اجب عن الامام ابي حنيفة وغيره بالعدد
وحسن الظن كما يفعل غيري وانما اجيب عنه بعد التتبع والفحص عن ادلة
اقواله واقوال اصحابه وكتابي الي المسئلة بالمنهج المبين في بيان ادلة المجتهدين
كافل بذلك فاني جمعت فيه ادلة جميع المذاهب المستقلة والمذرة سنة قبل وهو
في تحفة طريق القوم وروفي علي عين الشريعة التي يتفرع منها اقوال جميع
المجتهدين ومقلديهم **وقد** من الله تعالى عطا لغزساند الامام ابي
حنيفة الثلاثة من نسخة صحيحة عليها خطوط احفاظ اخرهم احفاظ الد
فرايت لا يروي حديثا الا عن خيار التابعين العدولة الثقة الذين هم من
خير القوم وبسمادة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالا سود وعلقة وعطا
وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري واضرابهم رضي الله عنهم اجمعين
فكل الرواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقة
اعلام اخبار ليس منهم كذاب ولا منهم بكذب **وناهايتك** يا اخي بعدالة
من ادنضاهم الامام رضي الله عنه لان ياخذ عنهم احكام دينه مع سدة نوره
وتحرره وسفقتة علي الامة المحمدية **وقد بلغنا** انه سئل يوما عن الاود
وعطا وعلقة ائيم اقصي فقال والله ما نحن باهل ان نذكرهم فكيف نقا مثل
بينهم علي انه ما من راو من رواة المحدثين والمجتهدين كلهم الا وهو يقبل الجرح
كما يقبل التعديل لو اضيف اليه ما عدي الصحابة وكذا التابعون عند بعضهم
لعدم العصمة او الحفظ في بعضهم ولكن لما كان العالم رضي الله عنهم امنا علي
الشرعية وقد مو الجرح او التعديل عليه مع قبول كل الرواة لما وصف به الاخر
اختلا **وانما** فذم جمهورهم التعديل علي الجرح وقالوا الاصل العدالة والجرح
طاري ليل يذهب غالبا احاديث الشريعة كما قالوا ايضا ان احسان الظن
بجميع الرواة المستنوتة او باو كما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يسقط مروية
فلا بد من الفحص عن حاله **وقد** خرج الشيخان لخلق كثير ممن تكلم الناس
فيهم اثباتا لاثبات الادلة الشرعية علي نفيها يجوز الناس فقل الله بها
فكان في فضل ذلك كثير للامة افضل من تجريحهم كما ان في وضعيتهم للاحاديث
ايضا راحة للامة بتخفيف الامر بالهل بها وان لم يقصد احفاظ ذلك فانه لو لم

ل

لي

مياطي

يفتقروا شيئا من الاحاديث وصححوها كلها لكان العمل بها واجبا وعجز عن ذلك
غالب الناس فاعلم ذلك **قال** الحافظ المزني والحافظ الزيلعي رحمهم الله تعالى
ومن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فمنهم جعفر بن سليمان الفهمي والحارث
بن عبيد وايمان بن ثابت الجبلي وخالد بن مخلد الفطاسي وسويد بن سعيد
احد ثلثي ويوسف بن ابي اسحاق السبيعي وابي اويس لكن للشيخين شروط
في الرواية عن من تكلم الناس فيدهم انهم لا يروون عنه الا ما تربع عليه وظهرت
شواهد وعلموا ان له اصلا فلا يروون عنه ما انفرد به او خالف فيه الثقة
وذلك الحديث ابي اويس الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعا يقول الله عز وجل
فتمت الصلاة بيني وبين عبدي لنفيعين الحديث مع انه لم ينفرد به بل رواه
غيره من الثقة كذلك منهم الامام مالك وسعيد بن عيينة رضي الله عنهم
وصار حديثه متبعة **قال** الحافظ الزيلعي والدمياطي وهذه العلة
قد راجت على كثير من الحفاظ لاسيما من استدرج على الصحيحين كابي عبد
الله الحاكم فكثير ما تقول وهذا حديث علي شرط الشيخين او احدهما مع ان
فيه هذه العلة اذ ليس كل حديث احتج برواية في الصحيح يكون صحيحا اذ يلزم
من كونه راويا محتجا به في الصحيح ان يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحا
على شرط صاحب ذلك الصحيح احتمال فقد شرط من شروط ذلك الحافظ كما
قد منافان احدا غير صاحب ذلك الحديث لم يلتزم ذلك الشرط في الصحيح
عنده انتهى **فقد بان لك** انه ليس لنا ترك حديث كل من تكلم الناس
فيه مجرد الكلام فربما يكون قد تربع عليه وظهرت شواهد وكان له اصل
واما لنا ترك ما انفرد به وخالف فيه الثقة ولم يظهر له شواهد ولوانا
فتحنا باب الترك لحديث كل راو تكلم بعض الناس فيه لذهب معظم احكام الرتبة
كما رواه اذي الامر الى مثل ذلك فالواجب على جميع اتباع المجتهدين احسان
الظن برواية جميع اولئك المذاهب المخالفة لذهبهم فان جميع ما روه لم يخرج عن
مرتبتي الشريعة الثنتين هما التحقيف والتشديد **وقد قال** الشيخ تاج
الدين السبكي في الطبقات الكبرى ما نصه ينبغي لك انما المسترشدان
تسلك سبيل الادب مع جميع الائمة الماخيين وان لا تنظر الى كلام بعض النك
فيهم الا يرهان واضع ثرا ان قدرته على لنا ويلعبس الظن بحسب قدرتك
فان فعلوا الاضرب صفحا عما نرى بينهم فانك يا اخي لم تخلق لمثل هذا وانما
خلقت بالاستغفار بما يعينك من امر دينك قال ولا يزال الطالب عندي نبلا
حتى يفوز فيما جري بين الائمة فتالحقه الكابة وظلمة الوجه **فاياك**
مر اياك ان تصغي لما وقع من ابي حنيفة وسفيان الثوري اوبين مالك

وابن ابي ذيب اوبين احمد بن صالح والشعبي اوبين احمد بن حنبل والحارث
وهلم جرا الى زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن عبد
الصمد فانك ان فعلت ذلك حققت عليك الهلاك فان القوم ائمة اعلامهم
ولا قولهم يحمل رجا لم يفهم ما غيرهم فليس لنا الا العرضي عنهم والسكوت عما
جري بينهم كما يفعل فيما جري بين الصحابة رضي الله عنهم اجمعين **قال**
وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول اذ بلغك ان احدا من الائمة
سدد التكبر على احدا من اقوانه فانما ذلك خوفا على احدا من يفهم من
كلامه خلاف مراده لاسيما علم العقاييد فان الكلام في ذلك أشد **وقد**
اختلف احمد بن حنبل في دار اسماعيل بن اسحاق السراج وكان احارث
المجاشعي ينام عنده هو واصحابه فلما صلوا العشاء تذاكروا الطريق
وبكوا فبكى احمد معهم فلما اصبح قال ما رايتم مثل هؤلاء القوم ولا سمعت
في علوم اتخايق شيئا يشبه كلام هذا الرجل ومع هذا فلا اري انك يا اسما
صحبتم خوفا عليكم ان تقوم عنهم غير مرادهم انتهى كلام السبكي **فعل**
ان كل دليل ورد منافضا لدليل اخر فليس هو منافق حقيقة وانما هو
محول على حالين من وجوب وندب او تحريم وكراهة او احد احد شيئين
منسوخ لا بد من ذلك اذ التناقض في كلام الشارع ممنوع كما مر ومن قال
ان حديث من مس ذكره فليتبوئنا تناقض حديث هل هو الا بضعة منك
فما حقق النظر لان حديث النقض عسر المخرج خاص يا كابر المؤمنين وحديث
هل هو الا بضعة منك خاص يا لعوام كما سيأتي بسطه في توجيه كلامه الا
ان شاء الله تعالى **فان قيل** اذا قلتم بان اولئك المذاهب
الامام ابي حنيفة ليس فيها شيء فتعد ثلاثة رواة بينه وبين رسول
الله صلي الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين من اخرج فما جوابكم عن
قول بعض الحفاظ عن شيء من اولئك الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بما قد
ضعيف **فالجواب** يجب علينا حمل ذلك جزما على الرواة الناز
عن الامام في السند بعد موثقه رضي الله عنه اذا روه اذ لك الحديث من
طريق عن طريق الامام اذ كل حديث وجدناه في مسانيد الامام الثلاثة
فهو صحيح لانه لو لم يصح عنده ما استدله به ولا يقدح فيه وجود كذاب
او منهم بكذب مثله في سنده النازل عن الامام وكفانا الحديث استدلا
مجتهده لم يجب علينا العمل به ولو لم يروه غيره فتأمل هذه الدققة
التي نهيتك عليها فلعلك لا تجد لها في كلام احدا من الحديثين واياك
ان تبادر الى تضعيف شيء من اولئك المذاهب الامام ابي حنيفة رضي الله

عبد

بينة

لين

عنه الا بعد ان تطالع مسابره الثلاثة ولم تجد ذلك الحديث فيها فيجمل
 ان يكون مراد القائل في شيء من ادلة مذهب اصحابه الذي دلوه بعد
 وضموه من كلامه لجملة هذا حقيقة المذهب اذ مذهب الامام حقيقة هو
 ما قاله ولم يرجع عنه الى ان ما في كلامه كما مر او ابل الفصول فهذا
 الجمل يقع فيه كثير من طلبه العلم فقلنا عن غيرهم فيقولون عن مذهب
 اصحابه الامام انه مذهب له مع ان ذلك الامام ليس له في تلك المسئلة كلام
 وقد عدوا مثل ذلك من قلة الورع في النطق وسوا التقربف وقالوا من
 بركة العلم وقوة العلم به عز وجل قول الى قابله علي التبيين لينظر والعلماء
 فيه ويكونوا علي ثقة في عزوه اليه بخلاف نحو قوله قال بعض العلماء فانه
 عزونا فقص ونثر من العلماء من جعل العليا علي كلامه القبول ومنهم من لم
 يجعل عليه قبول ولا يطعن فيه الناس وهاتان قد اثبتت لك عن صحة مذهب
 الامام الاعظم الي حقيقة رضي الله عنه وان جميع ما استدل به اخذه عن
 خيار التابعين وان لا يبيد في مسئلة شخص منهم بكذب ابراء وان قيل
 بضعف شيء من ادلة مذهب فذلك الضعف انما هو بالنظر للرواة النازلين
 عن سنده بغير موته وذلك لا يقدح فيما اخذه الامام عند كل من استقيم
 النظر في الرواة وهو صاعد الي النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك يقول
 في ادلة مذهب اصحابه فلم يستدل احد منهم بحديث فرد لم يات الامم طريق
 واحدة ابد اكما تبعنا ذلك وانما يستدل احدهم بحديث صحيح او حسن
 او ضعيف وقد كثرت طرقه حتى ارتفع لدرجة احد ذلك امر لا يختص
 باصحاب الامام الي حقيقة بل يشترك فيه جميع المذاهب كما مر ايضا
فانترك يا اخي التعصب علي الامام الي حقيقة واصحابه رضي الله
 عنهم اجمعين وايضا ان تقلد اهل هذين باحواله وما كان عليه من الورع
 والزهد والاحتياط في الدين فتقوله ان ادلة ضعيفة بالتقليد فتختسر
 مع انما سرين وتبجح ادلة كما تتبعناها فنعرف ان مذهبهم من اصح المذاهب
 كبقية مذاهب المجتهدين رضي الله عنهم اجمعين وان شئت ان يظهر
 لك صحة مذهبك كاشم في الظهيرة ليس دونها سمح فاسلك طريق
 اهل الله تعالى علي اخلاص في العلم والعمل حتى تقف علي عين الشريعة
 التي قدمنا ذكرها في اوائل كتابه فثم انك ترى مذاهب جميع العلماء بها
 وانما هم يتفرع منها وليس مذهب اولي بها من مذهب ولا نري من اقوال
 المذاهب قول واحد خارجا عن الشريعة **فرحم** الله تعالى من لزم الادب
 مع الامة كلهم واتباعهم فان الله تعالى جعلهم قدوة للعباد في سائر انظار

الارض فانها كلها علي هدي من الله تعالى ونور وطريق الي دخوله الجنة وعن
 قرب تقدم عليهم في الاخرة ويعرف من لزم الادب معهم ويتطربا بعقل له من
 الفرح والسرو حتى ياخذون بيده ويستفعلون فيه صدم ما يحصل لمن اساء
 معهم الادب والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان ضعف قول
 من قال ان مذهب الامام ابا حنيفة اقل المذاهب احتياطا في الدين **اعلم**
يا اخي ان هذا قوله مستعجب علي الامام رضي الله عنه وليس عند
 صاحبه ذوق في العلم فاني بحمد الله تتبعته مذهب فوجدته في غاية
 الاحتياط والورع لان الكلام صفة المتكلم **وقد** اجمع السلف والخلف
 علي كثرة ورع الامام وكثرة احتياطا في الدين وخوفه من الله تعالى فلا
 تشاء عند من الاقوال الا ما كان علي شاكله علي ما من امام الا وقد
 شد في شيء وتركه التثديد في شيء من مذهب الامام الي حقيقة رضي الله
 عنه فلا خصوصية له في ذلك **فامتنع يا اخي** ما قلته لك في جميع
 ابواب الفقه من باب الطهارة الي اخر الابواب تقرض صدق قولي لا سيما
 في الاموال والابضاع فانه ان احتياط امام الشري فله احتياطه للتبائع
 وان احتياط امام لوفوق الطلاق من الزوج قل احتياطه ان يتزوجها
 بعده وبالعكس فقل لا يكون الطلاق وقع بذلك اللفظ الذي قاله المحا
 وفسر علي ذلك سائر مسابله اختلاف ثمران ما سماء هذا المعترض قلة احتيا
 من الامام الي حقيقة ليس هو بقلة احتياط وانما هو بتيسير وتسهيل
 علي الامة تبعنا لما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فانه كان يقول
 بسروا ولا تقسروا يعني في كل شيء لم يصرح به شريعتي والا فكل شيء صرح
 به الشريعة ليس فيه تضييق ولا مشقة علي احد ابد **فرجع** الامر في ذلك
 الي مرتبتي الميزان تخفيف وتثديد تبعنا ما ورد من الشارع **وكان**
 طائفة من مطرف ووالده وسفيان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ احل
 بين العلماء ويقولون لا تقولوا اختلاف العلماء وتقولوا توسعة العلماء **وقد**
 قال الله تعالى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه انتهى فيجب علي كل منقلد
 ان لا يعترض علي قوله بمحمد خفف او شد فانه ما خرج عن قوا **عند**
 الدين ولا عن مرتبتي الميزان السابقة اجماعة لجميع اقوال المجتهدين وانما
 ذلك لكي يحجب عليه الاعتقاد اجمازم بان ذلك الامام الذي خفف او شد
 علي هدي من ربه في ذلك حتى عين الله تعالى عليه بالوقوف علي عين
 الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول من اقوال علماء الشريعة **وقد**
 اجمع اهل الكشف علي ان الدابر مع رفع الحجر عليهم لا رفع الحجر هو احوال

لف

مثل

م

الذي ينبغي امر الخلايق اليه في الجنة فينبوون منها حيث يشاءوا ولا تخير علي
 احد عكس الحال في الدنيا والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان
 ذكر بعض من اطلق في الثنا على الامام ابي حنيفة من بين الائمة على الخصوص
 وبيان توسعته على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته **روى**
 الامام ابو جعفر الشيرماوي عن شقيق البجلي انه كان يقول كان الامام ابو
 حنيفة من اروع الناس واعلم الناس واعبد الناس واكرم الناس واكرم
 احتياطا في الدين وابعدهم عن القول بالدراري في دين الله عز وجل وكان
 لا يضع مسيلة في العلم حتى يجمع اصحابه عليها ويقدر عليها مجلسا فاذا
 اتفق اصحابه كلهم على موافقتها للشريعة قال لا يي يوسف او غيره **فانظر**
 صحتها في الباب الثاني انتهى **وقد مر** ذلك في الفصول السابقة **فانظر**
 يا اخي شدة ورع هذا الامام وخوفه من الله تعالى ان يزيد في شرعه ما قبله
 شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم **وروى** ايضا بسنده الى ابراهيم بن
 عكرمة المحزومي رحمه الله انه كان يقول ما رايت في عصري كله اروع ولا
 ازهد ولا اعبد ولا اعلم من الامام ابي حنيفة رضي الله عنه **وروى**
 الشيرماوي ايضا عن عبد الله بن المبارك رحمه الله قال دخلت الكوفة
 فسالته علما ها وقلت من اعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام
 ابي حنيفة فقلت من ازهد الناس فقالوا كلهم الامام ابي حنيفة فقلت
 لهم من اعبد الناس واكثرهم استخالا للعلم فقالوا كلهم ابو حنيفة فما
 سالتهم عن خلق من الاخلاق الحسنة الا وقالوا كلهم لا تعلم احدا تخلق بذلك
 غير الامام ابي حنيفة رضي الله عنه **وكان** شقيق البجلي رضي الله عنه
 يمدح ابي حنيفة ويثني عليه كثيرا ويقول عاي رسول الله في المصطفى
 العظيم من مثل الامام ابي حنيفة في الورع كان اذا استترى احد من ثوبا
 فخلط ثمنه على لخلته ثم رده عليه يعطى صاحب الثوب جميع الخلط ويقول
 قد اختلطت ذراهمك بذراهمي فخذها كلها وسامحتك يا اخي دنيا واخري
 وهذا ورع لم يبلغنا وقوعه من غيره رضي الله عنه **وروى** ابو جعفر
 الشيرماوي ايضا ان الامام ابي حنيفة وكلوكيلا في بيع ثياب من خر
 وكان فيها ثوب معيب فقال للوكيل لا تبع هذا الثوب حتى تبين عيبه
 فباعه وبني ان يبين عيبه وخلط ثمنه على بقية الثياب فلما اخبره
 الوكيل بذلك تصدق بثمان الثياب كلها على الفقراء والمساكين ومجاور
 اهله **الذمة قال** وروى عن شقيق البجلي ان الامام ابي حنيفة
 رضي الله عنه كان لا يجالس في ظل جدار عزيمة ويقول ان له عند

قرضا وكل قرض مرتقا فهو ربا وجاوسي في ظل داره انتفاع لي بطل جداره
ومن دقيق ورعه رضي الله عنه ان ابا جعفر المنصور رحمه الله الخليفة لما منع
 الامام ان يفتي سألته ابنته في الليل عن الدم الخارج من لحم الاسنان
 هل ينقض الوضوء فقال لها سيلي عنك هذا عن ذلك بكثرة الهزار فان اماي
 منعتي لفتيا ولم اكن ممن يجوز اهامه بالفتيا انتهى **فانظريا ابي**
 الي شدة مراقبته لله عز وجل وكان هذا المنع للامام رضي الله عنه قبل
 اجتماعه به ومعرفته بمقام الامام في العلم **وروى** ابو نعيم وغيره
 عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه صلب الصبح بوضوء العشاء اكثر من
 خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه الى الارض بالليل ابدا وانما كان ينام النظم
 بعد صلاة الظهر وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 استقيموا با لفتيا ليعين اليوم قبل الظهر **وروى** ايضا بسنده الى ابراهيم بن
 عبد الله بن حبيب عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان في هجرة ففتش الخليفة في بلاد
 من احد يكون مكان القاضي الذي
 مات فلم يجدوا احد يصالح لذلك غير الامام لكثرة علمه وورعه وعفته
 وخوفه من الله تعالى وقيل انه مات في السجن **وبلغ** الامام ابو حنيفة
 انهم قالوا الخليفة قد فتشنا العلماء وجدنا احدا افقه ولا اروع من
 الامام ابي حنيفة ويلييه سفيان الثوري ووصلة بن اسلم وشريك فقال
 الامام ابي حنيفة انا اخن لكم تحمينا اما انا فاضرب واحبس ولا الي واما
 سفيان فيهرب واما وصلة بن اسلم فيتخامق ويتخلص واما شريك فيقع
 فكان الامر كما قال الامام رضي الله عنه فاما سفيان لبس ثياب الفتيان
 واخذ بيده عصي وخرج الى بلاد اليمن فلم يعرفه احد حين خرج **واما**
 شريك فتولي واما وصلة فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الخبز
 والبرادين واي شي طبخت اليوم فقال اخرجوه عني فهذا مجنون **قال**
 الشيرماوي وبلغنا عن الامام ابي حنيفة وسفيان ووصلة انهم هجروا
 شريكا حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه عمل الحيلة ويتخلص من هذه الورطة
 فلم يفعل رضي الله عنهم اجمعين انتهى **واما** توسعته الامام ابي حنيفة
 رضي الله عنه على الامة فكثيرة من تتبع اقواله وسياتي غلبها في
 توجيه اقوال الامة **فمن ذلك** قوله رضي الله عنه بصحة الطهارة
 من ما احما مات المستحقة بالسرجين وعظام الميتة فانه في غاية التوسعة
 على الامة عكس من قال بمنع الطهارة من ذلك اما ومنع اكل الخبز المجبور
 بالتجاسة وان كان من المذهبين **ومن ذلك** قوله رضي الله عنه

ذلكم

يرجع الى مرتبة الميزان
 من تحققت وتشهد
 ص

بطهارة الفخار الذي خلط بالنجاسة وقوله ان النار تظهر ذلك فان ذلك في
 غاية التوسعة على الامة فلو لا هذا القول ما كان يجوز لنا استعمال شيء من الاواني
 والابواب والستف والزبادي والفلفل والكيزان والطواجن والخبوا بي
 وما د النجاسة التي يبيها **وقد** بلغنا ان جميع ما ذكر لا بد من خلطه بالبرج
 ليتم تماسكها بل رأينا ذلك وشاهدناه من صايع الفخار والستف فلو لا
 تقليد الناس بالامام ابي حنيفة رضي الله عنه في قوله يحل استعمال الفخار
 المذكور لتكدر عيش الناس واصاعت مصالحهم **وقد** استنبط لقوله رضي
 الله عنه في ذلك دليلا وهو ما ورد من نظير عصاة المسلمين بالنار شمر
 بعد ذلك بل خلون الجنة فان من شأن الجنة لا يدخلها الا المطهرون من
 الدنس الظاهر والباطن فكما كانت النار مطهرة من الامور المحسوسة كالرجس
 الذي يعين به الفخار **فان قلت** فما يقولون في ما يجس من اصل
 خلقته كعظام الخنزير وبقية اجزائه اذا احترقت عند من يقول بنجاسته
 من اصل الخلقة ذاتا وصفة **فالجواب** مثل ذلك لا ينبغي اضافته
 الى الامام لانه نظير اجسام الكفار فلا يظهر احراقه بالنار كما سيأتي بسطه
 وتوجيه كلام العلماء ان شاء الله تعالى **فصل** انه يجب على كل
 مكلف ان يشكر الله تعالى عاين ابي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا
 ليوسع على الناس لتيسير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
 وجميع ما سكت الشرع عنه ولم يتقرر فيه لاحد ولا يبي فروع عافية وتوسعة
 على الامة فليس لاحد ان يحجره عليهم ثم ان وقع من عالم تجبر في مثل
 ذلك كان على سبيل التزهد والتورع كما نبه النبي صلى الله عليه وسلم اهل
 بيته عن لبس الحرير مع قوله صلى الله عليه وسلم بجله للاناث دون الرجال
 والعلماء امنوا الشارح على شريعتهم من بعده فلا اعتراض عليهم فيها
 بيقينه للخلق واستنبطوه من الشريعة لاسيما الامام ابي حنيفة رضي
 الله عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض عليه لكونه من اجل الامة واقدّمهم
 قد وينا للذهب واقرّبهم سدا الى رسوله صلى الله عليه وسلم ومشاهد
 لفعل الكابر التابعين من الامة رضي الله عنهم اجمعين **وكيف**
 يليق بامثالنا الاعتراض على امام عظيم اجمع الناس على جلالته وعلمه
 وورعه وزهده وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه
 منه طول عمر ما هذا والله الا في البصيرة لان جميع ما وسع به علينا انما
 هو من توسعة الشارح ثم يتقدّم عدم نصريح الشريعة بذلك فهو من
 باب اجتهاد ونور قلبه وامام عظيم يوسع علينا باجتهاده مع سدة ورعه

واختناطه في دينه وسدة احتياطنا الى ما وسع به علينا كيف يسوغ لمسلم
 عاقل ان يعترض عليه مع سدة احتياجه هو الى ما وسع به الامام عليه السلام
 دينا را فاعلم ذلك وتامله فانه نفيس وايضا كتحوض مع اخا بصين في اعراض
 الامة بغير علم فتخسر في الدنيا والاخرة فان الامام رضي الله عنه كان يتقيد
 بالكتاب والسنة منبر من الراي كما قدمنا لك في عدة مواضع من هذا
 الكتاب **ومن** فنفس مذهبه رضي الله عنه وجده من اكثر المذاهب احتياطا
 في الدين ومن قال غير ذلك فهو من جملة الاحاملين المتعصبين المفكرين على
 ائمة المهدي بنهم السقيم وحاشا ذلك الامام الاعظم من مثل ذلك حاشاه
 بل هو امام عظيم متبع الى انقراض المذاهب كلها كما اخبرني به اهل الكشف
 الصحيح واتباعه لم يزلوا في ازدياد كلما تقارب الزمان وفي مزيد اعتقاد
 في اقواله واقواله اتباعه **وقد** قدمنا قول الامامنا السابغ في الناس
 كلهم عيال في الفقه على ابي حنيفة رضي الله عنه **وقد** صرّب بعض
 اصحابه وجس لتقلد غيره من الامة فلم يفعل وما ذلك والله سدي ولا
 عبرة بكلام بعض المتعصبين في حق الامام ولا بقولهم انه من جملة اهل
 الراي بل كلام من يطعن في هذا الامام عند المحققين بسببه المذاهب ايات
 ولوان هذا الذي طعن في الامام كان له قدم في معرفة منازع المجتهدين
 ودقة استنباطهم لقدم الامام ابي حنيفة في ذلك على غالب المجتهدين
 لحقاهم اركه رضي الله عنه **واعلم** يا اخي اني ما بسطت لك الكلام على
 مناقب الامام ابي حنيفة اكثر من غيره الارجة بالهتوين في دينهم من
 طلبية المذاهب المخالفة لهم لانهم ربما وقعوا في تصعيف شيء من اقواله
 لحقاهم اركه عليهم بخلاف غيره من الامة فان وجوه استنباطاتهم من
 الكتاب والسنة ظاهرة لغالب طلبية العلم الذين لم قدم في الفهم المدار
 واذا بان لك تبري الامة كلهم من الراي فاعلم بكلامنا بحجته من كلام الامة
 بانفسراح صدر وان لم تعرف مدركه فانه لا يخرج عن احد مرتبتي الميزان
 ولا يخلو ان تكون انت من اهل مرتبة منهما **واياك** والتوقف عن العمل
 بكلام احد من الامة المجتهدين رضي الله عنهم فانهم ما وضعوا اقوالا من
 اقوالهم الا بعد المبالغة في الاحتياط لانفسهم وللامة ولا فرق بين الامة
 المجتهدين رضي الله عنهم فكانه فرق بين الرسل كما مر بنا في الفصول
 قبله وانما تفاوتت المقام فان العلماء ورثة الانبياء وعلى مدرجهم سلوا
 في هذا هم وكل من اتسع نظره واسرف على عين الشريعة الاولى وعرف
 منازع اقوال الامة وراهم كلهم يغترون اقوالهم من عين الشريعة

بعض

ك

لم يبق عنده توقف في العمل بقول امامهم كما ينما من كان بشرطه السابق في
الميزان **وقد** تحققنا بذلك فله الحمد وليس عني توقف في العمل برخصة
قال بها اماما اذا حصل شرطها ابدأ ومن لم يصل الى هذا المقام من طريق الكف
وجب عليه اعتقاد ذلك في الايمنة من طريق الايمان والتسليم ومن فهم ما
ذكرناه من هذا البيان العظيم لم يبق له عذر في التخلف في اعتقاده ان
ساير ائمة المسلمين علي هدي من ربهم ابدأ ويقال لكل من توقف عن ذلك
الاعتقاد ان هولا الايمنة الذين توقف عن العمل بكلامهم كانوا اعلم منك
واورع يتيقن في جميع ما دونوه في كتبهم لا يتابعهم وان ادعيت انك اعلم منهم
ففسك الناس الى الجحيم او الكذب مجرأ وعباد **وقد** افني علما سلفك
بتلك الاقوال التي تراها انت ضعيفة ودانوا الله تعالى بما جئناوا
فلا يدرج في علمهم وورعهم جهل مثل بناء عتيم وحقا ما اركم ومعلوم بل
شاهد ان كل عالم لا يرضع في مولفه عادة الاما لغب في تحريره ووزنه بميزان
الدلة وقواعد الشريعة وحرر تحرير المذهب وجاهر وياك ان تنفق
تسك من العمل بقول من اقوالهم بالنسبة اليهم والعالي ليس من مرتبة
الانكار على العلماء لانهم جاهل بل اعلم يا اخي جميع اقوال العلماء ولو رجوخا او
رخصة بشرطها المعروف بين العلماء وسا كل بعضك بعضا وفتش نفسك
فر بما رايتها تقع في الكياير من غل وحسد وكبر ومكر واستهزا بالناس وغيره
فيهم وكل حرام ففلا عن الشهوات وغير ذلك من الكياير فضلا عن الصغار
والمرء وهاته ومن يقع في مثل ذلك فابن دعواه الورع وصدق فيه حتى
يتورع عن العمل بقول مجتهد لا يعرف دليله ما هذا والله الاجمل وحيته جاهلية
كيف يقع فيما عرفت دليل تخريمه من الكتاب والسنة واجماع الائمة ويتورع
عما يراه من كلام ائمة الهدى فليتنا يا اخي نراك تتكدر من وقوعك في هذه
الكياير كما نراك تتكدر من تقليد غير ما منك ومن امرك بالاعتقاد من
مذهبك الى غيره ويا ليت ذنوبك كلها مثل انتقالك من مذهب الى مذهب
لو مثل عملك بقول امام لم تعرف دليله او عمل بقول ضعيف فاعتقادك
يا اخي الصحة من كلام ائمة الهدى واجبه عليك مادمت لم ينكشف لك
الحجاب ولم تقف على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم
كما تقدم بيانه في فصل الامثلة المحسوسة وكلام من نظريين الانصاف
وصحة الاعتقاد وجد جميع مذهب الايمنة كانهما شجرة من الكتاب
والسنة سداها ولحمتها منها والحمد لله رب العالمين **فصل**
في بيان بعض ما اطلعته عليه من كتب الشريعة قبل وضع هذه الميزان

الشريعة لتقدي بي يا اخي في ذلك ان ظلت الاحاطة بها ذوقا اذ العلم قد يتخلف
عن صاحبه ويحجب عنه بخلاف الذوق ولعل قايلا يقول من اين اطلع صاحب
هذه الميزان علي جميع ما دونه المحدثون من الاحاديث والعقبا من المذاهب
في ساير اقطار الارض حتى قد ران يرد ها كلها الي مرتبتين تحقيف وتشديد فاذا
اطلع علي الكتب التي طالعتها وحفظتها وشرحتها علي مسايخ الاسلام من الشر
فرعا اسلم لي واقندي بي في مطالعة هذه الكتب الذي اذكرها ان شا
الله تعالى وكلها ترجع الي ثلاثة اقسام حفظ متون وشرح لها ومطالعة
لتعبي مع مراجعة العلماء في المسئلة منها **القسم الاول** في ذكر الكتب
التي حفظتها علي ظهر قلب وعرضتها علي العلماء **فمن ذلك** كتاب المنهاج
للنووي **وكتاب** الروض لابن المقرئ **وتحضر** الروضة الي باب الفقها
علي الغاي **وكتاب** جمع الجوامع في اصول الفقه والدين **وكتاب** الفية ابن
مالك في الخو **وكتاب** تلخيص المتناج في المعاني والبيان **وكتاب** الفية
العراية في الحديث **وكتاب** التوضيح في الخو لابن هشام **وكتاب** الساطية
في علم القراءات وغير ذلك من المختصرات **القسم الثاني**
ما شحنته عن العلماء فقرأت بحمد الله شرح جميع هذه الكتب علي العلماء
رضي الله عنهم مرارا قراة بحث وتدقيق حسب طاقتي ومرتبتي وقراءات
شرح المنهاج للشيخ جلال الدين المحامي علي الاسياخ مع تصحيح بن قاضي
عجلون مع مطالعة شرحه الموجود في مصر عث مرات **وقراءات** شرح الرو
علي مولفه سيدنا ومولانا شيخ الاسلام زكريا كاملا **وقراءات** عليه
شرح المنهج له ايضا وشرح البهجة الكبير وشرح التحرير وشرح التفتيح
وشرح رسالة القشيري **وشرح** ادا ب البحث **وآداب** الفقها **وشرح**
البخاري شرحه للمولف **وشرح** للشيخ شمس الدين ابجوري **وكتاب** القوت
للادري **والقطعة** والتكلمة للزركشي **وقطعة** السبكي علي المنهاج **وكتاب**
التوشيح لولده **وشرح** ابن الملحق علي المنهاج والتبشيه **وشرح** ابن قاضي
شهاب الكبير والصغير **وقراءات** الروضة علي الشيخ شهاب الدين الريا
وكتب الكتب علي كل درس منها زوايد شرح الروض **وزوايد** شرح المخازن
وزوايد المهمات **وزوايد** شرح المذهب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتعجب
من سرعة مطالعته لهذه الكتب ويقول لي لولا كتابتك زوايد هذه الكتب
لما كنت اظن انك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب **ولما قرأت**
شرح الروض علي مولفه شيخ الاسلام زكريا كنت اطلع عليه جميع المواد
التي تيسر لي من القراة وتخبر جميع عباد الله من اصولها كلها حتى احطت

بيعة

ض



علمنا بأصول الكتب التي استعملت في الشرح كالمهمات واتخاذ وشرح المذهب
والقطعة **والنحلة** وشرح ابن قاضي شهبة والرافعي الكبير **والبسيط**
والوسيط **والوجيز** وفتاوي الفقهاء وفتاوي القاضي حسين وفتاوي
ابن صلاح وفتاوي العزالي وغير ذلك **و** كنت ابنه الشيخ علي كل عبارة
تقلها مع استقاط شي منها **و** اطلعت على اثني عشر مسيلة ذكرها من زيادة
الروض **و** احوالها من كونه في الروضة في غير ابوابها واخفها الشيخ بشرحه
و اطلعت على مواضع كثيرة **و** ذكرها من اجابات الزركشي وعين اتخاذ
واحوالها من قول الاصحاب فاصلها في الشرح **وقرات** شرح الفقه
ابن مالك كابن المصنف والاعمي والبصير وابن ام قاسم والكردي وابن
عقيل والاشموني مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسامي وغيره **وقرات**
عليه شرح التوضيح للشيخ خالد **و** كتاب المغني وحواشيه وغير ذلك
وقرات شرح الفقه العراقي مرارا فقرات شرحها للمؤلف علي الشيخ
شهاب الدين الرملي وشرحها للشيخ وي علي الشيخ امين الدين امام جامع
الشيخ ابي العباس العمري **ثم** اختصرت فقرات شرحها للجلال السيوطي
و شرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة **و** كذلك علوم الحديث لابن الصلاح
و مختصره للنووي **وقرات** شرح جمع الجوامع للشيخ جلال الدين المحلي
و حاشيته لابن ابي شريف علي الشيخ نور الدين المحلي **و** كنت اقر الحاشية
والشرح عليه علي ظهر قلبي اذا نسيت الكراس في البيت والشيخ نور
الدين ماسك الحاشية **وكان** ينبغي من سرعة حفيظي لذلك وحسن مطابقة
وقرات المختصر وحواشيه علي الشيخ عبد الحق السبكي **وقرات** المطول
و مختصره علي الشيخ العلامة ملا علي العجمي بابه الفرافة وحواشيه **وقرات**
شرح الشاطبية للشيخ وي ولا بن القاص وغيرهما علي الشيخ نور الدين ابراهيمي
وغيره **وقرات** من كتب التفسير وهو ادها تفسير الامام البغوي علي شيخ
الاسلام الشيخ شهاب الدين السبكي **و** قرات الكشاف وحواشيه
و تفسير البيضاوي وحواشيه للشيخ جلال الدين السيوطي علي شيخ الاسلام
ذكرها مرة واحدة **و** كنت اطلع علي ذلك تفسير ابن ذرارة **و** تفسير ابن
عادل **و** تفسير الكواشي **و** تفسير الواحدي الثلاثة **و** تفسير الشيخ عبد
العزير الديلمي الثلاثة **و** تفسير التلوي **و** تفسير الجلال السيوطي
المسمى بالدر المنثور وغير ذلك **و** نسيت من قرات الحاشية التي وضعها
شيخ الاسلام المذكور علي تفسير البيضاوي **وقرات** شرح البخاري
للشيخ شهاب الدين الفسطلاني علي مؤلفه المذكور **و** كنت اطلع علي تفسير

القرآن العظيم لاجل ما في البخاري من الايات لا يعرف فقلالة المفسرين
فيها **و** اطلع عليه ايضا شرح البخاري للمحقق ابن حجر وشرحه للكرماي
و شرحه للعيبي **و** شرحه للبرماوي وغير ذلك **وقرات** عليه شرح
مسلم للامام النووي **و** شرحه للقاضي عياض **و** القطعة التي شرحها
الشيخ شهاب الدين المذكور علي مسلم **وقرات** كتابه الاجودي علي شرح
الترمذي لابي بكر بن العربي لما يكي وكذلك قرات عليه كتاب الشفا للقاضي
عياض **و** كتاب المواهب اللدنية في المنح المحمدية وغير ذلك **القسم**
الثالث ما طالعته لنفسي **و** كنت اراجع الاشياخ في مشكلاته بعد
قراي علي الاشياخ جميع الكتب المتقدمة كلها **و** طالعته شرح الروض
خو خمسة عشر مرة **و** طالعته كتاب الامام الشافعي رضي الله عنه
ثلاث مرات **و** كنت اطلع عليه استندراكات الاصحاب وتقييداتهم عليه
في شرحهم وتعليقهم **و** طالعته مختصر المزني وشرحه الذي وضعه عليه
شيخ الاسلام زكريا كذا كذا مرة **و** طالعته مسند الامام الشافعي مرات
واحدوي مرة واحدة **و** طالعته كتاب المحلي ابن حزم في الخلاف العالي
وهو ثلاثون مجلدا **و** كتاب الملل والنحل **و** كتاب المعالي مختصر الجلال للشيخ
محبي الدين بن العربي **و** طالعته احاديث الماوردي وهو عشر مجلدات
وكذلك الاحكام السلطانية له مرة واحدة **و** طالعته فروع ابن ابي عمير
و كتابه السامع لابن الصلاح **و** كتابه العدة لابي محمد الجويني **و** كتاب
المحيط والعدة له مرة واحدة **و** طالعته الراعي الكبير والصغير مرة واحدة
و طالعته شرح المذهب للنووي **و** القطعة للسيدي عليه نحو خمسين مرة **و** طالعته
شرح مسلم للنووي خمس مرات **و** طالعته المهمات والمعقبات عليها مرتين
و طالعته اتخاذ مرتين ونصف **و** طالعته الفتوح للذريعي والتوسيط **و** طالعته
له مرة واحدة **و** طالعته كتاب الهدى لابن الملقن والعجالة **و** شرح التبيين
له مرة واحدة **و** طالعته تفسير الجلالين نحو ثلاثين مرة **و** شرح المنهاج
للجلال المحلي نحو عشر مرات **و** طالعته فتح الباري علي البخاري مرة **و** شرح
العيبي مرة **و** شرح الكرماي ثلاث مرات **و** شرح البرماوي مرتين **و** التبيين
للزركشي ثلاث مرات **و** طالعته الفسطلاني ثلاث مرات **و** شرح مسلم
للقاضي عياض مرة وللفارسي مرة **و** طالعته تفسير البغوي ثلاث
مرات **و** الخازن خمس مرات **و** ابن عادل مرة **و** الكواشي ثلاث مرات **و** تفسير
ابن زهرة ومكي مرة واحدة **و** تفسير الجلال السيوطي الدر المنثور ونحو ثلاث
مرات **و** طالعته الكشاف بجواشيه كوحاشية الطيبي **و** حاشية القناري

صفي

لعت

وحاشية ابن المنير عليه ثلاث مرات **و** عرفت جميع المواضع الذي واقفت عليها
اهل الاعتراف وجميعها في جز **و** طالعت علي الكشاف ايضا البحر لا في حيان
واعراب السمين واعراب السفاسفي **و** طالعت تفسير السفياني مع
حاشية الشيخ ذكرها عليه ثلاث مرات **و** طالعت تفسير بن النقيب
المعديني وهو مائة مجلد **و** طالعت تفاسير الواحد في الثلاثة تفاسير
المعز الدين في الثلاثة كل منها مرات **و** طالعت من كتب الحديث ما لا يحصى
له عدد في هذا الوقت من الاسانيد والاجزا كوطا الامام مالك ومسند
الامام احمد ومسند الامام ابي حنيفة الثلاثة **و** كتاب البخاري **و** كتاب
مسلم **و** كتاب ابي داود **و** كتابه الترمذي **و** كتاب النسائي **و** صحيح ابن
خزيمة **و** صحيح ابن حبان **و** مسند الامام سفيان بن عيينة **و** مسند
مسند عبد الله بن حميد **و** الغيلانيات **و** مسند الفردوس **و** طالعت
المعاجم الثلاثة للطبراني **و** طالعت من الجوامع الاصول كتاب ابن الاثير
و جوامع الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة **و** كتاب السنن للبيهقي ثم
اختصرتها **و** قد قال بن الصلاح ما نقل كتاب في السنة اجمع للاول من
كتاب السنن الكبرى للبيهقي وكان لم ينزل في سائر اقطار الارض حديثا
الا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو من اعظم اصولي التي استندت منها في
الجمع بين الاحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفصول **و** طالعت من كتب
اللغة صحاح الجوهري **و** كتاب النهاية لابن الاثير **و** كتاب القاموس **و** كتاب
تهذيب الاسماء واللغات للنووي مرات **و** طالعت من كتب اصول الفقه
والدين نحو ثلاثين مؤلفا واحطت علما بما عليه اهل السنة والجماعة
وجما عليه اهل المعتزلة والجمانية واهل الشطح من عملاء المتصوفة المتعصبين
في الطريق **و** طالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين ما لا احصي له عددا
كفتاوى الفقهاء **و** فتاوى القاضي حسين **و** فتاوى الماوردي **و** فتاوى
الغزالي **و** فتاوى ابن ابي عمير **و** فتاوى ابن الصلاح **و** فتاوى ابن عبد السلام
و فتاوى السبكي **و** فتاوى البلقيني وكل من هاتين الاخيرتين مجلدات
و طالعت فتاوى شيخنا الشيخ ذكرها **و** شيخنا الشيخ شهاب الدين وغير ذلك
كفتاوى النووي الكبرى والصغرى **و** فتاوى ابن الصلاح **و** فتاوى ابن الزكاح
و فتاوى ابن ابي شريف وغير ذلك ثم جمعها كلها في مجلد باستقاط المتداخل
منها **و** طالعت من كتب الفتاوى اعدت فواعيد بن عبد السلام الكبرى والصغرى
و فواعيد الزركشي ثم اختصرتها عن الاخرة **و** طالعت من كتب السير كثيرا
كسيرة ابن هشام **و** سيرة الكراعي **و** سيرة ابن سيد الناس **و** سيرة الشيخ

محمد الشافعي وهي اجمع كتاب في السير في المعجزات واختصار بصير للجلال السيوطي
ثم اختصرته **و** طالعت من كتب الفتاوى ما لا احصي له عددا الان كالفتاوى لابي
طالبه الملكي **و** الرعاية للمحدث المحاسبي **و** رسالة القشيري **و** الاجيال للقر
و عوارف المعارف للشهروردي **و** رسالة النور لسيد احمد الزاهد **و** ربح
مجلدان **و** كتاب منهج المند لسيد محمد الغري **و** هي ستة مجلدات **و** كتاب
الفتوحات الملكية **و** هي عشر مجلدات ثم اختصرتها **و** طالعت كتاب الملل
والنحل لابن حزم كذا مرة **و** عرفت العقايد الصحيحة والفاصلة ثم
ترتب المهمة الى مطالعة بقية المذاهب الاربعة **و** طالعت من كتب المذاهب
المالكية **و** كتاب المدونة الكبرى ثم اختصرتها ثم طالعت الصغرى **و** كتاب
ابن عرفة وابن رشد **و** كتاب شرح رسالة ابن ابي زيد اللتائي **و** للشيخ
جلال الدين بن قاسم **و** طالعت شرح المختصر لبراهم واللتائي وغيره وابن
الحاج **و** كنت اراجع في مشكلاتها ابن قاسم والشيخ شمس الدين اللقاني
واخيه الشيخ ناصر الدين واحطت علما بما عليه الفتوى في مذهبه وما افرد
به الامام مالك عن بقية الائمة من مسائل الاستنباط **و** طالعت من كتب الحقيقة
الفردوسية وشرح مجمع البحرين **و** شرح الكثر **و** فتاوى قاضي خان ومنظومة
النسفي **و** شرح المهداية **و** تخرج احاديثها للمحافظ الزيلعي **و** كنت اراجع
في مشكلاتها الشيخ نور الدين الطرابلسي والشيخ شهاب الدين بن المشلي
والشيخ شمس الدين الغري وغيرهم **و** طالعت من كتبه الكتاب بله شرح اكر
وابن بطه وما بينهما من الكتب **و** كنت اراجع في مشكلاتها شيخ الاسلام
الشيخينغيني وشيخ الاسلام الفتوح وغيرهما كل هذه المطالعة كانت
بين يدي وبين الله تعالى وبأذن الله تعالى في وقتي **فقد** ما استخفرت
في هذا الوقت من الكتب التي طالعتها ومن شك في مطالعتي لها من الاقران
فليأتني باني كتاب شام هذه الكتب ويقره علي وكذا احله له لغير عطا
خان الله تعالى في كل شي قد ر **واخبرني** سيدي علي الموصفي
رحمه الله تعالى انه قرأ في يوم وليلة ثمانية وخمسة وستين الف ختم هذا
كلامه رحمني الله عنه **و** ذكر الشيخ جلال الدين السيوطي ان محمد بن جرير
الطبري انه حاسبه الحبار قبل موته علي الف رطل حبر وثمانية ارباط
انتهى **و** كنت اطالع البحر الكامل من شرح المذهب والمهمات واكتب زوايد
علي درسي في الروضة في ليلة واحدة **و** كان غالب اقرا في ليلتي تركت
الاستقبال بالعلم لكوني كنت لا احضر دروس شيئا فم فيقولون لو ان فلانا
دام علي الاستقبال لكان من اعظم المفتين في مصر الان وكنت احضر دروسهم

لي

يتي

لغة

في بعض الاوقات فلا بحث ولا انكلم ولا استشكل مسيلة من المسائل الكوني اعرف
 المنقول فيها انتهى **فطالع** يا اخي مثل ما طالع من هذه الكتب ان اردت
 الا حاطة باقوال العلماء كلها والحمد لله رب العالمين **ولنشرع** في الجمع
 بين الاحاديث الشريفة وتنزيلها على مرتبتي الشريفة المطهرة من تحقيف
 وتفسير يدعوا بقول الامام الشافعي وغيره ان اقوال المحدثين يحلها على حالين
 اولي من الغا احدهما **فاقولك وبالله التوفيق** من الاحاديث التي
 اختلفت العلماء رضى الله عنهم في معناها حديث البيهقي مرفوعا خلق الله
 تعالى الما ظهور لا يتجسد شي **وحديث** البيهقي ايضا عن ابن مسعود رضى
 الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في البيضة طينة
 وما ظهور ثم نوضا صلى الله عليه وسلم به وصلى مع حديث البيهقي مرفوعا
 الصبيد الطيب وضوا المسلم ولو ابي عشر سنين حتى يجد الما فاذا وجد هـ
 فليمسده جلده فانه خير فالحدثان الاولان محققان والحدثان الاخران
 مشددان **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان** فليس لمن قدر على الماء الخالص
 او المتغير بسيرا بطرح غرا او زبيب قنده ان يتيمم بالتراب فالمراد بالبيضة
 الذي قال الامام ابو حنيفة بصحة الوضوء به تبعه للشارع عالم يخرج الى
 حد الفقاع كما ان المراد به ما لم يسكن باجماع لقوله في حديث عبد الله بن
 مسعود طينة وما ظهور فافهم **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم
 في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة هلا اخذتم اهابها فذبحقوه فـ
 تنفتم به **مع قوله** صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن
 حكيم انه قال كتب النبي ارسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مائة بشر
 اوباربعين يوما لا تتقوا من الميتة باهاب ولا عصب فالحدث الاول
 فيه التحقيف على المحتاج الى مثل ذلك الجمل بقرينة ان الشاة كانت ليموت
 وفي من الفقر كما في بعض طرق الحديث وكانوا يقتدوا بها عليها والحدث
 الثاني محمول على من لم يحتج الى مثل ذلك من الاعيان واصحاب الرفاهية
فرجع الحديث الى مرتبتي الميزان من تحقيف وتفسير **ومن ذلك**
 قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذ فتوا الاطفال والدم والسفر فانه
 ميتة **مع حديث** البيهقي ايضا مرفوعا لا باس عيسك الميتة اذ ادخ ولا
 باس بشعرها وصوفها وقرونها اذ غسل بالما ففي الحديث الاول نجاسة
 الشعر الذي على الجمل المدبوع وفي الحديث الثاني انه متنجس بغيره بغسله بالما
 وبه قال الحسن واحج له حديث مسلم في ذبايح البربر والمجوس من قوله صلى
 الله عليه وسلم في جلد ذبايحهم ذباغه ظهوره فيسل الشعر الذي على الجمل فيجل

الحديث الاول على اهل الرفاهية الذين لا يحتاجون الى مثل ذلك ويجعل الثاني
 على المحتاجين الى مثله من ذوي الحاجة تطير ما يقال في شعر الميتة **فرجع**
 الحديثان في شعر الميتة الى مرتبتي الميزان في التحقيف والتفسير **ومن**
 ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في منع الادهان بما في عظم العاج كما رواه مسلم
 وغيره عن ابن عباس قال قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي فاجه من
 السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال قال امري رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان استنري لفاطمة فلاة من عصب وسوارين من عاج ومن حديث البيهقي
 ايضا عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحقشط بالعاج فيحدث
 الاول منع استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني وعامه جوار استعماله
 فيجل الاول على الذين يجدون غيره او على استعماله فيما فيه رطوبة ويجعل الثاني
 على اهل الحاجة اليه او استعماله في الشيء كما في **فرجع الامر الى مرتبتي**
الميزان من تحقيف وتفسير **ومن ذلك** حديث المستور ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في عزادة من مزادة المشركين فسقي اصحابه منها
وحديث البيهقي عن جابر كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فنصب من ائمة المشركين ونستمتع بها فلا يعاب علينا **مع حديث** البيهقي
 عن عابشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهي عن
 الشربة من اواني النصارى **وفي رواية** للشريطين ان ابا ثعلبة قال يا رسول
 الله انا با راضى اهل كتاب اقتا كل من ائمتهم فقال صلى الله عليه وسلم ان
 وجدتم غير ائمتهم فلا تاكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها فاعسلوها وكلوا
 فيها ففي السق الاول التحقيف وفي حديث عابشة التفسير فقط وفي
 حديث ابي ثعلبة التفسير من وجه والتحقيق من وجه فالحدثان في
 حق من وجد غير ائمتهم والتحقيق في حق من لم يجد غيرها كما نرى **فرجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان لكن في حديث ابي داود ما يدل على ان الامر وقع
 حيث العلم بنجاسة ائمتهم فقامل **ومن ذلك** حديث البيهقي
 مرفوعا لا وضو لمن لم يذكر اسم الله عليه **مع حديث** البيهقي ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال انه لا يتم صلاة احدكم حتى يسبح الوضو
 كما امر الله والمراد بقوله كما امر الله يعني في القرآن وليس فيما امر
 الله تعالى بالتسمية على الوضوء ففي الحديث الاول التفسير على
 الصحة او الكمال وفي الثاني التحقيف **فرجع الحديثان الى مرتبتي**
الميزان كما سياتي بسطه في الجمع بين اقوال المجتهدين **ومن ذلك**
 قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من نوضا فليمسح فمض وليستشق

في



مع حديث مسلم مرفوعا عشرة من الفطرة وعدمها المضمضة والاستنشاق
فالحديث الاول مشدد لما فيه من صيغة الامر واكدت الثاني تخفف **فرج**
الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي
ان ابن عباس كان اذا توضأ قبض قبضته من ماء ثم نقض يده فمسح بها راسه
واذنيه ثم يقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديث
ايضا باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يكن يأخذ لا ذنبه ما خلا في الذي يأخذه لراسه وكان ابن عمر اذا توضأ
بعيد اصبعه في الماء لمسح بها اذنيه فالحديث الاول فيه تخفيف واكدت
الثاني وفعل ابن عمر نقابلها فتشديد **فرج الامر الي مرتبتي الميزان**
ومن ذلك حديث البيهقي عن المنذر بن وهب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فسلم عليه وهو يتوضأ فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم السلام فاخذ
ما قرب وما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال ان لم يمنعني
ان ارد عليك الا اني كرهته ان اذكر اسم الله تعالى الا على طهارة **مع حديث**
مسلم مع عائشة قالت كانت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى
على كل احيائه فالحديث الاول مشدد والثاني تخفف فيجعل الاول على
اهل الكمال في الادب والثاني على من دونهم **فرج الامر الي مرتبتي الميزان**
ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بال قايما مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول
وهو جالس وقال له ابن الخطاب لا تبذل قايما فاما بال قايما بعد حتى مات فاما
الاول فيه تخفيف لان فيه صلى الله عليه وسلم لبيان اجواز والمحدثان الاخران
فيهما تشديد بالنظر لاهل كمال الادب والحياء وحال غيرهم **فرج الامر**
الي مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا عن انس بن مالك
عن محمد بن جعفر عن الحسن بن علي بن فضال عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
حديثه ايضا من استجر فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا يخرج فالحديث
الاولان فيهما تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف **فرج جئت** الاحاديث
الي مرتبتي الميزان ومن حمل الوتر في الحديث الثالث على ما يكون من
الوتر بعد الثلاث فهو راجع الي مرتبة التشديد وكذلك ان صلى الله عليه وسلم
وكم رد الرواية وقال ابوتوني بحجوه تشديد بالنسبة لمن لم يثبت هذه
الزيادة ومن ذلك الاستحباب ان لم يثبت فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم وانما جاعل الصحابة والتابعين فيعتقون منه فسدوا وبعضهم
جوزه تخفف **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره مرفوعا العيان وكا السري

رواية

فمن نام فليستوضأ مع حديث البيهقي عن حذيفة بن اليمان ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اغتسل من خلفه وهو جالس لم يتحقق راسه فقال يا رب
الله وجب علي وضوئي لا حتى تنقع جنبتيك فالاول عام في نقض وضوئي
ولو جالس اغتسلنا والثاني فيه عدم نقض وضوئي نام جالسا وعليه فيجعل
الاول على حال الاكابر من اهل الدين والورع ويجعل الثاني على حال غيرهم
ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى اول ما تستم النساء غير
اجماع بقوله لما عز لعلك قبلت او لمست مع حديث عائشة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث
الاول مشدد فيسيرا في نقض الوضوء بالمس والتقبيل والثاني صريح في عدم
النقض فيجعل النقض على حال من لم يملك اربه وعدم النقض عليه من يملك
اربه **فرج الامر الي مرتبتي الميزان** على قياس ما قاله العلماء في نظيره
من قبلة الصائمين وكذلك الحكم في المأموس **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مرفوعا اذا مس احدكم ذكره فليستوضأ
وفي رواية فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية له من مس فرجه فلا يصلي
حتى يتوضأ وفي رواية البيهقي وايضا امرأة مست فرجها فليستوضأ مع حديث
طلق بن عدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأل عن
مس ذكره هل هو الا بضعه منك فالحديث الاول بطرق مشدد ومحمول على
حال الاكابر وحديث طلق تخفف محمول على حال غيرهم بدليل كون طلق
كان راعيا لا بل قوم وقد كان علي بن ابي طالب رضي الله عنه ذكره وجهه
يقول ما ابالي مست ذكره ام اذني **فرج الامر الي مرتبتي الميزان**
ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجج
فصلي ولم يتوضأ مع حديث البيهقي مرفوعا اذا اقا احدكم في صلاة او فليس
اورعف فليستوضأ ثم يني علي ما معني ومن صلاته عالم يتكلم فالاول تخفف
والثاني مشدد وكذلك القول في حديث القهقهة في الصلاة الذي رواه
البيهقي من ان اعي رفح في حفرة والبيهي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فتعك
طوائف فامر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك ان يعيد الوضوء والصلاة
مع قول فقها المدينة وغيرهم من الصحابة انه يعيد الصلاة دون الوضوء هو
راجع الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فتح مكة بوضوء واحد
في رواية البيهقي انه صلى خمس صلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري
وغيره والشرا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة وكان

ل
يم

يث

احدنا يكفيه الوضوء ما لم يحدث فالحديثان الاولان فيهما التحفيف والحديث
الثالث فيه التشديد فمن تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك **فرجع**
الامر فيهما الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابن عباس من ترك المضمضة
والاستنشاق في غسل الجنابة اعاد الصلاة مع قول الحسن لا يعيد فلا اثر
الاول مشدد والثاني مخفف **ومن** ذلك حديث الشيخين ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من انا واحد من الجنابة
وفي رواية تختلف يدنا فيه فكان بيدنا قنبر مع حديث البيهقي وقال رجاله
ثقة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك ان يغتسل المرأة بفضل ظهور
الرجل او يغتسل الرجل بفضل ظهور المرأة فالحديث الاول يعطى التحفيف
والحديث الثاني يعطى التشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وكذلك قول
عبد الله بن عمر رضي الله عنه تنوضا المرأة وتغتسل من فضل غسل
الرجل وظهوره ولا عكس وهو يرجع الى التشديد والتحفيف **ومن ذلك**
حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل الجنابة قبل ان
ينام وتناوة يتوضا ثم ينام مع حديث البيهقي عن عائشة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس ما في تحت اذنه لا يمس ماء
اصلا ويحتمل انه لا يمس ما للرجل فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف
ومن ذلك حديث البيهقي عن عمار بن ياسر قال امرني رسول الله صلى
الله عليه وسلم في التيمم بمسح الوجه والكفين وفي رواية اخرى ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لهما رحين ساله عن التيمم بعد ان كان يتيمم
في التراب انما يكفيك هكذا ثم ضرب بيده الارض ثم نفخ فيهما ثم مسح وجهه
وكففيه ثم بجا وز الكوع مع حديث البيهقي ايضا انه مسح يديه الى المرفقين
فالحديث الاول مخفف والثاني مشدد وهو اولي **فرجع** الامر الى التشديد
والتحفيف **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم ارسل جماعة من الصحابة في طلب قلاية لعائشة كانت
تقدتها فادركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا الى النبي صلى الله
عليه وسلم وشكوا ذلك اليه لم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث البيهقي
وغيره لا يقبل الله صلاة بغير وضوء فكما انه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم
حين صلوا الحرمه الوقت فكذلك غيرهم اذا اعدم الماء فالحديث الاول
مخفف في امر الظمان مشدد في امر الصلاة والحديث الثاني مشدد
في امر الصلاة لظمانه ولكل منهما وجه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

لا يوم التيمم المؤخفين وكره ذلك علي وابن عمر ايضا مع صلاة ابن عباس
بجماعة من الصحابة وهو ميمم وبه قال سعيد بن جبير والحسن وعطا
والزهري فالاول وما معه في تشديد والاثر بعده فيهما التحفيف **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث ابو داود في المراسيل ان
النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل فزاي لمعة على منكبيه لم يصعبها المفاخذ
خضلة من شعر راسه فحصرها على منكبيه ثم مسح يده على ذلك المكان
وحديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح يده بفضل ما كان
في يده مع حديث عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان ياخذ لكل عضو ما جديدا فالاول فيه تحفيف والثاني
فيه تشديد ويحملان الما الذي عصره صلى الله عليه وسلم من شعره كان حن
ما الغسله الثانية والثالثة **فرجعت** المرتبة لهذه الاحتمال الى
واحدة **ومن ذلك** حديث مسلم مرفوعا اذا دخل الكلب في انا احدكم فليرقه
ثم يغسله سبع مرات احداهن بالتراب وبه كانت عائشة وابن عباس
وابو هريرة يفتون الناس مع حديث البيهقي فاعسلوه ثلاثا او خمسا او سبعا
فالاول مشدد والثاني مخفف فيحمل الاول على القادر على السبع ويحمل الثاني
على العاجز عنها **ومن ذلك** حديث مالك وغيره مرفوعا ان المرأة ليست
بنجس وقول عائشة رضي الله عنها راي رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتوضا بفضلها مع قول ابي هريرة بفضل الايمان من المرحا يغسل من الكلب
وفي رواية عنه اذا دخل الكلب في الاغسل مرة او مرتين بعد ان يراف
الحديث الاول فيه التحفيف وخفا بله من قول ابي هريرة فيه التشديد ان كان
ابو هريرة راي في ذلك شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم **فرجع** الامر في ذلك
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا ما اكل لحمه فلا باس
بصوره وفي رواية له ايضا لا باس ببول ما اكل لحمه مع الاحاديث التي
تغطي النجاسة في سائر ابواله اكبوا فانه فالاول مخفف والاحاديث مقا
مشددة **فرجع** الامر في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
مسلم الماطور ولا ينجسه شيء رواه البيهقي وغيره ثم قال وهو مخصوص
بالاجماع ان ما تغير بالنجاسة فهو نجس قليلا كان او كثيرا **فرجع** الحديث
فيل الاجماع الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم جعل الماسح الحقة ثلاثة ايام وليا ليهن للمسافر
ويوما ولية للمقيم الحديث بجميع طرقه مع حديث البيهقي عن خزيمة قال
جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا ولو استردته لراذني يعيني

بي

بلة

المسح على الخفين وفي رواية له وثم اسد لومض السائل في مسئلته لجعلها خمسا
وفي رواية عن ابن عمارة قال قلت يا رسول الله اسح علي خفني قال نعم
فقلت يوما قال ويومين فقلت ويومين قال وثلاثة قلت يا رسول الله
وثلاثة قال نعم وما بذلك وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم
حتى عدد سبعا ثم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بد لك فحدثني مسلم وغيره
فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيه تخفيف ويصح حمل الاول
على حال الاكابر والثاني على حال غيرهم وبالعكس من حديث قوة حياة
الابدان ومنعها بفعل الطاعات والمعاصي **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي عن معمر اذا تحرق اخف وخرج منه الماتن بواضع
الوضو فلا يسح عليه مع قول الثوري اسح علي خفني ما تغلقا بما تقدم
وان تحرقا وقال كذلك كانت خفاف المهاجرين محرقة مستققة فقول معمر
فيه تشديد وقول الثوري فيه تخفيف ولم اجده في ذلك شيء عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم المحرم ان يقطعها اسفل من الكعبين فان في ذلك
دلالة على ان اخف اذا لم يخط جميع القدم فليس هو تخفيف يجوز المسح عليه
فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين غسل
الجمعة واجب على كل محتلم وحديث البخاري اذا انى احدكم الجمعة فليغتسل
مع حديث البيهقي من توضأ يوم الجمعة فيها ونعت ويجزي من الغرضية
ومن اغتسل فافضل فالاول فيه التشديد والثاني فيه التخفيف
وحمل بعضهم الاول على من كانت رايحة تؤذي الناس والثاني على من ليس
لداريحة كريمة **فرجع** الامر في ذلك الى مرتبة الميزان **قال** بعضهم
وانما خص صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالمحتلم لانه هو الذي يظهر
من العنان الذي يؤذي الناس ويضعف جسده بارتكاب المعاصي ومن
شان الغسل ان يزيل القدر وينعش البدن فذلك امر به المحتلم **ومن**
ذلك حديث البيهقي وغيره في انما يمسحوا كل شيء الا الجماع مع حديث
عائشة ان صلى الله عليه وسلم كان لا يمسحوا الا من ذرا التوب او
الازار رواه البيهقي فالاول فيه التخفيف والثاني فيه التشديد وحمل
بعض العلماء الاول على من يملك اربه والثاني على من لم يملك اربه **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابن عمر وغيره في المستحاضة انما
تغتسل من الطهر الى الطهر مع رواية عن عائشة تغتسل كل يوم غسلا
واحدا مع قول عائذ بن عباس توضأ المستحاضة عند كل صلاة وكانت
ام حبيبة بنت جحش تغتسل عند كل صلاة من قبل نفسها الا بامر رسول

الله صلى الله عليه وسلم ختم بين تخفيف ومشد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
والله اعلم **فصل** في مسئلة مرتبة الميزان من الاجزاء والاثار من كتاب
الصلاة الى الزكاة **ومن ذلك** حديث البيهقي عن ابن عباس في ائمة
جيريل بالنبى صلى الله عليه وسلم ان جيريل صلى بالنبى صلى الله عليه وسلم
حين غاب السفق وان صلى الله عليه وسلم في المرة الثانية حتى مضى
ثلث الليل الاول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مضى السفق الى
ثلث الليل الاول مع حديث ابن عباس ايضا وقت العشا الى الفجر فالحديث
الاول فيه تشديد لانهما مد خروج الوقت بمعنى الثلث الاول وفي الثاني
التخفيف الى طلوع الفجر **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** في
حديث امامة جيريل بالنبى صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر والصبح وقول
فيها الوقت ما بين هذين مع قوله صلى الله عليه وسلم في العصر وقت العصر
ما لم تغرب الشمس مع قوله صلى الله عليه وسلم في الصبح وقت الصبح ما لم
تطلع الشمس هو يرجع الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله صلى الله
عليه وسلم لا تؤذون الا متوضي وقيل من قول ابي هريرة مع حديث عائشة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على حيائه ومع قول
ابراهيم النخعي كانوا الا يرون باسا ان يؤذن الرجل على غير طهارة وفي
رواية وضو الحديث الاول مشدد وما معه تخفيف **فرجع** الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من اذن فهو يقيم وفي رواية انما يقيم من اذن مع حديثه ايضا
في قصة سيب مشر وعية الاذان ان عبد الله بن زيد قال يا رسول الله
الرويا يعني في كيفية الاذان ويؤذن بلا فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاقم انت ففي الحديث الاول تشديد وفي الثاني تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الاذان والاقامة لكل صلاة ليلة المرد
مع حديث مسلم ايضا انه صلاهما باذان واحد واقامتين مع حديث
ابي داود انه صلى الله عليه وسلم صلى المعزب والعشا باقامة واحدة
لكل صلاة ولم يثنان في الاول مع رواية ولم يناد منهما قال البيهقي وهو اصح
الروايات عن عمر فالحديث الاول وما وافقه فيه التشديد وما قايضه
فيه التخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي
عن عائشة انها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع رواية انها كانت تضيئ بخير
اقامة فالرواية الاولى مشددة والاخرى مخففة **فرجع** الامر الى مرتبة



له

اري

لغة

الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعاً وقيل أنه من قول ابن عمر أنه يؤذن للصبح في السفر دون غيرها من الصلوات فإنه يقيم لها مع ما صح من الأحاديث فمن الأذان في السفر للمجاعة والمنفرد بالحديث الأول والثاني مخفف والثاني مسدد **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين أمر بلال أن يستمع الأذان ويوتر الإقامة مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحدو رية حين علمه الأذان والإقامة مثنى مثنى وحمل بعضهم قول مثنى علي قوله قد قامت الصلاة فيه تخفيف في صفة الإقامة والثاني فيه تشديد وأما قول البعض المذكور فغيره تشديد في لفظ قد قامت الصلاة فقط **فخرج** الأمر أيضاً إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه بالتكبير ثم وضع يده اليمنى على يساره على صدره مع قول علي رضي الله عنه أن السنة وضع الكف على الكف فالأول مسدد ومن حيث كون مراعاتها وهما تحت الصدر استق من مراعاتها تحت السرة بدليل أن اليد ثقيل وتترل ويحتمل أن يكون علي رضي الله عنه رأي يدي الصحابة تحت السرة حين نقلت فظن أنهم وضعوها تحت السرة ابتداءً وإحالة بهم وضعوها تحت الصدر **ولا** **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين للمسي صلواته وهو خلاص ابن رافع الزرقاني إذا تمت الصلاة فكبر ثم اقرأ بما تيسر من القرآن مع حديث البيهقي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نادى لا صلاة إلا بقراءة الكتاب فما زاد فالأول مخفف والثاني مسدد ثم نسخ متنق عليه لأحد الحديثين **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره مرفوعاً لا صلاة لمن لم يقرأ بما قرأ القرآن أي فقط فصاعداً مع رواية أقرأ بما قرأ القرآن أي فقط فالأول مسدد والثاني مخفف **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن أنس رضي الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم الآية أول قراءة ولا في آخرها فلم اسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن جابر والشياي فلم اسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الأحاديث مع حديث البخاري وغيره عن أنس قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مداً ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله ويمد بالرحمن ويمد بالرحيم ويمد بالرب عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمر **وروي** أيضاً عن عمر وعنه علي وابن الزبير رضي الله

عنهم فالحديث الأول بجميع طرقه مخفف والثاني بجميع طرقه مسدد **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم والبيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر فكان يفعل ذلك حتى يكبر للركوع وفي رواية للبخاري كان يرفع يديه عند الإحرام وعند الرضع من الركوع وفي رواية لما كان وإذا كبر للركوع مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه ثم لا يعود مع حديث بن مسعود لما صلى بالناس لا صلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يرفع مرة واحدة ومعلوم أن ذلك في حكم المرفوع فالحديث الأول مسدد والثاني مخفف **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد **وفي** رواية البيهقي إذا قال الإمام سمع الله من حمده فليقل من خلفه ربنا ولك الحمد مع ما أحده الشافعي حيث استحب للمؤمنين الجمع بين الذكرين فالأول مخفف والثاني مسدد بالنظر لسا هذا المصلين ممن رأي الإمام واسطة بينه وبين الله في الأخبار عن كونه قبل حمد المأ قال ربنا ولك الحمد على ذلك ومن حجب عن هذا المشهد قال سمع الله من حمده نقلاً ولا يقبل حمد **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره كان صلى الله عليه وسلم إذا سجد تقع ركبته قبل يديه وإذا رفع رفع يديه قبل ركبته وفي رواية لابي داود فاذا نهض من مض علي ركبته واعتمد على فخذه مع حديث أبي داود والبيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سجد أحدكم فلا يركع كما يركع البعير **و** ليضع يديه ثم يركبته فالحديث الأول مسدد والثاني مخفف بما عناه علي يديه إذا قام من السجود **فخرج** الحديث إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الكوعين في السجود يعني مكشوفتين وحديثه أيضاً شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرصاة في جباهنا واكتفائهم يسكننا من حديث البيهقي عن بعض الصحابة أنه كان يسجد على الخراف الطويل الكمين المسنقة في إخراج يديه وكان التحني يقول كان الصحابة يصلون في ثيابهم وبراسهم وطبائسهم ما يخرجون أيديهم وروي البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كساء ملتحق به يضع يديه عليه فيقيد برداً **فخرج** الحديث إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري بيده ورجله **فخرج**

ع

حومين

وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم من اجلسه عن مالك بن الحويرث
انه كان يصلي بالناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا دفع راسه
من السجدة الثانية جلس ثم اعتمد على الارض مع حديث البيهقي عن عبد الله
ابن عمر انه كان اذا دفع راسه يرجع من سجدين من الصلاة على صعد ورتديه
ويقول انما كان يصلي الله عليه وسلم معتمدا على يديه من اجل ضعفه كان به
فالحديث الاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الحديثان الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان اذا فغذ في الصلاة وضع ذراعه اليمن على ركبته ورفع اصبعه
السميكة فراحناها شيئا وهو يدعول بجركها مع حديثه ايضا عن دايل بن
حجر انه راي رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اصبعه بجركها ويدعو بها ومع
حديثه ايضا مرفوعا بجرك الاصبع في الصلاة مدعرة للشيطان فالاول مخفف
والثاني مشدد وسياتي توجيههما في الجمع بين اقوال الائمة **فرجع** الامري
مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال
علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم التمسد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة
من القرآن الخيمات لله الى اخره مع حديث عمر بن العاص انه صح عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا فغذ الامام اخر ركعة من صلاته ثم احدث
قبل ان يتشهد فقد تمت صلاته وفي رواية فاحدث قبل ان يسلم فقد
جازت صلاته فالاول مشدد والآخر مخفف فيحمل الثاني على اصحاب
الصنوبرات والاول على غيره كما هو الغالب على الناس **فرجع** الامري
مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم عن ابي موسى الاسدي قال كان اول
ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس للشهادة الخيمات الى اخره
مع حديث البيهقي عن جابر وعمر بن عبد الله بن عمار قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يعلمنا التمسد بسم الله وبالله الخيمات لله فالاول مخفف
بترك التسمية والثاني مشدد بذكرها **فرجع** الامري مرتبة الميزان قال
الجاري حديث جابر خطا فعلى ذلك يرجع الامري مرتبة واحدة كالحديث
الذي ورد فردا **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره السابق مرفوعا لا صلاة
الا بفتح الكتاب مع حديث الامام ابي حنيفة والبيهقي مرفوعا من صلى
خلف امام فان قرأ الامام لا فراءة **قلت** وهذا محمول على حال الكفا
الذين يجتمعون بقلوبهم على حضرة الله تعالى اذا سمعوا قراءة امامهم كما ان
من يقرأ القرآن بعد قراءة امامه كما سيأتي محمول على حال من لم يجتمع بقلوبه
على حضرة ربه بقراءة امامه وبالاول قال ابن عباس وابن مسعود وابن

عمر وجاعة من الصحابة والتابعين وفي حديث البيهقي مرفوعا الى اكرم
تفروه وراطه وركم قالوا اجل يا رسول الله لانضلو الابام القرآن انتهى •
قال عطا كما نوايرون ان علي المأمور القراءة فيما يسره الامام دون ما يحرم
به **فرجع** الامري ذلك الى مرتبة الميزان وسياتي توجيهه الاقوال انما
حنيفة رضي الله عنه كان يلتقي القراءة بذكر اسم الله في الصلاة ويقول قوله
تعالى وذكر اسم ربه فصلي وان ذلك محمول على من يجعل له حجة القلب
اذا ذكر اسم ربه **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره عن النضر بن الربيع
الله عليه وسلم قنت شهر ايدعو اعلى قوم ثم تركه الا في الصبح فلم يترك
نقنت فيه حتى فارق الدنيا وفي رواية البخاري ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قنت في الركعة الاخيرة من الصبح بعد ما قال سمع الله من حمد مع حمد
البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم في شيء من صلاته وعن ابي محمد قال صليت خلف عبد الله بن
عمر صلاة الصبح فلم يقنت فقلت له لا اراك تقنت فقال لا احفظه من
احد من اصحابنا فالاول مشدد والثاني مخفف عن من لا يقول بالشيخ
فرجع الامري مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري مرفوعا
الفخذ عورة مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حسر
الازرار عن فخذه فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح ان يكون الاول
تسريعا لاهل المرواة والثاني لاحاد ائمة **فرجع** الامري مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة
في الثوب الواحد فقال اولئككم ثوبان مع حديث مسلم مرفوعا لا يصليان
احدكم في الثوب الواحد فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامري مرتبة
الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل في الصلاة عن الرجل يجدي الصلاة شيئا فقال لا يصرف حتى
يسمع صوتا او يجدر بجامع حديث البيهقي مرفوعا اذا افاض احدكم في الصلاة
او قلبيس فليصرف وليتوضا ثم ليسني على ما معني ما لم يتكلم فالاول مخفف
والثاني مشدد **فرجع** الامري مرتبة الميزان والتقليس هو غلب
القي فحقني الحديث اذا استسفا احدكم او غلبه فهو نظير حديث من ذرعه
القي فلا بأس وان اختلف حكم المصباح مع الصلاة **ومن ذلك** حديث
مسلم وغيره ان جابرا اذ ركز رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلم
عليه فاسار صلى الله عليه وسلم بيده الى الارض يردد عليه مع حديث البيهقي
وغيره ان المصلي يردد بعد السلام فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع**

يث

ة

تتي

الامرالي مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول اعلى كابر الدنيا من الملوكة والامر الثاني
علي غيرهم من لا تشتر بعد رد السلام عليه **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره
مرفوعا يقطع صلاة الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل موخره الرجل المرأة والحمار
والكلب الاسود مع حديث مسلم وغيره ايضا عن عائشة قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة من الليل وانا معتزفة بعينه وبين
القبلة كما عتراض الحمار مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يصلي والحمار ترفع بين يديه والكلب يبر بين يديه لم يزجره
ومع قول عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يقطع صلاة المسلم شي فالاول
مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالسخ **فرجع** الامرالي مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** حديث الامام الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم قال لرجل يصلي في بيته ثم جاء الى المسجد اذ اجبت فصلي مع الناس
واذا كنت قد صليت في بيتك وتطايرو من الاحاديث الاخرى باعادة الصلاة
في جماعة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تفلوا صلاة في يوم مرتين **وروي** رواية لاصلاة مكتوبة في يوم
مرتين حتى كان ابن عمر اذا جاؤا الناس في صلاة مكتوبة جلس ولا يصلي
معهم ويحتمل ان يكون المراد لا تفلوا صلاة مكتوبة فوادي مرتين او لا تفلوها
خوفان يأتي من بعدكم فيعتقد انما فرض عليكم ثانيا فالحديث الاول
الذي يامره بالاعادة في الجماعة مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامرالي مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من شئ القوت
في الصبح او في الوتر يسجد للسجدة فسا على من قام من ركعتي فلم يجلس مع
حديثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح بالناس فلم يفت قال
البيهقي ولم ينقل عن احد من الصحابة انه تركه القوت فسجد للسجدة لاجله
ابدا فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامرالي مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم تشهد بعد سجدة السهو ثم سلم مع حديث البيهقي ايضا انه صلى الله
عليه وسلم ولم تشهد مع روايته ايضا انه صلى الله عليه وسلم تشهد قبل
السجدةين فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامرالي مرتبتي الميزان
وسيا في توجيه القولين في الجمع بين اقوال الائمة ان شاء الله تعالى **ومن**
ذلك حديث البيهقي مرفوعا لاصلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر
اسم الله ولا صلاة لمن لم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وقول الشعبي
من لم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في الشهادتين فليعد صلاته مع قوله

اي مسعود البديري لو صليت صلاة لا اصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم والله
لرايت ان صلاتي لا تتم فان احدث الاول وما معه يسير الى لوجوب والشرطية
وقول اي مسعود يسير الى الصحة مع النقص فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامرالي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الامام مالك والشافعي رضي
الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى بالناس صلاة المغرب فلم
يقرا شيئا حتى سلم فلما سلم قيل له انك لم تقرأ شيئا فقال لا اتي كنت اجهز جيشا
الى الشام فجلت اترطها متقلة متقلة حتى قدمت الشام فبعثت اقبائها
واحلاسها واحمالها قال البخاري فاعاد عمر واعاد واع روية البيهقي عن عمر انه
قال حين اعلموه بان لم يقرأ في المغرب شيئا فكيف كان الركوع والسجود قالوا
حسنا قال فلا بأس اذ روي روية البيهقي عن علي بن ابي طالب قال لا يصلي
فلم افر قال نعمت الركوع والسجود قال نعم قال نعمت صلاتك فالاول مشدد
والاخران مخففان **فرجع** الامرالي مرتبتي الميزان **وسيا في توجيه**
ذلك في الجمع بين اقوال الائمة ان شاء الله تعالى وانما يحتل ان يكون المراد
بالقراءة قراءة السورة بعد الفاتحة مجاميع الاحاديث والاعادة كانت باجتها
منه **ومن ذلك** حديث الشيخين في باب امانة اجنب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اخبر الصلاة ثم ذكر انه جنب فالصرف وتطهر ثم جاوره
تقظ ماء فضلي بهم اي ولم يامرهم بالاعادة للاحرام مع روية البيهقي ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس وهو جنب فاعاد واعاد واعاد
قال علي بن ابي طالب **وروي** البيهقي ان عمر صلى بالقوم الصبح وهو جنب
فاعاد ولم يامرهم بالاعادة **وروي** مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لكن في الحديث الاصح فالحديث الاول مخفف انصح انهم كانوا دخلوا في الاحرام
والثاني مشدد مع اثر علي ومع اعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر
دون القوم **فرجع** الامرالي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول المسور بن
مخرمة ما رواه البيهقي من وجدي توبه او نغله خشا وهو في الصلاة القاء
عنه واستأنف الصلاة مع قوله عبد الله بن عمر انه بين علي ما مضى فالاول
مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامرالي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
البيهقي مرفوعا اذا جاء احدكم المسجد فليقلب ثيابه فليستطرا فيها جنب
فانه وجد جنب فليمسحها بالارض ثم يصلي فيها وحديث البيهقي عن ام
سلمة انما سالت عن المرأة تطيل ذيلها وتغشي في المكان القدر فقالت
ام سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهر ما بعده **وروي** روية له عن
ابي هريرة قلنا يا رسول الله انما نزيد المسجد فقط الارض الجسنة فقال النبي

صلى الله عليه وسلم الطريق بطريقين بعضهما بعضا وفي حديث البيهقي مرفوعا اذا دخل
احدكم بيته في الاذي فان التراب له طهورا ينبت مع ما اخذ به الامام الشافعي
وغیره مما يعطى وجوب غسل الثوب او الغسل اذا تجسس من القدر في الارض
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
حديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها لقدر ان ينبت افرك المني من ثوب رسول
الله صلى الله عليه وسلم فركا وفي رواية له فاحته عنه وفي رواية اخري
للبيهقي لقدر ان ينبت وانا اسمعه يعنى المني من ثوب رسول الله صلى الله
عليه وسلم واذا جف حسته مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها ان
رسوله صلى الله عليه وسلم كان اذا اصاب ثوبه المني غسل ما اصاب منه
توبه ثم خرج الى الصلاة وانا انظر الى اثر البقع في ثوبه ذلك في موضع الغسل
فالاول مخفف والثاني مشدد سوا كان الغسل لخاسته المني او للنظافة
فرجج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره ان اعرابيا
بال في المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعصب عليه ثوبا من ماء مع
قول اي قلابة من كبار التابعين ومع قول الامام اي حقيقه زكاة الارض
بيسها فالحديث الاول مشدد والاخر مخفف ولولا ان ايا قلابة واما حقيقه
رايا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالاه وصرح بعضهم
برفعه **فرجج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث ابي بكر وقال
انه علي شرط السجود مرفوعا من سمع النداء من جيران المسجد وهو صحيح
من غير عذر فلم يجب فلا صلاة له وكان علي رضي الله عنه يقول لا صلاة
لجاء المسجد الا في المسجد فليل له حجار المسجد فقال ما اسمعه المنادي قال
البيهقي وقد روي ذلك مرفوعا مع ما ورد تفريجه صلى الله عليه وسلم بعض
الصحابه علي صلاة وحده في بيته ولم يامر به بالاعادة فالاول مشدد والثاني
مخفف **فرجج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** اثر عمر بن عبد العزيز
في نهيه من لا يعرف ابوه ان يؤمر بالناس مع قول الشعبي والنجدي والزهري
انه يؤمر فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك حديث البيهقي قول ابن عباس فيما رواه البيهقي لا يوم الغلام حتى
يختلم مع حديثه عن عمر بن مسلم انه كان يوم قومه في الفريض واجتبايز
في المساجد وكان بن سبيح او سنت سبين فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجج**
فرجج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم راى رجلا يصلي خلف الصف وحده فامرته ان يعيد الصلاة مع
حديث ابا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راى رجلا في الصف

فقال

فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تخذ فالاول مشدد
والثاني مخفف **فرجج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث حذيفة
بن يرسوله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام فوق ويبقى الناس خلفه ولا
رواية له مرفوعة لا يصلي الامام علي شي اعلا مما عليه اصحابه مع ما رواه البيهقي
عن صالح مولي التومة قال كنت اصلي وانا وابوه مبرة فوق سطح المسجد يصلي
بصلاة الامام وذلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح حل الاول
علي من فعل ذلك تكبرا والثاني علي غير ذلك **فرجج** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله
عليه وسلم جمع باربعين رجلا وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث
البيهقي مرفوعا ليس علي ما دون الخمسين جمعة مع حديث البيهقي عن ام عبد
الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة
علي كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة وقول علي بن ابي طالب رضي الله عنه
لا جمعة ولا تشريف الا في عصره جامع ونحو ذلك من الاثار فالاول وعامعه
مخفف من حيث عدم الوجوب والثاني وعامعه مشدد من حيث الوجوب
فرجج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي والترمذي
وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلاة في عيد الفطر
والاضحى سبعين في الاولى وخمسين في الثانية سوي تكبيرة الصلاة مع حديث
البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاضحى والفطر
اربعا تكبيرة علي اجنايز وكان يقول التكبير في العيد من جنس في الاولى
داربع في الثانية فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف في العدد **فرجج**
فرجج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة اربع ركوعات وفي رواية ثلاث
ركوعات مع حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف الشمس يوم
اذ مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن عباس المراد
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف ركعتين في كل ركعة ركوعات
فالاول بجميع طرقه مشدد والثاني مخفف **فرجج** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب انه كان لا يصلي للزلازل
اذا وقعت ولا غيرهما من الايات كالظلمة او حوت احد مع ما رواه الامام
الشافعي وغيره ان عليا رضي الله عنه صلى لزلزلة ست ركعات في اربع
سجرات وخمس ركعات وسجدة في كل ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس
ايضا كما ثبت عنه انه خرسا جردا لما بلغه ان امرأته من ازواج النبي صلى الله

س
عليه وسلم

ما تفتقر له في ذلك فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رايتهم ايتهم فا
سجدوا اية اعظم من ذهاب ارجل النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل
ظهور الشمس فاشعر رضي الله عنه تحققت واشترعوا وما معه مشدود ويصح
جل الثاني علي من توثيقه الايمان ويعظم عنده الخوف من الله فيكون السجود
كالما الذي يصيب علي النار يخفف حرها واولي علي من لم يكن عنده كل ذلك الخوف
فرج الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره مرفوعا بين
الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة وفي رواية البيهقي فمن تركها
فقد كفر مع ما روي في الاحاديث المصرحة بعدم كفره الكفر الذي يخرج به
عن الاسلام فالاول مشدد والثاني تخفف **فرج** الامر الي مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن
شهداء احد بدمائهم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا مع حديث البيهقي وغيره
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى علي شهدا احدهما كان الحديث الاول
هو الثابت كان تخففا وان كان الحديث الثاني هو الثابت كان مشددا
وان كان الحديثين ثابتين حملت الصلاة عليهما علي جماعة فانوا بعد
النقصا احب او علي الدعا فقط **فرج** الامر الي مرتبتي الميزان والتشديد
هو صلاة الجنازة المختارة والتخفيف هو الدعا فقط **ومن ذلك** حديث
الشيخين مرفوعا اذا رايتهم اجنازة فقوموا حتي تغفلكم او توضع فرا د
في رواية البيهقي وان لم يكن احدكم ماشيا معها **روى** الشيخان ان النبي
صلى الله عليه وسلم مرت به جنازة فقام لها فقيل انها جنازة يهودي فقال
البيهقي نفسا وفي رواية البيهقي اغماقت للملك وغير ذلك من الاحاديث
الامرة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يقوم للجنازة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها اذا راها
فان لم يثبت ان هذا ناسخ للاول فهو تخفف والاول مشدد **فرج** الامر
الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلى علي النجاشي وكبر اربعين **روى** البيهقي ان النبي صلى الله عليه
وسلم صلى علي قبر فكبّر اربعين وغير ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره
ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمسين صلاة علي بعض اصحابه وصلى علي
رضي الله عنه علي سهل بن حنيف فكبّر عليه ستين ثم انفتحت الي الناس وقال
ان من اهل بدر **روى** البيهقي ان عليا صلى علي ابي قتادة فكبّر عليه
سجدا وكان يدري **قال** العلماء اكثر الصحابة علي التكبير اربعين ثم
يقتل نسج ما زاد علي الاربع والاف الاول تخفف والثاني مشدد **فرج** الامر

الي مرتبتي

الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره عن عقبه بن عامر قال
ثلاث شاعات كان صلى الله عليه وسلم ينهاها ان يصلي فحين او تغرب فحين
موتنا فذكر منها وجبت تضيق الشمس بالغروب حتي تقرب مع حديث مسلم
وغيره ايضا من دفنه صلى الله عليه وسلم كثيرا من اصحابه ليلا وتقريره لهم
علي ذلك ومع ما نقل عقبه انه قيل له من ان دفن بالليل فقال قد اندفن ابو
بكر بالليل فالاول تخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الي مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى علي
جنازة فسلم تسليمة واحدة مع حديثه ايضا عن عبد الله بن ابي اذ
صلى الله عليه وسلم صلى علي جنازة فسلم عن يمينه ويساره كالصلاة ذات
الركوع والسجود فالاول تخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث
البيهقي عن ابي امامة بن سهل انه كان اذا صلى علي جنازة فسلم تسليما خفيفا
مع حديثه ايضا ان ابن عمر كان اذا صلى علي جنازة يسمع من يمينه **فرج** الامر
الي تخفيف وتشديدا كما في الميزان ويصح حمل الجهر علي الاقويامن الناس وعدم
الجهر عليه من اثر فيه الخوف علي ذلك الميت وعمته خشية والخوف فلم يستطع
الجهر كما كان عليه السلف الصالح حتي ربما كان احدهم اذا صلى علي جنازة
لا يقدر علي المشي فيرجعون بده في النفس **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره
عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى علي سهل
ابن بيشة في المسجد مع حديث الترمذي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال من صلى علي جنازة في المسجد فلا يثني له قال صالح فكانت الجنازة
توضع في المسجد فرايت ابا هريرة اذا لم يجد الاموضعا في المسجد انصرف
ولم يصل عليها فالحديث الاول وما معه تخفف والثاني مشدد **فرج** الامر
الي مرتبتي الميزان ان لم يثبت نسخ لاحد الحكمين وسببنا في توجيه ذلك في
الجمع بين اقوال المذاهب **ومن ذلك** حديث مسلم مرفوعا فاذا وجبت
فلا تنكبن باكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال اذا مات مع حديث
البخاري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن جعفر او زيد بن حارثة
وعبد الله بن رواحة وعيينة نذر فان **ومع** خبر مسلم وغيره ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نذر ان قبر امه فبكى وابكي من حوله **ومع** حديث
البيهقي ان عمر انكر نسأ بيبكين مع اجنازة فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم دعهم يا عمر فان العين باكية دامة والنفس مصابة والعهد قريب
ومع الحديث الثابت عند صلى الله عليه وسلم ان الله لا يجذب بدمع العين ولا
بجزن القلب ولكن يجذب بقذا وشار الي لسانه او ترجم فالحديث الاول

مشدداً بما أحاط البكا إلى الموت فقط والثاني تخفف بما أحاط البكا قبل الموت
 وبعده **فرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره عن أم
 عطية قالت نهينا عن اتباع الجنائز ولم يزم علينا. مع حديث البيهقي أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نسوة جلوساً ينتظرون فقال اتحنن فين
 تحنن قلن لا قال فقلن فيمن يدي قلن لا قال فتعسلين فيمن يغسل قلن
 لا قال فارجعن ما زورات غير ما زورات **ومع حديثه** أيضاً أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رأى فاطمة راجعة من تعزية أهل ميت فقال لها
 والذي نفسي بيده لو بلغت معهم الكد ابغيتي القبر وما رأيت الجنة حتى
 يراها جدارتيكي. فقولا أم عطية ولم يزم علينا فيه تخفيف وقوله ما زورات
 غير ما زورات وما بعده فيه تشديد في النهي **فرج** الأمر إلى مرتبة الميزان
فصل في أمثلة مرتبة الميزان من الزكاة إلى الصوم
 فمن ذلك ما رواه البيهقي عن ابن عمر قال ليس في مال العبد ولا المكاتب
 زكاة حتى يعتق. مع قوله أيضاً حين سئل هل في مال المملوك زكاة فقال
 في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة فما زاد فبالحساب أي في مائتي درهم
 فضة. فالأول تخفف والثاني مشدد. ويصح حمل الأول على من كان عبداً
 لأهل الشح والبخل والثاني من حيث عمومته للعبد على من كان عبداً لأهل
 الكرم والسخاء من حيث أن الزكاة متعلقة بعين ذلك المال لا بالملكف مع أن
 الرقيق عبد الله كما أن سيده عبد الله وكما أن سيد العبد مستخلف في مال
 الله فكذلك العبد مستخلف في مال سيده الأصغر **فرج** الأمر إلى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** حديث أبي داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات
 عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال خذ
 أحب من أحب والمساة من الغنم والبعير من الأبل والبقر من البقر. مع
 حديث البيهقي عن طاوس قال قال معاذ بن جبل أتوني بحملين ولتسراخنة
 منك مكان الصدقة **وفي رواية** مكان الجزية فانه أهون عليكم وخير المهاجرين
 المدينة. فالأول مشدد لتخصيصه على أخذ الواجب من غير جنس ونقله
 في بعض الأحاديث إلى بدل معين في الجبوات والثاني تخفف لأخذه عن
 الجنس غير الجنس من المنقومات **فرج** الأمر إلى مرتبة الميزان أن لم يثبت
 نسخ لرواية الجزية مكان الصدقة أو يصح لأحد الروايتين **وروي**
 البيهقي أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على ناقه مستندة في أبل
 الصدقة فغضب وقال قاتل الله صاحب هذه الناقة فقال يا رسول الله
 إلى أرتعتها ببعيرين من حواشي الصدقة قال نعم إذا. مع رواية أنه رأى

في أبل الصدقة ناقه كوما فأسأ عنها فقال المصدق وأني أخذتها بأبل
 فسكت فقيه جواز أحد القيمة في الزكوات **ومن ذلك** حديث الشيخين
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة
وفي رواية للبيهقي وغيره مرفوعاً ليس في الخيل والرقيق زكاة إلا زكاة الفطر
 في الرقيق. مع حديث مسلم مرفوعاً من صاحب ذهب ولا فضة لا يوردي
 منها حقها إلى أن قيل يا رسول الله والخيل قال الخيل ثلاثة هي لرجل أو زر
 ولرجل أجر ولرجل ستر فاما الذي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله فشر
 لم ينس حق الله تعالى في ظهورها ولا في ثيابها **وفي رواية** للبيهقي حق الله في
 ظهورها وبطونها في عسرها وليس لها **ومع حديث** البيهقي مرفوعاً في الخيل
 السائمة في كل فرس دينار **ومع رواية** البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه ضرب
 على كل فرس ديناراً فالأول وما معه تخفف بالعفو عنها والثاني وما معه
 مشدد **فرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن
 أبي موسى ومعاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما بعثهما إلى اليمن بأخذ
 الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة الشعير والحنطة والشعير لرئيس
 والخمر **ومع حديث** الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزنون
 العشر يوحى من عصر من يتوعد يوم عصره فيما سقت السماء والأهنا وأركان
 بعد العشر وفيما سبق برساً الناضح نصف العشر وبه قال عمر بن الخطاب
 إذا بلغ خمسة أو سق فيعصر ويؤخذ عشر زنته. فالأول تخفف والثاني مشد
فرج الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن ابن عمر أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحسل في كل عشرة أزقاق رزق **وفي**
 رواية له أن رجلاً قال يا رسول الله إن لي نخلاً قال أة العشر قال يا رسول
 الله أحم لي حيلة فخاه له. مع ما رواه الشافعي ومالك أن رجلاً جاء إلى عمر
 ابن عبد العزيز فقال هل علي في الحسل صدقة فقال لا ليس في الخيل ولا
 في الحسل صدقة وبه قال علي ومعاذ وأحمد فالأول مشدد والثاني وما
 معه تخفف أن لم يثبت نسخ **ومن ذلك** رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب
 من أخضراوات صدقة والفواكه كلها صدقة وبه قال عطاء. مع حديث
 مسلم وغيره فيما سقت السماء والعيون أركان عشر يا أي يسقي من السماء
 العشر فم كل نبات. فالأول تخفف والثاني مشدد **فرج** الأمر إلى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب
 ليس في أكل زكاة. مع رواية البيهقي عن عمر أنه كتب إلى موسى الأشعري
 أن من قبلك من نسائ المسلمين أن يعيد قن حليهن قال لا عبد الله بن

مسعود اذا بلغ ذلك مايتي درهم. فالاول تخفف والثاني مشدد **فرج**
 الامر الى مرتبتي الميزان. ويصح حمل الاول على المرأة الفقيرة عرفا والثاني
 على اهل البرودة والغنا **ومن ذلك** رواية البيهقي عن ابن عمر وغيره انهم كانوا
 يقولون من اسلم مالا فعليه زكاة في كل عام اذا كان في يد ثقة **ومن ذلك** رواية
 عن ابن عمر وعثمان ما كان من دين في يد ثقة فهو بمنزلة ما في ايديكم وما كان
 من دين ظنون فلا زكاة فيه حتى يقضيه مع قول عطاء وغيره ليس عليك
 في دين لك زكاة وان كان في يد مملوك وبه قال ابن عمر وعائشة وعكرمة
 فالاول مشدد والثاني تخفف **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 حديث البخاري وغيره عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة
 رمضان صاعا من شعير او صاعا من تمر **وفي رواية** صاعا من طعام او صاعا
 من شعير او صاعا من تمر او صاعا من افطار او صاعا من زبيب. مع حديث
 البيهقي واي داود ان صح او صاعا من دقيق. فالاول مشدد ومن حيث يعين
 اخراج الحب والثاني تخفف كما تزي **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا اطعمت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة فلها اجرها وله مثله
وفي رواية البخاري مثل ذلك بما اكتسب ولها بما اتقت لا يتقص بعضهم
 اجر بعض شيئا. مع رواية البيهقي عن ابي هريرة انه سئل عن المرأة تنصدق
 من بيت زوجها قال لا الا من قوتها والاجر بينهما ولا يحل لها ان تنصدق من
 مال زوجها الا باذنه وغير ذلك من الاثار. فالاول تخفف على المرأة والثاني
 مشدد **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان. ويصح حمل الاول على زوجة الرجل
 الكريم الراعي بذلك وحمل الثاني على زوجة البخل **ومن ذلك** حديث
 مسلم وغيره لا تنسوا لو الناس شيئا فمن سأل الناس ما اوتواكم تكثر فاعنا يسأل
 حرا فليستقل منه او ليكثر. مع حديث البيهقي وغيره عن النواصي رضي
 الله عنه انه صلى الله عليه وسلم سأل يا رسول الله قال لاولين كنت سائلا
 ولا بد فاسأل الصالحين **وفي رواية** السائل كدوج **وفي رواية** عوش في
 وجه صاحبه يوم القيامة فمن سأل فقرا على وجهه ومن سأل ترك الا ان
 يسأل الرجل في امر لا يجد منه بد او اذا سلطان **وفي حديث** البيهقي ايضا
 ما المعطي بافضل من الاخذ اذا كان محتاجا فالاول فيه تشديد ومقابله
 فيه تخفيف كما تزي **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **فصل**
فيما يدل مرتبتي الميزان من الصيام الى الحج فمن ذلك
 ما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم ياتينا فيقول هل عندكم من غذا فاقول لا فيقول اني صائم **فرج**
 رواية فيقول اذا اصوم. مع رواية الشافعي والبيهقي عن حذيفة رضي
 الله عنه انه كان اذا بداله الصوم بعد ما زالت الشمس صام **ومع قول**
 بن مسعود احكم بالخير اياكم ما كل او يشرب. فالاول مشدد باشتراط النية
 والثاني تخفف بجعل النية قبل الزوال وبعد الى قريب الغروب. ودليل
 من اوجب تبين النية قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت صيام قبل
 الفجر فلا صيام له **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
 البيهقي عن عائشة انها سألت عن صوم اليوم الذي يشك فيه فقالت
 لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان. مع حديث
 البيهقي عن ابي هريرة مرفوعا اذا مضى النصف من شعبان فاسبلوا عن الصيام
 حتى يدخل رمضان **وفي رواية** اذا انقصف شعبان فلا تصوموا **وفي رواية**
 البيهقي عن ابي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجعل شهر
 رمضان بصوم يوم او يومين الا رجلا كان يصوم يوما فيا في علي صيامه
 ومع قوله الى هريرة من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي بالقاسم
 صلى الله عليه وسلم. فالاول تخفف في الصيام من شعبان والثاني مشدد
 في منع صيامه. وسياتي بتوجيه مسائل الائمة في الجمع بين اقوالهم **فرج**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن عائشة قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنبيا في رمضان من جماع غير احتلام
 فيدركه الفجر فيغتسل ويصوم. مع قوله الى هريرة في رواية البيهقي من صام
 جنبيا افطر ذلك اليوم فان لم يثبت نسخ قوله الى هريرة والا فلا **فرج** الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث ابي داود والبيهقي مرفوعا من ذرعه
 القى وهو صائم فليس عليه قضاء وان استيقظ فليقض. مع رواية البيهقي
 عن ابي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قافا فطر. ومع رواية
 ايضا مرفوعا لا يفطر من قافا من احتلم. فالروايات ما بين تخفف ومشدد
 وتفصيل **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان كما تزي **ومن ذلك** حديث
 البيهقي مرفوعا ليس من البر الصيام في السفر. مع حديث الشيخين ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر واكثر الشد يد. ومع رواية
 مسلم عن ابي سعيد اخذ يري قال كنا نقرأ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في رمضان ثلثا الصائم ومثلا المفطر فلا يحل للصائم علي المفطر ولا المفطر
 علي الصائم يرون ان من وجد قوة فصام فان ذلك حسن ويرون ان من وجد
 ضعفا فافطر فان ذلك حسن وكان النسخين مالك يقول للسائل ان افطر

فروضة الله وان صحت فهو افضل. فالاول تخفف والثاني مشدد ولو في
 احديثي حديث التفسير **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
 البيهقي عن حسين بن الحارث الجدي قال سمعت خطيب مكة يقول عهد
 النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان غسك للزوجة فان لم نزهه وشهد شاهد
 عدل مسكنا بشها دنما قال ان فيكم من هو اعلم بالله ورسوله مني وشهد
 هذا يعني الامري من رسول الله صلى الله عليه وسلم واومايد الي رجل قال
 البيهقي هو ابن عمر حديث البيهقي ان عمر بن الخطاب والبراء بن عازب
 قبل شهادة رجل واحد في هلال رمضان وامر الناس بصيامه قال فالاول
 مشدد من اشتراط العدة في الشهود تخفف من حيث الصوم والثاني بالعكس
فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن عائشة
 رضي الله عنها مرفوعا من مات وعليه صيام عند ولده مع رواية
 البيهقي عن عائشة وابن عباس لا يصم احد عن احد في رواية عن عائشة
 لا تصوموا عن موتاكم واطموا عنكم فالاول تخفف والثاني مشدد بالطعام
 ويصح ان يكون الامر بالعكس في حق اهل الرفاهية والنفاه فان الطعام
 عندهم اهلون من الصوم **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 رواية البيهقي عن عائشة وابي عبيدة ابن الجراح انما كانا يقولان من
 كان عليه قضاء رمضان قال شافناه مرقا وان شافنا معا مع حديث
 البيهقي عن ابي هريرة مرفوعا من كان عليه صوم رمضان فليست له ولا
 يظرو بذلك قال علي وابن عمر رضي الله عنهما فالاول تخفف والثاني مشدد
فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي عن عمر بن عبد
 الله بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتكحل بالتمر وهو
 صائم وكان يقول عليكم بالامد فانه يحلوا البصر وينت الشعر مع حديث
 البخاري في تاريخه والبيهقي عن ابي النعمان الانصاري قال حدثني ابي عن
 جدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكحل بالتمر وانت صائم
 اكحل ليلا والامد يحلوا البصر وينت الشعر. فالاول تخفف من حيث
 الاكتحال في الصوم والثاني مشدد **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتم وهو صائم
 مع حديثه ايضا مرفوعا افطر احماجم والمجموم. فالاول تخفف والثاني
 مشدد ان لم يثبت تشدد وسياتي توجيه ذلك في الجمع بين اقوال ائمة
 المذاهب **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره
 عن عائشة انها ربت الي رسول الله صلى الله عليه وسلم حليسا فاكل منه وقال

فدكنت اصحبت صابعا. مع حديث عائشة انها قالت اهدي لي بنا حيس وقد
 اصحبت صائمة فقال صلى الله عليه وسلم قربته واقفي يوما مكانه وان بنت ام
 لقابا لقنا كان الاول تخففا والثاني مشددا فيحتمل الذب لا الوجوه وعكسه
 وعليه فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي عن
 عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف الا بالصوم. مع حديث البيهقي
 عن ابن عمر مرفوعا ليس علي المعتكف صيام الا ان يجعله علي نفسه. فالاول
 مشدد والثاني تخفف **فرج** الامري مرتبتي الميزان **فصل**
في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى البيع من ذلك
 حديث مسلم وغيره في حديث الاسلام ان جبريل عليه الصلاة والسلام قال
 يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وان
 تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتق رقبتك من اجابة وتتم
 الوضوء ونصوم رمضان الحديث. وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر
 قال يا رسول الله ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال اجمع
 عن اميك واعتمر وكان عبد الله بن عوف يقرأ واتوا الحج والعمرة لله في
 واجبة كالحج انتهى. مع حديث البيهقي مرفوعا اجمع جهاد والعمرة تطوع
 وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمرة واجبة وفريضة كالفريضة
 اجمع قال لا وان تعتمر خير لك وكان الشعبي يقرأ واتوا الحج والعمرة لله
 اي برفع العمرة ويقول في تطوع. فالاول مشدد في العمرة والثاني تخفف
فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم عن اسماء بنت
 اب بكر انها كانت تلبس المعصرات المسنجات وهي محرمة ليس فيها زعفران
 ورواية البيهقي ان عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالعصفر الخفيف
 وهي محرمة. مع رواية ابي داود وغيره ان امرأة جات الي رسول الله
 مسنخة بعصفر فقالت يا رسول الله اني اريد الحج فاحرم في هذا فقال الكعبر
 فقالت لا قال فاحرمي فيه. فالاول تخفف والثاني مشدد في احديثي
 التفسير **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم مرفوعا
 ايماسي حج قد قضيت عند حجة ما دام صغيرا فاذا بلغ فعليه حجة اخرى
 مع قول بعض الصحابة انه كان قاله عن توقيف انه لا يلزمه حجة اخرى
 بعد البلوغ فالاول مشدد والثاني تخفف **فرج** الامري مرتبتي الميزان
فصل في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع
الى اجراح من ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نبي عن بيع الغرر وعن بيع الحصاة. مع رواية البيهقي ان رسول

ب

عا

الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يردده فهو بالخيار ان شاء الله وان
 شأته تركه . قال **سبين** بن سيرين ان كان علي ما وصفه له فقد لزمه . فالاول
 مشدد ومن حيث شموله لما لم يردده والثاني ان صح الحديث فيه تخفيف **فرج**
 الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعا المتبايعان
 كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار **فرج** رواه مسلم
 ما لم يتفرقا او يكون بيعهما عن خيار مع قول عمر رضي الله عنه البيع صفقة
 او خيار . فالاول مخفف لان فيه التحيير بعد العقد وقبل التفريق واكثر
 عمر مشدد ان صح لانه لم يجعل لهما بعد الصفقة خيار **فرج** الامري مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكل من يبيع الغرر مع رواية البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز
 بيع الفخ في سبيله اذا ابيض . فالاول مشدد وفي عدم صحة كل ما فيه الغرر
 والثاني مخفف ان صح ويكون خاصا استخرج من عام **فرج** الامري
 مرتبتي الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد
 بن ابي وقاص انه باع حايطة له فاصابت مشربة جارية فاخذ الثمن منه
 مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ارايتم اذا منح
 الثمرة فتم ياخذ احدكم ماله اجبه . ومع حديث البيهقي عن جابر ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال ان بعث اخيك ثمر افاصابت جارية فلا يحل
 لك ان تاخذ منه شيئا ثم تاخذ ماله اخيك بغير حق . ومع حديث مسلم ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع الكواحج . فالاول مشدد ان كان
 سعد بلغه فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف **فرج** الامر
 الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم وكل من يبيع بشرط . مع حديث البخاري ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ابتاع جهلا فاستثنى عليه صاحبه جهلا الي اهله فلما قدم
 الرجل الي اهله الي النبي صلى الله عليه وسلم فنقدته ثم انصرف فبعض
 طرق حديث البخاري يدل على ان ذلك كان شرطا في البيع وبعضها يدل
 على ان ذلك كان تنفلا وتكرما وحروفا بعد البيع من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فان جعلت حديث الاول على ان الشرط كان في صلب العقد كان
 مخففا والا فهو مشدد **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل من يبيع عن ثمن الكلب
 وهو البغي دخلوا الكاهن . مع حديث البيهقي عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الاكلب العبيد **فرج** رواية الاكلب اناريا

فالاول مشدد والثاني مخفف **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 حديث مسلم بن عيسى عن ثمن السنور **فرج** رواية بني عن ثمن المهر . مع قول عطا
 ان كان بلغه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس بثن السنور فالاول
 مشدد والثاني مخفف سواء حملنا الاول على التخيير او كراهة التثريب
فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي عن ابن عباس
 وغيره انه كره بيع المصنف وان تحفل للتجارة . مع رواية الحسن والشيخ
 انما كانا لا يريان بذلك بأسا . فالاول مشدد وتعظيما للسلام الله تعالى
 والثاني مخفف طلبا للوصول الي الانتفاع به بتلاوته او غيرها من الثبات
فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث ابي داود والبيهقي ان
 رجلا جاء الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سعلنا فقال
 ان الله تعالى يخفض ويرفع والي لا رجوا ان يبقى الله تعالى وليس لاحد عذري
 مطلبة **فرج** رواية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو المعسر
 القابض الباسط الرازق . مع رواية مالك والشافعي عن ابن عمر انه راى
 عمر سعل . فالاول مخفف والثاني مشدد ان لم يكن عمر فعل ذلك من قبل نفسه
 ففقد جاز من طريق انه رجح عن الشعيي وقال انما قصدت بذلك الخير للمسلمين
فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لا يعلق
 الرهن بالرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه ومعني
 لا يعلق الرهن اي لا يمنع صاحب الرهن من بايعه المرتهن اي ان اوفاك
 الي كذا وكذا فهو لك والمراد بغيره زيادته وبغيره هلاكه او نقصه . مع
 حديثه ايضا مرفوعا الرهن بما فيه اي فاذا رهن شخص فرسا مثلا فنفق
 في يده ذهب حتى المرتهن . فالاول مشدد وفي الضمان والثاني مخفف لعدم
 الضمان . **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حرا فليس في دين كان عليه . مع حديث
 مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل اصيب في ثمار ابتاعها
 فكثر دينه فنقد قوا عليه فنقد قوا عليه فلم يبلغ ذلك وفادينه فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك . فالاول
 مشدد ولولا مخالفة الاجماع والثاني مخفف . **فرج** الامري مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال عرضني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في القتال وانا ابن اربعة عشر سنة فلم يجزني فلما كان يوم الخندق
 وانا ابن خمسة عشر سنة اجازني مع ما رواه محمد بن القاسم مرفوعا رفع
 القلم عن ثلاثة عن الغلام حتى يجتكم فان لم يجتكم حتى يكون ابن ثلثي عشرة

سنة. فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الحديث فقد قيل انه موضوع
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يجوز للمرأة
 عطية في مالها اذ املك زوجها عصمتها **وفي** رواية اخرى اوردوا محال مرفوعا
 لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها مع الاجماع عليه جواز نفق المرأة في
 مالها بغير اذن زوجها. فالاول مشدد ان صح والاجماع مخفف. **فرجع**
 الاثر الاول الى مرتبة التشديد والاجماع الى مرتبة التخفيف **ومن** ذلك
 حديث البيهقي مرفوعا مطلق الغني ظلم واذا ابتغ احدكم علي ما في فليس يفتح
 مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس علي مال امرئ مسلم
 نواحي حتى حواله بتقدير صحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال
 قد اخرج محمد بن الحسن بن عثمان قال في احواله والكفاية مرجع صاحبها
 لا توي علي ما له امرء مسلم فتقدير ثبوت هذا عن عثمان فلا حجة فيه فانه
 لا يوري اقال ذلك احواله والكفاية فان صح ذلك عن عثمان فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد لان حديث الشيخين لا يري الرجوع
 علي المجمل وقابل له يري الرجوع علي المجمل **ومن** ذلك حديث الحكم والبيهقي
 مرفوعا علي اليد ما اخذته حتى تؤديه **وروي** البيهقي ان رسوله الله
 صلى الله عليه وسلم استخار من صفوان بن امية اذ رعا فقال اغضبت يا محمد
 فقال بل عارية مصمومة حتى تؤديها اليك فلما اراد ردها اليه فقد منها
 درعا فقال صلى الله عليه وسلم لعصفوان ان شئت غيرناها فقال يا رسول
 الله ان في قلبي اليوم من الايمان ما لم يكن يوم اعزتك انتي **وكان** ابن
 عباس يضمن العارية وكان ابو هريرة يعزم من استعار ربيع افطمت عنده
 وغير ذلك من الآثار. مع اثر البيهقي عن شرح القاضي انه كان يقول ليس
 علي المستعير غير المغلضمان. فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف
 فيه. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك حديث البخاري عن جابر
 قال فقي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا
 وقعت الحدود وطرقت الطرق فلا شفعة. مع حديث البخاري وغيره ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجمارا حق لبيعه. **قال** الاصمعي
 والسقب اللزني. مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال جارا الدار احق بالدار من غيره. فالاول مشدد والثاني مخفف بجعل
 الشفعة للجار سيما في توجيها في الجمع بين اقوال العلماء. فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفعة لهود
 ولا نصراني. مع ما رواه البيهقي عن ابياس بن معاوية انه فقي بالشفعة

لذي

لذي. فالاول مشدد ان صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وقابل له
 مخفف. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك حديث البيهقي مرفوعا
 وقال منكر لا شفعة لغايب ولا صغير ولا شريك علي شريك اذا سبقه بالشرا
 مع رواية ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر العبي علي شفعة حتى يدرك
 فاذا ادرك فان شا اخذ وان سافر ترك. فالاول مشدد والثاني مخفف بالشفعة
 الي العبي ان صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن** ذلك حديث مسلم مرفوعا الشفعة شرك ربه او حايط لا
 ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو احق به حتى يؤديه. مع رواية
 البيهقي موصولا الشريك شفعه والشفعة في كل شيء. مع روايته ايضا مرفوعا
 الشفعة في العبيد وفي كل شيء. فالاول مشدد في انه لا شفعة في الحيوان
 والثاني مخفف ان صح الخبر فان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء. فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك ما رواه البيهقي عن شرح انه قال
 الشفعة علي قدر الانصاف ما رواه الفقهاء الذين ينتهي قولهم في المدة
 انهم كانوا يقولون في الرجل له شركا في دار فبطل اليه الشرك كالمشفعة الا
 رجل واحد اراد ان ياخذ بقدر حقه من الشفعة فقالوا ليس له ذلك
 اما ان ياخذها جميعا واما ان يتركها جميعا. فالاول مخفف والثاني مشدد
 بالزامه ان ياخذ الكل او يترك الكل. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك
 ما رواه الشافعي رحمه الله تعالى عن شرح القاضي انه كان يضمن الاجراء
 او ضمن قضا را احترق بينه فقال تعمي وقد احترق بيتي فقال شرح
 ارايت لو احترق بينه هل كنت تترك له اجر كاي المال الذي لك عليه
 من جهة معاملته او غيرها. وما رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه انه
 كان يضمن النصار والصباغ ويقول لا يضمن للناس الا ذلك. مع رواية
 البيهقي عن علي رضي الله عنه من وجد اخر عن عطا انهما كانا لا يضمنان
 صائغا ولا جبر. فالاول مشدد والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن** ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه بعث الى امرأة
 في ثمة يدعوها الي مجلسه فقزعت فالت ما في بطنها فافقت بعض الصحا
 انه لا ضمان علي عمر وقالوا انما انت مؤدب. مع ما افتاه علي بن ابي طالب
 من الضمان. فالاول مخفف والثاني مشدد بتضمن الامام في الحدود
 والمعلم في التاديب. فرجع الامر الى مرتبة الميزان. ونفضل بعضهم في
 ذلك بين ان يكون التاديب بقدر ما حدث له الشريعة او مع زيادة علي
 ذلك فعليه في الزايد الضمان دون الاصل لان ذلك حدثات في الشريعة

بني
 بياض

بني

لا ضمان فيه **ومن ذلك حديث البخاري** مرفوعا **أحق ما أخذتم عليه أجر كتابه**
الله تعالى مع حديث البيهقي عن عبادة بن الصامت علمت رجلا القرآن
فأهدى لي فرسا قد كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال **إن**
كنت تحب أن تطوق بطوق من نار فأقبلها **وفي رواية** أنه صلى الله عليه وسلم
قال له جرة تقلد بها بين كفتك **وقال** تعلقتها **فالأول** مخفف **والثاني**
مستد **ويصح** حمل الأول على من به خصاصة والثاني على صاحب العروة
وعدم الحاجة إلى مثل ذلك **تعليل** للعبادة على الأجر الذي ولما فيه من
حزم المودة **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث البيهقي**
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **نهي عن كسب الحجام والقصاب والصانع**
مع روايته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم **احتجهم** وأعطى الحجام أجرته
ولو علمه جنيشا **فالأول** مستد **والثاني** مخفف **يجعل** النهي للتميز **فخرج**
الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث البيهقي** أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم **نهي عن قطع الصدر** وقال من قطع صدره صوب الله رأسه **وفي**
الفار **مع** ما رواه البيهقي عن عروة وغيره أنهم كانوا يقطعون الصدر
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينكر عليهم **ومع حديث البيهقي**
وغيره في الميتة اغسلوه بماء وسدر ولو كان قطع الصدر مهنيا عند
لذاته لم يأمروا صلى الله عليه وسلم **بغسل الميتة** **فالأول** مستد **أن**
صح **والثاني** مخفف **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث**
البيهقي مرفوعا **لا ضرر ولا ضرار** **مع حديث البيهقي** أيضا من سأل جاره
أن يغير خشبة في جداره **فالأول** مخفف **والثاني** مستد **على** جدار
الجار **على** تمكن جاره من وضع خشبة في جداره **مع** أن مشترك الدلالة
على أن قواعد الشريعة تستمد بان كل مسلم أخ بما له **فخرج** الأمر إلى
مرتبة الميزان **قال** الإمام الشافعي **واحسب** أن قضي عمر رضي
الله عنه في امرأة المفقود من بعض هذه الوجوه التي يباح فيها الغرر
بالمرأة إذا كان الغرر عليها **ابن** من بعض هذه الوجوه التي يباح فيها
الغرر **بالمرأة** صبرها إلى بيان موتها **فقي** به الإمام علي بن أبي طالب
وقال إنها امرأة ابتليت فلتنصبر لا تنكح حتى ياتها يقين موت زوجها
فخرج الأمر في هذه المسألة كذلك إلى تخفيف بالتزوج وتنشيد بالصبر
إلى تبليين موتها **في مرتبة الميزان** **ومن ذلك حديث** اللفظة الذي
رواه البيهقي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قضي** بأنها تعرف
سنة **مع حديث** أيضا بأنها تعرف وقتا واحدا ثم يكلمها أو يتفق لهما

فالأول مستد **والثاني** مخفف **أن لم يجمع وجوب الاضطرار للواحد واستدلوا**
بالثاني بان عليا رضي الله عنه وجد ديناراً فأتى به فاطمة فغضت ذلك على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال **هو رزق ساقه الله اليكم فاستري به**
عليها **الحما** ودقيقاً وطبخوا فان هذا يدل على ان عليا اتفق الدينار قبل التفرق
في الوقت **أو أنه** عرفه في ذلك الوقت فقط **ورأي ذلك** كاف في التعريف **فخرج**
الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك ما رواه البيهقي** مرفوعاً من توريث ذوي
الأرحام **مع حديثه** كالحكم مع عدم توريثهم **فالأول** مخفف **على** ذوي الأرحام
مستد **على** بقية الورثة **والثاني** عكسه **ولكل من** أحد شئ قصة طويلة تركنا
ذكرها اختصاراً **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث البيهقي**
وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** لا يذبح الحماجة اليك ما أحب لقيتي
لأثنين **مال** **اليتيم** **مع حديثه** كالبخاري **فأدرك** **اليتيم** في الجنة كهانتين
وأشار **بالسبابة** **والتي** تليها **فالأول** مستد **يشير** إلى أن لاولي بالضعيف
ترك **المراثة** **على** **مال** **اليتيم** **والثاني** مخفف **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الإمام أبي بكر رضي الله عنه **من أنه** لا ضمان
على **وبيع** **مع** ما رواه عمر أنه ضمنه من غير تغريط **فخرج** الأمر إلى مرتبة
الميزان **ومن ذلك حديث** الشيخين مرفوعاً **صدقة** **تؤخذ** من أغنيائهم **وتؤد**
على **فقراهم** **مع حديث البيهقي** **أن** **مع** **رفع** **نقد** **قوا** **أهل** **الأديان** **فخرج**
فالأول مستد **لغير** **فأهل** **المسلمين** فقط **والثاني** مخفف **أن** **لم** **يجل** **على** **صدقة**
النظوع **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك ما رواه البيهقي** **وغيره**
مرفوعاً **موقوفاً** **لأنكاح** **الأبوي** **مع** ما رواه البيهقي **أيضا** **موقوفاً** **مرفوعاً**
الأبوي **أحق** **بنفسها** **من** **وليها** **والأبوي** **فنفست** **أذن** **في** **نفسها** **الحديث** **وفي رواية**
الشيخ **بذلك** **الآيم** **فالأول** مستد **والثاني** مخفف **لأنه** **صلى الله عليه وسلم** **شارك**
بين **الآيم** **والولي** **ثم** **قدم** **بأقوله** **أحق** **وقد** **صح** **العقد** **منه** **فوجب** **أن** **يجمع** **منها**
فخرج **الأمر إلى مرتبة الميزان** **ومن ذلك حديث البيهقي** مرفوعاً **عن** **الله** **المحلل**
والمحلل له **وسكن** **عن** **تخليل** **المائة** **زوجها** **فقال** **ذلك** **النكاح** **مع** **ما** **عليه**
للمهور **من** **الصحة** **أذا** **لم** **يشترط** **ذلك** **في** **العقد** **فإن** **رسول الله صلى الله عليه وسلم**
لما **سماه** **محللاً** **لأن** **عليه** **صحة** **النكاح** **لأن** **المحلل** **هو** **المثبت** **للكل** **فلو** **كان**
فأسد **لما** **سماه** **محللاً** **فخرج** **الأمر إلى مرتبة الميزان** **تخفيف** **وتشديد**
ويصح **حمل** **الأول** **على** **ذوي** **المروءة** **من** **العلماء** **والأكابر** **والثاني** **على** **غيرهم**
كما **حادث** **العوام** **ومن ذلك حديث** مسلم **وغيره** **لأعدوي** **ولا** **طير** **ولا** **هامة**
مع حديث البيهقي **وصح** **فمن** **المجدوم** **فزارك** **من** **الأسد** **فالأول** مستد

يف

والثاني مخفف ويصح حمل الثاني على ضعف الحال في الايمان واليقين والاول على
من كان كاملا في ذلك. فرجع الامر الى مرتبة الميزان. **ومن ذلك حديث الشيخ**
عن جابر قال كنا نغزل والقول يتول زاد اليه في ذلك رسول الله صلى
الله عليه وسلم فلم يمتنع عنه. مع ما رواه اليه عن عمر وعالي وغيرهما من النبي
عنه. فرجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد وكذلك القول في رواية
اليه في المفضلة بين الحرة والامة وهو انه صلى الله عليه وسلم عن القول عن
الحرة الامة بخلاف الامة وهو يرجع الى تخفيف وتشديد. **ومن ذلك حديث**
اليه في غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة
خماث ولم يدخل بها ولم يفرض لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث
مع حديثه عن ابن عمر انه قضى ان لا صداق لها. فالاول مشدد يجعل الصداق
على المتروج والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبة الميزان. **ومن ذلك حديث**
اليه في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عليا ان يدخل على فاطمة حين
تزوجها الا بعد ان يعطيها شيئا من صداقها وانه اعطاها درعه المخطم
قبل دخوله بها. **وكان ابن عباس** يقول اذا نكح الرجل المرأة فسمي لها صداقا
فاراد ان يدخل عليها فليقل الهنار او خاتما ان كان معه. **مع حديث اليه في**
ان رجلا تزوج امرأة علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فمهرها صلى الله
عليه وسلم اليه من قبل ان يتخذها شيئا. **في رواية** انه كان معسرا فلما انيسر
ساق اليها شيئا. **فالاول مشدد والثاني مخفف.** فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك ما رواه الامام مالك والامام الشافعي ان الامام عمر بن الخطاب
قضى في المرأة تتزوجها الرجل انه اذا ارخت الشئور فقد وجب الصداق
مع قول ابن عباس ان عليه نصف الصداق وليس لها اكثر من ذلك اي لا
لم يثبت انما نه مسها وقضى بذلك شيخ لكنه حلف الزوج بانها لم يقر لها
وقال له لك نصف الصداق. **فالاول مشدد والثاني مخفف.** فرجع الامر
الى مرتبة الميزان. **ومن ذلك حديث البخاري** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكم نهي عن النهي. **في رواية** نهي عن نهي الخلفاء عن حديث اليه في انه
صلى الله عليه وسلم تزوج بعض نسائه فنثر عليه الثمن ثم قال تخفف صوت
من شافنيته. **فالاول مشدد والثاني مخفف** ان صح الخبر. فرجع
الامر الى مرتبة الميزان. **ومن ذلك ما رواه اليه في غيره** ان عليا كذا الطلاق جائز
الطلاق المعتد. **وكان سعيد بن المسيب** وسليمان بن يسار يقولان
اذا طلق السكران جاز طلاقه وان قتل مسلما قتل به. **مع رواية**
اليه في عن عثمان بن عفان انه قال ليس للمجنون ولا للمسكران طلاق

فالاول مشدد والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبة الميزان. **ومن**
ذلك ما رواه اليه في غيره عن عثمان بن عفان رضي الله عنه ورث
من طلقت في مرض الموت طلاقا ميتوتا. مع ما رواه اليه في غيره عن ابن الزبير
انه اخفى بعدم ارثها. **فالاول مخفف والثاني مشدد.** فرجع الامر
الى مرتبة الميزان. **ومن ذلك ما رواه الشافعي** واليه في غيره رضي
الله عنه انه قال امرأة المفقود لا تزوج فاذا اقدم وقد تزوجت في
امراته ان شاطلق وان شامسك. مع ما رواه مالك والشافعي
واليه في عن عمر بن الخطاب انه قال ايما امرأة فقدت زوجها لم تدر
اين يموت فانما تستظر اربع سنين ثم تستظر اربع شهور وعشرا ثم تخل
وبه قضى عثمان بن عفان بعد عمر. **فالاول مشدد والثاني مخفف**
فرجع الامر الى مرتبة الميزان. **فصل في بيان امثلة مرتبة**
الميزان من كتاب الجراح الى اخر ابواب الفقه فمن
ذلك حديث اليه في مرفوعا لا يقتل مسلما بكا فروي في رواية بمشرك
مع حديث اليه في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بمعا
وقاله الكر من وية بذمته ان صح الحديث والاشارة عن الصحابة في ذلك
فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان. **ومن ذلك حديث**
اليه في مرفوعا من قتل عبدا قتلناه ومن جردناه جردناه ومن خصاه خصناه
مع حديثه ايضا مرفوعا لا يقاد مملوك عن مالكه ولا ولد عن والده وكان ابو بكر
وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعبد ولكن يضرب ويغال حبسه ويجرم سهمه ان
صح الحديث والاشارة. **فالاول مشدد والثاني مخفف.** فرجع الامر الى مرتبة
الميزان. **ومن ذلك حديث الشيخين** وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فطرحت جثتها بحرة امة او عبدا مع حديث
اليه في غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في امة بغيره عبدا
او امة اذ فرس او بغل. **مع حديثه ايضا** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى في جنين المرأة بماية شاة. **في رواية** بماية وعشرين شاة فالاول
والثالث مرفوعا مشددان من حيث احصوا وقد تكون الشياها اعلى قيمة
من العبد والامة والثاني ان صح تخفف من حيث التخيير. فرجع الامر
الى مرتبة الميزان. **ومن ذلك ما رواه الشافعي** واليه في عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه انه قال اكلوا كل ساحر وساحرة. مع ما نقله عن عثمان
رضي الله عنه انه عاب عليا من قتل الساحر. **فالاول مشدد والثاني مخفف**
ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ان قاتل الناس حتى يقولوا الا اله الا

الله فاذنوا لها عصوا مني دماهم واما لهم الا بخت الاسلام وحسابهم على
 الله . فخرج الامر الى مرتبتي الميزان . من ذلك حديث البيهقي وغيره من فروع
 من بدل دينه فاقبلوه يعني في احوال . مع حديثه عن علي رضي الله عنه احدى
 يستناب به ثلاث مرات فان لم يثبت قتل . ومع حديث مالك والشافعي والبيهقي
 عن عمر انه قال عيسى ثلاث ايام يستتاب . فالاول مشدد والثاني مخفف
 فخرج الامر الى مرتبتي الميزان . من ذلك حديث البخاري والبيهقي في حديث
 طويل يوضح منه انه لا حد الا في قذف صريح بين . مع ما رواه البيهقي وغيره
 عن عمر انه كان يضرب الحد في النفرين . فالاول مخفف والثاني مشدد . فخرج
 الامر الى مرتبتي الميزان . من ذلك حديث البيهقي ان رجلا قال يا رسول الله ما ترى
 في حريسته الجبل قال لا . ومثلهما في الفكاك قال يا رسول الله فكيف ترى في التمر
 المعلق قال هو ومثله معه والفكاك . مع حديث الشافعي ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قضى في ناقة البراء بن عازب ان عليا هل الاموال حفظها بالمهاجرة وما اقتدر
 المواشي بالليل فهو ضامن عليا هلها قاله الشافعي وانما الضمان ذلك بالقيمة
 لا بغيره ولا يقبل قوله المدعي في فقدان القيمة لقوله النبي صلى الله عليه وسلم البيه
 علي المدعي واليمين علي المدعي عليه . فالاول يقتضي تضعيف الغرامة والثاني
 يقتضي تضعيفها وان عفو به السارق انما هو في الابدان لا في الاموال فخرج
 الامر الى مرتبتي الميزان . من ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 ليس علي المختلس ولا علي المنتهب ولا علي الخافض قطع . مع روايته ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قطع المحترمة التي كانت تستنصر الحادي والمتاع علي السنة الناس
 ثم تجرد . فالاول مخفف والثاني مشدد وان ثبت ان المحترمة قطعت بسبب
 الخيانة او قد يكون انما انما قطعت بسبب السرقة في وقت اخر فخرج الامر
 الى مرتبتي الميزان . من ذلك حديث البيهقي وغيره من فروعها انما هم عن قليل
 ما اسكر كثيره . في رواية ما اسكر كثيره فقليله حرام . مع حديث البيهقي من فروع
 اسربوا ولا تشكروا . فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح لان علته التحريم
 عند من قال بذلك انما هو الاسكار . فخرج الامر الى مرتبتي الميزان . من ذلك
 ما رواه البيهقي عن ابي بكر لما ارسل يزيد بن ابي سفيان اميرا علي القوا له
 انه قال له استجدوا قوا ما زعموا انهم حبسوا انفسهم في الصوامع لله تعالى
 قدرهم وما زعموا انهم حبسوا انفسهم له . وفي رواية فانكم وما حبسوا
 له انفسهم . مع ما رواه البيهقي ايضا عن ان الصحابة قتلوا شيئا قد طعن
 في السن لا يستطيع قتلا ثم اخبروا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
 ينكره . فالاول مخفف عليا الرهبان والثاني مشدد عليهم . فخرج الامر الى

مرتبتي الميزان . من ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول ايام النقيحة
 يوم العيد ويومان بعده . مع ما قاله ابن عباس النقيحة ثلاثة ايام بعد يوم العيد
 ومع ما رواه البيهقي من فروعها النقيحة الى اخر الشهر لمن اراد ان ياتي ذلك . فالاول
 مشدد ومقابلته مخفف . فخرج الاول الى مرتبتي الميزان . من ذلك حديث البيهقي
 من فروعها يزوج عن الغلام شاتان مكافئتان وعن ابنته شاة لا يضر ذكرنا ان كان ام
 اثنا . مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علق عن احسن كبش وعن
 احسن كبشا . فالاول مشدد في عقبة الغلام والثاني مخفف فيه . فخرج
 الامر الى مرتبتي الميزان . من ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله
 اكل من لحم الاربع . مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال في الاربع لا اكلها
 ولا احرمها . فالاول مخفف والثاني فيه نوع تشديد . فخرج الامر الى مرتبتي
 الميزان . وكذلك الحكم فيما ورد في الضبع والغلب والعنقة والجبل والجلالة
 كله يرجع الى مرتبتي الميزان . من ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان الضبع اكل علي
 ما يذره رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليهم
 وهم ياكلون . مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب فالاول
 مخفف والثاني مشدد . فخرج الامر الى مرتبتي الميزان . من ذلك حديث الشيخين
 ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الحجام . وفي رواية نهى
 عن ثمن الدم . مع حديث الشيخين ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احرم
 وافر الحجام بصاعين من طعام . فالاول مشدد والثاني مخفف . فخرج الامر
 الى مرتبتي الميزان . من ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ان كان في بيتي من ادبتم خير فحق شرطه الحجام او شربة عسل او
 لدعة بنار توافق الدواء ما احب ان الكوي . مع حديث البيهقي ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كوي اسودين زرارة من السوكة والكوي بن عمر من
 اللوقد وكوي ابنه . فالاول مشدد والثاني مخفف . فخرج الامر الى مرتبتي
 الميزان . من ذلك حديث احكامم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سئل عن فارة دقت في سمن فقال القوها واما حولها وكلوا باقيتها فقبل
 يا رسول الله اخرايت ان كان السمن ما يباع فقال انتفعوا به ولا تاكلوا مع حديث
 البخاري واحكامم من فروعها ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير
 فقبل يا رسول الله اخرايت شحوم الميتة فانه يطبخ بها السفن ويدهن
 بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام . فالاول مخفف والثاني
 مشدد . ويبيع حمل الاول علي اهل اخصاصه والثاني علي اهل الرفاهية
 والثروة . فخرج الامر الى مرتبتي الميزان . من ذلك حديث الشيخين ان

عليه وسلم

رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمت عن اختلاف غير الله وقال لا تختلفوا بأبائكم مع
حديث الحاكم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل يابعد في الصلاة
وعندهما الفلح وايضا صدق . فالاول مسترد والثاني مخفف . فراجع الامر الى مرتبة
الميزان . ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه كان يقبل شهادة القاذق
اذ اصاب . مع ما رواه ايضا عن القاضي شريح وغيره انه كانوا يقولون لا تجوز شهادة
القاذق ابدان وتؤتبه فيها بينه وبين ربه . فالاول مخفف والثاني مسترد . فراجع
الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد انه لا يجوز شهادة العبد
لقوله تعالى واستشهدوا شهودكم من رجالكم . مع ما رواه عن انس وابن شريح
 وغيره ان شهادة العبد جائزة وقالوا كلكم عبيد واحا . فالاول مسترد والثاني
مخفف . فراجع الامر الى مرتبة الميزان . وكذلك الحكم في شهادة الصبيان فقد
سقط ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيمنع من اجراح . ومن ذلك حديث الشيخين
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يختلف مع البيعة ويقول للحكم شاهدان
او عينة . مع ما رواه الشافعي ان عليا رضي الله عنه كان يري يختلف مع البيعة
وبه قال شريح وغيره . فالاول مخفف والثاني مسترد لاسيما ان قامت البيعة
على ميت او غائب او طفل او مجنون . فراجع الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك
حديث الشيخين وغيرهما من فواعا انما الولامن اعتق قال الحسن بن محمد
لقنطاس بنودا فانقطعت لم يثبت له عليه ولا وميراثه للمسلمين وليس للملحق
شي الا الاجر . مع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب انه قضى لسعيد بن المسيب
في التقاطه بنودا بان حره وسعيد ولاوه وعليه عمل رضاه . فالاول مسترد
والثاني مخفف ان صح . فراجع الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك حديث
الشيخين ان رجلا من الانصار اعتق مملوكا عن مدر لم يكن له مال غيره فباعه
رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه كان محتاجا . مع ما رواه الحاكم من فواعا المذبح
لا يباع ولا يوهب . فالاول مخفف بان مالكة يبيعه حتى شاء والثاني مسترد
ان صح رفعة فانه لا يباع ولا يوهب . فراجع الامر الى مرتبة الميزان . ومن
ذلك حديث البيهقي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال يعني امهات
الاولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والي بكر فلما كان زمن عمر نهانا
عن ذلك فاستنينا فالاول مخفف والثاني مسترد ووافقه علي ذلك جمهور
الصحاب فكان كالا جماع منهم علي بن ابي طالب والاولاد وقالوا انهم يعقبن بموت
السيد والله تعالى اعلم . **ولكن ذلك** اخر ما اراده الله تعالى من الجمع
بين الاحاديث التي ظاهرها التناقض عن بعض العلماء يشهد لمرتبة الميزان
من التخفيف والتشديد . **وبقيته** الاحاديث تجمع على اخذها بين

الاية ليس فيها الامرتة واحدة لعدم حصول مسقة فيها على احد من المكلفين
فانهم والحمد لله . **واعلم** يا اخي انني ما تركت الجمع بين ايات القرآن
التي اخذ بها الاية واختلفوا في معانيها جهلا بها وانما ذلك لخفا مدارك المجتهد
فيها بخلاف احاديث الشريعة فانها جاءت مبينة لما اجل في القرآن وايضا فان
قسم التشديد في القرآن الذي يواخذه العارفون بقومهم لا يكاد يعرفه احد
من علماء الزمان فضلا عن غيرهم . **وقد** صنعت في ذلك كتابا سميت بالجواهر
المصونة في علم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلثة الاف علم وكتبت عليه
مشايخ الاسلام علي وجه الايمان والسنن لاهل الله عز وجل . ومن جملة ما كتبت
عليها الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي وبعد فقد اطلعت على هذا الكتاب العزيز
المقال الغريب المثال خرايته مشحونا بالجواهر والمعارف الربانية وعلمت انه
نعم للاكباد يضيئ نطق النطق عن وصفه وبكل الفكر عن ادراك كنهه وكشفه
انتهى واخفيت في طيه مواضع استنباط من الايات غير عالية علوم اهل
الله تعالى ان تداع بين المجنوبين . **وقد** اخذ الشيخ شهاب الدين ابن الشيخ
عبد الحق عالم العصر فكتبت عنده ثم اراه هو ينظر في علومه فجزع عن معرفة مواضع
استخراج علم واحد منها فقال لي وصفت هذا الكتاب في هذا الزمان لا ي شي
فقلت وصفته بضرة لاهل الله عز وجل لكون غالب الناس ينسبهم الى الجهل
بالكتاب والسنة فقال لي انا اقول في نفسي اني عالم معشر والشام والجزيرة والرو
والبحر وقد عجزت عن معرفة استخراج نظيره علم واحد من القرآن ولا
خمنت حمايته شيئا مع ذلك فلا اقدر على رده من كل وجه لان صولة الكلام الذي
فيه ليست بصولة مبطل ولا عاين انتهى . **وقد** استخرج اخي فضل الدين من سورة
الفاتحة ما يتي الف علم وسبعة واربعون الف علم ولست اتيه نسخة ولست
علما وقال هذه امهات علوم القرآن العظيم فقرردها كلها الى البسطة خراي اليا
ثم اتي النقطة التي تحت الباء **وكان** رضي الله عنه يقول لا يكمل الرجل عندنا
في مقام المعرفة بالقرآن حتى يستخرج جميع احكامه وجميع مذاهبه المجتهدين
فيها من اي حرف شام من حروف الهجاء انتهى . **وبوده** في ذلك قول الامام علي
رضي الله عنه لو شئت لا اقرن لكم ثمانين بعرا من علوم النقطة التي تحت الباء
فشد ان كان سبب جمعي بايات القرآن التي اختلفت المجتهدون في معانيها
بين مخفف ومسترد فحققت من ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن فتح باب
الاشارة على العلماء بالله تعالى وباحكامه . **وانما** صنعت هذه الميزان بحمد الله تعالى
الاسد الباه الاشارة على الاية فاعلم ذلك . **وانما** ذكرت الاحاديث الضعيفة
عند بعض المقلدين احتياطا لهم ليعلموا بها فقد تكون صحيحة في نفس الامر

فأما بل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي أخذ به مجتهد آخر كل ذلك
 أو باجماع ائمة المذهب رضي الله عنهم عاين من نظريين الانصاف علم بالقرين ان
 ذلك الحديث الضعيف الذي أخذ به المجتهد لو اصح عنده ما استدله وكفانا
 صحة الحديث استدلال مجتهد به بل ذهبه ومن ابعث النظر في هذه الميزان لم يجد
 دليلا ولا قولا من ادلة المجتهدين واقوالهم يخرج عن احدي مرتبتي الشريعة ابدأ
 ولكل من المرتبتين رجال في حال مباشرتهم الاعمال فمن قوي منهم طوبى بالعمل
 بالتشديد ومن ضعف منهم طوبى بالعمل بالرخفة لا غير كما مر ايضا حديث في
 الفصول الادلة والمجتهدين في العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث **ولنشرع**
في اجمع بين اقوال ائمة المجتهدين وبين كيفية
 وردها أي مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد مصدرين بمسائل الاجماع هو
 والاتفاق في كل باب من باب الطهارة الى اخر ابواب الفقه وبيننا في السريعة
 بتوجيه اهل الحقيقة وعكسه غالباً وبين ان ائمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة
 كما هم علماء بالشريعة فانهم كلهم ما بنوا قواعد مذاهبهم الاعلى الحقيقة والشريعة معا
بل اخبرني اهل الكشف انهم ائمة للجن ايضا وان لكل مذهب طلبة من الجن
 يتقيدون به لا يرحلون عنه كالانسان في العلم ان هذا الامر الذي التزمه في هذا
 الكتاب لا اعلم احدا بعد الله سيقني الى التزامه من اول ابواب الفقه الى اخرها
 ابدأ كما مر بيانه واخر الفصول السابقة وتقدم هناك ان الحقيقة لا تحالف الشريعة
 ابدأ عند اهل الكشف لان الشريعة الحقيقة هي الحكم بالانوار وعلى ما عليه في نفسها
وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تحالف شريعة حقيقة ولا عكسه وانما هما
 مختلفان كما ان ملازمة الظل للشخص حال وجود نور الشمس وانما يظهر حالها
 فيما اذا حكم احكام بيئته زور في نفس الامر وظن الحاكم صدق البيئته لا غير فلو
 ان البيئته كانت صادقة في باطن الامر كظاهرها لتقد احكام باطنها وظاهرها
 أي في الدنيا والاخرة **فعلم** ان قول الامام ابي حنيفة ان حكم الحاكم
 يتقد ظاهراً وباطناً محمول عند المحققين على ما اذا حكم بيئته عادلة اذ ذلك
 من باب حسن الظن بالله عز وجل وانه قد يتصور لنواب شرعه الشريف
 يوم القيامة فيعفو عن شهود الزور وعن احكام بظلمة وعيشي حكمه في الاخرة
 كما يشاء في الدنيا اذ ابدل وسعه في النظر في البيئته واما قول بعضهم ان حكم الحاكم
 يتقد في الدنيا والاخرة ولو علم ان البيئته زور فقد ناباه قواعد الشريعة وان
 كان الله تعالى يغال لما يريد اذ علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

كتاب الطهارة

اجمع ائمة الاربعة اعلى وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التحل من استغساله
 فيها حسا وشرا كما اجمعوا على وجوب التيمم عند حصول فقد ذلك وعلى ان
 ساء الورد والتحلق لا يظهر عن الحديث وعلى المتغير بطول الملك ظهور وعلى ان
 السواك ما يوربه هذه مسائل الاجماع في هذا الباب واما ما اختلفت ائمة
 الاربعة وغيرهم فيه فليكن **ومن ذلك** قول فقهاء الامصار كلهم ان ماء
 البحار كلها عذبة واجابها بمنزلة واحدة في الطهارة والنظير مع ما حكى
 ان قوما منعوا الوضوء بما البحر وقوما اجازوه للضرورة وقوما اجازوا التيمم
 مع وجوده فالاول مخفف وما بعده مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول اطلاق الماء في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي **ومعلوم**
 ان الطهارة ما شرعته بالاصالة الا لانفاش بدن العبد من الغثف المحاصل
 بالمخاض والكل الشبهات والوقوع في الغفلات فيقوم العبد بعد الطهارة
 الى مناجاة ربه بيد له حي فيناجيه بيد له كله او يفعل بما شرطه الشارع
 له الطهارة **وجه الثاني** ان صاحبه لم يبلغه حديث هو الطهور ماؤه
 محل مستند مع كون الماء عتيقا لا يثبت شيئا من الزرع وما لا يثبت الزرع لا يور
 فيه ظاهرة حتى ينعش البدن **ومع حديث تحت البحر نار والناظر عيني**
 فلا ينبغي للعبد ان يتنحى بما قرب محل الغضب ثم يقوم يناجي ربه فهو قريب
 في المحنى من مياه قوم لوط النبي السار عن الوضوء منها ومن هنا قدم
 بعضهم التيمم عليه كما مر ولما في التراب من الروحانية اذ هو عكازة الماء كما
 سياتي بسطه في باب التيمم ان شاء الله تعالى **ومن ذلك اتفاق العلماء**
 على انه لا يبعث الطهارة الا بالماء قولين ابي ليلى والاصم بجواز الطهارة بشي
 انواع المياه حتى المتعصر من الاشجار ونحوها فالاول مشدد والثاني
 مخفف **فراجع الامر** الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** انصار الذهن الى
 ان المراد بالماء في نحو قوله تعالى ويترل عليكم من السماء ماء ليطهركم به هو الماء
 المطلق **وجه الثاني** كون تلك المياه اصلها من الماء سواء في ذلك ما الاشجار
 والبقول والارهاق فان اصله من الماء الذي تشربته العروق من الارض لكنه
 ضعيف الروحانية جدا فلا يكاد ينعش الاعضاء ولا يحسن ما بخلاف الماء المطلق
 وكذلك منع جمهور العلماء من التطهر به **ومن ذلك قول** ائمة الثلاثة لا تزال
 النجاسة الا بالماء **مع قوله الامام ابي حنيفة** ان النجاسة تزال بكل ما يبع
 غير الادهان **فالاول مشدد والثاني مخفف** **وجه الاول** ان الطهارة
 انما شرعته لاجبا البدن او التوب فالبدن اصل والتوب بحكم التبعية ومعلوم
 ان المابع ضعيف الروحانية لا يكاد يحيي البدن ولا يزي التوب فان القوة

الشهوات

حائنة

ير

التي كانت فيه قد تشربتها العروق وخرج بها الأعصاب والأوراق والأزهار
والثمار. ووجه الثاني كون المايح المعطر من الأشجار مثله روحانية
تماما على كل حال وايضا فان حكم النجاسة اخف من الحدث بدليل ما ورد عن عائشة
رضي الله عنها انها كانت اذا اصاب ثوبها دم جيفت رقت عليه ثم فركته
بعود حتى تزول عيبه وبدليل صحة صلاة المسح بالتراب ولو بقي هناك اثر
النجاسة بخلاف الطهارة عن الحدث لو بقي على البدن لمعة كالذرة لم يصبها
الماء لم ينجس طهارته الا بغسلها فافهم. من ذلك قول الامامة الثلاثة بعدم
كراهية الماء المستمسك في الطهارة. مع الاصح من مذهب الشافعي من كراهية
استعماله. فالاول مخفف والثاني مشدد. فخرج الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم صحة فيه فلوانه كان يغزر الامة لبينه نعم رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولو في حديث واحد والاثر في ذلك عن عمر ضعيف جدا فبقي
الامر فيه على الاباحة. ووجه الثاني الاحتياط في الجملة. من ذلك
الماء المسخن بالنار هو غير مكروه بالاتفاق. مع قول مجاهد بکراهته ومع
قوله احمد بکراهته المسخن بالنجاسة. فالاول مخفف والثاني مشدد
والثالث مفصل. فخرج الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول عدم وجود نص
من الشارع فيه. ووجه الثاني ان النار خطر غصبي لا يعذب الله به الا
العصاة فلا ينبغي لعبدان يتفخح بما تاسر به لاسيما ان سخن بالنجاسة فافهم
من ذلك الماء المستعمل في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر على المشهور
من مذهب الامام ابي حنيفة وعلى الاصح من مذهب الامام الشافعي واحمد
بشرطه في الرواية الاخرى عن ابي حنيفة انه نجس وهو قول ابي يوسف
مع قول الامام مالك هو مطهر. فالاول مشدد وقول مالك مخفف. فخرج
الامر الى مرتبة الميزان. ووجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة
كونه خطايا خرف فيه كادري في الصحيح فهو مستقدر شرعا عند كل من كل
نظام ايمانه او كان صاحب كشف فلا يناسبه كل من كل في نظام الايمان
ان ينظر به كالا يناسب احد ان يتفخح بالصفاء او المخاط او الصناعات
ويؤم بياحي ربه والعقوبات المستقة فما لا مستقة فيه لا ينبغي الحفوع عنه
كما قالوا في ذم البراءة اذ اعم الثوب كله او عم البدن عبا والسر حين اودخا
النجاسة وكثر انه لا يعفى عنه. ووجه من قال ينجس الطهارة بالماء المستعمل
في فرض الطهارة كون القدر الذي حصل في الماء من خدور الخطايا امر غير
محسوس كخالب الناس ولا يطالب كل عبدا لا بما شهد من منع الطهارة به
للمؤمن فهو تشديد ومن جوزها به له فهو تخفيف فالاول خاص باهل

الكشف من العلماء والصالحين والثاني خاص بجماعة المسلمين. ووجه من قال
ان المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسته مغلظة او مخففة الاخذ بالاحتياط
للمتوضي به مثلافه لو كشف له كرامات الميضاة التي تنكر الطهارة منها
للعوام كالماء الذي بقي فيه ميتة كلاب او غيرها من الحيوانات حتى صادت
وايئة ميتة فوضي الله عن الامام ابي حنيفة ورحم اصحابه حيث فتشوا
النجاسة الى مغلظة ومخففة لان المعاصي لا تخرج عن كونها كباير او صغابر
فقال غساله الكباير مثال ميتة الكلاب او بولها ومثال غساله الصغابر
مثال ميتة غير الكلاب من سائر الحيوانات المأكولة او غير المأكولة فوجه كون
الغسالة المذكورة كالنجاسة المغلظة الاحتياط الكامل للمتوضي به
مثلا لاحتمال ان يكون ذلك غسالة كبيرة من الكباير ووجه كون الغسالة
المذكورة كالنجاسة المتوسطة احسان الظن به بعض الاحسان وانه لم ير
كبيرة وانما اتركب صغيرة. ووجه من قال لانه يجوز الطهارة به مع الكراهة
احسان الظن بذلك المتوضي اكثر من ذلك الاحسان وانه لم يرتكب كبيرة
ولا صغيرة وانما وقع في مكروه او خلاف الاول في مثال الاول ميتة البعوض
ومثال خلاف الاول في ميتة البراغيث او الصيبيان ومثال ذلك لا يؤثر في
الماتغير ايظهر لنا في العادة **وسمع** سيدي عليا انما
رحم الله تعالى يقول اعلم ان الطهارة ما شرعت بالاصالة الا لتلذذ اعضا
العبد بظافة وحسنات وتقديرا لظاهر وباطن الماء الذي خرف فيه الخطايا
حسا وكسفا او تقديرا او ايمانا لا يزيد الاعضاء التقديرا او تقديرا لبقا
تلك الخطايا التي خرف في الماء فكشف للعبد لراي الماء الذي ينظر منه الناس
في المطاهر في غاية القذارة والنتن فكانت نفسه لا تطيب باستعماله كالا تطيب
باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب او هرة او فارة او نحو ذلك كالبعوض
والصيبيان عليا خلت تلك الخطايا التي خرف من كباير وصغابر ومكروهات
وخلاف الاول فقلت له فاذا كان الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وابو يوسف
من اهل الكشف حيث قالوا بالنجاسة الماء المستعمل فقال رضي الله عنه نعم كان
ابو حنيفة وصاحبه من اعظم اهل الكشف فكان اذا راى الماء الذي يتوضا
منه الناس يعرف اعيان تلك الخطايا التي خرف في الماء وغير غسالة الكباير
عن الصغابر والصغابر عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الاول كالا
المجسدة حسا على حد سواء **قال** وقد بلغنا انه دخل مطهرة جامع الكوفة
فراى شابا يتوضا فتطير في الماء المتقار منه فقال يا ولدي تب عن عقوق
والدين فقال تبنت الى الله عن ذلك **و** راى غسالة شخص اخر فقال تب

ط

تلك

من الزنا فقال لنتبعه من ذلك **و** راي غسالة شخص اخر فقال له يا اخي تبت من شره
 الحمر وسماع الالهة فقال له تبت منها فكانت هذه الامور كما لمحسوسة عنده علم
 حدسوا من حيث العلم بها **شعر** بلقنا انه سأل الله تعالى ان يجيبه عن هذا الكلف
 لما فيه من الاطلاع على سوانة الناس فاجابه الله الى ذلك فعلم ان الامام
 حال كسفه كان قوله في الماء المستعمل تابعا لما يراه قد خرم من الخطايا من كباير
 وصغايير ومكروهات وخلاف الاول لا انه كان يعلم بالقوله بالنجاسة كليا
 خرم من المتطهرين على حدسوا كما قد يتوهمه بعض تقليدي فابن غسالة الزنا
 والمواطد شره الحمر وعقوق الوالدين واكل الرشا والربا والسفاهة ونحو
 ذلك من غسالة النظرا الى الاجنبية او القبلة لها او مواعدتها على الفاحشة
 او الوقوع في الغيبة وامن غسالة هذه المذكورات الاخيرة من غسالة
 استعمال المكروه وكالا يستنجى باليمين من غير عذر وتقديم غسل اليد اليسرى
 على اليمنى مثلا وكذلك الحكم في غسالة خلاف الاول كتوسيع الاكام بغير
 حاجة وتكبير الحامة والتنسبط بالماكل والمساوب وبناء الدور ونحو ذلك
 لحصول الغفلة في حين من الاحيان عن شيء من امور الاخيرة انتهى فقلت
 له هذا حكم اهل الكسوف واهل الايمان الكامل فما حكم الضعفاء في ذلك فقال
 هم مع ما يقوم عندهم من شهوة تلك الذنوب التي حرمت في الماد الا اري الاحتياط
 الاول لم يجنب احد من الغسالة لتلك الاعضاء كما غسالة كباير وصغايير
 من غير اساة ظن بمن في غسالة ذلك بان يعامل ما من اليه الكباير او
 الصغايير من غير ان يفتقد وقوعه في ذلك **و** سمعته مرة اخرى يقول الاول
 لكل تقليد ان يجنب غسالة الماء المستعمل كانه نجاسة مغلظة اخذ بالاحتياط
 وان نزل عن هذه الرتبة جعلها كالنجاسة المتوسطة كبول البهايم لا سيما
 لاحتمال ارتكاب صا جهتها من الصغايير كما هو الغالب وان نزل عن هذا
 المقام جعلها كالنجاسة المحققة حلا على ان ذلك المتطهر اغا ارتكب مكروها
 من المكروهات دون الكباير والصغايير وان نزل عن ذلك اجتنبه في
 الاستعمال كما يجنب استعمال ما البيطخ وما البقل ونحوهما مما هو ظاهر
 في نفسه غير مطهر لغيره لاحتمال ان يكون المتطهر ارتكب خلاف الاول
 فقط ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة المحققة فضلا عما فوقها انتهى
وسمعت مرة اخرى يقول كان الامام ابو حنيفة من اهل
 الكسوف فكان تارة يري غسالة الكبيرة في الماء فيحكم باجتنابها او كسفه
 بانها كالنجاسة المغلظة وتارة يري غسالة الصغيرة في الماء فيقول
 انما كالنجاسة المتوسطة لان الصغايير متوسطة بين الكباير والمكروهات

فهي مرتبة بين النجاسة المغلظة والمحققة تبعاً لاصولها فليست اقواله الله
 ان صحت عنده في غسالة واحدة كما توهمه بعض تقليديه وانما ذلك في
 غسالات متقدمة انتهى **فصل** ان الائمة الاربعة ما بين تخففت
 ومشددة في الماء المستعمل احتياطاً وتورعاً وما بين متوسط فيه وما
 بين تخففه كذلك **وتوبه** ما ذكرناه من التقسيم حديث عائشة
 رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حسبك من صفة هكذا يعني
 قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لو مرتجة بما البحر لم يرتجها او كما قال
 صلي الله عليه وسلم اي لو قدرت جسماء وطرحته في البحر المحيط لغرفت طعمه
 اولونه ادر يجده او كلاًهما وانتنته فاذا كان مثل هذه الكلمة تغير البحر
 المحيط كل هذا التغيير العظيم فكيف بالذنوب العظام اذا خرت من جميع
 المتوضيين في مطهرة المسجد مثلاً فرحم الله تعالى فقلدي الامام الى
 حقيقته ورضي الله عنه حيث منعوا الطهارة من ما المظاهر التي لم تستبح
 لما يخرج فيها من خطايا المتوضيين وامروا بتابعهم بالوضوء من الامهات والاولاد
 او البركة الكبيرة او من الحيض المغطاة التي لا يعود فيها ما المتطهرين فان
 هذا الماء انفس لما الطهارة لنظافته وكثرة حماته لا سيما اعضا امثالنا
 التي كادت ان تموت من كثرة المخالقات فضيها ان ينعشها الماء الذي
 لم يستعمل فقلنا عن المستعمل ولو كثير اعرفا فتعم واسد ما فعل اصحاب
 هذا الامام رضي الله عنه وعنه فانه اولي بكل حال لانه ان كان هناك
 ضعف للجسد او فتور حيوي وقوي وانتعش وان لم يكن هناك ضعف
 ازاد الجسد حسناً ووضاة **وكان** سيدي علي الخواص مع كونه كان
 شافعي لا يتوضا من مظاهر المساجد في الكثر اذ قاته ويقول ان ما هذه
 المظاهر لا ينعش جسد امثالنا لتقديرها باخطايا التي خرت فيها وتارة
 كان يتوضا منها ويقول الذي اعطاه الكسوف ان هو لا يتوضيين لم يفتعوا
 في ذنب قبيح كبا ثار ما طهارتهم كما كان الصحابة يفعلون مع بعضهم بعضاً
 في المظاهر وبذلك قال تارة وما لك وتارة كان يكشف له عن ما خفي ذلك
 المامن الذنوب فيجتنبه على علمه وبيان وكان يميز بين غسالات الذنوب
 ويعرف غسالة احرام من المكروه من خلاف الاول **و** دخلت معه مرة بمصاة
 المدرسة المزهرة فاراد ان يستنجي من الغطر فتطهر فيه ورجع فقلت له
 لم لا تطهر فقال رايت فيه غسالة ذنب كبير غيرته في هذا الوقت وكنت
 انا قد رايت الشخص الذي دخل قبل الشيخ وخرج فنبعته واخبرته اني
 فقال صدق الشيخ قد دفعت في زنا ثم جأ الى الشيخ وتاب هذا امر قد شهدته

من الشيخ **فان قيل** هذا حكم من نظره من اهل الذنوب فما حكم ما من لم يقع منه ذنب قبل ذلك الوضوء **فالجواب** الاول ان ينزل مثل هذا منزله ما هو ظاهر في نفسه غير مطهر لغيره لضعف روحانيته بازالة المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلا وكما قالوا في ما طهارة الصبي **فان قيل** فلا يثني شدد الامام ابي حنيفة في ما الطهارة عن الحدث وخفف في ما الزالة النجاسة وقال انها تنزل بكل ما يبع مزيل **فالجواب** ان باب الحدث اصيل وباب النجاسة اوسع بدليل ما ورد في الفعل الذي يصيبه نجاسة من انه يطهره انما قد بالتراب اذا حكمه فيه او مشى به عليه وفي رواية يطهره ما بعده يعني من الارض اذا زالت العين بذلك **فان قلت** فما وجه من قال ان النار تطهر النجاسة اذا احترقت بها **فالجواب** وجهه القياس على تطهير العصاة من الموحدين بالنار ثم يدخلون الجنة بعد ذلك فكما انما تطهر العصاة من الذنوب المعنوية كذلك تطهر النجاسة المحسوسة فافهم **وسمعنا** سيدي عليا اخا خاصا رحمه الله يقول من شك في ان مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ادبي بالاتباع من مذهب غيره في الامتناع من التطهر من ميعانة المساجد فليستوا من ما الا باروا الابرار والمياه التي لم تستعمل وتغير انتفاش اعضائه فانه يحدها قد انتعشت بذلك اكثر من الماء الذي يختلف فيه ايدي الناس ومن هنا ينقدح لك يا اخي من الامر بالطهارة بالماء كثر بالتراب عند فقد او العجز عن استعماله وذلك انه انما شرع لنا الطهارة به لاجل ما به اعضاها التي ماتت من الحامى او العقلا كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي فلا يؤمنون ولم يطلع بعضهم على هذه العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في الطهارة بقيد لا يعقل بعناه انتهى والحق ان علته معقولة مستهودة وفي الغاش الاعضا واحياها بعد فطورها او موتها فافهم **فان قلت** من اختلف الذي في الماء المستعمل يجري في التراب المستعمل وهل يخرج خطايا المتيمم بالتراب في التراب كما ورد في الماء **فالجواب** لم نر شيئا يفتقر عليه في ذلك ولعله لضعف روحانية التراب فمن وجد في كلامهم انهم اجروا ذلك في التراب المستعمل فليست هذه الموضع من كفاي هذا فكذا فليست منازع المجتهدين والمجد لله رب العالمين ومن ذلك قول الايمة الثلاثة باحتناع الطهارة بالماء المتغير كثيرا بظاهر كزعفران ونحوه مع قول الامام ابي حنيفة واصحابه يجوز الطهارة به ان لم يطهر او يغلب على اجزائه **فالاول** مشدد في شأن الماء الثاني مخفف **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان

ووجه الاول منصرف روحانية الماء المذكور عن اجبا الاعضا وانعاشها فمن نظره فكانه لم يظهر **ووجه** الثاني النظري قوة روحانية الماء من حيث هو الا ان يخرج عن طبع الماء بطبع شيء من الطاهرات فيه او كثرة التغير جدا بحيث يغلب على اجزائه ويؤيد الاول حديث الماء هو لا يتجسد شيء لا ما غلب على طهره او لونه او ريحه وقد اخذ اهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حمل المطلق على المعين لان الماء في ذاته لا يدخله شيء غيره فاذا احسب على ما غيره فينبغي ما يورث ما من من دخول احد هما في الاخر ولو لا ذلك ما كانا سيبين ولكن لما كان يلزم من اغترافنا الماء الطاهر ان يغترف معه شيئا من ذلك المخلوط به امتنعنا من استعماله واطلقنا عليه اسم اجنس مثلا بشرطه توسعا كما ان اهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك توسعا في حقيقة الاختلاف بين اهل الكشف وغيرهم الامن حيث العلة فاهل الكشف يقولون علة منع استعماله اغتراف ذلك الجنس معه لا تجسده في ذاته وغير اهل الكشف يقول العلة في ذلك تجسده فافهم **ومن** ذلك اتفاق الايمة على ان تغير الماء بطول المكث لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن سيرين بمنع الطهارة به **فالاول** مخفف والثاني مشدد **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم حدوث شيء في الماء بحال عليه الضعف لروحانيته **ووجه** الثاني وجود التغير من حيث هو كما المتن بطول المكث فانه قد روى عن ابي حنيفة في النظر به كما لا ينبغي اكل الطعام المتن وكل شيء لا تجده اهل الطباع السليمة فافهم **ومن** ذلك قول الايمة الثلاثة ان الشمس والنار لا يؤثران في النجاسة تطهرا مع قول الامام ابي حنيفة ان النار والشمس يطهران بعض اشياء في بعض الاحوال فاذا جف جلد الميتة عند طهر بلا دغ واذا انجست الارض نجفت في الشمس طهر موضعها وجازت الصلاة عليها لا يتجسس منها اذ لا يلزم من كون الشيء ظاهرا في نفسه ان يكون مطهرا لغيره **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الاصل في الطهارة ان يكون بالماء في الحدث والنجس **ووجه** الثاني ان المراد زوال ذلك القدر في رأي العين فلا فرق عند بين ازالته بالماء وبين ازالته بطول الزمان او غير ذلك وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل التوب الطويل للمرأة اذا اصابته نجاسة يطهره ما بعده يعني من التراب الذي يمر به ويمسه فافهم **ومن** ذلك نجاسة الماء الراكد القليل ايم دون القليلين اذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الامام ابي حنيفة والشافعي واحمد في احاديث روايتيه مع قول مالك واحمد في الرواية الاخرى انه طاهر ما لم يتغير فان تغير فنجس وان بلغ قليلين **فالاول** مشدد والثاني

فنا

لطعام

مخفف • فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • وكذلك اختلاف في اجاري فانه كالراكد
 عند الامام الى حقيقة واحدة وهو الجدي من مذهب الشافعي وقال مالك لا يجزى
 اجاري الا بالتغير قليلا كان او كثيرا واختاره جماعة من اصحابه الشافعي
 كالنفوي وامام الحرمين والقراي • فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان • ووجه المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها وجود
 نجاسة في الجملة فتشترط عنها ولو لم تظهر لنا ادبامع الله تعالى ان نقوم بين
 يديه متطهرين بما دنا من الباطن عندنا ظاهر عندنا تعالى فمن شدد راعى
 ما عندنا تعالى ومن خفف راعى ما عندنا لعماد فافهم • من ذلك قوله الائمة
 الاربعة ان استعملوا في الذهب والفضة حتى في غير الاكل والشرب حرام
 على الرجال والنساء الا في قوله للشافعي • مع قوله داودا ما يجرم الاكل والشرب
 خاصة • فالاول مشدد والثاني مخفف واقف على حد ما ورد • فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان • ووجه الاول كمال السقفة على دين الامة
 والاختلاف بالاحوط فيه اذ الجنب في الوضوء منها مثلاً كالجنب في الاكل
 والشرب ولا ينبغي لمن يتطهر ان يكون متطهراً متكبراً متعجباً بنفسه اذ الطهور
 مفتاح الصلاة التي هي حضرة الله عز وجل • وقد اجمع اهل الكشف على
 انه لا يصح دخول حضرة الله من كان فيه شيء من الكبر بل يطرد من القرب
 منها كما طرد ابليس واحا استعملها في غير الوضوء فبالا في لانه اذا ترك
 استعمالها في مواطن الطاعات من الاحتياط في غيرها من باب اولي
 فافهم • من ذلك المصنوب بالفضة ضربة كبيرة حرام عند الائمة الثلاثة
 بتفصيل عند الشافعي • مع قوله في حقيقة لا يجرم المصنوب بالفضة مطلقاً
 فالاول مشدد والثاني مخفف • ووجه الاول كمال السقفة على دين
 الامة كما مر وذلك ان من استعمل الانا المصنوب بالفضة او الذهب يصدق
 عليه انه استعمل انما كان لبعض اجزائه من العصبية والورع التباعد عن
 الانا المصنوب كالتباعد عن الانا الكامل من الفضة • ووجه الثاني العفو
 عن مثل ذلك • من ذلك السواك قد اتفق الائمة الاربعة على استحبابه
 وقال داود وهو واجب وزاد اسحاق ان من تركه عامدا بطلت صلاته لا سيما
 ان اتاذي بتركه اجلس فالاول مخفف والثاني مشدد ويدل لهما معاً
 قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اسبق على اجني لامرتم بالسواك اي امر
 ايجابه فان رايته كون الامر للوجوب ولكنه ترك ذلك رحمة بالامة فكانه
 صلى الله عليه وسلم اشار بقوله لولا ان اسبق الى انه واجب على من لا مشقة
 عليه وعلى ذلك فمن لم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة

لا يجب

لا يجب عليه • فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ووجه الثاني مراعاة كمال التقليم
 والادب في مناجاة الله عز وجل وهو خاص بالاكابر من العلماء والصالحين هو
 الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب ما يشهدونه من غبطة الله تعالى وما هو
 يستحقه مقام خدمته بل ربما شق عليهم تركه • ووجه الاول مراعاة حال
 مقام المحجوبين عن مثل ذلك المشهد من العوام اجهلين بما يستحقه مقام
 خدمته تعالى ومناجاته فان ايجاب السواك عليهم ربما يشق عندهم
 لجهلهم المذكور فان احدهم لا يكاد يتجلى لقلبه تلك الغبطة التي تتجلى
 للعلماء والصالحين وهذا من باب تولم حسنات الاكابر وسيئات المقرين فانهم
 ومن ذلك عدم كراهة السواك للمصاييم بعد الزوال عند ابي حنيفة ومالك
 واحمد في احدهما وابنيه لا يكره وقال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى يكره
 فالاول مخفف والثاني مشدد • فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ووجه الاول
 مع ملاحظة ما تقدم مراعاة المسلم لرفع الضرر عن جلسده حتى لا يتاذي احد
 براية فمه ومعلوم ان كلما يتاذي اجلس ينبغي تقديم ازالة عن علي حصول النفا
 وايضا فان الصاييم بعد الزوال ينبغي لها التها به للمقاومة الى حين يجلس
 للاكل على ما يبدنه مشاهداته وهذا هو الملقا الاصغر بالنظافة وحسن الراية
 كما ورد في حديث المصاييم فرحان وان كان الحق تعالى لا يوصف بالتأذي بذلك
 حقيقة اذ هو الخالق لذلك ولكن قد يتنبع الشرع العرفي في كثير من المسائل
 وقد ورد في عدة احاديث الاشارة الى التجوز في اطلاق صفة التأذي عليه
 سبحانه وتعالى كما اشار اليه حديث البخاري لاحد اصبر على اذي من الله وكبح
 حديث من اذ الى وليا فخذ اذني واعتقادنا ان المراد من نسبته نحو هذه
 الصفات الى الله سبحانه وتعالى انما هو غايابها كما هو مقرر في محال من ابواب
 الفقه فافهم • ووجه الثاني الترغيب في الصوم وكون مثل ذلك الراية
 محودة الاثر في طريق العبادة كما كان صلى الله عليه وسلم يترك الصلاة على
 بعض الشهداء لترغيباً للمجان في الجهاد فيقول اذ كانت الشهادة توصل
 صاحبها الى مقام لا يحتاج الى احد يدعوا له بالمعقرة والرحمة فلا ينبغي له
 تركه فتشرك داعيته المجاهد ويؤزل عنه الجحش فاعلم ذلك والله تعالى اعلم

باب الخامسة

اجمع الائمة على نجاسة الخمر الا ما حكى عن داود انه قال بطلانها مع غرمها
 وكذلك اتفقوا على ان الخمر اذا تخللت بنفسها ظهرت • واجمعوا على ان
 ميتة اجراد السمك طاهرة وعلى ان الجنب والكافر او المشرك اذا غسب
 في ما قليل فالما بان على طهارته • واتفقوا على ان الرطوبة التي تخرج من

يل

المعدة بخسة اما حكى عن ابي حنيفة **هذه** ما قد كثرته من مسابيل الاجماع والا
تفاق. واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قوله الائمة الاربعة ان الخمر بخسة
مع قوله داود بطهارتها مع خمرها كالماء. فالاول مشدد وابلغ في الرجوع والثاني
مخفف من جهة عدم وجوب التطهير منها لانه لا يلزم من خمرها بخاسة عينها
كما ليس بالانصاب والالزام وانما هي بخسة من حيث صفتها ومن هذا الباب
قوله تعالى انما المشركون نجس. فزجج الامر الى مرتبة الميزان وان كان الثاني
ضعيفا جدا فانهم **من ذلك** قول الامام الشافعي واحدا في حنيفة
بخاسة الكلب. مع قوله الامام مالك بطهارته فالاول مشدد في بخاسة
وفي الطهارة من ولوغه سبعا لجا سنده الاعداد في حنيفة فانه يقول الغسل
منه مرة ان زالت العين بها والا فلا بد من غسله حين يغلب على لظن ازالها
ولو لم يمس من مرة واكثر كسائر النجاسات لا سبعا وقال مالك هو ظاهر وبغسل
من ولوغه سبعا لا لجا سنده بل ذلك تعدي لا يعقل وكذلك القول فيما
اذا ادخل الكلب عضو من اعضائه في الانا فانه كالولوغ خلا فاما مالك فانه
خص الغسل سبعا بالولوغ فقط. فزجج الامر الى مرتبة الميزان. ووجه من قال
بخاسة عينه وصفته معا عدم صحة التفكاك الصفة عن الذات. ووجه من
قال بطهارته ذاته ان الاصل في الطهارة وانما النجاسة عارضة فانها
صادرة عن ان تكون الله تعالى القدوس الطاهر ومن الادب قولنا بطهارة
عينها ثم ان رايها اثارها بغير استعانة في بدن او دين اجتنابا لها وقد
اجمع اهل الكشف على ان الاكل والشرب من سور الكلب يورث القسوة في
القلب حتى لا يصير العبد عينا الى موعدة ولا فعل شي من الخيرات وقد جرب
ذلك شخص من اصحابنا المالكية فشرب من لبن شربة منه كلب فكلت تسعة
اشهر وهو مقبوض القلب عن كل خير حتى كاد ان يهلك والشئ الذي يحصل منه
ما ذكر يجب اجتنابه ويجوز اطلاق النجاسة عليه سواء اردنا الذات مع الصفة
او الصفة فقط كما اطلق الله تعالى اسم الرجس على المشركين من حيث صفتهم التي
في الكفر فاذا اسم احدهم طهر فلو كانت النجاسة عينه لكان لا يطهر بالاسلام
وسمعت سيدي عليا اخا خاص رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل بخاسة
ذات الكلب الاماني عنه من بعده اكل ثمنه واما من جهة صفة فهو نجس
من حيث ان سور يبيت القلب فيجب اجتنابه كما يجنب سم الافاعي من حيث
ضررها في البدن مع القول بطهارة ذاته بل هو ادنى بالاجتنابه لانه يضر
في الدين قال لا بدع في تسمية الكلب نجسا من حيث اثره وطاهر من حيث
عينه كما سمي الله تعالى المشركين نجسا والميسر والانصاب والالزام رجسا

اجماع العلماء الاربعة على طهارة جسم المشرك وكذلك الله القهار والانعقاب
والالزام قال ولما كان سور الكلب يورث في القلب الذي عليه مدار الجسد موتا
او ضعفا يمتنع من قبول المواعظ التي تدخله بخسة بالغ الشارع صلى الله عليه
وآله وسلم في الغسل من اثره سبعا احدا من بتراب دفعا لذلك الاثر بالكلية فانه جمع
بين بين الماء والتراب الذين اذا اجتمعا ابتأ الزرع **فعلم** ان امر الشا
بالغسل من اثره ولو غده سبعا لا ينافي القول بطهارة جسمه كما سبقنا مع سنده
كما مر فذلك بالغ الشارع في الامر بالغسل منه سبعا احدا بتراب مباينة
في الشفقة على ديننا والرحمة بنا وكذلك لا ينافي القول بخاسة صفة
القول بطهارة جسمه لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات انتهى فكا اطلق
الامام الشافعي ومن وافقه بخاسة الكلب ذاتا وصفة توسعة وتعليقا
لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر **وكان** اخي فضل الدين رحمه
الله يقول التحقيق ان الكلب طاهر العين نجس الصفة **وسمعت**
سيدي عليا اخا خاص رحمه الله ايضا يقول لا اعتراض على من قال انه وجوب
الغسل من الكلب او استحبابه علمته لا تعقل تحقا بما على غالب الناس
لانه ما اطلع عليها فيما علمنا الا بعض اهل الكشف فقط **وقد** اذم بعضهم
من قال ان الغسل من الكلب تعدي لا يعقل بان ذلك يودي الى ان الشارع
شا طيب الاخذ بما لا يفيهمون له معني وذلك يكاد ان يقرب مع صفة العيب
الذي يترده عنه منسوب الشارع وقد امره الله ان يبين للناس ما نزل
اليهم اي ما امروا به بالان يبلغه اليهم وذلك لا يكون الا بان يبلغ اليهم
اللفظ والمعني بيلغيها شا فبا حيث يتجاي لهم امره فلا يلتبس عليهم منه شي
وقال له وان لم تفعل فابلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا
انتهى قلت وقد يرده هذا الالزام بان مثل ذلك قد يكون جائزا لايمان
بعض الناس بالمعني المتصورة في التفسير هل يبادرون الى حسم الامر
فعل ذلك الشئ وان لم يتفقوا او اعلنه ام يتخلفون عن المبادرة حتى يعلموا
حكمة ذلك وقد قاله اهل الكشف ان العمل اذا لم يجعل بشي كان اقوي في
مقام الايمان اذا عظم اجرا منه اذا علل لانه ربما يكون معظم الباعث المكلف
حينئذ على العمل بحكمة تلك العلة من ثواب وغيره ولا محض امتثال امر
الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام الكمال والله اعلم **وسمعت**
سيدي عليا اخا خاص رحمه الله يقول لا يقدر القابل بطهارة الكلب
على رد النفس الواردي في الغسل من ولوغه بل يري العمل به وانما دفع الاخلا
في العلة والعدد فذلك لا يقدر في الدين فان القابل بطهارة الكلب فائز

رع

ف

بالغسل منه كما ورد واما الشيبيع فتحن ولو جعلنا الامر فيه للاستحباب
فقد يمتنع به الاجتهاد الى الوجوب كما عليه القائلون بخاسته فاعلم ذلك
فانه نفيس **وقد** الفنا في ذلك مولفا وذكرونا ما يرد على ذلك من لطيف
الاسئلة واجوابه عنها حاصل ذلك ان اهل الكشف متفقون مع اهل النقل
على الحكم بخاسته الكلب والغسل منه واما اختلافوا في العلة فقط ونعلم
ان الاختلاف في العلة لا يقدح في الكلام فعلة الاصلية عند اهل الكشف بخاسته
صفته من حيث انها عين القلب كالحز والميسر والافصاب والارلام ونقصه
عن ذكر الله وعن الصلاة وعلته عند غير اهل الكشف اما بخاسته عينه
وصفته معا وعلته لا تغفل عنه من قال بطهارته معا والغسل منه نفدي
ولا يخفى ما في هذا الامر بالغسل منه سبعا يقتضي خاسته ولا بد والا كان
كلام الشارع كالعبث فلا بد من القول بخاسته اما اذا واما صفة انهي
ومن ذلك قول الامام الشافعي والي حنيفة بخاسته الخنزير وانه يغسل
منه سبعا وعند ابي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب **مع** قول الامام مالك
رحمه الله بطهارته جبا **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فخرج** الامر
الي مرتبي الميزان **وقد** اختار الامام النووي طهارته من حيث الدليل
تقال في شرح المذهب الرابع من حيث الدليل انه يكفي في بول الخنزير غلة
واحدة بل تراب وهذا قال اكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم وجوب
الغسل منه كالكلب حتى يرد في الشرع الحافة بالكلب انتهى ووجه من
الحقة بالكلب في وجوب الغسل منه كونه اجنة جسما من الكلب فقياسه
على الكلب واضح ووجه من قال بطهارته عدم ورود نص في الغسل منه
سبع مرات كالكلب واما تخبر بوجوبه فلا يلحقه بالكلب في الخاسته فقد حرم
الله الميتة والحز ولم يامرنا الشارع بالغسل منه سبعا احدا من تراب
فاحتم **ومن** ذلك عدم وجوب العدد في غسل سائر الخجاسات عند ابي حنيفة
ومالك والشافعي واحدي في احدي روايتيه مع الرواية الاخرى عنه انه
يجب العدد في سائر الخجاسات غير الارض وفي رواية عنه انه يجب غسل
الاناس سبع مرات وفي رواية اخرى ثلاثا وفي رواية اخرى اسقاط العدد فيما
عدي الكلب والخنزير **فالاول** مخفف ومقابل مشدد **فخرج** الامر الي
مرتبي الميزان **فالاول** خاص بعوام الناس الذين لا يعرفون الورع ولا الاحتياط
والثاني خاص بكابر الناس كالعلماء والصالحين نظير ما ورد في التنقن عيس
الفرج وعدم التنقن به كما سبنا في بسطه في باب ان شاة الله تعالى **ومن** ذلك
قول الامام الشافعي ان جلود الميتة كلها تظهر بالدباغ الا جلد الكلب والخنزير

وما تولد منهما او من احدهما وهو احدي الروايتين عن احمد واظهر الروايتين
عن مالك **مع** قوله الامام ابي حنيفة فان الجلود كلها تظهر بالدباغ الا جلد
الخنزير **ومع** قول الزهري انه يتقح بجلود الميتة كلها من غير دباغ **فالاول**
مشدد من حيث اشتراط الدبغ وكثرة المستثنيات والثاني فيه تخفيف
فخرج الامر الي مرتبي الميزان **وجه** الاول زيادة التره عن استعمال ما سماه
الشرع نجسا ادبا مع انه تعالى اذ يحالسه العبد وهو ملاصق لبي نجس
سرع **وجه** الثاني القائل بان جلد الخنزير لا يظهر بالدباغ الميا لغلة في
التره عنه وكونه يستحب قتله مطلقا بخلاف الكلب فان فيه تفصيلا
فكان اخف حكما من الخنزير من هذا الوجه **وجه** الثالث القائل بجواز
الاستماع بجلود الميتة من غير دباغ حمل احاديث الدباغ على الاستحباب
دون الوجوب **فالاول** خاص بالاكابر من العلماء والثاني خاص عن هو
دونهم في التره والثالث خاص باهل الضرورات كما يدل له بعض الآثار
فاحتم **ومن** ذلك قول الشافعي واحدا ان الذكاة لا تغسل شيئا فيما لا يوكل
مع قول ابي حنيفة ومالك انها تغسل الا في الخنزير واذا ذكي عند سباع او
كلب لم يجلده ولحمه لكن اكله حرام عند ابي حنيفة ومكره عند مالك
فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الي مرتبي الميزان **وجه** الاول
ان قال يوكل لحمه خبيث فلا تؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طيبا بل حكمه حكم
موته خنقا انقه قال تعالى في مدح نبينا صلى الله عليه وسلم ويجرم عليهم
اجنابته **وجه** الثاني انه لا يلزم من طهارته حله فقد يجرم الشيء الطاهر
لضرورة في بدن او عقل ولحمه لا يوكل وان قيل بطهارته يغفر في البدن كما جاز
ومن شك في جرمه لو لم يكن الا انه يورث اكله البلادة حتى لا يكاد يفهم
ظواهر الامور فتقلا عن بواطنها **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة
بالحفو عن مقدار درهم من الدم في الثوب والبدن **مع** قول الشافعي
في الجديده انه لا يعنى عنه **ومع** قوله في القدح ان يعنى عمادون الكف
فالاول والثالث مخفف والثاني مشدد **فخرج** الامر الي مرتبي الميزان
ومن ذلك قول الامام الشافعي بخاسته شعر الميتة غير الادبي وصوفها
ووبرها **مع** قوله ابي حنيفة واحدا بطهارة الشعر والصوف والوبر اذ ابو حنيفة
تقال بطهارة القرن والسن والعظم والريش اذ لا روح فيه **ومع** قوله مالك
بطهارة الشعر والصوف والوبر مطلقا سواء كان يوكل لحمه كالنم او لا يوكل
كالكلب والحمار **ومع** قوله الاوراع ان الشعر ونحوه نجس يظهر بالغسل
فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف **فخرج** الامر الي مرتبي الميزان

هر



ووجه الاول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة **ووجه** الثاني ان سياق الآية فيما يوكلا فيما زاد على الاكل من وجوه الاستعمال هذه الاشياء لا توكلا عادة فتستعمل في غير الاكل كاللبس والافتراش ولولا غسل عند غير الاوراعي على ان التحقيق في الشك لسر والربح ونحوها ان لها في حال حياة الحيوان وجهها الي الحياة من حيث انها تنمو ووجهها الي الموت من حيث ان الانسان او غيره لا ينبت اذا قطعت فافهم **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة ومالك بجواز شرب الخنزير مع قول الشافعي يمنع ذلك وقولا احمد بكراهته ومع قوله اكره في بالليف احب الي **فالاول** تخفف والثاني مشدد والثالث والرابع بينهما رابعة تشدد ان لم يرد احمد بالكراهة المنع فيها واحد الاكابر من اهل الورد وبما عده الاصاغر **فخرج** الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** الاول البناء على القول بخاسته **ووجه** الثالث والرابع الاخذ بالاحتياط **ومن ذلك** قوله الامام مالك واحمد والشافعي في ارجح قوليه بطهارة الادوية اذا مات **مع** قوله الامام ابي حنيفة والمرجوح من قول الشافعي بانه نجس لكنه يطهر بالغسل **فالاول** تخفف والثاني مشدد **فخرج** الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** الاول شرف ذات الادوي ورواجها ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا خرجت من اجسد نجس لانه ما كان طاهرا الا بربان الروح لكونه مركبا لها وفي من امر الله وامر الله طاهر مقدس بالاجماع فكذلك ما جاوره فافهم **والثاني** من ذلك لا يقال **فان قال قائل** كيف قال الامام ابو حنيفة رخص الله عنه بخاسته الادوي مع حديثه ان الموت لا ينجس حيا ولا ميتا **فالجواب** يمكن ان هذا الحديث لم يبلغه او بلغه ولم يبلغ عنه **ومن ذلك** قوله الائمة الاربعة بطهارة سور البغل والحماد وان طهر عليه توقف لا يبي حنيفة في كونه مطهرا **ومع** قوله الثوري والاوزاعي ان ما لا يوكلا لحمه سون نجس **فالاول** تخفف وفتا بله مشدد **فخرج** الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** الاول كون علفه منع الطهارة بسور البغل والحماد لا يطلع عليها الاكابر العلماء بالله تخفف الامر فيه على العوام بخلاف الاكابر وبذلك حصل توجيه الثاني فافهم **ومن ذلك** قوله الشافعي بخاسته البول والروث مطلقا **مع** قوله الامام مالك واحمد بطهارةهما من ما كوله اللحم **ومع** قوله النخعي جميع ابوالا حيوان الطاهرة طاهر **ومع** قوله الامام ابو حنيفة ذرق الطير من المأكول

اللحم كالحمام والعصافير طاهر وما عداه نجس **فالاول** مشدد وفتا بله تخفف ولو بالنظر لاحد سببي التفتيش **فخرج** الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** الاول كون البهايم من شائنا ان تاكل مع العقلة عن الله تعالى فلا تكاد تذكر بها وما لم يذكر اسم الله عليه فهو قدر شرعا كما هو مقرر في الشريعة وهو خاص باكابر العلماء والصالحين الذين يتدلسون بخلاطة الغافلين عن الله ما هم عليه من شدة الطهارة والتقديس بخلاف الاكابر الذين تغلب عليهم العقلة فانهم لا يتأثرون بفضلات اهل العقلة لعدم تقديس ذواتهم وبذلك حصل توجيه الثاني وقد جازت الشريعة على مرتبة الخواص ومرتبة العوام اي للشريعة والعلمانية لها **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة ومالك بخاسته الميت من الادوي **مع** قوله الشافعي واحمد انه طاهر **فرا**د الشافعي وكذا ابني كل حيوان طاهر وما حكم التمر عنه فيجب غسله عند مالك وطبا ويا بيا وعند ابي حنيفة بغسل رطباً ويفرك يا بيا كما ورد **فالاول** مشدد والثاني تخفف **فخرج** الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** الاول كونه يخرج مع العقلة عن الله تعالى غالبا فلا يكاد الشخص يذكر انه بين يدي الله ابدل ثم جسد العقلة تنحل اجزاء اللذة ومعلوم ان اللذة النفسانية تمت كل محل مرت عليه ومن هنا امرنا بالغسل من خروج الميت لكل البدن الغاسا للبدن الذي فتر وصنعت من سدة الحجاب عن الله تعالى كسباني بسطه في باب الغسل ان شاء الله تعالى وكل ما يجب عن الله تعالى فهو نجس عند الاكابر بخلاف الاصاغر فكلام ابي حنيفة ومالك خاص بالاكابر من العلماء والصالحين وكلام الامام الشافعي واحمد خاص بعوام المسلمين فلذلك غسله النبي صلى الله عليه وسلم طهارة وفركه اخري شربا للاكابر والاصاغر فافهم **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة في البيز الذي يتوضأ منها اذا خرجت منه فارة ميتة انها ان كانت منتفخة اعاد ثلثة ايام وان لم تكن منتفخة اعاد صلاة يوم وليلة **مع** قوله الشافعي واحمد انه ان كان الما يسير اعاد من الصلاة ما يغلب على ظنه انه توضأ منه بعد موته وان كان كثيرا ولم يتغير لم يعد شيئا وان تغير اعاد من وقت التغيير **وقال** مالك ان كان معينا وكم يتغير او ضا فلهذا اعادته وان كان غير معين فغيره وان كان **فالاول** مشدد والثاني تخفف وما بعده **فخرج** الامر الي مرتبة الميزان فيقال في توجيه ذلك ان التشديد خاص بالاكابر والتخفيف خاص بالاصاغر بالنظر لمقامهما في الطهارة والتقديس **ومن ذلك** قوله الامام الشافعي

غر

ففي

إذا استنبه ظاهر ونجس اجتهاد وتطهر عما طهر طهارته من الاواني . مع قول الامام ابي حنيفة انه لا يجوز الاجتهاد الا اذا كان عدد ابنته الظاهر اكثر . ومع قول احمد انه لا يتحري بل يريق الجميع او يجلبها ويبيحها . فالاول تخفف والثاني وما بعده مشدد . فزجج الامر الى مرتبتي الميزان . وهو محمول على جالين فالاول خاص بالعوام والثاني وما بعده خاص بالكابر لشدة تورعهم واعفائهم فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم .

باب اسباب الحدث

اجمعوا على نقض الوضوء بالخارج المعناد من السبيلين وهو البول والغائط والتفقوا على ان من مس ذكره او دبره بعضه من اعضائه غير يده لا ينقض والتفقوا على نوم المصطبح والمتكى بشرطه ينقض الوضوء وعلى ان القنطرة في الصلاة تنطلم بادون الوضوء خلافا لابي حنيفة كاسبائى . وعلى ان اكل الطعام المطبوخ بالنار واكل الخبز لا ينقض الوضوء . وعلى ان من يتقن الطهارة وشك في الحدث فهو باق على طهارته الا ما حكى عن بعض اصحاب مالك . وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز للمحدث مس المصحف ولا حمله الا ما حكى عن داود وغيره من اكواز **هذا ما وجدته من مسابيل** الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا ينقض الخارج النادر كالردود والحصاد والريح من القبل . مع قوله ابي حنيفة ينقض لريح الخارج من القبل وهو الخارج من مذهب الامام الشافعي فانه قال بالانقض بالثلاثة . فالاول تخفف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان الدود وحلته الحياة والحصاد من الاكل ليست من الطبيعة المتولدة من الطعام والنافع حقيقة انما هو نشأ من الطعام ومن نقض بالحصاد فانما هو من حيث ما كان عليها من الطبيعة كما هو الغالب لالذاتها كاسبائى بسطه في اوائل خاتمة الكتاب ان شاء الله تعالى **ووجه** من قال ينقض لريح الخارج من القبل بذكره حتى انه ربما لا يقع للعبد في عمره مرة واحدة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المني ناقض للطهارة . مع الاصح من مذهب الامام الشافعي انه لا ينقض الطهارة وان اوحى الغسل فالاول مشدد والثاني تخفف . فزجج الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول انه لزم خروج المني شديدة لانقاذها لانه نفسانية ومن لازم ذلك شدة العقلة والعينية عن الله تعالى فهو ادنى بالنقض من خروج البول والغائط من حيث اللذة لان حيث عينه . **ووجه** الثاني كون ذلك

خاصا بالكابر الاوليا الذين يعدون العقلة عن الله تعالى حدثا يجب منه التوبة والطهارة فالاول خاص بالكابر والثاني خاص بالعوام . فاعلم ذلك وقامل فيه لعرف الله لا فائدة في القول بعدم نقض الطهارة بالمني الا كونه حششا الا لا غير فان من خرج من المني ممنوع من الصلاة ونحوها استد من صنع المحدث احدث الاصغر فافهم **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة لا ينقض الوضوء مس العرج مطلقا على اي وجه كان . مع قوله الشافعي والقول الاربع من مذهب احمد بان نقض الوضوء بطن الكفة وزاد احمد نقض الطهارة بلمس الذكر بظهر الكفة ايضا . ومع قوله مالك ان مسه بشهوة انتقض والا فلا فالاول تخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان . فالاول خاص بعوام الناس وفقاهه خاص بالكابر وذلك لان النافق حقيقة هو كلما تولد من الاكل واما النقض بالعرج فانما هو لمجاورة العرج للخارج بل ورد انه صباي الله عليه ولم كان يفيض سراويله لمجاورة رتمها لمجاورة الخارج مباغتة في التتره ولينقضي به خواص احتة دون عوامهم كما اشار اليه حديث هل هو الا بفضة منك وقاله الاكابر من مس فرجه فيمتوضا كما اوضحنا ذلك في كتاب اسرار السرية وفي خاتمة هذا الكتاب فراجع **وسمعت** سيدي عليا اخو ابي رعه الله يقول انما قال صباي الله عليه ولم يطلق بن عدي حين سألته عن مس العرج هل هو الا بفضة منك لينبه علي ما اجمع عليه اهل الكشف من ان النقض لنافق حقيقة انما هو ما كان متولدا من الطعام والشراب وخروج من العرج لا مس ذات العرج وكان يطلق ابن عدي هذا داعي بلا يقوم تخفف السارع عليه رحمة به بخلاف الكابر من العلماء والصالحين يومرا حدهم بالوضوء من مس لذكر حششا كلفة لمقامهم في التورع والتتره عن مس المجاور للخارج بخلاف الفلاحين والرايين ونحوهم فان فقاههم لا يقتضي هذا التتره العظيم . فزجج الامر الى مرتبتي الميزان **فان قال** شافعي ان حديثه هل هو الا بفضة منك مشوخ **قلت** السادة الحنفية لا يقولون بفسخه بل هو محكم عندهم فلا بد له من وجه يجعل عليه وقد صح جملة على احاد العوام دون العلماء والصالحين فيسبغ لكل مندين من الحنفية ان يتوضا من مس العرج خروجا من خلاف الامة ولا ينبغي ان يمس فرجه ويصلي بلا تجديد وضوء **فان قال قائل** انكم قلتم ان علة النقض بمس العرج انما هو لكونه مجاورا لخارج لا لذاته فلم تجزوا الوضوء بمس نفس الخارج **فالجواب** انما لم يلزمنا

حي

الشارع بالوضوء من مس الخارج لانه لا لذة في مسه بخلاف خروجه فان
العبد يجد لذة وراحة بخروجه فكذلك كان فيه الوضوء
كاملا بخلاف مس الخارج الملوث فاعلم واما وجه من نقض الطهارة بلمس
الذكر بظفر الكف او باليد الى المرفق فهو الاحتياط لكون اليد تطلق على ذلك
كاي حديث اذا قضى احدكم سبيله الى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضا
وسمعة مرة اخري يقول ليس لنا فاقض للطهارة الا وتولد من الاكل
حتى الفقهية عند من يقول بانها تنقض الطهارة اذا وقعت في الصلاة هـ
لانه لو لا شيع ما فهمه فان الجيعان لا يكاد يتيسر فضلا عن الفقهية
انتهى واما مس حلقة الدبر فقال ابو حنيفة ومالك لا ينقض الوضوء وقال
الشافعي في ارجح قوليه واحد ينقض اخذ برؤية من مس فرجه فشكل
القبيل والدبر فرجع الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
واحد ينقض طهارة من مس فرج غيره صغيرا كان الممسوس او كبيرا حيا
كان او ميتا مع قول مالك انه لا ينقض مس فرج الصغيرة ومع قول الي
حنيفة لا ينقض مطلقا فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول اطلاق
نقض الطهارة بلمس لاشياء فرج نفسه ففتيس عليه مس فرج غيره بجامع
علة القبح في ذلك فما نقض طهارة العبد من نفسه كذلك ينقضها من غيره
اخذ بالاحتياط ويؤخذ من ذلك توجيه قول الامام الي حنيفة والشافعي
واحد بعدم نقض طهارة الممسوس مع قول مالك ينقضها فان الاول
محقق والثاني مشدد وان الاول خاص بالامساخ والثاني خاص بالاكابر
من المتورعين وقد اجمع اهل الكشف على انه ليس لنا ناقض الا وفعله
سواء او فيه راحة من سوء الادب مع الله تعالى **ومن هذا** ورد الا
ستقفا وعند اخروج من الخلاف لا يقع العبد في نقض الا وهو غائب
عن مشاهدة ربه عز وجل ولا يكاد يحضر مع الله عز وجل في حال خروجه
الحديث اي وقوعه ابد او ذلك اي عدم الحضور وحديث عند الاكابر بظهور
منه اجبا لبدنهم الذي مات بادبارة عن شهود كونه في حضرة ربه فافهم
وهذا من بابه قولهم حسنات الابراسيات المقربين **ومن ذلك**
قوله الائمة الثلاثة بعدم نقض الطهارة بلمس الامرد الجليل مع قول
الامام مالك بايجاب الوضوء بلمسه وحكي ذلك عن الامام احمد وغيره
فالاول محقق والثاني مشدد **ووجه** الاول عدم ورود شيء من
الشارع في ذلك فلو كان ناقضا لورد لنا حكمه ولو في حديث واحد ووجه
الثاني كون الاحكام دائمة مع العلة غالبا فكما كانت العلة في النقض بلمس

الامر

ناقض

المرأة

منة

المرأة الشهوة للامس والممسوس ولعمارة اعادة احتياط الامام مالك للا
وقال ينقض لامرد الذي يستهي تقبيله مثالا لانه رضى الله عنه ممن
انهم الشارع على شريعته من بعده فكل امر حدث بعد موت الشارع من
مستحسن او مستقبح فافهم لانه ان بالحكمة بما يشاكله في الشريعة
فالنقض بالامر خاص بالامر والنقض بالنفس خاص بالامر والنقض بالنفس
الذين لا يستهون الا ما اباحه الله تعالى لهم فان تنزه الاكابر عن مس
الامر وهو كمال في التزهد وقد يقال ان عدم النقض بمس الامر خاص
برعاة الناس والقول بالنقض خاص بالاكابر والعلماء والصالحين مساكلة
لمقامهم في التباعد عن كل ما لم ياذن به الله تعالى **ومن ذلك** قول
الامام الشافعي بان لمس البالغ المرأة من غير خايل ينقض بكل حال الا ان
كانت المرأة محرما للامس مع قول مالك واحدا انه ان كان ذلك بشهوة
نقض والا فلا ومع قول الي حنيفة رضى الله عنه ان ذلك ينقض بشرط
انتشار الذكر بذلك فينقض باللمس والانتشار معا ومع قول محمد
ابن الحسن انه لا ينقض وان انتشر ذلك كره ومع قول عطاء ان لمس
اجنبية لا تخل له انتقض وان لمس زوجته وانتهى لم ينقض فالاول مشدد
وقابلده تخفف على التعميل المذكور فيه فرجع الامر الي مرتبتي الميزان
فالاول محقق خاص بالاكابر الذين يقيمون محل الشهوة اذا فقدت
نظام وجودها وخفا بله دابر مع وجود الشهوة بشرطها المذكور فمن
العلماء المشدد والمتوسط والمحقق واما الممسوس فذهب مالك والرا
من قوليه الشافعي واحدي الروايتين عن احمد انه كاللامس في النقض
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان في هذه المسئلة والي قبلها ووجه
من قال ينقض لمس الاجنبية النظر للنقض بالانوثة من حيث به
فكانا حدث ووجه من قال انها لا تنقض الاخذ بقول عائشة رضى
الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم
يقوم الي الصلاة ولا يحدث وضوء وهذا خاص بمن ملكه اربه وكانت
الشيخ يحيى الدين ابن العربي رضى الله عنه يقول وجه من منع النقض
بلمس المرأة النظر الي كمالها من حيث المعنى القايم بها المشار اليه بقوله
تعالى وان نظاها راعليه فان الله هو مولاه وجبريله وصالح الموحين
والملايكة بعد ذلك ظهير وهو سر لا يطلع عليه الا من اطلع الله عليه تعالى
على محل صدور العالم وعرف تلك القوة التي في حفصة وعائشة حتى
جعلن نكاحي نفسه وادلى العزم من الملايكة والبشر في مقابلتهما

حج

وهو سراج نور كشفه المحجوبين **وسمعه** سيدي عليا انما هو
رحمه الله يقول تنقض الطهارة بلمس النساء خاص باحد الناس ما لم يطلعه
الله تعالى علي كمال النساء من حيث انهن محل انتاج العالم والانتاج بيت
الكمال تطير قلوبهم ان الخير المتعدي افضل من القاصر واما عدم التنقض بلمس
فخاص باهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجود وكشفوا يقينا لا الذين
يشهدون بالتنقض في النساء ويرون الذكورة اكمل من الانوثة انتهى **ومعناه**
ايضا يقول لو لم يكن من كمال المرأة وقوتها الا كونها تستند علي بالرجال اكابر
ملوك الدنيا في صورة السجود عليهن بحالة الوقاع لكان في ذلك كفاية
في بيان قوتها انتهى **وسمعه** ايضا يقول الاولي القول
تنقض العجايز والمخارم والصغيرة لان العلة في التنقض بها قد لا يكون
في الشهوة وانما ذلك لخصوص وصف في الانثى فيقف المتورع علي
القول بانهم ينقض حتى ياتي له نص يخرجهم عن التنقض وقد اطلق
الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله تعالى يذبح ابناهم وليستحي
نساءهم علي الاطفال فانه كان لا يذبح الانثى القريبة العهد بالولادة
فكان اطلق اسم النساء علي المرأة الكبيرة في قوله تعالى ولا تستم النساء
من غير تقييد بالمبالغة فذلك اطلقه علي البنت ساعة ولا دنيا علي حد
سواء هو مذهب داود رحمه الله فمن الامة من دار مع حصول الشهوة
ومنها من راعي محل الشهوة وان لم تحصل شهوة واما وجه من قال المراد
بلمس النساء في الآية هو الجماع لا اللبس باليد فهو لكون اللبس خيرا
خفيفا لا يغيب الانسان ببلذته عن ربه غالبا بخلاف الجماع فان
صاحبه لا يكاد يحضر له قلب مع ربه بل يغيب عن مراقبته وشهوده
بالكلية وذلك حدث عند الاكابر من الاوليا بانفاق لما كانت اللذة
تسري في بدن المجامع كله لا يتجبر بمحل دون اخرا ما المكلف بتعظيم
البدن في الغسل ليتعش بالامامات من بدنه بسريانه تلك اللذة
فيه فانها عمت جسده كله او المني وان كان فرعا من الدم فهو فرع
اقوي من اصله وان كان البول والغايط والدم اقدر منه في
ظاهر الامر اذا العلة فيه سريانه شهوته الغيبية له عن شهود الحق
تعالى لا قدره اللون والرائحة مثلا وما يوجب من قال المراد باللمس
في الآية اول استم النساء الجماع قوله تعالى وان طلقتوهن من
قبل ان تمسوهن فان المراد باللمس هنا الجماع وقد يكون من قال
بذلك انما قال به لكونه نظري في لغة العرب فرائي ان اللبس والمراد

لكن ذلك

لكن ذلك ينبغي ان يكون خاصا برعاة الناس خلافا لأكابر فان مقامهم
ان يتنزهوا عن لمس النساء ولو بلا شهوة حتى عن لمس الشعر والظفر والسن
كما يتنزهون عن الصلاة اذا اكلوا اللحم انحزوا والابعد طهارة تنبأ عنها لكونها
محلا لركوب الشياطين علي ظهرها كما ورد لا لكونها محلا اذا اللحم كله من سائر
الحيوانات في ذلك فاحتم ذلك فانه نفيس **ومن ذلك** قول الامام ابي
حنيفة رضي الله عنه ان من نام في صلته علي حاله من احوال المصلين
لا يتنقض وضوءه وان طال نومه وانما وقع انتقض مع قول مالك يتنقض
في حال الركوع والسجود وان طال دون القيام والنقود ومع قوله الشافعي
انه ان نام ممكنا مفقده لم يتنقض وان طال النوم والا انتقض ومع قول
احمد في اصح الروايات عنه انه ان طال نوم القاييم والقاعد والركع والساجد
فعليه الوضوء والا فلا **فالأول** مخفف ومتقابل مفصل **فرج الامر الي**
مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان النائم في الصلاة قريب من المستيقظ
لتعلق قلبه بحضرة الله تعالى وقلبه استغراق قلبه في امور الدنيا وكذلك
القول في نوم الممكن مفقده لعدم استغراق قلبه في النوم بخلاف نوم غير
الممكن مفقده من الارض ولذلك قال شيخنا الطبري من اذا دخقه نومه
فليضع تحت راسه تحدة عالية ويقيم علي شقه الايمن فان نومه يكون
خفيفا جدا **واما وجه** من قال من العلماء ان النوم ينقض ولو من ممكن مفقده
ان صح عنه ذلك فهو لكونه اي النوم امر ابرز خيال له وجه الي اليقظة ووجه
الي الموت بدليل ما ورد في الحديث النوم اخو الموت فكان القول بتنقض الطهارة
به من باب الاحتياط **وسمعه** سيدي عليا انما هو
رحمه الله يقول وجه من تنقض الطهارة بخروج الدم الجاري او بالقهقهة او
بنوم الممكن مفقده او بلمس الابرة والاحزم والكافر والصليب وغير
ذلك مما وردت فيه الاخبار والاثار وقول من الاكل والشرب الاحتياط
ولانها لا تقع الا والقلب غافل عن مراقبته الله عز وجل فلو صحت مراقبته
العبد لربه لرزه نفسه عن مس كل قدر حسي ومعنوي تعظيما لحضرة ربه
فلما كانت هذه الامور من لازم صاحبها الخفلة عن الله تعالى تنقض بعض
العلماء الطهارة بها قال جميع النواقض منولدة من الاكل وليس لنا
ناقض من غير الاكل ابدان من لا ياكل لا ينام ولا يجري له دم ولا جنام
ولا يعصر ربه بمصيبة ما فضلا عن الكفر والشرك بل هو كالملايكة
واما من قال يتنقض لمس الكافر لانه محل سقط الله تعالى في احتياط
المومن لنفسه بالنظر فرار من مواضع السخط والغضب فهو نظير ما تقدم

جد

ن

ط

من الوضوء من أكل لحم الجوز وما ورد أن ظهورهما وري الشياطين لأمس حيث
ذات اللحم وكما ورد النهي عن الوضوء من المياه المغضوب عليها كجياه قوم
لوط وكما ورد النهي عن الجلود الخمر والسباع من حيث أنها تورث
الفساد في القلب كما سيأتي بيانه في باب اللبابة وكذلك لولا الأكل والشرب
ما استبين المس النساء ولا جماعهن ولا خروج مناميتي ولا جن احداث ولا عجن
عليه ولا تكلمنا بغيره ولا عيتمه ولا اتخذ احدا من الكفار صليبا يعبد
فان هذه الامور لا يقع الا بعد الحجابة بالاكل واصل ذلك الكلمة السبب
ادم من الشجرة فانها لما كانت بيانا لصورة ما يقع فيه بنوه من بعده من
جناهم بالاكل عن الله تعالى امروا بالتزهد بالفصل او الوضوء من كل ما تولد
من الاكل فملازمة الحجابة والعقلة به عن الله عز وجل ولذلك ابطال العلماء
الصلاة بالاكل فيها لا امتناع صحة كمال مناجاة العبد لربه في صلته حال
الاكل فتقنع لذة الاكل من شهود كمال الاقبال على مناجاة ربه لا امتناع
اجتماع لذتين معا في آن واحد ومراعاة الادب معه كما سيأتي بسطر
ذلك في الخاتمة ان شاء الله تعالى **ومن ذلك** الوضوء مما مست النار
بالطبخ والخبز فانفق الاربعة على عدم التقص به وقال ابن عمر و ابو
هريرة وزيد بن ثابت يجب الوضوء من اكله فالاول مخفف والثاني مشدد
ووجه الثاني ان النار مظهر غضبي يعذب الله تعالى به من شام العضا
فلا يناسب من اكل مما مسته النار ان يقف بين يدي الله الا بعد النظر
منه طهارة كاملة ووجه الاول خفاء هذا الوجه على غالب الناس فذلك
كان الوضوء منه خاصا بالاكابر الذين يعرفون وجه ذلك بخلاف الاماخر
فلا يورون بالوضوء منه وان كان اخرا الامر من رسول الله صلى الله عليه
وسلم توسعة على الامة فخرج الامرا الى مرتبة الميزان فانهم **ومن ذلك**
قول الائمة الاربعة ان من تيقن الطهارة وشك في احد ثوبين باليقين
الا ان ظاهر مذهب الامام مالك انه يبيح على الحديث ويتوضا وقال الحسن
ان كان شك في احد ثوب حال الصلاة يبيح على يقينه في صلته وان كان
خارج الصلاة اخذ بتقضي الشك وهو احدث فالاول مخفف والثاني
مشدد فخرج الامرا الى مرتبة الميزان فاللايق بالاكابر الاخذ باليقين
دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى ذم الذين يتبعون
الا ان عجزوا عن اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك **ومن ذلك**
قول الائمة الاربعة بخبرهم من المصحف على الحديث مع قول داود
وغيره بالجواز وكذلك قول الائمة الاربعة بخبرهم للمحدث عمله بخلاف

او علاقة الا عند الشافعي كما يجوز عنده عمله في امتنعه وتفسيره ودا
وقلب ورقه يعود فالاول مشدد وقوله داود وغيره مخفف فالاول في
مسئلة الحمل بخلاف وعلاقة مخفف وخفايه مشدد فخرج الامر في
المسئلتين الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة في التقليم
وعلا بظاهر قوله تعالى لا يحسد الا المطهرون والوجه الثاني فيه
ان كلام الله تعالى ليس هو خلا في الكتابة التي في الورق وانما هو تحلي
لها كخيال الخوم على وجه الماء وكصورة الراي الموشمة في المرأة فلا يح
عين الراي ولا يح غيره وهذا سر لا تخلفها العبارة ووجه الاول في حمل
المصحف بعلاقة عدم مس المصحف لانه انما مس العلاقة فهو صورة
من قلب ورق المصحف يعود لان صورته صورة المعظم على كل حال ووجه
الثاني المباعدة في التقليم ولانه بعد حامله للمصحف بالعلاقة فكل من
المذاهب وجه ولا يخفى ان الورع يتنوع المقامات في الاكابر والاصا غير
فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد في اشهر الروايات
عنه بخبرهم استقبال القبلة واستدبارها في الصلوات قوله اي حنيقة يحرم
الا استقبال والاستدبار في الصلوات في البيهقي مع قول داود بجواز الا
والاستدبار فيهما جميعا فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول من جعل حنيقة وقوفه بين يدي الله في صلته
هي حنيقة بوله وغايته فقد اساء الادب فذلك غايه الشارع بين الجملة
بقوله شر قوا او غيروا وذلك خاص بالاكابر الذين بالغوا في تعظيم جنابه
الله عز وجل ووجه الثاني خفاء مثل ذلك على غالب الناس فهو خاص
بالاصا عرف فلا يكاد احد منهم بالمحظة الا كابر من التقليم فلكل
نظام رجال فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان
الاستنجاء واجب لكن عند مالك واي حنيقة ان صلي بغير استنجاء حتى
صلاته وقال ابو حنيفة هو سنة وهي رواية عن مالك فالاول مشدد
والثاني مخفف فخرج الامرا الى مرتبة الميزان ووجه الاول المباعدة في
وجه التزهد وهو خاص بالاكابر ووجه الثاني كثرة تكرار خروج النجاسة
من هذين المحلين مخفف فيهما بالاستنجاء ومن هنا قال ابو حنيفة
بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء اذا كانت فقد ادرهم
البغاي لان ذلك هو فقد ر النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء عادة
ومن ذلك قول الشافعي واحمد بوجوب الاستنجاء بثلاثة اجزاء
وان حصل الاتقاء بهما مع قول مالك واي حنيقة جواز الحجر الواحد

اذا حصل به الاتفاق الاول مستددا والثاني مخفف فرجح الامر في مرتبة الميزان
 ووجه الاول العمل بما روي في زيادة التثنية ووجه الثاني حمل الثلاثة
 في الحديث علي الغالب والا فاذ حصل الاتفاق بمسحة واحدة فلا معنى
 للتثنية والثالثة لعدم شيء يبيح هناك مع ما في ذلك من راحة العظم
 للثنية لشيء مما يجبه الله تعالى في كل واحد من قوله صلى الله عليه وسلم
 ان الله وتر يحب الوتر لكن لما كان دون الثلاثة اجمارا لا تكفي في العادة
 قدم الشارع ازالة التثنية على مراعاة ما هو ادب في العرف مع ان
 مقام الوتر لا يكاد يخطر على قلب المستبحي لعلبة العقلة على العبد
 حال الاستحباب فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا لا يجزي
 الاستحباب العظيم ولا روث مع قوله اي حبيفة وما لك انه يجزي بهما لكن
 مع الكراهة بهما فالاول مستدود والثاني مخفف ووجه الاول بهي الشارع
 عن الاستحباب بهما والهي يقتضي الفساد ووجه الثاني ان النبي عن
 الاستحباب بهي تترى فالاول خاص بالاكثر والثاني خاص بالاصغر لان
 علة كون العظم طعام اخواننا احسن يخفي على كثير من الناس واحدا علة
 الروث فلان المراد بالحج التحفيف والله اعلم

باب الوضوء

اتفق الاية على انه لو نوي بقلبه من غير لفظ اجزاء الوضوء بخلاف عكسه
 وعليه ان غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب الا ما حكى عن احمد
 وعليه ان تحليل النجاسة الكثيرة في الوضوء سنة وعليه ان المرفقين بدخلان في
 اليدين في الوضوء خلاف الضرر واجمعوا على انه لا يجوز مسح الاذنين عوضا
 عن مسح الراس وعليه ان من توضأ فله ان يعصبي بوضوئه ما شاء ما لم ينتقض
 خلافا للمخفي في قوله لا يعصبي بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات وقال
 عبيد بن عمير لا يعصبي بوضوء واحد غير فرضة واحدة وتنفل ما شاء ويحج
 بالاية يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الاية **هذا**
 ما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق **واما ما** اختلفوا فيه **من ذلك**
 قوله كافت العلماء انه لا يبع طهارة الا بنية فتجب النية في الطهارة عن أحدث
 الاكبر والاصغر قول اي حبيفة لا يفتقر الوضوء لغسل اليدين بخلاف
 التيمم لا بد فيه من النية فالاول مستدود والثاني فيه تخفيف فرجح الامر
 في مرتبة الميزان ودليل الاول حديثه انما الاعمال بالنيات ووجه الثاني
 اندراج فروع الاسلام كلها في نية الاسلام كما قاله ابن عباس والوليمان
 الداراني ففقا لا يحتاج شيء من فروع الاسلام بعد نية بعد ان اعتار صاحب

الدخول فيه اي في الاسلام ووجه استئنا الامام اي حبيفة التيمم كون التراب
 ضعيف الروحانية فلا يكاد يعيش البدن من الضعف الذي حصل فيه من
 المعاصي والعقالات فلذلك احتج الي تقويته بالنية كما سيأتي بيانه
 في باب ان شاء الله تعالى بخلاف المافاته قوي الروحانية فيحيي كل محل نزل
 عليه ولو بلا قصد فاصد **وسمعنا** سيدي عليا انما هو
 رحمه الله يقول حبيفة النية عزم المكلف على الفعل مع المقارنة غالبا
 ومن قال انه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فما حقق النظر لا شك
 لو قلت المحتج وهو يتطهر ماذا انقضى لقولك انك انظر واما من لا يعرف ما يصنع
 فليس هو مكلفا اصلا **قال** ولعل شبهة ما نقل عن الامام اي حبيفة
 عدم فريضة النية كونه يعرف اصطلاحه فان الفرض عنده ما صرح به القرآن
 بالامر به او ما احق به من السنة المتواترة والاجماع وغير الفرض ما جازي السنة
 الغير المتواترة الامر به شران ينقسم الي ما هو واجب والي ما هو مندوب
 كالتحبات والاستحباب وفصل لافطرافه ثبت بانسنة في السنة ما هو
 واجب وفيها ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الامام اي حبيفة فريضة
 النية نفي وجوبها ونظير ذلك اصطلاح السلف على التعبير عن احكام
 بلفظ الكراهة فاذا قيل وكره سفيان الوضوء بالدين مثلا فزادهم المنع
 وعدم الصحة فافهم واعرف مصطلح الامة قبل الاعتراض عليهم فانهم اهل
 ادب مع الله تعالى فعابروا بين لفظ ما جازي القرآن وبين لفظ ما جازي
 السنة وان كانت السنة ترجع الي القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق
 عن الهوي ان هو الا وحي يوحى ونظير ذلك تخصيصهم الدعاء بالنية
 بلفظ الصلاة دون الرحمة وان كانت الصلاة من الله رحمة تميز الانبياء
 عن الاوليا فيقال في الوحي رحمه الله او ربي الله عنه ولا يقال فيه صلى
 الله عليه وسلم الا بحكم التبعية للانبياء كما هو مقرر في كتب الفقه وغيرها
وسمعنا ربي الله عنه يقول كان الامام اي حبيفة من اكبر الا
 ادب مع الله تعالى ولذلك لم يجعل النية فرضا ولم يجعل الوتر واجبا لكونها
 تثباتا لسنة لا بالكتاب ففقد بذلك تمييز ما فرضه الله وتيميز ما او
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس يخلف لفظيا كما قال بعضهم بكل
 معنويا ايضا فان ما فرضه الله استد ما فرضه رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم من ذات نفسه حين خبره الله تعالى ان يوجب ما شاء او لا يوجب
 واطال في ذلك ثم قال فاللايق بكل متدين ان لا يعمل عملا الابنية شوا
 كان ذلك من الوسائل ومن المقاصد من حيث انها ما مور بها سريعا

نية

حبيه

ولم يقل اما منا بوجوبها فانما سئله على كل حال ونمض الى الوجوب اجتمعا والمجتهد
فان قلنا فما وجه من اوجب بنية رفع الحدث الاصغر مع الاكبر اذا
اجتمع الحدثان على المكلف **فالجواب** وجهه ان الاصل في كل
حدث افراده بنية فقد لا يكون الشارع يري اندراج الاصغر في الاكبر لحكمة
تحقق على غالب الناس وقد بسطنا الكلام على ما يرد على هذا ذهب العلماء في
النية منطوقا ومفهوما في كتاب الاجوبة عن الائمة فراجع **ومن ذلك**
قوله الائمة ان النطق بالنية كمال في العبادة مع قول مالك انه يكره النطق
بها فالاول كالمشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
مراعاة حال غالب الناس من عدم وصولهم في المحبة والتعظيم الى حد عظيم
من النطق او تقلد عليهم اذا اقبلوا على فعل ما يورد به ووجه الثاني مراعاة
حال الاكابر الذين استحكمت فيهم عظمة الله تعالى حتى منعهم من القدرة
على النطق بالنية بين يديه الا ان امرهم بذلك ولم يصح لنا في ذلك امر
بالنطق بها **وسمعت** سيدي عليا اخوا من رجه الله يقول
اي اقدر على النطق بنية الطهارة ولا اقدر على النطق بنية الصلاة من حيث
ان الطهارة تفصح طريق الصلاة فهي بعيدة عن مقام المناجاة لله تعالى
عادة وفرق بين الوسابل والمقاصد فاعلم ذلك فانه تقيس وسياحي بيان
حكمة اجهر في اولي المغرب والعشاء ان من خصا بصالح حتى جرد وعلا **ح**
العبد يزداد هيبته وتعظيمها كلما اطال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك
الدنيا ولذلك كان الاسرار مستحبا في غير الركعتين الاوليتين من الفريضة
اجهرية والله سبحانه وتعالى اعلم **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة
واحد في الروايتين عن احمد ان التسمية في الوضوء مستحبة مع قول
داود واحمد انها واجبة لا يصح الوضوء الا بها سوا في ذلك العهد والسنن
ومع قول اسحاق ان يسهلها اجزائة طهارة والا فلا فالاول مخفف والثاني مشدد
محمول على حال اهل القرب من شهود حفرة الله عز وجل والثاني على غيرهم
فلذلك كان ذكر الله تعالى مستحبا لا واجبا **وسمعت** سيدي
عليا اخوا من يقول كلما لم يذكر اسم الله تعالى عليه فهو قريب من الميتة في الحكم
من حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه يعني ولو انتم ذبحها الدم الفاسد الذي يضر البدن في اكله فما جعل
ذبيحة المشر كرحبا الا عدم ذكر اسم الله عليها بخلاف ذبايح اهل الكتاب
فان الشريعة اباحها انتهى اي فان الامة وان كانت تركت فيمن ذبح على
اسم الاصنام فظاهرها يشهد لما قاله الشيخ كما يشهد له ايضا حديث

لا وضوء لم يذكر اسم الله عليه فان ظاهرهم عند بعضهم بقاء الصحة وان حمله
بعضهم على كمال كما مر **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة ان غسل اليدين
قبل الطهارة مستحب مع قول احمد ان ذلك واجبه لكن من يوم الدليل دون
النهار ومع قوله بعض اهل الظاهر بالوجوب مطلقا لقيد الانجاسة فان ادخل
يده في الاثا قبل غسلها لم يفسد الماء الا عند الحسن البصري فالاول مخفف
والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قوله الائمة
الثلاثة باستحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء مع قول الامام احمد
في اشهر الروايتين بوجوبهما في الحدث الاكبر والاصغر فالاول مخفف والثاني
مشدد واما ظاهر حديث تمضمضوا واستنشقوا عند من صححه فان
الامر للوجوب حتى يصرفه صارف واما ان اصله مستحب ونمض به الى
الوجوب اجتمعا والمجتهد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاستحباب
ان النماء والنف باطنهما من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالاصالة
الا على الظاهر من البدن فالغرض لهما انما هو على سبيل الاستحباب ووجه
الوجوب كون الغمر محل اللسان والطعام فكم وقع اللسان في الشئ ولم ترك
منه الى اجوف حرام او شبهة **وقد صرح** في الحديث ان اللسان اكثر الاعضاء
مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لعاد وهل يكب الناس في النار على وجوههم
الا حصايد السنن فيجب على هذا القول على العبد اذا نظروا ان يغسل فماده
غسلا جيد ابا تمامع التحلل من وقع هو في عرقه من سائر الناس والاكثر
من الاستعفاء كما هو مقرر في كتب الشريعة **واما** وجه وجوب الاستنشاق
فهو كون الانف محل محبة الشيطان كما ورد ومحل ظهور الكبرياء والانفة
عن الحق والعمل به ولا يكاد يسلم احد من هذا الكبر الا ان صار يري نفسه
دون المسلمين اجمعين كما بسطنا الكلام عليه اول عمود المشايخ فراجع
وكان سيدي ابراهيم الدسوقي يقول كلمة الغيبة اشدة في الجحاسة
من خروج البرج ومن اكل البعر **وكان** يقول لا ينبغي لقاري القرآن ان
يقراه الا بلسان طاهر من الغيبة والخيمة واكل الحرام والشبهات فقد
اجمع اهل الله تعالى ان من اكل حراما او وقع في غيبة فقد نجس نجاسة
تمنع من دخوله حفرة الله سوا في الصلاة وغيرها قالوا واما الشارع
لا منه ان لا يقوم احد منهم بياجي ربه في الصلاة الا على طهارة ظاهرة
باطنة من سائر الذنوب وقالوا مثال من يتكلم بالقيح ثم يقرأ القرات
مثال من رجي مصحفا في قاذورة ولا شك في كفره **وسمعت**
سيدي عليا اخوا من رجه الله يقول انما من صلى الله عليه ولم المضمضة

ق

والاستنشاق وقدمهما على غسل الوجه باذن من ربه عز وجل ليلا يفصل
الناس عنهما لكونهما لا بعدان من الوجه الا بعد امتكان النظر الي باطنهما
فلا يقال كان ينبغي تاخيرهما عما سرقه الله عز وجل من غسل الوجه لان
الشوارع معصوم من الوقوع في سوء الادب **وقد** قد مناه الله عما سنها باذا
من ربه عز وجل كما اخر مسح الاذنين كذلك باذن من ربه انتهى **ومن**
ذلك قوله الائمة الثلاثة ان البياض الذي بين شعر الاذن والجمجمة
من الوجه مع قول مالك وابي يوسف انه ليس من الوجه فلا يجب غسله
مع الوجه في الوضوء. فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى
مرتبتي الميزان. ووجه الاول حصول المواجهة به في حفرة الله تعالى
عند خطابه. ووجه الثاني عدم وقوع المواجهة به فان الشرح قد تنبع
العرف في ذلك عند القائل به والا فكل جزء من بدن العبد ظاهر وباطن
ظاهر للحق تعالى كما اشار اليه فرض الحق تعالى ليلة الاسري الفصل لجميع
البدن عند كل صلاة ثم خفف الله ذلك بالوضوء ورجي منهم به في الصلاة
مع الاستنجاء كما كان القلب محلا لنظر الحق تعالى من العبد امر الله تعالى
العبد بالتوبة فور اسارعة للتطهر من النجاسة المعنوية لان الماء
لا يصل الى القلب فاحتمل **ومن ذلك** قوله الائمة الاربعة بان المشرقين
يدخلون في وجوب غسل اليدين. مع قوله الامام داود والامام زفر رحمهم
الله تعالى انهما لا يدخلان. فالاول مشدد والثاني مخفف. فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول انهما محلا لا يرتقيان وتكمل الحركة
بهما في فعل الخلفات. ووجه الثاني كونهما مجموع شيئين ابرة الذراع
وراس العطين فلم يتحتمنا للذراعين تخفف فيهما **ومن ذلك** قوله
الامام مالك واحمد في اظهر الروايات عنه بوجوب مسح جميع الراس في
الوضوء. مع قول ابي حنيفة والشافعي بوجوب البعض فقط مع اختلافهما
في قدره فالشافعي يقول يجب عليه ما ينطق عليه اسم المسح و ابو حنيفة
يقول البعض هو ربع الراس ويكون ذلك بثلاثة من اصابعه حتى لو
مسح راسه باصبعين لا يكفي وقال الشافعي لا يتعين المسح باليد فالاول
مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث فيه تخفيف. فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول الاحتياط فيمسح جميع محال
الرياسة التي عند المتوحي ليخرج عن الكبر الذي في ضمنها ويمكن من
دخول حفرة الله تعالى في الصلاة فان كان عنده مثقال ذرة من
كبر لا يمكن من دخوله الجنة يوم القيامة كما ورد اذ هي حفرة المحاصنة وكذلك

المقول في حفرة الصلاة. ووجه من يقول بمسح البعض فقط ان العبد لا يمكنه
اخر وج عن الرياسة بالكلية لانه لا بد ان يامر غيره او ينهاه وذلك رياسة
وجه من يقول بوجوب مسح الراس فقط الرحمة بالعوام فان غالبهم يغلب
عليه الرياسة والكبر لحجا بهم عن قيام عبودية فلا يكاد يري نفسه تحت
حكم غيره الا خيرا فلهذا لك سوغ احداهم ببقائه اربعة رياسة والبقية
بربع عبودية **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة ان المسح على العمامة
لا يجزي. مع قول احمد بانه يجزي لكن بشرط ان يكون تحت احنك منها
شي روية واحدة وان كانت مردودة لادوية لها يعني اللثام لم يجز المسح
عليها وعنه في مسح المرأة على قناعها المستدير تحت حلقها روية وهل
يشترط ان يكون لبس العمامة على ظهور رويتان. فالاول مشدد والثاني
مخفف بالشرط الذي ذكره ووجه الاول ان الرياسة حقيقة في نفس الراس
لا فيما عليها من عمامة او قلنسوة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرياسة
والكبر. ووجه الثاني النظر الى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب
والراس يدل عنه لاحتمال ان يكون اسمه مستقما من الرياسة وهو معني
من المعاني فلا فرق في الاشارة اليه بالمسح بين ان يكون ذلك بجابل او
بلا جابل **ومن** هنا خفف الائمة الثلاثة باستحباب مسحه مرة واحدة
فقط وشدد الشافعي باستحباب مسحه ثلاثا ووجه الاول انه محمول على
حال الاكابر الذين لم يظهر عليهم كبر والثاني خاص بالاصاغر الذين يظهر
عليهم الكبر فيمسحون راسهم ثلاث مرات مبالغة في ازال الكبر الذي
عندهم **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة ان الاذنين من الراس يستحب
مسحهما معه. مع قوله الشافعي انهما عضوان مستقلان فيسحان بما جديدا
بعد مسح الراس. وقال الزهري هما من الوجه فيفسلان ظاهر او باطنا
مع الوجه. وقال الشعبي وجماعة ما قبل منهما فن الوجه ليفصل بينهما
ادبر منهما فن الراس بمسح معه فالاول مخفف وقوله الشافعي مشدد وكذا
ما بعده. ووجه الاول كون الاذنين لا يتصور فيهما عصيان حقيقة وانما
هما طريقان الى وصول الكلام احرام منهما الى القلب فلهذا خفف فيهما
بالمسح لكون الكلام احرام بمرعليهما وعيها مسما. ووجه الثاني كونهما
كافاسيبا الوصول سوء الظن بالناس من كثرة ما يسمعان ذلك ويوصلانه
الى القلب فيهما من سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها فلهذا
وجب غسلهما ازالة لذلك الوزر في الظاهر واوحينا على العبد التوبة
من سوء الظن في الباطن **ومن** هنا يفر في توجيه قول الامام ابي حنيفة

والشافعي واحد في احدي الروايتين عنهما انهما يجسمان مرة واحدة وقول
 الامام الشافعي انهما يجسمان ثلاثا وهو الرواية الاخرى عن احمد **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي ان لمسح صفحة العنق بالماء ليس بسنة. مع
 قول ابي حنيفة واحمد وبعض الشافعية بان مسح مستحب. فالاول مخفف
 وفقا بله مشدد. ووجه الاول عدم ثبوت حديث فيه فكان بدعة.
 ووجه الثاني ما رواه الديلمي مسح العنق امان من الغل مع ما جرب
 من زوال الغم والهم اذا مسح العنق فلا بد لذلك من حكمة واذا ضعف
 النقل علمنا بالتجربة **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان غسل القدمين
 في الطهارة مع القدرة فرض اذا لم يكن لا بد من المسح. مع ما حكى عن احمد
 والاوزاعي والثوري وابن جرير من جواز مسح جميع القدمين وان انسا
 عندهم تخير بين الغسل وبين المسح. فالاول مشدد ووجه ثبوت الفعل
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف ووجه ظاهر القرآن في
 قراءة الجهر. فرجع الامر الى ترتيب الميزان. ووجه الاول موازنة العبد
 بالمشي بهما في غير طاعة الله عز وجل وكونهما حاملين اجسم كله ومعدان
 له بالقوة على المشي فاذا ضعف بالمخالفة والغفلة سري ذلك فيمسا
 حملاه كما يسري منهما القوة الى ما فوقهما اذا غسلتا فانهما كعروق الشجرة
 التي تشرب الماء من الاغصان بالاوراق والثمار فتعين فيهما الغسل
 دون المسح. ووجه الثاني كونهما لا يفرق بينهما العصيان بخلاف
 ما حملاه من الاعضاء فاكفي صاحب هذا القول بمسحهما مع قوله بان الغسل
 افضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول فرض الرجلين المسح لا الغسل
 فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول بعضهم بكراهة النقص عن الثلاث في
 غسلات الوضوء مساحدة. مع قوله بعضهم بعدم الكراهة لثبوت الاقتصار
 على مرة وعلى مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم. فالاول مشدد والثاني
 مخفف. فرجع الامر الى ترتيب الميزان. ويصح حمل الاول على حال العوام
 الذين يقعون في المعاصي والعقوبات وحمل الثاني على اكابر العلماء الذين
 لا يقعون في معصية فان هولا حياة ابدانهم يكفهم الغسل والمسح مرة
 واحدة او مرتين ويصح ان يكون الامر بالعكس فيكفي العاني المرة الواحدة
 او الاثنين لانه هو الذي يلحق به الرخصة بخلاف الاكابر والى ذلك اشار
 صلى الله عليه وسلم بقوله بعد ان توضا ثلاثا هذا وضوئي ووضوء
 الانبياء من قبلي انتهى وذلك لانهم اكابر الحقرة الالهية فيطالبون بمزيد
 نظافة وحياة عضو بخلاف العامة فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول

قول الامام ابي حنيفة ومالك في احدي روايتيه بعدم وجوب الترتيب في
 الوضوء. مع قوله الشافعي واحمد بوجوبه. فالاول مخفف والثاني مشدد
 ووجه الاول فهم ابي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى من القرآن ان المقصود
 غسل هذه الاعضاء ومسح بعضها واكمل طهارتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة
 سواء تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه او تاخر عنه كالوضوء
 منكوسا **وقد** كان الامام علي بن ابي طالب يقول لا باي ابي اعضاء الوضوء
 بدأت وتبقي بغير عدم وجوبه فاصله سنة بالاجماع ونهض به الى الوجوب
 اجتهاد الائمة القائلين به ووجه الثاني ان الوضوء اخالي عن الترتيب
 لم يرد لنا فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخاف ان يكون دخلا في
 عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد اي غير مقبول
 لكن لما استند الى الاجتهاد وكان فقولا من حيث ان الشارع قرر حكم المحدث
 وانما لم يرد لنا حديث في تقديم احد احدثين او الاذنين على الاخرى لان حكمه
 تقديم اليمنى من اليمين والرجلين انما هو تكون اليمنى اقوى من اليسار عادة
 واسرع الي المعصية من اليسار فلذلك تدب الشارع الى تقديمها مسارعة
 لطهارتها كما كانت اسرع للفعل المخالف ولا هكذا احدثان والاذنان فانهما
 لا يتصور فيهما ما ذكرنا في اليدين فلذلك كانا يطهران دفعة واحدة والله
 اعلم **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة بان الموالاة سنة وهو اصح
 القولين عند الشافعية. مع قول مالك واحمد في اشهر الروايتين انهما
 واجبة. فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الى ترتيب الميزان
 ووجه الاول ان الاصل في الابدان المتطهرين عدم عصيانها لربها وعدم
 طول عقلمتها عنده **ومن** كان كذلك فاعضاده حية لا يوتر فيها جفاف
 كل عضو قبل غسل ما بعده سواء قلنا بوجوب الترتيب ام لا ووجه من قال
 بوجوب الموالاة كون الغالب على المتطهرين ضعف ابدانهم من المعاصي
 او العقوبات او اكل الشهوات واذا لم يكن موالاة تخفف الاعضاء كلها قبل
 القيام الى الصلاة مثلا واذا خفت فكانها لم تغسل ولم تنكسب بالمال انتفا
 ولا حياة تنفق بين يدي ربه بلا كمال حضور ولا اقبال على مناجاة هذا
 حكم غالب الابدان اما ابدان العلماء العاملين وغيرهم من الصالحين فلا
 يحتاجون الى تشديد في امر الموالاة لحياة ابدانهم بالمال ولو طاله الفصل
 بين غسل اعضائهم فيحمل قول من قال بوجوب الموالاة على طهارة عوام
 الناس ويحمل قول من قال بالاستحباب على طهارة علماءهم وصالحينهم
وسمعت سيدي عليا اخو ابي رجم الله يقول نعم قول من

قال بوجوب الموالاة في هذا الزمان فان لم يوجبه ما يوردي قوله الى جواز طول الفصل جدا وزيادة البطوية زمن الطهارة وفوات اول الوقت كان يغسل وجهه في الوضوء للظهور بعد صلاة الصبح ثم يغسل يديه ربيع النماز ثم يمسح راسه بعد نزول الشمس ثم يغسل رجليه قبل العصر مع وقوع ذلك مثلاً في الغيبة والخيمة والاستسقاء والسحرية والصحك والعقلة وغير ذلك من المعاصي والمكرهات او خلافه الاولي ان كان مما يواخذ باكل الشهوات فمثل هذا الوضوء وان كان صحيحاً في ظاهر الشرع من حيث انه يصدق عليه انه وضوء كامل فهو قليل النفع لعدم حصول حياة الاعضاء به بعد موتها او ضعفها او فتورها ففان بذلك حكمة الامر بالموالاة في الوضوء وجوباً واجتنباً وهي لتأشيل البدن وجباته قبل الوقوف بين يدي الله تعالى للمناجاة ثم لو قدم عدم وقوع ذلك المتوضي الذي لم يوال في عصية او عقلة في الزمن المحتل بين غسل الاعضاء فالبدن فاشف كالاعضاء التي عنها العقلة والسهو والملل والسأم فلم يصير لها داعية الى كمال الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وبالجملة فالموالاة من اصلها سنة ومنهض بها الى الوجوب الاجتهادي مطلوباً بكل حال والله اعلم **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربعة على ان من توضأ فله ان يعصي بوضوئه ما شاء من الفرائض ما لم ينقض وضوءه مع قول الخفي انه لا يصلي بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات مع قول عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة واجتنب بالاية فالاول تحقّق والثاني مشدّد. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول الاجماع من اهل الشريعة وتحقيقه على ذلك ووجه قول الخفي ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم جمع بين خمس صلوات يوم الاحزاب فلا يزد على ذلك. ووجه قول عبيد بن عمير العمل بظاهر القرآن وهو خاص بمن يقع في الذنوب كثير او الاول خاص بمن لا يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول والثالث والله اعلم

باب الغسل

اجمع الائمة على انه يجزى على الجنب غسل المصحف ومسحه وعلي وجوب تغيم البدن بالغسل والله لا يكفي في اجنابة مسح الراس بالماء قياساً على اخف اي فكله يجب ترعده في اجنابة وغسل الرجلين ولا يكفي فيه بالمسح فكذا لك الراس في اجنابة بما مع كون كل منهما مسحاً ولم اجد لذلك دليلاً صريحاً **مكناً** ما وجدته من مسابيل الاجماع واما ما اختلفوا

فيه **من ذلك** اتفاق الائمة الاربعة على وجوب الغسل من النقاخا وان لم يحصل انزال مع قول داود وجماعة من الصحابة بان الغسل لا يجب الا بالانزال ان لم يثبت نسخ ذلك ولا فرق بين فرج الادبي والبهيمة عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا يجب الوضوء لغسل في وطئ البهيمة الا بالانزال. فالاول مشدّد والثاني تخفّف في مسيلتي جماع الادبي والبهيمة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول في المسيلتين حصول اللذة التي يغيب معها العبد عن مشادة حضرة ربه عادة مع شوق الدليل فيه. ووجه الثاني فيهما عدم كمال اللذة اذ لا تكمل الا بالانزال فالاول خاص بالاكابر الذين يبالغون في التزهر والثاني خاص بالاصاغر الذين لا يقدرون على المشي على ما عليه الاكابر ويصح ان يكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا يجب الغسل على الاكابر الا بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم عينة عن ربه بل هم عليه من القوة كما يورده قول عائشة وابيكم علك اربه كما كان صلى الله عليه وسلم علك اربه في قصة تقبيل نسائه وهو صابراً وهو متوضّئ ثم يقوم الى الصلاة فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الامام الشافعي ان الغسل يجب بخروج المني وان لم يقارن اللذة مع قوله ابي حنيفة ومالك انه لا يجب الغسل الا مع تقارن اللذة لخروج المني بشرطه. فالاول مشدّد والثاني تخفّف والقول فيه كالقول في الجماع مع الانزال او بلا انزال فلا نعيده **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة واحمد لو خرج منه المني بعد الغسل من اجنابة فان كان بعد البول فلا غسل والاوجب الغسل مع قوله الشافعي بوجوب الغسل مطلقاً مع قوله مالك لا يجب الغسل مطلقاً فالاول فيه تشديد والثاني مشدّد بالكيفية والثالث تخفّف بالكيفية. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فاحد السفتين في الاول وقول الشافعي خاص بالاكابر والشق الاخر وقوله مالك خاص بالاصاغر كالعوام فما خرج احد من الائمة عن مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي يجب الغسل بخروج المني وان لم يتدفق مع قوله الائمة الثلاثة بعدم وجوب الغسل اذ لم يتدفق. فالاول مشدّد وثالثه تخفّف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة لا يجب الغسل بانقصال المني من راس الذكر مثلاً مع قوله الامام احمد بوجوب الغسل اذ احس بانقصال المني من الظهر الى الاحليل وان لم يخرج فالاول تخفّف خاص بعوام المسلمين والثاني مشدّد خاص بالاكابر **ومن ذلك** قول

مالك واحد بوجوب الغسل على الكافر اذا اسلم . مع قوله ابي حنيفة
والشافعي باستحباب ذلك . فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه
الثاني ان الله تعالى اطلق الحياة على من اسلم بقوله او من كان ميتا فاحييا
ومن صار جسده حيا بعد موت فلا يجب عليه غسل عما ذك علي وجه
الاستحباب وزيادة التزهر ويؤيد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان
يقتلوا يغفر لهم ما قد سلف . ووجه الاول كمال المبالغة في الحياة في
الاسلام احيا الباطن والماليحيي لظاهر . فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قوله مالك بوجوب امرار اليد على البدن في غسل الجنابة
مع قول الائمة الثلاثة بان ذلك مستحب . فالاول مشدد والثاني مخفف
ووجه الاول المبالغة في الغاشش البدن من الضعف الحاصل من سريان
لذة خروج المني والجماع . ووجه الثاني الاكتفاء بمرور الماء على سطح البدن
فانه يحيي بالطبع كلما مر عليه من البدن فاللاني بتقليل الالتهاد
بالجماع او بخروج المني الاستحباب واللايق بمن غاب باللذة عن
احساسه الوجوب والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لا باس بالوضوء والغسل من فضل ما الجنب والمحيض مع قوله احمد
انه لا يجوز للرجل ان يتوضا من فضل وضوء المرأة اذا لم يكن يشاهدها
ووافق محمد بن الحسن علي انه لا يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ثبوت الادلة فيه ووجه الثاني ما في ما طهارة المرأة من سدة الفرج
عادة ولذلك قيد احمد ذلك بما اذا لم يشاهدها فيحملها علي انها لم تكن
تطيفة حال نظرها ليس علي بدنها بخلاف ما اذا كان يشاهدها حال
غسلها فانه يعمل بعلمه من طهارة واختصاص **فصل** في الايق بالاكابر
الثاني واللايق بالعوام الاول وتطير ذلك اتفاق الائمة علي ان المرأة
اذا اجنبت ثم خاضت كفها غسل واحد مع قول اهل الظاهر انه يجب عليها
غسلان **ومن ذلك** اختلاف اصحاب الشافعي في وجوب الغسل من
الولادة بلا بلل . مع قوله بعضهم بعدم وجوبه . فالاول مشدد والثاني
مخفف . ووجه الاول المبالغة في التزهر من خروج المني ولو صار ولدا
ووجه الثاني ان الغسل المذكور ماسرع الالقدرا حاصل بالولادة عادة
فاذا لم يكن قدر فلا يجب الغسل مع ما فيها ايضا من سدة الوجه حال
الطلاق فان ذلك يعني اللذة المنعقة للبدن بالكلية لعدم حصول غفلة
عن الله تعالى حال الطلاق بل يقصر كل شعرة منها متوجهة الى الله حاضرة

معه وذلك ربما يقوم مقام الماء في حياة البدن فاعلم ذلك . فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحدي الروايتين
بتحريم قراءة القرآن للجنب والمحيض ولو اية او آيتين . مع قوله الامام
ابي حنيفة يجوز قراءة بعض اية . ومع قوله مالك يجوز قراءة اية او
آيتين . ومع قوله داود يجوز للجنب قراءة القرآن كله كيف شا . فالاول
مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف بالكلية . فرجع
الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يقرأ الجنب ولا المحايض شيئا من القرآن فنكر شيئا فشمّل بعض الآية
كحرف مع تأييد ذلك بما قاله اهل الحقيقة من ان القرآن كلام الله تعالى
وهو اي الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس فلا يناسبه ان
يبرز من محل موصوف بالتقذرة معني وحسنا سوا قليلة وكبيرة وايضا
فان القرآن مشتق من الفرة وهو الجمع لكونه يجمع القلب على الله تعالى
فطلب الشارع من المؤمن ان لا يقرأ شيئا يدعوه بالخاصية الى حضور
مع الله الاعلى كحال في الطهارة بخلاف الجنب والمحيض **فصل**
ان للجنب وغيره ان يقرأ الفرقان من الاحكام والاذكار لانه لا يجمع القلب
علي الله تعالى وعليه حمل قول داود من حيث ان القرآن فرقان وعكسه
عنده الاكابر بخلاف المجوئين فافهم واما من جهة الفاظ القرآن والتحقيق
ان وجه قول داود ان القرآن له وجهان وجه الى حضرة صفات الله
تعالى وهو القاييم بالذات ووجه الى الخلق وهو المكتوب في المصحف
والمنطوق به في اللسان والمحموظ في القلوب فكلام داود يقتضي علي
احد الوجهين ولا يتحقق الورع وطلب سدة العظم من كل مكلف وان يكن
القرآن حال في اللسان واللفظ حقيقة واكثر من ذلك لا يقال والله تعالى اعلم
باب التيمم
اجمع الائمة علي ان التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء او الخوف من
استعماله جائز . واجمعوا علي ان وجوب التيمم للجنب كالمحدث وعلي
ان المسافر اذا كان معه ماء وحشي لعطش فله ان يجسسه يشربه
ويتيمم . وعلي ان المحدث اذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة
بطل تيممه ولزمه استعمال الماء . وعلي انه اذا راى الماء بعد فراغه
من الصلاة التي تسقط بالتيمم لا يجب اعادتها وان كان الوقت
باقيا . وعلي ان التيمم لا يرفع الحدث خلافا لداود وعلي ان من خاف
الثلف من استعمال الماء جاز له تركه وان يتيمم بلا خلاف **فصل**

بيان
الفرقان قرآن

ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك**
 قوله الامام الشافعي واحمد ان الصبيد في الآية هو التراب فلا يجوز ان يتم
 الا بتراب طاهر او برمل فيه غبار. مع قوله ابي حنيفة وما لك المتعبد
 هو نفس الارض فيجوز التيمم بجميع اجزاء الارض ولو بجحر لا تراب عليه ورمل
 لا غبار فيه وزادها لك فقال انه يجوز التيمم بما فضل بالارض كالنبات
 فالاول مشدد والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه
 الاول قرب التراب من الماء في الروحانية لان التراب هو ما يحصل من عكاز
 الماء الذي جعل الله تعالى منه كل شي حي فهو اقرب شي الى الماء بخلاف الحجر
 فان اصله الزبد الصاعد على وجه الماء فلم يتخلص للمائية ولا للترابية
 فكان ضعيف الروحانية على كل حال بخلاف التراب **وسمعنا**
 سيدي عليا اخو اوص رحمه الله بقوله انما لم يقل الشافعي وغيره بعثة
 التيمم بالحجر مع وجود التراب لبعده عن طبع الماء وضعف روحانيته
 فلا يكاد يحوي لعضو المسحوح به ولو سحق لاسيما اعضا مثل النسا
 التي ماتت من كثرة المعاصي والعقالات والاشهوات **وسمعت**
 مرة اخري يقول نعم ما فعل الشافعي من تحصيل التيمم بالتراب لما فيه
 من قوة الروحانية بعد فقد الماء لاسيما اعضا من كثر منه الوقوع في
 الخطايا من امثالنا فعلم ان وجوب استعمال التراب خاص بالاصاغر
 وجوب استعمال الحجر خاص بالاكابر الذين لا يعصون ربهم لكن ان
 تيمموا التراب ازدادوا روحانية وانتعاشا **وسمعت**
 مرة اخري يقول وجه من قال يعم التيمم بالحجر مع وجود التراب كونه
 راي ان اصل الحجر من الماء كما ورد في الصحيح ان رجلا قال يا رسول
 الله جئت اسالك عن كل شي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كل شي خلق من الماء انتهي فجميع ما على وجه الارض من طبقاتها اصله
 من الماء فالطين ما اشتد منه والحجر ما توج منه حين خلق الله كيمال
 ولذلك كان الحجر يقطر ما اذا اوقد عليه في النار فلو ان اصله من الماء
 ما فطر ما لكن لا ينبغي للتورع التيمم بالحجر الا بعد فقد الماء لانه
 لانه مرتبة ضعيفة بالنظر للتراب وقد قال تعالى فاتقوا الله ما
 استطعتم وقال صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فاتوا منه استطعتم
 فمن فقد التراب كان له ان يتيمم بالحجر وليس بيديه وجهه تشبها
 بالماسحين بالتراب وقد قال تعالى فامسجوا بوجوهكم وايدكم منه
 قطاها الآية انه لا بد في صحة التيمم من انفصال جسم من الشئ المضروب

عليه في اليد وانه لا يكفي انفصال روحانية من ذلك وانما كانت شيئا
 لطيفا ونظيرا ما نحن فيه قوله علمائنا في باب الحج ان من لا شعر براسه
 يستحب امرار الموي على راسه تشبها بالخالقين فلذلك الامر هنا فمن
 فقد التراب المعهود ضرب على الحجر تشبها بالانصارين **ومن ذلك**
 قوله مالك والشافعي بوجوب طلب الما قبل التيمم وانه شرط في صحته
 وهو اصح الراويين عن احمد. مع قوله ابي حنيفة واحمد في الرواية
 الاخرى بعدم اشتراط الطلب لصحة التيمم فالاول مشدد والثاني
 مخفف. ووجه الاول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وبالا فقال
 فلان لم يجدوا الا بعد ان طلبوه فلم يجدوه. ووجه الثاني اطلاق
 قوله تعالى فلم تجدوا ماء عند اراة تلك الطهارة فمثل التيمم مع السكر
 وعدم الطلب من ايجران ونحوهم. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قوله ابي حنيفة والشافعي في الحد يدان مسح اليدين بالتراب
 الى المرافق كالغسل في الوضوء مع قوله مالك واحمد ان المسح الى المرافق
 مستحب فقط والي الكوعين جائز. مع قوله الزهري ان المسح يكون
 الى الاباط. فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف. ووجه الاول
 ان الاصل في البدل ان يكون على صورة المبدل ما امكن ولو من بعض
 الوجوه. ووجه الثالث ضعف التراب عن روحانية الماء فلذلك عم
 صاحب هذا القول العضو كله بالمسح الى الابطين. ووجه الثاني
 ثبوت الحديث في المسح الى الكوعين نارة والي المرفقين نارة وكلاهما
 خاص بالاكابر تغل معاصي يديهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فان
 الضعف ينش من الكفين الى المرفقين الى الابطين فلذلك كان المسح
 مطلوبوا الى هذين المحليين. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وسالت**
 سيدي عليا اخو اوص رحمه الله عن مسح الراس بالماء في الوضوء ولم ترك
 في التيمم فقال انما امرنا الشارع بمسح الراس في الوضوء تقا ولا بارا
 الرباسه المانعة من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة والتيمم لما وضع
 التراب على محاسن وجهه فكانه خرج من الكبر فلم يحجج الى مسحه
 راسه بالتراب وكفى بوضع التراب على وجهه ذلا وانكسارا وسمعت
 سيدي عليا اخو اوص رحمه الله يقول انما جاز العلماء الطهارة بالما قبل
 دخوله الوقت دون التيمم لان الماء القوة روحانية يستعمل انتعاش
 الاعضاء حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديها بخلاف التراب
 فان روحانيته ضعيفة لا تنعش الاعضاء الى الصلاة الا بنية فلذلك

بي

ت

استمرط العلماء في صحة التيمم دخول الوقت لانه هو الذي يخاطب بالصلاة
فيه كما اشار اليه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة الى اخر
الاية فان الامر بالتيمم داخل في خبر الامر بالطهارة بالما على حد سواء لكن
خرجت الطهارة بالما بدليل وبقر التيمم على الاصل من انه لا يظهر للصلاة
الا عند دخوله وقتها **ومن ذلك** قوله الامام الشافعي ان المتيمم
اذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة انها ان كانت تسقط بالتيمم يعني
فيها ولم ينزل وان كانت لا تسقط بالتيمم يعني فيها ولم ينزل وان
كانت لا تسقط فالانزال قطعها ليتوضا مع قول الامام مالك انه يعني
فيها ولا يقطعها وبني صحيحة ومع قول ابي حنيفة يبطل التيمم ويلزم
الخروج من الصلاة ومع قول احمد انها تنزل مطلقا فمن **الاية**
المغلب لمراعاة اثر الطهارة ومنهم المغلب لمراعاة امر الصلاح فرجح
الامر في مرتبة الميزان **ووجه** من قال يعني في صلاته استعظام
حضور الله تعالى ان يفارقها العبد حيث دخلها بطهارة صحيحة في الجملة
ووجه من قال يقطعها ويتوضا استعظام حضور الله ايضا ان يقف
العبد فيها بطهارة ضعيفة لا تنعش اعضاءه ولا يحصل بها كمال الاقبال
على مناجاة الله عز وجل **وسمعنا** سيدي عليا انما هو
رحمه الله يقول وجه من قال ان من وجد الماء في اثناء الصلاة لا يقطعها بكل
بعضها استحياء وان يفارق حضوره الله تعالى لفصل الوضوء عن مناجاة
الله تعالى اهم لان الصلاة من المقاصد فلا تقطع للوسائل مع استعنايه
عنما بوسيلة اخرى ووجه من قال يقطع الصلاة اذا انشع الوقت ويؤا
ثم ينشئ صلاة اخرى هو غلبة عظمة الله تعالى على قلبه فاستخفى منه ان
يقف بين يديه فياجبه بطهارة ضعيفة لا تنعش روحانيته اعضاءه
ان ذرة من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن افضل من امثال الجبال
من مناجاة مع موت البدن او ضعفه او فتوره وفي الحديث لا يستحب
الله تعالى دعاء من قلب غافل وفي رواية من قلب لاه ولا شك ان حكم
الاعضاء كالفافل والملاهي والساهي من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى
انتهى **ومن ذلك** قوله الامام مالك والشافعي واحمد انه لا يجوز
الجمع بين فرضين يتيمم واحد سوا في ذلك المحاضر والفائت وبه قال
جماعة من اكابر الصحابة والتابعين وقال ابو حنيفة التيمم كالوضوء
بالماء يعني به من احدث الى احدث او وجود الماء به قال الثوري واكن
قال اول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر في مرتبة الميزان **ووجه** من

قال لا يجمع بالتيمم بين فرضين الوقوف على حد ما نقل عن الشارع صلى
الله عليه وسلم فلم يبلغنا عنه صلى الله عليه وسلم انه جمع بين فرضين
فرضين ابدالهما نقل ايضا ذلك في الجمع بين فرضين بوضوء واحد يوم الاحزاب
والاصل وجوب الطهارة لكل فرضية لظاهر قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم الاية فيقاس به التيمم اي فيكون الاصل فيه وجوب
الطهارة لكل فرضية ولضعف روحانيته ايضا عن روحانيته المالا سيما
ان تيمم اول الوقت فان اعضاءه تضعف بالكلية حتى كان لم يظهر **واما**
وجه من قال يجمع بالتيمم ما شام من الفرائض فهو لكونه بدلا عن الطهارة
بالماء فله ان يفعل به ما يفعل بالوضوء والغسل كاله ان يتيمم قبل دخول
الوقت كما قال به ابو حنيفة على اصل قاعدة البدلية وان لم يلحق البدل
بالمبدل منه في كل الامور فان اعضاء التيمم فاقته عن اعضاء الوضوء
وروحانية التراب لتضعف عن روحانية الماء وذكر بعض المحققين ان
التيمم عبادة مستقلة وليس هو ببدل عن الوضوء والغسل امرنا به الله
تعالى عند المرض او فقد الماء سفر او حضر وقال مالك والشافعي واحمد
لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت **ومن ذلك** قول ربيعة ومحمد ابن
الحسن انه لا يجوز للمتيمم ان يوم بالمتوضئين مع اتفاق الاية على
جواز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه** الاول ان اللابق
بالامام ان يكون اكل الناس طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين
عباده واقرب الى حضرة ربه منهم من حيث الخطاب **ووجه** الثاني كون
التيمم طهارة على كل حال حيث ما جازت صلاته بما سجد اجازت لها
صلاته اما ما **ومن ذلك** اتفاق الاية الثلاثة على انه لا يجوز التيمم
لصلاة العيدين واجازة في المحضر وان خيف فواتها مع قوله ابي
حنيفة يجوز ذلك ولكل منهما وجه فرجح الامر في مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول الامام الشافعي من تغذر عليه الماء في المحضر وخاف فوت
الوقت فان كان الماء بعيدا عنه اذ يغتسل به ولو استغنى منه خرج الوقت انه
يتيمم ويصلي ثم اذا وجد الماء اعاد مع قول مالك انه يصلي بالتيمم
ولا يعيد **ووجه** قول ابي حنيفة انه يصبر الى ان يغتسل بالماء فالاول
مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف في امر الصلاة مشدد
في امر الطهارة فرجح الامر في مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاحتياط
لاحتياط في الطهارة المقدور عليها في الصلاة **ووجه** الثاني الاحتياط
في الصلاة **ووجه** الثالث الاحتياط لكان الادب مع الله تعالى

فاستنجى من الله ان يقف بين يديه في تلك الصلاة بطهارة ضعيفة لا يجني
اعضائه الحياة التي بها يصح له كمال الاقبال على مناجاة ربه **وقد ضبط**
الامام البيهقي علوة السهم التي يطيلها عليهم المأمون بما بين ثلثي ذراع
انتهى فاعلم ذلك فانه قل من العلماء من صرح به **ومن ذلك قول**
الامام الشافعي واحمد في احدي الروايتين انه يجب على المكلف استنجا
ما وجد من الماء القليل الذي لا يكفي ويتيمم عن باقي الاعضاء **قوله**
بآية الأئمة انه لا يجب عليه استعماله بل يتركه ويتيمم **والاول** مشدد
ويؤيده حديث اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم **والثاني** فيه
تحقيق لعدم استعمال الماء القليل مع منع التيمم **وجه** ان الطهارة المبغضة
لم يبلغنا فعلها عن الشارع صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول
في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غصبا فغسلوا بآية التيمم
يقول قد استطعنا طهارة بعض الاعضاء بما فوجبه تعالى بالتيمم فخرج
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الامام الشافعي من كان بعض
من اعضائه جرح او كسر او قروح والصق عليه جيرة وخاف من ترعها
الثلف ان يمسح على الجيرة ويتيمم **مع قول** ابي حنيفة ومالك انه ان
كان بعض جسده صحيحا وبعضه جريحا ولكن الاكثر هو الصحيح غسل
وسقط حكم الجرح واستحب مسحه بالماء وان كان الصحيح هو الاقل
يتيمم وسقط غسل العضو الصحيح وقال احمد يغسل الصحيح ويتيمم
عن الجرح من غير مسح للجيرة **والاول** مشدد **والثاني** مخفف بالتفصيل
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاخذ بالاحتياط بزيادة
وجوب مسح الجيرة لما تاخذه من الصحيح غالبا للاستمسك **وجه**
الثاني انه اذا كان الاكثر الجرح او الفرج فالحكم له لان شدة الالام
حينئذ ارجح في طهارة العضو من غسله بالماء فان الامراض كفارة للحظا
محفنة للذنوب ولم يذكر الله تعالى في القرآن الا التيمم فقط ولم يذكر
الطهارة المبعضة في العبادة الواحدة بالماء والتراب **مع ذلك**
قوله مالك واحمد من حبس في المصرف لم يقدر على التيمم وصلى ولا
اعادة عليه **مع قول** جماعة من اصحاب الامام ابي حنيفة وهو احد
الروايتين عنه انه لا يصلي حتى يخرج من الحبس ويجد الماء **مع قول**
الامام الشافعي انه يصلي ويعيد وهو الرواية الاخرى عن ابي حنيفة
فالاول مخفف **والثاني** مشدد في امر الطهارة مخفف في امر الصلاة
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول انه فعل ما كلف بحسب

الوقت فلا يلزمه اعادة **وجه** الثاني ان ذلك عذر نادرا مع قول المحققين ان
بذلك المكلف الوسخ بحيث لا يبقى لنفسه بقية راحة عسجد فكان من الاحتيا
الصلاة لحرمة الوقت **ثريد** **ومن ذلك قول** الامام ابي حنيفة
واحمد ان من نسي الماء في رحله حتى يتيمم وصلى ثم وجد الماء اعادة عليه
مع قوله الشافعي بوجوب الاعادة **مع قول** مالك باستنجا بها فالاول
مخفف **والثاني** فيه تشديد **وجه** الاول انه ادي وظيفة الوقت
بوقوفه بين يدي الله بطهارة صحيحة بالجملة **وجه** الثاني الاخذ
بالاحتياط والوقوف بين يدي الله بطهارة كاملة **فخرج** الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك قول** الامام ابي حنيفة ان فاقد الطهورين لا يصلي
حتى يجد الماء والتراب **مع قول** الشافعي في ارجح القولين انه يصلي ويعيد
اذا وجد احدهما وهو احد الروايتين عن مالك يصلي بحسب حاله ويعيد
والاخرى عن احمد يصلي ولا يعيد **فالاول** فيه تشديد من جهة الطهارة
وتخفيف من جهة الصلاة **والثاني** فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف
من جهة الطهارة **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** قوله ابي حنيفة
ان الشارع شرط الطهارة للصلاة وسكت عن الامر بما اذا لم يجد المكلف
مأ ولا ترابا مع استعظام حضرة الحق تعالى ان يقف العبد فيها بتلك الذنوب
التي كانت تخبر مع الماء فلو كان ملطحا بدنه وثيابه عذرة شرنا دي مناديا عبيد
الملك قد اذن لكم الملك في حضور الموكب بين يديه فان جميع المنظرين
يعذرون مثل هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويغفون عنه
انه لم يترك الحضور استهانة بجناب الملك وانما ذلك من شدة التقطيم لحضرة
واما وجد من قال يصلي لحرمة الوقت فهو ان الله تعالى لم يكلفنا الا بما
قدرنا عليه والقاعدة الشرعية ان الميسور لا يسقط بالمعسور **وقد**
قدرنا على الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث اذا انزلتم
بامر فأتوا منه ما استطعتم مع اشتراط الوقت للصلاة ايضا في قوله تعالى
ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فان ظاهر الآية اشتراط فعلها
في الوقت وانما لا تقضي به قال بعض المالكية ويؤيده ما ورد في حديث
من فاته يوم من رمضان لم يقضه الا به **واما** وجد من اوجب الاعادة على
فاقد الطهورين فلان ذلك عذر نادرا لا يقع للعبد مرة واحدة في عمره
فاختلط العلماء الذين تابعهم بالاعادة لعدم وجود مشقة في ذلك ومعلوم
ان استقاط الاعادة عن العبد في كل عبادة فعلها مع الخلل انما سببه المشقة
بدليل قولهم بعدم الاعادة في العذر النادر اذا وقع ودام **وقد** ورد في السنة

ما يوجد وجوب الاعادة للصلاة الناقصة وهو حديث اول ما يحاسب العبد عليه يوم القيامة من عمله الصلاة وانما ان كانت للعبد كل له سائر اعماله وان نقص نقص سائر اعماله **وسمعت** سيدي عليا اخو اوص رحمه الله يقول لو صح للعبد بذل الوسع كما حلا في تحصيل ما كلف به ما ساع للعلماء ان يامروه بالاعادة ولكن لما علموا ان العبد ان لا بد ان يبقى لنفسه بقية من الراحة امروه بالاعادة ومن هنا قال بعض المحققين ان العمل بقوله تعالى فاتقوا الله حق تقاته اهلون من العمل بقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم قال لان من شأله النفس والكسل والميل الى الراحة ولا تكاد تبدل وسعها في مرضات ربها كما لا بد من اتقوا الله حتى تقاته فانه مقام يعيل العبد اليه بما يمانه فانه لو لا ان الله تعالى وقاه فعل ما فيه سقط الله تعالى ما قدر ان يبقى ذلك انتهى ويصح حمل قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم على بذل الوسع بحيث لا يقبل الزيادة وعليه الجمهور **ومن ذلك** قوله الامام احمد ان من كان متظمرا وعالي بدنه نجاسة ولم يجد ما يزيلها به انه يتيمم عنها كالحديث ويصلي ولا يعيد مع قوله الائمة الثلاثة انه لا يتيمم مع النجاسة مع قوله الى حنيفة ان لا يصلي حتى يجد ما يزيلها به مع قوله الشافعي انه يصلي ويعيد فالاول تخفف في امر النجاسة والثاني مشدد فيها **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة في المشهور عنه وهو الاصح من قوله الشافعي انه لا بد من ضربتين في التيمم الاول للوجه والثانية لليدين مع المرفقين مع قوله مالك واحمد يجزي ضربته واحدة للوجه والكفين بان يكون بطون الاصابع لمسح الوجه وبطول الراحتين للكف فالاول مشدد ومويد بالحديث والثاني تخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهها لا يدكر الامساخمة لغرضه فرض نفسك يا اخي باكل احلال والاحلاص في الاعمال وانت بصير تقيم اسرار الشريعة

باب مسح الخف
اجمع الائمة على ان المسح على الخفين في السفر جائز ولم يمنع احد من المسلمين جوازه الا خوارج واتفقوا على جوازه في الحضر وعالي انه اذا اقتصر على مسح اعلا الخف اجزاه وان اقتصر على اسفله لم يجزه وعالي ان مسح الخف مرة واحدة يجزه وعالي انه متى نزع احد الخفين وجب عليه نزع الاخر وعالي ان ابتداء المسح من احد ثوب بعد اللبس لامن وقت المسح الاماكن عن احمد ان ذلك من وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي **كذا**

ما وجدته

ما وجدته من مسایل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك** قوله الائمة الثلاثة ان مدة المسح للمقيم مقدار يوم وليلة والمسافر ثلاثة ايام بلياليها مع قوله مالك رحمه الله انه لا توقيت في مدة المسافر ولا المقيم بل يمسح ما بدا له ما لم يتبعه او يصيبه جنابة فالاول مشدد في التوقيت والثاني تخفف فيه **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول اعتدال مدة المسح للمقيم والمسافر فلا يجزئ طويلا ولا يجزئ قصيرة وقد اختلف الشارع والعلماء في مواضع كمدة اختيار للبيع ومدة اقل الحيف وانما كانت مدة الحضر اقل من مدة السفر لان السفرة في المدة في الحضر على يوم وليلة او في وقوعه في السفر عادة فلوزادت المدة في الحضر على يوم وليلة او في السفر على ثلاثة ايام لرعاضة راحة الرجلين اشدا لضعف لبعده مدة تعاهدهما بالاء حتى يحقها الحفات بالرجل الشلا التي لا احساس لها فصارت مناجاتها لربها كمناجاة الجاهل في ضعف الروحانية ولا تنك في نقص الاجر بذلك وضعف الشهود للرب جل وعلا **وسمعت** سيدي عليا اخو اوص رحمه الله يقول وضع الاحكام راجع الى الشارع فلا ينبغي لوم من ان يقول لم جعل الشارع كذا دون كذا اذ لم يظهر له حكمه ذلك وقد قال بعضهم ان توقيت المدة للمقيم والمسافر باليوم والليل والثلاثة ايام بلياليها خاص بالاوصاع الذين يتكرر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار وعدم التوقيت بالاوصاع الذين لا يكادون يقعون في مخالفة واحد لربهم في اليوم والليل او الثلاثة ايام لان ابدان الاكابر قوية الروحانية لتوالي الطاعات فلا يفتر ارجلهم بعد من غسلها لقوة جنانها وروحانيتها فرجع الامر في ذلك ايضا الى مرتبة التخفيف والتشديد **ومن ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على ان المسح في مسح الخف ان يمسح اعلاه واسفله معا في قوله الامام احمد ان المسح مسح اعلاه فقط فالاول مشدد والثاني تخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله الامام مالك انه لا يجزي في مسح الخف الا الاستيعاب بحمل الفرض لكن لو اخل بمسح ما يجازي القدم اعاد الصلاة استخفافا مع قوله احمد انه لا يجزئ الاستيعاب المذكور وانما يجزي مسح الاكثر ومع قوله الى حنيفة انه لا يجزي الا مقدار ثلاثة اصابع فاكثر ومع قوله الشافعي انه يجزي ما ينع عليه اسم المسح فالاول مشدد والثاني دون في التشديد ه والثالث دون الثاني في التشديد والرابع تخفف **فرج** الاول الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول مراعاة الاستيعاب خطوطا كالاستيعاب

قيت



في الفصل وتكون الرخصة والتخفيف في استفاضة ما بين المخطوط **ووجه**
 الثاني ان اسم المسح باليد لا يكون الا بالمسح باكثر الاصابع الخمسة او كلها
ووجه الثالث ان مسح الخف باكثر اصابع اليد هو الذي يطلق عليه
 اسم مسح الخف وذلك لان ما قارب اليه اعطي حكمه **ووجه** الرابع عدم
 ورود نص في تقدير مسحه فتشمل ما يطلق عليه الاسم **ومن ذلك**
 اتفاق الائمة على ان ابتداء مدة المسح من الحدث الواقع بعد اللبس لامن
 وقت المسح مع قول احمد في رواية انه من وقت المسح واختاره ابن المنذر
 وقال النووي انه هو الراجح دليلا ومع قوله الحسن البصري انه من وقت
 اللبس فالاول فيه تشديد من حيث تفسير المدة والثاني فيه
 تخفيف من حيث تطويلها والثالث مشدد من حيث المبالغة في تفسيرها
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان الحدث هو ابتداء الرخصة
ووجه الثاني ان المسح هو ابتداء العبادة ووجه الثالث ان اللبس
 هو ابتداء الشروع في الرخصة لظاهر حديث اذا نظرت فلبس خفيه فانه
 جعل ابتداء المدة من ذلك لامن الطهارة ولا من الحدث **ومن ذلك** اتفاق
 الائمة الثلاثة على انه اذا انقضت مدة المسح بطلت الطهارة مع قول
 مالك ان طهارته باقية حتى يحدث لعدم قوله بالتوقيت في المسح وانه
 يمسح ما بدله ولكل وجه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو
 مسح الخف في محضر ثم سافر ثم مسح مقيم مع قوله اليه حنيفة انه ان
 لم يمسح المقيم يتم مسحه **المسافر** فالاول مشدد والثاني تخفيف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بتبليط الطاعات كالغسل
 والثاني خاص بكثير الطاعات كالكابر العلماء ومن شأن المطيع حياة
 اعضايد فيتم مسحه **المسافر** بخلاف قليل الطاعات فان بدنه يحتاج
 الى المابعد اليوم واليلة عادة فافهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي
 في ارجح قوليه والامام احمد بانه اذا كان في الخف خرق يسير في محل
 غسل الغرض من الرجلين يظهر منه شيء من القدمين لم يجز المسح عليه
 مع قول مالك انه يجوز المسح ما لم يتفاحشش ومع قوله داود يجوز المسح
 على الخف المحرق بكل حال ومع قوله الثوري يجوز المسح عليه مادام
 يمكن المشي فيه ويسمى خفا ومع قوله الاوزاعي يجوز المسح على ما ظهر
 من الخف على باقي الرجل ومع قوله ابي حنيفة ان كان المحرق مقدار
 ثلاثة اصابع في الخف ولو تفرقة لم يجز المسح عليه وان كان دونها جاز
 فقوله الامام الشافعي واحمد مشدد وقوله ابي حنيفة ودون في التشديد

وقوله مالك دون ذلك وقال الثوري والاوزاعي تخفف وقوله داود اخف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووافقت الحقيقة الشريعة في ذلك **ومن**
ذلك قوله الشافعي ومالك في ارجح قوليهما انه لا يجوز المسح على الحجر موقف
 مع قوله ابي حنيفة واحمد بالجواز وهي رواية عن مالك والقول الآخر للشافعي
 فالاول مشدد والثاني تخفف ووافقت الشريعة الحقيقة في التخفيف
 والتشديد فالجواز خاص بالحاجة وعدم الجواز خاص بغير الحاجة **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة بعدم جواز المسح على الجوربين الا ان يكونا
 مجلدين مع قول احمد بجواز المسح عليهما اذا كانا صفيقين لا يشف الرجل
 منهما فالاول مشدد والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول الجواز اطلاق اسم الخف عليهما ووجه الثاني عدم اطلاقه
 وقد سكت الشارع عن بيان ذلك فجاز المسح وعدمه بحملها على جالين
 فمن وجد لا يمسح عليهما ومن يجد غيرهما مسح عليهما **ومن ذلك** قول
 ابي حنيفة والشافعي في ارجح قوليه ان من ترع الخف وهو بطهر المسح غسل
 سوا طالت مدة الترع او قصرت مع قول مالك واحمد انه ان طال
 الفصل استناقه ومع قوله الحسن وداود لا يجبه غسل قدميه ولا استنا
 الطهارة ويصلي كما هو حتى يحدث حدثا مستناقا فالاول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد والثالث تخفف بالكلية **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
 فالفصل والاستيناف خاص بمن يقع في المعاصي وترك ذلك خاص بمن
 لا يقع فيها كالعلماء والصالحين فان ابدانهم حية لا تحتاج الى احيايها بالماء
 بعد الترع بخلاف ابدان من يعصى فافهم والله تعالى اعلم
باب الحيض
 اجمع الائمة على ان فرض الصلاة ساقط عن الحيض مدة حيضها وعالي
 انه لا يجبه عليها فضاوه وعالي انه يجرم عليها الطواف بالبيت والمبيت
 في المسجد وعالي انه يجرم وطئها حتى ينقطع حيضها وعالي ان وطئ الحيض
 في الفرج عمد احرام وعالي انه اذا انقطع دمها اقل الحيض لم يجز وطئها
 حتى تغتسل وقال ابن المنذر ان ذلك كالاجماع وعالي ان الصلاة تحرم
 على الحيض كالجنب وعالي انه يجرم بالنفاس ما يجرم بالحيض **هكذا**
 ما وجدته من مساييل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **فمن**
ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان اول سن الحيض في الانثى تسع
 سنين وهو القول الراجح عندنا في حنيفة ايضا مع الرواية الاخرى عند
 ابي حنيفة ان اول امكان البلوغ فيها خمسة عشر سنة فالاول مشدد

في

ق

والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان. فالاول خاص بمن بلاده حارة غالباً والثاني خاص بمن بلاده باردة كذلك **ومن ذلك قول** مالك والشافعي انه ليس لاحد انقطاع الحيض مدة معينة وانما الرجوع فيه الى عادة البلدان فانه يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة. ومع قول ابي حنيفة في احد قوليه ان امه ستون وفي الرواية الاخرى ان امه في الروميات الى خمس وخمسين. ومع قول احمد في رواية ان امه ستون مطلقاً في العربيات وغيرهن وفي الرواية الاخرى ستون وفي الرواية الثالثة عنه ان كثر عريبات تستون او عجميات فخمسون. فالاول مخفف والثاني مشدد. **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول** ابي حنيفة ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام. مع قول الشافعي ان اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوماً. ومع قوله مالك ان اقل الحيض ليس له حد ويجوز ان يكون ساعة واكثره خمسة عشر. فالاول والثاني مخفف في امر الصلاة والثالث مشدد فيها ويصح ان يكون الامر بالعكس لان من احتاط للصلاة قبل احتياطة الطهارة وبالعكس. **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول** ابي حنيفة والشافعي ان اقل طهرين الحيضتين خمسة عشر يوماً. مع قول احمد انه ثلاثة عشر يوماً. ومع قوله مالك لا اعلم بين الحيضتين وقتاً يعتد عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام. فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث محتمل للامرين ولغيرهما **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان. ولا يخفى ان الاحتياط للصلاة اولى من الاحتياط للطهارة من حيث انه المقاصد امرها اكدر من الوسائل **ومن ذلك قول** ابي حنيفة ومالك والشافعي بحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة من الحيض. مع قول احمد ومحمد بن الحسن وبعض اكار المالكية وبعض الشافعية يجوز الاستمتاع فيما دون الفرج. فالاول مشدد وهو محمول على من لا يملك اربه والثاني مخفف وهو محمول على من يملك اربه ويسمى الاول تحريم التحريم العيني لتحريم الفرج وكذلك اختلف العلماء في تحريم الاول وانفقوا على تحريم الثاني ونظير ذلك ما قالوه في قبلة الصائم فتحريمه على من لا يملك اربه ويجوز لمن يملك اربه ويؤيد الاول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهروا ما بين السرة والركبة بطلان عليه فربان ومن حمله احكاماً يوشك ان يقع فيه. **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول** ابي حنيفة ومالك والشافعي في ارج قوليه واحدي في رواية

ان من وطئ عماراً في فرج احمايض لا غرم عليه الاستغفار والتوبة. مع قول احمد انه يستحب له التقديق بدنياً وان وطئ في اقبال الدم ونصفه في ادباره ومع قوله الشافعي في القديم انه يلزمه الغرامة وفي قدرها قولان المشهور دينار وقول احمد والثاني عتق رقبة بكل حال وفي الرواية الاخرى عن احمد بدنياً او نصفه من غير فرق بين اقبال الدم وادباره. فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وعتق الرقبة غاية التشديد هنا **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان والاول محمول على حال الفقراء الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وعتق الرقبة محمول على حال اكار الاغنياء من الامر ونحوهم فانهم **ومن ذلك قول** اكثر العلماء انه يحرم وطئ من انقطع دمها حتى تقبسل ولو كان الانقطاع اكثر احيى من جاز وطئها قبل القبل وان انقطع لدون اكثر احيى من لم يحز وطئها حتى تقبسل او بمعنى وقت صلاة. ومع قول الاوزاعي وداود اذا غسلت فرجها جاز وطئها. فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف جداً. ووجه من قال يحرم الوطئ لمن انقطع دمها حتى تقبسل فمسلاً عاماً للمبدن كله هو المبالغة في التطييف والنظير لما عساه ان ينتشر من الدم الى خارج الفرج بانسشار العرق نظير ما ورد في حديث فانه لا يدري اين بانت يده. ووجه من قال يجوز وطئها اذا غسلت فرجها فقط ان الاذي الذي حرم الوطئ خاص بالدم الكاين في الفرج وليس خارج الفرج دم يودي ذكر المجمع فاذا غسلت المرأة فرجها جاز وطئها لان تميم البدن بالماء لا يزيد الفرج طهارة ولا نظافة زيادة على غسل دمه الذي في داخل الفرج وقد غسلته فجعل قوله الائمة بتخديم الوطئ حتى تقبسل على من لم تستد علمته كالشيخ المهرم ويجعل قوله الاوزاعي وداود على من استندت علمته كالشباب **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول** الشافعي واحمد ان احمايض اذا انقطع دمها ولم يجد ما انها تتيمم ويجل وطئها مع قوله مالك والشافعية في المشهور عنه انه لا يجزى لو طئها حتى تقبسل واما الصلاة فتتيمم ونفيلي. فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان. ويصح حمل الاول على من خاف العنت والثاني على من لم يخف ذلك **ومن ذلك اتفاق** الائمة على ان احمايض كالجنب في الصلاة واما في الفزاة فقال ابو حنيفة والشافعي واحداً انها لا تقرا القرآن. مع قوله مالك في احدي روايتيه انها تقرا القرآن وفي الرواية الاخرى انها تقرا الايات اليسيرة والاول نقله اكثر من الصحابة وهو مذهب داود. فالاول والثالث مخفف واحدي

الروايتين عن مالك مشددة **فرج** الامري مرتبتي الميزان. والقواعد الشرعية
تحكم علي ان كلما جوز الضرورة يتقدر بقدرها **ومن ذلك** قوله اي خفيفة
واحد ان احمل لا تحيض. مع قول مالك والشافعي في ارجح قوليهما انها تحيض
فالاول مشددة في امر الصلاة وان احمل اذ ارات الدم بقلي والثاني مخفف
في امر الصلاة وانما اذ ارات الدم لا نقلي. فالاول راعي امر الصلاة والثاني
راعي الطهارة ولكل منهما وجه ولكن من راعي المقاصد تقدم علي من راعي
الوسايل في العمل فالواو سبب خروج الدم من احمل ضعف الولد فانه
يتغذي بدم الحيض فاذا ضعف الولد فاض الدم وخروج ثم ان الضعف لا يكون
غالب الا في الاستفاح من الشهور فان الولد يقوي في الفرد ولذلك كان من
ولد لسبعة اشهر يعيش ومن ولد لثمانية اشهر لا يعيش والله اعلم **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة يحوز وطى المستحاضة كما نقلي ونصوم. مع قول
احد بتخريم وطى ما في الفرج الا ان خاف حليها العنت فيحوز في اصح الروايتين
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **فرج** الامري مرتبتي الميزان. ويصح
حمل الاول علي من خاف العنت ايضا فان دم المستحاضة لا يخلو من بعض
ادصاف دم الحيض فبعض اذ في لذكر المجامع فانهم **ومن ذلك**
قوله الشافعي ان من التقابين اقل الحيض. مع قول من قال انه طهر
فالاول مخفف في امر الصلاة والثاني مشددة في امرها وامر الطهارة
حتى لا تقف احايض بين يدي ربه في الصلاة وهي قدرة مستنة الراجحة
فلكل منهما وجه من حيث عملها بالاحتياط للصلاة وللطهارة ووجه
الثاني الاخذ بظاهر حديث فاذا اقبلت احببته فدعي الصلاة واذا
ادبرته فاعسلي عند الدم وصلي لشمله ادبرته لا تقطعه بعد اقل
احيض وانقطعه بعد اكثره والعلة في تحريم الصلاة تقطير الدم فاذا
انقطع ولم يتقاطر فلها ان تغسل ونقلي كما يفعل عند انقطاعه بعد
التراحيض فتأمل **ومن ذلك** قوله اي خفيفة واحد اكثر التقاك
اربعون يوما. مع قول مالك والشافعي ان اكثره ستون يوما وقال
البيهقي ابن سعد بعبون. فالاول مشددة في امر الصلاة والثاني
فيه تخفيف وقول البيهقي مخفف جدا **فرج** الامري مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا انقطع دم النفس قبل بلوغ الفاء
جاز وطى ما اي بشرطه من غير كراهة. مع قوله احمد ليس له وطى ما
في ذلك الطهر الا بعد اربعين يوما. فالاول مخفف والثاني مشددة
ويصح حمل الاول علي من كان يخاف العنت والثاني علي من لا يخافه انتهى

وقد تركنا من الباب بعض مسابيل ففقد ما احيى ما لم تذكره من مسابيل الحيض
علي ما ذكرناه من رجوعه الي مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم.

كتاب الصلاة

اجمع المسلمون علي ان الصلاة المكتوبة في اليوم واليلة خمس وهي سبعة
عشر ركعة فرضها الله تعالى علي كل مسلم عاقل وعلي كل مسلمة بالغة عاقلنة
خالية من حيض ونفاس. وعلي ان من وجبت عليه من المكلفين ثم تركها
جاحدا لوجوبها كفر. وعلي ان الصلاة من الفروض التي لا تنقض فيها البنا
بنفس ولا عمل. واتفقوا علي الاذان والاقامة للصلوات الخمس والجمعة
مشر وعان واجمعوا علي انه اذا اتفق اهل بلد علي تركه قوتوا الا انه من شعار
الاسلام فلا يجوز تعطيله. وعلي ان التثويب مشروع في اذان الصبح خا
واجمعوا علي ان السنة في العيدين والكسوفين والاستسقاء عند قوله
الصلاة جامعة. وعلي انه لا يعتد الا باذان المسلم العاقل وانه لا يعتد
باذان المرأة للرجال. وعلي ان اذان الصبي المميز يعتد به وكذلك اذان
المحدث اذا كان حدثه اصغر. واتفقوا علي ان اول وقت الظهر اذا زالت
الشمس وانما لا نقلي قبل الزوال. واجمعوا علي ان اخر وقت صلاة
الصبح طلوع الشمس. واتفقوا علي ان تاخير الظهر عن وقتها في شدة
الحرا افضل اذا كان يصليها في مسجد الجماعة **هـ** **كذلك** اما وجدته
من مسابيل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
قوله الائمة الثلاثة ان فرض الصلاة لا يسقط عن المكلف مادام عقله
ثابتا ولو باجرا الصلاة علي قلبه. مع قوله الامام اي خفيفة ان من
عاب الموت وعجز عن الايمان اسد يسقط عنه الفرض. فالاول مشددة
والثاني مخفف وعليه عمل الناس سلفا وخلفا فلم يبلغنا ان احدا منهم
امر بالمختصر بالصلاة. ووجه قوله الامام اي خفيفة المتقدم ان من حضره
الموت صار في جمعية قلب مع الله تعالى اعظم من استغفاله بمراعات الافعال
لان فيها الافعال والاقوال التي امرنا الشارع بها في الصلاة اعنا امرنا بها
وسيلة الي الخضوع مع الله تعالى فيها والمختصر انما يجره الي الحضرة ويغفل
فيها فصار حكمة حكم الولي المجزوب وهنا اسرار لا تشر في كتاب فانهم
ومن ذلك قوله الامام مالك والامام الشافعي ان من اغني عليه فرض
او بسبب مباح سقط عنه ما كان في حال اغنايه من الصلاة. مع قول
اي خفيفة انه لا يجب القضاء الا اذا كان الاغني يوما وليلة فمادونه فالت

به

صنة

نرا دعي يوم وليلة لم يجب القضا مع قوله احمد ان الاغلا يمنع وجوب القضا
 بحال. فالاول تخفف والثاني بفصل والثالث مشدد **فرج** الامر الى
 مرتبة الميزان. ووجه الاول خروج المخرج عليه عن التعليف حال اغمايه
 ووجه الثاني الاخذ بنوع من الاحتياط مع حقد المستقة في قضا ما كان
 يوما وليلة بخلاف ما زاد فيه فانه يشق. ووجه الثالث الاحتياط
 الكامل مع امكان القضا لتشد يد الشارع في الامر باكمال الصلاة ونبيه عن
 ان ياتي العبد يوم القيامة وصلاته ناقصة فكل من هذا ذهب الائمة ووجه
 فاللايق بالاكابر من العلماء والعالمين وجوب القضا لان التخفيف في
 عدم القضا اغما هو للعوام وقد كان الشيلي يوحده عن احسانه كثيرا
 فبلغ ذلك الجنيد فقال هل يرد عقله عليه في اوقات الصلوات
 فقالوا نعم فقال الحمد لله الذي لم يجز عليه شيئا من ذنب في الشريعة
 انتهى **ومن ذلك** قوله الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلاة
 كسلا لا جاحدا بوجوبها قتل حدا لا كفر بالسيف ثم تجري عليه بعد قتله
 احكام المسلمين من الفصل والصلاة عليه والدفن والارث والصحيح
 من ذهب الشافعي قتله بمصلاة فقط بشرط اخراجه عن وقت الضرورة
 ويستتاب قبل القتل فان قاتل والاقتل مع قوله الامام ابي حنيفة انه
 يحبس بدرا حتى يصلي وقال احمد في احدي رواياته واختارها اصحابه
 انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والمختار عند جمهور اصحابه انه
 يقتل بكفره كما لم يرد وتجرى عليه احكام المرتدين فلا يصلي عليه ولا يؤمر
 ويكون ماله قيا. فالاول فيه تشديد من جهة القتل والثاني تخفف
 من حيث الحبس وعدم القتل والثالث مشدد. فرج الامر الى مرتبة
 الميزان. ووجه الاول لانتفاء كفر احدا من اهل القبلة بدين غير
 الكفر المجمع عليه. ووجه الثاني علم الامام ابي حنيفة بان الحق جل
 وعلا يجب بقا العالم اكثر من اتلافه مع اعتناؤه عن العاصي والمطيع
 وقد قال تعالى وان جنحو السليم فاخرج لهما دورا ان السيد داود عليه
 الصلاة والسلام لما اراد ببناء بيت المقدس كان كل شي بناء يهدم فاوحى
 الله تعالى لبيد ان يبني لا يقوم علي يدي من سفك الدما فقال يا رب
 اليس ذلك في سبيلك فقال بلي ولكن اليسوا عبدا وحياتي **وبه**
 الحديث لان يخطي الامام في العقوبة احب الي الله من ان يخطي في العقوبة
 انتهى فانه لا ينبغي ان يقتل رجلا الا بامر صريح من الشارع واما وجه
 الثالث فهو غلبة الغيرة علي جناب الحق جل وعلا فالله يري راجع الي

اجتهاد الامام لا مطلقا فان راي قتله امسح للاسلام والمسلمين قتله كما
 قتل العلماء اخلج رحمه الله وقالوا قد فتحت في الاسلام لغرة لا يسدها
 الا راسك وان راي الامام ترك قتله ارجح لمصاحبة ترجع علي قتله تركه
 فافهم **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة ان الكافر اذا اصلي الغرض
 او النفل في المسجد في جماعة حكم باسلامه. مع قوله الشافعي انه لا يحكم
 باسلامه الا اذا صلي في الامن مختارا قال واذا صلي في السفر وهو يخاف
 علي نفسه لم يحكم باسلامه مطلقا سواء صلي في جماعة او منفردا
 في مسجد او غيره في دار الاسلام او غيرها. فالاول تخفف جريا علي
 قواعد الشريعة الشارع من التخفيف علي الضعفاء وقد بايع رجل
 رسول الله صلي الله عليه وسلم علي ان لا يزيد علي صلاتين فقط من
 الخمس فبايعه وقال تخفض صوتك سيصلي الخمس ان شاء الله تعالى ووجه
 الثاني الاحتياط بالعزيمة وهو ان لا يحكم باسلامه الا اذا لم يكن في اسلا
 رية كما هو وجه قوله الامام مالك. فرج الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قوله الامام ابي حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان
 سنتان للصلوات الخمس والجمعة. مع قوله الامام احمد انها فرض كفاية
 علي اهل الامصار. ومع قوله الامام داود انها واجبان لكن نصح
 الصلاة مع تركهما. ومع قوله الاوزاعي ان نسي الاذان وصلي اعادة
 في الوقت. ومع قوله عطاء ان من نسي الاقامة اعادة الصلاة. فالاول
 تخفف والثاني والثالث فيهما تشديد ما والرابع مشدد في الاذان
 والخامس مشدد في الاقامة **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول ان المسلمين لا يحتاجون الي شدة تشديد في دعائهم الي الصلاة
 بل همه كل واحد منهم متوفرة علي فعل كل صلاة بدخوله وقتها فكان الاذان
 الذي هو اعلامهم بالوقت اغما هو علي سبيل الاستحباب فقط **وجه**
 الثاني ظاهر وانه يكفي اهل القرية اعلام رجل واحد او رجال بحسب
 عموم الصوت او الاصوات لاهل القرية لئلا يفتخ باب النسيان
 بالصلاة في اول وقتها ويتمادى الناس الي ان يكاد الوقت يخرج وايضا
 فانه ورد اذا اذن في قرية امن اهلها ذلك اليوم من نزول العذاب
 وما كان كذلك فالتشديد فيه مطلوب ولذلك شد داود رحمه
 الله بقوله بالوجوب وشد غيره في اعادة الصلاة في ترك الاذان
 او الاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب التنبه للوقوف بين يدي
 الله تعالى علي وجه الخشوع وكال الحضور لان الصلاة بدورها خداد

مردودة علي صاحبها كما ورد فالاذان اول مراتب استنشجار الحضور في
 محل الجماعة مثلاً وكذلك كان الاكابر لا يحضرون المسجد الا بعد قوله المود
 حي علي الصلاة حي علي الفلاح واما الاقامة فهي مرتبة ثالثة للهيبتي المحضو
 وقوله الله اكبر ثالث مرتبة فكذا فلتفهم الاحكام **ومن ذلك** قوله
 الائمة الثلاثة انه لا يسن للنساء الاقامة مع قوله الشافعي انهما
 نسن في حقن. فالاول مخفف والثاني مشدد. ووجه الاول ان الشا
 ما جعلن بالاصالة لاقامة شعرا الدين انما ذلك للرجال ووجه الثاني
 عموم خطاب الحق جل وعلا باقامة الدين للرجال والنساء واطهار شعاره
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة
 انه يوذن للتقويات ويقيم مع قوله مالك والشافعي في الجديده انه
 يقيم ولا يوذن. ومع قوله احمد انه يوذن للادوي ويقيم للبايع وهو
 رواية عن ابي حنيفة. فالاول مشدد في امر الاذان والاقامة
 ليمهيا الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل والثاني مخفف ووجه
 ان الاقامة تكفي في بني الناس لان الاذان كان للحضور في مكان
 الجماعة والناس قد حضروا فباقي الاقامة بين يدي الله تعالى
 ووجه الثالث زيادة النهي بالاذان للادوي ولا يفوت الناس اجر
 سماع الاذان واجابتهن للموذن. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قوله الامام ابي حنيفة ان الاقامة مثنى مثنى فالاول مشدد
 والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول تكرار التكبير وما بعده تجديده الاسلام والايامات
 وان لم يخرج المخلف بالغفلة عنهما كما كان الصحابة يقولون اجلسوا
 بنا نؤمن ساعة اي نتذكر في العلم فترداد ايماننا وهذا خاص بمن
 غلب علي قلبه الاستغفال بما هو في الدنيا فاذا لم يحضر قلبه في المرة
 الاولى حضر في المرة الثانية نظير ما سياتي في تليث اذكار الركوع
 والسجود ان شاء الله تعالى وعلم من ذلك ان افراد الاقامة خاص
 بالاكابر من العلماء والصالحين الذين يستحضرون كبريا الحق تعالى
 ويحصل لهم تجديدا بيمانهم واسلامهم بالمرة الواحدة فانهم **ومن ذلك**
 قوله الائمة ان الترجيع في الشهادتين سنة مع قوله ابي حنيفة انه
 لا يسن. فالاول مشدد والثاني مخفف. فالاول خاص باكابر
 العلماء والصالحين احاضرة قلوبهم مع الله تعالى فاذا اذن احدهم
 ابتداء بالجر لا يحتاج الي جلب الحضور بالترجيع بخفض صوت والثاني

خاص عن كانه قلبه مستتيا في اودية الدنيا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قوله الائمة الثلاثة انه يجوز بلا كراهة للصبح اذ ان احد
 قبل الفجر مع قوله احمد ان ذلك مكروه لكن في شهر رمضان خاصة. فالاول
 موافق للوارد في اذان الصبح والثاني اخوف من الالتباس علي الناس في رمضان
 بالاذانين فربما سمع احدا اذان الثاني فاعتقد انه الاول فاكل وجامع مثلاً
 فاختلط الامام احمد للصوم اكثر من الاذان فتعم ما فعل ولسان حاله يقول
 ان رسوله صلى الله عليه وسلم ما شرع الاذان للصبح مرتين الا لكون اهل
 المدينة كان لا يلتبس عليهما الاذان الاول كما اشار اليه قوله صلى الله عليه
 وسلم ان بلا لا يوذن بليل فكلوا واسر بواحيي نسمعوا اذان ابن ام مكتوم
 انتهى. فكانوا يعرفون صوت كل منهما فيقتاس علي ذلك غير اهل المدينة
 اذا كانوا يعرفون صوت الاول ويميزون بينه وبين صوت الثاني والا
 كان مكروها كما قاله احمد فقد رجع الامر في هذه المسئلة الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قوله الائمة الثلاثة بان التسوية لاذان الصبح بعد
 الميعتين سنة مع قوله ابي حنيفة انه يكون بعد الفراغ من الاذان
 ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح يستحب في العشا وقال الشعبي
 يستحب في جميع الصلوات. فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني
 مخفف والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث
 مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول في المسئلة الاولى
 الاتباع ووجه الثاني تاخير السنة المختلف فيها عن الاذان المتفق
 عليها في الذكر من طريق اجتهاد الامام واطلاعه علي دليل ذلك
 ووجه الاول في المسئلة الثانية الاتباع ووجه الثاني فيها اخوف
 من تاخير العشا وعدم صلاتها في جماعة في حق اصحاب الاعمال الساقة
 في النهار. ووجه الثالث ان كل صلاة يجتمعون ان يكون احدا بما
 ادعاهما علي النوم فينبههم الموذن بذلك علي فضل تقديم الصلاة علي
 النوم سواء كان المراد هنا نوم الجسم او نوم القلب او هما معا كما هو الغالب
 علي اهل الغفلة **ومن ذلك** اهتداد الائمة الثلاثة باذان الجنب
 مع قوله احمد في رواية انه لا يعتد باذنه بحال وهي المختارة فالاول
 مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في اخذ الاجرة علي الاذان فقال
 ابو حنيفة واحدا لا يجوز وقال مالك واكثر اصحاب الشافعي يجوز وكذلك
 القول في حق الموذن في اذنه يصح اذنه عند الثلاثة وقال بعض اصحابنا
 احمد لا يصح. فالاول من الاقوال مخفف والثاني مشدد ووجه الاول

منها كونه ذكر الأقران **ووجه الثاني** منهما كونه داعيا إلى حضرة الله تعالى ولا يليق بالواقف فيهما أن يكون جنباً بحاله **ووجه الأول** من المسئلة الثانية كون الأذان من شعائر الإسلام وذلك واجب على الأمة ولا يجوز أخذ شيء من الأجرة على شيء من الواجبات **ووجه الثاني** منها كونه عملاً يرجع مصلحة على المسلمين ويحتاج إلى تعب في مراعاة الأوقات فجاء أخذ الأجرة عليه **وقد** رزق الأئمة الراشدون المودعين وأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا محمد مرة مرة صرة فيها فضة فكان الصحابة يرون أن ذلك كان سبباً إذا نه **ووجه الأول** في مسئلة المحن كون ذلك لا يخل بالمعنى الذي شرح له الأذان وهو الإعلام بوقت الصلاة **ووجه الثاني** فيها كونه نطق بالكلمة على غير ما شرعت من عدم المحن فدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد أي غير صحيح **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي أن الظاهر يجب بزوال الشمس وجوباً موسعاً إلى أن يصير ظل كل شيء مثله وهو آخر وقتها المختار عندهما مع قوله الإمام أبي حنيفة أن الظاهر لا يتعلق الوجوب بها إلا آخر وقتها وإن الصلاة في أوله تقع نقلاً والفقهاء بأسرها على خلاف ذلك **فالأول** مشدد من حيث يتعلق الوجوب بأول الوقت والثاني تخفف من جهة تعلقه بآخر الوقت **ووجه الأول** الأخذ بالتأهب للصلاة من زوال الشمس هتماً ما بهما ووجه الثاني أن حقيقة الوجوب لا تظهر إلا إذا ضاقت الوقتة فهناك يجزم التأخير فالأول خاص بالأكابر الذين لا يشغلهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله والثاني خاص بمن له اشتغال ديني أو دنيوي فربما كان عليه دين وله صاحب في طلبه فصار يكسب ليوفي ذلك الدين والله أعلم **ومن ذلك** قول الإمام الشافعي أن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستسواء مع قوله مالك أن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل الاستراكان وقال أصحاب أبي حنيفة أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله وآخر وقتها غروب الشمس **فالأول** مشدد من حيث توجه الخطاب للمكلف بالفعل أول الوقت والثاني فيه تشديد بما من حيث توجه الخطاب على المكلف في الوقت المشترك وإن كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير الظاهر إلى ذلك الوقت والثالث تخفف **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني شدة الاهتمام بامر الصلاة أول وقتها وهو خاص بمن لا علاقة له بدنيوية من العباد والزهاد والأول خاص بمن هو دون ذلك في الاهتمام **ووجه الثالث** اعتناء العدل بين أول الوقت وآخره إلى أن يتأهب عباد

الشمس للعبادة لها فان التجلي للهي يستد أول الوقت وبأخذ في الحقة بعد ذلك بأسد له الحجاب على العباد كآسيا في بسطه في الكلام على حكمة القراءة في السرية والجهريّة في باب صفة الصلاة أن شاء الله تعالى **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي في تجديد أن وقت المغرب هو غروب الشمس لا يور عنده في الاختيار عند مالك وفي الجواز عند الشافعي مع قوله أحمد وأبي حنيفة أن لها وقتين أحدهما كقوله مالك والشافعي في تجديد والثاني أن وقتها إلى أن يغيب الشفق وهو القول القديم للشافعي والشافق هو الحرة التي تكون بعد الغروب **فالأول** مشدد والثاني تخفف **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **والأول** خاص بمن يخاف فوت الوقت لا يستغنى له بالعشا أو غيره والثاني خاص بمن لا يخاف ذلك لكن صلاته أول الوقت زيادة في الفضل لا سيما إن كان من أهل الصفوف الأول بين يدي الله عز وجل **وكذلك** القول في وقت العشا فإنه يدخل إذا غاب الشفق عند مالك والشافعي وأحمد وينبغي في الفجر وفي قوله أن العشا لا تخر عن ذلك الليل **وفي قوله** آخرها لا تخر عن نصفه **فالأول** تخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **والأول** خاص بالضعفاء الذين لا يقدرون على تحمل التجلي والثاني والثالث خاصان بالأكابر من العلماء والأول لثقل التجلي لأنه فيه فإن الموكب الالهي ينصب إلا إذا دخل الثالث الأخير غالباً وفي بعض الأوقات ينصب من أول النصف الثاني وإذا وقع التجلي خف الثقل الذي كان يجده المصلي في النصف الأول كما يعرف ذلك كل من كشف الله تعالى حجاب حقيقته صار كالملايكة بدليل قول الحق تعالى هل من سائل فأعطيه سؤله هل من متسأل فأعطيته إلى آخر ما ورد فأولاً خفته ما لطف الحق تعالى عباده بهذا السؤال **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن المختار في فعل صلاة الصبح أن تكون وقت النقيس دون الأسفار مع قوله أبي حنيفة أن وقتها المختار هو الجمع بين النقيس والأسفار فإن فاته ذلك فالأسفار أو من النقيس الآية المزدلفة فإن النقيس أولى **وفي رواية** أخرى لأحمد أن الاعتبار بحال المصلين فإن شق عليهم النقيس كان الأسفار أفضل وإن اجتمعوا كان النقيس أفضل **فالأول** مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف لما فيه من التفصيل **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ووجه الأول** خوف فنور الهمة والتوجه إلى حاصل المصلين من تجلي ربهم في الثالث الآخر من الليل وهو خاص بالضعفاء **ووجه الثاني** وجود امتداد الهمة والعم

في مناجاة الله تعالى في صلاة الصبح وهو خاص بالاقوياء الذين هم على صلواتهم
دائمون فاعلم ذلك فانه نفيس **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان تاخير
الظهر عن اول الوقت في شدة الحر افضل اذا كان يصليها في مسجد الجماعة
مطلقا الا عند غالب اصحاب الشافعي فانهم شرطوا في ذلك البلد الحار
وفعلها في المسجد بشرط ان يقصد منه بعد **فالاو** تخفيف والثاني فيه
تشديد **ووجه** الاول فتور عزم المصلي في الحر عن كمال الاقبال على مناجاة
الله عز وجل ولذلك كرهوا للشافعي ان يفتي في كل حال بسوء خلفه فيه
ووجه الثاني المبادرة الى الوقوف بين يدي الله مع الصفوف الاول
تقريبا لجنب الحق جل وعلا فان تاخير امر الله تعالى لا يقدر عليه اخواص
وذلك اختار الخليل ابراهيم عليه الصلاة والسلام بالفاضل المعبر عنها
في رواية بالغدوم حين امره الله تعالى بالاختيار فقالوا له هل لا صبرت
حتى تجدد موسى فقال تاخيرا صر الله شديدا **ومن ذلك** قوله الامام
ابي حنيفة واحمد ان الصلاة الوسطى هي العصر **مع** قوله مالك والشافعي
انها الفجر **فالاو** تشديد والثاني تخفيف لان التجاني الاله في وقت العصر
لا يطيقه الا اكابر الاوليا بخلاف التجاني وقت صلاة الصبح وتفضل التجاني
في العصر لم يامرنا فيه بالجهر رحمة وشفقة بنا بخلاف الصبح فانه اشتر
تجاني اللطف واخفا ان غالبنا كما يعرف ذلك ارباب القلوب **فخرج** الامر الى
مرتبتي الميزان **فابعد** معرفة الصلاة الوسطى ان يزيد العبد
في الاخذ في اسباب زيادة حضوره واخشوعه اكثر من غيرها **وكان**
سيد علي اخواص رجه الله يقول الصلاة الوسطى نارة تكون الصبح
ونارة تكون العصر وس ذلك لا يذكر الا مشافهة ويقاس بما ذكرناه بفتنة
المسائل في هذا الباب والله اعلم **باب صفة الصلاة**
اجمع الائمة رضي الله عنهم على ان الصلاة لا تنفع الا مع العلم بدخول الوقت
وعلى ان للصلاة اركان اربعة فيها وعلى ان السنة فرض وكذلك تكبيرة
الاحرام والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والجلوس في
الشهادتين والاقبال على القبلة عند الاحرام سنة بالاجماع **واجمعوا**
على ان ستر العورة عن العيون واجب وانه شرط في صحة الصلاة **واجمعوا**
على ان طهارة النجس في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبة وكذلك
اجمعوا على ان الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة فلو صلى جنب
بقوم فصلاته باطلة بخلاف سوا كان عالما بجنبته وقت دخوله
فيها او ناسيا **وكذلك** اجمعوا على ان استقبال القبلة شرط في صحة

الصلاة الا من عذر وهو في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للمسافر سفرا
طويلا على الراحلة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه وفي
تكبيرة الاحرام ثمران كان المصلي بحضرة الكعبة توجه الى عيبتها وان كان
قريبا منها فبالقبين وان كان غائبا فبالاجتهاد والخيروا والتقليد لاهله
هذا ما وجدته من مساييل الاجماع التي لا يصح دخولها في مرتبتي
الميزان **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** ستر العورة **قال**
ابو حنيفة والشافعي واحمد انه شرط في صحة الصلاة واختلاف اصحاب
مالك في ذلك فقال بعضهم انه من الشرايط مع القدرة على الستر كانت
صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب في نفسه الا انه ليس من شرط
صحة الصلاة فان صلى مكشوف العورة عاهدا عصي وسقط عنه الفرض
والجنازة عند من اخبري اصحابه انه لا تنفع الصلاة مع كشف العورة بحال
فالاو تشديد **مع** ما اختاروه من تاخير اصحاب مالك ومقابله فيه تشدد
من وجه وتخفيف من وجه لما فيه من التفصيل **فخرج** الامر الى مرتبتي
الميزان **ووجه** الاول ان كشف العورة في الصلاة بين يدي الله
تعالى سوء ادب لا يصح لصاحبه دخول حضرة الصلاة ابدا ومن لم يدخل
حضرة الصلاة فكانه لم يحرم بها فلا صلاة له فهو من ترك لمعة من اعضا
بلا غسل او من يصلي وعلي يديه نجاسة لا يعفى عنها **ووجه**
الثاني انه لا يجب عن الله في نفس الامر فلا فرق عند صاحبه هذا
القول بين صلاة من عليه ثوب ولا بين صلاة العريان وانما ستر العورة
في الصلاة كمال لا يقدح في صحتها وان عصي بتركه وهذا من المواضع التي
تبع الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني ادم خذوا زينتكم عند كل مسجد
والزينة مقصورة بالثياب الساترة للعورة **وسمعنا**
سيد علي اخواص رجه الله يقول لسان حال من وقف بين يدي الله
تعالى بثياب زينة يقول لاهل تلك الحضرة علي وجه التحدث بالنعمة
انظروا الى ما انعم الله تعالى به علي من الثياب النقيصة مع اني لا استحق مثل
ذلك وانظروا الى اذنه تعالى لي في دخوله بيته ومناجاة له بكلامه
مع كوني لا استحق شيئا من ذلك بخلاف من وقف بثياب دنسة مخرفة
فان حاله يشعر برائحة كفران النعمة انتهى **وسمعنا** ايضا يقول
مروا اما يكره ان يستنزه في الصلاة كالحراير اخذ ابا لا حينا طفق تكون
العلقة في ذلك الا نوحه لادناه الاصل وعدم المثل اليهن فان هذه العلة
تستقضي بما اذا كانت المرأة جميلة ترجح على الحركة في احسن والوضوء واما

يد

يه

وجه من قال انها تستبرك كالرجل فهو جار علي عمل طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا العلة في وجوب افراد من الناس والباية في بغير طبعه من ان انتهى **وسمعه** ايضا يقول انما كانت الحركة تكشف وجهها وكيفية الصلاة فتحتاج الى زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين ليقولوا احدهم ان هذه في حضرة الله وحفظه فلا يجوز لاحد ان يطعم بصره اليها بوجه من الوجوه كولد اللبوة في حجر اللبوة وهذا هو السر في كشف وجهها ايضا في الاحرام فانها في حضرة الله الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم الحجة التي يصاد بها الطير في الفخ فمن حفظه الله تعالى عظم احضرة ولم ينظر الي وجه المحرمة ادبا مع الله تعالى ومن استقاء الله تعالى عقله من ذلك فنظرنا مستحق المقت من الله تعالى ومن هذا امر العلماء بوضع الثياب المتجاجة علي وجهها حال احرامها بنسك خوفا علي العوام من المفت اذا نظروا في وجه من جبي في حضرة الله تعالى في غير اذن منه **وسمعه** ايضا يقول ان العارف اذا نظر الي شيء امر الشارع به علي خلاف العادة فاول ما ينظر في حكمته وينظر اليها من الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من جملة الحكمة في ذلك فتأمل فيه فانه نفيس **ومن ذلك** قول الامام في حقيفة واحد انه يجوز تقديم النية علي التكبير بزمان يسير مع قوله مالك والشافعي بوجوب مقارنتها للتكبير وانما لا تجزي قبله ولا بعده **ومع** قول النقال امام الشافعية بما قارنت النية ابتداء التكبير فانعقدت الصلاة **ومع** قول الامام النووي انه يكفي المقارنة العرفية علي المختار بحيث لا يرد غافلا عن الصلاة اقتداء بالاولين في مسامحة بعضهم بذلك رخصة بالامنة فالاول مخفف والثاني مشدد وما بعده فيه تخفيف **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول عدم وجود دليل عن الشارع بوجوب مقارنته للنية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسمع الناس الا التكبير فلا بدري هل كانت النية تتقدم او تتأخر او تتقارن **ووجه** الثاني ان التكبير من اول اركان الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا بعد وجود بناءه فيشخص المصلي افعال الصلاة وافعالها في ذهنه حال التكبير **ووجه** كلام النقال والنووي التخفيف عن العوام وايضا ذلك ان من غلبت روحه علي جسمه نيتة يسهل عليه استحضار المني في النية دفعة واحدة للطاقة الارواح بخلاف من غلبت جسمه نيتة علي روحه نيتة فانه لا يكاد يتفعل الاور الاشياء بعد شي لكثافة حجابها فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى من غلبت روحه نيتة علي جسمه نيتة هو المصلي حقيقة لدخوله حضرة الله التي لا تنفخ الصلاة الا فيها بخلاف من كان بالعكس فانه معضل

صورة لاحقيقة فاعلم ذلك فانه نفيس **ومن ذلك** اتفاق الامة علي ان تكبيرة الاحرام فرض وانما لا تنفخ الا بلفظ مع ما حكى عن الزهري ان الصلاة تنعقد بمجرد النية من غير تلفظ بالتكبير **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان تكبير الحق جل وعلا وان كان مرجعه الي القلب فهو مطلوب الاظهار لتعابير كبريا الحق تعالى في هذا العالم وتذكير الناس ان يكبروا اربهم عن كل عظمة تجلت لهم ويقولوا الله اكبر عن كل كبريا وعظمة تجلت لقلوبنا وهذا خاص بالاكابر من العلماء والاوليا بخلاف الاصاغر فانه ربما تجلت لهم عظمة الله تعالى فاخرستهم فلم يستطع احدهم من النطق وايضا فان كبريا الحق تعالى لا يطلب العبد اظهارها الا في عالم الخجاء واما في عالم الشهود فذلك مشهود لجميع اهل الحضرة فلا يحتاج الي اقامة شعار فيها لقيام شهود الكبريا في قلوب الكل فانهم **فان قاله قائل** ما حكمة قوله المصلي الله اكبر مع قولهم كل شيء خطر بيا لك فانه بخلاف ذلك **فالجواب** ان الحكمة في ذلك كون المصلي يستحضر به عظمة الله عز وجل وانه تعالى اكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات التعظيم لكن من رحمة الله تعالى بالعباد كونه امرهم ان يخاطبوا ما يتجالي لهم بقولهم اياك نعبد واياك نستعين بالكاف وجعل تعالى نفسه عين ما تجلي لقلب عبده فافهم **نعلم** ان خلاص العبد ان يخاطب الهامته رها عن كل ما يخطر بالبال كما عليه الاكابر من الاوليا **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا ينعين لفظ الله اكبر بل تنعقد الصلاة بكل لفظ يقتضي التعظيم والتعظيم كالعظيم والجليل جني لوقال الله ولم يزد عليه انعقدت الصلاة **مع** قول الشافعي انها لا تنعقد بذلك وتنعقد بقوله الله اكبر **ومع** قوله مالك واحدا منها لا تنعقد الا بقوله الله اكبر فقط **فالاول** مخفف والثاني فيه تخفيف والثاني مشدد **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** هذه الاقوال ظاهرة **ون** ذلك قول احمد ومالك والشافعي انه اذا كان يحسن العربية وكبر بغير لم تنعقد صلاته **وقال** ابو حنيفة تنعقد بذلك **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الثاني كون الحق تعالى عالما بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها **ووجه** الاول التقيد بما صح عن الشارع من لفظ التكبير بالعربية فهو اول **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي واحدا باستحباب رفع اليدين في تكبيرة الركوع من كونه لا يجوز قراءته بالعربية والرفع منه **مع** قول ابي حنيفة بانه ليس بسنة **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر

دعي

ها

الى مرتبتي الميزان . وكذلك القول في هذا الرفع فان ابا حنيفة جعله الى ان
يحاذي اذنيه ومالك والشافعي واحد في اشهر رواياتنا الى حد ومكثته
قال اول مشدد والثاني فيه تشديد . **وجه** الاول في المسئلة الاولى
ان رفع اليدين بالامالة كالحنيفة عند القدوم على الملك وصح مفارقة
حضرتة فالمصلي كالقادم على الملك في حال ركوعه وكالمودع لحضرة قربه
في حال الرفع الى القيام في الاعتدال لسان حاله من رفع يديه للاعتدال
بقوله يا رب ما ادبرت عن حضرتك عن ملل وانما ذلك امتثال لامر كذا وكذلك
القول في الرفع من السجدة الاولى واما عدم مشروعية الرفع عند الانتقال
من الاعتدال الى الهوي للسجود فلان الهوي المذكور غاية المحتسوع لله
عز وجل وفي ضمنه غاية التعظيم لله عز وجل فاجب عن رفع اليدين ووجه
الثاني فيما ان حقيقة القدوم انما هو عند تكبيرة الاحرام فقط فحيث
كبر حضر قلبه مع الله الى اخر صلاته من غير مفارقة لتلك الحضرة فلا يحتاج
الى رفع وهذا خاص بالكابر والاوليا خاص بالعوام الذي يقع منهم الخروج
من حضرة الله انما خاصة بعد تكبيرة الاحرام فانهم ووجه الاول في هذا الرفع
ان الراس محل كبريا العبد في رفع يديه بالتكبير اشارة الى كبريا الحق تعالى
فوق ما يتلفه العبد من كبريا الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه
ووجه الثاني اختلاف الناس في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها
في كل واحد من احواله وكل حالة منها ليعطي المقصود من الحجة **ومن ذلك**
قوله الائمة الثلاثة ان من عجز عن القعود في الصلاة صلى مضطجعا على جنبه
اليمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ويستلقي برجليه
حتى يكون ايماءه في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع ان يوجي براسه
في الركوع والسجود او ما بطرفه . **مع** قوله في حنيقة انه اذا عجز عن ايماء
بالراس سقط عنه فرض لصلاة . فالاول مشدد تنبعا للشارع في نحو حديث
اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم والثاني مخفف ووجه ان شعار
الصلاة لا تظهر الا بالقيام والقعود . واما الايماء فلا يقوم به شعار
لا سيما المختصر فلم يبلغنا عن احدهما السلف انه امر المختصر العاجز عن
الايماء بالراس انما ذلك راجع الى عزم العبد مع ربه عز وجل كما مر **ومن**
ذلك قوله الائمة بوجوب القيام في الفريضة على المصلي في سفينة
حالم بخش الغرق او دوران الراس . **مع** قوله في حنيقة لا يجب القيام في
السفينة . فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول شدة الاهتمام بامر الله بالوقوف بين يديه وهو خاص بالكابر

الذين

الذين لا يستغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف السقوط عن حضور فلو بهم مع الله
وجه الثاني خوف التشويش بمراعاة الوقوف وعدم السقوط المذهب
للمشروع الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده وهو خاص بالاصا غر فاذا اصلي
احدهم جالس قد رعى خشوع والحضور فكان القعود اكمل في حقه لعدم حضور
قلبه مع الله اذا قام فبما **من ذلك** اتفاق الائمة على استحباب وضع
اليمن على الشمال في القيام ومقام مقامه . **مع** قوله مالك في اشهر روايته
انه يرسل يديه ارسالا . **مع** قول الاوزاعي انه يجزئ . فالاول مشدد والثاني
وما بعده مخفف وان تفاوتت التخفيف **وجه** الاول ان ذلك صورة موقوفة
العبد بين يدي سيده وهو خاص بالكابر من العلماء والاوليا بخلاف الاصاغر
فان الاول لهم ارخا اليدين كما قال به مالك رحمه الله وايضا ذلك ان وضع
اليمن على اليسار يحتاج في مراعاته الى صرف الذهن اليه فيخرج ذلك
كالالتفات الى علي مناجاة ربه عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقتها بخلاف
ارخاها بجنبه فتركت في محل وضع اليدين فقال ابو حنيفة تحت السرة
وقال مالك والشافعي تحت صدره فوق ستره وعن احمد وابان اشهرهما
كذهب الى حنيقة واختارها الحزبية ووجه الاول خفة كونها تحت السرة على
المصلي بخلاف وضعها تحت الصدر فانه يحتاج الى مراعاتها لنقل اليدين
وتدليهما اذا طال الوقوف . **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان فلذلك كان
استحباب وضع اليدين تحت الصدر خاصا بالكابر الذين يقدرون على
مراعاة شيئين معا في آن واحد دون الاصاغر **وسمعت** سيدي
عليا اخو اوص رحمه الله تعالى يقول وجه من قال بعدم استحباب وضع
اليدين تحت الصدر مع ما ورد ذلك من فعل الشارع كون مراعاة المصلي
دواما تحت الصدر تشغله غالبا عن مراعاة كمال الالتفات الى المناجاة
والحضور مع الله اولى من مراعاة هيئته من الهيئات لمن عرف من نفسه
العجز عن مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة الامع الغفلة عن كمال
الالتفات الى الله عز وجل فارسل يديه بجنبه اولى وبه صرح الشافعي في الام
فقال وان ارسلها ولم يجيب بها فلا بأس ومن عرف من نفسه القدرة على
الجمع بين الشيئين في آن واحد كان وضع يديه تحت صدره اولى وبذلك
حصل الجمع بين اقوال الائمة رضي الله عنهم انتهى **ومن ذلك** قوله
الائمة الثلاثة باستحباب دعا الافتتاح بعد التكبير وقبل القراءة . **مع**
قوله مالك بعدم استحبابه بل يكبر ويقتح القراءة . فالاول مشدد والثاني
مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول كون الاستفتاح

في

في

كما لا يستدان في الدخول على الملوك. **وجه الثاني** تنزيه الحق تعالى عن التجيز
 حتى يستأذن عليه فصاحب القول الاول يقول ان الشرع يبيح في ذلك الفرق
 وصاحبه القول الثاني يمنع ذلك خوفا من توهم التجيز فافهم **ومن ذلك**
 قوله ابي حنيفة بالنقود اول ركعة من الصلاة فقط. مع قوله الشافعي انه
 يتقو ذ اوله كل ركعة. ومع قوله مالك انه لا يركع في الفريضة. ومع قول
 الشافعي وابن سيرين ان محل النقود انما هو في الركعة الاولى. فالاول مخفف
 والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع. فارجح الامر الى
 مرتبة الميزان. **وجه الاول** حمل المصلي على الكمال حتى انه من شدة
 عزمه يطرد ابليس عن حضرة الصلاة فاذا استغاض منه اوله كل ركعة ذهب
 ولم يرجع اليه في تلك الصلاة. **وجه الثاني** حتى انه عزمه حال غلب
 الناس من عدم قوة العزم في طرد ابليس فلذلك كان يعاوده المرة بعد المرة
 فاحتاج هذا المصلي الى تجديد الاستعاذة منه ليطرده عن حضرته. **وجه**
 الثالث حمل المصلي على شدة العزم في القيام الى الفريضة وشدة اقتباله
 على الله تعالى فيها وذلك امر يحرق ابليس كاجربناه بخلافه في النوافل
 فان الهمة فيها ناقصة والمكلف فيها مخير بين الفعل والترك فلذلك كان
 ابليس يحضره فيها ليوسوس له بالانحجاب بنفسه ورويتهما بذلك على من
 لم يفعل كفعله فاحتاج الى طرده. **وجه الرابع** حمل قوله تعالى فاذا
 قرأت القرآن على الفراع منه وذلك لان ابليس يحضر قراءة القرآن لانه مستحق
 من القرء الذي هو اجمع فاذا حضر كذا ذكرنا احتاج القاري الى طرده بالاستعاذة
وهذا لا نكتة استنبطناها من لفظ القرآن ولوانه تعالى
 قال قرأت القرآن لم يجتمع القاري الى استعاذة وان كان القرآن فرقان
 فانهم فعلموا بالاستعاذة في اول الركعة الاولى فقط خاص بالكابر الذين
 اذا استعاذوا احدثهم من الشيطان مرة واحدة فزعمه فلا يقرب منه حتى
 يفرغ من الصلاة والاستعاذة في كل ركعة خاص بالاصاغر ضعفا العزم
 الذين لا يقدر احد على طرد ابليس من اول الصلاة الى اخرها بالاستعاذة
 الواحدة فلذلك امر الائمة مثل هذا بالاستعاذة في كل ركعة معاودة الشيطان
 له المرة بعد المرة ولان قرأته في كل ركعة يتجملها ركوع وسجود بين القراءة
 الاخرى فانها قراءة تجددت بعد طول زمن وقد قال تعالى فاذا قرأت
 القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط **فان**
قلت فما الحكمة في الامر بالاستعاذة من ابليس باسم الله دون غيره
 من الاسماء الالهية فحمل لذلك **الجواب** الحكمة ذلك كون

اسم اسماء جامعا لتحقاق الاسماء الالهية كلها وابليس عالم بحضرة الاسماء فلوانه
 تعالى امر العبد بالاستعاذة بالاسم الرحيم او المنتقم مثلا لا ياتي اليه ابليس فورك
 له من حضرة الاسم الواسع او المجيد مثلا فلذلك سدا لله تعالى على ابليس قلبه
 العبد بالاسم اجمع. **فان قيل** ان ذكر ابليس في تلك الحضرة قدس
 ينبغي تنزيه حضرة الله عنه. **فالجواب** انما امرنا الحق تعالى بذكر
 ابليس للعين في تلك الحضرة الغنية في الشفقة علينا من وسوسته التي
 تخرجنا من حضرة شهودنا للحق تعالى ولولا هذه الشفقة لما كان امرنا بذكر
 هذا اللعين في حضرة المطهرة من باب دفع الاشد بالاخف. **فان قيل**
 كيف كان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة من ابليس وهو
 معصوم. **فالجواب** انما هو معصوم من العمل بوسوسته لانه حضرة
 كما اشار اليه قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من رسول ولا نبي الا اذا عتي
 الي الشيطان في امينه الاية فكل نبي معصوم من عمله بوسوسته لانه
 وسوسته ويحج ان يكون ذلك من باب التشرع لانه سوا كانوا اكابر
 او اصاغر لعدم عصمتهم ولذلك اتفق الائمة على استحباب الاستعاذة
 دون كونها مرة او اكثر من مرة احتياطا للناس فزعمي الله عن الائمة ما كان
 استفهم على دين هذه الائمة امين امين امين. **وسمعنا**
 سيدي عليا انما هو وجد من قال من الائمة ان المصلي
 يستعيد مرة واحدة في الركعة الاولى احسان الظن به وانه من شدة عزمه
 يفر منه الشيطان من اول مرة فلا يعود اليه ولوان ذلك المصلي قال لذلك
 الامام ان ابليس يعاودني المرة بعد المرة لانه بالاستعاذة منه في كل مرة
 لانه اكثر احتياطا وهذا هو وجد من قال من الائمة انه يستعيد في كل ركعة
 وليس هو ظن في حق ذلك المصلي فافهم وتامل في هذا المحل فانك لا تكاد
 تجده في كتاب وبه حصل الجمع بين اقوال الائمة واستفتي الطالب بمعرفة
 عن تفهيف قوله غير امامه والله اعلم **ومن ذلك** قوله الشافعي
 واحد يجتنب القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس. مع قوله ابي حنيفة
 انها لا تجتنب الا في الاولتين فقط. ومع قوله مالك في احدي روايته بان
 ان ترك القراءة في كل ركعة واحدة من صلواته سجد للسجود واجزائه صلاة
 الا الصبح. فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد.
 فارجح الامر الى مرتبة الميزان. **وجه الاول** الاتباع والاحتياط وهو
 خاص باهل التفرة في صلواته فيقرأ في كل ركعة فيجرح قلبه على الله تعالى
 الذي هو صاحب الكلام اذا القرآن مستحق من القرء الذي هو اجمع كما رولا

يراد قراءة الشارع في كل ركعة فانه ذلك لتسريح الامنة لانه راس من اجتمع بقلبه
 في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى اخر صلواته فلا يحتاج الى قراءة تجمع وجه
 الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة اذا كانت رباعية او ثلاثية فكانت
 البداية كالسنة بحسب السجود السهو والله سبحانه وتعالى اعلم **ومن ذلك**
 قوله الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى بعدم وجوب القراءة على المأموم سوا
 جهر او سرا بل يشترط له القراءة خلف الامام بحاله وكذلك قاله الامام مالك
 واحمد انه لا يجب القراءة على المأموم بحاله بل كره مالك المأموم ان يقرأ فيما يحرم
 به الامام سوا سمع قراءة الامام او لم يسمع واستحب الامام احدا القراءة
 فيما خافت فيه الامام ومع قول الشافعي تجب على المأموم فيما ليس بكلام
 جزاء في الجهرية في اجمع القولين وقال الاصم والحسن بن صالح القراءة سنة
 فالاول محقق والثاني والرابع في كل منهما تخفيف **واما الثالث** فتشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ما ورد من قوله صلى الله عليه
 وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة انتهى وذلك انه مراد الشارع
 من القراءة جمع قلبه المصلي على شهوده وذلك حاصل بسماع قراءة الامام
 حسا من حيث اللقط او معني في حق الاكابر من حيث السريان الباطن من
 الامام اليه **ووجه استحباب احدا القراءة فيما خافت فيها الامام دون**
 الجهرية قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له فخرج القراءة السرية فانه
 لا يسمع السماع فيها ولا الانصات فكانت القراءة خلف الامام فيها اولى **واما**
وجه من كره القراءة خلف الامام فهو من حيث الفصل فيها عن امامه
 بالقلب كما عليه الاصاغر والا فلا كابر مرتبطون بدولوم يسمعون قراءته
 كما مر **واما وجه من اوجب القراءة** فهو الاخذ بالحوطن حيث انه لا يجمع
 قلبه المصلي على الله تعالى على وجه الكمال الا قراءته هو وهو خاص با
 الاصاغر من اهل الفرق **واما وجه من قال ان القراءة سنة فهو مبني على**
 ان الامر بالقراءة للندب وصاحبه هذا القول يقول في نحو حديث لاصلاة
 الا بقراءة الكتاب اي كاملة تطير لاصلاة لجمار المسجد الا في المسجد **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي واحمد في شهر الروايات عنه انه ينبغي القراءة
 بالفتحة في كل صلاة فانه لا يجزي القراءة بغيرها **مع قوله** ابي حنيفة
 انه لا يتعين القراءة بها **فالاول** مشدد خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص
 بالاصاغر **ويصح** ان يكون الامر بالجلس ايضا من حيث ان الاكابر يجتمعون
 بالقلب على الله بآية شتى فزود من القرآن بخلاف الاصاغر اذا قرأ في اللغة
 اجمع يقال قرأ ما في الحوض اذا اجتمع وايعناه ذلك ان من قال يتعين

الفاتحة وانه لا يجزي غيرها قد دار مع ظاهر الاحاديث التي كادت تبلغ حد التواتر
 مع تأييد ذلك بعمل السلف والخلف وانما قلنا انها خاصة بالاكابر لانها جامعة
 لجميع احكام القرآن فمن قرأها من اهل الكشف فكانت قرا جميع القرآن من حيث
 التوايه ومنهم جميع احكامه ولذلك سميت امر القرآن قالوا واعظم دليل على وجوب
 وتعينها حديث مسلم مرفوعا يقول الله عز وجل فسمت الصلاة بياني وبين
 عبيدي لصفيين ولعبيدي ما سأل يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول
 الله تعالى **جدي عبيدي** في اخره فانه تعالى فسر الصلاة بالقراءة وجعلها
 جزءا منها **واما وجه من قال لا يتعين الفاتحة بل يجزي اي شئ** قراه المصلي
 من القرآن فهو ان القرآن كله من حيث هو يرجع الى صفات الحق تعالى ولا
 تفاضل في صفات الحق بل كلها متساوية فلا يقال رحمة افضل من غضبه
 ولا عكسه من حيث الصفات القائمة بالذات وانما التفاضل في ذلك راجع الى
 ما يتعلق بالخلق من حيث النعيم والعذاب **وقد اجمع** القوم على انه لا تفاضل
 في الاسماء الالهية وهي حقيقة الصفات فكل شئ جمع قلبه العبد على الله تعالى
 صحت به الصلاة ولو اسما من اسمائه كما اشار اليه ظاهر قوله تعالى وذكر
 اسم ربك فصلي **فان قيل** قد ورد تفصيل بعض الايات والسور على
 بعض مما وجه ذلك **فالجواب** وجهه ان التفاضل في ذلك راجع
 الى القراءة التي هي مخلوقة لا الى المقروء الذي هو قديم تطير ما اذا قال الشارع
 لنا قولوا في الركوع والسجود الذكر الغلاني فان قولنا ذلك الذكر افضل من
 قراءة القرآن فيه بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث ان
 القاري نايب عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والنايب له العز الذي الذي
 هو محل الركوع كما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فعلم من جميع ما ذكرناه ان
 كل من اعطاه الله تعالى القدرة على استخراج احكام القرآن كلها من الفاتحة
 من اكابر الاوليا يتعين عليه القراءة بالفاتحة في كل ركعة ومن لا فلا واحديث
 الواردة في قرانها بالخصوص محمول على الكمال عند صاحبه هذا القول كما في تطاير
 من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجمار المسجد الا في المسجد فانه مثل حديث
 لا صلاة الا بقراءة الكتاب **واما وجه من ادعى** **وقد سمعنا**
 سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول قد كلف الله الاكابر بالاطلاع على
 جميع معاني القرآن الظاهرة في كل ركعة فزاد ذلك كله يحصل لهم من قراءة
 الفاتحة فلزموا قرانها ولم يكلف الاصاغر بذلك لعجزهم عن مثل ذلك فكلام
 الائمة الثلاثة تكون تعين الفاتحة في صلاة العوام تخفيفا لعدم تكليفهم بفهم
 معاني القرآن منها كما ان قراءة غير الفاتحة قد تكون تشددا على الخواص ايضا

نثر
 بها

هو محل صلاة القيام لا الذلة

من حيث تكليفهم جميع القلب على الله تعالى بذلك لانه ليس بام للقران كالفاتحة
والغالب فيها التفرقة انتهى **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ومالك
ان البسملة ليست من الفاتحة فلا تجب مع قوله الشافعي واحدا منهما
فتجب وكذلك القول في اجهر بها فان حذبه الشافعي اجهر بها ومذهب
ابي حنيفة الاسرار بها وكذلك احمد وقال مالك يستحب تركها والافتتاح
بالحمد لله رب العالمين وقال ابن ابي ليلى في تحجير وقال النخعي اجهر بها بدعة
فرجع الامر في المسئلة الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** في المسئلة
الاولى والثانية الاتباع فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع
الفاتحة تارة ويتركها تارة فاخذ كل مجتهد بما بلغه من احاديث اهل البيت
وفي ذلك تسريع للاكابر والاصاغر من اهل الكشف والحجاب فمن رفع حجاب
حتى دخل في الصلاة وكان مشاهدا للحق تعالى بقلبه فلا يناسبه ذكر الاسم
الذي هو شعار اهل الحجاب ومن لم يكشف حجاباه فالمناسب له ذكر الاسم
الشريف ليتذكر به صاحب الاسم كما ورد في بعض الهوائف الربانية اذ لم
نراي فالزم اسمي فاخذنا من هذا ان من رآه بقلبه لا يومر بذكر اسمه
ومن هنا الغرض بعضهم ذلك في شعره فقال شعر
• بذكر الله تزداد الذنوب • وتتطمس البصائر والقلوب
• وذكر الله افضل كل شيء • وشمس الذات ليس لها مغيب
ويؤيد ذلك ايضا قوله الشيباني رحمه الله حين قال لو اله مني لتسريح
فقال اذ لم ار الله تعالى اذكر اي لان الذكر لا يكون الا مع حال الحجاب عن
شهود المذكور فما عني الشيباني الاحضرة الشهيرة ولا يهاج التي لا يرى الله
تعالى فيها اذكر الكتمان بمشاهدته تعالى ومناجاة بالقلب وحضرة الحق
حضرة بهت وخرس لشدة ما يطرق اهلها من الهيبة والتجلى قال تعالى
وخشعت الاصوات للرحمن فلا تسمع الا همسا **وسمعت** احيى
افضل الدين رحمه الله يقول الذكر باللسان مشروع للاكابر والاصاغر
لان حجاب العظمة لا يرتفع لاحد ولا لابن ابليس فلا بد من حجاب لكنه يدق
فقط انتهى وهو كلام نفيس لا يوجد في كتاب **وسمعت** سيدي
عليها الخواص رحمه الله يقول ذكر الله تعالى على نوعين ذكر لسان وذكر
حضور كما ان ترك الذكر على نوعين ترك من حيث الغفلة وترك من حيث
الخصور والدهشة فالاول من الذكرين مفضول والثاني فاضل والاول
من التركيبين مذموم والثاني محمود وهو الذي حملنا عليه قوله الشيباني
اننا **وسمعت** سيدي عليها المصطفى رحمه الله يقول انما

انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك البسملة في بعض الاوقات تشر
لضعفائه واثوابهم والافهوقاي الله عليه وسلم خاضع ربه على الدوام
لان ابن الحضرة واخا الحضرة واما الحضرة **وسمعت** سيدي
عليها الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان الله تعالى امر الاكابر بالاجهر
بالقراءة والاذكار اذ وقفوا بين يديه في الصلاة ما تجر احد منهم ان
ينطق بكلمة لعموم الهيبة لاهل تلك الحضرة ولكن ربما تجل له الحق تعالى
في بعض الاوقات بما هو فوق طاقته فعجز عن اجهرها بالبسملة او التكبير
فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم انما انسى ليستني في فاتهم
ومن ذلك قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي القراءة بالاحق
والاظهار والتعظيم والترقيق والادغام وتحوذ ذلك مع قوله بعضهم ان
ذلك لا ينبغي في الصلاة لئلا يستغل العبد عن كمال الاقبال على مناجاة الحق
تعالى **والاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم احسنوا القران باصو
اي حسنوا اصواتكم بالفاظ القران والافا القران من حيث هو قران لا بيع
من احد تحسب لانه قديم وصفة من صفات الحق تعالى وانما التحسين
راجع للتلاوة والقراءة لا للقران المتلو ومع ذلك فمراعاة ذلك في الصلاة
خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال اكثر الناس
سلفا وخلفا فانه تعالى اعلم **ومن ذلك** قوله ابي حنيفة ومالك فيمن
لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القران انه يقوم بقدرها مع قوله الشافعي
انه يسبح بقدرها **والاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه الاول** الوقوف على حد ما ورد فلم يرد لنا ان من لم يحسن
الفاتحة ولا غيرها من القران انه يسبح الله بذلك وقد قال بعضهم انه
الاتباع اولى من الابتداع ولو استحسن وقد يكون في قراءة القران خصيصته
لا توجد في غيره من الاذكار كما تقدم من ان القران مستحق من القراء الذي
هو الجمع فيجمع القلب على الله واما وجه الثاني فبالقياس بجامع قوله تعالى
وذكر اسم ربه نصلي اذ الذكر لله تعالى يجمع قلب العبد على الله تعالى غالبا
فكاد ان يلحق بالقران من حيث حصول جمعية القلب فيه على الله تعالى
اما وجه تخصيص الامام الشافعي بالذكر بقوله المصلي سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر فلما ورد مرفوعا انه احب الكلام الى الله تعالى فانهم
ومن ذلك قوله الامام ابي حنيفة انه ان شأ المصلي قرا بالفارسية
وان شأ قرا بالعربية مع قوله ابي يوسف ومحمد ان كان يحسن الفاتحة

بالعربية لم يحزه غيرهما وان كان لا يحسنها فقرأ بلفظة اجزائه مع قول بقية الامعة
 انه لا يجزي القراءة بغير العربية مطلقا فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث
 مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ان لم يصح رجوعه
 عنه ان الله تعالى عالم بجميع اللغات ولم يرد لنا شيء عن القراءة بالفارسية
 فصلا والاجتهاد للمجهدين فان قاله قائل ان القرآن بغير العربية يخرج القرآن
 عن الاعجاز حاصل بقراءة هذا المعنى بالنظر للمعنى فانه يدرك ان القرآن بالفارسية
 لا يقدح احد من الخلق على النطق بمثل ذلك **ووجه الثالث** الوقوف على ما بلغنا عن
 الشارع وعن اصحابه فلم يبلغنا ان احدا منهم قرأ القرآن بغير الفارسية
 وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم فكان الوقوف على حد ما بلغنا اولى وقد يكون
 الامام الى حبيفة راي في ذلك شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم فان امامته وجلالته
 اعظم من ان يجتري على شيء لا يري فيه دليلا **وسمعت بعض الحنفية يقول**
جميع اللغات كلها واحدة عند الله تعالى في حصة مناجاته فكل واحد مناجيته
بلغته ويؤيده قولهم بجوار الترجمة في بعض الاذكار الواردة في السنة انتهى
ولا يخفى ما فيه فان كل باب لم يفتح للشارع فليس لاحد ان يفتحه **وقد**
اجمع العلماء على انه لا يصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبلغ القرآن
بلغة اخرى بخلاف ما انزل وما قوله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم فلا
يباين ما ذكرناه لان البيان قد يكون بلغة اخرى لمن يفهم اللغة التي انزلت
ولذلك قال بعض اصحابنا الى حبيفة انه يصح رجوعه الى قوله صاحب
واسه اعلم **ومن ذلك قوله الامام الى حبيفة لوقرا في صلته من المصحف**
بطلت صلته مع قوله الشافعي واحدي في احدي روايته ان صلته
صححة ومع قوله مالك واحدي في الرواية الاخرى ان ذلك جائز في
النافلة دون الفريضة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول استغناء المصلي**
بالنظر الى الكتابة عن حال مناجاته تعالى وهو خاص بالاصاغر **ووجه**
الثاني كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى وهو خاص بالاكابر وان
يشغلهم عن كمال الصلاة ولكن سأل العلماء فيه لكونه من مفصلات
الصلاة **ووجه الثالث كون النافلة مخففا لما فيها دليل جواز تركها بخلاف**
الفريضة فاخطأ العلماء في ترك ما يشغل عن الله فيها **ومن ذلك**
قوله الامام الى حبيفة انه لا يجزى بالتأمين سوا الامام والمأموم مع
قوله احمد والشافعي في ارجح قوليه انه يجزى به الامام والمأموم ومع
قوله مالك يجزى به المأموم وفي الامام روايتان من غير ترجيح فالاول

مخفف

مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول كون التأمين ليست من الفاتحة وارجح ان بعض العوام انما
 من الفاتحة اذا جهر به فكان عدم الجهر بها اولى عند صاحب هذا القول
 اللهم الا ان يكون المأمومين كلهم عالمين بالفاتحة ليست من الفاتحة كما كان
 الصحابة يعلمونها فلا بأس بالجهر بها وارجح ان يكون المصلي حين
 التأمين فاكثري بالتأمين بقلبه **ووجه الثاني** ان الجهر بالتأمين فيه
 اظهار النقص والحاجة الى قبوله الدعاء الهداية الى الصراط المستقيم ووجه
 الثالث ان الامام اخف خشوعا من المأموم عادة لان الامداد ينزل على
 الامام ولا ينزل على المأمومين فعليه من الثقل والخشعة بقدر ما يفرق
 بين المأمومين فلذلك على الامام في احدي الروايتين فيما بعد الركعتين
 الاولتين فانهم **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة وهو ارجح من قول
 الشافعي انه لا يسن سورة بعد الفاتحة في غير الركعتين مع قوله الشافعي
 في القول الاخر انها تسن لحديث مسلم في ذلك **والاول مخفف والثاني**
مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول كون غالب القوس**
ترهق من حضرة الله عز وجل بعد الركعتين الاولتين فاذا قرأ الامام السورة
فيما بعدها رجا خرجت النفس من الحضرة لا من معاشها وتدير احوالها
فصار واقفا بين يدي الله تعالى جسما بلا روح فلا تقبل له صلاة ووجه
الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص بالاكابر
الذين لا يزدادون بتطويل الامام في القراءة الاحضورا وخشوعا فكان صل
الله عليه وسلم يخفف مارة مراعاة لحاله الاصاغر ويطول اخرى مراعاة لحاله
الاكابر تشريعا للامة ومن هنا يتقدح لك يا اخي تحقيق المناط في قول
من قال بتطويل القيام افضل من تطويل الركوع والسجود مطلقا وعكسه
فان ذلك في حق شخصين فمن كان ضعيفا عن تحمل التجلي الواقع في الركوع
والسجود كان طوله القيام في حقه افضل كما ركع وسجد بخلاف من كان قويا
على تحمل التجليات الواقعة في الركوع والسجود فرحم الله الامة في تخصيص
المذكور فان من قال من ابتاعهم طوله القيام افضل مطلقا هو في حق الاصاغر
ومن قال كثر الركوع والسجود افضل فهو في حق الاكابر كذلك وايضا
ذلك ان القيام محل بعد بالنسبة للركوع والركوع محل بعد بالنسبة للسجود
فان العبد لما اطال مناجاة ربه بكلامه حال القيام لاح له بارقة تعظم
وهيئة من الحضرة الالهية فحقن لذلك فمن الله عليه بالركوع فلما ركع تجلي
له من عظمة الله تعالى امر ارايا على ما كان عليه حال مناجاته في القيام

في



فرج الله بالامر برفع راسه من الركوع لياخذ في التاهب الى تحمل تجلي عظمة
 الله التي تجلي له في السجود ولولا ذلك الرفع لم يجد اذاب جسمه ولم يستطع
 السجود ثم لما سجد وتجلت له عظمة اخري اعظم مما كان في الركوع امره الله
 برفع راسه رجة به ليحس بين السجدين وبياخذ له راحة وقوة على تحمل
 تجلي السجدة الثانية وذلك لان من خصايص تجليات الحق ان التجلي في
 السجدة الثانية اعظم من الاولى وفي الثالثة اعظم من الثانية وهكذا
 وكذلك سن الشارح جلسته الاستراحة بعد الرفع من السجود رجة
 بالمصايي الحقيقية ولوانه امره بالقيام عقبه رفعه من السجدة الثانية
 من غير جلوس استراحة لكلفه ما لا يطيق هذا حكم من كان يصلي الصلاة
 الحقيقية واما من كان يصلي الصلاة العادية فلا يدرك شيئا مما قلناه هو
 ويكتفي بفعل ذلك على وجه النسي بالشارع صلي الله عليه وسلم وكفى
 سيدي عليا ان خواص رجة الله يقول من رجة الله تعالى بالعبد تخيره
 بين اطالة القيام في الصلاة بالقراءة بين يديه وبين اطالة الركوع
 والسجود وبين تخفيف القيام فمن لم يقدر على اطالة الركوع والسجود
 بين يدي الله تعالى فهو ما مور بطوله القيام وتخفيف الركوع والسجود
 والسجود ومن قدر على المكث بين يدي الله تعالى في محل القرب في الركوع
 والسجود فهو ما مور بطوله الركوع والسجود وذلك يتبع بطوله مناجاة
 ربه ويكون له وقت يدعو لنفسه ولاخوانه المسلمين فيه اغتناما لذلك
 فقد يكون ذلك اخر اجتماع قلبه على ربه حال جياته قال وقد استحكمت
 في قلبي مرة هبته الله عز وجل فصرته اسأل الله المحجوب وكنت كلما تذكر
 اني واقف بين يديه اذ ركع او ساجدا احسن لخطي يذوب كايذوب
 الرصاص على النار وكنت اعد المحجوب من رجة الله لي لعدم طاقتي لرفع عيني
 انتمى **وسمعت** اخي فضل الدين رحمه الله تعالى يقول
 المحجوب للعبد عن شهود الحق تعالى رجة بالعاجزين وعذاب على العارفين
 فالعاجزين في حال المحجوب والعارفين يعذب به انتهى **وسمعت** سيدي
 عليا ان خواص رجة الله تعالى يقول من رجة الله تعالى بعبد المومن خطور
 الاكوان على قلبه حال ركوعه وحال سجوده لان تلك الحضرة تغرب من حضرة
 قاب قوسين يحكم الارث لرسول الله صلي الله عليه وسلم وما كل احد يصلح
 للمكث فيها او يقدر على تحمل التجلي الذي بعد اركان العبد في تلك الحضرة
 فاذا اراد الله تعالى رجة بالعبد في الحضرة اخطر الاكوان على قلبه لما في
 الاكوان من راحة المحجوب عن شهود تلك العظمة فلو لا ذلك الخطور لربما

ذاب عظمه ولحمه وتقطعت فواصله واضمحله بالكلية كما وقع لبعض تلامذة
 سيدي عبد القادر الجيلي رضي الله عنه انه سجد فصار ليضمحل حتى صار
 قطرة ماء على وجه الارض فاخذها سيدي عبد القادر بقطنة ودفعها
 في الارض وقال سبحان الله رجع الى اصله بالتجلي عليه انتهى ويومئذ
 هذا الذي قلناه ما ورد في بعض طرق احاديث الاسري من انه صلي
 الله عليه وسلم لما دخل حفرة الله الخاصة به ارعد من هيبة الله عز وجل
 وصار يتمايل كما ميل السراج الذي هب عليه الريح اللطيف الذي عييله
 ولا يطفئ فسمع في ذلك الوقت صوتا يشبه صوت ابي بكر رضي الله
 عنه يا محمد ان ربك يصلي مع انه تعالى لا يشغله شأنه عن شأن فاستأنا
 صلي الله عليه وسلم بذلك الصوت وزال عنه ذلك الاستنجاش الذي كان
 يجده في نفسه وعلم بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم
 وملائكته وصار يتذكر ذلك فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وتأييدا
 لرسوله الله صلي الله عليه وسلم مع انه اشهد الناس تحملا لتجليات الحق جل
 وعلا فانه ابن الحضرة واحام الحضرة واخوها واشد الناس معرفة بعظمة
 الله عز وجل **وسمعت** سيدي عبد القادر الدشوطي
 رحمه الله يقول لا يصح الانس بالله تعالى لا شفاء المجانسة بينه تعالى
 وبين العبد وانما ياتى العبد حقيقة بعامن الله لا بالله تعالى كانه ياتى
 اعماله ويتقرب الى الحق له فان من خصايص حضرة التقرب الهيبة والا
 والتظيم وعدم الادلال على الله وكل مقام القرب مع ادلاله على الله
 فلا علم له بحضرة التقرب بل هو محجوب بسبعين الف حجاب انتهى **وسمعت**
 سيدي عليا الموصفي رحمه الله يقول طوبى
 القيام في الصلاة على العارف اشد من ضربه بالسيف لما في القيام من
 راحة المحجوب والكبر وعدم الخشوع لله تعالى فاذا بلغك ان احدا من الا
 اطال القيام فهو تسريع لقومه الضعفاء رجة بهم والا فاعتقدا ان اكابر
 الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم اكبر من مقام باي الاوليا
 يتقين وكانوا مع قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم احدهم بثلثة
 القرآن او نصفه او ثلثة ارباعه او كله في قيام ركعة واحدة انتهى **وسمعت**
 سيدي الشيخ احمد السطيج رحمه الله يقول من اوليا
 الله تعالى من رجة الله سبحانه ولوانه كشف له عن عظمة تعالى لما استظا
 ان يقف بين يديه اذ اخبر صاحبه في امور الدنيا واذا استخضر عظمة الله صار
 محذوبا لا يبي لشيء فيستجير الناس من امره حين يرونه صاجيا في امور الدنيا

نس

طراق

كابر

ع

ولا يرويه يصلي ركعة فقلت له فاذا اصبح من ذلك الحال فهل يحى عليه فقنا
 الصلاة اذا قدر عليها فقال نعم ذلك واجب انتهى **فاعلم** ذلك
 وتامل فيه فانك لا تكاد تجده في كتاب واعمل علي تحصيل مقام المحضوم مع
 الله تعالى في صلاتك ولم ينقل صلاة واحدة كما ذكرنا وتكتفي بغير راسك
 عند سماعك لآحوال العارفين والحمد لله رب العالمين اتفاق
 الائمة علي ان المصلي اذا جهر فيما يسمع فيه الاسرار واسر فيما يسمع فيه
 الجهر لا ينقل صلاته الا فيما حكى عن اصحاب مالك اذا اتهم ذلك بطلان
 صلاته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبي الميزان
 ووجه الاول عدم ورود حديث صريح بالنهي عنه ووجه الثاني عموم
 قوله صلي الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو ردي لا يقبل من صاحبه
 لاسيما ان نعهد ذلك فانه مخالفة للشارع والمخالفة انقطاع وصلة
 القاري المذكور معني الصلاة وكأنه لم يعمل فافهم قوله
 مالك والشافعي باستحباب الجهر فيما يجر فيه مع قوله احمد ان ذلك
 لا يستحب ومع قوله ابي حنيفة هو بالخيار ان شأ جهر واسمع نفسه
 وان شأ سمع غيره وان شأ اسر فالاول مشدد والثاني مخفف
 والثالث مخفف فرجع الامر الي مرتبي الميزان ووجه الاول حمل المنفرد
 علي القوة علي تحمل تلك العظمة التي تجلت له حال قرآنه كما عليه الكل فلا ذلك
 جهره ووجه الثاني عدم قدرته علي تحملها فلم يقدر بجهر بالقراءة من شدة
 الهيبة ووجه الثالث عدم ورود امر فيه بجهر او سر فكان الامر راجعا
 الي قدرة المصلي واختياره فان قال قائل فما الحكمة في اجهر بقراءة
 بعض الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في الركعتين الاولتين في الجهرية
 دون ما بعدهما فالجواب ان ذلك تابع لتقل التجلي كما قد مرنا
 وخفتة علي القلوب في وقت تلك الصلاة او الركعة او الركعتين فان
 تجلي النهار انقل من تجلي الليل كالنكليف بما لا يطاق عادة لتقل التجلي
 فيه فان قال قائل ان صلاة الجمعة وصلاة العيدين والعيد
 في النهار ومع قوله ذلك فكان صلي الله عليه وسلم يجهر فيها اذا كان
 اماما ويقر المأموم علي الجهر بالصبح فالجواب انما كان صلي
 الله عليه وسلم يجهر بالصبح لان وقت برزخي له وجدا في النهار ووجه في
 الليل اما وجه الليل فهو بالنظر للجهر بالقراءة فيه واما وجه النهار فلا شرط
 الامساك عن المفطرات فيه للمصلي من طلوع الفجر وايضا فانها اول
 صلاة يستقبل العبد من صلوات النهار بعد النوم الذي هو اخو الموت

فكانه

فكانه بعث وخلق خلقا جديدا فكانت قوته شديدة لم يخالطها تعب
 الحرف والصنابع ولا منعق باركتاب المعاصي او الغفلات والكل الشهوة
 فلذلك امر بالجهري العبيد لقد رتبه عليه وغلبته روحانيته علي جسمها
 كالملايكة **وسمع** سيدي عبد القادر الدشتوطني
 رحمه الله يقول لولا ان الله تعالى حجب اهل الصنابع والحرف عن كمال
 شهوته في النهار لما استطاع احد منهم ان يعمل حرفته ونقطت مصيها
 الناس ولذلك شرع لهم القراءة في صلوات النهار وسرا راحة بهم فمأخذ
 علي عمل الحرف مع عدم الحجاب الا افراد من الاولياء انتهى واما الامام
 والمسبوق في الجمعة والعيدين فامر بالجهر فيها لقد رتبه علي ذلك
 باستيناسه بكثرة الخلق الذين يحضرون هاتين الصلاتين عادة
 فقوي علي ذلك لحجابه بشهود الخلق علي التجلي الواقع لقلبه في
 الجمعة والعيدين او لكون الحق تعالى عدا الامام في هاتين الصلاتين
 بالقوة من حيث انه نائب للشارع في الامامة علي العالم وواسطة
 في اسماع المؤمنين كلام ربهم وتكبيره وتثني له او لغير ذلك من الاسرار
 التي لا تذكر الا مشافهة لاهلها ولا يرد المسبوق لانه محتمل من الامام
 فان قلت فلم كانت الركعتان الاخيرتان من العشاء والركعة
 الثالثة من المغرب سر مع ان ذلك من صلاة الليل والتجلي الليلي خفيف
 فالجواب انما كان ذلك راحة بضعفا الامة فان من شأن تجلي
 الحق تعالى لقلوب المحبوبين انه يخفف علي قلوبهم اولا ويثقل عليهم
 اخرا وذلك لان عظمة الله تنكشف لقلوبهم شيئا بعد شي فيكون التجلي
 في ثاني ركعة أثقل من التجلي في اول ركعة وهكذا لو ان الحق تعالى
 كلمهم بالجهر في ثالثة المغرب او الاخيرتين من العشاء لم يعجزوا عن
 ذلك لما تجلي لهم من العظمة التي لا يطيقونها فان قيل فما الحكم
 فيمن قدر علي تحمل ثقل التجلي في الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين
 من العشاء فالجواب حكمة ذلك اتباع السنة في ذلك لان الشارع جعل
 ذلك كالضابط لتقل التجلي وخفتة والعبادة بحال غالب الناس لا بافراد
 من الناس وقد يحصل التجلي الثقيل للمصلي في اثنا ركعة سرية وتحمله
 من الادب ان يسرا اتباعا للسنة واظهارا للضعف ويؤيد ما ذكرناه
 من ثقل التجلي والهيبة كلما اطال العبد الوقوف بين يدي الله
 تعالى عكس ما يقع للعبد اذا اطال الوقوف بين يدي ملوك الدنيا
 من خفيه الهيبة ما قدره سيدي علي الخواص رحمه الله في معني قوله

ت
 نيته
 ح

تعالى المتكبر عالى وزن المتفعل من انه تعالى انما سمي بنفسه المتكبر لكونه
يتكبر في قلبه عبده المؤمن شيئا بعد شيئا كلما انكشف له الحجاب لان الحق
تعالى في ذاته لا يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته لا تقبل الزيادة كما لا تقبل
النقصان وانما الزيادة والنقص راجعة الى شهود العبد بحسب قربة
من حضرة الله تعالى وبعده عنها نظير شهود العبد ظل ذاته في السراج
فكلما قرب منه عظم ظله ونور السراج في شهوده وكلما بعد عنه صغر
وسمعت سيدي عليا انما صرح به الله تعالى يقول بحليلات
الحق تعالى لقلوب عباده لا تنضب على حال من اكابر واصاغر في
الغرايب والنوافل فقد يتجلى الحق تعالى للاصاغر والاكابر بما لا يطيقون
معه الجهر فلهذا رجم الله الامة بعدم امرهم بالجهر في بعض الصلوات
والاذكار ولو انه تعالى كان امرهم بالجهر مع ثقل ذلك التجلي لما اطاقوا
لا سيما في حق من انكشف حجابهم من كمال العارفين وشهدوا جلال الله
تعالى وعظمته وتقدم ذكر الحكمة في الجهر في اولي المغرب والعشاء وفي
الجمعة والعيدين فلما فيها من كثرة الاستيناس بكثرة الجماعة عادة
فلم تنكشف لهم غمة الله تعالى كل ذلك الانكشاف الذي يقع للعارف
اذ اصلي منفردا وكذلك سيأتي في باب صلاة الجماعة ان اصل
مشر وعينها في الباطن هو تقوي المصلين على الوقوف بين يدي الملوك
ولو لا الجماعة لما قدر المنفرد ان يقف بين يدي الله تعالى فكان الحث
على صلاة الجماعة رحمة بالامة وسفقة عليهم ليودوا تلك الصلاة
كاملة من غير ذهول عن شي منها **فان قيل** فلم قلتم باستحباب
الاسرار في كسوف الشمس للاكابر مع قدرتم على تحمل تجلياتها **فاجواب**
انما امر الاكابر بالاسرار فيها كالاصاغر لما فيها من التجويف فانها من
الايات التي يخوف الله تعالى بها عباده فكان فيها قدر زائد على ثقل
التجلي النهار وايضا فان الاكابر مأمورون بالتشريع لاهمهم في البكا
والخوف والخشية من الله فان لم يقع لهم ذلك في قلوبهم ثقلوا فيه
ليستهم قلوبهم على ذلك وعليه يحمل قول عبد الله بن عمر فان لم يتكوا قلوبا
اي في حق العارفين الذين لهم اتباع لا مطلقا فقد علمت ان عدم تكليف
الاكابر بالجهر في صلاة كسوف الشمس انما هو لعلهم ما يتجلى لقلوبهم
زيادة على تجلي النهار ومن هنا يعلم حكمة الجهر في كسوف القمر وان
كان كسوفه من الايات التي يخوف الله بها عباده كذلك لانه ليلى وتجلي
البدر خفيف بالنسبة لتجلي النهار ولضعف ايمته عن ايمته الشمس فان

نور القمر مستفاد من نور الشمس عند اهل الكشف ولا عكس وايضا فتجلى
الحق تعالى باللفظ في البدر دليل قوله في النصف الثاني من الليل هل
من سائر قاطع سوله هل من تاييب فانوب عليه هل من مستغفر فاعفر
له هل من مبتلي فاعافيه وقال مثل ذلك لعباده الا بعد ان قوام علي
خطابه والتضرع اليه سرا وجهرا **وقد سمعت** سيدي
عبد القادر الشطوطي يقول بحليلات الحق في لفظه في هذه الدار ثم رجع
باللفظ والحنان ولو انه تعالى تجلي بالجلال الصرف لما اطاق احد حمله
انتهى **فان قلت** لما وجد طلب الجهر من الامام في صلاة الاستسقا
مع ان عدم نزول المطر او طلوع البدر مثلا يخوف الله تعالى به عباده
فالجواب ان سبب طلب الجهر بالقرارة فيها اظهار التذلل والخضوع
لله تعالى وايضا فان الناس مضطرون للاستسقا والمطر لا يخرج عليهم
في رفع صوته بطلب حاجته ولا بمقدما بها لعذره في ذلك فهو كالذي
يصيح ويستغيث اذا ضرب به حاكم **وقد سمعت** سيدي عليا انما صرح
رحمه الله يقول لولا استغاث قلوب غالب الناس بامور معاشهم لما اتوا
من خشية الله تعالى لعظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار **فان قلت**
قلنا وجد عدم طلب الجهر في صلاة الجنائز كالمأمومين لما عندهم
من شدة الحزن ليلانها راطلقا عند من لا يري الجهر **فالجواب**
انما لم يطلب الجهر من الامام والمنفرد في صلاة الجنائز كالمأمومين لما عند
من شدة الحزن على الميت والتوجه لاهله وذكر الموت وهو الالفير
وما بعده ولذلك كانت السنة في المشي مع الجنائز السكون رحمة بالما
معها فلوان الشارع كلهم بقراءة او ذكر جهر السق عليهم ذلك وحاشاه
من تكليف ائمة عيسى عليهم واما نشأه لعلما ونا في عدم الانكار
على الذكرين امام الجنائز برفع الصوت حين غلب على الناس فراع قلوبهم
من الميت واهله واستغاثهم بحكايات اهل الدنيا حتى ربما ضحك
احدهم وهو مع الجنائز فلما راوا وقوع الناس في ذلك اقروا الناس
على الذكر وراوا هذا المحل خير من اللغو **وسمعت** اخي فضل الدين رحمه
الله يقول انما كان السنة في المشي مع الجنائز السكون لان الله تعالى
تجلى للمخاضين بالقرح حتى لا يستطيع المؤمن الكامل ان ينطق فكان امرهم
بالسكون من رحمة الله تعالى بهم والله الله بالناس لرؤف رحيم انتهى
فاعلم ذلك وتامل جميع ما قررته له فانه نفيس لا تجده في كتاب **ومن ذلك**
اتفاق الامة على ان التكبير للركوع مشروع مع ما حكى

هم
سبين

عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز انهما قال لا يكبر الا عند الافتتاح فقط
 فالاول مشدد والثاني مخفف. **فرج** الامر الى مرتبة الميزان. **وجه** الاول
 ان التكبير مطلوب عند كل قدم على حضرة الله تعالى ولا شك ان حضرة الركوع
 حضرة قرب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكان المصلي قد قدم على حضرة
 جديد له كماله اول الصلاة وهذا خاص بالاصاغر من الناس والاكابر الذين
 يترقون في مقامات القرب كل لحظة كما ان قول سعيد وغيره في حق الاكابر الذين
 لا يترقون في مراتب القرب كما ذكرنا في مشهدهم والذين انتهوا الى حراما علوا
 ان الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لاح لهم من كبريائه اول افتتاحهم
 الصلاة هو الذي ينتهي مشهدهم اليه اخر الصلاة فلكل رجل مشهد واسم
 اعلم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان الطائفة في الركوع والسجود
 ستة لا واجبة مع قوله الائمة الثلاثة بوجوبها فيهما فالاول مخفف والثاني
 مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان. **وجه** الاول مخفف غالب الناس
 عن تحمل ما تجلي لهم في الركوع والسجود فلوان احدهم اطمان لا حرق. **وجه**
 الثاني قدرة الاكابر على تحمل توالي عظمة الله تعالى على قلوبهم فالاول
 راعي حال الضعفاء والثاني راعي حال الاقوياء ولكل منهما رجاله **ومن ذلك**
 قوله الائمة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود ستة مع قوله احمد انه
 واجب فيهما مرة واحدة وكذلك القول في التسبيح والدعاء بين السجدين
 الا ان تركه عنده فاسيا لا يبطل الصلاة. **فرج** الامر الى مرتبة الميزان. **وجه** الاول مخفف والثاني مشدد
 تجلت للمصلي حال ركوعه وحال سجوده فحصل بهما كماله المحضوع لله تعالى
 واستغنى المصلي بالفعل بالاركان والا اعتقاد نابا لجان عن التسبيح
 باللسان وايضا فانهم قالوا التسبيح من غير معصوم تجزئ اي لا يفتني
 توهم لحقوق نقص في جناب الحق حتى طلبه تنزيهه عنه وهذا خاص بالاكابر
 والثاني خاص بالاصاغر الذين بطرقهم توهم لحقوق نقص حتى يحتاجوا الى
 صرفه بتره هو الحق تعالى عنده وان لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثل
 هو الا ليق في حقهم الوجوب دفعا لما توهموه بخلاف الاكابر يقول احدهم
 سبحان الله على سبيل التلاوة لاسيما الله لا دفعا لما توهموه الاصاغر وقد
 يكون في الاكابر ايضا جزء ضعيف توهم كالا صاغر فلذلك كان التسبيح
 في حق هذا مستحبا لا واجبا لاستهلاك ذلك الجزء في تنزيه الله تعالى
 وما خرج عن هذا الجزء سوى الانبياء عليهم الصلاة والسلام **فان قيل**
 ما الحكمة في قول الرابع سبحان ربي العظيم والساجد سبحان ربي الاعلى وان

كان من خواص الائمة او غيرهم **فالجواب** الحكمة في ذلك ان في الركوع
 بقية تكبر عند الراكع تخرجه عن كماله المحضوع لله تعالى فكان يقصد تنزيهه
 من بقية العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره اي ان العظمة لله وحده وليس
 لي منها نصيب بخلاف الساجد يقول سبحان ربي الاعلى لا يتردد بنفسه
 الى غاية المحضوع حتى ان العارقة يتجمل بنفسه في السجود تحت الارضين هو
 السفليات فاعلم ذلك **ومن ذلك** اتفاق الائمة على وضع اليدين
 على الركبتين وعلى ان التسبيح ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود انه يجعلها
 بين دركبيه. **ومع** ما حكى عن الثوري انه يسبح خمسا اذا كان اماما ليتكلم
 المأموم من قوله تعالى ثلاثا. **فرج** الامر الى مرتبة الميزان. **وجه** الاول مشدد والثاني
 مخفف فيهما والاول في المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد **وجه**
 المسيلتين ظاهر لا يحتاج الى توجيه **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة
 بوجوب الرفع من الركوع والاعتدال مع قوله ابي حنيفة بعدم وجوبه
 وانه يجزيه ان يخط من الركوع الى السجود مع انكراهم. **فرج** الامر الى مرتبة الميزان
 خاص بالاصاغر والثاني مخفف خاص بالاكابر **فرج** الامر الى مرتبة الميزان
 وايضا ذلك ان العبد اذا وصل الى محل القرب من الركوع والسجود بالنسبة
 لما قبله من القيام والركوع فاي فائدة لرجوعه الى محل البعد والحجاب
 لولا ضعفه عن تحمل ثقل التجلي ولو انه قدر على توالي تحمل تجليات الحق تعالى
 على قلبه ما كان للرفع عن محل القرب فائدة حتى ان بعض الائمة راعي حاله
 الضعفا فابطل الصلاة اذا لم يطين في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن
 السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق تحمل طول المكث في حضرة القرب في
 الشارع بامر به بالرجوع الى محل البعد الذي كان قبله راحة به حتى ياخذ
 لقلبه راحة يقدر بها على تحمل ثقل التجلي للسجود والركوع **وسمعت**
 سيدي عليا اخا واحد رحمه الله يقول ما شرعت القومة والاعتدال عن
 الركوع والسجود الا للتفيس عن الضعف من مشقة ثقل التجلي في الركوع
 والسجود حتى ان بعض الائمة بالغ في الرحمة للاكابر الذين يقدرون على
 توالي تجليات الحق تعالى وامرهم بتطويل الاعتدال طلبا لكمال راحتهم
 فيه كما ان بعضهم بالغ في الرحمة كذلك للاكابر وامرهم بعد الطائفة
 في الاعتدال من الحجاب بعد ان ذا قوارضه وتلذذوا بقربهم من حضرة
 الحق تعالى كما ان بعض الائمة توسط في ذلك وقال انه يطول الاعتدال
 بقدر الذكر الوارد فيه فهم بين مخفف ومشدد ومتوسط بالنظر لمقامات
 الناس من الاكابر والاصاغر **وسمعت** سيدي عبد القادر

حده

ع

الدشوطي يقول لو ان بعض العلماء قال بتطويل الاعتدال ما قدر
 الاصاغر اذ احضر وامن الله تعالى ان ينزل احداهم الي السجود من غير اعتدال
 فكان تطويله رحمة بهم ليستريحوا من ثقل العظمة التي تجلب لهم حال الركوع
 فلو لا الرفع بعد الركوع لما قدر احد منهم علي ثقل العظمة التي تجلب له **في**
 السجود الاول والثاني انتهى **وسمعنا** سيدي عليا المرصفي
 رحمه الله تعالى يقول **طوله** الاعتدال نعيم علي الاصاغر وعذاب علي
 علي الاكابر فكان المريد يضح من طوله الركوع والسجود كذلك العارف يضح
 من طوله الاعتدال فكذلك يجن الى رفق راسه من الركوع والسجود ردا له الي
 الحجاب وهو اشد العذاب علي العارفين حتي كان الشبلي رحمه الله تعالى
 يقول اللهم مما عذبني بشي فلا تعذبني بسد الحجاب عن مهودك **وسمعت**
 اخي افضل الدين رحمه الله يقول **طوله** الطمانينة في الركوع والسجود خاص
 بالاكابر وطول القيام والاعتدالين خاص بالاصاغر فان الاصاغر اذا كان
 احدهم قائما كان في غاية الاستراحة والاكابر اذا كان احدهم قائما كان
 في غاية التعب ولذلك تورمت اقدامهم من طول القيام عادة وان كانت
 ذلك لا يتقيد بالاحساس بالتعب كما اذا غاب بلذة المشاهدة لربه عن
 نفسه فان السنة عنده كلحة بارق لا يحس فيها بتعب فافهم **وسمعت**
 يقول ينبغي للمصلي اذا كان وحده ان لا يركع حتي تجلي له عظمة الله تعالى
 ويعجز عن القيام فمناك يوم بالركوع وما دام يقدر علي الوقوف فهو بالخيار
 ان يركع وان شاطول القراءة ولكن موضوع الركوع ان لا يفعل الاعتدال
 تجلي العظمة التي لا يطيق العبد القيام معها فاما دام يطيقه فلا ينبغي الركوع
 فقلت له هذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تجلي لقلبه فما حكم من كان
 غافلا عن ذلك في قيامه او ركوعه او سجوده فقال مثل هذا اطوله الطمانينة
 والاعتدال في حقه افضل وهو رحمة به عكس من كان حاضرا مع ربه من
 الاصاغر وكان تعب مثل هذا في ركوعه كالادمان لتخل ثقل العظمة التي
 تستقبله في السجود حين يكون اقرب ما يكون من حضرة ربه كما روى زعمنا
 استحضرت الساجدة عظمة الله تعالى فانهدت اركانها فلم يستطع كالالرفع
 وربما استحضرت بعض الاصاغر عظمة الله تعالى في الركوع والسجود فكانت
 روحه تهق منه فبادر الي الرفع من الركوع او السجود بسرعة من غير
 تطويل فمثل هذا ربما يعذر في عدم انعامه الطمانينة وهو في السجود
 اكثر عذرا كما جرب ومن اراد الوصول الي ذوق هذا فليجس حواسه في
 السجود وينبغي السكون عن ذهنه بحيث ينسي كل شي الا الله تعالى فانه يكاد

المريد

يخترق

يخترق وتذوب مفاسله ولولا جلوسه للاستراحة لما استطاع النهوض الي
 القيام وقد كان صلي الله عليه وسلم يطول الاعتدال تارة ويخففه اخري تارة
 تشريعا لضعا امته واقتوايمهم وفي الحديث كان صلي الله عليه وسلم تارة
 يطول الاعتدال عن السجود حتي يقول قد نسي ويخففه تارة حتي كانه
 خالس علي الرصف اي بحجارة الحماية بالنار وكذلك ورد في جلسة الاستر
 انه كان يسرع بها تارة ويأخنها اخري بحسب ثقل ذلك التجلي الواقع في
 السجود تشريعا للاقتوايم وللضعفاء من امتهم **فان قلت** قيل
 الاول للثقوي علي ثقل العظمة الحاصلة له في السجود ان يترك جلسة الاستر
 لعدم الحاجة اليها ام يفعلها تاسيبا لشارع صلي الله عليه وسلم **فالجواب**
 الاول له الجلوس للاستراحة فقد يكون الجلوس للاستراحة معني اخر عن
 ثقل العظمة الحاصلة للعبد في السجود ولا يقال ان مثله كالعبث في الصلاة
 بغير حاجة انتهى **فان قلت** فما تقولون في حديث لاصلاة لمن
 لم يقم صليته في الصلاة **فالجواب** معناه لاصلاة له كاملة لانه
 لا طاقته له بطوله المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالاصاغر كما مر
 ولو طول ذلك لزهقت روحه او ضجر او تفلق فخرجت روحه من الحضرة
 واذا خرجت من الحضرة فلا صلاة له اصلا او صلاة خداج ووجه القول
 الاول ان من خرجت روحه من شدة المحصر والضييق صار وتوفه كالمزم
 علي الصلاة بلا ايمان ولا نيّة فصلاته باطلّة لا ثواب ولا سقوط فان اجه
 احد علينا بصلاة النبي صلاته قلنا له هذا الاينا في ما قرناه ان طول
 الاعتدال خاص بالاصاغر وقد كان النبي صلاته وهو خلا دابن رافع
 الزرقي من الاصاغر كما اشار اليه قولهم انه حسي صلاته فكان امره صلي
 الله عليه وسلم النبي صلاته بالطمانينة ومن ثقل مثل فعله رحمة به خو
 عليه ان يتشبه بالاكابر في عدم تطويل الاعتدال فترهق روحه فتخرج
 عن حضرة ربه عز وجل اذ يقع في النفاق باظهار القوة في التشبه بالاكابر
 فكانه صلي الله عليه وسلم قال له افعل ذلك من باب الكمال لا من باب الوجوب
 وقد علمت من جميع ما قرناه ان الائمة ما بنوا قواعد اتوا اليها الا على مشا
 صحيحة تشريعا للامة ونبعا للشارع صلي الله عليه وسلم وان اصل الرفع
 من الركوع والسجود متفق عليه بين الائمة وانما اختلفوا في المبالغة
 في الرفع او عدم المبالغة فالاكابر يقدرون علي توالي التجليات في
 الركوع والسجود والاصاغر لا يقدرون علي ذلك الا بعد مبالغة في
 الرفع منها وقد قد منا ان من وصل الي محل القرب لا يومر بالرجوع

حدة

ستراحة

غير

فا

هدة

الى محل التجارب الاحكام واعلمها عجز ذلك العبد عن تحمل ثقلها الى تجليات الحق على قلبه في ركوعه وسجوده فان قيل فما الحكمة في تشيئة السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف فالجواب **س** حكمة ثقل التجلي الواقع في السجود دون الركوع فلذلك امر العبد بالرفع من السجود والرجوع اليه بعد اعتدال تنفيسه له ورحمة به ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق اخوانه وهذا الامر في حق الاكابر والاصا على حد سواء فلو قدر ان احدا من الاكابر اعطاه الله تعالى قوة ينسأ محمد صلى الله عليه وسلم فلا بد له من سجدتين يتنفس بينهما والاربعاء هلك وانما واما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من ثقل التجلي وشهود الايات فكانت العظمة المتجلية فيه كالعظمة المتجلية في السجود بل اعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات والحكمة في ذلك تمهيد طريق الخضوع الى شهود عظمة الله الواقعة للمكلف من غير وقوع الايات فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلاً ان يرد العبد الى حالة خضوعه في غير وقت **س** الايات اذا الايات انما كانت عظمة لشدة غفلة العبد وشروء قلبه عن حضرة التقويم فتأمل **وسمعنا** بعض العلماء يقولون انما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع لان السجدة الاولى امتثالاً للامر الالهي لنا بالسجود والثانية شكر الله تعالى على اقداره لنا على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على اسرار الصلاة وغيرها في مجلد ضخيم سميناه الفتح المبين في بيان اسرار احكام الدين والحمد لله رب العالمين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الامام لا يزيد على قوله سمع الله من حمده ولا المأموم على قوله ربنا لك الحمد مع قوله مالك بالزيادة في حق المنفرد في احد الروايتين عنه ومع قوله الشافعي بالجمع بين الذكرين استجاباً للامام والمأموم والمنفرد **فالاول** محقق والثاني مستد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الامام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعلمون قبول دعائهم وحمدهم الا منه فاذا قال سمع الله من حمده فكانه يخبرهم عن الله تعالى بانهم قبل حمدهم فامروا ان يقولوا بجمعهم ربنا ذلك الحمد اي قبول حمدنا ويؤيده الحديث اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا ربنا ذلك الحمد **ووجه** الثاني عدم الوقوف مع جعل الامام واسطة بين المأمومين وبين ربهم في تبليغهم قبول حمدهم بل كل منهم كالامام في ذلك فيقول احدهم سمع الله من حمده اما من طريق الكسوف والشهود القلبي واما من جهة الايمان وحسن الظن بالله تعالى

وهذا خاص بالاكابر الذين ارتفع حجابهم والاول خاص بالاصا غير المحجوبين عن الله بامامهم **وسمعنا** سيدي عليا اخا من راحة الله تعالى يقول وجه مناسبة قول المصلي سمع الله من حمده عند الرفع من الركوع كون الركوع اول مرتبة للمقرب فلما كان واقفاً في القراءة كان بعيداً عن حضرة علمه يكون الحق تعالى قبل حمد عبده الذي هو معظم اركان ذكر القيام فلما خضع في الركوع قرب من حضرة السجود فسمع او علم قبول الحق تعالى بحمد عبده فاذن ذلك بشري لهم انتهى فعلم ان الاكابر ما هم مقيدون بالتبعية للامام الا في افعال الصلاة الظاهرة من ركوع وسجود وغيرها وهم مع الله تعالى كما هو مع الله انتهى فانهم **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة الغرض من اعضا السجود السبحة الجبهة والانف مع قوله الشافعي بوجوب الجبهة قوله واحداً وله في باقي الاعضاء قوله انه اظهرهما الوجوب وهو المشهور من مذهب احمد واما الانف الاصح من مذهب الشافعي استحبابه وهو احدي الروايتين عن احمد ومع قوله مالك في رواية ابن القاسم عنه ان الغرض يتعلق بالجبهة والانف فان اخل به اعاد في الوقت استجاباً وان خرج الوقت لم يعد **فالاول** محقق من وجه والثاني كذلك محقق من وجه آخر والثالث مستد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان المراد من العبد اطهارا خضوع بالراس حتى يمس الارض بوجه الذي هو اشرف اعضائه سواء كان ذلك بالجبهة والانف بل ربما كان الانف عن بعضهم اولى بالوضع من حيث انه مأخوذ من الاتقة والكبرياء فاذا وضعه في الارض فكانه خرج عن الكبرياء التي عنده بين يديه تعالى اذا حضرة الالهية محرم دخولها على من فيه ادين ذرة من كبر فافها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر فانهم ووجه قوله الشافعي في جرمه بان وضع الجبهة واجب جزماً دون الانف ان الجبهة هي معظم اعضا السجود كقوله اجمع عرفقة والتوبة هي الندم واما الانف فليس هو معظم خالص ولا لم خالص فكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستحباب فاخذ مالك بالوجوب وغيره من الشافعي واحمد بالاستحباب ووجه من اوجب وضع جز من الاعضا السبعة ان كل الخضوع لا يحصل الا بجمعها ولذلك قال الشافعي امرنا ان اسجد على سبعة اعظم وهو لا يورث في حق نفسه الا باعلى مراتب الكمال **ومن ذلك** قوله الشافعي حنيفة ومالك واحمد في احدي روايته انه يجزى السجود على كور عما منه مع قوله الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه لا يجزى ذلك **فالاول** محقق والثاني مستد **فرجع** الامر

لحمد خبرهم

بعض

الى مرتبة الميزان **وجه الاول** وجود صوت الخشوع بالراس والوجه ووجه
 الثاني اخذ بالاحتياط من انه لا يجزيه السجود في معظم الاعضاء بحاييل بخلاف
 اليدين والركبتين والقدمين يجزي السجود عليهما بالحاييل لان الخشوع فيهما
 لا فرق في اظهاره بين ان يكون بلا حاييل وبحاييل بخلاف الجنة فان وضعها
 علي حاييل من ملبوس صاها بوزن بكبريا صاها بين يدي ربه وصاها
 الكبر لا يدخل حضرة الله تعالى واذا لم يدخل حضرة الله تعالى فلا تضع صلاته
 فلذلك بطلت حين سجد وضع ما فعله منها قبل السجود **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحمد والشافعي في اصح القولين انه لا يجب كشف اليدين
 مع قول مالك والشافعي في احدي القولين انه يجب **فالاول** محقق والثاني
 مشدد **فرجع الامر** الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ما قلنا في المسئلة
 قبلها من عدم الفرق في الخشوع الظاهر باليدين ان يكون بحاييل او بلا حاييل
 ووجه الثاني القياس علي الجنة عند من اوجب كشفها **ومن ذلك** قول
 مالك والشافعي واحمد بوجوب اجلوس بين السجدين **مع قول** الامام
 ابي حنيفة انه سنة **فالاول** محمول علي حال الضعفا الذين لا يقدرون علي
 توالي تحليات السجود علي قلوبهم فرحمهم الشارع بما رهم بالجلوس بين السجدين
 ليأخذوا لهم راحة من تعب السجود والثاني محمول علي حال الاكابر الذين
 يقدرون علي تحمل ذلك فكان طولهم في حقهم غير واجب لعدم شدة حاجتهم
 اليه فلو لم يوجب الائمة الاعتدال بين السجدين لربما يكلف الاصاغر
 في طول السجود ما لا يطيقونه اذا تجلت لهم عظمة الله تعالى فكان واجب
 طول اجلوس عليهم وجوب رحمة وسفقة بحمل ان لا يعذبهم الله علي تركه
 ويحمل ان يعذبهم عليه كالنحرير الاصلي وذلك لان العبد اذا تكلف شظا
 خرجت روحه من حضرة الله تعالى وذلك حرام في الصلاة بغير ضرورة وما
 كان سببا للنحرير فهو حرام انتهى **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
 لا يستحب جلسته الاستراحة بل يقوم من السجود وينهض معتدلا علي يديه
مع قول الشافعي انها سنة **ومع قول** ابي حنيفة انه لا يعتمد بيده علي
 الارض **فالاول** مشدد في حق الاصاغر الذين يتجالي لهم من عظمة الله ما لا يطيقون
 محقق في حق الاكابر وفي حق من تجلت له عظمة الله التي لا يطيقونها من الاضطرار
 ووجه من قال يعتمد بيده علي الارض حال المنوض اظهار اللضعف والحياسة
 بين يدي ربه ووجه من قال لا يضعها علي الارض اظهار الهمة والقوة تعظيما
 لاوامر الله ليخرج العبد من صفته المكسر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 باستحباب الشهاد الاول **مع قول** احمد بوجوبه **فالاول** في حق الاكابر لقد تم

لعل
 يطيقونها سقط
 لا كما في نسخة اخرى

علي

علي تحمل ما وقع لهم من تحليات العظمة في سجود الركعة الثانية فكان اجلوس في
 حقهم مستحبا لانه محل راحة علي كل حال وانما شرعت التحية فيه لانه كالأقبال بعد
 علي حضرة الله بالنسبة لما كان في السجود من القرب المفراط فكانه يرفع راسه
 خرج مع انه لم يخرج فهو في حق الاصاغر اكبر من الاكابر بخلاف الشاهد الاخير
 اتفق الائمة علي وجوبه لتقل التجالي فيه علي الاكابر والاصاغر لان من خفايا
 تحليات الحق تعالى ان يكون اخرها التقل من جميع ما مضى كما تقدم بسطه
 مرارا واما وجه من قال بوجوب الشهاد الاول واجلوس له فهو غلبة السفقة
 والرحمة علي الامة لاحتمال ان يتجالي لهم في سجودهم من العظمة ما لا يطيقونه
 فيكون ايجابه لجلوس عليهم سفقة والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام
 الشافعي ان السنة في اجلوس للشهاد الاول الاقتراش وللشهاد الثاني
 التورك **مع قول** ابي حنيفة بان الاقتراش سنة في الشهادين معا **ومع قول**
 مالك بالتورك بينهما معا **فالاول** مفصل فيه تحقيق والثاني محقق والثالث
 مشدد **فرجع الامر** الى مرتبة الميزان **وجه الاول** الاتباع **وجه**
 الثاني ان الاقتراش هو جلسته العبد بين يدي الله تعالى مطلقا واسان
 الي ان السير الي حضرة الله تعالى لم ينقطع حتي يتورك وكذلك وجه من
 يقول ان الاقتراش في الشهادين **واما وجه** التورك في الاخير فهو خاص
 بمن يشهد انقطاع سيره في الصلاة وقد جربوا الاقتراش فوجدوه اهون في
 توجه القلب الي الله والخشوع معه **وجه الثالث** ان التورك يحصل به
 الراحة اكثر لكل من حصل له تعب في سجوده فلكل واحد وجه **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة ومالك بان الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم في الشهاد
 الاخير سنة **مع قول** الشافعي واحمد في الروايتين المفادرض فيه تبطل
 الصلاة بتركها **فالاول** محقق والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه الاول** ان موضوع الصلاة بالاصالة انما هو لذكر الله وحده
 والمناجاة له بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة
 العظمى بيننا وبين الحق تعالى في جميع الاحكام التي شرعها لنا وتبعدنا بها
 كان من الادب ان لا ننساه من سوا الله تعالى ان يصلي عليه كلما حضرنا
 معه تعالى فانه لا يفارق الحضرة الالهية ابدا فاستحبنا الصلاة علي النبي
 صلى الله عليه وسلم خاص بالاصاغر ووجوبها خاص بالاكابر وايضا ذلك
 ان الاصاغر ربما يتجالي الحق تعالى لقلوبهم فدهشوا بين جماله وجلاله
 واصطاحوا عن شهود ما سواه فلو اوجبوا عليهم الصلاة والسلام علي نزل
 الله صلى الله عليه وسلم لسبق عليهم ذلك بخلاف الاكابر الذين اقدرهم الله

يد

تعالى علي تخليها في قلوبهم وقدر واعلي شهود الخلق مع شهود الحق تعالى
فانه يجب عليهم الصلاة والسلام علي رسول الله صلي الله عليه وسلم يعطوا
كل ذي حق حقه فقال الامام علي كماله عايشة رضي الله عنها لما انزل الله بها
من السماء وقال لها ابوها فوجي الي رسول الله صلي الله عليه وسلم فاشكري من فضله
فقلت والله لا اقوم اليه ولا احمل الا الله انتهي فكانت مصطوفة عن الخلق لما
تجالي لها من عظيم نعمته الله عليها ببراقها من السماء ولو كانت في مقام ايها
لمست لوالدها وقامت الي رسول الله صلي الله عليه وسلم فشكرت فضله
فان الحق تعالى ما اعطني بها هذا الا عتقا الا اكراما لبيته محمد صلي الله عليه
وسلم **وقد** ذكرنا في كتابه الاجوبة عن العلماء الاقوال القاضية عياض
في كتاب الشفاء وشذا الشافعي فقال بوجوب الصلاة علي رسول الله صلي
الله عليه وسلم في الصلاة ليس هو قدح في مقام الشافعي وانما هو اشارة
لكماله رضي الله عنه في المقام وانما يقدر علي شهود الخلق مع الله تعالى
لا يشغل شهود الحق تعالى عن الحق ولا عكسه فامر الناس بذلك علي سبيل
الوجوب احسانا للظن بهم وانهم ما لو اقام الكمال كان الامام ابا حنيفة
وما لكان احدا بالاختصاص للائمة فلم يوجبوا ذلك عليهم لاحتمال ان يقع نقص
اصطلام عن شهود الخلق حال جلوسهم للتشهد فيستحق عليهم تكليفهم بشاهد
غيره تعالى فاعلم ان قول القاضية عياض وشذا الشافعي ليس مراده بذلك
انه شذ عن مراعاة حال الامام علي كماله الجهور وراعي حاله الا كبر قيا ما
بواجب حق رسول الله صلي الله عليه وسلم وذلك يويد ما جرح اليه القاضية
عياض في الشفاء كله موضوع للتقظيم للانبيا فكيف يظن بالقاضية عياض
انه يريد بقوله وشذا الشافعي الشذوذ الذي هو الضعف هذا بعد من
البعيد **وسمعنا** سيدي عليا اخاوص رحمه الله يقول
اغما امر السارح المصاي بالصلاة علي رسول الله صلي الله عليه وسلم في التشهد
ليسبه الغافلين في جلوسهم بين يدي الله عز وجل علي شهود بينهم في تلك
الحضرة شهوده فانه لا يفارق تلك الحضرة ابدا فيحاط بكونه بالسلام
مشاهدة **وقد** بسطنا الكلام عليه في الباب السادس من كتاب طهارة
اجسم والفوائد من سواد الظن بالله تعالى وبالعباد فراجع ان شئت والله
اعلم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان السلام من الصلاة ليس بركن
فيها مع قول الائمة الثلاثة انه ركن من اركان الصلاة فالاول محقق
والثاني مشدد ووجه الاول ان السلام انما هو خروج من الصلاة
بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل في هيئة الصلاة ووجه الثاني

الخلق

ان التحلل منها بالسلام واجب كهيئة الدخول فيها وقد قال صلي الله عليه وسلم
افتتاحها التكبير وتخليها التسليم بخروجه بلا تسليم يبطل للصلاة لعدم التحلل
فهو واجب كتحليل العبد من اعمال الحج فالاول خاص بالاكابر الذين هم علي صلاتهم
دايمون فلا يخرجون من حضرة الله تعالى بقلوبهم فكان السلام من الصلاة
في حقهم مستحبا لا واجبا لما عساه بطرحهم من الخروج من حضرة الله اذا تحللت
عنهم العناية الربانية والثاني خاص بغالب الناس الذين هم علي صلاتهم يحافظون
ومن ذلك قول بعض اصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد
علي الصلاة علي رسول الله صلي الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس
بواجب فالاول مشدد والثاني محقق ووجه الاول ان ذكر الشهادتين
من الايمان والايمان مرتبة التقدير علي سائر العبادات التي من جملتها سؤال
الله ان يصلي علي رسول الله صلي الله عليه وسلم ومن حقق النظر وجد رسول
الله صلي الله عليه وسلم يجب تقديم ذكر الشهادتين علي الصلاة عليه والتسليم
من حيث ان الشهادتين متعلقتان بربه عز وجل والصلاة والتسليم عليه
متعلقتان به بالاصالة وان لم يفارخا كما ذكر اسم الله تعالى في تحو له تعالى
الهم صلي وسلم علي محمد وآله ووجه من قال يجب تقديم الشهادتين علي
الصلاة والتسليم علي رسول الله صلي الله عليه وسلم في التشهد عدم ورود امر
بذلك من جهة الشارع وانما جعلها في التشهد للعلماء وقالوا ان الله تعالى امرنا
بها واول ما كننا ان تكون في اخر التشهد الاول والاخر واصل دليل العلماء في
جعلها في الصلاة قول الصحابة قد امرنا الله ان يصلي عليك يا رسول الله
فكيف يصلي عليك اذا نحن جلينا عليك في صلاتنا فان قولهم في صلاتنا يتخلل
ان يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل ان يكون مرادهم بذلك
الصلاة علي رسول الله صلي الله عليه وسلم وانما لم يجعلها العلماء في اول الصلاة
لان شكر الوسايط عادة لا يكون الا بعد شكر الله تعالى والصلاة علي رسول
الله صلي الله عليه وسلم شكر له صلي الله عليه وسلم لانه هو المعلم لنا كيف نصلي فانهم
ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان الواجب من التسليم هو التسليم
الاولي فقط علي الامام والمنفرد زاد الشافعي وعلي المأموم ايضا مع قول
احمدان التسليمتين واجبتان ومع قوله ابي حنيفة ان الاولى سنة والثانية
ومع قوله مالك ان الثانية لا تسن للامام والمنفرد واما المأموم فيستحب له
عند ما لكت ثلاثة تسليمات ثنتين هن يمينه وشماله والثالثة بلفا وجهه
يرد بها علي امامه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث محقق كما نقول
في التسليمات الثانية للامام والمنفرد عنده ووجه القول الاول ان التحلل

ن

تين

من الصلاة يحصل بالسليمة الاولى فقط ووجه الثاني انه لا يحصل التخلل
 الا بالسليمة الاولى وتخليها السليمة فشملة الاولى والثانية ووجه قول
 ابي حنيفة باستحبابه السليمة كون صورة الصلاة قد تمت بالشهد فكان
 السلام كالاستئذان للخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب
 كنية الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثالث لسليمة ظاهر واسه اعلم
ومن ذلك نية الخروج من الصلاة قال مالك واحمد بوجوبها وقال
 الشافعي في ارجح قوليه باستحبابها فالاول مستدرك في الادب مع الله تعالى
 وهو خاص بالكابر والثاني تخفف في الادب وهو خاص بالاصاغر فارجح
 الامر الى مرتبة الميزان قالوا ويكون نية الخروج مع السلام عند مالك
 فانه قاله وينوي الامام بالسلام التخلل واما المأموم فينوي بالاولى التخلل
 وبالثانية الرد على الامام وقال ابو حنيفة ينوي للسلام على الحفظة وعلى
 من يمينه ويساره وقال الشافعي ينوي المستقر السلام من على يمينه ويساره
 من ملائكة وانس وجن وينوي الامام بالاولى الخروج من الصلاة والسلام
 على المقربين وينوي المأموم الرد عليه وقال احمد ينوي الخروج من الصلاة
 ولا يضم اليها شيئا اخر ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر لا يحتاج الى توجيه
 الا قوله احمد فانه وجه توجيه القصد في الامور وهو بان التشرية في
 العبادة اذا قيل ان السلام من صلب الصلاة فانهم **وسمعت**
 سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجه من قال بوجوب الخروج من
 الصلاة هو ان المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من
 الادب في حق الاكابر استئذانهم عند الانصراف من حضرة الملوك الى
 موضع اخر هو دون تلك الحضرة في الشرف استماله لقلوب اخوانه في
 تلك الحضرة واعطى الادب مع الملوك حقه فنبع الشرع في ذلك العرف
 وان كان الحق تعالى لا يميز في جهة مخصوصة عند العارفين فذلك كان
 الاستئذان واجبا في حق الاصاغر مستحبا في حق الاكابر الذين يشهدون
 الوجود كله حضرة الحق جل وعلا فم لا يريدون مفارقة من حضرة ولا
 خروجوا ايضا فلوان ذلك كان واجبا لامرنا الشارع به ولو في حديث
 واحد ولم يبلغنا التصريح بذلك في حديث ولا اثر انما فاسد العلماء على
 ما ورد في السلام على العوام اذا اراد الانسان القيام من مجلسهم يقول
 ليست الاول باحق من الاحرة او من عموم حديث انما الاعمال بالنيات
 اذا خرج عملك لا يخفى ما فيه فانهم ولما سكت الشارع عن الامر به فما بقي
 الا انه من اجب العبد لا يخرج بل قال بعضهم ان ذلك لا يباحق بالمندوبات

لا يرون

الشرعية

الشرعية لان منصب الشارع يحل ان يساويه احد في التشريع وطال في ذلك
 قال واما اذا قام مجلسك من مجلسك من غير استئذان لك كيف تجدي قلبك
 منه وحشة بخلاف ما اذا استئذنتك فانك تجدي قلبك منه انسا وودا لفظه
 حصة لك عن ان يفارقها بغير اذن منك وما كان ادبا مع الحق فهو مع الحق ادبي
 وبما قرناه يعرف توجيه من قال من العلماء ان المصلي ينصرف من المصلي الى
 صوبه حاجته فان لم يكن له حاجة فالجاء في جهة شأ ومن قال منهم ينصرف
 عن يمينه فان الاكابر يرون الوجود كله حضرة الله تعالى لا ترجح لجهة
 على جهة اخرى الا بنص عن الشارع وانما قدم العلماء صوبه مفضل العبد في
 حاجته على يمين لان القياس سنة يستحب الحضور فيه واذا كان حاجته في
 جهة وجهه او يساره لغير نفسه تنازعه فلا يحضر في تلك السنة وهذا
 نظير ما قالوه في استحباب تقريظ المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يستعمله
 من بوله وغايطه واكله وشربه ونحو ذلك انتهى **وسمعت**
 اخري يقول تحببهم المصلي في الانصراف الى اي جهة شاخص بالاكابر واصر
 له بالانصراف عن اليمين مع هذا المشهد خاص بالاكابر الذين يشهدون
 تحميم حضرة الصلاة تزيد فلا ينتقل احد منهم عنها الا ما هو مفضل
 فيكون جهة اليمين تزيد على ذلك المفضل شرفا لان الشارع اذا رجع بقعة
 على بقعة في الفضل قلدها في ذلك ونسجنا حكم عقلمنا ومشهدنا لكونه
 اعلم من انما الامور بقرينة ما ورد من الامر بتقديم اليمين اذا دخلنا المسجد **تقد**
 اليسري اذا خرجنا منه فانهم ومن هنا يتفقد لك ايضا توجيه من قال
 من العلماء انه ينبغي للمصلي ان ينتقل من موضع الفرض اذا انتقل وعكسه
 والله ما قال ذلك الا من باب العدل بين البقاع فانما تتفاضل بما يعمل على
 ظاهرها من الخير في ذلك اللهم اربل ورد ان البقاع تتفاضل على اخبتها اذا
 مر عليها اذكر وتقول هل مريكة اذكر مثلي ووجه الترجيح في قول من
 قال ينتقل للمقل من موضع فرضه ولا عكس كون حضرة الله تعالى في الفرا
 اشرف من حضرة مناجاته في النوافل بدليل قوله تعالى في الحديث القدسي
 وما تقرب الي المتقربون بمثل ما افترضته عليهم فنبعت البقاع في الفضل
 ما فعل فيها من فاضل ومفضل فارجح الامر في هذه المسائل كلها الى مرتبة
 الميزان تخفيف ونسجيد فاما في هذا الباب فانك لا تجد
 في كتابه وقد وجهنا اقوال العلماء في مرتبة الاسلام دون مقام مرتبة
 الايمان والاحسان والايقان لعلو مراتب مثل ذلك عن غايه لافهام واحمد
 سره العالمين **باب شروط الصلاة**

هم

بهر

يضر

اجمعوا على ان ستر العورة عن العيون واجبة في الصلاة وغيرها وان شرط
 في صحة الصلاة وعلى ان السرة من الرجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة
 عن الحدث والنجس في الثوب والمكان واجبة وعلى ان استقبالة القبلة
 شرط في صحة الصلاة الا لعذر كسدة القتال والتحام والتقل على الرحلة
 في السفر الطويل وكالمريض لا يجد من يوجهه للقبلة وكالمربوط على خيسته
 او كالغريق وتكون ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبالة حال التكبير والتوجه
 وتقديم بقية ما اجمعوا عليه من الشروط اولها ان يبادى قبله فراجعوا واحا
 مسائل الخلاف فمن ذلك قولنا في حنيفة والشافعي وهو احدي الروايتين
 عن مالك واحمد ان عورة الرجل ما بين سرتة وركبته . مع الروايتين الاخرتين
 عن مالك واحمد انهما القبل والدر فقط . فالاول مشدد خاص بالكبر الناك
 كالعلم والامر والثاني مخفف خاص بما رآه الناس كالنوايتة واحاد الفلاحين
 والتراسين وغيرهم ممن لا يستحي من كشف فخذه . فراجع الامراء في مرتبتي
 الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان الركبة من الرجل
 ليست بعورة . مع قولنا في حنيفة وبعض اصحابه للشافعي انها عورة
 فالاول مخفف خاص بما رآه الناس من الاصاغر والثاني مشدد خاص بالكبر
 الناس على وزن المسيلة قبلها ومن ذلك قول مالك والشافعي
 واحمد في احدي روايتيه ان احرة كلها عورة الا وجهها وكفيها . مع قول
 ابي حنيفة انها كلها عورة كذلك الا وجهها وكفيها وقدمها ومع الرواية
 الاخرى عن احمد الا وجهها خاصة فالاول فيه تشديد عليها في الستر
 والثاني مخفف والثالث مشدد . فراجع الامراء في مرتبتي الميزان ووجه
 الاول الاتباع ووجه الثاني التوسع عليها باخراج القدمين من وجوب
 الستر ووجه الثالث ان الوجه هو المحل الاعظم للفتنة والسرية وجوب
 كشف الوجه وغيره مما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة الشارع توقع نظر
 الناظرين الى محاسن النساء كون الكشف المذكور تذكرا للعارفين بالله
 عز وجل وانه ما امر المرأة بذلك الا ليقوم المحجة على من يدعي اجبا منه
 والادب معه من الناس وفتنة من ينظر الى حرمة في حضرته فتصير امره
 تنظر قبلها الى مشاهدة حاله وجماله وذلك الفاسق يسارق النظر اليها
 ولا يراعي نظرا لله تعالى اليه فان صاحبه الادب اول ما يربق المرأة ويهي
 مكشوفة الوجه على خلاف عادتها ينبيه لمراقبة الله تعالى من هي في حضرته
 فالحكمة حرة بين يدي الله عز وجل في الصلاة كولد النبوة في حجها والله
 المثل الاعلى فهذا هو السر في كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الاحرام

بحر او عورة كما تقدمت الاشارة اليه في الباب قبله ومن ذلك قول مالك
 والشافعي ان عورة المرأة في الصلاة ما بين سرتها وركبتها وهو احدي
 الروايتين عن احمد والرواية الاخرى ان عورتها القبل والدر فقط .
 مع قوله ابي حنيفة ان عورتها كعورة الرجل وتزيد عليه بان جميع ظهرها
 ويطمنها عورة . ومع قول بعض الشافعية ان الامة كلها عورة الا مواضع
 التقليل منها وهي الراس والساعدان والساق . فالاول فيه تخفيف هو
 والثاني مخفف جدا والثالث فيه تشديد وكذلك ما بعده . ووجه
 الاول العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم الشهوة الى فطر الاماء خارج
 الصلاة فضلا عن الصلاة فكانت العورة واجبة اليها يسوها هي كسفه
 فقط وذلك ما بين السرة والركبة عند بعضهن والقبل والدر عند بعضهن
 وما عدا مواضع التقليل عند بعضهن الاخر فاجمهم ومن ذلك قول
 ابي حنيفة انه لو انكشف من السورتين قدر الدرهم لم ينطل الصلاة وان
 كان اكثر من ذلك بطلت وفي رواية عنه اذا انكشف من الفخذ اقل
 من الربيع لم ينطل الصلاة . مع قولنا للشافعي ينطل بانكشف القليل والكثير
 ومع قول احمد ان كان يسير لم يفروا ان كان كبيرا بطلت ومرجع اليسير
 والكثير العرف وقال مالك ان كان قادرا ذكر او صلبا مكشوف العورة بطلت
 صلاته فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف . فراجع الامر
 الى مرتبتي الميزان . ووجه الاول القياس على النجاسة التي يعفي عنها في
 البدن بجامع ان كلا منهما يجب اجتنابه ووجه الثاني القياس على
 تخرق المخف فانه يصغر ولو يسيرا . ووجه الثالث حديث رفع عن امي
 الخطا والسنيان مع حديث اذا امرتكم بامر فانوا منه ما استنطقتم وما لم
 يقدر عليه العبد لا يقدح في صحته ما فعله بدليل صحة صلاة الحرمان
 ووجه احمد ستر المنكبين في الفريضة وفي النافلة فالاول مشدد والثاني
 مخفف وتوجيه ذلك ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي اذا لم
 يجد المصلي ثوبا لزمه ان يصلي فايماء يركع ويسجد وصلاته صحيحة
 وقال ابو حنيفة هو مخير ان شاء يصلي جالسا وان شافا يما وقال احمد يصلي
 فايماء يركع بالسجود . فالاول مشدد والثاني مخفف من حيث
 جواز المجاوز والثالث فيه تخفيف من جهة الايمان ودليل الاول الاتباع
 لحديث اذا امرتكم بامر فانوا منه ما استنطقتم مع قول قاعدة الميسور لا يستط
 بالمعسور . ووجه الثاني ان ذلك راجع الى قوة حياة المصلي وقلة حياته
 من الناس وكذلك الثالث خاص بشدة اجبا وهذا كله رخصة من الله للعبد

في

فأفهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والساجدي وأحمدان الطهارة عن النخعي
 في التوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة. مع قول مالك في أصح
 رواياته أنه إن صلى عالما لم يفسد صلاته أو جاهلا أو ناسيا صححت
 والرواية الثانية عنده الصحة مطلقا وإن كان عالما عامدا والثالثة
 البطلان مطلقا. فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف. فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان. ووجه الأول الأخذ بالاحتياط. ووجه الثاني العذر
 بالجهل والسيان ووجه الرواية الثانية عن مالك غلبة مراعاة القلب
 دون الجوارح الظاهرة كما يؤيده خبر مسلم رفوعا أن الله تعالى لا
 ينظر إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم انتهى فقال صاحب القول **أ**
 سألا ينظر الله إليه فالأمر فيه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر
 الشيخين رفوعا إذا قبلت المحضنة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فأعسها
 عنك الدم وصلي لأن قوله دعي الصلاة قد لا يكون لأجل الدم وإنما هو لفظة
 أخرى في المحيض لأن غاية دم المحيض أن يكون كسلس لبول فتغسل الدم
 عنها وتقبل كما دخل وقت الصلاة وقد أورد بعض الشافعية على مالك
 وجوب احتجاب النجاسة خارج الصلاة ولهذا الحديث وقال فاذا وجب
 احتجابها في غير الصلاة بقي الصلاة أولى وجعل العلة في النسخ بالدم
 وما يؤيد قول مالك أيضا حديث لا يقرأ الجنب ولا المحيض شيئا من القرآن
 فإنه جمع المحيض مع الجنب والنجاسة أمر مقدور على البدن وكذلك المحيض وما
 يؤيد إجماع الأئمة على الطهارة عن الحدث كما ورد دون الطهارة عن النخعي
 ومسماحة بعضهم في مقدار الدم من الدم دون مقدار العدسة من البدن
 إذا لم يصيبها الماء وما يؤيد ذلك أيضا عدم ورود التصريح من الشارع بعدم
 قبول الصلاة مع النجس كما ورد في الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل
 الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فأفهم **ومن ذلك** قول مالك
 والشافعي أن من صلى خلف جنب غير عال بذلك ولا إمامه فصلاته
 صحيحة. مع قول الإمام أبي حنيفة أن صلاته باطلة. فالأول مخفف
 والثاني مشدد. فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان. ووجه الأول أنه الله
 تعالى لا يؤاخذ العبد إلا بما علم. ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط والسعي
 في براءة الذمة من غير كبير مشقة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
 في تجديد واحد من سبعة أحدث بطلت صلاته. مع قول أبي حنيفة
 والشافعي في القديم أنه يبني على صلاته بعد الطهارة. ومع قول
 الثوري أن كان حدثه رعا أو قبا بني على صلاته وإن كان رجلا أو حكا

اعاد فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف. فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان. ووجه الأول الأخذ بالاحتياط ولا التقاوت لسبق الحديث لحديث لا يقبل
 الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فتأمل ذلك الحديث الواقع قبل دخوله في
 الصلاة والواقع في أساليبها. ووجه الثاني الفرق بين الواقع قبلها والواقع بين
 أساليبها ويقول ما وقع قبل أحدث فهو صحيح فكان حكم ذلك حكم صلاتين فلا
 يبطل أحدهما بالأحدث في الأخرى **ومن ذلك** اتفاق الأئمة الثلاثة على
 أن غلبة الظن في دخول وقت الصلاة يكفي في الوجوب. مع قول مالك أنه لا
 يكفي غلبة الظن وإنما يستلزم العلم بدخوله. فالأول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان. ووجه الأول أن الظن قريب من العلم فيكون
 ذلك في الأذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى. ووجه الثاني لتقيد أمر
 الدخول إلى حضرة الله تعالى وأنه يتعين العلم بالأذن فإن الظن قد يخطئ
 فالأول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكابر أصحاب النظر في العواقب
 وقد سمع بعض الفقهاء إذا نأى عن الوقت فوقف للصلاة فما كان الأذن
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا صلى بالاجتهاد إلى جهة ثم بان الخطأ
 أنه لا إعادة عليه. مع قول الشافعي في أربع قوليه أنه يكفي أن خرج الوقت
 أو يعيد إن كان الوقت باقيا. فالأول مخفف والثاني مشدد. فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان. والأول خاص بالعوام والثاني خاص بالأكابر أهل الاحتياط
 لدينهم وقد ينسب إلى تقصير في تقاطيع ما يظلم قلبه حتى يجب عن رويته
 الكعبة ولم يعرف جهتها **ومن ذلك** اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا يبطل
 صلاة من تكلم ناسيا أو جاهلا بالتحريم أو سبق لسانه ولم يبطل. مع قول
 أبي حنيفة أنه لا يبطل بالكلام ناسيا إلا بالسلام وأما إن كان طال الكلام
 فالأصح عند الشافعي البطلان وقال مالك إن كان لمصاحبة الصلاة كاعلام
 الإمام ليس هو إذا لم يتنبه إلا بالكلام فلا يبطل وقال الأوزاعي إن كان فيه
 مصاحبة كإشاد ضاله وتخير ضرير فلا يبطل. فالأول من المسئلة الأولى
 مخفف والثاني منها مشدد والأول من المسئلة الثانية مشدد والثاني
 فيه تخفيف والثالث مخفف. فرجع الأمر إلى المرتبتين إلى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول في المسئلة الأولى القدر بالسيان والجهل وسبق اللسان
 كما في تطايره ووجه الثاني منها عدم قبول العذر من حيث أن الصلاة فيها
 أفعال مذكورة بالصلاة وأما الجهل فإنه غير معذور به كذلك لتقصيره بترك
 تعلم الواجب عليه من أمر دينه فلذلك لم يعذر به. وأما وجه البطلان فيها
 إذا طال الكلام فظاهر. وأما وجه كلام مالك فهو لكون ذلك الكلام لمصلحة

الصلاة واما وجه كلام الاوزاعي فالحكمة المومنة ووجوب تكليفنا دفع كل ما يحصل به الضرر له وقواعد الشريعة تشهد بتقديم ذلك على مراعاة بطلان الصلاة عند من يري بطلا لها بذلك وفي المعتمد حديث كل معروف صلاة انتهى وذلك لان صاحبه في ذلك تحت امر الحق تعالى فما خرج بذلك عن الصلاة ولو في الاسم فانهم **ومن ذلك** اتفاق الائمة على بطلان الصلاة بالاكل فاسيما وعلى بطلانها كذلك بالشرب الا عند احمد في النافلة فالاول في الاكل مسدد والثاني مخفف. ووجه الاول في الاكل والشرب سدة اللذة الحاصلة للانسان بالاكل والشرب فيريد العبد يجمع بين لذة الاكل والشرب وبين مناجاة الله تعالى على المراقبة والمحضور معه فلا يقدر فلما تعارض ذلك عند المصلي حرم العلماء الاكل والشرب في الصلاة وامروه بان ياكل ويشرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يبقى له التفات الى غير ربه في صلاته ووجه رواية احمد في الشرب في النافلة كون العبد فيها امير نفسه ان شاخراجه منها وان سادام فيها حتى يسلم منها وايضا فان الله اوجب على الاكابر عدم الالتفات بقلوبهم الى غير ما هم فيه في الفريضة وانزل على قلوبهم مردوا في نردت نار فغوبهم فلم يحتاجوا الى ما يطفئ تلك النار ولا هلك الامر في النافلة فان الروح تكاد تنزلق من سدة العطش فلهذا سوح بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلي الصلاة الحقيقية فانهم وكان سعيد بن جبير يشرب في النافلة وكان طاووس يقول لا بأس بشرب الماي في النافلة **ومن ذلك** قول الشافعي ان من نابه شي في صلاته سح ان كان ذكرا وصغفرت ان كانت امرأة. مع قوله مالك انما يسبحان جميعا فالاول مخفف والثاني مسدد. فرجع الامراء في مرتبتي الميزان. والاول محمول على حال المرأة التي يخاف من صوتها الفتنة. والثاني محمول على من لا يخاف من صوتها ذلك مع حملها انه لم يبلغه الحديث ايضا والمقصود من ذلك كلفة التنبية فاذا حصل بالتبنيح من المرأة كان اولى لانه ذكر لله تعالى على كل حال بخلاف التصفيق فانهم **ومن ذلك** قول الائمة ان اذا انهم التبنيح تحذيرا واذا لا ينطل الصلاة. مع قوله ابي حنيفة بانفسه ينطل الا ان يتصد تنبيه الامام او دفع المارين بين يديه. فالاول مخفف والثاني فيه تشديد. فرجع الامراء في مرتبتي الميزان. ووجه الاول وهو خاص بالاصاغر ان ذلك لا يقدح في كمال الصلاة لما فيه من المصاحبة. ووجه الثاني ان الصلاة موضعها الاستقبال بالله تعالى وحده فذكر غيره ولو قبله بطلها وهو خاص بالاكابر **ومن ذلك** البكاه من خشية

الله تعالى مبطل عند بعضهم غير مبطل عند قوم اخرين ووجه الاول انه كان الواجب عليه ان يسلك طريق الريافة حتى يصير شي بقلبه دون عيبه ويسمع مواعظ القرآن كلها فلا يظهر عليه بكاه وجه الثاني البكاه من خشية الله يجمع القلب على الله. فرجع الامراء في مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة انه يستحب رد السلام بالاشارة من المصلي اذا سلم عليه احد مع قوله التوري وعطا انه يرد بعد فراغه وقال ابن المسيب والحسين يرد لفظا. فالاول والثالث مسدد في رد السلام بالاشارة في الصلاة والثاني مخففا فيه والثالث مسدد في الرد في الصلاة لفظا ووجه الاول حضور المفقود من السلام بالاشارة وهو الامان من شره ووجه الثاني مراعاة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة دون خلفه مع انه يحصل المقصود بالرد بعد السلام. ووجه الثالث خوف حصول ضرر اذا لم يرد باللفظ وهو خاص بمن يرد على المنقلب كالجمل من الولاة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا ينطل الصلاة بمرد حيوان بين يدي المصلي ولو كان حايضا او حمارا او كلبا اسود مع قوله احمد يقطع الصلاة الكلب الاسود وفي قلبي من احمار والامراة شي ومن قال بالبطالان عند ما ذكر ابن عباس والنس وابن المسيب. فالاول مخفف والثاني فيه تشديد. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول قوله عليه الصلاة والسلام اخراجه لا يقطع الصلاة مرد وشي وهو خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم عن مشاهدة الحق تعالى في قبلتهم شي ولا يستغل قلبهم عنه. ووجه الثاني كون ذلك يجب ويستغل عن مشاهدة ما تجلي لعين المصلي وقلبه من ملاطفات الحق تعالى فهو خاص بالاصاغر فالوا والحكمة في قطع الصلاة بالحمار والامراة والكلب الاسود كون الشيطان لا يفارقهم كما هو مشاهد بين اهل الكسوف والشيطان لا يمر باحد من الائمة الا وعينه منه طيف يقطع مشاهدته للحق واذا قطع مشاهدته قطع صلاته اي صلاته شهوده وانما يقطع مثل ذلك شهود الاكابر لتمكنهم وسدة معرفتهم بالله فلا ينتظرون من جميع المحلوقات الا الي السر القايم بهم وذلك من امر الله لا خارج عنه فانهم **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي يجوز للرجل ان يصلي والي جانبه امرأة. مع قوله ابي حنيفة بطلان صلاته بذلك. فالاول مخفف خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم عن الله شاغل والثاني مسدد خاص بالاصاغر. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان. وايضا الاول شهود الاكابر وجه الكمال الباطن في المرأة الذي جعل منه الحق تعالى نفسه وجبريل وصالح المومنين

ن

والملائكة بعد ذلك ظهروا لي معينا لمحمد صلى الله عليه وسلم علي عايسة وحفصة
 وعنه استندت المرأة ايضا اعظم ملوك الدنيا كهيئة السجود لها حال الوقوع
 ومنه كان اقوي الملائكة واستدعهم من كان مخلوقا من انقاس النساء ومنه
 فطرة المرأة علي اخفاء ما في نفسها من محبة الوقوع عن الرجل مع ان شهوة لها
 اعظم من شهوة الرجل بسبعين ضعفا وغير ذلك من الاسرار **وسمعت**
 سيدي عليا اخوا من ربه الله يقول من تأمل في قوله تعالى وان تطاهر
 عليه الى اخر الآية علم ان محمد صلى الله عليه وسلم اكمل الخلق في العبودية علي
 الاطلاق ولذلك انتفخ رحنى تعالى له هذا الانتصار العظيم ولو انه كان
 عنده راحة من الدعوي والقوة في نفسه لكان وكله الي نفسه بعض
 الوكول جزاء وفاقا واكثر من ذلك لا يقال انتهي واما وجه قولاي حنيقة
 فهو لا جل ظهور تقصيرها والميل اليها بالطبع وهو خاص بالاصاغر وللأكابر العمل
 به ايضا للجزا الذي فيهم يشهد بعض المرأة ويميل اليها بالشهوة فزعم الله
 الائمة ما كان ادق مداركهم التي حقيقت علي بعض المقلدين فانهم **ومن ذلك**
 اتفاق الائمة انه لا يكره قتل الحية والقربة في الصلاة مع قوله التجمع
 بكرهته ذلك فالاول محقق خاص بالاصاغر الذين يخافون غير الله **وفي**
 حضرة الله وكلام التخي خاص بالأكابر الذين يكرهون عدا الله في حضرة
 الله تعظيما له مع غيبتهم عن شهود امره لهم بذلك ومثل ذلك البرعوث
 والعلة فيصير عن قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة ولكل محبته مشهد **ومن**
ذلك قول الامام ابي حنيفة والشافعي بصحة الصلاة في المواضع المني
 عن الصلاة فيها مع الكراهة وبه قال الامام مالك الابهة المقرة المنبوسة
 فان كانت غير منبوسة كرهت واجزأت **مع** قول احمد انها تبطل علي الاطلاق
 فالاول محقق والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فزجع الامر الي
 مرتبة الميزان **ووجه** الاول علي ان مكان الصلاة خارج افعال الصلاة
 فهو كالتنجاور المخالط لمن صلي ويجانبه كافر او خمر او ميسر وغير ذلك مما
 سماه الله رجسا **ووجه** قول احمد اجلال حضرة الله تعالى ان يناسبه
 العبد في مثل المقبرة والمخزرة والحمام والمزبلة وقارعة الطريق واعطان
 الابل فان الله تعالى راعي نظير حضرته عن مثل ذلك ونهى ان يتجا طيبه
 العبد فيه وامرنا بلبس الثياب الطاهرة الطيبة الرائحة اجلال الحضرة
 ولذلك صلت الأكابر من الاوليا كسيدي عبد القادر الجيلي وسبيدي
 علي ابن وفا والشيخ محمد الحنفي والشيخ مدين والشيخ ابي الحسن البكري
 وولده سيدي محمد علي المضربات النقيسة المبحرة بالعود والند والعنبر

والكافور تقطبا لحضرة ربه ولكن جمهور العلماء والصالحين علي محبتهم للصلاة
 علي الارض او الحصى ونحو ذلك من ما لا زينة فيه خوفا علي ابتاعهم ان يتبعوا
 علي ذلك مع جملهم بمقاصدهم فيجبوا بالعبادة عن ربه فيكبت هولا الايضا
 من الائمة المضلين ويجعل حال سيدي عبد القادر ومن تبعه علي انه كان
 لهم حال يحسون به مردهم ان يتبعهم علي ذلك واما وجه كراهة الصلاة قوة
 ظهر الكعبة فلا يذكر الا مشافهة فانهم ذلك واياك والمبادرة الي الانكار علي
 من يفرش مضربه في مثل جامع الازهر واحرم او غيرهما ليصلي عليهما فان
 لله عباد اخلقتهم للزينة والمجاسة وطهر قلوبهم من الشوائب ورجا لخلقتهم
 لذلك والانكسار وتجلي لهم بالهيئة لمحق نفوسهم حتى صاروا لا يعرفون لهم
 راسا وعلا متهم ميل رقابهم علي انكافهم ونظرهم دائما الي صدره وهم فاعلم
 ذلك والمحمد لله رب العالمين وصلي الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
باب سجود السهو
 اجمع الائمة كلهم علي ان سجود السهو في الصلاة مشروع وان من سهي في
 صلاته جبر ذلك بسجود السهو واتفق الائمة الاربعة علي ان المأموم اذا
 سهي خلف الامام لا يسجد للسهو وعلي انه اذا سهي الامام لحق المأموم سهوه
 هذا مسايلا لاجماع واما ما اختلف الائمة فيه **ففيه** قول الامام
 احمد والكرخي من الحقيقة ان سجود السهو واجب **مع** قوله مالك انه يجب
 في النقصان وليس في الزيادة **ومع** قول ابي حنيفة في رواية والشافعي
 انه مسنون علي الاطلاق **فالاول** مشدد خاص بالأكابر الاوليا والثاني
 فيه تشديد والثالث محقق **فزجع** الامر الي مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول تعظيم حضرة الحق جل وعلا عن السهو فيها امر به سوا كان ذلك
 من جهة الاستغالة بالاكوان او من جهة ما تجلي له من عظيم الهيبة والجلال
 اما من جهة الاستغالة بالاكوان فظاهر واما من جهة ما تجلي له من جلال
 ربه وعظمته فتقصيره في الرياضة والمجاهدة عن الوصول الي مقام
 الكمال فيصير يقدر علي تخيل ذلك التجلي ويعرف ما يفعل وما يترك
 ولا يحجب مشاهدة ربه عن ما يفعل ولا عكسه كما كان عليه الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام ولذلك قاله صلي الله عليه وسلم انما انسي ليسي لي فاخبر
 انه وصل الي مقام لا يقع فيه سهو ولا نسيان وتبعه علي ذلك الأكابر من
 الصحابة والتابعين عن ورد عن عمر بن الخطاب انه كان يقول اني لا دخل
 في الصلاة فاجزأ بجيش وارتبه وانما في الصلاة ومن قال انه ذكر ذلك
 من باب اظهار الضعف والنقص فقد اخل بمقام هذا الامام الاعظم فعلم

هم
 خ

ل

ان من سري عما يفعل من صلاته لعظيم ما تجبى له من عظمة الله فهو كامل بالنظر
الى المقام الذي تحت من سري باستغناء له بالاكوان ما فقص بالنظر الى المقام الذي
قوة كما قرناه فافهم فان ذلك نفيس ولعلك لم تستمع من احد قبلي واما
وجه قوله مالك فهو ظاهر في النقص جبر المخلل الواقع لنقصه صلاة كاملة
فكان السجود لها غير واجب ووجه قوله اي حنيقة والشافعي ان السهو في
عمامة المومنين مقصور فيكفيه الاستغفار او السجودتين للسهو ان شاء
وقد كان عبد الله بن عباس وجماعة يسجدون عقب كل فريضة للسهو
وان لم يقع منهم خلل في ترك شي من السنن الظاهرة ويقولون صلاة امثالا
لاستلم من المخلل ثقله الحكيم الترمذي في كتابه نوادر الاصول ونظر ذلك
قول عطاء انه لا فائدة لامثاله وانما هي جواب للمخلل فان النوافل لا تكون الا
لمركبة فرائضه كالانبياء انبي واتفقوا على انه اذا ترك سجود السهو سها
لم يتطل صلاته الا في رواية عن احمد **ومن ذلك** قول الامام اي حنيقة
في رواية ان موضع سجود السهو قبل السلام وهو الارجح من قول الشافعي
مع قوله مالك انه ان كان عن نقصان فهو قبل السلام وان كان عن زيادة
فبعده وان اجتمع على المصلي سهو واحد من النقص والآخر زيادة فهو موضع
عنده قبل السلام واما احد فقال هو قبل السلام الا ان يسلم من نقصان
في صلاته ساهيا او شك في عدد الركعات فبني على غلبة فهمه فانه يسجد
بعد السلام فالاول تخفف على الساهي يجعل سجوده قبل السلام لكون نيته
لم تنزل للخروج كما يقع للمصلي بعد سلامه والثاني فيه تخفيف وكذلك
ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول وما وافقه الاتباع
مع ادخال نافلة في الفريضة قبل السلام **ووجه** قول مالك ظاهر وكذلك
احد فكان سجود السهو بعد السلام اشبه بالنوافل التي بعد الفريضة في
اجبر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واي حنيقة في المفرد ان من
شك في عدد الركعات اخذ بالاقل وبني على اليقين وعن اي حنيقة في
الامام روايتان احدهما يبي على غلبة الظن وقال احمد ان حصل
منه الشك مرة بطلت صلاته وان كان الشك بعقادة ويكرر منه بني
على غلبة ظنه بحكم التحري فان لم يقع له ظن بني على الاقل وقال
احسن البصري ياخذ بالاكثرو ليسجد للسهو وقاله الاوزاعي من شك في
صلاة بطأت **فالاول** اخذ بالاحتمال والثاني مفصل والثالث تخفف
والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان واللايق بالاكابر البناء على
الاقل واللايق بالعوام الاخذ بالاكثر لغلبة رهوق نفوسهم من حضرة

الله عز وجل فلو اخذوا بالاقل لحصل لهم الملل وصارت صلاة لهم كصلاة المكره
ذلك لا ثواب فيها واللايق بالاكابر البطلان فافهم **ومن ذلك** قول
الامام الشافعي ان من ترك التشهد الاول فذكره بعد انتصابه لم يعد له او
فبطله عاد وسجد للسهو ان بلغ حد الركعة مع قوله احمد انه ان ذكره بعد
ان انتصب قائما ولم يقرأ فمؤخره والاول انه لا يرجع ومع قوله النخعي يرجع ما لم
يسرع في القراءة وقول حسن يرجع ما لم يرجع ومع قوله مالك انه ان فارقت
الهيئة الارض لا يرجع فالاول وما بعده فيه تخفيف وقول مالك فيه تشدد
من حيث عدم الرجوع الى التشهد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول ان جلوس التشهد الاول انما يسرع للاستراحة من ثقل السجود مع انه تعالى
في السجود فحيث ما قام منتصبا فمابق للرجوع للجلوس فائدة لا سيما وقد
وقف بين يدي الله تعالى قانتا **ووجه** قول النخعي ان رجوعه ليس يرجع له
وتباهيه لمطالبة الحق تعالى في القيام اولى من خطابه مع الغنور وارتخا الا
ووجه قول الحسن اظهار الضعف وتدارك الغفلة والسهو في ترك ما هو
ووجه قوله مالك ان مفارقتها للارض ولو سها وتدل على قوته على تحمل
مناجاة الله تعالى في القيام مع ان تحمل الجلوس الاصلي انما هو بعد ان يقضا
وظيفة العبودية وذلك في الجلوس الاخير فما سن الشارع الاول الانتقيا
للمنعفا الذين لا يقدر على ثمانية الركعات او الثلاثة بجلوس في وسطها
فان قال قائل فلم كان الجلوس للتشهد الاخير فرضا دون الاول
مع ان كلاهما بعد تسجدتين **فاجواب** ان التشهد الاخير انما كان
الجلوس له واجبا زيادة رحمة بالمصلي من حيث ان تجلي الحق تعالى في السجود
الاخير اسد من تجليده في السجود الذي قبل التشهد الاول وذلك من خصايص
تجليات الحق تعالى كما مر بسطه في صفة الصلاة فافهم **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة ان من قام الى خامسة سها فذكر فانه يجلس فان كان كمر
يجلس في الرابعة للتشهد للتشهد في الخامسة وسجد للسهو وان كان قد
تشهد فيها سجد للسهو **مع** قوله اي حنيقة في رواية انه ان ذكر قبل ان
يسجد في الخامسة رجع الى الجلوس فان سجد بعد ما سجد فيها سجدة فان كان
قد فقد في الرابعة قدر التشهد بطل فرضه وصار الجميع نفلا فالاول تخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** اتفاق
الائمة على ان من صلى المغرب باربع ساهيا انه ليسجد للسهو وتجزئ صلاة
مع قوله الاوزاعي انه يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو كيلا يكون المغرب
شفعا فالاول تخفف خاص بالمجويين والثاني مشدد خاص بمن ارتفع حجابهم

عصا

ووجه الاول ان العوام لا يتأثرون من شهود الشفع بخلاف الاكابر تدرك يدانهم
من مشاهدته وليس راحتهم الا في شهود الوتر ولو جعل الحق تعالى بعد الصلاة
شفعا واقدروهم علي فعله لما قدروا كما يعرف ذلك لاهل المناجاة لله **فان**
قال قائل ان نفسم شفعت الحق تعالى **فالجواب** انه لا يشفع الحق
الا وجود غير الشاهد مع الحق واما الشاهد فلا يقدح في الوترية انما لا تكون
الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من نجوي ثلاثة الا هو رابعهم وكشف
الفتاح عن وجه هذه المسئلة لا يذكر الا مشافهة فخرج اسم الاوزاعي في غوصه
علي مثل هذا السر **ومن ذلك** قول الامام الشافعي واحمد ان من اخبره
جماعة بان ترك ركعة مثلا لا يرجع الي قولهم وانه يجب عليه العمل بيقين
نفسه مع قول الي حنيفة واحمد في احدي الروايات عنه انه يرجع الي قولهم
فالاول تحققت والثاني مشدد **فرجع الامر الي مرتبة الميزان** ووجه الاول
الاخذ بالاحتياط لنفسه فانه اعلم بافعال من غيره فلا يخرج عن عمدة التكليف
الابد لك **ووجه الثاني** ان شهادة الغير احوط لان النفس ربما لبست علي
صاحبها ولا هكذا الامر الا في الاجنبي فانهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي
انه لا يسجد لترك مستنون الا القنوت والشهد الاول والصلاة علي النبي
صلي الله عليه وسلم مع قول الي حنيفة انه يسجد لترك تكبيرات العبد ولترك
الجهري في موضع الاسرار وعكسه ان كان اماما وبه قال مالك لكن يختلف
محل السجود عنده فان كان جهري في موضع الاسرار يسجد بعد السلام وقال
احمد ان يسجد لمثل ذلك محسن وان ترك فلا بأس **فالاول تحققت** والثاني
مشدد **فرجع الامر الي مرتبة الميزان** ووجه الاول ان القنوت والشهد
الاول يشبهان الاركان فاستحقا جبرهما بالسجود نذرا كالحال هيبة
الصلاة **ووجه الثاني** ان تكبيرات العبد وتسيحاته صارت شعارا
في ذلك الجمع العظيم فتذكر العالمين بكبريا الحق حين يجيئون شهود ربهم
بشهود الكثرة وليس الرتبة ومشاهدة الله واللعب في ذلك اليوم عادة
فكذلك القول في الجهري موضع الاسرار وعكسه فان الشارع ما سنده الاكالا
في الصلوات فمن اسر موضع الجهر او عكسه نقص كمال صلته كما بسطنا
الكلام علي ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام علي حكمة الجهر والاسرار
ووجه قول احمد النظر الي احوال غالب الناس في نفهم صلاتهم فلا يكاد يسلم
لم صلاة من النفس ولو بالغوا في الاحتراز عن ذلك فذلك كان السجود
راجعا الي اختيار المصلي فان وجد في نفسه عزيمة يسجد والا فلا **ومن**
ذلك اتفاق الامة علي انه يكفي للسجود ان يكرر سجدة واحدة مع قوله الاوزاعي

انه اذا كان السهو جنسين كالزيادة والنقصان يسجد لكل واحد سجدة مع
قوله ابن ابي ليلى انه يسجد لكل سهو سجدة مطلقا **فالاول تحققت** بالعوام
والثاني فيه تشديد خاص بالمتوسطين في المقام والثالث مشدد خاص
بالاكابر الباقين في كمال الاحتياط **فرجع الامر الي مرتبة الميزان ومن ذلك**
قوله مالك والشافعي واحمد في احدي رواياته ان المأموم يسجد للسجود اذا
سجد امامه ولم يسجد امامه للسجود مع قوله الي حنيفة انه لا يسجد الا اذا سجد
امامه **فالاول مشدد** والثاني تحققت **فرجع الامر الي مرتبة الميزان** ووجه
الاول الاخذ بالاحتياط وشدة الارتباط وتخصيل الجاهل للنقص مع انقضاء القدرة
ووجه الثاني مبني علي قوله ولا تروا رزة وزر اخري وعلي منع الارتباط
فالاول خاص بالاكابر الذين يرون امامهم كالجوز منهم كما اشار اليه حديث حنبل
المومنين كالجسد الواحد فاذا استنكى منه عضو اتداعى اليه جميع الجسد بالحي
والسر والثاني خاص بالاصاغر الذين يشهدون امامهم كالجوز لهم لا كالجوز
منهم والله اعلم **باب سجود التلاوة**
اجمع الامة علي انه يستلزم لسجود التلاوة بشرط الصلاة وحكي عن ابن المسيب
انه قال كما يرضي نوحى براسها اذا سمعت قراءة السجدة وتقول يسجد وجبي للذي
خلقه وصوره واختلف الامة في سجود التلاوة هل هو واجب او مستحب
فقاله ابو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة عند التلاوة للقاري والمستمع
فالاول مشدد والثاني تحققت **ووجه الاول** ان من شأن بني آدم الكبر وهو
حرام يجب السج في ازالته واخروج عنه باظهار التواضع لله تعالى والتخضوع
له فمن لم يسجد عند تلاوة قوله تعالى ان لا يسجد واسه الذي يخرج اجبا في
السموات والارض وسماعها فقد شبه حاله حال من امتنع عن السج وظاهر
فوجب السجود ليخرج من صفة الكبر وايضا ذلك ان التكبر خاص بلجن
والانس فقط دون غيرهما من ساير الحيوانات والجماعات من حيث ان
المتوجه علي ايجادهما من الاسما اسما المنان والالطيف بخلاف غيرهما
من ساير المخلوقات فكانه كان المتوجه علي ايجادهما اسما الكبر والعظمة
فلذلك حرجوا من تحت حكم هذه الاسما اذا صاغرين لا يعرفون للمذلة والتواضع
طعا بخلاف الجن والانس فانهم خرجوا تكبرين لا يعرفون للمذلة والتواضع
طعا فان تكبروا فهو بحكم الطبع وان تواضعوا فالحرج عن الطبع ومن
هنا وجب عليهم الرياضة والمجاهدة ليخرجوا عن الكبر وحب الرياسة
ويقفوا علي اصل عبوديتهم **وسمعنا** سيدي عليا الخواص
رحم الله يقول وجوب السجود خاص بالاكابر الذين يخفى الله تعالى جميع

ما كان في نفوسهم من الكبر وصاروا حرم يري لنفسه قد استحققت الخسف به لولا
 عفو الله تعالى وصارت قلوب الخلق كلهم تشهد لهم بالذل والانكسار بين يدي
 الله عز وجل انتهى **فرحم الله** الامام ابي حنيفة ما كان ادق نظره وحقا مواضع
 استنباطاته **ورحم الله** بقية الائمة في تحقيقهم عن العامة بعدم وجوب
 سجود التلاوة عليهم لانهم تحت سياج العفو فيما عندهم من الكبر فلا يكاد احدهم
 يخرج عنده بل يماري نفسه بالسجود على من لم يسجد مثله فوقع في الكبر ايضا
 زيادة على الكبر الاصلي وتكبر في محل الذل والانكسار فافهم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة ان السامع من غير استماع لا يتأكد السجود في حقه مع
 قوله الامام ابي حنيفة انما سواه فالاول محقق وهو خاص بالعوام والثاني
 فيه تشديد وهو خاص بالاكابر وعلته الوجهين لا تذكر الامساخنة لاهلها لان
 ذلك من ذوايق مسائل التوحيد **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان
 التالي اذا كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة ان المستمع لا يسجد فيها
 ولا بعد الفراغ منها مع قوله ابي حنيفة اذا فرغ سجده فالاول محقق والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ودرجة** الاول ان المستمع اذا كان
 في الصلاة فهو مشغول بمناجاة ربه المأمور بها في ذلك الوقت فلم يوبر
 بالاستغفار بخيرها ولولا ان الامام من شرطه ارتباط المأمور معه مكان يسوع
 للمأمور السجود لقراءة غير نفسه فكان الامام نايبا عن تعالى في تلاوة كلامه
 تعالى على عباده ولا هلكا احكم في غير الامام **ووجه** قوله ابي حنيفة انه يسجد
 بعد الفراغ العمل بالامر من معا فلم يشغل بغير المناجاة المأمور بها في الصلاة
 فلما فرغ منها بقي ما فاته من سجود التلاوة لتقصيره بعدم الرياسة الى وصوله
 الى مقام الجمع بحيث لا يشغله مناجاة الحق تعالى عن الخلق ولا الخلق عن الحق
 وبعضهم يصير يشهد ان الحق تعالى هو التالي كلامه على نفسه والعبد عدم
 او موجود وهو يقر الكلام ربه على ربه فمثل هذا يسجد في المشهد الثاني دون
 الاول ولم ار لهذا المقام ذائقا الى وقتي هذا والله اعلم **ومن ذلك**
 قول الامام الشافعي واحمدان في سجدين مع قوله ابي حنيفة وما لك
 انه ليس في سجدة الا في سجدة الاولى فقط فالاول مشدد والثاني محقق
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول العمل بظاهر القرآن في قوله
 يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا فقولده يسجد يشمل السجدة التي في
 صلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة التلاوة ولكن جمع السجود
 مع الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه قول ابي
 حنيفة فيها بقية الائمة لما في انتها من الوعيد بالعذاب لمن لم يسجد من

الناس

الناس وايضا ذلك ان مواجدة العبد في عدم حضور المواكب الالهية العظيمة
 اشد من مواجدة في غير المواكب المذكورة فانه تعالى اخبر ان كل من في السموات والارض
 والشمس والقمر والنجوم والحيوان والسموات والارض فعم المولودات كلها ثم قال وكثير
 من الناس وكثير حق عليه العذاب وانما حق علي هذا الكثير من الناس العذاب لمشاهدة
 السجود لله ممن هو دونه في الدرجة وكان الاولي به هو ان يكون اول ساجد وهذا
 مما يشهد للامام ابي حنيفة في قوله بوجوب السجود فانهم **فان قال**
قائل فمن اي باب وقع للبشر عدم السجود لله مع انه لا يبيع لاحد التكبر مع ربه
 ابدا وانما يقع التكبر على جنسه من الخلق **فالجواب** انه وقع عدم السجود
 من المحاب عن صفات العبودية ولذلك كان تارك السجود كافرا او قاتلا
 لا نبيا الله واوليا يده لا يمدونه الى ما يضييق به صدره فافهم واكثر من ذلك
 لا يقال **وقد سئل** الشيخ ابو مدين اذا احب الله عبدا نادى مناد من السما
 ان الله تعالى يحب فلانا فاخوه فيجدها هل السما وبوضع له القول في الارض
 انتهى محدث واذا وقع النداء بذلك فابن كان قنلة الانبياء والاوليا من هذا النذر
 فقال قد سمعوا ذلك ولكن تجبوا في وقت معاد انتم للانبياء والاوليا يحكم القبيضين
 فلذلك اطاع الانبياء والاوليا على اخلاق الالهية في التماسي بها ولذلك قضى
 الله تعالى على قوم بعد السجود له الذي هو كناية عن الطاعة لامره ليتناسي
 به الانبياء والاوليا اذ اعصى نوحهم امرهم فافهم **ومن ذلك** قوله ابي حنيفة وما لك
 واحد في احدي روايته ان سجدة من عزائم السجود وليست بسجدة شكر
 مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى عنه وهي المشهورة انها سجدة شكر تستحب
 في غير الصلاة فالاول مشدد والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان الله تعالى ما ذكرها الا تقريبا لتأني السجود عند تلاوة **فما**
 او سماعها من الامام لاسيما ان كان احدا وقع في معصية ولم ينب منها او تاب ولم
 يظن انها قبلت فانه يوبر بالسجود في الصلاة اكثر مما يكون خارجا عنها لانه احقر
 يغلب فيها العفو والرضى عن العبد هذا خاص بالامام غير ان من جعلها سجدة
 شكر يجعلها خاص بالاكابر الذين لم يقفوا في ذنب او وقعوا فيه ولكن غلب على
 ظنهم قبول توبتهم وانما قال الشافعي بطلان الصلاة فيها لانه لا اجل امر لا يعلق
 له بالصلاة التي هو فيها ولم يبلغنا انه صلي الله عليه وسلم يسجد في الصلاة فخاف
 اصحابه هذا القول من دخولهم اذا سجدوها في الصلاة في عموم قوله صلي الله عليه
 وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد كما ثبت في الصحيح فلكل من المذاهب وجه فافهم
ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على ان في المفصل ثلاث سجدة في النجوم
 والاشفاق والعلق مع قول مالك انه لا يسجد في المفصل ووافق الائمة في

بقية السجرات وهي احدى عشر سجدة ماعدي السجدة الاخيرة من الحج **ووجه**
 الاول الاتباع وكذا الثاني وهو قوله النبي صلى الله عليه وسلم في المفضل
 من عند قوله المدينة لكل امام وقف على حد ما بلغ مع الامن اثبت السجود في المفضل
 مشدد ومن يغني السجود فيه مخفف **فرجع الامر الى مرتبة الميزان وسمعت**
 سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول انما يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفضل
 عند قوله المدينة لا تستقر نفوس غالب الصحابة حين تحول المدينة في كمال الايمان
 والافتقار بخلافهم حين كانوا عاكفة كان منهم طوائف عندهم بقايا تكبر فكان صلى
 الله عليه وسلم يسجد بهم كثير ليزيل ما في نفوس المولفة قلوبهم من اسلم قريبا
 انتهى **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة بان الركوع لا يقوم مقام السجود للتلاوة
 اذ قرأ آية السجدة في الصلاة **مع قول** الامام ابي حنيفة انه يقوم مقامه سجدة
 فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه**
 الاول ان الغالب في الناس ان لا يخضعوا في الركوع كالسجود فلذلك كان
 الرجوع عندهم لا يقوم مقام السجود **ووجه الثاني** ان الاكابر ينظرون
 الى الركوع يعني التقطيم كالسجود فلذلك كان يقوم مقام السجود **فرحم**
الله الامام ابي حنيفة ما كان ادق مداركه ورضي الله عنه عن بقية الائمة
ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يكره للامام قراءة السجدة في الصلاة
 مع قول ابي حنيفة يكره قراءة آية في ما يسر فيه بالقراءة دون ما يجهر به وبه
 قال احمد جني انه قال لو اسر فيها لم يسجد **فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نهي عن قراءة آية السجدة
 في الصلاة وهذا خاص بالاكابر الذين يقدرون على الترويل الى السجود ولم
 يطل القيام **ووجه الثاني** ان الامام والمأموم قد يكونا لم يقدر اعالي
 النزول الى السجود لعدم قوة استعدادها فطلب طول القيام حتى يقع لهم
 الاذن بالسجود وذلك بوجودهما القوة على تحمل النجاس الوافع في السجود
 فلذلك كره للامام قراءة آية السجدة لانه وجه على نفسه وعلى من هو موثقه
 به السجود ولو لم يكن قراءة آية السجدة ما كان خوطب بالسجود للتلاوة مع
 هذه المشقة فانهم **ومن ذلك قول** الامام الشافعي انه اذا سجد الامام
 للتلاوة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كما لو ترك الفوت معه **مع**
قول غيره انها لا تبطل لانها سنة في الصلاة **فالاول مشدد والثاني مخفف**
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك اختلافا على الامام
 والاختلاف يقطع القدوة واذا انقطعت القدوة بطل حكم الوصلة بحضرة
 اسودا ابطل بطلت الصلاة **ووجه الثاني** ان المتابعة لا تجب الا

فيما هو من عليه الصلاة كالادكان فلكل وجه **ومن ذلك قول** الشافعي واحد
 ان سجود التلاوة يقتضي السلام من غير تشهد **مع قول** ابي حنيفة
 وما لك انه يكبر للسجود والرفع ولا يسلم **فالاول مشدد بالسلام والثاني**
مخفف بعدم وجوب السلام ووجه الاول كونه كان في حضرة يغيب فيها
 عن الخلق عادة فكان فرأى من السجود كالقدوم على قوم بعد غيبته
 عنهم **ووجه الثاني** ففرز من تلك الغيبة عادة فكان الساجد لم يتوار
 عن الحاضر **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول
 لا يكمل الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا يغيب عن شهود الخلق بالسجود
 بين يدي الله تعالى بل يكون مشاهدا للسر القايير للخلق وذلك من امر
 الله بيقين وما زاد عليه مضحى لا وجود له حقيقة فكانه معدوم والسلام
 لا يكون الاعالي بوجوده والموجود لا يجنب ولم يغيب فانهم وهذا اسرار لا تستطر
 في كتاب **فرحم الله الامام ابي حنيفة** حيث لم يقل بوجوب السلام
 من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم بعد الغيبة
 لكونها حضرة جمع لا يقع فيها غيبة **ومن ذلك قول** الائمة انه لو قرأ آية
 سجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد نظهره **مع قول** بعض الشافعية
 انه ينظر ويأتي بالسجود وان كان قد كرر الآية مرارا التي يجمع السجرات
 فالاول مخفف والثاني مشدد **ووجه الاول** انه لا يخاطب بالسجود الا لمن
 كان منظره **ووجه الثاني** توجه اليوم عليه في قرأته القرآن على غير طهر
 فكان الخطاب متوجها عليه بالسجود في الاصل فلذلك امر بداركه **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة انه لو كرر آية السجدة في مجلس كفاه سجدة واحدة
 عن الجميع **مع قول** بقية الائمة انه لا يكفي السجود في آية عن السجود في مرة
 اخري بل يكرر السجود على عدد تكرار القراءة **فالاول مخفف والثاني مشدد**
ووجه القولين ظاهر والله اعلم **باب سجود الشكر**
 فقد استخيم الشافعي عند نعمة او اندفاع نقمة فيسجد لله شكرا على
 ذلك وبه قال احمد وكان ابو حنيفة والطحاوي لا يريان سجود الشكر بل
 نقل محمد بن الحسن عنه انه كرهه كما كره مالك خارجا عن الصلاة وقال
 عبد الوهاب المالكي لباس به وهو الصحيح من مذهب مالك **فالاول**
مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان النعم لم تزل دائمة على العبد كما ان
 النقمة لم تزل مرفوعة فلا يجزي العبد شاكرا على الله تعالى لكن ثم نعم وثم كبري
 تتجدد وتندفع فكان السجود لها اكمل **ووجه الثاني** ابهام العبد بسجوده
 الشكر فلذلك كره من كره فكان تاركه يقول لا احصي شاكرا على الله لو سجدت له

في

مر

نقطة

من افتتاح الوجود ودمت علي ذلك ابد الابدين مع تقدير كون ذلك خلقا فكيف انا
 واقعا في خلق له جل وعلا فلذلك كانت ترك السجود اظهر في الاعتراف بالنعم والعجز
 عن مقابلتها بسجود او غيره فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يستحب
 للمصلي ان يري رجليه ان يسألهما او اية عذاب ان يستعجز **مع قول** في حنفية
 بكونه ذلك في الفرض **فالاول** تخفيف **والثاني** مشدد **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان
 ووجه الاول اظهار العبد الفاقة والحاجة الي الرحمة وترك العقوبة لاسيما في
 محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص بالاكابر الذين يقدر ورون علي النطق مع علم
 بجليات الحق تعالى لقلوبهم **والثاني** خاص بالاصاغر الذين اخرستهم هيبة الله
 تعالى فلو امر وابل سوال لما قدر واعلي النطق فكان من رحمة الله تعالى بهم عدم
 تكليف هذا الامام لهم بالسؤال في فرايقهم لما فيه من سدة الهيبة والغلظة
 بخلاف النوافل لغلظ الحجاب فيها وحقة الهيبة فافهم **باب**
صلاة النفل اتفق الائمة الاربعة علي النوافل المرتبة ستة وهي ركعتان
 قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان
 بعد العشاء **وكذلك** اتفقوا علي وجوب قضا الفوات من الفرائض فهذا
 ما اتفقوا عليه **واما** ما اختلفوا فيه **فمنه** قول مالك والشافعي **الرد**
الرواتب مع الفرائض **الوتر** مع قول احمد ان اكد هار كفا الفجر **ومع** قول ابي
 حنيفة ان الوتر واجب **فالاول** والثاني تخفف بجعل الوتر والفجر نافلة موكلة
 والثالث مشدد بجعل الوتر واجبا **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** الاول
 قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض الصلوات الخمس للاعرابي حين قال له هل
 علي غير هذا قال لا الا ان تطوع قضاها بقي وجوب ما زاد علي الخمس صلوات
 الا ان يجيب بعارض كقدر **ووجه** الثاني كثرة التوكيد من الشارع في صلاة
 الوتر وما اكد فيه الشارع فهو بالوجوب اشبه فيكون مرتبة فوق النافلة
 ودون الفرض وفي ذلك من الادب مع الله تعالى ما لا يخفى علي عارف فرحم
 الله الامام الي حقيقة حيث غاير بين لفظ الفرض والواجب وبين قضاها
 فجعل ما فرضه الله تعالى علي مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
 كان لا ينطق عن الهوي اذ باع الله تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم يدرج الامام الي حقيقة علي مثل ذلك لان صلى الله عليه وسلم يجب رفع
 رتبة تشريع ربه علي تشريع هو ولو كان ذلك باذنه تعالى ولم ينظر الي
 ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق انهما
 عند الامام الي حقيقة متفاضلات والخلف معنوي كما هو لفظي **الا**
 يكون ذلك الامر الذي اوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله في رتبة

ما فرضه الله فاننا لا نعلم من الله الاما اتانا به الشارع عنه **فائدة**
 ما قلناه ان المكلف يفعل ذلك الواجب وهو معتن به كالفرض وتطير ما قلناه
 هنا تحصيل الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالدعاء لهم بلفظ الصلاة دون
 لفظ الرحمة والتزوي وان كانت الصلاة من الله في اللغة الرحمة تفصيلا لسا
 علي شان الاوليا وكثير اما ليس الشارع اشياء علي سنن واحد ويوجب بعضها
 المجتهد باجتهاده كالتحائز فان الشارع ذكره مع قص الاطفا ورتقا الا بيط
 وغير ذلك من خصائص الفطرة كالاستنجاء فانه من خصائص الفطرة **وقال**
المالك يوجب بدخان من السنة عند من ما هو واجب ومنها ما هو عندهم
 غير واجب وقد ذهل بعضهم عن اصطلاح مالك فطن انه يقول بعدم وجوب
 اخذ من قوله انه سنة فصا يقول ذلك في درسه ويقول الاستنجاء سنة
 عند مالك فلو صلي من غير استنجاء صحت صلاته ومالك لم يقل بذلك بل
 اوجبه من حيث انه نجاسة يجب ازالها قبل الصلاة فافهم **ومن ذلك**
قوله الشافعي انه يستحب ان يصلي قبل العصر اربعا وقبل الظهر اربعا وبعدها
 اربعا **مع** قول ابي حنيفة بذلك لكن مع رد الامر الي العبد فقال فيها ان شا
 صلي اربعا وان شا صلي ركعتين مع انه شد في سنة العشاء التي قبلها بخلافها
 اربعا كما جعل التي بعدها ايضا اربعا **فالاول** سنة الظهر والعصر مشدد
 والثاني تخفف وفي سنة العشاء بالعكس **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان
 ووجه الاول في الظهر والعصر والعشاء طوله زمن الايمان في النافلة قبل
 الدخول في الظهر والعصر وذلك لانكساف جلال الله تعالى للمصلي وقت الظهر
 ولقرب القلوب من ربها في وقت العصر لانها خوذ من العصر الذي هو الضم
 لعصر الشوب وكثافة الحجاب في وقت العشاء علي غالب الناس فلا يكاد
 احدهم يلبذذ بمناجاة ربه فيها واما الاربع التي جعلها ابو حنيفة بعدها
 فهي كالجزء لعدم كمال الخضوع فيها لكثافة الحجاب فافهم **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار ان يسلم من كل ركعتين
 فان سلم من كل ركعة جاز عند الائمة الثلاثة خلا في حنفية فانه منع السلام
 من كل ركعة وقاله في صلاة الليل ان شا صلي ركعتين او اربعا او سنا او نهارا
 بتسليم واحدة فعل واما بالنهار فيسلم من كل اربع **فالاول** مشدد والثاني
 فيه تخفيف **ووجه** الاول مراعاة حال غالب الناس من قدرتهم علي الوقوف
 بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك التجلي فكان تسليم من ركعتين في محل
 الاعتدال بين الاكابر والاصاغر **ووجه** من قال يسلم من كل ركعة مراعاة
 حال الاصاغر الذين لا يقدر ورون علي الوقوف بين يدي الله تعالى في صلاة الليل

نم

به

او الهنا اكثر من مقدار ركعة ووجه قوله اي حنيقة مراعاة حال الاكابر الذين
يقدر وادعائي طول الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل التجلي اكثر من ركعتين
ووجه من منع الزيادة على الركعتين في الهنا ثقل الوقوف بين يدي الله
في الهنا على الاكابر واجناسهم به عكس ما عليه الاصاغر الذين لا يحسبون ثرا
ثقل التجلي ولا ينقصها فرحم الله الامام اي حنيقة ما كان اكثر مراعاة لمقام
الاكابر والاصاغر ورحم الله ببقية الائمة ما كان ما كان اكثرهم شفقتهم على
الائمة **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد اقل الوتر ركعة واكثره احدي
عشرة وادني الكمال ثلاث ركعات مع قوله اي حنيقة الوتر ثلاث ركعات
بتسليمة واحدة لا يتراد عليها ولا ينقص منها ومع قوله ما لك الوتر ركعة
فيلها تنفع متفعل واحد لما قبلها من الشفع ولكن اقله ركعتان فالاول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث قريب منه فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع لامر الشارع والحكمة في كون العبد
له صلاة الوتر زيادة او نقص مراعاة الشارع لاحوال ائمة على اختلاف
طبقاتهم بالنظر لسرعة الحضور وبطيئه في اخور ركعة من صلاة الوتر فرد الفرد
كما قال تعالى وكلهم ائمة يوم القيامة فردا فافهم فمن كان استعداده قويا
وحصل له الحضور مع الله تعالى في كل ركعة وثالث ركعة التقي بذلك ومن
لم يحصل له الحضور فله الزيادة حتى يحضر وذلك باحدي عشرة ركعة او ثلاث
عشرة او اكثر كما قاله مالك ووجه قوله اي حنيقة انه لا يتراد على ثلاث
ركعات كون ذلك وتر الليل كما ان المغرب وتر الهنا ومن القواعد المقررة
ان المشبه به اعلان المشبه فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه ما امكن
وقد سمعنا سيدي عليا اخاوص رحمة الله يقول لا يسمى نقلا
الا ما كان له نظير من الفرائض وما لا نظير له لا يقال فيه نقلا وانما يقال فيه
عمل بر وخير **وسمعت** مرارا يقول لا يكون النقل الا لمن كملت
فرائضه وذلك خاص بالائتيا العصمة وقد يتشبه به بعض الاوليا فيكون
له اسم نقل انتهى **وسمعت** يقول ايضا وجه قوله مالك والشافعي ان يقرأ
في ركعة الوتر الاخلاص والمعوذتين ان من او تر فقد وجد الله تعالى واستقي
عنه الشرك ودخل طريق السعادة وذلك البعض ما يكون الى ابليس فلذلك
امر الامامان بقراءة المعوذتين دفعا لنشر كيد وسوسة فهو خاص بالاصا
ووجه قوله اي حنيقة انه يقرأ في الاخرة سورة الاخلاص فقط عدم اخوف
من وسوسة ابليس في تلك الحاضرة وهو خاص بالاكابر انتهى **ومن ذلك**
قوله اي حنيقة والشافعي ان من او تر ثم سجدا لا يجيد الوتر مع قوله احدا لم يشف

بركعة ثم يعيده فالاول تخفيف لعدم اعادة الوتر والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في
ليلة وهو خاص بالاكابر الذين لا يسيل ابليس على توحيدهم ووجه الثاني الاتباع
لبعض الصحابة وهو خاص بالاصاغر الذين لا يحسبون ثرا كثرة التوحيد ولا ابليس
عليهم يسيل ومعني الحديث السابق ان من او تر قبل ان ينام فقد وفي ما عليه
فاذا قام يصلي بعد النوم فله ان يختم بالشفع عملا بقوله الشارع لا وتران في
ليلة اي من ختم اخر صلته بالليل بالشفع فهو تحت امر في ذلك وسنتي ومن
فهم هذا الاحتياج الى نقص الوتر فافهم **ومن ذلك** قوله مالك في المشهور عنه
والشافعي باستحباب القنوت في النصف الثاني من رمضان في اخور ركعة
من وتر التراويح مع قوله اي حنيقة واحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة
وبه قال جماعة من الشافعية كابن عبدان والي منصور بن مهران والي الوليد
البيضاوري فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان الشارع فعل ذلك في النصف الثاني من رمضان دون
غيره ووجه الثاني ان فعله صلى الله عليه وسلم بالاصالة يقتضي الدوام
فاخذ الامام اي حنيقة واحمد بالاحتياط ومن الحكمة في ذلك ان الدعاء عقب
التوحيد لا يرد الوتر كالشهادة لله بالفرديته والاحدية والواحدية وكان
من القنوت الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك الحاضرة ولا يخص العبد نفسه
فيها بالدعاء فافهم **ومن ذلك** قوله اي حنيقة والشافعي واحمد ان صلاة
التراويح في شهر رمضان عشر ولا ركعة وانها في الجماعة افضل مع قوله مالك
في احد الروايات عندها ستة وثلاثون ركعة وان فعلها في البيت اجب الي
وبذلك قال ابو يوسف فقال من قدر على ان يصلي التراويح في بيته كما يصلي
مع الامام فالاجب ان يصلي في بيته فالاول فيه تشديد من حيث الام بفعلها
في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول وهو خاص بالضعفاء ان الجماعة فيها رحمة بهم لعدم قوة احد
عالي الوقوف وحده بين يدي الله في عشرين ركعة مثلا فكان الافضل لهم
فعلها في جماعة خوفا ان ترهق نفسه من هيبته الله عز وجل وتخرج من
حضرة لعدم من يتاسي به في ذلك الوقوف بخلاف اذا اصلاها في جماعة
ووجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على الوقوف بين يدي الله
افرادا ومع خوفهم على انفسهم ايضا من الوقوع في الريا بحضرة الناس في المسجد
كما سياتي بسطه ان شاء الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض
ومن ذلك قوله مالك والشافعي واحمد انه يجوز قضا الفوائت في الاوقات

المنهي عنها. مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز. فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول انما صلاة لها سبب فكان ذلك كاذن الملك
 في الدخول في حضرة بعد ان كان منع الناس من الدخول اليه. ووجه الثاني
 ان الحق تعالى منع من الصلاة في هذه الاوقات منعاً عاماً ولم يستثن صلاة
 تشمل المقضية كمثل المودة وايضا ذلك ان هذه الاوقات اوقات غضب
 لمحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي الملوكة في وقت غضبها وذلك لان وقت
 الاستئذان لا يوجد فيه لشاخص ظل يظهر بخلافه بعد الزوال فان الشاخص ان
 لم يكن ساجداً فظلمه نايب منابه وانما استثنى العلماء وقت الاستئذان يوم الجمعة
 واستجارها كناية عن الغضب الالهي ووجه استثنائها حرم مكة من النهي عن
 الصلاة فيه في الاوقات المكرهة كون العبد هناك في حضرة الملك الخاصة
 فكانه من اهل البيت او خدامه الذين لا يمنعون من القرب من خدمته في وقت
 من الاوقات ووجه النهي ان الصلاة من بعد العصر وبعد صلاة الصبح
 حتى تقرب الشمس وتطلع وترتفع قدر رجب كون عباد الشمس يتأهبون
 للسجود للشمس في ذلك الوقت فهناك الشارع عن موافقتهم في الوقوف
 بين يدي الله في ذلك الوقت هو وبا من مشاركتهم في صورة العبادة وان كان
 الفقد متخلفاً عن صلي العصر او الصبح في اول وقتها كان النهي في حقه بمنى
 تحريم اي تحريم وسایل لا تحريم مقاصد كما تقدم في تحريم الاستمتاع من
 الحايض ما بين البسرة والركبة وان كان التحريم بالاصالة انما هو بالاستمتاع
 بالفرج فقط **وقد** بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه راي حديثه
 يصلي بعد العصر نافلة فعلاه بالدره فقال حديثه انما ينبغي ان موافقة
 الكفار وهم الان لم يسجدوا فقال له عمر اكل الناس يعرفون ذلك انتهي
فمن سب سد العلماء على المصلي الباب من حين يفعل صلاة العشاء
 والصبح ليلا يتسلسل الامر الى موافقة الكفار في السجود للشمس فافهم **ومن**
ذلك قول الشافعي في ارجح قوليه واحد في احدي روايتيه انه ليس لمن فاته
 شي من السنن الرواتب ان يقضيه ولو في اوقات الكراهة كالفرايض.
 مع قول ابي حنيفة انما تقضي مع الفريضة اذا فاته. ومع قول مالك انما
 لا تقضي وهو القول القديم للشافعي. فالاول مشدد والثاني فيه بعض
 تشديد والثالث مخفف. فرجع الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول
 القياس على الفرائض اذا فاته بجامع ان لها وقت معين وهي جواهر ما يحصل
 في الفرائض من التقصير في قضاها فقد احسن الادب مع ربه حيث لم يبدأ به
 شيئاً ناقصاً نظيره في الاضحية والكفارة وغيرهما وان كان الكلام من تعالي

صلاة

والله

واليه ووجه قول ابي حنيفة ان الرواتب التي فاته مع فريضة ما تخاكي الادا فلا
 ترتفع الفريضة الا معها الجاهل لنقصها **وقد** كان علي بن ابي طالب رضي الله
 تعالى عنه يقول عجبا يا ابا بكر كفتين بعد المغرب فانهما يرفعان مع الفريضة فيقيا
 بذلك غيرهما **وقد** ذكروا ان من اداب ملوك الدنيا ان لا يكون في خادهم
 نقص في اعضائه او بر من او حذام في جسده لئلا يقع بصرهم على ناقص وما كان
 ادبا مع ملوك الدنيا فهو ادب مع ملك الملوك من باب اولي وان كان الحق
 تعالى هو الحق لذلك البلا فافهم ووجه قوله مالك والشافعي في القديم
 ان الرواتب لا تقضي هو ان كل وقت له نصيب من الخدمة واذا فاته وقت
 بلا خدمة ذهب فارغ فلا يثني يريد العبد ان يفرغ الوقت المستقبل من
 تلك العبادة ويملاها الوقت الماضي مع انه كله في الحقيقة فمن اراد جعل
 العبادة المستقبل للوقت الماضي فكانه نقل الكتابة من اسفل الصفحة
 الى الفا وهذا خاص بنظر الاكابر والاول والثاني خاص بنظر الاصاغر فرحم
 الله الائمة المجتهدين ما كان اكثر اذ بهم مع الله وخلفه ومع بعضهم بعضا
 فكلما يذكره مجتهد ذكره المجتهد الاخر مراعاة لمشاهد العباد علوا
 وسفلا من خواص ومحجوبين **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد انه ليس
 لمن دخل المسجد وقد اقيمت الصلاة ان يصلي تحية المسجد ولا غيرها.
 مع قول ابي حنيفة ومالك اذا امن فوات الركعة الثانية من الصبح استقل
 بركعتي الفجر خارج المسجد في صورة ما اذا اقيمت الصلاة وهو خارج المسجد
 فالاول مشدد في امر التحية والثاني فيه تشديد. فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان. ووجه الاول غلبة الهيبة والتعظيم على العبد في الفريضة وعلمه
 بشدة مواخذه الله تعالى للعبد اذا دخل بالاذن فيها اكثر من مواخذه
 له اذا دخل يادب في النافلة فقصد هذا العبد بفعل التحية الايمان عاين
 تحل ما بين يديه في الفريضة من الهيبة والتعظيم. ووجه الثاني سدة مراعاة
 تحصيل ركعة من تلك الصلاة في جماعة رجا ان يكون الله تعالى غفر لعبد من
 صلي في تلك الجماعة وسفعه في جميع المأمومين او غفر لهم معه وربما استحك
 الهيبة في عباد فلم يقدر ان يقف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان
 تحصيل وقوفه مع الجماعة اولي من استغاله بادب القديم علي حضرة
 الله عز وجل وتقوميته بحضوره في تلك الفريضة باسطلا منه من سدة
 الهيبة كما يعرف ذلك من صلي الصلاة عاين وجهها فقامل ذلك فانه نفيس
ومن ذلك قول ابي حنيفة رحمه الله ان كل وقت يني الشارع عن الصلاة
 فيه لا يصح قضا الصلاة فيه ولا التقل الا لسجدة التلاوة. مع قول الشافعي

س

وغيره ان كل صلاة لها سبب متقدم يجوز فعلها فيه كالتيمة وركعة الطواف
والمندورة وسجود التلاوة والركعتين عقب الوضوء فالاول مشددة في عدم صحة
الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وتقدم توجيه هذين القولين في الباب والتفقوا على كراهة التنقل بعد فعل
العصر والصبح حتى تقرب الشمس وتطلع وقال ابو حنيفة من صلى الصبح عند
طلوع الشمس لم يصح واذا شرع فيها فطلعت بطلت صلاته **ومن ذلك**
قولي في حنيفة والسافعي واحمد بكراهة التنقل بعد ركعتي سنتي الفجر مع قوله
مالك بعدم كراهة ذلك. فالاول مشددة في الكراهة والثاني تخفف. فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول الانتفاع فلم يبلغنا ان رسولا الله صلى
الله عليه وسلم كان يتنقل بعد صلاته سنة الفجر شيئا انما كان يتحدث مع اصحابه
فان لم يجد احدا يتحدث معه اضطلع على جنبه ورفع راسه على ذراع عده
المنسوب حتى تقوم الصلاة ثم ان ذلك خاص بقوام الليل الذين ادر كوا
وقت التجلي الالهي حتى كادت مفاصلم تنقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة
بعد ركعتي الفجر كالزوال للنعيم الذي اصابهم فيجعل هذا على حال الاكابر
ويجعل قولي في حنيفة على حال الاصاغر الذين لم يجزروا ذلك التجلي الالهي مع
اليقظة او ناموا عنه ويصح عمله ايضا على اكابر الاكابر الذين حضر وانك التجلي
الالهي واقدروا الله تعالى على تحمله فلم ايضا التنقل بقدر يتم عليه كالا صاغر
فاختم **ومن ذلك** قوله مالك والسافعي باستئنا التنقل بمكة من النبي
مع قوله في حنيفة واحمد بكراهة ذلك. فالاول تخفف والثاني مشددة. فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول ان التنقل بمكة كخدم الملك في داره المادون
لهم في الدخول عليه اي ساعة شاؤوا من ليل او نهار بخلاف الوارد في علي الملك من
الافاق ليس لهم الوقوف بين يديه الا بعد اذن صريح من خدام الملك لهم ولو كان
احدهم من اكبر الامراء فافهم. ووجه الثاني ان الخدام ولو كان ما دونهم في الوقوف
بين يدي الملك اي وقت شاؤوا فلوهم الادب معه الا باذن جديد اوله لان
الحق تعالى لا يقيد عليه فله ان يرجع عن ذلك الاذن بدليل وقوع الشيخ في الاكابر
الشرعية والله تعالى اعلم **باب صلاة الجماعة مشروعة** وانه يجب اظهارها في الناس فالتفقوا
اجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة. وانه يجب اظهارها في الناس فالتفقوا
منها قولوا. والتفقوا على وجوب نيّة الجماعة في حق المأموم وعلى اقل
الجماعة امام ومأموم فافهم عن عيینه فان لم يقف عن عيینه بطلت صلاته
عند احمد وسياتي وعالي انه اذا سلم الامام في المأمومين مسبوقين فقدوا
من يتم بهم الصلاة في الجماعة لم يجز خلافه في غير الجماعة فانهم اختلفوا في ذلك

كما سيأتي. وكذلك اتفقوا على ان من دخل في عرض الوقت فاقبعت الجماعة
وقد قام الى الثالثة فليس له ان يقطعها ويدخل في الجماعة. وكذلك اتفقوا على
انه اذا انقضت المصروف ولم يكن بينهم طريق او نهر صريح الايقام. وكذلك اتفقوا
على جواز اقتداء المتقل بالمفترض. وكذلك اتفقوا على امامة الاعرجي غير مكروهة
الا عند من سيره كما سيأتي. وكذلك اتفقوا على عدم صحة امامة الرجل في الفرائض
وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا يجوز. وكذلك اتفقوا على كراهة ارتفاع المأموم
على امامه بغير حاجة فمن **ك** اما وجدته من مسابيل الاجماع واما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قولي في حنيفة ان الجماعة في الفرائض غير الجمعة فرض كفاية وهو
الاصح من مذهب السافعي. مع قوله مالك انها سنة وبد قال جماعة من اصحاب
ابي حنيفة والسافعي. ومع قوله احمد انها فرض عين وليست بشرط في صحة الصلاة
عنده ولكن ان صلى مفردا عن القدرة مع الجماعة اتم وصحة صلاته. فالاول
فيه تشديد والثاني تخفف والثالث مشددة. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان المقصود من الجماعة بالاصالة اقامة شعائر الدين في
دولة الظاهر والباطن بايتلاف القلوب والابدان فلا بد من طائفة في البلد
تقوم بذلك والا دي الى خفا الدين وذهاب النفاضة والتساعده وغلبت
كلية اهل الكفر على كلمة اهل الايمان وايضا فان صلاة الجماعة من جملة رحمة
الله تعالى بالاصاغر ليتقوا ويشهدوا كثرة الجماعة وروية بعضهم بعضا
على الوقوف بين يدي ربه الارباب في حضرة تكاد اعضا الانبياء والملائكة ان
تتصل منها فلوان المفرد اقام في تلك الحضرة وحده وتجلت له هيئته استنقا
لما قدر على ان يقف حتى يتم صلاته من سدة اخلاص اعضا به حتى خشع فكان
من رحمة الله تعالى به ان امره ان يصلي مع جماعة يعجز له التماسي وتقوية
العزم بهم كما يعرف ذلك من صلي الصلاة الحقيقية فان من يصلي الصلاة العا
لا يعرف شيئا من ذلك وغايته ان يطهر في ركوعه وسجوده ويباين معاني
ما يفر من الفزان والاذكار ومثل هذا محبوب عما قلناه لمراعاة الافعال
والاقوال في الظاهر فافهم **ووجه** من قاله انها سنة احكامها بالسنة
التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجها كما ان المجتهد ان يلحقها بالاولا
كما في صلاة الجماعة بحكم اجتهاده وهذا الحكم في جميع ما فعله الشارع ولم يبين
لنا مرتبة هل واجب او مستحب فمن كان مقلدا لامام فهو تحت حكمه فيما
يقول من وجوب او ندب ومن لم يكن مقلدا لامام فيكفيه التماسي برسول
الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل فيباني به بقطع النظر عن كونه فرضا او سنة
ليلا يجز ما وسعه الشارع او يوسع ما ضيقه الشارع وعلى ذلك جماعة من اهل

مر

لي

دنة

الله عز وجل ووجه من قال انها فرض عين اخذه بظاهر الاحاديث وامره
 تعالى بما في وقت شدة الخوف والتهام الحرب فلو انما تكن واجبة على الاعيان
 لسامح تعالى الناس بما في وقت نظاير الروس وقد امر الله تعالى بالعباد بما في سدة
 القتال امر اعمامهم ليسامح احدا في التخلف عنها الا للمحرسة بيقينة المقاتلين
 حال استغاثهم بالصلاة ومناجاة ربهم فاذا اصابهم بهم ما شرع لهم احرصوا به كذلك
 وفي ذلك من الحكمة انه لولا هؤلاء الذين حرسوا الماكان للمصلين المحصور مع
 الله تعالى بل كان احداهم يلتفت خوفا من ان يقتاله العدو ضرورة من حيث
 الجزر الذي فيه يخاف من غير الله فانه يدق ولا يتقطع فافهم **ومن ذلك**
 قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة الكثرة افضل من قول مالك ان فضل الصلاة
 مع الواحد كفضلها مع الكثير فالاول تخفف خاص بالضعفاء الذين لا يقدر
 على الوقوف بين يدي الله مع الواحد لقلية العلم بامره بما زاد على الجهد البشري
 بخلاف غيرهم والله اعلم **ومن ذلك** قوله الشافعي واهم بان للنساء اقامة
 الجماعة في بيوتهم من غير كراهة في ذلك مع قولنا في حقيقة ومالك بكراهة
 الجماعة لهم فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الثاني ان الجماعة ما شرعت بالاصالة الا لتأليف قلوب المؤمنين
 بعضها على بعض لاجل نصره الدين واقامة شعاريه فان القلوب اذ لم تألف
 ربما عارضت بعضها بعضا في ازالة المنكر بغضبا في ذلك العدو الذي طلب
 ازالته فيفسد نظام الدين ومعلوم ان النساء لم يرصدون لمثل ذلك
 ووجه الاول تقدير الشارع جماعة النساء في عصره على اقامتهن الجماعة
 في بيوتهم وفي المساجد خلف الامام فهو وان لم يكن فيه نصره في الدين كالجها
 وازالة المنكرات ففيه ايتلاف لقلوب المؤمنين والمؤمنات وذلك يؤول
 الى نصره الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل اذ التكليف بالخدمة
 عام للذكور والاناث فافهم **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي انه لا يجب
 على الامام نيبة الامامة في غير الجمعة انما هي مستحبة مع قولنا في حقيقة
 انه لا يجب عليه نيبة الامامة الا ان كان خلفه نساء فان كانوا رجالا فلا يجب
 واستثنى الجماعة بعرفة والعيدين فقال لا بد من نيبة الامامة في هذه
 الثلاثة على الاطلاق وقال احمد نيبة الامامة شرط فالاول تخفف والثاني
 فيه تخفيف وتشد يد من وجهين والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ووجه** الاول عدم ورود امر بنية الامامة عن الشارع وايضا
 فان صورة الارتباط قد حصلت بربطهم افعاله على افعاله وذلك كان في اقامة
 الشعائر ووجه الاول من قولنا في حقيقة ضعف رابطة النساء بالرجال في

التفاضل

التفاضل والتعاون على اقامة شعائر الدين فاخناجوا الى توجيه نيبة الامام
 اليهن ليتقوي ربطهن به وبذلك علم توجيه ما اذا كانوا رجالا ووجه استثناء
 الجمعة والجمع بعرفة شدة امر الشارع بذلك وحصول الشعائر بكثرة الجمع في هذه
 الصلوات فاستغنى الامام فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط فيه ووجه قول
 احمد الاختصاص بالاحتياط ليرتبط المأموم بالامام يقينا وعكسه وهذا خاص
 بالضعفاء والاول خاص بالاقوياء الذين يشهدون ارتباطهم بالامام في قلوبهم
 كالامر المحسوس حتى ان بعضهم لا يلتبس عليه احواله لوعظ المبلغ في الافعال
 كان كبير للركوع ولم يركع الامام ومثل هذه هي الرابطة الحقيقية التي كانت
 عليها السلف الصالح **فصل** ان من ادعى صحة الارتباط بالباطن بالامام
 ونيل المبلغ في الغلط فهو من اهل التلبس على نفسه فتأمل **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي في اصح قوليه واهم انه لو نوي المنفرد الدخول في الجماعة
 من غير قطع للصلاة صح مع قوله في حقيقة ان ذلك يبطل الصلاة فالاول
 تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
 انه طلب ارتباط صلواته بالجماعة فزاد خيرا وشاركهم في اقامة الشعائر حسب
 طاقتهم **ووجه** الثاني ان نيبة الامامة في ائمة الصلاة كما لا يستقال بالكلية
 عن الحق بخلافها في اول الصلاة سوح العبد بها ليدخل في الارتباط بالامام
 وهذا خاص بالاصاغر كما ان الاول خاص بالاكابر اصحاب مقام الجمع فلم يخرجوا
 بذلك عن شهود الحق تعالى بل ازدادوا به شهود اعما كانوا عليه حال الانفراد
 وفي ذلك مع الادب مع الله ما لا يخفى على عارف فانه ما كل احد يقدر على خطا
 الحق تعالى من اول الصلاة الى اخرها بلا واسطة وهو مستقر فافهم **ومن ذلك**
 قوله في حقيقة ان ما ادركه المأموم من صلاة الامام فاول صلواته في
 الشهادتين واخر صلواته في القراءة مع قولنا الشافعي انه اول صلواته فعلا
 وحكما فيعيد في الباقي الفتوت **ومع** قوله مالك في المشهور عنه انه اخرها
 وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم
 الاختلاف في علي الامام ظاهر بما خلفه نساء فان كانوا رجالا فلا يجب
 قرآنه وحده انما من قرآنه مع الامام من حيث المحصور مع الله تعالى ووجه
 الثاني الاختصاص بالاحتياط فيوافق الامام فيما هو فيه لئلا يتخلف عليه ويأخيه
 به ثانيا في تحله الاصيلي فلذلك كان يوافق الامام في الشهادتين والتسبيحات
 ولا يستقل بدعا لا فتاح لان موافقة الامام في هذا الموضع اهم ووجه
 الثالث اتفقا المسبوق بما فعله مع الامام من الشهادتين والفتوت وغير ذلك

ب

ب

وهو خاص بالاصاغر الذين يتقل عليهم مناجاة الله في القنوت واجلوس وحدهم
كما ان كلام الشافعي يحمول على حال الاكابر الذين لهم قدرة على مناجاة الحق جل وعلا
وحدهم فافهم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ومالك والشافعي ان من دخل
المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة كره له ان يستأنف فيه جماعة اخري
الا ان يكون المسجد على عمر الناس . مع قول احمد انه لا يكره اقامة الجماعة بعد
الجماعة بحال . فالاول فيه تخفيف والثاني تخفيف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول خوف تشتيت القلب عن الامام الاول او حصول تشويش له من
جهة الافتيات عليه فيصير يصلي بالناس بعد ذلك وهو متكبر فيسري تكبره
في قلوب المأمومين به . ووجه قول احمد ان في اقامة الجماعة ثابته زيادة الاجر
والثواب للجماعة الثانية ان كان صلوات الامام الاول او حصول فضيلة الجماعة
ان لم يكونوا صلوا وربما كان في الجماعة الثانية من يستحي ان يقف بين يدي الله
وحده في الصلاة او لا يستطيع الوقوف وحده اصلا من شدة الهيبة فافهم **ومن**
ذلك قول الشافعي ان من صلى متفردا ثم ادرك جماعة يصلون استحب له ان
يصلبهم معهم . وكذلك قال مالك الا في المغرب فان صلى جماعة ثم ادرك جماعة
اخرى فالراجح من مذهب الشافعي انه يعيدها وهو قول احمد الا في الصبح والعصر
ومع قول مالك في روايته الاخرى ان من صلى جماعة لا يعيدها ومن صلى متفردا
اعاد في الجماعة الا المغرب وقال الاوزاعي الا الصبح والعصر وقال ابو حنيفة
لا يعيد الا الظهر والعشاء وقال الحسن يعيد الا الصبح والعصر . فالاول فيه
تشديد في مسئلة من صلى متفردا ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف
وكذلك ما بعده . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول الانباع
وربما كان في الصلاة الاولى نقص فخير في الصلاة الثانية واعا استثنى مالك
المغرب تخفيفا على الناس لضيق وقتهم ولزاجة العشا بفتح العين له عادة
واعا استثنى احمد المغرب والصبح لهنى الشارع عن الصلاة بعد فعلها الى ان
تغرب الشمس وتطلع الشمس مع ما في الاعادة من راحة النفس من حيث جواز
الترك وان كان لها حكم الفرض من جهة وجوب القيام فيها مع القدرة وتخفيف
اخراج منها بغير عذر **فصل** في الصلاة المعادة وجهين وجه الى النقلة
ووجه الى الفريضة لا وجه واحد ووجه قوله الاوزاعي ما قلناه من النهي
عن الصلاة عقب الصبح وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب ووجه
قوله ابي حنيفة الا الظهر والعشاء اي فانه يعيدهما كون وقت الظهر وقتا
يغلب فيه الحجاب فلا يكاد العبد فيه ياتي . بصلاة على الكمال فكان اعادته
جائزة لما فيه من النقص واما العشاء فانها عقب نقيتها في النهار في امر اخر

والمعاش عادة مع غلظ الحجاب فيها ايضا ولذلك استحب الشارع لامنة تأخيرها
الى ان يمضي ثلث الليل الاول كما اشار اليه حديث لولا ان استحق علي امي لا حرت
العشا الى ثلث الليل ووجه قول الحسن هو الوجه في قول احمد والله اعلم **ومن**
ذلك قول الامام الشافعي في الجديد ان فرضه اذا اعاد هو الاول والثانية
نطوع . مع قول الشافعي في القديم ان فرضه الثانية . ومع قول ابي حنيفة واحد
والاوزاعي والسعيي هما جميعا فرضه . فالاول تخفيف والثاني تشدد والثالث
فيه تشديد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول سقوط الخطاب
عنه بفعله . ووجه الثاني الاحتياط ونية الجهر لما عساه يقع في الاول
من النقص . ووجه الثالث رد العلم بينهما الى الله تعالى اذ باع الشارع حيث
سكت عن بيان وجوب ذلك وبه قال عبد الله بن عمر قال حين سئل عن ذلك
الي الله يحسب الله تعالى منهما ما شاء **ومن ذلك** قول الشافعي واحد
الامام اذا احسن بداخل وهو ركن او في التشديد الاخر يستحب له انتظاره . مع قول
ابي حنيفة ومالك بكره ذلك وهو قوله للشافعي . فالاول تشدد باستحباب
الانتظار والثاني تخفيف في ترك ذلك اصلا . فرجع الامر الى مرتبة الميزان .
ووجه الاول ان في ذلك عون للاخيه المسلم على تحصيل فضله الخشوع لله في الركوع
مع الركعين او جلوسه بين يدي ربه مع الجالسين . ووجه الثاني الهروب
من التشريك بين مراعاة الخلق ومراعاة الخلق وان كان مثل ذلك مغفورا
له **وسمع** . سيدي عليا انما هو رحمه الله يقول انما
استحب الامام الشافعي واحدا انتظارا للدخول اذا احسن به الامام في الركوع
او التشديد لاحسانها للنظر بالامام وان مثله لا يسفله انتظار ذلك الدخول
عن ربه عز وجل من حيث انها من منصب الامام الاعظم ولو ان هذين الامامين
علما ان ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ما استحبوا ذلك له فافهم **وسمع**
رضي الله عنه بقوله كلام الشافعي واحد خاص بالامام الذي اعطاه الله تعالى
القوة وجعل له عشرة اعيان فيعين ينظر بها الى الحق جل وعلا وعين ينظر بها
الى الخلق والى ما يفعل وعين ينظر بها الى الحق والخلق معا فعلم ان الكراهة
خاصة بالاصاغر اما الاكابر فلا يضرهم ذلك قطعا فافهم **ومن ذلك**
قوله الامام احمد وهو الراجح من مذهب الامام الشافعي انه لو نوي المأموم معا
امامه من غير عذر لم ينطل . مع قوله ابي حنيفة ومالك انها تنطل . فالاول
مخفف والثاني مشدد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول ان تمام
الصلاة خلف الامام انما هو ادب بدليل صحة صلواته فادى فيما عدي الجملة
والصلاة المعادة . ووجه الثاني انه بالدخول معه كانه ربط بينه باتمام

الصلاة خلفه فكانه قطع الصلاة بلائنه وذلك مبطل ومنصب الامام في الصلاة
يجل عن جواز الخروج من طاعته وموافقته كالامام الاعظم بل الامامة في الصلاة
هي منصبه بالاحكام لا بمن فارق امامه فسق ومات ميتة كهلينة لمن فارق اتباع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج عن شرعه لا سيما ان اوهمت المفارقة القبح
في دين الامام فانهم **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي بصحة قدوة المأموم
بالامام وبينهما من اوطرني مع قول ابي حنيفة انهما لا ينفق فالاول تحقير الثاني
مشدد **وجه الاول** ان المراد معرفة المأموم بانساق لاث الامام وهو حاصل
وجه الثاني ان شرط الارتباط ان لا يحول بين الامام والمأموم حائل ولو معنويا
فكما انقطعت صورة الارتباط بينهما من حيث الاجسام كذلك انقطعت من حيث
القلوب كما اشار اليه خبر ولا تختلفوا عليه فتختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه
وسلم حكم باختلاف القلوب لا باختلاف الصدور وعدم استواءهما في الموقف فلكل
من القولين وجه **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي واحدا من صلي
في بيته بصلاة الامام في المسجد وهناك جليل يمنع رواية المصنف لم يصح
مع قول ابي حنيفة في المشهور عنده انه يصح **وجه الاول** مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ذهاب الشعائر المقصود من
صلاة الجماعة في دولة الظاهر للخلق **وجه الثاني** حصول الشعائر في دولة
الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرته فلكل وجه **وقدر ايت من يصلي**
خلف امام بيت المقدس ومكة وهو عصر لا تخجل احياء ولا غيرها ولكن قد رأت
هذا فضيلة امسالة امر الشارع بالاجتماع في مكان واحد **وكان كيدي**
علي اخوان احمد الله يذهب الى مكة وبيت المقدس وغيرهما فيصلي مع الامام
فمرجع ويقول اتباع السنن والي وكذلك كان يفعل سيدي ابراهيم المنبوي
كما اخبرني بذلك شيخ الاسلام زكريا احمد الله انتهى **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة ومالك واحدا انه لا يجوز اقتداء المفترض بالمستقل كما لا يجوز عندهم
ان يصلي فرضا اخر مع قول الشافعي ان ذلك يجوز **وجه الاول** مشدد والثاني
مخفف **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **وجه الاول** ظاهر قوله صلى الله
عليه وسلم ولا تختلفوا عليه اي الامام فتختلف قلوبكم فانه شمل الاختلاف عليه
في الافعال الباطنة كما شمل الاختلاف عليه في الظاهرة علي حد سواء **وجه**
الثاني كون اختلاف افعال القلوب لا يظهر به مخالفة الامام عند الناس فالامة
الثلاثة اوعوا المخالفة القليلة والشافعي راعي المخالفة الظاهرة ولا شك ان
من راعي الباطن والظاهر معا اكل من يرعي احدهما مع جواز كل منهما على انفراد
فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بعد عدم صحبة ائمة الصبي المميز في

الجمعة مع قول الشافعي بجواز الاقتداء به فيها كغيرها وان كان البالغ اولى من الامامة
من الصبي بلا خلاف **وجه الاول** مشدد والثاني مخفف **وجه الاول** ان منصب
الامامة في الجمعة وغيرهما من منصب الامام الاعظم وقد اتفقوا على ان من شرطه
ان يكون بالغا **وجه الثاني** ان المراد عدم اخلا له بواجبات الصلاة وادائها
وذلك حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفريضة والسنن ويخبر عن الصلاة
مع الحدث والخمس وايضا فانه لا ذنب عليه بخلاف البالغ فاشبه الامام العادل
المحفوظ من الذنوب فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بان امامة العبد
في غير الجمعة صحيحة من غير كراهة مع قوله ابي حنيفة بكراهة امامة العبد
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **وجه الاول**
سلوك الشارع علي امامة العبد باصحابه وقوله صلى الله عليه وسلم الا افضل
لحر علي عبد ولا عبد علي حر الا بالتقوي وربما يكون ذلك العبد اتقى لله من احمر
واكثر ذلا وانكسار بين يدي ربه فيكون مقدما عند الله على الحر الذي عنده
كبر وعزة نفس **وجه الثاني** كون الامامة في الاصل من منصب الامام
الاعظم ومعلوم انه يشترط ان يكون حرا فذلك القول في نفيه وان كان البدل
ليس من شرطه ان يكون علي صورة المبدل من كل وجه فانهم **ومن ذلك**
قول الامام الشافعي ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين
وابي حنيفة ان البصير اولى واختاره ابو اسحاق الشيرازي من الشافعية
وجماعة مع انها صحيحة بالاتفاق **وجه الاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** عدم ورود نهي في ذلك مع ان المدار
علي نور القلب عند الله تعالى لا علي نور البصر الظاهر **وجه الثاني**
ان الامامة من منصب الامام الاعظم فكل لا يكون الامام الاعظم اعمى فذلك
ناييه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بكراهة من لا يعرف ابوه مع قوله
احمد بعدم الكراهة **وجه الاول** مشدد والثاني مخفف **وجه الاول** طلب
الائمة اتصال السند بالامام الي حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف
المأمومون اباه مقطوع النسب والوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل لان
دلنا لا ينبغي ان يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله تعالى بالقرابة
والدعائنا والمسئولين لنقصه ولكونه تولد من معصية كما اشار اليه قوله تعالى
في الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا وايضا فقد روي عن بعضهم انه قال ان
الله تعالى راعي السند الباطن كما راعي السند الظاهر اولى **وجه الثاني**
عدم ورود نهي في ذلك ويقول صاحبه قد امرنا الله تعالى بالسمع والطاعة
لمن ولاة علينا وان كان ناقضا ادبا مع الله الذي ولاة ونقصه راجع الى

لي

نفسه لا يتعداها البتة فافهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي واحد
 في احدي روايتيه بصحة امامة الفاسق مع الكراهة مع قول مالك واحد في
 اشهر روايتيه انهما لا يفتح ان كان فسق بلا تاويل ويعيد من صلي خلفه الصلاة
 وان كان بناويل اعاد ما دام الوقت **فالاول** مخفف **والثاني** مشدد بالشروط
 الذي ذكره **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول صلاة الصحابة خلفه
 اجماع قال ابن عمر وكفي به فاستفادوا حصوا من قتلهم من الصحابة والتابعين
 فبلغوا مائة الف وعشرين الفا واغاصح الائمة المذكورين صلاة المأمومين
 خلفه لا تخفى لانه يتوب عقب كل ذنب توبة صحيحة واغاك رهوها خلفه
 لاحتمال اصراره وقال بعضهم لا يقبل لنا الصلاة خلفه فاستفادوا ان في ما فعل
 الصلاة على الكمال لانه ما بين تكبير لله وقراءة ركوع وسجود ونسيح واستغفار
 من حين يحرم لها الى ان يسلم منها فلا يوصف بنفسه في جزء منها واغاجات
 الكراهة من استغفار الذهب فسق الذي فعله خارج الصلاة الى ان دخل
 في الصلاة وذلك نقض موجب لكراهة المأمومين للامام وقد صرح الشرع بعدم
 رفع صلاة من امر قوما وهم له كارهون وقالوا اجعلوا عيتم خباركم فالنفس
 وقد اكرم فيكم وبين ربكم انتهى **ووجه** من قال بعدم صحة امامته عدم
 النفاذ للسند للمأمومين بحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط بالباطن
 اذا الفاسق لا يصح له دخول حضرة الله المحاصلة ابد حتى يظهر من ذنوبه
 كلها فان الذنوب الباطنة فضلا عن الظاهرة حكمها كالنجاسة المحسوسة
 عند الله على حد سواء وان من صلي وفي بدنه نجاسة لا يعفي عنها او لمعة
 بلا طهارة لا يفتح الصلاة فذلك من تدنس بالذنوب وفستق بها فافهم **ومن**
ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراويح
 بالرجال **مع** قول احمد يجوز ذلك لكن بشرط ان تكون متاخرة **فالاول**
مشدد **والثاني** مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول
 نهي الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب
 الامام الاعظم وهو لا يصح ان يكون امرأة **ووجه** الثاني عدم النهي في
 امامتها في التراويح من حيث انه الجماعة فيها بدعة عند احمد وان كانت
 حسنة بخلاف امامتها في مثل العيدين والكسوف والاستسقاء وغيرها
 مما شرعت فيه الجماعة فلا يصح امامتها فيها اجماعا اجلا لا لمصيب الشارع
 ان يتأخر عن القيام به الرجال ويتقدم لها النساء فذلك يؤذن بقلته
 الاغتناء فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الافقه الذي يجلس الفاتحة
 اولي من الاقرام مع قول احمد ان الاقرام الذي يجلس القرآن كله ذلك احكام

الصلاة اولي **فالاول** مشدد في معرفة الفقه دون القراءة والثاني عكسه **فرجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان معرفة المصلي واجبة الصلاة فقط اولي
 من الاقرام الذي لا يعرف الواجبات **ووجه** الثاني عكسه لزيادة تكررة حمل
 الوحي لاسيما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول الاصل الصلاة
 من وقوع الامام في السهو او فيما يجزى بالصحة ويصح حمل قوله الامام احمد على الاقرام
 الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا لبقية الائمة فتأمل
ومن ذلك قول أبي حنيفة لا يفتح صلاة القاري خلف الاي لبطان صلاة تمام
 مع قول مالك ببطان صلاة القاري **ومع** قول الشافعي بصحة صلاة الاي بلا
 خلاف ويطلان صلاة القاري على الارح من القولين **فالاول** مشدد **والثاني**
 فيه تشديد وكذلك الثالث **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان قالوا والاي الذي
 لا نعم الفاتحة **ووجه** الاول نقض الاي عن منصب الامامة فهو كالمرأة اذا
 صلت بالرجل فان قيل بصحة صلاة تمام دون الرجل **ووجه** الثاني ان صلاة
 الاي في نفسه صحيحة لانه صلي بحسب ما قدر عليه من الفضاخنة بخلاف القاري
 ما كان له ان يصلي خلف ناقض لكن وبذلك يوجه ارجح قول الشافعي رحمه الله
 ويصح حمل الاول على حال اهل الورع والاحتياط **والثاني** والثالث علي من
 كان دونهم في الاحتياط فتأمل **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد بصحة صلاة
 من صلي خلف محدث في غير الجمعة بشرط ان له حديثا ما في الجمعة فلا يصح الا بشرط
 ان يتم العدد لغيره **مع** قول أبي حنيفة ينقل صلاة من صلي خلف المحدث بكل
 حال **ومع** قول مالك ان كان الامام ناسيا لمحدث نفسه صحت صلاة من خلفه
 وان كان عالما بطلت **فالاول** والثالث فيهما تشديد **والثاني** مشدد **فرجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول العمل بظن المتقدمي طهارة امامه عن الحدث
 الا في الجمعة لا بشرط كمال العدد وصحة صلاتهم فيها والمحدث لم يفتح صلاته ولذا
 شدد الائمة في الجماعة خلف امامه دون غيرها **ووجه** الثاني العمل بقوله
 تعالى ولا ترموا زهرة وذر اخري وتوجيه السبق الاول من قول مالك كتحجته
 الاول فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي بصحة صلاة القاري خلف القاعد
 بعذر **مع** قول أبي حنيفة واحمد انهم يصلون خلفه فغود او هو قول مالك
 في احدي روايتيه **فالاول** مخفف اخذ بالاحوط **والثاني** مشدد في الغود
 أحد بالرخصة **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان الله تعالى
 كلف كلام الامام والمأموم ان يبذل وسعه وقد بذله كلاهما وسعه ووجه
 الثاني العمل بحديث واذا صلي يعني الامام قاعدا فاضلوا فافهم وهذا
 الحديث وان كان منسوخا عند جماعة فلم يثبت استحبابه عند صاحب هذا القول

منه

في

فجوز العمل بسد الباب الاختلاف في علي الامام في افعاله الظاهرة مطلقا فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد انه يجوز للرأع والساجدان ما نجا بالمومي في الركوع **ومن ذلك** مع قوله في حنيقة مالك بان ذلك لا يجوز **فالاول** محقق **والثاني** مشدد **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** كون الشارع لم يكلف كل واحد من الملتزمين الا بقدر استطاعته **ووجه الثاني** ان المومي لا يصلح ان يكون اماما لان الايمان لا يمتد في اليه اكثر الناس وربما التست الحركات الفصيحة لانه ينقصهم اياها **ومن هنا** قالوا ان نصرف الامام لا يكون الا بالمصالح فافهم **ومن ذلك** قول الامام مالك والشافعي واحمد انه لا ينبغي للامام ان يقوم للصلاة الا بعد فراغ المودن من الاقامة فيقوم حينئذ ليعبد المصوف **مع قوله** في حنيقة انه يقوم عند قوله المودن حي على الصلاة وتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام واحرم فان تمت الاقامة اخذ الامام في القراءة **فالاول** محقق **والثاني** مشدد **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** انما تمام الاذان في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل الا بتمام لفظ الاقامة **ووجه الثاني** ان قوله المودن حي على الصلاة اذن في الوقوف اي هلموا الي الوقوف بين يدي ربكم فمنهم السريع ومنهم البطي فمن كان اسرع للوقوف بين يدي الله هناك اقرب من الله تعالى في الجنة واسرع في النهوض على الصراط فافهم **ومن ذلك** قوله الايمة الثلاثة ان الواحد يقف عن يمين الامام فان وقف على يسار الامام ولم يكن احد على يمين الامام لم تبطل صلاته **مع قوله** احمد انما تبطل **ومع قوله** سعيد بن المسيب يقف المأموم عن يسار الامام **ومع قوله** التخي يقف خلفه اي ان يركع فان جا اخر والاوقف عن يمينه اذ اركع **فالاول** محقق لعدم بطلان الثاني والثاني مشدد **والثالث** محقق **والرابع** مفصل **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** الاتباع ويكون اليمين اشرف **ووجه الثاني** ان فيه مخالفة السنة **وقد** صرحنا الاحاديث بر دعمل كل من خالفها **ووجه الثالث** كون اليسار محل القلب الذي هو قطب المأموم في الاقتداء ولذلك كان من يجلس على يسار القطب اعلى مقاماً ممن يجلس على يمينه واذا مات القطب الذي على اليسار وقد مضى كما برالدولة على ذلك ايضا **ووجه الرابع** ان موقف المأموم حقيقة انما هو خلفه اي بعده كما هو في بعده في الافعال فاعلم ذلك **ومن ذلك** اتفاق الايمة على ان الرجلين يصفان خلف الامام اذا جاء معا **مع قوله** بن مسعود ان الامام يقف بينهما **فالاول** دليله الاتباع والثاني ان فيه عدلين **ووجه الاول** ان الاثنين صف **ووجه الثاني** ان الصف ما يكون ثلاثة فاكثروا **ومن ذلك** قول الشافعي انه اذا حضر رجال وصبيان

ورثه

وخناثا

وخناثا ونساء يقف خلف الامام الرجال ثم الصبيان ثم الخناثا ثم النساء **مع قوله** وبعض اصحاب الشافعي انه يقف بين كل رجل صبي ليتعلم الصلاة منهما **فالاول** محقق **والثاني** مشدد **ووجه الاول** ان البالغين اولي بالتقديم والصبي من جنس الرجال على كل حال واخشي يحتمل انه ذكر في تقدم علي النساء **ووجه الثاني** مراعاة تعليم الصبي افعالا الصلاة ممن يكون عن يمينه ومن يكون عن شماله فانه اسهل في التعليم ممن هو امامه فقط **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة انه اذا وقفت امرأة في صف الرجال لم تبطل صلاته واحدهم **مع قوله** في حنيقة يبطلان صلاة من علي يمينها ومن علي شمالها وصلاة من خلفها دون صلاتها هي **فالاول** محقق وهو خاص بالاكثر الذين لا يلهمهم عن الله شي من شهوات الدنيا وغيره **والثاني** مشدد وهو خاص بالاضاعف الذين يميلون الى الشهوات بحكم الطبع **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة ان من صلي منفرد اخلف الصف صحت صلاته مع الكراهة عند بعضهم **مع قوله** احمد يبطلان صلاته ان ركع مع الاما وهو وحده **ومع قوله** التخي لصلاة لمن صلي خلف الصف وحده **فالاول** محقق **والثاني** فيه تشديد **والثالث** مشدد **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ان مدار القدرة على الاقتداء بالافعال دون الموقف وانما كره ذلك لخروجه عن صورة الاجتماع الظاهرة التي شرع لاجلها الجماعة من حيث انها دليل لاجتماع القلوب كما اشار اليه حديث تسوية الصفوف في قوله ولا تختلفوا عليه اي الامام فتختلف قلوبكم **ووجه الثاني** ان الواقف خلف الصف حكمه حكم من يربط صلاته بامامه وفعل معه ركنا وذلك يقطع ارتباط صلاته خلف الامام بخلاف ما اذا لم يركع فيحكم بصحة صلاته لفرض الزمن ومن هذا يعلم توجيه كلام التخي **ومن ذلك** قول في حنيقة واحدا والشافعي في ارجح قوليه يبطلان من تقدم علي امامه في الموقف **مع قوله** مالك بصحة صلاته **فالاول** مشدد وفي الموقف **والثاني** محقق فيه **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** مراعاة منصب الامام في الظاهر من حيث ان الواقف امام امامه فيه من سوء الادب ما لا ينبغي وليس هو بمنفرد بامامه عند من يراه فانه واقف في مكان الامام **ووجه الثاني** ان الله تعالى نصب الامام في الارض كالنائب عنه في تبليغ امره ونهيه لا غير كما ان الحق تعالى لا يتخير في جهة فذلك نايبه من حيث المعنى وكما اننا لانشا الامام الله وهو في غير جهة فذلك القول في النايب يجب افعالا ان تكون تبعاً لافعاله ولو لم يكن في جهة القبلة ويؤيد الامام مالك في ذلك اختلاف الصحابة في صلاة رول

مر

ط

تبتى



الله صلى الله عليه وسلم خلف الي بكر فان طائفة من الصحابة كانت تقول ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان اماما مع تقدمه الي بكر عليه في الموقف وتقريره له علي
 ذلك وهذا اعلم شاهد لصحة صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف علي امامه
 لكن لما نظرت اليه احتمالا ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مأموما سقط
 الاحتجاج به عند الائمة الثلاثة فافهم وهنا اسرار لغيرها اهل الله تعالى لا ينظر
 في كتاب **ومن ذلك** قول الامام مالك ان من صلى في داره بصلاة الامام
 في المسجد وكان يسمع التكبير صحت صلاته الا في الجمعة انه لا يصح الا في الجماع
 اورحابه المنضلة به مع قول الامام الي حنيفة صلاة من ذكر خلفه في الجمعة
 وغيرها ومع قول عطاء ان الاعتبار بالعلم باتتقالات الامام دون المشاهدة
 ودون التحلل في الصفوف وهو قول النخعي واحسن البصري وبه قال الشافعي
 فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه**
 الاول ان مراد الشارع باجتماع الناس في الجمعة شدة الالتفات ليتقوا
 علي القيام بالجهد وشعائر الدين فخاف الامام مالك قياسا علي قوله صلى الله
 عليه وسلم ساءوا صفوفكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم فحكم بوقوع الاختلاف
 في القلوب باختلاف الموقف واذا اختلف القلوب وقع التقاطع والتدابير
 والعداوة وصار كل واحد يعارض الاخر في قواله وافعاله ولو امر بجمعهم
 او نبيا عن منكر ومن شك فليجرب واحفظ عن الامام مالك انه سئل عن الصلاة
 في البيت المنفصل بالمسجد هل يلحق برحابه حتى تقص الصلاة فيه مطلقا والاصح
 انتهى **ووجه** هذا ان كل مكان احتاج الدخول اليه الي استيذان فهو بيوت
 الناس اشبه فان بيوت الله لا تحتاج الي اذن من الخلق **ووجه** الثاني وما
 بعده من اصل المسئلة ان الاعتبار بالعلم باتتقالات الامام صحت صلاته وكانت
 معه في موضع واحد ومن هنا يعلم صحة صلاة من صلى بمصر خلف من يصلي
 بالحرم المكي او بيت المقدس مثلا اذ الكسف له عنه وصار يعرف انتقالاته
 لان اصحاب هذا المقام قلوبهم متعلقة ولو كان بينهم وبين امامهم بعد الشرف
 لزوال الحسد والبغضاء من قلوبهم فلا يحتاجون الي قرب الاجسام بل ربما كانت
 اجسامهم مع البعد اقرب من التقاطع محبة الدين بكنف اخيه كما قال تعالى
 تخسبهم جميعا قلوبهم شني وان الله اعلم **باب**
صلاة المسافرين اتفق الائمة كلهم علي جواز الفجر وعلي انه اذا كان السفر
 اكثر من مسيرة ثلاثة ايام فالفجر افضل **وهذا** اما وجدته من مساييل
 الاجماع واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام الي حنيفة ان القصر
 عزيمة مع قول الائمة الثلاثة انه رخصه في السفر اجابته **ومع** قول داود انه

لا يجوز

لا يجوز الا في سفر واجب وعنه ايضا انه يخفف بالخوف **فالاول** تخفيف **والثاني** تشدد
 والثالث فيه تشديد وكذلك الرابع **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه**
 الاول ان بعض الناس ربما انقروا نفوسهم من القصر فشدد الامام ابو حنيفة عليهم
 فيه كما قالوا في مسح اخف انه اذا انقروا من النفس وجب ليخرج عن العصيان
 للشارع في الباطن **ووجه** الثاني التخفيف علي العباد فان السفر فطنة
 المستفدة ولو سافر العبد في محقة فمن وجد قوة في نفسه كان الانعام له افضل
 ومراد الشارع من العبادات ان ياتي احدهم الي العبادات بانفسهم صدره وسرور
 وبعد ذلك من جملة فضل الله عليه الذي اهل له ان يقف بين يديه ويناجيه
 كما يناجي الانبياء والملايكة وما كان يجدي في نفسه حصر او ضيقا من طول الوقوف بين
 يدي ربه فالقصر له افضل لئلا يصير واقفا كالملكه فيحمله الله تعالى علي ذلك
 قال تعالى فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله
 يجعل صدره ضيقا حرجا كما نأبى بعد في السما فالاول خاص بالا صاغر والثاني
 خاص بالمتوسطين **ووجه** الثالث ان السفر الذي قصر النبي والصحابة
 فيه كان واجبا من حيث انه بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته وداود
 راس علماء اهل الظاهر فوقف علي حدها كما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقا
 عليه كلما كان واجبا من السفر وكذلك تخفيفه القصر بالخوف هو علي حد
 ما ورد في القرآن فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز القصر
 في سفر المعصية ولا الترخص فيه برخص السفر بحال **مع** قول الامام ابو حنيفة
 يجوز الترخص في سفر المعصية **فالاول** تشدد **والثاني** تخفيف **فرجع** الا
 الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول كون الرخص لا تنطبق بالمعاصي وقد قال
 تعالى في المنظر الي اكل الميتة فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم وقال
 فمن اضطر غير باغ ولا عاد ومن كان باغيا او منقاديا حرد الله فهو عدو الله
 لا يستحق ترولا الرحمة عليه ولا التخفيف عنه بل عيقته الوجود كله ومن عيقته
 الوجود كله فاللا يثق به اكل اكل خدمة وزيادة الركوع والسجود حتي يقبله
 السيد ويرضي عنه ويهيئ ان يرضي ربه بصلاته تامة من غير قصر وادق
 من هذا الوجه ان تكليفه بطول الوقوف بين يدي ربه بزيادة ركعتين وهو
 غضبان عليه اشده عليه من دخول النار فكما وقف بين يديه ينظر اليه نظر
 الغضب وذلك من اشده عقوبة له باطنا **ومن هنا** يعلم توجيه قولاي
 حنيفة بان العاصي يقصر خوفا عليه من حصول زيادة المقت بطول وقوفه
 بين يدي الله وهو غضبان عليه فكان القصر في حقه رحمة به وقال بعضهم
 ان الرخص انما وضعت بالاصالة لا تنقص الناس حقا ما وهو العاصي فاشه



س

مر

لا انقصر مقامه فكان عدم جواز الفطر له من باب دبلوناهم بالحسنات والسيئات
 لعلمهم يرجعون فمن منع من العلم جواز الفطر له فمراده ان يتبين بذلك علي فتح فعله
 فينبغي ان يترخص وكذلك من جواز الفطر له فمراده ان يتطر جواز توسعة الله تعالى
 عليه مع عصيانه له وعدم قطع احسانه اليه ليسيجي من الله فيرجع فرضي الله عن
 الائمة الثلاثة كما كان ادق مداركهم وجزاهم الله خيرا عن ائمة نبينهم فانهم **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاتمام جائز اذا بلغ السفر ثلاث مراحل ويعبر عن
 ذلك بمسيرة ثلاثة ايام مع قول في حقيقته ان ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية
 فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه الاول** ان الاتمام هو الاصل والفطر
 عارض فاذا رجع الانسان الى الاصل فلا حرج عليه **وجه الثاني** الاتباع
 للشارع وجمهور الصحابة في هذه الرخصة فان الاتمام عتبت رخصة الشارع وما
 رخصها الا مع علمه بمصالح العباد فالمرخص متبع والنظم ربما يطلق عليه مبتدع
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يفطر حتى
 يجاوز بينان بلده ولا يجاوز منه عن عيونه ولا عن يساره وفي الرواية الاخرى
 انه لا يفطر حتى يجاوز ثلاثة اميال **وجه** قول ائمة ابي ربيعة ان له الفطر
 في بيته قبل ان يخرج للسفر وصلي بالناس مرة ركعتين في بيته وفيهم الاسود
 وغير واحد من اصحاب عبد الله بن مسعود **وجه** قول مجاهد انه اذا خرج هو
 نهارا لم يفطر حتى يدخل الليل وان خرج ليلا لم يفطر حتى يدخل النهار **فالاول**
 مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف جدا وكذلك الرواية الثانية عن
 مالك والرابع مشدد **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** ان شرع
 في السفر بمفارقة البيتان ولو من جنب واحد **وجه الثاني** انه لا يشترع في
 السفر حقيقة الا بمجاوزة البلد من جميع اجواب **وجه** الرواية الثانية عن
 مالك انه لا يسمى مسافرا الا بمفارقة الى حد لا يتعلق ببلده غالبا وذلك
 بمجاوزة الزمروج والبياتين وهي في الغالب لا تبعد عن البلد فوف ثلثة
 اميال **وجه** من قال يفطر في بيته اذا عزم على السفر انه جعل حصول بيته
 السفر مبيحة للفطر وقد حصلت النية **وجه** قول مجاهد ان المسقة التي
 هي سبب الرخصة لا يحس بها المسافر عادة الا بعد يوم او ليلة وادق من هذه
 الاوجه كلها كون المسافر كلما قرب من حضرة الله تعالى التي منتهى قصد المسافر
 كان مأمورا بالتخفيف لطوي المدة ويجالس ربه في تلك الحضرة وتامل السامع
 لما قصده الظمان على ظن انه ما كيف وجد الله عنده وهذا سر لا يشعر به الا
 كل من عرف الحق جل وعلا في جميع مراتب التلذذات فان الحق تعالى قد
 اوصانا بتباديت حقوق ابحار ومعلوم انه تعالى لا يوصينا على خلق حسن

الا وهو له بالاصالة وكيف يامرنا بالظن الجميل به عند طلوع روحنا ولا يوفينا
 ما ظنناه به من شهوده عندنا منها سيرا وفقدنا فاعلم ذلك **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لو اقتدي بمسافر عقيم في جزء من صلاة له لزمه الاتمام
 مع قوله مالك رحمه الله لا بد من صلاة خلفه ركعة فان لم يدرك خلفه ركعة
 فلا يلزمه الاتمام حتى انه لو اقتدي بمن يصلي الجمعة خلفه ونوي هو الظهر فصار
 لزمه الاتمام لان صلاة الجمعة في نفسها صلاة مقيم **وجه** قول احمد رحمه الله
 بجواز فطر المسافر خلف المقيم وبه قال اسحاق بن راهوية رحمه الله **فالاول**
 مشدد في لزوم الاتمام لمن اتى خلف مسافر في جزء من صلاته والثاني فيه
 تخفيف الا في صورة الجمعة والثالث مخفف **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول تقسيم منصب الامام ان يخالف احدا من التزمه من متابعتهم ويتبع
 هو **وجه الثاني** انه لا يسمى تابعا له الا ان فعل معه ركعة اذا الباقى كما
 لتكررها **وجه الثالث** ان كل واحد يعمل بنية نفسه التي ربطها مع امر
 تعالى وتنهج ما ربط مع الخلق اذ هو الادب الكامل لا سيما ان كان يتأذي بنقل
 الصلاة من حيث انها تطول على مسافة الوصول الى مقصده الذي هو عبارة
 عن دخول حضرة الله تعالى الخاصة بحجاسته كما امر ايضا حجة انفا والله اعلم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الملاح اذا سافر في سفينة فيها اهله
 وماله له الفطر **وجه** قول احمد انه لا يفطر قال احمد وكذلك المكارى الذي
 يسافر دابحا خلفه فيه الائمة الثلاثة ايضا فقالوا ان له الترخص بالفطر
 والفطر **فالاول** مخفف والثاني في المسيلتين مشدد **وجه** الامر الى مرتبتي
 الميزان **وجه الاول** كونه مسافرا عن وطنه الاصلي وعن اهله واصحابه
 اذ السفينة ليس بوطن حقيقة فكانها ساجدة به في برية فكان له الفطر
 والفطر **وجه الثاني** في المسيلتين يقول من كان اهله وماله في سفينة
 فكانه حاضر ببلده فلا يترخص برخص السفر ومدار الامر على ان السفر مستق
 من الاسفار فكل من كشف له عن حضرة الله كان له الكشف الفطر طلبا لسهولة
 دخولها اذ الصلاة معدودة عند العارفين من جملة السفر فلا يدخل حضرة
 الله الخاصة الا بانتهى الصلاة والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الاربع
 وغيرهم من جماهير العلماء انه لا يكره لمن يفطر التنقل في السفر زيادة على
 الرواتب وكره ذلك عبد الله بن عمر واكثر علي من رآه يفعلوه وقال لو طلب
 منا الشارع ذلك ما اباح لنا الفطر في السفر **فالاول** رد الى همة المسافر وعز
 والثاني فيه شدة الرحمة به ويسمى نهي شفقة وله نظاير كثيرة في الشريعة
 فان الشارع اولى بالمومنين من انفسهم **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان

يل

به

مه

ووجدها اوله ان طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لاحد منه الا بدليل ولم
 يرد لنا دليل في ذلك فيما بلغنا ووجه الثاني ان السفر عادة محل للمسقة واستقال
 البال عن مراقبه الله تعالى فمن تكلف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد تكلف نفسه
 شططا ثم لا يقدر على جمع قلبه كما يقع له في الحضرة غالبا فكان حكمه حكم من لم ياذن
 له الحق تعالى في الوقوف بين يديه فلا يعان على ما فعل لان الشارع ما ضمن
 المعونة الا لمن كان تحت امره واذا كان غالب الناس لا يكاد يحضر مع الله
 في فرايضه من اولها الى اخرها فكيف بما زاد فاجهم وانبع الجمهور فان اتباع
 الجمهور الصواب والتابعين اولي من مخالفتهم اذا المتفق المحذور والافقوله
 ابن عمر اولى فيحمل قول الجمهور على حال الاكابر وكلام بن عمر على حال الاصاغر
 والله اعلم **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي انه لو نوي المسافر اقامة
 اربعة ايام غير يوجي الخروج والدخول صار حقيقا مع قوله الى حنيقة انه لا يصير
 حقيقا الا ان نوي اقامة خمسة عشر يوما فما فوقها ومع قوله بن عباس تسعة
 عشر يوما ومع قوله احمد انه لو نوي مدة يفعل فيها اكثر من عشرين صلاة اثم
 فالاول مستدرك وكذا الرابع وقوله الى حنيقة وابن عباس قوله فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** الاخذ بالاحتياط وتقليل زمن
 الرخصة وهو خاص بالاصاغر الذين يودون الفرائض مع نوع من النقص
 فحمل لهم الائمة مدة الفجر وهي مدة معتدلة ليلا يطول زمن الرخصة فينقص
 راس ما لهم لعدم اتعام الصلاة بخلاف الاكابر الذين يودون الفرائض مع الكمال
 اللابتي بمقامهم فلم الزيادة على الاربعة ايام لان كل ذرة من صلاة تم ترجع على
 قناطر من اعمال الاصاغر ويصح ان يعلل الاول بتعليل الثاني وبالعكس من
 حيث ان الاكابر يقدرون على طول الوقوف بين يدي الله ولا يصبرون على
 الحج الطويل بخلاف الاصاغر **وهنا** اسرار ربه وخبا اهل الله تعالى لا ينظر
 في كتاب وقد عرف بتعليل قوله الى حنيقة ان المسافر لو اقام ببلد بنية ان
 يرحل اذا حصلت حاجته ينو قضاها كل وقت من ان يقصر ابد وقوله الشافعي يقصر
 ثمانية عشر يوما على الراجح من مذهبه وقيل اربعة والله اعلم **ومن ذلك**
 قوله الائمة الاربعة ان من فاتته صلاة في احضر فسا فراد قضاها في السفر
 انه يصليها تامة قال بن المنذر ولا يعرف في ذلك خلافا مع قوله الحسن البصري
 والمزني ان له ان يصليها مقصورة **فالاول مستدرك والثاني مخفف** فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قوله الى حنيقة ومالك ان من فاتته
 صلاة في السفر فله قصرها في احضر مع قوله الشافعي واحدا انه يجب عليه
 الاتمام **فالاول مخفف والثاني مستدرك** **وجه الاول** ان فاتته السفر

حين فانت لم تكن الا ركعتين فاذا قدم من السفر قضاها على صفتها حين فانت
 ووجه الثاني زوال العذر المبيح لجواز القصر وهو السفر قياسا على فائتة احضر
 قبل سفره فانه لا يجوز له قصرها في السفر لانها حين فائتة كانت اربعا فيجاء في القضا
 الاذا فقول الشافعي خاص بالاكابر اهل الدين والاحتياط والاول خاص بالاصاغر
 لانهم هم اهل الرخص **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة بجواز الجمع بين الظهر
 والعصر وبين المغرب والعشاء تقد بما وناخيرا مع قوله الى حنيقة انه لا يجوز الجمع
 بين الصلاتين بعد السفر بحال الائمة عرفة ومزدلفة **فالاول مخفف وهو**
 خاص بالاصاغر والثاني مشدد وهو خاص بالاكابر فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان **وجه الاول** الاحتياط والميل الى زيادة الادلة على فضل الله
 تعالى من العبد في دخوله حصرته اي وقت شاء الا في وقت الكراهة ووجه
 الثاني ملازمة الادب والريادة منه كلما قرب العبد من حضرة الله فلا يقف
 بين يديه الا باذن خاص في كل صلاة دون العام اذا حق تعالى لا يقيده عليه
 فله ان ياذن للعبد ان يدخل حصرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من
 الشيخ في بعض احكام الشريعة فانهم والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قوله الى حنيقة
 واحمد بعدم جواز الجمع بالمطربين الظهر والعصر تقد بما وناخيرا مع قوله الشافعي
 انه يجوز الجمع بينهما تقد بما في وقت الاولى منهما مع قوله مالك واحمد انه يجوز
 الجمع بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين الظهر والعصر سوا ائوي المطر وضعف
 اذا بل الثوب **فالاول مستدرك والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف** فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** عدم المسقة غالبا في المشي في المطر في النهار
 ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط لحصول صلاة الجماعة فرجا ارداد المطر فخرج عن
 المشي فيه لمحل الجماعة فلذلك جاز تقد بما وناخيرا ومن ذلك عرفة ووجه قول
 مالك واحمد ثواب الرخصة تختص لمن يصلي في بيته جماعة او يصلي الى محل الجماعة
 في كن او كان محل الجماعة على باب داره فالاصح من مذهبه الشافعي واحمد عدم
 الجواز وحكي ان الشافعي نص في الاملا على الجواز **ومن ذلك** قوله الشافعي
 انه لا يجوز الجمع بالرجل من غير مطر مع قوله مالك واحمد بجواز ذلك ولم ارا في
 حنيقة كلاما في هذه المسئلة انه لا يجوز الجمع عنده الائمة عرفة ومزدلفة كما مر
فالاول مستدرك والثاني مخفف ووجهها ظاهر **ومن ذلك** قوله الشافعي بعدم
 جواز الجمع للمرض والحوث مع قوله احمد بجوازه واختاره جماعة من متأخري
 اصحاب الشافعي وقال النووي انه قوي جدا واما الجمع من غير خوف ولا مرض فوجه
 بن سيرين الحاجة الى ما يتخذ ذلك عادة وكذلك اختاره بن المنذر وجماعة جواز
 الجمع في احضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يتخذوا ندنا فقول الشافعي

مشدد وتولا احد تخفف وكذلك قول بن سيرين وابن المنذر. فرجع الامر الى مرتبة الميزان
الميزان. ووجه الاول عدم ورود نص بجواز. ووجه قول احد ومن وافقه
كون المرض والخوف اعظم مشقة من المطر والوجل غالباً ولم اعرف دليلاً لقول بن
سيرين وابن المنذر وكان الاول منهما عدم التصريح بجواز ذلك مطلقاً وتاملاً
يا اخي قول مالك لما قيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف
ولا مرض فقال اراه بعذر المطر ولم يحرم بشي من جهة نفسه بخلافه في غاية الادب
فاياك يا اخي ان تتقل ما ذكر عن بن سيرين او عن بن المنذر الا مع بيان ضعفه
وبيان ان التقدير المذكور انما هو في الصلاة التي ورد الشارع بجواز جمعها
بخلاف ما لا يجوز اجمع فيه اجماعاً جامع الصبح مع العشاء او المغرب مع العصر
وتخو ذلك **باب صلاة الخوف** اجمعوا على
ان صلاة الخوف ثابتة احكام بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما حكى
عن المزني انه قال هي منسوخة واما ما حكى عن ابي يوسف من قوله الفا كانت
مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم وجميعوا على انها في الحضرة اربع ركعات
وفي السفر للقاصير ركعتان وانفقوا على ان جميع الصفات المروية فيها عن
النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وانما الخلاف في الترجيح وانفقوا على انه لا يجوز
للرجل لبس الحرير ولا ايجلس عليه ولا الاستناد اليه الا ما حكى عن ابي حنيفة
من تخصيص الحرير باللبس فقط **هـ** اما ما وجدته من مسابيل الاجماع واما
ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قوله الائمة الثلاثة انه لا يجوز صلاة الخوف للخوف
المحذور في المستقبل. مع قوله ابي حنيفة بجوارها. فالاول مشدد والثاني
مخفف. فرجع الامر الى مرتبة الميزان الشريفة. ووجه قوله ابي حنيفة اطلاق
الخوف في الايات والاجزاء فمثل الخوف المحذور والخوف المتوقع وبصح حمل قوله
ابي حنيفة على من استند عليه الرعب من اهل الجحيم دون الشجعان **ومن ذلك**
قوله الائمة الثلاثة وغيرهم انها تضلي جماعة وفرادي. مع قوله ابي
حنيفة انها لا تفعل جماعة. فالاول فيه تخفيف على الامة من جهة تخييرهم في
فعلها جماعة او فرادي والثاني مخفف على الامة بالتشديد في ترك فعلها جماعة
ومشدد عليهم لو انهم اختاروا فعلها جماعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان.
وجه الاول عدم ورود نص في المنع من فعلها جماعة. ووجه الثاني التوجه
على الامة بعدم ارتباطهم بفعل الامام فان كل واحد مشغول بالخوف على نفسه
فاذا لم يكن مرتبطاً بالامام كان القتال اهون عليه لعجزه عن مراعاة شيعته
معاني وقت واحد وهما الامام والعدو **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة
يجوز صلاة الخوف في الحضرة فيصلي بكل فرقة ركعتين. مع قوله مالك بانها

لا تفعل

التجتر

لا تفعل في الحضرة. فالاول تخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وقد اجازها في الحضرة صاحب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجود الخوف فان
الشارع لم يصرح بتقييده بالسفر **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة انه اذا
انتم القتال واستند الخوف ليصلون كيف امكن ولا يوحرون الصلاة الى ان
ينتهوا سوا كانوا مساة او ركباناً مستقبلين القبلة وغير مستقبلينها يومئذ
بالركوع والسجود بروسهم. مع قوله ابي حنيفة انهم لا يصلون حتى ينتهوا. فالاول
مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول**
الاتباع. ووجه الثاني انهم ما امروا بالصلاة حال الخوف الا بتركها بالاعتذار
برسول الله صلى الله عليه وسلم او بناييه فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم
انتهى ذلك الغرض وصار ما خيرا الصلاة مع الكف عن الانغال المشغلة عن
الله تعالى اولى لمن عرف مقدار الخوف مع الله تعالى على الكشف والشهود فان
اجهاد مبني على نوع من الحجاب ولا يقدر على المجاهدة في الكفار مع الكشف
والشهود الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل مشدداً قوله تعالى يا ايها
النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وقوله تعالى لغيره من الامة
وليجدوا فيكم غلظة قد يتفهم له ما اشرنا اليه وخو رسول الله صلى الله عليه
عليه ولم يكره رتبته لا غير قوله ابي حنيفة خاص بالاصاغر وقول بقية الائمة خاص
بالاكابر فافهم **ومن ذلك** قوله ابي حنيفة والسافعي في اظهر قوليه انه يجب
حمل السلاح في صلاة. مع قوله غيرهما انه لا يجب فالاول خاص بالاصاغر الذين
يخافون من سطوة اخطائهم وبين يدي الله عز وجل لغلظ مجاهدين والثاني
خاص بالاكابر الذين لا يخافون من احد هم بين يدي الله تعالى لقوة يقينهم
بان الله يحفظهم من عدوهم فما بقي الا انه مستحب لا واجب ووجه الاستحباب
ان حمل السلاح لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدوا فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** اتفاق الائمة على انهم يقضون اذا
صلوا السواد ظنوه عدواً وانما ينافي خلاف ما ظنوه. مع احد القولين للسافعي
واحد الروايتين عن احمد انهم لا يقضون ووجه الاول الاحد بالاحتياط وانه
لا عبرة بالظن البين خطاؤه ووجه الثاني حصول العذر حال الصلاة لكن لا
يجفى استحباب الاعادة فافهم **ومن ذلك** قوله مالك والسافعي وابو يوسف
ومحمد بجواز لبس الحرير في الحرب. مع قوله ابي حنيفة واحمد بكراهته. فالاول
مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول انتفا
العلقة التي حرم لبس الحرير لاجلها وهو اظهار التحنن كالنسأ او لا ينسب لابس
في الحرب الى تحنن وانما يحمل على الضرورة مع مسامحة الشارع في الجبل في الحرب

ب

بقدرته جواز التخت فيه . ووجه الثاني انه في شهر رجب في شهر رجب في الحرب وذهب
صولتهم في العيون بخلاف لابس الاشياء غير الناعمة كلفيط الجلد والليف مثلا **ومن**
ذلك اتفاق الائمة على تحريم الاستناد الي الحرير واللبس . مع قوله اي خيفة فيما
حكى عنه ان التحريم خاص باللبس . فالاول والثاني مشدد . فرجع الامر الي مرتبي
الميزان . ووجه الاول الاخذ بالاحتياط لان لفظ الاستعمال الوارد في الحديث
يشمل الجلوس والاستناد والجلوس رب العالمين **باب**
صلاة الجمعة اتفق الائمة على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الاعيان
وغلظوا من قال هي فرض كفاية . وعلى انها تجب على المقيم دون المسافر الا في قول
الزهري والتجعي انها تجب على المسافر اذا سمع النداء . وانفقوا على ان المسافر
اذا امر بيلة فيها جمعة تحريمين فعل الجمعة والظهر . وكذلك انفقوا على انها
لا تجب على الاعمي الذي لا يجد قايدها . ووجه قايدها وجبت عليه الا عند ابي
حنيفة . وانفقوا على ان القيام في الخطبتين مشروع وانما اختلفوا في الوجوه
كما سيأتي وعلى انهم اذا قامت صلاة الجمعة صلوا ظهرها **مسألة** اما وجدته
من مسابيل الاتفاق . واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قوله الائمة ان الجمعة
لا تجب على صبي ولا عبيد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية عن احمد في العبد خاصة
وقال داود تجب . فالاول والثاني مشدد . فرجع الامر الي مرتبي الميزان .
وجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة هو كعبا بين يدي الله تعالى اعظم من موكب
غيرها فكان الايتق بها الكاملون لانهم اضمح من الارقاية دولة الظاهر وامسا
عدم وجوبها على المسافر فلتستثنت ذهبت في الغالب فلا يفدر على الحشوع .
والحشوع بين يدي ربه عز وجل في ذلك الجمع العظيم . ووجه الثاني في الظاهر
في العبد خاصة الاخذ بالاحتياط فان الاصل ان الصلوات كلها تجب على العبد
كالحر على حد سواء بما عدا ان كليهما عبيد الله عز وجل وخطاب الحق تعالى لعباده
بالكاليف يشهد ولو وقع استئنا الشارع العبد من وجوب تكليفه ما عرفنا
ذلك شفقة من الله ورحمة به بدليل انه لو صلي الجمعة صحت ولا يبعد منها الا
بعد شرعي ومما يؤيد قول ابي داود كونه المستثني في صلاة الجمعة خيفة على
العبد لا انها لا تغفل الاكل اسبوع لاسيما ان امره سيده بذلك فافهم **ومن**
ذلك قوله الائمة الثلاثة بوجوب الجمعة على الاعمي البعيد من مكان الجمعة
اذا وجد قايدها . مع قوله اي خيفة انها لا تجب على الاعمي ولو وجد قايدها فالاول
مشدد والثاني مخفف . فرجع الامر الي مرتبي الميزان . ووجه الاول
زوال المستثني مخفف عن الاعمي بحضور من اجلها . ووجه الثاني اطلاق
قوله تعالى ليس على الاعمي حرج فكما خفف عنه في الجهاد فكذلك القول في

بوجه قوله في الحديث
لا تجب على الاعمي
الذي لا يجد قايدها

الجمعة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الجمعة تجب على كل من سمع النداء وهو
ساكن بموضع خارج عن المصر لا تجب فيه الجمعة . مع قوله اي خيفة بانها لا تجب عليه وان
سمع النداء . فالاول مشدد واخذ بالاحتياط والثاني مخفف واخذ بالرخصة . فرجع
الامر الي مرتبي الميزان . ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
اذ انذرتهم للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله فالزم كل من سمع النداء
بالحضور لصلاة الجمعة . ووجه الثاني قصر ذلك على اهل البلد الذين يجب عليهم
فعل الجمعة في بلدهم . فالاول خاص بالاكابر من اهل الدين والورع والثاني خاص
بالاصاغر **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة انه لا تكره الجماعة في صلاة الظهر
في حق من لم يمكنه اتيان مكان الجمعة . بل قال الشافعي باستحباب الجماعة فيها
مع قوله اي خيفة بلراهة الجماعة في الظهر المذكور . فالاول فيه تخفيف من عدم
مشروعية الجماعة فيها وقول الشافعي فيه تشديد من جهة استحباب الجماعة
فيها وقوله اي خيفة فيه تشديد في الترك . فرجع الامر الي مرتبي الميزان ووجه
الاول عدم ورود امر بالجماعة في الظهر المذكور لان السر الذي في صلاة الجمعة من
حيث الامام والمأموم لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه اهل الكشف ولا من شأن
المومن الحزن وشدة الندم على فوات حظ من الله تعالى في ذلك الجمع العظيم
لانه مصيبة واهل المصائب اذا غمهم الحزن تكون الواحدة لهم اولى بل غلقت ابواب
دارهم عليهم فلا يفرعون لمراعاة الاقتداء بالامام ومراعاته في الافعال فاعلم
ذلك **ومن ذلك** قوله الشافعي اذا وافق يوم عيده يوم الجمعة فلا تسقط
صلاة الجمعة بصلاة العبد عن اهل البلد بخلاف اهل القرى اذا حضر وافانها
تسقط عنهم ويجوز لهم ترك الجمعة والانصراف . مع قوله اي خيفة بوجوب الجمعة
على اهل البلد والقرى معا . ومع قوله احمد لا تجب الجمعة على اهل القرى ولا على اهل
البلد بل يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العبد ويصلون الظهر . ومع قوله عطا
تسقط الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلاة بعد صلاة العبد الا العصر
فالاول فيه تخفيف على اهل القرى والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع
مخفف جدا . فرجع الامر الي مرتبي الميزان . ووجه الاول في اهل البلد ان
الجمعة والعبد لا يتداخلان وظاهر الشريعة مطابقتها لكل منهما ذلك اليوم ندبا
في العبد ووجوبها في الجمعة وما وقع من انه صلي الله عليه ولم صلي العبد واكتفي
به ذلك اليوم ولم يجز وقت الجمعة فقال البيهقي وغيره انه صلي الله عليه
ولم قدم الجمعة على الزوال وترك العبد مع انه يطلق على الجمعة ايضا لفظ العبد
كما ثبت في الاحاديث . ووجه قوله اي خيفة ان الشارع انما خفف عن اهل القرى
بعد وجوب الجمعة عليهم اذ لم يحضروا الي مكان الجمعة فاما اذا حضر وافانها بقي لهم

عذر في ترك الله الا ان يتضرر احدهم بطوله الانتظار فلا حرج عليهم في الانصراف
كما يشهد له قواعد الشريعة ووجه قوله اجماعه المقصود بالجمعة هو ابتداء
القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلوة العبد مع انهم قد استعدوا للعيد
من اواخر الليل الى ضحوة النهار وهم متقيدون عن استغفارهم وشهوات نفوسهم
في ذلك اليوم حتى صلوا فلا يزالون عليهم بالتقيد ثانيا لصلوة الجمعة وسماع الخطبة
فكان الظاهر اخف عليهم لاسيما ويوم الجمعة يوم اكل وشرب وزينة كما ورد ووجه
قوله عطا الاخذ بظاهر الاتباع وان النبي صلى الله عليه وسلم التقي يوم الجمعة بالعيد
لانه قدم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك **ومن ذلك قول**
ابي حنيفة وما لك انه يجوز لمن لم يسمع الجمعة السفر قبل الزوال مع قوله الشافعي
واحد بعد جواز ذلك الا ان يكون سفر جهاد **فالاول** تخفف **والثاني** مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان اللزوم لا يتعلق بالمكلف
الا بعد دخول الوقت **ووجه الثاني** كون السفر سببا لتقوية الجمعة غالبا
ولذلك قالوا يحرم السفر بعد الزوال الا ان يمكنه الجمعة في طريقه وكان يتضرر
بتخلفه عن الرفقة ويترتب له اذى من هذا لا يذكر الا مشافهة **ومن ذلك**
قوله الشافعي ومن وافقه باستحبابه التنفل قبل الجمعة وبعدها كالظاهر مع قوله
مالك ومن وافقه ان ذلك لا يستحب **فالاول** مشدد **والثاني** تخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان فعل النافلة قبل الجمعة كالادمان
لكمال الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالاصاغر الذين لم يفهموا السر
الذي في صلاة الجمعة ولا تجلت لهم عظمة الله حال ايمانهم من بيوتهم فما دخلوا محل
الجماعة الا وهم في غاية الهينة والتعظيم فلم يحتاجوا الى ادمان بالنافلة ولعل
ذلك هو السر في عدم التنفل قبل صلاة العيد ايضا فاعلم ذلك **ومن ذلك**
قوله ابي حنيفة والشافعي يحرم البيع بعد الاذان الذي بين يدي الخطبة يوم الجمعة
لكنه صحيح مع قوله مالك واحمد انه لا يصح **فالاول** فيه تخفيف **والثاني** مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان البيع مشروع على كل حال للحاجة
اليهم وهو خاص بالاكابر الذين لا يستغلون بذلك عن الله وهو خاص بالاصاغر
الذين يلهيهم البيع عن ذكر الله عن مراقبته وقد مدح الله تعالى الاكابر الذين
يبيعون بغيره بقوله رجال لا يلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله فوصفهم بالرجولية
لقيامهم في الاسباب مع عدم الاستغالة بها عن ذكر الله فافهم **ومن ذلك**
قوله الشافعي واحد يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها ولكن يستحب الانصات
مع قوله ابي حنيفة بتحريم الكلام على من سمع ومن لم يسمع **ومع قوله** مالك الانصات
واجب قرب امر بعد **فالاول** فيه تخفيف **والثاني** مشدد في الكلام **والثالث** كذلك

فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان بعض الناس قد يعطيه الله الكمال
فيكون مع الله في كل حال لا يشغله عنه شغل ولا يذكره بذكره مذكره فمخصوصا بالاكابر
ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط من حيث ان غالب الناس بالكلام عن الله تعالى
فيقوته سماع ما يعظه به الخطيب على لسانه ويفوته المعنى الذي لاجله شرعت الخطبة
وهو جمعية القلب على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهيلى لدخوله
حضرته الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل له قوة استعداد بدخل به حضرة الله تعالى
في صلاة واذا لم يحصل له جمعية قلب فانه معني الجمعة وكانت صلواته كالصورة
فقط وسياتي ان صلاة الجمعة ما سميت بذلك الجمعية القلب فيها على الله تعالى
اجتماعا خاصا ووجه القول الثالث هو وجه القول الثاني **ومن ذلك**
قوله ابي حنيفة ومالك والشافعي في التذبير انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة
حتى الخطيب الا ان كان مالكا اجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة
كتموز جبر الدخيلين عن تحطى الرقاب وان خاطب النساء بعينه جاز لذلك الانسا
ان يحبس كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليهما
الكلام بل يكره فقط والمشهور عند احمد انه يحرم على المستمع دون الخطيب فالاول
مشدد وكلام احمد فيه تشديد وكلام الشافعي في الجديد فيه تخفيف **فرجع الامر**
الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** العمل بظاهر قوله تعالى واذا قرئ القرآن
فاستمعوا له والفتوا قال المفسرون الفاتر لتبسم سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه
قوله مالك ان زجر من تحطى الرقاب مثالا من جملة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
الذي وضعت لاجله الخطبة ووجه قوله احمد ان مرتبة الخطيب تقتضي عدم
التحجير عليه لانه نائب عن الشارع فلا يدخل تحت عموم الخطاب على احد القولين
ووجه كلام الشافعي في الجديد الامر بالانصات على الذب فيكره الكلام لاسيما
في حق من يسمع الكلام عن الله وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه حضرة
الجمع ارجع الجمع **ومن ذلك** قوله الامام الشافعي لا تنفع الجمعة الا في ابنته
يستوطنها من تتقدهم الجمعة من بلدة او قرية **مع قوله** بعضهم لا تنفع الجمعة
الا في قرية انضلت بيوتها ولها مسجد وسوق **ومع قوله** ابي حنيفة الا الجمعة
لا تنفع الا في قرية فيها جامع ولهم سلطان **فالاول** مشدد من حيث اشتراط
الابنية والثاني اشدد من جهة اتصال الصدور والسوق والثالث اشدد من
اشدد **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **ووجه الاول** الاتباع وكذلك الثاني فلم
يبلغنا ان الصحابة اقاموا الجمعة الا في بلدة او قرية دون البرية والسفر واعتقا
ان الامام مالكا وابا حنيفة ما شرط المسجد والسوق والدور والسلطان
الابدليل وجوده في ذلك قالوا اول قرية جمعت بعد الردة من قري البحرين

ن

دنا

قربة لشيء جواثا وكان لها مسجد وسوق ووجه الثالث ظاهر فان من لاحكام عندهم
امرهم بمدة لا ينظم لهم امر وقال بعض العارفين ان هذه الشروط انما جعلها
الائمة تحقفا على الناس وليست بشرط في الصحة فلو صلي المسلمون في غير ائمة
ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت في اشتراط
مادكره الا ائمة انتهى **ومن ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على انها لا تقيم الا في
محل استيظانهم فلو خرجوا عن البلد والمصر او القرية واقاموا الجمعة لم يقيم
مع قولهم الى حنيفة انها لا تقيم اذ كان ذلك الموضع قريبا من البلد كصلي العبد
فالاول مشدد والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع
ولما فيه من دفع البلا عن محل استيظانهم باقامة الجمعة فيه فاذا اقاموا الجمعة
خارج بلدهم دفعوا البلا عن ذلك المكان الذي لا يسكنه احد ووجه قوله في
حنيفة انما قارب الشيء اعطى حكمه فلو خرج عن القريب بحيث لو راه الراي من بعد
لشك في كون ذلك المسجد يتعلق في بلدة المصليين ام لا لم يقيم **ومن ذلك**
قوله الائمة ان الجمعة تقيم اقامتها بغير اذن السلطان ولكن المستحب ان يذاته
استيدانه. مع قوله في حنيفة انها لا تتخذ الا باذنه. فالاول مخفف والثاني
مشدد ووجه الاول اجراها مجري بقية الصلوات التي امرنا بها الشارع.
بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الامامة في الجمعة خاص بالامام الاعظم
في الاصل فكان لها مزيد خصوصية على بقية الصلوات وكان من الواجب
استيدانه ومن هنا منع العلماء تعدد الجمعة في بلد بغير حاجة كما سيأتي بيانه
قريبا **ومن ذلك** قوله الشافعي واحدا ان الجمعة لا تتخذ الا بربعين مع
قوله في حنيفة انها تتخذ باربعة ومع قول مالك انها تقيم بمادون الاربعين
غير انها لا تجب على الثلاثة والاربعة ومع قوله الاوزاعي وابو يوسف انها تتخذ
بثلاثة ومع قوله في ثوران الجمعة كسائر الصلوات كما هناك امام وخطيب اي
مبني كان حال الخطبة رجلا وحال الصلاة رجلا في صحيح فاذا خطب كان
واحد منهما يسمع وان صلي كان واحد منهما ياتر به فالاول مشدد وفي عدد اهل
الجمعة وما بعده فيه تخفيف ووجه الاول ان اول جمعة جمعها رسول الله صلى
الله عليه وسلم كانت باربعةين ووجه ما بعده من اقوال الائمة عدم صحة دليل
علي وجوب عدد معين وقالوا كان تخمسة صلي الله عليه وسلم بالاربعةين رجلا
موافقة حال ولو انه كان واحد دون الاربعةين لم يجمع بهم فيما ساعد الجمعة
حين فرضها الله تعالى لحضور اسم الجماعة ولذلك اختار الحافظين حجر وغيره
انما تقيم بكل جماعة قام بهم شعار الجمعة في بلدهم وتختلف ذلك باختلاف كثرة
المقيمين في البلد وقلتهم فالبلد الصغير يكفي اقامتها فيه في مكان والبلد الكبير

لا يكفي الا اقامتها في اماكن متعددة كما عليه غالب الناس **وسمعنا**
سيدنا عليا الخواص رحمه الله يقول اصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها عدم
قدرة العبد على الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الجماعة ليستأنس العبد بغيره
حسنه حتى يقدر على اتمام الصلاة مع شهود عظمة الله التي تجلي لقلبه وقد جاء
اختلاف العلماء في العدد التي تقام به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في
القوة والضعف فمن قوي منهم كفاه الصلاة مع مادون الاربعة الى الثلاثة
او الاثنين مع الامام كما قال ابو حنيفة او مع الواحد كما قال به غيره ومن ضعف
منهم لا يكفي الا الصلاة مع الاربعة او الخمسين كما قال به الشافعي واحد
والله اعلم **ومن ذلك** قوله الائمة انه لو اجتمع اربعون مسافرا او عبدا
واقاموا الجمعة لم يقيم مع قوله في حنيفة انها تقيم اذ كانوا بموضع الجمعة فالاول
مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا عنه الشارع انه اوجبها
على مسافر ولا عبد ولا امر المسافر والعبد باقامتها وانما جعل جمعهم تنعما
لغيرهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلو ان اقامتها في الوطن
شرط في صحتها لبيد الشارع ولو في حديث **ومن ذلك** قوله الائمة
الثلاثة انه لا تقيم امامة الصبي في الجمعة لانهم منعوا امامته في الفريضة ففي
الجمعة اولى وقال الشافعي تقيم امامة الصبي في الجمعة ان لم يعد بغيره فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الامامة
في الجمعة من منصب الامام الاعظم بالاصالة وهو لا يكون الا بالغا ووجه الثاني
ان النايب لا يشرط ان يكون كالاصل في جميع الصفات وقد اجمع اهل الكشف
على ان الروح خلقت بالغة لا تقبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا بين روح
الصبي والشيخ فكلا صلاة صحت من الصبي صحت امامته فيها ومن نازع في ذلك
فعليه الدليل انتهى **ومن ذلك** قوله في حنيفة وما لك اذا احرم الامام
بالعدد المعبر ثم انقضوا عنه فان كان قد صلي ركعة وسجد منها سجدة انما
جمعة وقال ابو يوسف ومحمد ان انقضوا بعد ما احرم بهم انما جمعة وقال
الشافعي في اصح قوليه واحدا انها تبطل ويثمها ظهرا فالاول فيه تخفيف والثاني
مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول والثاني
صدق حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة في الجملة ووجه الثالث ظاهر لا تنافي
العدد المعبر عنه تأييده **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة انه لا يصح فعل
الجمعة الا في وقت الظهر مع قوله احمد بصحة فعلها قبل الزوال فلو شرع في الوقت
ومدها حتى خرج الوقت انما ظهر اعند الشافعي وقال ابو حنيفة تبطل بخروج
الوقت وينتدي الظهر وقال مالك واحمد يقضي الجمعة ما لم تغيب الشمس وان

كان لا يفرغ الا بعد غروبها. فالاول مشدد باشتراط فعلها بعد الزوال والثاني
من حيث الرخصة في تعجيلها قبل الزوال وقوله الي حنيقة فيما اذا مد جتي خرج الوقت
مشدد في البطالة والرابع مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول
الاتباع وكان في ذلك تخفيفا على الناس من حيث حقة التجلي الالهي بعد الزوال
بخلاف قبله فانه ثقل لا يطيقه الاكل الاوليا لذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح
صلاة الا الضحي وهي مائة ان يقدر احد من امثالنا على فعلها لتقل التجلي كلما
قرب الزوال ومن هذا يعرف توجيه قوله مالك واحد من حيث التخفيف وان
كان من خصائص الحق تعالي زيادة ثقل التجلي كلما اطال وقته كما يعرف ذلك
اهل الكشف لكن لما كان كل واحد لا يحسن بقله سميناه مخففا فافهم **ومن ذلك**
قوله مالك والشافعي واحمد ان المسبوق اذا ادرك مع الامام ركعة ادرك الجماعة
وان ادرك دون ركعة صلى ظهرا اربعاء. مع قوله الي حنيقة ان المسبوق يدرك
الجمعة بما يقدركه من صلاة الامام. ومع قوله طاورس ان الجمعة لا تدرك
الا بادران الخطبتين. فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول ان الركعة معظم افعال الصلاة
والركعة الثانية كالتركيب لها. ووجه الثاني انه ادرك الجماعة مع الامام في
الجملة. ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط فقد قيل ان الخطبتين بدل عن
الركعتين فيضمنان الي الركعة التي قال بها الائمة الثلاثة فيكون المسبوق بذلك
كالمدرك ثلاث ركعات وذلك معظم الصلاة بالاتفاق **ومن ذلك**
اتفاق الائمة على ان الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة الفقار الجماعة مع قوله
الحسن البصري هما ستة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلى الجمعة بغير الخطبتين يتقدمانها وذلك من ادل دليل علي وجوبهما
ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبهما ولو انما كانا واجبتين لورد النص
بوجوبهما ولو في حديث واحد وقد قال اهل الكشف ان الشارع اذا فعل
فعلا وسكت عن التصريح بوجوبه او بنده فان ترجيحنا لاحد الامرين
بخصوصه قد لا يكون مراد الشارع وانما اوجبوا اقامة صلاة الجمعة
على اثر الخطبة من غير تحليل فضل عملا بما كان عليه الخلفاء الراشدون
وخوفهم من فوات المعنى الذي شرعت له الخطبة فانما انما شرعت بهما الطريق
تحصيل جميعه القلب خاصة زائدة على الجمعية احاصلة في غيرها من الصلوات
الحسن فاذا سمع المصلي ذلك التوقيف والتخدير والترغيب الذي ذكره الخطيب
قام الى الوقوف بين يدي الله تعالي بجمعية قلب بخلاف ما اذا تحلل فضل فرجا

عقل القلب عن الله تعالي ونسبي ذلك الوعظ ففاته معني الجمعة وانما لم يكلف الشا
خطبة واحدة في الجمعة والعبد من ونحوهما بما لفته في تحصيل جميعه القلب بتكرير
الوعظ ثانيا فان بعض الناس ربما يذهل عن سماع ذلك الوعظ اذا كان مرة واحدة
ومن هنا كان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول ينبغي حمل من يقول بوجوب خطبة
فقط على حال اكابر العلماء وجوب الخطبتين على حال احاد الناس اذا اكابر لها
قلوبهم يتقون في حصول جمعية قلوبهم على الله ثاني تنبيه بخلاف غيرهم وكذلك
القول في خطبتي العبد بين والكسوفين والاستسقاء **فان قال قائل فلم**
تسرع الخطبتين بين يدي شي من الصلوات الخمس فمهدا لحضور القلب فيه على الله
تعالى كالجمعة **فاجواب** انما يسر ذلك تخفيفا على الامة ولان الصلوات
الخمس قريبة من بعضها بعضها في الزمن بخلاف ما ياتي في الاسبوع او السنة مرة
فان القلب ربما كان مستغنيا في اودية الدنيا فاخترنا الي تمهيد طريق جمعية
فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك في ارجح روايتيه انه لا بد من الاتيان
في خطبة الجمعة بما يسمى خطبة في العادة مستحقة على خمسة اركان حمد الله تعالي
والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوي وقراءة آية من آيات
والدعاء للمؤمنين والمؤمنات. مع قوله الي حنيقة ومالك في احادي روايتيه انه
لو سبح او هلل اجزاه ولو قال الحمد وتزك كفاه ذلك ولم يجز الي غيره وخالف
في ذلك ابو يوسف ومحمد فقالا لا بد من كلام يسمى خطبة في العادة ولا يجوز الخطبة
الا بلفظ مولف له بال فالاول مشدد وما بعده مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب
للجمعة الا وتعرض للخمسة اركان المذكورة ووجه ما بعده حصوله تذكرا للناس
الوعظ بذكر الله وتحميده وتمليله وتسيجه وفي القرآن العظيم وذكر اسم ربه
فصل فاذا كان ذكر اسم الله يكفي عن قراءة القرآن في الصلاة ففي خطبة الجمعة
او في وقد قال اهل اللغة كل كلام يشتمل على امر عظيم يسمى خطبة واسم الله اسم
جليل عظيم بالاتفاق **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي بوجوب القيام على
القادر في الخطبتين مع قوله الي حنيقة واحد بوجوبه فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان منصبه الداعي الي الله تعالي
يقضي اظها والعزم وشدة الاهتمام بامر الله تعالي والخطبة جالساً ثانياً ذلك
فكان القول بالوجوب للقيام حال الخطبتين منقضا لا سيما عند من يقول انما
بدل عن الركعتين ووجه الثاني ان المراد ايضا كلمات الوعظ الي سماع الحاضر
والغرض من ذلك يحصل مع الخطبة جالساً لا سيما عند من يقول باستحباب
الخطبتين للحسن البصري فاعلم ذلك **ومن ذلك** قوله الشافعي بوجوبه

اجلس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم الوجوب فالاول مشدد ودليله الانتفاع
 والثاني مخفف ودليله الفيتا على جلسة الاستراحة في الصلاة فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعية في القول المرجوح بعدم
 اشتراط الطهارة بينهما فالاول مخفف والثاني مشدد وفرج الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان غاية امر الخطبتين ان يكونا قرا ناصرا وذلك جائز
 مع الحديث بالاجماع ووجه الثاني الاحتمال باحتمال مع الانتفاع للشارع واختلفا
 الراشدون ولا احتمال ان يكونا بدل من الركعتين عند الشارع كما قال بعضهم فنعى
 ما فعل الشافعية في اشتراط الطهارة للخطبتين وان كان الادرج عنده ان الجملة
 صلاة كاملة على جملتها وليست الخطبتين بدلا عن الركعتين وذلك في غاية
 الاحتمال فاشتراط الطهارة لاحتمال كونها بدلا عن الركعتين ولم يجعلها بديل
 الركعتين جزما لانه لم ير دعوى الشارع فيه شي **ومن ذلك قول الشافعية**
واحد يستحب للخطبتين اذ اصعد علي المنبر ان يسلم علي الحاضرين مع قوله في حقيقة
 ومالك ان ذلك مكروه ووجه الاول الانتفاع لانه قد اعرض بالصعود عن
 الحاضرين باستدباره اياهم ففسل له السلام على قاعدة السلام في غير هذا
 الموضع ووجه الثاني ان السلام انما شرع للايمان من وقوع الاذي منه
 لم يسلم عليه ومنصب الخطيب يعطي الايمان بذاته بل بعضهم يتركه بمس
 ثابته اذا خرج عليهم فالسلام عليهم مبني على نسبتهم الى سوء الظن به وسوء
 ظنونهم فانهم **قال** قال فيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين
 كانوا يسلمون اذا اصعدوا احد هم المنبر **فاجواب** ان السلام من الانبياء
 والصالحين محمول على البشارة للحاضرين اي تتم في ايمان من ان تتخالفوا
 وعظما كرمه على لسان الشارع وليس المراد انتم في ايمان منا ان نؤذيكم بغير
 حق وقد تقدم نظير ذلك في الكلام على قول المصلي في الشهادتين السلام عليكم
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته اي انت في ايمان من ان يتخالف
 شرعه لان الايمان في الاصل لا يكون الا من الاعلى للادني **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ومالك في ارجح روايته لا يجوز ان يصلي بالناس في الجمعة الا من
خطب ومع قول الشافعية في ارجح قوليه يجوز ذلك وهو احادي الروايتين عن
 احمد فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول الانتفاع فلم يبلغنا احدا يصلي بالناس الجمعة في عصر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وعصر خلفاء الراشدين الا من خطب ومنه في اجوابه
 عن قوله مالك ووجه الثالث عدم ورود النبي عن ذلك وان كان الاول ان لا يصلي
 بالناس الا من خطب فانهم **ومن ذلك قوله** لا يؤمن الله الايمان به لیس تحت قراءة سورة

هذا الحديث في نسخة
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

الجمعة والمنافقين في ركعتي الجمعة او سبع والفاشية مع قوله في حقيقة انه لا يختص
 القراءة بسورة دون سورة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الانتفاع
 ووجه الثاني سد باب الرغبة عن شي من القرآن دون شي كالعلم يقع لبعض
 المحجوبين عن شهود تساوي نسبة القرآن كله الى الله تعالى علي السواء فالاول
 قال ولو كان نسبة القرآن الى الله تعالى واحدة فتمن متمثلون امر الشارع في
 تخصيص قراءة بعض السورة في بعض الصلوات دون بعض **ومن ذلك قوله**
جميع الغفلة بسبب الغفلة للجمعة مع قوله داود والحسن بعدم سببته فالاول مشدد
 والثاني مخفف ودليل الاول الانتفاع وتظيم حضرة الله تعالى عن القدر المعنوي
 والحسي وطلب ان لا يقع نظر الحق الاعلى بدين طاهر تظيف وان كان الحق تعالى
 لا يصح حجاب عن النظر اليه بركه لا فاجد من حيث تدبيره لعباده ووجه الثاني
 طلب دخول حضرة الله تعالى بالذل والانكسار وشهود العبد قدارة جسده
 ليظهره الله تعالى بالنظر اليه ولو انه نظف جسده لو بما اري نظافة نفسه
 من القدر فنجح عن شهود الذل وطلب المغفرة فكان انقاد نس جسده مذكرا
 لطلب المغفرة وشهود الذل والانكسار بين يدي ربه ليرحمه فلكل مجتهد
 مشهد **ومن ذلك تخصيص** الائمة الاربعة مطووية الغسل من يحضر الجمعة
 مع قوله اي ثورانه مستحب لكل احد حصر الجمعة او لم يحضرها ووجه الاول قوله
 صلي الله عليه وسلم من اتي الجمعة فليغتسل فخص الامر بالغسل عن يحضر صلاة
 الجمعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلي الله عليه وسلم حتى علي كل مسلم ان يغسل
 جسده في كل سبعة ايام انتهى وذلك لغوم نزول الامداد الالهي يوم الجمعة
 علي جميع المسلمين من حضر الجمعة ومن لم يحضر فينقلني احدثهم مدد ربه علي طهارة
 وجبارة جسده وانتعاشه لضعفه بارتكابه المخالفات او بارتكابه الغفلات
 واكل الشهوات ولا فرق في تخصيص الغسل بين يحضر بين القابل بوجوب الغسل
 ولا بين القابل بسببته لكن ينبغي حمل الوجوب علي بدن من يتناذي الناس راحة
 بدنه وثيابه كالقصاب والزيات وحمل الاستحباب علي بدن العطار واليتا
 ونحوهما **ومن ذلك قوله** الائمة الثلاثة انه لو اغتسل الجنب بنية غسل الجنابة
 والجمعة معا اجزاه مع قوله مالك انه لا يجوز بدنه عن واحد منهما فالاول مخفف
 والثاني مشدد وفرج الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالاكابر الذين
 حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكانت ابدانهم حية لا تحتاج الى تكرار
 الغسل بالماء لاجبها او انفسها والثاني خاص بالاصاغر الذين كثروا وقوعهم
 في المعاصي فاجتاجوا الي تكرار الغسل ليجي ابدانهم فرح الله الائمة ما كان
 ادق نظرهم في استخراج الاحكام اللاتفة بالاكابر والاصاغر **ومن ذلك**

جوز

قول ابو حنيفة واحد والشافعي في ارجح قوله ان من زجر عن السجود وامكنه ان يسجد
علي ظهر انسان يسجد فعل والقول الثاني للشافعي ان شا آخر السجود حتى يزول
الزحام وان شا يسجد علي ظهره مع قول مالك بكره السجود علي الظهر بل يصبر حتي
يسجد علي الارض . فالاول محقق والثاني مشدد . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان
ووجه الاول العمل بحديث اذا امر تكبر بامر فانوامنه ما استطعتم ولم تستطع
هذا المزحوم ان يمثل امر الشارع في ابتاعه للامام في السجود الا كذلك فالامر
بالسجود ثابت عن الشارع علي اثر سجود الامام واما الانتظار حتي تزول الرحمة
حسب كونه والعمل بمقتضى المنطوق اولي . ووجه الثاني ان العمل اعظم افعالا
الصلاة في المحضوع والذلة ولا يكون ذلك الاعلي الارض الحقيقة التي هي التراب
او ما فرش عليه من حصير او حصي ونحو ذلك واما السجود علي ظهر ادي فربما فهم
منه الكبر ولو صورة وان كان ادي اصله من التراب ايضا فانهم فان الساجد
علي ظهر انسان كانه يستعبد صاحب ذلك الظهر وذلك خارج عن سياق مقام
العبودية الذي هو الذل والانتكسار لله رب العالمين **ومن ذلك** قول
الايمنة الثلاثة ان الامام اذا حدث في الصلاة جازله الاستحلاف وهو الجديد
الراجح من مذهب الشافعي مع قوله في القديم بعدم الجواز فالاول محقق والثاني
مشدد . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان . ووجه الاول مراعاة المصلحة للمؤمنين
والتسبب في حصول كمال الاجر بكمال الاقتداء في الجمعة كلها او بعضها . ووجه
الثاني حصول للمؤمنين الاجر بحج احرامهم خلف الامام في الجمعة وفارقوا الامام
بعذر فيرجي لهم حصول كمال الاجر بالنية حيث عجزوا عن الفعل ان شا الله تعالى
ومن ذلك قول الايمنة الاربعة انه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد الا اذا كثروا
وعسر اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا اقيمت في جوامع فالقديم
اولي وليس للامام ان يحنف في المسئلة شي ولكن قال ابو يوسف اذا كان للبلد
جانبين اذا قيد اقامة جمعيتين وان كان لها جانب واحد فلا يجوز وعبرة الامام
الاعظم احمد واذا اعظم البلد وكثر اهله كبغداد جاز فيه جمعتان وان لم يكن
لهم حاجة الي اكثر من جمعة لم يجوز وقال الطحاوي يجوز تعدد الجمعة في البلد
الواحد بحسب الحاجة ولو اكثر من جمعيتين وقال داود اجمعة كسائر
الصلاوات يجوز لاهل البلدان يصلوها في مساجد هم . فالاول وما عطف
عليه فيه تخفيف وتولد داود تخفف . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان امامة اجمعة من منصب الامام الاعظم فكان الصحابة لا يصلون
الجمعة الا خلفه وتبعهم الخلفاء الراشدون وعلي ذلك فكان كل من جمع يقوم في
مسجد آخر فلا في المسجد الذي فيه الامام الاعظم يلوث الناس به ويقولون ان

فلانا

ب
عم

فلانا يزارع في الامامة فكان يتولد من ذلك قتن كثيرة فسد الايمنة هذا البنا
الا لعذر رضي به الامام الاعظم كعقبي مسجد عن جميع اهل البلد فهذا
سبب قول الايمنة انه لا يجوز تعدد اجمعة في البلد الواحد الا اذا عسر اجتماع
في مكان واحد فيبطلان اجمعة الثانية ليس لذات الصلاة وانما ذلك
لخوف الفتنة **وقد** كتب الامام عمر بن الخطاب الي بعض عماله اتيموا
الجمعة في مساجدكم فاذا كان يوم الجمعة فاجتمعوا كلكم خلف امام واحد
انتهى فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة من تعدد اجمعة جاز
التقدم علي الاصل في اقامة الجماعة ولعل ذلك مراد داود بقوله ان اجمعة
كسائر الصلوات ويؤيده عمل الناس بالتقدم في سائر الامصار من غير مخالفة
في التفتيش عن سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان التقدم منها عنده
لا يجوز فعله بحال كورود ذلك ولو في حديث واحد فلهذا تقدمت همة
الشارع صلي الله عليه وسلم في التسهيل علي امتة في جواز التقدم في سائر
الامصار حيث كان اسهل عليهم من اجمع في مكان واحد فافهم **فان**
قلت فما وجه اعادة بعض الشافعية اجمعة ظهر بعد السلام من
الجمعة مع ان الله تعالى لم يفرض يوم اجمعة صلاة الظهر وانما فرض الجمعة
فلا يقضي الظهر الا عند العجز عن تحصيل شروط اجمعة مثلاً **فالجواب**
ان وجه ذلك الاحتياط والخروج من شبهة منع الايمنة التقدم بقطع النظر
عن ما ذكرناه من خوف الفتنة وخوف وقوع التقدم بغير حاجة كما هو
مشاهد في اكثر مساجد مصر وغيرها فقد صار العميان الذين يقرءون علي
قبور الاموات بفلوس يخطبون ويصلون بالناس اجمعة من غير تكبير مع ان
مذهب الايمنة تقتضي ان جواز التقدم مشروط بالحاجة فكان صلاتها ظهراً
في غاية الاحتياط وان كانت اجمعة صحيحة علي مذهب داود فافهم **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان الجمعة اذا فاتت وصلوها ظهراً تكون
فرادي . مع قول الشافعي واحمد يجوز صلاتها جماعة . فالاول مخفف
والثاني مشدد . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الثاني ان الفا
ان الميسور لا يسقط بالمعسور وقد تفسر حصول اجمعة وتيسير الجماعة
في الظهر فلا يمنع من فعلها جماعة علي الاصل في مشروعية الجماعة **ووجه**
الاول التخفيف علي الناس اذ وجوب الجماعة في الجمعة مشروط بصلاتها
جمعة فلما فاتت حقت في بدلها بصلاة فرادي والله تعالى اعلم
باب صلاة العيدين
اتفق الايمنة علي ان صلاة العيدين مشروعة وعلي وجوب تكبيرة

عدة

الاحرام او لها وعليه شرعية رفع اليدين في التكبيرات كلها الا في رواية
عن مالك . وكذلك اتفقوا على ان التكبير ستة في حق المحرم وغيره
خلف الجماعة **وهذا** ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة في احدي روايتيه ان صلاة العيدين
واجبة على الاعيان كالجمعة . مع قول مالك والشافعي انها سنة . ومع
قول احمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية . فالاول مستدود والثاني
مخفف والثالث فيه تشديد . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه**
الاول عدم التصريح من الشارع بحكم هاتين الصلاتين فاخطا الامام
ابو حنيفة وجعلها فرض عين مع كونها ليس فيها كبير مستقة لكونها بفعلا
في الستة مرة واحدة فلا فرق بينهما وبين الجمعة في الصور فانها ركعتان
تخطبتين فعلمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة **ووجه** الثاني
الاخذ بالتوسعة على الناس بالعمل بحيث ليس والامداد النازلة
في يومها اكثر واعلم من الجمعة من حيث ان المدة فيها ينال من حضر صلاتها
مع الجماعة ومن لم يحضر بخلاف الجمعة فان المدة خاص بمن يحضر **الا**
تخلف عنها بعد ذلك **ووجه** قول احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعلها بجماعة واكثر من الناس علي عدم حضوره في صلاة تمام وكانت
اشبه بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيها كالسابع
لمن لم يحضر فحصل له الفضل بعد من شفع فيهم ولذلك قال العلماء انه
افضل من فرض العين لكونه اسقط الحرج عن صاحبه وعن غيره فانهم
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد ان من شريط صلاة العيدين العدد هو
والاستيطان واذن الامام في احدي الروايتين عن احمد كما في الجمعة وزاد
ابو حنيفة وان تقام في مصر . مع قول مالك والشافعي ان ذلك ليس كله
بشرط واجاز صلاتها فرادي لمن شاء من الرجال والنساء فالاول مستدود والثاني
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ما تقدم انفا من كونها يشتهان
صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظم موكبهما بالنسبة لبقية الصلوات
ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث انه جعل ايام العيدين
ايام اكل وشرب وذكره تعالى وفي رواية ويقال اي جماع فلما خفف الشارع
في يومهما في فعل ما ذكر دون يوم الجمعة كان حضورهما مستحبا لا واجبا
وايضا فلما ورد ان القيامة تقوم يوم الجمعة فاخطا الاجتهاد لمن يكون
على الدين واليمان في ذلك اليوم من العصاة الظاهرين في الحق في ذلك
اليوم بايجاب الحضور عليهم في الجمعة والاقبال على العبادة لئلا تقوم القيامة

عليهم وهم غافلون في اكلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف العيد لم يرد ان القيامة
تقوم فيه ومن الحكمة في جواز العيدين فرادي زيادة التوسعة على العيد بعدم
وجوب ربطه بامام لا يستحق الا بعد تحريكه فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
انه يستحب ان يكبر بعد تكبيرة الاحرام ثلاث تكبيرات في الاولى وخمسا في الثانية
مع قول مالك واحمد انه يكبر ستا في الاولى وخمسا في الثانية . ومع قول
الشافعي يكبر سبعا في الاولى وخمسا في الثانية . ثم قال الشافعي واحمد
انه يستحب الذكر بين كل تكبيرتين وقال ابو حنيفة وما لك انه يوالي
بين التكبيرات تسعا . فالاول مخفف في عدد التكبيرات والثاني فيه تخفيف
والثالث فيه تشديد ومن قال يوالي التكبيرات مخفف ومن قال يستحب
الذكر بينهما مستدود . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول التقاوت
في عدد التكبيرات ظاهرة لان كل امام تبع ما وصل اليه عن الشارع او الصحابة
ووجه من قال يوالي التكبيرات فلا نه هو المتبادر الى الفهم من كلام
الشارع وهو خاص بالاكثر الذين يقدرون على تحمل ثوالي تجليات الذكر
والعظمة على قلوبهم فكان الفقا الذين الى معني الشيخ والتخفيف والتوسعة
مع التكبير كالمقري للعيد على تحمل تجليات العظمة والذكر فافهم **ووجه**
وسمعنا سيدي عليا اخو اوص رحمه الله يقول انما شرط
العلماء بجماعة في الجمعة دون العيدين لان تجلي الحق تعالى في صلاة
الجمعة اشده من تجليه في صلاة العيدين فلذلك كانت الجماعة في الجمعة
فرض عين وفي العيدين سنة وايضا ذلك ان الجمعة لو شرعت فرادي
لثبت ابدان المصلين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلت لقلوبهم
في مشروعية صلاتهم مع الجماعة رحمة بهم لا يستيناسهم بجسمهم من البشر
فان قال قائل ان الجزء السري الذي في كل عيد موجود فافهم
لا القفينة بالاستيناس بحجابه **قلت** انجز المذكور لا يحصل به استيناس
يقدر معه العيد على تحمل التجلي المذكور من غير ذهول عن افعال الصلاة
واقوالها فلما لم يحصل به المعنى المذكور جعلناه كالعدم وشرعنا له الجماعة
اخارجة عنه انتهى **فان قال قائل** فلم كانت الجماعة احاضرون في العيد
اكثر من جماعة الجمعة **فالجواب** انما كان جماعة العيد اكثر لاجتماعهم
بشهود اكثر منهم عن شهود تلك العظمة التي تجلت لهم ليكبروا ورهم يوم
العيد ولولا شهود تلك الكثرة لما استنبطوا يوم العيد فكان عدم نقل
التجالي عليهم مع كثرتهم هو سبب كمال سرورهم في يوم العيد فافهم **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي انه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين

نية

يا
حيد

س

وهو احدي الروايتين عن احمد . مع قولنا في حقيقته واحمد في الرواية الاخرى
انه يغاير بين القرائتين فيكون في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد
القراءة . فالاول تخفيف والثاني تشديد **ووجه** الاول وهو خاص
بالاصاغر ان القراءة بعد مشاهدة كبريا الحق جل وعلا اقوي على حضور مع
الله تعالى واعون على فهم كلامه **ووجه** جعل التكبير بعد القراءة في
الركعة الثانية كون الاكابر يزدادون تعظيما للحق تعالى بتلاوة كلامه
فكان تقدم التلاوة اعون لهم على تحمل تجلي كبريا الحق تعالى على قلوبهم
عكس الاصاغر فان العظمة تطرق قلوبهم ولا تتركب في الله تعالى عليهم الحجاب
رحمة بهم ليلا يذوبوا عن مشاهدة كبريا به وعظمته كما هو معروف بين
العارفين الذين يصلون الصلاة الحقيقية **ومن ذلك** قولنا في حقيقته
وما لك ان من فائتته صلاة العبد مع الامام لا يقضيها . مع قول احمد
والشافعي في احدي قوليه انها تقضي فرادي . فالاول تخفيف والثاني
فيه تخفيف من كونها فرادي وتشديد من جهة القضا **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان ما فائتته من الفضل مع الامام
لا يسترجع بالقضا **ووجه** الثاني ان صلاتها جماعة ثاني مرة فيه
مستفاد على الامام والمأمومين مع عدم ورود نص في قضائها بالخصوص
وايضاف ان صلاتها فرادي يغمر على ما فات العبد من الامداد الالهية
التي تحصل له لو كان صلي مع الامام فانه يريد ان يحضر مع ربه في الصلاة
منفردا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك فرادي تنهيه على قدر ما فائتته
من الاجر والثواب ليعزم على الحضورها مع الامام في الاعياد
المستقبلة فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي انه يقضيها ركعتين كصلاة
الامام . مع قول احمد انه يقضيها اربعا كصلاة الظهر وهذه الرواية
هي المختارة عند محققي صحابه والرواية عندها بخير بين قضائها ركعتين
او اربعا . فالاول تخفيف والثاني تشديد **ووجه** الاول لما كانت القضا
للاداني ذلك على الاصل فيه **ووجه** الثاني قياس صلاة العبد على صلاة
الجمعة فان الخطبة فيها بدل عن الركعتين فلما فاتته الصلاة والخطبتان
مع الامام كان من الاحتياط فعلها اربعا فان صلاتها ركعتين فقط صحت
ولكن فائتته الاحتياط **وقد** تقدم في صلاة الجمعة ان الشارع .
اذ فعل امر ولم يبين لنا هل هو واجب او مندوب فمن الادب فعلنا
له على وجه التماسي به صلى الله عليه وسلم بقطع النظر عن اجزائه بوجوه
او ندبه وصلاة العبد من ذلك قنائل **ومن ذلك** قولنا لا يمتد ان فعلها

بالصحة بظاهر البلد افضل من فعلها في المسجد . مع قولنا الشافعية بان
فعلها في المسجد افضل اذا كان واسعا . فالاول تشديد بالخروج الى الصلوة
وفيه تخفيف بالنظر لعدم حصر النفوس في المسجد وهو خاص بالاصاغر
والثاني تخفيف وهو خاص بالاكابر وذلك ان الاصاغر لا يقدر ان على
حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد الا بمشقة لانه يوم زينة واكل وتفاطيل
شهوات اباحها الشارع فيه فكان صلاة التمتع للعيد في القضا ارفق بهم
واما الاكابر فانهم يرون ملكهم بين يدي الله في بيته اوسع مما بين السما
والارض وقد قالوا اسم الاحتياط مع الاجابة ميدان فافهم **ومن ذلك** قوله
في حقيقته انه لا يجوز التنفل قبل صلاة العيد واما بعد ها فيجوز ولم
يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الامام وغيره . مع قوله ما لك ان اذا
فعلها في المصلي فلا يتنفل قبلها ولا بعد ها سوا في ذلك الامام والمأموم
وعنه في المسجد روايتان . ومع قوله الشافعي بانه يتنفل قبلها وبعدها
في المسجد وغيره سوا الامام فانه اذا ظهر للناس ولم يصل قبلها . ومع
قول احمد لا يتنفل قبل صلاة العيد ولا بعد ها مطلقا . فالاول تشديد
والثاني فيه تشديد من حيث ان فيه روايتان والثالث فيه تخفيف
والرابع تخفيف بالترك **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول
عدم ورود نص في ذلك عن الشارع في جواز التنفل قبلها وكل عمل ليس عليه
امر الشارع فهو مردود وغير مقبول الا ما استثنى من الامور التي تشهد
لها الشرعية بعدم خروجها عن عموماتها وايضا ذلك ان الشارع هو دليل
لنا في جميع امورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله فهو ممنوع منه على الاصل
قواعد الشريعة فلو علم الشارع ان الله تعالى اذن لاحد في التنفل قبل
صلاة العيد لاجترنا بذلك او كان فعله ولم يبلغنا انه تنفل قبل صلاة
العيد وانما اباح ابو حنيفة التنفل بعد صلاة العيد لكون العلة التي
كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيبة العظيمة الالهية التي تنجى للعبد قبل
صلاة العيد بخلاف الامر بعد الصلاة فانه حصل للعبد اذ كان بسمع الخطبة
فقد رعى ان يتنفل بعدها او حصل الاذن بالوقوف بين يدي الله تعالى
في صيد الاذن له بان يتنفل بعد الصلاة وقبل الخطبة **ووجه** قوله
ما لك ان لا يتنفل في الصلوة قبلها ولا بعد ها التخفيف على غالب الناس
فان الامام ما صلي بهم في الصلوة الامداد لقلوبهم مما كان حصل لهم من
الحضور بصلواتهم في المسجد فلو اثم وابا للتنفل في الصلوة المعبى الذي
قصده الامام وصارت صلاتهم كانهما في المسجد من حيث الحصر والضيق في

نفوسهم فيقفوا بين يدي الله في الصلاة كالنكسائي أو كالمكرهين فافهم ووجه
قول الشافعي أنه لا يكره التنفل قبلها لغير الإمام أي ولمن شاء من الأكابر الذين
يتعمدون بمناجاة الله تعالى والوقوف بين يدي الله ولا يشامون من ذلك
ولا يطالبهم نفوسهم باللهو والاكل والشرب يوم العيد بخلاف الإمام فان
الناس مأمورون بما تباعد فان تنفل تنفلوا وفيهم الذين غلب عليهم موافقة
حظوظ نفوسهم فيكون الإمام سببا لحصول الحرج والضيق عليهم في الصلاة
فيقف احدهم في الصلاة صورة وهو خارج عنها حقيقة ولما راي الإمام
احمد في هذا المعنى قال لا يتنفل الإمام ولا غيره قبل صلاة العيد ولا بعد هذا
تحقيقا على الضعفاء من الناس فافهم **ومن ذلك** اتفاق الأئمة على أنه
يستحب ان ينادي لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير أنه يؤذن لها
قال ابن المسيب وأول من اذن لصلاة العيد معاوية . فالاول محقق في
الفاظ النداء والثاني مشدد فيها **وجه** الاول الاتباع والتبعية على
فعلها في جماعة لئلا يتساهل الناس في فعلها فرادي اذا جماعته فيها هو
المقصود الأعظم ولكون كل عيد يفعل في العام مرة واحدة . **وجه**
قوله ابن الزبير ومعاوية الفئاس على الفرائض بجامع السروعية ولعل
ابن الزبير لم يبلغه في ذلك شيء والافح ورود النص لا يحتاج الى قياس **ومن**
ذلك قوله الشافعي أنه يستحب قراءة سورة **في** في الاولى واقترنت في
الثانية او قراءة سبح اسم ربك الاعلى في الاولى والثانية في الثانية . ومع
قوله احمد وما لك أنه يقرأ بينهما سبح والثانية فقط . ومع قوله في حقيقته
أنه لا يستحب تخصيص القراءة بينهما بسورة . فالاول مشدد والثاني محقق
والثالث اخف **فرجع** الأمر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بالأكابرة
والثاني خاص بالمنوسطين والثالث بالأصاغر **وجه** الاول ان الغالب
في يوم العيد واجمعة ترك الحرف والصنابع وما يتعلق باهوية النفوس
فرمما يسي العبد امر المعاد واهل يوم القيامة فكان قراءة هذه السورة
المعينة كالذكر للعبد بتلك الأهوال لئلا يطول عليه زمن العقلة عن الله
وعن الدار الآخرة فيموت قلبه او يضعف وان كانا كاملا من شرطه ان
يجمع بين الفرح والحزن معا في يوم العيد فان قل **قلت** ان في مثل
اذا الشمس كورت أكثر في ذكر الأهوال من قراءة سبح فالجواب
ان التجلي الهذه الدار الغالب عليها ان يكون ممزوجا بالجمال رحمة بالخلق
ولو اندفع الى تجلي الخلق بصفة انحلال الصلوات كثر من الناس فلذلك
كان الايق بصلاة العيد من قراءة سورة سبح لما فيها من التيسير وصفات الحمد

والحال وكذلك القول في سورة **في** واقترنت هي من وجه بصفات الجمال
لمن تأمل فافهم **وجه** قوله في حقيقته فهو خوف الوقوع في الرغبة عن شيء
من القرآن فتصير نفس العبد فكره قراءة غير السورة التي عينت للقراءة
فالكامل ولو اتى بالسورة المعينة لا يرغب عن غيرها والناقص ربما رغب
عن غيرها ففسد الإمام ابو حنيفة الباب به بالقول بعدم التخصيص فزخم الله
عليه ما كان ادق نظره في الشريعة وما اشد خوفه على الأمة ورحم الله بيقته
الأئمة **ومن ذلك** قوله الشافعي في ارجح القولين أنهم لو شهدوا يوم الثلاثاء
من رمضان بعد الزوال بروية الهلال قضيت موسعا . مع قوله مالك انفا
لا تقضي وهو مذهب احمد فان لم يمكن جمع الناس في ذلك اليوم صلت من
الغد عند الشافعي ومن قال بقوله وقال **أبو حنيفة** صلاة عيد الفطر
تقضي يوم الثلاثاء والثالث . فالاول فيه تشديد من حيث الأمر بالقبض
والثاني محقق بعدم الأمر به والثالث متوسط **فرجع** الأمر الى مرتبتي
الميزان **وجه** الاول طلب المبادرة الى تدارك ما فات **وجه** الثاني
طلب التحفيف على الأمة بعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد
الزوال حين شرعت نفوسهم الى تناول الشهوات ذلك اليوم بعد ان استند
للصلاة من بكرة النهار فلم يشهد احد بروية الهلال الى الزوال **وجه**
الثالث ظاهر لان القلب يعرض عن صلاة العيد بعد اليوم الثالث وتذ
بهجة صلاة العيد فاذا امر بقضائها بعد اليوم الثالث وقف وقلبه سارد
كانه لم يكن في الصلاة **ومن ذلك** اتفاق الأئمة على ان الذكر في عيد الفطر
مسنون وكذلك في عيد الفطر الا عند ابو حنيفة . مع قوله داود بوجوبه
وقال النخعي انما يفعل ذلك احوال كون قال **ابن هبيرة** والصحيح ان
تليقير الفطر اكدم من يوم النحر لقوله تعالى وتكلموا العدة وتكبروا الله على
ما هداكم . فالاول مشدد والثالث أشد والثاني والرابع محقق **فرجع**
الأمر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول والثالث الاتباع والاحد بالاحتياط
فان الأمر للوجوب بالأصل الذحي يصرفه صارف **وجه** قوله في حقيقته
والنخعي ان يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير يقتضي استسعاد الهيئة
والتعظيم فيورث العبوسه والحزن ويذهب الفرح والسرور المطلوب يوم
العيد فهو خاص بالأصاغر الذين لا يقدر ورون على الجمع بين شهود العظيمة
والسرور والاول خاص بالأكابرة **ومن ذلك** قوله مالك أنه يكبر يوم عيد
الفطر دون ليلته وانتهاه عنده الى ان يخرج الإمام بصلاة العيد وهو
الراجح من قول الشافعي والثالث الى ان يخرج منها واما ابتداءه فمن حين

ين

ت

هب

يرى الهلال وهي احدي الروايتين عن احمد واما انتهائه فغير روايتان له فمن
حين يرى الهلال احدهما اذا خرج الامام والثاني اذا فرغ من الخطبتين
فالاول من قول مالك محقق من وقت التكبير والثاني من قول الشافعي
وما بعد من قول مالك فيه تسديد من حيث امتداد وقته الى خروج الامام
من الصلاة وقول احمد في احدي الروايتين كقول مالك فيه تسديد وحي
الرواية الاخرى اسد من حيث انه ينبغي بفراغ الخطبتين **وجبه** قوله
مالك الاول ان التكبير لله تعالى للتعظيم له واظهار التعظيم في النهار اولي
لانه محل ظهور شعائر العبودية عادة بين الناس بخلاف الليل يكون فيه
في قعود بيوتهم لا يتشرون فيه لمعاشهم ولا يحشون فيه في شوارعهم واسواقهم
ووجه بقية الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قولنا في حنيقة واحمد ان يسفح التكبير
في اوله واخره فيقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
ولله احمد **مع** قوله مالك في رواية لمان شاكير ثلاثا وان شاء مرتين
ومع قول الشافعي انه يكبر ثلاثا تسعا في اوله وثلاثا في اخره واختار اصحابه
انه يكبر ثلاثا في اوله وتكبرتين في اخره **وجبه** هذه الاقوال ظاهر ولعل
دليل كل واحد على قوله هو ما بلغه عن الشارع واصحابه **ومن ذلك**
قولنا في حنيقة واحمد ان ابتداء التكبير في يوم عيد الاخر من صلاة فجر يوم
عرفة الى ان يكبر لصلاة العيد من يوم الاخر وقال مالك والشافعي في اظهر
القولين انه يكبر من ظهر الاخر الى صلاة الصبح من ايام التشريق وهو
رابع يوم الاخر سواء كان محلا او محراما عندهما والعمل عند اصحاب الشافعي
على ان ابتداء التكبير في غير الحاج من صبح يوم عرفة الى ان يصلي عصر اخر
ايام التشريق **فالاول** محقق وما بعد مشدد **فرج** الامر الى مرتبة
الميزان **وجبه** الاول التحفيف على الناس وهو خاص بالاصاغر الذين
لا يقدرون على استشعار شهود عظمة الله تعالى وهيئته الى عصر اخر ايام
التشريق بل ترهق روحهم من ذلك ويسدل عليهم احجاب من ذلك الشهود
ومقابلته خاص بالاكابر الذين يقدرون على استشعار ذلك فلا يشغلهم
ظهور عظمة كبريا الحق تعالى بهم من مراعاة السرور والفرح مدة ايام
التشريق بخلاف الاصاغر وايضا ذلك ان العبد لا يسمي حقيقة عند القوم
مكبرا لله تعالى الا ان استحضر عظمته في قلبه واما تكبيره باللسان والقلب
غافل فليس هو مقصود الشارع وقد حصل شعائر التكبير بقوله في حنيقة
واحمد في الجملة في حق الاصاغر فافهم **ومن ذلك** قولنا في حنيقة
واحمد في احدي روايتين ان من صلى مسجدا في هذه الاوقات من محل

ومحمد لا يكبر **مع** قوله مالك والشافعي واحمد في روايتيه الاخرى انه يكبر
واما خلف النوافل فانفقوا على انه لا يكبر عقبها الا في قول الرازي للشافعي **وجبه**
فالاول محقق والثاني مشدد في المسبطين **وجبه** الاول في المسئلة الاولى
من صلي مسجدا يستند عليه هيبة الله تعالى وقيام تعظيمه في قلبه فيثقل عليه
النطق بالتكبير بل لا يكلف به فان الهيبة قد غمته فلا يطالب باقامة شعار
الظاهر وهذا خاص بالاصاغر والثاني خاص بالاكابر الذين يقدرون على رفع
صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم والهيبة في قلوبهم **فرج** الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك يوم توحيد القولين في التكبير عقب النوافل التي يصليها في
فان الهيبة رجاها عن صاحبها بخلاف ما كان في جماعة منها فان البشر يشعرون
ببعثه بعضا عادة فيحجب بشهود الخلق عن شهود كمال عظمة الله تعالى
فلا يثقل عليه رفع صوته بالتكبير والله تعالى اعلم **باب**
صلاة الكسوفين اتفقوا على ان الصلاة للكسوف الشمس سنة مؤكدة
يراد الشافعي واحمد في جماعة **مبدأ** ما وجدته من مسایل الاتفاق
في هذا الباب واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قوله مالك والشافعي
واحمد ان السنة في صلاة الكسوفين ان يصلي ركعتين في كل ركعة قناتان
وقرأتان وركوعان وسجودان **مع** قوله في حنيقة انها تصلي ركعتين كصلاة
الصبح **فالاول** مشدد والثاني محقق **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجبه**
الاول مطلوبية زيادة الخشوع لله تعالى بتكرار هذه الاربعة السجدة
الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف فربما اشدهم الهيبة على قلوبهم فلم
يحصل لهم مراعاة كمال حضور مع الله تعالى والخشوع له في اول ركوع او سجود
لكنهما يغلان في محل القرب وايضا فلما ورد من تشييب التجلي الاخرى في
الدوية بهما فكان الكسوف لهما في الدنيا اعظم فتنة من فتنة الدجال فان الحق
تعالى لا يبيح في جناب عظمتهم نقص ولولا ان الحق تعالى امتن على العارفين
بمعرفته في مراتب التكرار والا كانوا افتنوا عن دينهم **هنا** اسرار تطهير
فيها الاعناق لا تنظر في كتاب فمنهم ما ذكرناه واما ما لا يعرف ان تكرير
الركوع والسجود والاعتدال كالجبار لذلك النقص يحصل في فعل كل اول ركعة
ومن ذلك يعرف توجيه ما ورد عن الشارع من فعلها بتكرار هذين الركعتين
ثلاث مرات واربع مرات وخمس مرات وذلك لزيادة الهيبة والتعظيم في
قلوب الصائبة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهيبة والعظمة عند غالب الناس فلم يذهلوا
عن كمال الخشوع فكل الامم خاصة بالاكابر والمتوسطين وكلام

الى حنيفة خاص بالصاغر الموجودين في كل زمان فانهم لم يوردوا في حنيفة
 والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يحتاجون الى تكرير شيء من هذه
 الاركان كبقية الصلوات **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يخفى القراءة
 مع قول احمد انه يجهر بها فالاول محقق خاص بالصاغر الذين علمت
 عليهم هيبته انه قام بقدر واعلى اجهر والثاني مشدد خاص بالكابر الذين
 يقدرون على النطق مع شدة الهيبته قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها
 فانهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحمد في المشهور عنه انه لا يستحب
 الحسوف القمر ولا الحسوف الشمس خطبتان مع قول الشافعي انه يستحب
 لهما خطبتان كالحجفة فالاول محقق وهو خاص بالكابر الذين قام الخوف
 في قلوبهم من رؤية الحسوف او الحسوف فلا يحتاجون الى سماع خطبة ولا
 وعظ ولا تحذير والثاني مشدد في استحباب الخطبة وهو خاص بالصاغر
 المحجوبين عن المعنى الذي في الحسوف فلم يعم في باطنهم خوف من عجز فلذلك
 احتاجوا الى خطبة مع شهود الحسوف ليقيم الخوف في قلوبهم ويتذكروا
 به احوال يوم القيامة فيتنبهوا له بالاعمال الصالحة وترك المعاصي ولما
 كان الناس فيهم تخايف وغير تخايف في كل عصر راعى الشارع والائمة ضعفا
 الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة في هاتين الصلوات وخطبوا لهم
 مراعاة لكل المصلحة لتنبه الذي لم يفتح له خوف بالحسوف فتجاف وزداد
 خوفا من كان حصل له به خوف فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
 واحمد في المشهور عنه انه لو اتفق لوقوع الحسوف وقت كراهة الصلاة
 فلا يقضى فيه ويجعل مكانها تسبيحا مع قول الشافعي وما لك في احدي
 روايتيه انها تقضى في كل الاوقات فالاول محقق بعدم الوقوف بين
 يدي الله تعالى في وقت تقدم لنا منه النهي عن الوقوف بين يديه في صلاة
 والثاني مشدد وهو خاص بالكابر من اهل الكشف الذين يعرفون من
 طريق الالهام الاذن لهم بالوقوف بين يديه في ذلك الوقت او عدم الاذن
فرج الامر الى مرتبة الميراث ويصح توجيه الاول بانه خاص بالكابر
 الذين يعلمون ان الحق تعالى لا يقيد عليه شيء يلقيه الى قلوبهم لجواز
 ان الحق تعالى قد يرجع عن الاذن في ذلك الامر فكان لهم التوقف عن
 فعل ما اذن لهم فيه من طريق الالهام بخلاف ما جاءهم عن الشارع فان
 الادب المبادىء الى فعل ما امر وايد من غير توقف فانهم **ومن ذلك**
 قول أبي حنيفة وما لك بعدم استحباب الجماعة في صلاة الحسوف بل
 يصلي كل واحد لنفسه مع قول الشافعي واحمد انها تستحب جماعة للحسوف

الشمس فالاول محقق والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميراث **ووجه**
 الاول ان التجلي لا يثقل في خسوف الليل ولعظم الهيبته فيه على القلوب محقق
 عنهم بعدم ارتباطهم بامام يرعون افعاله فهو خاص بالصاغر **ووجه** الثاني
 ان الكابر ربما يقدرون على مراعاة افعال امامهم مع قيام تلك العظمة والهيبته
 في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم ببعض واستمدادهم من بعض فكانت الجماعة
 في حقهم اولى لجوز وافضل لجماعة كما ان اجهر القراءة ايضا في حقهم اولى
 بخلاف الصاغر يتقوى عليهم كما من نظيره اتفاقا وكان الثوري ومحمد بن الحسن
 يقولون هم مع الامام ان صلاها جماعة صلوا معها والاصلوها فرادى **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة ان غير الحسوف من الايات لا يسن له
 صلاة كالزلازل والصواعق والظلمة في النهار مع قول احمد انه يصلي
 لكل اية في الجماعة ومع قول الشافعي انه يصلي فرادى وعليه العمل وقد
 صلى الامام علي رضي الله عنه في زلزلة فالاول محقق والثاني مشدد
ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك **ووجه** الثاني القياس على الحسوف
 بما مع انها من جملة ما يخوف الله تعالى به عباده ويذكرهم به احوال يوم القيامة
 والله تعالى اعلم **باب صلاة الاستسقاء**
 اتفقوا على ان الاستسقاء مسنون وعليه انهم اذا تضرعوا بالمطر في السنة اذ
 يسألوا الله رغبة **مسألة** اما وجدته في باب من مسائل الاتفاق واما اختلفوا
 فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة وابي يوسف ومحمد بن الحسن انه
 يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة انه لا يسن لها صلاة
 بل يخرج الامام ويدعو فان صلى الناس وحدها فلا بأس فالاول مشدد والثاني
 محقق **ووجه** الاول اتباع **ووجه** الثاني كون الحاجة والضرورة قد
 عمت الناس كلهم فصارت كل واحد متضرعا الى الله سائلا ازالة ضررته بكل
 شعرة فيه فلا يحتاج الى استمداد في التوجه من غيره مع عدم بلوغ نص في
 ذلك الى مقابلة او هو في حق من يتقوى بعضهم باستمدادهم من بعض **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحمد ان صلاة الاستسقاء صلاة العيد فيجهر بالقراءة
 فيها مع قول مالك انها ركعتان كسائر الصلوات وانه يجهر فيها بالقراءة
 ان كان الوقت وقت صلاة جهرية فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
 ووجهما ظاهر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد في الشمس وايتية
 باستحباب خطبتين للاستسقاء ويكون بعد الصلاة مع قول أبي حنيفة
 واحمد في الرواية الثانية المنصوص عليها انه لا يخطب لها وانما هو دعاء
 واستغفار فالاول فيه تشديد والرواية الاولى لاحد مشددة بالخطبتين

ين

وقول أبي حنيفة واحمد في الرواية الثانية مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالصاغر من اهل الحجاب لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة ووعظ لتستظف بواطنهم وترتق حجابهم فيدعوا الله تعالى بقلوبهم صافية راجية للاجابة بخلاف الاكابر لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة استدعائهم وهو مع قول أبي حنيفة واحمد في الرواية الثانية فان خطب خاطبه الاكابر من العلماء فانما ذلك لتبقي الحجاب كانت عندهم او بقصد الصاغر المحاضرين مع الاكابر فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يستحب تحويل الرداء في الخطبة الثانية للامام والماموم مع قول أبي حنيفة انه لا يستحب ومع قول أبي يوسف ان ذلك يشرع للامام دون المامومين فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد على الامام **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع والتفاول وهو خاص بالصاغر الذين لم يطلعهم الله تعالى على ما قدر لهم وقسمه من ترويض المامومين في تلك السنة او عدمه **وجه** الثاني ان الاكابر لا يحتاجون الى التفاول بخويل الرداء لان الله تعالى قد اطلعهم من طريق الكشف على ما قدره وقسمه لهم من ترويض المامومين فان حوله الامام للاكابر ويتعوه على ذلك فانما ذلك لسعة الاطلاق فقد يرجع الحق تعالى عما كان اطلع الاكابر عليه **وجه** قول أبي يوسف ان كان الامام محجوبا يتفاوله وان كان من اهل الكشف فهو لاجل التفاول محسن هو محجوب من المامومين فافهم

كتاب الجنائز

اجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة لكل من له مال او عند احد ماله وعلى ان تاركها في المرض وعلى انه اذا تبين الموت وجد الميت للقبلة واتفق الائمة الاربعة على انه يحجز الميت من راسه ما له مقدما ذلك على الدين وقال طائفة ان كان له مال كثير فمن راس المال والا فمن ثلثه واتفقوا على ان يغسل الميت فرض كفاية وعلى ان الزوجة تغسل زوجها وعلى ان السقط اذا لم يبلغ اربعة اشهر لا يغسل ولا يصلي عليه وعلى انه اذا استنهل وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد بن جبير انه لا يصلي على الصبي مالم يبلغ واجمعوا على انه ان مات غير مختون لا يختن بل يترك على حاله وعلى الشهيد الذي مات في قتال الكفار لا يغسل وعلى ان النفس لا تغسل ويصلي عليها واتفقوا على ان الواجب من الغسل ما يحصل به الطهارة وان يكون الغسل وتراوات يكون ندبا بسدر وفي الاخرة كافور وعلى ان تغفن الميت واجب مقدم

علي

على الدين والورثة وان كان داخلا في مونة التجهيز كما مر واتفقوا على ان المحرم لا يطيبه ولا يلبس المحيط ولا يجمر راسه الا في رواية أبي حنيفة ان احرامه يبطل بموته فيفعل به ما يفعل بجميع الموتى واتفقوا على ان الصلاة على الجنائز في المسجد جائزة وانما اختلفوا في كراهة وعدمها واتفق الائمة الاربعة على استسراط الطهارة وسر العورة في صلاة الجنائز وعلى ان تكبيرات الجنائز اربع وعلى ان قاتل نفسه يصلي عليه وانما اختلف في صلاة الامام عليه يعني الاعظم واتفقوا على ان حمل الميت برواكرام واتفقوا على انه لا يجوز حفر قبر الميت ليدفن عنده اخر الا اذا مضى على الميت زمان يبلى في مثله ويصير رميما فيجوز حينئذ وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا مضى على الميت حول فاذرعوا الموضع واتفقوا على ان الدفن في التابوت لا يستحب واتفقوا على ان استحباب التعزية لاهل الميت واجمعوا على استحبابه الدين والنسب في القبر وعلى ان كراهة الاجر والخشب واتفقوا على ان السنة للحد وان الشق ليس بسنة واتفقوا على الاستغفار للميت والدعاء والصلاة والعق والحق واجمع عند ينفعه واتفقوا على من دفن بغير صلاة عليه يصلي على قبره وعلى عدم كراهة الدفن ليلا والله تعالى اعلم **فمن ذلك ما وجدته** من مسانيل الاجماع واتفاق الائمة الاربعة **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد في ارجح رواياتهم ان الادعي لا يجس بالموت مع قوله أبي حنيفة انه يجس بالموت واذا غسل طهر وهو قول الشافعي واحمد في روايتهم الاخرتين فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الله تعالى قال ولقد كرّمنا بني آدم وقضيت التراب لانه لا يحكم بنجاستهم بعد الموت وفي الحديث احسن المسلم لا يجس حيا ولا ميتا **وجه** الثاني ان الروح هو الذي كان مطهرا لجسد الادعي فلما خرج منه صار نجسا على الاصل في الميتة واجاب الاول بان الروح ما خرجت منه حقيقة وانما ضعف تدبيرها لتقلها بعالمها العلوي فقط بدليل سوا مستر ونكير وعدا بما في القبر ونعيمها واحساس الميت بذلك وهنا اسرار يعرفها اهل الله تعالى لا تستطرق كما فان الكتاب يقع في يدها وله غير اهله **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك ان الفضل ان يغسل الميت مجردا عن القميص لكن مستورة العورة مع قول الشافعي واحمد ان الفضل ان يغسل في قميص والا في عند الشافعي ان يكون تحت السما وقيل الاولي ان يكون تحت سقف فالاول مخفف من حيث عدم الباسد القميص والثاني مشدد في الباسد **فرج** الامر

الي مرتبتي الميزان **وجه** الاول الاشارة الى ان مال الناس الى التجرد عن الدنيا
اذما توافر عليهم ليقترب غيرهم من الاحياء فان التجرد اظهر في حصول الاعتبار
وايضافا لشمس الرحمة النازلة من السماء كما اشار اليه من قال انه يغسل تحت
سقف **وجه** من قال انه يغسل في قميص الاتباع للصحابة في تقبيلهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قميصه فالاول خاص بالاصاغر والثاني خاص
بالاكابر ووجه قوله من قال يغسل تحت سقف الاخذ بالاحياء من ان يترك
عليه بلا من السماء فربما مات مصر اعلى ذنب فكان السقف يحمل عنه شيء من
البلا النازل عليهم من باب توقف السبب على المسبب فانهم **ومن ذلك**
قوله الائمة ان غسل الميت بالماء البارد اولى بالضرورة كبره شديد ووسخ مع
قوله الي خفيفة بالماء المسخن اولى بكل حال **وجه** الاول مخفف والثاني مشدد
من تسخين الماء **فرج** الامر الي مرتبتي الميزان **وجه** الاول التقاؤل بالنعم
بقربة نبيه صلى الله عليه وسلم عن اتباع الجماعة بنار **وجه** الثاني التقاؤل
برضى الميت بقضا الله تعالى عليه بدخول النار مثلا لو وقع هذا ما ظهر لي من
احكامته في هذا الوقت **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يغسل
زوجته **وجه** مع قوله الي خفيفة انه لا يجوز **وجه** الاول مخفف والثاني مشدد
وجه الاول ان ذلك مبني على احد القولين من ان الموت كالطلاق
الرجعي **وجه** الثاني مبني على انه طلاق باين كما هو مقرر في باب
الرجعة من مذهب الشافعي واحمد والرواية الاخرى عنهما ان الفاسل
يلف على يديه خرقة ويغسلها وقال الاوزاعي تدفن من غير غسل ولا يتم
ووجه من قال انها يتم ان السلامة مقدمة على الغيبة فخلاص العبد
من مس يد من لا يحل له مقدم على حليته النطاقه ليدل ذلك الميتة لاسيما
عند من يرى نجاسة الميت بالموت ووجه من قال يلف خرقة على **وجه**
العمل على تحصيل مصلحة الفاسل والغسول **وجه** من قال يدفن بحاله
تعارض الامر بين غسل الميت والنهي عن مس اجنبى عنه فلم يظهر عند
دليل في ترجيح امر بفعله **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز
للمسلم تقبيل قريب الكافر **وجه** مع قوله مالك ان ذلك لا يجوز **وجه** الاول
مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول لو فاجق القراءة الطيبة في الجملة
وان كان الغسل لا ينطفئ الكافر **وجه** الثاني وجوب اظهار المسلم
قطيعة قريبه الكافر اذ لا موالاة بينهما ولا رحم حقيقة فكان في غلسه له
اظهار ميل وموالاة اليه في الجملة ولو صورة فالاول خاص بالاكابر الذين
لا يخاف عليهم الميل الي قريبيهم الكافروا احزن على فراقه والثاني خاص

بالاصاغر

بالاصاغر وقد غسل علي بن ابي طالب والده باذنه صلى الله عليه وسلم **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يستحب للفاسل ان يوضي الميت كالحي ويسوك اسنانه
ويدخل اصبغه في مخبريه ويغسلهما **وجه** مع قوله الي خفيفة ان ذلك لا يستحب
وكذلك قال الائمة الثلاثة انه يستحب ضم شعر راس المرأة ثلاث ضغائر
ثم يلقى خلفها اذا غسلت **وجه** مع قوله الي خفيفة ان الشعر يترك على حاله من
غير ضمير فالقوال ما بين مخفف ومشدد ووجه قوله الائمة في المسئلة الاولى
انه يوضي الميت كالحي الى اخره مع الغسل كون الميت كالحدث الاصغر ووجه
قوله الي خفيفة انه كالحدث الاكبر فيدخل عنده الاصغر في الاكبر والاول لا يقول
بند اخلاهما وهو الاحوط كما مر في باب الغسل من الجنابة والسواك وتنظيف
المخدرين تابع لذلك في التداخل وعدمه وكذلك القول في تسريح المحمة
او عدمه ووجه من قال ان شعر المرأة يضفر ثلاث ضغائر القياس على الغسل
وتر او اما حكمه كونها تلقى خلفها ليلا يستتر الشعر وجهها فيمنع وصول الرحمة
الي بشرة وجهها اذ الشعر من الامور التي تزال وتفارق الجسم في الجملة
بخلاف بشره الجلد وكما قالوا براهنة التثنية في الصلاة ليلا يجب اللثام الو
عن الرحمة التي تواجه المصلي ووجه من قال بارخا الشعر من غير ضمير
انه شعار المصائب وهو اظهر في احزن والندم على ما فات تلك الميتة
من الطاعات ونقصها من الصلوات ايام الحيض وغيره لينظر الله تعالى
اليها في رحمها هذا ما ظهر لي من حكمته ذلك والله اعلم **ومن ذلك** قولك
الي خفيفة والشافعي ان الحامل اذا ماتت وفي بطنها جنين حي يسق بطنها
مع قوله مالك في احدي روايتيه واحمد انه لا يسق **وجه** الاول مشدد من
حيث حرمة الجنين والثاني مخفف من جهة عدم السق مشدد من جهة
حرمة الميتة **فرج** الامر الي مرتبتي الميزان **وجه** قوله الي خفيفة
ان السقط اذا ولد بعد اربعة اشهر ووجه ما يدل على الحياة من عظام
وحركة ورضاع غسل وصلي عليه **وجه** مع قوله مالك كذلك في احركه فاحده
استرطه ان تكون حركة يصحبها طول مكث وتيقن معها الحياة **وجه** مع قوله
الشافعي في احدي روايتيه انه لا يصلي عليه الا ان ظهرت امارات الحياة وقال
احمد يغسل ويصلي عليه واما الغسل فقد اتفق الاربعة على انه يغسل ووجه
هذه الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قوله الي خفيفة والشافعي في اصح قوليه
انه لا يجب نية الفاسل **وجه** مع قوله مالك بوجوبها **وجه** الاول مخفف والثاني
مشدد **فرج** الامر الي مرتبتي الميزان **وجه** الاول المقصود من
الغسل النطاقه وهي حاصلة بلا نية **وجه** الثاني ان الفاسل ثابت

جه

عن الميت في هذه الطهارة ولو قلنا ان المذهب فيها النظافة فهي من جملة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فلا يكون عمل صالح الا بنية **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واصحاب الشافعي انه اذا خرج من الميت شي بعد غسله وجب ازالته فقط **مع** قول احمد انه يجب اعادة الغسل ان كان الخارج من الفرج **فالاول** محقق والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الثاني المباليغة في التطهير وهو قول الشافعي ايضا لكون ذلك اخر عمده بالبرياء والافغاية الامران يعامله معاملة الحي فيكون عليه الوضوء فقط **ووجه** الاول معاملة الميت بالسهولة لعدم تكليفه هو بالزلة الخماسة لزوال التكليف **ومن ذلك** قول مالك وابو حنيفة ومالك انه مكره تنف ابط الميت وحلق عانته وحف شارب به بل شد ما لك فقال يعذر من فعله وقال الشافعي في اجديد واحمد انه لا بأس به في حق غير المحرم وفي القدير المختار انه مكروه ونقل البيهقي ان ثمانية من الصحابة كانوا يحفون شواربهم **فالاول** مشدد والثاني محقق **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجهما ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي في الام واحمد انه يجوز تقليم اظفاره مع قوله ابي حنيفة ومالك والشافعي في القدير انه لا يجوز **فالاول** محقق والثاني مشدد **ووجه** الاول ان ذلك من جملة النظافة المأمور بها العبد ما دام في الدنيا مع كونه لا يؤلم الميت **ووجه** الثاني ان في ذلك نصرا في يد الميت لم يصرح الشارع فيه بما مر فكان تركه مقدما على فعله **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايته انه يصلي على الشهيد مع قوله مالك والشافعي انه لا يصلي عليه لاستنقا به عن شافع **فالاول** مشدد في الصلاة على الشهيد والثاني محقق فيها **ووجه** الاول انه لا يستغني احد عن زيادة الاجر بدليل صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى اطفاله في عصر صلى الله عليه وسلم وبعد الى عصرنا هذا ودليل الثاني تسجيع الناس على الجهاد بترك الصلاة على الشهيد ويقولون احدهم كيف لا اجاهد حتى اقتل شهيدا ويقصر الله تعالى ذنوبي واستغني عن شافع يستغني عن النبي صلى الله عليه وسلم عنه ولم انه يصلي على الشهيد تارة وترك الصلاة عليهم اخري وهو محمول على خاليين فكان اذا راي عند بعض الناس فتورا عن الجهاد وجنا عنه بترك الصلاة على الشهيد تسجيعا لهم على الجهاد واذا راي عند الناس قدما على صلبي عليهم لزوال ذلك المعنى الذي ترك الصلاة عليهم لاجله **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان من رفضه دابة وهو في قتال المشركين او نردى عن فرسه

او اصابه سلاحه فمات في المعركة انه يغسل ويصلي عليه **مع** قوله الشافعي انه لا يغسل ولا يصلي عليه **فالاول** مشدد بعدم حصول الشهادة والثاني محقق في حصولها **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الشهيد عرفا هو من قتله كافرا بالمباشرة او السيف بخلاف من رفضه دابة مثلا **ووجه** الثاني قيام فعل الدابة والسلاح مقام فعل الكافر من حيث انها القتل لهما في المعركة بعد ان بايع الله على القتل في سبيله اي طريقة وان لا يصرفه عن ذلك صارف ولا يردده عنه الحيوف والمتالف وهنا اسرار يعرفها اهل الله لا يشترط في كتاب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يستحب ان يكون في كل غسله شي من السدر **مع** قوله مالك والشافعي ان المستحب ان يكون في كل واحد من الغسلات سدر فقط **فالاول** مشدد والثاني محقق **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** استعماله السدر ظاهر من حيث الاستعانة به على ازالة الوسخ واما الحكمة الباطنة فلا تذكر الا مشافهة لمن يعرف معني بني السارح عن قطع شجره **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان المستحب ان يكفن الرجل في ثلاثة اثواب بيض وهي لفاف كلها **مع** قول ابي حنيفة ان المستحب ان يرد او اما المرأة فالمستحب تكفينها في خمسة اثواب قميص وميزر ولفاف ومغفقه والخامسة يشد تحتها عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة هذا هو الافضل وان اقتصر على ثلاثة اثواب فيكون بالحمار فوق القميص تحت اللفافة وقال مالك ليس لكفن حد وانما الواجب ستر الميت ووجه هذه الاقوال ظاهر من حيث العادة واما توجيهها من حيث الحكمة الباطنة فلا تذكر الا مشافهة **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد بكرة تكفين المرأة في المعصر والمزعر والحرير **مع** قوله ابي حنيفة ان ذلك غير مكروه **فالاول** مشدد والثاني محقق **ووجه** الاول ان ليس ما ذكر لها انما كان غير مكروه في الحياة لما فيها من الرزقة الداعية الى الاستمتاع وقد زال هذا المعنى بالموت **ووجه** الثاني اطلاق الشارع اباحة ذلك للمرأة من غير نص بالكرهية فشمس جافقا ومدتها واما حديث من ليس احمر في الدنيا لم يلبسه في الآخرة فهو موهل فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك واحمد ان المرأة ان كان لها مال فالكفن في ما لها وان لم يكن لها مال فقال مالك هو علي زوجها وقال محمد بن الحسن هو بيت المال كما لو اعسر الزوج فانه في بيت المال بالاتفاق وقال احمد لا يجب علي الزوج كفن زوجته بحاله ومذهب الشافعي ان محل الكفن اصل التركة فان لم يكن فعلى من

عليه ثقة من قومه وسيد وزوج وقال المحققون من اصحابه هو علي الزوج
بكل حال ووجه المختار ووجه هذه الاقوال ظاهر مذكور في كتب الفقهاء **ومن**
ذلك قول الامامة ان الصلاة على الميت فرض كفاية **مع** قول اصبح من
اصحاب مالك انها سنة **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة
الميزان ولا يصح في ذلك عن الشارع ويصح دخول قول اصبح في قول الامامة
لان السنة في اصطلاح المتأخرين فيصح تسميه فرض الكفاية سنة قياسا فلا
يكون بين الامامة والاصح خلاف والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي
انها لا تنكره في شيء من الاوقات المنهي عن الصلاة فيها **مع** قول ابي حنيفة
واحمد انها تنكره فيها **ومع** قول مالك انها تنكره عند طلوع الشمس وعند
غروبها فقط **فالاول** مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف ووجه
الاول انها شفاعته في الميت وطلب المغفرة له فلا يمنع منها في وقت من الاوقات
مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهود كونه ذلك المصلي قاصدا بها
لصلاة ما يقصده عباد الشمس بل يكاد يحظر ذلك على قلب مسلم **الا**
وجه قول ابي حنيفة اطلاق الشارع المنهي عن الصلاة في هذه الاوقات
فمثل صلاة الجنازة وهذا احوط ووجه قول مالك في طلوع الشمس غروبها
كما وجهناه في قول ابي حنيفة ووجه عدم قوله بالكرهية في وقت الاستسوا
ان الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت فمر اعليه واهل الحضرة لا يمنع
من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل او نهار بدليل استسنا من كان
يجرم من ملكة من اوقات النهي وايضا ذلك ان جميع الاوقات التي اذن
الحق تعالى لعباده ان يقضوا بين يديه فيها اوقات رحمة ورضي فاح
الظلال ساجدة تحت اقدام مظلوا بها فلو قد ان العبد لم يسجد لله تعالى
في تلك الاوقات كان ظله نابيا عنه في السجود بخلاف وقت الاستسوا لا يري
فيه ساجدا لله تعالى من شاخص ولا ظل فافهم وهذا اسرار يعرفها
اهل الله تعالى لا ينظر في كتابه فرحم الله الاممة فاكان اذق وجوهه
استسنا طائفة امين **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد بعدم كراهية
الصلاة على الميت في المسجد **مع** قول ابي حنيفة ومالك بكرهية ذلك
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول ان المسجد حضرة الله الخاصة والصلاة على الميت شفاعته ومعلو
ان الشفاعته في عبيد في حضرة شهود الحق تعالى اقرب قبوله من حضرة
الحجاب **ووجه** الثاني ان مقام الشفاعته مع الحجاب اقوي في التوجه
الى الله تعالى وابتعد عن مقام الادلال لما يطرئ صاحب الحجاب من الهيبة

غالبها خلا من رفع حجابها من الاوليات فانه ربما كان لا يري للعبد ذنبا حتى يستغفر فيه
لكون تلك الحضرة تستقطب نسبة افعال العبد اليه لشهود صاحبها انه تعالى هو
المخالف لا اعمال العباد فلا يجد الشافع لذلك ذنبا يستحق الشفاعته فيه
لاجله وايضا فان صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الاحجاب بنفسه
وذلك موجب شفاعته في الميت فمن صلى في المسجد فقد تعرض للاعجاب
بنفسه فاساع على الميت وعلى نفسه فافهم **ومن ذلك** قول الامامة بكرة
النبي للميت والنداء عليه بخلاف الاعلام بموته فانه لا بأس به عند الشافعي
وابي حنيفة وقال مالك هو مندوب اليه ليصل العلم بموته الى جماعة المؤمنين
مع قوله احمد انه مكروه وفي رواية ابي حنيفة ان ذلك لا يكره ما لم يخالف
الشرع **فالاول** مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر وجا صله
ان النبي اذا جرح خير الميت فلا بأس به وان لم يجرح فهو مكروه كراهية تترتب
او تحريم بحسب اجتهاد المجتهد **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة والشافعي
في القديمان الوالي الحق بالامامة على الميت من الولي **مع** قول الشافعي في
تجدد الراجح ان الولي اولي من الوالي قال ابو حنيفة والاولي للولي
اذ لم يحضر الوالي ان يحضر امام الحي **فالاول** مشدد والثاني مخفف فرج
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول خوف الفتنة اذ اراد الانسان بالصلاة
ومنع ووجه الثاني ان المقصود الاعظم من الصلاة على الميت الدعاء له
والشفاعة فيه ولا شك ان الولي في هذا الزمان اسفق على الميت من غالب
ولاة هذا الزمان واجاب صاحب هذا الثاني بان الولاية انما كان
الناس يقدمونهم في صلاة الجنازة على الولي الخاص لكونهم كانوا في زمن الماضي
متحلقين بالشفقة على الناس اكثر من القسم وقد ذهب الامر من الولاية
كما هو مشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول ادركنا الناس
وهم يرون ان اللاحق بالامامة على جنائزهم من وضوء لفرأيتهم سمعت
سيدي عليا اخو اص رحمه الله يقول لعلم من قال ان الوالي اولي بالامامة
على الميت راي ان الحق تعالى اذا اكرم لعبد من عبيده في الدنيا يستحي ان
يرد شفاعته واجابه دعائه في حق احد كما وقع لفرعون حين توقف
بيل مصر وسأله القبط في طلوعه مع قرينة قوله لموسي وهارون فقولا
له قولنا لينا فان ذلك ارشاد الى الادب مع فرعون وهذا وان كان طلوع
البيل يسوأل الحق في ذلك يدخله الاستدراج فقيه ما ينس لما قلناه
فافهم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو اوصي لرجل يصلي عليه لم
يكن اولي من الولي **مع** قول احمد انه يقدم على كل ولي **فالاول** مخفف

والثاني مشدد **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الولي استشفق
 من الاجنبي ولو كان من اعظم الاصدق لان ارتباط النسب اقوي والسفقة
 واحتموتابع لذلك بدليل الارث ووجوب الدية على القاتلة **وجه** الثاني
 ان الصديق قد يكون استشفق عليه من وليه واجاب **عن** الاول بان
 شفاعته في جزء منه فلا يكاد يوجد فيها ما وجد في الشفاعة في الاجنبي
 من ظهور احتياجه الى ذلك فان الانسان لا يكاد يبري قبح ذنوب نفسه
 حتى ينضج اليه في مقفرتها بخلافه في روبة ذنوب غيره فان الذنوب كلها
 قبح في رأي العين كلما قبلت الشفاعة فيها اكثر **وسمع**
 سيدي عليا اخو اوص رحمه الله يقول لا تقدموا في الصلاة على ميتكم الا اخذوا
 من العلما والصالحين الذين يعرفون مراتب الناس كالاوتقضا واما كثر
 وتقدم من لا يعتقد في الناس الا خيرا فانه لا يري الميت ذنبا يشفع له عند
 الله فيه انتهى **ومن ذلك** قوله مالك ان الابن يقدم الاب والابن اولي من اجد
 والابن اولي من الزوج وان كان اباه مع قولنا في حقيقته انه لا ولاية للزوج
 في الصلاة على زوجته وبكره لان الابن يتقدم على ابيه ووجه قوله مالك
 ان الابن مقدم على الاب لان ابن اسد توجيهها الى تحصيل مصالح امه من
 ابيه اليها لاستمداده منها في الوجود وفي المال وايضا فانه ادبر واعرض عنه
 من حين انقضى نطفته في رحم امه ووجه كون الاخ اولي من اجد كونه في
 مرتبة الميت فكان ارتباطه به من غير واسطة بخلاف اجد ومعلوم ان
 الحق والسفقة يصفعان بالبعد ووجه كون الابن اولي من الزوج
 ظاهر لان الزوج يحرم موت زوجته بتوجيه قلبه اليه تزوج غيرها فيصير
 معرضا عنها بالقلب ولو اظهر احزن عليها في الظاهر فكانت شفاعته
 فيها جدا بخلاف الابن ومنه يعرف توجيه قولنا في حقيقته من انه لا ولاية
 للزوج في ذلك **ومن ذلك** قولنا لا يمة الاربعة ان الطهارة شرط في صحة
 الصلاة على الجنائز مع قول الشعبي ومحمد بن جرير الطبري انها يجوز
 بغير طهارة **فالاول** مشدد والثاني مخفف **ترجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الاول انها صلاة على كل حال وقد قال صلى الله عليه وسلم
 لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضا وفي حديث اخر لا يقبل الله
 صلاة بغير طهور فشملة صلاة الجنائز وما في معناها كسجدة في الصلاة والشكر
 ووجه قول الشعبي وابن جرير انها شفاعته في الميت والشفاعة
 لا يشترط فيها الطهارة وانما يستحب فقط كما قالوا في الدعاء تلاوة القرآن
 بغير احجب ونحوه ويصح عمل من قال باستراط الطهارة على حال الا صاغر

الذين ابداهم ضعف من المعاصي وقلوبهم في حجاب عن الله تعالى فكان استراط
 الطهارة بالما او ما يقوم مقامه من غسل ابدانهم وقلوبهم حتى يدخل احدكم حضرة
 الله تعالى وليستغفر في غيره بخلاف الاكابر من الصالحين والعلما العاملين الذين
 ابداهم وقلوبهم حية اعظم من حياة الاصاغر بعد استغفارهم المماثلا فانهم لا يحتاجون
 الى طهارة تنعش ابدانهم وتحيي قلوبهم حتى يستغفروا في غيرهم ويصح تغليل حال
 الاكابر بحال الا صاغر فيسأله الا صاغر بعد استراط الطهارة لمناجاة الله دون
 الاكابر **فان قل** لم وقع خلاف في استراط الطهارة لصلاة الجنائز
 دون غيرهما من النوافل فضلا عن الفرائض فالجواب **انما وقع** خلاف
 فيها لعدم الركوع والسجود فيها للذين هم محل للقرب العادي من حضرة الله عز وجل
 فكان الواقف يستغفر للميت في صلاة الجنائز في محل البعد من حضرة الله تعالى الخاصة
 بالركوع والسجود وما شرعت الطهارة بالاصالة الا لتقريب حضرة القرب فانهم
ومن ذلك قول الشافعي وابي يوسف ومحمد بن الحسن ان السنة ان يقف
 الامام عند راس الرجل وعجيزة المرأة مع قولنا في حقيقته ومالك انه يقف
 عند صدر الرجل وعجيزة المرأة **وجه** الاول ان الراس شرف ما في الرجل
 كما انه عند قومه اخرين اشرف ما فيه القلب الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك
 من فعل الشايع **وسمع** سيدي عليا اخو اوص رحمه الله
 يقول من خصص الوقوف بعجيزة المرأة طلبا لستر عورتها الظاهرة فقد فتح
 للناس باب كشف سورتها الباطنة فينتد كركل مصلي بوقوفه عند عجيزتها
 صورة حجم عجيزتها فكانه يراها بقلبه انتهى **ومن ذلك** قولنا لا يمة الاربعة
 بان تكبيرات الصلاة على الجنائز اربع مع قول محمد بن سيرين انهن ثلاث
 ومع قولنا حذيفة بن اليمان انهن خمس وكان بن مسعود يقول كبر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على الجنائز تسعا وسبع وخمسا واربعاء فكبر واما كبر
 امامكم فان زاد على اربع لم يتابعه في الزيادة وقال احمد يتابعه الى سبع **فالاول**
 مخفف والثاني اخف والثالث فيه تشديد والرابع فيه تشديد من وجه
 وتخفيف من وجه **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الابتاع
 وجعل كل تكبيرة بمائة ركعة من الرباعية **وجه** الثاني جعل كل تكبيرة بمائة
 ركعة من الثلاثية **وجه** من قال انهن خمس وسبع الفين على تكبير
 صلاة العبد ووجه من قال انهن تسع بتقدير التاعلي السبعين ان
 ذلك عدد الافلاك العلوية كانه يقول الله اكبر من جميع ما يكبر به اهل
 هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك سعة منافاة صفة الموتى لصفات الباري

جل وعلا فكان زيادة التكبير لزيادة بعد صفة ذلك الميت عن صفات الحق تعالى
فأفهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يرفع يديه في التكبيرات حذو
 منكبيه إلا في التكبير الأول فقط. مع قول الشافعي أنه يرفع في جميع التكبيرات
 فالأول مخفف وهو خاص بالكابر الذين يعرفون عظمة الله عز وجل ويدخلون
 حضرة باول تكبيرة فلا يخرجون منها حتى يفرغوا من الصلاة والثاني مشدد
 وهو خاص بالأصاغر الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى تلك المعرفة ولا يكاد أحدهم
 يدخل حضرة الله تعالى باول تكبيرة بل يخرج روحه من حضرة الله المرة بعد
 المرة ثم يدخل فهو يرفع يديه عند كل دخول لأنه قدوم جديد على حضرة الله
 عز وجل فأفهم **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد أن قراءة الفاتحة بعد التكبيرة
 الأولى فرض. مع قوله أبي حنيفة ومالك أنه لا يقرأ فيها شي من القرآن فالأول
 مشدد والثاني مشدد. فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان. **ووجه الأول** أن
 القرآن مستق من القرء وهو أجمع فهو يقرأ تقاء لا يجمع روح ذلك الميت على
 حضرة ربه المحصور الخاص على وجه الأكرام والتعظيم بمشاهدته. **ووجه**
 الثاني أن الميت إذا خرجت روحه بقي ربه فحصل لروحه الجمعية بحضرة
 ربه فلا يحتاج إلى قراءة قرآن ليجتمع بها بخلاف الدعا للميت لا يستغني أحد
 عنه لأجابه ولا ميتا فأفهم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه يسلم من صلاة
 الجنازة تسليمتين. مع قول أحمد وهو المشهور عن مالك أنه يسلم واحدة عن
 يمينه فقط. فالأول مشدد والثاني مخفف. **ووجه الأول** التقاول يحصل
 الأمان للميت من الجهتين. **ووجه الثاني** التقاول يحصل الأمان من
 جهة يمينه فقط وذلك إشارة إلى أنه ليس لتأمرقة الأبطالهم فقط دون سريته
 فكان بجانب الأيسر هو صورة سريته فتركنا إعطاء الأمان من جهتها لجهلنا
 بها وسليما الله تعالى في عبيده وهو خاص بأهل الأدب فأفهم لا يخرجون على
 الله تعالى بخلاف الأصاغر فلعل الإمام مشهد فأفهم **ومن ذلك** قول الإمام
 الشافعي أن من فاند بعض الصلاة مع الإمام يفتح الصلاة ولا ينتظر تكبيرة
 الإمام ليكرمه وهو أحادي روايتي مالك. فالأول مخفف والثاني مشدد
 أوفيه تشديد. فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان. **ووجه الأول** المبادأة إلى
 مصلحة الميت بالقراءة أو الدعا أو الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أذهو الواسطة بيننا وبين الله في قبول شفاعتنا في ذلك الميت **ووجه**
 قول الشافعي أيضا القياس على أمر المأموم بموافقة الإمام في صلاة الجماعة
 في أي جزء أدر كدله وإن لم يجب له **ووجه** من يقول أنه ينتظر تكبيرة الإمام
 كونه شفاعته وإمام هو الشافع حقيقة والمأمومون كالمؤمنين على دعائه

هذا هو الوجه الثاني في التكبير

فكان من الأدب انتظار تكبيرة لأن كل مأموم محبوس في دائرة إمامه لا يعرف
 من أمور الحق تعالى إلا ما جاءه على يد إمامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف **ومن**
ذلك قول أحمد أن من فاته الصلاة على الميت يصلي على قبره إلى شهر وهو مذ
 جماعة من الشافعية. مع قول بعضهم أنه يصلي عليه ما لم يبل الميت وقيل أبدا
 فالأول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم لنا في ذلك نص فكان كالدعاء لمن
 مات من أخواننا فدعوا له ما دنا في الدنيا والأصح في مذهب الشافعي تخصيص
 صحة الصلاة على القبر بمن كان من أهل فرضها وقت الموت وشرط أبو حنيفة
 ومالك في صحة الصلاة على القبر أن يكون قد دفن قبل أن يصلي عليه ولكل
 من هذه الأقوال وجه **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد بصحة الصلاة
 على الغائب. مع قول أبي حنيفة ومالك بعدم صحتها. فالأول مخفف والثاني
 مشدد **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان. **ووجه الأول** الابتاع في صلاة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولم على البخاشي والثاني يقول ذلك خصيصا للبخاشي
 فلا يقاس عليه علي أنه ما تفرغنا به عند أهل الكشف بل جميع من في الوجود
 حاضر فزوية البصر للأكابر وزوية البصائر للأصاغر ودليل الأكابر حديث
 زويت لي الأرض فرائيت مشارقها ومغاربها وكما مقام يكون لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم يجوز أن يكون لخاص منته ما لم يرد نص بخلافه وهذا استمرار
 يذوقها أهل الله لا ينسطر في كتاب **ومن ذلك** قول الأئمة الأربعة أنه لا يكره
 الدفن ليلا. مع قول الحسن بكرهته. فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني
 مشدد خاص بالكابر من أهل الأدب فإن الدليل بمخاطبة أرباب الملك بخلاف النهار
 السر بينه وبين الناس ودفن الميت إذا خالته حضرة سر الملك بخلاف النهار
 فإنه موضوع للحكم بين العباد وإن كان الحق تعالى لا يبع له حجاب لكن الشرع
 قد شج العرف في أماكن كثيرة لم تكن صحة الصلاة عاريا مع وجود ما يستر به عورته
 وإن كان الحق تعالى لا يبع أن يحجبه شي فأفهم ومن هنا كره بعض السلف الطوف
 بالكعبة ليلا وإن كان النص ورد لا تمنعوا أحد طاف به وصلى إلى سعة شام
 ليلا ونهارا فليس من يعلم كمن لا يعلم فأفهم **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد
 إذا وجد عضو ميت غسل وصلى عليه. مع قوله أبي حنيفة ومالك أنه لا يصلي
 عليه إلا أن وجد أكثر الميت. فالأول مخفف والثاني مشدد. **ووجه الأول**
 أن الصلاة حقيقة إنما هي على الروح والروح لا تفرق تغلقها بالعضو الذي
 وجدناه ولا بين ساير أجسام. **ووجه الثاني** أن الحكم يكون في ذلك للأغلب
 لأنه الذي يطابق عليه أناسا كالوجودنا أناسا ناقطوع الرجلين مثلا
 أو وجدناه كله الأوركة وبالحكمة فإذا كان الصلاة حقيقة إنما هي على الروح

هـ

ي

فالصلاة تلتحق بجميع اجزاء البدن المتفرقة ولو في الفم مكان ويحصل جميعها المقرة
والرحمة والمسامحة وتكفير السيئات او رفع الدرجات **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة والشافعي ان الامام يصلي على قاتل نفسه مع قوله مالك واحمد من
قتل نفسه او قتل في خد فان الامام لا يصلي عليه ومع قوله احمد لا يصلي الا امام
علي الزاني ولا يصلي قاتل نفسه ومع قوله الزهري لا يصلي على من قتل في رجم
او قصاص وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال الاوزاعي
لا يصلي عليه وعن قتادة انه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن انه لا يصلي
على النفساء فالاول مخفف في جواز الصلاة على من ذكر وما بعده مشدد
ووجه الاول الحمل بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قاله لا اله الا الله
او قاتل النفس او قتل في الزنا او القصاص او كان غالا في القيمة
او نفسا او كان ولد زنا **ووجه** الثاني ان الصلاة تطهير وهي لا تظهر من
عليه حتى لا يبل الحق عليه باقية الى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة
على النفساء انها شهيدة كما ورد **ومن ذلك** قوله مالك وهو الاصح من
مذهب الشافعي ان اجنب اذا استشهد لا يغسل ولا يصلي عليه مع قوله
ابي حنيفة انه يغسل ويصلي عليه ومع قوله احمد انه يغسل ولا يصلي
عليه فالاول مخفف بترك الغسل والصلاة والثاني مشدد وفيما والثالث
فيه تخفيف ووجه الاول تشجيع الناس للقتال وبيان ان الشهادة تظهر
الشهيد حسا ومعنى ووجه الثاني ان احدا لا يستغنى عن زيادة فضل
ربه عليه بالدعالة بالمعقرة والرحمة ولا عن تطهير جسده بالماء بل يزج
الدعارة جات والماء الغاشا **ووجه** قوله احمد ان اجنابة نوع اخر خلاف
حدث الموت فيحتاج الى غسل وان كان الشهيد جيا عند ربه برزق كما صرح
به القرآن بالغسل بزيده وضاة وحياة فافهم **ومن ذلك** قوله مالك
والشافعي في ارجح قوليه ان المقتول من اهل العدل في قتال البغاة غير
شهيد فيغسل ويصلي عليه مع قوله ابي حنيفة انه لا يغسل ولا يصلي عليه
وعن احمد وايتان فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان البغاة من المسلمين على
كل حال والشهادة لا تكون الا لمن قتل الكفار الذين هم اعداء الدين حقيقة
ووجه قوله ابي حنيفة انه قتال نصرته دين الله على كل حال وان ترك الامر
عن نصرته اهل الدين في الدرجة يجامع ان كلاما من المقتولين بايع نفسه بفرقة
لدينه **ومن ذلك** قوله الامية الثلاثة ان من قتل من اهل البغي في حال
الحرب يغسل ويصلي عليه مع قوله ابي حنيفة فالاول مشدد من جهة الصلاة

والغسل والثاني مخفف من جهة عدم الصلاة والغسل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول انه مسلم على كل حال **ووجه** الثاني انه كالمحارب لدين الله
تقاي فلا يصلي عليه بل ولا تنفعه الصلاة عليه ولا الغسل الا ان يتوب **ومن ذلك**
قوله الامية الثلاثة ان من قتل ظلميا في غير حرب يغسل ويصلي عليه مع
قوله ابي حنيفة انه ان قتل بجديفة لم يغسل وان قتل بمقتل غسل وصلي عليه
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول انه غير شهيد في احكام الدنيا
وان كان له ثواب الشهادة في الآخرة ووجه احد السقطين في قوله ابي حنيفة في ان
من قتل بجديفة لا يغسل ان احديدة تخرج منه الدم فيخرج معه اجنة الواقع
في روجه يحكم المجاورة للجسد بخلاف من قتل بمقتل فاني اجنة ياتي في الدم
لم يخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه **ومن ذلك** قوله الشافعي وغيره
ان المشي امام اجنزة افضل مع قوله الثوري ان الراكب يكون وراهها والمال
حيث يشا وكره النجس يحمل بين العمودين وقال الشافعي هو افضل من
الترتيب ودليل ذلك كله ما بلغ كل واحد عن الشارع واصحابه **ومن ذلك**
قوله الامية الثلاثة ان من مات بالبحر ولم يكن بقربه ساحل جعل بين لوحين
والقي في البحر ان كان في الساحل مسلمون وان كان فيه كفار ثقل والقي
في البحر لجعل بقراره مع قوله احمد انه يثقل ويبقى في البحر بكل حال اذا قدر
دفنه فالاول مشدد بالتفصيل والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه** الاول الاحتياط لحرمة المسلم فرما بجده احد في الساحل
من المسلمين فيدفنه في الارض لانه هو الدفن الحقيقي التي تراه الذمة ويكون
المسلمون الذين يجرون ذلك الميت كالتابعين عن الذين حضروا موته في
الدفن بخلاف ما لو كان في الساحل كفارا فانه يثقل لينزل قرار البحر لئلا يمتك
حرمة الكفار **ووجه** الثاني ان المقصود الاعظم من الدفن الوفا بحق الميت
واكرام جسده بعد الموت من الدفن وتيسيره عن العيون وعدم تاذي الناس
برائحته وتعرضهم للوقوع في سببه اذا استوائت رجليه **ومن ذلك** قوله
الامية الثلاثة ان راس الميت توضع عند رجل القبر ثم يسيل اللحم الميت سلا
الى القبر مع قوله ابي حنيفة ان اجنزة توضع على حافة القبر مما يلي القبلة
ثم يترك على القبر معترضا فالاول مخفف على من يترك الميت القبر سهل
عليه في نزوله والثاني مشدد في نزوله الى الحد لكونه اجنزة المعترضة
اكثر عملا من جعلها عند رجل القبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل
القولين ما بلغ كل واحد من الدليل **ومن ذلك** قوله الامية الثلاثة ان السقيم
للغير اولى لان الشيطيح قد صار من سعار الروافض مع قول الشافعي

فأرجح القولين أن الشطيح أولى. فالأول مسدد بالتسليم من حيث أنه عمل زائد
 على الشطيح والثاني مخفف. ووجه الأول التقاؤل بعلو الدرجات عند الله
 تعالى. ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بفعله مع ذلك الميت فيسطح
 وقفا على موقف السوا من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه ما يشاء من
 رفع درجة أو موازنة. **ومن ذلك** قوله الآية الثلاثة بعدم كراهة المشي
 بالنعال بين القبور. مع قول أحمد بكرهته. فالأول مخفف والثاني مسدد
 فرجح الأمر إلى مرئتي الميزان. ووجه الأول عدم ورود نص صريح بالنهاي عن
 ذلك. ووجه الكراهة ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لما راه يحيى بين
 القبور يتبعين أخلع بعلبك انتهى فانه يحتمل أن يكون أمره بخلعهما احتراماً
 للموتى من حيث أن الميت يدرك اختصار الناس إذا مشوا على قبره بالنعل
 وإن يلحق جسمه بذلك ووجه من لم يكره ذلك مراعاة حق الحي وتقدمه على
 حق الميت أن الحي ربما نضر رتة رجلاه بحرارة الأرض مثلاً ويحتمل أن يكون الأمر
 بخلع النعلين لكونهما كأنهما لباس أهل الأعمام كما يقتضيه سياق الحديث من
 أنهما كأنهما سبطين ليس عليهما شعر واه أعلم **ومن ذلك** قوله
 أبي حنيفة أن التعزية ستة قبل الدفن لا بعد وبه قاله الثوري. مع قوله
 الشافعي وأحمد أنها تسن قبله وبعد إلى ثلاثة أيام. فالأول مخفف والثاني
 مسدد فمن حيث التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلاثة أيام
 فرجح الأمر إلى مرئتي الميزان. ووجه الأول أن ستة أحزنه إنما تكون قبل
 الدفن فيعزى ويدعى له بتخفيف أحزنه. ووجه الثاني استمرار أحزنه
 عاماً بعد الدفن إلى ثلاثة أيام وقد يكون شخص مسفوفاً بأمرهم وقع
 فيه فلم يفرغ للتعزية إلى آخر الثلاثة أيام فلولا امتداد وقت التعزية
 بعد الدفن لرما وقع بين المعزي اسم فاعل والمعزي عبادة إذا لم يتدارك
 التعزية بعد الدفن ويصح حمل كلام أبي حنيفة على حال الأكارم الذين لا يعزونه
 على فوات أهل ولا مال كل ذلك أحزنه وحمل كلام الآية على حال غالب الناس
 من أحزنه على غلبة الميت **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي وأحمد بكراهة
 الجلوس للتعزية. مع قوله أبي حنيفة بعدم الكراهة. فالأول مسدد والثاني
 مخفف. ووجه الأول أنه شق على المعزين تكليفهم المشي البعد إذا سمعوا
 أنه جلس للتعزية. ووجه الثاني أنه خفف على المعزين بالجلوس لخصم
 بخلاف ما إذا لم يجلس فرموا جأوا ويعزونه فلم يجدوه فيحتاج أحدهم
 إلى حجي آخر بعد ذلك لا سيما من وراه شغلهم دأيم **ومن ذلك** قوله الآية
 الثلاثة أن القبر لا يبنى ولا يعمد. مع قوله أبي حنيفة يجوز ذلك. فالأول

مسدد والثاني مخفف. ووجه الأول غلبة التسليم لله تعالى عز وجل بالقيام
 في القبر بين يدي الله عز وجل من غير حائل فوق لما يمنع عنه شي من الأوقات
 وهو خاص بالأصاغر. ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط والتقاؤل بتوقف
 الأمور على مسيما فقامن بابه أعقل ونوكل فهو خاص بالأكارم وقد قال
 العارفون أن سكنى الدور المتهمة أولى من الدور الجديدة من حيث أن
 الساكن في الدار المتهمة ممة يكون عليه التوكل على الله محضاً بخلاف الساكن
 في الدار الجديدة المحكمة البناء فانه قد يصير الغالب عليه الاعتماد على الدار
 من حيث أحكامها الأعلى لله تعالى فافهم **ومن ذلك** قوله الآية باستحنا
 قراءة القرآن عند القبر. مع قوله أبي حنيفة بكراهتها. فالأول مخفف والثاني
 مسدد. ووجه الأول أن القراءة عند القبر سبب لأثر اللزجة على الميت
 ووجه الثاني أن في ذلك اهتماماً للقرآن نظير ما ورد من النهي عن الصلاة
 في المقبر والخلاف في وصول ثواب القرآن للميت أو عدم وصوله مشهور
 ولكل منهما وجه ومذهب أهل السنة أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله
 لغيب وبه قال أحمد بن حنبل. وأما حكمته الدعاء للميت بعد الدفن بالتسبيح
 فهو عمرة الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة إذا الشافعيون حكمه حكم الصلوة
 إذا وقف بياب الملك ليسفع فيمن أذنب والوقوف على القبر بعد الدفن
 هو المقصود الأعظم لا سيما عند سوا المنكرين وتكرير حين يذهل من
 رويتهما فلا يقال أن الصلاة تكفي عن الدعاء له بعد الدفن فافهم والله أعلم

كتاب الزكاة

أجمع العلماء على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وعلي أن وجوبها في أربعة
 أصناف المواشي وجنس الأثمان وعروض التجارة والمكيل والمدخر من الثمار
 والزروع بصفات مقصودة. واجمعوا على وجوب الزكاة على الحر
 المسلم البالغ العاقل. واجمعوا على أن الحول شرط في وجوب الزكاة
 إلا ما حكي عن ابن مسعود وابن عباس من قوليهما بوجوبها من حين الملك
 ثم إذا حول الحول وجبت وكان ابن مسعود إذا أخذ عطاءه زكاة في المحاك
 واجمعوا على أن الزكاة لا تنقح الابنية وقال الأوزاعي لا يقتصر إخراج
 الزكاة على ثنية وعلي أن من امتنع من إخراج الزكاة بخلاف أخذت منه فمهرأ
 ويعذر وعلي أنه ليس في المال سوى الزكاة وقال مجاهد والسعدي
 إذا حصد الزرع وجب عليه أن يلقى شيئا من السنايل للمساكين وكذلك
 إذا أخذ الثمن وجب عليه أن يلقى شيئا للفقير من الثمار **هذا ما وجدته**

إخراج
م

ب
ي

من مسائل الإجماع والاتفاق وأما اختلافوا فيه **فمن ذلك** قوله في حنفية
يجب على المكاتب العشر في زرع لا فيما سواه. مع قوله مالك والشافعي لا يجب
عليه زكاة. ومع قول أحمد أبي ثور يجب عليه الزكاة مطلقا فالأول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد. فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان. ووجه
الأول أن المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التسديد عليه
في وجوب إخراج العشر من زرع كالعقوبة له وإن كان هو في الرق ما بقي عليه
درهم. ووجه الثاني لفضل ملكه الشرعي فيصدق الحق تعالى عليه بعدم
وجوب الزكاة عليه توسعة عليه ليصرف ذلك في فكاهة رقبته من رق
العبيد إلى الرق الخالص الذي هو رق الله العلي العظيم فإنه المالك الحقيقي
وذلك غير على مقام الحق تعالى أن يشاركه أحد من العبيد في مسمى الملك
ووجه الثالث التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كانت
من أهل التواضع لله لرضي أن يكون عبدا للعبيد الله تواضعا لله عز وجل فذلك
أوجب الله تعالى عليه الزكاة زيادة على ما له الكفاية تغليظا عليه فافهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه
من الزكاة حال إسلامه. مع قوله في حنفية أنها تسقط. فالأول مشدد
والثاني مخفف. فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان. ووجه الأول تغليظها
بما له حال التزامه الأحكام الشرعية قبل خروجه من أصل الدين فكما حبط
الأصل فلذلك حبط فروعه فإن عاد إلى الإسلام بني على كل شيء مقتضاه
فيصير وجوب ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى أن يتنزهوا فيهم
لهم ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب التغليظ. ووجه الثاني
أنها طهرة للروح والمال أوجبها الله تعالى في مال عبده المؤمن بمحنة فيه
وشققة عليه وعي ما كان يدخلها حيث فكان اللابيق بحال المرتد
عدم إيجابها عليه أعراضا من الشارع عنه وعقبا عليه فإنه أسوأ حالا
من الكافر الأصلي لوقفا لسلام وإيقان الزكاة تابعة الأصل **ومن**
ذلك قوله الأئمة أن الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ويخرجهما
الولي من مالهما وبه قال جماعة من الصحابة. مع قوله في حنفية رضي الله
عنه لا زكاة في مالهما ويجب العشر في زرعهما. ومع قوله الأوزاعي والثوري
بوجوب الزكاة في المال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون
فالأول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف. فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول والثالث الأخذ بالاحتياط والعمل بقاعدة أن كل من وجب
عليه شيء وعجز عن مباشرته جاز الاستئانة فيه بأذن أو بادن أحكام ووجه

الثالثة
ص

الثاني عدم توجه الخطاب إلى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تأخيرها
إخراج عند الأوزاعي والثوري إلى البلوغ أو الأفاقة أولى ليخرجها بطبيعة نفس
بجلاف العشر في الزرع لمساحة النفس به غالبا **ومن ذلك** قول الشافعي
وأحمد أنه لو ملك نصابا ثرباعه في أسا محول أو بادل ولو غير حنيفة انقطع
محول. مع قوله في حنفية أنه لا ينقطع بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع
في الماسية. ومع قوله مالك أنه بادل بحنيفة لم ينقطع والأفروايتان
فالأول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة والثاني فيه تشديد من وجه
وتخفيف من وجه والثالث مفصل **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
الأول أن من بادل بذهب أو باع لم يصدق عليه أنه حال علي نصابه محول
فلا زكاة. ووجه قوله في حنفية أن من بادل بذهب أو فضة فكانه لم يبادل
لأنه نقد ناض على كل حال بخلاف الماسية ووجه قوله مالك يعرف ما قرأه
فناهل **ومن ذلك** قوله في حنفية والشافعي أنه أن تلف بعض النصاب
أو تلفه قبل تمام محوله انقطع محول. مع قوله مالك وأحمد أنه أن فسد
بأنلذه الفرار من الزكاة لم ينقطع محول ويجب إخراجها عند تمكنه آخر محول
فالأول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد
في أحد سقاي التفصيل. فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قوله
الشافعي في إجماعه للراجح وأحمد في أحدي روايتيه أن المال المغصوب والضا
والمجود إذا عاد يركب عن الماضي. مع قوله في حنفية وصاحبيه والشافعي
في القديم أنه يستأنف محول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو أحدي
الروايتين عن أحمد. ومع قوله مالك أن عليه إذا عاد زكاة محول وأحمد
فالأول مشدد والثاني مخفف. فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل مذهب
ومن ذلك قول الإمام الشافعي في إظهار الروايات أن الدين المستغرق
للنصاب أو لبعضه لا يمنع وجوب الزكاة. مع قوله في حنفية وهو القول
القديم للشافعي أنه يمنع. فالأول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال كلها ظاهر **ومن ذلك** قوله الإمام
الشافعي أن الزكاة تجب في عين المال لا في الذمة. مع قوله في حنفية
أنها تتعلق بالعين لتعلق الجناية بالرقبة ولا يزول ملكه عن شيء من المال
إلا بالرفع إلى المستحق وهو أحدي الروايتين عن أحمد في الأموال الظاهرة
ومع قوله مالك أنها تتعلق بالذمة ويكون حرز من المال من نصابها
وله أن يودي الزكاة من غيرها. فالأول مشدد من حيث وجوبها في
عين المال والثاني فيه من حيث تغليظها بذمته بحاسب عليها يوم القنا

ل

ولذلك الثالث فيه التشديد بد من جهة كون جزء منه من متاعني يود بها
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 ومالك والشافعي انه لا يجوز تقديم النية على الاخراج مع قول احمد انه
 يستحب مقارنة النية للاخراج فانه تقدمت بزمان يسير جاز وان طال
 لم يحرز كالتجارة والصلاة والحج وفي رواية عن ابي حنيفة انه لا بد من نية
 من مقارنة الاداء او اخر بقدر الواجب فالاول مشدد وكذلك الثالث
 والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله
 صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فكلف العبد بوجود النية في سائر
 العمل فلا يكفي في جزء منه ولو كثر ذلك اجزاء وبذلك عرف توجيه الرواية
 عن ابي حنيفة ووجه جواز تقدمها بزمان يسير ان ما قارب الشيء اعطي
 حكمه وايضا ذلك ان النية هي الاخلاص فمضى لم يقارن النية بالعمل لم
 يحصل العمل واذ لم يحصل اخلاص فلا تقبل منه الزكاة **ومن ذلك** قول
 مالك والشافعي ان من وجبت عليه زكاة وقدر على اخراجها لم يجز له تأخيرها
 فان اخرض من ولا تستقط عنه بتلف المال مع قول ابي حنيفة تستقط بتلفه
 ولا نصير مضمونة عليه ومع قول احمد ان امكان الاداء ليس بشرط في الوجوب
 ولا في الضمان واذ اختلف المال بعد انحول استقرت الزكاة في ذمته سواء
 امكنه الاداء ام لا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث اخف من الاول
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر **ومن ذلك قول**
 الائمة الثلاثة ان من وجبت عليه زكاة ومات قبل ادائها احدثت من
 تركته مع قول ابي حنيفة انها تستقط بالموت فالاول مشدد والثاني
 مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المسارعة الى جراءة
 ذمة الميت بكل اخراج زكاته التي ترتبت في ذمته ووجه الثاني
 تقديم الورثة بذلك المال على الفقراء ويصح حمل الاول على حال الميت
 المتورع اذا كان ورثته كذلك وحمل الثاني على ما اذا كانا بالصدقة من
 ذلك والله اعلم الا ان يشاءوا اخراجها وهم ممن يعتبر اذنه لكونهم الصق
 بالميت وارثهم قهري بخلاف الفقراء **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي
 ان من قصد الفرار من الزكاة كان وهب من ماله شيئا او باع مائة اشتره
 قبل انحول سقطت عنه الزكاة وان كان مسيئا عاصيا مع قول مالك
 واحمد لا تسقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول حمله على تغيير نية الفاسدة بعد ذلك بعد
 ازالة العين ووجه الثاني حمله على استحقاقها بمخادعة لله عز وجل

ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان تعجيل الزكاة قبل انحول اذا وجد
 النصاب مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني جعل تقديم الزكاة كتقديم الصلاة
 وتمام انحول كدخول الوقت ووجه الاول ان فعل خيرا واعتبار كمال الحول
 انما جعل توسعة لصاحب المال فاذا اختار اخرجها قبل كمال انحول فلا منع
 بخلاف تقديم الصلاة عن وقتها لا يجوز لاستراط الوقت في صحتها كما هو
 مقرر في كتب الفقه ولكونها لا ينبغي للفقير انفعها بخلاف الزكاة والله اعلم

باب زكاة الحيوان

اجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الابل والبقر والغنم بشرط كمال
 النصاب واستقرار الملك وكال انحول وكون المال حرا مسلما واجمعوا
 على ان النصاب الاول في الابل خمس وفيه شاة وفيه عشرين شاة وفي
 خمسة عشر شاة وفيه عشرين شاة وفيه عشرين شاة وفيه عشرين شاة
 ففيها بنت مخاض فاذا ابلقت ستا واربعين ففيها حقة فاذا ابلقت احدي
 وثنتين الى اخر ما صرح به الاحاديث الصحيحة وجب ما وجب بلا خلاف
 في شيء منها بين العلماء واجمعوا على ان البغاتي والعراب والذكور والاناث
 في ذلك سواء اتفقوا على انه لا شيء فيما دون الثلاثين من البقر وعن
 ابن المسيب انه يجب في كل خمس من البقر شاة الى ثلاثين كافي الابل
 وكذلك اتفقوا على النصاب الاول في البقر ثلاثون وفيها بنت مخاض
 اربعين ففيها مستنة واجمعوا على ان نصاب الغنم اربعون وفيها شاة ثم
 لا شيء فيما زاد حتى تبلغ مائة واحدي وعشرين ففيها شاتان وفي ما يتان
 وواحدة ثلاث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم يستقر في كل مائة
 شاة والضأن والمعرسوا اتفقوا على ان تحبل اذا كانت معدة للحجاة
 ففي قيمتها الزكاة اذا بلغت نصابا وكذلك اتفقوا على وجوب الزكاة
 في البغال والحمير اذا كانت معدة للتجارة **هـ** اما ما وجدته من
 مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي
 حنيفة والشافعي اذا كان عنده خمس من الابل فخرج واحدة منها انها
 تجزئ مع قول مالك واحمد انها لا تجزئ واذ ابلقت ابله خمسا وعشرين
 ولم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك يلزمه مع قول
 احمد انه تجزئ بين سائر واحدة منهما وقال ابو حنيفة يلزمه بنت مخاض
 او قيمتها فالعلماء في هذه الاقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن لا يخفى
 ان من وقف على حد ما ورد اولى ممن يجزئ غيرها من الحيوان او القيمة

ولو كان الحيوان المخرج اغلا قيمته مما قاله الشارع تطير ما قاله العلماء فمن
زاد في التيسير عقب الصلوات على العدد الوارد، فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لك انهما اذا ملكا نضابا واحدا
وخطاه لم تجب الزكاة عليهما واحدهما، مع قول الشافعي ان عليهما الزكاة
حتى لو كانت اربعون شاة وبين مائة وجبت الزكاة، فالاول تخفف
والثاني مشدد، فرجع الامر الى مرتبة الميزان وبقيت مسائل الباب
قد بطل عمل الناس بها فلا نطيل الباب بذكرها والله تعالى اعلم

باب زكاة النابت

اتفقوا على ان النضاب خمسة اوسق والوسق ستون صاعا وان مقدار
الواجب من ذلك العشر ان شرب بالمطرا ومن نهر وان شرب بنقع او دواب او
بما استراه نصف العشر والنضاب في الثمار والزروع المعند ابي حنيفة فانه
لا يعتبر به بل يجب العشر عنده في القليل والكثير قال الشافعي عبد الوها
وتقال انه خالف الاجماع في ذلك، واتفقوا على انه لا زكاة في القطن وقال
ابو يوسف بوجوبها على انه اذا خرج العشر من الثمار ومن الحب وبقي
عنده بعد ذلك سنين لا يجب فيه شي اخر وقال الحسن البصري كل ما
حال عليه الحول وجب العشر فيه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة في كل ما اخرجت الارض
واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة في كل ما اخرجت الارض
من الثمار والزروع العشر سوا سقي بالماء او بالنفخ الا الخطب والحشيش
والقصب الفارسي خاصة، مع قول مالك والشافعي انه يجب في كل ما
ادخر كالخنطة والشعير والارز ومرة التخل والكرم، ومع قول احمد
يجب في كل ما يكال ويدخر من الثمار والزروع حتى اوجها في اللوز واسقطها
في الجوز وقال في الخلاف عند مالك والشافعي واحدا ان عند احد
يجب في السمسم واللوز والفسق ويزر انكثانه والكمون والكرابا
والخردل وعندهما لا يجب وقاية الخلاف مع قول ابي حنيفة انه يجب عنده
في الخضراوات كلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها، فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد، فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وقد وردت الاحاديث شاهد لكل مذهب فلا تحتاج الى توجيه **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة وما لك في اشهر وايته واحد قولي الشافعي
انهما تجب الزكاة في الزيتون، مع قول احمد في اشهر وايته وما لك في
احدي روايتيه والشافعي في ارجح قوليه بعدم الوجوب، فالاول
مشدد والثاني مخفف، فرجع الامر الى مرتبة الميزان، ووجه الاول

كثرة الحاجة الى الزيت من حيث انه ادام فاشبه القوت، ووجه الثاني كونه
غير قوته فلا تستد حاجة الناس اليه مثل التمر والزبيب فاعلم ذلك **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة واحدا ان في العسل العشر، مع قول مالك والشافعي
في اجد يد الرأج انه لا زكاة فيه، ثم اختلف ابو حنيفة واحدا فقال ابو حنيفة
ان كان في ارض خراجية فلا عشرينه وقال احمد فيه العشر مطلقا
ونضابا عند احمد ثلثمائة وستون رطلا بالبغداد وعند ابي حنيفة يجب
العشر في القليل والكثير، فالاول مشدد والثاني مخفف وقول ابو حنيفة
بعدم وجوب ذلك في ارض الخراج مخفف وقول احمد مشدد وذلك قوله
في النضاب مشدد وقوله ابي حنيفة فيه تخفف، فرجع الامر الى مرتبة
الميزان، ووجه الاول ان التخل يرفع مما يخرج من الارض فكان المحبوب
التي تخرج من الزرع او الثمار، ووجه الثاني ما ورد ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم عفي عنه توسعة على الامة فوجوب الزكاة فيه خاص بالاكابر
وعدم وجوبها خاص بالاصاغر وكذلك قول ابي حنيفة انه يجب في قليل
وكثير خاص بالاكابر لا لطلاق اخراج العشر من العسل في بعض الاحاديث
وقول احمد خاص بالاصاغر **ومن ذلك** قول الشافعي انه لا تجب الزكاة
الا في نضاب من كل جنس فلا يفي جنس الى جنس اخر، مع قول مالك ان الشعير
يقيم الى الخنطة في اكمال النضاب ويقيم بعض القطيعة الى بعض واختلف
الروايات عن احمد في ذلك، فالاول مخفف والثاني مشدد، فرجع
الامر الى مرتبة الميزان، ووجه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك
وجه الثاني ان الاجناس كلها قوت فكانها شي واحد **ومن ذلك** قول
الامة الثلاثة انه ليس خمر الثمار اذا بد اصلاحها على مالها ترفقا
به وبالفقر او تخليصا لذمته، مع قول ابي حنيفة ان الخمر لا يبيع فلا
مشدد والثاني مخفف، فرجع الامر الى مرتبة الميزان، ووجه الاول
ظاهر، ووجه الثاني انه تخمين قد يخطى فلا خلاف فيه للخمار ولا
للفقرا ولا للمالك ويبيع حمل الاول على الخمار الذي لا يخطى
غالبا والثاني الذي قد يخطى كما انه يبيع حمل الاول على حال اهل الزرع
والثاني على عامة الناس بل منع الناس اليوم زكاة الثمر والغنم مطلقا
كما هو مشاهد في مصر **ومن ذلك** قول مالك واحدا والشافعي في
الراجح من مذهبه انه يجب العشر في الارض الخراجية مع اخراج لان اخراج
في عينها والعشر في غلبها، مع قول ابي حنيفة انه لا يجب العشر في الارض
الخراجية ولا يبيع العشر واخراج على انسان واحد فاذا كان الزرع لواحد

والارض لا يخرج العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك واحمد والي يوفى
 ومحمد مع قول ابي حنيفة العشر على صاحب الارض. فالاول مشدد والثاني مخفف
 واما وجد وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لمواحد والارض لآخر فهو
 متوسط بين الامرين لان صاحب الارض قد استفاد من الارض كما استفاد منها
 صاحب الزرع **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية
 ان مالك الارض اذا اجرها فعشر زرعها على الزارع. مع قول ابي حنيفة انه على
 صاحبه الارض في كل من القولين تشدد بين وجه وتخفيف من وجه اخر
 وتوجيهها كتوجيه ما تقدم اتفاقا **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد انه اذا
 كان لمسلم ارض لاخراج عليها فباعها من ذي فلاخراج عليه ولاعشر في زرعها
 فيها. مع قول ابي حنيفة يجب عليه الخراج. ومع قول ابي يوسف يجب عليه عشران
 ومع قول محمد عشر واحد. ومع قول مالك لا يصح بيعها منه. فالاول والثاني
 مشدد بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشرين والرابع فيه تخفيف
 والخامس مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول استنفذ
 حكم الارض الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يجد على الذي خراج بقصد امتناع
 شوكته. ووجه الثاني مراعاة حال الذي في احداث الصغار عليه والذل
 على ملكه الارض المذكورة ومنه يعرف توجيه قول ابي يوسف ومحمد ووجه
 قول مالك ان في بيع الارض المذكورة اعانة للكفار على التقوى علينا بملك
 تلك الارض واغراز كلمتهم بخلاف من كان يزرع باخراج فانه تحت حكم المسلمين
وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دور الانصار فرأى
 فيها سكة حرث فقال ما دخل هذه الدار قوم الا دخل عليهم الذل اي لاجل
 الخراج الذي على ارض حرث فلو كانت الارض ملكا للانسان ما دخل داره
 ذل لانه يزرع في ملك نفسه بلاخراج والله سبحانه وتعالى اعلم

باب زكاة الذهب والفضة

اجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر اجواهر كاللؤلؤ والزمرد
 ولا في المسك والعنبر فنفى سائر الفقهاء **وحكى** عن الحسن البصري
 وعمر بن عبد العزيز وجوب الخمس في العنبر وعن ابي يوسف في اللؤلؤ والجمهر
 واليواقيت والعنبر الخمس لانه معدن فاشبه الزكاز وعن العنبري وجوب
 الزكاة في جميع ما يستخرج من الارض. واجمعوا على ان اول النصاب في
 الذهب عشرون مثقالا وفي الفضة مائتا درهم سواء كانا مضر وبنين او
 مكسورين او ثبرا ونقرة فاذا بلغت ذلك وحال عليها احوال ففيها ربع
 العشر وعن الحسن انه لا شيء في الذهب حتى تبلغ اربعين مثقالا واجمعوا

علي عمر بن الخطاب او ابي الذهب والفضة واقتناهما وعلى وجوب الزكاة فيهما
هذا ما وجدته من مساليل الاجماع. واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول
 الامية الثلاثة ان الزكاة تجب فيما زاد على النصاب بالحساب. مع قول ابي حنيفة
 لا زكاة فيما زاد على مائتي درهم او عشرين مثقالا حتى تبلغ الزيادة اربعين درهما
 واربع دنانير فيكون في الاربعين درهما درهم ثم كذلك في كل اربعين درهما وفي
 الاربعة دنانير قيراطان. فالاول مشدد والثاني مخفف. **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان. ووجه الاول اتباع وكون الزكاة لا تجب على فقير وانما تجب على
 الغني فلو ان الانسان يصير غنيا بالاعشرين مثقالا من الذهب او بالمائتين
 من الفضة لما كانت الزكاة وجبت عليه وصاحب هذا القول اخذ بالاحتياط
 او بالمائتين من الفضة لما كانت الزكاة للمفقر فجعل فيما زاد على النصاب
 الى الاربعين ووجه قال الحسن البصري في اول نصاب الذهب كما مر ثم انه لا فرق
 في وجوب الزكاة على ملك النصاب بين ان يكون من العوام او من اهل الكسوف
 خلافا لما قاله بعض الصوفية من انه لا تجب الزكاة الا على من يرى له ملكا مع
 انه تعالى اما من لا يرى له تعالى ملكا مع انه تعالى كسفا ويقتنا فلا زكاة
 عليه انتهى واتحق انها تجب على الانبياء فضلا عن غيرهم لان في كل انسان يدعي
 الملك من حيث انه مستخلف في الارض ولولا ذلك ما صح له عتق ولا بيع ولا شري
 ولا غير ذلك فان هذه الامور باصحة من العبد الانسية الملك اليه
 فايالك والغلط والسخط عن ظاهر الشريعة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 ومالك واحمد في احدي روايتيه ان الذهب يضم الى الفضة في تكميل النصاب
 مع قول من قال انه لا يضم. فالاول مشدد ومن وجوب الزكاة بالنظم المذكور
 والثاني مخفف فيه. **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول انه كملكه
 مال واحد وان اختلف جنسه. ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد
 من انه لا تجب الزكاة في ذهب او فضة الا ان كان كل منهما نصابا ثم اختلف
 من قال بالنظم هل يضم الذهب الى المورق ويكمل النصاب بالاخر او بالمقيمة
 فقال ابو حنيفة واحمد في احدي روايتيه يضم بالمقيمة ومثاله ان يكون له
 مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكاة فيها وقال مالك
 لا يكمل نصابا الا بجنسه فلا يجب عليه زكاة اذا اكمل بغير جنسه وتوجيه ذلك
 ظاهر فيهم بما سبق **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد ان من له دين لازم
 على مقر ملي باذله لا يجب عليه الاخراج الا بعد قبض الدين. مع قول الشافعي
 في القول المجدي انه يلزمه اخراج زكاته كل سنة وان لم يقضه فيركبه. ومع
 قول مالك لا زكاة عليه فيه وان اقام سنين حتى يقضه فيركبه لسنة واحدة



وان كان ثمن فرض او ثمن مبيع وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى يقبضه
 فيركبه ويستأنف به احوال منهم عايشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في القدير
 واي يوسف. فالاول والثالث وما وافقهما محقق والثاني مشدود. فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول ان الدين كالمال الضائع فلا بد من صاحبه
 هل يصل اليه ام لا فقد جال بينه وبينه ولو كان مقرما لم يكن يتزل عليه لص
 فيأخذ جميع ماله وهذا خاص بالاصاغر الذين في يقيمهم منعك بخلاف قول
 الشافعي فانه خاص بقوي الايمان واليقين الذي رجي في الحق تعالى ان لا يقطع
 به بل يجازيه علي ذلك اضعا فاضاعفة وكذلك قول مالك خاص بالاصاغر
 واما تركيته سنة واحدة اذا قبضه فلا بد لم يكن في نفسه حقيقة قبل ان يقبض
 لعدم وصوله الى التصرف فيه بالمبيع والشرا مثله فانه كان معدوما عنده
 وهذا لمحط عايشة وغيرها في اخراج كل الماضي بعد القبض كما تقدم **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد في اظهر وايتيه انه يكره للناس
 ان يشتري صدقة وانه ان اشتراها صح. مع قول مالك واصحابه ابي بطلان
 البيع. فالاول محقق في شرا الصدقة وصحة شرايها والثاني مشدود فيها
 ووجه الكراهة في القول الاول الفرار من صورة الرجوع في الصدقة بعد ان
 اخرجها عن ملكه للفقراء والمساكين وغيرهم من بقية الاصناف الثمانية وهذا
 خاص بمقام الاصاغر كما من ابطال الشرا خاص بمقام الاكابر. فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا كان لرب المال دين
 على احد من اهل الزكاة لم يجز له مقاصصته عن الزكاة وانما يدفع اليه من
 الزكاة قدر دينه ثم يدفعه المدين اليه عن دينه ثانيا. مع قول مالك يجوز
 المقاصصة. فالاول مشدود والثاني محقق. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 فالاول خاص بالاصاغر الذين يخافون من تحوّلهم وموافقتهم الى المحاكم وحلفهم
 الى المديون لم يدفع اليهم الدين والثاني خاص بالاكابر الذين لا يخاف عليهم ذلك
 وهذا نظير قول مالك بصحة البيع بالمعاطاة من غير لفظ بدل على البيع كما ياتي
 فانه خاص بالاكابر بخلاف قول الشافعي انه لا يبيع الا بلفظ لانه خاص بالاصاغر
 وهم اكثر الناس اليوم الذين يبيعون او يشترون بغير نكروية ويجلفون وقد
 قال تعالى واشهدوا انما يعم فلول اللفظ ما صح لنا شأوه بالمبيع فانهم
ومن ذلك قول الشافعي واحمد في اصح القولين انه لا يجب الزكاة في اكل
 المباح المصوغ من الذهب والفضة اذا كان مما يلبس وبغارة مع قول الشافعي
 في القول الاخر انه يجب فيه الزكاة. فالاول محقق والثاني مشدود **فرجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك في اشهر وايتيه

انه لو كان لرجل جلي معدل لاجارة للساق فلا زكاة فيه. مع قول اصحابه مالك
 بالوجوب وبه قال الزهري من ائمة الشافعية بناء على قوله انه لا يجوز اتخاذ الجلي
 للاجارة. فالاول محقق والثاني مشدود. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة انه لا يجوز بث ثوبه السقوف بالذهب والفضة
 مع قول بعض اصحاب ابي حنيفة يجوز ذلك ولما دخل الشافعي دار محمد بن الحسن
 وجد سقوفها كلها مموهة بالذهب. فالاول مشدود والثاني محقق. فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول انه اضاعة مال الا ان يفعل ذلك باجتهاد
 ولعل ما فعله محمد بن الحسن كان ذلك. ووجه الثاني انه يريد الاجرة لاسيما
 ان كان موقوفا على الارامل والايتام والعجيان واسه تعالى اعلم.

باب زكاة التجارة.

اجمعوا على ان الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود انها تجب في عروض
 العقينة. وكذلك اجمعوا على ان الواجب في عروض التجارة ربع العشر **هذا**
 ما وجدته من مساليل الاجماع **واما** ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه اذا اشترى عبدا للتجارة وجبت عليه فطرته وزكاة التجارة عند
 تمام احواله. مع قول ابي حنيفة ان زكاة الفطر تسقط. فالاول مشدود والثاني
 محقق. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول ان الزكاة وجبت في
 العبد من جهتين مختلفتين فلا مانع من وجوب الجمع بينهما. ووجه الثاني
 ان العبد محسوب من جملة مال التجارة فلا يجمع على مالك العبد زكاته لكن
 ان اخرجها المالك منبر عا فلا يبيع **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي واحمد
 ان العروض للتجارة اذا كانت منجراة للنماء ويتربص بها الساق والاسواق
 فيقوم عند كل حول ويتركها على قيمتها. مع قول مالك انه لا يقوم بها كل حول
 ولا يتركها ولو دامت سنين حتى يبيعها بذهب او فضة فيركي لسنة واحدة الا
 ان يعرف حول ما يشتريه او يبيع فيجعل لنفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما عنده
 ويتركه مع الناس ان كان له. فالاول مشدود والثاني محقق. فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان. ووجه الامر من ظاهر لعدم ورود نص بكيفية الاخراج **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في احد اقواله انه اذا اشترى عرضا للتجارة
 بمادون النصاب اعتبر النصاب في طر في احواله. مع قول مالك والشافعي يعتبر
 النصاب في جميع احواله. فالاول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في اثنائه
 بعدم وجوب الزكاة وتسد يد على المستحقين من حيث عدم اخراج الزكاة
 والثاني مشدود على المستحقين ايضا بعدم اخراج الزكاة الا مع تمام النصاب
 في جميع احواله وتخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه اذا نقص

النصاب في أئسا الحول • فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ووجه الأول الاعتبار بوقتي
الانقضاء ولوجوب فلا يتعداهما الحكم • ووجه الثاني مبني على قاعدة إطلاق
النقص وعدم انضباط الأمر واما الرجح توسعة على الناس وليس في ذلك نص
في تعيين أحد الأمرين **ومن ذلك** قول مالك وأحدان زكاة التجارة تنقلق
بالقيمة • مع قول الشافعي في أحد قوليهما تنقلق بالمال تنقلق الشركة وفي قول تنقلق
الرهن وفي قوله بالذمذ ووجه كل من الأقوال ظاهر والله أعلم •

باب زكاة المعدن •

اتفقوا على أنه لا يشترط الحول في زكاة المعدن إلا في قول للشافعي واجمعوا على
أنه يعتبر الحول في الركا • واتفقوا على أنه يعتبر النصاب في المعدن إلا ما
خيفته أنه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قليله وكثيره الخمس واتفقوا
على أن النصاب لا يعتبر في الركا إلا عند الشافعي فإنه جعله شرطاً للوجوب
هـ أما وجدته من مسأيل الإجماع والاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قوله مالك والشافعي في المشهور عنهما أن قدر الواجب في المعدن ربع
العشر • مع قول أبي حنيفة وأحدان الواجب الخمس • فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي أن زكاة المعدن
تختص بالذهب والفضة فلم استخرج من معدن غيرهما من الجواهر لم يجب
فيه شيء • مع قول أبي حنيفة أن حوال المعدن يتعلق بكل شيء خرج من الأرض مما
ينطبع بالنار كالخريد والرصاص لا بالغير وزج ونحوه • ومع قول أحمد يتعلق
بالمنطبع وغيره كالخجل • فالأول مخفف والثاني مشدد • فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان • ووجه الأول صفا جواهر النقيدين وكثرة رواجها فكانت نقدان
مضروبان • ووجه الثاني إطلاق المعدن على كل منطبع • ووجه الثالث

مطلق الانتفاع ولكل وجه من الأقول وجه وتقدير مصرف ذلك راجع إلى رأي
المال فله أن يضع على أصحاب المعدن ما يراه أحسن لبيت المال خوفاً أن
يكثر مال أصحاب المعدن فيطلبوا السلطنة وينفقوا على العساكر فيحصل
بذلك الفساد واستبجانه ونقاي علم **باب زكاة الفطر**
زكاة الفطر واجبة باتفاق الأئمة الأربعة وقال الأصم وإسماعيل بن
علي هي مستحبة واتفقوا على أن كل من لم يزد زكاة الفطر لم يزد زكاة أولاده
الصغار ومما ليكده المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير وعن
علي بن أبي طالب أنها تجب على كل من أطاق الصلاة والصوم وعن سعيد
بن المسيب أنها لا تجب إلا على من صام وصلى واتفقوا على أنه يجوز تحجيل الفطر
قبل العيد يومين ووجه اتفاق الأئمة الأربعة على وجوب زكاة الفطر لكونها

طهرة للصائم من الرثث وغيره مما وقع في الصوم تعظيماً للصفة الصمدية
التي تخلق الصائم باسمها ووجه قول الأئمة وغيره أنها مستحبة كون العيد
يشتمل لعبادة من النقص سواء الأكاير والأصاغر ما عدا الأئمة عليهم الصلاة
والسلام فلهذا كانت مستحبة ويصح تقليل الوجوب بتقليل المستحب فتكون
واجبة في حق من يقع التحلل في عبادتهم ومستحبة في حق الأنبياء ومن ورثهم
في المقام فافهم ووجه من قال أنها تجب على الكبير والصغير كون السارح مخرج
بذلك ووجه قول علي وابن المسيب القياس على الصلاة والصوم وذلك
بالتحيز والقدرة على الجوع ووجه جواز تحجيل الزكاة المذكورة قبل العيد
يومين فقط قرب ذلك من يوم العيد وما قارب الشيء أعطى حكمه فكانت
يوم العيد كالتمكين من مبيعات الصلاة للوقت فافهم واتفقوا على أنها
لا تنسقط بالتأخير بعد الوجوب بل يضرب بها حتى تؤدي **هـ** أما وجدته
من مسأيل اتفاق الأئمة الأربعة • وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول
مالك والشافعي وأحمد أن زكاة الفطر فرض • مع قوله أبي حنيفة أنها واجبة
وليست بفرض لأن الفرض أكره من الواجب • فالأول مشدد والثاني
فيه تخفيف • فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ووجه الأول تعظيم السنة
المجدية كتعظيم القرآن من حيث أن ما أمرت به في مرتبة ما أمر به القرائ
في وجوب الفعل • ووجه الثاني أن الفرق بين ما أمر به الحق تعالى في
كتاب وبين ما أمر به رسوله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الإصلاح من الإمام
إلى خليفته فإن نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك على ذلك من جهة رفع
رتبة الحق تعالى على غيره وإن كان لا ينطق عن الهوى فهو نظير تخصيص الأ
في الدعالم بلفظ الصلاة وإن كانت في اللغة هي الرحمة تتجلى في السانم وتقريباً
بين لفظ الترحم على الأولياء والرحم على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فافهم
ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحدان أنها تجب على الشريكين في العبد
المسترك وفي رواية أحدان كلام من الشريكين يؤدي عن حصته صاعاً كاملاً
مع قوله أبي حنيفة أنها لا تجب على الشريكين عنه فالأول فيه تشديد وأحد
الروايتين مشددة والثالث مخفف • فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ووجه
الأول الأخذ بنوع من الاحتياط • ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط الكامل
وجه الثالث انضاف العبد في الحديث إلى من ملكه واحد فقط وإن
كان المعنى يشتمل المسترك فافهم **ومن ذلك** قوله أبي حنيفة أنه يلزم للسيد
زكاة عبده الكافر • مع قوله الأئمة الثلاثة أنه لا تجب عليه إلا في عبده المسلم
فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول إطلاق العبد في بعض الأحاديث

فشمّل الكافر. **ووجه الثاني** ان الزكاة طهرة والكافر ليس من اهل التطهر مع
 نصريح الشارع بذلك في بعض الاحاديث فحمل اصحاب هذا القول المطلق على المفيد
 وهذا احوط من حيث الادب مع الشارع والاول احفظ من حيث براءة الذمة وعليه
 اهل الكمال من الخافين فيفعلون بالمطلق في محله والمفيد في محله وهو بان السراج
 مع الشارع **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يجب على الزوج فطرته زوجته
 كما يجب عليه نفقتها. مع قول ابي حنيفة انه لا يجب على الزوج فطرته زوجته. فالاول
 مستد دعائي الزوج والثاني محقق عنه مستد دعائي الزوج. **فرجع الامر الى**
 مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان ذلك من كمال المواساة للزوج ولا يليق
 بحسن الاخلاق ان يكلف زوجته بدل في تطهيرها من الرجس الظاهر والباطن
 ووجه الثاني ان المحاماة طهية هذه الزكاة انما هي المرأة لعدم صلاحها ذلك عليها
 في دينها وان كان الاول من الزوج اخراجها عنها مكافاة لها على عانتها على غرض
 طهر في رمضان يجامعها او يشبع نفسه برويتها فانهم **ومن ذلك قول**
 ابي حنيفة ان من بعضه حر وبعضه مرقق متلا فطرة عليه ولا على مالك
 نصفه. مع قول الشافعي واحدا انه يلزمه نصف الفطرة بحريته. ومع
 قوله مالك في احدي روايتيه ان على السيد النصف ولا شيء على العبد. ومع
 قوله ابي ثور يجب على كل واحد منهما صاع. **فالاول** محقق والثاني فيه تردد
 وهو معني قوله مالك المذكور والثالث مستد **فرجع الامر الى مرتبة الميزان**
ووجه الاول ظاهر لان السيد لم يملكه كله والزكاة موضوعة ان تكون عن
 جملة الانسان لا عن بعضه **ووجه الثاني** مراعاة العدل وهو تكليف السيد
 ان يترك من العبد بقدر حصته والعبد لا مال له يخرج عن نفسه **ووجه**
 الثالث اخذ بالاحتياط **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **ومن ذلك قول**
 مالك والشافعي انه لا يعتبر في وجوب زكاة الفطر ان يكون المخرج يملك نصيبا
 من الفضة وهو ما يتادروهم بل قالوا ان كل من فضل عن قوته وقوت من يلزمه
 نفقته يوم العيد ولبنة بني فدر زكاة الفطر وجبت عليه. مع قول ابي حنيفة
 انها لا تجب الا على من ملك نصيبا فاصلا عن مسكنه وعبده وفرسه وسلاحه
 فالاول مستد والثاني محقق **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **ووجه**
 الاول كون القدر المخرج في زكاة الفطر امرا يسيرا فلا يشترط ان يملك
 صاحبه نصيبا بخلاف ربع العشر في الفضة مثلا فان النفوس ربما تجلب به
ووجه الثاني انما زكاة الفطر باخوانها من زكاة النقد وغيرها في اعتبار
 ملك النصاب ولكن اذا اخرجها من يملك دون النصاب فلا بأس **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة انها تجب بطول الفجر اول يوم من سؤال. مع قول

احمد انها تجب بغروب الشمس ليلة العيد. ومع قوله مالك والشافعي انها
 تجب بغروب شمس ليلة العيد على الراجح من قولهما ووجه القولين ظاهر **ومن**
ذلك اتفاقهم على انه لا يجوز تاخيرها عن يوم العيد. مع قول ابن سيرين
 والتجعي انه يجوز تاخيرها عن يوم العيد قال **احمد** وارجو ان لا يكون
 به بأس. فالاول مستد والثاني محقق **فرجع الامر الى مرتبة الميزان**
ووجه الاول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه
 الثاني كونه لم يرد في ذلك نص بوجوب تخصيص اليوم عند التقابل بذلك
 واما خبر غيرهم عن الطواف في هذا اليوم محمول على الاستحباب **ومن ذلك**
 قول الامامة الثلاثة انه يجوز اخراجها من خمسة اصناف
 من البر والشعير والتمر والزبيب والارز اذا كان قوتا. مع قول ابي حنيفة
 انها لا تجزي في الاقطا اصلا بنفسه وتجزي بقيته وقال **الشافعي** كلما
 يجبه فيه العشر فهو صالح لخراج زكاة الفطر منه كالارز والذرة والدخن
 ونحوه. فالاول والثالث فيه تحقير والثاني فيه تشديد. **فرجع الامر**
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي انه لا يجوز دقيق ولا
 سويق. مع قول احمد انهما يجزيان اصلا بانفسهما وبه قال الاطحا من
 ائمة الشافعية وجوز ابو حنيفة اخراج القيمة عن الفطرة. **فالاول**
مستد دعائي المخرج وعلى الفقهاء الثاني فيه تحقير والثالث محقق
فرجع الامر الى مرتبة الميزان. **ووجه الاول** اقتضاه على الوارد في ذلك
 ووجه الثاني ان الدقيق والسويق اسهل على الفقراء من الحب وذلك
 ان يوم العيد يوم سرور فالاعنيا في سرور يوم العيد لا يستغنوا عن
 تمتع ما ياكلون ذلك اليوم بخلافهم فلا يجوز لهم ان يتعبدوا في تحصيل
 قوتهم المنقصر لهم عن كمال السرور بخلاف الفقراء فانهم اذا اخذوا الحب يحتاجوا
 الى غرلته وتفتينه وطحنه وعجنه وخبره عادة وذلك ينقص عليهم
 السرور في يوم العيد ولما علم الشارع هذا المعنى قسم النعب بين الاعنيا
 والفقراء فيكون على الفقراء سطر النعب وعلى الاعنيا السطر الاخر قياما
 بالعدل ولكن اخراج الاعنيا للفقراء الطعام المنهيا للكل لا نعب كان
 اقرب الى تحصيل سرورهم اعني الفقراء واما من جوز اخراج القيمة فوجه
 ان الفقراء يصيرون بالجناد بين ان يشتري احدهم حيا او طعاما متعبدوا
 للكل من السوق فهو محقق من هذا الوجه على الاعنيا وعلى الفقراء انه
 يوم اكل وشرب وذكره تعالى فالطعام ليس اجسام الناس وذكر انه
 ليس ارواحهم فحصل بذلك السرور الكامل للارواح والاجسام **وقد**

ذنبا ذلك مرة في ليلة الجمعة فصرنا ناكل ونذكر فحصل لنا سرور لا يعادله سرور
 ومن شك فليجرب لكن بعد جلاء قلبه من الرعونات والادناس هذا ما ظهر لي
 في هذا الوقت من حكمه اخراج الحب والدقيق ونحوه **وسمعنا**
 سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول المطاوب من الاعين يوم العيد زيادة
 البر والاكرام للفقراء والمساكين ولذلك اوجب الشارع علي الوالد اخراج الزكاة
 عن الصبي الذي لم يبلغ الطائفة علي الصوم توسعة علي المساكين والافهام
 هناك صوم يكون معلقا بين السماء والارض حتى يوم الصبي بالاخراج انتهى
 والله اعلم **ومن ذلك** قول مالك واجمده ان اخراج التمر افضل من
 البر في زكاة الفطر مع قوله الشافعي ان البر افضل ومع قوله ابي حنيفة
 ان افضل ذلك اكثر ثمنه فالاول تخفف محمول علي حال من كان التمر عنده
 اكثر واهني من البر والثاني محمول علي من كان البر عندهم اكثر واهني من التمر
 ووجه الثالث مراعاة الاكثر قيمة فانه مؤذن بانه الذطعام اذا غلا الثمن
 داير مع شدة اللذة وكثرة النفع فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قوله الائمة الثلاثة ان الواجب صاع بصاع النبي صلي الله عليه وسلم من كل
 جنس من الخمسة اجناس السابقة مع قوله ابي حنيفة انه يجوز في البر
 نصف صاع فالاول كالسدد والثاني كالتخفف ووجه كل منهما الاتباع
 الوارد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية وجماعته جعلوا نصف الصاع
 من الحنطة يعدل صاعين من شعير فلو لا انهم راوا في ذلك شيئا عن رسول
 الله صلي الله عليه وسلم لما قالوا به اذ هم اكثر الناس بعدا عن الراي في الدين
 ومن قال ان معاوية من اهل الاجتهاد ويحتمل ان يكون فعل ذلك باجتهاد
 فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي وجمهور اصحابه
 ان مصرف الفطرة يكون الي الاصناف الثمانية كزكاة الزكاة مع قول الاصطفي
 يجوز صرفها الي ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط ان يكون المرء هو المخرج فان
 دفعها الي الامام لزمه تعميم الاصناف لكن ثنها في يده فلا يقدر عليه التعميم
 مع قوله مالك وابي حنيفة واحدا يجوز صرفها الي فقير واحد فقط فالواحد يجوز
 صرف جماعة الي مسكين واحد واختاره بن المنذر وابو اسحاق السيرازي
 فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث وكذلك ما بعده فرجع الامر
 الي مرتبتي الميزان ووجه الاول ان من قدم فقد عجل للفقراء بالفضل فلا
 يمنع منه وقد سكت الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما سكت عن
 بيان وقت انتهائه بخارج تعجيل الزكاة قبل يوم العيد شرطا في صحة اخراج
 كوقوف الصلوات الخمس اذ المجمع والحمد لله رب العالمين

باب قسم الصدقات

اتفق الائمة المربعة علي انه يجوز الزكاة لبناء مسجد وتكفين ميت واجمعوا علي
 تحريم الصدقة المفروضة علي بني هاشم وبني عبد المطلب وهم خمس بطون
 العلي والعباس والجعفر والعمير والعباس والعباس والعباس والعباس والعباس
 علي ان الغارمين هم المديونون وعلي ان السبيل هو المسافر **هذا**
 ما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه يجوز دفع الصدقات الي صنف واحد من الاصناف
 الثمانية المذكورين في اية انما الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي
 انه لا بد من استيعاب الاصناف الثمانية ان قسم الامام وهناك عامل والا
 فالغسمة علي سبعة فان فقد بعض الاصناف فتمت الصدقات علي الموجودين
 منهم وكذلك يستوعب المالك الاصناف ان يحضر المستحقون في البلد ووجه
 بهم المال فيجب اعطاء ثلاثة فلو عدم الاصناف في البلد وجب التقل او بعضهم
 رد علي الباقيين فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبتي
 الميزان ووجه الاول ان المراد من الآية الخمس ووجه الثاني ان المراد
 بهم الاستيعاب وهو احوط **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان حكم المولفة
 قلوبهم منسوخ وهو احدي الروايتين عن احمد والمشهور من مذهب مالك
 انه لم يبق للمولفة قلوبهم سهم لقنا المسلمين عنهم والرواية الاخرى امه
 احتج بهم في بلدنا ونغرا استئناف الامام لوجود العلة مع قوله الشافعي
 في اظهر الاقوال انهم يعطون سهمهم بعد رسول الله صلي الله عليه وسلم وان
 سهمهم غير منسوخ وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول والثاني فيه تشديد
 وتضييق علي المولفة وقول الشافعي عليهم فرجع الامر الي مرتبتي الميزان
 ووجه الاول وما وافقه حمل من اسلم بعد رسول الله صلي الله عليه وسلم علي
 الاختيار وعدم الاكرام فلا يحتاج ان يعطى ما يولفه ووجه الثاني اطلاق
 المولفة قلوبهم فلم يقيد ذلك بعصر النبي صلي الله عليه وسلم فيعطي كل من
 اسلم في كل عصر كان لانه ضعيف القلب ناقص علي كل حال لا يكاد يلتقي بقلب
 من ولد في الاسلام فانهم **وقد** اسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم
 يلتفت اليه المسلمون بالبر فقال لي انا ندمت علي اسلامي فان اليهود يخونني
 والمسلمون لم يلتفتوا الي فلولا اني كلمت له شخصا من العمال يكت عند
 بالقوف لصرح بالردة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انما باخره العا
 من الصدقات هو من الزكاة لا عن عمله مع قول غيرهما انه عن عمله فالاول
 فيه تخفيف عن الاصناف والثاني فيه تشديد علي العامل وتطهير له من اخذ

او ساخ الناس في اخذ نصيبه اجرة لاصدقة . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لا يجوز ان يكون عامل الصدقات عبدا ولا من ذوي القربى ولا كافرا . مع قول احمد انه يجوز . فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان . **ووجه الثاني** ان العامل اجير فلا يشترط فيه الكمال بالحرية والاسلام قاله وانما منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولده العباس ان يكون عاملا وقال لم اكن استعملك علي عسا الله ذنوب الناس تشريفها له علي وجه النذب والوجوب . **ووجه الاول** ان العبد يكتفي بنفقة سيده عليه وذوي القربى اشرف فيمنعون من ان يكون احدهم عاملا تشريفا لهم كما يمنعون من قبول الزكاة المفروضة واما الكافر لا يصلح ان يكون له حكم علي المسلمين وكنه ذلك افني العلما بتحرير جعل الكافر جاييا للمظالم والمخراج او كاتبا او حاسبيا **ومن ذلك** قول الامامة ان الرقاب هم المكاتبون فيدفع اليهم سهمهم ليؤدوه في الكتابة . مع قول مالك ان الرقاب هم العبيد فلا يجوز دفع سهم من الصدقات اليهم وانما يشترى رقبته كاملة فتتفق وهي رواية عن احمد . فالاول مخفف والثاني مشدد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **والكل من القولين وجه** **ومن ذلك** قول الامامة ان المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله القراءة . مع قول احمد في اظهر روايته ان منه الحج . فالاول مشدد ولاخذ بالاحتياط لانصراف الدين الى القراءة يادي الراي **والثاني** مخفف يجوز صرف مال الزكاة للحاج . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **والكل من القولين وجه** **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لا يصرف للغارم مع الغني شي من مال الزكاة . مع قول الامام الشافعي انه يصرف له مع الغني . فالاول مشدد وعالي الغارم والثاني مخفف عنه . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . **ووجه الاول** العمل بظاهر الآية واحديثه والقراين فانها تعطي ان القادر علي وفا الغارم من ماله ليس محتاجا الى المساعدة وموضوع الزكاة انما لا يصرف المحتاج **ووجه الثاني** ان الشارع اطلق المفارم في مصالح المسلمين فيعطى من مال الزكاة تشجيعا له ولغيره علي بدل المال في مصالح المسلمين في المستقبل فان مراتب غالب البشر ان يقدم في غرامته لاصلاح ذات البين مثلا اذ امر بينه وبينهم قرابة ولا نسب لسيما ان لم يشكروه علي ذلك او ذموه بل ربما قال بتت الي الله تعالى ان اعمل خيرا اي مع من لا يستحقه وفي كلام الشافعي رحمه الله اصل كل عداوة اصطناع للمعروف والي اللئام والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي حنفية ومالك ان من السبيل هو المجتاز دون منسئ السفر وبه قال احمد ايضا في اظهر روايته . مع قول الشافعي انه كلاهما اي

هو منسئ سفر او مجتازا . فالاول مشدد والثاني مخفف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . **ووجه الاول** المجتاز هو المحتاج اليه من يقينه الاضناف الثمانية ويجابه عن القابل بل الاول ان الغالب علي من يريد السفر ان يجني في سفره **ومن ذلك** قول الشافعي حنفية واحمد يجوز للشخص ان يعطي زكاته كلها الواحد اذ امر بخيرجه الي الغني وامر باعتاقه بذلك . مع قول الشافعي اقل ما يعطي من كل صنف ثلاثة . فالاول مخفف والثاني مشدد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . **ووجه الاول** فهو ان المراد بصيغة جمع الفقرا في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين فكل من كان يقرأ اعطي الزكاة ولو واحدا . **ووجه الثاني** الاخذ بالاحتياط لاحتمال ان يكون المراد بالمساكين والعاملين وما بعده في الآية جماعة من كل صنف منهم دون الواحد **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في اظهر قوليهما واحمد في اظهر روايته انه لا يجوز نقل الزكاة الي بلد اخر واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلد حاجة فينقلها الا اليهم علي سبيل النظر والاجتهاد بشرط احدي في تحرير النقل ان تكون الي بلد تقصر فيه الصلاة مع عدم المستحقين في البلد المنقول منه **وقال** ابو حنيفة يكره نقله الزكاة الا ان ينقلها الي قرابة محتاجين او قومهم امر حاجته من اهل بلده فلا . فالاول فيه تشديد بشرط المذكور فيه والثاني فيه تخفيف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين ونحوهم من اهل بلده اذ اخرج زكاته عنهم مع نطلع نفو البها طول عامهم **ووجه الثاني** عدم الالتفات الي كسر خاطر من ذكر الا علي سبيل النقل لا الوجوب ان المراد دفعها للاضناف التي في الآية **وقوله** في الحديث صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد علي فقراهم يشهد للقولين انه قوله فتد علي فقراهم يشمل فقرا بلد المزكي وفقرا غيرهما اذ هم من فقرا المسلمين بلا شك **ومن ذلك** قول الامامة الاربعة وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة الي كافر مع تجوير الزهري وابن شبرمه دفعها الي اهل الذمة ومع تجوير مذهب الي حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الي الذمي . فالاول مشدد وفعايله تخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** رعاها هو كونها طهرة وشرف فلا يليق بذلك الي الحمل الذي هو محل رضي الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سخطه في الحالة الراهنة وان احتمل حسن الجماعة وشرفنا بيده ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ولم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد علي فقراهم واهل الذمة ليستوا من فقراينا من حيث اختلاف الدين **ووجه** قول كلام الزهري وابن شبرمه ان الزكاة وسخ المسلمين فيجوز دفعها الي الكفار لما سبهم الي الوسخ ومن هنا

مام

سهم

كره بعض المتورعين الأكل من أموال الجوعى وقال إنما ادساخ الكفار ومن كسبهم
 لها بالربا والمعاملات الفاسدة وقاله لم يكن السلف الصالح يأكلون منها وإنما
 كانوا يصرفونها في علف الدواب ونفقة الخدام تنزهها عنها علي وجده
 النذوب والكرامة والوجوب والتحريم انتهى وعلي ما قررناه إلى مذهب
 أبي حنيفة ويكون المراد بفقير أي في الحديث فقير أي أدمى وفقير أي المزكى
 من مسلم وكافر وقد يكون من جواز دفعها إلى الكافر إنما قال ذلك باجتهاده
ومن ذلك قوله أبي حنيفة في الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة إليه أنه هو الذي
 يملك نصيبا من أي مال كان مع قوله مالك في المشهور أن الغني من ماله
 أربعين درهما وقال **الفاضي** عبد الوهاب لم يجد مالك لذلك حدا
 فإنه قال يعطى من له المسكن والمخادوم والدابة الذي أعني له عند وقاله
 يعطى من له أربعون درهما وقاله للعالم أنه يأخذ من الصدقات وإن كان غنيا
 ومذهب الشافعي أن الاعتبار بالكفاية فله أن يأخذ مع عدمها وإن كان
 أربعون درهما وأكثر وليس له أن يأخذ مع وجودها ولو قل ما معد كل هو
 مقرر في كتب مذهبه وقال **أحمد** الغني هو من يملك خمسين درهما أو
 قيمتها ذهبا في رواية أخرى عنه أن الغني هو من له شيء يكفيه على الدوام
 من تجارة أو أجرة عفار أو صناعة أو غير ذلك فالأول محقق على الأغنياء
 والثاني فيه تشديد والثالث مفصل والرابع أشد تحفيضا على الأغنياء
فرج الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول القياس على معظم أبواب
 الزكاة إذا الغني فيها كلها هو ملك النصاب سواء الماشي والحبوب والنفق
 إذا لم يكن غنيا فكان كالفقير لا تفرق الزكاة **وجه** الثاني أن الأربعين
 درهما يصير بها الإنسان ذمالة كغيره اعتبارا بالسرعة لها في مواضع كقوله
 من صلي عليه أربعون شخصا لا يشركون بالله شيئا غفر له فجعل ذلك من حد
 الكثرة في الشفاعة الأربعون هم المربعة العصبية أو في القوة في سورة
 القصص ومن ذلك اعتبار حوائجها وإنه أربعون كما ورد من كل جانب
وجه الثالث أن الكفاية هي المراد من الغنا فكل من كان له شيء يكفيه
 عن سؤال الناس فهو غني **وجه** الرابع أن الخمسين درهما هي التي تكفي
 صاحبها عن السؤال ولكل من هذه الأقوال وجه لأن كل شيء لم ينص الشارع
 فيه على أمر معين فالعلماء فيه حسب نظرهم ومداركهم وذكر الأربعين على
 الغالب من أحوال السلف فلا يكاد أحدهم يطلب من الدنيا في بصره أثر من
 هذا القدر ولا فقد لا يكفي صاحب العيال لأن المائة درهم في طريق تجارته
 أو نفقته فافهم **ومن ذلك** قوله أبي حنيفة ومالك أنه يجوز دفع الزكاة

إلى من يقدر على الكسب لصحة وقوته مع قول الشافعي وأحمد أن ذلك لا يجوز
 فالأول محقق والثاني مشدد **فرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول
 أن من لا ماله فهو إلى الفقر أقرب وإن كان قادرا على الكسب ويؤديه قوله
 تعالى يا أيها الناس اتقوا الله إلى الله أي إلى فضله فلا يستغني أحد عن حاجته
 إلى الله تعالى وإنما علقنا الفقر في الآية بفضل الله لا بالله حقيقة لأن الحق
 تعالى لا يستغني به من حيث ذاته وإنما يستغني بما منه لا به فافهم فإن هذا
 الأدب مع الله تعالى فإن العبد إذا جاع وسأل الله في أزال الضرر ورزقه له على
 الرغيف فما رفع الغني عن الجوع إلا بالرغيف **وخاص** ذلك أن الله
 تعالى خلق الوجود ببعضه بعض وسخره لبعضه بعضا وربطه ببعضه بعضا
 وإن كان الكل عنه وبما منه وتكون فيه فافهم **وجه** الثاني أن من قدر على
 الكسب فلا يحل له أخذ أو سآخ الناس تنزها له عنها وهذا خاص بالأكثر
 أصحاب الهمم والأول خاص بالمصاعر من قلت مروته **ومن ذلك** قوله
 أبي حنيفة وأحمد في حديثي روايتان من دفع زكاته إلى رجل ثم علم أنه غني
 أجره ذلك مع قوله مالك والشافعي في ظاهر قوليه أنه لا يجزي وهو قول
 أحمد في الرواية الأخرى فالأول محقق والثاني مشدد **فرج** الأمر إلى
 مرتبة الميزان **وجه** الأول الاكتفاء بقلية الظن بأنه فقير **وجه** الثاني
 الميكفي إلا العلم ولا عبرة بالظن المبين خطأه **ومن ذلك** اتفاق الأئمة
 الثلاثة على أنه لا يجوز دفع الزكاة للمولودين وإن علوا ولا المولودين وإن
 سفلا مع قوله مالك يجوز دفعها إلى الجد والجد وبني البنين لسقوط
 نفقتهم عنه فالأول مشدد والثاني محقق **فرج** الأمر إلى مرتبة الميزان
وجه الأول تشريف المولودين والمولودين عن دفع أو سآخ الناس لهم
 قياسا على بني هاشم وبني المطلب فإن الزكاة إنما حرمت عليهم تشريفا لهم
 وتقديسا لذواتهم وأرواحهم والأول احتاجوا إلى ذلك صرف اليهم منها
 كما أفتى به الإمام السبكي وجماعة وقال بعضهم محل جواز العلم لهم عند
 الحاجة ما إذا لم يستغنوا بغير الزكاة من هبة وهدية ونحوها لقوله
 جدهم صلى الله عليه وسلم في الزكاة أنها لا تخل للمجد ولا لولد لكن يؤتى
 ما أفتى به السبكي فهو حديث أن لكم في خمس خمس ما يكفيكم وأيضاً
 فإن نفقة المولودين والمولودين واجبة على الأئمة منهم من باب البر والاحسان
 فهم مستغنون بذلك عن أو سآخ الناس مع عدم المنفعة عليهم من أولادهم
 غالباً كما أشار إليه حديث أنت ومالك لميك **وجه** الثاني أن من كان
 ساقط النفقة لبعده وحجبه بالأقربين حكمه حكم غير القريب فيعطى من

الزكاة فافهم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة واحد في احدي روايتيه انه لا يمنع من دفع زكاته الى من يريد من الاخوة والاعمام وبينهم مع قوله احدى اظهر روايتيه ان ذلك لا يجوز **فالاول** تخفف **والثاني** مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول عدم ناكذ الامر بالاتفاق عليهم كالأصول والنوع فرجما اخذ قريتهم الغني بالاحسان اليهم فيكونون كالأجانب فيعطون من الزكاة **ووجه** الثاني ان ترغيب الشارع في الاتفاق على القرابة لا يخرج القريب من الاخذ من الزكاة فالقولان محمولان على الخالين فمن اغناه قرابته عن سؤال الناس بانفاقه عليه فلاجل له اخذ الزكاة ولم يغنه قرابته عن سؤال الناس بعدم انفاقه عليه حل له اخذ الزكاة **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة لا يجوز للرجل دفع زكاته الى عبده مع قوله الى خبيثة انه يجوز دفعها الى غير عبده اذا كان سيده فقيرا **فالاول** مشدد **والثاني** تخفف **ووجه** الاول ان ثقة العبد واجبة على السيد فهو مكنت بها عن الزكاة **ووجه** الثاني ان ثقة السيد قد لا تكفي كما هو الغالب على التجار وغيرهم من التجار مع دناءة الرقيق في الغالب وعدم ترهده عن كلفه من اوساخ الناس فكانت الزكاة في حقه كاجرة احمجار بعلف منها الناضج ويطعم منها العبيد والاما **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحد في اظهر روايتيه انه لا يجوز للثقة دفع زكاته الى زوجته ان كان يستعين بها على نفقتها لم يجوز ان كان يستعين به في غير نفقتها كاؤاد الفقراء من غيره او نحوهم جاز **فالاول** مشدد **والثاني** تخفف **والثالث** مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحد في اظهر روايتيه انه لا يجوز دفع الزكاة الى بني عبد المطلب مع قوله الى خبيثة يجوز دفعها اليهم **فالاول** مشدد **والثاني** تخفف وكذلك القول في بني هاشم حرما ابو حنيفة واحد وهو الاصح من مذهب مالك والشافعي هو يرجع الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول قياس بني عبد المطلب على بني هاشم **ووجه** الثاني فيه عدم قياسهم عليهم لضعف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا لم يفارقوا رسول الله في جاهليته ولا اسلام **ووجه** تحريمها على الموالى التشرىف المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم موالى القوم منهم ايم وان لم ياتحق بهم **ووجه** الثاني ان الموالى ليس لهم وصلة في شرف نسبتهم كوصلة ساداتهم على ان تحريم الصدقة عليهم انما محله ثقتاؤهم بما يعطونه من خمس الخمس فان منعوا منه جاز لهم اخذ الزكاة الا ان كان هناك من يكفهم من نوع الهدايا او صدقات النفل على بر **وسمعنا** سيدى عليا اخوان

موالي

يف

رحمته تعالى يقول تحريم الصدقة على بني هاشم وبني المطلب تحريم تعظيم وتشر وتزبد لهم عن اخذ اوساخ الناس لا شر عليهم لو اخذوها انتهي وفي ذلك نظر فقد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخذها تحريم تكليف فيأثموا به والله اعلم

كتاب الصيام

اجمعوا على صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وانه احدا ركان الاسلام واتفق الامامة الاربعة على انه يتجتم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على الصوم وعلى ان يحايض والنفسا يحرم عليهما الصوم ولو انهما صاما لم يصح ويلزمهما قضاءه وعلى انه يباح للحامل والمرضع الفطر اذا خافتا على نفسيهما او ولد بهما لكن ان صامتا صح **واتفقوا** على ان المسافر والمرضى الذي يرجى برؤه يباح لهما الفطر فان صامتا صح وان تضررا كره وقال بعض اهل الظاهر لا يصح الصوم في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل مطلقا اي لان الشارع نهي البر في مدة السفر بقوله ليس من البر الصيام في السفر **واتفقوا** على ان الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق جنونه غير مخاطبين به لكن يوم يوم الصبي لسبع ويضرب عليه لعشر **واتفقوا** على ان صوم رمضان يجب بربوية الهلال او باكمال شعبان ثلاثين يوما **واتفقوا** الائمة على انه لا يثبت هلال شعبان بواحد وقال ابو ثور يقيبل **واتفقوا** على ان روي الهلال في فائتة انه يجب الصوم على سائر اهل الدنيا الا ان امحاجب الشافعي صححو انه يلزم حكمه البلد القريب دون البعيد **واتفق** الائمة الاربعة على انه لا اعتبار بعرقه الحساب والنازل اليه وجه عن ابن شريح بالنسبة الى العارف بالحساب **واتفق** الائمة الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا يصوم الا بالنية وقال عطاء وزفر لا يقتصر صوم رمضان الى نية واجمعوا على صحة الصوم من اصبح جنبا ولكن يستحب له الاغتسال قبل طلوع الفجر خلا لا يهريرة وسالم بن عبد الله في قولهما بطلان الصوم وان لم يحسب ويقضي وقال عروة والحسن ان اخر الغسل لعذر لم يبطل صومه او بغير عذر يبطل وقال ان كان في الفرض يقضي **واتفقوا** على ان الغيبة والكذب مكر وهان للصائم كراهة شديدة وان صح الصوم في الحكم وقال الاوزاعي يبطل الصوم **واتفقوا** على ان من كل وهو يظن ان الشمس قد غابت او ان الفجر لم يطلع ثم بان الامر بخلاف ذلك انه يجب عليه القضاء واجمعوا على ان من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من غير عذر كان عاصيا وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي

منه

عق رقيقة فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين فان لم يستطع فاطعام شين
 مسكينا وقال مالك هي علي التحريم واجمعوا علي ان الكفارة لا تجب في غير اداء
 رمضان وعلي انه يجب عليه القضا وامساك بقية النهار واتقوا علي ان
 من افسد صوم رمضان باكل عامدا يجب عليه قضا مكانه فقط وقال ربيعة
 لا يحصل الا باني عشر يوما وقال بن المسيب يصوم عن كل يوم شهرا وقال الشعبي
 لا يقضي الا يوم الف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر
 واتقوا علي عدم صوم من اعني عليه طول نهاره وعلي انه لو نام جميع
 النهار مع صومه خلا لا يصطحي من الشافعية واتقوا علي من فاته
 شي من رمضان فمات قبل ان كان القضا فلا تدارك له ولا اثر وقال طاووس
 وقادة يجب الاطعام عن كل يوم مسكينا واتقوا علي استحباب صيام
 الليالي البيض الثلاثة وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر
هـ اما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق وسياتي توجيها
 اقوال من خالف اتفاق الائمة الاربعة في البمان شأ الله تعالى وامامنا ائمتنا
 فيه **ومن ذلك** قوله الشافعي في ارجح قوليه واحدا ان احامل والمرضع
 اذا افطرنا خوفا علي الولد لزمهما القضا والكفارة عن كل يوم مدا مع قول
 ابي حنيفة انه لا كفارة عليهما ومع قوله عمر وابن عباس انه يجب الكفارة دون
 القضا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** انه فطر ارتفق به الولد مع امه **ووجه**
 الثاني ان الكفارة موضعها ارتكاب الاثر لا المومورات الشرعية والمباح
 ووجه الثالث انه كان الواجب عليهما تحمل المسقة وعدم الفطر لاحتمال
 ان الصوم لا يضر الولد فلذلك كان عليهما الكفارة دون القضا لاسقاط
 الصوم عنها يترجح الفطر فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من
 اصبح صائما ثم سافر لم يجز له الفطر مع قولنا احدا انه يجوز له الفطر واختاره
 المزني **فالاول مشدد والثاني مخفف** **ووجه الاول** تغليب حضر **ووجه**
 الثاني تغليب سفر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي
 حنيفة واحدا ان المسافر اذا قدم فمطر او بري المريض او بلغ الصبي او
 اسلم الكافر او ظهرت له احايض في اثنا النهار لزمهم امساك بقية النهار
 مع قول مالك والشافعي في الاصح انه يستحب **فالاول مشدد والثاني**
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** زوال العذر المبيح
 للفطر فليزوم الصوم وان لم يحسب ذلك له لم يضره رمضان وكذلك
 القول في بقية المسابيل السابقة **ووجه الثاني** ان الامساك خارج عن

قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض لا يصح فكان اللاتي بالمسك
 النذب لا الوجوب فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المرتدا اذا اسلم
 وجب عليه قضا ما فات من الصوم حال رده مع قول ابي حنيفة انه لا يجب
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان لان ارتد بعد ان
 ذاق طعم الاسلام ووجد الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده لكفره
 وقد قال نفاي قل للذين كفروا ان ينهوا بقولهم ما قد سلف فافهم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه يصح صوم الصبي مع قول ابي حنيفة انه لا يصح فالاول
 مشدد في الصوم من حيث خطابه علي وجه النذب من باب من تطوع خيرا فهو
 خير له والثاني مخفف عنه بعدم صحت منه من حيث انه صفة صمدانية لا يطبق
 التلبس بها ولا القيام باديها عادة بخلاف البالغ فان الله تعالى يجعل له قوة
 تعينه علي القيام بايديها وما يؤيد قول ابي حنيفة ان الصوم عن الاكل يكسر شهوة
 النفس المحصلة بتكرار الاكل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلا
 من اشارة شهوته للجماع بالاكل فكان صومه الى المسامحة به لولا ان فيه تمخير
 نية علي العبادة المطلوبة منه بعد البلوغ بخلاف المراهق فرحم الله الامام
 ابي حنيفة ما كان ادق مداركه ورضي الله تعالى عن الائمة اجمعين **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان الجنون
 اذا افطر لا يجب عليه قضا ما فات مع قول مالك انه يجب وهو احدي الروا
 عن احمد **فالاول مشدد والثاني مشدد** فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهها
 ظاهر **ومن ذلك** قوله ابي حنيفة وهو الاصح من مذهب الشافعي ان المريض
 الذي لا يرجي برؤه والشيخ الكبير لا صوم عليهما وانما يجب عليهما الفدية
 فقط مع قول مالك انه لا صوم عليهما ولا فدية وقول للشافعي ثم الفدية
 عند ابي حنيفة واحدا نصف صاع عن كل يوم من بر او تمر وعند الشافعي
 مد عن كل يوم فالاول فيه تشديد في المسبيلين والثاني مخفف فيهما
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة وهو
 احدا الروايتين عن احمد انه لا يجب الصوم اذا حال دون مطلع الهلال
 عيم او قتر في ليلة التلايين من شعبان مع قول احمد في اظهر الروايات
 عند اصحابه انه يجب الصوم قالوا ويتعين عليهما ان يؤيد من رمضان
 فالاول مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان قاعدة الوجوب لا تكون الا بدليل واضح
 او بينة او مشاهدة ولم يوجد هنا شي من ذلك **ووجه الثاني** اخذ
 بالاحتياط وهو خاص باهل الكسوف يتطرون الهلال من تحت ذلك الغيم

او القتر لا يشهد لذلك قول اصحاب احمد انه يتعين على الصائم ان ينوي ذلك
من رمضان اذ اجزم بالنية لا يصح مع التردد وكان على هذا القدم بيدي
عليها الخواص وزوجته كانا يكسفا ما تحت الغمام والقتر وسيطران السباطين
وقم بصعدون وبرمون في الابار والبحار فيصيحان صايمين وغالب اهل
مصر مفطرون ومعلوم ان الشياطين لا تصعد الا ليلة رمضان وقال
المخالف قد تصعد الشياطين اخر ليلة من شعبان ليدخل رمضان وكلهم
مصعدون وكان ابله يسوس للعصاة في شعبان بالمعاصي التي يقعون
فيها في رمضان فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان
اذا كانت السماء مصحبة الا بشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم واما في الغيم
فيثبت بعد واحد رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا مع قول مالك انه
لا يقبل في ذلك الا عدلان ومع قول الشافعي واحد في اظهر روايتهما انه
يثبت بعد واحد **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان السماء اذا كانت
مصحبة فلا يخفى الهلال على جمع كثير من الناس بخلاف الغيم يخفى على غالب
الناس فيلحق بواحد كما قال به الشافعي واحد في اظهر قوليهما **ومن ذلك** قوله
مالك زيادة التثبت في العدلين لان ذلك عند من باب الشهادة لامن باب
الرؤية عكس قول الشافعي واحد في الراجح من قوليهما فرفع ابو حنيفة ومالك
شان صوم رمضان على شان الصلاة تغطيا لشهر رمضان فانه يكفي وقت
الصلاة عندهما باخبار عدل واحد ومن شرف رمضان انه يسجد مجاري الشيطان
من جسدين ادمان لم يخرجته بعينه وخوفا مما ورد انه يخرج الصوم بخلاف
الصلاة لم يرد لنا فيها انها حجة اي ترس بقي بها الشيطان كما ورد في الصوم
فان الصائم الحقيقي لا يصير للمعاصي عليه سبيل من العام الى العام فافهم
ومن ذلك قول الامامية الاربعة ان من راي الهلال وحده صام ثم ان راي
هلال شوال افطر سرا مع قول احسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم
برؤية وحده **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول من استراط العدول
او العدلين او العدل لحصول العلم وقد حصل له العلم بروية هو وان لم
يقبل الناس ذلك منه **وجه** الثاني ان احسن قد تلفظ بقا المعنى احكام
عليه كصاحب المرأة الصغرى بعد طعم العسل مرافد وقد صحح وحكم باطل
فافهم **ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة انه لا يصح صوم يوم الشك مع قول
احمد انه ان كانت السماء مصحبة كره او مغيمة وجب **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول من استراط العدول

في دخول

خوفا ان يدخل في رمضان ما ليس منه والثاني مخفف بعدم مشروعية الصوم
فيه **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان لكن قول احمد اولى بالعمل من حيث الصوم فقد
يكون في رمضان في نفس الامر ويقتصر التردد في النية للضرورة ولا يصح ناسوم
يوم زائد **ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة ان الهلال اذا راي بالنها وهو ليلة
المستقبلة مع قول احمد انه ان راي قبل الزوال ليلة الماضية او بعد الزوال
فروايتان فالاول مخفف بعدم القضا لليوم الماضي والثاني جعل وجوب
قضايه **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجهها ظاهر وكذلك القول في روايتي
احمد في روايته بعد الزوال **ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة انه لا بد من التعيين
في النية مع قول ابي حنيفة انه لا يستلزم التعيين بل ان نوي صوما مطلقا
او تفلا جاز **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول من استراط العدول
وجه الاول ان التعيين من جملة الاخلاص المأمور به ووجه الثاني ان
المقصود وجود الصوم في رمضان الذي هو ضد الفطر فيه فخرج المكلف
عن العدة بذلك **ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة ان وقت النية في صوم
رمضان ما بين طلوع غروب الشمس الى طلوع الفجر الثاني مع قول ابي حنيفة
انه لا يجب التعيين اي السبب بل يجوز النية من الليل فان لم ينو ليلا اجزائه
النية الى الزوال وكذلك قولهم في النذر المعين **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول من استراط العدول
تخفيف **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول من استراط العدول
والقياس على سائر الاعمال الشرعية فان موضوع النية في اول العبادات
الاما استثنائي **وجه** الثاني الاكتفاء بوجود النية في ثلث الصوم اذ لم
يخص اكثر النهار كما في صوم النفل وصاحب هذا القول يجعل النية هنا
قبل الفجر مستحبة واجبة تحملا للكمال لا للصحة فافهم **ومن ذلك** قول
الامامية الثلاثة ان صوم رمضان يقتصر كل ليلة الى نية مجردة مع قول مالك
انه يكفي نية واحدة من اول ليلة من الشهر انه يصوم جميعه **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول من استراط العدول
والثاني مخفف **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول من استراط العدول
وغيرها فان كل صلاة عبادة على حدتها فذلك القول في صوم كل يوم
لا سيما مع تحلل ليلة بين كل يومين ربما يكون فيها اكل وشرب وجماع وغير
ذلك مما يبطل الصوم **وجه** الثاني انه عمل صالح واحد من اول الشهر
الى اخره فالاول مخفف خاص بصنعيف العزم والثاني خاص بالاوليا الذين
يجفرون مع الله تعالى بقلوبهم من اول الشهر الى اخره بنية واحدة فان نوي
احدهم في اول ليلة دام حضوره بما يستحب تلك النية ولا يقطعها تحلل
الليل فافهم **ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة ان صوم النفل يصح بنية قبل

الزوال مع قول مالك انه لا يصح بنية من النهار كالأجواب واختاره المزني
 فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان. **ووجه الاول**
 ما ورد من الاتباع في ذلك للشارع في توسعة علي الأمانة في امر النقل. **ووجه**
 الثاني الاحتياط للنقل كالفرض يجامع ان كلامهما ما مور به شرعا وقد قال
 صلى الله عليه وسلم من لم يبيت البنية من الليل فلا صيام له فشمّل النقل لاطلاقه
 لفظ الصيام ويصح ان يكون الاول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالكابر
 فافهم **ومن ذلك** قول الأئمة الأربعة ان صوم اجنب صحيح. مع قول
 أبي هريرة وسالهم عن عبد الله انه يبطل صومه كأمراول الباب وانه يميسك
 ويتقي. ومع قول عروة واحسن انه ان اخر الفصل بغير عذر يبطل صومه
 ومع قول النخعي ان كان في الفرض يقضي فالاول مخفف والثاني مشدد
 والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** تقرير
 الشارع من اصبح جنباً على صومه وعدم امره بالقضاء **ووجه الثاني**
 ان الصوم يشبه الصدقة التي في الاسم فلا ينبغي ان يكون صا حياً
 الا مظهر من صفات الشياطين والجنب في حضرة الشياطين ما لم يقتل فكما
 يبطل صلاة من خرج من حضرة الله الى حضرة الشياطين ومن هنا يعرف
 توجيه القول المفصل. **واما وجه قول النخعي** فهو ان الفرض لا يجوز اخروج
 منه بخلاف النقل فلهذا شدد فيه بالقضاء لعدم تاديبه على وجه الكمال
 فالاول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالكابر وكذلك ما وافقه **ومن ذلك**
 قوله الامراء بابطال الصوم بالغيب والكذب. مع قول الأئمة بصحة
 الصوم مع النقص فالاول خاص بالكابر والثاني خاص بالأصاغر وهم غالب
 الناس فلا يكاد احدهم يسلم يوماً واحداً من غيبة او كذب ومن هنا اختلج
 بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظاً لنفسه من الغيبة او سماعها من غيره
ومن ذلك قول أبي حنيفة واكثر المالكية والشافعية ان الصوم لا يبطل
 بنية اخروج منه. مع قول احمد يبطلان ذلك. فالاول مخفف خاص بال
 الأصاغر والثاني مشدد خاص بالكابر **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول الامام مالك والشافعية انه يفطر بالقي عمد. مع قول الامام أبي
 حنيفة انه لا يفطر بالقي الا اذا كان ملئ فيه. ومع قول احمد في شهر ربيع
 انه لا يفطر الا بالقي الفاحش. ومع ذلك قول الحسن انه يفطر اذا رعه
 القبي فالاول وما قرب منه مشدد او فيه تشديد وقول الحسن مشدد.
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان. **ووجه الاول** ثبوت الدليل باللفظ ثبوت
 الدليل الفطر لمن قاعاً ولم يفرق بين ان يكون ذلك كثيراً او قليلاً ووجه

لك

الثاني وما وافقه ان القبي ليس هو مفطر لذاته وانما هو لكونه نجساً من
 الطعام فيضعف الجسم فربما ادى الى الاططار خوف المرض الذي يبيح الفطر فلهذا
 شرط احمد وابو حنيفة القبي الكثير من ملى الفم فاكثراً من مثل القمراً ونحوها انه
 لا يصح به ضعف في الجسم يودي الى الاططار وهذه هي العلة الظاهرة في الاططار
 بالقي نظير ما سياتي في الفطر بالحجامة من حيث ان كلاً من الفطر والحجامة يضعف
 الجسم الذي ربما اقتناه احكاماً وأهل الشريعة بوجوب الاططار فيها حفظاً للروح
 عن العدم او الضرر الشديد الذي لا يطاق عادة **ووجه قول الحسن** ظاهر لانه
 يتولد غالباً من الأكل والشرب الذي لم ياذن له الشارع فيه وهو الزايد عن
 حاجته فانه لو اكل للحاجة ربما لم يقدف باطنه ذلك فكان القول بالفطر اولى
 اخذ بالاحتياط فيقضي ذلك اليوم الذي ذرعه القبي فيه لان الانسان اذا
 خلت معدته من الأكل تغير الداعية فطلب الأكل وترجمه على الصوم فيكون
 حاكماً كالملكه ولا ينبغي حكم عبادته فالعلماء ما بين مبالغ في الاحتياط وما بين
 متوسط فيه فافهم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة انه لو بقي بين أسنانه
 طعام فخرى به ريقه لم يفطر ان عجز عن تمييزه ونحوه وانه ان ابتلع بطل صومه
 مع قول أبي حنيفة انه لا يبطل وقدره بعضهم بالحصى وبعضهم بالسمنه الكا
 فالاول مخفف في عدم الاططار ان عجز عن تمييزه ووجه مشدد في الفطر بائلاً
 ووجه الثاني ان مثل ذلك لا يؤثر في الجسم قوة نقضاً حكمته الصوم فان
 الأصل في تحريم الأكل لكونه يثير الشهوة للمعاصي والعفلات ومثل الحصى
 او السمنه لا يؤثر في البدن شيئا من ذلك لكن لما راي العلماء ان تناوله مالا
 يورث شهوة لا ينضب على حال سددوا الباب فافهم امنا الرسل على الشريعة
 بعد موتهم في كل زمان وليس لاحد من العارفين تعاطي بحق سمنه فيما بينه
 وبين الله ادباً مع العلماء كسياتى بيانه في مسيلة الاططار با دخال المبل
 في اخليل او اذنه ويسمى مثل ذلك بتخمير التحريم الماخوذ من نحو حديث
 كالأراعي يري حول الحمى يوشك ان يقع فيه ونحو ما فعلوا رضي الله عنهم ونظير
 ذلك تخمير الاستمتاع بما بين السرة والركبة وان كان التخمير بالأصالة
 انما هو اجتماع لما فيه من الدم المضرب بالذكر كالحرب فافهم **ومن ذلك** قول
 الأئمة ان الحقنة تفطر الا في رواية عن مالك وكذلك التقطير في باطن الأذن
 والاحليل والاستعاط مفطر عند الشافعية ولم اجد لغيره في ذلك كلاماً فالاول
 من اقوال الحقنة مشدد ورواية مالك مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول ادخلان الدواء من الأذن والاحليل مثلاً فذو يورث في البدن قوة
 نقضاً حكمته الصوم ووجه قول مالك ان الحقنة تضعف البدن باخراجها ما في

ملته
عه

المعدة فلا تقطر واجاب صاحب هذه الرواية ان معني انها تقطر اي يور ولا رها
 الي فطر المحقون لعدم وجود شئ تستغل فيه القوة انها صفة تقصير تلذع في
 المعنى الى ان يحصل الاضطراب فيباح الفطر واما قول بعضهم بالافطار اذا
 بلغ الصائم حجر الاستحالة منه شئ او ادخل المبل في اذنه او احيط في حلقه ثم
 اخرجه فهو سد للباب لانه ليس مطعوما لغته ولا شرعا ولا عرفا ولا يتولد منه
 قوة في البدن **فان قلت** هل للعام فعل مثل ذلك فيما بينه
 وبين الله تعالى من انه لا يورث الشهوة المضادة للصوم **قلت** ليس له
 فعل ذلك اذ باع العالم الذي اقتوا باللفظ فقد تكون العلة في الفطر علة
 اخرى غير اشارة الشهوة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الحجامة
 لا تقطر الصائم مع قول احد انها تقطر الحاجم والمحموم فالاول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الاول ان الممنوع منه انما هو اشتغال الشهوة لا ما يضعفها وقال
 ان دليل احد موول بان المراد تنسيبها في الفطر اما المحموم فظاهر واما الحاجم
 فزجره عن ان ينسب في افطار احد وذلك ان الجسم يضعف بخروج الدم
 لاسيما ان كان الصائم قليل الدم فالنقطة ليس هو لعين الحجامة وانما هو مما
 يور ليدامر بها **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** اتفاق الائمة على انه
 لو اكل شئ كان في طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطر صومه مع قوله عطا وادور وادور
 انه لو قصا عليه وجو عن ماله الله بقفي في الرض فالاول مشدد والثاني في
 تخفيف والثالث مفصل **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول تقصيره
 على الاكل من غير علم او ظن بنفائه الدليل **ووجه** الثاني انه لا مانع من الاكل
 الا مع تبين طلوع الفجر **ووجه** الثالث الاحتياط للفرض بخلاف النقل
 جواز اخروجه منه وتركه بالكلية عند بعض الائمة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 والشافعي انه لا يكره الكحل للصائم مع قوله مالك واحد بلراهنه بل لو وجد طعم
 الكحل في الحلق فطر عندهما وقال ابن ابي ليلى وابن سيرين يفترون بالكحل فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان العتق
 والاطعام والصوم في كفارة اجماع في نهار رمضان عامدا على الترتيب مع
 قول مالك ان الاطعام اولى وانها على التخيير فالاول مشدد والثاني مخفف
فرج الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان العتق والصوم اشدد من
 الاطعام وابلغ في الكفارة **ووجه** الثاني ان الاطعام اكثر نفعا للفقير والساكن
 بخلاف العتق والصوم لاسيما في ايام الغلاء **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد
 ان الكفارة على الزوج مع قول ابي حنيفة ومالك ان على كل منهما كفارة فان

وطي

وطى في يومين من رمضان لزمه كفارة واحدة وان وطى في اليوم الواحد مرتين
 لم يجب بالوطي الثاني كفارة وقال احمد يلزمه كفارة ثانية وان كفر عن الاولى
 فالاول مشدد على الزوج مخفف على الزوجين الثاني مشدد عليهما لاشتركا في
 في الترفه والتلذذ المتناهي لحكمة الصوم ويقاس على ذلك ما بعده مع قوله ابي
 حنيفة واحد في التشديد والتخفيف **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان فالواحد حكمته
 الكفارة انها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى جناية تتعلق بانه وحده
 او تتعلق بانه وبالخلق فتصير الكفارة كالتلذذ عليه تمنع من وصول العقوبة
 اليه من باب تعليق الاسباب على مسبباتها **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربع
 على ان الكفارة لا تجب الا في اداء رمضان مع قوله عطا وقادة انها تجب في قضاء
 فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول
 ظهور انها حرمة شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان الانتهاك
 لا يكاد يظهر له عين وان كان الاداء والقضاء عند الله واحدا فافهم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لو طلع الفجر وهو يجمع وترع في الحال لم يبطل صومه
 مع قول مالك انه يبطل فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبتي
 الميزان **ووجه** الاول ظاهر **ووجه** الثاني مصاحبة اللذة والترفه في حال
 الترع فكان ذلك من بغيته اجماع كما هو الغالب على الناس فكانه في حال الترع
 متماذا في اجماع ويؤيد ذلك ما قاله ابو هاشم في نظيره من اخرج من المعصية
 ان ذات جرم حال خروجه ويصح ان يكون الاول خاصا بالاكابر الذين يملكون
 شهوتهم والثاني خاصا بالاصغار الذين تملكهم شهوتهم فافهم **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة والشافعي واحدا في احدي روايتيه ان القبلة لا تحرم على الصائم
 الا ان حركت شهوته مع قوله مالك انها تحرم بكل حال فالاول مخفف خاص
 بالاكابر والثاني مشدد خاص بالاصغار سد للباب عليهم **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة انه لو قبل فامذي لم يفطر مع قوله احمد انه يفطر وكذلك لو
 نظر بشهوة فانزل لم يفطر عند الثلاثة وقال مالك يفطر فالاول في المسيلتين
 مخفف والثاني منهما مشدد **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول في
 الاولى عدم انزال المني ووجه الثاني فيها ان المذي فيه لذة مقارب المني ووجه
 الاول في المسيلة الثانية عدم المباشرة ووجه الثاني فيها حصول اللذة المضاهية
 لحكمة الصوم فلولا ان تلك النظرة تشبه لذة المباشرة ما اخرج المني منها فافهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المسافر الفطر بالاكل والشرب وجماع مع
 قوله احمد انه لا يجوز له الفطر بالجماع وميتى جامع المسافر عند فعله الكفارة في
 اول مخفف والثاني فيه تشديد **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول

درة

اطلاق الشارع الفطر للمساكين فشمّل الاططار بكل مفطر. **وجه الثاني** ان ما
 يجوز للحاجة يتقدر بقدرها وقد احتاج المسافر الى ما يقويه من الاكل والشرب
 فحوزه الشارع له بخلاف الجماع فانه يحض شهوة تضعف القوة ويمكن الاستغنا
 عنها في النهار في الجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار **ومن ذلك قول أبي**
 حنيفة ومالك ان من فطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم يلزمه الكفارة
 مع القضاء مع قول الشافعي في ارجح قوليه واحداً لا كفارة عليه **فالاول**
مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه الثاني** عدم
 ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة بذلك **وجه الاول** التعليل عليه
 بانتهاك حرمة رمضان وقد امر الشارع العلماء على شريعتهم من بعده وارضى
 بالعمل بما ادى اليه اجتهادهم فافهم **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة ان
 من اكل او شرب ناسياً لا يفسد صومه **مع قول** مالك انه يفسد صومه ويلزم
 القضاء **فالاول مخفف والثاني مشدد** **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل او شرب ناسياً فاما اطعمه الله وسقاه
وجه الثاني نسبة في السنين الى قلة التحفظ وان كانت الشريعة رفعت
 الامر عند كتايبه من اكل طعام الغير ناسياً ونحو ذلك مع ان الامر الذي يحصل
 بالاكل عامدا قد حصل بالاكل ناسياً وهو اثار الشهوة المضادة للصوم وحي
 حمل الاول على حال العامة والثاني على حال احوال **فرحم الله الامام**
مالك ما كان ادق نظره ورحم الله بقيقة المجتهدين ما اجهم للتوسيع على الامة
ومن ذلك قول الائمة الاربع ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل
 والشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكانه **مع قول** أبي ربيعة انه لا يحصل
 الا بصوم اثني عشر **ومع قول** ابن المسيب انه يصوم عن كل يوم شهراً **ومع**
قول الشعبي انه لا يحصل الا بصوم الف يوم **ومع قول** علي وابن مسعود انه
 لا يقضيه صوم الدهر **فالاول مشدد وما بعده فيه تشديد والثالث**
مشدد والرابع اشد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** سكوت
 الشارع عن الزام المفطر بشيء زائد على قضاء ذلك اليوم **وجه البقية**
 التعليل على ذلك المفطر بغير عذر فقلط كل مجتهد على ذلك المفطر بحسب
 اجتهاده عقوبة له **وجه قول** علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك
 الصوم في ذلك اليوم فلا يلحقه فيه صوم الا به لانه في غير وقته
 الشرعي الاضاي **وقد قدمنا** تطهير ذلك في الصلاة فاستدلنا
 عليه بقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا كما استدلنا
 على قول علي وابن مسعود حديث في ذلك فان قضا صوم ذلك اليوم

الذي افطر فيه مثله لا عينه فافهم **ومن ذلك قول** أبي حنيفة والشافعي ان
 كل من اكل او شرب او جامع ناسياً لم يبطل صومه **مع قول** مالك انه يبطل **ومع**
قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل والشرب ويحب به الكفارة **فالاول**
مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم ان من اكل او شرب ناسياً وهو صائم
 فاما اطعمه الله وسقاه انتهى **ومن** اطعمه الله وسقاه فلا يبطل صومه
 لان الشارع اذا نهي عن شيء من الاكل والشرب ثم صيد في خوف المكلف من
 غير قصد المكلف فلا يدخل في جملة ما نهاه عنه فكانه استثنى ذلك المكلف
 من النهي فكان النهي في الباطن كالمنسوخ في خوف هذا الناسي لا تنفذ فيه
 وعدم اثباته حرمة رمضان بالسنين **وجه قول** مالك بالبطالان نسبة
 الى قلة التحفظ كما امر ايضا **وجه قول** احمد ان الجماع للصايبر
 يقيده وقوعه من المكلفين لغلبة التحفظ من الجماع على غالب الناس ولانه
 لا يقع من الصايبر الا مع مقدمات تذكره به لضعف الداعية المتولدة من
 الجوع فلا يكاد تنتشر منه الحاجة الا بمسئلة بخلاف من اكل او شرب ناسياً
 لكثرة تكرره ذلك بخلاف الجماع فافهم **ومن ذلك قول** أبي حنيفة ومالك
 والشافعي في ارجح قوليه عند الراعي انه لو اكره الصايبر حتى اكل او شرب
 او اكرهت المرأة حتى مكنت من الوطئ لم يبطل صومهما **مع** الاصح عند النووي
 من البطلان وهو القول الاخر للشافعي **ومع قول** احمد انه يبطل بالجماع
 دون الاكل **فالاول مخفف بنا على قاعدة الاكراه والثاني فيه تشديد**
بنا على ان الاكراه في ذلك ماذر ولقطة الجماع في الثالث وشدة منافاته
للمصوم وهنا اسرار في حكمة الجماع يعر فيها اهل الله تعالى لا ينظر في كتاب
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو سبق ما المضمضة والاستنشاق
 الى جوف الصايبر من غير ما يغتسل بطل صومه **مع قول** الشافعي في ارجح قوليه
 وهو قول احمد انه لا يبطل **فالاول مشدد والثاني مخفف** **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **وجه الثاني** ان سبق ما المضمضة والاستنشاق
 فانه خافه وتعمض واستشق وتزل لما جوفه بطل صومه **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي واحداً من اخر قضا رمضان مع امكان القضاء حتى دخل
 رمضان اخر لزمه مع القضاء لكل يوم **مع قول** أبي حنيفة انه يجوز له التنا
 ولا كفارة عليه واختاره المزي وقيل **الائمة الثلاثة** انه لا يجوز تاخير
 القضاء **فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف وقول** الائمة الثلاثة
 في عدم جواز التاخير مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول**

الائمة الثلاثة باستحباب سنة ايام من شوال مع قول مالك انه لا يستحب صيامها وقال في الموطا لم ار احدا من شيخي يصومها واخاف ان يظن انها فرض انتهى فالاول مشدد بالاستحباب ودليله ما ورد فيها انها كصيام الدهر والثاني مخفف بعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وان كان ذلك مع اطلاعه على الحديث فيحتمل انه لم يصب عنه فترك العمل به من باب الاجتهاد فادى اجتهاده الى ان تركه تلك السنة اولى من فعلها الضعف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين تطير ما وقع للنصاري في زيادة صومهم وفي الحديث الصحيح من فروع التبعين سنتين من قبلكم شيئا بشبر وذراعا ذراعا قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن فافهم **ومن ذلك** قولنا في حنيقة ومالك انه لا شيء بعد فروع الاعيان افضل من طلب العلم ثم اجتهاد مع قول الشافعي ان الصلاة افضل اعمال البدن ومع قول احمد لا اعلم شيئا بعد الفرائض افضل من اجتهاد انتهى ولكل من هذه الأقوال سواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابله لا بد ان يكون مخالفا للنسبة او التحفيف ووجه القول الاول ان العلم هو ميزان الدين كله فلو العلم ما علمنا مراتب الاعمال ولا فضل شيء على شيء ووجه كون الاجتهاد افضل عمل يكون بعد طلب العلم كون اجتهاد يضعف كلمة الكفر وعهد طريق الوصول الى العمل باحكام الدين واظهار شعائره ووجه كون الصلاة افضل عمل البدن ان فيها مناجاة الله تعالى ومجاالسته ان الله تعالى جمع فيها سائر عبادات العالم العلوي والسفلي كما يعرف ذلك اهل الكشف والله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا من شرع في صوم تطوع او صلاة تطوع فله قطعها ولا قضاء عليه ولكن يستحب له انما هما مع قولنا في حنيقة ومالك بوجوب الانعام ومع قول محمد لا يحسن لو دخل الصائم تطوعا على اخ له فحلف عليه فطر وعليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد ان المتطوع امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر فحيث ما خير الشارع العبد في الافطار وعدمه فلا يلزمه **وجه** وجوب الانعام لتعظيم حرمة الحق جل وعلا على نقص ما ربطه العبد معه ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم من قال له هل علي غيرها اي غير الصلوات الخمس قال لا الا ان تطوع فتدخل في صلاة التطوع فتكون عليك وما لم تدخل فيها فليس هو عليك فالاول خاص بالعوام والثاني خاص بالاكابر من باب حسنات الامرارسيات المفربين فافهم **ومن ذلك** قولنا في حنيقة ومالك انه لا يكره افراد اجمعة بصوم مع قول الشافعي واحدا من ابي يوسف بكذا هذه **ذلك**

فالاول مخفف

مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الصوم يقوي استعداد العبد للحضور والوقوف بين يدي الله عز وجل في صلاة الجمعة وفي جميع يومها وليلتها الاثنية لانها اليوم عرفه عند اهل الكشف وذلك خاص بالاصاغر الذين يحبون بالاكل والشرب عن شهودهم انهم في حضرة ربهم فيها ووجه الثاني ان يوم عرفة يوم عيد والعيد لا صوم فيه وانما المطلوب من العبد الاجتهاد فيه وهو خاص بالاكابر الذين يقموا اسرار الشريعة فان اجمعة فيها جمع القلوب على الله تعالى وذلك قوت للارواح فقط فيصير اجسم يبارع الروح ويطلب قوته اجسماني ولا يسكن الا بالاكل والطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السرور كما اشار اليه حديث للمصايير فرحناك فرحة عند فطره وفرحة عند لقائه فمن صام من الاكابر يوم الجمعة نقص سروره فلكل مقام رجال **وهنا** اسرار يذوقها اهل الله تعالى لا تشرط في كتاب **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة انه لا يكره للمصايير السواك مع قول الشافعي انه يكره للمصايير بعد الزوال والاحتياط عند متأخري اصحابه عدم الكراهة فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان ترك السواك مع اجوع يغير راحة الفم ويولد منه القلق وهو صفة الانسان او سوادها فيصير راحة فمه تضر بجليلته وتقدير كراهة السواك فزال الضرر للناس مقدم على اكتساب الفضائل القاصرة على صلاحها ووجه الثاني ان الراحة الكريمة تولدت من عبادة فلا ينبغي ان ينالها واجاب الاول بان الصوم صفة صمدانية ولا ينبغي لصاحبها الا التقديس والطهارة المحسنة والمعنوية ولذلك شدد الشارع في الغيبة والتمية اذ او قعا من الصائم زيادة على التخرير والفتح الحاصل للمفطر وهو معنى قولهم ويستحب ان يصوم الصايير لسانه عن الغيبة فافهم والله تعالى اعلم **باب الاعتكاف** اتفق الايمة على ان الاعتكاف مشروع فانه قربة الى الله تعالى وانه مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر من رمضان افضل لطلب ليلة القدر واتفقوا على انه لا يصح اعتكاف الا بالنية واجمعوا على ان خروج المعتكف لما لا بد منه كقضاء الحاجة وغسل اجنابة جابر وعليه انه اذا اعتكف بغير المسجد الجامع وحضرته اجمعة وجب عليه الخروج لصا وعليه انه اذا باشر المعتكف في الفرج عدا بطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن البصري والزهري يلزمه كفارة يمين وكذلك اجمعوا على ان الصمت الى الليل مكروه وقال الشافعي ولو نذر الصمت في اعتكافه تكلم ولا كفارة وكذلك اجمعوا على استحباب الصلاة

فطار

والقراءة والذكر للمعتكف واجمعوا على انه ليس للمعتكف ان يتحرك ولا يكتب
بالصنعة على الإطلاق **كذلك** ما وجدته من مسایل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية الثلاثة ان ليلة القدر
في شهر رمضان خاصة مع قولنا في حقيقتها انها في جميع السنة فالاول
مشدد والثاني مخفف **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان** **ووجه الاول**
ما ورد في تخصيصها في الاحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم يبلغنا في حد
واحد انها في غيره **ووجه الثاني** ان المراد ليلة القدر الخمس لكنها
في رمضان اكثر ظهور الرقة حجاب الناس بالصوم ومن علامات صدق
من يزعم انه راها محروقة مفادير الشريعة كلها تلك الليلة من طريق
الالهام ولا يحتاج الى مطابقة كتب الشريعة **وسمعنا**
سيد عليا اخو اصر رحمه الله يقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل للعبد فيها
تقريب من الله تعالى قال وهو مترج من قال انها في كل السنة **اخبرني الشيخ**
افضل الدين انه راها في شهر ربيع الاول وفي رجب وقال معني قوله تعالى
انا انزلناه في ليلة القدر اي ليلة القرب فكل ليلة حصل فيها قرب في ليلة قدر
انتهى وهو يوجب من اختار من العلماء انها تدور في جميع ليالي السنة فيحصل العدل
بين الدنيا في الشرف فان تخلي الحق تعالى دايما يعرف ذلك اهل الكشف
روى الامام سديد بن عبد الله الازدي عن اقران الامام مالك رحمه
الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا تباركه وتعالى كل ليلة اذا
بقي من الليل الثلث الى سماء الدنيا فيقول هل من سائل فاعطيه هل من مبتلى
فاعاقبه الى اخر ما ورد في الحديث قال فاذا كان اخر ليلة الجمعة نزل ربنا فيتها
الى سماء الدنيا من غروب الشمس الى خروج الامام من صلاة الصبح انتهى
ومن هنا قالوا اذا صادفت ليلة وتر من العشر الاخير ليلة الجمعة كانت
واحدة لانها مثلها لا عينها فظن الراي انها هي فعلي هذا فكل اقوال العلماء في
تعيينها صحيحة **وتفصيل** بن عطية في تفسيره عن الامام في حقيقتها انها
كان يقول انها رقت قال وهو مردود انتهى **واحق** ان مراد الامام ان
ليلة القدر هي التي انزل فيها القرآن بعينها رقت والافضل الامام
اي حقيقتها لا يخفى عليه حكمها فانه كان من اهل الكشف وهم كلهم مجتمعون على
تعالها الى مقدمات الساعة فافهم **ومن ذلك** قول الامام مالك والساجد
انه لا يصح الاعتكاف الا بمسجد واجماع اولي وافضل مع قولنا في حقيقتها لا يصح
الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجماعة **وقال** **كذلك** لا يصح الاعتكاف الا في
المساجد الثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **وكذلك الثالث**

والرابع مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** مساعدة المعتكف
على جمع قلبه في حضرة الله الخاصة بالمسجد فان اختصر تسميته بيت الله فاذا كانت
الجماعة والجمعة تقام فيه كان اشد في جمعية القلب لاسيما المساجد الثلاثة
ويحتمل ان يكون اشترط المساجد الثلاثة الذي تقام فيه الجماعة والجماعة
خاصا باعتكاف الاكابر **ومن ذلك** قول الشافعي في الجديد انه لا يصح اعتكاف
المرأة في مسجد بينها وهو المعتزل المهيأ للصلاة مع قولنا في حقيقتها والشافعي
في القديم ان الافضل اعتكافها في غير بينها فالاول فيه تشديد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** المتابع فلم يبلغنا ان الشارع ولا احد
من عياله اعتكف في غير المسجد **ووجه الثاني** ان اعتكافها في مسجد بينها
استر لها وقيا ساعلي ما ورد في حديث فضل صلاة في المسجد بجامع مطلوبية
القلب في الصلاة والاعتكاف جميعا فافهم **وسمعنا** سيد
عليا اخو اصر رحمه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بينها
وبين من اجازها لان اجوازها خاص بآما الشيطان اللاتي يحصل بجهن المخطو
والمنع خاص بآما الله الصالحات اللاتي لا يحصل بجهن المسجد محظور
كرابعة وسفيان قال صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا اما الله مساجد الله فافهم
فان اما الشيطان من حيث الافعال الردية يمنهم من باب نفس عبد الدنار
والدرهم وتظيره ايضا قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله اي عبيد الاختصا
ومن ذلك قولنا في حقيقتها ومالك اذا اذن الزوج لزوجته في الاعتكاف
فدخلت فيه فليس له منعها من تمامه مع قولنا الشافعي واحده ذلك
فالاول مشدد على الزوج خاص بالاصاغر والثاني مخفف عليه **فرجع الامر**
الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** عليه قيام التقويم لحضرة الله التي دخلت
زوجته فيها وقتنا حظه هو **ووجه الثاني** فقد يبرح نفسه لسدة فقره
وضعف حاله وعلمه باستغنا الحق تعالى عن جميع الطاعات عبده وان
اقباله على حضرته وادبارهم عنها عنده علي حد سواء **واحق** تعالى
اقبالهم على ادبارهم المصلحة تعود عليهم لا عليه تعالى فافهم **ومن**
ذلك قولنا في حقيقتها ومالك واحدا انه لا يجوز الاعتكاف الا بصوم
مع قولنا الشافعي انه يصح بغير صوم فالاول مشدد وهو خاص بالاصاغر
لضعفهم عن جمعية قلوبهم في اعتكافهم اذا افطروا وتناولوا الشهوات
والثاني مخفف وهو خاص بالاكابر الذين يقدرون على جمعية قلوبهم مع
الله تعالى حال افطارهم جابا لقلوبهم عن شهوة حضرة ربهم فافهم **ومن**
ذلك قولنا مالك واحدا في احدي روايتيه ان الاعتكاف لا يصح بدون يوم

مع قول الشافعي واحد في الرواية الاخرى انه ليس له زمان مقرر فيجوز اعتكاف
بعض يوم. فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول وهو خاص بالاخصا غير ان استجلاب حضور القلب وجمعه من
اودية السنين لا يصح بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف
انما هو قبل الغروب واليوم كله دهليز لذلك **وجه** الثاني وهو خاص
بالاكابر ان الغالب على الاكابر حضور القلب فلا يحتاجون الى طول زمن في جمع
سنين قلوبهم بل بمجرد ما ينوي احدهم الاعتكاف حصل له اجمعة عقب ليلة
وذلك حقيقة الاعتكاف فان الاعتكاف العكوف بالقلب على شهود حضرة
الرب بحكم الاستصحاب من غير تحليل حجاب كما هو مقام سهل بن عبد الله
الستري رحمه الله فكان يقول في متد ثلثين سنة اقام الله والناس يطنون
الي اكلهم انتهى فالاول راعي حال الاخصا والثاني راعي حال الاكابر فافهم
ومن ذلك قول الائمة الاربعة الاحد في رواية له ان من تدارعتكاف
شهر بعينه لزمه متواليان اخل يوم قضى ما تركه وقال **وجه** احمد يلزمه
المستيناف وان تدارعتكاف شهر مطلقا جاز له ان ياتي به متتابعاً ومتوقفاً
عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة ومالك يلزمه التتابع وهو احدي الروايتين
عن احمد. فالاول في المسئلة الاولى فيه تشديد وقول احمد فيها مشدد والاول
من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد. **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **وجه** الاقوال الاربعة ظاهرة في كتب الفقه **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة انه لو نوي اعتكاف يوم بعينه دون ليلة صح. مع قول مالك
انه لا يصح الا مع اضافة الليلة الى اليوم وانه لو تدارعتكاف يومين متتابعين
لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما معاً. مع قول ابي حنيفة والشافعي في اصح
القولين انه يلزمه اعتكافها. فالاول من المسئلة الاولى مخفف باعتكاف
اليوم دون الليلة والثاني فيها مشدد وكذلك حكم المسئلة الثانية
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالتمخيف خاص بالاكابر والتشديد خاص
بالاخصا غير الذين قلوبهم مستترة في اودية الدنيا **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
ومالك انه اذا اعتكف بغير اجماع وخرج للجمعة يبطل اعتكافه. مع قول
الشافعي في اصح القولين انه يبطل الا ان شرط الخروج. فالاول مخفف
والثاني مشدد. **وجه** الاول ظن القائل به حصول شهوة واستصحاب
المعتكف انه بين يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه الى ان دخل
اجماع فهو خاص بالاكابر. **وجه** الثاني الظن به ان هذا المشهور يقطع
بخرجه لا سيما ان اخبرنا المعتكف اذا شرط خروجه لعارض في قرية لم يادة

مريض وتشييع جنازة جاز له الخروج فلا يبطل اعتكافه مع قول ابي حنيفة
ومالك انه يبطل. فالاول مخفف وهو خاص بالاكابر والثاني مشدد وهو
خاص بالاخصا غير ان توجيهه في نظيره **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي
في اصح قوليهما احدهما المعتكف لو باشر فيما دون الفرج يبطل اعتكافه
انزل. مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يبطل اعتكافه انزل لا. **وجه**
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص
بالاخصا غير منسأ محتم بالوطي بغير انزال بخلاف الاكابر ويحتمل الامر بالعكس
يسأح الاكابر بالانزال لكونهم يحلكون اربهم بخلاف الاخصا غير محتم احداهم عن
حضرة ربه بغير دلالة اجماع وان لم يترك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لا يكره للمعتكف الطيب واللبس رفيع الثياب. مع قول احمد بكرهه ذلك
فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول ان المعتكف في حضرة الله تعالى
كالصلاة فلا يكره له التحمل بالطيب ولبس النقيس من الثياب **وجه** الثاني
ان المعتكف في حضرة الله كما يحرم لا ينبغي له الترفد ولكل من المرتبتين رجال
فقوم بين يديه اغرا بغير الطاعة كما امر المجالس وقوم بين يديه اذ لا اما
لتجلى الهيبة على قلوبهم واما الوقوع في سالف الزمان في مخالفة ولكن جمهور
الانبياء والاوليا على الذين بين يدي الله كحضر واية صلاة او اعتكاف او غيرهما
دائماً وصفة لا يقع منه من اجدال والاسكال ورفع الصوت عالياً بغير فرق القلب
عن المعنى المقصود من الاعتكاف وهو استغفار القلب بالله تعالى وحده دون
غيره ولذلك اجمعوا على استحباب تلاوة القرآن والذكر والصلاة لعدم
تعلق ذلك بالغير **فان قال قائل** ان قراءة القرآن واخذ به
والفقه يفرق القلب عن الله تعالى بذهاب الفهم الى معانيها فانه يذهب
بالقاري الى اجتهادها فيشاهد بها قلبه وانه يذهب به الى النار وما
فيها فيشاهد بها قلبه وانه يذهب به الى معاني الطلاق والعدة او الموا
وحوذلك ولا يكاد من يتدبر القرآن ينفك عن هذه الامور **فاجواب**
ان هذا المقام هو الذي يقدر على الوصول اليه غالب الناس فهو خاص
بالاخصا غير فلا يؤثر في مقامهم ذهاب فكرهم الى معاني ما يقرؤونه ويذكرونه
بخلاف الاكابر فانهم يعرفون بهذه المعاني عن شهود الحق تعالى فيوشح
ذلك في مقامهم وما بقي الخلاص لا يسلك مقام اكابر الاكابر وهم الذين
تذهب افكارهم وعقولهم الى معاني القرآن والذكر ولا يتفرقون بذلك
عن صاحب الكلام **وسمى** **سبدي** عليا اخوا من رحمته
الله يقول ماسمي القرآن بالقرآن الا لكونه مستقراً بالقرآن الذي هو

الجمع فقوم جميعهم تبالوته علي ما في الاحكام والمعاني والاعتبارات والتوجيهات والقوارع والزواجر وقوم جميعهم تبالوته علي الحق جل وعلا وحده وقوم جميعهم تبالوته علي الحق مع شهود هذه الامور كلها فلا ينجحون بالحق عن الاحكام ولا بالاحكام عن الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فاعلم ذلك

كتاب الحج

اجمع العلماء علي ان الحج احكام كان الاسلام وانه فرض واجب علي كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في العمر مرة واحدة . واتفقوا علي ان من لم يمه الحج فلم يحرم ومات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الفرض . واجمعوا علي انه لا يجب علي الصبي حج وان حج قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة الحج . واتفقوا علي استحباب الحج لمن لم يجد زاد او لاراحلة ولكنه يقدري علي المشي وعلي مسقة يكتسب بها ما يكفيه للنفقة وعلي انه لا يلزم مبيع المسكن للحج وعلي جواز النيابة في حج الفرض عن الميت وعلي انه لا يجوز ادخال الحج علي الحرة بعد الطواف واتفق الايمة الاربعة علي وجوب الدم علي المتمتع ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك علي القارن وهو شاة وقال طاووس وداود لادم علي القارن **هـ** اما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان العمرة سنة لفريضة . مع قول احمد والشافعي في ارجح قوليهما انها فريضة كالحج فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول انه اعمال العمرة داخله في ضمن افعال الحج فكان العمرة المستقبلة تقبل بالحج **ووجه** الثاني العمل بظاهر قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله اي ابتوا بها تامين فلم يكتف بالحج عن العمرة وجمع بعضهم عن القولين فقال العمرة واجبة في غير اشهر الحج مرة واحدة في العمر مستحبة في اشهر الحج فهي في اشهر الحج كالطهارة الصغرى مع الكبرى تدخل فان شاء العبد البقي عنها بالحج وان شافعهما مع الحج من حيث انها نوع خاص انتهى وفيه نظر فليتامل **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة انه يجوز فعل العمرة في كل عمرة مطلقا من غير حصر بعين في العدد بلا كراهة . مع قول مالك يكره ان يعتمر في السنة مرتين فالاول مخفف من حيث عدم احصر خاص بالاكابر والثاني مشدد خاص بالاصاغر ويصح تعليله بالعكس فيكون الاول في حق الاصاغر والثاني في حق الاكابر من اهل مقام الادب الكامل مع الله تعالى فهم يستحيون من دخول حضرته الخاصة الا في مثل كل سنة مرة واحدة بخلاف الاصاغر فان احدهم ربما

دخل حضرة الحق وخرج ولا يعرف شيئا من ادائها فانه لم يدخل فكان تكريره للعمرة مطلوبا **وهيها** ان يتحصل من ذلك التكرير مرة واحدة من عمر الاكابر فكل من لا يمه اخذ بحكم فمهم من راي حال الاصاغر ومنهم من راي حال الاكابر ومراعاة حال الاصاغر ادلي لانه هو الطريق الذي هو معظم الناس ووجه كراهة مالك للاعتناء في سنة مرتين عدم اطلاعه علي دليل في التكرار او خوفه علي المعتمر من المخلال بحرمة البيت اذا راه مرتين في السنة بخلاف اعتباره في السنة مرة طاك التعظيم بحديثي قلب العبد كل سنة للبيت في حق المعتمر كاجرب او في كل شهر كقوله اصحاب مالك رحمه الله فهو تطهير جد وث التعظيم للبيت في كل خمسة اعوام وفي حق الحاج كاورد فافهم **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة انه يستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فان اخره بعد الوجوب جاز عند الشافعي لانه يجب عنده علي التراخي وقال **ك** الايمة الثلاثة بوجوبه علي الفور ولا يؤخر اذا وجب . فالاول مخفف والثاني مشدد . فرجع الامر الي مرتبي الميزان لكن الاول خاص بالاصاغر اصحاب الضرورة والعوايق الديونية والثاني خاص بالاكابر الذين لا علاقة لهم وحجهم من تفعة فيستحي احداهم ان يؤخر امر الله تعالى وقد بلغنا ان الله تعالى لما امر الخليل عليه الصلاة والسلام بالاختتان بادروا اختن بالفاس المعبر عنه بالقدم فقالوا له يا خليل الله هل يصيرت حتي تجد الموسي فقال ان ناخير امر الله تعالى شديد انتهى **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد ان مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب عليه عنه من راس مال سواء وص به او لم بوص به كالدين . مع قول ابي حنيفة ومالك انه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزمه ورثته ان يحجوا عنه الا ان يوصي فيحجوا عنه من ثلثه . فالاول مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر الي مرتبي الميزان . **ووجه** القولين ظاهر ويصح ان يكون الاول في حق اخوان والثاني في حق احاد الناس **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه يحج عن الميت من ديرة اهله . مع قول مالك من حيث اوصي به ومع الراجح من مذهب الشافعي انه من الميتات . فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف وهو اللاني بمقام غالب الناس فانه المحرم من ديرة اهله قليل ولما حج السلطان قانتباي احرم من قلعة ايجيل بمصر رحمه الله فعدوا ذلك من النوادر **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة بصحة حج الصبي باذن وليه اذا كان يعقل ويميز ومن لا يعقل ولا يميز يحرم عنه وليه . مع قول ابي حنيفة انه لا يصح احرام الصبي بالحج . فالاول مخفف في صحة الحج من الصبي ودليله الاحاديث الصحيحة والثاني مشدد ووجهه تعظيم امر الحج وكثرة المسقة في نادبة المناسك وفي انبائه من البلاد

البعيدة غالباً وكونه لا يستدعي لك ال التعظيم اللائق بالحق تعالى وبحضرتة اذ
هو اعظم مواكب الحق تعالى فلا يكون الامن كاملاً في المعرفة وذلك لان القوم
قالوا اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذلك وجب في العمرة واحدة
فاخبرهم **ومن ذلك** قول الائمة بكراهة حج من يحتاج الى مسيلة الناس في
طريق الحج مع قول مالك انه ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقول مالك في غاية
التحقيق فان فيه جمعاً بين القولين يحملها على خالين فيكره الحج في حوال المرؤات
كالعلماء والصالحين وغيرهم من ارباب المراتب ولا يكره في حق اراذل الناس
والمجردين عن الدين من الفقراء **فان قيل** اي فائدة في اشتراط
الزاد والراحلة وتفقة الطريق مع جواز فقة الزاد والسقفة بوقوع ذلك
منه او سرقة لص او موت الراحلة **فالجواب** فائدة ذلك ان من
حصل الزاد والراحلة فقد سافر تحت نظر الشارع فاستحق حمايته من الاغارة
ولو مات جوعاً او ثعباناً كان طابعاً لله تعالى بخلاف من خرج للحج بلا زاد ولا
راحلة ثم مات جوعاً او ثعباناً فانه يكون عاصياً وما ضمن الشارع الكفاية
والمعونة الامن كان تحت امره فهو ولو ماتت دابته او سرقت نفقته في كفاية
الله عز وجل فلا بد ان يسخر له من يقوم بكفايته في الطريق لا بد به مع رجه
فالبعد يحصل الزاد والراحلة ويعتمد بعد ذلك على الله تعالى الذي
هو خالق القوة في الراحلة والمنع بالنفقة والزاد لا على غيره وهذا من
باب اعقل وتوكل **فعب** لم انه لا ينبغي لفقير ان يحج على التجريد اعتماداً
على الله تعالى به عليه في الطريق من غير زاد ولا راحلة ولا يقول ان الله عز وجل
لا يضيعني فان ذلك مخالفة لامر الشارع وقد قال تعالى وتزودوا فان خير
الزاد التقوي والتقوي يا اولي الالباب فامر بالزاد الجسماني الذي هو الطعام
والروحاني الذي هو التقوي وان يكون ذلك حالاً خالصاً لوجهه الكريم
فان قوله والتقوي اي في الزاد والعمل في الحج **فان قيل** ان بعض
مشايخ السلف كان معدوداً من الاكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد وذلك
نقص في الادب فكيف حاله **فالجواب** لعل ذلك وقع من هؤلاء قبل
كالحج في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره بلا زاد ولا
مال الا بعد رياضة نفسه في احضار ارضاء احداهم بطوي الاربعين
يوماً والثر لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه
الذي تركه الكمال في اجواز ولو ان احدهم راض نفسه وعرف منها عدم الحاجة
الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابداً بلا زاد ولو امره الناس بذلك سفه

رايم وانكر هو عليهم قد حج اخي الشيخ افضل الدين من مصر الى مكة باربعة
ارغفة فاكل في كل ربيع رقيقاً فاياك ان تعلم على الناس بحكم واحد وتفتح باب
الاعتراض على الفقراء البعد شدة الفحص عن احوالهم والله تعالى اعلم **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يصح حج من استوجر للمخدمة في طريق الحج مع
قول احمد انه لا يصح حجه فالاول مخفف والثاني مشدد **فارجع** الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان من سافر للمخدمة للناس قد جمع بين حق الله
تعالى وحق عباده وذلك خاص بالا كابر الذين لا يقصدون باعمالهم الدنيوية
والاخروية الواجبة لله تعالى ولا يشغلهم احد يحقق عن الاخر مع ان الخدمة
عالمها لا تكون الا في وقت يكون فيه فارغاً من عمل المناسك فلا يقع في كسبه
شبهة ولا في عمله في الحج شركة فمن اين جات الكراهة فتأمل واما وجه الثاني
فهو نحو علي حاله صاغر الذين تكون همهم مصروفة الى طلب الدنيا وذلك
حال غالب الناس اليوم فمن الائمة من راعي حال الاكابر ومنهم من راعي حال الصاغر
من العلماء والجماعة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو غصب ابنه
في علمها او مالا فج به انه يصح حجه وان كان عاصياً بذلك مع قول احمد انه
لا يصح حجه ولا يجزيه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فارجع الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه** الاول ان كرمته امر خارج عن فعال الحج فلا يؤثر فيه البطالات
وهو خاص بالصاغر **ووجه** الثاني انه عاص بما فعل والغاصي يغضب الحق
تعالى عليه فلا يرضى عنه الا ان تاب ولا تضع ثوبه الا ان رد ذلك الحق الى اهله
ومن لا تضع ثوبه لا يصح له دخول حضرة الله ولو دخل مكة فحكمه حكم دخول الملبس
المسجد فهو ملعون ولو كان في حضرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالا كابر
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب الحج على من وجبت عليه حفازة
الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الحج ان كانت يسيرة وامن العدو والاول
مخفف والثاني مفصل **فارجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** القولين
ظاهر ويصح حمل الاول على حال من يقدم ديناه على اخرته والثاني عكسه ولا
يكلف الله نفساً الا وسعها **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة انه يجب السفر
في البحر الحج اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يجب
فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه مستطيع عادة ووجه الثاني ان البحر لا يؤمن غايته وقد تور
بح عظمته في تلك السنة فيغرق كل من في السفينة فيغرق كل في السنة
وليس يبداً واحد وثوق بما يقع في المستقبل فقد ينشلم المركب خمس سنين متوالية
وتغرق في تلك المرة بخلاف البر فانه اذا عجز في الطريق يجد من يحمله غالباً

من الحاج او عرب البوادي ويصح حمل الاول علي من رزقه الله قوة اليقين
والتوكل والثاني علي من بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان العاجز عن الحج بنفسه لمرض او زمانة لا يرجي بروه منهما او لهرم ووجه
اجرة من حج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر الفرض في ذمته مع قول
احمد انه لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج علي من كان مستطيعا بنفسه خاصة
فالاول مشدد في استقرار الفرض في ذمته والثاني مخفف **فرجع** الامر
الي مرتبي الميزان **وجه** الاول ان الحج قبل النيابة في حق الاصاغر من
باب قولهم لعلي اياهم او اري من يراهم حيث كان عاجزا عن تلك المسئلة
الواقعة في سفره لحضرة محبوبه **وجه** الثاني انه لا يشق علي المجتهد
رسالة سلام ولا رسول لاسيما والمقصود الاعظم من الحج تقديس الذات
الواردة علي تلك الحضرات وتقديس النايب لا يعني عن تقديس من
استأجره بل يجب علي الكابران يذهب لتلك الحضرة ولو مات في الطريق
قال تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الي الله ورسوله ثم يدرك الموت
فقد وقع اجره علي الله فافهم **وقد انشدوا**
فوا لله ما يسقي العليل رسالة ولا يستكي شكوي المحر رسول
ومن ذلك قول الائمة الاربعة الا في رواية في حنيقة انه لو استأجر
من حج عنه وقع المحجوج عنه مع قوله في حنيقة في هذه الرواية انه
يقع عن الحاج والمحجوج عنه ثواب النفقة **فالاول** مخفف عن المحجوج عنه
والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان وتوجيه هذين القولين
قريب من التوجيهين فيما قبلهما فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان الاعمي اذا وجد من يقوده لزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قوله
في حنيقة انه يلزمه الحج من ماله فيستنيب من حج عنه **فالاول** مشدد
والثاني مخفف **وجه** هذين القولين كوجه ما قبلهما فافهم **فالاصل** اخر
يستنيبونه والا كابر يحجونه بانفسهم طلبا للتقديس وذواتهم **ومن**
ذلك قول في حنيقة واحد الشافعي في اصح القولين انه لا يجوز
الاستئابة عن الميت في حج التطوع بخلاف حج الفرض فانه يجوز بالاتفاق
كما مر ايل الباب مع قول الشافعي في القول الاخر انه يجوز الاستئابة
به في حج التطوع عن الميت **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر
الي مرتبي الميزان **وجه** الاول ان حج الفرض لا رخصة في تركه مع القدرة
وجه القول الاول للشافعي انه قربة علي كل حال فيجوز الاستئابة فيه
كالفرض بجامع القربة وان تفاوت الوجوب والندب **ومن ذلك** قول الشافعي

واحد في شهر ربيع الاول لا يجوز لمن يسقط عنه فرض الحج ان يحج عنه وعليه
فرضه انصرف الي فرض نفسه مع قول احمد في الرواية الاخرى انه لا ينعقد احرامه
لا عن نفسه ولا عن غيره مع قول في حنيقة ومالك انه يجوز مع الكراهة بهما
له **فالاول** فيه تشديد والرواية الثانية عن احمد مشددة والثالث مخفف **فرجع**
الامر الي مرتبي الميزان **وجه** الاول ان الامر بالحج او لا ينصرف الي فرض العبد يخرج
عما كلف به فاذا فعل ما كلف به جاز له الحج عن غيره **وجه** رواية احمد انه احرامه
بالحج عن غيره مع بقا الفرض عليه هو خارج عن قواعد الشريعة وكل عمل يخالف الشريعة
فهو مردود مطلقا اما لعدم صحته اصلا واما لنقصه كالصلاة اخراج **وجه**
الثالث حمل النبي الوارد في ذلك علي الكراهة دون التحريم لانه من باب الابطال
بالقرب الشريعة وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان ايثار العبد اخاه بالقرية قياما
بحق الاخوان لا رغبة عن الطاعة فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا انه لا يجوز
ان يتنقل بالحج من عليه فرض الحج فان احرم بالنقل انصرف الي الفرض مع قول
في حنيقة ومالك انه يجوز ان يتطوع بالحج من عليه حج الفرض وينعقد احرامه
بما قصده وقال القاضي عبد الوهاب المالكي عندي لا يجوز ذلك لان الحج
عندنا علي الفور فهو مضيق كما يضيق وقت الصلاة **فالاول** مشدد والثاني
مخفف **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان وتوجيه القولين معلوم مما سبق
في نظائره قريبا **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يكره الحج باحد هذه
الكيفيات الثلاث المشهورة علي الاطلاق وهي الافراد والتمتع والقران مع
قول في حنيقة بكرهه القران والتمتع للمكي **فالاول** مخفف والثاني فيه
تشديد **وجه** الاول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع صلي
الله عليه وسلم فعلا وتقديرا من غير ثبوت نهي عن ذلك **وجه** الثاني ان
التمتع والقران للمقيم بكنة لا حاجة اليه لما عنده من الراحة وعدم التعب
بخلاف الافاق والعلماء امتناع علي الشريعة فلم ان يصيبوا ويوسعوا ان الافراد
افضل من القران والتمتع مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان التمتع افضل
من الافراد **فالاول** مشدد خاص بالكابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر وهو
حال غالب الناس اليوم لضعف بدانهم واما من عن تحمل المسئلة ايام الافراد
مع اشراج القلب ولعانة التمتع علي تفصيل الحج المبرور واختاره جماعة من
اصحاب الشافعي من حيث الدليل **فقد** رايه شخص من اخواننا احرم
بالحج علي وجه الافراد فور مت راسده ووجه وصار عبدة في الحج ثم ندم وكان
في ايام الستة فحمل قول من قال الافراد افضل علي ما اذا لم يحصل اصل المسئلة
المشددة **ومن ذلك** قول في حنيقة ومالك انه يجوز ادخال الحج علي العمرة

قبل الطواف والوقوف . مع قول واحد والشافعي في أحد قوليه أن ذلك لا يجوز با
الاتفاق كما مر والباب أنه قد اختلف في المقصود . فالأول تخفيف والثاني مشدده
فرج الأمر في مرتبة الميزان **ووجه** الأول أن العبد قد ربط بينة مع الله
تعالى على فعله العبرة فلا ينبغي له تغييرها لعبادة أخرى ولو كانت أفضل منها
كما يجوز أن يدخل في فرض الظهر ثم يحمله عصرا ولا في صلاة النفل ثم يحمله فرضا
ووجه الثاني المسامحة في مثل ذلك مع أن الحج فيه عمل العبرة وزيادة وفي الحديث
دخلت العبرة في الحج إلى الأبد **وهذا** أسرار يعنفها أهل السنة لا تشرط في كتاب
ومن ذلك قول الأئمة الأربعة يجب على القارن دم كدم التمتع وهو ساة
مع قول طاووس وداود أنه ليس عليه دم . ومع قول بعض الأئمة أنه عليه بدنة .
فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدده **فرج** الأمر في مرتبة
الميزان **ووجه** الأول حصول الارتفاق بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث
قرب ومن أحرامه ومن حيث أن كل فعل يقوم مقام فعلين **ووجه** الثاني
عدم ورود أمر في ذلك كما ورد في التمتع البدنة عليه وهو خاص بالكابر **وقد**
خرج سيان الثوري ما شيا حافيا من البصرة فتلقا الفصيل بن عباس من
مساجد عابسة فقال له هلا اتخذت لك نعلا أو دابة فقال يا فصيل ما يرزني
العبد الأبق إذا أتى لمصالحه سيده بعد ما باقده وسوا حرامه وعدم أخسفه به مع
استحقاقه خسف الأرض به إلا أن يأتي راكبا متعلا واسد ولو سجدت على الحجر
كان قليلا فضلا عن أن يأتي لمصالحه تعالى حافيا راجلا **وفي رواية** وهل
ينبغي يا فصيل لمن جابض صاحب سيده أن يأتي إلى حضرة راكبا انتهى **ومن ذلك**
قول الشافعي وأحمد في رواية أن حاضري المسجد الحرام هم من كان على دونه مسافة
النصر من مكة . مع قول أبي حنيفة هو من كان دون الميقات إلى الحرم ومع قول
هم أهل مكة وذي طوي . فالأول خاص بأهل التقطيع التمام من تعالي وشهودهم
أنهم في حضرة الخاصة ما داموا على دونه مسافة النقص من الحرم والثاني خاص
بأكابر الكابر فاك بعض المواقيت أكثر من مسافة النقص الثالث خاص بالأصاغر
الذين لا يتوم ذلك التقطيع في قلوبهم إلا أن كان في مكة أو بقربها وقد سقط
الحق تعالى الدم عن حاضري المسجد الحرام لكونهم في حضرة كرام المجلس السلطان
لا يكلفون بما يكلف بدعيهم من إخراجين عن حضرة وهذا أسرار يذوقها أهل
السنة لا تشرط في كتاب **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي أن دم التمتع
يجب بالأحرام باج . مع قول مالك أنه لا يجب حتى يرمي جرة العقبة وأما وقت
جواز الحج فقال أبو حنيفة ومالك أنه لا يجوز الحج للهدي قبل يوم النحر وقال
الشافعي أن وقته بعد الفراع من العرة . فالأول من المسئلة الأولى مشدود والثاني

منها تخفيف والأول من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة
تأخيرها الحج لو كان أراد تقديمه **فرج** الأمر في مرتبة الميزان في المسئلة
ووجهها ظاهر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي أنه لا يجوز صيام الثلاثة أيام
أن فقد الهدي إلا بعد الأحرام باج . مع قول أبي حنيفة واحد في أحدي الروايتين صوما
إذا أحرم بالعمرة . فالأول مشدود والثاني تخفيف . فرج الأمر في مرتبة الميزان
وقوله تعالى ثلاثة أيام في الحج يشهد في القولين فإن العمرة أصغر **ومن ذلك**
قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر قوليه أنه لا يجوز صيام الثلاثة أيام في أيام
التشريق . مع قول مالك وأحمد والشافعي في القديروا واحد في أحدي روايتيه
أنه يجوز صومها في أيام التشريق . فالأول مشدود في عدم الصيام من حيث أن
القوم في صياقة الله عز وجل في أيام العيد ولا يلقى بالضعيف أن يصوم عند
من كان في بيته الأبادنه وهو لم يصرح له بالأذن بالصوم **وفي حديث**
أيام مني أيام أكل وشرب وبغاله وذلك ليكمل للقوم السرور فإن الأجساد لا يحصل
لها سرورا إلا بالفطرا فإذا الحق تعالى للحجاج حصول السرور ولا راحهم بشهود كونهم
في حضرة ولا جسامهم بالكلم وشرفهم فيها كذلك انتهى ويؤيد هذا المعنى الذي
ذكرناه حديث للصائمين فرخان فرجة عند فطاره وفرجة عند لقاربه وفرجة
الأجساد بالأفطار وفرجة الأرواح بطقا الله أي بكشف الحجاب عن قلب العبد
في حياته أو بعد مماته ويعناه ذلك أنه إذا كشف حجاب ربه أقرب إليه
مر حبل الوريد فلا يعلم قدر سرور العبد ولا قدر فرجه في تلك الحضرة إلا الله
عز وجل وأما قول مالك ومن وافقه أنه يجوز صوم الثلاثة أيام أيام التشريق
فهو خاص بالأصاغر الذين هم في حجاب عن حضرة سهودا راحهم لمن جل وعلا فيفوتهم
عند الأرواح وغدا الجسم فيحصل لهم الضعف العظيم عن عمل المناسك مع ما في
ذلك من المسارعة لبراة الذمة بما ألزمهم الحق به الصوم في الحج فلكل أمام مشهد
ربما يحق علي بعض مقلديه فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه
لا يفوت صوم الثلاثة أيام بفوت يوم عرفه . مع قول أبي حنيفة أنه لا يسقط
صومها وقال أحمد وأحمد المصوم بعذر لزمه ذلك أنه أخر الهدي من سنة إلى
سنة يلزمه دم وإذا وجد الهدي وهو في صومها فعند الثلاثة يستحب له
الانتقال إلى الهدي وقال أبو حنيفة يلزمه ذلك . فالأول تخفيف والثاني
مشدود وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة **فرج** الأمر في مرتبة
الميزان **ووجه** الأول في المسئلة الأولى أن يوم عرفه ليس هو آخر أركان الحج
وقد قال تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج ووجه ما بعده ظاهر **ومن ذلك**
قول الشافعي في أصح قوليه وأحمد أن وقت صوم السبعة أيام إذا رجع إلى أهله

مع القول الثاني للشافعي يجوز صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان
 أحدهما إذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني إذا فرغ من الحج ولو كان بمكة هو
 قول أبي حنيفة وهو ظاهر القرآن والثاني فيه تشديد ووجه الأول قوله تعالى
 إذا رجع أي شرع في الرجوع من سفر الحج كما هو مقرر في كتب الفقه **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي أن المتمتع إذا فرغ من أفعال العمرة صار حلالا سواء أهدى
 أو لم يسقه. مع قول أبي حنيفة أن كان ساق الهدى لم يجز له التحلل إلى يوم
 النحر فيسبى على إحرامه فيجزم بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم تحلل منهما
 فالأول مخفف والثاني فيه تشديد. فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين
ظاهر وأما علم باب المواقيت
 اتفق الأئمة على أنه لا يصح الإحرام بالحج قبل سؤاله وعليه أن المواقيت تكون لأهلها
 ولمن مر عليها من غير أهلها كما صرح به الأحاديث الصحيحة وعليه أنه من بلغ
 ميقاتا لم يجز له مجاوزته بغير إحرام وعليه أن من جاوزه بغير إحرام يلزمه العود
 إلى الميقات ليحرم منه **وهذا** كقول أبي حنيفة وأحسن البصري أنهما قال الإحرام
 من الميقات مستحب لا واجب ثم إذا أترمه العود وكان الموضع نحو فواضق
 الوقت لزمه لمجاوزته الميقات بغير إحرام **وهذا** كقول أبي حنيفة عن سفيان بن عيينة
 قال لا ينعقد إحرامه **هذا** ما وجدته من مسائل الاتفاق **وهذا**
 قول أبي حنيفة وأحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المواقيت ولم يبين
 كون الإحرام فيها واجبا أو مندوبا فاحتمل الاستحباب على الأمانة واحتمل الوجوب
 اختلافا لا احتياطا **وهذا** قول سفيان بن عيينة أنه عمل بخالف للسنة فكان
 مردودا **وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه وقت
 إحرام الحج يستمر إلى آخر ذي الحجة. مع قول الشافعي أنه يستمر إلى عشر ليال من
 ذي الحجة فقط. فالأول مخفف والثاني مشدد **فراجع** الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول عدم تخصيص الشارع على تعيين عشر ذي الحجة في أنه تمام
 الإحرام في باب الحج حيث ما جاز تأخير الإحرام في يوم العيد جاز في آخر النهار
 وما قارب الشيء عظم حله وفيه من التوسعة على الأمانة لا يخفى **ووجه**
 الثاني الاختلاف بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعين ومن
 بعدهم من الأئمة فلم يبلغنا أن أحدا منهم أحرم بالحج بعد فجر يوم النحر أبدا فكان
 الوقوف على حد ما كان عليه الشارع وأصحابه أولى وإن كان العلماء أمتا على
 الشريعة وعليه الأمانة بعده فافهم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لو أحرم
 بالحج في غير أشهر كره له ذلك وانعقد حجه. مع قول أصحاب الشافعي أنه ينعقد
 عمرة لا حج. ومع قول داود أنه لا ينعقد شيئا. فالأول مخفف على المحرم المذكور

بأنفقاد إحرامه حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم انقضاء حجه والثالث
 مشدد. فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان. **ووجه** الأول لظاهر قوله إنما الأعمال
 بالنيات وما شرع من الشارع بالمنع منه وإنما صرح ببيان الميقات فيحتمل
 أن ذلك مستحب لا واجب. **ووجه** الثاني أن أصحاب الشافعي جعلوا الميقات
 شرطاً في صحة انقضاء الحج فإذا لم يصح الحج انقضاء عمرة أذهبي أصغر فكان حكمه
 حكم من أحرم بمسألة الفرض قبل دخوله الوقت طائفاً دخوله ثم بان لم يدخل
 فإنها تنقلب نفلاً لا يحصل صورة انتهاك حرمة تلك المحضرة الشريفة ووجه
 الثالث ظاهر لاخذ داود بالظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أن الأفضل أن
 يحرم من دويرة أهله. مع قول غيره أنه يحرم من الميقات وهو الذي صححه
 النووي من قول الشافعي. فالأول مشدد خاص بالكابر والثاني مخفف خاص
 بالأصاغر كمرسياً وأول الباب قبله **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن
 من دخل مكة بغير إحرام لم يلزمه القضاء. مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه القضاء
 إلا أن يكون مكياً. فالأول مخفف والثاني مشدد **فراجع** الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول عدم وجود نص في ذلك من الناس لشارع بما مر فكان في ذلك
 فكان الأمر على التحجير فمن تطوع بالإحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا اشتر
 لكعبة المسجد بجامع أن كلا من أحرم والمسجد حضرة الله عز وجل **ووجه**
 الثاني أن دخوله هذه الحضرة بغير إحرام فيها انتهاك لها فكان عليه القضاء
 تداركاً لما فات له سوء أدبه وهذا خاص بالكابر المطالبين بالأدب بخلاف غالب
 الناس من الخدام والغلمان وأما تعالى علمه **باب الأحرام ومحظوراته**
 اتفق الأئمة الأربعة على كراهة الطيب من الثياب المحرم وعليه تحريم لبس الخيط
 عليه في سائر بدنه من القميص والسراويل والفلنسوة والقباء وتحف وكل تحيط
 محيط بالبدن وكذلك يحرم المسجوع كالعمامة وكذلك اتفقوا على تحريم إجماع
 والتقبيل واللمس بشهوة والتزويج والتزويج وقتل الصيد واستعمال الطيب
 وإزالة الشعر والظفر ودهن رأسه ولحيته بساير الأهان والمرارة في ذلك
 كله كالرجل إلا أنها لم تحيط وتستر رأسها ولا بد من كشف وجهها لأن إحرامها
 فيه واجبه أعلى أنه لا يجوز للمحرم أن يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا أن يوكل
 فيه وأنفقوا على أن قتل الصيد ناسياً أو جاهلاً وجبت عليه الفدية **هذا**
وهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
 قول الأئمة الثلاثة يستحب الطيب للأحرام. مع قول مالك أن
 ذلك لا يجوز إلا أن كان ذلك طيباً لا ينقي له رائحة فإن تطيب بما ينقي رائحته

بعد الاحرام وجب غسله . فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه** الاول لاتباع ووجه الثاني سد باب الترفه جملته المحرم اذا
تطيبه للاحرام فكانه تطيب بعد الاحرام وان لم يبق له راحة لطلاق الشارع النبي
عن التطيب مع انه لا بد من راحة طيبة تكون في الطيب يميز عن راحة التراب مثلا
فان قال قائل فلا يثني حرم الطيب على المحرم في حضرة الله الخاصة
كالصلاة فالطيب مستحب في الجملة **فالجواب** انما حرم ذلك لحديث
المحرم استغث اغبر وان المطلوب من المحرم اظهار الذلة والمسكنة واستغفار
انجيل من الله تعالى وطلب الصلح والعفو عنه خوفا من معالجة العقوبة كما ورد
ان السيد ادم لما حج من بلاده ما سياتى باب الله عليه في عرفات وتلقاه هناك كلمات
الاستغفار يقول ربنا طمنا النفسا وان لم نغفر لنا ونزجنا لنكون من الخاسرين
انتهى **وهفت** سيدي عليا اخو اوص رحمة الله تعالى يقول من
كشف حجابي في الحج لا بد له من اجبا من ربه وانجيل منه حتى يود العبد في تلك
الحضرة انه لو ابتغى الارض وحج عن شهوة كونه بين يدي الله عز وجل ومن
كان هذه مشهدة فهو مشغول عن استعمال الطيب وخوفا مما يفعله الامنون
من عذاب الله في حضرة الرضى كوقت صلاة الجمعة فان تجلى الحق تعالى فيها
ممزوج باجمال دون اجمال فابن حال من كان لا يعرف هل رضى الله تعالى عنه
ممن يعلم او يظن انه تعالى رضى عنه فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه يحرم عقب ركعتي الاحرام . مع قول الامام الشافعي في اصح القولين انه
يحرم اذا ابتغيت به راحلة وان كان ما شيا فيحرم اذا توجه لطريقة
فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه** الاول والثاني لاتباع والتقريب
ولكن الاول اولى للاكابر والثاني اولى للاصاغر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه ينقذ احرامه بالنية فان لم ينقذ لم تنقذ . مع قول داود انه ينقذ
بحجر التلبية . مع قول اي حنيفة ينقذ الابا بالنية والتلبية معا او يسوق
الهدي مع النية . فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد **فرج**
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول لاتباع في حق قوله صلى الله عليه وسلم
انما الاعمال بالنيات وقوله ليبيك اللهم ليبيك معناه الاجابة اي انما يارب
اجيبناك اجابة بعد اجابة فالاولي حين كفاي الاصلاب والثانية حين مجيها
لان في اي الاجابة منظومة في الاحرام لانه ما احرم حتى اجاب **ووجه**
الثاني ان في التلبية اظهار الاجابة بخلاف النية فانها من افعال القلوب
وان كان النطق بالمنوي مستحبا **ووجه** الثالث اخروج من خلاف العلماء
فان نوي وساق الهدي فقد لا ينقذ فافهم **ومن ذلك** قول اي حنيفة

وما لك بوجوب التلبية . مع قول الشافعي واحدا منها مستند فان اي حنيفة قال انها
واجبة اذا لم يسبق الهدي فان ساقه ونوي الهدي صار محرما وان لم يلبس واما
مالك فقال بوجوبها مطلقا ووجب دما في تركها . فالاول مشدد والثاني مخفف
فرج الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول شعار الحج كتكبير الاحرام في الصلاة
ووجه الثاني ان الاجابة قد حصلت بمجرد النية فانه ما نوي لا بعد ما اجاب دعا
الحق تعالى **ومن ذلك** قول اي حنيفة بالوجوب اذا لم يسبق الهدي تقوم النية
فان من ساق الهدي مع النية فقد تأكدت اجابته فلا يحتاج الى التلبية **ووجه**
وجوب الدم في تركها انها صارت شعارا في الحج كالبعض في الصلاة فيما يجيز تارك البعض
ذلك ليسجد في السهو كذلك يجيز تارك التلبية بالدم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه يقطع التلبية عند رمي جمرة العقبة . مع قول مالك انه يقطعها بعد الزوال يوم عرفته
فالاول مشدد في التلبية والثاني مخفف **ووجه** الاول انه شرع في التلحين رمي جمرة
العقبة والادبار عند اقبال الحج ومعلوم ان التلبية انما تناسب الاقبال على الفعل
لا الادبار عنه **ووجه** الثاني انه معظم الحج الوقوف بعرفة كما ورد في حديث الحج عرفته
فافهم **ومن ذلك** قول اي حنيفة والشافعي ان المحرم ان يستنظل بما لا يحس راسه
من محمل وغيره . مع قول مالك واحدا ان مالك لا يجوز له وعليه الفدية عند هذا فالاول
مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم ستمية
ذلك تقطية للرأس **ووجه** الثاني انه في معنى التقطية يحامع الترفه وحج
الشمس والبرد عن الرأس والمحرم من شأنه ان يكون اشعث اغبر والمطلقة على
حال اخو اوص كما يعبر النوحية بالعكس ايضا فيكون المنع في حق من احس برضى الله
تعالى عنه في مشهد كثره معا صيد وعقب الحق تعالى عليه كاللائق به المستشعث
والاغبر او من شهد رضى الله عنه كان له التظلل المذكور فافهم **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة انه يجب عليه الفدية اذا لبس القبا في كنفه ولم يدخل يديه في كفيه
مع قول اي حنيفة انه لا فدية عليه . فالاول مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول لاحتياط فان كل ما تدخل فيه الرأس من
التياب يسمى لبسا **ووجه** الثاني انه ليس له يحصل به كمال الترفه خفف في الفدية
ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه لا فدية على من لبس السراويل عند فقد
الازار . مع قول اي حنيفة وما لك انه يجب عليه الفدية . فالاول مخفف والثاني
مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه ستر العورة امر لازم
استد من لزوم ترك لبس المحيط فكالبس السراويل امر لا ترفه فيه وايضا فان شهود
عدم الترتيب خاص بالاكابر وما كل احد يشهد كونه بسيطا في تلك الحضرة لغلبة
شهود الغنا فيها على البقا فكانت الامر على كخطاب المصنف لموصوفها **ووجه**

الثاني الاخذ بالاحتياط فانه يصدق على لبس السر او بل لبس مخيط ووقع في شهود
التركيب الذي لا يتيق في تلك الحضرة فكانت الفدية لما وقع فيه من ترك الترفد
الى مقام شهود السبايط وهدت اسرارهم فيها اهل الله تعالى لا ينظر في كتابه
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من لم يجد ثقلين جاز له لبس خفين اذا
قطعهما اسفل من الكعبين ولا فدية عليه الا عند ابي حنيفة. فالاول مخفف
ومن اوجب الفدية مشدد. **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين
في هذه المسئلة يعرف من توجيه ما قبلها **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد
انه لا يجرم على الرجل ستر وجهه. مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجرم على الرجل
ستر وجهه. فالاول مخفف والثاني مشدد. ووجه الاول عدم نص في النبي
عن ستره. ووجه الثاني ستر وجهه بلثام او غيره ترفده والمحرم اسعث اغبر
وايضاف ان الرحمة تواجه العبد هناك واذا ستر وجهه وقفت الرحمة على
ذلك السائر الذي يجمع دون بشرة الوجه التي لا سمان العبد كما امر ايضا
في الكلام على كراهة التلم في الصلاة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بتجريم
استعمال الطيب في الثوب والبدن. مع قول ابي حنيفة انه يجوز جعل الطيب
على ظاهر الثوب دون البدن وان له التجريم بالعود والند وشم جميع الرياحين
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه لا فرق في الترفد باستعمال الطيب بين الثوب والبدن عرفا ووجه
الثاني ان الثوب ليس ملازما للشخص كملازمة جلده بل يجمع تارة ويلبس اخرى
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز للمحرم اكل الطعام المطيب وانه
لا فدية في اكله وان ظهر رجيح. مع قول الشافعي واحمد انه لا فرق في استعمال
بين البدن واللباس والطعام. فالاول مخفف والثاني مشدد ووجهها
ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان اكلنا ليس بطيب. مع قول ابي
حنيفة انه طيب يجب فيه الفدية. فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه
الاول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره راحة اكلنا ولو انه كان طيبا
لم يكرهه لانه كان يجب الطيب. ووجه الثاني انه طيب عند بعض الاعراب
فيجوز راحته فكان فيه الفدية مع ما فيه ايضا من الزينة التي لا تناسب
المحرم **ومن ذلك** قول الائمة كلامهم بتجريم الادهان بالادهان المطيبة كدهن
الورد والياسمين فانه يجب فيه الفدية واما غير المطيبة كالسجرج فاختلوا
فيه فقال الشافعي لا يجرم الا في الراس والحياء وقال ابو حنيفة هو طيب يجرم
استعماله في جميع البدن وقال مالك لا يدهن بالسجرج شي من الاعضاء الظاهرة
كالوجه واليدين والرجلين ويدهن بها الباطنة وقال الحسن بن صالح بجواز

استعماله في جميع البدن والراس والحيية. فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول
ان الدهن يظهر كثيرا في الراس والحيية دون غيرها فحرم فيها فقط. ووجه الثاني
انه يظهر الترفد في سائر البدن شعرا ونسرا والمحرم اسعث اغبر والدهن يذهب
غيرته وشعته شعرة ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا
يظهر به كثير ترفده وقد نعو الحاجة اليه اذا تسعيت الشعر كثيرا او يبيست الطيب
جد بحيث يحصل له بذلك ضرر فيدهن بدنه ويطنه ليزلق طيبته التي تياذي
ببسيها لاسيما في حق من كان ياكل النواشف كالغرايش ولعل انه راى ما ذكرناه
باستعمال الطيب عند الاحرام لانه ربما طال من الاحرام فخرج التسعيت عن الغادة
فشوه خلقته **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المحرم لو عقد النكاح لم ينقذ
مع قول ابي حنيفة ينقذ. فالاول مشدد ودليله اطلاق النكاح على العقد ولو
مجازا ووجه الثاني ان حقيقة النكاح انما تكون بال دخول بها فاما قبل الدخول من
مقدّمات النكاح وبني لا يجرم عنده بعضهم واجاب الاول بان العقد هليلز للوقوع
في الجماع فيجرم كما يجرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة للمحايض وقد يحمل القولان
على حالين فمن خاف الوقوع كالشباب الذي بد غلته حرم عقده ومن لم يخف كالشيخ
الذي بردت شهوته لم يجرم فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
يجوز للمحرم مراجعة زوجته. مع قول احمد ان ذلك لا يجوز. فالاول مخفف والثاني
مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الرجعة في حكم الزوجة
التي في العصمة لبقا احكام الزوجية في حقها ووجه الثاني انها كالاجنبية برليل
انه لو لم يراجعها لتزوجت الغير من غير احدث طلاق اخر فعلم ان الرجعية لها وجهان
وجه للزوجية ووجه للبينة فاحتمل **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد انه لو
قتل الصيد خطأ وجب اجزا بقتله والقيمة لما كذا ان كان مملوكا. مع قوله مالك
وابي حنيفة انه لا يجب اجزا بقتل الصيد خطأ. فالاول مشدد والثاني مخفف
وكذلك الثالث. **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول ان ملك الخلق في
نلك الحضرة الخاصة ضعيف واحكم الظاهر بتفالي فكان من الواجب عدم قتل
من هو في حضرة اجلالا لدنغالي ووجه الثاني مراعاة ملك العبد في تلك
الحضرة بدليل صحة تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغيره ووجه قول اود ما ورد
من رفع الخطا من الامنة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه لا جرم اعلى من دل
على صيد وان حرمت الامانة على قتله. مع قوله يجب على كل من اجزا كامل حتى
لو كانوا جماعة محرمين فدلهم شخص على الصيد محرما كان او خلا لا وجب على كل واحد
منهم جزا كامل. فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان

ووجه الاول ان الدلالة لا تلحق بالمباشرة **ووجه** الثاني انها تلحق بما لا يظهر في الفقه كقولهم صبي اسد عليه دم افطر احاجم والمجهر فافهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه يجرم علي المحرم اكل ما صيده له مع قولنا في حنيقة لا يجرم بل اذا ضمن صيدنا ثم اكله لا يجب عليه جزاء آخر وقال احمد يجب **فارجع** فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الثلاثة اقوال اظهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الصيد غير المأكول لا يتولد من مأكوله لم يجرم علي المحرم قتله مع قولنا في حنيقة انه يجرم بالاحرام قتل كل وحش ويجب بقتله اجزاء الدب **فارجع** فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان غير المأكول لا حرمة له في حق المحرم لانه لا يصاد عادة الا المأكول فانصر الحكم اليه **ووجه** الثاني اطلاق النبي عن الصيد وقتله في القرآن علي المحرم **ووجه** استئنا الدب كونه قليل النفع فلا يؤكل ولا يحمل عليه ولا يجرس ماشيته ولا زرع افهم **ومن ذلك** قول الشافعي انه لا كفارة علي المحرم اذا تطيب او دهن ناسيا او جاهلا بالتحريم مع قولنا في حنيقة ومالك انه يجب عليه الفدية **فارجع** فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول اقامة العذر له بالنسيان والجهل **ووجه** الثاني عدم عذره في ذلك لقلة تحفظه **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة ان من لبس قميصا ناسيا يترعد من قبل راسه مع قول بعض الشافعية انه يشتبه شفا **فارجع** فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الفرق بذلك المحرم فقد يكون فقير لا يجد غير ذلك الثوب وقد فعل ما كلف بترعه من راسه **ووجه** الثاني تقديم المسارعة اليه الخروج مما نهي اسد عنه ولو تلف بذلك ماله كله فضلا عن شق الثوب فان الدنيا كلها لا تزن عند اسد جناح بعوضه وهذا محمول علي حال الاكابر والاول علي حال الصغار **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلق راسه او قلم ظفره ناسيا او جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي في ارجح قوليه ان عليه الفدية **فارجع** فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الفولين يعرفون توجيده من تطيب او دهن ناسيا او جاهلا كما تقدم قريبا **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو جامع ناسيا او جاهلا لم يمتد الكفارة مع قول الشافعي في ارجح قوليه ان عليه الفدية **فارجع** فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول يعرفون توجيها من تطيب او دهن انه لا كفارة عليه ولا يفسد بذلك حجه **فارجع** فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ظاهر لعذره بالجهل والنسيان في الجملة

ووجه الثاني كثره تساهله وقلة تحفظه وبعد وقوع ذلك من المحرم فان الاحرام هينة وحرمة تمنع المحرم من الاقدام علي فعل ما نهي عنه لاسيما والاحرام قليل وقوعه في العمر فكان الهينة فيه من اعظم الهينة فيما يتكرر وقوعه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم خلق شعر احوال وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قولنا في حنيقة انه لا يجوز له ذلك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه ليس في ذلك ترفه له اي للمحرم **ووجه** الثاني اطلاق الشارع النهي للمحرم ان يأخذ شعرا او يقلم ظفرا فشم ذلك اخذ شعرا غيره وقلم ظفره تطير قوله افطر احاجم والمجهر وقد يكون للنهي عن ذلك علة اخري غير الترفه لم نعرفها نحن فلذلك الزمه الامام ابو حنيفة بالفدية احتياطا له **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم ان يغتسل بالسدر ويحطى مع قولنا في حنيقة ان ذلك لا يجوز ويلزمه الفدية **فارجع** فالاول مخفف والثاني مشدد ولكل منهما وجه **ووجه** الاول علي حال العوام والثاني علي حال الخواص **ووجه** الثاني لانفسهم بالاحتياط والفرار من كل شيء فيه ترفه ما **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا حصل علي يديه وسخ جاز له ان الله مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة **فارجع** فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **ووجه** كل منهما ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة انه لا يغتسل بغيره للمحرم الاكتحال بالامم مع قول سعيد بن المسيب بالمنع من ذلك **فارجع** فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول كونه اي الامم ذنبه فكره ولم يجرم **ووجه** الثاني الاحتياط في كل فعل ينافي حال المحرم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه ليس علي المحرم شي في الفصد ولا الحجامة مع قول مالك فيه صدقة **فارجع** فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه من باب التداوي من المرض فلا يلزمه به صدقة لعدم ورود نص في ذلك **ووجه** الثاني ان فيه تخفيف المرض فكان ذلك ترفه لتلذه بالعافية وتخفيف الألم عقبه الفصد والحجامة فكانت الصدقة كفارة لذلك واسد اعلم

باب ما يجب بمحظورات الاحرام

اتفق الائمة علي ان كفارة الحلق علي التحير في شاة او اطعام ستة مساكين كل مسكين نصف صاع او صيام ثلاثة ايام **وكذلك** اتفقوا علي المحرم اذا وطئ في الحج او العمرة قبل التحلل الاول فسد نسكه ووجب عليه الفصد المضي في فاسده والقضاء علي الفور من حيث كان احرم في اداءه **واتفقوا** علي ان عقد الاحرام لا يرتفع بالوطئ في التحللين **وقال** داود يرتفع **فان قال قائل** فلا شيء لم تماموا المحرم اذا فسد حجه بالجماع ان يشي احراما ثانيا اذا كان الوقت مشغرا

كان وطى في ليلة عرفة **فالجواب** قد انعقد الاجماع على ذلك ولا يجوز
خرقه ولعل ذلك سببه التقليل عليه لغيره وانفقوا على ان احكامه المكتبة
تضمن بقيمتها وقال داود لاجزائها وكذلك اتفقوا على ان من قتل صيدا اخر
وجب عليه جزاءه وقال داود لاشي عليه في الثاني وانفقوا على تحريم قطع
شجر الحرم وقتل صيده **هـ** اما وجدته من مسايل الاجماع والاتفاق واما
ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الامام ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه
ان الفدية لا تجب الا بخلق ربع الراس مع قول مالك انها لا تجب الا بخلق ما يحصل به
اماطة الاذي عن الراس ومع قول الشافعي انها تجب بخلق ثلاث شعرات وهو
احدي الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني يختم التحفيف والتسديد
والثالث في غاية الاختياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** هو
القياس على مسجده في الوضوء **ووجه الثاني** ان الكفة الاذي من ثلث ارجل
او ثلاثة ارباع ونحو ذلك وما زاد على ذلك فحرم **ووجه الثالث** ظاهر
ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان المحرم اذا اخطى نصف راسه بالغة
ونصفه بالعشي لزمه كفارتان بخلاف الطيب واللباس في اعتبار التقريبي
والمتابع مع قول ابي حنيفة ان جميع المحظورات غير قتل الصيد ان كانت في
مجالس وجب لكل مجلس كفارة الا ان يكون تكراره لمعني زائد كمرض وبذلك
قال مالك في الصيد واما في غير فاقول الشافعي **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول اخذ بالاختياط في اخطى **ووجه قول ابي حنيفة** انصرف الى
ان الفدية لا تجب الا بكافة التردد وهو خلق الراس كله سواء كان ذلك في مجلس
او مجالس **ووجه قول مالك** معلوم **ومن ذلك** قول مالك ان من وطى في
الحج او العمرة قبل التحلل الاول فسد نسكه ولزمه بدنة ووجب عليه المضي في فاسده
والقضاء على الفور مع قول ابي حنيفة انه ان كان وطيه قبل الوقوف فسد حجه
ولزمه شاة وان كان بعد الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنة وظاهر مذهب
مالك كقول الشافعي **هـ** فالاول فيه تشديد بالبدنة وقول ابي حنيفة فيه تخفيف
بالشاة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ظاهر وتقدم الاسكال
في ذلك وجواب اول الباب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انها يستبيح
لها اي الوطي والموطوءة ان يتفرقا في موضع الوطي مع قول مالك واحمد بوجوب
ذلك **هـ** فالاول مخفف خاص بمن ضعف شهوته والثاني بمن قويته شهوته
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان من وطى ثم وطى
ولم يكفر عن الاول لزمه شاة الا ان يتكرر ذلك في مجلس واحد مع قول مالك
انه لا يجب بالوطي الثاني شي مع قول الشافعي انه يجب كفارة واحدة ومع

قول احمد ان كان كفر عن الاول لزمه بالثاني بدنة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان الوطي الثاني كالنكحة الاولى ولذلك خفف فيه بشاة **ووجه**
الثاني ان احكام داير مع الوطي الاول فقط ولذلك اوجب الشافعي فيها كفارة
واحدة **ووجه قول احمد** ظاهر **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه اذا
قبل بشهوة او وطى فيمادون الفرج فانزل لم يفسد حجه ويلزمه بدنة فامع
في قول الشافعي مع قول مالك انه يفسد حجه ويلزمه بدنة **هـ** فالاول فيه تخفيف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان التقييل او الوطي
فيما دون الفرج لم يفسد حجه بان حكمه حكم الوطي في الفرج فلذلك لم يفسد
به الحج واما وجوب البدنة للمتلذذ بخروج المني وقد حصل **ووجه الثاني**
انما في ذلك بالوطي فيما لفرج سد الباب والحصول لمعني الوطي بالانزال فانهم
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان شرا المحدثي من مكة او الحرم جائز مع
قول مالك انه لا بد من سوق المحدثي من الحرم **هـ** فالاول فيه تخفيف
والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان شرا المحدثي
وتفرقة على مساكين احرم من غير سوق بفتح السين يسمى هديا لكونه ممصلا
للمقصود **ووجه الثاني** اخذ بظاهر القرآن في قوله تعالى هديا بالغ الكعبة
فانه يقتضي تحريمه من موضع بعيد خارج الحرم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة
انه اذا اشترك جماعة في قتل الصيد لزمهم جزاء واحد مع قول ابي حنيفة اخذ
يلزم كل واحد واحد اي جزاء كاملا **هـ** فالاول مخفف والثاني مشدد **ووجه**
الاول القياس على ما اذا قتل جماعة انسانا وصولوا على الدية فانه لا يلزمهم
الدية واحدة **ووجه الثاني** القياس على انهم يقتلون به جماعة فانه لا يلزمهم
به اشد فافهم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان احكام وما يجري مجراه يضمن
بشاة مع قول مالك ان احكامه المكتبة تضمن بقيمتها مع قول داود انه لا جزاء
في احكام كامر ابل الباب **هـ** فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **هـ** ووجهها ظاهر **واما قول داود** فله عدم بلوغ شي من الشارع
في ذلك **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يجب على القارن ما يجب على المفرد
فيما يرتكبه وهو كفارة واحدة مع قول ابي حنيفة انه يلزمه كفارتان وكذلك
في قتل الصيد الواحد جزاء فان فسد احرامه لزمه القضاء فانما والكفارة
ودم القران ودم في القضاء وبد قال احمد **هـ** فالاول في مسيلة القارن مخفف
والثاني فيها مشدد **والاول** في مسيلة قتل الصيد كذلك مشدد وكذلك
القول فيمن افسد احرامه وهو مشدد **هـ** فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه في قول راجع للشافعي

لكن



انما لاله اذا وجد صيدا داخل الحرم كان له ذبحه والتصرف فيه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز له ذلك فالاول محقق والثاني مشدد اذ لا فرق في الحقيقة في احترام الصيد في الحرم بين ان يكون من نفس الحرم او دخله من خارج وهذا الثاني خاص بالاكابر من الاول والاخر خاص بالاصاغر فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي انه يلزمه في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغير شاة مع قول مالك انه ليس عليه في قطعها شيء لكنه مبيح فيما فعله ومع قول ابي حنيفة ان قطع ما ابتداه الاذي فلا جزاء عليه وان قطع ما ابتداه به بلا واسطة الاذي فعليه الجزاء فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي لاحد ان يدخله يد احواد لكنه يضاف الى الله تعالى بيادي الراي فاقم **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لعلف الدواب وللدواء مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز فالاول محقق والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول استئنا الشارع الاذخر لما قال له عمه العباس الا اذخر يا رسول الله فقال لا الاذخر فيقاس عليه الحشيش من حيث انه مستخلف ان قطع اذ ليس له مرتبة الشجر ان قطع فاقم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في اجد يدان شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضمن وكذلك يحرم قتل صيد حرم المدينة ايضا مع قول مالك واحمد والشافعي في القديم انه يضمن بان يؤخذ سلب القاتل والقاطع فالاول محقق والثاني فيه تشديد يتبع لما ورد في كل منهما والله تعالى اعلم

باب صفة الحج والعمرة
اتفق الايمة الاربعة على ان من دخل مكة فهو باختيار ان شاء دخل بها وان شاء دخل ليلاد وقال النخعي واسحاق دخول ليلاد افضل وعلي ان الذهاب من الصفا الى المروة والعود اليها يجنب مرة ثانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب والعود يجنب مرة واحدة ووافقه علي ذلك ابو بكر الصديق في من الايمة الشافعي ووافقوا الايمة الاربعة جماهير الفقهاء وعلي ان اذا وافق يوم من يوم جمعة لم يصلوا الجمعة وكذلك احكام في مني وانما يصلون الظهر كعتين ووافقهم علي ذلك كافة الفقهاء وقال ابو يوسف يصلون الجمعة برفة قال القاضي عبد الوهاب وقد سأل ابو يوسف ما لك عن هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك شيئا بالمدنية يعلمون ان الجمعة برفة وعلي هذا عمل اهل الحرم ومنهم من عرف من غير بذلك واتفقوا على ان المبيت بمزدلفة من نسك وليس بركن **وحكي** عن الشعبي والنخعي انه ركن واجمعوا على ان استحباب الجمع بين المغرب والعشاء وقت العشاء بمزدلفة واتفقوا على وجوب الرمي وعلي انه يستحب

بعد طلوع الشمس وعلي انه اذا كان الهدي تطوعا فهو باق علي ملكه يتصرف فيه كيف شا الى ان يجزعه وعلي ان طواف الافاضة ركن وعلي ان رمي الجمرات الثلاث في ايام التشريق بعد الزوال كل جمرة سبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي جمرة العقبة من اركان الحج لا يتحلل احد من الحج الا بالاثبات به **هذه** اما وجدته من مسایل الاجماع واتفاق الايمة الاربعة ووجه قول النخعي واسحاق ان دخول مكة ليلاد افضل كون الداخل يرى نفسه كالمحرم الذي عطف عليه السلطان واتوا به مغلول ليعرضوه عليه والناس كلهم واقفون بتطرون الي ما يصنع به السلطان ولا شك ان دخول هذا ليلاد استرله واما وجه قول ابن جرير فهو الاخذ بالاحتياط اذ المطلوب البداية بالصفا قبل المروة في السعي والعلماء جعلوا ذلك في اول مرة وابن جرير جعل ذلك مطلوبيا في كل مرة من السبع فينبغي للتويع العمل بذلك خوفا من الخلاف ووجه قول ابي يوسف انهم يصلون الجمعة برفة ومبي ان ذلك يوم عید يغفر فيه الذنوب فكان من المناسب صلاة الناس الجمعة فيه طاهم عليهم من الطهارة من الذنوب فيجتمع لهم بذلك عیدان فاذا صلوا الجمعة فلا يمنع لعدم ورود نهي عن الشارع في ذلك ووجه كلام الجمهور عدم وجود امر بذلك كذلك فكانت عدم فعل الجمعة مخف على الناس **وقد** قال اهل الكشف ان الاصل عدم التحجير فان الامر الذي ينبغي اليه من الناس في الجمعة فكذلك رفع الحجر دابر مع الاصل والظاهر مع الحجر دابر مع خلاف الاصل انتهى ووجه كون المبيت بمزدلفة كنافر الشارع وظهور شعار الحج بذلك القول في رمي جمرة العقبة فان ظهور الشعار به اكثر من رمي بقية الجمرات فاقم **واما** ما اختلفوا فيه من الاحكام **فمن ذلك** قول الشافعي ان من قصد دخول مكة لا نسك يستحب له ان يجرم حج او عمرة مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز لمن هو ور الميقات ان يجاوزه الا حرمه واما من هو دونه فيجوز دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل احد الحرم الا حرمه ومع قول مالك والشافعي في القديم انه لا يجوز مجاوزة الميقات بغير احرام ولا دخول مكة بغير احرام الا ان يتكرر دخوله كخطاب وصياد فالاول محقق خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص بالاكابر والثالث فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ويصح جعل الاستحباب في حق الاكابر والوجوب في حق الاصاغر وذلك ان الاكابر قلوبهم لم تترك عاكفة في حضرة الله تعالى وغاية احرامهم حج او عمرة ان يريد هم بعض حضور زيادة علي ما هم عليه بخلاف الاصاغر قلوبهم مجوثة عن حضرة الله تعالى فاذا اوردوا عليها وجب عليهم دخولها ليخرجوا عن الوقوع في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى فاقم **ومن ذلك** قول الايمة يستحب الدعاء عند رؤية البيت وانه طواف القدوم سنة لا يجزئهم مع قول مالك انه يستحب رفع اليدين

ط

بالدعاء عند رؤية البيت لا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب بحجر بدم
 فالاول فيه تشديد يستحب به الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بترك
 ذلك وتشديد يدي طواف القدوم. فرجع الامر الى مرتبة الميزان. **ووجه الاول**
 الانتفاع. **ووجه الثاني** عدم بلوغ نص في ذلك لما لك رحمه الله وجوب الدم
 بترك طواف القدوم قاله باجتهاد ووجه ظاهر فانه من شعائر البيت **ومن**
ذلك قول الامامة الثلاثة ان الطهارة وسائر العورة شرط في صحة الطواف وان
 من أحدث فيه توفنا وبني. مع قولنا في حقيقتنا ان الطهارة فيه ليست بشرط
 فالاول مشدد ودليله الانتفاع والثاني مخفف ودليله الاجتهاد **فرجع الامر**
 الى مرتبة الميزان. **ووجه الاول** قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة
 الا ان الله قد احل فيه النطق فلم يستثنى الا الكلام وانما في الحركات فيه
 فلا يصح استناده ان المشي هو حقيقة الطواف فلو استثنى ذهب صورة
 الطواف جملة **وسيف** سيدي عليا اخوان من رحمه الله
 يقولون لا بد للواقف في حضرة الله من السير في المقامات طوافا كان او صلاة
 لكن سير الصلاة بالقلب فقط لوجوب استقبال القبلة والامام فيها من ولها
 الى اخرها بخلاف الطواف سيره فيه بالجوارح زيادة على القلب بمثابة الابق
 الفار من ذنوبه الى من يحبه من العقوبة فافهم. **ووجه الثاني** ان غاية
 الطائفة يسمونه الله ان يكون كالجالس في المسجد مع احداث الاصغر وذلك
 جابر فلذلك قال ابو حنيفة بعدم اشتراط الطهارة فيه وان كان الادب
 الطهارة فافهم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان السجود على الحجر الاسود
 سنة كالتيقيل بل هو تقييل وزيادة. مع قول مالك ان السجود عليه بدعة
 فالاول مشدد والثاني مخفف. **ووجه الاول** الانتفاع **ووجه الثاني** عدم
 بلوغ انقاييل به ما ورد في السجود عليه فوقف عند ما بلغ من التقييل فقط.
ومن ذلك قول الشافعي انه يستلم الركن البعدي ولا يقبله. مع قوله في
 حنيفة انه لا يستلمه. ومع قول مالك انه يستلمه ولا يقبل براه بل يصنعها
 على فيه. ومع قول احمد انه يقبله. فالامامة ما بين مخفف ومشدد في الاسلام
 والتقييل. فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحكمة ما ذكر لان ذكر الامساخ فانه لها من
 علوم الاسرار **ومن ذلك** قول الامامة ان الركنين الشامييين الذين يلبسان
 الحجر لا يستلمان. مع قول ابن عباس وجابر وابن الزبير باستلامهما **فالاول**
 مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا صاغر
 الذين لا يشهدون السر الى ركن الحجر الاسود والبعدي فقط والثاني خاص بالاكابر
 الذين يشهدون السر والامداد لا يختص بجهة من البيت بل هو كله مدد واسرار

فحده

ولكن منها ما ظهر للخاص فقط **وقد** اخبرني من اتق به من الفقر ان الكعبة صا
 حين مناجها وكلمتها وكلمها وناسدتها اشعارا واشتد لها وشكرت فقله وشكر
 فضلها فانها جنة باجماع اهل الكشف ومن شهد لها جواد الروح فيه فانه محبوب
 عن اسرار الحج فان نطق المعاني المحي من نطق الاجسام **وقد** ورد في صحيح ابن خزيمة
 ان الصيام والقران يشفعان في العبد يوم القيامة فيقول الصيام يارب قد منعتني
 شهوتي ويقول القران يارب قد منعتني النوم فيشفعهما الله فيه **وذكر الشيخ محيي**
 الدين ابن العربي انه لما حج فلما دخل له الكعبة وزفاما الى مقامات لم تكن عندها
 قبل ذلك وخدمته انتهى **ومن هذا** اوجب اهل الله تعالى علي من يرحل
 الحج السباوك علي يد شيخ عارف بالطريق حتى يصير يري حياة كل شي ثم بعد
 ذلك **واخبرني** سيدي عليا اخوان ان سيدي ابراهيم المنبوي لما
 طاف بالكعبة كافاته علي ذلك بطوافها به انتهى **ومن ذلك** قول الامامة
 الثلاثة ان الرمل والاطباع سنة مع قول مالك ان الاضطباع لا يعرف وما راي
 احدا يفعلها فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه الاول** الانتفاع **ووجه الثاني**
 كون مالك الكالم يري من فعله فظن انه لو كان سنة لفعله بعض الناس وراه الامام
 مالك ويتقيد ببلوغ الامام ما ورد في الاضطباع فقد يكون مذهبه سوال الحكم
 بزوال العلة فان تلك العلة التي امر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه بالاضطباع
 والرمل لاجل ما قدر في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مخافته ما ظنه
 قريش من الوهن والضعف في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المودت
 باختقارهم في العيون فلما اضطبعوا ورموا رج قريش عما كانت ظنت فيهم
 وقالوا كما هم القزبان ولكن القول الاول اظهر واكثر اذ باق قد يكون السارح اراد
 دوام ذلك الفعل بعد زوال علته المذكورة لعلته اخري **فان قيل**
 قد قال العارفون ان اظهار الضعف والمسكنة اعلي في المقام عند الله تعالى
 من اظهار القوة **فالجواب** صحيح ذلك فم يظهر من القوة لعدو
 ليلا يشمت بهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى
 وقد نبى السارح عن النبي في المشي الى دار الحرب وجوز صبيغ النجعة البيضاء
 بالسواد في الحرب مع انه نبى عنه في غير الحرب فافهم **ومن ذلك** قول
 الامامة الاربعه انه اذا ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه. مع قول الحسن البصري
 والمجاهسون ان عليه دم. فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ووجه الاول** انه سنة **ووجه الثاني** انه واجب بالاجتهاد ولكل منهما
 رجال **ومن ذلك** قول جماهير العلماء ان قراءة القران في الطواف مستحبة.
 مع قول مالك بكونها. فالاول مخفف والثاني مشدد في عدم تلاوة القران

م

فيه **ووجه الاول** ان القرآن افضل الاذكار فقرأته في حضرة الله اولى كما في الصلاة
بجامع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما وردت في حاجة الله تعالى فيه بكلامه المقدس اعظم
وجه الثاني ان الذكر المخصوص بمحل يرجح فعله على الذكر الذي لم يختص وان كان
افضل قياسا على ما قالوه في اذكار الصلاة بل ورد النبي عن قراءة القرآن في الركوع
فانهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والساجي في القول المرجوح ان ركعتي الطواف
واجبتان مع قول مالك واحمد والشافعي في القول ارجح انهما سنة **فلا اول**
مشدد **والثاني** مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ولكلا وجهان **وجه الاول** ان الشارع
اذ فعل شيئا ولم يبين كونه واجبا ولا مندوبا فلا يجزئ ان يجعله مندوبا
تحقيقا على ائمة ولما ان يجعله واجبا احتياطاً فانهم **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي ان السعي ركن في الحج مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه
انه واجب يجبر تركه بدم **ومع** قول احمد في الرواية الاخرى انه مستحب **فلا اول**
مشدد **والثاني** مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ولكلا وجهان **وجه الاول** ان الشارع
اذ فعل شيئا ولم يبين كونه واجبا ولا مندوبا فلا يجزئ ان يجعله مستحباً تحقيقاً
على ائمة ولما ان يجعله واجبا احتياطاً فانهم **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي ان السعي ركن في الحج مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه انه
واجب يجبر تركه بدم **ومع** قول احمد في الرواية الاخرى انه مستحب **فلا اول**
مشدد **والثاني** في تشديد **والثالث** مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ما صح فيه من الاحاديث **وجه الثاني** انه صار من شعائر الحج الظاهرة
كالرمي والمبيت بمزدلفة **وجه الثالث** العمل بظاهر قوله تعالى فمن حج البيت
او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيراً فان الله سميع عليم فقوله
فلا جناح عليه ان يطوف فيه رفع الحرج الذي كان قبل ان يومر الناس بالسعي
لا غير لاسيما وقد عقبه الله تعالى بقوله ومن تطوع خيراً فجعل من جملة ما يتطوع
به **واجاب** **الاول** والثاني بان القاعدة بان كل ما جاز بعد منع وجب
وان الواجب يطلق عليه طاعة الله تعالى كما يطلق عليه خير لان من فعله فقد
اطاع الله تعالى **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا بد من البداية بالصفا
في صفة السعي مع قوله ابي حنيفة انه لا يخرج عليه في العكس فيبدأ بالمرورة
ويختم بالصفا **فلا اول** مشدد ويظهر له ظاهر الكتاب والسنة **والثاني** مخفف
ويشهد له باطن الكتاب والسنة وهو ان المراد بالتطوف بهما سواء ابد بالصفا
ام بالمرورة نظير قوله مالك في ترتيب الوضوء انه ليس بشرط وان المراد ان يغسل
جميع اعضا الوضوء قبل ان يدخل في الصلاة مثلاً سواء تقدم الرجلان على الوجه
مثلاً او اناخر عند ذلك البداية بالصفا مستحبة عند من لا يقول بوجودها لشروطها

عن الشارع دون العكس وقد قال **عن** عباس سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم عن البداية بالصفا فقال لا بد وانما بعد الله به اي بذكره فافهم **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان اجمع في الوقوف بعرفة
من الليل والنهار مستحب مع قول مالك بوجوبه **فلا اول** مخفف **والثاني**
مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** والثاني الابتاع وهو يحتل
الوجوب والندب ولكن القول بالوجوب هو المحوط فان ليلة عرفة قد جعلها
الشارع مشاخرة عنها في معدودة من جملة وقت الوقوف بعرفة الى ان يطلع
الفجر فلي ليلة عرفة نصيب من الدعاء وما ضاق النهار عن وقت يذكر الانساق
جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره وتلك السنة او ذنوب من يستغفر له من اصحابه
او غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة متعباً الى ان يفرغ من تذكر
ذنوبه ولو الى الفجر ان الشارع قال اجمع عرفة من فارق عرفة وعليه ذنب لم ينس
منه احتياج الى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك يستحق على ذوي المراتب
من الكابر بخلاف الصغار لهم الانصراف من عرفة قبل الغروب لانهم معتمدون
على شفاعته غيرهم منهم وفي اصحابهم وذلك لان اهل الموقف على قسمين كابر
واصغار فالكابر لا يحتاجون الى شافع هناك والاصغار يحتاجون وقد اختلفت
بالشافعيين في اهل عرفة ودعوا الى **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الركوب
والمشي في الوقوف بعرفة على حد سواء **مع** قول احمد والشافعي في القديمران الركوب
افضل **فلا اول** مخفف خاص بالاصغار **والثاني** مشدد خاص بالكابر **وجه**
الاول عدم ورود نص في ترجيح احد الامرين على الآخر **وجه الثاني** المسارة
الى ان الفضل له تعالى الذي حمله الى حضرته وذلك اكمل في الشكر من اني الى حضرته
كما شافاه رجا حصل له بذلك ادلاله على الله تعالى **وقد** سالت سيدي
عليها خوار عن حكمه طوافه صلى الله عليه وسلم واكبا فقال حكمته ان يراه المومنون
فيما سوا به ويراه العارفون فيعتبروا **وسالت** شيخنا شيخ الاسلام
زكريا عن ذلك فقال نحو ذلك وهو ان طوافه صلى الله عليه وسلم راكبا يحتمل
سببين اما ليراه الناس فيستفتونه عن وقايهم في الحج واما ليعلم الناس انهم
جاوا نحو ليعلموا كفا القدرة الالهية اظهار الفضل الله عليهم **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لو لم يجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة وصلي كل واحد
منهما في وقتها جاز مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز **فلا اول** مخفف **والثاني**
مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان اجمع المذكور مستحب
وجه الثاني انه واجب وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يحتمل الندب والوجوب
فما لفته المندوب جائزة ومخالفة الواجب لا يجوز **ومن ذلك** قول

المائة الثلاثة انه لا يجوز رمي الحجرات بغير الحجارة مع قولنا في حقيقته انه يجوز بكل
 ما كان من جنس الارض ومع قولنا او يجوز بكل شي فالاول مستدود دليله
 الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاتباع ووجه الثاني والثالث انه المقصود مكابدة الشيطان حين
 يأتي الرامي عند كل حصاة بسببه يدخلها عليه في دينه على عدد اخواط السبعة
 التي تخطر له عند كل حصاة **فاذا** اناه بخاطر المكان للذات وجب رمية
 بحصاة الاقتدار الى المرح وانتهى واجب الوجود لنفسه **واذا** اناه
 بانه تعالى جرم وجب رمية بحصاة اقتدار ذلك الى التخيرو الوجود والوجود
 بالغير **واذا** اناه بخاطر الجسمية وجب رمية بحصاة الاقتدار الى الارادة
 والتركيب والابعاد **واذا** اناه بالعزمية وجب رمية بحصاة الاقتدار
 الى المحل والحدوث **واذا** اناه بالعينية وجب رمية بحصاة دليل مساواة
 العلة للمعلول في الوجود **وقد** كان تعالى ولا شيء معه **واذا** اناه بالطبيعة
 وجب رمية بالحصاة السادسة وهي دليل الكثرة اليه واقتدار
 كل واحد من احاد الطبيعة الى الامر الاخر في الاجتماع به الى ايجاد الاجسام
 الطبيعية بجموع فاعلين وخفعلين حرارة وبرودة ورطوبة ويوسنة
 ولا يصح اجتماعها لانها لا افتراقها لانها لا وجودها الا في غير الحارة
 والباردة واليابس والرطب **واذا** اناه بالعدم وقال له واذا المتيين هذا
 ولا هذا وتعد له ما تقدم فما تشر شي وجب رمية بالحصاة السابعة
 ونتيجة دليل اثاره في الممكن اذ العدم لا اثر له ومعنى التكميل عند كل حصاة
 اي الله اكبر من هذه السببه التي اناه بها الشيطان كما اوضحنا ذلك في كتاب
 اسرار العبادات فاذا اراد ان يلبس بجدي او نحاس او رصاص او خشب او عظم
 حصلت مكابدة الشيطان به اذ امسده فافهم **ومن ذلك** قولنا الثاني
 واحدا في وقت الرمي يدخل من نصف الليل فاذا اراد بعد نصف الليل جاز
 مع قولنا في حقيقته وما لك ان الرمي لا يجوز الا بعد طوع الفجر الثاني ومع
 قولنا جهاد والتعبي والتوري انه لا يجوز الا بعد طوع الشمس فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك **فرج** الامر الى مرتبة الميزان
 وتوجيه هذه الاقوال لا يذكر المشافهة لاهله لانه من الاسرار **ومن ذلك**
 قولنا الائمة الثلاثة انه يقطع النبوة ربي اول حصاة من رمي حجرة العقبة
 مع قولنا ما لك انه يقطعها من زوال يوم عرفة فالاول مخفف والثاني
 مستدود **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاجابة قد حصلت
 بتبليغ المزدلفة وما بقي من الشروع في التخلل من النسك فلا تناسب التبليغ

ووجه الثاني ان الاجابة تحصل بالوقوف لحظة بعد الزوال من يوم عرفة لان الوقوف
 هو معظم الحج فناسب ترك التبليغ بعد حصول المعظم فافهم **ومن ذلك** قولنا
 الائمة الثلاثة انه يستحب الترتيب في افعاله يوم النحر في رمي حجرة العقبة ثم
 يخرثر حلق ثم يطوف مع قولنا احدا في هذا الترتيب واجب فالاول مخفف
 والثاني مستدود **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه يدل
 له الاتباع بيننا محمد صلي الله عليه وسلم فعل هذه الامور على هذا الترتيب فيتمثل
 ان يكون واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا ولكن الاستحباب اقرب في حق
 الضعفا لما ورد انه صلي الله عليه وسلم ما سئل عن شي قدم ولا اخر يوم النحر
 الا قال افعل واجرح **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان الواجب في خلق الراس
 الرابع مع قولنا ما لك ان الواجب خلق الكلا والاكتر ومع قولنا الشافعي ان
 الواجب ثلاث شعرات والافضل خلق الكلا فالاول فيه تخفيف والثاني
 فيه تشديد والثالث مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص
 بالمتوسطين في مقام العبودية والثاني خاص بالعوام والثالث خاص بالاكابر
 العارفين وذلك لان الحلق تابع للرياسة الموجودة في حق من ذكرنا حقت
 الرياسة خف خلق الشعر فافهم **ومن ذلك** قولنا الائمة ان الحلق بيده
 بحلق الشق الايمن مع قولنا في حقيقته انه بيده بالاييسر فاعتبر بين الحلق
 لا المحلق كد دليل الاول الاتباع من حيث انه تكرير ووجه الثاني انه
 ازال قدر فناسب البداية به وهذا القولان كالقولين في السواك فمن جعله
 تكريرا قال يتسوك بيمينه ومن جعله ازاله قدر قال يتسوك بيساره **ومن**
ذلك قولنا الائمة الثلاثة ان من لا شعر براسه يستحب له امرار الموسى عليه
 مع قولنا في حقيقته ان ذلك لا يستحب فالاول مستدود والثاني مخفف **فرج** الامر
 الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الرياسة قائمة بكل ذات وخلق الشعر
 كناية عن ازالته فلما فقد الشعر ناب مسح الجلد بالموسى في زوال الرياسة
 مقام خلق الشعر وان كانت الرياسة حقيقة مجلها القلب لا الراس فافهم **وجه**
 الثاني ان الساراع لم يامر بالخلق الا من كان له شعر يزال وامرار الموسى على الجلد
 لم يزل سيباني راي العبد فلا فائدة لامرار الموسى فافهم **ومن ذلك** قولنا
 الائمة الثلاثة باستحباب سوق الهدى وهو ان يسوق معه شيئا من النعم ليدبحه
 وكذلك اشعار الهدى اذا كان من ابل او بقرة في صفحة سنامه الايمن عند الشافعي
 واحمد وقال ما لك في احباب الايسر وقال ابو حنيفة اشعار محرمة فالاول
 والثاني دليل الاتباع والثالث وجهه انه يعيب الهدى في الظاهر ويسوه الصورة
 واجام **الاول** ان الاشعار كناية عن كمال الادعاء لا مثالا امراسه في الحج

واشارة الى ان الافسان لو دمج نفسه في رضى ربه كان ذلك قليلا فضلا عن حيوان
خلق للذبح والمأكول. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله لا تمتد
الثلاثة انه يستحب ان يقلد الغنم تعلين. مع قوله مالك انه لا يستحب
تقليد الغنم انما التقليد للابل فقط. فالاول مخفف في ترك استحباب تقليد
الغنم والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجبه الاول**
الابتاع **وجبه** قوله مالك ان الغنم لا يحل لها الشياطين بخلاف الابل فكان في
الابل كناية عن صفة الشياطين بالنحال بخلاف الغنم **ومن ذلك** قوله
الايمنة الثلاثة في ان الهدي اذا كان من ذراير وول ملكه عنه بالتدريج ويصير
للمساكين فلا يباع ولا يبدل. مع قوله اي حنيفة انه يجوز بيعه وابداله بغيره
فالاول مشدد والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجبه الاول**
ان الزام القادر بالوفاء ليس هو فكر مذهبنا وانما ذلك عقوبة له حيث انه اوجب
عليه نفسه ما لم يوجب الله تعالى عليه وزاحم الشارع في مرتبة التسريع فكان في
خروجه عن ملكه بالتدريج مبادرة الى طلب استيفاء العقوبة ليرضى عنه ربه
حيث ارتكب منهيا. **وجبه الثاني** ان المراد اخراج ذلك المتدور ومثله في
القيمة فافهم **ومن ذلك** قوله لايمنة الثلاثة انه يجوز شربه ما فضل عن
ولد الهدي. مع قوله احمد انه يجوز. فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع
الامر الى مرتبة الميزان. **وجبه الاول** التدرج حقيقة انما وقع على ما كان ثابتا في
جسمه لا يستحلف واما ما يستحلف ويحدث تطيره فلا حرج في الانتفاع به
وجبه الثاني دخول اللبن في التدرج كما يدخل لبن البهيمة الذي في ضرعها في البيع
فاهم **ومن ذلك** قوله الشافعي انما وجب في الدما حرام لا يوكل منه. مع
قوله اي حنيفة انه يوكل من دم القران والتمتع. ومع قوله مالك انه يوكل
من جميع الدما الواجبة الاجزاء الصيد وفدية الاذي. فالاول مشدد خاص
بالكابر والثاني فيه تفصيل خاص بالاصغر المتوسطين والثالث مخفف خاص
بالعوام **وجبه** استئناجزا الصيد وفدية الاذي انه في اول كفارة للحنية
على الصيد وفي الثاني لاجل ما حصل له من الترفد بنقص من الاحرام المذكور عن
منه الافراد فافهم **ومن ذلك** قوله لايمنة الثلاثة ان افضل بقعة لذبح المعتمر
المروة واحاج مني. مع قوله مالك انه لا يجزي المعتمر الذبح المعتمد المروة ولا للحاج
الايمني. فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل
القولين الابتاع ونهض بهما للوجوب اجتهاد الإمام مالك ولا يخفى انه احوط من
القول الاول فامل **ومن ذلك** قوله لايمنة الثلاثة ان وقت طواف الركن
من نصف ليلة النحر وافضل ضحي يوم النحر والاخر له. مع قوله اي حنيفة اول

وقته طلوع الفجر الثاني واخره ثاني ايام التسريع فان اخره الى الثالث لزمه دم
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قوله لايمنة الثلاثة انه يجب ان يبدا في رمي الجمرات بالتي تلي مسجد الحنيفة
ثم بالموسطى ثم بحجرة العقبة. مع قوله اي حنيفة انه لو رمي منكسا اعاد فان لم
يفعل فلا شيء عليه. فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف. فرجع الامر الى
مرتبة الميزان. **وجبه الاول** انه البداة بالجمرات التي تلي مسجد الحنيفة هو الامر
الوارد وكل عمل ليس عليه امرنا فهو مردود. **وجبه الثاني** انه مردود من حيث
كمال الابتاع فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الاول فافهم **ومن ذلك** قوله
الايمنة الثلاثة ان تروا المحصب مستحب. مع قوله اي حنيفة انه فسك وبه قال
عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الى
مرتبة الميزان وتروا النبي صلي الله عليه وسلم فيه يحتمل الامر به معا **ومن ذلك**
قوله لايمنة الثلاثة ان من لم يتفر في اليوم الثاني حتى غربت الشمس وجب مبيتها
ورمي الغد. مع قوله اي حنيفة انه يتفر ما لم يطلع عليه الفجر. فالاول مشدد
والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله الشافعي
واحمد ان المرأة اذا حاضت قبل طواف الافاضة لم يتفر حتى تطهر وتطوف ولا
يلزم اجمال جسدها بل يتفر مع الناس ويركب غيرها. مع قوله مالك
انه يلزمه جسدها اكثر من مدة الحيض وزيادة ثلاثة ايام. ومع قوله اي حنيفة
ان الطواف لا يشترط فيه طهارة فتطوف وتدخل مع احاج. فالاول مشدد والثاني
فيه تشديد والثالث مخفف. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وقد اقي البار**
النساء اللاتي حضن في الحج بذلك ونقله عن جماعة من ائمة الشافعية **ومن**
ذلك قوله لايمنة ان طواف الوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من اقام بمكة
فانه لا وداع عليه. مع قوله اي حنيفة انه لا يسقط بالاقامة. فالاول مخفف
والثاني مشدد وهو الاحوط ويكون الوداع افعال الحج لا البيت واسه سبحانه
وتعالى اعلم. **باب الاحصار.**
اتفق الايمنة الاربعة على ان من احصره عدو عن الوقوف والطواف والسعي
وكان له طريق اخر يمكنه الوصول منه لزمه قصده قرب او بعد ولم يتخلل فان
سلكه ففاته الحج لم يكن له طريق اخر يتخلل من احرامه بعمل عمره عند الثلاثة
مع قوله اي حنيفة ان شرط التخلل ان يحصره العدو ومن الوقوف والبيت
جميعا فان حصره عن واحد منهما فلا ومع قوله ابن عباس انه لا يتخلل اذا كان العدو
كافرا. فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك. فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **فان قيل** فلم شرع الهدي للمحصر مع ان احصر لم يقع

في
زي

باختياره وانما ذلك علي رغم انفس العبد وموضوع الكفارات انما هو الوقوع
 في امر عصي به العبد ربه **فالجواب** والامر كذلك وايضا حده
 ان العبد ما صد عن دخول حضرة الله عز وجل الاما عند من الرياسة والكبر
 فلم يصلح للمدخل حضرة الله الخاصة التي هي احرم المكي فكان الهدي كالحديثة
 بين يدي الحاجة فانه يسهل قضاها وانما ذلك الاشارة بقوله تعالى ولا تخلقوا
 روستكم حتي يبلغ الهدي محله فان اخلق للرأس اشارة لزوال الرياسة والكبر
 اللذين كانا مانعين من دخول الحضرة **فان** قال قائل ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان معصوما من الكبر وحب الرياسة وقد كان مع اصحابه
 حين صدمهم المشركون **فالجواب** ان ذلك كان من باب التبرع لا منه فادخل
 نفسه في حكمهم تواضعا لهم وشروا وجه اخر لا تذكر المشاهدة لانها من مسايل
 العلاج التي كان يقضي بها الخواص من الفقراء والله اعلم **ومن ذلك قول**
 الشافعي انه يتحلل من الذبح والخلق مع قولنا في حقيقته انه لا يصح الذبح حيث
 احصر وانما يصح بالحرم في الواطى رجلا يرب له وقتا يتحر فيه فيتحلل في ذلك
 الوقت ومع قولنا لا يتحلل ولا شيء عليه من ذبح وخلق فالاول فيه تشديد
 والثاني مشدد والثالث مخفف فزجج الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه الاول**
 ان في التحلل بما ذكرنا مع الله تعالى كما في نية اخروج من الصلاة **ووجه**
 الثاني العمل بظاهر السنة قياسا علي الدماء الواجبة بفعل جرم او ترك واجب
 وهذا القولان خاصان بالاكابر وقول مالك خاص بالاصاغر فزجج الامر
 الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول** الشافعي في اظهر القولين انه يجب القضا
 اذا تحلل من الفرض لا من التطوع مع قول مالك انه اذا احصر عن الفرض
 قبل الاحرام سقط عنه الفرض ولا قضا علي من كان نسكه تطوعا عند ههما
 ومع قولنا في حقيقته بوجوب القضا بكل حال فرضا كان او تطوعا وبما احدي
 الروايتين لاجد **فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد**
فزجج الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه الاول** تعظيم فرض امر الفرض لا سيما
 بعد التزامه والدخول فيه بخلاف التطوع **ووجه قول مالك** ان من احصر
 قبل التلبس بالاحرام فكانه لم يحصل له استطاعة في تلك السنة فيسقط عنه
 الفرض **ووجه قولنا في حقيقته** واجد في احدي روايته تعظيم امر الحج بدليل
 انه لا يخرج منه الا بالفساد بل يجب المضي في فاسده والقضا وان كان نسكه
 تطوعا **ومن ذلك قول** الشافعي انه لا قضا علي المحصر المتطوع بالمرض الا
 ان كان شرط التحلل به مع قول مالك واحدا انه لا يتحلل بالمرض **ومع قول**
 ابي حنيفة انه لا يجوز التحلل مطلقا **فالاول فيه تخفيف** تبعا لقوله صلى الله

عليه ولم لغايسته قولي اللهم بحاي حيث جسيبي والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
 ووجه هذين القولين ان المرض عذر كالعدو واجاب **مالك** واحمد بان
 المرض يمكنه الاستئذان بخلاف من حضر العدو ولا يخلو الجواب عن اشكال **ومن**
ذلك اتفاق الامة المربعة ان العبد اذا احرم بغير اذن سيده فلم يسجد تحليله
 مع قول اهل الظاهر انه لا ينعقد احرامه والامة كالعبد الا ان يكون لها زوج فيعتبر
 اذنه مع السيد ومع قول محمد بن احسن انه لا يعتبر اذن الزوج مع السيد **فالاول**
 مخفف علي السيد والثاني اخف عليه لعدم احتياجه فيه الي تحليل العبد ووجه
 اذن الزوج الامة مع السيد كونه مالكا للاستمتاع في ذلك الوقت ووجه عدم
 اعتبار اذنه مع السيد كون السيد مالكا للرقبة واستمتاع الزوج بها امر عارض
ومن ذلك قول الامة الثلاثة بجواز احرام المرأة بغير اذن زوجها
 مع قول الشافعي في ارجح القولين انه ليس لها ان تحرم بالفرض الا باذنه **فالاول**
 مخفف ودليله ان حق الله تعالى مقدم علي حق الادمي لا سيما وان يجب في العمر مرة
 واحدة والثاني مشدد في حق الزوج وذلك لصيقه وضعفه عن قهر شهوته ايام
 الحج ويصح حمل الاول علي حال الاكابر الذين يملكون شهوتهم والثاني علي حال الاصاغر
 الذين لم تحت قهر شهوتهم وكذلك القول في تحليلها من الحج بعد انعقادها فان الشافعي
 يقول في ارجح قوليه ان له تحليلها ومالك وابو حنيفة يقولان ليس له تحليلها
 هكذا صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وكذلك لم يمنعها من حج التطوع في
 الابتداء فان امرت به فله تحليلها عند الشافعي فزجج الامر الي مرتبتي الميزان
 في هذه المسائل ووجه تحليلها وعدمه ظاهر لان من الامة من راعي تعظيم حرمة
 الحج ومنهم من راعي تعظيم حق الزوج لكون حقه مبنيا علي المشاحجة والله تعالى
 اعلم بالصواب **باب الاضحية والعقيقة**
 اجمع العلماء علي ان الاضحية مشروعة باصل الشرع وانما اختلفوا في وجوبها
 وانفقوا علي ان المرض اليسير في الاضحية لا يمنع الاجزاء علي ان الكثير يمنع
 يفسد اللحم وعلي ان يجرب اليسر يمنع الاجزاء وكذلك العور واجمعوا
 علي ان مقطوعة الاذن لا تجزي وكذلك مقطوعة الذنب لفوات جزء من
 اللحم وانفقوا علي انه لا يجوز ان ياكل شيئا من لحم الاضحية المتدورة وكذلك
 انفقوا علي انه لا يجوز بيع شيء من لحم الاضحية والهدي يذرا كان او تطوعا
 وكذلك بيع الجملد خلا للنجس والاذا راعي كاسيا في الباب وانفقوا علي
 البدنة والبقرة تجزي عن سبعة والشاة عن واحد وقال ابن اسحاق بن راهوية
 تجزي البقرة عن عشرة وانفقوا علي ان وقت ذبح العقيقة يوم السابع
 من ولادته وكذلك انفقوا علي انه لا يحبس رأس المولود بدم العقيقة وقال

احسن يطلي راس المولود بدمها **ذلك** اما وجدته من مسایل الاجماع والاتفاق
 واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة وصاحب الامام الى حنيفة
 ان الاضحية سنة مؤكدة مع قولنا الى حنيفة ايضا واجبة على المقيمين من اهل
 الامصار واعتبر في وجوبها النصاب فالاول مخفف والثاني مشدد من جهة
 الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان البلاء الذي شرعت الاضحية لرفع غير محقق لا سيما في حق الكابر الذين
 ظهرهم الله تعالى من المخالفات وزرعهم حسن الظن به ووجد الثاني شهود
 استحقاق العبد لتزول البلاء عليه في كل يوم طول السنة لسوء ما يتغاطاه
 من الوقوع في المخالفات المحضه او لما يقع فيه من التقصير في المأمورات فكان
 اللابق باهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللابق باهل المشهد الاول
 استحبابها واجام التاكيد فيها من حيث انها منهم نفوسهم فافهم **ومن ذلك**
 قول الشافعي انه يدخل وقت الذبح بطول الشمس يوم النحر ومضي قدر صلاة
 العبد واخطبتين صلى الامام العبد ولم يصل مع قول الائمة الثلاثة ان شرط
 صحة الذبح ان يصلي الامام ويخطب الا ان ابا حنيفة قال يجوز لاهل السواد ان
 يفهموا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء يدخل وقت الاضحية بطول الشمس
 فقط فالاول مشدد في دخول الوقت ودليله اتباع والثاني فيه تشديد
 الذي في حق اهل السواد وذلك ليقع لهم ابتداء الوقت وعمل الطعام بين ذهابهم
 الى حضور الصلاة واخطبتين ورجوعهم الى بيوتهم فيجد الطعام قد استوي
 ولم يقل ابو حنيفة بدخوله وقت الذبح بالفجر الثاني لكانوا اذا رجعوا من الصلاة
 وسمعوا اخطبتين لا يستوي طعامهم الا بعد الزوال مثلا فيصير اهل المصر ياكلون
 ويفرحون واهل السواد في غم حتى يستوي طعامهم ومعلوم ان يوم العيد
 يوم لعب ولهو وسرور وعادة فكان دخول الوقت بالفجر الثاني في معادلة ذهابهم
 لسمعوا اخطبتين والصلاة ورجوعهم من ذلك **فمن ذلك** ما كان ابا
 حنيفة ما كان اطول باعه في معرفته اسرار الشريعة **ومن ذلك** قول
 الشافعي ان اخروفت النجاسة اخر اليوم الثاني من ايام الشريق ومع قول
 سعيد بن جبير انه يجوز لاهل الامصار النجاسة في يوم النحر خاصة ومع قول
 الشعبي انه يجوز تاخيرها الى اخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه
 تخفيف والثالث مشدد والرابع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجد الاقوال الاربعة ظاهرا تابع لما ورد في الاحاديث والاشارة **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة لم يفت ذبحها بقوات ايام
 الشريق بل يذبحها وتكون فضا مع قولنا الى حنيفة ان الذبح يسقط وترفع

الى المقفرا حجة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول والثاني ان الواجب يشدد فيه ويخفف بالنظر لتقييده الذبح بايام الشريق
 وعدم تقييده فيها **ومن ذلك** قول الشافعي واجد انه يستحب لمن اراد
 النجاسة ان لا يخلق شعره ولا يلقح ظفره في عشر ذي الحجة حتى يضيى فان فعله
 كان مكروها وقال ابو حنيفة يباح ولا يكره ولا يستحب ومع قولنا احمد مشدد
 وقولنا الى حنيفة اخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اتباع وهو يشهد
 للاستحباب والتخريم والكراهة فان اقل مراتب الامر هو الاستحباب على مخالفة
 الامر بالتخريم ووجه قولنا الى حنيفة كون الكراهة او التخريم لا تكون الا بدليل
 خاص كما هو مقرر في كتب الاصول **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انه اذا التزم اضحية معينة وكانت سليمة فحدث بها عيب لم يمنع اجزائها مع قول
 الى حنيفة انه يمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فيحمل الاول على حال الاضحية
 والثاني على حال الكابر من ورع المدققين في الادب مع استتعال في قدر رجح الامر
 في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة ان الحمى في الاضحية
 يمنع الاجزاء مع قول بعض اهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مشدد خاص بالكابر
 الذين يستحيون من اسنان يتقرؤا اليد بشي باقصر بصفة من الصفات ولنا
 تخفف خاص بالاصاغر الذين لا يرعون الاما ينقص اللحم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يكره مكسورة القرن مع
 قول احمد انها لا تجزي فالاول مخفف والثاني مشدد ويحمل الامر على حالين
 بالنظر للكابر والاصاغر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان العرج لا تجزي
 مع قوله الى حنيفة انها تجزي فالاول مشدد خاص بالكابر من اهل الورع
 والبررة الذين يسهل عليهم تحصيل السليمة من العرج والثاني تخفف خاص
 بالاصاغر **ومن ذلك** قول الشافعي انه لا يجزي مقطوعة شي من الذنب
 ولو يسيرا مع اختيار جماعة من متأخري اصحابه الاجزاء ومع قولنا الى حنيفة
 وما لك انما ذهاب الاقل اجزا او الاكثر فلا واحد فيما زاد على الثلث وايتا
 فالاول مشدد خاص بالكابر وما بعد تخفف خاص بالاصاغر فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يستيب
 في ذبح الاضحية مع الكراهة في الذبي مع قوله مالك انه لا يجوز استئابة الذبي
 ولا تكون اضحية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول كون الذبي
 من اهل الذبح في الجملة ووجه قوله مالك ان الاضحية قرمان الى الله تعالى
 فلا يليق ان يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا اسرار في احكام الكافر
 والمشرک والفرق بينهما لا ينسطر في كتاب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة

انه لو اشترى شاة بنية الاضحية لتفسير اضحية بحمد ذلك . مع قولنا في حقيقته انها
تفسير . فالاول مخفف خاص بالصاغر والثاني مشدد خاص بالكابر . فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان ترك التسمية على الذبيحة
عمدا او سهوا البصر . مع قول احمد انه ان ترك التسمية عمدا لم يجز اكلها وان
تركها ناسيا فقيه روايتان وبذلك قال مالك وعنده رواية ثالثة انها تحل
مطلقا سواء تركها عمدا او سهوا او مذهب اصحابه كما قاله القاضي عبد الوهاب
ان تارك التسمية عمدا غير مناول لا توكل ذبيحته . ومع قولنا في حقيقته ان الذابح
اذ ترك التسمية عمدا لا توكل ذبيحته وان تركها ناسيا اكلت . فالاول مخفف
والثاني وما بعده مفصل الا الرواية الثالثة عن مالك فالحق مخففة . فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجد من منع الاكل ما لم يذكر اسم الله عليه ولو نسيانا
لاخذ بظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وان كانت الآية عند
المفسرين انما هي في حق من يذبح على اسم الاصنام والوثان ووجه من اباح
الاكل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو عمدا العمل بقراين الاحوال فان المسلم لا يذبح
الا على اسم الله لا تعاد الاصنام والوثان تخطر على باله **وقد** اجمع الامة
الاربعة على استحباب التسمية في جميع ما امرنا الشارع فيه بالتسمية وما
خالف في ذلك البعض اهل الظاهر . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان تخفيفا
وتشديدا بالنظر لحال الاكابر والصاغر فافهم **ومن ذلك** قول الامام
الشافعي يستحب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح . مع
قول احمد ان ذلك ليس بمشروع . ومع قولنا في حقيقته وما لك انه يكره الصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح **قال** الثلاثة ويستحب ان يقول
اللهم هذا منك واليك فتقبل مني وقال ابو حنيفة يكره قوله ذلك . فالاول من
المسئلة الاولى مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة
والثالث مشدد في الترك ووجد التباعد من شركة غير الله مع الله عند الذبح
والمبالغة في التغير عن صفة من كان يذبح على اسم الاصنام فافهم واما وجد
استحباب قولنا لا اله الا الله هذا منك ولك اظهار الفضل في ذلك الى الله تعالى
اي هذه الذبيحة من فضلك وهي لك حاله تملكها في لم يخرج ملكك قد جنتها
لعبادك ووجد كراهة قول ذلك ايقام امر لا ينبغي وصفه في كتاب فرحم
الله الامام في حقيقته ما كان ادق علمه **ومن ذلك** اتفاق الامة الاربعة
على استحباب الاكل من الاضحية المنطوعة بها . مع قول بعض الغماما بوجوب
الاكل . فالاول مخفف والثاني مشدد . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ووجه
الاول ان سبب مشروعية التسمية دفع البلاء عن المضي واهله وجميع اهل

ذلك

الدار من المسلمين ومن المروءة ان صاحب الاضحية يشارك الناس في ذلك
البلا وهذا خاص بالصاغر واما الوجوب فهو خاص بالكابر الذين لا يقدر
على تحمل ثقل منة اخلاق عليهم وللشافعي في الفضل من ذلك قولان احدهما
ياكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث والثاني وهو المرجح عند اصحابه
انه يتصدق بها كلها الا لغنا يتبرك باكلها **ومن ذلك** اتفاق الامة
الاربعة على انه يجوز بيع جلد الاضحية المنذورة او المنطوعة بها . مع قول
الشافعي والاوزاعي انه يجوز بيعه بالة البيت التي تعاركا الفاس والقدر والمخل
والغربال والميزان . فالاول مشدد خاص بالكابر واهل الرفاهية والثاني
مخفف خاص بالصاغر واهل الحاجات **وحكي** ذلك عن ابي حنيفة
ايضا وقال عطاء الباس بيع اهاب الاضاحي بالدرهم وغيرها انتهى ووجه
عدم بلوغ عطائهم عن ذلك فافهم **ومن ذلك** قولنا لا يمتد الثلاثة ان ابل
افضل ثم البقر ثم الغنم . مع قول مالك ان افضل الغنم ثم الابل ثم البقر
وجه القولين مع وفان الابل اكثر لحما والغنم اطيب فيجمل الاول على حال
الفقر والمساكين والثاني على حال الاكابر في الدنيا والمترفين فيضي كل انسا
بما هو ميسر عنده ويحيى ان ياكل منه . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قولنا لا يمتد الثلاثة انه يجوز ان يشترك سبعة في بدنة سواء كانوا منفردين
او من اهل بيت واحد . مع قول مالك انها تجزي اذا كانت تطوعا وكانوا
اهل بيت واحد . فالاول مخفف والثاني فيه تشديد . فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان العقيقة مستحبة . مع
قوله في حقيقته انها مباحة ولا اقول انها مستحبة . ومع قول احمد في شهر
روايته الحفاسنة والثانية انها واجبة واختارها بعض اصحابه وهو مذهب
احمد وداود . فالاول والثالث مخفف والثاني اخف والرابع مشدد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان وظاهر الادلة يشهد للوجوب والندب معا ولكل منهما
رجال فالاستحباب خاص بالمتوسطين الذين يسامحون نفوسهم بترك بعض
السنن والوجوب خاص بالكابر الذين يواخذون نفوسهم بذلك والاباحة
خاصة بالصاغر **ومن ذلك** قولنا لا يمتد الثلاثة ان السنة في العقيقة
ان يذبح عن الغلام شاتان وعن ابجارية شاة . مع قول مالك انه يذبح
عن الغلام شاة واحدة كما في ابجارية . فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ووجه الاول ان الله تعالى جعل الذكر
بمائة الانثيين في الارث وفي الشهادة وغير ذلك . ووجه الثاني النظر
الى الروح المدبرة للجسد فانها واحدة لا توصف بدكورة ولا بانوثة فان ذبح

ن

صاحب هذا المشهد عن الغلام شاتين فهو احتياط مع موافقته للوارد **ومن ذلك**
قول الشافعي وأحمد بعدم استحباب كسر عظام العقيقة وإنما تطبخ اجزا كبارا
تفاد بسلامة المولود. ومع قول غيرهما أنه يستحب كسر عظامها نقا ولا بما
لذبول وكثرة التواضع وخمود نار الفسرية واسه تعالى أعلم.

باب النذر

اتفق الأئمة على أن النذر يجب الوفاة إن كان طاعة وإن كان معصية لم يجز الوفا
به. وعليه لا يصح نذر صوم يوم العيدين وأيام البيض فإن نذر صوم العيدين
وصام صومهم مع التحريم عندنا في حقيقته وعليه أنه لو نذر صوم عشرة أيام
جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً وقال داود يلزمه صومها متتابعاً. فالأول
خاص بالأصاغر والثاني خاص بالكبار من أهل الاحتياط. **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة
أنه لا يلزمه نذر المعصية بكفارة. مع قول أحمد في أحادي روايته أنه ينبغي
يجل فعله ويجب بكفارة. فالأول مخفف والثاني مشدد **فرج** الأمر إلى مرتبة
الميزان **ووجه** الأول عدم ورود نص في ذلك بالكفارة **ووجه** الثاني أنه
نذر معصية فهو معصية بذاته وإن لم يفعلها فبأنه نذر على ذلك فكان وجوب
الكفارة لإيقابه دافعا عنه أثر نيته فعل تلك المعصية **ومن ذلك**
قول الشافعي أنه لو نذر ذبح ولده أو نفسه لم يلزمه شيء. مع قول أبي حنيفة
وأحمد في أحادي روايته أنه يلزمه ذبح شاة وبه قال مالك. ومع قول أحمد
في الرواية الأخرى أنه يلزمه كفارة يمين. فالأول مخفف والثاني والثالث
فيه تشديد **فرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجه** الأول عدم ورود نص
في ذلك **ووجه** الثاني وما بعده أنه معصية فكان فيه شاة قيا ساعا على
الدما الواجبة في الحج بفعل حرام أو كفارة يمين قيا ساعا على اليمين إذا حث
فيها **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه من نذر نذر مطلقا صحيح وهو الأصح
من مذهب الشافعي والقول الثاني لعدم الصحة حتى يعلقه بعين النذر
المذكور بشرط أو صفة. فالأول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد
فرج الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجه** الأول سلوك الأدب مع الله تعالى
أن لا يفارق حضرة تدبلا حصول شيء يوجب عليه أن ذلك كالنذر لا لعب فهو كن نوي
نقلا من الصلاة مطلقا من غير تعيين فانه نعم صلاته **ووجه** الثاني أن
تعليقه بشرط أو صفة هو موضوع النذر فافهم **ومن ذلك** قول الأئمة
الثلاثة أن من نذر ذبح عبده لم يلزمه شيء. مع قول أحمد في أحادي روايته أنه
يلزمه ذبح شاة والرواية الأخرى يلزمه كفارة يمين. فالأول مخفف والثاني

فيه تشديد

فيه تشديد **فرج** الأمر إلى مرتبة الميزان وقد تقدم مثل ذلك قريبا **ومن**
ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من نذر الحج يلزمه الوفاء لا غير. مع قول الشافعي
في أحد القولين أنه يلزمه كفارة لا غير والقول الآخر بتخيير بين الوفاة وبين
كفارة يمين. فالأول مشدد والثاني وما بعده فيه تشديد. **فرج** الأمر إلى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي أن من نذر قرية في أحاج كان قال إن كلمت
فلانا فله علي صوم أو صدقة فهو متخير بين الوفا بما التزمه وبين كفارة يمين
مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه الوفا بكل حال ولا تجزئه الكفارة. ومع قول مالك
وأحمد أنه تجزئه الكفارة ويقال إن العمل عليه. فالأول فيه تخفيف والثاني
مشدد والثالث قريب منه. **فرج** الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة ظاهر
في كتب الفقه ومرجعه الاجتهاد **ومن ذلك** قول الشافعي فيمن نذر أن
يصدق بماله أن يلزمه أن يتصدق بجميعه. مع قول أصحاب أبي حنيفة أنه يتصدق
بثلث جميع أمواله المذكورة استحبابا وفي قول آخر أنه يتصدق بجميع ما يملكه ومع
قول مالك أنه يتصدق بثلث جميع أمواله المذكورة وغيرها. ومع قول أحمد
في أحادي روايته أنه يتصدق بجميع الثلث من أمواله وفي الرواية الأخرى الرجوع
اليه فيما تراه من ماله دون مال. فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف وما
بعده قريب منه. **فرج** الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال معروف
ومرجعه الاجتهاد **ومن ذلك** قول مالك وأحمد والشافعي في أصح قوليه
أن من نذر الصلاة في المسجد إحرام تعين فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة
والأقصى. مع قول أبي حنيفة أن الصلاة لا تعين في مسجد بحال. فالأول مشدد
وهو خاص بالأصاغر الذين يشهدون تفاوت المساجد في الفسيلة من حيث
ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالكبار الذين يشهدون
تساوي المساجد في الفضل من حيث نسبتها إلى الله تعالى بقوله وإن المساجد
له لأم حيث ما جعله الله تعالى للمكلف من الفضل للمساجد الثلاثة ويصح أن
يكون القائلون بالأول يشهدون كذلك هذا المشهد بالأصل لا بزيادة وأعليه
من حيث ما ورد من الفضل فيكون أهل القائلين بالتساوي فقط وتطير ذلك
الاسم الألهية لا يقال أن الاسم الرحيم أفضل من الاسم المستقيم مثلا الرجوع إلى
كلها إلى ذاته واحدة فكذلك القول في نسبة المساجد إلى الله تعالى وما ورد في
التفاضل بينهما راجع إلى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التقدير لذلك الاسم
وبالنظر إلى ما جعله الله للعبد فيه من الثواب لا غير **ومن ذلك** قول الأئمة
الثلاثة أنه لو نذر صوم يوم بعينه ثم أضره قضاء. مع قول مالك أنه
إذا أضره بالمرض لا يلزمه القضاء. فالأول فيه تشديد وهو خاص بالكبار

والثاني فيه تخفيف من حيث التفصيل وهو خاص بالأصاغر ووجه الأول قياس
النذر على الفرض في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام
أخرى جامع الوجوب في كل منهما ووجه الثاني تخلفه النذر عن درجة الفرض لانه
بما أوجب العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك ان الحق ما أمره بالوفا
به العقوبة له على سوء أدبه في فزاحة الشارع في التشريع ولذلك ورد
النهى عنه وعن بعض المحققين من جملة القموقل المنهي عنه وما مخرج الله
تعالى الذين يؤفون بالنذر الامن حيث تدارككم الوفا به لمن حيث ابتداءه فانهم
ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو نذر قصد البيت احرام ولم يكن له
نية حج ولا عمرة او نذر المشي الى بيت الله احرام لم يزمه القصد حج أو عمرة ولم يزمه
المشي من دورته اهله مع قولنا في حقيقته انه يلزمه شي الا اذا نذر المشي
الى بيت الله احراما واما اذا نذر القصد والذهاب اليه فلا فالأول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه بالنظر
للاكابر والأصاغر **ومن ذلك** قول الشافعي في أحد القولين وفي حقيقته
ان من نذر المشي الى مسجد المدينة أو الأقصى لا يتقدم نذر مع قول مالك
وأحمد والشافعي في أرجح قوليه انه يتقدم ويلزمه فالأول تخفيف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد تقدم توجيه تفاوت المساجد
وتساويها قريبا فراجع **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ومالك انه لو نذر
فعل مباح كان قال له على ان امشي الى بيتي واركب فرسي والبس ثوبي
فلا شيء عليه مع قولنا الشافعي انه يلزمه كفارة يمين اذا خالف وان كان
لا يلزمه فعل ذلك ومع قولنا احمد انه يتقدم نذره بذلك وهو مخير بين
الوفاء وبين الكفارة فالأول تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل من هذه الأقوال راجع
الى اجتهاد القائل والله تعالى اعلم **باب الأضحية**
اجمعوا على ان لحم النعم حلال وانفقوا على كل طير لا تخاف له حلال وكذلك
انفقوا على ان الرب حلال وكذلك انفقوا على ان الحلال من حيوان البحر هو
السماك وانفقوا على ان اجلالته اذا حبست وعلقت طاهر اجتزأت رايحة
النجاسة حلت عند احمد وزالت الكراهة عند من لا يقول بتحريمها كالائمة
الثلاثة قالوا ويحس البعير والبقرة اربعين يوما والشاة سبعة ايام
والدجاجة ثلاثة ايام واجمعوا على جواز الاكل من الميتة عند الاضطرار
وكذلك انفقوا على ان السمن والزيت وغيرهما من الادهان اذا وقعت
فيه فارة فالقيت وما حولها حل كل الباقي وكان طاهرا وكذلك اجمعوا على

تحرير الاكل من البستان اذا كان عليه حايط الا باذن مالكه **هذا ما وجد**
من مسابيل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك** قول الامام
الشافعي وأحمد والي يوسف ومحمد يجل اكل لحم الخيل مع قول مالك بكراهته
وقول اصحابه بحرمة وهو قوله في حقيقته فالأول تخفيف والثاني فيه تشديد
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه مستطاب
عند الاكابر من العلماء وابنا الدنيا ووجه الكراهة كونه نازلا في الاستطابة
عن لحوم النعم ووجه التحريم خوف انقطاع فسلها اذا قيل بابا حنينا فيضف
الاستعداد لا مراكها كما اشار اليه قوله تعالى واعدوا لهم ما استنفتم من قوة
ومن رباط الخيل فان الامر برباطها يقتضي اتقانها وعدم ذبحها ولو حل اكل
لحمها في الجملة فانهم **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة بتحرير اكل البغال
واحمد الاهلية مع قول مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال محققو اصحابه
انه حرام ومع قول الحسن يجل اكل لحم البغال وقال ابن عباس يجل اكل
لحوم احم الاهلية فالأول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف والرابع تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأقوال كلها ظاهر محمول على اختلاف
طبائع الناس فمن طاب له اكل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم تطب نفسه باكله
فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالبا **ومن ذلك**
اتفاق اائمة الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير ويجوز
بدعي غيره كالغفاب والصنفر والباري والشاهين وكذلك من لا مخلب له اذا
كان يأكل احييف كالنسر والرخم والغراب الابقع والأسود غير غراب الزرع مع
قول مالك باباحة ذلك على الإطلاق فالأول مشدد وقول مالك فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه غير مستطاب لاهل الطبايع هو
السليمة لان فيه قسوة من حيث انه يقسي غيره ويظهره من غير رحمة بذلك
ايموان المقسور فيسري يظهر تلك القسوة في قلب الأكل له واذا قسي العبد
صار لا يحسن قلبه الى موعظة وصار كالخمار **ومن هنا** ورد النهي عن
اجلوس على جلود النمار والسباع لانه يورث القسوة في القلب كاجرب ووجه
تحرير ما يأكل احييف انه مستحب ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطيبه
فيباح له اكله فان العلة في تحريم المستطاب انما هي من جهة الطب وذلك ان
اكل كل ما لا تشتهي النفس فانه يكون بطي المضم يورث الامراض عكس اكل
الانسان ما تشتهي نفسه فانه يكون سريع المضم وكلما استندت الشهوة
اليه كان اسرع فانهم **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة في المشهور عنهم انه
لا كراهة فيما نهي عن قتله كالحطاف والهدهد والخفاش واليوم والبيضا

والطاووس . مع قول الشافعي في ارجح القولين انه حرام . فالاول مخفف والثاني
 مشدد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول انه لو كان اكله يودي
 لما كان نبي عن قتله . ووجه الثاني انه لا يلزم من النبي عن قتله حل اكله فقد
 يجرم وذلك كالحكم بلب الصيد والماشية فانهم **ومن ذلك** قول الامامة بتجريم
 اكل كل ذي ناب من السباع بعد وابه على غيره كالاسد والنمر والذئب والفيل
 والذب والهره الا ما لكافانه اباح اكل ذلك مع الكراهة . فالاول مشدد
 والثاني مخفف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان وبمع حمل الثاني على حال اصحاب
 الضرورات والاول على حال اصحاب الرفاهية فانهم **ومن ذلك** قول
 صاحب التيجيز بتجريم اكل الزرافة . ومع قول السبكي في الفتاوى الحليية
 ان المختار حل اكلها . فرجع الامر الى مرتبة الميزان وبمع حمل ذلك على حال
 اهل الضرورات وحال اهل الرفاهية **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد
 بحل الثعلب والضبع . مع قول مالك بكرهته اكل لحمها . ومع قول أبي حنيفة
 بتجريمها . فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد . فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان . ووجه ذلك كله ظاهر يرجع الى اجتهاد المجتهدين **ومن**
ذلك قوله مالك والشافعي باحتمال الضب واليربوع . مع قول أبي حنيفة
 بكرهته اكلهما . ومع قول احمد باحتمال الضب وفي اليربوع روايتان . فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك ما بعده . فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة بتجريم اكل جميع حشرات الارض كالقار
 والذباب والجراد والدود المتفرد من معدنه او الذي يسهل تمييزه . مع قول
 مالك بكرهته دون تجريمه . وبمع حمل ذلك على حالين **ومن ذلك** قول
 الامامة ان الجراد يוכל ميتا على كل حال . مع قول مالك انه لا يוכל منه مامات
 ختف انقه من غير سبب يصنع به . فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي بحل اكل القنفذ
 مع قول أبي حنيفة واحمد بتجريمه . ومع قول مالك لا بأس باكل الخلد
 وبمخيات اذا ذكيت واخذ دابة عما تشبه الفار . فالاول مخفف والثاني
 مشدد والثالث مفصل . فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين
 ظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحمد والشافعي في اصح قوليه انه
 يجرم اكل ابن اوى . مع قول مالك انه مكروه . فالاول مشدد والثاني
 فيه تخفيف **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي في اصح قوليه ان الهرم
 الوحشية حرام . مع قول مالك انها مكروه فقط . ومع قول احمد في احدى
 روايته انها مباحة وفي الاخرى انها حرام . فالاول والرابع مشدد والثاني

فيه

فيه تخفيف والثالث مخفف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه هذه الاقوال
 يرجع الى اجتهاد المجتهدين **ومن ذلك** قول أبي حنيفة لا يוכל من حيوان
 البحر السمك وما كان من جنسه خاصة . مع قول مالك انه يجوز اكل غير
 السمك من السرطان وقلب الماء والصفد وخزيره لكن الخنزير مكروه عنده
 وروي انه توقف فيه . ومع قول احمد يוכל ما في البحر الا التمساح والصفد
 والكوسج ويغتفر غير السمك عنده الا الزكاة لخنزير البحر وقلبه وانسانه
 ومع قول بعض اصحاب الشافعي وهو الاصح عندهم انه يוכל جميع ما في البحر
 وقال بعضهم لا يוכל الا السمك وقال بعضهم لا يוכל قلب الماء ولا خنزيره
 ولا فارتد ولا عقربه ولا حيتته وكلما له شبه في البحر لا يוכל ورجح بعض الشا
 ان كل ما في البحر حلال الا التمساح والحيتة والسرطان والسلمفاه . فالاول مشدد
 والثاني وما بعده فيه تخفيف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول
 انه ظاهر الايات والخبر يقتضي اختصاص حل السمك فقط لانه هو المستطاب الذي
 امنن الله تعالى علينا به . ووجه قول مالك الاخذ بقوله تعالى اكل لكم صيد
 البحر فشمحل كما في الصيد الا خنزيرا وحي خنزير وهو مبني على ان اكل الاحكام تدور على
 الاساس والذوات وقد سئل مالك عن خنزير هل يحل فقال هو حرام فقليل
 انه من حيوان البحر فقال ان الله تعالى حرم لحم الخنزير وانتم سميتوه خنزيرا
 وبقيته وجوه الاقوال ظاهرة في كتب الفقه **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة
 بكرهته اكل لحم الجلالة من يعير وشاة وغيرها . مع قول احمد بتجريم اكل لحمها ولبنها
 وبيضها . فالاول فيه تخفيف وهو خاص باصحاب الحاجات والثاني مشدد وهو خاص
 باهل الرفاهية . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي انه
 يجوز للمصطر اكل الميتة ولا يجب . مع قول غيره انه يجب . فالاول مخفف والثاني
 مشدد على قاعدة ما كان ممنوعا منه شرعا وجب ووجه الاول مراعاة ترجيح
 جانب تجريم الميتة . ووجه الثاني ترجيح ما يدفع الهلاك عن العبد فالاول خاص
 بالاكابر المتورعين المشددين والثاني خاص بالاصاغر فكان لسان حال الاكابر
 يقول لنا ترك اكل الميتة نترهبها لبطوننا من اكل النجاسة من حيث انها نظرا
 اليها كورد وكان لسان حال الاصاغر يقول ان مراعاة نجاسة نفسي من حيث انها
 وديعة لله عندي ولي من مراعاة اكل النجاسة فان الله تعالى يحب بقا العالم اكثر
 من اتلافه قال تعالى ولا تلقوا بها ايديكم الى الهلكة وقال تعالى وان جنحو السليم
 فاجنح لها وقد تقدم ان داود عليه السلام لما بني بيت المقدس كان كل شيء يشاه
 بهدم فشكى ذلك الى الله فاجاب الله تعالى اليه ان بيتي لا يقوم بناؤه على يد من
 سفك الدماء فقال يا رب اليس ذلك في سبيلك يعني اجماعنا فقال الله تعالى بلى

فقيه البر

ولكن اليسوع ابي انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في احد قوليه
انه يجوز له ان يمسك الشعير وانما ياكل سد الرمي . مع قوله مالك واحمد في احد
روايتيه انه يشبع . ومع قول الشافعي في ارجح قوليه انه ان توقع حالاً قريباً لم
يجز له غير سد الرمي . ومع قوله ان المتقطع في طريق يشبع ويترود . فالاول
فيه تشدد وهو خاص بالكابر والثاني فيه تخفيف وهو خاص بالاصاغر
الذين لا يقدر ان يمشي على شدة الجوع . **ووجه** الراجح من قول الشافعي العمل
بقاعدة ما جاز للضرورة فيقدر بقدرها . **ووجه** جواز الترويض منها الاخذ
لنفسه بالاحتياط فقد لا يجد شيئا بعد ذلك ياكله حتى يشرف على الهلاك . **ومن**
ذلك قوله مالك واكثر اصحاب الشافعي وجماعة من اصحاب ابي حنيفة
ان المضطر اذا وجد ميتة وطعام الغير ياكل طعام الغير اذا كان غائباً بشرط
الضمان ويترك الميتة . مع قول جماعة من اصحاب ابي حنيفة وبعض اصحاب
الشافعي انه ياكل الميتة . فالاول مشدد في اجتناب الميتة والثاني مشدد في
اجتناب مال الغير . فرجع الامر الى ترتيب الميزان . **وجه** الاول ان الغالب شهوة
بذل العبد طعامه للمضطر وعدم توقفه في ذلك تقدم على الميتة . **وجه**
الثاني ان الميتة لا تبعة فيها لاحد من الخلق في الدنيا ولا في الآخرة فكان اكلها
اخف من اكل طعام الغير ولو حصل ياكلها بعض مرض في اجسد فيري الشفا
منه بالمداد ان شاء الله تعالى . **وقوله** في حق علي شخص من ارباب الاحوال
في الخيل ايام عدم الماء وهو يشرب في دجاجة ميتة فنظرت اليه شراً فقال
لي استغذ بالله تعالى من زمان صار الفقير فيه يقدم على الميتة علي ما في
ايدي الناس انتهى **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربعة على تقدير تطهير
الدهن المايح وان تمتد حرام . مع قول بعضهم ان الدهن يطهر بفصله
فالاول مشدد والثاني مخفف . فرجع الامر الى ترتيب الميزان . وكذلك اتفقوا
على جواز الاستسباح به مع قول الشافعي انه لا يجوز الاستسباح به فيحمل كلام
المانع في السيلتين على حال اهل الرفاهية من الاعتيا ويحمل كلام المجوز على
حال اهل الضرورات . **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي باباحة الشحوم
التي حرمها الله تعالى على اليهود اذا اتولى ذبح ما نهى فيه يهودي . مع قول
مالك في احدي روايتيه انها حرام وفي الرواية الاخرى انها مكروهة وهما كائناً
عن احمد واختار جماعة من اصحابه التحريم وجماعة الكراهة منهم اخرون في الاول
مخفف ومقابل من التحريم مشدد ومن الكراهة فيه تخفيف . فرجع الامر
الى ترتيب الميزان وتوجيه هذه اقواله ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
ان من اضطر الى شرب الخمر لعطش او دوا ان له شرباً وهو احد اقوال الشافعي

مع قول الشافعي في اصح قوليه المنع مطلقاً . ومع قوله في القول الاخر انه يجوز للعطش
ولا يجوز للتداوي واختاره جماعة . فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
فرجع الامر الى ترتيب الميزان . **وجه** الاول ان الضرورات تبيح المحظورات ووجه
الثاني ان الله تعالى حرم شرب الخمر ولم يصرح لنا بجواز شربها لعطش او دواء فنفق
عن الشرب وان شرب تقطع النظر عن كون ذلك مباحاً وتوب منه واستغفر الله
تعالى ويصح حمل المباحة على حال الاضطرار والمنع على حال الكابر . **وجه** التداوي
في المنع دون العطش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفا امي فيما
حرم عليها **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز لمن مريضستان غيره
وهو غير محوط ان ياكل من فاكهة الرطبة من غير ضرورة الا باذنه مالكاً
واما مع الضرورة فياكل بشرط الضمان . مع قول احمد في احدي روايتيه
انه يباح له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه . ومع قوله في الرواية الاخرى
انه يباح للضرورة ولا ضمان عليه . فالاول مشدد وهو احوط للدين والثاني
مخفف وهو خاص بعوام الناس . فرجع الامر الى ترتيب الميزان **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة باستجناب ضيافة المسلم المسلم اذا امر على قوته
ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرورة من الوجوب . مع قول احمد بوجوب
الضيافة المذكورة لكن الوجوب ليلة واحدة والثلاث مستحبة ومتى امتنع
من الواجب صار ديناً . فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني مشدد
خاص باهل المرات . فرجع الامر الى ترتيب الميزان . **وجه** مطابقة الضيف
بحق ضيافته تعليم اخيه الكرم والمروءة وطلب تخليص ذمة اخيه من تبعه اخلا
بحقه ثم ان من المروءة اسقاط ذلك الحق بعد ترتيبه في ذمة الضيف **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة ان اطيب الكسب الزراعة والصناعة . مع قول
الشافعي في اظهر قوليه ان افضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر راجع الى
الاخلاص وكثرة النفع المتعدي الى الناس وقد ورد ما يشهد لكل من القولين
واسه اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الصيد والذبائح

اجمعوا على ان الذبائح المعتمدة بها ذبيحة المسلم العاقل الذي يتاين منه الذبح
سواء الذكور والانثى . وكذلك اجمعوا على تحريم ذبائح الكفار غير اهل الكتاب
وعلى ان الذكاة نصح بكل ما انزل الدم وحصل به قطع الحلقوم والمري من كبد
وسيف وزجاج وحجر وقصب له حد يقطع كما يقطع السلاح المحرد . وانفقوا
على انه لو ابلان الراس لم يجرم ذلك المذبوح وقال **سعيد بن المسيب** يجرم
ووجه هذا القول انه ليس على كيفية الذبح المشروع . وكذلك اتفقوا على ان

المستعان تنخر الابل معقولة وعالي ان تدج البقر والغنم مضطجعة . واتفقوا على
 جواز الاصطياد بالجوارح المعائمة كالكلب والفهد والصقير والشاهين والهار في
 الاكلب الاسود عند احمد كاسياني وعن بن عمر ومجاهد الا يجوز الا بالكلب فقط
 ولورجي طائر انخر حده فسقط الى الارض فوجد ميتا حل ما تفارق الائمة الاربعة
 فمن ذلك ما وجدته من مسایل الاتفاق **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز الذكاة بالسن والظفر . مع قول ابي حنيفة نصح
 اذا كانا منفصلين يعني عن الذبايح . فالاول مشدد ودليله النبي عن الذبح
 بما والثاني فيه تخفيف ووجهه اذا كانا منفصلين انهما يهران الدم بخلافهما
 متصلين فان حر كتهما تكون ضحيقة لا تكاد تقطع الحلقوم والمري فيودي
 ذلك الى تعذيب الحيوان وعدم الاسراع في الذبح المأمورية قال بعض العلماء
 انه يشترط في الذبايح ان لا يرفع السكين ليسبها مثلاً ويثني رفعها ثم عاد
 الذبيحة فافهم **ومن ذلك** قول مالك يجب قطع هذه الاربعة وهي الحلقوم
 والمري والوردجان . مع قول الشافعي انه يجب قطع الحلقوم والمري فقط .
 مع قول ابي حنيفة انه يجب قطع ثلاثة الحلقوم والمري والوردجين . فالاول فيه
 تشديد والثاني وما بعده فيه تخفيف . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجهها
 ظاهر فان كلامهما يجرى للدم الذي يضر بقاوه في الذبيحة ولو مع بطو **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو ذبح الحيوان من قفاه وبقي فيه حياة
 مستقرة عند قطع الحلقوم حل والا فلا وتعرف الحياة المستقرة بالحركة الشدية
 مع خروج الدم وقال مالك واحمد لا تخل بحاله . فالاول مخفف والثاني مشدد
 ووجه الاول معروف ووجه الثاني انه غير الذبح المشروع **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لو نحر ما يذبح او ذبح ما ينحر حل مع الكراهة . مع قول
 مالك انه لو ذبح بعيرا او نحر شاة من غير ضرورة لم يוכל وحمله بعض اصحابه
 على الكراهة . فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ان لم يحل على الكراهة
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه **ومن ذلك** قول الائمة
 عمل ما يوافق الشريعة فهو غير صحيح فلا يحل **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه لو ذبح حيوانا ما كولا فوجد في بطنه جنين ميت حل اكله . مع قول
 ابي حنيفة انه لا يحل . فالاول مخفف محمول على حال من طابت نفسه باكله
 مع العمل بحديث ذكاة الجنين ذكاة امه والثاني فيه تشديد محمول على حال من
 لم ينظف نفسه باكله **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز الاصطياد
 بالكلب المعلم سواء كان اسودا وغيره وبغيره من الجوارح المعائمة مع قول
 احمد انه لا يحل صيد الكلب الاسود ومع قول بن عمر ومجاهد انه لا يجوز الاصطياد

١٩٥
 الى الكلب فقط . فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث ووجه استسا
 الكلب الاسود ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان رجس الا انه لا كتاب له ولو
 كان له كتاب لحل صيده كذبحه فافهم ووجه قول بن عمر ومجاهد ان الاصطياد بالكلب
 هو الوارد في الاحاديث وان كان المراد بالكلب كلما فيه فكلب فشميل السبع وغيره
 مع انه ما ورد ما يشهد لتسمية السبع كلبا في حديث اللهم سلط عليهم كلبا مسن
 كلابك فسلط الله عليهم السبع فاكلهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
 يشترط مع كون الكلب المعلم اذا استرسل على الصيد يطلبه واذا ازره عند نحر
 واذا استشلاه استشله كونه اذا اخذ الصيد اسكه على الصايد وخلي بينه
 وبينه . مع قول مالك ان ذلك لا يشترط . فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ووجه الثاني حصول الانقياد للصايد بالثلاثة
 شروط الاول فكان فعل الجراح اذا اجتمعت الثلاثة فعل الصايد . ووجه الاول
 انه لا يحصل الا الانقياد اليكونه بمسك الصيد الصايد ويخلي بينه وبينه ولا ياكل
 منه . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه
 يشترط في الجراح ان يتكرر منه الشرط مرات حتى يسمى معلما واقل ذلك مرتين . مع
 قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل مرة واحدة . فالاول فيه تشديد والثاني
 مخفف . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ويصح حمل الاول على حال اهل الورع والثاني
 على غيرهم **ومن ذلك** قول الشافعي باستحباب التسمية عند ارسال
 الجارحة على الصيد وانه ان تركها عامدا لم يجز . مع قول ابي حنيفة انها شرط في حاله
 كونه ذكرا فان تركها ناسيا حل او عامدا فلا . ومع قول مالك انه ان نحر تركها لم يحل
 وان نسي فقير وايتان . ومع قول احمد في اظهر رواياته انه ان تركها عند ارسال
 الكلب او الرمي لم يحل الاكل من ذلك الصيد على الاطلاق عمدا كان الترك او سهوا
 ومع قول داود والشعبي واي ثوران التسمية شرط في الاباحة بكل حال فاذا نحر
 عامدا او ناسيا لم تוכל تلك الذبيحة . فالاول مخفف والثاني والاربع مشدد
 والثالث مفصل . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاحاديث تشهد لجميع الاقول
 فان الامر بالتسمية يشمل الوجوب والندب فافهم **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه الكلب لو عقر الصيد ولم يقتله ثم ادركه وفيه حياة مستقرة فمات
 قبل ان يتسع الزمان لذكائه حل . مع قول ابي حنيفة انه لا يحل . فالاول مخفف
 والثاني مشدد واللايق باهل الورع الثاني واللايق بغيرهم الاول **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة ومالك في اشهر روايتيهما والشافعي في اصح قوليه ان الجراح
 لو قتل الصيد بقله حل . مع قول احمد واي يوسف ومحمد وغيرهم انه لا يحل فالاول
 مخفف والثاني مشدد . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واللايق باهل الاختصاص

ين

كها

الاول وباهل الرفاهية الثاني **ومن ذلك** قول الشافعي في ارج
 قوليه واحمدان الكلب المعلم لو اكل من الصيد حرم وكذا ما صاده قبل ذلك
 مما لم ياكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يحل فالاول مشدد
 خاص باهل الورع والثاني مخفف خاص باخاد الناس فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان جازحة الطير في الاكل كالكلب
 مع قول الشافعي حقيقته انه لا يجرمها اكلت منه جازحة الطير فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اصح
 قوليه واحمدانه لورجي صيدا او ارسل عليه كلبا فعقره وغاب عنه ثم وجد ميتا
 والعقر بما يجوز ان يموت به ويجوز ان لا يموت لم يحل مع قول الشافعي حقيقته انه ان
 وجد في يومه حل او بعد يومه لم يحل واختار جماعة من اصحاب الشافعي يحل
 لصحة الحديث فيه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو نصب اجنوله فوقه فيها
 صيد ومات لم يحل مع قول الشافعي حقيقته انه ان كان فيها سلاح قتلته بجره حل
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الامية الثلاثة انه لو توحش اسي فلم يقدر عليه قد كانه حيث يقدر
 عليه كذا كاه الوحشي مع قول مالك ان ذكاته في الحلق واللبه فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحمد في احدي روايته انه لورجي صيدا شققت نصفين حل
 كل واحد من القطعتين بكل حال مع قول الشافعي حقيقته انها لا يحل الا ان كانتا
 سواء ومع قول مالك ان كانت القطعة التي مع الرأس لم تحل وان كانت الاخرى
 احلت ولم تحل الاخرى فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال واجع الى اجتهاد المجتهدين
ومن ذلك قول الشافعي ومالك في احدي روايته انه لو ارسل الكلب
 على الصيد فزجره فلم يترجروا زاد في عدوه لم يحل اكله مع قول الشافعي حقيقته واحد
 بجمه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو افلت الصيد
 من يده لم يزل ملكه عنه مع قول احمد انه اذا بعد في البرية زال ملكه عنه فالاول
 مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل واحد وجه واجع الى
 ما ظهر للمجتهدين **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو صاد طائر برياً
 وجعله في برجه فطار الى برج غير لم يزل ملكه عنه مع قول مالك انه ان لم
 يكن انس ببرجه بطوله ملكه من ان نقل الى برج فان عاد الى برج

عاد الى ملكه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان واسر علم
ولتشرع في ربيع اليبوع وما بعده من ربيع النكاح والجراح الى اخر ابواب
 الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها جذا للا
 يطول الكتاب وتيسر كتابته على غالب الناس فاقوله وبالله التوفيق وهو حسبي
 ونعم الوكيل **كتاب اليبوع**
 اجمع العلماء اكلهم على حل البيع وتحريم الربا وانفقوا على ان البيع بيع من كل بالغ
 عاقل مختار مطلق النصف وعلى انه لا يبيع بيع المجنون **ومن ذلك** انما وجدت
 من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما المسائل التي اختلفوا فيها **فمن ذلك**
 قول الشافعي ومالك انه لا يبيع بيع الصبي مع قول الشافعي حقيقته
 واحمدانه يبيع اذا كان مميزا في باب البيع لكن ابو حنيفة يشترط في انعقاد البيع
 اذا ناسا بقا من الولي واحمد يشترط في الانعقاد اذ كان الولي فالاول مشدد
 والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول العمل بظاهر قوله تعالى ولا تؤنوا السفها اموالكم الا ينزلها الله في البيع
 والشر في معني اعطا السفها الماله لا يستلزام البيع والشر البذل الماله واجامع
 بينهما نقص العقل الموقع لكل منهما في اضافة الماله في غير طريقه الشرعي **ووجه**
 الثاني ان العمل في ذلك على ان الولي لا يبيع الصبي فصح البيع له الصبي حينئذ
 كالدالة والعاقدين **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا يبيع بيع المكره
 مع قول الشافعي حقيقته بصحة فالاول مشدد ودليله الاحاديث الصحيحة في ذلك
 والثاني مخفف ووجهه الاخذ بظاهر الحال لانه لا اطلاع لنا على صحة الاكره لرجوع
 الى ما في قلب العبد فقد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب واحبس خلاف
 ما اظهره لنا من العجز وقد صرح لنا بالبيع لما راي لنفسه في ذلك من الخط والمصلح
 لا سيما ان قبض الثمن مختار فساعدناه على ذلك لتخلصه من عقوبة الظالم
 له بحسن وغيره وجعلنا الاشر على الظالم فقط دون المشتري ويصح انما في
 الاشر بالمشتري ايضا حيث علم بالاكره **ومن ذلك** قول الشافعي في
 ارج قوليه والي حقيقته واحمد في احدي روايته عنهما انه لا ينفقدا البيع بالمعاينة
 مع قول مالك ان البيع ينفقدها واختاره بن الصباغ والنووي وجماعة من
 الشافعية وهو قول الشافعي الاخر وقوله في حقيقته واحمد في الرواية الاخرى
 عنهما فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض والرضي خفي فاعتبر ما يدل على
 ذلك من اللفظ لا سيما ان وقع منازع بعد ذلك بين البايع والمشتري وترافعا

في ذلك

الى الحكم فانه لا يقدر على الحكم بشهادة الشهود الا ان شهدوا بما سمعوه من اللفظ ولا
يكنى ان يقولوا ايناه يدفع اليه دينارا مثلاً ثم دفع الاخر اليه حماراً مثلاً **ووجه** قوله
مالك ومن وافقه ان القرينة تكفي في مثل ذلك وهو قبول البائع الثمن واعطا
المبيع للمشتري ولو انه لم يرض به لم يمكن منه وهذا خاص بالاكابر من اهل الدين
الذين لا يدعون باطلا ويرون الخط الاوخر لا خيم كما كان عليه السلف الصالح واهل
الصدق في كل زمان واما الاول فهو خاص بابناء الدنيا الموثرون انفسهم على
اخوانهم بل ربما رد احدهم شهادة من شهد عليه بحق وطعن في شهود خصمه
من ذلك قول بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء الخفية كرخيف
وحزمة بقل مع قول بعضهم انه يشترط **فلاول** محقق والثاني مشدد على
وزان ما تقدم في الامور الخطيرة وضابط الخفية واختياره كلما احتاج الناس
فيه الى الترفع الى الحكم فهو خبير وما لا يحتاجون الى مثل ذلك فهو خفي **ومن**
ذلك قول الامامة الثلاثة ان البيع ينقذ بلفظ الاستدعاء كعيني واشتريني
فيقول بعث واشتريت مع قول لا خيفة وخياله في غايه انه لا ينقذ
اصلاً **فلاول** محقق والثاني مشدد **ووجه** الاول حصول الغرض بكونه المستدعي
باليا او مشترياً اذ لا بد من الجواب في السيلتين **ووجه** الثاني نسبة المستدعي
الى عيش وتدليس في العادة فربما فهم الناس منه انه لو لم يكن في ذلك البيع عيب
لما كان يشال عينه في اخذه بل كان يصبر الى ان يطلبه غيره منه كما هو مشهور في
الاسواق ويصح حمل الاول على حال الاكابر من اهل العلم والدين الذين يرون
خط الاوخر لاخوانهم وحمل الثاني على من كان بالصدق من ذلك كما يعرف الناس في
ذلك من بعضهم بعضاً بالتجربة والقراين **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه اذا انعقد البيع ثبت لكل من
المتبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا او اختارا لزوم البيع فان اختارا احدهما
اللزوم بقي للاخر اختيار حتى يفارق المجلس **فلاول** محقق والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حديث البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا او يقول
احدهما اخترت يعني اللزوم ووجه الثاني لزوم البيع بمجرد تمام لفظ البيع والشر
ولا يحتاج الى خيار المجلس ويصح حمل الاول على حال الاكابر الذين يود كل واحد
منهم الخط الاوخر لنفسه فرحمهما الشارع بجعل خيار المجلس لهما لتصور نظرهما
وترددهما في لزوم البيع كما يصح حمل الثاني على حال الاكابر الذين يود كل واحد
منهم الخط الاوخر لاخيه ومثل هذين لا يحتاجان الى خيار المجلس لعدم توقع حصول
ندم لاحدهما اذ اظهر الخط الاوخر لاخيه بل يفرض احدهم بذلك فانهم **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي ان خيافة في بيع شرط اختيار ثلاثة ايام ولا

يجوز فوث ذلك مع قول مالك يجوز بقدر ما تدعو اليها الحاجة ويختلف ذلك باختلاف
الاحوال فالفاحة التي لا تبقى اكثر من يوم ولا يجوز شرط اختيار فيها اكثر من يوم والقرينة
التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة ايام يجوز شرط اختيار فيها اكثر من ثلاثة ايام ومع
قول احمد والشافعي يوسف ومحمد ثبت من الخيار ما يتفقان على شرطه كالاول **فلاول**
فيه تشديد تبعاً للادلة الصحيحة في ذلك والثاني فيه تخفيف والثالث محقق
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الثاني والثالث راجع الى اجتهاد المجتهدين
بحسب اختلاف مراتب الناس في تقويم امور الدنيا وهو الفاعل عليهم ورويتهم الخط
الاوخر لا خيم ولا انفسهم كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس **ومن**
ذلك قول الامامة الثلاثة ان اختياراً اذا شرط الى الدليل لم يدخل الدليل في الخيار مع
قول لا خيفة انه الدليل يدخل في ذلك **فلاول** فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
وتوسعة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة
بلزوم البيع اذ مضت مدة اختيار من غير اختيار فسخ ولا اجازة مع قول مالك
ان البيع لا يلزم بمجرد المدة بل لا بد من اختيار او اجازة **فلاول** محقق والثاني
فيه تشديد واختياط للدين **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الامامة الثلاثة بفساد البيع اذا باعه سلعة وشرط انه اذا لم يقبضه الثمن
في ثلاثة ايام فلا يقع بينهما وذلك لفساد الشرط وكذلك القول فيما اذا قال الباع
بعثك على اني ان اردته عليك الثمن في ثلاثة ايام فلا يقع بينهما مع قول لا
خيفة بصحة البيع ويكون القول الاول لاجل اثبات خيار المشتري وحده ويكون
الثاني لاثبات خيار البائع وحده وكذلك قول الامامة الثلاثة انه لا يلزم فضليمة
الثمن في مدة اختيار مع قول مالك انه يلزم **فلاول** في المسيلتين مشدد وقوله
الي خيفة فهما محقق والاول في المسئلة الثانية محقق والثاني فيها مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه المسائل الثلاث ظاهر في كتب الفقه
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان لمن ثبت له اختيار فسخ البيع في حضور
صاحبه وفي غيبته مع قول لا خيفة ليس له فسخه الا بحضور صاحبه **فلاول**
فيه تخفيف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان
صاحبه لما رضي لا خيمه بالخيار فكان اذن له في الفسخ متى شاؤ فلا يحتاج الى حضور
عند الفسخ **ووجه** الثاني انه قد يبدد والى عند حضور غيره ذلك فزاعى ابو خيفة
الاختياط في صحة الفسخ ويصح حمل الاول على حال الاكابر الذين يرون لا خيم الخط
الاوخر وحمل الثاني على من كان بالصدق من ذلك **ومن ذلك** قول
ابي خيفة والشافعي انه اذا شرط خيار مجهول في البيع بطل الشرط والبيع مع
قول مالك يجوز ويضرب له مدة كمن خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول احمد

ف

يع

بمعينة مع قول بن ابي ليلى بصفة البيع وبطلان الشراء فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 فيه تخفيف والثالث محقق والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول فساد البيع والشراء بفساد الشرط **وجه** قوله ما لك ظاهر
وجه قوله لا احمد بمعينة ما قام عنده من طريق الاجتهاد ووجه قوله
 بن ابي ليلى ان البيع قد انققد بالصيغة ولزم فلا يؤثر فيه بعد ذلك الشرط
 الفاسد ثم ان هذا كله راجع الى اجتهاد المجتهدين فاني لم ار له دليلا **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة ان من له اختيار اذا مات ينتقل الحق الى وارثه
 مع قول ابي حنيفة ان الخيار سقط بموته وفي الوقت ينتقل الملك فيه الى المشتري
 في مدة اختياره كان الملك البايع وتوجيه ذلك مذكور في كتب الفقه تفصيلا
 وتعاريفه فلا نظيل يذكر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز
 للمبايع وطرا بانه في مدة اختياره لا يجوز ذلك للمشتري مع قول احمد انه لا يحل
 وطها للمبايع ولا للمشتري فالاول محقق والثاني مشدد **فرج** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول ان انتقام ملك البايع عن ايجارته لم يثبت الا بانقضاء
 مدة اختياره فكانها لم تخرج عن ملكه **وجه** امتناع المشتري من الوطي توقف
 حله على الاستبراء ولم يوجد **وجه** قوله لا يجوز الاقدام عليه الا
 مع تحقق صحة الملك ولم يوجد ذلك مدة اختياره فافهم ذلك واسه تعالى اعلم
باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز
 اجمعوا على صحة بيع العين الظاهرة وانفقوا على انه لا يجوز بيع ام الولد خلافا
 لداود وبه قال علي وابن عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدر
 على تسليمه كالطير في الهوي والسمك في الماء والعبد الابن خلافا لابن عمر رضي
 الله عنهما في قوله يجوز بيع الابن وعن عمر بن عبد العزيز وابن ابي ليلى انهما
 اجازا بيع الطير والسمك في بركة عظيمة وان اخرج في اخذه الى مائة كثيرة
 واجمعوا على صحة بيع السمك وكذلك فارتد ان انفصلت من حي وانفقوا
 على ان لبن المرأة طاهر وانفقوا على جواز شراء المصحف وانما اختلفوا
 في بيعه **هذا ما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق** **واما ما اختلفوا**
فيه فمن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا يجوز بيع العين الخمسة في
 نفسها كالكلب والخنزير والحمير والسرحين فان تلف الكلب وتلف فلا قيمة
 له وكذلك لا يبيع عند الثلاثة بيع النخس ولو غسل بالماء مع قول ابي يوسف
 انه يجوز بيع الدهن النخس ولو لم يغسل مع قوله ايضا يبيع بيع الكلب
 والسرحين وان يוכל المسلم ذميا في بيع الحمير والبئيد وفي اتباعهما مع قول
 بعض اصحابنا ما لا يجوز بيع الكلب مطلقا وقول بعضهم انه مكروه ومع

قول

قوله بعضهم يجوز بيع الكلب المأذون في امساكه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 والثالث محقق والرابع فيه تشديد والخامس مفصل ولكل من هذه الاقوال وجه
 بحسب اجتهاد صاحبها مع انه لم يرد لنا دليل صريح على منع بيع السرحين بخلاف
 الحمير ويصح حمل قوله ابي يوسف انه يجوز للمسلم ان يוכל ذميا في بيع الحمير على كونه
 كان يري ان الوكيل غير سفير كحض واحد انما لعن بايعها وهو هذا الذي لا مسلم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يجوز بيع المدير مع قوله ابي حنيفة انه
 لا يجوز اذا كان التذير مطلقا فالاول محقق والثاني مشدد **فرج** الامر الى
 مرتبة الميزان والاول خاص بالاصاغر الذين قد يجتازون الى ثمن المدير بعد التذير
 فيكون توسعة الائمة عليه جواز بيع المدير وصرف ثمنه في ضرره راحة به وذلك
 اخف من عتق المدير **وجه** الثاني ان ابط المنة مع اسه تعالى بالتذير لا يجوز
 الرجوع فيها وهو خاص بالاكابر من الاولياء والامراء فافهم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف مع قوله ابي حنيفة انه لا يجوز بيعه
 ما لم يتقبل به حكم حاكم اذ يخرج الوقف مخرج الوصايا فالاول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالاكابر كافي المسئلة
 قبلها والثاني خاص بالاصاغر فكان يجوز له الرجوع عن وصيته فكذلك يجوز
 له الرجوع عن وقفه لا سيما ان احتاج اليه ولم يحكم فيه حاكم **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحمد جواز بيع ابن المرأة مع قوله ابي حنيفة وما لك امه
 لا يجوز بيعه فالاول محقق والثاني مشدد **وجه** الاول دخول بيعه في
 ضمن قوله تعالى فان ارضعن لكم فانهن اجورهن اي ثمن لبنهن واجرة
 حضائتهن للطفل فقوله تعالى فانوهن اجورهن من مودن بصفة بيعه **وجه**
 الثاني انه لا يحتاج الى لبن الامينة في العادة الا لادميون ومن المعروف ان
 نسقي المرأة لبنها لولد اجنها المسلم بلا ثمن لشرف النوع الانساني **ومن**
ذلك قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه لا يجوز بيع دور مكة لكونها
 فتحت صلحا مع قوله ابي حنيفة واحمد في اصح روايتيه انه لا يبيع بيعها ولا
 اجارتها وان فتحت صلحا فالاول محقق والثاني مشدد **فرج** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقلا على بيع
 دورها ما اجار النبي صلى الله عليه وسلم وعلي والعباس الى المدينة **وجه**
 الثاني ان مكة حرة الله تعالى اخصه فلا ينبغي بيعها ولا اجارتها كما لا يجوز
 بيع المسجد ولا اجارته اذ يباع الله تعالى ان يري العبد له ملكا مع اسه تعالى
 في حضرته على الكشف والشهود فانما يبيع انما شرع بالاصالة المبر هو **وجه**
 حجاب لم يشهد الا الله ولوان ذلك الحجاب رفع فلم يبيع ولذلك قال بعض



المصوفة ان الانبياء والاولياء اذ كانوا عليهم لرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع اسرارهم
انتهى وان كان اجماعهم وروايتهم خلافه اذ لا بد من اجراء الاحكام على العبد من حيث
الجزء البشري فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا يبيع
بيع ما لا يملكه بغير اذن مالكه مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه
انه يبيع وتوقف علي اجازة مالكه وهو القديم من قول الشافعي بخلاف الشرا
فانه لا يوقف علي اجازة عند ابي حنيفة ومع قول مالك انه يوقف المبيع
والشرا علي الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان وتوجب الاقوال ظاهر فان الاجازة تلتحق
ذلك ببيع ما يملكه حال العقد بما ذكركم تقديم وتأخير **ومن ذلك**
قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ما لم يستقر ملكه عليه مطلقا
قبل قبضه عقارا كانه او منقولا مع قول ابي حنيفة يجوز بيع العقار قبل
القبض ومع قول مالك انه لا يجوز بيع الطعام قبل القبض واما ما سواه
فيجوز ومع قول احمد ان كان المبيع مكبلا او موزونا او معدودا لم يجوز بيعه
قبل قبضه وان كان غير ذلك جاز فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
والرابع فيه تفصيل **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول نهي الشارع
عن بيع ما لم يقبض **ووجه** الثاني ان العقار لا يخاف تغيره غالبا بعد وقوع
البيع وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة التغير علي الطعام بخلاف ما سواه
ووجه قول احمد سهولة قبض المكبل والموزون والمعدود فلا يتقدر عليه
القبض **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان القبض في المنقول يكون
بالنقل ونحوه لا يتقل كالعقار والثمار علي الاشجار بالتخلية مع قول ابي
حنيفة ان القبض يكون في اجمع بالتخلية ووجه القولين ظاهر اما الاول
فلان المنقول يسهل دخوله في اليد فكان قبضه يحصل بالانقل بخلاف العقار
ووجه الثاني ان البايع اذا اخلي بين المشتري وبين المبيع فقد مكنته تحصيل
النقل من العرض بذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يبيع
عين بجهول تكعيب من عيب او ثوب من اثواب مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيع
عبد من ثلاثة اعبد او ثوب من ثلاثة اثواب بشرط اختيار دون ما زاد علي الثلاثة
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان ووجه
القولين ظاهر لان شرط الخيار في الامر الي الرضي فكان المشتري رضي بالعيب
ان كان هناك عيب **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في ارجح القولين
انه لا يبيع بيع العبد الغائبة عن العاقدين ولم توصف لهما مع قوله ابي حنيفة
انها تصح ويثبت للمشتري الخيار عند الروية وبه قال احمد في اصح الروايتين

عنه واختلف اصحابه الي حنيفة فيما اذا لم يذكر احسن النوع كقوله بغيرك ما في كمي
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان وبيع حمل الاول
علي بيع ما يغلب فيه التغير بين مدة العقد والروية والثاني مالم يغلب تغيره
وبه قال بعض الشافعية **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يبيع ببيع
الاعمى وشراؤه واجارته ورهنه وهبته ويثبت له الخيار اذا المسد مع قول الشافعي
في ارجح قوليه انه لا يبيع ببعده ولا شراؤه الا اذا كان راي شيا قبل العمى مما لا يتغير كالحديد
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان ووجه الاول
حديث انما يبيع عن تراض وقد رضي العمى بذلك ووجه الثاني قصور
الاعمى عن ادراك الحديد والردي فربما يندم اذا اخبره الغير برادة لونه مثلا ويحتاج
الي زده مع احبوا وانجمل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يبيع بيع البها
في قصره الا علي مع قول ابي حنيفة بجوازه فالاول مشدد خاص باهل الورع والثاني
مخفف خاص بعامة الناس **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة بصحة بيع الخطبة في سنبلها مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه
لا يبيع فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالاكابر **فرجع** الامر
الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يبيع النخل في كوراته
ان شوهده مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز بيع النخل فالاول مخفف خاص بالعامة
والثاني مشدد خاص بالاكابر **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان وطريق الانسان في
في الانتفاع به ان يتهمه من صاحبه وذلك لانه لا ينضب بعدد ولا وزن ولا كيل
تخرج عن موضوع المبيعات **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز
بيع اللبن في الضرع مع قول مالك يجوز بيعه ايا ما معلومة اذا عرف قدر حلا
فالاول مشدد ودليله الحديث الصحيح في ذلك والثاني مخفف لتسامح غالب النبا
به ايا ما معلومة غالبا بل رايها من يساع بلين بقوته الشرو والتربط طريق الاباحة
او الهبة والاول خاص بالاكابر من اهل الورع والثاني خاص بالعامة حيث
طابت به نفس البايع **ومن ذلك** قول الائمة بآية خبيث المصحف من غير
كراهة مع قول الشافعي واحمد في احدي قوليه بآيه كراهة وصرح بغيره بآية
بالتحرير فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المبيع حقيقة انما
هو الجلد والورق واما القران فليس هو حاله في الورق ووجه الثاني انه
لا يعقل انقصا لالفاظ عن المعاني فكله يبيع لمعاني دخول القران في ضمن ذلك
تخيلا لا سيما وقد جعله اهل السنة واجماع حنيفة كلام الله وان كان النطق
به واقعا فافهم واكثر من ذلك لا يقال ولا يسطر في كتاب **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يبيع العنب لغاصر الخمر مع الكراهة مع قول احمد بعدم

قلا

بها
س

الصحة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الاول ان المقاصد هي التي
يؤخذ العبد بها واما الوسائل فقد يجال بين العبد وبينها فلهذا كان يبيع
العنب لمن يريد بعصره خمر غير حرام لعدم تحققنا انه يتمكن من عصرها وكان الحسن
البصري يقول لباس يبيع العنب لغاصر الخمر وكان سيفيان التوري يقول ببيع الحلال
لمن شئت ووجه الثاني سد الباب له لان ما يتوصل به الى الحرام فهو حرام ولو بالقد
كما لو نظر انسان الى ثوب موضوع في طاق علي طن انه اجنبية فانه يحرم عليه ذلك
فاخبرهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بتحرير اجرة ضرب الفحل مع قوله
مالك يجوز اخذ العوض على ضرب الفحل فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بجواز التفرق
بين الاخوين في البيع مع قوله في حقيقته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني
مشدد ووجه حصول التاذي لكل منهما فهو يشبه التفرق بين الامم وولدها
قبل البلوغ فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه اذا باع عبدا بشرط العتق صح البيع مع قوله في حقيقته في المشهور انه لا يصح
ووجه الاول ان الشارع ناظر الى حصول العتق ووجه الثاني اخذ
بالاحتياط والعموم له فيه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط فلم يستثن العتق
فيما ظفر به قائل هذا القول من الحديث والافسان متبع ما هو مشدد فافهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتجريم التفرق في البيع بين الام والولد
قبل البلوغ مع قوله في حقيقته بصدحة البيع مع تحرير التفرق قبل البلوغ
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان
باب تفرق الصنف وما يفسد
البيع اتفقوا على انه لو باع عبدا بشرط الولا له لم يصح وعن الاصطفي من
اصحابنا انما في ان يبيع البيع ويبطل الشرط نظير ما قاله الحسن وابن ابي
ليلى والتخمي انه لو باع دارا بشرط ان يسكنها البائع انه يجوز البيع ويفسد
الشرط فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان
باب الربا
اجمعوا على ان الاعيان المنصوص على تحرير الربا فيها صفة الذهب والفضة
والبر والسعير والتمر والزبيب والماء اذا علمت ذلك فقد اجمع المسلمون
كلهم على انه لا يجوز بيع الذهب بالذهب متفردا والورق بالورق متفردا بترها
ومضروبا وحليها الامثلا بمثل وزنا بوزن بدا بيد ويجرم سنيته واتفقوا
على انه لا يجوز بيع الكنطرة بالكنطرة والسعير بالسعير والتمر بالتمر والماء بالماء
اذا كان بغير الامثلا بمثل وبدا بيد ويجوز بيع التمر بالماء والماء بالتمر

متفاد صليبه يد ابيده **ذلك** اما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قول السافعي العلة في تحرير الربا في الذهب والفضة كونها من الاموال
او من جنس الامنان مع قوله في حقيقته ان علة الربا فيها كونها موزونا جنس
فيجزم الربا في سائر الموزونات واما العلة في البر والسعير والتمر والزبيب في
القول الجديد للسافعي فهي كونها مطعومة فيجزي الربا في الماء العذب والادهان على
الاصح وقال في القديم انها مطعومة او مكيلة او موزونة وقال اهل الظاهر
الربا غير معلل وهو محصور بالمنصوص عليه فقط وقال ابو حنيفة العلة فيها
كونها مكيلة في جنس وقال مالك العلة القوت وما يصلح للقوت في جنس
وعن احمد وروايات احمد هما كقول السافعي والثانية كقول ابو حنيفة وقال
ربيعه كما يجب الزكاة فيه فهو يبيح فلا يجوز بيع بغير بيعه وقال جماعة
من الصحابة ان الربا بالنسيئة فلا يجرم التفاضل انتهى وتوجيه هذه الاقوال ظاهر
عندنا رايها **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الدراهم المغسوسة
بعضها ببعض ويجوز ان يشتري بها سلعة مع قوله في حقيقته انه ان كان
الغش قليلا جاز فالاول مشدد خاص باهل الورع من قاعة مدعجوه ودرهم
والثاني مخفف خاص بغامة الناس فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول مالك والسافعي انه لا ربا في الحديد والفضة وما اشبهها لان
العلة في الذهب والفضة الثمنية كما مر مع قوله في حقيقته واحد في ظاهر
الروايتين ان الربا يتعدى الى الخحاس والفضة وما اشبهها فالاول
مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
تخصيص الشارع الذهب والفضة بالذكر في الربا دون غيرهما ووجه
الثاني انها ق الحديد والخحاس بما في اجنبية والصنفه توزع عافضة فيها
الحاول والمماثلة والتقابل قبل التفرق اذا جاع جنسا جنس **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع حيوان بكم جنسه ومع قوله في حقيقته
ان ذلك جائز فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول النظر لعلة التحمية ووجه الثاني عدم النظر اليها فلا يكون علة الحيوان
من جنس اللحم الا اذا ذبح وما لم يذبح فهو جنس اخر **ومن ذلك** قول مالك
والسافعي على انه لا يجوز بيع دقيق الكنطرة بمثل مع قوله لا يجوز به ومع
قوله في حقيقته انه يجوز بيع احدهما بالآخر اذا استويا في النعومة والخصومة
فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فخرج الامر الى مرتبة الميزان
وجه القول في ذلك كالوجهين في المسالة قبلها في التلينة وعدمها
باب بيع الاصول والثمار

اتفقوا على انه يدخل في بيع الدار وكل بنا حتى حمامها الا المنقول كالدلو والبكرة
والسرير وتدخل الابواب المنقوبة وحلقها والجانباي والرق والسلم المسمان
وكذلك اتفقوا على انه اذا باع غلاما او جارية وعليها ثياب لم يدخل في البيع
وكذلك اتفقوا على انه لا يدخل في بيع الدابة الحبل والمفود والجمام وكذلك
اتفقوا على انه اذا قال بفنك مرة هذا البستان مع وعن الامور اعني انه لا يصح
هـ ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه**
فمن ذلك قول الامية الثلاثة انه اذا باع ثمل وعليه طلع مؤثر دخل في
البيع او غير مؤثر لم يدخل مع قول ابي حنيفة انه يكون للبائع بكل حال ومع قول
ابي ليلى ان الثمرة للمشتري بكل حال فلا صل مفصل والثاني والثالث في
تشديد **فرج** الامر ابي مرتبتي الميزان **ووجه** الشق الاول من قول الامية
الثلاثة ان الطلع قد صار ظاهرا مرئيا فدخل في البيع كبقية الثمل على عكس الشق الثاني
ووجه قوله ابي حنيفة انه البيع وقع على جملة الثمل فمثل طلعها سواء ظهر
ام لم يظهر ومن هذا يعلم توجيه قول ابي ليلى واسد اعلم **ومن ذلك**
قول الامية الثلاثة انه اذا باع الثمرة الظاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع
مع قول مالك انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر ابي مرتبتي
الميزان **ووجه** الاول ان العقد استعمل على معلوم ومجهول فلا يخرج منه
تقاي وبما حجة العبد لا خيرة من الشجر **ووجه** الثاني العمل بحسن الظن باسه
تقاي وبما حجة العبد لا خيرة بالجزء من الثمن المقابل للذي يخرج منه تقاي
من الثمرة ونظير ذلك قول الامية الثلاثة انه اذا باع شجرة اعضانها لم يصح
مع قول مالك انه يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر
ابي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول عسر تخليص ذلك الغصن من غير زيادة ولا نقص
من مجاورة الاعضاء وهو خاص بالاكابر من اهل الورع **ووجه** الثاني المساحة
بمثل ذلك عادة فصح استئنا الغصن واسد اعلم

باب بيع المصراة والرد بالعيب
اتفق الامية على ان التصرية في الابل والبقر والغنم على وجه التذليس على
المشتري حرام وكذلك اتفقوا على ان البائع اذا قال للمشتري اسك المبيع
وحذارش المعيب لم يحرم المشتري على ذلك واذا قال المشتري لم يحرم البائع
وكذلك اتفقوا على ان المشتري اذا قال البائع نسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه
من الرد خلافا لمحمد بن الحسن واتفقوا على انه اذا اشترى عبدا على انه كافر
فخرج مسلما ثبت له الخيار واتفقوا على انه اذا ملك عبدا مالا لا باعه
وقلنا انما العبد يملك لم يدخل ماله في البيع الا ان يسترطه المشتري وقال

الحسن البصري

وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تبعاله وكذا لو اعتقه وحكي
ذلك عن مالك **هـ** ما وجدته من مسائل اتفاق الامية الاربعة **واما**
ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية الثلاثة ثبت الخيار في بيع المصراة
مع قول ابي حنيفة بعدم ثبوته فيه فالاول مخفف على المشتري مشدد على
البائع والثاني عكسه **فرج** الامر ابي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول وقوع
التذليس من البائع مخفف عن المشتري دون **ووجه** الثاني ظاهر وهكذا
القول في سائر ما شد فيه العلم لان قصدهم التفسير من الوقوع في الخوف
على بعضهم بعضا ومن رواية الخط الاوفى لا تفهم دون اخوانهم **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة واحمدان الرد بالعيب على التراخي مع قول مالك
والشافعي انه على الفور فالاول مخفف خاص بالاكابر الذين لا خوف عندهم
على احد من يعاملهم ولا يرجون انفسهم على اخيهم والثاني مشدد خاص بالاصا
الذين يرون الخط الاوفى لا تفهم ولا يكاد احد منهم يرى الخط الاوفى لا خيرة
ثم تغير الحال عليه بعد ذلك فكان اشتراط الفور تقيحا حوط لدينهم فافهم
ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه اذا حدث بالمبيع عيب بعد قبض
المبيع والتمس لم يثبت الخيار للمشتري مع قول مالك ان عهدة الرقيق الى
ثلاثة ايام الا في الجذام والبرص والجنون فان عهدة ابي ستة فيثبت
له الخيار اذا مضت الستة فالاول مخفف على البائع مشدد على المشتري
وبدجات الاحاديث والثاني مفصل **ووجه** التفصيل في الشق الاول من كلام
مالك الجري على قاعدة الخيار في المبيع ووجه في الشق الثاني من كلامه
القياس على ما قالوه في باب خيار النكاح في العنة فانهم ضربوا المفاهاك
ستة وايضا فان اقل مدة يزول فيها الجذام والبرص والجنون اذا طرا
مدة ستة وهناك يبين انه يستحكم فيثبت به الخيار واسد اعلم

باب البيوع المذمومة عنها
اتفق الامية على تحريم بيع المحاضر للبادي على الصورة المشهورة في كتب الفقه
وكذلك اتفقوا على تحريم احتكار الاقوان وهو ان يبتاع طعاما في الغلا
ثم يملكه ليزداد ثمنه وكذلك اتفقوا على تحريم البعش وعلى تحريم بيع
الكابي بالكابي وهو بيع الدين بالدين **هـ** ما وجدته من مسائل الاتا
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامية الثلاثة ان من اعترى بالبعش
واشترى فشره صحيح وان اشترى الغار مع قول مالك بطلان الشراء فالاول
مشدد في تحريم البعش فقط دون الشراء والثاني مشدد فيهما **فرج** الامر
ابي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان التحريم لا يخرج عن عين المبيع **ووجه**

غ

ق

الثاني شدة التقير من الوقوع في مثل ذلك سد الباب الجش المنهي عنه كما اشار
 اليه حديثنا اما البيع عن تراض انتهى اذ لو اطلع المشتري على ان المبيع لا يسوي
 الثمن مع تلك الزيادة التي خدعه بها الناجش بما اشتراه **ومن ذلك**
 قول الشافعي يجوز بيع الغنبة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلعته بثمن الى
 اجل ثم يشتريها من مستتر بها فقد رابا قل من ذلك مع قولنا في حقيقته
 ومالك واحمد بعدم جواز ذلك فالاول محقق خاص بالعوام والثاني
 مشدد خاص بالكابر من اهل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول ان كلامنا البايع والمشتري باع واشترى مختارا وظاهر الشريعة
 تشهد لهما بالصحة **وجه** الثاني مراعاة الباطن في غش المشتري
 الثاني وموافقة علي فعل السفه واسه اعلم **ومن ذلك** قولنا في حقيقته
 والشافعي بتجريم التسعير مع قوله مالك انه اذا اخاف واحد من اهل
 السوق بزيادة او نقصان فيقال له اما ان يبيع بسعر السوق واما ان
 تتعزل عنهم فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الاول سد باب التحكم على الناس في اموالهم التي اباح الحق
 تعالى لهم التصرف فيها كيف شاؤوا ولو كثرت الفائدة وهو خاص بالاصاغر
 الذين غلب على قلوبهم حبه الدنيا وهم اكثر الناس في كل زمان **وجه**
 الثاني سد باب الخوف والجور على الناس لوارد ذمة في الشريعة في نحو حديث
 لا يكل ايمان احدكم جني يجب لاجنه ما يجب لنفسه وهو خاص بالكابر الذين
 لم يغلب عليهم حب الدنيا او ظهر همهم من محبتها المذمومة بالكلية واسه
 اعلم **ومن ذلك** قولنا لا يمتد الثلاثة ان يبيع المكره لا يبيع مع قولنا في
 حقيقته انه ان كان المكره له هو السلطان لم يبيع البيع او غير السلطان صح
 ثم ان سعر السلطان على الناس فباع رجل متاعه وهو لا يريد بيعه فهو
 مكره فالاول مشدد والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول اطلاق الاكراه في الاحاديث فلم يفرق بين اكراه السلطان وغيره
 ووجه الثاني ضعف جانب غير السلطان عن فعل ما يبيع به الاكراه وسهولة
 رده عن اكراهه بالشرع او السياسة بخلاف السلطان المعظم فان القاضي
 وغيره يعجزون عن رده اذا اكره احد من رعيته لاسيما ان تطرأ الكونه
 اتم نظرا من رعيته والكثرة شفقة فرما راي المصلحة في اكراه شخص على
 بيع ما له والله اعلم **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ومالك يجوز بيع
 الكلب مع الكراهة فان بيع كلب لم ينفسخ البيع ان امكن الانتفاع به
 عندهما وقال الشافعي واحمد لا يبيع الكلب بوجه من الوجوه

ولا قيمة له اذ قتل او ائلف فالاول مشدد ومحقق والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان النهي عن ثمنه لا يلزم منه عدم صحته ببعده
 نظير ما ورد في كسب الحمار فان الحمازة جائزة وكسبه مكره **وجه** الثاني
 ان النهي عن اكل ثمن الكلب يقتضي عدم صحته ببعده لندور الحاجة الي بيعه لكثرة
 الكلاب في كل عصر مع قول جمهور الامية بنجاستها وجنتها وامر الشارع بالغسل
 من فضلا نقاسبع مرات احدها من التراب ويصح حمل القولين على خالين فمن
 احتاج الى كلب لما سئله او حراسته داره فله شراؤه ومن لا فلا واسه اعلم
باب بيع المراجعة
 اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورة المشورة ولكن كره ذلك بن عباس وابن
 عمر ولم يجوزهما سحاق بن راهوية وكذلك اتفقوا على انه اذا اشترى ثمن موجد
 لم يحز بطلاق بل يحب اليان وقال الاوزاعي يلزم العقد اذا اطلق وثبت الثمن
 في ذمته موجد لا وقال الامية المراجعة يثبت للمشتري الجنازة اذا لم يعلم
 بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فمن بين محقق ومشدد على البايع او على المشتري
 بحسب مداركهم واسه اعلم **باب اختلاف**
المتبايعين وهلاك المبيع اتفق الامية المراجعة رضى الله عنهم على انه اذا حصل
 بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن ولا يمتد تحالفهما **من** اما وجدته
 من مسائل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام
 الشافعي انه يبيد يمين البايع مع قولنا في حقيقته انه يبيد يمين المشتري فالاول
 مشدد على البايع والثاني محقق على البايع ووجه كل من القولين ان احدهما
 قصد الحظ او فر لنفسه دون اخيه وكذلك غلظ الامية عليه بالبداءة باليمين
 فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك واحمد في احدي روايتهما ان المبيع
 اذا كان هالكا واختلفا في قدر ثمنه تحالفوا ونسخ البيع ورجع بقيمة المبيع ان
 كان متقوما وان كان مثليا وجب على المشتري مثله مع قولنا في حقيقته
 انه لا تحالف على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر وابوتور والقول
 قول المشتري بكل حال وقال الشعبي وابن شريح ان القول قول البايع فالاول
 مشدد وقولنا في حقيقته محقق لعدم وجود العين التي تحالف لاجلها ووجه
 قولنا في ثور وزفران المشتري بعد الظاهر ووجه قول الشعبي وابن شريح
 انه البايع هو المالك الاصلي فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي في اصح الاقوال انه اذا باع عينا بثمن في الذمة ثم اختلفا فقال
 البايع لا اسلم المبيع حتى اقتبس الثمن وقال المشتري في الثمن مثله ثم ان
 البايع يحجز على تسليم المبيع ثم يحجز المشتري على تسليم الثمن مع قولنا في



حقيقة ومالك ان المشتري يجبر اولاً . فالاول مشدد على البائع لكون اصل البيع له والثاني مشدد على المشتري مع كونه فرعاً من البائع **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقة والشافعي ان المبيع اذا تلف باقعة سماوية قبل القبض انفسخ البيع . مع قول مالك واحمد ان المبيع اذا لم يكن مكين لا ولا مؤزناً ولا معدوداً فهو من ضمان المشتري . فالاول مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري . فرج الامر الى مرتبتي الميزان **وجبه** الاول ان المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق الثمن لعدم الثمن **وجبه** الثاني ان البائع اذ كان له في قبضه فكانه من حين باع باللفظ او بالمعاطاة صار في يد المشتري وجازته ولو لم يقبضه **ومن ذلك** قولنا في حقيقة ومالك والشافعي ان المبيع اذا تلفه البائع انفسخ كالتلف بالاقعة . مع قول احمد ان المبيع لا ينفسخ بل على البائع قيمته ان كان متقوماً ومثله ان كان مثلياً فالاول مشدد في الفسخ والثاني مشدد في الغرم . فرج الامر الى مرتبتي الميزان . **وجبه** الاول ان المتلف حقيقة هو اسه تعالى فكانه تلف باقعة سماوية فلا غرم عليه من قيمة او مثل واحمد نظراً الى ان البائع برز منه الفعل فعليه القيمة او المثل وان كان فعل البائع من جملة افعاله تعالى فان له الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة فافهم **ومن ذلك** قولنا في حقيقة والشافعي في اصح قوليه ان المبيع اذا كان ثمرة فتلفت بعد التحلية انما من ضمان المشتري . مع قول مالك ان كان التالف اصل من الثلث فهو ضمان المشتري او الثلث فما زاد فهو من ضمان البائع . ومع قول احمد انما ان تلفت بامر سماوي كانت من ضمان البائع او بنهب او سرقة فمن ضمان المشتري فالاول مشدد بالضمان على المشتري لانه المقصر في القبض بعد التحلية والثاني مفصل وكذلك الثالث **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **وجبه** الاول من كلام مالك ان النقص اذا كان اقل من الثلث يجتمل المشتري عادة بخلاف الثلث فاكثر فانه لا يجتمل **وجبه** السبق الاول في كلام احمد ان التلف بالامر السماوي بعد التحلية كالتلف بعد القبض فكان من ضمان البائع **وجبه** السبق الثاني في كلامه ان التالف بعد التحلية كالتالف بعد القبض فكان من ضمان المشتري فان البيع قد صح قبل التلف وانما القبض من تمام البيع وكاله لا غير فتأمل **كتاب السلم والقرض** اتفق الامة على ان السلم يبيع بسنة شرط ان يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار راس المال وتسمية مكان التسليم اذا كان له موند لكن ابو حنيفة يسمي هذا التتابع شرطاً

نات

وباني الامة يسمونه لازماً وكذلك اتفقوا على جواز السلم في المكيلات والموزن والمدرجات التي تقبض بالوصف وكذلك اتفقوا على جواز السلم في المعدومات التي لا تتفاوت احادها كالجوز والبيض التي رواه عن احمد وكذلك اتفقوا على ان القرض مندوب اليه وعلى ان من كان له دين على انسان الى اجل فلا يحل له ان يضعه عند بعض الدين قبل الاجل ليحمله الباقي وعلى انه لا يجوز له ايضا ان يجعل له قبل الاجل بعضه عينا وبعضه عرضاً وعلى انه لا بأس اذا حل الاجل ان ياخذ منه البعض ويسقط البعض او يوزنه الى اجل آخر **هـ** اما وجدته من مسایل الاتفاق . واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قولنا في حقيقة لا يجوز السلم فيما يفاوت كالرمان والبطيخ لا وزن ولا عدد قال احمد مع قول مالك يجوز ذلك مطلقاً . مع قول الشافعي يجوز وزناً ومع قول احمد في اسهم روايته انه يجوز مطلقاً عدد اقال احمد وما اصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزناً وما اصله الوزن لا يجوز السلم فيه ككيل الاول مشدد وما يل الى الورع والثاني مخفف ما يل الى الترخيص ولكل منهما رجال والثاني مفصل فيه نوع تخفيف **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي انه يجوز السلم حالاً وموطلاً . مع قولنا في حقيقة ومالك لو وجد انه لا يجوز السلم حالاً بل لا بد فيه من اجل ولو مدة يسيرة . فالاول مخفف بترك الاجل والثاني مشدد . فرج الامر الى مرتبتي الميزان . **وجبه** الاول بان السلم في اصله بيع والبيع يجوز حالاً وموطلاً فكذلك السلم . **وجبه** الثاني انه بيع عيني في الذمة الغالب فيه التاجيل فانصر بالحكم اليه **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد وجهور الصحابة والتابعين انه يجوز السلم والقرض في الحيوان كالرقيق والبهائم والطيور وما عدا الجارية التي يحل للمقترض . مع قولنا في حقيقة انه لا يبيع السلم في الحيوان ولا اقتراضه ومع قول المزني وابن جرير الطبري يجوز قرض الاما التواني يجوز للمقترض وطهرين . فالاول مخفف على الناس وقولنا في حقيقة مشدد وقول المزني وابن جرير مخفف **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **وجبه** الاول صحة الاحاديث فيه **وجبه** الثاني سرعة موت الحيوان او اباقة او اضلاله ويعسر وجود مثله ليرده اليه فان المثلية في مثل ذلك عزيمة والاجود المأمور به شرعاً لا يسمي غالب الناس به **وجبه** الثالث استبعاد وقوع المقترض في وطى الجارية من غير ملك البضع على القول بعدم الملك بالقبض فهو محمول على حال الا كابر من اهل الدين كما ان مقابله محمول على حال رعا الناس فافهم **ومن ذلك** قول مالك يجوز البيع الى اخضاد والشيوروز والمهرجا

وفتح النصارى والحداد . مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه
 ان ذلك لا يجوز . فالاول محقق خاص بالأصاغر او بالحاجات والضرورات
 والرخص والثاني مشدد خاص بأهل الاحتياط والورع ورؤية الخطأ او قتر
 لمن عاملهم فلا يحتاج مثل هؤلاء إلى تعيين أجل على التحديد بل هم مع اخوانهم
 المسلمين على الراحة لهم بخلاف الأصاغر الذين يرون الخطأ او قتر أنفسهم
فرج الامر إلى مرتبة الميزان فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الإمام
 الثلاثة انه يجوز السلم في اللحم . مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز . فالاول
 محقق لسنة حادثة غالب الناس اليه وطول املمهم وان احدهم يعيش إلى
 وقت ذلك الأجل مثلاً والثاني مشدد خاص بالأكابر الذين يزهدون في كل
 اللحم ويقصر املمهم . فرج الامر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي
 حنيفة والشافعي بانه لا يجوز السلم في الخبز . مع قول مالك يجوز السلم
 فيه وفي كل ما سئله النار . فالاول مشدد خاص بالأكابر من أهل الورع والثاني
 محقق خاص بالأصاغر الذين تمس حاجتهم إلى مثل ذلك للضيوف ونحوهم
فرج الامر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي وأحمد
 انه لا يجوز السلم الا فيما كان موجوداً عند عقد السلم وغلب على الظن وجوده
 عند المحل . مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز الا ان كان موجوداً من حين
 العقد إلى المحل . فالاول فيه تخفيف خاص بالأصاغر الذين تمس حاجتهم إلى
 مثل ذلك ويشق عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالأكابر الذين يحاطون
 لأخبرهم فربما فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك إلى وقت المحل فصار
 المسلم اليه في مشقة من جهة الوفا بما اسلم اليه فيه . فرج الامر إلى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الإمام الثلاثة انه لا يجوز السلم في الجواهر
 النقيصة النادرة الوجود . مع قول مالك يجوز ذلك . فالاول مشدد
 خاص بأهل الورع والثاني محقق خاص بالعوام الذين يرمون أنفسهم على
 مر الشجر وقت الحاجة ويقولون لكل شيء وقت **فرج** الامر إلى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد بمنع الاسراك
 والتولية في السلم بخلاف البيع . مع قول مالك يجوز ذلك . فالاول مشدد
 خاص بأهل الورع الذين يرون دخول العذر في عقد السلم فلا يضمنون
 اليه امرا اخر والثاني محقق خاص بالعوام الذين لا يلتفتون إلى مثل
 ذلك . فرج الامر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه
 القرض اذا أجل يلزم . مع قول الإمام الثلاثة انه لا يلزم التأجيل بل
 له المطالبة متى شاء . فالاول مشدد خاص بمن يرى وجوب الوفا

بالوعد والثاني محقق خاص بمن لا يرى وجوب ذلك من العامة **فرج** الامر
 إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الإمام الثلاثة يجوز قرض الخبز . مع قول
 أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز بحال . فالاول محقق خاص بالعوام والثاني مشدد
 خاص بالأكابر من أهل الورع الذين يخافون ان يكون ذلك من جملة الربح
 فرج الامر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في أصح الوجهين
 انه لا يجوز قرض الخبز عدد او يجوز وزناً وهو أحادي الروايتين عن أحمد . مع
 قول مالك انه يجوز بيع الخبز بالخبز تجزئاً . فالاول فيه تشديد خاص بالأكابر
 والثاني فيه تخفيف بالعامه . فرج الامر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي وأحمد يجوز قبول المقرض هدية ممن اقترض منه شيئاً واكل
 طعامه وغير ذلك من سائر المنقاعات بما لا المقرض اذا جرت عادة
 بذلك قبل القرض ولو لم يجز في قول الشافعي . مع قول أبي حنيفة ومالك
 بحرمته ذلك وان لم يسترطه وحمل الشافعي حديث كل قرض جرت قضاؤه
 رباعلي ما اذا اشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو جائز وعبارة الروضة
 واذا اهدى المقرض المقرض هدية جاز قبولها بالاكراهة ويستحب للمقرض
 ان يرد اجود مما اقترض للمحدث الصحيح في ذلك ولا يكره المقرض اخذ
 انتهى . فالاول محقق خاص بأهل الحاجة من العوام والثاني مشدد خاص
 بأهل الورع نظير ما قالوه في هدية القاضي حكيم التفصيل في ذلك **فرج**
 الامر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه اذا كان لشخص دين على آخر
 من جهة بيع او قرض موجد لمدة فليس له ان يرجع في التأجيل بل يلزمه ان يصبر
 إلى تلك المدة التي أجلها وكذلك لو كان القرض موجدلاً فراد في الأجل وبذلك قال
 ابو حنيفة الا في الجنائفة والقرض مع قول الشافعي انه لا يلزمه في الجميع وله المطالبة
 قبل ذلك الأجل الثاني اذا حال الأجل . فالاول مشدد خاص بالأكابر من أهل
 الوفا بالوعد والثاني محقق خاص بعوام الناس الذين يرجعون في اقوالهم
 فرج الامر إلى مرتبة الميزان والحمد لله رب العالمين نعم المولي ونعم النصير .
كتاب الرهن
 اتفق الفقهاء على ان الرهن جائز في الحضر والسفر وقال داود وهو مختص بالسفر
 ووجه قوله ادراك المسافر كالمفقود فيحتاج صاحب الدين إلى وسقة بخلاف
 الحاضر فان القلب مطمئن من جهة غائبته **فرج** الامر إلى مرتبة الميزان
 الاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الإمام مالك ان عقد
 الرهن يلزم بالقبول وان لم يقبض ولا ينجبر الرهن على التسليم . مع قول
 أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه لا يلزم الرهن الا بقبضه . فالاول مشدد

علي المرتين مخفف علي الراهن والثاني عكسه فيجعل الاول علي كالا لاهل الصدق
الذين لا يتغيرون فيما يقولون كالا ولينا والعلماء ويجعل الثاني علي من كان
بالصد من ذلك ممن يريد الحظ الاول لنفسه دون اخيه ولا يتناط لا خوته
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان فتأمل **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه
يبيع رهن المشاع مع قول الي حنيقة انه لا يبيع وسواء عند الثلاثة ان كان مما
يقسم كالعقار او كالعبد هو جائز ووجوب الاول كونه مما يبيع ببيع وكما
يبيع ببيع جاز رهنه ووجوب الثاني عسر التصرف فيه علي المرتين غالبا
لقلة من يرغب في شراء المشاع ان احتج الي البيع **فرجع** الامر الي مرتبتي
الميزان فمن الميزة من راعي الاحتياط للراهن ومنهم من راعي الاحتياط للمرتين
ومن ذلك قول الشافعي ان استدامة الرهن في يد المرتين ليست
بشرط مع قول الي حنيقة ومالك انها شرط فمضى خرج الرهن من يد
المرتين علي اي وجه كان بطل الرهن الا ان با حنيقة يقول ان الرهن
اذا عاد بود بعة او عارية لم يبطل فالاول مخفف علي الراهن مشدد علي المرتين
والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول الي حنيقة فرجع الامر الي مرتبتي
الميزان ولكن الاول خاص بالعوام الذين لا يتناطون لديهم كل الاحتياطات
والثاني خاص بالكابر الذين يتناطون لديهم فان المرتين ما اخذ الرهن
او سيلة الي تخليص حقه فاذا اخرج من يده فانه لم يرض شيئا فكان المرتين
شرط في رضاه بالرهن سلامة العاقبة وذلك ليحذر فيبيعه عند الحاجة
ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في ارجح القول انه اذا
رهن عبدا ثم اعتقه فان كان موسرا فقد العتق ويلزمه قيمته يوم عتقه
ويكون رهنا وان كان معسرا لم ينفذ وفي قول اخر لما لك انه ان طرأ له مال
او قضى المرتين ما عليه فقد العتق والا فلا وقال **الوجه** احمد ينفذ العتق
علي كل حال لكن قال ابو حنيقة ان العبد الموهون يبيعه في قيمته للمرتين
حالا عسار سيد فالاول والثاني وما وافقه من قول مالك الاخر في
تخفيف علي المرتين بما فيه من التقصيل والثالث مشدد علي المرتين
وهو قول الي حنيقة **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان ووجه الاول والثاني
موافقة القواعد الشرعية في التقرب الي الله تعالى من انشراح الصدر بالعتق
بخلاف المعسرين من لازمه غالبا صغوبة التقرب بعتق عبده لاسيما عند
الحاجة اليه وما لا ينشرح الصدر اليه فهو الي الرد اقرب من القبول ووجه
الثاني يكون السيد هو الذي يلقط بالعتق اختيارا منه والشارع مشوف
الي الشفقة والرحمة بالازا فليقل قوله صلي الله عليه وسلم وهو محتضر

الصلاة وما ملكك ايمانكم اي حافظوا علي الصلاة واستوصوا بما ملكك
ايمانكم خيرا مع ان القليل بالحكم علي السيد بالعتق قابل بوجوب القيمة
عليه ان كان موسرا وعلي العبد ان كان سيده معسرا كما مر فاما من حق
المرتقن شي واسد اعلم **ومن ذلك** قول الي حنيقة والشافعي واحد
انه اذا رهن شيئا علي مائة ثم اقرضه مائة اخري واراد جعل الرهن علي
الدينين جميعا لم يجز مع قول مالك بالجواز ووجه الاول ان الرهن لم يزم
بالدين الاول والعين الموهونة وثيقة من جهة المائة الاولى فلا تكون
وثيقة لدين اخر ووجه الثاني ان المرتين قد يرضي بجعل ذلك عن
الدينين بل لا تترك الرهن اصلا لاسيما ان كان الراهن والمرتقن من الصالحين
والاصد **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
انه لا يبيع الرهن علي الحق قبل وجوبه مع قول الي حنيقة انه يبيع فالاول
مخفف خاص بمن يغلب عليه عدم الرشدة فخر عليه ان يتصرف في اخراج
ماله لغير من ليس له عنده حق والثاني خاص بالكابر الذين يتصرفون في
مالهم بحسب ما يرونه احوط لديهم لان الدنيا لا تساوي عندهم ولا جناح بعوضة
بل لو قدر انه رهن عند اخيه شيئا قبل ترتيب الحق عليه ثم اكله المرتقن مثلا
او اتلفه لم يتكدر منه شجرة **ومن ذلك** قول الي حنيقة واحمد ان
الراهن اذا شرط في الرهن ان المرتقن يبيعه تحت حلول الدين وعدم دفعه
للمرتقن جاز مع قول الشافعي انه لا يجوز للمرتقن ان يبيع الموهون بنفسه
بل يبيعه الراهن او وكيله باذن المرتقن فان ابي الزمده الحاكم بنفسه الدين
او بيع الموهون فالاول مخفف علي المرتين خاص بكل المؤمنين الذين يرون
الحظ الاول فيهم ولا يندمون علي ما يتصرف اخوهم فيه مما فيه براءة ذمته
لهم بل يرون تصرفه في اموالهم كنصرفهم في اموال نفوسهم بالحظ الاول
في الدنيا والاخرة والثاني مشدد خاص بمن كان بالصد من ذلك فربما
نسب المرتقن الي عدم بيعه بالحظ الاول او يبيعه باخسر ثمن فيقع بينهما
التراع فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك رحمه
الله انه اذا اختلف الراهن والمرتقن في قدر الدين الذي حصل به الرهن
فالقول قول المرتقن بيمينه كان قال الراهن رهنته علي خمسمائة درهم وقال
المرتقن بل رهنته علي الف وقيمة الرهن تساوي الفار الزيادة الي خمسمائة
مع قول الي حنيقة والشافعي واحمد ان القول قول الراهن فيما يدكر مع
عينه من الف او خمسمائة درهم فاذا دفع الي المرتقن ما حلف عليه اخذ
رهنه فالاول مشدد علي الراهن مخفف علي المرتقن والثاني عكسه

ففي

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فمنهم من احتاط لمال الراهن ومنهم من احتاط
 لمال المرهق دون عكسه بالنظر للاكابر والاصاغر اذا اكابر يرون الحظ
 الاوفر لغيرهم والاصاغر بالعكس **ومن ذلك** قولنا في حقيقتنا
 الرهن مضمون على كل حال باقل الامرين من قيمته ومن الحق الذي هو
 وثيقته عليه . مع قول مالك ان ما ظهر هلاكه كالجوان والعقار وغير مضمون
 على المرهق وما يخفى هلاكه كالنقد والثوب فلا يقبل قوله فيما اذا يصدق
 الراهن . ومع قول الشافعي واحمد ان الرهن امانة في يد المرهق كساير
 الامانات لا يضمن الا بالتعدي . ومع قول شريح والحسن والشعبي ان
 الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن درهمين والحق عشرة الاف ثم تلف
 الرهن سقط الحق كله فقولا في حقيقتنا مشدد وقول مالك مفصل وقول الشافعي
 واحمد محقق وقول القاضي شريح والحسن والشعبي اسد من الكل . فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال وجد لا يخفى على من له فهم **ومن ذلك** قولنا ان
 الرهن اذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يخفى فان اتفقا على القيمة فلا كلام
 وان اتفقا على المصفة واختلفا في القيمة سئل اهل الخبر عن قيمة ما هذه
 صفتها وعمل عليها . مع قولنا في حقيقتنا ان القول قول المرهق في القيمة مع عينه
 ومع قول الشافعي ان القول قول الغارم مطلقا . فالاول مفصل والثاني مشدد
 على المرهق باليمين والثالث محقق على الغارم . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 والله تعالى اعلم **كتاب التقليل والحج**
 اتفق الامة الاربعة على ان يثبت الاعسار بفتح بعد الحبس . وعلى ان الاستيناف
 الموجبة للحج ثلاثة الصغر والرق والجنون وعلى ان الغلام اذا بلغ غير رشيد
 لم يسلم اليه ماله وعلى ان اذا امن من صاحبه المالك الرشيد سلم اليه **هذا**
 ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قولنا ان
 الشافعي واحمد ان الحجر على المفسد عند طلب الغرما واحاطة الديون بالديون
 مستحق على الحاكم وان لم يستفد من التصرف حتى لا يضر بالغرما وان الحاكم يبيع
 اموال المفسد اذا امتنع من بيعها ويقسمها بين غرمايه بالمخصص مع قولنا في حقيقتنا
 انه لا يحجر على المفسد بل يحبس حتى يقضي الديون فان كان له مال لم ينصرف فحكم
 فيه ولم يبيح حتى يقضي الديون فان كان له مال لم ينصرف فحكم فيه اما ان كان
 ماله دراهم ودينه دراهم فيقبضها القاضي بعد امره وان كان دينه دراهم
 وماله دنانير باعها القاضي في دينه . فالاول مشدد على المفسد من حيث
 منعه من التصرف في ماله لمصلحة الغرما تخليصا لزمته وهو خاص بالحاكم
 الذي هو انظر من المفسد والثاني مشدد عليه بالحبس محقق بعدم المباداة

الى بيع ماله قبل الحبس وهو خاص بمن كان عنده تمرد واستناع من وزن الحق فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في اظهر قوليه انه لا يتعد
 تصرفات المفسد في ماله بعد الحجر عليه ببيع ولا هبة ولا عتق . مع قول احمد في
 اظهر روايته انه لا يتعد تصرفه الا في العتق خاصة . ومع قولنا في حقيقتنا
 انه لا يحجر عليه في تصرفه وان حكم بقا ضرثان واذا لم يبيع الحجر عليه صحته تصرفاته
 كلها سواء احتمل الفسخ او لم يحتمل فان تعد الحجر قاض فان صح من تصرفاته ما لا يحتمل
 الفسخ كالنكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يحتمل الفسخ كالبيع والهبة
 والهبة والصدقة ونحو ذلك . فالاول مشدد على المفسد بعدم صحة تصرفه تقديرها
 لمصلحة براءة ذمته من الدين والثاني فيه تخفيف بعامة العتق والثالث محقق من
 حيث تصرفه في ماله واما الدين فهو المطالب به وتناهي الدنيا والاخرة فما لنا
 وللحجر عليه مما يستعمل ذمتنا مما ليس هو بما لنا حتى تصرف فيه فان خلصت
 ذمتنا من جهة الغرما فلا تخلص من جهة المفسد فتدعه وماله للقاضي الذي هو
 نائب الشرع الشريف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان مشدد ومحقق وفيه تخفيف
 كما ترى **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان لو كان عند المفسد سلعة
 وادركها صاحبها ولم يكن للمبايع قبض من ثمنها شيئا والمفسد حي فصاحبها احق
 بكماله من الغرما فيفوز باخذه او بفهم . مع قولنا في حقيقتنا صاحبها كاحد الغرما
 فيقاسمونه فيها فلو وجد صاحبها بعد موت المفسد ولم يكن قبض من ثمنها شيئا
 فقالا للثلاثة صاحبها اسوة الغرما في المسئلة الثانية وقال الشافعي وحده انه
 احق بقا فالاول محقق على صاحب السلعة مشدد على الغرما والثاني عكسه
 كالاول في المسئلة الثانية . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجد الاول في
 المسئلة الاولى احدث الصحيح في ذلك ووجد الثاني في ان السلعة صارت
 ملكا للمفسد لا فرق بينهما وبين غيرهما من ساير امواله فصار صاحبها كاحد
 الناس ولعل صاحبها لم يبلغه احدث **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة
 ان المفسد اذا اقربدين من بعد الحجر تغلق ذلك الدين بزمته ولم يشارك المقر
 له الغرما الذين حجر عليهم لاجلهم . مع قولنا الشافعي انه يشاركهم بشرطه فالاول
 مشدد على المقر له والثاني محقق عليه . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجد
 الاول تقصيرا للمقر له في الفحص هل على المفسد دين لغيره ام لا ووجد الثاني
 ان حكم الحجر يشمل الدين الذي قبله والذي بعد علي حد سواء ان لم يكن
 منهما في المقر له **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان اذا ثبت
 اعسار المفسد عند الحاكم اخرج الحاكم من الحبس ولو لغير اذن الغرما وحال
 بينه وبينهم فلا يجوز جسده بعد ذلك ولا ملازمته بل عمل حتى يوسع قول

الى حنيفة ان احكام يخرج من الحبس ولا يحول بينه وبين غريمه بعد خروجه
 فيلازمونه ويمنعونه من التصرف ويأخذون فضل كسبه بالخصص فالاول محقق
 على المفلس مشدد على الغرما والثاني عكسه **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان البيعة بالاعسار تنفع قبل الحبس مع
 الظاهر من مذهب ابي حنيفة ان لا تنفع الا بعد الحبس **فالاول** محقق على
 المفلس والثاني عكسه لكن يحمل الاول على حال اهل الدين والورع والحايفين
 من حقوق الخلاق ويحمل الثاني على من كان بالصد من ذلك **فرجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد ان المفلس اذا قام
 بيعة باعساره لا يحلف بعد ذلك **مع** قول مالك والشافعي انه يحلف بطلب
 الغرما **فالاول** محقق على المفلس محمول على ما اذا كان من اهل الدين والورع
 والثاني مشدد عليه محمول على ما اذا كان بالصد من ذلك **فرجع** الامر الى
 مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان بلوغ الغلام يكون بالاختلام
 او الاثر له فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمانية عشر سنة واما بلوغ البكر
 فبالحيض والاختلام والحبل والاحتتي يتم لها ثمانية عشر سنة او سبعة عشر
 سنة **مع** قول مالك والشافعي واحمد ان البلوغ خمسة عشر سنة او خروج
 المني او الحيض او اكمل **فالاول** مفصل فيه تخفيف بعدم القول بتكليفه والثاني
 جازم فيه الاحتياط **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كل منهما المستقر
 من الامية المجتهدين **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان نبات العانة لا يقتضي احكامها
 بلوغ **مع** قول مالك واحمد انه يقتضيه **مع** الاصح من مذهب الشافعي ان
 نبات العانة يقتضي الحكم بلوغ ولد الكافر دون المسلم **فالاول** محقق على المكلفين
 والثاني مشدد عليهم والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول
 ان التكليف الواجب بالبلوغ امرها شديد فلا يجب على المكلف الا بعد بلوغه
 يقيناً لان نبات العانة يحتمل ان يكون من شدة حرارة البدن ويكون احديث في
 ذلك **ووجه** الثاني الاحتياط للمكلف ليفوز بثواب التكليف
 ويؤاخذ عليها اذا اعتقد وجوبها عليه وان لم تكن واجبة عليه في نفس الامر
ووجه الثالث ظاهر تعميلاً لاجزاء جزية وحصول الصغار والذكور الكافرون
ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان الرشد في الغلام اصلاح ماله ولم يراعوا
 فسقاً وعدالة **مع** قول الشافعي ان الرشد صلاح الدين والمال ولا فرق
 بين اجارته والغلام في ذلك وقال مالك ان ينفك احم عنها ولو بلغت رسيمة
 حتى تتزوج ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لما لها كانت قبل التزوج وقال
 احدي المختار من روايته انه لا فرق في حد الرشد بين الغلام واجرته والرواية

الثانية لقول مالك وزاد حتى يحول عليها حوله عنده او قلده ولداً **فالاول** محقق
 بعدم اشتراط اصلاح الدين ووجهه ان الباب معقود في الرشد في الاموال دون
 غيرها من الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك فاذا اصلاح حاله جاز تسليم ماله
 اليه شرعاً ولو كان غير مصلح لغير ذلك من امور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن عباس
 انه يقبل شهادة من عهد منه صدق الحديث ولو فسق من جهة اخري والقول
 الثاني مشدد ووجهه ان من قسأه لترك الصلاة او شرب الخمر فلا يبعد ان
 يضيع ماله في غير طاعة الله **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك الحكم في
 توجيه بلوغ اجارته فمنهم من احتاط وبالع في صفات الرشد ومنهم من خفف
 في ذلك ويصح حمل ذلك على حالين فمن الجوارى من يظهر رشدها بمجرد بلوغها
 ومنهن من لا يظهر رشدها الا بعد التزوج ومع قد تدبيرها في مال الزوج في
 غيبته وحضوره ولو لم تلد ومنهن من لا يظهر رشدها الا بعد الولادة لا فحاً
 اخر مراتب الامتحان لها في الرشد **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الصبي
 اذا بلغ وانس منه الرشد يدفع اليه ماله فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله بل
 يستمر محجوراً عليه **مع** قول ابي حنيفة رحمه الله انه اذا انتهى سنة الى خمس وعشرين
 سنة يدفع اليه المال بكل حال **فالاول** مشدد في دوام الحجر عليه حتى يحصل الرشد
 ولو بعد خمسين سنة والثاني محقق عليه بعد خمس وعشرين سنة **فرجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ظاهر لقراءة قوله فان انس منهم رشداً
 فلم ياذن في الدفع الا بعد حصول الرشد ولو طال الزمان **ووجه** الثاني ان
 العقل يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا يحجر عليه بعدها لكن في كلام الامام علي
 رضي الله عنه ينبغي بلوغ الصبي خمسة عشر سنة وينتهي طوله باثنين وعشرين
 سنة ويكمل عقله بانتهائهما وعشرين سنة وما بعد تجاربه الى ان يموت
 انهي وهو قريب من كلام الامام ابي حنيفة رضي الله عنه

كتاب الصلح

اتفق الامية على ان كل من علم عليه حقاً فصاح على بعضه لم يحمل انه هضم للحق
 وعلى ان للمالك ان يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى ان للمسلم ان يعطي بناء
 على بنا جاره لكن لا يحمل له ان يطالع على عورات جيرانه **مع** ما وجدته من
 مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية الثلاثة انه
 اذا لم يعلم عليه حقاً وادعي عليه نفع المصالححة **مع** قول الشافعي ان لا نفع فالاول
 مشدد مبالغ في الاحتياط في براءة ذمته وهو خاص باهل السماح من كل المؤمنين
 والثاني محقق ووجهه ان من مكن احداً من اخذ ماله بغير طريق شرعي فهو
 مساعداً للمدعي على اكله مال الناس بغير حق وبما خرج عن الرشد بذلك اللهم

س

الان يصالحه ويرى ذمته فلا منع **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة بان الصلح على المجهول جائز مع قول الشافعي بالمنع فالاول
مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان من جملة
استبرأ المؤمن لدينه **وجه** الثاني ان الذمة لا تبرأ بالدين المعلوم فذمة
المبرأ اسم منقول لا تبرأ لكل منهما وجه **ومن ذلك** قولنا في حنيقة وما لك
انما اذا انداعيا ستقفا بين بيت وغرفة فوجد ان السقف لصاحب السفلى مع
قول الشافعي واحدا بينهما نصفان **فالاول** مشدد على احدهما والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الظاهر معه قفل من بيتي بيتي الا
ويجبل له سقف **وجه** الثاني العدل بينهما كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتي
في العين الواحدة اذا ادعاهما شخصان ولا مرجح لاحدهما فكان يقسم بينهما
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو تقدم العلوان والسفل واراد صاحب
العلوان ببينه لم يجبر صاحب السفلى على البناء والسقيف لبني صاحب العلوان
بل ان اخار صاحب العلوان ببني السفلى من ماله ويمنع صاحب السفلى من الانتفاع
به فله ذلك حتى يعطيه ما اتفق عليه مع قول صاحب الشافعي انه لا يجبر صاحب
السفل ولا يمنع من الانتفاع اذا ببني صاحب العلوان غير انه بناء على اصله في قوله
اجد يدان الشريك لا يجبر على العمارة والتدبير المختار عند جماعة من متأخري أصحابنا
انه يجبر على الشريك على ذلك دفعا للضرر وصيانة للاملاك عن النقطيل فالاول
مخفف على صاحب السفلى وقيل ايضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالاجبار
دفع للضرر **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيقة والثاني
ان لدان ينصرف في ملكه بما يضر بجاره مع قول مالك واحد يمنع ذلك فالاول
مخفف على المنتصر مشدد على الجار والثاني بالعكس **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول قوة الملك وضعف حق الجار ومنه بان يبني جدارا او
مبنايا او يجفر بئر الجارة ليس بشريك فينقص ماؤها لذلك او يفتح بئر الجارة
شبا كالشرف على جاره **ومن ذلك** قول مالك واحد انه اذا كان بسطحه اعلا
من سطح غيره يلزمه بناء سترة تمنعه عن الاشراف على جاره مع قولنا في حنيقة
والشافعي انه لا يلزمه ذلك **فالاول** مشدد على صاحب السطح خاص باهل
الدين والورع والثاني مخفف عليه خاص باحد الناس ويصح التوجيه بالعكس
فيكون جعل السائر لمن خاف وقوع بصره على عورة الجار وتركه على من لم يخف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيقة وما لك اذا كان
بين رجلين دواب او فراء او بئر فتعطل وجدار فسقط فطالبا احدهما
الاخر بالبناء فامتنع او ستمسك له دواب والنهر مثلا فامتنع ان يجير مع

قول غيرهما انه لا يجبر على تخريب قفل ذلك **فالاول** مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول انه مع وف واجب ووجه الثاني انه امر مستحب
فان شافعه وان شاتركه ويؤيد حديثه لا ضرر ولا ضرار والله تعالى اعلم

كتاب احوالة

اتفق الائمة على ان كان انسان حق على اخر فاحاله على من له عليه حق لم يجب على
المحال قبول احواله وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان يمتنع
من قبول احواله عليه **فالاول** ما وجدته من مسایل الاتفاق **واما** ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قولنا في حنيقة والشافعي انه لا يجبر رضى المحال عليه وفي رواية
عن ابي حنيفة انه ان كان المحال عليه عدوا لم يلزمه قبولها وقال الاصطخري
من ائمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقا عدوا كان ام لا ويجوز ذلك
عن داود **فالاول** مشدد على المحال عليه والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ما فيه من المسارعة الى برائة الذمة طوعا
او كرها **وجه** رواية ابي حنيفة توقع الضرر بتسليط العدو عليه بالمطابقة
بالسنة وعدم الرحمة ووجد قول داود الاصطخري ان صاحب الدين انما احاك
المديون على غيره على سبيل القرض فان شاقبل وان شام يقبل **ومن ذلك**
قولنا لما اجمع ان صاحب الحق اذا قبل احواله على ماله ان المحيل يبرأ على حال
مع قوله فرجه الله انه لا يبرأ **فالاول** مخفف على المحيل والثاني مشدد عليه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح ان يكون الاول محمولا على حال اهل الدين وان
من الله عز وجل فيسارعون الى وزن الحق لمن اجبل عليهم والثاني محمول على حال
العوام الذين لا يبادرون الى وفاء ما عليهم من الحقوق فلا يبين برائة ذمتهم
الا بالوزن لا بمجرد احواله **ومن ذلك** قولنا الشافعي واحدا ان المحال لا يرجع
على المحيل اذا لم يصل الى حقه بوجه من الوجوه سوا عزة بفلس او محدا ولم يغيره
مع قول غيرهما انه يرجع على المحيل اذا لم يصل الى حقه **فالاول** مشدد على المحال
والثاني مخفف عليه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول تقصير المحال
بعد التفتيش على المحال عليه **وجه** الثاني ان ذلك مما يجني على غالب الناس
وما احتال عليه الا لظنه الوصول منه الى حقه ولا عبرة بالظن اليقين خطاوه فرجع
على المحيل وكان الحق لم ينتقل عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة فيمنع لكل من
احال شخصا على اخر ان يبادر الى وزن الحق اذا اجمد المحال عليه مثلا ولا ينازعه
عند احكامه فان خلاص ذمته في ذلك وبه قال ابو حنيفة ولفظه اذا حال شخص
بحق هو عليه فانكره المحال عليه رجع على المحيل والله اعلم

كتاب الضمان

اتفق الامية علي جواز الضمان وعلي ان كفالة البدن صحيحة عن كل من وجب عليه
الحضور الي مجلس احكام لا طباق الناس عليه ومسبب الحاجة اليها وعلي ان الكفيل
يخرج عن العهدة بتسليمه في المكان الذي شرطه او اراده المستحق الا ان يكون
دونه بدعارة مانعة فلا يكون تسليما وعلي ان الضامن اذا لم يعلم مكان
المكفول لا يطالب به وعلي ان ضمان الدرك جائز صحيح لكن بشرط عند
الشافعي ان يكون بعد قبض الثمن لا طباق جميع الناس عليه في جميع المعاصر
وللشافعي قول انه لا يصح لانه من ضمان ما لم يجب **هـ** اما وجدته
في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول
الامية اربعة ان الحق لا ينتقل عن المضمون عنه الي بنفس الضمان بل
الدين باقي في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاداء مع قوله ان
لبني وابن شبرمة وابي ثور وداود انه يسقط **هـ** فالاول مشدد في تخليص
ذمة الضامن والثاني مخفف عنه **هـ** فرجع الامر الي مرتبة الميزان والاول
محمول علي حال اهل الدين والورع والثاني محمول علي غيرهم ويصح ان
يكون الامر بالعكس لان الضامن اذا كان يخاف الله فكان صاحب الحق
وصل الي حقه بخلاف العكس **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الميت
لا تبرأ ذمته من الدين المضمون عنه بنفس الضمان كالحق **هـ** مع قول احمد
في احدي روايته انه يبرأ **هـ** فالاول مشدد وعلي الميت محمول علي حال الاصابه
من العوام والثاني مخفف عليه محمول علي حال اهل الدين واخوف من الله
تعالى **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية حقيقة ومالك
واحدا ضمان المجهول جائز وكذلك ضمان ما لم يجب **هـ** مع قول الشافعي في
المشهور ان ذلك لا يجوز كالابرا من المجهول **هـ** فالاول مخفف علي اهل الدين
والورع في المسيلتين والثاني مشدد محمول علي حال من كان بالضم من ذلك
ممن اذا اعد خلف **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي واحدا وابي يوسف ومحمد اذ مات انسان ولم يخلف والا للدين
الذي عليه جاز وفاء الدين عنه **هـ** مع قول الامية حقيقة انه لا يجوز الضمان عند الاول
مخفف ووجهه انه من افعال الخير وفي السنة ما يوجب وهو انه صلي الله عليه
وكما كان لا يصلي علي من مات وعليه دين لم يخلف له وفاء حتى يقول احد من الصحابة
صلي يا رسول الله وعلي وفاؤه والثاني مشدد ووجهه تقيع شاة الدين
في عيون الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث للقايل به وذلك لئلا ينسأهل
الناس في الوفاء اعتمادا علي اخوانهم واصدقائهم فيخلف بين اصدقائهم
واخوانهم وبين الوفاء عارض **هـ** فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك**

قول الامية الثلاثة بصحة الضمان من غير قبول الطالب **هـ** مع قول الامية حقيقة ان
ذلك لا يصح الا في موضع واحد وهو ان يقول المبرور او رثته او بعضهم اضمن عني
ديني فيضمنه والغرماء غيب فيجوز وان لم يسم الدين وان كان في الصحة لم يلزم الكفيل
شي **هـ** فالاول مخفف بعدم اشتراط قبول طالب الضمان والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الي مرتبة الميزان **هـ** ووجه الاول انه من باب الوفاء حتى اخذ
المسلم ثمران شا الطالب قبل ذلك وان شام يقبل وهو خاص باهل الدين والورع
الطالبين لثواب الآخرة **هـ** ووجه الثاني ان تالد مشروعية الوفاء حتى اخذ
المسلم لا يكون الا اذا طلب ذلك فقد يهرب من المنة عليه وعلي المضمون شمر
يسامح المديون في الدنيا والآخرة **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة بصحة
كفالة البدن عن ادعي عليه **هـ** مع قول الامية حقيقة بعدم صحتها **هـ** فالاول مخفف
علي المكفول والثاني مشدد عليه **هـ** فرجع الامر الي مرتبة الميزان **هـ** ووجه
الاول انه طريق الي تخليص الحق الذي لا حية عليه فان المديون يهرب فاضر
يديه بنفسه وبمال اخيه **هـ** ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك انما ورد
ضمان الدين لا البدن **ومن ذلك** قول الامية حقيقة والشافعي ان المكفول
ان لم يرغب او هرب فليس علي الكفيل غير احضاره ولا يلزمه المال واذا انقذر
عليه احضاره لعيبه امهل عند الامية حقيقة مدة البسير والرجوع بالكفيل
فان لم يات حبس حتى ياتي به **هـ** مع قول مالك واحدا انه اذا لم يحضره غرم
المال ولا يغرم المال عند الشافعي مطلقا **هـ** فالاول مخفف علي الكفيل والثاني
مشدد **هـ** فرجع الامر الي مرتبة الميزان **هـ** ووجه الاول انه لم يلزم المالك وانما
الترحم احضار المدين فقط لا سيما ان كان الكفيل فقيرا جادا او المكفول عليه
دين ثقيل كالف دينار مثلا فان العقل يفي بان الكفيل لم يتوبه وزن المال
جزما **هـ** ووجه الثاني انه نسب في اطلاق المكفول من يد خصمه بضمان احضا
فكان عليه المال علي قاعدة التقرير بالتسبب وذلك احوط في دين الكفيل
لا سيما ان كان من كرام الناس الذين اذا حضروا في قضيتهم كفوا صاحبها متهما
فان الدهن يتبادر الي انه دخل بكفالة البدن في وزن المال علي عادته
السالفة **ومن ذلك** قول الامية حقيقة واحدا انه لو قال ان لم احضر به غدا
فانا ضامن ما عليه فلم يحضر به او مات المطلوب ضمن ما عليه **هـ** مع
قول الشافعي ومالك انه لا يضمن **هـ** فالاول مشدد وعلي من ضمن احضار
المديون وهو خاص باهل الدين والورع الموفين بما يقولون والثاني
مخفف عليه وهو خاص باحد الناس **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ان لو ادعي شخص علي اخر بما

دهره فقال شخصان لم يوف بها عدا فعلى المائة فلم يعرف بها فعلى المائة مع قوله
الى حنيقة واحدا منها فلزمه فالاول تخفف على ملتزم الوفا والثاني مشدد عليه
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول انه وعد الوفا بالوعد خاص
وجوبه بالا كابر فيجعل على احاد الناس كما ان قول الى حنيقة واحد محمول على حال
اكثر المؤمنين من اهل الدين والورع القائلين بوجوب الوفا بالوعد والله اعلم

كتاب الشركة

اتفق الاثمة على ان شركة العنان جائزة صحيحة هذا ما وجدته من مسائل
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الشافعي واحدا ان شركة
المفاوضة باطله مع قول الى حنيقة جوازها ووافق ما لك على ذلك لكن
باختلاف في صورتهما فالاول مشدد والثاني تخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **ووجه** الاول ما فيه من عدم تخلص الذمة فان صورتهما ان يسترك
رجلان في جميع ما يملكانه من ذهب او فضة ولا يبقى لاحدهما من هذين اثنين
المثل الصاحبه فاذا زاد مال احدهما على ما لا اخر لم يصح حتى لو ورث
احدهما ما لا بطلت الشركة لان ما له زاد على مال صاحبه وكلما ربح احدهما
كان شركته بينهما وكلما ضمن احدهما من غصب او غيره ضمنه الاخر هذه صورته
عند ابي حنيفة واما عند مالك فانه قال يجوز ان يزيد مال علي ما لا صاحبه
ويجوز ان يكون الربح على قدر المالكين وما ضمن احدهما مما هو كمال تجارتهما
فيهما واما الغصب ونحوه فلا وعند مالك ايضا لا فرق بين ان يكون مالهما
عروضا او دراهم ولا فرق عنه ايضا بين ان يكونا شركيين في كل ما يملكانه
ويجعلانه للتجارة او في بعض ما بينهما وكذلك لا فرق عنه بين ان يخطا
ما لهما حتى لا يميز احدهما عن الاخر او كان مميزا بعد ان يجعلاه ويصيرانه
بينهما جميعا في الشركة وقال ابو حنيفة نصح الشركة وان كان مال كل واحد
منهما في يده **ووجه** الثاني ان هذه الشركة جائزة حيث وفي كل واحد منها
بما اتفق عليه مع صاحبه وهذا خاص باهل الكمال في الايمان فانه لا فرق
عندهما في مال الشركة بين ان يكون عند احدهما او عند شريكه لما يعلم كل
واحد من الايتار والخيبر في حق صاحبه ووجه الاول تخصيص ذلك بمن
كان بالضم من ذلك اي مما ذكرنا فلا يكا مثل هذا يوفي بما اتفق عليه
فا بطله الشافعي واحدا لما يودي اليه من النزاع ومجته كل واحد لا يكون
راجلا خاسرا فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الى حنيقة واحد يجوز شركة
الوجوه مع قول مالك والشافعي يبطلانها وصورتها ان لا يكون لهما
راس مال ويقول احدهما للاخر اشتركتنا على ان ما اشتراه كل واحد منا في

الذمة يكون شركة بيننا فالاول تخفف وهو خاص بالا كابر من المؤمنين والثاني
مشدد وهو خاص باحد الناس الذين يتفقون مع بعضهم ولا يوفون **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه اذا كان راس المال
متساويا في شركة العنان وشرط احدهما ان يكون له من الربح التمام لصاحبه
فالشركة فاسدة مع قول الى حنيقة نصح اذا كان المسترط لذلك اصدق
في التجارة والكر عملا فالاول مشدد والثاني تخفف بشرطه **فرجع** الامر الى
مرتبتي الميزان وشرط الشافعي في صحة شركة العنان ان يكون راس مالهما نوعا
واحد او يخطا به بحيث لا يميز عن مال احدهما عن الاخر ولا يعرف ولا يسترط عنده
تساوي قدر المالكين فاعلم ذلك **كتاب الوكالة**
اتفق الاثمة على ان الوكالة من العقود الجائزة في الجملة لان كل ما جازت فيه المباشرة
من الحقوق جازت فيه الوكالة كالبيع والاشرا والاجارة وقضا الديون واخصومه
في المطالبة بالحقوق والتزويج والطلاق ونحو ذلك واتفق الاثمة على ان اقرار
الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل بحال وكذلك اتفقوا على اقراره على
موكله في احد ودو القصاص غير مقبول سوا ان كان بمجلس الحكم او غيره وكذلك
اتفقوا على ان لا يجوز للوكيل ان يشتري بالثمن ثمن المثل ولا الى اجل وعلى
ان قول الوكيل مقبول في تلف المال يمينه **ومن ذلك** قول الى حنيقة المثل
الجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الى حنيقة المثل
انه لا يصح اقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم مع قول الى حنيقة انه لا يصح
الا ان شرط عليه ان لا يفر عليه فالاول مشدد خاص باحد الناس والثاني
فيه تخفيف خاص بكل المؤمنين الذين هم اولى بالموكل من نفسه في باب
الاحتياط لدينه بحكم الارث في ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل
عذ اليه عليه موكله الا بما يراه افضل واكمل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحدا وكالة الحاضر صحيحة وان لم
يرض خصمه شرط ان لا يكون عدو الخصم ومع قول الى حنيقة انه لا يصح وكالة
الحاضر الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او مسافرا على ثلاثة ايام فيجوز
حينئذ فالاول تخفف على الموكل مشدد على الخصم والثاني عكسه فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا انه اذا
ذكر شخص في استيفاء حقوقه فان كان بحضرته احكام جاز ذلك ولا يحتاج
فيه الى بينة سوا وكله باستيفاء الحق من رجل يعينه او جماعة وليس حضور
من يستوفيه منه الحق شرطا في صحة توكيله وان وكله في غير مجلس الحكم بقت
وكالته بالبيعة على احكام شرعية على من يطالبه بمجلس الحكم مع قول الى

حينئذ ان كان كان الخضم الذي وكل عليه واحدا كان حضوره شرط في صحة الوكالة
او جماعة كان حضور واحد منهم شرط في صحتها فالاول فيه تخفيف خاص باهل
الدين والورع والثاني فيه تشديد خاص بمن لا يؤمن رجوعه عن قوله الاول
فرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا
للوكيل عزله نفسه بحضور الموكل وبغير حضوره مع قول ابي حنيفة ليس للوكيل
فسخ الوكالة بحضور الموكل فالاول مخفف والثاني تشديد **ووجه**
الاول ان ذلك من باب من تطوع خيرا فهو خير له فالزام فيه **ووجه** الثاني
مراعاة خاطر الموكل والوفاء بحث حيث دخل معه في عقد التوكيل اذ هو من باب
صدق الوعد الذي خلفه من صفات المنافقين فيكون الغرض بحضوره لينظر
هل يتكدر من ذلك ام يرضى **ومن ذلك** قول مالك والشافعي بان
للموكل ان يعزل الوكيل وان الوكيل يعزل وان لم يعلم بذلك مع قول ابي حنيفة
واحد في احدي روايتيه انه لا يعزل الا بعد العلم بذلك فالاول مخفف على الموكل
فكما يترجى بالتوكيل للوكيل كذلك له الرجوع عنه متى شاا والثاني فيه تشديد
عليه الا انه احوط لدين الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالغزل وبغيره احوط
للوكيل **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحد
واي يوسف ومحمد انه لو وكل في البيع مطلقا اقتضي البيع بشئ المثل وينقذ
البلد فانه لو باعه بما يتغابن الناس بمثله سببه او بغير نقدا لبلد لم يجر الا
برضى الموكل مع قول ابي حنيفة انه يجوز ان يبيع كيف شاء نقدا وسببه وبدون
شئ المثل وبما لا يتغابن الناس بمثله وينقذ البلد وبغير نقده **فالاول**
مشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر للمصالح التي يرجع بها ميزان موكله
والثاني مخفف خاص بمن كان كامل النظر في مصالح الموكل فان هذا لا ينصرف
لموكله الا بما يراه انفع لموكله في دينه وايضا فان الموكل قد اطلق له الوكالة
ولم يقيد بها فما تصرف الا بما لم ينهاه عنه **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا من كان عليه حق لشخص في ذمته
اوله عنده عين عارية او وديعه فجاه انسان وقال وكلي صاحب الحق في ذمته
تسليمه منك وصدق انه وكيله ولم يكن للوكيل بيعة انه لا يجير على تسليم
ذلك الى الوكيل مع قول ابي حنيفة وصاحبه انه يجير على تسليم ما في ذمته
واما العين فقال محمد يجير على تسليمها كما في الذمة عنده **فالاول** مخفف على
المدين والثاني فيه تفصيل **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان ويمكن حمل الاول
على اهل الدين والتقوى وحمل الثاني على من كان يصعب عليه وزن الحق
ويصح ان يكون الحمل بالعكس وذلك ان احكام ينصرف على الناس بما يراه اخلص

لدينهم وابر الذمته لانه امين على اديانهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان
البيعة تسمع بالوكالة من غير حضور الخضم مع قول ابي حنيفة ان لا تسمع الا بحضور
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول
اجرا احكام الناس على الظاهر من ان البيعة لا تكذب والخضم لا يتوقف في وزن
الحق **ووجه** الثاني الاخذ بالاحتياط للتصرفات الواقعة من الوكيل وبيان
رضي الخضم بمطالبة ذلك الوكيل له فقد يكون عدو والخضم فيطالبه بعنف
وشدة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في اظهر قوليه واحدا في
اصح روايتيه ان الوكالة تنسخ في استيفاء القصاص في غيبة الخضم مع قول
ابي حنيفة ان لا تنسخ الا في حضوره **فالاول** مخفف على المدعي مشدد على
المدعي عليه والثاني بالعكس **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول
ان القصاص حكمه حكم غيره **ووجه** الثاني الاحتياط للدماء فانها من اعظم
الاموال فاذا كان المدعي عليه حاضرا فرما اجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة
فيستقط عند القصاص **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يبيع
شرا الوكيل من نفسه مع قول مالك ان له ان يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة
في الثمن مع قول احمد في اظهر روايتيه انه لا يجوز بحال **فالاول** مشدد بخمول
عليه من لا يؤمن منه الجبانة ويرى الخط الاوفر لنفسه دون الموكل والثاني
فيه تخفيف بخمول على اهل الدين والورع والثالث مشدد بخمول على من استمر عنه
عدم الورع وراي لنفسه الخط الاوفر حتى قويت التهمة فيه ويصح رجوعه الى
القول الاول **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان المراهق كالبالغ
من حيث الاحتاطة بامور الدنيا **ووجه** الثاني تقصده في ذلك عن البالغ عادة
واسما علم كتاب الاقرار
اتفق الامية على ان اقرار البالغ اذا اقر بحق لغير وارث صح اقراره ولم يكن له الرجوع
فيه والاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء يكون للمقر لهم جميعا على قدر حقوقهم
ان وقت التركة بذلك اجماعا وانفقوا على انه لو مات رجل عن ابنين واقر
احدهما بثلث فانكر الاخر لم يثبت نسبه وعليه ان الاستسناج ايز في الاقرار
لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام معهود فيصح باتفاق الامة اذا كان
من اجنس واما من غير اجنس فغيره خلاف في سائر وكذا ان اتفقوا على جواز
استسنا الأقل من الأكثر واما عكسه فاختلفو فيه كما سيأتي **هذا**
ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية
الثلاثة ان الاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء كان نف التركة خاص
الغرماء في الموجود على قدر ديونهم مع قول ابي حنيفة ان غير الصحة مقدم

عليه غير المرض فيبدأ باستيفاد بينه فان لم يفضل شي فلا شيء عليه وان فضل شي
صرفه الي غير المرض . فالاول محقق علي الغر ما حكم العدل والثاني مشدد علي
غير المرض . فرجع الامر الي مرتبة الميزان . ووجه الاول ان حق عزيم الصحة
تعلق بين ما لا مديون قبل المرض فلما اقر لشخص اخر في المرض تعلق الحق بغير
ماله كذلك فاستغلت ذمته بدين كايتهما فليس احدهما اولي من الآخر ووجه
الثاني ان الحق لما تعلق بعين ما لا مديون حال الصحة صار لا يقبل دخول
حق اخر عليه الا بعد استيفاء حقه كله فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة واحدا انه لا يقبل اقرار المبيع لو ارث اصلا من قول الشافعي انه يقبل
في ارجح قوليه ومع قول مالك انه ان كان غير متمم ثبت والا فلا مثال له
ان يكون بنت وابن اخ فان اقر ابن اخ لم يتم وان اقر لابنته الفخر فالاول
مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الي مرتبة الميزان
ووجه الاول انه يقرر لبعض الورثة بما لا يحرم غيره من ذلك المال للعدالة
تكون بينهما **ووجه الثاني** انه قد يكون كذلك الوارث عليه حق فاقصر
له ليخلص ذمته **ووجه الثالث** ينزل علي كمالين في القولين قبله وانه
اعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان المقر يشترك مناصفة من لم يثبت
نسبه وذلك فيما اذا مات رجل عن اثنين واقرا احدهما ثلث وانكر الآخر
فان نسبته لم يثبت فيشارك المقر فيما في يده مناصفة . مع قول مالك
واحدا انه يدفع اليه ثلث ما في يده لانه قد ربح ما يصيبه من الارث ولو اقر به الاخ
الآخر واقامت بذلك بيته . ومع قول الشافعي انه لا يصح الاقرار اصلا ولا ياخذ
شيئا من الارث لعدم ثبوت نسبه . فالاول مشدد علي المقر والثاني مخفف
عليه والثالث مخفف . فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
لو اقر بعض الورثة بدين علي الميت ولم يصدقه الباقيون انه يلزم المقر منهم بالدين
جميع الدين . مع قول مالك واحدا والشافعي في اشهر قوليه انه يلزمه من الدين
بقدر حصته من ميراثه . فالاول مشدد علي المقر والثاني مخفف عنه **فرجع**
الامر الي مرتبة الميزان ووجه الاول انه هو الذي سيطر الغرما علي بقية الورثة
باقراره فعرفت بوزن الدين كله عقوبة له في طلبه التزامهم بدين لم يعترفوا
به **ووجه الثاني** انه لا يتعدا اقراره علي غيره وانما يتعد عليه وحده بقدر
حصته من ذلك الدين فقط **ومن ذلك** قول ابي حنيفة يصح الاستسنا
من غير الجنس بشرط ان يكون ذلك مما يثبت في الذمة ككبير وموزون ومعدود
لقوله الف درهم الا كحظا وان كان مما لا يثبت في الذمة الا قيمته كتوب
وعبد لم يصح استسناؤه . مع قول مالك والشافعي انه يصح الاستسنا من غير

اجنس علي الإطلاق . ومع ظاهر كلام احمد انه لا يصح . فالاول فيه تخفيف لما فيه
من التفصيل والثاني مخفف والثالث مشدد . فرجع الامر الي مرتبة الميزان
وتوجيه هذه الأقوال ظاهر عند الفطن **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة
انه يكثر استسنا الأكثر من الأقل . مع قول احمد انه لا يصح . فالاول مخفف والثاني
مشدد . فرجع الامر الي مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول
الامية الثلاثة انه لو قال له عندي الف درهم في كيس وعشرة ارطال تمر في جراب
او ثوب في منديل فهو اقرار بالدرهم والتمر والثوب دون الارطال والتمر في جراب
اهل العراق ان اجمع يكون له . فالاول مخفف علي المقر والثاني مشدد وعليه يصح
حمل الاول علي اهل الجود والكرما الذين لا يطيأون بالارعية وحمل الثاني علي
اهل البخل والشح الذين لا يسمون نفوسهم بالظروف **ومن ذلك** قول الامية
الثلاثة انه لو اقر العبد الذي لم يوزن له في التجارة بما يتعلق به عقوبة يبد
كالقتل العمد والزنا والسرقة والتعذيب وشرب الخمر انه يقبل اقراره ويقام عليه
حد ما اقربه . مع قول احمد انه لا يقبل اقراره في قتل العمد ووجه قال المزني وحد
ابن احسن وداود كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل فيهما
فالاول مشدد علي العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهما **فرجع** الامر الي
مرتبة الميزان . ووجه الاول واقفة هذا الاقرار لقواعد الشريعة ووجه
الثاني ان العبد قد يقر بقتل العمد كما لا يستخرج من نقل الخدمة اذا كان سيد
لا يشفق عليه ولا يرجمه **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو شهد شاهد
لزيد علي عمر بالف درهم وشهد له شاهد بالعين ثبت له الف بشهادتهما
وله ان يخلص مع الشاهد الذي زاد الف اخري . مع قول ابي حنيفة انه لا يثبت
له بهذه الشهادة شي اصلا لانه لا يقضي بالشاهد واليمين عنده . فالاول
فيه تخفيف والثاني مشدد . فرجع الامر الي مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر
ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالي واستشهدوا
شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فلم يقبل او رجل وامرأتان
كتاب الوديعه
اتفق الامية كلهم علي ان الوديعه من القربا المندوب اليها وان حفظها ثوابا
وانما امانة محضه وان الضمان لا يحجب علي المودع رد هاتين الامكان والاضمن
وعلي انه اذا طال به قفالا ما او دعني شيئا ثم قال بعد ذلك ضاعت انه يضمن
بخروجه عن حذامانة فلوقال ما تستحق عندي شيئا ثم قال ضاعت
كان القول قوله **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه اذا قبض الوديعه ببينة انه يقبل

الابا لتعدي وان القول قوله
في التلف والرد علي الإطلاق مع
يمينه وعلي انه يضمن طلبها صاحبها
وجميع المودع

قوله في الرد بلايينة . مع قول مالك انه لا يقبل الا بينة . فالاول مخفف والاني
فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المودع ايتمه او لا يقتضي ذلك
قبول قوله في المودعة ووجه الثاني انه قد نظر عليه اجباة بعد ان استأمنه
في رد كذا وقله دين **ومن ذلك** قوله مالك رحمه الله انه لو استودع
دنيا يراود را هم ثم اتفقها وانفقها ثم رد مثلها في مكانه من المودعة ثم تلف
المردود بخير فعله فلا ضمان عليه فان عنده ضمانا للتلف . مع قول ابي حنيفة
انه ان رده بعينه لم يضمن التلف وان رد مثله لم يسقط عنه الضمان . ومع
قول الشافعي واحمد انه ضمان على كل حال بنفسه اخرج له لتقديمه ولا يسقط
عنه الضمان سواء رده بعينه الى خزنة او رد مثله . فالاول مخفف والثاني
مفصل والثالث مشدد . فرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال
ظاهر **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي واحمد انه اذا استودع غيره
تقد كسوب او دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده الى موضع اخر فاما الدابة
فاذا ركبها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين ان يضمن المودع قيمتها وبين
ان ياخذ منها اجرة فقال القاضي عبد الوهاب ولم يبين مالك حكمها
ان تلفت بعد ردها الى موضع المودعة ولم يقل في الثوب كيف يعمل اذا البسه
ولم يبله ثم رده الى خزنة قال والذي يقوي في نفسي ان الشيء اذا كان مما لا
يوزن ولا يحال كالدواب والياب واستعمله وتلف كان اللزم قيمته لا مثله
فانه يكون متغيرا باستعماله خارجا عن الامانة فردده الى موضعه لا يسقط
عنه الضمان بوجه . مع قول ابي حنيفة انه اذا تعدي ورده بعينه ثم تلف
لم يضمنه . فالاول مفصل فيه تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه والثاني
مشدد على المودع **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله مالك
والابي حنيفة واحمد انه اذا سلم المودعة الى عيال المودع في داره ممن يلزمه
تفتيم ولو من غير عذر لم يضمن لانه كالرد الى المودع . مع قول الشافعي انه
اذا اودعها عند غيره من غير عذر لم يضمن . فالاول مخفف خاص بما اذا
كان العيال من اهل الدين والامانة والثاني مشدد خاص بما اذا كان من
اهل الجاهلية فرج الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم .

كتاب الغاربية

اتفق الامت على ان الغاربية مندوب اليها ويثاب عليها هذا ما وجدته
من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الشافعي واحد
ان الغاربية مضمونة على المستعير مطلقا تعديا ولم يتعد . مع قول ابي حنيفة
واصحابه انها امانة على كل حال لا يضمن الا بالتعدي . فالاول مشدد وهو

احوط للدين خاص بالاكابر من المؤمنين الذين يكافون من اعارتهم ولا يحملون له
منه والثاني فيه تخفيف خاص باخاد الناس ويؤيد الاول ما ورد في ذلك من
الحديث الصحيحة . فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قوله الحسن البصري والثوري والاذاعي والتيمي انه يقبل قوله في التلف مع
قوله مالك انه اذا ثبت هلاك الغاربية لا يضمنها المستعير سواء كانت ثيابا
ام حيوانا ام حليبا يظهر او يخفي الا ان تعدي فيها في اظهر الروايات عن مالك ومع
قول قتادة وغيره انه لا يضمن الا اذا استرط المعير على المستعير الضمان
فانه يضمن للشرط فان لم يشترطه فلا يلزمه ضمانا . فالاول مخفف على
المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل . فرج الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه اذا استعار
شيئا لم يعيره لغيره وان لم ياذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعار
مع قول احمد واصحاب الشافعي في اصح الوجهين انه لا يجوز للمستعير ان يعير
الغاربية لغيره وليس للشافعي فيها نص فالاول مخفف خاص باهل الدين
والورع او الذين يوفون بحقوق الاخوة في الاسلام ولا يستحسنون على احوالهم
بشيء يتفهم والثاني مشدد خاص باهل الشح والبخل . فرج الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي واحمد انه يجوز للمعير ان
يرجع فيما اعاره مني شأ ولو بعد القبض وان لم ينتفع بها المستعير . مع قول
مالك انه ان كان ذلك الى اجل فلا يجوز للمعير الرجوع الا بعد انقضاء الاجل وليس
للمعير استعارة الغاربية قبل انتفاع المستعير بها قال مالك وليس له ان
يرجع في الارض اذا اعارها لبنا او غرس وبني او غرس بل للمعير ان يعطيه
اجرة ذلك تطوعا او يامر بالقلع ان كان ينتفع بمقلوعه فان كان له مدة
فليس له ان يرجع قبل انقضاءها فاذا انقضت فالخيار للمعير كما تقدم ومع
قول ابي حنيفة انه ان وقت له وقتا فله ان يحيره على القلع اي وقت اختار
وان لم يشترط فان اختار اي المستعير القلع فله وان لم يختار فالمعير بالخيار
بين ان يملكه بقيمته او يقلع ويضمن ارش النقص وان لم يختار فالمعير له
بقلع ان يملكه المستعير الاجرة . فالاول مخفف خاري على قواعد الشريعة وهو
خاص باخاد الناس والثاني فيه تشديد على المعير مع كونه امير نفسه في
تصرفاته في ماله والثالث مفصل . فرج الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الغصب

اجمع الامت على تحريم الغصب وتأييم الغاصب وانه يجب عليه رد المصوب
ان كانت عينه باقية ولم يخف من ترعها اتلاف نفس وعليه ان كان المقتضى

وادعي هلاكه فاخذ منه المالك القيمة ثم ظهر المصوب فله اخذ ورد القيمة
 واتفق الائمة التي رواية لاحد علي ان العوض والحياوان وكلما كان غير مكيل ولا
 موزون اذا غصب وتلف يضمن بقيمته وان المكيل والموزون يضمن بمثله
 اذا وجد وانفقوا على انه اذا غصب خشبة وادخلها في سفينة فطالب بها
 مالكها وهو في لجنة البحر انه لا يجب عليه قلعها وما حكي عن الشافعي من انه
 يجب عليه قلعها محمول على ما اذا لم يخف تلف نفس او مال **هـ** اما وجد
 من مسایل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك
 في المشهور ان من جنى على شاة انسان فانلف عليه غرضه المقصود منه لزمه قيمته
 لصاحبه وياخذ بما في ذلك الشيء المتعدي عليه قال ولا فرق في ذلك بين المربوب
 وغيره ولا بين ان يقطع ذنب حمار القاضي او اذنه او غيره مما يعلم ان مثله
 لا يركب كذلك اي على هذا الحال سواء كان حمارا او بغلا او فرسا مع قولنا في حقة
 انه لو جنى على ثوب حتى اتلف اكثر من ثوبه لزمه قيمته وسلم الثوب اليه فان
 اذهب نصف قيمته او دونه فله ارش ما نقص وان جنى على حيوان ينتفع بلحمه
 وظهره كبغير ونحوه فقلع احدي عينيه لزمه دفع نصف قيمته وفي العينين جميعا
 القيمة ويرد على الجاني بعينه ان كان ماله فاصيبا او عدلا واما غير هذا
 الجنب فيجب فيه ارش ما نقص ومع قول الشافعي واحد في جميع ذلك ما نقص
 فالاول مخفف على الجاني من حيث اخذ ذلك الشيء المتعدي عليه والثاني
 مشدد عليه في شيء ومخفف عليه في شيء والثالث مخفف على الجاني بالزامة
 ارش ما نقص **هـ** فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
 ان من جنى على شيء غصبه بعد غصبه له جناية لزمه ماله اخذ مع ما نقصه
 الغاصب او يدفعه الى الغاصب ويلزمه قيمته يوم الغصب مع قول الشافعي
 واحدا ليلزمه لصاحبه ارش ما نقص فالاول فيه تشديد على المالك من حيث
 الزامة باخذ المصوب مع ما نقص الى اخره والثاني منه تخفيف على الغائب
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك ان من مثل تعبده
 كقطع يده او جلد او انقذ او قلع سنه عتق عليه مع قول الائمة الثلاثة
 انه لا يعتق عليه بالمثل فالاول مشدد على السيد مخفف على العبد والثاني
 عكسه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واي حنيفة
 واحكامه ان من غصب جارية على صفة فرادت عنه زيادة سمن او ثقل
 مسنة حتى غلت قيمتها بذلك ثم نقصت القيمة بالهزال او سنان الصفة
 كان لسيدھا اخذھا بلا ارش ولا زيادة مع قول الشافعي واحدا لخذھا
 وارش نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب فالاول مخفف

والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
 واي حنيفة ان الزيادة المنقصلة كالولد اذا احدث بعد الغصب فهي غير مضمومة
 مع قول الشافعي واحدا لهما مضمومة على الغاصب بكل حال فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة ان منافع
 المقصوب غير مضمومة مع قول مالك والشافعي واحد في احدي روايات
 انها مضمومة فالاول مخفف على الغاصب والثاني مشدد عليه **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من غصب جارية
 فوطئها فعليه الحد والرد مع الارش مع ظاهر مذهبي في حنيفة ان عليه الحد
 ولا ارش عليه للوطي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا ان الغاصب اذا وطئ ابنة
 المصوبة واولدها وجب رد الولد وهو رقيق للمصوب منه وارش ما
 نقصتها الولادة مع قولنا في حنيفة ومالك ان الولد يجير النقص فالاول
 فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قولنا في حنيفة ومالك انه لو غصب ثوبا او دارا او عبدا وبقي شيء
 يده ممة ولم ينتفع به انه لا شيء عليه في سكن ولا استخدام ولا كرا ولا لبس الي
 حين اخذ من الغاصب وكذا الاجرة عليه للمدة التي بقي ذلك المقصوب
 عنده فيها ولم ينتفع به مع قول الشافعي واحدا ان عليه اجرة المدة التي
 كانت في يده فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ان اجرة المثل في العقار
 والاشجار يضمن بالغصب فمضى غصب شيئا من ذلك قتله بسيل او حريق
 او غيرهما لزمه قيمته يوم الغصب مع قولنا في حنيفة واي يوسف ان ما لا يتقل
 كالعقار لا يكون مقصوبا باخراجه عن يده ماله الا ان يجني الغاصب عليه فيتلف
 بسبب كناية فيضمنه بالانلاف والجناية فالاول فيه تشديد من حيث وجوب
 الاجرة في غصب العقار والثاني فيه تخفيف من حيث عدم وجوبها فيه فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا انه من
 غصب اسطوانة او لبننة ثم بنا عليها لم يملكها ويجب عليه قيمتها للضرر بالحاصل
 على الباني بهدم البناء بسبب اخراجها فالاول مشدد جاري على ظاهر قواعد
 الشريعة تخليطا على الغاصب لئلا يعود لغصب شيء اخر ممة اخرى فلو طلب
 المالك الاسطوانة او اللبننة وجب عليه اخراجها ولو هدم بناؤه لعدم حرمة
 فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة ومالك ان من غصب نخاسا او

رضاءا واحدا مثلاً فأتخذ منه أمانة أو سيفاً يكون عليه في ذلك ما غصب
في وزنه وصفته وكذا الوغصب خبيثة فجعلها أبواباً أو تواباً فجعله لبناً
أو حنطة فطعمها وخبرها. مع قول الشافعي أنه يرد ذلك كله على المعصوب
منه فإن كان فيه نقص لزم الغاصب بالنقص وكذلك القول فيمن غصب
ذهباً أو فضة ثم صاغه حلياً أو ضرب به دنانيراً أو دراهميراً يرد مثله إلى
المعصوب منه عند مالك وحده. فالأول محقق والثاني مشدّد. فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك وأحمد أنه لو فتح فقص طائر
غير أن مالكة فطار ضمنه وكذلك لو حل دابة من قيدها أو عبداً من قيده
فهرب فعليه القيمة وسواء عند مالك طار الطائر أو هربت الدابة أو العبد
عقب الفتح أو الحلال أو وقف بعد مدة ثم طار أو هرب. مع قول الشافعي
أنه إن طار الطائر أو هربت الدابة بعد الفتح أو الحل بساعة فلا ضمان عليه
ومع قول أبي حنيفة أنه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال. فالأول مشدّد
بالزام الفسخ أو الحال لقيده الدابة أو العبد بالقيمة والثاني مفصل والثالث
محقق **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك أنه إذا غصب
عبداً فأتى أودابه فهربت أو عينا فسرت أو ضاعت فانه يغرم قيمة ذلك
وتصير القيمة ملكاً للمعصوب منه والمغصوب ملكاً للغاصب حتى لو وجد
المغصوب لم يكن للمعصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة
الابتراضية وبذلك قال أبو حنيفة أيضاً في صورة واحدة وهي ما لو فقد
المغصوب فقال للمغصوب منه قيمة مائة وقال الغاصب خسونه وخلف
وغير الخمسين ثم وجد المغصوب وقيمة مائة فإن المغصوب منه الرجوع
فيه ورد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة. مع قول الشافعي
أن المغصوب فيما ذكر باق على ملك المغصوب منه فإذا وجد رد المغصوب
منه القيمة التي كان أخذها وأخذ المغصوب. فالأول محقق على الغاصب
بإدخاله المغصوب على ملكه والثاني مشدّد عليه جرياً على ظاهر قواعده
الشرعية من أنه لا يملك ما غيره إلا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الإمام الثلاثة أنه لو غصب
عقاراً اختلف في بدهم أو شيل أو حرق ضمن القيمة. مع قول أبي حنيفة
أنه إذا لم يكن ذلك كسبه فلا ضمان عليه. فالأول مشدّد والثاني محقق
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي أن من
غصب أرضاً فزرعها بها قبل أن يأخذ الغاصب الزرع فله أجيرها على
القلع. مع قول مالك أن كان وقت الزرع لم يفت فللمالك الأجير وإن كان

فانت فاشترى الراشدين عنه أنه ليس له قلع له وله أجرة الأرض ومع قول أحمد أن شأ
صاحب الأرض أن يقر الزرع في أرضه إلى الحصاد وله الأجرة وما نقص الزرع فله
ذلك وإن شادفع اليد قيمة زرعه وكان الزرع له. فالأول مشدّد والثاني
مفصل وكذلك الثالث **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
الشافعي وأحمد أنه لو أرق مسلم خمر على ذي فلا ضمان عليه وكذلك إذا
تلف عليه خنزيراً. مع قول مالك وأبي حنيفة أنه يغرم له القيمة في ذلك
فالأول محقق على المسلم في ذلك والثاني مشدّد عليه **فرجع** الأمر إلى مرتبتي
الميزان **ووجه** الأول أن الخمر ليس بمال عندنا ووجه الثاني أنه مال
عندنا الذي فغرمتنا القيمة أحوط لنا من حجة أحساب يوم القيامة والله أعلم
كتاب الشفعة
اتفق الإمامة الأربعة على ثبوتها للشركة في الملك واختلفوا فيما سوي ذلك
من مسائل الباب. وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك
والشافعي أنه لا شفعة للجار وإنما لا ينظر بالموت فإذا أوصيت له الشفعة
فمات وأخرج علم بها أو علم بها ومات قبل التمكن من الأخذ انتقل الحق للوارث
مع قول أبي حنيفة تجب الشفعة بالجوار. فالأول محقق على الشريك في حق
الجار والثاني مشدّد عليه فيحمل الأول على حال العوام الذين لا يرعون حق
الجار ويحمل الثاني على حال كل المؤمنين الذين يرعون حق الجار إلى أربعين داراً
من كل جانب فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي
في أراج أقاله وأحمد في أحدي رواياته أن الشفعة على الفور. مع قول مالك
وأحمد والشافعي في أحدي قوليهما أنها ليست على الفور وإذا لم تكن على
الفور عند مالك فروي عنه أنها لا تنقطع إلا بمضي سنة وفي رواية أخرى عنه
إلى خمس سنين وقال أن هذه المدة يعلم بها أنه معرض عن الأخذ بالشفعة وفي
رواية أخرى عنه أن حق الشفعين باق إلى أن يرفع المستزجي إلى الحكم فيأمره
بالأخذ أو الترك فإذا بيع المشفوع والشريك حاصر يعلم بالبيع فله المطالبة
بالشفعة متى شاء ولا تنقطع الشفعة إلا بأحد الأمرين السابقين فالأول مشدّد
خاص بالأكابر الذين يرون الخطأ أو فلا يجمل عندهم ندم إذا سبقهم أحد
إلى الشراء والثاني محقق خاص بمن يجمل عنده ندم بذلك من أحاد العوام فله ذلك
جعل لهم مالاً مائة يتروى فيها من سنة أو خمس سنين وجعلها قاطعة الاعتذار
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك أن الممثلة
إذا كانت على النخل وهوبين شريكين فباع أحدهما حصته أن للشريك الشفعة
مع قول الشافعي وأحمد أنه لا شفعة في ذلك فالأول محقق والثاني مشدّد.

فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول عشر القسمة في الميزان على وجه التحرير
الميرى للذمة فكان كاللينة الصغير الذي لا ينقسم . ووجه الثاني ظاهر **ومن ذلك**
ذلك قول مالك والشافعي ان الشفعة تورث ولا تبطل بالموت . مع قوله
الى خيفة ان الشفعة تبطل بالموت ولا تورث . ومع قول احمد انها تورث الا ان كان
الميت طالبا لها . فالاول محقق على الشفعين والثاني مشدد والثالث مفصل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا
ان المشتري اذا اشترى ما غرس فيما اشتراه ثم طلب الشفعة فليس له
مطالبة المشتري بغير ما بنى ولا قلع ما غرس مضافا الى الثمن . مع قوله اي
خيفة انه للشفعين اجاره على القلع والهدم ومع ذهاب قوم ان للشفعين ان
يعطيه ثمن الشفعين ويترك البنا والغرس في موضعهم فالاول محقق والثاني
مشدد والثالث فيه تخفيف . **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول مالك في احدي واثنين والشافعي ان كلما انقسم كالمير والحمام والطريق
والرحلي والباب لا شفعة فيه . مع قوله اي خيفة ومالك في رواية اخرى
ان في ذلك الشفعة . فالاول محقق على المشتري والثاني مشدد عليه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول ان كل الانتفاع المشروع لاجل الشفعة
لا يحصل بالشفعين الذي لا ينقسم من المير والحمام مثلا . ووجه الثاني
حصول الانتفاع به ولو بوجد من الوجوه **ومن ذلك** قول اي خيفة والشافعي
يجوز الاختيال في سقاط الشفعة طال ان يبيع سلعة مجهولة عند من يري ذلك
مسقطا للشفعة وان يقر له ببعض الملك ثم يبيعه الباقي ولا يبيعه له مع
قول مالك واحدا انه ليس له الاختيال على سقاط الشفعة فالاول محقق والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ورود الجملة في الكتاب والتمسك
ووجه الثاني اخذ بالاختياط للدين من جهة الشريك وطلب الخطا او فر
لا خيد المسلم اذا جملة انما هي رخصة لضعفا المؤمنين **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة ان الشفعة اذا وجبت للشريك في ذلك المشتري دراهم
على ترك اخذها بالشفعة جاز له اخذها او تملكها . مع قوله الشافعي انه لا يجوز
له ذلك ولا يملك الدراهم وعليه ردّها ولا يصح ما به في سقاطها بذلك وجهان
فالاول محقق خاص بالعوام والثاني مشدد خاص باهل الورع من كل المؤمنين
لان الشفعة حق فري لا يحتاج فيه الى مال . **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي واحدا ان اذا ابتاع انسان من الشركاء نصيبها
شفعة واحدة كان للشفعين اخذ نصيب احدهما بالشفعة كما لو اخذ نصيبها
جميعا مع قوله مالك واي خيفة انه ليس له اخذ حصته احدهما دون الاخر

بل ياخذ نصيبها جميعا او يتركها جميعا . فالاول محقق والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان
الشفعة تثبت للذي . مع قول احمد انه لا شفعة للذي فالاول محقق على الذي
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الاحاديث بان
الشفعة للشريك من غير تقييد بالمسلم وتقييد بتقييد ذلك بالمسلم فهو جري
على الغالب كما لو قالوا في حديث لا يبيع احدكم على بيع اخيه ولا يخطب على
خطبة اخيه ووجه الثاني التعليل على الذي من حيث ان في ابيات الشفعة
له تشليل على المسلم باخذ حقه بنوع من القهر والغلبة لا سيما مع عدم طيبته
نفسه المسلم بذلك واسه اعلم **كتاب القراض**
اتفق الائمة على جواز المضاربة وهي القراض بلفظ اهل المدينة وهو ان يدفع
انسان الى شخص مالا ليتجر فيه والرجع مستترك هذا ما وجدته من مساكين
الاتفاق . واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا
انه لو اعطى سلعة وقال له بعها واجعل ثمنها قراضا فهو قراض فاسد . مع
قوله اي خيفة انه قراض صحيح . فالاول مشدد والثاني محقق . **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه خلاف ما عليه عمل الناس **ووجه**
الثاني النظر الى الاذن له في جعل ذلك ثمن قراضا كما عطاها بالتقدي قراضا
على حد سواء نظر المعنى **ومن ذلك** قول الائمة بمنع القراض با
لفلوس . مع قوله شيب وابي يوسف جواز القراض بها اذا راجت وراج
النقود . فالاول مشدد والثاني محقق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول عامة العلماء ان العامل لا يبرأ اذا اخذ مال القراض
بيئته الا برده الا بيئته مع قوله اهل العراق انه يقبل قوله مع بيئته فالاول
مشدد خاص بمن غلب على قلبه حبة الدنيا فلا يبعد ان يحلف باطلا او يدعي
رده والثاني محقق خاص بمن غلب عليه الزهد في الدنيا وصدق المسلمين
في تادية الامانات فصدقوه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه اذا دفع للعامل مال قراض فاسترجع للعامل منه
سلعة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائع انه ليس على المقارض شي والشفعة
للعامل وعليه ثمنها مع قوله اي خيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول
محقق على رب المال والثاني مشدد عليه ولعل ذلك لتسببه رب المال الى
التقصير في اعطائه لمن لا ينظر فيه بالمصلحة ولا ينظر العواقب **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا انه لا يجوز
القراض مدة معلومة لا يفسد قبلها او على انهاء المدة يكون ممنوعا

من البيع والشراء مع قول أبي حنيفة أنه يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول أن القراض إنما شرع للربح
والربح غيب ليس له وقت معلوم وتقييد المدة ينافي بالإطلاق في التصرف ووجه
الثاني أن لرب المال الرجوع عن القراض وهذا في الربح الذي يبيح **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي أنه إذا شرط رب المال على العامل أنه لا يبيع
ولا يشتري إلا من فلان كان القراض فاسدا مع قول أبي حنيفة واحداً من ذلك
صحيح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول
أن يكون رب المال أنظر نظر من العامل ووجه الثاني عكسه **ومن ذلك**
قوله أبي حنيفة والشافعي أن المقارض إذا عمل بعد فساد القراض فحصل
في المال ربح كان للعامل مثل أجره عمله والربح لرب المال والتقصان عليه
مع قول مالك في أحدي روايته أنه يرد إلى قراض مسلم ووجه قال القاضي
عبد الوهاب فالأول مشدد على العامل والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما أن العامل
إذا سافر بمال القراض تكون نفقته في مال القراض مع قول أحد والشافعي
في إرجاع قوليه أن نفقة العامل إذا سافر للمضاربة والربح على نفسه حتى
أجرة موكوبه فالأول مخفف على العامل والثاني مشدد عليه فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك أن من أخذ قراضاً على أن يبيع
الربح له وأنه لا ضمان عليه جازع قول أهل العراق أن المال يصير قرضاً
عليه ومع قول الشافعي أن للعامل أجره مثله والربح لرب المال فالأول
مخفف بحكم الشرط المذكور والثاني مشدد على العامل والثالث فيه تخفيف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الثلاثة ظاهراً رب المال قول
أبي حنيفة الثلاثة لو أدي إلى رب المال أذن له في البيع والشراء نقداً وسبيحة
فقال رب المال ما أذنت لك إلا نقداً أن القول قول المضارب مع يمينه مع
قول الشافعي أن القول قول رب المال مع يمينه فالأول مخفف على المضارب
والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن رب المال استأنس
أولاً فلا ينبغي له تكذيبه فيما ادعاه ثانياً ووجه الثاني أن رب المال هو
الأصل في الأحسان إلى المضارب فكان له اليد عليه من حيث أنه أصل
والمضارب فرع وأسه أعلم **كتاب المساقاة**
اتفق فيها المصنفون من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب على جوازها
المساقاة وخالفهم أبو حنيفة وحده فقال بطلانها فالأول مخفف والثاني
مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه عقد ينتفع به كل من

العاقدين بحكم الاتفاق والرضي ووجه الثاني ما فيه من الغرر **ومن ذلك** قوله
مالك وأحمد والشافعي في القديس أنه يجوز المساقاة على سائر الأشجار المثمرة
كالنخل والعنب والتين والجوز وغير ذلك وبذلك لا أبو يوسف ومحمد والمناخرون
من أصحاب الشافعي مع قول داود وأبي حنيفة في الجديد أن النخل لا يجوز إلا في النخل والعنب
خاصة ومع قول داود وأبي حنيفة في النخل خاصة **والأول** مخفف والثاني
فيه تشديد والثالث مشدد **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول عدم
نهي الشارع عن المساقاة في غير النخل والعنب **وجه** الثاني الوقوف على حد
ما ورد من المساقاة على النخل والعنب فقط من حيث كونهما زكويين ووجه
الثالث الوقوف على حد مساقاة أهل خير فافها كانت في النخل فقط **ومن**
ذلك قول الشافعي وأحمد أن كان بين النخل بياض وأن كثر صحنه المزارعة
عليه مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعسراً أفراد النخل بالسقي هو
والبياض بالعمارة ويشترط أن يفصل بينهما ولا يقدم المزارعة بل تكون تبعاً
للمساقاة مع قول مالك يجوز دخول البياض البسيط بين الشجر في غير المساقاة
من غير اشتراط ومع قول أبي يوسف ومحمد يجوز ذلك على أصلهما في جواز الجائر
وهي عمل الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق فالأول مخفف
بالشروط المذكورة والثاني فيه تشديد **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قوله أبي حنيفة ومالك والشافعي في الجديد أن المزارعة باطله وهي
أن يكون البذر من مالك الأرض مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
والمناخرون من أصحاب الشافعي واختاره النووي من حيث الدليل بطلان المزارعة
قال النووي وطريق جعل العلة لهما ولا أجره أن يستأجره بنصف البذر
ليزرعه له النصف الآخر ويعيره بنصف الأرض فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول خروج المزارعة عن قواعد البيع وعن
قواعد القراض ووجه الثاني أن النزاع بين أمرين أشبه حكم **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو ساقاه علي غرة موجودة ولم يبدل صلاح الثمرة
جاز وأن بدله صلاحاً لم يجز مع قول أبي يوسف ومحمد وسحنون يجوز ذلك على كل
غرة موجودة من غير تفصيل فالأول فيه تشديد والثاني مخفف **فرجع** الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في الشق الثاني أنه إذا بدله صلاح الثمرة ما ينبغي
يحتاج إلى المساقاة فهو كالعنب ووجهه مقابلته أن الثمرة ولو بدله صلاحاً يحتاج
إلى كمال التسمية حتى تبلغ حالة الكمال ولا عيب في ذلك **ومن ذلك** قول
أبي حنيفة والثالث أنهما لو اختلفا في أجره المشرط فالقول قول العامل مع يمينه
مع قول الشافعي أنهما يتخالفان وينفسخ العقد ويكون للعامل أجره مثله فيما

عمل بنا علي اصله في اختلاف المتبايعين فالاول فيه تخفيف علي العامل والثاني فيه تشديد. فرجع الامر الي مرتبتي الميزان واسه بجانبه ونفاي اعلم.

كتاب الاجارة

اتفق كافة اهل العلم علي ان الاجارة جائزة خلافا لاسماعيل بن علية فانه انكر جوازها ووجه الثاني عدم وصوله لبل اليه في ذلك فرائ ان من شرط بيع المنافع قبضها جملة واحدة لقبض العين المبيعة ولم يكن قبضه في قبض المتفعة شيئا فشيئا فقال بعدم جوازها الشبهة باكل اموال الناس بالباطل لاسيما ان كانت الاجارة في الذمة فلا هو اعطي الاجارة معجلة ولا هو استوفى المنفعة ولا يردها علينا السلام لانه خرج بدليل **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا ان عقد الاجارة لازم من الطرفين جميعا فليس لاحدهما بعد عقدها الصحيح فسخها ولو لعذر الا بما يفسخ به العقد للارز من وجود عيب بالعين المستأجرة مثلا لو استأجر دارا فوجد بها منهدمة لا تصلح للسكنى واشتد بعد العقد ومرض العبد المستأجر او وجد الاجير بالاجرة المعينة عيبا فيكون للمستأجر اختيار لاجل العيب. مع قول ابي حنيفة واصحابه انه يجوز فسخ الاجارة بعد حصول ولو من جهة مثل ان يكثر في جانتها ليجز فيه فيخرج ماله او يسرق او يغصب او يغلس فيكون له فسخ الاجارة ومع قول قوم ان عقدها لازم من جهة المستأجر فقط كالجعالة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعقد والثالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسخها للوجر فرجع الامر الي مرتبتي الميزان ووجه الاول المعروف من صفات المناققين بان يرجع احدهما في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني ان لزوم العقد انما هو مع شرط سلامة العاقبة ووجه الثالث ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا انه اذا استأجر دارا او خانة فنامت معلومة باجرة معلومة ولم يشترط تعجيل الاجارة ولاضا علي تاجيلها بل اطلاقها انما يستحق بنفس العقد فاذا سلم المجر العين المستأجرة الي المستأجر استحق جميع الاجرة لانه قد ملك جميع المنفعة بعقد الاجارة فوجب تسليم الاجرة ليلازم تسليم العين اليه مع قول ابي حنيفة ومالك ان الاجرة تستحق جزا فجزا كلما استوفى منفعة يوم استحق اجرة فالاول مشدد خاص باهل السخا والكرم والثاني فيه تخفيف خاص باهل المشاحمة فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو استأجر دارا كل شهر بشئ معلوم انه يبيع الاجارة في الشهر الاول وتلزم واما ما عداه من الشهر فلا يلزم الا بالذخول فيه مع قول الشافعي انما تبطل الاجارة في الجميع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبتي الميزان ووجه الاول ان تفصيل

الاجرة وتوزعها علي الشهر وعتابة العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني الجهل بعبء الاجارة ولان كل شهر يحتاج الي عقد جديد لا فراه اجرة معينة ولم عقد وذلك يقتضي البطلان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحدا انه لو استأجر عبدا مدة معلومة او دارا فقبض ذلك العبد والدار ثم مات العبد قبل ان يعمل شيئا او انتهت الدار قبل ان يسكنها ولم يحض من المدة شيئا انه لا يستحق عليه شي من الاجرة وتبطل الاجارة مع قول ابي ثور ان المنافع في هذا الموضع من ضمان المكثري. فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان الاجرة لا تجب الا بالعمل مثلا **ووجه** الثاني ان الموت او الهلاك ليس هو في يد الموجه وقد سلم المستأجر الاجرة وابعث لقابضها النضر فيها فكانه ملكها فلا ينبغي رجوعه فيها وهذا خاص بالا كابر والاول خاص بعوام الناس المشا حيين علي الدنيا **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان عقد الاجارة علي القرية والدار والعبد لا يفسخ بموت العاقدين او احدهما ويقوم الوارث مقام مورثه في ذلك. مع قول ابي حنيفة ان العقد يفسخ بموت العاقدين جميعا او احدهما. فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول احسان الظن بالورثة وانهم يرضون بما فعله مورثهم **ووجه** الثاني الاخذ بالاحتياط وانهم قد لا يرضون بما فعله مورثهم لتقص في عقولهم ولكل عقلمهم ورجائه علي عقل مورثهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة والشافعي في ارجح اقواله انه يجوز عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالبا مع قوله اي الشافعي في القول الاخر انه لا يجوز اكثر من ستة وفي القول الاخر انه لا يجوز اكثر من ثلاثين سنة. فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول العمل بالغالب في بقائه تلك العين ولو مائة سنة واكثر ولا فرق بين طول المدة وقصرها في ذلك **ووجه** الثاني ان العين قد تتغير بعد مضي ستة **ووجه** الثاني ان الثلاثين سنة هي التي ينتهي اليها امانك الناس في المعيشة اليها في طول الامل وقصره غالبا فالخلاف مبني علي مراعاة احوال الخلق غالبا **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في احد قوليه ان الصابغ اذا اخذ الشيء الي متركه لم يملكه فهو ضامن لذلك ولما اصاب عنه من جملته مع قول ابي حنيفة والشافعي في ارجح قوليه لاضمان عليه الا فيما جنت يده او قصر فيه ومع قول ابي يوسف ومحمد ان عليه الضمان فيما يستطيع الامتناع منه الا فيما يستطيع الامتناع منه كالحريق والامر بالغالب وتلف الحيوان فانه لا ضمان عليه فيه ومع قول مالك اما الاجر الا يضمون بل هم علي الامانة الا الصباغ خاصة فانهم ضامنون اذا انفردوا بالعمل سواء عملوا بالاجرة او بغيرها الا ان

تقوم ببنية بمرأته وهلاكه فيرا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث وما بعد
فرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر **ومن ذلك**
قول الامامة الثلاثة انه لو اختلف الحياط وصاحب الثوب في كيفية تفصيله قبا
او قميصا مثلا فالقول قول الحياط مع قول الشافعي ان حقيقته ان القول قول صاحب الثوب
فالاول مشدد وعلي الحياط والثاني عكسه **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول الشافعي واحدا انه لا يصح الاستيجار على القربا الشرعية كالحج وتعليم
القران والامامة والاذان مع قوله مالك والشافعي انه يجوز ذلك في الامامة
بغيرها واختلف اصحابه في ذلك فالاول مشدد خاص باهل الورع والدين
والثاني مخفف خاص باحد الناس **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي واحدا انه يجوز للمصلي ان يستاجر دارا يصلي فيها فيوجره
مالك الدار من معلومة يصلي فيها ثم تعود اليه ملكا وله الاجرة مع قول الشافعي
حقيقته ان ذلك لا يجوز ولا اجرة له قال ابن هبيرة وهذا من محاسن ابي حنيفة لا بما
يجاب عليه لانه من القربات عنده ولا يؤخذ فيها اجرة فالاول مخفف والثاني
مشدد خاص باهل الورع **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
الشافعي والجمهور يصح اجارة اجندي لاقطاع السلطان الذي اقطعه لدار
الجندي مستحق لمنفعة قال الشيخ تقي الدين السبكي وما زالنا نسمع كلام
علماء الاسلام قاطبة بالديار المصرية والشامية يقولون يصح اجارة الاقطاع
حتى جال الشيخ تاج الدين فقال فيها ما قاله يعنى من المنع وهو المعروف من مذهب
احد وهو قول ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اظهر قوليه انه يجوز بيع العين الموجهة
مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز بيعها الا برضى المستاجر فهو بالخيار بين اجارة البيع
وبطلانه ومع قول مالك واحده يجوز بيع العين الموجهة للمستاجر دون
غيره لعدم تغذرو وصوله الى استيفاء المنفعة بخلاف بيعها لغير المستاجر فالاول
مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تشديد على الموجه **فرج** الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي واحدا في يوسف انه لو استاجر دابة ليركبها فكبها بالجمامها
كاجرت به العادة فلا ضمان مع قول ابي حنيفة انه يضمن قيمتها فالاول
مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص باحد الناس
والثاني خاص باهل الدين والورع ويعنى ان يكون الامر بالعكس **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز اجارة الدنانير والدرهم للترتين والتجمل
بها لو كان صرفيا مع قول الشافعي واحدا ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف

خاص

خاص باحد الناس والثاني مشدد خاص باهل الورع والتقوى **فرج** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه لا يجوز اجارة الارض بما ينبت
فيها او يخرج منها ولا بطعام السمك والعسل والسكر وغير ذلك من الاطعمة
والماكولات مع قول ابي حنيفة والشافعي واحدا يجوز بكمالها انبتت الارض وبغير
ذلك من الاطعمة والماكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض ومع قول
احسن وطاوس بعدم جواز كرا الارض مطلقا بكل حال فالاول مشدد خاص
باهل الخوف والورع من الوقوع في الربا من حيث ان ذلك المطعوم الذي
خرج من الارض نوع من الارض كان مشددا فيها فكانه من قاعدة مدعوجة
ووجه الثاني مخفف ان الخارج من الارض نوع اخر غير الارض كالذهب
والفضة ووجه الثاني مشدد الى الغاية العمل على الوفاق اخذ الاسلام
فمن احتاج الى ارضه رزعا ومن استغنى عنها اعطاها لاهله المسلم ليرزعا
بلا اجرة على الاصل في الانتفاع بالارض والانتفاع بكرائها انما هو فرع عن ذلك
ورخصة من الشارع والا فالارض مخلوقة بالاصالة للمنافع العباد من غير تحيز
فكل من احتاج اليها كان اولى بها **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول الامامة الاربع من استاجر ارضا ليرزعا حنطة ان له ان يزرعها شعيرا
وكما ضره كضر الحنطة مع قول داود وغيره ان ليس له ان يزرعها غير
الحنطة فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني مشدد خاص باهل
الورع **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
واحدا في يوسف ومحمد انه يجوز اجارة المشاع مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز
ان يوجره نصيبا مشاعا الا من شريكه وامارهنه وهبته فلا يجوز ذلك
عنده بحال فالاول مخفف خاص باهل الورع والدين الذين لا يشاحون
عن عامله والثاني مشدد خاص باحد الناس الذين يشاحون اخاهم
ويرون الخط الاوفرا لا تقسم ويحتاجون الى المرافعة للمحكمة **فرج** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يجوز شرط اختيار
ثلاثي الاجارة كالبيع مع قول الشافعي انه لا يجوز فالاول مخفف خاص
باحد الناس الذين يقع لهم تردد وندم اذا كان الخط الاوفرا لا يقسم والثاني
مشدد خاص باهل الدين يجمع ان الاجارة فيها بيع المنافع ولا فرق بينها
وبين بيع الاعيان لمن نامل **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول الامامة الثلاثة انه اذا استاجر شخص شيئا من دار او عيقل فلم ينتفع
به فعليه الاجرة مع قول ابي حنيفة انه لا اجرة عليه لكونه لم ينتفع بذلك
فالاول مشدد خاص باهل الدين والورع والثاني مخفف خاص باحد

ففي

الناس. فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم.

كتاب احيا الموات

اتفق الامية على جواز احيا الارض الميتة للمسلم ولو موات الاسلام هذا ما وجدته من مسائيل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامية الثلاثة انه لا يجوز للذي احيا موات الاسلام مع قول ابي حنيفة انه يجوز. فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان تمليك الذي من احيا فيه عزله بخرجه عن الصغار **ووجه الثاني** ان لا فرق بين احيا موات الاسلام وبين عمارته بيننا في العمران لمن تملك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة بشرطه في جواز احيا اذن الامام مع قول مالك انما كان في القلاة او حيث لا يتساحح الناس فيه لا يحتاج الى اذن وما كان قريبا من العمران او حيث يتساحح الناس فيه اقتصر الى اذن. ومع قول الشافعي واجمده انه لا يحتاج الى اذن الامام مطلقا. فالاول مشدد خاص باهل الادب مع ولي الامر والثاني مفصل والثالث مخفف ودليله الحديث الصحيح من احيا ارضا ميتة فهي له فان لفظه بعم المسلم والذي من اذن له الامام ومن لم ياذن له. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انما كان من الارض مملوكة ثم ياداه له وخرجه وطاعه. عهده بملك بالاحياء مع قول الشافعي واحدي اظهر وايتيمانه لا يملك بالاحياء. فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني مشدد خاص باهل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد ان احيا الارض وملكها يكون يتجهزها وان يتخذ لها ما واما الدار فتتجهزها وان لم يسقفها. مع قول مالك تملك الارض بما يعلم بالعادة انه احيا لمثلها من بناء وغراس وحفر بئر وغير ذلك. مع قول الشافعي ان كانت للزرع فتملك بزرعها واستخراج ما فيها وان كانت للسكنى فبشقطعها بيوتها وتسقيفها. فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان حريم البئر اربعون ذراعا ان كان الابل يستقي دايما منها وان كان للناس فستون ذراعا وان كانت عينا قبل ثمانية ذراع وفي رواية اخرى عنه خمسمائة ذراع فمن اراد ان يحفر في حريمها منع منه. مع قول مالك والشافعي انه ليس لذلك حد مقدور الرجوع في ذلك الى العرف. ومع قول احمد ان كانت في الارض موات خمسة وعشرون ذراعا وان كانت في ارض عامرة خمسون ذراعا وان كانت عينا فخمسمائة ذراع. فالاول مفصل وكذلك

الثالث والثاني فيه تخفيف. فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف صلاح الارض ورخاوتها وكثرة الوارد على الما وقتهم فكلام الامية كله صحيح ووجه ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحدي اظهر وايتيمانه اذا بنت حشيش في ارض مملوكة لم يملكه صاحب الارض وكل من اخذ صار له مع قول الشافعي انه يملك بملك الارض. ومع قول مالك ان كانت الارض محوطة بملكه صاحبها وان كانت غير محوطة لم تملك. فالاول مشدد وعليه المالك مخفف علي المسلمين والثالث مفصل وظاهر القواعد يعضد قول الشافعي ويشهد للاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركا في ثلاثة في الماء والكالا والمنار فانه يشمل الكالا الثابت في الملك وفي الموات. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان حشيش لا يلتفت اليه صاحب الارض في الغالب بخلاف ثمن الشجر. **ووجه الثاني** اخذ بالاحتياط فلا ينبغي لاحد ان ياخذ ذلك حشيش الا بطلب قلب صاحب الارض وهو خاص باهل الورع ووجه قول مالك ان التخييط يدل على الالتفات الى حشيش فليس لاحد اخذ الا باذن صاحب الارض بخلاف ما اذا لم يكن محوطا عليه فانه يدل على مسامحة الناس به **ومن ذلك** قول مالك انه اذا اخذ من حاشية الانسان وبها يعمد وزرع شي من الماء الذي في نهره او بئر فانه كان النهر والبير في البرية فالملك الحق بمقدار حاجته منها من غيره ويجب عليه بذر ما فضل من ذلك وان كانت في حايطة فبيلزمه بذر ما فضل لجاره الى ان يصلح بئر نفسه او عينه فان تناون باصلاحه لم يلزمه شي وهل يستحق عوضه فيه روايتان. مع قول ابي حنيفة واصحابه الشافعي انه يلزمه بذر له لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك للزرع وله اخذ العوض ويستحب تركه ومع قول احمد في احدي روايتيه انه يلزمه بذر له من غير عوض للماشية والسقي معا ولا يحمل له البيع. فالاول مخفف على المالك والثاني مشدد على المالك رحمة بالناس والدواب والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم.

كتاب الوقف

اتفق الامية على ان الوقف قرية جائرة وعليه ان ما لا يصح الانتفاع به الا بالانفاق عينه كالذهب والفضة والماكول لا يصح وقفه وعليه ان وقف المشاع جائز كعبته واجارته خلافا للمحدثين احسن فقط في قوله بامتناع اجارة المشاع وقفه وعلى انه اذا خرب الوقف لم يعد الى ملك الواقف **هـ** اما وجدته من مسائيل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول مالك والشافعي انه يلزم باللقط وان لم يحكم به حاكم ويزول ملك الواقف عنه وان لم يخرج عن حرم مع قول محمد بن احسن لا يصح الا اذا اخرج عن يد من جعل للوقف وليا

وبسألهم اليه وهو واحد الروائيين عن مالك . ومع قول أبي حنيفة الوقف عطية
صحيحة ولكنه غير لازم ولا يزول ملك الوقف عنه إلا بعد أن يحكم به حاكم أو يعلق
بموته كان يقول إذا تمت فقد وقفت داري علي كذا . فالأول مشدد علي الوقف
والثاني مفصل والثالث مشدد مخفف علي الوقف **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان
وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد ومالك
في أحدي روايته أنه يصح وقف الحيوان . مع قول أبي حنيفة ومالك في الرواية
الأخرى أنه لا يصح بناء علي قاعدة تمامه أنه لا يصح وقف المتقول . فالأول مخفف والثاني
مشدد . فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجد** الأول أنه فعل معروف وإن
غلب عليه النلف بعد مدة **ووجد** الثاني أن الوقف إنما يتخذ للتأيد وروا
الانتفاع والحيوان يغلب هلاكه فلا يصح **ومن ذلك** قول بعض أصحاب
الشافعي أن الملك في رقبته الموقوف ينتقل إلى الموقوف عليه . مع قول أبي حنيفة
وجماعات من أصحابه والراجح من قول الشافعي أن الوقف إذا صح خرج عن ملك
الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه . فالأول مشدد علي الوقف والثاني
فيه تشديد علي الموقوف عليهم **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجد** الأول
أن سبب مشروعة الوقف ادعاء العبد للملك مع سيده كما قاله في الزكاة الواجبة
فكانه بالوقف يتبرأ إلى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف فلم يخرج عن ملكه
فكانه لم يتبرأ **ووجد** الثاني أن الوقف إذا رجع فيما بيده إلى الله تعالى
يحتاج الموقوف عليهم إلى تمليك جديد من الحق تبارك وتعالى ولم يحصل وأيضا
فإن الانتفاع لا يتخصص بأحد بعينه في الأصل فإذ أمات المعين لما انتقل لما
بعد من جماعات القربات وإن الموقوف عليهم كانوا يملكون الموقوف لا يحتاج
إلى إذن منهم لم ينتفع به بعدهم فافهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد
يصح وقف الإنسان علي نفسه . مع قول مالك والشافعي أن ذلك لا يصح
فالأول مخفف علي الوقف خاص بأهل الشئ والتملك الذين لا يتخلص نفوسهم من
ورقة تحية الدنيا فكان ذلك كالوصية عند حضور المجل وقد ورد في الحديث
أفضل الصدقة أن تصدق وانت صحيح شحيح تامل البقا وتحشي الفقر
وليس الصدقة أن تقول إذا حضرتك الوفاة فلان كذا أو فلان كذا الحديث
ووجد الثاني المشدد علي الوقف أنه علي قاعدة القربات الشرعية من
طلب المبادرة بها قبل اخترام المنيعة **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول مالك أنه يصح الوقف إذا لم يعين للوقف مصرفا كان قال وقفت
داري هذه وكذا يصح الوقف عند وعند الشافعي إذا كان منقطع الآخر
كوقف هذالك علي وأدي وأولاهم ولم يذكر بعدهم الفقرا مثلا ويرجع ذلك

بعد انقراض

بعد انقراض من سمي إلى فقرا عصبته وإن لم يكونوا في فقر المسلمين وبذلك قال
أبو يوسف ومحمد مع قول الشافعي أن الوقف يبطل إذا لم يعين له مصرفا فالأول
فيه تخفيف علي الوقف والثاني مشدد في بطلان الوقف إذا لم يعين له مصرفا
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي يوسف أن الوقف إذا
خرب لا يجوز بيعه وصرف ثمنه إلى مثله كما إذا خرب المسجد ولم يرج عوده . مع
قول محمد أنه يعود إلى مالكه الأول وليس له في حقيقته نص في هذه المسئلة . فالأول
مشدد والثاني مخفف من بطلان الوقف بعد ثبوته . فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
واسه تعالى أعلم **كتاب الهبة**
اتفق الأئمة علي أن الهبة تقع بالإيجاب والقبول والقبض . وأجمعوا علي أن
الوقا بالوعد في الخير مطلوب . وعلي أن تخصيص بعض الأولاد بالهبة مكره
وكذا التخصيص بعضهم علي بعض **هـ** أما ما وجدته في الباب من مسائل
الإجماع والاختلاف . وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الأئمة الثلاثة
أنه لا يقتر في صحة الهبة إلى القبض . مع قول مالك أنه لا يقتر صحتها ولو لم يمس
إلى قبض بل يقع وتلزم مجرد الإيجاب والقبول ولكن القبض شرط في نفوذها
ونماها وأحترز مالك بذلك عما إذا أخرج الواهب الإقباض مع مطالبة الموهوب
له حتى مات وهو مستمر علي المطالبة فانها لا تبطل وله مطالبة الورثة فان
ترك المطالبة أو أمكنه قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الواهب أو مرض بطلب
الهبة وعبارة بن أبي زيد القيرواني في رسالته ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس
إلا بالحيارة فان مات قبل الحيارة فهو ميراث مع قول أحد في أحدي روايته
أن الهبة تملك من غير قبض فالأول مشدد جار علي قواعد الشريعة كالبيع
وغيره من سائر التملكيات والثاني مخفف علي الموهوب له مشدد علي الواهب
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لا بد من
صحة القبض أن يكون بأذن الواهب . مع قول أبي حنيفة أنه يصح القبض بخبر
أذن منه . فالأول مخفف علي الواهب عكس الثاني . فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي هبة المساع جائزة كالبيع وصحة قبضه
أن يسلم الواهب الجميع إلى الموهوب له فيستوفي منه حقه ويكون نصيب شريكه
في يده كالوديعة . مع قول أبي حنيفة أنه كان مما لا يتقسم كالعبيد وأجواهر
جازت لهبته وإن كاله مما يقسم لم تجز هبته شي منه مساعا . فالأول مخفف والثاني
مفصل **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه
يستحب للأب وإن علان يسوي بين أولاده في الهبة . مع قول أحمد ومحمد
أنه إن يفضل الذكر علي الإناث كقسمة الارث . فالأول فيه تشديد علي

الاب والثاني فيه تخفيف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان ثم اذا فاضل الاب بينهم
 قبل يلزمه الرجوع في المفاضلة قال للثلاثة لا يلزم ذلك وقال احد يلزمه
 الرجوع . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه ليس
 للاب الرجوع في هبته لولده بحال . مع قول الشافعي ان له الرجوع فيها
 بكل حال . ومع قول مالك ان له الرجوع ولو بعد القبض في كل ما وهبه لابنه
 على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيها وهبه على جهة الصدقة قال وانما يسوغ
 الرجوع اذا لم تتغير الهبة في يد الولد او يستحدث ديناً بعد الهبة وتزوج
 البنت او يتخلط الموهوب بماله من جنس بحيث لا يتميز منه والا فليس له الرجوع
 مع قول احمد في احدي رواياته واظهرها ان له الرجوع بكل حال كذهب
 الشافعي فالاول مشدد خاص بالا كابر في الدين والثاني مخفف خاص باحد
 الناس والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان . **وجه الاول** ان
 بعض الاول قد يكون مع ايده كالا جانب بل كالا باعد . **وجه الثاني** قوله
 صلي الله عليه وسلم انت وما لك لا يبيك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي
 واحد واكثر العلمان ان الوفا بالوعد في الخير مستحب لا واجب ولو تركه فانه
 الفضل واركتب كراهة شديدة ولكن لا يائثم . مع قوله جماعة منهم عمر بن عبد
 العزيز ان الوفا بالوعد واجب . ومع قول اصحاب مالك ان الوعد ان كان
 مستتر بسبب كقوله تتزوج ولكه كذا او نحو ذلك وجب الوفا به وان
 كان وعداً مطلقاً لم يجب . فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان . **وجه الاول** انه من باب من تطوع خيراً فهو
 خير له ولو خاص بمن كان عنده بقبلة بخل من الناس . **وجه الثاني** الباعد
 عن صفات المنافقين فان من اخلف الوعد فهو منافق خالص وان صام
 وصلي وقال ابي مسلم كما ورد في الصحيح **وجه الثالث** ظاهر والله اعلم

كتاب اللقطة

اجمع الامة على ان اللقطة تعرف حولا كاملاً اذا لم تكن شيئاً فها يسير او
 شيئاً بقائه وعلي ان صاحبه اذا جاءه واخبره بها من ملقطها وعلي ان
 اذا اكلها بعد الحول فصاحبها مخير بين التضمين وبين الرضى بالبدل وجمعا
 على جواز الالتماس في الجملة وانما اختلفوا في ان الافضل اخذها او تركها
 هي كذا ما وجدته من مساهل الاجماع في الباب . **واما ما اختلفوا فيه**
فمن ذلك قول ابي حنيفة ان اخذ اللقطة في الجملة اولى من تركها مع
 قول احمد ان تركها افضل من اخذها . ومع قول الشافعي في احد قوليه
 بوجوب اخذها مع الاصح عند اصحابه ان اخذها مستحب ان وثق بامانة

نفسه . فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد والرابع مفصل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان فيه حفظاً لما اخيه . **وجه الثاني**
 ان فيه الخلاص من تبعات الناس . **وجه الثالث** هو وجه الاول لكن هذا على سبيل
 الوجوب والاول على سبيل الافضلية والرابع وجه ظاهر **ومن ذلك** قول ابي
 حنيفة انه لو اخذ اللقطة ثم ردها الى مكانها فان كان اخذها ليردها على صاحبها
 فلا ضمان والا ضمن . مع قول الشافعي واحداً يضمن بكل حال . ومع قول
 مالك ان اخذها بنية الاحتفاظ ثم ردها ضمن وان كان من ردها بين اخذها وتركها
 ثم ردها فلا ضمان عليه . فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** لثلاثة ظاهري **ومن ذلك** قول مالك من
 وجد شاة بفلاة من الارض وخاف عليها فهو بالخيار في تركها او اكلها ولا ضمان
 عليه ولذلك البقرة اذا خاف عليها من السباع . مع قول الامة الثلاثة ان من
 اكلها فعليه الضمان اذا جاء صاحبها . فالاول مخفف على الملتقط في عدم الضمان
 اذا اكلها والثاني عكسه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 مالك ان اللقطة في الحرم وغيره سواء فله الملتقط ان ياخذها على حكم اللقطة
 ويتملكها بعد ذلك وله ان ياخذها ليحفظها فقط وبه قال ابو حنيفة . مع
 قول الشافعي واحداً له ان ياخذها ليحفظها على صاحبها ويعرضها ما دام
 مقيماً بالحرم فاذا اخرج سلمها للحاكم وليس له ان ياخذها للتمليك . فالاول
 مخفف على الملتقط والثاني فيه تشديد عليه فيرجع الامر الى مرتبة الميزان .
ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الملتقط اذا عرف اللقطة سنة فلما ان
 يجسها ابداً وله ان يتصدق بها وله ان ياكلها غنياً كان او فقيراً . مع قوله
 ابي حنيفة ان الملتقط ان كان فقيراً جاز له ان يتملكها وان كان غنياً لم يجز
 له عند ابي حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يتملكها على شرط ان صاحبهما
 اذا جاء وامضى ذلك وان لم يجز ذلك ضمن له الملتقط . مع قول الشافعي واحد
 انه لا يجوز له ذلك لانه صدقة موقوفة . فالاول مخفف على الملتقط والثاني
 مفصل والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني منها مشدد **فرجع** الامر
 في المسئلتين الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه اذا
 وجد عبيراً ابداً وحده لم يجز له ان ياخذ فلو اخذه ثم ارسله فلا شيء عليه
 عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي واحد عليه الضمان . فالاول
 مخفف والثاني مشدد خاص باهل الدين والاحتياط . فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول الامة الاربعة انه اذا مضى على اللقطة حوله ونصف
 فيها الملتقط بنفقة وسبع او صدقة فلصاحبها اذا جاء ان ياخذ قيمتها يوم

تملكها مع قول داود انه ليس له شيء من ذلك فالاول تخفف خاص بالكثرة الناس
والثاني فيه تشديد خاص باهل الورع والخوف من تبعات الناس **فرجع الامر الى**
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد ان صاحب اللقطة اذا جاء
وصفها بصفاها وجب علي الملقط ان يدفعها اليه ولا يكلفه مع ذلك يتيقن
مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك الا يتيقن **فالاول تخفف خاص**
بما اذا كان صاحبها غير متمم في دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما اذا كان
منهما في رقة دينه **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان**

كتاب اللقطة
اتفق الامية علي ان يحكم بالسلام الطفل بالسلام ابيه او امه الا في رواية عن ابي
حنيفة **هكذا** اما وجدته من مسایل الاتفاق **واما ما اختلفوا فيه**
فمن ذلك قول الامية الثلاثة اذا وجد لقيط في دار الاسلام فهو مسلم
مع قول ابي حنيفة انه ان وجد في كنيسة او بيعة او قرية من قري اهل الذمة
فهو ذمي **فالاول تشدد في الحكم بالسلام بالدار والثاني مفصل فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
واحمد واصحاب مالك ان اسلام الصبي غير البالغ العاقل صحيح مع قوله
الشافعي في ارجح اقواله واقوال اصحابه انه لا يصح اسلام صبي مميز استقلال
وللشافعي قول انه موقوف في البلوغ **فالاول تشدد في حصول الاسلام له**
احتياط للصبي والحكم بالسلامه والثاني مفصل **فرجع الامر الى مرتبتي**
الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد ان اللقيط في دار الاسلام اذا استغ
بعد البلوغ من الاسلام قتل مع قول ابي حنيفة انه يجب ولا يقتل مع قول
الشافعي انه يزجر عن الكفر فان اقام عليه اقر عليه **فالاول تشدد في تخصيل**
السلام والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان** والله

سبحانه ونفالي اعلم **كتاب المجعالة**
اتفق الامية علي ان رد الابق يستحق الجعل اذا رده ان شرط ذلك **هكذا**
ما وجدته من مسایل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك**
قول مالك ان رد الابق اذا كان معروفا بتركه يستحق الجعل ولو لم يكن شرط
ذلك علي حسب قرب الموضع وبعده **واما اذا لم يكن راد الابق معروفا فلا**
جعل له ويعطي ما اتفق عليه مع قول ابي حنيفة واحمد انه يستحق الجعل علي
الاطلاق ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه **والان يكون معروفا براد الابق امر**
لا ومع قول الشافعي انه لا يستحق الجعل الا بالشرط **فالاول مفصل والثاني**
تشدد علي مالك الابق والثالث مفصل كالاول **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان**

وجه الاول من تفصيل الامام مالك العمل بالقرينة وهي احدي الامثلة وفيها
خلاص لزمه صاحب الابق وتشجيع المراد علي المداومة علي رد الابق لخوانه المسلمين
وازاله كرههم لاسيما من كان عاجزا وليس له قدرة علي شرع عبد يجزئها او دابة يركبها
او نفقة يخلصها وتوجيه الثاني كتوجيه الاول واشد حثا علي اعطاء الراد جعالة
لما قلناه من خلاص الذمة وتشجيع الراد علي ان يدوم علي رد الابق فان منع اعطا
الجعل بعد تقبله يكسر قلبه ويكسده عن التقب بعد ذلك في رد الابق اخر لاسيما
من ليس له حرفة يتفق منها علي عياله ونفسه غير تلك الحرفة **وجه**
الثاني ان الواجب في الجعل انما يكون بالشرط والطلب علي قاعدة الاجراف ان لم
يكن شرط فانما يكون اعطاؤه الجعل من باب البر والاحسان وذلك معروفا
لا واجب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان من رد الابق من مسيرة ثلاثة ايام
يستحق اربعين درهما وان رده من دون ذلك رضى له الحاكم مع قوله مالك
ان له اجرة المثل ومع قول احمد ان له دينارا او اثني عشر درهما ولا فرق بين
قصير المسافة وطويلها ولا بين المصروخارج المصرا فلا احد في قوله في
رواية له انه ان جابه من المصرا فله عشرة دراهم او من خارج المصرا فله
اربعون درهما ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير
فالاول مفصل والثاني فيه تخفيف باجرة المثل والثالث فيه تشديد بالاجعالة
علي مالك الابق والرابع فيه تشديد علي رد الابق **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان**
ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه اذا اتفق نفقة علي الابق بغير اذن
سيده فلا شيء علي السيد لانه اتفق متبرعا فهو الذي يتفق بغير اذن الحاكم
وان اتفق باذنه كان علي السيد دين عليه وللاذن يجتنب العبد عنه حتى
يلخذهما انفق علي العبد في طريقه ومع قول احمد هو علي سيده بكل حال
ومع قول مالك ان له اجرة المثل **فالاول مفصل والثاني تشدد علي السيد**
والثالث تخفف علي السيد **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان** وتوجيه الاقوال
الثلاثة ظاهر والله سبحانه ونفالي اعلم

كتاب الفرائض
اجمع المسلمون علي ان الاسباب المتوارث بها ثلاثة رحم ونكاح وولا وان الاسباب
المانعة من الميراث ثلاثة رق وقتل واختلاف دين وعلي ان المنيبا صلوات
اسد وسلامه عليهم اجمعين لا يورثون وان كالحما يتركونه يكون صدقة تصرف
علي مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشيعة ولذلك انكر واعلي **الي**
بكر رضي الله عنهما قال لفا حجة ما قال ولم يورثا من ابيهما صلي الله عليه وسلم

يد

شيئا وكذلك اجمعوا على ان الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب
 وابوه وان علا والاخ وابنه الامن الام والعم وابنه الام والام والزوج والمعتق
 وعلى ان الوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والجددة
 والاخت والزوجة والمعتقة وعلى ان الفروض المقدره في كتاب الله تعالى ستة
 النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس الى غير ذلك من مسائل
 الفرائض المجمع عليها وانفق الاجماع على ان المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وحكي
 عن معاذ بن ابراهيم السبيعي والنجدي انه يرث المسلم الكافر ولا عكس كما يزوج المسلم
 الكافرة ولا يزوج المسلمة الكافر وانفقوا ايضا على ان القاتل عمد اظلم
 لا يرث من المقتول شيئا وكذلك اتفقوا على ان العول لا يكون الا في الاصول
 الثلاثة الستة والاثني عشر والاربعة والعشرون وان العول صحيح معمول به
 عند كافة العلماء وانفق اجماع الصحابة عليه في خلافة الامام عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه خلافا لابن عباس وعلي انه لو اجتمع ابناهم احدهما اخ لابن كان
 للاخ منهما السدس والباقي بينهما بالعصبة خلافا لابن مسعود والحسن هذا
 ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق . **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك**
 قول مالك والشافعي ان ذوي الارحام لا يرثون بل يكون المال الفاضل بعد
 اصحاب الفروض والعصبات لبنت المال وهو قول ابي بكر وعمر وعثمان وزيد
 والزهرري والاوزاعي وداود . ومع قول ابي حنيفة واحمد بن حنبل وحكي ذلك عن
 علي وابن مسعود وابن عباس لكن عند فقهاء اصحاب الفروض والعصبات بالاجماع
 وعن سعيد بن المسيب ان الخال يرث مع البنت فعلى ما قال مالك والشافعي
 اذا مات عن امه كان له الثلث والباقي لبنت المال او عن بنته فلها النصف
 والباقي لبنت المال وعلى ما قاله ابو حنيفة واحمد ان المال كله للام الثلث
 بالفرض والباقي بالرد وكذلك للبنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل
 القاضي عبد الوهاب المالكي عن الشيخ ابي الحسن ان الصحيح عن عثمان وعلي
 وابن عباس وابن مسعود انهم كانوا لا يرثون ذوي الارحام ولا يرثون علي احد
 عم ابي حنبل عنهم في الرد وتورث ذوي الارحام انما هو حكاية فعل لا قول كما
 ترى وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون الاجماع على هذا . **فالاول**
عليه ذوي الارحام والثاني تخفف عليهم **فرجع** الامر الى مرتبة الميراث
ووجه الاول بعد ذوي الارحام عن العصبة والمحبة التي تكون في اصحاب
 الفروض والعصبات **ووجه الثاني** انهم لا يخلون من محبة ولا عصبة **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان مال المرتد اذا قتل او مات على الردة
 يكون في البيت المال حتى المال الذي كان كسبه في اسلامه . مع قول ابي حنيفة

ان مال المرتد يكون لورثته من المسلمين سوا النسب في اسلامه ام في ردته
 فالاول مشدد علي ورثة المرتد والثاني تخفف عليهم **ووجه الاول** انقطاع
 الموالاة بين المرتد وبين ورثته حين الردة او ضعف الموالاة فكان من الورع
 رجوع ماله لبيت المال يصرف في مصالح المسلمين العامة **ووجه الثاني**
 الاحتياط لخواننا المسلمين الذين لهم حق في بيت المال فلا نطعمهم ما فيه راحة
 شهية فكانت ورثته اولى بذلك المال كما يرثون مال يورثهم المقتول ولو مكسبه
 حراما لا يمكن رده الى اربابه **فرجع** الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قوله
 ابي حنيفة والشافعي واحمد ان من قتل خطأ لا يرث . مع قول مالك انه يرث
 من المال الذي دون الدية . **فالاول** مشدد علي القاتل والثاني فيه تخفيف
 عنه من حيث التفصيل . **فرجع** الامر الى مرتبة الميراث . **ووجه الاول** اطلاق
 الحديث في انه لا يرث القاتل من المقتول شيئا . **ووجه الثاني** تنقيح القاتل
 من القتل جرم ان من مال الدية الحاصل بالقتل فقط جرمه عن النجس علي
 قتل مورثه واما الذي لم يحصل من جنة القتل فهو باق علي الاصل في التركات
 فلما حكم ان يورثه منه والله اعلم **ومن ذلك** قول مالك واحمد ان اهل
 الملل من الكفار كاليهودي مع النصراي لا يرث بعضهم بعضا فالاول مشدد
 ودليله ان ما عدا ملّة الاسلام كله ملّة واحدة فرجع الامر الى مرتبة الميراث .
ومن ذلك قوله ابي حنيفة ومالك والشافعي ان من بعضه حر وبعضه
 رقيق لا يرث ولا يورث . مع قول احمد والي يوشف ومحمد بن يونس
 بقدر ما فيه من الحرية . **فالاول** مشدد ووجه ضعف ملكه والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول الامية الاربعة ان الكافر والمرد
 والقاتل عمد ومن فيه رق ومن حفي موته لا يحجبون كالا يورثون . مع قول
 بن مسعود وحده ان الكافر والعبد وقاتل العمد يحجبون ولا يرثون **فالاول**
 مشدد علي من تقدم ذكرهم والثاني فيه تخفيف . **فرجع** الامر الى مرتبة الميراث
ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامية الاربعة ان الاخوة اذا حجوا
 الامر في اخذون ما حجوها عنده والمشهور عن ابن عباس موافقة الكافة فالاول
 وما وافقه من قول بن عباس مشدد علي الاخوة والثاني تخفف عليهم فرجع الامر
 الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** انفاق الامية الاربعة علي ان الغرة والعتلا
 والهدبي والموتى جري او طاعون اذا لم يعلم ايم مات قبل صاحبه لم يرث
 بعضهم بعضا وتركه كل واحد منهم لباقي ورثته . مع قول احمد في رواية انه
 يرث كل واحد منهم فلاد مال دون طارقه وسبقه الى ذلك علي وسرخ والحق
 والسعي . **فالاول** مشدد علي من ذكر بعدهم انهم من بعضهم بعضا والثاني فيه

تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الجنة
 امر الاب لا توث مع وجود الاب الذي هو ابنا سببا . ومع قول احمد انها توث
 معه السدر ان كانت وحدها او تشارك الام فيه ان كانت موجودة فالاول
 مشدد على الجنة المذكورة والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك اجماع الائمة على ان الاخوين يجبان الام من الثلث الى السدر
 مع قول بن عباس ان لها معها الثلث حتى يصيروا ثلاثة فيكون لها السدر
 فالاول مشدد على الام والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان .
ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبة . مع قول
 بن عباس انهن لسن بعصبة ولا يرثن شيئا مع البنات . فالاول محقق على الاخوات
 والثاني مشدد عليهن . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول كافر
 العالم ان الارث لا يثبت بالموالة . مع قول النخعي انه يثبت بها . ومع قول
 ابي حنيفة انه ان والاه وعاقده كان له تقضه ما لم يعقل عنه . فالاول مشدد
 والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة ان الملائكة تستحق امة جميع ماله بالفرض والعصبة . مع
 قوله مالك والسافعي ان الام تاتخذ الثلث بالفرض والباقي لبيت المال ومع
 قول احمد في احدي روايتيه ان عصبة عصبة امة فاذا خلف اما وخالاه
 فللام الثلث والخال الباقي والرواية الثانية لا احمد لانها عصبة فيكون
 المال جميعا نقصبا . فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك
 باقي الاقوال . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحد
 ان السقط اذا استهل صار خالا يرث ولا يرث وان تحرك او تنفس الا ان يرضع
 فان عطس فعن مالك روايتان . مع قول ابي حنيفة والسافعي ان تحرك
 او تنفس وعطس يرث ويرث عنه . فالاول مشدد في الاحتياط في الارث
 والثاني مخفف فيه . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وانه تعالى علم**
كتاب الوصايا
 اجمعوا على ان الوصية مستحبة غير واجبة وانما تملك ايضا في ما بعد
 الموت فان كان الانسان عنده امانة لغيره وجب عليه الوصية وكذلك
 اذا كان عليه دين لا يعلم به من هو له او عنده دينة بغير ا شاهد واجمعا
 على انها لا تجب للوارث خلافا للزهري واهل الظاهر في قولهم بوجوب الوصية
 للأقارب الذين يرثون سوا اكانوا عصبة او ذوي لهم اذا كان هناك
 وارث غيرهم وعلى ان الوصية لغير وارث بالثلث جائزة ولا تقتضي اجازة
 الورثة وعلى ان الوصية للوارث جائزة موقوفة على جازة بقية الورثة

وانفق الائمة على انه لو اوصي بني فلان لم يدخل له الذكور ويكون بينهم بالسوية
 وعلى انه لو اوصي لولد فلان دخل الذكور والاناث ويكون بينهم بالسوية وانفق
 الائمة على ان العتق والهبة والوقف وسائر العطايا المنجزة في مرض الموت
 معتبرة من الثلث خلافا لمجاهد وداود فانما قال انها منجزة من راس المال
هـ ما وجدته من مسایل اجماع والاتفاق . واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول مالك اذا اوصي بأكثر من ثلث ماله واجاز الورثة ذلك
 ينظر فان اجازوا في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته وان اجازوا في صحته
 فلم يرجعوا بعد موته . مع قول ابي حنيفة والسافعي ان لهم الرجوع سواء كان
 ذلك في صحته او مرضه . فالاول مفصل والثاني مخفف على الورثة . فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو اوصي بحمل
 او بغير جازان يعطى اني وكذلك ان اوصي ببدنة او بقرة جازان يعطى ذكرا
 فالذكر والاني عندهم واحد . مع قول السافعي في احد قوليه انه لا يجوز ان يعطى
 الا الذكر ولا في البدنة والبقرة الا الانثى . فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان فالاول محمول على حال عوام الناس والثاني محمول على حال
 المتورعين فيعطوا الفضل احتياطا **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربعة
 على انه اوصي بشي لشخص ثم اوصي به لآخر لم يصح الرجوع عن الاول فهو بينهما
 نصفين . مع قول الحسن وعطاء وطاوس انه رجوع فيكون للثاني . ومع قول
 داود انه للاول . فالاول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد على الاول
 والثالث فيه تشديد على الثاني . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الثالث
 انه لما اوصي به للاول خرج عن ملكه بذلك فما بقي له فيه نصيب اخر وهو خاص
 باهل الورع كما ان الثاني ايضا يصح حمله على حال اهل الورع لان الوصية به بائنا
 كالناسخ للمحكم الاول **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك واحد والسافعي في
 اظهر القولين ان من قدم ليقترض منه او كان في الصف بارزا للعدو او كانت
 حاملة لافجها الطلق او كان في سفينة وهاج البحر فعطيا به من الثلث . مع قول
 السافعي الاخر انه من جميع المال وهو قول مالك ان الحمل اذا بلغت ستة اشهر
 لم تنصرف في اكثر من ثلث مالها . فالاول مشدد على الموصي والثاني مخفف عنه
 والثالث فيه تشديد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
 واحمد انه يصح الوصية الى العبد مطلقا سوا اكان عبدا او عبدا غيره . مع قول
 السافعي لا تصح مطلقا . ومع قول ابي حنيفة انها تصح لعبد نفسه بشرط ان يكون
 في الورثة كغيره الى عبده غيره . فالاول مخفف ووجه ان الوصية احسان زايد
 على الواجب وقد باح السارح ذلك والثاني مشدد ووجه عدم ملك العبد



لذلك الوصية ومعلوم ان الوصية تخليك والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا انه لا يجوز لمن له اب او جد ان يوصي الى
اجنبي بالنظر في امر اولاده اذ اكان ابوه او جد من اهل العدالة مع قولنا
حقيقة ومالك انه يعجز الوصية الى الاجنبي في امر اولاده وفي قضاء ديونه وتقيده
الثالث مع وجود الاب والجد فالاول مشدد بمحمول علي ما اذا عرف الموحي ان الاب
او الجد اشفق علي اولاده من الاجنبي والثاني مخفف بمحمول علي عكسه **فرجع الامر**
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا في احدي الروايتين
انه لو وصي الى عدل ثم فسق نزعته منه الوصية كما اذا اسند الوحي اليه ابتداء
فلا نفع لانه لا يؤمن عليهما مع قولنا في حقيقة واحدا في الرواية الاخرى انه اذا فسق
يعزم اليه عدل اخر فاذا وصي الى فاسق وجب علي القاضي اخراجه من الوصية فان
لم يخرج القاضي ونصرف فقد تصرفه وصحته وصيته فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة
الثلاثة ان الوصية نصح لكا فرسوا اكان خريبا او ذميا مع قولنا في حقيقة لعدم
صحة ما لاهل الحرب وصحة ما لاهل الذمة خاصة فالاول مخفف والثاني
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقة واصحابه
ومالك ان له ان يوصي بما اوصي به اليه غيره ولو لم يكن الوصي جعل ذلك اليه
مع قولنا الشافعي واحدا في احدي روايتيه بالمنع فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان الوصي اذا
كان عدلا لم يحج الى حكم حاكم وتنفيذ الوصية اليه وانما يعجز جميع تصرفاته مع
قولنا في حقيقة انه ان لم يحكم له حاكم بجميع ما يشترطه ويبيعه للصبي فهو
مردود وما يتفق عليه فقوله فيه مقبول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول علي حال اهل الدين والورع وحمل الثاني علي
من كاك بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يشترط بيان
ما يوصي فيه فان اطلق الوصية فقال اوصيت اليك فقط لم يصح وهو لغو مع
قولنا مالك انها نصح وتكون وصيته في كل شيء فالاول مشدد ومحمول علي اهل
الصدق الذين لا يرجعون فيما عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقة انه لو وصي لغيره لم يدخل في
ذلك الا الملاصقون له مع قولنا الشافعي انه يدخل في ذلك اربعون دارا
من كل جانب ومع قولنا احدا في احدي روايتيه ثلاثون دارا ومع قولنا مالك
انه لا حد لذلك فالاول مخفف في حق اجار خاص بالعوام وهيئات ان يقوم
احدهم بحق الجار الملاصق لداره والثاني والثالث والرابع مشدد خاص

بالاظهار علي حسب مقامهم في المروءة واليمان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة بطلان
الوصية للميت مع قولنا مالك بصحة ما كان عليه دين او كفارة صرفت فيه
والا كانت لو رثته فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الثاني ان المقصود بالوصية ايصال خير الى الميت ما دام لم يدخل الجنة
فان البرزخ وبوم القيامة معدودان من ايام الدنيا ودار التكليف بدليل كون
اهل الاعراف يسعدون بالسجدة يوم القيامة وترجع موازينهم بها ثم يدخلون الجنة
ولو ان هذه السجدة في دار التكليف مارجح بها موازينهم **ومن ذلك** قولنا
مالك بصحة الوصية من غلام لم يبلغ الحلم اذ اكان يعقل ما يوصي به مع قولنا
في حقيقة لعدم الصحة وهو مذهب احمد والاصح من مذهب الشافعي فالاول
مخفف علي الغلام لانه امر يباب عليه كغيره من العبادات الواقعة منه والثاني
مشدد عليه لاحتمال انه اذا بلغ بيد والده فعل خير تنلك الوصية ارجح ما كان
فعله حال صباه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقة واحد
انه اذا اعتقل لسان المريض لم نصح وصيته بالاشارة مع قولنا الشافعي انها نصح
وهو الظاهر من مذهب مالك فالاول مشدد حفظا لما للمريض والثاني
مخفف حفظا لدينه وحرصا علي تقديم فعل الخير فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو كتب وصيته بخطه ويعلم ان خطه
خطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها فالاول مشدد علي
الموصي والثاني مخفف عليه طلبا لحصول الخير له فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو وصي الى رجلين اي سند وصيته
اليهما واطلق فليس لاحدهما تصرف دون اذن الاخر مع قولنا في حقيقة انه
يجوز في ثمانية اشياء مخصوصة وهي سائر الكفن وتجهيز الميت واطعام الصغار
وكسوتهم ورد الودعة ليعينها وقضا الدين وانقاذ الوصية ليعينها وعشق العبد
لعيينه وكذا الخوض في حفرة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يصح التزوج في مرض
الموت مع قولنا مالك انه لا يصح للمريض الخوف عليه ان يتزوج فان تزوج وقع فاسدا
سواء دخل بها ام لم يدخل ويكون الفسخ بالطلاق فان برأس ذلك المرض قبل يصح
ذلك النكاح ام يبطل روايتان له فالاول مخفف والثاني مشدد بمحمول علي من
يفعل ذلك ليحرم ورثته من ميراثهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قولنا في حقيقة انه يجوز للوصي ان يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم بزيادة
علي القيمة استنجا با فان استراه بمثل قيمته لم يجز مع قولنا مالك يجوز له ان
يشتريه بالقيمة ومع قولنا الشافعي ان ذلك لا يجوز علي الاطلاق ومع قولنا



احمد في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٢٠ وفي الرواية الاخرى انما اذا وكل غيره جاز فالاول
فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لان المنع انما هو يري الخط الا وفر لنفسه دون
الطفل فان اشترى زيادة على القيمة فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو
خاص بمن كان من اهل الدين والورع والثالث مشدد خاص بمن كان رقيق الدين
والرابع محمول كذلك على رقيق الدين والخامس مفصل ووجه الخامس ان الوكيل كالا
جني فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في حقيقته واحمد انه لو
ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه فالقول قوله مع مبيته فيقبل قوله في
الدفع كما يقبل قوله في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاثلاف اذ هو امين وكذلك
الحاكم في الامه والحاكم والشريك والمضارب مع قول مالك والشافعي انه لا يقبل
قول الوصي بالقيمة فالاول مخفف على الوصي على قواعد الامنا والثاني مشدد
عليه ويصح حمل الاول على اهل الصدق والدين والثاني على من كان بالصد من
ذلك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة تضح
الوصية لمسجد مع قول الشافعي حقيقته انما لا تنفع الا ان يقول يتفق عليه فالاول
مخفف لان من جملة القرابة الشرعية كنيته والثاني مفصل فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان الوصي اذا كان غنيا لا يجوز
لده ان ياكل مال اليتيم عند الحاجة لا بعوض ولا بغيره مع قول الشافعي واحمد
ان لده ان ياكل باقل الامرين من اجرة عمله وكفايته فالاول مشدد خاص بمن يري
الخط الا وفر لليتيم والثاني فيه تخفيف خاص باهل الدين والمعروف **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد في احدي قوليهما ان الوصي
اذا اكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى بغيره رد العوض مع قول مالك
ان كان غنيا فلا يستغنى وان كان فقيرا فلياكل بالمعروف بقدر نظره
واجرة مثله فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله

كتاب النكاح

اجمع الامية على ان النكاح من العقود الشرعية المسنونة باصل الشرع وانفق
الامية على استحبابه لمن تافت نفسه عليه وخاف الزنا ويكون في حقه فضل
له من الحج والجهاد والصلاة والصوم التطوع وانفقوا على ان اذا قصد نكاح
امراة سن له نظره الى وجهها وكيفية اخلاها فالدود فانه قال يجوز له النظر
الى سائر جسدها ما خلا السوتين وكذلك اتفق الامية على ان نكاح من
ليس بكفو في النسب غير محرر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان
والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والشافعي ان

النكاح مستحب لمحتاج اليه جديا لهبته مع قول احمد انه متى تافت نفسه اليه
وخشي العنت وجب ومع قول الشافعي حقيقته انه يستحب مطلقا بكل حال ومع قول
داود بوجوبه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالاول مفصل في
الاستحباب وعدمه والثاني مفصل في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع
مشدد من وجه ومخفف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
قوله تعالى وليستغف الذين لا يجدون نكاحا اي عونا عليه حتى يعينهم الله من
فضله **ووجه** الثاني انه طريق الى السلامة من الزنا ووجه الثالث
ان الاستحباب كاف في طلب النكاح لكن ذلك مصاحبا للموازع الطبيعية من محبة
النكاح بالطبع فلا يحتاج الى التسديد بالايجاب ووجه الرابع ان امثال امر الشارع
يحصل بالمرء الواحدة ما لم يدل دليل على التكرار والله تعالى اعلم **ومن ذلك**
قول الامية الاربع ان الرجل يجوز له النظر الى فرج زوجته وامته وعكسه مع
قول بعض اصحاب الشافعي بان ذلك يحرمه فالاول مخفف محمول على اعدا الناس
من الامية والثاني مشدد خاص باكابر العلماء واصحاب المروءة والحيا فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان عبد المرأة محرم لها فيجوز
نظره اليها وعليه جمهور اصحابه مع قول جماعة منهم الشيخ ابو حامد والنووي
انه ليس محرم لسيدته وقال انه الذي ينبغي القطع به والقول بان محرم لها
ليس له دليل ظاهر والاية انما وردت في الاما فالاول مخفف خاص باهل العقدة
والدين والثاني مشدد خاص بمن كان بالصد من ذلك ووجه الاول ان
مقام السيادة كمقام الامومة في نفرة الطبع من الغلة ذبا لاستمتاع بها لما
يشاهده العبد من سيدته من الهيبة والتعظيم ووجه الثاني ان السيادة
تنقص عن مقام الام في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
الامية الثلاثة وعامة الفقهاء انه لا يصح النكاح الا من جاز التصرف مع قوله
ابي حنيفة انه يصح نكاح العبي المميز والسفينة لكنه موقوف على اجازة الولي
فالاول مخفف والثاني مشدد شرح الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين
ظاهر **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يجوز للولي غير الاب ان يزوجه اليتيم
قبل بلوغه ان كان له مصلحة في ذلك كالأب مع قول الشافعي بمنع ذلك
فالاول مخفف محمول على تمام النظر والثاني مشدد محمول على قاصر النظر فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد انه لا يصح نكاح
العبد بغير اذن سيده مع قول مالك انه يصح ولكن للمولي فسخه عليه ومع
قول الشافعي حقيقته انه يصح موقفا على اجازة المولي فالاول مشدد والثاني
والثالث فيهما مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان

العبد لا يملك شيئا والنكاح من واجباته النفقة على الزوج ومن لا مال له لا يصلح
 ان يكون زوجا فاذا كان باذن السيد جاز وكان السيد بالاذن له في النكاح
 التزم عنه جميع واجباته **ووجه الثاني** ان حكم النكاح حكم اكله من مال
 السيد الاكل الواجب والمستحب او المباح فلا يحتاج الى اذن فيه الا ان يبدوا
 خلاف ذلك للسيد ولذلك كان له فسخ النكاح كما ان له منعه من اكل الثروات
 التي تنزبه او بالسيد **ووجه الثالث** ان السيد قد يري النكاح مضرا للعبد
 فكان من المعروف توقف الصحة على اجازته **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد
 انه لا يصح العقد الا بولي ذكر فان عقدت المرأة النكاح فهو باطل **مع قول**
 ابي حنيفة ان المرأة تتزوج بنفسها وان توكل في نكاحها اذا كانت من اهل
 التصرف في مالها ولا اعتراض عليها الا ان تضح نفسها في غير كفوء فمناك
 يعترض الولي عليها **ومع قول مالك** ان كانت ذات شرف ومال يرغب في مثلها
 لم يصح نكاحها الا بولي وان كانت بخلاف ذلك جاز ان يتولي نكاحها اجنبي
 برضاها **ومع قول داود** ان كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وان كانت ثيبا
 يصح **مع قول** ابي ثور وابي يوسف يصح ان تتزوج باذن وليها فان تزوجت
 بنفسها وترافعا الى حاكم حثي فحكم بصحة نفقه وليس للشافعي نقض خلافا
 لابي حنيفة الا يصطحي فان وطئها قبل الحكم فلا حد عليه خلافا لابي بكر
 الصيرفي ان اعتقد تخريما وان طلقها قبل الحكم لم يقع الا عند اسحاق المروري
 احتياطا **فالاول** مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره **والثالث**
 مفصل وكذلك قول داود وقول ابي ثور وابي يوسف مخفف **فرجع الامر** الى
 مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن **ووجه قول داود**
 ان البكر لم تنارس الرجال فليس لها خبر بما ينفعها او يضرها بخلاف الثيب
ومن ذلك قول مالك انه يصح الوصية بالنكاح اي بالعقد ويكون
 الوصي اولى من الولي في ذلك **مع قول ابي حنيفة** ان القاضي هو الذي يزوج
ومع قول الشافعي انه لا ولاية لوصي مع ولي لان عاها لا يلحقه قال القاضي عبد
 الوهاب وهذا الاطلاق الذي في التعليل يتوقف على ان يكون الزوج امرأة
 فانه لا يلحقه العار انتهى **فالاول** مخفف **والثاني** مشدد على الولي والوصي
والثالث مشدد على الوصي **فرجع الامر** الى مرتبة الميزان **ووجه الاول**
 ان الولي قد يري ذلك الوصي انظر نظرا واستق على موليه من اخيه مثلا
ووجه الثاني ان الحاكم قد يكون اعم نظر من الولي والوصي ويجل قول
 الشافعي ان عاها لا يلحق الوصي على الغالب فلا نقض لكلامه **ووجه**
 الثاني ان شققة الولي لا تنفذ لها شققة غيره **فالاقوال** المحمولة على

الاحوال **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد انه لا ولاية لفاسق **مع قول ابي حنيفة**
 ومالك ان الفاسق لا يمنع الولاية **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع الامر**
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان الولي الاقرب اذا غاب الى مسافة
 الفرض زوجها الا بعد من العصبة **مع قول** الايمنة الثلاثة ان العصبة اذا كانت
 منقطعة انتقلت الولاية الى الابد وان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة
 عند ابي حنيفة واحمد هو القيسية يمكن لا نقل اليه القافلة في الستة اشهر
 واحدة **فالاول** مشدد على الولي الاقرب **والثاني** مفصل **فرجع الامر** الى مرتبة
 الميزان **والاول** محمول على حال من يخاف عليها العنت فانه يجب التجهيل بترو
 كما قال به داود **والثاني** محمول على من لا يخاف عليها ذلك **ومن ذلك** قول
 مالك وابي حنيفة واصحابه ان الولي الاقرب اذا غاب عن البكر وخفي خبره
 ولم يعلم له مكان ان اخاها يزوها باذنها **مع قول** الشاذلي بخلاف ذلك **فالاول**
 مخفف **والثاني** مشدد **فرجع الامر** الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
 ان الجدة والاب تزوج البكر بغير رضاها صغيرة كانت او كبيرة وبذلك قال مالك
 في الجدة وهو اشهر الروايتين عن احمد في الجدة **مع قول ابي حنيفة** ان تزوج البكر
 البالغة العاقلة بغير رضاها لا يصح لاحد بحال **ومع قول مالك** واحمد في احري
 الروايتين انه لا يثبت للجدة ولاية الاجاز بخلاف الاب **فالاول** مخفف على الاب
 والجدة **والثاني** وما وافقه مفصل **والثالث** مشدد **فرجع الامر** الى مرتبة الميزان
 وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول الايمنة الثلاثة انه
 لا يجوز لغير الاب تزوج الصغيرة حتى تبلغ وتاذن **مع قول ابي حنيفة** ان ذلك
 يجوز لسائر العصبات غير انه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها اختيار اذا بلغت
ومع قول ابي يوسف ان العقد ملزم لها عندهم **فالاول** مشدد على غير الاب
 والثاني فيه تخفيف **فرجع الامر** الى مرتبة الميزان **وتوجيه القول** ظاهر **ومن**
ذلك قول الشافعي وغيره ان الصغيرة اذا زالت بكارتها بوطي حلال او طام
 لا يزوها الاب ولا غيره حتى تبلغ وتاذن **مع قول احمد** انها تزوج اذا بلغت
 تسع سنين واذنت في النكاح **فالاول** مشدد **والثاني** فيه تخفيف **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان ولي المرأة
 ينسب او لا او حكم له ان يزوج نفسه منها على الاطلاق **مع قول احمد** انه
 لا يزوج نفسه منها الا بطريق توكيل غيره في ذلك لئلا يكون موجبا قابلا
ومع قول الشافعي انه لا يجوز له القبول بنفسه ولا يوكله غيره بل يزوجه كما امر
 او خليفه او نائبا وقال ابو يحيى البجلي من اصحابه يجوز له القبول بنفسه
 وثبت منه انه تزوج امرأة وليا لها من نفسها **فالاول** وما بعد **والثالث**

محقق والثاني والثالث فيه تشديد. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ومالك انه لو اعتق امته ثم اذنت له في نكاحه من نفسه جاز له
ان ياتي نكاحها من نفسه وكذلك من بنت صغيرة يجوز له ان يوكل من خطبتها منه
في تزويجها من نفسه مع قوله غيرهما في المسيليين ان ذلك لا يجوز فالاول محقق
والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامعة الثلاثة
انه اذا اتفق الاوليا والمرأة على نكاح غير الكفو صح. مع قول احمد انه لا يصح
فالاول محقق والثاني مشدد. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان. **ووجه الاول**
حصول الرضي. **ووجه الثاني** انه تصرف بغير الخط والمصلحة **ومن ذلك**
قول الشافعي انه اذا تزوجها احدا الاوليا برضاها بغير كفوء لم يصح. مع قول
مالك ان اتفاق الاوليا واختلافهم سواء اذا اذنت في تزويجها لمسلم فليس لاحد
من الاوليا اعتراض في ذلك. ومع قول ابي حنيفة بلزوم النكاح. **فالاول**
مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث محقق. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الشافعي يعتبر الكفاة في خمسة اشياء الدين والنسب
والصنف والحرية والخلوص من الذنوب مع قول محمد بن الحسن ان الزبانية
تعتبر في الكفاة الا ان يكون بحيث يسكر ويخرج فيسخر منه الصبيان. ومع
قول مالك ان الكفاة تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابن ابي ليلى ان الكفاة في
الدين والنسب وهي رواية عن ابي حنيفة ومع قول احمد في احدي روايتيه ان
الكفاة تعتبر في الدين والصنف وفي رواية اخرى عن ابي حنيفة انما
تعتبر في الدين والكسب والمال فالاول مشدد في شروط الكفاة والثاني فيه
تخفيف في شروطها والثالث محقق وكذلك ما بعده والرابع نحوه فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ولكن الاقوال كلها محمولة على اختلاف الأغراض **ومن ذلك** قول
بعض اصحاب الشافعي السن يعتبر مع قول البعض الاخر انه لا يعتبر فليسيع ان
يتزوج الشابة. فالاول مشدد محمول على حال من غلب عليه الطباع النفسانية
وقصر وطاره على رتبة الدنيا والثاني محقق محمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا
وعلق قلبه باحوال الآخرة وغاب عن حظوظ نفسه **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة ان فقد الكفاة يوجب للاوليا حق الاعتراض. مع قول مالك انه يبطل
النكاح وهو الاصح من قول الشافعي واحدا لان حصل بعد رجعي الزوجة والاوليا
فالاول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهما بالشرط المذكور فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر للفظن **ومن ذلك** قول الشافعي
وما لك واحمد والي يوسف ومحمد ان المرأة اذا طلقت التزويج بكفوء بدون
مهر مثلها لزم الولي اجابتهما. مع قول ابي حنيفة انه لا يلزم الولي اجابتهما فالاول

مشدد

مشدد خاص بقاصر النظر من الاوليا والثاني محقق خاص بتمام النظر منهم **ومن ذلك**
قول الامعة الثلاثة ان الابعدا اذا زوج مع حصول الولي الاقرب لم يصح. مع قول مالك
يصح الامر في الاب في حق البكر والوصي فانه يجوز للابعد التزويج. فالاول مشدد
والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامعة الثلاثة
اذا قال رجل فلان زوجتي وصدة علي ذلك ثبت النكاح باتفاقهما. ومع قول
مالك انه لا يثبت حتى يري داخل او خارجا من عندهما الا ان يكون في سفر فالاول
محقق والثاني فيه تفصيل. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على اكابر
اهل الدين والورع والثاني على غيرهم **ومن ذلك** قول الامعة الثلاثة انه
لا يصح النكاح الابشهادة. مع قول مالك انه يصح من غير شهادة الا انه يعتبر
فيه الاشاعة وترك التراضي بالكتمان حتى لو عقدت في السر واسترط كتمان
النكاح فسبح عنه واما عند الثلاثة فلا يضر كتمانهم مع حضور الشاهدين فالاول
مشدد محمول على من لا يؤمن بحجوه بعد العقد والثاني محقق محمول على اهل الصدق
والورع فيرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد انه
لا يثبت النكاح الابشهادة من عدلين ذكرين. مع قول ابي حنيفة انه يتعقد برجل
وامرأتين وبشاهدة فاسقين. فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **ووجه** قول ابي حنيفة القياس على الاموال في ثبوتها بالرجل
والمرأتين واما الفاسقان فانه يحصل بهما الاشاعة بالنكاح وذلك كاف في
الخروج عن صورة نكاح السفاح **ومن ذلك** قول الامعة الثلاثة انه اذا
تزوج مسلم ذميمة يتعقد النكاح الابشهادة مسلمين. مع قول ابي حنيفة انه يتعقد
بذميين. فالاول مشدد والثاني محقق. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه**
الاول تغليب حكم الاسلام ووجه الثاني تغليب حكم اهل الكفر وذلك لا يخفى
لا يقبلون شهادة اهل ملتهم اذا وقع حودهم مثلا **ومن ذلك** قول عامة
العلماء ان الخطبة ستة وليست بواجبة مع قول داود انها واجبة عند العقد
فالاول محقق والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** انما
كالشبهة على الطعام او عند الوضوء او الخروج للسفر ونحو ذلك ووجه الثاني
انها خطبة اجمعة فلم يبلغنا انه صلى الله عليه ولم تركها عند تزويج احد من
بناته او غيرهن **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد انه لا يصح التزويج الا
بلفظ التزويج او النكاح. مع قول ابي حنيفة رجعه الله انه يتعقد بكل تحاك
لفظ يقتضي التملك على التاميد في حال الحياة حتى انه روي عنه في لفظ الاجارة
روايتان. ومع قول مالك انه يتعقد بذلك مع ذكر المهر فالاول مشدد والثاني
وما بعده محقق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الثاني** انه لم يثبت عن

بي

الشارح انه تعبد نابلفظ مخصوص لا يرى خلافة كلفظ التكبير في الصلاة بل جوز
 لنا كل لفظ اشعر بالرعي كالبيع ووجه الاول ان القرآن نطق بالتزويج والاشكاح
 دون غيرهما **ومن ذلك** قول عامة العلماء انه لو قال زوجت بنتي من فلان
 قبله فقال قبلت النكاح لم يصح مع قول ابي يوسف انه يصح ويكون قوله زوجت
 فلانا لقوله في العقد زوجتك فلانة فيقول قبلت فالاول مشدد محمول على حال
 من لا يوم من جموده ولا كذب والثاني مخفف محمول على حال اهل الصدق فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اصح القولين انه لو قال زوجتك
 بنتي فقال قبلت فقط ولم يقل نكاحها او تزويجها لم يصح مع قول ابي حنيفة واحد
 والشافعي في القول الاخر انه يصح فالاول مشدد محمول على حال من يخاف جموده
 وتزاعده في النكاح والثاني مخفف خاص باهل الدين والصدق فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يتزوج
 كتابية من وليها الكتابي مع قول احمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف تعليل
 لمراعاة حكم الكفر والثاني مشدد تعليلها لحكم اهل الاسلام فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في القديم ان السيد
 يملك اجار عبده الكبير على النكاح مع قول احمد والشافعي في الجديد انه
 لا يملك ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وتوجيه كل من القولين لا يخفى على الفطن **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في اصح قوليه ان السيد لا يجير على بيع عبده
 اذا اطلب ذلك منه فامتنع مع قول احمد انه يجير على ذلك فالاول مخفف
 على السيد محمول على حال احاد الناس والثاني مشدد محمول على حال اهل الورع
 والدين الذين لا يرون لهم حقا على عبدهم بالملك انما يراه اخاه في الاسلام ان
 كان العبد مسلما ويؤديه قوله صلى الله عليه وسلم في حق الارقا ومن لا يملككم
 فيبعوه ولا تغدوا خلق الله انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه
 لا يلزم الابن اعفا فابيد بالنكاح اذا اطلب الاب ذلك مع قول الشافعي
 واحمد في اظهار الروايتين عنه انه يلزم الابن اعفا فبالنكاح بشرط حرية
 الاب عند محقق اصحاب الشافعي فالاول مخفف على الابن والثاني مشدد
 عليه بالشرط المذكور **فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك** قول ابي
 حنيفة واحمد والشافعي في اصح القولين انه يجوز للولي ان يزوجه ام ولده
 بغير رضاها مع قول احمد في احدي روايتيه انه لا يجوز ذلك فالاول مخفف
 على السيد والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة ومالك والشافعي انه لو قال اعتقت امي وجعلت عتقها

صدرا

صدرا بجزرة شاهدين فالنكاح غير منققد مع قول احمد في احدي روايتيه
 انه ينققد واما العتق فهو صحيح اجماعا فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامامة الاربعة
 ان الامنة لو قالت لسيدتها اعتقني علي ان تزوجك فيكون عتقي صدرا في عتقها
 صح العتق واما النكاح فقال ابو حنيفة هي بالخيار وان شئت تزوجته وان شئت
 لم تزوجه ويكون لها ان اختارت تزويج صدرا مستأنف وان كرهت فلا شيء
 عليها عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها قيمة نفسها وقال احمد نصير
 حرة وتلزمها قيمة نفسها فان تراضيا بالعقد كان العتق مبرا ولا شيء لها سواء
 فالاول مشدد في امر العتق مخفف في امر النكاح يجعل الخيار لها والثاني من السنين
 في اختيار مشدد بالزامها بقيمة نفسها اذا لم يتراضيا يجعل نفس العقد مبرا فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول احمد في علل **باب ما يحرم من النكاح**
 اتفق الامامة على ان امر الزوجة تخبر على التابيد
 يحرم العقد على البنت خلافا لابي وزيد بن ثابت ومجاهد فانهم قالوا لا تحرم الا
 بالدخول بالبنت وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول جاز له ان يتزوج
 امها وان مات قبل الدخول لم يحرم تزويج امها فجعل الموت كالدخول فالاول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر
 واتفق الامامة ايضا على ان الربيبة تحرم بالدخول بالام وان تكن في حجر زوج
 امها وقال داود يستترط ان تكون الربيبة في كفالته وكذلك اتفقوا على ان
 المرأة اذا زفت لم يتفسخ نكاحها خلافا لابي واحسن البصري واتفقوا ايضا
 على انه لا يجوز لمن يجل له نكاح الكفار وطى اما يملك اليمين فلا قال ابي
 ثور فانه قال يجوز وطى جميع الاما يملك اليمين على اي دين كن واتفق الامامة
 على تحريم الجمع بين الاختين في النكاح وكذا بين المرأة وعمتها او خالتها وجمعوا
 على ان نكاح المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك وصفته ان تزوجه امرأة الى
 مرة فتقول تزوجتك الى شهر او سنة او نحو ذلك وما ورد في اباحتها منسوخ
 باجماع العلماء قديما وحديثا باسرها خلافا للشيعة ورواه عن ابن عباس والثاني
 عنه بطلانه وسياتي عن فرقة مساييل الخلاف هذا ما وجدته من مساييل
 الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامامة الثلاثة
 انه يجوز نكاح الزانية مع قول احمد انه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي ان من زنا بامرأة لم يجز عليه نكاحها ولا نكاح امها وسما
 مع قول ابي حنيفة واحمد تحريم المصاهرة بالزنا عليه فقال اذا طبع لامر

بت

حرم عليه امه وبنه . فالاول تخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
 وتوجيه القولين لا يخفى على الفطن ووجه تحرير الامر بالواطى ولدها المذكور بها
 محال لولا ذلك لاني على حدسوا تعظيما للمحمل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والثاني
 انه لو تزنت امرأة ثم تزوجت حل الزوج وطئها من غير عدة لكن يكره وطئها حامل
 المذكورة حتى تضع . مع قوله مالك واحمد انه يجب عليها العدة ويجرم علي الزوج
 وطئها حتى تنقضي عدتها ومع قوله ابي يوسف اذا كانت حاملا حرم النكاح حتى
 تضع وان كانت حايلا لم يجرم ولم يعتد فالاول تخفف خاص باحد الناس والثاني
 فيه تشديد خاص باهل المروءة والعلماء والصالحين والثالث مفصل **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول افتي النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقال قد خرجا
 من سفاح الى نكاح ووجه القولين الآخرين ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 واحمد ومالك في احدي روايتيه انه يجزى على الرجل نكاح المتولدة من زنا . مع
 قول الشافعي ومالك في الرواية الاخرى بانها تخل مع الكراهة . فالاول مشدد
 خاص باهل الورع بعد التوبة والثاني تخفف خاص باراد الناس **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الاربعة بتحرير الجمع بين الاختين
 في الوطئ بملاك اليمين وهو رواية عن احمد ومع رواية ابي حنيفة انه يصح نكاح
 الاخت علي اختها غير انه لا يجزى له وطئ المنكوجة حتى يجرم الموطوءة علي نفسه
 فالاول مشدد ويؤيد ظاهر قوله تعالى وان تجمعا بين الاختين والثاني تخفف
 لان سياق الآية انما هي في المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع
 بين الاختين والثالث تخفف في جواز العقد علي العقد لكن من غير وطئ **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان من اسلم وتخته
 اكثر من اربع يختار منهن اربعا ومن الاختين واحدة . مع قوله ابي حنيفة ان كان
 العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وان كان في عقود صح النكاح في
 الاربعة وكذلك الاختان فالاول فيه تخفف والثاني فيه تفصيل **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان
 النكاح الكفار صحيحه تتلاقى بها الاحكام لتعلق النكاح المشاهدين . مع قوله
 مالك انها فاسدة فالاول تخفف علي الكفار والثاني مشدد عليهم **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم تعريض السلف للبحث عن انكاحهم في الفساد
 او الصحة **ووجه** الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ليس عليه امرنا
 فهو رد ويمكن تجديد عقد احداهما اذا اسلم بسهولة **ومن ذلك** قول الامامة
 الثلاثة انه لا يجوز للحرة نكاح الاممة الا بشرطين خوف العنت وعدم الطول لنكاح
 حرة . مع قوله ابي حنيفة انه يجوز للحرة ذلك مع فقد الشرطين وانما المانع عنده

كذا في

من ذلك ان يكون تحت زوجه حرة او معتدة منه فالاول فيه تشديد محمول
 علي اهل الشرف والحسب الذين يرون نكاح الاما عند هم عارا وتقصا في النسب
 والثاني تخفف محمول علي احاد الناس **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الامامة الثلاثة انه لا يجزى للمسلم نكاح الاممة الكتابية . مع قوله ابي حنيفة
 يجوز ذلك مع عدم الشرطين . فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفف محمول
 علي خالين كافي المسئلة قبله . **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحمد انه لا يجوز للحرة ان يزني في نكاح الاما علي امه واحدة مع
 قوله ابي حنيفة ومالك انه يجوز له ان يتزوج من الاما اربعا كما يتزوج من الحرار
 فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لا يجوز للعبد ان يجمع
 بين الاربعة سوي بين زوجتين فقط . مع قوله مالك انه كالحرة في جواز الجمع
 بين اربع . فالاول مشدد والثاني تخفف . **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول الشافعي انه يجوز للرجل ان يتزوج بامرأة زنا بها ويجوز له وطئها
 من غير استبراء به قال ابو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطئها من غير استبراء بحينه
 او بوضع الحمل ان كانت حاملا . فالاول تخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك يكره التزوج بالزانية مطلقا . مع
 قول احمد لا يجوز ان يتزوجها الا بشرطين وجود التوبة منها واستبراء بها بوضع
 الحمل او بالاقرار او بالشهور . فالاول تخفف والثاني تشديد **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني علي حال اهل الورع بعد توبتهم وحمل الاول
 علي احاد الناس وذلك ان الناس يلوثون باهل الورع اذا تزوجوا بزانية قبل
 ظهور توبتها الخالصة للناس وحملها علي الصدق في التوبة بخلاف احاد الناس
 الذين يقعون في الرذائل **ومن ذلك** قول الامامة كلهم ان نكاح المتعة باطل
 مع قوله فر من الحنفية ان الشرط يسقط ويصح النكاح علي التناهي اذا كانت
 بلفظ التزوج وان كان بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة في البطلان فالاول
 مشدد لفسخ نكاح المتعة باجماع الامامة والثاني تخفف بالشرط الذي ذكره **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد ان نكاح الشغار باطل
 مع قوله ابي حنيفة انه اذا تزوجها علي ان يحلها المطلق ثلثا وشرط انه اذا وطئها
 فهي طالق فلا نكاح فانه يصح النكاح دون الشرط وفي حلها الاول عنده واثنان
 مع قوله مالك انها لا تخل الاول الا بعد حصول نكاح صحيح يصدر عن رغبة وصدق
 من غير قصد تحليل ويطوها حلالا وهي طاهرة غير حايضة فان شرط التحليل او
 نواه فسد العقد ولا تخل الثاني ومع قوله الشافعي في صحة القولين انه لا يصح النكاح

ان العقد صحيح والمهر فاسد فالاول
 مشدد والثاني فيه تخفف **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة

ومع قول أحمد لا يبيع النكاح مطلقا، فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك
 الثالث والرابع مشدد، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال لا يخفى
 على الفطن **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا تزوجها ولم يشرط تحليلها
 ولكن كان في عزمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة عند الشافعي مع قول
 مالك وأحمد أنه لا يبيع، فالأول محقق والثاني مشدد، فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لو تزوج امرأة وشرط أن لا يتزوج
 أو لا يتسرى عليها أو لا يتقلها من بلدتها أو دارها أو لا يسافر بها فالحق
 صحيح ولا يلزم هذا الشرط ولصاحب المثل لأن هذا شرط يجرم المحال فكان كما
 لو شرطت أن لا تسلمه نفسها مع قول أحمد أن العقد صحيح ولكن يلزم الوفاة
 ومتى خالف شيئا من ذلك فهو الخيار في النسخ، فالأول محقق والثاني فيه
 تشديد، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم.

باب الخيار في النكاح

والرد بالعيب أعلم أنه ليس في هذا الباب مسئلة تجمع عليها وأما اختلافوا فيه
فمن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا نسخ بشيء من العيوب وأما للمرأة الخيار في
 الحب والعنة فقط، مع قول مالك والشافعي أنه يثبت في ذلك كله الخيار إلى أبي
 العتق، ومع قول أحمد يثبت في الكل واعتبر بما إذا كان العيوب المستترة
 للخيار تسعة ثلاثة تشارك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجذام والبرص
 وأثنان يختصان بالرجال وهما الحب والعنة وأربعة تختص بالنساء وهي الفرك
 والفتق والرتق والعفل فالحب قطع الذكر والعنة العجز عن النكاح بعد الانتشار
 والقرن عظم يكون في الفرج يمنع من الوطئ والرتق انسداد الفرج والفتق
 انخراق ما بين محل الوطئ ومخرج البول والعفل لحم يكون في الفرج وخيل رطوبة
 تمنع من لذة الجماع، فالأول من الأقوال مشدد على الزوج والثاني فيه تخفيف
 عليه والثالث محقق، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك
 والشافعي وأحمد أنه إذا حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول تحيرت
 المرأة وكذلك بعد الدخول إلا العنة عند الشافعي وأما إذا حدث العيب الزوج
 فلا الفسخ على الراجح من مذهب الشافعي وأحمد، مع قول مالك والشافعي في
 القول الآخر أنه لا خيار له، فالأول محقق على المرأة ومشدد على الزوج إلا في
 العنة عند الشافعي والثاني عكسه، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا اعتقت وزوجها فثبت لها الخيار
 ما دامت في المجلس الذي علمت بالعنت فيه ومتى علمت ومكثت من الوطئ فهو
 رضى به، مع قول الشافعي في أصح أقواله أن لها الخيار على الفور والثاني إلى

ثلاثة أيام والثالث ما لم تمكنه من الوطئ فالأول فيه تشديد على المرأة والثاني
 فيه زيادة تشديد والقول الثاني من أقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوجة
 وكذلك الثالث، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه قول أبي حنيفة والقول
 الثاني من أقوال الشافعي الحاق العتق بخيار المجلس والشرط في البيع ووجه كون
 الخيار هنا على الفور الحاقه بالاطلاع على عيب المبيع **ومن ذلك** قول الأئمة
 الثلاثة إذا اعتقت الأمة وزوجها حر فلا خيار لها مع قول أبي حنيفة أنه يثبت
 لها الخيار مع حرته، فالأول مشدد على المرأة والثاني محقق عليها ووجه
 الأول تساويهما في الحرية بالعنت ووجه الثاني أنه كان شاعرا عقد النكاح
 فلا ينبغي تزويجها إلا ممن ترضاه فقد تكرر له امرأته غير العيوب التي في هذا
 الباب والله تعالى أعلم **كتاب الصداق**

أعلم أني لم أرفيه شيئا من مسائل الإجماع والاتفاق المتأقلم على استقرار المهر
 بموت أحادي الزوجين وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الشافعي وأبي
 حنيفة ومالك وأحمد في أحاديث روايتها أن النكاح لا يفسد بفساد الصداق
 مع الروايتين الأخيرتين لمالك وأحمد أنه يفسد بفساد الصداق، فالأول
 محقق والثاني مشدد، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان، ووجه الأول أن فساد المهر
 لا يعلق له بذات النكاح ويلزم الزوج بدل ذلك المهر أو مهر المثل، ووجه الثاني
 أن المهر طريق إلى إباحة النكاح والاستمتاع فهو كالطهارة للصلاة ويؤيد حديث
 قد استحللتم فروجهن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة وفي بيتها لا يؤفها
 صداقها لقي الله يوم القيامة وهو ران **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك
 أن أقل الصداق مقدر، مع قول الشافعي وأحمد أنه لا حد لأقله وعلى التقدير
 فقال أبو حنيفة ومالك أقله ما يقطع به يد السارق وهو عشرة دراهم أو دينار
 عند أبي حنيفة وأربع دنانير أو ثلاثة دراهم عند مالك، فالأول في أصل المسئلة
 مشدد خاص بأحد المؤمنين الذين يقع منهم النزاع فيكون التقدير يقع لهم
 ليرجعوا إليه والثاني محقق لأن فيه رد الحكم إلى ما ترضى به الزوجان ولهما
 من قليل أو كثير فللزوج جعل الصداق ما يجلد التورذه **فرجع** الأمر إلى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي وأحمد في أحاديث روايتها أنه يجوز
 جعل تعليم الفرائد مهرا، مع قول أبي حنيفة وأحمد في أصح روايتيه أنه لا يكون
 مهرا، فالأول محقق والثاني مشدد، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول نصير السنة يجوز أخذ الأجر عليه والثاني أن المال هو الباقي يجعله
 صداقاً لعلته ميل القلوب إليه فيحصل به التاليف بين الزوج والزوجة ولها
 أكثر مما هو مشاهد في الناس فيعطيه ديناراً فيجد له لذة أكثر من تعلمه **ف**

او حديث او يصير حيك لاجل ذلك اكثر ويحتمل ان الامام ابي حنيفة قصد اجلال
كلامه عز وجل ان يكون عوضا عن الاستمتاع بجلدة دبغت بدم الحيض والنكاح
ولا تساوي فلسا في السوق لو قطعت وبيعت **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة
ان المرأة تملك الصداق بالعقد مع قول مالك انفا لا تملكه الا بالدخول او بوجوه
الزوج فلا تستحقه بمجرد العقد وانما الملك بعقبه فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه
اذا اوفاهامهرها فله ان يسافر بزوجته حيث شاء مع قول ابي حنيفة في احدي
روايتيه انه لا يخرجها من بلدها الى بلد اخري وعليه الفتوى كما قال صاحب كتاب
الاختيار لفساد اهل الزمان فالاول تخفيف على الزوج والثاني مشدد عليه **فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي واحدي في اصح
روايتيه ان المفوضة اذا تزوجت ثم طلقت قبل الميسر والفرص فليس لها
المنتقة مع قول احمد في الرواية الاخرى ان لها نصف مهر المثل ومع قوله
مالك ان المنتقة لا تحب لها بحال بل هي مستحقة فقط فالاول والثاني مشدد **فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان من المعروف وحسن المعاملة والمعاشرة
ووجه ايجاب المنتقة على القول الثاني الفياس على اطلاق المفروض لها مهر او وجه
الثالث ان المفوضة لم تعلق املها بالمهر كل ذلك التعلق فكانت المنتقة لها
مستحقة ويصح حمل الوجوب على حال الا كابر من اهل الورع والثاني على احاد النكاح
ومن ذلك قول ابي حنيفة ان المنتقة اذا وحيث فهي مقدرة بثلاثة انواتا درع
وخمار ومصلحة بشرط ان لا يزيد على ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي
في اصح قوليه واحدي روايتيه ان ذلك مفوض الى اجتهاد الحاكم يقدرها
بنظرة قال الشافعي والمستحب ان لا تنقص عن ثلاثين درهما وله قول
اخر انما يقع بما ينطق عليه الاسم كالصداق فيصح بما قل او كثر وفي رواية لاحد
انها تقدر بكسوة تجزئها في الصلاة وذلك ثوبان ودرع وخمار ولا ينقص عن ذلك
فالاول فيه تشديد بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعد **فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان ولعل ذلك محمول على اختلاف احوال الناس في اليسار وعدمه
ومن ذلك قول ابي حنيفة ان مهر المثل معتبر بقربايتها من العصبان خاصة
ولا تدخل امها في ذلك ولا خالتها الا ان تكون من نفس عشيرتها مع قول مالك
انه معتبر باحوال المرأة في جمالها وشرها وما لها دون انسابها الا ان تكون
من قبيلة لا يزيد في صداقها ولا ينقص ومع قول الشافعي انه معتبر بقربايتها
العصبان فقط فيراعا حال اقرب من تنسب اليه واقرب من اخت الابوين ثم
الاب ثم بنات اخ ثم عمات كذلك فانه فقد نسبا العصبان او جهل مهرهن

فارحام كجذات وخالات ويقبض سن وعقل ويسار وبكارة وما اختلف به غرض
فان اختلفت بفضل او غيره زيدا ونقصا يبق بالخال ومع قول محمد هو مقدر بقربا
النسب من العصبان وغيرهما من ذوي الارحام فالاول فيه تشديد والثاني
مفصل والثالث مشدد والرابع فيه تشديد كالقول الاول **فرجع** الامر الى
مرتبتي الميزان ولعل هذه الاقوال تختلف باختلاف احوال الناس **ومن ذلك**
قول الامامة الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض الصداق فالقول قول
الزوجة مطلقا مع قول مالك ان كان العرف جاريا في تلك البلدة يدفع المثل
قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها
فالاول مخفف على الزوجة مشدد على الزوج والثاني مفصل **فرجع** الامر الى
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في ارجح قوليه ان الذي
بيعه عقد النكاح هو الزوج مع قول مالك والشافعي في القديم انه الولي
ومع قول احمد في احدي روايتيه كذهب الشافعي في الجديد والثانية كذهب
مالك والشافعي في القديم ثم لا يخفى ان لكل من الاقوال وجهان فان عفا الولي
فيه مصلحة للزوج وعفا الزوج فيه مصلحة للولي **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة ان العبد اذا تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزو
وقد سمي لمهره الا يلزمه شي في الحال فان عتق لزمه مهر مثلها مع قول مالك
ان لها التسمي كله ومع قول الشافعي ان لمهر المثل وان يتعلق بدمته العمد وعن
احمد روايتان فالاول فيه تخفيف على العبد والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف
والرابع كالمذهبين **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان
الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في البتة سواء دخل بها او مات
عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى وان مات
قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور عنده ومع قول
الشافعي هي هبة مستأنفة ان قبضها مضمونة وان لم يقبضها بطلت ومع قول احمد حكم
الزيادة حكم الاصل فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والرابع مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحدا من المرأة اذا
سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلي بها ثم امتنع عنه بعد ذلك
جاز لها مع قول مالك والشافعي ليس لها منه بعد الدخول ولها الامتناع منه بعد
الخلو فالاول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليها **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه القولين لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول الشافعي في اظهر
قوليه ان المهر لا يستقر الا بالوطي مع قول مالك بانه يستقر اذا طالت الخلو
وان لم يطاها ومع قول ابي حنيفة واحدا من المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها

نما

جدة

وان لم يحصل وطى. فالاول محقق على الزوج والثاني فيه تشدد عليه والثالث مفصل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اصح قوليه والائمة الثلاثة
 ان وليمة العرس سنة. مع قول الشافعي في القول الاخر انما واجبة. فالاول محقق
 والثاني مشدد ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف اخلاق الناس في الجود والسخا
 فيجب على اهل المرواة ويستحب لغيرهم **ومن ذلك** قول مالك في المشهور
 والشافعي في اظهر القولين واي حنفية واحمد في احدي روايتهما ان الوليمة
 الاجابة الى وليمة العرس واجبة. مع قول الائمة المذكورين في القول الاخر حكم انما
 مستحبة. فالاول مشدد والثاني محقق. فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح عمل
 الاول على ما اذا ترتب على عدم اجابته فتنة والثاني على ضد ذلك والحمد لله
 العالمين **ومن ذلك** قول اي حنفية واحمد في احدي روايتهما ان لباس النثار
 في العرس ولا يكره التقاطه. مع قول مالك والشافعي يكرهه فالاول محقق
 خاص بما اذا ارتكبن فيه نسبة الى دناءة الهمة والمروءة والثاني فيه تشديد ولعله
 محمول على ما اذا ترتب على ذلك دناءة همة ومروءة كما هو حال غالب الناس فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يستحب وليمة غير
 العرس كالحنان ونحوه. مع قول احمد انما لا تستحب فالاول مشدد والثاني محقق
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم **باب**
القسم والنشوز وعشرة النساء اتفق الائمة على ان القسم
 انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجته مع امة وعلى انه لا يجب التسمية في الجماع با
 لجماع وعلى ان النشوز حرام يستقطبه التقطع بالجماع وعلى انه يجب على كل منهما
 بدل ما وجب عليه من غير كراهة ولا مطلق بالجماع وعلى انه يجب على الزوجة طاعة
 زوجها وملازمة المسكن وعلى ان له منعها من الخروج وعلى انه يجب على الزوج المهر
 والتقطة **هذا** ما وجدته من مسایل الاجماع والاتفاق في هذا الباب **واما**
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي ان العزل عن المحرة ولو بغير اذنها
 جائز مع الكراهة. مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا باذنها. فالاول محقق
 والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم تحقق ان الله
 تعالى يخلق من ذلك المباشرة فقد يخلق المني بالفساد فلا ينعقد منه ولد **ووجه**
 الثاني ان الاصل الانقضاء والفساد عارض والاصل عدمه ويقاس على ذلك عزل
 المحرة اذا كانت تحت امة فالشافعي يجوز عنها بغير اذن يدها والائمة الثلاثة
 يحرمون ذلك الا باذن سيدها والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 ان اذا تزوج بكر اقام عندها سبعة ايام او ثيبا اقام عندها ثلاثة ايام ثم
 دار بالقسم على نساياه في صورتين. مع قول اي حنفية ان الجديدة لا تقفل في

القسم بل يسوي بينهما وبين الالائي عنده. فالاول مشدد على الزوج ويده جات
 الاحاديث والثاني محقق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول اي حنفية
 ان للرجل ان يسافر ببعض من غير قرعة وان لم يرضين. مع قول مالك في احدي
 روايته والشافعي واحمد انه لا يجوز الا برضاها فان سافر بغير قرعة ولا تراخ
 وجب عليه القضاء عند الشافعي واحمد وقال **ابو حنيفة** ومالك في الرواية
 الاخرى لا يجب عليه القضاء. فالاول محقق والثاني مشدد والاول في المسئلة الثانية
 مشدد في وجوب القضاء والثاني محقق فيه. فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله
 سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **كتاب الخلع**
 اجمع الائمة على ان الخلع مستمر الحكم خلافا للبكر بن عبد الله المزني التابعي الجليل
 في قوله ان الخلع منسوخ قال العلماء وليس بشي وانفق الائمة على ان المرأة اذا كرهت
 زوجها الفقه منظر او سوء عشرة جاز لها ان تخلعه على عوض وان لم يكن من ذلك
 شي وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز ولم يكره خلافا للزهري وعطاء وادود.
 في قولهم ان الخلع لا يصح في هذه الحالة اي لانه عبث والعبث غير مشروع وغير
 المشروع مردود وانفقوا على ان الخلع يصح من غير زوجة بان يقول اجنبي للزوج
 طلق امراتك بالف وقال ابو ثور لا يصح **هذا** ما وجدته من مسایل الاجماع
 واتفاق الائمة الاربعة في الباب **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول اي
 حنفية ومالك والشافعي في اظهر قوليه واحمد في احدي روايتهما ان الخلع طلاق
 مع قول احمد في اصح روايته انه فسح لا يتقصر عدد وليس بطلاق وهو القديم
 من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري اصحابه بشرط ان يكون ذلك
 مع الزوجية وبلقظ الخلع وان لا ينوي به الطلاق. فالاول مشدد والثاني محقق
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** القولين ظاهر لا يخفى على الفطن **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره باكثر من المسمى. مع قول اي حنفية
 ان كان النشوز من قبلها الشراخذ اكثر من المسمى وان كان من قبله كره اخذ شي
 مطلقا ويصح مع الكراهة. مع قول احمد يكره الخلع على اكثر من المسمى مطلقا فالاول
 محقق والثاني مفصل والثالث مشدد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول ان الحكم اكل في العقد فكاله ان يزيد في المهر ما شاف ذلك في عوض الخلع
 ووجه الاول من شقي التفصيل ان الضرر منها اكثر فجاز للزوج ان يشدد عليها
 باخذ ما زاد على المسمى ووجه الشق الثاني ان من هلمة اخذ اموال الناس بالبا
 وهو خاص باهل الدين والورع وما غيرهم فربما اخذ ذلك مع كونه ظالما عليها
 بسوء عشرته وكثرة بخله وسخ نفسه ومضاررتها بالتزويج والسري عليها ويرى
 انه بعد ذلك خالص من تبعثها والحال انه تحت حكمها في الآخرة فانه لولا كثرة

ايزايد لها ما قدرت نفسها من مال حتى تستريح من روتينه ووجه قول احمد ان
 الزايد على المسمى خارج عن حكم العدل فالحق بتصرف السفينة **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة انه يلحق المختلعة الطلاق في مدة العدة مع قول مالك انه اذا طلقها
 عقب خلعه متصلا بالخلع طلقت وان انفصل الطلاق عن الخلع لم تطلق مع
 قول الشافعي واحمد انه لا يلحقها الطلاق بحال فالاول مشدد على الزوج والثاني
 مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل من الاقوال ظاهر
ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه ليس للاب ان يخلع ابنته الصغيرة بشئ
 من ماله مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي ان له ذلك وكذلك ليس له ان
 يخلع زوجته ابنته الصغيرة عند الامية الثلاثة مع قول مالك ان له ذلك فالاول
 في المسيلتين مشدد على الاب والثاني فيهما تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انها لو قالت طلقني ثلاثا على الف
 فطلقها واحدة استحق ثلث الالف مع قول مالك انه يستحق الالف كله سواء
 طلقها ثلاثا ام واحدة لانها تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث ومع
 قول الشافعي انه يستحق ثلث الالف في الحالين ومع قول احمد انه لا يستحق
 شيئا في الحالين فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف من وجه
 وتشديد من وجه والرابع مخفف جدا لعدم مطابقة فعله للسؤال فصم الخلع
 ولغي المال **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انها لو قالت طلقني واحدة
 بالالف فطلقها ثلاثا طلقت واستحق الالف مع قول ابي حنيفة انه لا يستحق
 شيئا وتطلق ثلاثا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان والله تعالى اعلم **كتاب الطلاق**
 اتفق الامية على ان الطلاق ما روي في حال استقامة الزوجين بل قال ابي حنيفة
 بتحريره واتفقوا على تحريم الطلاق في الحيض لم دخول بها او في طهر جامع فيه
 الا انه يقع وكذلك جمع الطلاق الثلاث يقع مع النهي عن ذلك بنهي تحريم عند
 بعضهم ونهي كراهة عند بعضهم وكذلك اتفقوا على انه اذا قال لزوجتي انت
 طالق نصف طلقة لزمه طلقة خلافا لداود في قوله انه لا يقع شي والمفقه
 كلهم على خلافه وعلى ان الزوج اذا قال لغير المدخول بها انت طالق بانك
 منه كالطلاق الثلاث **ومن ذلك** ما وجدته من مسائل الاتفاق واما
 ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة رحمه الله انه يصح تعليق الطلاق
 والعقن بالملك فيلزم الطلاق والعقن سواء اطلق او عم او خصص وصورة
 ان يقول لاجنبة ان تزوجتك فانت طالق او لمرأة تزوجتها في طالق
 او يقول لحر ان ملكتك فانت حر وكل عبد استترتية فهو حر مع قول مالك

انه يلزم بالطلاق والعقن اذا خصص او عين قبيلة او قرية او امرأة بعينها
 لان اطلق او عمير ومع قول الشافعي واحمد انه لا يلزمه الطلاق والعقن
 مطلقا فالاول مشدد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان وادلة هذه الاقوال مسطرة في كتب العلماء من كل مذهب **ومن**
ذلك قول الامية الثلاثة ان الطلاق يعتبر بالرجال مع قول ابي حنيفة
 انه يعتبر بالنساء وصورة عند الجماعة ان احرم ملك ثلاث تطليقات والعبد
 تطليقتين مع قول ابي حنيفة ان الحرية تنطلق ثلاثا والامة اثنتين حر كان
 زوجها او عبدا فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه اذا علق
 طلاق زوجته بصفة كقوله ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها ولم تقبل
 المحلوف عليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت فاذ كان الطلاق الذي
 ابانها دون الثلاث فاليمين باقية في النكاح الثاني لم تحمل فيمحت بوجود
 الصفة مرة اخرى وان كانت ثلاثا انحلت اليمين مع قول الشافعي في
 اصح الاقوال انه متى طلقها طلاقا باينا ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف
 انحلت اليمين على كل حال ومع قول احمد يعود اليمين سواء ابانت بالثلاث
 او بماد ونها اما اذا حصل فعل المحلوف عليه في حال البينونة فالامية الثلاثة
 على ان اليمين لا يعود مع قول احمد انه يعود اليمين بعود النكاح فالاول
 في المسئلة الاولى مفصل والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والاول في
 المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه اذا اجمع الطلقات الثلاث
 دفعة فهو طلاق بدعة مع قول الشافعي انه طلاق ستة وهو احدى
 الروايتين عن احمد واختارها اخري فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل العلم والحكم والثاني
 على اهل الجهل والرعونات **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه اذا قال
 لزوجتي انت طالق عدد الرمل والتراب انه يقع طلقة واحدة تبين بها مع
 قول الامية الثلاثة انها تطلق ثلاثا فالاول مخفف من حيث حكمه بالبينونة
 الصغرى والثاني مشدد **ومن ذلك** قول اصحاب ابي حنيفة ومالك واحمد
 ان من قال لزوجته ان طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع
 طلقة متجزة ويقع الشرط تمام الثلاث في الحال مع قول الرازي والنوري انه يقع
 المتجز فقط دفعا للدور ومع قول المزني وابن سيرج وابن ابي عمير والقائل والي
 حامد وصاحب المذهب وغيرهم انه لا يقع طلاق اصلا وحكي ذلك عن نعل الشافعي

ومن احكام الشافعي من قال بوقوع الثلاث كذهب الجماعة قال **ك** النوي والقوي
عليه ونوع المخرج فقط. فالاول فيه تخفيف من وجده وتشديد من وجده والثاني محقق
عليه الزوج. فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال وجده لا يخفى على الفطن
ومن ذلك قولنا في حقيقته والشافعي واحمدان كنيات الطلاق تقتصر الى
نية اود لا لغيره. مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ. فالاول محقق
والثاني مشدد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته
انه لو انضم الى هذه الكنيات ولا لغيره من الغضب او ذكر الطلاق فان كانا
في ذكر الطلاق وقال لم ارده لم يصدق في جميع الكنيات وان كان في حال الغضب
ولم يجر ذكر الطلاق صدق في ثلاثة الفاظ من الكنيات وهي اعتدي واختاري
وامرك بيدك ولا يصدق في غيرها. مع قول مالك ان جميع الكنيات المظاهرة
متى قالها مبتدئا او مجيبا لمعا من سواها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله
لم ارده. ومع قول الشافعي ان جميع الكنيات تقتصر الى النية مطلقا كما مر. ومع
قول احمد في احدي روايته يقتصر وفي الاخرى لا يقتصر الا ان با حقيقته المبرج
عنده لفظ واحد وهو الطلاق واما لفظ السراح والفراق فلا يقع به طلاق
عنده. فالاول مفصل والثاني فيه تشديد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قولنا في حقيقته ان اذا نوي بالكنيات المظاهرة الطلاق ولم
ينوعد او كان جوابا عن سؤالها الطلاق يقع طلاقا واحدة مع عيینه. ومع
قول مالك ان كانت الزوج مدخولا به لم يقبل فيه الا ان يكون في خلع وان كانت
غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع عيینه ويقع ما ينوي دون الثلاث وفي رواية
اخرى انه لا يصدق في اقل من الثلاث. ومع قول الشافعي انه يقبل في كل ما
يدعيه في ذلك من اصل الطلاق وعداده. ومع قول احمد متى كان معها دلالة
حالة ونوي الطلاق وقع الثلاث ان نوي ذلك او لم ينوّه كانت مدخولا او غير
مدخول بها. فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل والثالث كذلك محقق والرابع
مشدد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان الكنيات
الحقيقية كاخري واذهي وانت محله ونحو ذلك كالكنيات المظاهرة على حد
سوا من قولنا انت خلية بربي باين بنه بتله اغربي جيلك على غاربك انت حرة
امرك بيدك اعتدي الخفي باهلك اي فان لم ينوعد او وقعت واحدة وان
نوي الثلاث وقعت وان نوي اثنين لم يقع الا واحدة. مع قول الشافعي واحد
انه ان نوي بها طلقين كانت طلقين. فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان اذا
قال اعتدي استزير حرمك ونوي بها ثلاثا وقعت واحدة رجعية. مع

قول مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقعت ابتداء وكانت مع ذكر الطلاق او في عقب
فحينئذ يقع مانواه. مع قول الشافعي انه لا يقع الطلاق بها الا ان نوي الطلاق ويقع
مانواه من العدد في المدخول بها والا فطلقه. ومع قول احمد في احدي روايته انه
يقع الثلاث وفي الاخرى لا يقع مانواه. فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث
مفصل والرابع يرجع الى المذهبين **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قولنا في حقيقته واحمدان لو قال لزوجته انا منك طالق او رد الامر اليها فقالت
انت مني طالق لم يقع شيء. مع قول مالك والشافعي انه يقع. فالاول محقق والثاني
مشدد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه لا يصح للمرأة طلاق نفسها
لان ذلك من مقام الزوج من حيث انه قائم عليها دون العكس **ووجه** الثاني
انها كما لو قيل المجني في طلاق نفسها **ومن ذلك** قولنا في حقيقته انه لو قال لزوج
انت طالق ونوي الثلاث وقع واحدة. مع قول مالك والشافعي واحمد في احدي
رواياته انه يقع الثلاث. فالاول محقق والثاني مشدد. فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته انه اذا قال لزوجته امرك بيدك ونوي
الطلاق فطلقت نفسها ثلاثا فان نوي الزوج الثلاث وقعت واحدة او واحدة
لم يقع شيء. مع قول مالك انه يقع. او وقعت من عدد الطلاق اذا اقراها عليه فان
ناكرها حلف وثبت عليه من عدد الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث
الا ان نواها الزوج وان كان نوي دون الثلاث لا يقع الا مانواه ومع قول احمد
يقع الثلاث سوا نوي الزوج الثلاث او واحدة. فالاول مفصل وكذلك الثاني
والثالث مع اختلاف لفظ التفصيل والرابع مشدد. فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ومالك انه لو قال لزوجته طلق نفسك
فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء. مع قول الشافعي واحمد انه يقع واحدة فالاول
محقق وعليه الزوج والثاني فيه تخفيف. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قولنا في حقيقته انه لو قال لغيره مدخول بها انت طالق انت طالق انت طالق
وقعت واحدة. مع قول مالك رحمه الله انه يقع ثلاث. فالاول محقق والثاني
مشدد **ووجه** الاول ان طلاق غير المدخول بها يكفي فيه واحدة لكون المراد
به اليسوتة الصغرى القائمة مقام اليسوتة الكبرى في البعد عنها لعدم وقوع
الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتنفس بالطلاق الاعقب
المخامة والغضب فها وجد بالطلاق الثلاثة وسوم بالاولي والثانية **ووجه**
الثاني قياس لغير المدخول بها على المدخول بها **ومن ذلك** قولنا في حقيقته
ومالك انه لو قال لغيره مدخول بها انت طالق انت طالق انت طالق وقال اردت انها
بالثانية والثالثة وقع الثلاث. مع قول الشافعي واحمد انه لا يقع الا واحدة فالاول

مشدد والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان طلاق الصبي العاقل لا يقع والمراد به من يعقل امر الطلاق
مع قول احمد في اظهر روايته انه يقع وبه قال الطحاوي والكوفي من الحنفية والمزني
وابو ثور من الشافعية. فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته انه لو طلق او عتق
مكرها دفع الطلاق وحصل الاعتناق. مع قول الائمة الثلاثة انه لا يقع اذا انطق
به دفاعا عن نفسه. فالاول مشدد والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان المكروه اسم فاعل خبره بين احتمال ذلك الضررين وقوع ما
اكرهه عليه فكانه اختار وقوع الطلاق او العتق لاسيما والشارع مستوفى الى
العتق ووجه الثاني اخذ بعموم رخصة الله تعالى فانه اذا كان احكم بالكفر
لا يصح مع الاكراه مع كونه اعظم الذنوب فكيف باحد فروع الدين **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة واحمد في احدى رواياته ان غلبة الظن في وقوع ما هدد به
كافية في حصول الاكراه. مع قول احمد في الرواية الاخرى واختارها اخري في
انه لا يكون الاكراه مع قوله في الرواية الثالثة عن ان الاكراه ان كان بالقتل
والقطع للطرف فهو اكراه وان كان بخير ذلك فلا. فالاول فيه تخفيف على المكروه
اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل. فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ووجه** الاول في حق احاد الناس الذين لا يصبر عندهم من المترفين
في الدنيا والثاني في حق اهل الصبر والاحتمال من العلماء العاملين او اللصوص
من يخاف العيب ويستحي ان يقولوا اذ اسلموا الى جلدده وكذلك القول في
الثالث المفصل **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه لا فرق بين ان يكون
المكروه له السلطان او غيره كالمص ومغلب. مع قولنا في حقيقته واحد في احدي
روايتي ان الاكراه لا يكون الا من السلطان. فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد اذا
قال لزوجتي انت طالق ان شاء الله تعالى وقع الطلاق. مع قولنا في حقيقته والشافعي
انه لا يقع. فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا شك في الطلاق لا يقع. مع قول
مالك في المشهور عنده انه يغلب الايقاع. فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على احاد الناس والثاني على اهل الدين والورع
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا طلق المريض زوجته طلاقا بائنا
ثم مات في مرضه الذي طلق فيه انما نثر منه وهو الاظهر من اقوال الشافعي
الا ان ابا حنيفة يشترط في انما ان لا يكون الطلاق عن طلب منها ثم على قول من

ففي

برئنا الى متى نثر فقال ابو حنيفة نثر ما دامت في العدة وهو قول الشافعي في القديم
فان مات بعد انقضائها لم نثر وله رواية اخرى انما نثر ما لم تنزل في العدة
احمد وقال مالك نثر وان تزوجت وللشافعي ثلاثة اقوال كنه المذهب **فالاول**
من الاقوال في اصل المسئلة مشدد على الزوج والثاني مخفف عليه ولكل من القولين
وجه قولنا في حقيقته انما نثر ما دامت في العدة دون ما اذا انقضت كونها في
حياتها ما دامت في العدة بخلاف ما اذا انقضت وكذلك القول في قوله ما لم تنزل
فانما بسبيل ان ترجع اليه ووجه قول مالك انما نثر وان تزوجت زيادة للعقوبة
عليه. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ومالك انه لو قال
لزوجتي انت طالق الى سنة فطلقت في الحال. مع قولنا في حقيقته انها لا تطلق حتى
تسليخ السنة. فالاول مشدد والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قولنا في حقيقته والشافعي لو قال من له اربع زوجات زوجتي طالق ولم يعين
واحدة منهن فله صرف الطلاق الى من شامنها. مع قول مالك واحمد انهن يطلقن
فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا
في حقيقته انه اذا اشار بالطلاق الى من لا يتفصل من المرأة مع السلامة كاليد
فان اضافته الى خمسة اعضا الوجه والراس والرقبة والظهر والفرج وقع وفي
معنى ذلك عنده الجزء الشايع كالنصف والربع قال وان اضافته الى ما يتفصل في
حال السلامة كالسن والظفر والشعر لم يقع. مع قول الائمة الثلاثة ان
الطلاق يقع بجميع الاعضا المتصلة كالاصبع واما المنفصلة كالشعر فقال
مالك والشافعي يقع بها خلافا لاحد فالاول مفصل والثاني فيه تشديد كالقول
الاول من الاعضا المنفصلة والثاني من الاقوال في المنفصلة مخفف بعدم الوقوف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال المذكورة وجه واسمها في علم الصواب
كتاب الرجعة
اتفق الائمة على جواز الرجعة والمطالبة وعلي ان من طلق زوجته ثلاثا لم تخل له الا
بعد ان تنكح زوجا غيره وبطائها في نكاح صحيح وعلي ان المراد بالنكاح الصحيح
هنا الوطى وان شرط في جواز حلها الاول وان الوطى الاول في النكاح الفاسد يحلها
الى قولنا للشافعي **هـ** اما وجدته من مساتل الاتفاق واما ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قولنا في حقيقته واحد في اظهر روايته انه لا يجرم ووطى
الرجعية. مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يجرم. فالاول مخفف والثاني
مشدد. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول انما في حكم الزوجية بدليل
لحوق الطلاق بها والاول والظهار واللحان منها والارث لها من وارثتها منها.
ووجه الثاني انه بطلاقها صارت اجنبية بدليل انه لا يد في حلها من قوله راجعتك

ع

بي

الى نكاحي ونحو ذلك **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحمد ان الرجعة تحصل بوطئها ولا
 يحتاج معه الى لفظ سواء نوي الرجعة بقا ام لا . مع قول مالك في المشهور انه لا يحصل
 به الرجعة الا ان نواهها به . ومع قول الشافعي لا تنضم الرجعة الا بلفظ . فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد في احدي شقي التفصيل والثالث مشدد . فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان . **وجه** الاول حمل على انه ما وطئها الا وقد نوي رجعتها اذ سجد
 وقوع المومن في وطئ من طلقها وهو لم ينو ارتجاعها . **وجه** الثاني انه قد
 يقع في وطئها حراما من غير نية ارتجاعها فلا بد من نية منه على ذلك . **وجه**
 الثالث قياس الرجعة على انشاء عقد النكاح فلا بد فيه من لفظ فالقول المحمولة
 على الاحوال **ومن ذلك** قول مالك واحمد والي حنيفة انه لا يشترط الاشهاد
 في الرجعة . مع قول الشافعي في احد قوليه واحمد في احدي روايته انه شرط والاصح
 عند اصحاب الشافعي في اظهر قوليه وكذلك احمد في روايته الاخرى لا الاشهاد
 مستحب قال شيخ الاسلام الصغدي في كتابه رحمة الامة في اختلاف الامة
 وما حكاه الرافي من ان الاشهاد شرط عند مالك لمراره في مشاهير كتب المالكية
 بل حرج القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره ان مذهب مالك الاستحباب
 ولم يحكم فيه خلافا وكذلك بن هبيرة من الشافعية في كتاب الايضاح . فالاول
 فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجيههما كالتوجيه المسئلة قبلها فمن قال
 لا بد من اللفظ في الرجعة قال لا بد من الشهود وليشهدوا علي اللفظ فان البينة
 لا يصح فيها اشهاد وان اشترط اللفظ في اللفظ فقد اغتفر عدم الاشهاد لكونها
 امساكالا انشا ومن قال لا يشترط فيها لفظ يقول لا يحتاج الى الاشهاد . فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه وطئ الرجعية في حال الحيض
 او الاحرام لا يجزئها . مع قول الامة الثلاثة نعم . فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان . **وجه** الاول ان الوطئ في حال الحيض والاحرام
 ممنوع منه شرعا فكانه وطئ في نكاح فاسد . **وجه** الثاني ان الحيض والحرمته
 تحرير وطئها عارض **ومن ذلك** قول مالك في الصبي الذي يمكن جماعه انه
 اذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل به الحل . مع قول الثلاثة انه يحصل به الحل فالاول
 مشدد والثاني مخفف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول قول الشارع
 في حديث التخليل حتى تدري عسلته ويدوق عسلته والعسله هي اللذة
 بالجماع وذلك لا يكون الا بخروج المني غالبا **وجه** الثاني ان نفس الجماع فيه
 لذة ولو لم ينزل وانما خروج المني من حال اللذة بدليل وجوب الغسل على من
 جامع ولم ينزل عند الامة الاربعة خلافا لداود وجماعة من اصحابه كما مر اول
 باب الغسل **كتاب الانبلاء**

التق

اتفق الامة على انه اذا حلف بالله عز وجل لا يجامع زوجته مدة تزيد على اربعة اشهر
 كان موليا وان حلف على اقل من ذلك لم يكن موليا وعلى ان المولى اذا جامع زوجته
 كفارة يمين بالله عز وجل الا في قول قديم للشافعي **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه
 مسایل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه
 اذا حلف ان لا يطأ زوجته اربعة اشهر ايلاه وبروي مثل ذلك عن احمد . مع قول
 مالك والشافعي في المشهور عند انه ليس بايلاه . فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة انه اذا مضت الاربعة
 اشهر لا يقع بعضها طلاق بل يوقف الامر لي في ابطال . مع قول أبي حنيفة انه اذا
 مضت المدة وقع الطلاق . فالاول مخفف بالوقف والثاني مشدد . فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد ان المولى اذا امتنع من
 الطلاق على قول الوقف يطلق عليه احكام وهو الاظهر من قول الشافعي مع قوله
 احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر عند ان احكام يضمن عليه حتى يطلق
 فالاول مشدد والثاني مخفف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 أبي حنيفة والشافعي في اصح قوليه ان من والي غير اليمين بالله عز وجل كالطلاق
 والعنق واجاب العبادات وصدقة المال لا يكون موليا سواء قصد الاضرار
 بقا او رفعه عنها كالمريض والمرضة او عن نفسه . مع قول مالك انه لا يكون
 موليا الا ان يحلف حال الغضب ويقصد الاضرار بقا فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي انه لو ترك
 وطئ زوجته للاضرار بقا من غير يمين اكثر من اربعة اشهر لم يكن موليا مع قول
 مالك واحمد في احديهما روايته انه يكون موليا فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاولين ظاهر لا يخفى على الفطن **ومن**
ذلك قول مالك ان مدة ايلا العبد شهران حره كانت زوجته او امته مع
 قول الشافعي انها اربعة اشهر مطلقا ومع قول أبي حنيفة ان الاعتبار في المدة
 بالنساء من كانت تحتها امه فشهران حره كان او عبدا ومع قول احمد في احدي
 روايته كذهب مالك والثانية كذهب الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني
 فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 مالك ان ايلا الكافر لا يصح مع قول الثلاثة انه يصح ومن فوايده مطالبة
 بعد استلامه بالغيبة او الطلاق فالاول مخفف على الكافر والثاني مشدد
 عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

كتاب الظهار
 اتفق الامة على ان المسلم متى قال لزوجته انت علي كظهر امي كان مظاهرا

بي

منها لا يجزئ وطهرها حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها فان لم يجدها
فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وعليه ان لا يجوز
دفع شيء من الكفارات الى الكافر والحرى وكذلك اتفقوا على انه يصح من العبد
وانه يكفر بالصوم وبالاطعام عند مالك اذا ملكه السيد وكذلك اتفقوا على
ان المرأة لو قالت لزوجها انت علي كظهار امي فلا كفارة عليها الا في رواية اخبرها
اخبرني هذا ما وجدته من مسابيل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
قول مالك والي حنيفة لا يصح ظهار الذي مع قول الشافعي واحمد انه يصح فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ان الذي
غير ملتزم احكامنا في نفسه **ووجه الثاني** اكتفاؤنا منه بالتزام الاحكام ظاهرا
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لا يصح ظهار السيد من امته مع قول
مالك انه يصح **فالاول** مشدد والثاني مخفف **ووجه الاول** ان الوارد في الشريعة
انما هو في حق الزوجة **ووجه الثاني** ان السيد مالك الاستمتاع بامته كالزوج
فصح ظهاره **ومن ذلك** قول الی حنيفة انه لو قال لزوجته حره كانت اوامه
انت علي حر فان نوي الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وان نوي يمين او واحدة
فواحدة وان نوي التحريم ولم ينوي لطلاق او لم تكن له نية فهو يمين وهو
مولي ان تركها اربعين شهرا وقعت عليه طلاق ثانية وان نوي الظهار كان مظاهرا
وان نوي اليمين كان يمينا ويرجع الى نية التي اراد بها واحدة او اكثر سواء
المدخول بها او غيرها مع قول مالك ان ذلك طلاق ثلاثا ان كانت مدخولا
بها واحدة **وان كانت غير مدخولا بها مع قول الشافعي** ان نوي بذلك الطلاق
او الظهار كان ما نواه وان نوي اليمين لم يكن يمينا ولكن عليه كفارة يمين وان
لم ينوي شيئا فالارجح من قوليه انه لا شيء عليه والثاني ان عليه كفارة يمين ومع
قول احمد من اظهر روايته ان ذلك صريح في الظهار نواه او لم ينوه وفيه كفارة
الظهار والثاني انه طلاق **فالاول** مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع
مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الاقوال لا يخفى على الفطن
ومن ذلك قول الی حنيفة واحمد انه من حرم طعامه او شرابه او امته كان
خالفا وعليه كفارة يمين بالحنث من غير ان يحرم ذلك ويحصل الحنث عندهما
بكل جزء منه ولا يحتاج الى اكل جميعه مع قول الشافعي ان من حرم طعامه او
شرابه او لباسه فلا كفارة عليه وليس بشيء وان حرم امته فالارجح انما لا تحرم
لكن وعليه كفارة يمين ومع قول مالك انه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الاطلاق
ولا كفارة عليه **فالاول** فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الی حنيفة ومالك واحمد في اظهر روايته

انه يحرم على المظاهر القبلة والمسرى شهوة مع قول الشافعي في اظهر قوليه ان ذلك
لا يحرم **فالاول** مشدد خاص باهل الدين والورع والثاني مخفف خاص باحد الناس
من العوام **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الی حنيفة ومالك ان
المظاهر اذا وطئ وجب عليه ان يستأنف الصيام ولو في خلال الشهرين لئلا كان
او نهرا عامدا كان او ناسيا مع قول الشافعي انه ان وطئ في الليل لم يلزمه استئناف
وان وطئ بالنهار عامدا فسد صومه وانقطع التتابع ولزمه الاستئناف بنص
القرآن **فالاول** مشدد والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه**
الاول ان عدم التتابع رخصة والرخصة لا تتأط بمن جني واستحق العقوبة
ووجه الثاني ظاهر **ومن ذلك** قول الی حنيفة واحمد في احدي روايته
انه لا يشترط الايمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك والشافعي
واحمد في الرواية الاخرى انه يشترط **فالاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ان الكفارة الغالب فيها كونها عقوبة لمن وقع
فيها وذلك حاصل ويوزن قيمتها ولو كانت كافرة **ووجه الثاني** ان الكفارة
مما يتقرب بها الى الله فلا يكفي في الادب التقرب اليه بحبيب بالكفر كما ورد في الاصححة
والهدي ويصح حمل الاول على حال احاد الناس والثاني على اهل الدين والورع
والادب مع الله تعالى **ومن ذلك** قول الی حنيفة انه يجوز دفع الكفارة الى
ذمي مع قول الامامة الثلاثة انه لا يجوز **فالاول** مخفف والثاني مشدد **ووجه**
القولين ظاهر بحملها على خالين **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم

كتاب اللعان

اتفق الامامة على ان من قذف امراته او زناها بالزنا او نفي حملها والكذب ولا يثبت
له يلزمه الحد ولما كان يلاعن وهو يكر اليمين اربع مرات بالله انه لمن الصادقين
ثم يقول في الخامسة وان لعنته الله عليها كان من الكاذبين فاذا لعن لعنه الله
جسيدا وحد ولما رده باللعان وهو ان تشهد اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين
فيما رماني به من الزنا ثم تقول في الخامسة وان غضب الله عليهما ان كان من
الصادقين وعليه ان فرقته لئلا لعن واقعة بين الزوجين **هذا ما وجدته**
من مسابيل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامامة
الثلاثة ان الزوج اذا لعن اللعان يلزمه احدى مع قول الی حنيفة انه
لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعن او يفر ومجرد النكول بصير به الزوج فاسقا
وقال مالك لا يفسق حتى لا يجد **فالاول** مشدد والثاني فيه تخفيف **فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الی حنيفة واحمد في اظهر روايته
ان المرأة اذا نكحت اجست حتى تلاعن وتقر مع قول مالك والشافعي انه

يجب عليها الحد بمجرّد النول. فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان كل مسلم صحيح طلاقه صحيح لعانه
حرين كانا او عبيدين او احدهما عديلين كانا او فاسقين او احدهما وعند مالك
لا يصح طلاق الكافر لكونه ائمة الكفار فاسدة عنده وعلي ذلك لا يصح لعانه مع
قوله اي حنيقة ان اللعان شهادة فمن قذف وليس هو من اهل الشهادة حد فالاول
مخفف والثاني مشدد وكذلك الثالث فيه تشديد. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول اي حنيقة واحد اذا اعن زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح
ولا يتفي عنه الولد فان قدما يصح الزنا لعنه القذف ولم ينتف بسنة الولد سوا
ولده لستة اشهر او اقل. مع قول مالك والشافعي ان له ان يلاعن لنفي الحمل الا
ان مالكا اشترط ان يكون استبرأوها بثلاث حيضات او بحضنة واحدة علي
خلاف بين اصحابه. فالاول مشدد والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ثبوت ذلك في السنة كما اشار اليه حديث انظر والابداي الى الحمل
فان جانت به احرم مدح الساقين **وجه** الثاني حصول الرتبة بمجرّد الحمل فيصح
اللعان لاجله مبادرة للمخلوص من العار **ومن ذلك** قول مالك واحمد في
احدي روايتيه ان الفرقة تقع بلعانهما خاصة بفرقة احكامهم مع قول اي حنيقة
واحمد في اظهر روايتيه انها لا تحصل الا بلعانهما وحكم احكامهم فيقول فرقت بينهما
ومع قول الشافعي انها تقع بلعان الزوج خاصة كما ينتفي النسب بلعانه وانما لعانهما
يسقط الحد عنهما. فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف. فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول اي حنيقة ان الفرقة ترتفع بتكذيب
نفسه جلد واحد وكان له ان يزوجها وهي رواية عن احمد. مع قول مالك والشافعي
واحمد في اظهر روايتيه انها فرقة موبدة لا ترتفع بحال. فالاول فيه تخفيف محمول علي
اراذل الناس والثاني فيه تشديد محمول علي خواص الناس من اهل الدين والورع
والمرؤة. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول اي حنيقة ان فرقة
اللعان طلاق لا فسخ. مع قول الايمّة الثلاثة انها فسخ وفايدة ذلك انه اذا كان
طلاقا لا يتبادر التحريم حتى لو اكدب نفسه جاز له ان يزوجها مع قول مالك
والشافعي انه تحريم موبد كالرضاع فلا تخل له ابدا وبذلك عم وعلي وابن مسعود
وابن عمر وعطاء الزهري والاوزاعي والثوري ومع قول سعيد بن جبير انما يقع
باللعان تحريم الاستمتاع فاذا اكدب نفسه ارتفع التحريم وعادته زوجته
له ان كانت في العدة. فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول اي حنيقة ومالك انه ان قذف زوجته برجل بعينه
فقال زنا بك فلان لاعن للزوجة وحد الرجل الذي قذفه ان طلب الحد ولا

يسقط باللعان. مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه يجب عليه حد واحد منهما
والثاني لكل واحد منهما حد بان ذكر القذف في لعانه سقط الحد ومع قول احمد ان
عليه حد واحد لهما ويسقط بلعانهما فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
والثالث مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه لو
قال لزوجته يا زانية وجب عليه احدا لان يقيم بيته وليس له ان يلاعن حتي
يدعي رويته بعينه مع قول اي حنيقة والشافعي ان له ان يلاعن ولو لم يذكر رويته
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول مالك انه لو شهد علي المرأة اربعة منهم الزوج قبلت شهادتهم وتحد الزوج
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان مع قول غيره انما لا تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف
علي الزوجة. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول اي حنيقة ان الزوج
لو اعنت قبل الزوج اعند به. مع قول الثلاثة انه لا يعتد به فالاول مخفف والثاني
مشدد تنبعا لنصر القرآن فمن العلماء من وجب للترتيب ومنهم من لم يوجب فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الايمّة الثلاثة انه يصح لعان الاخرس
اذا كان يعقل الاشارة ويفهم الكناية ويعلم ما يقوله وكذلك يصح قذفه مع
قول اي حنيقة انه لا يصح قذفه ولا لعانه. فالاول مخفف علي الاخرس والثاني
مشدد عليه. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه اذا بات
زوجته منه ثم رآها تربي في العدة فله ان يلاعن ولو ظهر بها حمل بعد طلاقه
وقال كنت استبرأ بها بحضنة مع قول الشافعي ان كان هناك حمل او ولد فله ان
يلاعن والا فلا ومع قول اي حنيقة واحمد انه ليس له ان يلاعن اصلا فالاول
مشدد علي الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد انه لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب
العقد من غير امكان وطئ واثبت بولد لستة اشهر من العقد لم يلحق به كلوات
بدا قل من ستة اشهر. مع قول اي حنيقة انه يلحقه اذا عقد عليها بحضرة
احكام ثم طلقها عقب العقد واثبت بولد لستة اشهر الاكثر منها ولا اقل فان الولد
حينئذ يلحقه الحد قبل الطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد علي
الزوج بالشرط المذكور. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول اي
حنيقة انه لو تزوج امرأة وغاب عنها سنين فاتها خبر وفاته فاعندت
ثم تزوجت واثبت باولاد من الثاني ثم قدم الاول ان الاولاد يلحقون الاول
ويستفون عن الثاني. مع قول الايمّة الثلاثة ان الاولاد يكونون للثاني وعند
اي حنيقة ايضا انه لو تزوج امرأة بالمغرب وهو بالمشرق فانت بولد لستة
اشهر من العقد كان الولد لمخا به وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما

فيها لوجود العقد فالاول لم يشهد علي الزوج الاول والثاني بحقيقة علي الثاني **فرجع**
الامرالي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول قول الشارع صلي الله عليه وسلم الولد للفراش
وقد صارت فراشا للزوجين بالعقد فالولد له بنصر الشارع اذا الاحكام يرجع
وضعها اليه ولو لم يقبلها بعض العقول **ووجه** الثاني ظاهر لا يحتاج الي
دليل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الايمان

اتفقوا لا يمتنع علي من خلف علي عيين في طاعة لزمه الوفا وعلي انه لا يجوز للمخلف
ان يجعل اسم الله عرضة للايمان بمقتضى بد من بر وصلة رحم وعلي ان الاول له ان
يحنث ويكفر اذا حلف علي ترك بر وان يرجع في الايمان الي النية وعلي ان اليمين
بالله تنفذ بجميع اسمائه احسن وما تقرر الا ما هو حسن كالرحمن والرحيم
والحي بجميع صفاته ذاته لعمرة الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم
الله فلم يره يمينا واجمعوا علي انه اذا حلف علي امر مستقبلي ان يفعله او لا يفعله
وحنث وحيث عليه الكفارة وعلي ان من قال وعهدا الله وميثاقه فهو يمينا
وعلي انه لو حلف بالمصحف ان يفتد بيمينه وحيث عليه الكفارة اذا حنث خلافا
لمن لا يحنث بقوله ونقل بن عبد البر اتفاق الصحابة والتابعين علي ان عقاد
اليمين بالحلف عليه ووجوب الكفارة اذا حنث وكذلك اتفقوا لا يمتنع علي ان
الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في معصية او طاعة او مباح وعلي
انه لو حلف ليشرن ما هذا الكوز فلم يكن فيه ما لم يحنث خلافا لابي يوسف
في قوله انه يحنث وعلي انه اذا قال والله لا كلمت فلانا حينا ونوي به شيئا
معينا انه علي ما نواه وعلي انه لو حلف ليقتلن فلانا وكان ميتا وهو لا يعلم
بموتهم لم يحنث وكذلك اتفقوا علي ان كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين
او كسوتهم او تحرير رقبة والحالف مخير في فعل ايها شافان لم يجد انتقل
الي صيام ثلاثة ايام واجمعوا علي انه لا يجزي في الاعتاق الارقية مؤمنة
ستيمة من العيوب خالصة من الشرك خلافا لابي حنيفة فانه لم يعتبر الايمان
في الرقية قال العلماء وهو مشكل لان العتق ثمرته تخليص رقبة لعبادة الله
عز وجل فان اعتق رقبة كافرة فانما خلاصها لعبادة ابيس وايضا فان العتق
قرينة ولا يجزى التقرب الي الله تعالى بها فقل **ن** وفي دعوي الاجماع
مع مخالفة ابي حنيفة نظرا لثبوتها وكذا ان اتفقوا علي انه لو اطعم مسكينا او
عشرة ايام لم يحسب الاطعام واحدا خلافا لابي حنيفة في قوله انه يجزي عن
عشرة مساكين واجمعوا علي انه يجزي دفعها الي فقرا المسلمين الاحرار
والي صغير يفتقنها له وليه **ن** اما وجدته من مسائل الاجماع واما

ما اختلفوا

ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه ليس له ان يعدل عن الوفا
في الكفارة مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاول له ذلك وان يجوز له
العدول ويلزمه الكفارة وعن مالك روايتان كالمذهبين فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامرالي مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه ان اليمين المغموس
وهي الحلف بالله تعالى علي امر ماض متعهد للكذب فيه لا كفارة لها الا انها اعظم
من ان تكفر مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انها تكفر فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف ولعل الاول محمول علي حال الاكابر من العلماء العارفين بالله
تعالى والثاني علي اجهلين بالله تعالى **فرجع** الامرالي مرتبتي الميزان وايضا
ذلك شدة ظهور راحة الاستنفات لجناب الحق جل وعلا من العارف اذا حلف
به باطلا بخلاف اجاهل بسطة عظيمة الله فانه يكون معذورا بعد العذر فلهذا
حنث في حلفه باجر الكفارة في يمينه المذكورة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
واحمد انه لو قال اقسم بالله او اشهد بالله فهو يمين وان لم يكن نية مع قول
مالك انه متى قال اقسم بالله او اقسم بالله لفظا او نية كان يمينا وان لم
ينلفظ به ولا نواه فليس يمين ومع قول الشافعي انه متى قال اقسم بالله ونوي
به اليمين كان يمينا وان نوي الاخبار فلا واختلف اصحابه فيما اذا اطلق ولا
انه ليس يمين فالاول مشدد من حيث الحكم **فرجع** الامرالي مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في اظهر روايتيه ان من قال اشهد بالله لافعة
ولم ينو شيئا انه يكون يمينا مع قول مالك والشافعي واحمد في الرواية الاخرى
انه لا يكون يمينا فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامرالي مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال وخاله الله تعالى كان يمينا مع قول
ابي حنيفة انه لا يكون يمينا فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامرالي مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه انه لو قال
والله واسم الله فهو يمين نوي به اليمين او لا مع قول احدي في الرواية الاخرى بعض
اصحاب الشافعي انه ان لم ينوي فليس يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامرالي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
بالمصحف ان يفتد بيمينه واذا حنث لزمته الكفارة بل نقل بن عبد البر الاجماع
عليه مع قول بعضهم انه لا يفتد بالمصحف بيمين فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف ووجه الاول انعقاد الاجماع علي ان ما بينه الدفتين كلام الله وكلام
الله صفة من صفاته هو القام بذلك لا بالورق ولا يجزي ما يترتب علي ذلك
من فتح باب نهك الحق والحق ان كلام الله تعالى اطلاق حقيقة في الوجوه

مع

ين

الاربع لا يجازيه. فرجع الامر على مذهب الاعتقاد الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي انه يلزمه اذا حلف بالمصحف وحنث كفارة واحدة مع قول
احمد انه يلزمه بكل آية كفارة فالاول محقق والثاني مشدد. فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعدم انفصال
آية منه عن اخبرها الاستحالة ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عز صمت
متقدم ولا عن سكوت منزههم **ووجه** الثاني ان كل آية يطلق عليها
صفة **ومن ذلك** قول احمد انه لو حلف بالنيبي صلى الله عليه وسلم ان فقد
يمينه فان حنث لم منه الكفارة. مع قول الائمة الثلاثة انه لا ينعقد بذلك
يمينه ولا يلزمه كفارة. فالاول مشدد خاص بالخواص الذين يعاينون سر قوله
تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعونك الله وقوله تعالى من يطع الرسول
فقد اطاع الله والثاني محقق خاص باجماع الناس الذين لا يعاينون ذلك السر
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان يمين الكافر لا ينعقد
مع قول الائمة الثلاثة انما ينعقد ويلزمه الكفارة بالحنث فالاول محقق والثاني
مشدد. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان الكافر لا يحل له في معرفة
جلال الله وعظمته بل هو جاهل به والكفارة انما تجب على من يعرف شيئا من عظمة
الله عز وجل **ووجه** الثاني انه لا بد ان يعرف الله بوجه من الوجوه لكون الحق
تعالى هو الذي خلقه ورزقه **ومن ذلك** قولنا في حقيقته انه يجوز تقديم
الكفارة على الحنث مطلقا انما تجزي اذا اخرجها بعد الحنث مع قول الشافعي انما
يجوز تقديمها على الحنث المباح ومع قول مالك في احدي روايتيه واحدا انه يجوز
تقديمها مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث محقق فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك رضي الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث
فلا فرق في ذلك بين الصيام والعتق والاطعام. مع قول الشافعي رضي الله عنه
انه يجوز التكفير بالصيام تقديمه ويجوز بغيره فالاول محقق والثاني مفصل
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ورود التحجير في هذه الكفارة
ووجه الثاني ان التقديم بالصيام لا يتعدى نفعه الى غيره من الفقر
بخلاف العتق والاطعام **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ومالك واحمد في
احدي روايتيه ان لغوا اليمين بالله هو ان يحلف بالله على امر يظنه على ما حلف
عليه ثم يبين انه بخلافه سواء قصده او لم يقصد فسبق على لسانه سواء
اكان في الماضي ام في الحال. مع قول احمد انه في الماضي فقط وقال الشافعي
لغوا اليمين ما لم يعقد كقوله لا والله وبلى والله عند المجاوزة والغضب
واللجاج من غير قصد سواء اكان على ما مضى ام مستقبل وهي رواية عن مالك

واحمد ايضا فالاول محقق وكذلك الثالث والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا اثم في لغوا اليمين ولا كفارة
مع قول احمد ان فيه الاثم ولذلك كان الامام الشافعي يقول ما حلفت بالله صادقا
ولا كاذبا. فالاول محقق خاص باجماع الناس من العوام والخاص بالابرار
العلماء بالله والصالحين **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته
انه لو حلف ان يتزوج علي امراته بمجرد العقد مع قول مالك واحمد انه لا بد من وجود
شرطين ان يدخل بها وان تكون مثلها في الجمال فالاول محقق والثاني فيه تشديد ووجه
الاول صدق الزوج باي امرأة كانت بمجرد العقد ووجه الثاني ان الغرض بالتزويج
انما هو مكاييد الزوجته ومعاييرها والشواهد مثل لا تعيط الزوجة غالبا. فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد انه لو قال والله لا شرب
لذيذا ما يقصد بذلك قطع المنيعة عليه حنث بكل شيء انقطع به من ماله سواء اكان
ذلك باكل او شرب او عارية او ركوبا وغير ذلك مع قولنا في حقيقته والشافعي انه
لا يحنث الائمة الثلاثة وله لفظه من شرب الما فقط فالاول مشدد والثاني محقق فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ولعل العمل في السقيين على القرينة **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة انه لو حلف انه لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها من
نفسه دون اهله ورحله لا يبرأ حتى يخرج بنفسه واهله ورحله مع قول الشافعي
ببرأ بوجه بنفسه فالاول مشدد في امر الحنث والثاني محقق فيه فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دارا
فقام على سطحها او حايطها او دخل بيتا منها فيه شارع اليه حنث مع قول الشافعي
انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني محقق **ووجه** الاول انه مستقر فيها **ووجه**
الثاني ان الوقوف على السطح والحايط لا يسمى دخولا انما يكون الدخول عادة في محل
يسكن فيه من غير مستقاة في السكنى والوقوف على السطح والحايط لا يخفى ما فيه من
المستقاة. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه
لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخلها كالحلف حنث. مع قولنا في حقيقته
انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني محقق. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه**
الاول تغليب لفظ الإشارة ووجه الثاني مبادرة الذهن الى قصد الدخول
حال كونها ملك زيد حال غضبه عليه مثلا **ومن ذلك** قولنا في حقيقته انه لو
حلف لا يكلم ذا الصبي فصا رشيا او لا ياكل ذا الخروف فصا ركشا او البسر فصا
رطبا او الرطب فصا ثمرا او الثمر فصا خلا او لا يدخل ذا الدار فصا راحة ساحة
حنث في مسيلة الصبي والخروف والساحة دون غيرها فلا يحنث في البسر والرطب
والتمر وهو واحد الوجهين عند اصحاب الشافعي مع قول مالك واحمد يحنث في الجميع

فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد وأحرم لم يحث مع قول مالك أنه يحث فالأول محقق والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ووجه** الأول عدم غلبته إطلاق البيت على المسجد واحترام **وجه** الثاني أنه قد يسمى المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل تقى وأحق به أحرم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأقتضاه قواعد مذهب مالك أنه لو حلف لا يسكن بيتا من شعرا وجلدا وخيمة وكان من أهل الأمصار لم يحث أو كان من أهل البادية حث مع قول الشافعي وأحمد أنه يحث فربما كان أو بدويا فالأول مفصل والثاني فيه تشديد **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أنه لو حلف لا يفعل شيئا فامر غيره بفعله فإن كان نكاحا أو طلاقا حث وإن كان بيعا أو اجارة لم يحث إلا أن يكون من عادته أن يتولى ذلك بنفسه فإنه يحث مطلقا مع قول مالك أنه لا يحث إلا أن يتولى ذلك بنفسه ومع قول الشافعي أن كان سلطانا أو ممن لا يتولى ذلك بنفسه عادة أو كانت له نيبة في ذلك حث والأول مع قول أحمد يحث مطلقا فالأول مفصل والثاني محقق والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف ليقضي دين فلان في غده فقضاه قبله لم يحث مع قول الشافعي أنه يحث فلان صاحب الحق مات قبل الغد حث عند أبي حنيفة وأحمد وقال الشافعي لا يحث وقال مالك أن قضاه للورثة أو للفقاضي في الغد لم يحث وإن أخره حث فالأول من أصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد كالأول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها مفصل **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن يمين المكره لا ينفذ مع قول أبي حنيفة أنه ينفذ وقيل أن أحمد لا نصر له فيها فالأول محقق والثاني مشدد ووجه الأول ظاهر ووجه الثاني ما فيه من راحة الاختيار فكان المكره بكسر الراء خيرا المكره بفتحها يمين أن يحلف وبين أن يتحمل الضرر فاختر الحلف وكان الأول له تحمل الضرر لإجل الجنب الحق كما عليه الأكابر من العلماء **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك أنه لو فقد المحلوف عليه نسيانا لم يكن حنثا مطلقا سواء كان الحلف بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعناق أو بالظهار مع قول الشافعي في الظاهر قولنا أنه لا يحث مطلقا مع قول أحمد في أحري روايته أنه إن كان اليمين بالله أو بالظهار لم يحث وإن كان بالطلاق أو بالعناق حث فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي

الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو حلف ليسرب ماء هذا الكوز في غده فارتق قبل الغد لم يحث مع قول مالك والشافعي أن تلف قبل الغد بغير اختيار لم يحث فالأول محقق والثاني مفصل **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال والله لا كلمت فلانا حينا ولم ينو شيئا معينا حثت أن كلمه قبل ستة أشهر وقال مالك ستة سنة وقال الشافعي ساعة فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث محقق فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي في الجريد أنه لو حلف لا يكلمه فكانت يده أو رأسه فاشرب يده أو عينه أو رأسه لم يحث مع قول مالك أنه يحث بالكتابة وفي الرسالة والأشارة وإتيانه مع قول أحمد والشافعي في القديم أنه يحث فالأول محقق والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأقوال الثلاثة لا تحثي أولها على الفطن **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجتي أن خرجت بغير إذن فانت طالق ولو يوشى معينا فإنه علي ما نواه وإن لم يوشى وقال ابن طالق أن خرجت بغير إذني إلا أن اذن لك أو حثي اذن لك فلا بد من الإذن في كل مرة وإن قال إلا أن اذن لك أو حثي اذن لك أو إلى أن اذن لك كفي مرة واحدة فذلك القول في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي الخروج الأول فقط يحتاج إلى الإذن في الجميع قال **الثلاثة** ولو اذن لزوجته من حيث لا تسمع لم يكن اذنا مع قول الشافعي أنه اذن صحيح وتقدم حكاية اتفاق الأئمة الأربعة على المسئلة الأولى وأبيل الباب فالأول منها مخفف والثاني مشدد والأول من المسئلة الثانية مشدد والثاني منها مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك وأحمد أنه لو حلف لا يأكل الروس ولا يئنه له وأطلق ولم يوجد سب يستدل على النية حمل ذلك على كل ما يسمى راسا حقيقة في وضع اللقمة وعرفها من روس الأنعام والطيور والحيثان مع قول أبي حنيفة أنه يحل على روس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي يحل على البقر والأبل والغنم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك وأحمد أنه لو حلف ليضرب زيدا مائة سوط فضربه بضعت فيه مائة سوط لم يبرأ مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه يبرأ فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه القولين ظاهر ولعل هذا محمول على حال أهل الورع والثاني محمول على حال الأحاد الناس من أصحاب الضرورة كما وقع للسيد أيوب بالنظر المضروب **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يبيع فلانا هبة فتصدق عليه حث مع قول أبي حنيفة أنه لا يحث فرجع الأمر إلى

لث

مرتبتين الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف ليقنن فلانا وكان يعلم انه ميت حنت مع قول مالك انه لا يحث مطلقا علم ام لم يعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو حلف انه لا مال له وله ديون لم يحث مع قول الثلاثة انه يحث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتين الميزان **ووجه الاول** ان الدين في حكم المفقود **ووجه الثاني** انه في حكم الموجود بدليل صحة الحوالة به ووجوب الركاة فيه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو حلف لا ياكل فاكهة فاكل رطباً او عنباً او رماناً لم يحث مع قول الثلاثة انه يحث **ووجه الاول** ان العطف يقتضي المغايرة وقد قال تعالى فيهما فاكل وتخل ورمان ولوان التخل والرمان دخل في سمي الفاكهة لاكتفي الحق تعالى بذكر الفاكهة عنهما **ووجه الثاني** ان المراد بالفاكهة كل ما يتفكه به مما ليس هو بقوت ولا ادم فدخل التخل والرمان فخرج الامر بذلك الى مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو حلف ان لا ياكل ادماً فاكل اللحم او الحين او البيض لا يحث ولا يحث باكل ما يطبخ منها مع قول الامامة الثلاثة انه يحث باكل الكل فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه لو حلف لا ياكل لحماً فاكل سمكاً لم يحث مع قول بعض الامامة انه يحث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان السمك تعالى سمي السمك لحماً في القرآن **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف لا ياكل لحماً فاكل شحماً لم يحث مع قول مالك انه يحث فالاول فيه تخفيف لان الشحم لم يخلص من اللحم بل هو مخلوط بالدهن والثاني مشدد لان اصل الشحم لم يكن لحماً حصل في البهيمه السمن زاد سماً فرجع الامر الى مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف لا ياكل شحماً فاكل من شحم الظئر حنت مع قول ابي حنيفة انه لا يحث فالاول فيه تشديد خاص باهل الدين والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبتين الميزان **ووجه الاول** شمول اللحم لما في الظئر **ووجه الثاني** عدم شموله **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف لا يشم بنفسه شحم ذئبه حنت مع قول الشافعي انه لا يحث فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو حلف انه لا يستخدم هذا العبد فخدمه من غير ان يستخدمه وهو ساكن لا ينهيه عن خدمته فان لم يستخدمه فخدمته له قبل اليمين فخدمه بغير امره لم يحث وان كان قد استخدمه قبل اليمين وبقي على خدمته حنت مع قول الشافعي انه لا يحث في عبيده وفي عبده نفسه وجهان لاصحابه ومع قول مالك واحمد انه يحث مطلقاً فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد

البنفسج

فرجع

فرجع الامر الى مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم بقرآن لم يحث مطلقاً مع قول ابي حنيفة ان قرأ القرآن في الصلاة لم يحث او في غيرهما حنت فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتين الميزان **ووجه الاول** ان قراءة القرآن قريبة الى الله عز وجل فلا ينبغي شموله بيمينه كما وهو توجيه الاول من سقي التفصيل في الثاني لتأكيد الامر بالقراءة في الصلاة بخلاف قرأته في غير الصلاة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي واحداً في احد قوليهما انه لو حلف لا يدخل على فلان فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يحث مع قول مالك واحمد والشافعي في القول الاخر **ووجه الاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان داراً بينهما فاقسمها وخال بينهما خابطاً وكل واحد منهما باب وغلق وسكن كل واحد منهما في جانب حنت مع قول الشافعي واحداً لا يحث وعن ابي حنيفة روايتان فالاول فيه تشديد خاص باهل الورع والثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس والثالث له وجه الى كل من القولين فلم يجزم الامام ابي حنيفة في المسئلة بشي ثوراً **فرجع** الامر الى مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو قال مما ليكي وعبيدي احرار دخل في ذلك المدبر وام الولد والمكاتب في احدي الروايتين عنده وبه قال الشافعي مع قول مالك انه يدخل في ذلك المكاتب والشقص ومع قول ابي حنيفة ايضا في رواية انه المكاتب لا يدخل في الابنية ومع قول احمد ان الكل يدخلون وفي رواية عند ان الشقص لا يدخل في الابنية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه يحث التسابع في صومر الثلاثة ايام في الكفارة مع قول مالك ان التسابع فيها لا يحث وهو الراجح من مذهب الشافعي **فرجع** الامر الى مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول مالك ان من غدا ما يطعم لكل مسكين مد وهو رطلان بالبغداد وشي من ادم وان اقتصر على مد اخراه مع قول ابي حنيفة انه ان اخرج براف نصف صاع او شعر او تمر فصاعاً ومع قول احمد انه يجب مد من حنطة او دقيق او مدان من شعير او تمر ورطلان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل مسكين مد فالاول فيه تشديد قيد بالادم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد انه يجب في الكسوة اقل ما يجزي به الصلاة فحق الرجل ثوب قميص او زار وفي حق المرأة قميص وخمار ومع قول ابي حنيفة والشافعي انه يجزي اقل ما يقع عليه الاسم وفي رواية ابي حنيفة والشافعي انه يجزي اقله قبا او قميصاً وكساء او داوله في العمامة

بي

والمندبل والسر اويل والميزر روايتان. ومع قول الشافعي انه يجزي جميع ذلك حتى
الغلسوه عند جماعة من اصحابه. فالاول مفصل والثاني محقق وكذلك ما بعده
فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يجوز دفع الكفارة
الى صغير لم ياكل الطعام. مع قول احمد انه لا يجزي. فالاول محقق والثاني مشدد
فرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجب هذه القولين ظاهرة لا تحفي على الفطن **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه يجوز ان يطعم خمسة ويكسو خمسة. مع قول
مالك والشافعي ان ذلك لا يجزي. فالاول محقق والثاني مشدد **فرج** الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول حمل قوله تعالى طعام عشرة مساكين او كسوتهم
على الاستحباب **ووجه** الثاني حمل ذلك على الوجوب **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه انه لو كرر اليمين على شيء واحد او
على شيئين وحنث لزمه لكل يمين كفارة الا ان مالكا اعتبر ارادة التاكيد فقال
ان اراد التاكيد فكفارة واحدة وان اراد بالتكرير والاستيناف فيهما عيانت
مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى ان عليه كفارة واحدة فالاول مشدد
والثاني محقق في احد شقي التفصيل. فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول الشافعي ان العبد اذا اراد التكفير بالصيام فان كان يمين
اذن له في اليمين وان حنث لم يمينه ولا فله منه. مع قول احمد انه ليس
لسيد منه على الاطلاق. ومع قول ابي حنيفة ان للسيد منه مطلقا الا
في كفارة الظهار فليس له منه مطلقا. فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث
مفصل وكذلك الرابع **فرج** الامر الى مرتبة الميزان وتوجب هذه الاقوال الثلاثة
لا تحفي على الفطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه لو قال ان فعلت كذا
فهو كافر او بري من الاسلام او الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك الامر حنث
ووجبت عليه الكفارة. مع قول مالك والشافعي انه لا كفارة عليه **فالاول**
مشدد والثاني محقق **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي انه لو قال وامانة الله انه يمين مع قول غيرهما انه ليس يمين فالاول
مشدد والثاني محقق **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة
الثلاثة انه لو حلف لا يلبس حليا حنث بلبس الخاتم. مع قول ابي حنيفة انه
لا يحنث الا ان يكون من ذهب وقصة. فالاول مشدد والثاني مفصل. فرج
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه لو قال
واسه لا اكل هذا الرغيف ولا اشرب ما هذا الكوز فشر به بعضا واكل
بعض الرغيف والبست من غزل فلانة فلبس ثوبا فيه من غزلها او اخلت
هذه الدار فادخل جلد اوبى لم يحنث. مع قول مالك واحمد انه يحنث **فالاول**

محقق والثاني مشدد. فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد
انه لو حلف لا ياكل هذا الرغيف فاستفاه او خبزه واكله حنث. مع قول ابي حنيفة انه
ان استفاه لم يحنث وان خبزه واكله حنث. ومع قول الشافعي انه ان استفاه حنث
وان خبزه واكله لم يحنث. فالاول مشدد والثاني والثالث مفصل فرج الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دار فلان
حنث بما يسكنه بكر او كذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عتبه حنث. مع
قول الشافعي لا يحنث الا بنية. فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فرج** الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب من
الدجلة او الفرات او النيل ففرق بينه او بينا من ما يقا وشرب حنث. مع قول ابي
حنيفة انه لا يحنث حتى يكرع بفيه منها كرعاه. فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف. فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه
لو حلف لا يشرب ما هذا البير فشر منه قليلا حنث الا ان ينوي يشربه جميعه
مع قول الشافعي انه لا يحنث. فالاول مشدد والثاني محقق. فرج الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف انه لا يضرب زوجه حنث
فحنثها او عضها او تنف شعرها حنث. مع قول الشافعي انه لا يحنث **فالاول** مشدد
والثاني محقق **ووجه** الاول ان الضرب يطلق على الخشخ والعض وتنف
الشعر يجامع الضر **ووجه** الثاني اتباع المعروف في عدم تسمية ذلك
ضربا **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف لا يهب فلانا شيئا ثم وهبه
فلم يقبله حنث. مع قول الشافعي انه لا يحنث الا ان قبل ذلك منه وقبضه **فالاول**
مشدد والثاني محقق **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة
الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنث. مع قول مالك انه
لا يحنث. فالاول مشدد والثاني محقق. فرج الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
هذه الاقوال ظاهرة لا تحفي على الفطن **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه اذا
كان له مال غائب او دين ولم يجد ما يعتق به او يطعم او يكسو لم يجز له الصيام
وعليه الضمان حتى يصل اليه ماله فيكفر بالمال. مع قول ابي حنيفة انه يجزيه
الصيام عند غيبته المالم. فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف. فرج
الامر الى مرتبة الميزان واسه تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب العدد والاستبراء

اتفق الامامة على ان عدة الحامل مطلقا بالوضع سواء المتوخر عنها زوجها
والمطلقة وعلى ان عدة من لم تحض او نبتت بثلاثة اشهر وعلى ان عدة من
تحيض ثلاثة افراد اذا كانت حرة فاذا كانت امه ففران وقال داود ثلاثة

وعلي ان اقل مدة الحمل ثلاثة اشهر وعلي ان الاحداد واجب في عدة الوفا وهو ترك
 الزينة وما يدعو الي النكاح خلافا للحسن والشعبي في قولهما بعدم وجوبه
 وكذلك اتفقوا علي ان من ملك امة يبيع او هبها او سبي لزمه استير اوها بحضر
 او قران كانت خايلا وان كانت ممن لا تحيض لصغر او كبر فبشهر **هذا ما وجد**
 في الباب من مسابيل الاجماع والاتفاق وما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول
 مالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه ان الاقراهي الاطهار مع قولها في حنفية
 واحمد في الرواية الاخرى ان القرء هو الحيض فالاول مشدد لطول مدة الطهر
 غالبا والثاني مخفف لقصر مدة الحيض غالبا عادة ويعم ان يكون الامر بالعكس
 فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولها في حنفية في المرأة التي ماتت
 زوجها او هي في طريق الحج انه يلزمها الاقامة علي كل حال ان كانت في بلد او
 ما يقاربه مع قول الامامية الثلاثة انها ان خافت فوات الحج بالاقامة لقضاء
 العدة جاز لها السفر فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل
 فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولها في حنفية والشافعي في القول
 احمد بالراح واحمد في احدي روايتيه ان زوجة المفقود لا تحل للزواج حتي
 تخفي مدة لا يعش في مثلها غالبا مع قول مالك والشافعي في القديم واحمد
 في الرواية الاخرى انها تترى اربع سنين وهي اكثر مدة الحمل واربعة اشهر وعشر
 مدة الوفا تحل للزواج ورجحه جماعة من متأخري اصحاب الشافعي وهو قوي
 فعله عمر رضي الله عنه ولم ينكره الصحابة وعلي الاول فالعمر الغالب **ومن ذلك** قولها في حنفية
 بما يند سنة وحدث الشافعي واحمد بسبعين سنة ولها طلب النفقة من مالك
 الزوج مدة التريض والعمر الغالب فالاول مشدد علي الزوجة والثاني مخفف
 عنها فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولها في حنفية ان المفقود
 اذا قدم بعد ان تزوجت زوجة بعد التريض يبطل العقد وهي الاول فان كان
 الثاني وطئها فعليه مهر المثل **ومن ذلك** قولها في حنفية ان المفقود
 ان الثاني اذا دخل بها صارت زوجة ووجب عليه دفع الصداق الذي اصدقها
 وان لم يدخل بها فهي الاول ولم روايتيه اخرى انها الاول بكل حال ومع قول الشافعي
 في ارجح القولين ان النكاح الثاني باطل وفي القول الاخر بطلان نكاح الاول
 وان دخل بها فللاول اختيار بين ان يمسكها ويدفع الصداق اليه وبين ان يتركها
 علي النكاح الثاني واخذ الصداق الذي اصدقها منه فالاول مشدد علي الزوج
 الثاني والقول الثاني مخفف عليه مع قول ما يوافق من احاديثي التفصيل وكذلك
 القول الاظهر للشافعي مشدد علي الزوج الثاني عكس القول الثاني والقول الرابع
 مفصل فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولها في حنفية ان عدة امر

الولادة ماتت سيدها او اعتقها ثلاث حيفات سوا اعتقها او ماتت عنها مع قول
 مالك والشافعي ان عدتها حيفتة في حالين وهي احدي الروايتين عن احمد واختا
 الحزقي ومع قول احمد في الرواية الاخرى انها من العتق حيفتة ومن الوفا عدة
 الوفاة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الي مرتبتي
 الميزان **وجه الاول** المبني في استير الرحم **وجه الثاني** القياس علي استير
 المسيبة التي يباينها قريبا ويصح حمل الاول علي حال اهل الدين والورع والثاني علي
 احاد الناس ووجه الشق الثاني من الرواية الاخرى لاحمد اخذ بالاختياط ولا عدة
 الوفا الواردة في القران تشمل ذلك **ومن ذلك** قولها في حنفية ان اكثر مدة
 الحمل ستان مع قول مالك في روايته انها اربع سنين او خمس سنين او سبع سنين
 ومع قول الشافعي اكثرها اربع سنين وهو واحد الروايتين عن احمد والثانية لم يذهب الي
 حنفية فالاول فيه تخفيف علي الزوج والثاني وما بعده فيه تشديد عليه بالحاق
 الولد به **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولها في حنفية واحمد في اظهر
 روايتيه ان المعتدة اذا وضعت علقته او مضغته لا تنقض عدتها بذلك ولا تنصير
 بذلك ام ولد مع قول مالك والشافعي في احدي قوليه ان عدتها تنقض بذلك
 ونصير لها ام ولد وهو قول احمد في الرواية الاخرى عنه فالاول مخفف بالنظر
 الي المرأة والثاني بالعكس فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولها في
 في احديد ومالك واحمد في احدي الروايتين ان المعتدة المبتوتة لا احاد عليها
 مع قولها في حنفية والشافعي في القديم واحمد في الرواية الاخرى انه يجب عليها الاحداد
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولها في
 حنفية والشافعي في اظهر قوليه ان البائن لا يخرج من بيتها اطلاقا الا ضرورة مع قول
 مالك واحمد ان لها اخروج مطلقا واحمد رواية اخرى يذهب الي حنفية فالاول
 مشدد والثاني فيه مخفف فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولها في
 الثلاثة ان الصغيرة والكبيرة سوا في الاحداد مع قولها في حنفية انه لا احداد
 علي الصغيرة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الي مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الامامية الثلاثة ان الذميمة اذا كانت تحت مسلم وجب عليها
 العدة والاحداد وان كانت تحت ذمي وجب عليها العدة لا الاحداد مع قولها في حنفية
 انه لا يجب عليها الاحداد ولا عدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الي مرتبتي
 الميزان وتوجيه القولين ظاهرهما الاول فهو ان الاحداد ورد في السنة في حق الزوج
 المسلم ويولد للثاني حديث لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليومر الاخران تحدد علي غير
 زوج فتخرج الذي لان احزن لا يكون الا علي الزوج المسلم اما الذي فلا ينبغي احزن
 عليه لا بقدر الوفا بحقه وضمنه واما كونه لعدة لزوجته فيبني علي ان النكحة الكفار

باطلة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو باع امه من امرأة او خصي ثم تقابلا
 لم يكن له وطئها حتى يستبرأ بها مع قول يحيى حنيفة انهما اذا تقابلا قبل الغنض فلا استبرأ
 او بعد لزمه الاستبرأ فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبي الميزان وجهه
 القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا فرق في وجوب الاستبرأ
 بين الصغيرة والكبيرة والبكر والثيب مع قوله مالك انها ان كانت ممن يطامثلها
 لم يجز وطئها قبل الاستبرأ وان كانت ممن لا يطامثلها جاز وطئها من غير استبرأ
 وقال داود لا يجب استبرأ البكر فالاول مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود
فرجع الامر الى مرتبي الميزان **وجه** الاول ان الغالب في باب الاستبرأ التقييد
 ولو لم يغفل معناه فقد يكون الاستبرأ لغيره لبراة الرحم **وجه** الاول للتقيد
 من قوله مالك ان الاستبرأ لبراة الرحم والتي لم يوطأ مثلها عادة لا تحل واما البكر
 فامرها ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الرابعة ان ملكا امره جاز له بيعها قبل
 الاستبرأ وان كان قد وطئها مع قول النخعي واحسن والثوري وابن سيرين انه يجب
 الاستبرأ على البايع كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضي الله عنه
 ان الاستبرأ يجب على البايع دون المشتري فالاول محقق على البايع ودون المشتري
 والثاني مشدد والثالث فيه تشديد على البايع وتخفيف على المشتري فرجع الامر
 الى مرتبي الميزان **وجه** الاول لثلاثة اظهر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
 واحمد انه اذا اعتق ام ولد او عتقت بموته وجب عليها الاستبرأ بحضنة مع قول احمد
 وداود وعبد الله بن عمر بن الخطاب انه اذا مات عنها سيدها تغتد بربعه شهر وعشرا
 فالاول محقق والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبي الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الرضاع

اتفق الائمة على انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعليه ان التحريم بالرضاع يثبت
 اذا حصل للطفل في **مقتنين** فاقبل خلافا لداود في قوله ان رضاع الكبير يحرم وهو
 مخالف لكافة الفقهاء ويحكي ذلك عن عائشة رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على ان
 الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن انثى سواء كانت بكرة ام ثيبا موطوءة او غير موطوءة
 وخالف احمد في ذلك فقال انما يحصل التحريم بلبن امرأة نازحها لبن من اجماع
 وكذلك اتفقوا على ان الرجل لو دله لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم
 وكذلك اتفقوا على ان السعوط والجور يحرم الا في رواية عن احمد فانه شرط
 الارضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على انه يحقن بالثدي لا يحرم في قوله قديم
 للشافعي وهو رواية عن مالك **هـ** اما وجدته من مسایل الاجماع والاتفاق
 في الباب واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول يحيى حنيفة ومالك ان العدد
 لا يستر في الرضاع فيكتفي فيه بصفة واحدة مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه

انه يثبت الخمس رضعات ومع قول احمد في الرواية الثانية انه يثبت ثلاث رضعات
 فالاول مشدد والثاني محقق كما ثبت في الاحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الامر
 الى مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول يحيى حنيفة ان اللبن اذا اخلط بالماء فان كان
 اللبن غالبا حرما وغير غالب لم يحرم كان صلقوا فيه باقلا واما المخلوط بالطعام
 فلا يحرم عند بحال سواء كان غالبا او مغلوبا مع قول اصحاب مالك انه يحرم
 اللبن المخلوط بالماء لم يستهلك فان خلط اللبن بما استهلكه اللبن فيه من طيبخ
 او دواء او غير لم يحرم عند جمهور اصحابه ومع قول الشافعي واحمد ان التخرج
 يتعلق باللبن المخلوط بالشراب والطعام اذا سقته المولود خمس مرات سواء كان
 اللبن مستهلكا او غالبا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر
 الى مرتبي الميزان ولعل التشديد محمول على حال اهل الورع والتخفيف محمول على احاد
 الناس والله تعالى اعلم **كتاب النفقات**
 اتفق الائمة على وجوب النفقة لمن نلزم نفقته كالأب والزوجة والولد والصغير
 وعلى ان الناشز لا نفقة لها وعليه انه يجب على المرأة ان ترضع ولدها اللبن وعليه ان
 الولد اذا بلغ مريضا استمرت نفقته على ابيه **هـ** اما وجدته من مسایل الاتفاق
 واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان نفقة الزوجات تعتبر
 بحال الزوجين فيجب على الموسر للموسرة نفقة الموسرين وعليه الفقير للمفقره اقل
 الكفايات وعليه الموسر للمفقره نفقة متوسطة بين النقيتين وعليه الموسرة اقل
 الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي انها الشرط لا اجتهاد فيها معتبرة بحال
 الزوجة فاذا احتاجت الى خادم وجب اخذها فالاول محقق على الزوج والثاني
 مشدد عليه **فرجع** الامر الى مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انها اذا احتاجت الى كثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه
 انها اذا احتاجت الى خادمين او ثلاثة واكثر وجب على الزوج ذلك فالاول محقق
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول يحيى حنيفة ومالك
 واحمد والشافعي في اظهر القولين انه لا نفقة للصغيرة التي لا يجامع مثلها
 اذا تزوجها كبير مع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخران لها
 النفقة فالاول محقق والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبي الميزان **ومن ذلك**
 قول يحيى حنيفة واحمد انه لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير الاجماع مثله وجب
 عليه النفقة وهي اصل القولين للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة عليه فالاول
 مشدد والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول يحيى حنيفة ان
 الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة الفسخ ولكن يرفع يده عنها التكتسب
 مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها الفسخ بالاعسار عن النفقة والكسوة والسكن

فاذا مضى زمن ولم يتفق علي زوجه سقطت عنه النفقة عند اي حنيقة ما لم يحكم
 بها احكاما او يتفق علي قدر معلوم فيصير ذلك دينيا باصطلاحهما وقال مالك
 والشافعي واحمد في اظهر روايتيه ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل
 نصير عليه دين لا ينما في مقابلة التمكن والاستمتاع فالاول من المسئلة الاولى
 محقق علي الزوج والثاني منها مشدد والاول من المسئلة الثانية محقق علي الزوج
 باسقاط النفقة اذا حكم بها احكاما والثاني منها مشدد علي الزوج بعدم سقوطها
 عنه بمضي الزمان فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول اي حنيقة ان المرأة
 اذا سافرت باذن زوجها سافر غير واجب عليها سقطت عنه نفقتها مع قول
 مالك والشافعي انها لا تسقط بخروجها عن النشوز باذنه لها فالاول مشدد علي
 الزوجة محقق علي الزوج والثاني عكسه فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك**
 قول اي حنيقة ان المبتوتة اذا اطلقت اجرة مثلها في الرضاع لولدها فان كان
 ثم منطوع بالرضاع او بدون اجرة المثل كان للاب ان يسترضع غيرها بشرط
 ان يكون الرضاع عند الام مع قول مالك في احدي روايتيه ان الام اولى ومع قول
 الشافعي واحمد ان الام احق بكار حال وان وجد من غير عابا الرضاع او باجرة
 المثل اجير علي اعطاء الولد لأمه باجرة مثلها فالاول مفصل والثاني محقق علي الام
 وكذلك ما بعد مشدد علي الزوج فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك**
 قول الاميمة الثلاثة ان الام لا تحير علي رضاع ولدها بعد سقيها اللبن اذا وجد
 غيرها مع قول مالك انها تحير ما دامت في زوجية ابيها الا ان يكون مثلها لم يرضع
 لشرف او عذرا ويسارا وكان يسقم بليتها لفساد اللبن ونحو ذلك فالاول محقق
 علي الام والثاني فيه تشديد فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول اي
 حنيقة ان الوارث يحير علي نفقة كل ذي حرم فيه اتمها عنده والعممة
 ويخرج من العم ومن ينسب اليه بالرضاع مع قول مالك ان النفقة لا تحير علي الوارث
 سواء كان ابا او اما او من ولدا لصلب ومع قول الشافعي بوجوب النفقة للوالد
 وان علا والولد وان سفل ولو تغدي عمودا النسب ومع قول احمد انما يلزم كل شخص
 جري بينا الميراث بفرض او نقص من الطرفين كالاوين واولاد الاخوة والاخوات
 والعمومة وبينهم رواية واحدة وان كان الارث جاريا بينهم من احد الطرفين
 وهو ذو الارحام كابن الاخ مع عمته وابن العم مع بنت عمه فحق احدهما وان
 فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد والرابع مشدد بالكلية
 فرجع الامر الي مرتبي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر لا يخفي علي الفطن **ومن ذلك**
 قول اي حنيقة والشافعي انه لا يلزم السيد نفقة عتيقه مع قول احمد انما يلزم
 وهو احدي الروايتين عن مالك والرواية الاخرى ان اعتقه صغيرا لا يستطيع

السعي علي نفسه لزمه نفقته الي ان يسعي فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث
 مفصل فرجع الامر الي مرتبي الميزان ولعل الاول محمول علي احاد الناس من العوام ولثا
 خاص بالاهل المروءة والكرم **ومن ذلك** قول اي حنيقة ان نفقة الغلام تسقط اذا
 بلغ صحيا ولا تسقط اذا بلغ معسر الاحرق له ولا تسقط نفقة كجارية الا ان
 تزوجت مع قول مالك انها لا تسقط بالعقد وانما تسقط بالدخول ومع قول الشافعي
 تسقط نفقة ما الي الغلام وكجارية بالبلوغ صحيا ومع قول احمد لا تسقط نفقة
 الولد عن ابيه ولو بلغ اذا لم يكن له مال ولا كسب فالاول مفصل والثاني فيه تشديد
 والثالث تخفيف والرابع مشدد علي الاب فرجع الامر الي مرتبي الميزان وتوجيه الاقوال
 لا يخفي **ومن ذلك** قول الاميمة الثلاثة انه لو بلغ الولد مريضا وبرأ من مرضه
 ثم عاوده المرض عادت نفقته مع قول مالك ان نفقته لا تعود فالاول فيه تشديد
 علي الوالد والثاني تخفيف فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول الاميمة
 الثلاثة انه اذا تزوجت كجارية ودخل بها الزوج ثم طلقها ان نفقتها لا تعود
 علي الاب مع قول مالك انها لا تعود فالاول فيه تشديد علي الاب والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول اي حنيقة ان من لد جواره لا يقوم
 به قليس للحاكم اجارته ومنعه من تحيلها ما لا ينطبق فالاول فيه تخفيف علي مالك
 والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الي مرتبي الميزان واسه نقالي اعلم .
كتاب الحضانة
 اتفق الامية علي ان الحضانة تثبت للام ما لم تتزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج
 سقطت حضانتها **ومن ذلك** قول اي حنيقة والشافعي ان الام اذا تزوجت ثم طلقها طلاقا
 باينا عادت حضانتها مع قول مالك في المشهور عنها انها لا تعود بالطلاق فالاول محقق
 علي الام اذا اطلقت رجوع حضانتها لولدها والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر
 الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول اي حنيقة في احدي روايتيه ان الزوجين اذا
 افترقا وبينهما ولد فالام احق بالغلام حتي يستقل بنفسه في مطعمه ومشربه وملبسه
 ووضوئه واستنجائه ثم الاب احق به والام احق بالانثى الي ان تبلغ ولا يحير واحد
 منهما مع قول مالك ان الام احق ما لم تتزوج ويدخل بها الزوج وكذلك الغلام عنده
 في القول المشهور هي احق به ما لم يبلغ ومع قول الشافعي ان الام احق بها الي سبع
 سنين ثم يحير ان فمن اختاره كان عنده ومع قول احمد في احدي روايتيه ان الام
 احق بالغلام الي سبع سنين ثم يحير وكجارية بعد السبع تجعل مع الام بلا تحيير
 والرواية الاخرى كذهب الي حنيقة فالاول محقق علي الام وكذلك الثاني مع اختلاف
 السبب والثالث مشدد عليها محقق علي الاب والرابع كذلك محقق عليها من

في

جئة الامري فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الولد اذا اختار
 الامر كان عندها ثم اراد الاب السفر الى بلدة اخرى بيننا الاستيطان فليس له اخذ
 الولد منهما مع قول الاميمة الثلاثة ان له ذلك فاذا كانت الزوجة هي المنتقلة بولدها
 قال ابو حنيفة فلها ان تستقل بشرطين احدهما ان تستقل الى بلدتها والثاني ان يكون
 العقد وقع ببلدها الذي تستقل اليه فان فقد احد الشرطين منعت الا ان تستقل الى
 بلد قريب يمكن المضي اليه والعود قبل الليل فاذا كان انتقالها الى دار حرب
 او من مصر الى سواد وان قرب منعت من ذلك مع قول مالك والشافعي واحمد في
 احدي روايتيه انه الاب اخذ بولده سوا كان هو المنتقل ام هي مع قول احمد في الرواية
 الاخرى ان الام اولي به ما لم تتزوج فالاول مشدد علي الاب والثاني مشدد عليها
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الجنايات

اتفق الاميمة الاربع على ان القاتل لا يجلد في النار لو دخل وان توبته من القتل صحبته
 خلا فلا ين عيسى وزيد بن ثابت والصحاح ان قتلوا لا تقبل له توبة ابد فالاول محقق
 تبعا لظواهر الاحاديث والثاني مشدد تبعا لظاهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل
 مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الآية وكذلك اتفقوا على ان من قتل نفسا
 مسلمة مكافئ له في الجنة ولم يكن المقتول ايا للقاتل وكان في قتله متعمدا واجب
 عليه الفود وكذلك اتفقوا على ان السيد اذا قتل عبده لا يقتل به وان تعمده وكذلك
 اتفقوا على ان العبد يقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد وكذلك اتفقوا على ان
 الابن اذا قتل ابا بويه قتل به واتفقوا على انه اذا جرح رجلا عمدا فصار اذا فرس
 حتى مات انه يقتض منه وعليه ان اعفى رجل من اوليا الدم سقط القصاص
 وانتقل الامر على الدية وعليه ان اذا جرح الشهود بعد استيفاء القصاص وقالوا
 اخطانا لم يجب عليهم القصاص وعليه ان الاوليا المستحقين البالغين الغائبين
 اذا اخضر واوطلبوا القصاص لم يوجرا الا ان يكون لهما امرأة حاملا فيوخر
 حتى تضع وكذلك اتفقوا على انه اذا كان المستحقون صغارا او غائبين كان
 القصاص يوجرا خلافا لابي حنيفة فانه قال اذا كان للصغار اب استوفى القصاص
 ولم يوجر وكذلك اتفق الاميمة على انه اذا كان المستحق صغيرا او غائبا او مجنونا
 اخرا القصاص في سبيل الغائب فقط وكذلك اتفق الاميمة على ان الامام اذا قطع
 يد السارق او جلد فسرقة ذلك الى النفس فلا ضمان عليه وكذلك اتفق الاميمة
 على انه ليس للاب ان يستوفي القصاص لولده الكبير وكذلك اتفقوا على انه لا يقطع
 اليد الصحيحة بالنسبة لولا يمين بيسار ولا بيسار يمين وعليه ان من قتل بالحرمة

جاز قتله به **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد ان المسلم اذا قتل ذميا او معاهدا لا يقتل به وبذلك
 قال مالك الا انما استثنى فقال ان قتل ذميا او معاهدا او مستامنا عليه قتل حرام ولا
 يجوز للولي العفو لانه تعالى يقتله الاقتيات علي الامام مع قول ابي حنيفة ان المسلم يقتل
 بالذمي لا بالمستام من فالاول محقق علي المسلم وكلام مالك فيه تحقيف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال لا تحققي علي الفطن **ومن ذلك** قول الاميمة
 الثلاثة ان احرا لا يقتل بعبد غيره مع قول ابي حنيفة انه يقتل به فالاول محقق علي الحر
 والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الاميمة الثلاثة
 ان الاب لا يقتل بقتل ابنه مع قول مالك انه يقتل بمجرّد القصد كما ضجاعة وذبحه فان
 حذفه بالسيف غير قاصد لقتل فلا يقتل والاب في ذلك كالجدة فالاول محقق علي
 الاب والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الاميمة الثلاثة
 واحد في احدي روايتيه انه اذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به **ومن ذلك** قول الاميمة
 من ذلك القسامة فقال لا يقتل بالقسامة الا واحد مع قول احمد في الرواية الاخرى
 انه لا يقتل الجماعة بالواحد ونحو الدية دون الفود فالاول مشدد والثاني محقق
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكن من القولين وجد **ومن ذلك** قول الاميمة الثلاثة
 ان الجماعة اذا اشتركو في حق يد قطعوا كلهم فتقطع يد كل واحد مع قول ابي حنيفة
 ان الايدي لا تقطع باليد ويوجد دية اليد من القاطعين بالسوا فالاول مشدد والثاني
 محقق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الاميمة الثلاثة يجب القصاص
 بالقتل بمقتل كالحسنة الكبيرة والحجر الثقيل الذي يغلب في مثلها لا يقتل ولا فرق
 عندهم بين ان يحدش بحجر او عصي او بخرقة او بحرقه بالنار او بحرقه او يطعن عليه
 بالبنا او يسمم بالطعام والشراب حتى يموت جوعا او يسمم عليه بيتا او يضربه بحجر عظيم
 او بحسنة عظيمة او غير محددة وبذلك قال محمد وابو يوسف مع قول ابي حنيفة انما
 يجب القصاص بالقتل بالنار او بالحديد او بالحسنة المحددة او بالحجر المحدد واما اذا غرقه
 في ماء او قتله بحجر او حسنة غير محددة فانه لا فود فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الاميمة الثلاثة ان في عمد الخطا الدية الا ان
 الشافعي قال ان كثر الضرب حتى مات فعليه الفود مع قول مالك بوجوب الفود في ذلك
 اي في عمد الخطا بان يتعمد الفعل ويخطي في القصد او يضرب بسوط لا يقتل مثل غالبا
 او يكرهه او يبطه لطما يلبغا فالاول محقق بالدية والثاني مشدد بالقصاص **فرجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان ولكن من القولين دليل عندنا القابل به من السنة **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة لو اكره رجل رجلا على قتل اخر قتل المكره دون المباشر مع قول مالك
 واحمد يقتل المباشر مع قول الشافعي يقتل المكره بكسر الراء او لا واحدا واما المكره

ي

بفتح الراء فيه قولان له والراجح منهما ان عليهما جميعا القصاص فان كافاه احدهما
 فقط فالقصاص عليه فالاول مشدد علي المكره بكسر الراء والمباشرة والثاني عكسه
 والثالث مفصل فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك
 انه يشترط في المكره ان يكون سلطانا او سيدا مع عبده او منتظما فيقاد منهم جميعا
 الا ان يكون العبد اعجميا جاهلا بتخريم ذلك فلا يجب عليه القود مع قول الامية الباقي
 انه يصح الاكره من كل يد عابدة فالاول محقق علي غير من ذكره والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الي مرتبتي الميزان ويصح حمل القول الاول علي حال اصحابه لجاه من الامر
 الذي لا يخافون الامر السلطاني وحمل الثاني علي احاد الناس الذين لا جاه لهم
 بوجه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه لو امسك رجلا فقتله اخر
 فالقود علي القاتل دونه الممسك ولكن علي الممسك التعزير مع قول مالك ان
 الممسك والقاتل شريكان في القتل فيجب عليهما القود اذا كان القاتل لا يمكنه
 قتله الا بامساك وكان المقتول لا يقدر علي الهرب بعد الامساك ومع قول احمد
 في احدي روايتيه يقتل القاتل ويحبس الممسك حتي يموت ومع قوله في الرواية
 الاخرى انهما يقتلان علي الاطلاق فالاول مشدد علي القاتل دونه الممسك والثاني
 مشدد عليهما بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد ايضا فرجع الامر الي مرتبتي الميزان
 وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر لا يخفي علي الفطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 ومالك في احدي روايتيه والشافعي في ارجح قوليه انه الواجب بالقتل العمد معين
 وهو القود مع قول مالك في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر واحمد في
 احدي روايتيه انه الواجب التحيير بين الدية والقود وافية بخلاف في هذه
 المسألة انه اذا عفي مطلقا سقطت الدية فالاول مشدد بتعيين القود والثاني
 فيه تخفيف بالتحيير بينه وبين الدية **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة ومالك في احدي روايتيه انه لو اذاع غاصبا القصاص
 عاد الي الدية بغير رضاي الجاني وليس له العدول الي المال الا برضى الجاني مع قول
 الشافعي واحمد له ذلك مطلقا فالاول فيه التشديد علي الولي والثاني فيه
 تخفيف عليه فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة
 انه اذا عفت المرأة سقط القود مع قول مالك في احدي روايتيه انه لا مدخل
 للنسائي الدم ومع قوله في رواية اخرى ان للنسائي خلا في الدم كالرجل اذا
 لم يكن في درجتين عصبة ومعني ان له مدخلا اي في القود والدية **مكا**
 وقيل في القود دون العضو وقيل في العضود دون القود فالاول محقق علي الجاني
 والثاني فيه تشديد عليه والثالث كذلك بالشرط الذي ذكره فيه فرجع الامر
 الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان القصاص ابوخر

اذا كان المستحق صغيرا او مجنوناً مع قول الشافعي واحمد في ظاهر روايتيه ابوخر
 لجاهل ما حتى يبلغ الصغير ويحقق المجنون فالاول مشدد علي الجاني محقق علي المستحق
 والثاني عكسه فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
 ان للاب ان يستوفي لولده الصغير سوا كاله شريكاً له ام لا وسوا كان في النفس او في
 الطرف مع قول الشافعي واحمد في ظاهر روايتيه انه يستوفي له فالاول فيه تشديد
 علي الجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
 ابي حنيفة ومالك اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يجب عليه شي
 اخر بعد مع قول الشافعي انه اذا قتل واحد بعد واحد قتل بالاول وللباقي الدية
 وانه قتلهم في حالة واحدة اقرع بين اوليا المقتولين فمن خرجت فرعته قتل له
 وللباقي الديات ومع قول احمد اذا قتل واحد جماعة فحضر الاوليا وطلبوا
 القصاص قتل جميعا عنهم ولا دية عليه وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم الدية
 قتل لمن طلب القصاص ووجبت الدية لمن طلبها فان طلبوا الدية كان لكل واحد
 الدية كاملة فالاول فيه تخفيف علي الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث
 مفصل فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة اذا جني رجلا
 علي رجل فقطع يده اليمنى ثم علي اخر فقطع يده اليمنى وطلب منه القصاص
 قطعت يده لهما واخذ منه الدية اخرى لهما مع قول مالك انه تقطع يمينيهما
 ولا دية عليه ومع قول الشافعي تقطع يمينه للاول وبغير الدية للثاني وان كان قطع
 يديهما دفعة واحدة اقرع بينهما عند الشافعي كافي النفس مع قول ابي حنيفة انهما
 ان طلبا القصاص قطع لهما ولا دية وان طلب احدهما القصاص واحدهما الدية
 قطع لمن طلب القصاص واخذت الدية للاخر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 والثالث مفصل **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
 انه لو قتل متعمدا ثم مات سقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعا مع قول
 الشافعي واحمد ان الدية تبقى في تركته لا وليا المقتول فالاول محقق والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يستوفي
 القصاص الا بالسيف سوا قتل به او بغيره مع قول مالك والشافعي انه بمثل ما قتل
 به وهو احد الروايتين عن احمد فالاول فيه تخفيف واحسان للقاتل والثاني
 فيه تشديد انه ربما قتل بمقتل **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي
 حنيفة واحمد انه لو قتل خارج احرم ثم جاز اليه او قتل بكفر او زنا او ردة ثم جاز
 اليه لم يقتل في احرم ولكن يضيق عليه ولا يباع ولا يساري حتي يخرج منه فيقتل
 مع قول مالك والشافعي انه يقتل في احرم فالاول فيه تخفيف علي الجاني بتأخير
 القصاص مدة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فرجع الامر الي مرتبتي الميزان

ودليل الثاني ان احرم لا يعيد عاصيا ولا قاربا ولم يدل الاول بشئ من حرمته كحرمة
الذي هو حضرة الله الخاصة فيجعل هذا على حال الحكم الذي غلبت عليه هيبة الله
تعالى فانطوت فيما اقامه حد وحرمة له وحمل الثاني على حال الحكم الذي لم تغلب
عليه تلك الهيبة وراي سرعة اقامة القضاء احمد للفتنة من التاخير والله
تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الديات

انقول الائمة علي ان دية المسلم احراما لكرامة من الابل في مال لقاتل العام اذا عدل
الي لدية وعلي ان اجروح قصاص في كل ما يتاخر فيه القصاص وانقول الائمة علي انه
ليس في هذا اجروح خمسة مقدر شرعي وهي الخارجة والدامية والدامنة والملاحمة
والسمحاق وتفسير هذه خمسة معروف في كتب الفقه واجمعوا علي ان في كل واحد من
هذه خمسة حكومة بعد الاند مال والحكومة ان تقوم المجني عليه قبل الجناية كانت
كان عبد الله يقدر له قيمة بعدها فيكون له بقدر التفاوت من دية بخلاف بقية
اجروح الائمة في مسائل الخلاف كالوضوح التي توضح العظم والهاشمة التي
تفسر العظم وتكسرهما الى اخرها واجمعوا علي ان في الموضحة القصاص ان كان
عمدا وعلي ان في المنقلة وهي التي توضح وتنظم وتثقل العظام خمسة عشر من الابل
وعلي ان في المامومة تلك الدية وهي التي تضل الي جلدة الدماغ وكذلك انعقد علي
ان في الجايقة تلك الدية وهي التي تضل الي جوف البطن والصدر وغرة النحر والكبيرة
واخارصة وانفقوا علي ان العين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن
بالسن وعلي ان في العين الدية كاملة وفي الانف اذ جزع الدية وفي اللسان الدية
وفي السفين الدية وفي مجموع الاسنان الدية وهي اثنان وثلاثون سنا وعلي ان
في كل سن خمسة ابرة وفي اللحين الدية وفي اللحي الواحدة ان تعيبت الاخرى
نصف الدية واستشكل المتولي من الشافعية وجوب لدية في اللحين وقال
لم ير دلم ذلك خبر والقياس لا يقتضي لدية من العظام الداخلة كالرقوة والضلع
وعلي ان في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد ربع الدية الا ما نقل عن مالك بان
فيها حكومة واجمعوا علي ان في كل يد نصف الدية وكذا الامر في الرجلين وكذلك اجمعوا
علي ان في اللسان الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي ذهاب السمع الدية واجمعوا
علي ان دية المرأة احرة المسلمة في نفسها علي النصف من دية الرجل احراما المسلم وتفق
الائمة علي ان الدية في قتل اخطا علي عاقلة اجماعي وعلي انها يجب عليه موجلة في ثلاث
سنين **هـ** ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق والاجماع واما ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان دية المسلم احراما لكرامة من الابل في مال لقاتل العام اذا عدل
حقيقة انها موجلة ثلاث سنين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الي مرتبة

الميزان **ووجه** الاول تعظيم حرمة اجماعي المسلم المجني عليه **ووجه** الثاني تعظيم حرمة
اجماعي فان المجني عليه قد نفذ فيه الاقدار عند انتهائها اجله والجماعي يرجي توبته
والعفو عنه اذا اجلت الدية ثلاث سنين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان
دية شبه العمد مثل دية العمد المحض في كونها مثلثة مع قول مالك في احدي رايته
انها خمسة فالاول فيه تشديد بالتثليث والثاني فيه تخفيف بالتخمس فرجع الامر
الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة في حنيفة واحمد ان دية اخطا خمسة وعشرون
جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بن مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك قال
مالك والشافعي الا انهما جعلاهما بن مخاض بن لبون فالاول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة في حنيفة واحمد ان
يجوز اخذ الدنانير والدرهم في الديات مع وجود الابل مع قول الشافعي انه لا يجوز
العدول عن الابل اذا وجدت الابل ان تراخي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الي مرتبة الميزان وتوجب القولين ظاهر لا يخفي علي الفطن ان المقصود بالدية
تعظيم حرمة ذلك المجني عليه فان وجدنا الابل كانت هي المقدمة والاقبيمتها يحصل
بها الدرع وتعظيم حرمة ذلك المجني عليه وانما قدرها الشارع بالابل لكونها كانت
الارامو لهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان مالك يقول الابل اصل في الديات
فان فقدت او شح اوليا اجماعي عدل الي الف دينار او اثني عشر الف درهم ومبلغ الدية
عند الائمة عشرة الاف درهم وعند الثلاثة اثني عشر الف درهم **ومن ذلك**
قول الائمة حنيفة ان الدية لا تغلظ بالقتل في احرام ولا بالقتل وهو محرم بالجماع او العمة
ولا وهو في شهر حرام ولا يقتل ذي رحم محرم مع قول مالك ان الدية تغلظ في قتل الرجل
وله فقط وصفة التقليل في كل مذهب مذكور في كتب الفقه ومع قول الشافعي
انها تغلظ في احرام وفي المحرم وفي الشهر الحرام فالاول معظم حرمة المسلم علي احرام فانه
اعظم عند الله من الكعبة كما ورد والثاني معظم للمولاد باجماع الله تعالى حين نبى عنه
بقوله ولا تقتلوا اولادكم وبقوله ولا يقتلن اولادهن والثالث كالاول **فرجع** الامر
الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة في الاذنين لدية مع قول مالك في
رواية له ان فيها حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الي مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان في العين العائمة التي لا يبصر بها واليد المشلا
والذكر المشلول وذكر اخصى ولسان الاخرس والاصبع الزائدة والسن السوداء حكومة
مع قول الشافعي واحمد في الظاهر قوليان في المذكورات كلها الدية قال احمد وفي كل
خلع يعبر وفي الرقوة يعبر وفي كل من الذراع والساعد والفخذ يعبران وقال
الائمة الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة حنيفة والشافعي في احدي قوليه

انه لو ضرب به فاضحه فذهب عقله فعليه دية العقل ويدخل فيه ارش الموضحة
مع قول مالك والشافعي واحمد في ارجح قوليه ان عليه لذهاب العقل دية كاملة
وعليه ارش الموضحة فالاول فيه تخفيف بدخول ارش الموضحة في الدية والثاني فيه
تشديد بعدم ادخال الارش المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله
الي حنيفة واحمد انه لو قلع سن من قد يغتر لا يجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي
في اصح القولين انه يجب الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الي حنيفة لو قطع لسان صبي لم يبلغ حد النطق
ففيه حكومة مع قول الامية الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول فيه تخفيف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد انه لو قلع عين
اعور لزمه دية كاملة مع قول الي حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الي
حنيفة واحمد لو ضرب رجلا رجلا فذهب شعر لحية فلم يثبت اذهب شعر
راسه او شعر حاجبه او اهدابه عينية فلم يعد في ذلك الدية مع قول مالك
والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الي حنيفة لو ولج زوجته فاقصاها وليس مثلها يولي فلا
ضمان عليه مع قول الشافعي ومالك في احدي روايتيه ان عليه دية ومع قول مالك
في اشهر روايتيه ان في ذلك حكومة فالاول مخفف لتولد ذلك من ما دون فيه في الجملة
والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله
الي حنيفة ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم سوا في العمد واخطا من غير فرق
ومع قول مالك انها على النصف من دية المسلم في العمد واخطا من غير فرق ومع قول
الشافعي انها ثلث دية المسلم في العمد واخطا من غير فرق ومع قول احمد ان كانت
لنصراني او يهودي عهد وقتله مسلم عمدا فدية كدية المسلم فان قتله خطأ
فنصف دية المسلم واختارها اخري وفي رواية له انها نصف دية المسلم فالاول
مشدد لظاهر قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين
الى اخر النسق فان الله تعالى لم يستجها بآية اخري في شريعتنا لاسيما وصاحبه لا يقول
حول نسخ القرآن بالسنة والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف على اجماع والرابع
منفصل في احد شقي تشديد لظاهر المتقدم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قوله مالك اذا اصطدم الفارسان اخرا فمات فاعلى عاقلة كل واحد منهما دية
لاخر كاملة وبه قال الشافعي ولم اجد للامام الي حنيفة في ذلك قولاً قال
الثلاثة وفي تركه كل واحد منهما نصف قيمة دية الاخر فالاول مشدد والثاني فيه
تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الي حنيفة رحمه الله تعالى

ان اجماع يداخل مع العاقلة فتودي معهم ويلزمه ما يلزم احدهم وبه قال ابن القاسم
من اصحاب مالك مع قول غيرهما ان اجماع لا يدخل مع العاقلة مع قول الشافعي ان
انتسعت العاقلة الى الدية لم يلزم اجماع شي وان لم تنتسح لزمه ومع قول احمد انه
لا يلزمه شي سوا انتسعت العاقلة ام لم تنتسح وعليه هذا اذا لم تنتسح العاقلة
لتحمل جميع الدية استقل ذلك الى بيت المال فالاول فيه تشديد على اجماع والثاني
مخفف والثالث مفصل فاحد شقي التفصيل فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان اجماع في الاصل اولي بالغرامة من عاقلة للكون
هو اجماع **ووجه** الثاني ان العاقلة هي سب تجريد علي الجناية ولو لا اعتقاده
فيهم لضموا لاسمونه لاهل الجاني عليه لما تجرأ على الجناية **ووجه** الثالث رجوع
ذلك الى نظر الامام في رد العاقلة وزجرها فان راي شد عتوها وشد قوتها
جملها الدية كاملة لتفسير تنسك علي يد من يفعل عن اجناية خوفا ان يغرمها الاما
الدية كاملة وان راي ضعفها عن تحمل الدية وعدم عتوها وتجريها اسرك اجماع
معم في الدية **ووجه** الرابع ان العاقلة هي سب تجريد علي الجناية كما قلنا في
توجيه قوله الي حنيفة وايضاح ذلك ان اجماع من قسم السفها عادة وتقرن
المال عند لا يردعه وان فعله فكانت الدية كاملة على العاقلة ان تنسك علي
يد ولو لا ما ورد في كون الدية على العاقلة لكانت الدية لا تستدعي الجاني قياسا على
شي قواعد الشريعة **ومن ذلك** قول الي حنيفة اذا كان الجاني من اهل الديوان
فديوانه عاقلة ويقدمون علي العصبة في التحمل فان عدوا تخيبت تحمل العصبة
وكذا عاقلة السوقي اهل سوفه ثم قرأته فان عجزوا فاهل محلته فان لم يتسح فاهل
بلده وان كان اجماع من اهل القرية ولم يتسح فالمصر التي تلي تلك القرية من سواده
مع قول مالك والشافعي واحمد لا يدخل لهم في الدية الا اذا كانوا اقارب اجماع
فالاول مشدد على اهل ديوانه واهل سوفه واهل محلته واهل بلده وعلى اهل المصر التي
تلي تلك القرية التي فيها سكن اجماع والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان اهل الديوان ومن عطف عليهم ليسوهم ما يسو اجماع وليسوهم
ما يسوهم فكانوا كالعصبة في الحجة **ووجه** الثاني ضعف اهل ديوانه ومن بعدهم
عن حجة العصبة والعاقلة فلا يلحقونهم ويأتي في باب قسم الغني والغنيمة
ان المراد باهل الديوان في كل من اشته امره في ديوانه اجماع من العاقلة **ومن**
ذلك قوله الي حنيفة انه يسوي بين العاقلة فيؤخذ من ثلاثة دراهم الى اربعة
وانه ليس بما تخله العاقلة من الدية تقدير ولا هو على قدر الطاقة والاجتهاد
مع قول مالك واحمد ليس هو مقدار وانما ذلك بحسب ما يسهل ولا يضر ومع قول
الشافعي انه يتقدر فيوضع علي الغني نصف دينار وعلي المتوسط احوال ربع

دينار ولا ينقص من ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد
من حيث التقدير فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد
والشافعي في احد قوليه ان الغائب والحاضر من العاقلة سواء في تحمل الدين مع قول
مالك ان الغائب لا يتحمل مع الحاضر شيئا اذا كان الغائب من العاقلة في اقليم اخر
سوي الاقليم الذي فيه بقية العاقلة ويضم اليهم اقرب القبائل ممن هو بجوار
معهم فالاول مشدد والثاني مخفف بالشرط المذكور **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا مال حايظ الانسان الى الطريق او ملك ثم
وقع على شخص فقتله فان كان طوبى بالنقض فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلف
بسيده والا فلا مع قوله مالك واحمد في احدي روايتيهما ان عليه ضمان ان لم ينقض
زاد مالك لشرط ان يشهد عليه بالامتناع من النقض مع القدرة عليه ومع قول
مالك في الرواية الاخرى انه ان بلغ الخوف الى حد لا يؤمن معه الا تلف ضمن ما تلفه
سواء تقدم طلب امر لا وسوا شهدا مع قول احمد في الرواية الاخرى واصحاب
الشافعي في اصحاب الوجهين انه لا يضمن فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهرة **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة لو صاح انسان على صبي او معنوه وهما على سطح او حايظ فوقع فمات
او ذهب عقل الصبي وعقل البالغ فسقطا وبث الامام الى امارة يستند عنهما
الى مجلس احكم فاجمعت جنيبا فرعا ووزل عقلهما فلا ضمان في شيء من ذلك جملة
واحدة مع قول الشافعي ان على العاقلة الدية في ذلك كله الا في حق البالغ فانه
لا ضمان على العاقلة فيه ومع قول احمد ان الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى
الامام في حق المستدعاة ومع قول مالك الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا
المرأة فانه لا دية فيها على احد فالاول مخفف والثاني والرابع فيهما تشديد والثالث
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** عدم المباشرة **وجه الثاني**
وما بعد التقرير بالسبب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه لو ضرب
بطر امرأة فالقت جنيبا ميتا ثم ماتت فلا ضمان عليه لاجل الجنين وعلى الذي
ضربها دية كاملة ومع قول الشافعي واحمد ان في ذلك دية كاملة للجنين فالاول
مخفف في ضمان الجنين مشدد في دية امه والثاني مشدد في ضمان الجنين فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حفر بيرا في فضا
داره ضمن ما هلك فيها مع قوله مالك انه لا ضمان فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** والثاني ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
انه لو بسط بارية في المسجد وحفر بيرا المصالحمة او علق فيه فتدبلا فغضب بذلك
انسان فان لم ياذن له بحيران في ذلك ضمن مع قوله احمد في ظاهر روايتيه والشافعي

في احد قوليه انه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه كفار وزلق بذلك انسان فانه لا ضمان
عليه بخلاف فالاول فيه تشديد بالشرط المذكور فيه والثاني مع احد سقي التفصيل
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** انه اذا العرايا ذن له بحيران
فما كان له كحفر ولا البسط تقديما بحق بحيران المعينين على حقوق غير بحيران
المبهمين **وجه الثاني** كونه قصد بما فعله بخيرا لا صالحة فليس عليه ضمان
ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو ترك في داره كلبا عقورا فدخل الى
داره انسان وقد علم ان ثمر كلبا عقورا فغفقه فلا ضمان عليه مطلقا مع قول مالك
ان عليه الضمان لكن بشرط ان يكون صاحبا لا راعيا يعلم انه عقورا ومع قول احمد
في ظاهر روايتيه انه لا ضمان عليه فالاول والثالث مخفف والثاني فيه تشديد
بالشرط المذكور فيه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهرة
ويصح حمل الضمان على حال اهل الورع وكذا السقفة على المسلمين والثاني على
من كان دون ذلك في الورع والسقفة واحمد لله رب العالمين .
كتاب القسامة
انفق الامامة على ان القسامة مشروعة اذا وجد قاتل ولم يعلم قاتله **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
من سبيل في الباب من مسایل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة
السبب الموجب للقسامة وجود قاتل في موضع هو في حفظ قوم وحمايتهم كالمحلة
والدار ومسجد المحلة والقرية والقتيل الذي يشرع فيه القسامة اسم لميت به
اشرج راحة او ضرب او خنق فان كان الدم يخرج من نقدا ودبره فليس يقتل بخلاف
ما لو خرج الدم من اذنه او عينه فهو قاتل يشرع فيه القسامة مع قوله مالك
ان السبب المقترن بالقسامة ان يقول المقتول دمي عند فلان عمدا ويكون المقتول
بالا مسلم احرا سوا كان فاسقا او عدلا ذكرا وانثى ويقوم لاوليا المقتول شاهد
واحد واختلف اصحابه في استراط عدالة الشاهد وذكر رتبة فسرطها ابن القاسم
والنقي شهب بالفاسق والمرأة ومن الاسباب الموجبة للقسامة عند مالك من
غير خلاف عنه انه يوجد المقتول في مكان واحد خال من الناس وعلى راسه رجل
مع سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي السبب الموجب للقسامة اللوث
وهو عند قرية تصدق المدعي بان يرى قاتل في محلة او قرية صغيرة وبينهم وبينه
عداوة ظاهرة او تفرق جمع عن قاتل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد
عند لوث وكذا عبيدا ونساء وحيثا او فسقة او كفار على الراجح من مذهب
لا امرأة واحدة ومن اقسام اللوث عند لمج الستة خاص والعامة بان فلا نا
قتل فلانا ومن اللوث وجود تلطخ بالدم او بالسلاح عند القاتل ومن اللوث
ايضا ان يزعم الناس بموضع ادني باب فيوجد بينهم قاتل وكذا الوثائق صفان

والتم احرب بينهم وانكسفو عن قتيل فهو لوث في حق الصفا الاخر ومع قول احمد لا يحكم بالقسامة الا ان يكون بين المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلف الرواية عنه في اللوث فروى عنه العداوة القاهرة والعصية خاصة كابين القبايل من المطالبة بالدماء وكابين اهل البيعة واهل العدل وهذا قول عامة اصحابه واماد عوي المقتول ان فلانا قتلني فلا يكون لوثا الا عند مالك فاذا وجد مقتضى القسامة عند كل واحد من هؤلاء الائمة حلف المدعون على قاتله خمسين يمينا واستخفوا منه اذا كان القتل عمدا عند مالك واحمد واماد عند الشافعي فالجدي من مذهبه انهم يستخفون دية مغلظة انتهى كلام الائمة في بيان السب الموجب للقسامة قائل فيه تجد بعضهم يسدد في الاخذ بدم المقتول وبعضهم يحلف في الاخذ بدمه ويكتفي بالدية اخذ بالاحتياط لدم المتهمة بالقتل لا يخرجون عن ذلك فان الذي مات قد انتهى اجله وقضي ما كتب عليه واجي برجي له اخير والمساعدة على قيام شعائر الدين فمن اشترط العدل والذكورة في الشاهد فقد راعى حق ابي وحرمنه ومن لم يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وحرمنه والله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد ومالك انه يبدا بايمان المدعي للقسامة لا بايمان المدعي عليهم فان لم يعينوا شخصا بعينه يدعون عليه نكل المدعيون ولا يثبت حلف المدعي عليه خمسين يمينا ويرى مع قول ابي حنيفة انه لا يشرع اليمين في القسامة الا على المدعي عليهم فان لم يعينوا شخصا بعينه يدعون عليه حلف من المدعي عليهم خمسون رجلا خمسون يمينا ممن يختار لهم المدعون فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلا فان لم يكونوا خمسين كثره اليمين فان نكلت الائمة وجبت الدية على عاقلة اهل المحلة ويلزم المدعي عليه اليمين بالله عز وجل انه ما قتل ولا علم له قاتلا وفيه تخفيف من حيث عدم تخصيص القسامة بالمدعي عليهم والثاني عكسه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه البداية بايمان المدعين للقسامة لانهم هم الذين يطلبون اخذ الثار ووجه كونه اليمين لا شرع الاعلى المدعي عليهم كونهم هم المتهمين بالقتل فيحلفون لتبراسا حتم **ومن ذلك** قوله مالك واحمد والشافعي في اشهر القولي ان الاوليا اذا كانوا جماعة قسمت الائمة بينهم بالحساب على حسب الارث مع قول ابي حنيفة ان اليمين تكرر عليهم بالادارة بعد ان يبدا احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف على الاوليا والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولي لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان القسامة تثبت في العبد مع قول مالك في احدي روايته انها لا تثبت فيهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول حرمة الادعي المسلم من حيث هي **ووجه**

الثاني ان حرمة العبد تنقضي عن مثل ذلك لما فهم بالاموال فيكون السيد له بيعهم وشرا وهم كيف شاؤوا لا احراز فان الشارع نهي عن بيع اكر وكل ثمنه بيان التقليم حرمنه عند الله تعالى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد ان ايمان النساء لا يمنع في القسامة مطلقا في عمد ولا في خطا مع قول الشافعي لا يمنع مطلقا في العمد والخطا دون العمد فالاول مخفف على النساء مشدد على المتهوم والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القول ظاهر والله اعلم

باب كفارة القتل

انفق الائمة على وجوب الكفارة في قتل الخطا اذا لم يكن المقتول ذميا ولا عبدا وعليه ان كفارة قتل الخطا اعتق رقبة مومنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وتقدم قول ابي حنيفة انه لا يشترط الايمان في كفارة الظهار وغيره لعدم حمل المطلق على المفيد **كذا** ما وجدته من مساليل الاتفاق واماد اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة تجب الكفارة في قتل الذي على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور مع قول مالك لا تجب كفارة في قتل الذي **فالاول** مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول العمل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذي في نوعه من ظلمه بان يكون صلى الله عليه وسلم يجزي يوم القيامة في نحو قوله من ظلم ذميا كنت حجيجه يوم القيامة انتهى فاذا كان هذا فيمن ظلمه ولو باخذ درهم او بكلمة في عرضه مثلا فكيف بمن قتله بغير حق واما وجوب الكفارة في قتل العبد المسلم فله خولها في وصية صلى الله عليه وسلم في حال اختصار لقوله عليه الصلاة والسلام وما ملكت ايمانكم وقد ورد ان الوصية على الارقامه او اخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم وهو مختصر فصار يقول ذلك بتكلف لا يكاد لسانه يسيها كما ورد في وصية عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو مختصر وجب احترامه ووجوب الكفارة في قتله **ووجه** الثاني في قتل الذي حمل وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل الذمة على فعل امور مخصوصة كاحذماله بغير حق وكالوفاء بتمنه بغير الكفارة ودفعه اذا مات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة لتكفينه وجوب الكفارة فانه مراق الدم في الجملة من حيث كفره بالله وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك واحمد في احدي روايته لا تجب الكفارة في قتل العمد مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انها تجب فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الشارع شدد في امر القاتل عمدا بالقتل والدية اذا عفي الاوليا عن قتله الى الدية فلا تتراد على ذلك **ووجه** الثاني ان العامدا غلظ اثم من كان قتله خطا فكانت الكفارة به اليقين من كان قتله خطا ويكون قوله من قال لا تجب الكفارة على الغالب من عدم نفع القتل كما قالوا في سجود



المسبوق انه ليس السجود لمن ترك ذلك البعض عمدا وقالوا قوليهم باب سجود السهو انما هو جري على الغالب فكل مجتهد مدرك ومخلط **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد نجاة الكفارة على الكافر اذا قتل مسلما خطا مع قول في حقيقته ومالك انه لا تجزئ كفارة عليه فالاول مشدد وعلي الكافر من حيث تغريم الكفارة والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول التعليل على الكافر كما اشرنا اليه بالتغريم من حيث عدم تحفظه في حق المسلم ووجه الثاني ان الكفارة طهرة للقتل افعلة وقوع القتل به والكافر ليس باهل لذلك لانه لا يظهر الا بجره بالنار يوم القيامة فكيف يظهر بالكفارة **وقد** سمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد ان يكون بسبب ذنب وقع العبد فيه فتكون الكفارة كالترك المانع من وقوع الاذي بالعبد كما ورد فيمن زني ان ايمانده يرفع فيصير على الترابي كالظلمة فيمنع من وقوع العذاب به وكان هذا من جملة اخذ الائمة **ب** بيد صاحبه اذا وقع في محذور انتهى **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجب الكفارة على الصبي والمجنون اذا قتل مع قول في حقيقته انه لا يجب عليهما كفارة فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نسبتها الى قلة التحفظ في الجملة فلو خوف الوالي الصبي من القتل وضبط المجنون بالقبض والغل لما كانا قدرا على قتل احد عادة مع كون المجنون ربما ناطا في اسباب الجنون باكله طعاما لا يناسب من احد مثلا فكان تغريم الكفارة من باب الموازنة بالسب عند من يقول به من الائمة **وسمعت** سيدي عبد القادر الدمشقي رحمه الله يقول اذا قتل المجذوب احدا لم يقتل به كالمجنون بل والي له المجذوب لم ينسب في جذبه بل جذبه الاقدار الالهية الى حضرة الحق تعالى بعنف لشدة نفسده بما كان فيه من المخاصي والغفلات واما المجنون فربما ناطا في السب باستعماله طعاما لا يناسب من احد فزال به عقله انتهى ووجه قول في حقيقته انه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي سن التكليف فلم يواخذ بفعله **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول ما خرج احد عن قاعدة التكليف ولو صبيا ومجنونا فان افعاله من قسم المباح وهو احد الاحكام الخمسة انتهى **ومن ذلك** قول في حقيقته ومالك والشافعي في اصح قوليه واحمد في احدي روايتيه انه لا يجزئ الاطعام في كفارة قتل الخطا مع قول الشافعي واحمد في الروايتين الاخيرتين عنهما انه يجزئ فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى عظم حرمة الموتى من تخفيض الكفارة بما هو اعلى قيمة غالبا من الاطعام ووجه الثاني القياس على الكفارة في بقية الابواب

ولكون الشارع لم يتعرض للمنع من الاطعام **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد انه تجزئ الكفارة على القاتل بالسبب كمن تغدي بجفريته ونصب كمين ووضع حجر في الطريق مع قول في حقيقته انها لا تجزئ مطلقا وان كانوا قد اجمعوا على وجوب الدية في ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول احكام السبب بالمباشرة ووجه الثاني عدم احكامه به والله تعالى اعلم **باب حكم الساحر والساحرة** اجمع الائمة على تحريم السحر وهو عزايرو في وعقد يوثق في الابدان والقلوب فيمنع ويقتل ويفرق بين المرأة وزوجها وقال امام الحرمين ولا يظهر السحر الا على يد فاسق كما لا تظهر الكرامة الا على يد ولي وذلك مستفاد من اجماع الائمة وقال مالك السحر زندقه واذا قاتل رجل انا احسن السحر قتل ولم تقبل ثوبته وقال الثوري انبأ الكاهن وتعلم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والشعير وتعليمهما حرام بالنصر الصريح وقال ابن قدامة الحنبلي حكم الكاهن والضرب بالرمل عند احمد ان يجلس احتي يموتا او يقتل قال وان الذي يعزم على المصروع ويوعم انه يجع الجحش والهم بطبيعته فذكره اصحابنا في السحرة وروي عن احمد انه توقف فيها قال وسئل سعيد بن المسيب ان الرجل يوجد عنده من يد او يد فقال انما ينبغي ان يدعى بضر ولم يندع عما ينفع ان استنطعت ان تنفع اخاك فافعل وهذا يدل على ان فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى **واختلف** الائمة فيمن يتعلم السحر وتعليمه هل يكفر بذلك فقال ابو حنيفة ومالك واحمد يكفر بذلك وان تعلمه معتقدا جوازه او معتقدا انه يبيعه كفر وان اعتقدا ان الشياطين تفعل للساحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحره فان وصف ما يوب الكفر مثل ما اعتقده اهل يابل من التقرب الى الكواكب السبعة وانما تفعل ما يلتمس منها فهو كافر وان وصف ما لا يوجب الكفر فلا يكفر الا ان اعتقدا باحثة السحر وهل للسحر حقيقة قال الائمة الثلاثة نعم وقال ابو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثيره في الجسم ووجه قال ابو جعفر الاسترابي من الشافعية هذا ما وجدته عن الائمة في هذا الباب من مسابيل الاجماع من كلامهم في هذا السحر حقيقة واما حكم الساحر فقال مالك واحمد انه يقتل بمجرد تعلمه واستعماله فاذا قتل سحرة قتل عند الائمة الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يقتل بمجرد قتله بسحره وانما يقتل اذا تكررت ذلك منه وروي عنه انه قال لا يقتل حتى يقر انه قتل انسانا بعينه فالاول هو الذي هو قول مالك واحمد مشدد وكذلك قول الثلاثة انه يقتل اذا قتل بسحره والثاني الذي هو قول في حقيقته فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع لاجتهاد المجتهدين فان ادي اجتهاده



الذي قتل الساحر بجرح وفعله السحر واستغماله قتلته والامر تركه **ومن ذلك** قول الامية
الثلاثة ان الساحر يقتل حدا مع قول الشافعي انه يقتل قصاصا فالاول مشدد
والثاني مخفف **وجه** الاول قول الامية ان المغرب في السحر حتى يسه ووجه الثاني
ان المغرب فيه حق اخلق **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
حينئذ في المشهور عنه ومالك واحمد في اظهر روايته لا تقبل توبة الساحر ولا
يستمتع بل يقتل كالزندق مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه تقبل توبته
فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول قوله
بعض الامية ان السحر لا يبيع الامر كافر لان الارواح التي تقبض على القتل قد اخذ
اكابرها عليها العهود انما لا تقبل سحرا الا ان خرج عن دين الاسلام ويؤيد
ذلك ما قصده الله تعالى عن هاروت وماروت انهما لا يعلمان احد السحر حتى
يقول له انما نحن فتنة فلا تكفر **وجه** القول الثاني انه ليس الساحر باعظم
في الاثم من الكافر وقد قبل الله توبته ويصح ان يكون احكامه في القولين راجعا
الى اجتهاد المجتهدين فان راي بقاؤه اشد ضررا على المسلمين من قتله قتلته ولم
يقبل توبته والاقبل توبته وتركه **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الساحر
من اهل الكتاب لا يقتل مع قول الشافعي انه يقتل كالقائل الساحر المسلم فالاول
مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان وحكم ذلك راجع الى الامام
الاعظم او نائبه **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان حكم الساحرة من النساء
حكم الساحر من الرجال مع قول الشافعي ان المرأة الساحرة تخمس ولا تقتل فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** القولين راجع
الى اجتهاد المجتهدين او راي الامام الاعظم او نائبه والله تعالى اعلم

كتاب الحدود
السبعة المترتبة على الجنايات وهي الردة والبغي والزنا والسرقة وقطع الطريق
وشرب الخمر اذا علمت ذلك فاقوله وبالله التوفيق **باب**
الردة وهي قطع الاسلام بنية او قول كفر او فعل وقد اتفق الامية على ان من ارتد
عن الاسلام وجب قتله وعليه قتل الزندق واجب وهو الذي يسر الكفر
وتبظاهر الاسلام وعليه ان ارتد اهل بلد قتلوا وصارت اموالهم غنيمة
هـ اما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قوله
الامام الشافعي ان المرتد يتجتم قتلته في الحال ولا يتوقف على استنابته واذا
استناب فلم يتب لم يمهل الا ان طلب الامهال فيمهل ثلاثة اشهر ومن اصحابه من
قال انه يمهل وان لم يطلب هو الامهال وقال مالك تجله سنتين فان تاب
في الحال قبلت توبته وان لم يتب يمهل ثلاثا لعله يتوب فان تاب ولا يقتل

وقال الشافعي في اظهر قولي يجب استنابته ولا يمهل بل يقتل في الحال اذا اصر على رده
وعن احمد روايتان احدهما كماله هيبا لك والثانية لا يجب استنابته وتختلف
الروايات عنه في وجوب الامهال وحكي عن الحسن البصري ان المرتد لا يستناب ولا يجب
قتله في الحال وقال عطاء ان كان علي الاسلام وارثا فانه لا يستناب وان كان كافرا ثم
اسلم ثم ارتد فانه لا يستناب وحكي عن الثوري انه لا يستناب ابد فقول الشافعي حنيفة والشافعي
مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول قوله مالك
كذلك من حيث الامهال وجوب الاستناب وكذلك احد الروايتين عن احمد وقول
احسن مخفف وقوله عطاء فيه تفصيل وقوله الثوري فيه تخفيف من حيث انه لا يستناب
ابدا ولا يقتل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ونوعية هذه الاقوال كلها ظاهر **ومن ذلك**
قول الامية الثلاثة ان حكم المرتد حكم المرتد من الرجال مع قول الشافعي
ان المرأة تخمس ولا تقتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **وجه** الاول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه يجعل من شامله
لذكره والاني **وجه** الثاني جعل من خاصته بالرجل وايضا فان المرأة لا تظهر في دين
الاسلام كبير ذل بردها ولا تخار عن دين الكفر اذا ارتدت بخلاف الرجل **ومن ذلك**
قول الشافعي حنيفة واحمد في اشهر روايته وهو الظاهر من مذهب مالك انه يبيع ردة
الصبي المميز مع قول الشافعي انه لا يبيع ردة الصبي المميز وهي الرواية الاخرى عن
احمد فالاول مشدد وعليه الصبي في صحة رده والثاني مخفف عنه لعدم صحته
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول من اعاد حكم الارواح مع الاجسام
مع ان ذلك هو مناط التكليف فلكل منهما وجه **ومن ذلك** قول الشافعي حنيفة
في اظهر روايته واصحاب الشافعي في الاصح من خمسة اوجه ان توبة الزندق
تقبل مع قول مالك واحمد وروي حنيفة في الرواية الاخرى انه يقتل ولا يستناب
فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول كحاقه
بالكافر الاصلي **وجه** الثاني عدم احاقه به لكونه ذاق طعم الاسلام في الجملة
ظاهر بخلاف الكافر المطلق والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي حنيفة لو ارتد
اهل بلد لم نصبر دار حرب حتى تجتمع فيها ثلاث شروط ظهور احكام الكفر وان لا يبقى
فيها مسلم ولا ذي بلاء وان يكون من اجمة لا يحرب مع قول مالك
ان يظهر احكام الكفر في بلد نصبر دار حرب وهو مذهب الشافعي واحمد فالاول
فيه تخفيف بالشرط التي ذكرها والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الشافعي حنيفة ومالك انه اذا ارتد اهل بلد لا يجوز ان يغتم ذراهم
التي حدث منهم بعد الردة ولا يسترقون بل يجزون علي الاسلام الى ان يبلغوا فان
لم يسلموا حبسوا او تعبدوا احكامهم بالضرر جذبا الى الاسلام واما في رايهم

ففي

فيسترقون وقال احمد يسترق ذرا رهم وذرا رهم وقال الشافعي في اصح
القولين انهم لا يسترقون فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

باب حكم البغاه

انفقوا لا يمتنع عليا في الامامة فرض وانما لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين ويضعف
المظلومين من الظالمين وعليه انه لا يجوز ان يكون علي المسلمين في وقت واحد في
جميع الدنيا امامان لا متفقان ولا مقترقان وعليه ان الامامة من قرينش وانما
جائزة في جميع احوال قرينش وان لا اماما ان يستخلف وان لا خلافا في جواز ذلك للامام
الي بكر الصديق وعليه ان الامامة لا تجوز لامرأة ولا كافرا ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون
وعليه ان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يامر به ما لم يكن معصية وعليه ان احكام
القتال واحكام من ولاه نافذة وعليه انه اذا خرج علي امام المسلمين او عن طاعته
طائفة ذات شوكة وان كان لهم نوازل مستتب ومطاع فيهم فانه يباح للامام
قتالهم حتي يغيروا الي امر الله تعالى فاذا فاقوا الف عنهم وعليه ان ما اخذه البغاة
من خراج ارض وجزية ذي يلزم اهل العدل ان يحبسوا به وان ما يتلفه اهل
العدل علي اهل البغي لا ضمان فيه **ذلك** ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قوله مالك والشافعي واحمد انه لا يجوز ان يسع
مدبرهم ولا ان يزحف علي حرجهم مع قول ابي حنيفة يجوز ذلك مادامت الحرب
قائمة فاذا انقضت الحرب رد اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجد القولين ظاهر لا يخفى علي الفطن **ومن ذلك** قوله مالك
والابي حنيفة والشافعي في اجد مدي الراجح واحمد في احدثه وابنيهما يتلفه اهل
البغي علي اهل العدل في حال القتال من نفس ومال لا يضمن مع قول الشافعي في القديم
واحمد في الرواية الاخرى انه يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ووجد** الاول طلبنا لينا اهل البغي لطاعة الامام العادل بالاحسان
اليهم لعدم تضمينهم ما تلفوه **ووجد** الثاني طلب اهل العدل اظهار كلمتهم
علي اهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا يتجرؤوا بعد ذلك علي البغي فلكل قول قولين

باب الزنا

انفقوا لا يمتنع علي ان الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وانما يختلف باختلاف الزنا
لان الزنا تارة يكون بكرة وتارة يكون ثيبا وهو المحصن وانفقوا ايضا علي ان من
شرايط الاحصان احرية والبلوغ والعقل وان يكون قد تزوج تزوجا صحيحا
ودخل بالزوجة وهذه الشروط خمسة تجمع عليها وانفقوا علي ان من كملت فيه
شرايط الاحصان ثم زني بامرأة قد كملت فيها شرايط الاحصان بان كانت حرة
بالعنف قلته قد دخل بها في النكاح صحيح وهي مسلمة فها انما يحصن عليهما

الرجم حتي يموتنا وعليه ان البكرين الحرين اذا زنيا فعليهما الجلد كل واحد مائة جلدة وعلي
انه العبد والامة اذا زنيا لا يكرا حد هما وان حد كل واحد منهما خمسون جلدة وانما لا فرق
بين الذكر والانثى منهم وانما لا يبرحان بل جلدان سوا احصانهم لم يحصنا خلافا لبعض
اهل الظاهر كما سيأتي في مسائل الخلاف وانفقوا لا يمتنع علي ان البيعة التي يثبت بها
الزنا ان تشهد اربعة رجال عدول بدمع كونهم يعرفون حقيقة الزنا وانفقوا ايضا
علي تحريم اللواط وانما من الفواحش العظام وان البيعة علي اللواط لا تكون الا
اربعة كشهود الزنا الا باحقيقة فائدتها بشاهدين وانفقوا علي انه اذا عقد علي محرور
من الرضاع والنسب فالعقد باطل وانفقوا لا يمتنع علي انه لو استاجر امرأة ليزني بها
ففعل فعليه الحد الا ما حكي عن ابي حنيفة من قوله لا حد عليه وانفقوا علي ان شهود الزنا
اذا لم يكملوا اربعة فهم قد قتل عليهم الا في قول الشافعي وعليه انه لو شهدا ثمانا ان زنا
بهما مطاوعة واخران ان زنا بهما مكرهة فلا حد علي واحد منهما وكذلك اتفقوا علي
ان الشهادة في القذف والزنا وشرب الخمر تسمع في الحال وانفقوا لا يمتنع علي انه لا يجوز
للرجل وطى جارية زوجه ولو اذنت له في ذلك **ذلك** ما وجدته من مسائل الاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قوله ابي حنيفة ومالك ان من شروط الاحصان
الاسلام مع قول الشافعي واحمد انه ليس من شرايط الاحصان الاسلام فيحد الذي
عندهما فالاول مخفف علي الذي والثاني مشدد وعليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجد الاول ان الرجم نظير والذي ليس من اهل التطهير بل لا يطهر الا بحر قد بالنار
ووجد الثاني تخفيف العذاب عليه في الاخرة اذا حذر في دار الدنيا من حيث انه
مخاطب بفروع الشريعة سيما ان تخاكر الذي لينا **ومن ذلك** قوله ابي حنيفة
ومالك والشافعي واحمد في احدثه وابنيهما ان لو زنا بكرة ثم زنا محصنا لا يجمع عليه
اجلد قبل الرجم وانما الواجب الرجم خاصة مع قول احمد في اظهره وابنيهما ان يجمع عليه
الجلد قبل الرجم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل
ذلك راجع الي اجتهاد الامام ويصح حمل الاول علي من حصل عنه شدة ندم علي
ما وقع فيه والثاني علي من لم يحصل عنه ندم فيكون ذلك ابلغ في تطهيره **ومن**
ذلك قوله الامامة الاربعة ان الزاني اذا كان مملوكا وقد تزوج ودخل بها في نكاح
صحيح لا يبرج مع قول ابي ثور انه يبرج فالاول مخفف عنه والثاني مشدد **ووجد**
الاول نقص المملوك عن درجة احرية القدرة علي رد شهوته المحرمة فلا يلحق به
ووجد الثاني انما قد به **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قوله الامامة
الثلاثة ان الزنا بين البكرين يجمع في حقهما بين الجلد والتعريب عاما كما قاله
ابوبكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس مع قول ابي حنيفة
لا يضمن النقي الي الجلد وجوب بل التعريب راجع الي رأي الامام فان رأي في التعريب

مصلحة غيرهما علي قدر ما يري وعن مالك انه يجب تقرب الزاني دون الزانية وهوان
يتقي سنة الي غير بلده فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وقوله مالك في الرواية الثانية
عنه مفصل **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** الاول تقيع الزنا في عين الزاني
ورحمته بغيبته عن المكان الذي يحصل له منه الاذي بالتغيير كما رآه اهل بلده وانه
ووجه الرواية الثانية لما لك ان المرأة الغالبة عليها جالسها في قعر بيتها وخباياها
وقل من يعر فيها حتى يعبرها بما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه مخالطة الناس
في الحرف والصنابع والمساجد وغير ذلك فكل من رآه يذكر واقعه وازدراه فيحصل
له الاذي ولمن عبره الاثر وبما قرناه يعلم من توجيه قولنا في حقيقته في قوله ان
ذلك راجع الي رأي الامام فان رايه يشمل ضم التقريب الي الجلد وترك **ومن ذلك**
قول الامامة الاربعين العبد والامة اذا زنيا لا يرجمان بل يجلدان سواء احصنا ام لم
يحصنا وقال ابن عباس ومجاهد وعبد بن جبير انهما ان لم يحصنا فلا يجدان اصلا واذا
احصنا فخذهما خمسون جلدة وذهب بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب
في العيون انهما كما لا حرار سوا فان احصنا كان حدهما الرجم وان لم يحصنا فخذهما
الجلد خمسون وذهب داود الي ان جلد العبد مائة والامة خمسون وذهب ابو
ثور الي ان حد الرقيق كحد الحر فيجلد مائة فالاول فيه تخفيف والثاني وهو كلام ابن
عباس ومن معه مفصل والثالث وهو قول بعض الناس وكذلك قولنا في ثور الذي
هو الخامس مشدد والرابع فيه تشديد علي الامة العبد دون الامة **فرجع** الامر
الي مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر في قوله داود فان وجهه ان الذكر اجرا
علي الزنا من الامة لزيادة ما عندها من اجماع عادة علي ما عند الذكر وكذلك
قدرت علي اخفا محبتها للجماع مع افتاتريد علي الذكر في الشهوة بسبعين ضعفا
واسه اعلم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لا يجب تقرب في زنا العبد والامة
مع قول الشافعي في اصح القولين انه يغرب نصف عام فالاول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد فرجع الامر الي مرتبة الميزان ووجه الاول دنا قلب العبد فلا يكثر
بالعار كل ذلك الناصر كالأحرار ووجه الثاني انه علي النصف من احر في ذلك
وفي كثير من الاحكام **وسمعنا** شيخ الاسلام زكريا رحمه الله
يقول العار بعظم لسرف النسب وتحت بدناه النسب انتهى **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة واحمد انه اذا وجدت شرائط الاحصان في احد الزوجين دون الآخر
لا يثبت الاحصان لواحد منهما مع قوله مالك والشافعي انه يثبت لمن وجدت شرائط
الاحصان فيه فان زنيا كان الجلد في حق من لم يثبت له الاحصان والرجم علي من يثبت
له قفا الواو صورة وجود الاحصان في احد الزوجين دون الآخر ان يطأ زوجته
المجنونة او يطأ البالغ زوجته الصغيرة المطيعة للوطي او يطأ اكرامة متروجة

فلاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحصان لليهودي اذا زني وهو محصن ولا يرجم
لان عندهما لا يتصور الاحصان في حقه لا شرطا لهما الاسلام في الاحصان ولكن
يجلد عندهما في حقيقته ويعاقبه الامام عندهما لك بحسب اجتهاده مع قول الشافعي
واحمد هو محصن يرجم لان الاسلام عندهما ليس بشرط كما مر فالاول فيه تخفيف
علي اليهودي والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قوله مالك والشافعي واحمد ان المرأة العاقلة اذا امكنت مجنونا من نفسها فوطئها
ازنا عاقل مجنونة وجد الحد علي العاقل منهما مع قولنا في حقيقته يجب الحد علي العا
دون العاقلة فالاول مشدد علي المرأة والثاني تخفف عليهما فرجع الامر الي مرتبة
الميزان ووجه الاول ان احكام دابر مع العقل مطلقا ووجه الثاني لا يعر فيه الامن
اشر في علي مقام الي حقيقته رضي الله عنه في مقام الاستنباط **ومن ذلك**
قوله مالك والشافعي واحمد انه لو راي علي فراشه امرأة فوطئها زوجته فوطئها او
نادا اعمى زوجته فاجابته امرأة اجنبية فوطئها وهو يظنها زوجته ثم رأت
الموطوءة اجنبية فلا حد علي الظان والاعمى مع قولنا في حقيقته ان عليهما الحد فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبة الميزان ووجه الاول قيام عذره بالظن
المحوز للاقدام علي الوطي ووجه الثاني ان الظن لا يسوغ له الاقدام علي الوطي
فكان الواجب عليه التبرص حتي يعلم انها زوجته وقد يكون الظان والاعمى خادقا
فطن ان لا يخفي عليه حال زوجته من غيرهما فاراد الامام ابو حنيفة سدا لثبات
شفقة علي دين الامة لئلا يتجرى حد علي مثل ذلك الفعل عمدا ويرغم ان لا حد عليه
لدعواه الظن بانها زوجته واحمال انه كاذب بل يغني وقوع مثل ذلك من بعض الفسقة
مع امرأة جات زائرة بانفاق بينهما علي ذلك نسالة الله العاقبة **ومن ذلك**
قولنا في حقيقته واحمد انه يستلزم العدد في الاقرار بالزنا وانه لا يثبت الا بالاقرار
بذلك اربع مرات علي نفسه مع كونه بالغا عاقل امع قولنا لشافعي انه يثبت باقراره
مرة واحدة فالاول فيه تخفيف علي الزاني بعد ما قام الحد عليه اذ لم يقرب ذلك
اربع مرات والثاني مشدد عليه فرجع الامر الي مرتبة الميزان ووجه الاول طلب
التثبت في قامة اكد ودان الله تعالى يجب بقا العام اكثر من ذهابه كما اشار
اليه قوله تعالى وان جنحو للسلم فاجن لها اي وان ترك القتل ووجه الثاني
بعد كذب الانسان علي نفسه واعتراؤه بما يوجب الجلد او الرجم فان ذلك لا يقع
الا من اهل اليقين والايان الكامل وقيل ما هم فلما رايناه شهد علي نفسه بالزنا
حملناه علي كمال الايمان بالعذاب يوم القيامة وانه ما طلب التظهير بقامة الحق
عليه الا لتحققه في نفسه انه وقع في الزنا واسه اعلم **ومن ذلك** قول الامامة

الثلاثة ان الشهود اربعة اذا لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد فهم قد قذفوا وعليهم الحد
 اذا شهدوا في مجلس متفرقة مع قول الشافعي انه لا بأس بتفرقهم وقبول اقوالهم فالاول
 فيه تخفيف على الزاني بعدم ثبوت الزنا في حقه اذا لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس
 واحد والثاني مشدد عليه ووجد الاول طلب التثبت في اقامته احدى ووجد الثاني
 المبادرة الى التظهير اذا اكل النصاب ولو في مجلس بجسب اجتهاد الحكم وما يراه من
 الخط والمصلحة للمسلمين **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ومالك في صفة المجلس الواحد
 هو ان يجي الشهود مجتمعين فان جاوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فانهم
 قد قذفوا ولا يفتقد الشرط من مجيهم مجتمعين مع قولنا للشافعي ليس ذلك بشرط في
 مجيهم ولا اجتماعهم بل يثبت بشهدوا بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد
 ومع قولنا احمد المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود واد الشهاداة فاذا اجمعهم
 بمجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وان جاوا متفرقين فالاول مشدد في
 الشهادة مخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث قريب منه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجد ذلك كله ظاهر وبعضه يعلم من المسئلة قبله **ومن ذلك**
 قولنا لاجتماع الثلاثة انه لو اقرب الزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط الحد مع قول
 مالك انه لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في السراب الا ان يرجع فتنشده
 بيته بعذر يفي في صورة الزنا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **وجب** له الاول العمل بحديث ادر والحدود بالسبوات ووجه
 الثاني عمل قابله بحديث لا عذر لمن اقر ان ثبت كونه حديثا ووجه الاستسنا في قول
 مالك ان شهادتهما بعد زنا تورث شبهة عند الحكم **ومن ذلك** قولنا مالك
 والشافعي واهما ان اللواط بوجع الحد مع قولنا في حقيقته انه يعذر في اول مرة
 فان تكررت منه قتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث استراط المتكررين حتى
 يقتل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ما ورد في الكتاب والستة من
 تحليظ الله عقوبة الله لفاعله **ووجه** الثاني ان وطئ الذكر ليس فيه اختلاط
 انسائه ولا يغار الناس على الذكر ويخرون على قتل اللابط بدكا يغارون على
 احكامه اذا زني احدهم وشدة العقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد
 في الوجوب وجوز بعض اخفيتها يعزرا بالقاييد من شاهق وان ادى الى موته
ومن ذلك قولنا مالك والشافعي في احد قوليه واحمد في ظاهره وايتمه
 ان حد الزنا اللابط الرجم بكل حال شيئا كان او بكرة مع قولنا للشافعي في رجم
 قوليه واحمد في احدي روايته ان حد الزنا في غير فيه بين البكر والنبات
 فعلى المحصن الرجم وعلى البكر الجلد فالاول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على
 البكر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاقوال كلها ظاهرة لا يخفى على الفطن **ومن**

ذلك

ذلك قولنا في حقيقته ومالك والشافعي في الراجح من اقواله ان من اتى بهيمة يعزر وهي الرواية
 التي اختارها اكثر في من اقوال احمد مع قولنا مالك في الرواية الاخرى عند والشافعي في احد
 اقواله انه يجزى ويختلف بالبكر والنبوة والقول الثالث للشافعي انه يقتل بكرة
 كان او شيئا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ولعل هذه الاحكام تختلف باختلاف احوال الناس في الدين والورع
 كالا ونقصا وشبابا وكهولة فيخفف على الاراذل والسباب بالنقض فقط ويشدد
 على اشرف الناس والكهول احدى والقتل على قاعدة كل من عظمت مرتبته عظمت صغيرته
ومن ذلك قولنا في حقيقته ان كانت البهيمة الموطوءة توكلا ذبحت والا فلا وهو
 الراجح عند اصحاب الشافعي من عدة اوجه مع قولنا مالك انها لا تذبح بحاله ومع قولنا احمد
 انها تذبح سواء كانت له او لغيره وسواء كانت مما يوكل لحمها ام لا يوكل وعليه لواط فيمنها
 لصاحبها فالاول فيه تشديد بذبحها والثاني مخفف فيه والثالث مشدد فيه فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال تذبح حقة العار على صاحب البهيمة وعلى
 الفاعل فيها فان الناس كلما راوها يذكر ذلك الامر ووجه من قال لا تذبح عذرها
 ورود شي صحيح في الامر بذبحها **ومن ذلك** قولنا في حقيقته انه يجوز للواط في
 حمها ان كانت مما توكل مع قولنا مالك انه يجوز له ولغيره الاكل منها ومع قولنا احمد لا ياكل
 منها هو ولا غيره ومع قولنا اصحاب الشافعي في اصح الوجهين انها توكل مطلقا لفقدها
 ما يقتضي التحريم فالاول مشدد والثاني والاربع مخففان على الفاعل وغيره
 والثالث مشدد عليهما **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا مالك والشافعي
 واحمد لو عقد على محرمة من نسبه او رضاع او على معتقة من غير ثم وطئ في هذا العقد
 عالما بالتحريم وجب عليه الحد مع قولنا في حقيقته انه يعزر فقط فالاول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اهل الدين والمروءة
 والورع والثاني على اراذل الناس كما من نظيره **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ومالك
 واحمد في احدي روايته انه لا يجذبوطي امته المزوجة مع قولنا احمد في الرواية الاخرى
 انه يجزى فالاول فيه تخفيف بشبهة الملك والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ويصح حمل الاول على من خاف الزنا من سدة الغلظة والثاني على من لم يخاف
 ذلك فيشدد عليه لتخلفه في الوطئ الحرام بعد ان تقل حقه الى الشخص الذي زوجها
 له من غير قوة علمته ولاد اعية **ومن ذلك** قولنا في حقيقته واحمد انه لو شهد
 اثنان انه زني بها في هذه الرواية واسان علي انه زني بها في زاوية اخرى قبلت
 هذه الشهادة ووجب الحد مع قولنا مالك والشافعي لا تقبل ولا يجب احدا فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من قامت
 القرائن على عدم خوفه من الله تعالى فلم يدركه احد بشبهة اختلافا للشهود

فجي

في محل وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله الذي حملنا القول الثاني عليه **وسمعت**
شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول ليس للوم علي من يجد المنهم وانما اللوم علي
المنهم الذي فرط في حفظ ظاهره عن الوقوع في الرذائل حتى صار الناس يفتيلون اضاقتها
اليه ولو ان كان حفظ ظاهره عن ذلك لما قبل الناس اضاقة شي من التقايص اليه
بل كانوا يبرؤنه ويحييونه عنه **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان الشهادة في الزنا
والقذف وشرب الخمر يشتمع بعد مضي من طويل من الواقعة مع قول في حقيقته انما
لا تشتمع بعد نفاو المدة الا اذا كان للشهود عندهم عن الامام فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول ان ذلك حتى
لم يثبت لنا ما يبطله وقد تكون الفتنة لم تخمد في ذلك الوقت الذي يقام احد فيه
ووجه الثاني ان الفتنة قد تكون حذت فتترك اجمية اجمالية والتفكر
فيتولد من ذلك الفتنة السديدة كما ان السارب كذلك قد يكون وقع له نوبة
صالحية **ومن ذلك** قول في حقيقته انه لو اقر علي نفسه بالزنا بعد مدة يسمع قران
ولا يسمع في اقراره بشرب الخمر بعد مدة مع قول الامامة الثلاثة ان اقراره يسمع في الكل
فالاول فيه تفصيل والثاني مشدد **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ووجه**
القول الاول من احد سقفي التفصيل انه لم يعرض لنا ما يبطله ووجه السق الثاني
منه عدم قبول اقراره بالخمر انما حتى يتعلق بالله ووجه بخلاف الزنا والقذف فذلك
قال الامام ابو حنيفة في شرب الخمر انه لا يسمع **ومن ذلك** قول في حقيقته انه اذا
حكم احكاما كسبها بغير ان فسق للشهود او بانوا عبيدا او كفارا فلا ضمان عليه
مع قوله مالك انه انما قامت البيعة علي فسقهم ضمن لتقريطه ومع قول الشافعي
انه يضمن ما حصل من اثر الضرب فالاول محقق والثاني مفصل وكذلك الثالث
فرجع الامر الي مرتبي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهرة **ومن ذلك** قول في
حقيقة الشافعي واحمد في احد قوليهما ان ما يستوفيه الامام من احد ودوا القصاص
ويخطي فيه فارشد علي بيت المال مع قوله مالك انه لا يهدر مع قول الشافعي واحمد
في القول الاخرهما انه علي عاقلة الامام فالاول فيه تخفيف والثاني محقق والثالث
مشدد علي لعاقلة فرجع الامر الي مرتبي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهرة
ومن ذلك قول في حقيقته انه لو وطئ جارية زوجته باذن زوجته له في ذلك
فان قال طئت انها حلت لي بالاذن فلا حد وان قال علمت بالخمر جدم مع قول
مالك والشافعي انه يجد وان كان يبيح مع قول احمد جلد مائة جلدة فالاول
فيه تخفيف من جهة وتشديد من جهة والثاني مشدد والثالث متوسط فرجع
الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول العذر بالجمل بالتحريم في السق الاول منه
ووجه الثاني عدم عذره بمثل ذلك او عقده لندرة حقا تحريمه علي كل من

خالط

خالط اذ الوطي ايحاح المملكت او عقد ووجه الثالث انه امر مستتب بين
العلم والجمل فكان فيه الجمل **ومن ذلك** قول مالك في المشهور عنه والشافعي واحمد
ان للسيد ان يقيم احد علي عبده وامته اذا قامت البيعة عنده او اقربين يديه لا فرق
في ذلك بين الزنا والقذف وشرب الخمر وغير ذلك واما السرقة فقال مالك واحمد
ليس للسيد القطع وقال الصحاب الشافعي للسيد ذلك في اصح الوجهين لاطلاق الخبر
ومنه من قطع به وقال ابو حنيفة ليس للسيد اقامة احد في الكل بل يردده الي الامام
فان كانت الامنة من وجدة فقال ابو حنيفة واحمد ليس للسيد حدها بما لا يهل لالاما
او نايبه وقال مالك والشافعي للسيد فعل ذلك بغير حال فالاول فيه تخفيف علي
السيد في اقامته احد علي رقيقه والثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من اقامة
الحديث رقيقه في القطع وفيه تخفيف من حيث اباحة ذلك له والثالث مشدد
علي السيد والاول من المسئلة الثانية في الامنة المزوجة مشدد علي السيد والثاني
منها تخفيف عليه فرجع الامر في المسيلتين الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول من المسئلة
الاولي كون العبد معدودا من مال السيد فله تقويت المتعة فيه علي نفسه اثارا
لحق الله تعالى ووجه الثاني كونه اقامة الحد وبالاصالة من منصب الامام الاعظم
فكان مقدما في ذلك علي السيد لكونه انظر نظرا منه غالبا وانما جعل الشارع اقا
احد ودالي الامام الاعظم دون كل من قدر علي اقامتها من المتقلبة ونحوهم ودعا
للفساد في الارض لقلبة قدرة الرعية علي رد نفوسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم
بعضا حمية جاهلية لانصرة للاسلام والشرعية بخلاف الامام الاعظم او نايبه
ليس له غرض عند احدهم من احد غالبا ويقدري علي ان ينفذ غضبه في غيره ولا عكس
فاذا قتل الامام شخصا ولو ظاهرا لا يقدر غضبه ان يقتلوا الامام لاجل عاقلة
وقد رايت شخصا قتل اخوه فقتل قائله فرجع اهل المقتول الثاني فقتلوا الاخ
واولاد عمه فبلغ القتل ثلاثين رجلا ولو ان القتل كان علي يد الامام ما قتل احد
رايد علي لقاتل الاول فعلم ان السيد لا يخاف من اقامته الحد علي رقيقه منه فهو
كالامام لعدم قدرة عصبة العبد علي قتل سيد عاقلة او قطع يده او ضربه فافهم
ومن ذلك قول في حقيقته والشافعي واحمد في اظهر وابينه انه اذا اظهر بالمرأة
الحره حمل ولا زوج لها وكذلك الامنة التي لا يعرف لها زوج ونقول الكرهت او وطئت
بسبهة فلا يجب عليها حد مع قوله مالك انها تحمدا اذا كانت مغيمة ليست بغريبة
ولا يقبل قولها في السبهة والغصب الا ان يظهر ان ذلك كجها مستغينة وشبهة
ذلك مما يظهر به صدقها فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد **فرجع** الامر الي مرتبي
الميزان ووجه الاول عدم تحققنا منها ما يوجب الحد لاحتمال انها وطئت وهي نائمة
او مغمي عليها فحملت من ذلك الوطي **وقد** روي البيهقي انه امرأة لازوج

مر

مة

لها اني بها الي عمر بن الخطاب حين وجدوها خاملات فقال عمر للحاضرين الذي عنده ان
هذه ما هي من اهل التهمة ثم استقمها عن شائنها فقالت يا امير المؤمنين اني امرأة
ارعي الغنم واذا دخلت في صلاتي فربما غلب علي الخشوع فاعيب عن احسانني فيما
اني احذر من القنافة فتعسيتني من غير علمي فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك ظني بك
ودراعتها احداثتي **وقد** حكيت ذلك لزوجتي الامة الصالحة ام عبد الرحمن
فقالت ان الولد لا يتخلق الا من ماء الرجل والمرأة معا واذا كانت غائبة العقل
فلا شعور لها بلذة الجماع من ذلك الرجل حتى يخرج ماؤها وتخلق الولد من ما واحد
من خصايب عيسى عليه الصلاة والسلام قالت والذي عندي انما سعت بوطي
الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس واورث ذلك شبهة عند عمر فدرأ
الحديث عنها لا انه سالم لها فوفاها مطلقا فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتملت
بعد نزول الرجل منها فاختلط منها بمنيه الباقي في رحمها فتخلق من ذلك الولد
او انما كانت من ورثة ام عيسى في المقام فكانت في الملك في ذيل قميص مريم مقام
ما الزوج كذلك قام مقام نوح ملك او شيطان في ذيل هذه المرأة مقام ما الزوج
او السيد عادة فقالت هذا بعد انتهت **واما** وجد قوله مالك الذي هو مقابل قول
الامة الثلاثة انما اتخذ لعدم ابدية ما يشبهه يدر بها الحد عندنا فاعلم ذلك
والحد رب العالمين **باب حد القذوة**
اتفقوا لا يمتد علي ان الحر البالغ العاقل المسلم المختار اذا قد فحرا قالا بالفاصلة
عفيفا لم يجد في زنا في سالف الزمان او قد فحرا بالعتة عاقلة مسلمة غير ملامعة
لم تجد في زنا بصريح الزنا او كان في غير دار الحرب وطلبه المقعد وبفسده اقامة
القذف لزومه ثمانون جلدة وان لا يزاد علي ثمانين وعلي ان حد العبد في القذف نصف
حد الحر وبه قال كافة العلماء خلافا للاوزاعي فانه قال حد العبد كحد الحر وكذلك اتفقوا
علي ان احرا لا يجد في قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء خلافا للداودي فيما حكى عنه
انه قال قاذف العبد والامنيجيد وانفقوا علي ان القاذف اذا اتى ببينة علي ما ذكر
عندهما الحد وكذلك اتفقوا علي ان الخلاف اذا لم يثبت لا تقبل له شهادة **هكذا**
ما وجدته في الباب من مسایل الاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول
ابي حنيفة ومالك في المشهور عنده لو قذف حددا واحدا سوا قذفهم بكلمة او بكلمات
مع قول الشافعي في احد قوليه انه يجد لكل واحد حد واحد ومع قول احمد في اشهر الروايتين
عنه انه ان قذفهم بكلمة واحدة اقيم عليه حد واحد وبكلمات فلكل واحد حد
والثاني من روايتي احمد انهم ان طلبوه متفرقين حد لكل واحد منهم حد الاول
فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل وكذلك ما بعده **فرجع** الامر الي
مرستي الميزان ولكل من هذه الاقوال وجد لا يخفي علي الفطن **ومن ذلك** قول

قول ابي حنيفة ان التعريض لا يوجب الحد وان نوي به القذف مع قول مالك انه لا يوجب
الحد مطلقا علي الاطلاق ومع قول الشافعي انه ان نوي به القذف وفسره لا يوجب
الحد وقول احمد في احدي روايتيه انه لا يوجب الحد علي الاطلاق والرواية الاخرى
كمذهب الشافعي فالاول محقق علي القاذف والثاني مشدد عليه **والثالث**
مفصل وكذلك احدي روايتي احمد **فرجع** الامر الي مرستي الميزان **ووجه** الاول
حقه امر التعريض في الاذي عادة وهو خاص باصحاب الرعونات النفسائنة او
الكابر الذين لا يرعون اخلاق من اوليا رضي الله عنهم **ووجه** الثاني نقله
علي غالب الناس وهو خاص بالكابر من اهل الدنيا الذين لا يرعون ناموسهم عند
الخلق ومنه يعلم توجيه قول الشافعي واحمد ويعلم ان يقال وجه الاول ان قاذف ذلك
لا يخلو من قصد احد بذلك في نفسه فتاخذه حقه منه وان كنا لا نعلم عينه
تطهير لذلك القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب الحد في التعريض
واذا قال له القاذف لم ارد احدا معينا بذلك يقول له عمر وركه علي من شئت
ووجه الثالث انه قد فحرا المعين لا يحصل به كثير اذي للناس لان كل واحد
يقول المراد بذلك غيري **ومن ذلك** قول مالك انه لو قال العربي يا شيطي او
يا رومي او يا بربري او لفارس يا رومي او لرومي يا فارس ولم يكن في هذه من هذه
صفته كان عليه الحد مع قول الامة الثلاثة انه لا حد عليه فالاول مشدد والثاني
محقق **فرجع** الامر الي مرستي الميزان **ووجه** الاول سيد باب الاذي جملة لما
فيه من راحة الطعن في نسبته وري والدته بالزنا **ووجه** الثاني ندرة فحره
القذف من مثل ذلك اللفظ والنادر لاحكام له غالبا **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
انه حد القذف حد لله تعالى فليس للمقدوف ان يسقطه ولا ان يورث منه وان مات
لم يورث عنه مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه حق للمقدوف فلا يستوي
الامعطاء البنت وان له اسقاطه وان يورث منه وان يورث عنه وبه قال مالك
في المشهور عنه الا ان قال مني رفع الي السلطان لم يملكه المقدوف والاستقاط فالاول
فيه تشديد علي القاذف والثاني فيه تخفيف ووجه قول مالك في صورة الرفع
الي السلطان ما ورد في الصحيح من وجوب حكمه باقامة احدا اذا رفع اليه وتخفيف
قول الشافعي في اسقاطه **فرجع** الامر الي مرستي الميزان **وسمعت**
شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول كل شيء وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان
وجه الي حق الله من حيث تعدي ذلك المعاصي حد ود الله تعالى ووجه الي العبد
فاذا ابر العبد من حقه بري وتقي حق الله تعالى والعبد فيه تحت مسيئة الله
ان شاع به وان شاع في عنده قال وليس لنا حق في الوجود الا وهو مركب من فعل
العبد وارادة الحق تعالى وليس لنا حق متمحض لله تعالى او غير متمحض الا والعبد

في

في

مدخل فيه قال وقد اجمع القوم على وقوع انتقام الربوبية لا يكون الا بالحق
والا فالربوبية لا تستقر لنفسها لكونها قاعلة في الحقيقة وخالفته لذلك الفعل
انتهى وكان عبد الله بن عيسى ومحمد بن سيرين وغيرهما اذا وقع احد في عرضهم
وطلب منهم ان يحالوا لوجه يقولون لمان الله حرم اعراض المؤمنين فلا يتجهوا ويحلها
لك ولكن غفر الله لك يا اخي والله اعلم **ومن ذلك** قول في حنيقة ان حذر
القدف لا يورث ولكنه يسقط بموت المقدوف مع قول مالك والشافعي انه يورث
وفيمن يرثه ثلاثة اوجه لا يحاسب الشافعي احد سما جمع الورثة من الرجال والنساء
والثاني ذوالانساب يخرج منه الزوجان والثالث العصبات دون النساء فالاول
محقق على القاذف لكونه ليس للورثة وغيرهم المطالب به والثاني فيه تشديد
عليه ووجه الاول فيمن يرثه الفياس على الاموال ووجه الوجه الثاني ان الزوجين
يخرج اخرهما وابدال كل واحد غير صاحبه ويصير يخرج سره عليه ويسبي الاول ولا
هكذا الفرقة من النسب ووجه الثالث من الاوجه شدة ارتباط العصبة بعضهم
بعضا فكانوا اشد تعلقا وارتباطا بالمقدوف من مطلق الورثة فرجع الامر الى
مرتبة الميزان والله تعالى اعلم **باب السرفة**
اجمع الائمة على ان الحر معتبر في وجوب القطع والتقوى على انه اذا اشترك جماعة
في سرقة فحصل لكل واحد منهم نصيب ان على كل واحد منهم القطع والتقوى على انه
اذا سرق قطعت يده اليمنى فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى والتقوى على
ان العين المسروقة يجب ردها ان كانت باقية وعليه ان الوالدان وان علوا لا يقطعون
لسرقة ما لا ولا دهر وعليه ان من كسر صنما من ذهب لاضمان عليه وعليه ان اذا
سرق من المغنم وهو من غير اهله قطع واجمعوا على ان السارق اذا وجب عليه
القطع وكان ذلك اول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه يبدأ يديه اليمنى من
مفصل الكف ثم يجسم ثم اذا اعاد سرق ثانيا فوجب عليه لقطع انه يقطع رجله
اليسرى من مفصل القدم ثم يجسم وانه اذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه ان
يقطع ما بعده **هذا ما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق** واما ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قول في حنيقة رضي الله عنه نصاب السرقة دينار او عشرة
دراهم او قيمة احدى هاتين قول مالك واجمعي اظهر وايتيد انه ربع دينار او ثلاثة
دراهم او ما قيمته ثلاثة دراهم ومع قول الشافعي هو ربع دينار من الدراهم
وغيرها فالاول محقق في القطع مشدد في قدر النصاب والثاني محقق في امر النصاب
مشدد في امر القطع وكذلك قول الشافعي **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
الاقوال الثلاثة راجع للاختلاف في ثمن الممن الذي ورد انه يقطع في ثمنه
فعند ابي حنيفة ان ثمنه كان دينارا وعند مالك واحد والشافعي انه كان ربع

دينار فكل حاكم له القطع بما قاله امامه ولا يخفى ان ابتدا اقوال الائمة في هذه المسئلة
ورعا في حرمة الموت اذا سرق قول الامام ابي حنيفة كما اشد هم ورعا في حرمة الاموال
بقية اقوال الائمة من حاصل الامر ان من الائمة من راعى حرمة الدراهم ومن راعى
حرمة الاموال **ومن ذلك** قول في حنيقة ان صفة الحرز الذي يقطع من سرق
منه هو ان يكون حرز الشيء من الاموال فكلما كان حرز الشيء منها كان حرز الجميع **هذا**
من قول الائمة الثلاثة انه يختلف باختلاف الاموال والعرف معتبر في ذلك فالاول
مشدد من امر الحرز من حيث انه جعل حرز الذهب مثلا لحرز غيره من الامنعة اخصصة
كما انه مشدد في القطع والثاني قد تبع العرف في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان حرمة مال المسلم او غيره افرق بين قليله وكثيره فاما كان
حرز الدرهم نفقة فهو حرز لا ريب من الذهب وهو وجه الثاني الذي هو ان نصاب
المعروف في الحرز والافان مكان حرز الفضة من حرز الذهب والحرير وقد قال
نعمالي محمد صلى الله عليه وسلم حرزنا العفو وامرنا بالعرف يعني اذا لم يوح اليك في معرقة
مقدار شيء فاعمل بالعرف فيه فصار العرف من نواحي الشرع على هذا والعرف كلما
تعارفه الناس بينهم مع موافقته لقواعد الشريعة فليس هو من قسم القانون
خلاف البعض **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجب القطع فيما يسرع
فساده اذ ابلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول في حنيقة انه لا يقطع فيه
وان بلغت قيمته نصا فالاول مشدد في القطع والثاني محقق فيه فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاحتياط لبراءة الزمة من حقوق الخلق **ووجه**
الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم فلا يقطع فيما يسرع استئثاره عادة بخلاف
التقود والنياب ونحو ذلك مما ينتفع به مع بقا عينه فانه اشد في الحرمة لاسيما
اذا كان الطعام في ايام الرخا فان امره خفيف على التقوى اكثر من ايام الغلار **هذا**
يكون على صاحبه اشد من الذهب والجوهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من
سرق ثم اعلق على الشجر ولم يكن حرزا جازي عليه قيمته مع قول احمد بيمينته
مرتين فالاول محقق بوجوب القيمة الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول مراعاة حرمة السارق ووجه الثاني مراعاة
حرمة المال فكل وجه والامر في مثل ذلك راجع للامام او نائبه **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة ان جاحدا لعارية يقطع اذ بلغت قيمة ذلك نصا با مع قول في
حنيقة انه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصا فالاول مشدد في القطع والثاني
محقق فيه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول جعل العارية عند
كجملها في حرز جاع انه استأمنه على حفظها فكان مجرد لها كقبح الحرز واحد
لا سيما ما ورد في الحديث انها مضمونة **ووجه** الثاني انه المعير هو المفريط في اعارة

من ابواب الجحيم فلما استنامت اولاً كان من المعروف عدم قطع ثانياً اذا عرضت له الخيانة
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان جاحد الوديع لا يقطع مع قول احمد انه يقطع فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهها يعلم من توجيه العارية
قبله **ومن ذلك** قول الجنيقة والشافعي انه لا قطع على جماعة اشتركا في سرقة نصاب
مع قول مالك انهم ان كانوا لا يجتاجون الى تعاون عليه قطعوا وان كانوا مما يمكن الاقتاد
بجملة فقولان لا صحابه فالاول مخفف على السارقين والثاني فيه تفصيل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول مراعاة عظمة عضو الادب وتخفيف امر الدنيا ووجه
الاول من شقي التفصيل عكسه **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو اشترك اثنان
في نقب فدخل احدهما واخذ المتاع وناوله الاخر وهو خارج الحزر او رمي به اليه فاخذ
فعلى الداخل القطع دون الخارج مع قول الجنيقة انه لا قطع على واحد منهما فالاول
مشدد على الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديع ووجه الثاني عدم
استقلال واحد منهما بالنقب والاخراج الذي لا يكل السرقة الا بهما جميعاً فافلذلك
كان لا قطع على واحد منهما تعظيماً لهما واحتقار الامر الدنيا **ومن ذلك** قول
الجنيقة انه لو اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحزر واخرج بعضهم نصاباً ولم يخرج
الباقيون شيئاً ولا اعانوا في الاخراج وجب القطع على الجماعة كلهم مع قول مالك
والشافعي انه لا يقطع الا من اخرج فالاول مشدد على من ساعد في النقب ولم يعن
والثاني فيه تخفيف على الداخل الذي لم يخرج المتاع فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه القولين يعلم من المسائل التي مضت **ومن ذلك** قول الجنيقة لو نقب
شخصان حزرًا ودخل احدهما وقرب المتاع الى النقب وتركه فادخل الآخر يده فاخرج
من الحزر فلا قطع عليهما مع قول مالك انه الذي خرج يقطع قوله واحداً وفي الذي
قربه لا صحابه قولان ومع قول الشافعي في اصح قوليه انه يقطع المخرج خاصة ومع
قول احمد عليهما القطع جميعاً فالاول مخفف والثاني مشدد في القطع للذي اخرج وفيه
تخفيف للذي قرب والثاني مشدد على الناقب والمخرج والمقرب فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وتوجيهها يعلم من توجيه المسائل السابقة **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة
ان النباش يقطع مع قول الجنيقة وحده انه لا يقطع فالاول مشدد على النباش والثاني
مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان اللحد والسبق كالخمر وكفن
الميت بعد دم التراب مع زيادة الاعتبار وقيام النقرة من الميت **وجه** الثاني
ان ذلك ليس بجزء عادة ويصح حمل الاول على الفساد في المحكمة في السد والثاني على
من كان بالصد من ذلك مع غفلة اللص عن مراقبته الله تعالى وعن الاعتبار
لموته وخوذلك **ومن ذلك** قول الشافعي ان من سرق من سارية الكعبة ما يبلغ

منه نصاباً قطع مع قول الجنيقة ومالك انه لا يقطع فالاول مشدد خاص بمن دخل
الايقان قلبه وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبتهما الى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهت
حرمتها والثاني مخفف خاص برعاة الناس الذين غلط حجابهم وجعلوا الوهم في حضرة
الله تعالى وغالبوا عن تعظيمها فلذلك خفف هناك امامات عليهم وقد اجمع اهل
الكشف على انه لا يصح لعبدان بعضي امر الله تعالى على الكشف والشهود له ابداً
فلا بد له من حجاب اقله ظنه في الله تعالى ان يغفر له ذلك الذنب ولا يواخذه به
فانه لو ظن انه يواخذه ما وقع في ذلك الذنب ويؤيد حديث احكيم الترمذي في
نوادير الاصول مرفوعاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اراد الله تعالى انفاذ
قضايه وقدره سلب ذوي العقول عقولهم حتى اذا مضى فقاه وقدره فيهم رد
عليهم عقولهم ليحسروا انتبي ومحني ليعتبروا اي ليتوبوا وليستغفروا وقد خسر
بعضهم ان هذا العقل الذي هو سلب عقل التكليف وقال في ذلك بشرة عظيمة
لنا اذا عصينا لكوننا ما وقعنا فظ في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب عقله
فهو غير مكلف فلا يواخذه الله تعالى انتبي وهذا فهم سقيم انه يودي الى ان الله تعالى
لا يواخذ العصاة بما فعلوا مطلقاً وهو خلاف الاجماع والذي فهمته من ذلك ان المراد
بالعقل الذي يسلب هو شعوره انه بين يدي الله تعالى يراه فيستوارى عنه هذا
الشهود حتى يقع في مخالفة رحمة من الله تعالى بالعبد اذ لو صح انه غير محجب عن
الله تعالى لما كان يصح له الوقوع في مخالفة ابداء ولوانه وقع ذلك مع شهوده ان الله
تعالى يراه لكان في اعلى طبقات سموات الادب والحق الحسيف والمسخ لصورت بل روي
اجلال السيوطي ان شخصاً في جامع بني امية في زمن محمد بن قلاوون عثت بمقعدة
امامه وهو في الصلاة فمسحه الله خنزيراً وخرج هارباً الى البراري والناس يرونه
ولا يقطع خبره وكتبوا بذلك محاضراً فانظروا اخي الى عقوبة هذا الشخص في كونه
مس مقعدة امامه في حضرة الله على وجه الامانة او العينة عن التعظيم لمن هو
في حضرة ربه وفي الصحيح ما يؤيد ما قلناه من التاويل ايضا وهو حديث السبيحي
مرفوعاً لا يزيئ الزاني حين يزيئ وهو مومن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو
مومن الحديث فان معني وهو مومن اي يعلم ان ربه يراه حال زناه او سرقة بكل
يذهب ايمانه عنده ويصير عليه كالظلمة رحمة به كالحجاب الذي يمنع عنه ترويه
العذاب ووصوله اليه قطاهل ارتفاع الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الاذهان
ان ارتفاع الايمان تقية على القاصي والحال انه رحمة به وهذا من عناية الايمان
بصاحبه ومن اراد ايضاح ما ذكرناه من تخصيص معنى الايمان الذي يقاه الله تعالى
عن الزاني والسارق فيلنظر في سياق كلامه جافها لفظ الايمان وتخصيصه بما
فيها فان كان في ذكر احساب او البعث او الحشر او النشر مثلاً لقضاءه لا يؤمنونه ولا يؤمنون

بالبعث اولا يومنون بالحشر اولا يومنون بالنشر وهكذا اصح قولنا ان معني لايزني
الزاني حين يزني وهو مومن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مومن اي بان
الله يراه فقط وليس المراد انه غير مومن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبمكتبه
ونكيره اوبالبعث اوبالحشر او الحساب والميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء
ان الايمان لا يتجزأ فاذا ارتفع بعضه ارتفع كله محمول علي من لم يسبق له مخالطة
بالعلماء وكان جاهلا بالصفات التي تجب الايمان بقا فان مثل هذا لا يكمل ايمانا
الا بايمان بالصفات كلها وتطير ذلك صحة من ذنب وهو مصر علي ذنب اخر
وبالجملة فالعاقلة الكاملة لا يعصي ربه ابدحا لعقله وقد اجمع القوم علي
ان من كتب عليه كتاب السما والارض فاحدا فهو ناقص العقل وقد كان
مما لك بن دينار يقول من اراد ان ينظر الي قوم بلا عقول فليستظرا اليها انتهى
وسمع سيدي عليا اخا صرحه الله يقول انما يجب الله
تعالى العبد عن شهود ربه حال المعصية لئلا يجلب بين يديه وكان العبد
ليستحي من ربه اذ اعصاه فكذا الحق تعالى ليستحي من عبده ان يشهد بانه
تعالى تراه فانه تعالى ما بدا لنا الى خلق من الاخلاق احسنه الا وكان تعالى اولي
منا بذلك الخلق انتهى **وسمع** ايضا يقول اذ ايسر الحق تعالى
بساط الكرم لعباده المومنين في الآخرة باسظم وزال جهلهم وقال يا عبادي
ما كان وقع منكم في دار الدنيا من المخالفات الا بقضاي وقدري وانقاذ مشيتي
التي لا تقدرون علي رد فافزول بهذا الكلام خجلهم ويكاد احدهم يطير من
الفرح وهذا من اعلي غايات الكرم واجود حيث صار الحق تعالى يعتد بعبيده
المومنين ويقيم لهم المعادير في تلك الدار الآخرة واما في الدنيا فسترد ذلك
السرعين لانه من سر القدر بل ذم العبد اذ قال في دار التكليف يسركت انا
ان الله تعالى هو الذي قدر علي ذلك قبل ان اخلق واوجب علي الرضي بالقضا
دوره المقضي وسلوك الادب معه لان حضرة التكاليف وكشف القناع عن وجه
نسبه الفعل الي العبد حقيقة لا تقبل المحافقه اذ لو قبلت المحافقه لربما اجتمع
الانسان علي ربه ولم يشهد حجة الله تعالى عليه في شيء فعلم ان الحق تعالى
لا يبسط عبدا في الآخرة ويعتد عنه الا ان كان مناديا معه تعالى في حال
التكليف وهذه عبرة من لباب المعرفة فتأمل فيها خطا بطلانها **والفرج**
الي اصل المسئلة فتقول ومما يويد الشافعي واجمده في قولهما بقطع يد من سرق
من ستارة اللبنة ما يكون ثمنه نصا باما ورد في الحديث من تغليظ العقوبة
علي السارق في احرم فافهم والله اعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واجمده في
احدي روايتيه انه اذا سرق ثلث مرة لا يقطع له يد ولا رجل اخرى لان اليد

والرجل

والرجل انما تقطع في السرقة بل يحبس مع قول مالك والشافعي انه تقطع في الثالثة
يد اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول فيه تخفيف
علي السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهرهما تقدم فان بعض
الائمة يراعي جرمة المال وبعضهم يراعي المومن وتقدم في مسایل الاتفاق ان الائمة
اتفقوا علي انه اذا سرق قطعت يد اليمنى فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى
فالخلاف انما هو في الثالثة والرابعة والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة ان حد السرقة يثبت باقراره مرة مع قول احمد والي يوسف لا يثبت الا
باقراره مرتين فالاول فيه تشديد علي السارق والثاني فيه تخفيف عليه **فرجع**
الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول استبعاد ان احدا يقرر علي نفسه بما يوجب
القطع كاذبا والتكرار انما يكون عند خوف الرينة فيحمل الاول علي اهل الدين والورع
الشاملين في تطهيرهم في هذه الدار قبل الموت ويحمل الثاني علي من كان بالصد
من ذلك احتياطا له وللإمام اذ الاقدام علي قطع عضو ادي وهدم بنية الله
تعالى فلا ينبغي ان يهدم البنية الا خالفها ولذلك ورد ان فاذل نفسه في النار لتجر
علي هدم بنية الله تعالى بغير اذنه فافهم فمن هنا كان التثبت في الاقرار بتكريره مر
عند هذين الامامين واجبا لكل من الائمة وجهه والله اعلم **ومن ذلك** قول
الامام ابي حنيفة لا يجتمع علي السارق وجوب الغرم مع القطع وان تلف المسروق
فان اختار المسروق منه منه الغرم لم يقطع وان اختار القطع واستوفي لم يغرم
السارق مع قول مالك ان كان السارق موسرا وجب عليه القطع والغرم وان كان
معسرا لم يتبع بقيمته بل يقطع ومع قول الشافعي واحمد يجمع القطع والغرم علي
السارق فالاول تخفيف والثاني فيه تفصيل والثالث مشدد **فرجع** الامر الي مرتبي
الميزان **ووجه** الاول سكوت الشارع عن الغرم فلا يجب مع القطع شيء **ووجه**
الثاني التعليل علي السارق بوجوب الغرم ان كان موسرا بخلاف المعسر فتخفف عنه
لان له راحة عذرا لما عنده من الفاقة والحاجة **ووجه** الثالث التعليل عليه
تقييما لسوء فعله وبيان حسنة نفسه والعقله عن شهود الحق تعالى في الدنيا
وعن الحساب في الآخرة **وقد** كان الحسن البصري يقول والله لو خلف خالف
ان اعمال الحسن اعمال من لا يومن بيوم احساب لقلت له صدقت لا تكفر عن عيبك
فقيل له في ذلك فقال لو كنا نؤمن بيوم احساب ايماننا كاملا ما وقع احدنا في
مخالفة اسرار ولا جهرا انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يقطع احد الزوجين
بسرقته مال الاخر سوا اسرق من بيت خاص لحدتهما ام من بيت يسكنان فيه مع
قول مالك واحمد في احدي روايتيه والشافعي في ارجح اقواله انه يقطع من
سرق منهما من خزانة خاص للمسر وق من ذم مالك ولا يقطع من سرق من بيت يسكنان

يد
تين

فيه جميعا ومع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر انه لا يقطع احدهما
بسرقته مالا اخر على الاطلاق والقول الثالث للشافعي انه يقطع الزوج خاصة
فالاول مخفف على الزوجين والثالث فيه تخفيف عليهما من حيث انه لا يقطع احدهما
الا ان سرق من خزانة خاص باحدهما كما انه مشدد من حيث الفتح والثالث مخفف
والرابع مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان كلامنا الزوجين
مع صاحب منعه كانه هو **ووجه** الثاني ان كلامنا كالاخيه في الثالث
كلاول **ووجه** الرابع ان المرأة لها حق النفقة والكسوة على الزوج فلا تقطع
للمسنة في استحقاقها بعض ما سرقته ولو حكم الشيوخ في ماله بخلاف العكس
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الولد لا يقطع بسرقته من ماله ابويه مع قوله
ما لك انه لا يقطع بسرقته ماله ابويه لعدم الشبهة فالاول مخفف على الولد والثاني
مشدد عليه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول غلبة رحمة الوالد
على ولد عاده حتى انه لم يبلغنا ان والداسعي في قطع ولد ابيه حين سرق ماله
ابدا واحدا ود في الغالب انما تقام تخليص الحقوق العباد من بعضهم بعضا **ووجه**
الثاني عدم الشبهة كاقال الامام مالك ويصح حمل الاول على اهل الدم والمروءة
والثاني على اهل الجمل والشجر والحرص من يكون ماله عنده اعز من ولد فمثل
هذا ربما اجابه الحاكم في قطع ولد اذ اطلب ذلك الحاكم وربما قصد الولد
بقطعه رده وزجره على اجرة على معاصي الله استحقاقا لغير ما اراه
ذلك الى ما هو اشد من القطع المستفاد عليه الانتقام منه **ومن ذلك**
قوله في حنيفة واحمد انه لا يقطع بسرقته صنم من ذهب او فضة ولا ضمان عليه
في كسره بالاتفاق كما مر اول الباب مع قوله مالك والشافعي انه لا يقطع بسرقته
الصنم فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول النظر الى كونه مالا في الجملة وقد يسره صاحبه ويصوغه حليا **ووجه**
الثاني النظر الى كونه يعبد من دون الله فحكم من سرقه حكم من ازال منبرا
او غيره حتى لا يعبد من دون الله وذلك من جملة طاعة الله فلا يقطع
ومن ذلك قوله في حنيفة فيمن سرق ثيابا من احماء عليها خافض قطع ان
كان لثيابا فان كان ثيابا لم يقطع مع قوله الشافعي واحمد في احدي روايتيه
انه لا يقطع مطلقا ولا يقطع من سرق ما كان في احماء مما يحبس فعليه القطع او
مما لا يحبس او وصي شخصا وعقل فلا يقطع فالاول مفصل والثاني مشدد **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الليل محل السرقة غالبا فكان
كالسرقة من خزانة بخلاف النهار مع ملاحظة احوالها **ووجه** الثاني انه
سرقه من حرز على حاله فاذا اخلع الانسان ثيابه في المساء ودخل احماء

كان موضع قلعها هو حرزها والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قوله في حنيفة ان سارق
العين المغصوبة يقطع ولا يقطع سارق العين المسروقة وان كان السارق الاول
قد قطع فيها فان لم يقطع الاول قطع الثاني مع قوله مالك يقطع كل منهما مع قوله
الشافعي واحمد انه لا يقطع السارق من السارق ولا السارق من الغاصب فالاول
مفصل والثاني مشدد والثالث مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول ان الغاصب اخذ العين المغصوبة جهرا وعنادا للشريعة بخلاف السارق
فانه اخذ العين سرا وهو خائف معتد على الهرب فلذلك قطع السارق من الغاصب
تقليطا على يدون السارق بالشرط الذي ذكره **ووجه** الثاني ان كلامنا السارق
والمسروق منه اخذ مالا غير في ظاهر الامر من غير علم ان ذلك مسروق وتقد
علمه بذلك فهو متعذر ود الله وكانه كان شرعا للسارق الاول حين سرق
فلذلك وجب عليهما جميعا القطع ويؤيد حديث من سن سنة سيئة فعليه
وزرها ووزر من عمل بها **ووجه** الثالث قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى
فكان الاثر على الغاصب والسارق دون السارق من كل منهما فلكل من الاقوال
الثلاثة وجه **ومن ذلك** قوله مالك ان السارق لو ادعى ان المسروق من حرز
ملكه بعد قيام البينة على انه سرق نصا با من حرز قطع بكل حال ولا تقبل دعواه
الملك مع قوله في حنيفة والشافعي واحمد في احدي روايتيه انه لا يقطع وسماء
الشافعي السارق الظريف ومع قوله احمد في احدي روايتيه انه لا يقطع وفي الرواية
الاخرى انه يقبل قوله اذا لم يكن مع وفاء السرقة ويبسط عنه القطع وان كان
مع وفاء السرقة قطع فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول قوة التهمة وغلبة الكذب على مثل السارق وهو وب
بما يوجب قطع بده او رجله وقد صرح الشارع بقوله ولا يسرق السارق حين
يسرق وهو موافق في عند الايمان فلا يستبعد عليه الكذب فيما يدفع عن
نفسه به القطع **ووجه** الثاني العمل بحديث ادر واحد وبالشبهات وقوله
ان هذا المسروق ملكي يحتمل الصدق ووجه الرواية الثانية لاحد هو الوجه في
القول الاول ووجه الشق الاول من الرواية الثالثة المفصلة لاحد ظاهر ووجه
الثاني منه العمل بالقرائن **ومن ذلك** قوله في حنيفة واحمد في اظهر روايتيه
واصحاب الشافعي ان القطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المالك مع
قوله مالك واحمد في احدي روايتيه انه لا يقطع الى مطالبة المسروق منه فالاول
فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان المقلب في القطع حق المخلوق ووجه الثاني عكسه **ومن ذلك**
قوله في حنيفة انه لو قتل رجل رجل في داره وقال دخل علي لياخذ مالي ولم يندفع

صب

ير

الابل القتل فلا قود عليها اذا كان الداخل مع وفاء لفساد ولا فعلية القود مع قول
 الامية الثلاثة ان عليه القصاص الا ان ياتي ببينة . فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يجب
 القطع في الصيود المملوكة المسروقة من حرزها وكذلك يجب القطع في جميع ما
 يتحول في العادة ويجوز اخذ الاعراض عنها سواء كان اصلها مباحا كالصبيد والمأ
 والحجارة ام غير مباح مع قول ابي حنيفة ان كلما كان اصله مباحا فلا قطع فالاول
 فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاول
 انهما مال محرور ووجد الثاني النظر الى اصلها تغليباً لحرمة الادبي على حرمة الاموال
ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه يجب القطع لسرقه الخشب ان بلغت قيمته
 نصابا مع قول ابي حنيفة لا يجب القطع في الخشب الساج والابنوس والفضة
 والنفق الاول مشدد والثاني مفصل . فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاول
 ان الخشب مال على كل حال ووجد الثاني كثرة وجوده عادة فكان كالزبالة
 ما كان غالياً القيمة كالساج والابنوس **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لك ان
 الجبل لو غلط فقطع اليسرى عن اليمنى اجزأ ذلك مع قول الشافعي واحمد انه على القاطع
 الدين ووجب عند الشافعي في اظهر قوليه واحمد في احديهما وابتدع اعادة القطع .
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجد القولين
 ظاهراً الاول فالحصول الردع والرجوع بذكره واما الثاني فلانه قطع غير مشروع
 وكل عمل ليس عليه من الشارع فهو رد **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو سرق نصاباً
 ثم ملكه بشر او هبته وارث او غيره ذلك سقط القطع مع قول الامية الثلاثة انه
 لا يسقط سواء كان قبل الترافع ام بعده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاول انه صار مستحقاً لذلك المسروق ووجد الثاني
 ان القطع انما هو في نظير تعدي حد الله تعالى حال سرقته بدليل عدم سقوط القطع
 ولو رد المسروق في صاحبه **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة انه لو سرق مسلم نصاباً
 من مال مسلمان فلا قطع مع قول الامية الثلاثة انه لا يقطع فالاول محقق والثاني
 مشدد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاول للنظر الى انه مال حرزي في الاصل
 ووجد الثاني النظر الى انه مملوك للمستمان فاجرى عليه احكام اهل الذمة
 واهل الاسلام مادام في بلادنا **ومن ذلك** قول مالك واحمد لو سرق مسلمان
 او معاهد وجب عليهما القطع مع قول ابي حنيفة انه لا قطع عليهما مع قول
 الشافعي في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالاول مشدد والثاني مخفف .
 والثالث من رد مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ثم امر راجع الى قول الامر
 في احوالهم فان ابي حنيفة في اهل الاسلام ولم يكن لنا اسرى في بلاد الحرب بخلاف

الاستقام

الاستقام منهم بسبب قطعنا للمعاهد والمستمان قطع والترك مراعاة للمصالح والاس
 سبحانه وتعالى اعلم **باب** **قطاع الطريق** .
 اتفق الامية على ان من برز في شهر السلاح مخيفاً للسبيل خارج المصر حيث لا يدركه الغوث
 فانه محارب قاطع للطريق جاز عليه احكام المحاربين وانفقوا ايضا على ان كل من قتل
 واخذ المال وجب اقامته احمداً عليه فان عفي وولي المقتول والمأخوذ منه فانه غير موثر
 في اسقاط احمده وطولب بحق الادمي من النفس والاموال والجراح الا ان يعفي
 عنهم فيها **هـ** زاما وجدته من مسایل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
 قول الامية الثلاثة ان حد قطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل للامام
 الاجتهاد فيه من قتل او صلب او قطع اليد والرجل من خلاف او النقي او الحبس فالاول
 فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تحيير الامام في ذلك فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان وتوجيه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة كيفية الترتيب
 المذكور في الآية الكريمة انهم ان اخذوا المال وقتلوا الامام بالخيار ان شاء قطع
 ايديهم وارجلهم من خلاف او قتلهم او صلبهم وان شاء قتلهم ولم يصلبهم وصفة
 الصلب عنده عليه المشهور من رواية انما لا يصلب حياً ويبع بطنه بريح الى ان يموت
 ولا يصلب الا من ثلثة ايام وان قتلوا ولم يباخذوا المال قتلهم الامام حداً ولا يلبثت
 الامام الى عفو اوليا وان اخذوا مالاً لمسلم او ذمي والمأخوذ لو قسم على جماعتهم اقل
 كل واحد عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف
 فانه اخذوا قبل ان يباخذوا مالاً ولا قتلوا نفساً حبسهم الامام حتى يجدوا توبة او يموتوا
 فمذهبه صفة توجيه الصلب والنقي عند الامام ابي حنيفة وقال مالك المحاربون يفعل
 الامام فيهم بما يراه ويحبذ فيه فمن كان منهم ذارياً وقوة قتله ومن كان ذا قوة
 نفاه فحاصله انه يحجز للامام قتلهم وصلبهم وقطعهم وان لم يقتلوا ولم يباخذوا
 مالا على ما يراه ارفع لهم ولا مالههم وصفة النقي عنده ان يخرجوا من البلد التي
 كانوا فيها الى غيرهما ويحبسون فيها وصفة الصلب عنده كصفة الصلب عند ابي
 حنيفة وقال الشافعي واحمد اذا اخذوا قبل ان يقتلوا نفساً او يباخذوا مالاً انفقوا
 وصفة النقي عند الشافعي هو ان يطلبوا اذ اهرقوا ليقام عليهم احكام النواحد
 وصفته عند احمد في احديهما وابتدع كالشافعي وفي الرواية الاخرى ان لا يتركوا
 يابون في بلد وان اخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف
 ثم يجلبون وان قتلوا واخذوا المال وجب قتلهم حتماً وصلبهم حتماً وان قتلوا ولم
 يباخذوا المال وجب قتلهم حتماً ويكوف الصلب عند الشافعي واحمد بعد القتل
 وقال بعض الشافعية يقتل بعد ان يصلب حياً ومدة الصلب عند الامية
 الثلاثة ثلاثة ايام وقال احمد ما يقع عليه الاسم فكل ام ابي حنيفة مفصل ما يملك

الى التشديد وكلام مالك يحتمل التخفيف والتشديد لكونه راجعا الى رأي الامام مع
 تحقيقه في صفة النفي والطلب من وجد اخر وكلام الشافعي واحمد مشدد من وجد
 مخفف من وجد اخر في حتم القتل وعدم تخمه واما الكلام في مدة الصلب فقوله
 احدا خفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ولكل ما اختاره الامام وجد **ومن ذلك**
 اعتبار الائمة الثلاثة النصاب في قتل المحارب مع قوله مالك انه لا يخبر ذلك
 فالاول مخفف في قتل المحارب اذا كان المالك الذي اخذه دون نصاب والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجد** الاول القياس على قطع السرقة **ووجد** الثاني
 انه لا يسترط في قتل المحارب ان ياخذ قدر النصاب لانضمام المحاربة الى حذر المالك
 فكان التخليط عليه من جهة المحاربة لا من جهة النصاب **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه لو اجتمع محاربون فباشروا بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم ردا كان
 للرد احكام المحاربين في جميع الاحوال مع قوله الشافعي لا يجب الرد غير التقدير
 بالحبس والتعزير ويخوذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان **ووجد** الاول لاكتفاء بوجوب المباشرة المحاربة سواء باشروا بعضهم القتل
 ام لم يباشرو **ووجد** الثاني ان المراد في المحاربة على المباشرة لا على من كان ردا
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان حكم من قطع الطريق داخل المصر من قطع
 الطريق خارج المصر على حد سواء مع قوله في حقيقته انه لا يثبت حكم قطاع الطريق
 الا لمن يكون خارج المصر فالاول فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف
 عنه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجد** الاول ان محاربة الله عز وجل وتغذي
 حدوده لا يختلف تخريمها بكونها داخل المصر او خارج مصر فغيرها من سائر المعاصي
 من ربا وشرب وخمر وغير ذلك **ووجد** الثاني ان قطع الطريق خارج المصر فهو
 المشهور المتبادر الى الذهان لعدم وجود من يعيشه ويخلصه من قاطع الطريق
 عادة بخلاف من قطع الطريق في المصر فانه الناس يعيشونه كثيرا فكان بالخصب
 اشبه فعليه التعزير وما اخذه الى مستحقه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انه لو كان مع قطاع الطريق امرأة فوافقتهم في القتل واخذ المالك قتلته حرام
 قول في حقيقته انها تقتل قصاصا وتضمن فالاول فيه تشديد من جهة كون قتلها
 حرام والثاني فيه تخفيف من جهة قتلها قصاصا **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
 وتوجيه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول في حقيقته واحمد انه لو زني رجل وشرب
 الخمر وسرق ووجب عليه القتل في المحاربة وغيرها قتل ولم يقطع ولم يحل لها
 من حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقدا في القتل عليها فغيرها
 لانه الغاية مع قول الشافعي انها تستوفي جميعها من غير تدخل على الاطلاق
 فالاول مخفف وقوله الشافعي مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجد** الاول

ان الحدود لا تختلف في مثل ذلك لكونها راجعة الى الردع والزجر ووجد الثاني ان كل
 حد يجب فيه الحد الذي شرع له كل حكم فيما اذا تفرق على اشخاص متغذرة فلا يقوم
 حد مقام حد **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو شرب الخمر وقذف المحصنات
 حد في الخمر والقذف مع قوله مالك بتدليلها فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول في حقيقته ومالك والشافعي في احد
 قوليه ان توبة العصاة ما عدا المحاربين من شرب الخمر والزنا والسرقة لا يسقط
 الحد عنهم مع قوله احمد في اظهر واينبه والشافعي في الرواية الاخرى انها تسقط
 الحد عنهم من غير اشتراط مضي زمان وفي الرواية الاخرى لاحمد لا بد من مضي سنة
 بعد التوبة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجد الاول عدم ورود نص في اسقاط الحد عن هؤلاء فكان اقامته الحد عليهم
 اولى بقربته ما رواه مسلم في المرأة التي اتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من
 الزنا فقالت يا رسول الله اني اتيت حد من حد ود الله فاقم علي فقال لا وليا بها
 احسنوا اليها فاذا وضعت فانوني ففعلوا فامر برجمها وصلى عليها وقال لقد تاب
 توبة لو قسمت علي سبعين من اهل المدينة لوسعتهم انتهى فظاهر هذا الحديث انه
 صلى الله عليه وسلم ما اقام عليها الحد لا بعد توبتها ولو لا انها تابت ما طلبت اقامة
 الحد عليها فافهم وايضا فان الحد يرتب على هؤلاء من حيث تقديم حد ود الله فلا يسقط
 عنهم بالتوبة **ووجد** الثاني قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب
 له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تحب ما قبلها اي تقطع حكم المواقعة للذنب
 في الدنيا اي وهم في الآخرة تحت المسببة **وسمع** شيخنا شيخ الاسلام
 زكريا رحمه الله يقول لم يرد لنا ان احدا يواخذ بذبذبه في الدنيا والآخرة معا **الا**
 المحاربين لقوله تعالى فيهم ذلك لهم خزي في الدنيا وهم في الآخرة عذاب عظيم فعلم
 ان من تاب من ذنب سقط عنه الحد في الدنيا والتمتع في الآخرة عذاب عظيم فعلم
 الغناه المارقين الذين يتكرر منهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسرقة فيكون اقامة الحد
 عليهم اقوي في الردع والزجر كما ان الثاني يصح حمله على من جري عليه المقدر مرة
 واحدة في عمره فندم وضاق عليه الدنيا بما رحبت وحصل له في نفسه شدة الحجل
 حتى صار يستحي ان يجلس بين اثنين عكس حال الاول والله اعلم **ومن ذلك** قول
 مالك والشافعي ان من تاب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل شهادته حتى
 يظهر عليه صلاح العمل مع قوله احمد تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل
 فالاول فيه تشديد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجد** الاول الاخذ
 بالاحياط لاموال الناس وابضاعهم فان لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة
 فكانه لم يثبت فلا يخرج من التهمة في شهادته الاصلاح العمل والمشي على طريق

كل المؤمنين قال تعالى فمن تاب من بعد ظلمه واصبح وقال تعالى لا الذين تابوا من بعد ذلك
واصلحوا او نحوها من الايات **ووجه** الثاني العمل بظاهر الاحاديث كالحديث السابق
في المسئلة فيها ونقول صلى الله عليه وسلم واتبع السنة احسنه تخفى في نحوها اتباع
احسنه **ومن ذلك** قوله يحيى بن عمار واحمدان المحارب اذا كان في المحاربة من لا يافيه
كالكاfer والعبد والمولد وعبد نفسه قتلته لا يقتل به مع قوله ما لك انه يقتل اذا قتل
من لا يافيه ومع قوله الشافعي فيه قوله ان كالمذهبيين فالاول محقق والثاني مشدد

فخرج الامر الى مرتبة الميزان وافيه اعلم **باب**
حد شارب المسكر اجمع الائمة الاربع على تحريم الخمر ونجاستها وان شرب
الخمر قليلا وكثيرا موجب للحد وان من استحل شربها حكم بكفره وتقدم في باب
النجاسة ان داود قال بطهارة الخمر مع تحريمها وانفقوا على ان عصير العنب
اذا اشتد وقذف فيه فهو خمر واتفقوا ايضا على ان كل شراب يسكر كثيره قليله
حرام وان لم يسمي خمر او في شربه احد سوا كان من عنب او زبيب او خنطة او غير
او ذرة او ارز او عسل او لبن ونحو ذلك فيما كان او مطبوخا خلافا لابي حنيفة فانه
قال اتقيع النمر والزبيب اذا اشتد كان حراما قليلا وكثيره ويسمي نبيذا اخر فان
اسكر في شربه الخمر وهو نجس فان طبخا او كان في طيبه حل منه ما يغلب على ظن
الشارب لانه لا يسكره من غير طيب فان اشتد حرم الشرب منها ولم يعتبر في طيبها
ان يذهب ثلثاها او اما نبيذ الخنطة والارز والشعير والذرة والعسل فانه حلال
عنده لقيعها ومطبوخا وانما يحرم المسكر منه ويجذبه وكذلك اتفقوا على ان المطبوخ
من عصير العنب اذا ذهب اقل من ثلثه فانه حرام وان ذهب ثلثا حل ما لم يسكر
فان اسكر حرم قليلا وكثيره وعلى ان الحد للعبد على النصف من حد الحر وعلى ان
حد الشرب يقام بالسوط الاماروي عن الشافعي انه يقام بالايدي والنعالة واطراف
الياب وعلى ان من غص بلقمة ولم يجز غير خمر يسيغها به يجوز له اساعتها به
على كل حال **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا مضى على العصير ثلاثة ايام ولم يشد
ولم يسكر لا يصير خمر حتى يشد ويسكر ويقذف فيه مع قوله احمد انه اذا مضى
على العصير ثلاثة ايام صار خمر او خمر شربه وان لم يشد ولم يسكر حديث ورد
في ذلك فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول ان الحكم يدور مع العلة غالبا فاذا افقدت علة الاسكار فهو مباح على
اصله **ووجه** الثاني الاخذ بالاحتياط فانه بعد مقدار ثلاثة ايام يسكر غالبا
فلما حذر بالاحتياط ان لم يكن احمد راي في ذلك دليلا على الشارع يحرم شربه
وان لم يسكر فان الشارع وضع الاحكام حيث شا او يلو من باب تحريم الوسائل

خوفا ان يقع في تحريم المقاصد كما اسرنا اليه بقولنا ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط
ويؤيد ما ذكرناه حديث ما اسكر كثيره حرم قليله فان تحريم القليل لم يكن دايما مع
العلة التي هي الاسكار ويحتمل ان من قال باباحة ما لا يسكر من النبيذ ما لم يطلع على
هذا الحديث فظن ان علة التحريم هي الاسكار وقد تقدم فافهم **ومن ذلك** قوله
ابي حنيفة حد السكران يصير السكران لا يعرف السماء من الارض ولا المرأة من الرجل
مع قوله ما لك انه من استوى عنده احسن والقيح ومع قوله الشافعي واحمد وهو من يخلط
في كلامه على خلاف عادته فالاول مشدد في صفة السكر مخفف في وجوب الحدان لم يصل
الي تلك الصفة والثاني دون في التشديد في الحد والثالث فوقهما في ذلك **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان من لا يعرف السماء من الارض اشد سكر اعمى لا يعرف
في الكلام بين الحسن والقيح كما ان من يخلط في كلامه فقط اخف سكر اعمى قبله فمن
تورع في عدم اقامة الحد اذا لم يصل الى اعلا الاحكام عند فقد قل تورعه من جهة
الغيرة على انتهاك محارم الله ومن تورع واقام الحد بوجود ادنى الصفات دون
ما فوقها فقد قل تورعه من جهة اخرا ذلك المسلم الشارب السكر فافهم وايضا
ذلك ان من لا يعرف السماء من الارض زال تمييزه بالكلية ومن لا يعرف الرجل من المرأة
يدرك الاشخاص ولكن جهل الموصاف ومن اخلط كلامه يدرك السماء من الارض
ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لمحات غيبه تطرقه فربما كان عنده شعور
في اول كلماته ثم زال قبل ان يتمها فلا يمتد ما بين ناظر لظاهر الشريعة وما بين محرم
لذلك المسلم فكل وجد ومشهد **ومن ذلك** قوله يحيى بن عمار وما لك ان حد شارب
الخمر ثمانون مع قوله الشافعي واحمد في احديهما واثنين ورجحنا اخر في انه اربعون
في خوف الحر واما العبد فعلى النصف من ذلك بالاتفاق كما مر اول الباب فعلى الاول حده
اربعون وعلى الثاني حده عشرون فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الحر الغالب عليه كالا لعقل عكس حال العبد
فلذلك كانت صغيرة الحركية دوره العبد على قاعدة قوله هو من غطت مرتبته
كبرت صغيرته ويحتمل ان يكون احد ثمانين في حق من يسكر ويعرب ويؤذي الناس
والاربعة في حق من كان بالضد من ذلك **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة
انه لو اقر بشرب الخمر ولم يوجد منه ربح حرم مع قوله الامام ابي حنيفة انه لا يجد فالاول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو اخذ
بأقراره واحكامه دايما مع الشرب لامع الربح عكس الثاني **ومن ذلك** قوله الائمة
الثلاثة انه لو وجد منه ربح خمر ولم يقر لم يجد مع قوله ما لك انه يجد فالاول محقق
والثاني مشدد في اقامة الحد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله
مالك واحمد والشافعي في اصح اقواله انه لا يجوز شرب الخمر للضرورة كالعطش

والنداء مع قول في حقيقته انه يجوز للعطش للتداوي ومع قول الشافعي في القول
 الثاني انه يجوز شرب القليل للتداوي ومع قوله في القول الثالث يجوز للعطش ما يقع
 به الري فقط فلا ولا مشد في عدم جواز شربها للضرورة والثاني مفصل وكذلك الثالث
 والرابع فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال الاكابر
 من اهل الصبر واليقين فيصبر احداهم حتى يضطر فشرب اذا ذاك خوفا ان يموت
 كما انه يصح حمل على اويل الضرورة والعطش ووجه قول في حقيقته ان شرب للعطش
 فيه بقا الروح واما النداء في فقي الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفا امتي فيما حرم
 علمها وثيقته الوجوه ظاهرة والله تعالى اعلم **باب**
التعزير اتفق الامية على ان التعزير مشروع في كل معصية احد فيها ولا كفارة
 واختلفوا هل التعزير فيما يستحق التعزير بمثلته هو حق واجب لله تعالى ام غير واجب
 فقال الشافعي بعدم وجوبه وقال ابو حنيفة ومالك ان غلب على ظنه انه لا يصلح الا الضرب
 وجب وان غلب على ظنه اصلاحه بغيره لم يجب وقال احمد ان استحق بفعله التعزير وجب
 فالاول محقق والثاني مفصل وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 تعظيم حضرة الله تعالى به يعصى العبد به فيها وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب
 المولم له واجبا ليشبهه بفتح فعله في المستقبل ويصير بتكرار الام الذي حصل له في الماضي
 فيستغفر به وربما كان الذنب الثاني معلقا تركه على سواه الله عز وجل فيجوز له عند
 بالسؤال والا فالامر بالمقدار المبرور لا يقع تركه واما وجه الثاني القابل لعدم الوجوب
 فهو خاص برعاة الناس الذين لا يقع فون قدرة عظيمة حضرة الله ولا يؤثر فيهم الضرب
 كل ذلك التأثير فلا يحصل به كبير زجر ولا ردع عن المعاصي المستقبل ان كانت
 معلقة على حصول الام الواقع لذلك العبد **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة
 ان الامام لو عزز رجلا فمات فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه ضمان فالاول
 محقق على الامام والثاني مشد عليه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول ان منصب الامام يحمل عن ذلك بعز واحد الغير المصاحبة بخلاف غير الامام
 قد يعز غيره وعنده شأنية تستحق منه لعلاوة سابقة مثلاً وما بلغنا ان احدا
 من السلاطين قتال بقتله احدا في غير ابد ولا غدر دية **ووجه** الثاني ان
 الشرع لا يحاط به فيه لاحد فالامام الاعظم كاحاد الناس في احكام الشرع **ومن**
ذلك قول مالك واهل مالك ان ابا اضره ولد ناديا او المعلم اذا ضرب البصبي
 ناديا فمات فلا ضمان عليه مع قول في حقيقته والشافعي انه يجب الضمان فالاول
 فيه تخفيف والثاني مشد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين بفهم
 من توجيه المسئلة قبله ان الاب كالا امام الاعظم في كونه لا يضرب الا للاصلاح
 وكذلك المعلم في الغالب ولذلك ضمنهما ابو حنيفة والشافعي احتياطاً لاولاد

الناس وليتخفظ الوالد في ضربه ولده فانه ربما اقامت نفسه من ولده فضر به المصلحة
 كما اجني فافهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا يجوز ان يبلغ بالتعزير اعلى
 احد ودمع قول مالك ان ذلك راجع الى رأي الامام فان رأي ان يزيد عليه فعل فالاول
 محقق والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الامام
 وناسبه انما يحكم على وفق الشريعة وليس له ان يزيد على ما قدرته ذرة ووجه
 الثاني ان الشارع امر الامام الاعظم على امته من بعد وامن الامة بالسمع والطا
 له في كل الامعصية فيه لله عز وجل بل ضرب بعض القناه والفسقة كحد المقدر
 ربما لم يدعه فجاز الامام الزيادة بالاجتهاد مصلحة لذلك المعز راسم مفعول
ومن ذلك قول في حقيقته والشافعي ان التعزير لا يختلف باختلاف اسمايه
 كان يراد في التعزير حتى يبلغ ادني احد ود ولو في الجملة وادناها عند في حقيقته
 اربعون في الحرم وعند الشافعي واحمد وعشرون فيكون اكثر التعزير عند في حقيقته
 تسعة وثلاثين وعند الشافعي واحمد تسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب
 في التعزير اى عدد ادى اليه اجتهاده وقال احمد هو يختلف باختلاف اسبابه
 فان كان بالوطي في الفرج يشبهه كوطي الشريك او بالوطي فيما دون الفرج فانه
 يزداد عن ادني احد ود ولا يبلغ فيه اعلاه فيضرب مائة الاسوطا وان كان بغير
 الفرج كقبلة اجنبية او ستم او سرقه دون نصاب فانه لا يبلغ ادني احد ود فالاول
 فيه تخفيف من حيث انه لا يراد في الحد عن الحد المقدر وقول احمد مفصل فيه تخفيف
 من وجهه وتشديد من وجهه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول في
 حقيقته والشافعي انه يضرب قايما مع قول مالك انه يضرب قاعدا ومع قول احمد في
 احدي روايته كمد هب مالك والاخرى كمد هب في حقيقته والشافعي فالاول فيه
 تشد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان ضربه
 قايما يبلغ في الزجر ووجه الثاني ان الحد من الضرب الالم وهو حاصل بضر به
 قاعدا **ومن ذلك** قول في حقيقته والشافعي انه لا يجرد في حد القذف خاصة
 ويجرد فيما عداه ومع قوله مالك انه يجرد في الحد وكما هو مع قول احمد لا يجرد في الحد
 كلها بل يضرب فيما لا يمنح الم الضرب كالقيص والقيصين فالاول فيه تخفيف من
 وجهه ووجه والثاني مشد في التجرد والثالث محقق **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان وتوجيه القول ظاهر **ومن ذلك** قول في حقيقته واحمد ان الضرب
 يفرق على جميع البدن الى الوجه والفرج والراس مع قوله مالك يضرب الظهر وما قارب
 فالاول والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على
 جميع البدن الا ما استثناء الاول والثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول في حقيقته ان الضرب في الحد وتفاوت فاشد الضرب ضرب التعزير ثم اخبر

عدة

ثم القذف مع قوله مالك ان الضرب في هذه الحدود سواء مع قول احمد ان ضرب حد الزنا
اشد منه في حد القذف وان ضرب القذف اشد من الضرب في شرب الخمر فالاول فيه
تحقيق من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود وفيه تشديد من حيث شدة الضرب
في بعضها وكذلك قوله مالك ويصح العكس من حيث ان في التساوي احاق الادب
بما علي في بعض الحدود وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم
باب في بيان مسائل الاجماع والاتفاق وامامات اختلفوا فيه **من ذلك** قوله
الائمة الثلاثة انه يجوز دفع كل صايل من ادبي او يمينه على نفس او طرف او يضع
او مال فان لم يندفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قوله في حقيقته ان عليه
الضمان فالاول فيه تخفيف من حيث عدم الضمان والثاني فيه تخفيف تشديد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان وكلام من القولين وجد لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قوله
الائمة الثلاثة انه لو عض عارض يد انسان فانتزعهما من فيه فسقطت اسنانه
فلا ضمان عليه مع قوله مالك في المشهور عنه انه يلزم منه الضمان فالاول محقق على
المعوض والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكلام من القولين
وجد **ومن ذلك** قوله في حقيقته انه لو اطلع انسان في بيت انسان فرماه فحقا
عينه لزمه الضمان مع قول الشافعي واحدا انه لا ضمان وقوله مالك في روايته
كالهذين فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث محتمل لكلاهما **فرجع** الامر الى
مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اطلاع اهل الدين والورع ممن لا يتولد من اطلاع
كثير فتنة لقلته وقوع مثله في النظر الى ما حرم الله تعالى وحمل الثاني على من كان
بالضد من ذلك فلا ضمان في فقي عينه زجره عن مثل ذلك **ومن ذلك** قوله
مالك واحمد ان الامام لو ضرب في جرح من الحدود او افضى الى هلاكه فلا ضمان
عليه الامام مع قول الشافعي من جملة تفصيل له انه ان مات في حد الشرب وكان
جلده باطراف النعال والنياب لم يضمن الامام قوله واحدا وان كان ضربه بالسوط
فلا ضمان في ذلك وجهان اصحهما لاضمان عليه وجبي به المنذر عن الشافعي
ان الامام ان ضربه بالنعال واطراف النياب ضربه بالاجاج والاربعة فمات فيه
فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة علي الامام وان ضربه اربعين سوطا فمات فدنية
عليه عاقلة الامام دون بيت المال فالاول محقق على الامام والثاني مفصل على
اختلاف النقل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان ذلك الضرب
م شروع فاقامته غير مضمونة كبقية الحدود فانه باذن من الشارع **وجه**
الثاني من سقي التفصيل في حد الشرب كونه بما لا يقتل غالبا ووجه ما قاله اصحاب
الشافعي من عدم الضمان وان كان ضربه بالسوط كونه ذلك ما ذنوبه من الشارع

وكذلك

وكذلك القول في اول سقي التفصيل الذي حكاه بن المنذر ووجه الوجه الثاني من وجهي
اصحاب الشافعي كون الاربعة سوطا انما تقتل غالبا وانما كان على عاقلة الامام الدية
دون القضا ص لان اصل الضرب ما ذنوب فيه ولا منصبه يحل عن مثل ذلك
فانما الواجبنا القود على الامام لغلينا الموضوع في تحجير فاعلمه مع ما في ذلك من
انتهاك حرمة في عيون العامة فتضعف شوكتهم ولم يبلغنا ان اماما قتل
في قامة احد على مستحقه ابدأ **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة انه لا ضمان
عليه رباب البهايم فيما انلقته منها اذ الم يكن معها صاحبها وامام انلقته ليدا
فضما انه عليه مع قوله في حقيقته انه لا يضمن الا ان يكون معها صاحبها راكبا او قايدا
او سائقا او يكون قد ارسلها سواء كان ليلا او نهارا فالاول فيه تخفيف بالشرط
الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه عدم الضمان في السق الاول في كلام الائمة الثلاثة جريان القاعدة
في ارسال البهايم نهارا ومنه يعلم توجيه الضمان فيما انلقه ليلا ووجه الشق
الاول من كلام في حقيقته كونه معها راكبا او قايدا او سائقا ووجه الثاني منه
تقديمه بالارسال ولذلك عمدا حكمه في عدم تخصيصه ذلك في ليل او نهار **ومن**
ذلك قوله في حقيقته انه لو انلق الدابة شيئا وصاحبها عليها ضمن صاحبها
ما انلقته بيدها او فمها وامام انلقته برجلها فان كان بوطيها ضمن الراكب
وان رحت برجلها فان كان بوطيها في موضع ما ذنوب فيه شرعا كالمشي في الطريق
والوقوف في ملك الراكب او في الفلاة او في سوق لدواب لم يضمن وان كان
بموضع ليس بما ذنوب فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في وكر انسان
بغير اذنه ضمن مع قوله مالك ان يدها ورجلها وفمها سواء فلا ضمان في شي من
ذلك اذ الم يكن من جهة راكلها او قايدها او سائقها سبب من عجز او ضرب ومع
قول الشافعي انه يضمن ما جنت بفمها او يدها او رجلها او ذنبها سواء كان
من قايدها او سائقها سبب او لم يكن ومع قول احمد انلقته برجلها وصاحبها
عليها فلا ضمان فيه وما جنت بفمها او يدها ففيها الضمان فالاول الذي
هو كلام في حقيقته مفصل وكلام مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل وكلام
الشافعي مشدد وكلام احمد مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال
الاربعة ظاهرة لا تخفى على الفطن والله تعالى اعلم

كتاب السير

انفق الامم ان اجساد فرض فاذا قام به من فيه كفاية من المسلمين استقطا حرج
عن الباقيين وعن سعيد بن المسيب انه فرض عين وكذلك اتفقوا على حد
يجب على اهل كل الثغور ان يقتلوا من بين ايديهم من الكفار واليه عجزوا ساعد

من يليم المقرب فالأقرب وانفقوا علي ان من نفعين عليه الجهاد ولا يخرج الاباذن ابويه
 ان كانا مسلمين وان من عليه دين لا يخرج الاباذن غريمه وان اذا التقتا الرخفان
 وحج علي المسلمين احاضرين النيات وحرم عليهم الفرار الا ان يكونوا متحرفين ه
 لقتالا ومتحيزين الي فيته او يكون الواحد مع ثلاثة او المائة مع ثلثمائة فيباح
 الفرار ولهم النيات مع ذلك لا سيما مع غلبة ظنهم بالظهور عليهم وانه يجب
 الحجرة من دار الكفر علي من قدر عليها وعلي ان نسا الكفار اذا لم يقاثلوا فلا
 يقتلن الا ان كن ذوات راي وعلي ان لا اعني الشيخ الفاني واهل الصوامع اذا كان
 لهما راي وذهب القيتلون وعلي ان المشركين اذا اتت رسوا بالمسلمين ليقبلي المكون
 بالمسلمين عن الرمي ويقصدوا المسلمين وعلي انه لو قتل احد الاسيرين وهو في
 الاسر لم يجب علي القاتل شي الا التعذر فقط خلافا للاوزاعي في قوله يجب عليه
 الدية هـ اما وجدته من مسايل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه
من ذلك قوله الائمة الثلاثة انه يجب اي بشرط في وجوب الجهاد وجود
 الزاد والراحلة كما لم يجمع قوله ما لك لانه لا يجب وموضع الخلاف اذا اتعين الجهاد علي
 اهل بلد وبينهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر فالاول محقق في وجوب الجهاد
 المذكور والثاني مشدد فيه **فرج** الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان من
 لم يجد الزاد والراحلة فقتاله للعدو وخارج الفوات قلبه الي ما ياكل ويشرب ويركب
 فاذا وجد الزاد والراحلة قوي عزمه ولم يصبر عنده التفات لغير القتال **ووجه**
 الثاني عدم وجود نص صريح بما شرط ذلك في السفر للجهاد ولو طويلا كشهر
 واكثر ولو انه كان شرط الوصول اليه ولو في حديث واحد فان الشريعة لم تترك
 محفوظة بوجود العلم في كل عصر ويصح حمل كلام الائمة الثلاثة علي حال الكابر
 الدولة من ذوي المروءات الذي يغلب عليهم احيا من سوال الناس للزاد والراحلة
 في الطريق وحمل كلام مالك علي حال من كان بالصد من ذلك كما قال فيمن حج معتمرا
 علي السوال ويظن ان الركبة لا يجيبون سواله فانه يجب عليه الحج عندنا **ومن**
ذلك قوله في حنيقة وما لك ان المسلمين اذا اخذوا اموال اهل الحرب ولحم
 يمكنهم اخراجها وايضا لها الي دار الاسلام جاز لهم ان لا يفيد بحون الحيوانات
 ويكسرون السلاح ويحرقون المتاع مع قوله الشافعي واحمد انه لا يجوز للمالكه
 وذلك بعد القسمة فالاول محقق علي المسلمين والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم
فرج الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** الاول مراعاة المصلحة العامة
 للمسلمين فربما تغلب علينا الكفار واخذوا تلك الاموال التي غنماها منهم
 فننقوا بها علي قتالنا وانما لم يراع اهل هذا القول ما جرح اليه اهل القول
 الثاني تقديم المصلحة العامة علي المصلحة الخاصة **ووجه** الثاني

ضعف ملك المنلفين لتعلق حقوق جميع المجاهدين بذلك وعدم خوف نقاذ تلك
 الاموال من ايدي المسلمين فكان بقاؤها من غير انلاف انفع للمسلمين في هذه الحالة
ومن ذلك قوله في حنيقة وما لك واحمد والشافعي في احد قوليه ان شيوخ الكفار
 وعبياتهم اذا لم يكن لهم راي ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قوله الشافعي في الاظهر انه يجوز
 قتلهم فالاول مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** الاول
 ان مشد وعقبة القتل بالاصالة وانما هي في حق من فيه نكابة للمسلمين وهو لا
 لانكابة فيهم لتغالبا **ووجه** الثاني قد يري قتلهم لمصلحة **ووجه** الثاني ان
 السيد داود عليه الصلاة والسلام لما بنى بيت المقدس صار كل شي بناء يصح
 منه ما فشكي ذلك الي ربه عز وجل فاجاب الله تعالى لبيدك بيتي لا يقوم علي
 يد من سفك الدما فقال داود يا رب اليس ذلك في سبيلك فقال الله تعالى بلي
 ولكن اليسوا عبادي ويوبد ذلك ايضا قوله تعالى وان جنحو الي السلم فاجنح
 لها فان في ذلك ترجيحا للمصلحة علي القتل **ومن ذلك** قوله في حنيقة وما لك
 انه لا دية علي من قتل من لم تبلغ الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي رضي الله
 عنه من خلاف علي غير الراجح فالاول محقق والثاني مشدد **فرج** الامر الي مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قوله ما لك ان من قربت دارهم منا فقد بلغتهم الدعوة فلا
 تحتاج الي دعوتهم قبل القتال بل يقتلهم ابتداء واما من بعدت دورهم فالدعوة
 اقطع للشك وقال ابو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن ان يدعوهم الامام الي الاسلام
 واما من وزله اجزية قبل القتال وان لم تبلغهم فلا ينبغي للامام ان يبدهم وقال
 الشافعي لم اعلم احدا من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم الا ان يكون قوم من
 المشركين خلفه لتركه والجون لم تبلغهم الدعوة فلا يقاثلون حتي يدعوا الي الايمان
 فان قتل احد منهم قبل ذلك فعلي عاقلة تلك الدية وقال ابو حنيفة راي عليه والظا
 من مذهب ما لك ان الحكم كذلك فالاول والثاني من اصل المسئلة مفصل والثالث
 مشدد من حيث ان جميع المشركين ان بلغتهم الدعوة محقق من حيث انهم لا يقاثلون
 الا بعد الدعوة الي الايمان كما ان الاول مشدد بما تقر من المسئلة من حيث وجوب
 الدية علي عاقلة القتال والثالث والرابع محقق من حيث عدم وجوب **فرج** الامر
 الي مرتبة الميزان **ووجه** الاول ما ورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع
 من الشارع ومن امر العزوات من الصحابة ومن بعدهم **ومن ذلك** قوله
 في حنيقة والشافعي ان امان الكفار لا يصح الا من مسلموا بالغ عاقل مختار فلا يصح امان
 الصبي والمجنون عندهما مع قوله ما لك واحمد يصح امان الصبي المراهق فالاول
 مشدد في صحة الايمان للكفار والثاني فيه تخفيف **فرج** الامر الي مرتبة الميزان
ووجه الاول ان امان الكفار امر خطري يبي عليه مصالح ومفاسد فيحتاج الي

مر

هر

غزارة عقل ونظر في العواقب والصبي والمجنون ليسا من اهل هذا المقام **ووجه**
 الثاني ان الصبي المراهق قد اشر على البلوغ وما قارب الشيء على حكمه في كثير
 من الاحكام وامان الكفار منها ثم ان حصل بعد امانه فتنة فولي الامر يتدارك
 الامر ويشدد علي الكفار حتى يذلوا او يخرجهم من بلاد الاسلام فكان امان الصبي
 المذكور بمثابة الاذن في خوله بلاد الاسلام في اقامة بها حتى يفسد وانها
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يصح امان العبد المسلم لكافر او اهل مدينة
 وعياني امانه بشروطه عند الامامة المذكورين مع توافيقهم انه لا يصح امانه فالاول
 محقق والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان امان العبد
 في التقصير كما انه الصبي وقد قد منا ما فيه ووجه الثاني انه يحتاج الى حال العبد
 ناقص العقل والراي عادة ويصح حمل الاول على عدم ظم للناس عقله وحسن رايه
 والثاني على من كان بالعكس **ومن ذلك** قول اي حنيقة وما لك لانه لو اصاب احد
 من المسلمين مسلما في حال تنرس الكفار بالمسلمين فلا يلزمه دية ولا كفارة مع قول
 الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه يلزمه الكفارة بالادية والثاني من قول
 الشافعي واحمد يلزمه الدية والكفارة فالاول محقق والثاني فيه تخفيف والثالث
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال راجعة الى اجتهاد الامامة
ومن ذلك قول الامامة الاربع ان المسلم اذا اطلب لمبارزة جاز له ذلك ببلاد
 كراهة مع قوله اي هي ربة من الشافعية ان ذلك يكره فالاول محقق والثاني مشدد
 وكذلك قول الامامة الثلاثة ان المستحب لا يبارز احدا الا باذن الامير لكن لو بارز بغير
 اذنه جاز مع قول اي حنيقة ان المبارزة حرام الا ان يكون المبارزة في منع من
 المسلمين فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى المسيلتين الى مرتبتي
 الميزان ووجه ما ظاهر راجع الى الحكم ذوي الراي من المسلمين **ومن ذلك** قوله
 اي حنيقة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان لكن
 من العجم منهم دونه العرب مع قوله مالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه
 ان ذلك لا يجوز مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول عدم احترام من لا كتاب له ولا شبهة كتاب من العجم ووجه الثاني
 شرف عنصر العرب فلا يجري عليهم صفار غيرهم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة
 انه لو اسلم كافر قبل الاسر له عصم نفسه وماله وان كان في دار الحرب مع قول
 اي حنيقة ان ما كان في دار الحرب من العفار يقسم واملغيره فان كان في يد
 او يد مسلم او ذي لم يعنم وان كان في يد جري عثم فالاول محقق على الكافر بالعلم
 المذكورة والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ودليل قوله صلى الله
 عليه وسلم امرنا ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا

دخول

مبي دماهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسبهم على الله ووجه الشق الاول من هـ
 التفصيل في قول اي حنيقة تغليب احكام دار الحرب في العفار ولما في ذلك من الاعانة
 لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني من كلام اي حنيقة واضح **ومن ذلك**
 قول الامامة الثلاثة انه لو دخل جريون دار الاسلام لم يجز سبيهم مع قول اي حنيقة
 يجوز ذلك فالاول محقق على الجريين والثاني مشدد عليهم **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه القولين راجع الى راي امير السرية واهل الدار من العسكر والله
 تعالى اعلم **باب قسم الفئ والغنيمة**
 اتفقوا على ان ما حصل في ايدي المسلمين من مال الكفار باجاف ايجل والركاب
 فهو غنيمة عينه وعروضه الى السلب كسبا في تقصيله والتفقوا على ان اربعة
 اخماس الغنيمة الباقية تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهو من اهل القتال
 كل رجل منهما واحد والتفقوا على انهم اذا قسموا الغنيمة وحازوها ثم افضل بهم
 مدد لم يكن لذلك المدد معهم حصنة والتفقوا على ان الامام لو قسم الغنائم في دار
 الحرب نفذت القسمته وكذلك اتفقوا على ان للامام ان يفضل بين الغانمين على
 بعض وكذلك اتفقوا على ان الامام مخير في الاساري بين القتل والاسترقاق والتفقوا
 على انه لا يجوز لاحد من الغانمين ان يطلب جارية من السبي قبل القسمته والتفقوا
 على ان الغال من الغنيمة قبل جيازها اذا كان له فيها حق لا يقطع **هـ**
 ما وجدته في الكتاب من مسائل الاتفاق واماما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
 قوله الشافعي واحمد انه اذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سلب استحققه القاتل
 من اصل الغنيمة سوا شرط ذلك الامام لم يشروطه قالوا نعم يستحقها اذا
 غرر بنفسه في قتل مشرك وازال امتناعه مع قول اي حنيقة وما لك ان القاتل
 لا يستحق السلب الا ان شرطه له الامام ثم بعد السلب يفر واحد من الغنيمة
 فالاول محقق على المقاتلة بشرطه والثاني قيد تشدد عليهم **فرجع** الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول تشجيع المسلمين على القتال لما فيه من اجر الذي يقتل
 اهل الدنيا واذا لم يعط ذلك النصيب ضعف عزيمته في القتال ووجه الثاني مراعاة
 الادب مع امير الجيوش فان سمح له بالسلب اخذ والا تركه لان له النظر العام على العسكر
 وقد يجتاجون الى ذلك السلب او الى بيعه وقسمه بينهم فيكون منع القاتل منه فيه
 عدل بين المقاتلين لا سيما ان كان ذلك القاتل ممن لا يلتفت نفسه الى السلب
 لقلنة قصده بالجهاد اعلالكلمة الله عز وجل دون الغنيمة **ومن ذلك** قول اي حنيقة
 ان الخمس يقسم على ثلاثة اسهم سهم للبياتي وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل
 فدخل فقر ذوي القرى فيهم دون اعتيائهم واما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس
 الله وخمس رسوله وهو خمس واحد وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم لم يسطر

الصفي واماسهم ذوي القرية فكانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيين
وبعد فلا سهم لهم وانما يستحقونه بالفقر خاصة يستنون فيه ذكورهم وانما هم
مع قول مالك ان هذا الخمس يستحق بالتعيين لشخص دون شخص ولكن النظر فيه
للإمام يصرفه فيما يرى وعلي ان من يرى من المسلمين ويعطي الإمام الفريضة من الخمس
والفني واخراج الجزية ومع قول الشافعي واحمد ان الخمس يقسم على خمسة اسهم سهم
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم لبني هاشم وبني المطلب
دونه عبد شمس وبني نوفل وانما كان مختصا ببني هاشم وبني المطلب لانما مختصان
ذوي القرية حقيقة وقد منعوا من اخذ الصدقات فجعل هذا المهر غنيهم وفقيرهم
فيه سواء الا ان للذكر مثل حظ الأنثيين فلا يستحقه اولاد البنات منهم وسهم لليتامي
وسهم للمساكين وسهم لبنا السيل وهو الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالأم
فالاول فيه تشديد من حيث حرمان اولاد البنات ومن حيث ان للذكر مثل حظ الأنثيين
وفيه تخفيف من حيث كيفية القسمة والثاني فيه تخفيف من حيث رد الاموال الى الامام
والثالث فيه تشديد من وجهه وتخفيف من وجهه اخر كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرفه في
المصالح من اعداد السلاح والتزاع وعقد القناطر وبناء المساجد ونحو ذلك فيكون
حكمه حكم الفتي مع قول احمد في احدي روايته انه يصرف في اهل الديوان وهم الذين
نصبوا انفسهم للقتال وانفردوا بالثغور لسدها يقسمونهم على قدر كفايتهم
والرواية الاخرى واختارها اخر في كذهيب الشافعي فالاول والثالث موسع والثاني
مضيق **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجد الاقوال ظاهرة **ومن ذلك** قول الشافعي
واحمد ان الفارس يعطي ثلاثة اسهم سهم له وسهم له للفارس مع قول أبي حنيفة
ان للفارس سهمين فقط سهم له وسهم للفارس قاله القاضي عبد الوهاب ولم يقل احد
بقول أبي حنيفة فيما علمت وحكي عنه انه قال اني اكره ان افضل بميمة على مسلم قال
القاضي ومن قال ان للفارس سهمين عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب ولا يخالف لهما
في الصحابة والتابعين وعمر بن عبد العزيز واحمد وابن سيرين ومن الفقهاء
اهل المدينة والاوزاعي واهل الشام والليث بن سعد واهل مصر وسفيان الثوري
والشافعي ومن اهل العراق احمد بن حنبل وابو ثور وابو يوسف ومحمد بن الحسن
وبالجملة فلا يخالف في هذه المسئلة غير أبي حنيفة رضي الله عنه فان حملنا ذلك
القول منه على انه قاله بدليل ظفريه او باجتهاد فهو تخفيف على غيره من الغائبين
بتوفر سهم من الثلاثة والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه اذا
كان مع الفارس فارسان لم يسهم الا الواحد مع قول احمد يسهم للفارسين ولا يزد على
ذلك ووافقه ابو يوسف وهي رواية عن مالك فالاول تخفيف والثاني تشديد

علي

علي الغائبين باخذ سهم للفارس الثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
الامامة الثلاثة انه لا يسهم للمبصر مع قول احمد انه يسهم له سهم واحد فالاول تخفيف
علي الغائبين والثاني فيه تشديد عليهم **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو دخل دار الحرب بفارس فمات الفارس قبل القتال
لم يسهم لفارسه بخلاف ما اذا مات في القتال او بعد فانه يسهم له عندهم مع قول
أبي حنيفة انه اذا دخل دار الحرب فارسان ثم مات فارسه قبل القتال اسهم للفارس
فالاول تشدد علي الفارس والثاني تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول جمهور العلماء انهم يسهم للفارس عريبا كان او غريبا مع قول احمد انه يسهم
للفحل سهمان وللبر ذون سهم واحد ومع قول الاوزاعي ومالك لا يسهم للفارس
العربي فقط فالاول تخفيف علي الفارس تشدد علي الغائبين باخذ السهم لغير العربي
والثاني مفصل والثالث تشدد علي الفارس **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجد
الاول اطلاق الفارس في الاحاديث ووجه الثاني ان الفحل اقوى من البر ذون
غالب اوجه الثالث ان الخيل العرب هي الاكثر عند العرب فكان الحكم دابر
معها **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد في اصح الروايتين ان الكفار
لا يملكون ما يصيبون من اموال المسلمين قال ابن هبيرة والاحاديث الصحيحة تدل
على ذلك لان بن عمر ذهب له فارس فاخذها العدو وقطعها عليهم المسلمون فرد عليه
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وابن له عبد فأتى بالروم فظهر عليهم المسلمون
فرد عليه وقال ابو حنيفة يملكونه وهي الرواية الاخرى احمد فالاول تخفيف علي
المسلمين تشدد علي الكفار والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجد
الاول في عدم ملكهم اموال المسلمين اعلا كلمة الدين ووجه الثاني انه قد يتغير
انقاذ ذلك من الكفار لمصلحة نفود علي المسلمين اعظم من انقاذها منهم
فيكون ترك ذلك في ايدي الكفار اولى وان لم يملكوه شرعا **ومن ذلك** قول
الامامة الثلاثة انه يرضخ لمن حضر الغنيمة من مملوك وصبي وامرأة وذمي والر
شي يخفيه الامام في قدره ولا يملكه لهم سهم مع قول مالك ان الصبي المراهق
اذا طاق القتال واجازه الامام كله السهم ولو لم يبلغ فالاول تخفيف ودليله
الانتفاع والثاني تشدد علي الغائبين ودليل الاجتهاد لعدم اطلاع القابل به علي
دليل في ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة
انه يجوز قسمة الغنائم في دار الحرب مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز مع قول
اصحابه ان الامام ان لم يجد حوله قسما خاف عليها لکن لو قسمها الامام في
دار الحرب بقسمة القسمة بالاتفاق كما مر اول الباب فالاول فيه تخفيف والثاني
تشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وذلك كله راجع الى رأي الامام

عن ص

ضح

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أحاديث روايته أنه لا بأس باستئصال
الطعام والعلف والحيوان الذي يكون بدرا للحرب ولو غير ذن الإمام فإن
فضل عنه وأخرج منه شيئا إلى دار الإسلام كان غنمة قل أو كثر مع قول الشافعي
أنه إن كان كثير الغنمة رد وإن كان تنديا فاصح القولين أنه لا يرد ومع ما حكى
عن مالك من قوله إنما أخرج إلى دار الإسلام فهو غنمة فالأول محقق على المنكرين
والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة إنما أخرج يكون غنمة ولو
قل **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أنه يجوز للإمام
أن يقول من أخذ شيئا فهو له وأنه يشترط إلا أن أولي له أن لا يفعل مع قوله مالك
أن يذكره له ذلك لئلا يثوبه قصد المجاهدين في جهادهم إرادة الدنيا ويكون
من الخمس لأنه أصل الغنمة وكذلك النقل كله عنده من الخمس ومع قول
الشافعي أنه ليس بشرط لازم في أظهر القولين ومع قول أحمد أنه شرط صحيح فالأول
محقق على الغائبين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف لعدم لزوم
الشرط والرابع فيه تخفيف على الغائبين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
هذه الأقوال لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول مالك أنه لو أسرا سيرا فاحلفه
المشركون أن لا يخرج من ديارهم ولا يهرب علي أن يتركوه يذهب ويحيى لزمه
أن يفي بذلك ولا يهرب منهم مع قوله الشافعي أنه لا يسعه أن يوفي وعليه أن يخرج
ومعينة يمين مكره فالأول شديد خاص بالأكثر من أهل الوعد الصادق
والثاني محقق على الأسير خاص بمن لا يطيق الصبر على خدمة الكفار ممن لا قدر
له في التسليم لله تعالى ولا نظره في أسرار أفعال الحكمة الهية فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الإمام أبي حنيفة أن الإمام مخير في الأراضي
التي فتحت عنوة وغنمت في العراق ومصرين أن يقسمها وبين يقر أهلها
عليها ويضرب عليهم خراجا وبين أن يضربهم عنها ويأخذ بقوم آخرين ويضرب
عليهم الخراج وليس للإمام أن يوقعها على المسلمين جميعين ولا غنائمها مع قول
مالك في أحاديث روايته أنه ليس للإمام أن يقسمها بل يصير بنفسه الظهور
عليها ووفقا على المسلمين ومع قوله في الرواية الأخرى أن الإمام مخير بين قسمتها
ووفقها لمصالح المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الغائبين
كسائر الأموال إلا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين وليستقطوا حقوقهم
منها فيقفها ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن الإمام يفعل ما يراه الأصح
من قسمتها ووقفها فالأول محقق على الإمام في فعله للمصالح العامة تشدد
عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين أو الغائبين والثاني مستد على
في عدم جواز قسمتها ومصيرها ووفقا على المسلمين بغير إذن والثالث فيه

تخفيف على الإمام في تخييره بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية لما لك والرابع مشدد
على الإمام في وجوب قسمتها بين جماعة الغائبين بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد
على الإمام في وجوب فعل الأصح للمسلمين **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه
الأقوال كلها ظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة في إخراج المضروب على ما فتح من الأراضي
عنوة أن كل جريب من الحنطة فقير أو درهمين وفي جريب الشعير فقير أو درهمين
قول الشافعي أن في جريب الحنطة أربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قوله أحمد
في أظهر رواياته أن الحنطة والشعير سوا في كل جريب واحد فقير أو درهمين والفقير
المذكور ثمانية أطلال وأما جريب لعن فقال أبو حنيفة وأحمد فيه عشرة وقال
الشافعي جريب لعن جريب الخنط وأما جريب الزيتون فقال الشافعي وأحمد أن
فيه اثني عشر درهما ولم يوجد في حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في
ذلك كله تقرير بل المرجع فيه إلى ما تخمله الأرض من ذلك لا اختلافها فيجوز للإمام
في تقدير ذلك مستغنيا عليه بأهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلاف الأئمة إنما هو
راجع إلى اختلاف الروايات عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأصحهم كلامه عولوا على
ما وضعه فالروايات المختلفة عن عمر كلها صحيحة وإنما اختلفت لاختلاف النوح
انتهى **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد كما ترى **ومن ذلك** قول
الشافعي أنه لا يجوز للإمام أن يزيد في إخراج علي ما وضعه الإمام عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ولا يجوز له التقصان مع قول أحمد في أحاديث روايته أنه يجوز له الز
مع الاحتمال لا التقصان ومع قوله في الرواية الثالثة أنه لا يجوز له الزيادة ولا
التقصان عما وضع عمر رضي الله عنه وليس لأبي حنيفة في هذه المسئلة نص لكن
حكمه عند القدوري بعد ذكر الأشياء المعينة عليها إخراج لا بوضع عمر رضي الله عنه
أنما سوي ذلك من أصناف الأشياء بوضع عليها إخراج بحسب الطاقة قال لم تطق
الأرض ما بوضع عليها نقصها الإمام وقال أبو حنيفة لا يجوز للإمام الزيادة ولا
التقصان مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال وأما مالك
رحمه الله فهو على أصله في اجتهاد الأئمة على ما تخمله الأرض مستغنيا بأهل الخبرة
فكان ابن هبيرة يقول لا يجوز أن يضرب على الأرض ما يكون فيه هضم لبيت المال
رعائته لأحد الناس ولا ما يكون فيه أضراب باب الأرض تخيلا لها من ذلك
ملا تطبيق فمدار الباب على أن تخمل الأرض من ذلك ما تطيق وراي إنما قاله أبو
يوسف في كتاب الجرح الذي صنقه الرشيد هو الحية قال إري أن يكون لبيت
المال من الحب الخمس ومن التمر الثلث انتهى فالأول فيه تخفيف على الإمام أنه
أن يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وتشديد عليه من حيث أنه ليس له التقصان
والثاني مفصل وهي الرواية الأولى عن أحمد والرواية الثانية لأحمد هي غير قوله

الشافعي وغيره ما حكى عن أبي حنيفة وغيره ما روي عن محمد بن الحسن وأما قول أبي يوسف
فوجه سد الباب في الزيادة والنقصان على ما وضعه عمر رضي الله عنه وأما
حديث أنه ينطق على لسان عمر ولتقدير الصحابة له على ذلك بلا انكار فهو آخر
نظر من جميع الأئمة بعد ووجه الأقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة والنقصان
عن ما وضعه عمر أن الأئمة بعد عمر إنما على الأئمة فربما تغيرت الأحوال التي كانت
أيام عمر بزيادة أبنات الأرض وقوته ونقصه وضعفه فله الزيادة إذا قوت
الأرض وأخرج كل فدان عشرة أرايب من القمح مثلاً والنقص إذا ضعفت وأخرج
كل فدان ثلاثة أرايب فرضي الله عن الأئمة أجمعين **ومن ذلك قول الشافعي**
لوصالح الإمام قوماً من الكفار على أن أراضهم لهم وجعل عليها شيئاً فهو كالجزية
أن أسلموا سقط عنهم وكذا أن أسلموا منهم مسلم مع قوله في حقيقته أنه لا يسقط
عنهم خراج أراضهم بأسلامهم ولا بشر أسلمهم فالأول محقق على الكفار باسقاط
الخراج عنهم إذا أسلموا والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ولكن من القولين وجه **فأما** قال أبو حنيفة ومالك وأحمد
في أظهر رواية أنه إن ملكة فتحت عنوة وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى
أنها فتحت صلحاً وعبارة كتاب المنهاج وفتحت مكة صلحاً فدورها وأرضها المنياء
ملكاً تنبأ انتهى فمن قال عنوة فهو مشدد على أهل مكة ومن قال صلحاً فهو مخفف
والله تعالى أعلم **ومن ذلك** قول مالك وأحمد أنه لا يستعان بالمشركين على
قتال أهل الحرب ولا يعاونون علي عدوهم على الإطلاق قال مالك إلا أن يكونوا
خديماً للمسلمين فيجوز مع قوله في حقيقته أنهم يستعان بهم ويعاونون على
الإطلاق يعني كان حكم الإسلام هو الغالب بجاري عليهم فإن كان حكم الشرك هو
الغالب كرهه ومع قول الشافعي أن ذلك جائز بشرطين أحدهما أن يكون بالمسلمين
قلقه ويكون بالمشركين كثرة والثاني أن تعلم من المشركين حسن رأي في الإسلام
وميل إليه قال ومتى استعان الإمام بهم رضى له ولم يسيهم فالأول فيه تشديد
على المسلمين لو أنهم طلبوا الاستعانة بالمشركين أن لم يقع ما شرط مالك من
الاستئذان والثاني مخفف عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره وكذلك الحكم في القول
الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ونوجيه الأقوال ظاهر وكذا ذلك راجع
إلى رأي الإمام وأما **ومن ذلك** قول مالك والشافعي وأحمد أن أحدود
تقام في دار الحرب على من تحب عليه في دار الإسلام فكأن فعل تركب المسلم في دار
الإسلام إذا ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل
أو من حقوق الأديين فاذا زني أو سرق أو شرب خمر أو قذف حد مع قول الإمام
أبي حنيفة أنه لا يقيم عليه حد من زنا أو سرقة أو شرب خمر أو قذف إلا أن يكون

بدر الحرب إمام يقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب
حتى يرجع إلى دار الإسلام وقال أبو حنيفة أن كان في دار الحرب إمام مع جيش المسلمين
أقام عليهم أحدود في العسكر قبل الرجوع وإن كان أمير سرية لم يقيم أحدود في دار
الحرب ثم إن دخل دار الإسلام من فعل ما يوجب أحد سقطت أحدود عنه كلها إلا
القتل فإنه يضمن بالدية في ماله عمداً كان أو خطأ فالأول مشدد على المسلمين في حق
للسريعة المطهرة وتقديره أن يرضى على خوف المتوقع من تغير قلوب العسكر الموجب
لضعف العزم عن القتال والثاني مخفف على عسكر الإسلام بعد إقامة أحدود في
دار الحرب إلا أن يكون الإمام خاضعاً فان صولته وخوف العسكر منه تمنع من انكسار
قلوبهم وضعفها عن القتال باقاة الحد ودعي بعض أخواهم بخلاف ما إذا كان
العسكر مع أمير كما قاله أبو حنيفة فيحمل كلام مالك والشافعي في قولها أنه يجب
أحدود على من وقع فيما يوجبها لكن لا يقيم إلا أن رجعوا إلى دار الإسلام على خوف
انكسار قلوب العسكر وضعفها عن القتال وخروجهم عن طاعة الأمير أما إذا كانوا
يخافون من سطوته فهو ما يخفى بالإمام الأعظم ووجه قول من قال أنه إذا دخل دار
الإسلام سقطت أحدود وكلها إلا القتل للترغيب في الجهاد بعد ذلك واعتقادهم
أن أمير العسكر ما ترك إقامة الحد ودعيهم الأئمة فيهم فلا يبايئون بعد ذلك
عن الخروج معه في الجهاد إذا دعاهم له بخلاف ما إذا أقام أحدود عليهم فإنه
ربما تفرقت نفوسهم منه وقالوا أنه يكرهنا فلا نسا فرمعه وغالبهم لا يتقبل أن
أقامة أحدود عليهم مصلحة له أهدأ لحجائهم عن شهود وجوب تقدير أمر الشارع
على خطوط نفوسهم وأيضاً فإن حقوق الله في أحدود السابقة مبينة على المسا
لما القتل فإن المقلب فيه حق الأديين فلذلك لم يسقط خوفهم من وقوع فساد
اعظم من فساد وجوب الدية على القاتل هذا ما ظهر لي من توجيه كلام الأئمة في هذا
الوقت والله أعلم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح الاستئذان في
الجهاد سواء كان يجعل أو باجرة أو تبرع وسواء تعين على المستنيب أو لم يتعين مع
قوله مالك أنه لا يصح الاستئذان بالجعل إذا لم يكن الجهاد متعيناً على النائب العبد
والأمة قاله ولا بأس بالجعل في الثغور كما مضى عليه للناس فالأول مشدد على المجاهد
بوجوب الخروج عليهم بالنفس والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول الخوف من أن يتواكل الناس على بعضهم بعضاً فلا يخرج أحدهم
إلى الجهاد فتضعف كلمة الإسلام فإن النفس من شأنها الكسل والحبس عن
القتال لما فيه من توقع الموت أو إجحالات الشديدة ووجه الثاني أن النائب
قائم مقام المستنيب في نصر دين الإسلام فكأن المستنيب يغار على دين
الإسلام فكذلك النائب غالباً ويصح حمل الأول على ما إذا كان يقوم مقامه

محنة

بن

في نصرة الدين كما استرنا اليه في التوجيه **ومن ذلك** قول يحيى بن عمار انه لو وطئ
 احد الغائبين جارية من نسبي قبل القسمة فلا حد عليه وانما عليه عقوبة كذا
 لا يثبت نسب الولد له هو مملوك يرد الى الغنيمة مع قول مالك انه ان يجد ومع
 قول الشافعي واجدانه لا حد عليه ويثبت نسب الولد وحرته وعليه قيمتها
 والمهر يرد في الغنيمة وهل تصير ام ولد قال احمد نعم وقال الشافعي في اصح قوليه لا تصير
 فالاول فيه تخفيف على الواطئ في عدم وجوب الحد وفيه تشديد عليه في عدم ثبوت
 نسب الولد وجعله مملوكا يرد الى الغنيمة والثاني يشدد عليه بالحد والثالث
 فيه تخفيف عليه من حيث عدم الحد وثبوت صحته حرية الولد وثبوت نسب وتشديد
 من حيث ان عليه قيمتها والمهر **فرجع** الامر الى مرتبي الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة
 لا تحق على الفطن ووجه كونها صارت ام ولد على قول احمد ثبوت نسب ولدها وكونه
 لا حد عليه في وطئها عنده ووجه مخالفة الشافعي له في عدم صيرورته ام ولد
 وان كان قابلا لثبوت النسب وانما لا حد عليه في وطئها الاحتياط لكون نصيب
 الواطئ في ملك تلك الجارية جزوا ضعيفا بالنسبة لجميع الغائبين وهذا ما ظهر
 في من التوجيه في هذا الوقت قول يحيى بن عمار ومالك والشافعي في احد الروايتين
 انه اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا لم يرجوا النجاة لا في القلما
 ولا في الاقامة في السفينة فهم بالخيار بين الصبر وبين القاييم انفسهم في الماء
 مع قول احمد انهم ان رجوا النجاة في القلما القوا او في الكيانات يستأوا وان استوي
 الامر ان فعلوا ما شاؤوا وان ايقنوا بالهلاك فيها او غلب علي ظنهم فروا بينا
 اظهرهما مع القلما لانهم لم يرجوا النجاة وبه قال محمد بن الحسن ومالك في رواية
 له فالاول مفصل وكذلك الثاني واحد شقي التفصيلين مشدد والثاني مخفف **فرجع**
 الامر الى مرتبي الميزان فنامله **ومن ذلك** قول مالك ان هديا امرا الجيوش
 تكون غنيمة ففيها الخمس ولا يختصون بها قال وهكذا ان هديا الى امير من امراء
 المسلمين لان ذلك على وجه الخوف فان هدي العدو الى احد من المسلمين ليس بامير
 فلا بأس باخذها وتكون له دون العسكر ورواه محمد بن الحسن عن يحيى بن عمار وقال
 ابو يوسف ما هدي ملك الروم الى امير الجيش في دار الحرب فهو له خاص وكذلك
 ما يعطى للرسل ولم يذكر عندنا في حقيقته خلافا وقال الشافعي اذا هدي الى الواطئ
 هدية فان كانت لشيئ ناله منه حقا كان ام باطلا فخر ام على الواطئ باخذها لا حد
 محرم عليه ان ياخذها على خلاص الحق جعل لا وقد الزمه الله تعالى ذلك واما اخذ
 اجعل على الباطل فهو حرام كالباطل فان هدي اليه من غير هذين المعنيين
 احدي ولا يثبت تفضلا وشكرا فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في الصدقات
 لا يسعه عنده غير ذلك الا ان يكافيه على ذلك بقدر ما يسعد وانت من رجل

ومن ذلك
م

سلطان

ها

سلطان له عليه وليس بالبدل الذي به سلطان شكر اعلى احسان كان منه فاجب
 ان يقبلها ويجعلها لاهل اللوامة او يدعيها ولا ياخذها على خير مكافاة فان اخذ
 وتمولها لم تحرم عليه وقال احمد في احدي روايته انه لا يختص بها من اهدت
 اليه بل هي غنيمة فيها الخمس وفي الاخرى يختص بها الامام فقوله مالك مشدد
 على الامر او على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه ابو حنيفة ورواه محمد
 بن الحسن عند قول لي يوسف مخفف على الامير وقول الشافعي فيه تشديد
 في احد شقي التفصيل وتخفيف في السق الاخر والرواية الاولى عن احمد موافقة
 لقوله مالك ووجه الرواية الاخرى له من كونه الهدية تختص بالامر في ذلك
 هو الغالب على من اهدى شيئا للامير من وقت من الاوقات **فرجع** الامر الى
 مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان الغالب من الغنيمة قبل
 حيازتها اذا كان له فيها حق لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه مع قول احمد انه يحرق
 رحله الذي معه الا المصحف وما فيه روح من الحيوانات وما هو جنة للقتال
 كالسلاح رواية واحدة واما كونه يحرم سهمه ففيه روايتان فالاول فيه تخفيف
 على الغالب والثاني فيه تشديد في ضمنه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبي الميزان
 ويصح حمل الاول على ما اذا لم يحصل بما غلب على المغلول والثاني على ما اذا حصل
 بذلك تجزء على المغلول من غالب العسكر فيكون في التحريق زجروا وتغير عن الغلول
ومن ذلك قول يحيى بن عمار في المنصوص عنه ان مال الفتي وهو ما اخذ
 من مشرك لاجل كفره بغير مال الجزية الماخوذة على الروس واجرة الارض الماخوذة
 برسم الخراج او ما تركوه قرا وهر ويا وما لمرتدا اقتل في رده وماله كافر مات
 فلا وارث وما يؤخذ منهم من العشر اذا اختلفوا الى بلاد الاسلام او صلحوا عليه
 يكون للمسلمين كافة فلا يخمس بل يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك ان
 ذلك كله في متجزئ مقسوم لصير فدا الامام في مصالح المسلمين بعد اخذ حاجته
 منه ومع قول الشافعي ان ذلك يخمس وقد كان ذلك لرؤسولا الله صلى الله عليه وسلم
 فيما يصنع به بعد موته قوله ان احدهما لمصالح المسلمين والثاني للمقاتلة
 واما الذي يخمس منه قوله ان الجديدانه يخمس جميعه وهي رواية عن احمد والقديم
 لا يخمس الا ما تركوه قرا وهر ويا فالاول فيه تشديد على الامام بعد اخذ شي من
 الاموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقوله مالك فيه تخفيف
 عليه باخذ لنفسه شيئا وقول الشافعي وما بعده واضح **فرجع** الامر الى مرتبي
 الميزان والحمد لله رب العالمين

كتاب الجزية

اتفق الامامة على ان الجزية تقرب على اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلي

المجوس فلا يؤخذ من عبدة الاوثان مطلقا وانفقوا على الجزية لا تضرب على نساء اهل
الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا عبيدهم ولا على مجنون واعمي وشيخ فان وعلى
اهل الصوامع هكذا قال ابن هبيرة وذكر الرافي والنووي في ذلك خلافاً لغيره الثاني
وعبارة النووي في المنهاج والمذهب وجوباً على من وشيخ لهم واعمي وراهب اخير
وقال الرافي المنصوص ان الجزية بمثابة كرا الدار فيستوي فيها اربابا لعذر غيرهم
وانفقوا على المرأة من المشركين اذا هاجرت الى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط
ان من جامعتهم مسلماً اردناه انما لا ترد وعليه انه لا يجوز احداث كنيسة ولا بيعه
في المدن ولا مقار بدار الاسلام **ومن ذلك** ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة والشافعي في احد قوليه
ان المجوس ليسوا باهل كتاب مع القول الثاني للشافعي انهم اهل كتاب فالاول مشدد
على المجوس لعدم احترامهم وتخبرهم من احوالهم والثاني تخفف عليهم فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجد الاول الاخذ بالاحتياط للمسلمين فلا ياكلون ذبيحتهم
حتى يثبت لهم كتاب ولم يثبت عندنا ذلك ووجه الثاني انه ليس بمعناد ليل يصحح
كوتهم من اهل الكتاب او يثبت ذلك فكان من الورع عدم القطع بشي من احوالهم
واحكامهم **ومن ذلك** قول الشافعي ان من لا كتاب له ولا شهرة كتاب كعبدة الاوثان
من العم يوجب منهم الجزية دون ما اذا كانوا من العرب مع قول مالك انها تؤخذ من
كل كافر عرييا كان او عجميا الا مشركي فريش خاصة ومع قول الشافعي واحمد في ظاهر
روايته لا تقبل الجزية من عبدة الاوثان مطلقا فالاول مفصل فيه تخفيف والثاني
مشدد فيه تخفيف على مشركي فريش والثالث تخفف على جميع عبدة الاوثان
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ظاهرة **ومن ذلك** قول الشافعي
واحمد في احدي روايته ان الجزية مقدرة في الاقل والاكثر فعلى الفقير المعتدل
اثنا عشر درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية واربعين
درهما وفي الرواية الاخرى لاحمد انها موكولة الى راي الامام وليست مقدرة وفي رواية
اخرى له ثلاثة ان الاقل منها مقدرة دون الاكثر وعند رواية ربيعة انها مقدرة
في حق اهل اليمن خاصة بدينار دون غيرهم اتباعا لحدث ورد فيهم وقال مالك
في المشهور عند مقدرة على الغني والفقير جميعا اربعة دنانير واربعون درهما
لا فرق بينهما وقال الشافعي هي دينار سوي فيه الغني والفقير والمتوسط ووجه
الاقوال كلها ظاهرة لرجوعها الى اجتهاد الائمة بالنظر لاهل بلادهم **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان الفقير من اهل الجزية اذا لم يكن معتمدا ولا شي له لا يؤخذ
منه جزية مع قول الشافعي في احد اقواله في عقد الجزية على من لا كسبه ولا يتمكن
من الاداء ان يخرج من بلاد الاسلام وفي القول الاخر انه لا يخرج واذا اقر في

ان ص

قوله

قوله انه لا يؤخذ منه شي وفي القول الاخر تجب الجزية ويحقق دمه بضمائها ويطالب
عند يساره وفي قول اذا حال عليه الحول ولم يبد لها الحق بدار الحرب فالاول تخفف على
الذي الفقير والثاني فيه تشديد عليه وكذلك ما بعد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ولكل من الاقوال وجه **ومن ذلك** قول الشافعي حنيفة واحمد ان الذي اذا مات
وعليه جزية سقطت بموته مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط فالاول تخفف والثاني
مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجد الاول انها اوجبت على الذي
اضعافا له لئلا يتقوى بذلك المال على محاربتنا وقد زال ذلك الامر بموته ووجه
الثاني ان ورثة قايمون مقامه في التقوى بذلك المال المخلف عنه فكانه لم يموت
ومن ذلك قول الشافعي حنيفة ان الجزية تجب على الذي باول الحول ولنا المطالبة بها
بعد عقد الذمة مع قول مالك في المشهور عنه والشافعي واحمد انها تجب باخر الحول
ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الذمة حتى تمضي سنة فان مات في اثناء الحول ففكان
ابو حنيفة واحمد انها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ما مضى
من السنة فالاول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف عليه والاول من مسئلة
الموت تخفف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال
ظاهرة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الجزية اذا اوجبت على ذي فلم يودها
حتى اسلم حفظت عنه باسلامه وكذلك القول فيما لو كان عليه سنين لم يود الجزية فيها
شراسم قبل ادائها مع قول الشافعي ان الاسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لانها اجرة
الدار ولو دخلت سنة في سنة ولم يود الاولي قال ابو حنيفة سقطت جزية السنة
الماضية بالتدخل مع قول الشافعي واحمد انها لا تسقط بل تجب جزية السنتين فالاول
من المسئلة الاولي تخفف والقول الثاني فيه تشديد وكذلك القول في سيلة التدا
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه ذلك ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان المشركين اذا عاهدوا وعاهدوا فيهم مع قول الشافعي حنيفة انه يستمر في ذلك بقا المصلحة
فمضى انقضت المصلحة انفسخ بند ابيهم عهدهم فالاول فيه تشديد علينا والثاني
مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على بقا المصلحة فيكون من مسائل
الاتفاق **ومن ذلك** قول الشافعي حنيفة ان الجزية اذا امر بها بالتجارة على ملاد
الاسلام لا يؤخذ منه العشر الا ان يكونوا باحدة من منافع قول مالك واحمد انه
يؤخذ منه الاسعلا العشر قال مالك وهذا اذا كان دخوله بامان ولم يسترط عليه
اكثر من العشر فان شرط عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه ومع قول الشافعي
انه ان شرط عليه العشر حال اخذه والا فلا ومن اصحابه من قال يؤخذ منه العشر
وان لم يسترط ذلك فالاول والثالث مفصل والثاني مشدد وكذلك قول اصحاب
الشافعي هو مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان وكل ذلك راجع الى راي الامام

بي

خل

ومن ذلك قوله ان الذي اذا اتجر من بلد الى بلد انه يوحده من العشر كلما اتجر وان اتجر في السنة مرارا قال الشافعي الا ان يشترط وقال ابو حنيفة واحمد يوحده من الذي نصف العشر واعتبر ابو حنيفة واحمد النصاب في ذلك وقال ابو حنيفة ونصابه في ذلك كنصاب مال المسلم وقال احمد النصاب في ذلك للحربي خمسة دنائير وللذي عشرة فالاول من اصل المسألة فيه تشديد على الذي والثاني مفصل والثالث مخفف بنصف العشر وقول ابو حنيفة في النصاب مخفف وقول احمد فيه تشديد على الحربي وتخفيف على الذي **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال راجع الى اجتهاد اصحابنا **ومن ذلك** قوله لا يمتد الثلاثة ان عهد الذي ينتقض بمنع الجزية واستناعه من اجرا احكام الاسلام عليه اذ احكمها كمنابها عليه مع قول ابو حنيفة انه لا ينتقض عهدهم بذلك الا ان يكون لهم منعة يجارون بها شر يلحقون بدار الحرب فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل الذي ذكره **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان مراد الشارع من تقريرهم في دار الاسلام بالجزية انما هو اخذ لهم وصغارهم فاذا امتنعوا من اجرا احكام الاسلام عليهم فقد خرجوا الى اعزاز كلمة الكفر وقوام طاعة امامنا **ووجه** الثاني ظاهر راجع الى رأي الامام فان حكم امتناع من ليس عنده منعة من اجرا احكام الاسلام عليه امتناع لقدر تناه على دلالته وايضا النكاح به **ومن ذلك** قول ابو حنيفة انه لا ينتقض عهد اهل الذمة بفعل ما يجب عليهم تركه والكف عنه مما فيه ضرر على المسلمين او احادهم في نفس او مال وذلك في ثمانية اشياء سيأتي في كلام ابو القاسم الا ان يكون لهم منعة فيغلبون على موضع ويجاروننا ويلحقون بدار الحرب مع قول الشافعي انه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده سوا شرط عليه تركه في عقد الجزية ام لم يشترط فان فعل ما سوي ذلك فيه تفصيل فان لم يشترط عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط انتقض على الاصح من مذهبه ومع قول مالك انه لا ينتقض عهدهم بالزنا بالمسلمة ولا بالاصابة بالنكاح وينتقض بها سوي ذلك الا قطع الطريق وقال ابن القاسم من اصحابه ينتقض بهذا الثمانية اشياء وهي ان يجمعوا على قتل المسلمين او يزيروا احدهم بمسلمة او يصيبها باسم نكاح او يفتن مسلما عن دينه او يقطع عليه الطريق او يورث للمشركين جاسوسا او يعين على المسلمين بدلالة في كتابه المشركين باخبار المسلمين او يقتل مسلما او مسلمة عمدا وهذه الثمانية هي التي لا ينتقض ابو حنيفة العهد بها كما مر من الاشارة اليها واخرق عن ابن القاسم بين ان يشترط عليهم الامور الثمانية المذكورة ام لم يشترط فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والرابع مشدد لنقض العهد بالثمانية

اشيا التي ذكرها **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال كلها مضمومة **ومن ذلك** قوله احمد انه اذا فعل الذي ما فيه عظامته وتقيضه على الاسلام وذلك في اربعة اشياء ذكر الله عز وجل بما لا يليق بخالقه او ذكر كتابه المجيدا ودينه القويم وذكر رسوله الكريم بما لا ينبغي انتقض عهده سوا شرط ذلك ام لم يشترط مع قول مالك اذا اسبوا الله ورسوله او دينه او كتابه بغير ما كفوا به انتقض عهدهم سوا شرط ذلك ام لم يشترط ومع قول اصحاب الشافعي ان حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الاشياء السبعة وذلك ان ما لم يشترط في العهد لا ينتقض به العهد واما ما شرط فعلى الوجهين ومع قول ابو اسحاق المروزي ان حكمه حكم الثلاثة الاولى وهي الامتناع من امتناع التزام الجزية والتمسك احكام المسلمين والاجماع على قتالهم ومع قول ابو حنيفة لا ينتقض العهد بشيء من ذلك وانما ينتقض بما كان لهم منعة يقدمون بها على المحاربة ويلحقون بدار الحرب فالاول مشدد وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال الخمسة ظاهرة لم تحق على من له فهم **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان من انتقض عهده من اهل الذمة ابعث قتله متى قدر عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يقتل ويسبي حرمه كاقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بان ابي حنيفة ومع قول الشافعي في اظهر قوليه واحمد ان الامام مخير فيه بين الاسترقاق والقتل ولا يرد الى ماله فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث فيه نوع تخفيف بالتخيير المذكور **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة يجوز للكافر دخول الحرم والاقامة فيه مقام المسافر لكن لا يستوطنه مع قول الائمة الثلاثة انه يمنع من دخول الحرم ويجوز عنده ابو حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان الكافر احرق والذي لا يمنع من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة ومخالفهما مع قول الائمة الثلاثة انه يمنع الا ان يكون الدخول منهم باحرا او ياذن له الامام ولا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ثم يبتقل واما ما سوي المسجد الحرام من المساجد فقال ابو حنيفة يجوز دخوله للمشركين بغير اذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها بحال فالاول من المسئلة الاولى وهي استيطان الحجاز مخفف والثاني مشدد بالاستئذان الذي ذكره والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان في المسائلين فالائمة ما بين مشدد ومخفف ويصح حمل المخفف على ما اذا ارجم من الاسلام بالدخول وحمل المشدد على ما اذا لم يرج منه ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة لا يجوز احداث كنيسة فيما قارب المدينة وهو قدر ميل او اقل لم يجز ذلك فيه وان كان البعد من ذلك كان قريبا من المدينة وهو قدر ميل او اقل لم يجز ذلك فيه وان كان البعد من ذلك



جاز فالاول مشدد والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه القول ظاهر
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو انهم من كنائسهم وسبعهم شي في دار الاسلام
 جاز لهم ترميمه وتجديده مع اشتراط ان يثبتوا ان تكون الكنيسة او البيعة في ارض تحت
 صلاح فان فتح عنوة لم يحز مع قول احمد في اظهره واياته واختارها بعض اصحابه
 وجماعة من اعلام الشافعية كابي سعيد الاصطخري وابي علي بن ابي هريرة انه لا يجوز
 لهم ترميم ما تسعنت ولا تجديده بناء على الاطلاق ومع قول احمد في الرواية الثانية
 انه يجوز ترميم ما تسعنت دون ما استولى عليه كخراب وفي الرواية الثالثة له جواز
 ذلك على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على اهل الذمة بالشرط عند ابي حنيفة والتفصيل
 والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع محقق **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **كتاب الافضية**
 اتفق الامامة على انه لا يجوز ان يكون القاضي عبداً وعليه ان القاضي اذا اخذ القضا
 بالرسوة لم يصرف قاضيا واجمعوا انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بغير علمه وعليه ان
 القاضي اذا لم يعرف لغة الخصم فلا بد له من ترجمان يترجم له عن الخصم وكذلك
 اتفقوا على ان كتاب القاضي الى القاضي في الحقوق المالية جائز مقبول بخلاف
 كتابه اليه في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع فانه غير مقبول
 خلافا لما لاك فان عنده يقبل كتاب القاضي في ذلك كله كما سيأتي توجيهاً في
 مسائل الخلاف وعليه ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاد ناقض
 وبخالفه فانه لا يقض الاول وكذلك اذا وقع حكم غيره فلم يردده فانه لا يقض واجمعوا
 على انه لا يجوز تخليم احد في اقامة حد من حدود الله عز وجل كما سيأتي في الباب
 وانما يكون التكميل في غير الحدود واتفقوا على انه اذا اوصي اليه ولم يعلم بالوصية
 فهو وصي بخلاف الوكيل **فمن ذلك** ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في
 الباب **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لا يجوز ان
 يولي القضا من ليس من اهل الاجتهاد كالحا اهل بطر والاحكام مع قول ابي حنيفة
 انه يجوز توليته من ليس بجند واختلف اصحابه فمنهم من شرط الاجتهاد
 ومنهم من اجاز ولاية العاوي وقالوا يقبل ويحكم قال **فرجع** الى هيرة في
 الايضاح والصحيح من هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد انما عني به ما كان عليه
 الناس في الحال الاول قبل استقرار مذاهب الامامة الاربعة التي اجتمعت الامة
 على كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند في ستة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والقاضي الان وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تعب في طلب الاحاديث
 وانتقاد طريقها لكن عرف من لغة الناطق بالشريعة عليه الصلاة والسلام

ما لا يحتاج معه الى شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وتعب له فيما سواه
 وانتهى الامر من هو الاجتهاد من الامامة على جميع ما حواه من بعدهم وانحصر الحق
 في اقاويلهم وتدونت العلوم وانتهى الامر الى ما اتفق فيه الحق وانما عني بالقاضي لان
 انه يقضي بما ياحظه عنهم او عن الواحد منهم فانه في معنى من كان اداة اجتهاده
 الى قوله قاله وعليه ذلك فانه اذا خرج من خلافهم من ترجمان موطن الاتفاق ما يمكن
 كانه اخذ بالحزم عما لا يلاوي وكذلك اذا قصد في موطن الخلاف ترجيح ما عليه
 الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه ياحظه بالحزم مع جواز عمله
 بقول الواحد لا انتي اكره لانه ان يكون مقتصر في حكمه على اتباع مذهب ابيه
 او شيخه مثلاً فاذا حضر عنده خصمان وكان ما تشاجر فيه ما يفشي الامامة
 الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بغير رض الخضم وكان الحاكم حقيقياً وعلم ان ما لكما
 والسافعي واحمد اتفقوا على جواز هذا التوكيل وان ابي حنيفة يمنعه فعند
 عما اجتمع عليه هو الامامة الثلاثة الى ما ذهب اليه ابو حنيفة بمفرده من غير
 ان يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا اداة اليه اجتهاده فاني اخاف عليه من الله
 عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هواه ولحقه من الذين يستمعون القول **فمن ذلك**
 فيستمعون احسنه وكذلك ان كان القاضي مالكيًا واختم اليه اثنان في شئ
 الكلب فقضي بطهارته مع علمه بان الفقهاء كلهم قد قضوا بتخاسته وكذلك
 ان كان القاضي شافعيًا واختم اليه اثنان في متروكة التسمية عمداً فقال
 احدهما هذا متعني من بيع شاة وقال الاخران منعت من بيع الميتة فقضي عليه
 بمذهبه وهو يعلم ان الامامة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضي حنفيًا
 فاختم اليه اثنان فقال احدهما الي عليه مال فقال الاخران له علي مال ولكن
 قضيتة فقضي عليه بالبراة مع علمه بان الامامة الثلاثة على خلافه فهذا
 وامثالهما رجوا ان يكون اقرب الى الاخلاص وارجح في العمل ومقتضي هذا ان
 ولايات الحكم في عصرنا هذا صحيحة وانهم قد سدوا ثغرا من ثغور الاسلام
 مما سده فرض كفاية قال بن هيرة ولو حملت هذا القول ولم اذكره ومثبت
 على ما عليه الفقهاء من انه لا يصح ان يكون قاضيا الا من كان من اهل الاجتهاد
 لحصل بذلك ضيق وخرج علي الناس فان غالب شروط الاجتهاد الان قد فقدت
 في اكثر القضاة وهذا كالحالة والتناقض لما فيه من تعطيل الاحكام وسد باب
 الحكم وذلك غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية احكام جائزة وان
 حكوماتهم صحيحة نافذة وان لم يكونوا مجتهدين والله اعلم انتهى كلام بن هيرة
 وهو كلام محرز ولنرجع الى اصل المسئلة فنقول ان الاول الذي شرط وجود
 الاجتهاد في القاضي مشدد والثاني محقق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان

ووجه الاول اجرى على قواعد اهل العصر الاول من السلف من وجود كثرة المجتهدين فيه **ووجه** الثاني اجرى على قواعد اختلف فكان المقلد لمذهب من مذاهب الائمة المجتهدين ان قايهم مقام صاحب ذلك المذهب من الائمة الاربعة وكأنه واحد من الائمة لقوله بقوله وتقييده به ويقواعد لا يخرج عنها كما اشار اليه بن هبيرة واسد اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القضا مع قول أبي حنيفة انه يصح ان تكون قاضية في كل شيء تقبل فيه شهادة النساء وعنده ان شهادة النساء تقبل في كل شيء الا الحدود والجراح فالحق لا تقبل عنده ومع قوله محمد بن جرير يصح ان تكون المرأة قاضية في كل شيء فالاول مشدد وعليه جرى السلف واختلف والثاني فيه تخفيف والثالث محقق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان القاضي نائب عن الامام الاعظم وقد اجمعوا على اشتراط ذكره **ووجه** الثاني والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترط في ذلك الذكورة قاله المعول على الشريعة المطهرة الثابتة في الحكم لا على الحكم بغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم لم يكن يفلح قوم ولوا امرهم امرأة قال ذلك لما ولي جماعة الملك كسرى بنته من بعده الملك **وقد** اجمع اهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله ولم يبلغنا ان احدا من سلف السلف الصالح تصدقته لترسية المريدين ابد التقص النساء في الدرجة وان ورد الكمال في بعض من كرمه رتبة عمره واستيعة امرأة فروع ذلك كمال بالنسبة للتقوي والدين لا بالنسبة للحكم بين الناس وتشكيكهم في مقامات الولاية وغاية امر المرأة ان تكون عابدة زاهدة كرابعة العدوية والجملة فالانعام بعد عايشة رضي الله عنها مجتهدة من جميع امهات المومنين ولا كاملة تلحق بالرجال واحمد سر رب العالمين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان القضا فرض من فروض الكفاية يجب على كل من تعين عليه لدخوله فيها اذ لم يوجد غيره مع قول احمد في ظاهره وايضا انه ليس من فروض الكفاية ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالاول مشدد في وجوب تولية القضا بالشرط الذي ذكره والثاني محقق في عدم وجوبه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ظاهره **ووجه** الثاني انه من باب الامارة وقد نهي الشارع عن طلبها لما فيها من عدم اخلاص والمشي فيها على الصراط المستقيم فكان تركها من باب احتياط الانسان لدينه وقد ضرب السلف الصالح وجسوا اليها القضا فمأولوا رضي الله عنهم اجمعين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يكره القضا في المسجد ولكن لا يكره لمن تعين عليه الدخول فيه وذلك اذ لم يجد غيره مع قوله مالك بالسنة وفي قول الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فحدثت حكومة فحكم فيها فلا كراهة فالاول فيه تشديد في المنع والثاني فيه حث على القضا في المسجد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر

الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم لم جنبوا مساجدكم صبيانكم وبعيكم وشراكم وخصوماتكم انتهى واذا كان عندني لا ينبغي التنازع ولو تغذر رفع الصوت فيه كما ورد فكيف بحضرة الله الخاصة في المسجد بل لواقتي شخص بتخفيف رفع الصوت لم يمنع من قبله الى الادب مع الله تعالى كما يعرف ذلك اهل حضرة الله من الاوليا ووجه الثاني انه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخلص المظلوم من الظالم شر اذا رفع احد الخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الامني عن ذلك لا غير فلهذا امام مشدد **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بعلمه فيما شاهد من الافعال الموجبة للمحدود قبل القضا وبعده وما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضا وبعده مع قوله مالك واحمد انه لا يقضي بعلمه اصلا وسوا في ذلك حقوق الله وحقوق العباد ومع قوله الشافعي في اظهر القولين انه يقضي بعلمه الا في حدود الله تعالى فالاول والثالث فيهما تشديد على القاضي بالتفصيل الذي ذكره وتخفيفه عليه كذلك في حكمه بما علمه من حقوق الناس والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه لا يكره للقاضي ان يتولي البيع والشراء لنفسه مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك يكره له وطريقه ان يوكول فالاول محقق خاص بالا كابر الذين لا يعملون عن طريق الحق بالمحابة ولا يقبلون فضا والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر احد منهم يسوي بقلبه بين الخصمين اذ كان احدهما احسا له بالمحبة والمحابة في البيع والشراء وغير ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء هذا اولى فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحمد في احدي روايتيه انه يقبل شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن الخصم عن القاضي وفي التعر بحاله وفي تادية رسالة وفي الجرح والتعديل بل يجوز ابو حنيفة ان تكون امرأة تجعلها كالرجل في ذلك كله مع قوله الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل في ذلك اقل من رجلين وبذلك قال مالك قال فان كان التخاصم في اقرار بمالك قبل فيه عنده رجل وامرأتان وان كان يتعلق باحكام الابدان لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني وما بعده جعله من باب الشهادة ومعلوم انه يشترط فيها التعدد غالبا ولم يجعل اليقين مع الشا كالشاهد **ومن ذلك** قول المحققين من اصحاب الشافعي ان القاضي كيف عزل نفسه انقر ان لم يتعين عليه وان تعين عليه لم يتعزل فياصح الوجهين مع قول الماوردي انه ان عذله نفسه بعذر جاز او بعذر لم يجز لكن لا يجوز ان يعزل نفسه الا بعد اعلام الامام واستغنايه لانه موكول بعمل يحرم عليه اضا عتله

يف

هد

وعلي الامام ان يعفيه اذا وجد غيره فيتم عزله باستغنايه واعفايه لا بلحدهما ولا يكون قوله عزلة نفسي عزلا لان العزل يكون من الولي وهو لا يولي نفسه فلا يلحقها فالاول فيه تشديد علي الناس وتخفيف علي القاضي بالشرط الذي ذكره فان فقد الشرط كان فيه تشديد علي القاضي في اصح الوجهين دون الوجه الاخر والثاني مفصل **فرج** الامر الي مرتبة الميزان ووجوه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول اصحاب الشافعي والتقليد ان القاضي لو فسق ثم تاب وحسن حاله لا يعود قاضيا غير تجديده ولا يتجلى الجور والاعمال اذ لا يصح فيها العود مع قوله الهروي في كتابه الاشراف ان القاضي لو فسق وانعزل ثم تاب صار واليا نص عليه الشافعي لان عدم صيرورته واليا يسد باب الاحكام اذ الانسان لا يفتك غالبا عن فعل امور يعصي بها فتفتقر الي مطالعة الامام يجوز للحاجة ومع قول القاضي احسين ان حدث الفسق للقاضي واخر التوبة انعزل وان عجل الاقلاع عن ذنبه وندم لم ينعزل لانها العصمة عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل **فرج** الامر الي مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الحاكم لا يحكم في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة وانما يحكم بعد سؤاله عن العدالة الباطنة قولا واحدا وامام اعدي ذلك فلا يسأل الا ان يطعن الخصم في الشاهد فتعي طعن سأل ومتي لم يطعن لم يسأل فتسمع الشهادة ويكتفي بعد التهم في ظاهر احوالهم مع قوله مالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه ان الحاكم لا يكتفي بظاهر العدالة بل يصير عن الحاكم حتى يعرف العدالة الباطنة سوا اطعن الخصم ام لم يطعن وسوا كانت الشهادة في حد او غيره ومع قوله احمد في الرواية الاخرى ان الحاكم يكتفي بظاهر الاسلام ولا يسأل عن الاطلاق فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف **فرج** الامر الي مرتبة الميزان وكلام من الاقوال الثلاثة وجه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الدعوي بالجرم المطلق تقبل مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انها لا تقبل حتى يعين سب الجرح ومع قوله مالك ان كان الجرح عالما بما يوجب الجرح مترزا في عدالة قبل جرحه مطلقا وان كان غير متصف بهذه الصفة لم يقبل الا بتبيين السب فالاول تشدد وعلي الشهود وما يبين علي رد شهادتهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل **فرج** الامر الي مرتبة الميزان ويصح حمل الاول علي من لم يكن محفوظ الظاهر بما يرد به الشهادة والثاني وما وافقه من قوله مالك علي من احتمل حالة العدالة وعدمها قبل هذا لا بد من تبيين سب الجرح لينظر فيه الحاكم فيرد او يقبل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يقبل جرح النساء وتعديلن للرجال مع قوله مالك والشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه لا يدخل

النساء في ذلك فالاول تشدد وعلي الشهود وما يبين علي شهادتهم في صورة التخرج والثاني تخفيف عليهم **فرج** الامر الي مرتبة الميزان **وجه** الاول ان المرأة قد تكون عالمة باحكام الجرح والتعديل بل ربما تكون اعرف من كثير من الرجال **وجه** الثاني ان الجرح في التعديل يحتاج الي مخالطة شديدة للاجانب من الرجال وهذا اقل ان يتفق لامرأة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه يكتفي في العدالة بقول المزي فلا عدل رضي مع قول الشافعي ان ذلك لا يكفي حتى يقول هو عدل رضي لي وعلي ومع قوله مالك ان كان مزي عالما باسباب العدالة قبل قوله في تركية فلا عدل رضي ولم يقتصر الي قوله علي ولي فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل **فرج** الامر الي مرتبة الميزان ويصح حمل الاول علي العالم العظيم باسباب العدالة والجرح الذي يحيط بالاموال الناس وابضاعهم والثاني علي من كان دون في الاحتياط فان مثل هذا قد يتساهل في وصف الشاهد فاذا قال علي ولي ارتفعت الرتبة وكذلك علم توجيه قوله مالك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي علي غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه من وكيل او وصي مع قوله الامامة الثلاثة انه يقضي علي الغائب مطلقا واذا اقصي الانسان بحق علي غائب او صبي ومجنون فعند احمد لا يحتاج الي اخلافه وقال اصحاب الشافعي يحتاج الي تخليفه في اصح الوجهين فالاول تشدد وعلي القاضي وعلي صاحب الدين مخفف عن المديون بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه والاول في سدا التحليف مخفف والثاني تشدد **فرج** الامر الي مرتبة الميزان **وجه** الاول ان صاحب الحق قد يكون الحق بمحنة من الوكيل او الوصي **وجه** الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسئلة التحليف الاكتفاء بالقضا وحمل المدعي علي الصدق ووجه الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصح حمل الاول علي اهل الخوف من الله والثاني علي من كان بالصد من ذلك **قلت** وسني علي ذلك مسئلة في علم التوحيد وهي ان من قال يجوز القضا علي الغائب يجوز قياس الغائب علي الشاهد في صفات البارئ جل وعلا ويقول صفاته الحق تعالى غيره لا عينه قياسا علي الانسان فانه قد يسلب العلم والابصار وجسمه كامل ومن يقول لا يجوز القضا علي الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفاته الحق تعالى عينه لا غيره ليسا من صفات خلقه وعلي ذلك اهل الكشف حتى قال الشيخ محيي الدين فرج الله الامام الي حنيفة ورواه كل حنيفة حيث لم يقض علي الغائب بشي **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان كتابه القاضي الي القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والتخلع مع قوله مالك انه يقبل كتاب القاضي الي القاضي في ذلك كله فالاول تشدد والثاني تخفيف **فرج** الامر الي مرتبة

في

ضي

الميزان **ووجه** الاول لاخذ بالاحتياط في اقامة الحدود والحقوق المتعلقة بالاديين
 فلا تقدم على اقامة حاكم الحاكم بطلاق مثلاً الاستيغاث وقد يكون الكتاب زور على
 القاضي **ووجه** الثاني ان منصب القاضي يندرج فيه التزوير عليه ولو لا انه
 غلب على ظنه انه خط ذلك القاضي ما حكم بحقه بقتله ويصح حمل الثاني على
 ما اذا كان حامل الكتاب عدلاً مرضياً واولاً على ما اذا كان بالصد من ذلك
ومن ذلك قولنا في حقيقته والشافعي واحمد انه لو كانت قاضيان في
 بلد واحد لم يقبل قال **البيهقي** وهو الاظهر عندي وما حكاه الطحاوي عن
 ابي حنيفة من انه يقبل انما هو مذهب ابي يوسف وعليه عدم القبول فيحتاج الى
 اعادة البيعة عند الاخر بالحق ان ذلك لا يقبل الا في البلد الثانية فالاول مشدد
 لاستغنا القاضي عن المكاتب بمسافهته بالمادة او بسماع البيعة منه والثاني
 الذي هو قولنا في يوسف مخفف اذ لا فرق في اخبار القاضي بتلك القضية بين
 ان يكونا في بلد واحد او بلدين لا يختلف ذلك بالقرب والبعد **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة وما لك في احدي روايتيه
 ان صفة تادية الرسول كتاب القاضي الى القاضي ان يقول لشاهدين للمكاتب
 اليه يشهدان هذا كتاب القاضي فلان قراه علينا او قرئ علينا بحضرته مع قول
 مالك في الرواية الاخرى انه يكفي قول الشاهدين هذا كتاب القاضي فلان المشهود
 عليه بذلك قال ابو يوسف واحمد انه لا يفيده تشديده وهو محمول على حال
 من لا معرفة له في معرفة الاحكام والثاني مخفف وهو محمول على العالم بالاحكام
 التي يقتضي اليها في الحكم **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا مالك
 واحمد والشافعي في احد قوليه انه لو حكم رجلان رجلاً من اهل الاجتهاد في شيء
 وقال له رضىنا بحكمك فاحكم علينا لزمهما العمل بحكمه نراد مالك واحمد انه
 وافق حكمه لاي حاكم البلد فتقد وعيضية قاضي البلد اذ رفع اليه فان لم يوافق
 راي حاكم البلد فلما كان يبطلد وان كان فيه خلاف بينه لائمة مع قولنا للشافعي في
 القول الاخر انه لا يلزمهما العمل بحكمه الا بتراضيهما بل ذلك منه كالفتوي **فهر**
 ان هذا الخلاف في مسئلة التحكيم انما تعود الى الحكم في الاموال واما النكاح واللغة
 والقدف والقصاص والحدود فلا يجوز ذلك فيه اجماعاً فالاول مشدد مع
 مراعاة الشرط الذي ذكره مالك واحمد والثاني فيه تخفيف لعدم الزامهما
 بما حكم المحاكم الا برضاهما **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين
 ظاهر **ومن ذلك** قولنا مالك واحمد ان الحاكم لو نسي ما حكم به فشهد عنه
 شاهداً ان حكمه به قبل شهادتهما في حكمه بذلك مع قولنا في حقيقته والشافعي
 لا يقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى يذكرا حكمه به فالاول مخفف والثاني

مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته والشافعي
 في اصح قوليه واحمد ان القاضي لو قال في حال ولايته قضيت علي فلان بحق او بعد قبل
 منه ويستوفي الحق والحد مع قولنا مالك انه لا يقبل قوله حتى يشهد بذلك عدلان
 او عدل مع قولنا للشافعي في القول الاخر كذهب مالك مخفف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضي العدل الضابط والثاني
 على من كان بالصد من ذلك **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة انه لو قال
 بعد عزله قضيت كذا في حال ولايته لم يقبل منه مع قولنا احمد انه يقبل منه فالاول
 فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول
 على القاضي المعروف برقة الدين في غالب حواله والثاني على القاضي الدين بخير
 الذي ضرب به المثل في الضبط **ومن ذلك** قولنا مالك واحمد والشافعي ان
 حكم الحاكم لا يخرج الامر عما هو عليه في الباطن وانما يتخذ حكمه في الظاهر فقط فاذا
 ادعي شخص على شخص حقاً واقام شاهدين بذلك فحكم الحاكم بشهادتهما فان كانا
 شهدا حقاً وصدقا فقد حل ذلك الشيء المشهود له ظاهراً وباطناً وان كانا شهدا
 زوراً فقد ثبت ذلك الشيء المشهود له في الظاهر بالحكم واما في الباطن اي فيما بينه
 وبين الله تعالى فهو على ما لك المشهود عليه كما كان سوا كان ذلك في الفروج امر
 في الاموال مع قولنا في حقيقته ان حكم الحاكم اذا كان عقداً او فسخا حيل الامر عما
 هو عليه ويتخذ حكمه به ظاهراً وباطناً فالاول مشدد وهو خاص بالورع والا
 والثاني مخفف وهو خاص بمن كان بالصد من ذلك **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ووجه** الاول الاحتياط للاموال والابضاع وربما حكم الحاكم ببيعة
 وظهرت زوراً فلذلك تقدر ظاهراً فقط وايضاً ذلك ان الشارع امرنا باجر
 احكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما اشار الى ذلك في حديث امرت ان اقاتل
 الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماً ومالاً لم اجن
 الاسلام وحسابهم علي الله تعالى فانظر كيف رد امرهم في الباطن الى الله العالم
 بسر ابرهم لان احدهم قد يقول لها بلسانك ولا يعتد ذلك بقلبه **ووجه** الثاني
 ان منصب الحاكم الشرعي يحل ان يتنقض حكمه في الاخرة لان اذه الشارع له في الدنيا
 ان يحكم باجتهاده فكان شرعاً من الله ومعلوم ان الحق تعالى لا يواحد من حكم
 بما شرع ومن هنا يعرف قولنا من قال ان الحقيقة لا تحالف الشريعة ومنه قال
 انها قد تخالفها كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب الاجوبة المروية عن ائمة الفقهاء
 والصوفية فرحم الله الامام ابي حنيفة ما كان ادق نظره ومداركه ورجحانه عن
 بقية المجتهدين امين **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان الوكالة تثبت بخير الواحد
 ولا تثبت عزلاً الوكيل الا بعد الاستئذان مع قولنا لائمة الثلاثة انه يستلزم في

بي

حتياط

ثبوت الوكالة والغرض شاهدان عدلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح
 حمل الاول على من يوثق بقوله كل ذلك والثاني على من كان بالصد من ذلك
 فلا يوثق بخبره او شهادته وحده والله اعلم **باب**
القسمة انفق الامتعة على جواز القسمة او الشراكا قد ينصرف به بالمساركة هذا
 ما وجدته من مسایل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك ان
 القسمة افراز ان تساوت الاعيان والصفات فيميز حق كل من الشريكين عن حق صاحبه
 حتى يجوز لكل من الشريكين ان يبيع حصته مع قول في حقيقته والشافعي ان القسمة بمعنى
 البيع لكن فيما يتفاوت كالتياب والغفار اما فيما لا يتفاوت فهي افراز للمكيلات
 والموزونات والمعدونات من الجوز والبيض وبه قال احمد وسني علي القولين ان
 من قال انما افراز يجوز قسمة الثمار التي يجري فيها الربا بالخرص ومن قال انما
 بيع بمنع جواز ذلك فالاول مفصل والثاني كذلك ولكل منهما وجه الى التحفيف ووجه
 الى التشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول في حقيقته لو طالب
 احد الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر على الاخر فان كان الطالب للقسمة منها
 وهو المتضرر لم يقسم وان كان الطالب لها هو المستفيع بها اجبر المتنع منها
 عليها مع قول مالك انه يجبر المتنع على القسمة بكل حال ومع قول اصحاب
 انه ان كان الطالب هو المتضرر اجبر على اصح الوجهين ومع قول احمد انه لا يقسم
 بلباع ويقسم منه فالاول مفصل والرابع مخفف بترك القسمة **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاقوال الاربعة ظاهرة لا تخفى على الفطن **ومن ذلك**
 قول في حقيقته ومالك في احدي روايته ان اجرة القاسم على قدر الدور والمستفيين
 لا على قدر الانصباء مع قول مالك في الرواية الاخرى والشافعي واهلنا على قدر
 الانصباء احره هي على الطالب خاصة وعليه وعلى المطلوب منه قال ابو حنيفة
 بالاول وقال مالك والشافعي واصحابنا احمد انها على الجميع فالاول ما بين مشدد
 من وجه ومخفف من وجه وعكسه كما ترى **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول في حقيقته انه لا يصح القسمة في الرقيق بين جماعة اذ اطلبها احدهم
 مع قول بقية الامية انها تنفع القسمة فيه كما يقسم سائر احيوانات بالتعديل والقرعة
 ان تساوت الاعيان والصفات فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان والله اعلم **كتاب**
الدعوى والبيات انفق الامتعة على نداء ادعي على رجل في بلد اخر فيه
 حاكم وطلب احضاره الى البلد الذي فيه المدعي لا يجاب سواء له وعليه ان الحاكم
 يسمع دعوى الحاضر ويثبت على الغائب وعليه ان لو تنازع اثنان في خايط بين
 ملكيهما غير متصلة بينا احدهما اتصالا لبيات جعل بينهما وان كان لاحدهما

عليه جذوع قدم علي الاخر وعليه لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل وادعي انه
 عبده فكذبه فالقول قول المالك بيمينه انه حر وان كان الغلام طفلا صغير الامية
 له فالقول قول صاحبه ليدفان ادعي رجل نسبه لم يقبل الا بيمينه وانفقوا على انه
 اذ اثبت الحق على الحاضر بعدلين يحكم ولا يحلف المدعي مع شاهده به وانفقوا على
 ان البيعة على المدعي واليمين على من انكره **فمن ذلك** قول في حقيقته لو ادعي رجل على رجل اخر
 في بلد اخر حاكم فيه وطلب احضاره منه لم يلزمه الحضور الا ان يكون بينهما مسا
 يرجع منها في يومه الى بلده مع قول الشافعي واهلنا انه يحضره احكام سواء قربت
 المسافة ام بعدت فالاول مخفف على المدعي عليه مشدد على المدعي بالشرط الذي
 ذكره والثاني عكسه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على كابر
 الناس الذين يسبق عليهم الحضور من تلك البلد قياسا على المرضي وغيرهم
 من اصحاب الاعذار كما يحمل الثاني على من لم يسبق عليه **ومن ذلك** قول في
 حقيقته ان احاكم لا يحكم بالبيعة على غائب ولا على من هرب قبل احكامه وبعد اقامته
 البيعة ولكن يأتي من عند القاضي ثلاثة الى اربعة يدعونه الى احكامه فان جاوا
 فتح عليه **وح** كمن عني يوسف انه يحكم عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على غائب
 بحال الا ان يتعلق احكامه بالحاضر مثل ان يكون الغائب وكيل ان يكون جماعة
 شركا في شيء فيدعي على احدهم وهو حاضر فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم
 على الغائب للحاضر اذا اقام احكامه البيعة وسال الحاكم له وقال الشافعي يحكم
 على الغائب اذا قامت البيعة للمدعي على الاطلاق وبه قال احمد في احدي روايته
 فالاول مخفف على الغائب مشدد على المدعي بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد عليه
 على الاطلاق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** من قال انه لا يقضي على
 الغائب العمل بالاختياط فقد يلحق بجنته وتبين للحاكم انه مظلوم لو كان حاضرا ووجه
 من قال يحكم عليه ان البيعة كافية للحاكم قائمة مقام حضوره فان الذي تشهد
 به البيعة في عينه هو الذي تشهد به عليه في حضوره **ومن ذلك** قول مالك
 والشافعي في الاصح من مذهبه ان البيعة اذا قامت على غائب او صبي او مجنون
 فلا بد من تخليف المدعي مع البيعة وعن احمد روايتان احدهما يحلف والثانية
 لا يحلف فالاول فيه تشديد وعمل بالاختياط للغائب والصبي والمجنون والثاني
 فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية لاجل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح
 حمل من قال يحلف المدعي مع البيعة على ما اذا كان في البيعة قاله ولم يثبت والثاني
 على البيعة العادية كالعلماء والصلحاء **ومن ذلك** قول في حقيقته انه لو مات رجل
 وخلف ابنا مسلما وابنا نصرانيا فادعي كل واحد منهما انه مات علي وبنيه وان يورثه

قده

بي

اومات من عرفه انه كان نصرانيا وشهدت بيته انه اسلم قبل موته وشهدت اخرى انه
 مات علي الكفر انه يقدم بيته الاسلام مع قول الشافعي في احدي قوليه ان البيتين
 يتعارضان فيسقطان ويصير كانه لا بيته فيحلف النصراني ويقضي له ومع قوله
 انهما يستعملان فيقترع بينهما ويغسل ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول
 وبه قال احمد يرجح لبوت دين الاسلام والثاني يرجح لبوت الكفر وبقية الاقوال
 ظاهرة **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قوله لا يمتد الثلاثة انه
 لو قال لا بيته في كل بيت في زور ثم اقام بيته قبل مع قول احمد انهما لا تقبل فالاول
 فيه تخفيف علي المدعي لاحتمال انه قال ذلك في حال عصب او غفلة والثاني فيه
 تشديد عليه ولا عنده من اقر **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول
 ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه ان بيته خارج مقدمة علي بيته صاحب
 اليد في الملك المطلق دون المضاف الي سبب لا ينكره كالمستحب من الشايب التي
 لا تنسج المرأة واحدة والنساج التي لا تنكر فان بيته صاحب اليد تقدم حينئذ
 واذا ارخا فان صاحب اليد سبق تاريخا قدم ايضا مع قوله مالك والشافعي
 ان بيته صاحب اليد مقدمة علي الاطلاق فالاول تشدد علي صاحب اليد بالتفصيل
 الذي ذكره والثاني تخفف عليه **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **وجه** الاول
 ان البيته من اخرج قد تكون اقوي من وضع اليد لانه ما كل واضح يده علي
 شي يكون بحق **وجه** الثاني عكسه وما كل بيته تكون صادقة ويصح حمل
 الاول علي حال اهل الدين والورع دون اخرج فالحاكم يحرر الامر في ذلك ويحكم
 بما يراه ابرار الزمته او لزمته الخصمين او احدهما وهو مع ذلك علي غير النار
 فنسأل الله اللطف **ومن ذلك** قوله لا يمتد الثلاثة اذا تعارضت بيتان
 واحدهما شهر عدل لم ترجح بذلك مع قولهما ترجح به فالاول فيه تشدد علي
 شهر البيتين والثاني تخفف عليهما **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان والمدار
 علي ما يقوم عند الحاكم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو ادعي رجل شيئا في جد
 اثنين وتعارضت البيتان لم يسقط بل يقسم ذلك الشئ بينهما مع قوله مالك
 انهما يتخالفان ويقسم ذلك بينهما فان حلف احدهما ونكح الاخر فضي لهما الف
 دون الناكل ومع قول الشافعي في احد قوليه انهما يسقطان معا كالم يكن منه
 فالاول فيه تشدد علي صاحب اليد باخراج نصف ما يده للمخرج وكذلك
 القول في الثاني والثالث فظاهر لعدم ما يبرح به الحاكم فان شا احكامهم
 وان شا اقرع وان شا توقف **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة ومالك انه لو ادعي شخص انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت
 دعواه من غير ذكر شرط الصحة مع قول الشافعي واحمد انه ليس للحاكم سماع

دعواه الا بعد ذكر شرط الصحة التي تقتضي صحة النكاح اليها وهو ان يقول تزوجتها بولي
 مرشد وشاهدي عدل ورضاها ان كان يشترط فالاول تخفف علي المدعي والثاني فيه
 تشدد عليه **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان ويصح حمل الاول علي من عرف بالدين والورع
 والعلم والثاني علي من كان بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو
 نكح المدعي علي من الميمن لا ترد بل يقضي بالنكول ومع قوله مالك انه لا ترد ويقضي علي
 المدعي عليه بنكوله فيما ثبت بشاهد ويمين او شاهد وامرأتين ومع قول الشافعي
 انه يرد اليه من علي المدعي ويقضي علي المدعي عليه بنكوله في جميع الاشيا فالامتنع ما بين
 مشدد في شي وتخفف في اخر كما ترى **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة لا يغلظ اليه من بالزمان ولا بالمكان مع قوله مالك والشافعي واحمد
 في احدي روايتيه انها تغلظ بهما فالاول تخفف والثاني مشدد ويصح حمل من قال
 بالتغلظ علي اهل الرية ومن قال بالتخفيف علي اهل الدين والصدق **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة لو شهد عدل علي رجل ما نه عتق عبده فانكر السيد لم تقم الشهادة مع
 قول الامتد الثلاثة انه يحكم بعقده فالاول تخفف علي السيد والثاني مشدد وعليه
فرجع الامر الي مرتبي الميزان **وجه** الاول مراعاة حق الادعي **وجه** الثاني
 مراعاة حق الله وهما اسرار لا تستطرق في كتاب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو
 اختلف الزوجان في مناع البيت الذي يسكنانه ويديهما عليه ثابتة ولا بيته فما
 كان في يديهما مساهد فهو لهما وما كان في يديهما من طريق الحكم فما صلح للرجل
 فهو للرجل والقول قوله فيه وما صلح للنساء فهو للمرأة والقول قوله فيه وما
 كان يصلح لهما فهو للرجل في الحياة وما بعد الموت فهو للباقي منهما مع قوله مالك
 ان كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافعي هو بينهما بعد التخالف ومع
 قول احمد ان كان المتنازع فيه مما يصلح للرجل كالطبايسة والعماير والقول قوله
 الرجل فيه وان كان مما يصلح للنساء كالمقانع والوقايات والقول قوله المرأة فيه
 وان كان مما يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين ان يكون يديهما عليه
 من طريق المشاهدة او من طريق الحكم وكذا الحكم في اختلاف ورثتهما والقول قوله
 الباقي منهما ومع قول ابي يوسف ان القول قوله المرأة فيما جرت العادة انه قد مر
 جهات **مسألة** فالاول مفصل والثاني مشدد علي المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود
 مرجح والرابع مفصل في غاية التحقيق والوضوح والخامس مشدد علي الزوج فقد
 يكون ما ادعاه من جهات هاهولده وكان عندها كالعارية ان وجدها موافقة صاحبها
 والا احد منهما كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو كان لشخص دين علي اخر يحججه اياه وقد رلد
 علي كل مال فلان ياخذ منه مقدار دينه لغير اذنه لكن من حبس ماله مع قوله مالك

الائمة الثلاثة ان شهادة الصبيان لا تقبل مع قول مالك انما تقبل في الجراح اذا كانوا
 قد اجتمعوا الامر بمباح قبل ان يتفرقوا وهي رواية عن احمد وعنده رواية ثالثة انما
 تقبل في كل شيء اي بشرط النصاب المختبر في ذلك الامر فالاول فيه تشديد على المدعي
 والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره والثالث محقق عليه **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان فمن الائمة من عليه حكم الارواح وجعل الحكم لها فان ادركها
 لا يختلف بكونها صالحة ولا صغيرة فروح الكبير كروح الصغير **وقد اجمع اهل**
 الكشف على ان الروح خلقت باللغة دار كد عارفة بما يجب لله وبما يستحيل عليه
 لا تقبل الزيادة في جوهرها كما للملائكة ولا ترفي لها في المقامات عكس من غلب
 جانب الاجسام على حكم الارواح فان اجسم يقبل الزيادة والنمو في جوهر ذاته
 كما هو مشاهد كما اشار اليه حديث رفع القلم عن ثلاث فانه قال فيه وعن
 الصبي حتى يبلغ بخلاف الارواح فانما خلقت باللغة كما مر ولو لا ذلك ما شهدت
 لله تعالى بالربوبية وقبل ذلك منها يوم الست بركم وهذا اسرار ربحها اهل
 الله تعالى لا تستطر في كتاب **ومن ذلك** قولنا في حقيقته لا تقبل شهادة المحدود
 في القذف وان تاب اذا كانت توبته بعد الحد مع قول الائمة الثلاثة انه تقبل
 شهادته اذا تاب سواء كانت توبته بعد الحد او بعده الا ان مالك يستترط مع
 التوبة ان لا تقبل شهادته في مثل الحد الذي قيم عليه فالاول مشدد والثاني
 محقق ووجه الاول العمل بطواهر الايات والاهتمام بظواهر قولنا في ولا تقبلوا
 لهم شهادة ابدوا وليكن هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلاحوا
 ومن هنا قال مالك يستترط في صحة توبة القاذف اصلاح العمل والكف
 عن المعصية وفعل الخيرات والتقرب بالطاعات ولا يتقيد ذلك بسنة ولا
 غيرها وقال احمد ان مجرد التوبة كافي ولو لم يعمل صالحا بعدها فالعمل ما بين
 مشدد في تحقيق التوبة وفي مطلقها **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل
 قوله من قال يستترط في صحة التوبة الاستبراء بحد تقبيل العين ان لا يعود
 الى ذلك الذنب على من ظهر لنا منه راحة ميل الى المعاصي بعد التوبة وقوله
 من قال مجرد التوبة كاف على من لا ميل له الى تلك المعصية **ومن ذلك**
 قولنا الشافعي ان صفة توبة القاذف ان يقول قد في باطل فحرم وان نادى عليه
 ولا اعود اليها اي ما قلت مع قول مالك واحمد ان صفتها ان يكذب نفسه
 قالوا او تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا فالاول فيه تشديد في الافصاح عن
 التفصيل من القذف والثاني محقق فيه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قولنا في حقيقته ومالك ان لعبه لسطر في حرام وان كثر منه
 ردت شهادته مع قولنا الشافعي انه لا يجزم الا ان كان يعوض ويستغفر عن

فرض الصلاة ولم يتكلم عليه سبقي فالاول مشدد قياسا على ما ورد من النهي عن الردشين
 والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول انه لعبه يصدر عن ذكر الله وعن الصلاة غالبا فكانه الايق به التحريم **ووجه**
 الثاني انه فيه تقلم المكاييد في حرمه العذر من الكفار والبغاة فكان الايق به عدم
 التحريم لا يلائم محض الله واللعب المهي عنده في الشريعة فافهم **ومن ذلك** قولنا
 الشافعي ان شرب البسند المختلف فيه لا تزد به الشهادة ما لم يسكر مع قولنا مالك واحمد
 في احدي روايتيه انه يجزم ويقتضي بشربه وتزد به شهادته ومع قوله في الرواية الاخرى
 كذهبه الى حقيقته فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من رواية
 احمد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان اقدام علي يقتضي احد
 انما يكون باس مخرج عليه **ووجه** الثاني انه منصب الشاهد مبعود عن الذنب والا
 ضيع اموال الناس وحقوقهم يقولون الطعن فيه **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان شهادة
 الامعي تقبل اصلا مع قولنا مالك واحمد انها تقبل فيما طريقه السماع بالنسب والموت
 والملكة المطلق والوقف والعق وسابر العقود كالنكاح والبيع والصلح والاجارة
 والاقرار وكخود ذلك سواء اتمها اعمي وصير انعمي ومع قولنا الشافعي انها تقبل
 في ثلاثة اشيا فيما طريقه الاستفاضة وفيما اذا اضبط على انسائه صنفه اقرارا مثلا
 شرم يتركه من يده حتى ادرك الشهادة عليه فالاول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني
 فيه تخفيف والثالث فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
 ظاهر **ومن ذلك** قولنا في حقيقته واحمد انه لا يقبل شهادة الاخر من ان فممت
 اشارته مع قولنا مالك انها تقبل اذا كانت اشارته مفهمة وهو احد الوجهين لصحاب
 الشافعي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ووجه** الاول الاحتياط للموال والابضاع فلا ينبغي الاقدام على العمل
 بقوله شهادته **ووجه** الثاني ان الاشارة المفهمة قائمة مقام صريح اللفظ
 بل قال بعض المحققين انها اوضح من العبارة بقرينة قولهم لو نوي لصلاة خلف زيد
 فبان عمر ولم يعم الا ان اشار اليه مع النية لقوله هذا وبقرينة ان الاشارة لا تحمل
 التاويل بخلاف العبارة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان شهادة العبد
 غير مقبولة على الاطلاق مع قولنا احمد في المشهور عنه انها تقبل فيما عدا الحدود
 والقصاص فالاول مشدد والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاحتياط للابضاع والاموال والتحقوق
 فقد نهي العبد في الزور وعدم الضبط لنقص عقله فكان اشبه بالمغفل **ووجه**
 الثاني انه قد يكون العبد ضابطا حادقا كالحرق وقد قال تعالى ان اكرمكم عند الله
 اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا فضل العبد على عبي ولا عبي على عبي ولا احقر على

اسود ابانقوي **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والسافعي ان العبد لو تحمل شهادة
خاله فله وادها بعد عتقه قبلت مع قوله مالك انه ان شهد بغيره في حاله وورث
لم تقبل بعد عتقه وكذلك اختلافهم فيما تحمله الكافر قبل اسلامه والصبي قبل
بلوغه فانه احكم فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في مسئلة العبد فالاول من المسائلتين
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
في المسائلتين ان العبرة بحالة الاد او وجه الثاني فيها ان العبرة بحال المتحمل **ومن ذلك**
قول أبي حنيفة انه يجوز الشهادة بالاستفاضة في خمسة اشياء النكاح والخلع
والنسب والموت وولاية القضاء والملك والعتق والوقف والولاة مع قوله احمد
انه يجوز في تسعة اشياء الثمانية المذكورة عند السافعية والتاسعة الدخول في الامة
ما بين مسدد ومحقق في الامور التي يجوز فيها الشهادة بالاستفاضة من حيث الزيادة
والنقص **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قول
السافعي يجوز الشهادة من جهة اليد بان يرى ذلك الشيء بيده يتصرف فيه مدة
طويلة فيشهد له باليد وهل يجوز ان يشهد له بالملك وجهان احدهما انه يجوز
الشهادة فيه بالاستفاضة وبه قال ابو حنيفة والاصطخري واحمد في احدي روايتيه
والوجه الثاني انه لا يجوز وبه قال ابو اسحاق المروزي ومع قوله أبي حنيفة يجوز
الشهادة في الملك بالاستفاضة ومن جهة ثبوت اليد وهي الرواية الاخرى عن
احمد ومع قوله مالك انه يجوز الشهادة باليد خاصة في المدة اليسيرة دون الملك
بانه كان المدة طويلة كعشرين يوما فوقع له بالملك اذا كان المدعي حاضرا
حال نصرته فيها وخبره لها الا ان يكون المدعي قرا بته او يخاف من سلطان ان
يعارضه فالاول من قول السافعي ومنه قول أبي حنيفة والاصطخري ومنه قول احمد
محقق والثاني وهو قول المروزي مسدد ومع قوله أبي حنيفة محقق وقوله مالك
فيه تشديد من حيث عدم الشهادة بالملك على ما ذكرناه من الشرط **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال واضحة **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه
يجوز شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وهي رواية احمد مع قوله مالك والسافعي
واحمد في الرواية الاخرى ان لا تقبل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
ووجه الاول معاملة الكفار باعتقادهم فانه اهل دينهم عندهم عدول ووجه
الثاني معاملة اهل الذمة المسلمين لان الاسلام هو الشرع الذي امرنا ان نحكم
به واذا كانت الشهادة تزد بمعاضي اهل الاسلام فكيف بالكفر فافهم **ومن ذلك**
قول الامية الثلاثة بعدم قبول شهادة الكفار على المسلمين في الوصية
في السفر اذا لم يوجد غيرهم مع قوله احمد انها تقبل ويخلفان باسناد مع شهادتهما
انما ما خانا ولا تملأ ولا يملأ ولا يغيرا وانما الوصية الرجل فالاول مسدد والثاني

قوف

فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول عدم الو
يقول الكافر في الغالب **ووجه** الثاني انه قد يغلب على ظنه الحاكم صدق الكافر
فيبني عدم القبول جريا على قواعد الشريعة من كثير من المسائل **ومن ذلك** قول
الامة الثلاثة انه لا يجوز احكام بالشاهد واليمين في الاموال والحقوق مع قوله أبي حنيفة
انه لا يصح احكام بالشاهد واليمين في الاموال وحقوقها فالاول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة واحمد
في احدي روايتيه لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قوله احمد في الرواية الاخرى
انه يحلف المعتق مع شاهد ويحكم له بذلك فالاول مشدد ولعله اذا انكر المعتق العتق
دون ما اذا اسكت والثاني فيه تخفيف من حيث احكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد
من حيث الحلف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قوله مالك انه يحكم في
الاموال وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين ومع قوله السافعي واحمد انه لا يحكم
بهما مع **ك** السافعي واذا احكم بالشاهد واليمين بغير شاهد نصف المال
مع قوله مالك واحمد انه بغير شاهد المال كله فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان مع ما استنبينا على ذلك من غرامة المال كله او نصفه
ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يقبل شهادة العدو وعليه عده اذا لم تكن العداوة
بينهما تخرج الى الفسق مع قوله الامية الثلاثة انها لا تقبل على الاطلاق فالاول فيه
تخفيف على المدعي والثاني بالعكس وقد افني بعضهم بعدم قبول شهادة بني وابل عن بني
حرام وعكسه وخالف في ذلك اهل عصره فليتامر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
وما لك لا تقبل شهادة الوالد لولده وعكسه مع قوله السافعي انه لا يجوز شهادة الوالدين
من الطرفين للمولودين ولا شهادة المولودين للوالدين الذكور والاناس سواء بعدوا او
قربوا ومع قوله احمد في احدي روايتيه تقبل شهادة الابن لابييه وتقبل شهادة الاب
لابنه ومع قوله في الرواية الاخرى انه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه ما لم يجز لغيره ففهم
في الغالب وله رواية اخرى كالجماعة واما شهادة كل منهما على صاحبه فمقبولة عند
الجميع الاما يروى عن السافعي انه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحدود
لانها مد في الميراث فالعلماء ما بين مسدد ومحقق كما نرى **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يقبل شهادة الاخ لاخته والصديق
لصديقه مع قوله مالك انها لا تقبل فالاول فيه تخفيف على النكاح لنقص شققة الاخوة
والاصدق ومحبتهم عن شققة الوالد والولد ومحبتهم فلا تحل تلك المحبة والشفقة
الضعيفة على ان يشهد لاخته وصديقه باطلا بخلاف الوالد والولد كما هو مشاهد
والثاني فيه تشديد على الناس لا يجوزوا احدهم غالبا من صديق واخ فربما لم يكن محاضرا
لذلك العقد اذ لك الاخ والصديق فاذا لم يقبل ما ضاع حقه **ومن ذلك** قوله

الائمة الثلاثة انما لا تقبل شهادة احد الزوجين للآخر مع قول الشافعي انهما تقبل فالاول
 مسدد والثاني محقق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول لا اخذ بالا
 فقد تغلب الشبهة على احدى ما يرضي خاطره بشهادة الزور **ووجه** الثاني نذرة
 وقوع مثل ذلك **ومن ذلك** قول الشافعي انه يقبل شهادة اهل الامور
 والبيع اذا كانوا مستجيبين للكذب الا الخطاينة وهم قوم من الرافضة يصيدون
 من حلفهم ان له علي فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قوله مالك واحمد انه لا يقبل
 شهادة اهل الاطلاق فالاول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي انه يقبل
 شهادة البدرى على القروي اذا كان عدوا للبدرى في كل شيء مع قوله احمد انما لا يقبل
 مطلقا ومع قوله مالك انما لا يقبل في الجراح والقتل خاصة ولا يقبل فيما عدا ذلك
 من الحقوق التي يمكن اشهادها فيها الا ان يكون تحملها في البداية فالاول
 محقق والثاني مسدد والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول الائمة الاربع ان من نعت عليه الشهادة لم يجز له اخذ الاجرة عليها ومن
 لم يتغير عليه جاز له اخذ الاجرة الا على وجه الشافعي **ومن ذلك** قول مالك في
 المشهور عند ان الشهادة جائرة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الاميين سواء
 اكان ذلك في مال او جوارح او قصاص مع قوله في حقيقته انما لا يقبل في حقوق الاميين
 سوى القصاص ومع قوله الشافعي في اظهر قوليه انما لا يقبل في حقوق الله عز وجل
 كحد الزنا والسرقة والشرب فالاول محقق والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف
 على الشهود وتشديد على احمده **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي حيزان يكون في شهود الفرع نسام مع قوله مالك واحمد انه لا يجوز
 فالاول محقق والثاني مسدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشهد ثمان كل واحد منهم على شاهد من شهود اهدى
 الاصل ومما قال الشافعي في اظهر القولين والقول الثاني يحتاج ان يكونوا اربعة
 فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهدان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي حقيقته
 والشافعي في القديم واحمد انه لو شهد شاهدان بماله ثم رجعا بعد احكام الله
 فعلهما الغرم مع قول الشافعي في الجديد انه لا شيء عليهما فالاول فيه تشديد
 على الشهود والثاني محقق عليهما **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
 تاديب الشهود لئلا يخذوا حذرهم في المستقبل فلا تشهد الا عند يقين ووجه الثاني
 انه المراد على احكام الله عليهما **ومن ذلك** قول الشافعي حقيقته ان احكاما اذا حكم بشهادة
 فاسقين ثم علم حالهما بعد احكامهم لم ينقض حكمه مع قوله مالك واحمد والشافعي

حياط

في احد قوليه انه ينقض حكمه فالاول محقق على ما ذكره والثاني مسدد والعمل به لا يحوط
 للدين **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي حقيقته انه لا تقرير
 على شاهد الزور انما يوقف في قومه ويقال لهم انه شاهد زور مع قول الائمة الثلاثة
 انه يجزى ويوقف في قومه فيعترفون انه شاهد زور او مالكة ويشهر في المساجد
 والاسواق وبجامع الناس فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ويصح حمل الاول على من لم يعتد الزور والثاني
 على من تكرره منه **كتاب العتق**
 اتفق الائمة على ان العتق من اعظم القربات المندوب اليها هدايا واجد من مسايل
 الاتفاق واماما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو اعتق شقفا
 له في مملوك مشترك وكان موصرا لعتقه عليه جميعه وبضم حصته شركه وان كان معصرا
 عتق نصفه فقط مع قوله في حقيقته انه لعتق حصته فقط ولشركه اختيارين ان يعتق
 نفسه او يستسعي العبد وبضم شركه المعتق ان كان موصرا وان كان معصرا فله
 اختيار بين العتق والسعاية وليس له التميمين فالاول فيه تشديد على السيد ورحمة
 بالعبد بشرطه الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد وعلى الشركه على التفضيل
 الذي ذكره **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان واجتهاد المجتهدين **ومن ذلك**
 قول مالك في المشهور عند انه لو كان عبدا بدين ثلثة لو احدث نصفه والآخر ثلثه
 والآخر سدسه فاعتق صاحبه النصف والسدس حصته ما بقي من ماله واحد
 او وكلا وكلا فاعتق حصته ما عتق كله وعليهما قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر
 حصتهما من العبد فيكون لكل واحد منهما من ولاية مثل ذلك مع قول الائمة الثلاثة
 ان عليهما قيمة حصته شركه وهي رواية مالك فالاول فيه تشديد على السيد
 بعتق العبد كله عليهما ووزنه قيمة الشقص الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب
 الثلث بالنسبة لمن له النصف وتشديد على صاحب السدس بوزنه لشركه قدر
 قيمة النصف او الثلث فليتأمل **ومن ذلك** قول الشافعي حقيقته انه لو اعتق عبده
 في مرضه ولا مال له غيرهم ولم تجز الورثة جميع العتق عتق من كل عبده ثلثه فقط
 وليستسعي في الباقي مع قول الائمة الثلاثة انه يعتق الثلث في بالقرعة فالاول
 فيه راحة التشديد بالسعاية في الباقي والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه **ومن ذلك** قول الشافعي حقيقته والشافعي
 انه لو اعتق عبدا من عبده لا بعينه فله ان يخرج ايما شامع قوله مالك واحمد
 انه يخرج احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف على السيد والثاني فيه تشديد عليه
 بالقرعة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان السيد يحسن بالعتق فله
 التفضيل بين عبده لعدم وجوب حق احد منهم عليه ومعلوم ان القرعة انما شرعت

خوف من ان ياخذ لا يعطى بنفسه ويعطى اخاه الامراء ولا ذلك الحكم في حق السيد مع عبده
ومن هذا علم توجيه القول الثاني **ومن ذلك قول** في حقيقته انه لو اعتق عبدا في
مرض مونه ولا مال له غيره وعليه دين يستغفره استسعى العبد في قيمته فاذا اداها
صار حرام مع قول الامية الثلاثة انه لا ينفذ العتق فالاول محقق على العبد الطالب
للعتق والثاني مستد عليه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول المبادى
من السيد في عتق نفسه وجميع اعضائه من النار كما ورد **ووجه** الثاني المبادى
الى وفا الدين الذي يعوق صاحبه عن دخول الجنة حتى يوفيه لا صحابه فانه ليس في الاخرة
اصعب على العبد من الدين وقد راي رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء اقواما في
صناديق من نار مطبقة عليهم فقال يا اخي يا جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء ماتوا وفي
اعتاقهم اموال الناس لا يجدون لها وفا فلذلك من القولين **وجه** **ومن ذلك قول**
ابي حنيفة لو قال لعبد الذي هو اكبر منه سنا انت والدي عتق ولا يثبت فيه مع قول
الامية الثلاثة انه لا يعتق بذلك فالاول مستد بحصول العتق والثاني محقق **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول تشوف الشارع الى حصول العتق من رفق الخلق
ورجوعه الى رفق الحق تعالى المالك الحقيقي **ووجه** الثاني حمل ذلك على انه
اراد بذلك ملاحظة العبد كما يقول الارب الشفيق او الام الشفيقة لولدها ما هو
كذا يا اي وايضا فان كونه العبد في رفق الخلق اقل موازنة من كانه في رفق الحق
لان ما كل احد يعرف اداب العبودية لله تعالى فكان سيد الادي كالحجابه عليه
وهو من خلف ذلك الحجاب وكان له راحة العذر بذلك فلكل من الامية في هذه
المسئلة مشهد **ومن ذلك قول** في حقيقته انه لو قال لرفيقه انت لله ونوي
العتق لم يعتق مع قول الامية الثلاثة انه يعتق فالاول محقق على السيد بترك
العتق والثاني عكسه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه **ومن**
ذلك قول الامية الاربعة انه لو قال لعبد الذي هو اصغر منه سنا يا ولي
لم يعتق الا في قول الشافعي وصححه بعض اصحابه والمختار انه ان قصدا الكرامة
لم يعتق والقول في هذه المسئلة كالقوله في مسيلة ما اذا كان العبد اكبر منه
سنا السابقة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** ما لك ان
من مملك ابويه او احد ولاده او احد ابويه او جداده او جداته قريوا ام بعدوا
عتقوا عليه بنفس المملك وكذلك القول عندهما اذا مملك اخوته او اخواته من
قبل الامراء مع قول في حقيقته انه هو لا يعتقون عليه وكل ذي رحم محرم من
جهة النسب ولو كانت امراة لم يجز تزويجها من نفسه ومع قول الشافعي من مملك
احدا صله من جهة الاب او الام او فرعه وان سفل ذكر كان او اثني عتق عليه
سوا اتفق الولد والوالدا واختلفا وسوا مملكه قريوا كالارث او اختار كالشر والهبنة

ومع قول او دانه لا عتق في القرابة ولا يلزمه اعتناقه من ذكر فالاول فيه تسديد والثاني
مستد لزمادته بعنق كل ذي رحم محرم وكذلك القول في الثالث هو مشدد ووجه
الاقوال كلها ظاهرة لما فيه من الاكرام للاصول والفروع والقرابات فكل الامية متفقون
على اكرام من ذكر ولكنهم يرون موكد كثير او موكد اقل في سعة الاكرام وخصته
فرجع الامر الى مرتبة الميزان واما وجه قوله او لا يذكر الامسا فانه لمن يفهم الاسرار
واسه اعلم **كتاب التدبير**
اتفق الامية على ان السيد اذا قال لعبد انت حر بعد موثي صار العبد مبرا للعتق
بعد موت سيده **وجه** لما وجدته من مساهل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول ما لك انه لا يجوز بيع المذبر في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت
اذا كان على السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عتق جميعه
وان لم يخله الثلث عتق ما يخله ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد مع قول
الشافعي انه يجوز بيعه على الاطلاق ومع قول احمد في احديهما لا يبيد ان يجوز
بيعه بشرط ان يكون على السيد دين وان لم يكن عليه دين لم يجز فالاول مفصل
وقول الشافعي محقق على السيد وقول احمد مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان العتق من جملة الصدقات وهي لا تكون الا عن ظهر غنى
وفي الحديث ابد بنفسك ثمرين تقول وفي كلام عمر رضي الله عنه الاقربوه او في
بالمعروف وقيل انه حديث ولا اقرب الى الانسان من نفسه ومن ههنا عرف توجيه
من قال يجوز بيعه على الاطلاق فضلا عن كونه ذلك بشرط **ومن ذلك قول**
ابي حنيفة ان حكم ولد المذبر حكم والده الا انه يفرق بين المطلق والمقيد اي
فان كان التدبير مطلقا لم يجز بيعه وان كان مقيدا بشرط كرجوع من سفر وشفا
من مرض فبيعه جائز وبذلك قال مالك واحمد الا انهما قالوا لا فرق بين مطلق
التدبير ومقيد ومع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يتبع امه ولا يكون مبرا
فالاول محقق على ولد المذبر في تبعيته لامه في التدبير على حكم التفصيل الذي
ذكره والثاني مستد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان
الشارع تشوف الى حصول العتق لكل من مسه اسم الرق سواء كان بشرط
ام بغير شرط **ووجه** الثاني تحقيق مقام الاخلاص في معاملته العبد
لربه عز وجل بتعيين الولد في التدبير فلا يكتفي عنده تديره بحكم التبعية فالعلماء
ما يرون مشدد ومحقق كما ترى على ان التدبير لا يقع الا من كان عنده بعض نخل
وشح نفس ولو لا ذلك لكان يجز عتقه وفاربا لتجمل بعنق اعضائه من النار
في الاخرة وبعنق جسده من الافات التي تصيبه في الدنيا مما لا يحلوا عنه
بنوا ادم واحمد لله رب العالمين **كتاب الكفاية**

اتفقوا لا يمتد علي ان كتابة العبد الذي له كسب مستحبة ومنه وب اليها خلافا لاحد في قوله
 في رواية له انها واجبة اذ ادعي العبد سيده اليها علي قدر قيمتها واكثر وصفتها ان
 يكتسب السيد عبده علي مال معين ليسعي فيه العبد ويورثه اليه واتفقوا علي كراهة
 كتابة الامة التي لا كسب لها كما اتفقوا علي ان السيد اذا كاتب عبده علي مال اتاه منه
 شيئا عملا بقوله تعالى وانهم من مال الله الذي اناكره كما اوجده من مسایل
 الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامامة الثلاثة واحمد في احدي
 روايته انه لا يكره كتابة العبد الذي لا كسب له مع قول احمد في الرواية الاخرى انها
 تكره فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان الله تعالى قد يسر له من عباده من يعطيه ما يورثه السيد فيصير
 كالملك كسب **ووجه** الثاني ان من لا كسب له اذا كوتب طلبت نفسه اخروج من
 الرق وتحررت بعد ان كانت ساكنة وصار كل يوم عندها في الرق كانه ستة فرجاء عاه
 ذلك الي السرة والاختلاس من مال سيده او غيره فافهم **ومن ذلك** قولنا في
 حنيفة ومالك ان الكتابة تضح حاله وموجلة ولو كان اصلها التاجيل مع قول الشافعي
 واحمد انها لا تضح حاله ولا تجوز الامتجة واقله بخمان فالاول فيه تخفيف علي السيد
 دونه العبد والثاني فيه تشديد عليه **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه**
 الاول طلب مكافاة السيد علي كتابته له بتجمل المال ان كان العبد من اهل المعروف
 ووجه الثاني طلب السار من السيد كمال الفضل والرحمة للمكاتب بتعداد
 النجوم فافهم **ومن ذلك** قولنا في حنيفة ان المكاتب لو امتنع من الاداء او بيده
 مال يفي بما عليه جبر علي الاداء فان لم يكن بيده مال الجبر علي الاكتساب مع قول مالك
 ليس له تجبر بنفسه مع القدرة علي الاكتساب حينئذ ومع قول الشافعي واحمد
 انه لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ فالاول مفصل والثاني فيه تشديد علي المكاتب
 والثالث محقق عليه **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال وجه
ومن ذلك قولنا في حنيفة ومالك ان ايتا السيد المكاتب شيئا مستحب مع قوله
 الشافعي واحمد ان ذلك واجب للامة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 علي السيد **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان ذلك من باب
 البر والاکرام واللائق بذلك الاستجابة لا الوجوب **ووجه** الثاني زيادة
 الاعتناء في امره عز وجل للسيد ان يعطي المكاتب شيئا واللائق بذلك الوجوب
 علي قاعدة اهل الله عز وجل **ومن ذلك** قولنا الشافعي انه لا تقدر فيما يعطيه
 السيد للمكاتب مع قول احمد انه مقدور وهو ان يحيط السيد عن المكاتب ربع ما في
 الكتابات ويعطيه مما قبضه منه ربح مع قول بعضهم انه يحاكم بقدر ذلك باجتهاده
 كما تمتد مع قول بعضهم ان السيد يعطيه ما تطيب به نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني

فيه تشديد

فيه تشديد بوجوب الربح وما بعده فيه تخفيف **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قولنا في حنيفة ومالك انه لا يجوز بيع رقبته المكاتب الا ان مالكا اجاز بيع ماله
 المكاتب وهو الدين الموجل بمن حاله ان كان غنيا وهو الجدي من مذهب الشافعي
 مع قول احمد يجوز بيع رقبته المكاتب ولا يكون البيع فسخا للكتابة فيقوم المستري منه
 مقام السيد الاول فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف علي السيد **فرجع** الامر
 الي مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول علي حال اهل الرقة والمال والثاني علي اهل العدم
 والمحتاجين الي عمنه في دينه او غيره **ومن ذلك** قولنا لامة الثلاثة انه لو قال
 لرقيقه كاتبتك علي الف درهم فاذا اداها عتق ولم يقتقر الي ان يقول فاذا اديتها
 لي فانت حر وبنوي العتق مع قول الشافعي انه لا بد من ذلك فالاول خاص بالامر بالدين
 اذا عرضوا الاحد باحسانه لا يرجعونه فيه والثاني خاص بمن كان بالصدقة من ذلك
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا لامة الثلاثة انه لو كاتب
 امته وسوطا وطيبا في عقد الكتابة لم يجوز قول احمد ان ذلك يجوز فالاول مسدد والثاني
 محقق **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان والله اعلم **كتاب امهات الاولاد**
 اتفقوا لامة الاربعة علي ان امهات الاولاد لا يبعرون وهو مذهب السلف واختلف من فقها
 الامصار وقال داود يجوز بيع امهات الاولاد وبه قال بعض الصحابة فالاول
 مسدد علي السيد والثاني محقق عنه **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه**
 الاول ان ذلك من مكارم الاخلاق فان وضع النطفة في قلبه الامة وقضا وطهر
 سيدها بجماعها مع ايتاها بما يتبين فيه خلق الادميين يصير لها فضلا عظيما علي
 سيدها فكان من مكارم الاخلاق ان تكون معتقة منه بعده **ووجه** الثاني
 ان السيد له ان يترك الاحسان المذكور اليها حتي ياتيه شيء من السارع بينها عن سعيها
 فيحمل الاول علي حال الاكابر من اهل الورع والثروة والدين ويحمل الثاني علي من كان
 دونه ذلك **ومن ذلك** قولنا لامة الثلاثة انه لو تزوج امرأة غيره فاولدها
 ثم ملكها لم يضارم ولد ويجوز بيعها ولا تقبض بوثه مع قولنا في حنيفة انها نصير ام ولد
 فالاول محقق علي السيد والثاني مسدد عليه **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قولنا في حنيفة ومالك في احدي روايته انه لو ابتاع امته وهي حامله منه
 صارته ام ولد مع قولنا الشافعي واحمد ومالك في الرواية الاخرى انها لا نصير ام ولد
 فيجوز بيعها ولا تقبض بوثه فالاول مسدد والثاني محقق **فرجع** الامر الي
 مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا لامة الثلاثة انه لو استولد جارية ابنته
 صارته ام ولد مع قولنا الشافعي في اصح قولنا انها لا نصير ام ولد فالاول مسدد والثاني
 محقق **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة ومالك انه

في

لو استولد جارية ابنه يلزمه قيمته خاصة مع قول الشافعي في احد قوليه انه يلزمه
قيمتها وقيمت ولدها ومهرها وفي القول الثاني لا يلزمه قيمته الولد ومع قول احمد
انه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
والثالث محقق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام في
الثلاثة انه يجوز للسيد ابجارة ام ولده مع قوله مالكة انه لا يجوز له ذلك فالاول
مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر
والحمد لله رب العالمين **ولكن ذلك** اخر ما فتح الله به من ايصاح كتاب
الميزان الشعرانية المدخلة لجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية
وتوجيه اقوالهم **وقد** حاولت الجمع بين اقوال الامة ومقلديهم وتوجيه
كل منها جدي ليجمع الاخوان من مقلدي الامة الاربعة بين اعتقادهم بالجنات
وقولهم بالنساء ان ساير ائمة المسلمين علي هدي من ربهم ايماناً وتسلية ان لم يصلوا
الى ذلك نظر واستدلوا كما مر بيانه في الخطبة ويفوزوا باخذ الامة المجتهدين بينهم
في احوال يوم القيامة فكل مجتهد رآه هناك تبسم في وجهه واخذ بيده بخلاف
من كان بالصد من ذلك فانه ربما نظر الامة اليه نظر الغضب لسوا اديبهم
وتقصيه عليهم بغير حق واذا كان الامة كلامهم متناديين مع بعضهم بعضاً مع تقاو
في العلم فكيف بمن هو عاوي بالنظر اليهم وقد ارسل الامام الليث بن سعد رضي
الله عنه سوا الامام مالك بالمدية يسال عنه مسئلة فارسل يقول له احس
بعد فانك يا اخي امام هدي وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام عندك
فيها انتهى **فاعلموا** ذلك ايها الاخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
والحمد لله رب العالمين **ولنشرع** في ذكر ائمة الموعود بذكرها في
الخطبة فنقول وبالله التوفيق **خاتمة**
في بيان نية صلحة تتعلق باسرار الاحكام الشرعية تناسب الميزان في التقاسم
من كلام شيخنا العارف بالله تعالى سيدي علي الخواص رضي الله عنه يطالع الناظر
فيها على سب مشروعية جميع التكليفات في ساير الادوار وانما كلها كاللغارة فيها
للأكله التي اكلها ابونا ادم عليه الصلاة والسلام فكما روت الميزان جميع
مذاهب المجتهدين ومقلديهم الى مرتبة الشريعة كما تقدم **كذلك** روت هذه
ائمة جميع ابواب الفقه وما فيها من الاحكام الى الأكله التي اكلها ابونا ادم
عليه الصلاة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بينه بعده بحكم القبضتين
لا مظهر ما يقع منه او من بينه المعصومين من الذنوب فافهم **وقد** سالت
شيخنا المذكور مرة عن سبب مشروعية جميع التكليفات مع ان الله تعالى غني عن العالمين
وعن عباده ثم قال رضي الله عنه سبب ذلك تمام التوبة لبني ادم اذ وقعوا فيها

بني ادم

بني ادم عنه فكانت جميع التكليفات والاداب التي كلفها الله تعالى بها اولاده كاللغارة لهم
فقلت لانه من بينه من لا يجوز عليه الوقوع في المخالفات فقال ان كان هناك
بمخالفة في كفارة والا في رفع درجات كما هي في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام
قلت له فاذا كان رفع درجات في حق الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعسى
ادم رب فقوي **قال** اعلم يا ولدي ان ما قصده الله تعالى علي الانبياء من مسني
المعصية والخطية انما هو علي سبيل المجاز لان لم احدا منهم يخرج عن حضرة الاحسان
لحظة من ليل او نهار وتلك حضرة مشاهدة للخلق جل وعلا فلا يصح لاحد منها عصيان
وانما يقع العصيان مني بحجة عن شهود الله تعالى فسمي معاصي الانبياء وخطاياهم كلها
صورة لا حقيقة ليصير لهم المأمور باقامة المعادير لقومهم باطناً اذ وقعوا في
مخالفة ويصير احدهم بعرف كيفية تعليم قومه التفضل من الذنب والتوبة والاعتقاد
اذا وقعوا في المخالفات ويصير احدهم بعرف مقدار الهجر كما عرف مقدار الوصول
وعكسه اذ الشيء لا يعرف الا بضده **قال** ووضح لك ذلك يا ولدي فاقول
مثل واقعة السيد ادم عليه الصلاة والسلام مثال ملك مطاع قال يوماً لاهل
حضرت الخاصة اني اريد احداث امر في الوجود وانزل كتاباً وارسل رسلاً بامر
وهي واجعل لمن اطاعهم دار تسمى الجنة ومن عصاهم دار تسمى النار واخرج من
ظهر عدي ادم ذرية يجررون الارض وواجه اليهم التكليف بعد ان اقدر عليهم
الاكل من الشجرة وبعد ان انما عن القرب منها ظاهر اشراقهم عليه وعلي ذرية الذين
عصوا الحجة بجازا صوراً وعلي ذرية الذين لم يعصوا حقيقة لا بجازا اشراقهم من
تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة الى دار اخرى ترك منها في الدرجة تسمى الدنيا واجعل
كل مقام فيها من طلب ان يكون مقام ادم فليقدم فهاجر احد من اهل الحضرة ان
يتقدم لذلك غير السيد ادم فانه تقدم وقال لانا لها انا لها طلبا للتنفيذ فضا الله
تعالى وقدره في عباده فمن كان حاضراً بمجلس هذا الاتفاق لم يحكم علي ادم بالمعصية الخاصة
وانما يحكم له بطاعة ربه في ذلك عكس من كان غائياً عن هذا المجلس فانه يحكم عليه
بالمعصية ولا بد كما هي حضرة المحجوبين من اولاد ادم وكان ذلك من اكبر المصالح المحض
ليقعوا في قضا الله وقدره تارة بالمعصية فيطهر واحلهم وعفوه وتارة بالطاعة
فيطهر واكرمهم ومجده فكان ادم عليه الصلاة والسلام ثم تحل عنه اولاده المحجوبين
بذلك البكال الصوري الذي وقع منه وكثرة احزن غالياً ما كان يقع فيه اولاده الذين
يتعدون حدود الله وكان في بواقعة باب المعقرة اولاده اذ لا بد للمعصية
من فاتح يفتحها بحكم القضاء والقدر ليرتد علي ذلك الحدود في الدنيا والاخرة **قد**
بانه لك يا اخي ان جميع التكليفات التي شرعها الله تعالى في الدنيا انما كانت في مقابلة
اكل ادم من الشجرة صورة فاما من اولاده احد الا وقد عصي ادم بمعصيته وعبروه

او خلا في اولى ما عدي لاني عليهم الصلاة والسلام في جميع التكليف لبيده الذين
لم يعصوا اما رفع درجات او كفارة لذنوب وقوا فيه او عقوبة لهم كالحديد التي ادب
الله بها عباده انتهى **وسمعت** سيد عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
جميع ما وقع من ادم عليه الصلاة والسلام من سمي المعصية كالطاعة لله عز وجل قال الله
تعالى كان راضيا عند خال اكله من الشجرة كرضاه عند خال كونه في الصلاة على حد سواء
ومن قال في ايده غير ذلك قياسا على خال بني ادم فعليه الخروج من عهده يوم القيامة
وانما قال ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تقص لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعني
مخاسرا ولا في الذين يعصون امرك فكانه بذلك كان مستغفرا عنهم لا عن
نفسه هو فهو كالشافع فيهم عند ربهم وجميع ما وقع له ظاهر امره تطاير
التاج والسياب عن راسه وبدنه والبكا والندم كان صورا بالينقل ذلك عنه
الي بيده الذي لم يكونوا موجودين حال نزوله الى الارض **قال** وانما اخذته
البطنة بعد اكله من الشجرة ليتذكر بذلك صورة ما يقع فيه بئس صورة فيستغفر الله
تعالى لم كلما بال اول تقوط وقد جات شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بطلب المغفرة
كلما اخرج الانسان من بيته لخاله وكذلك حدث في حوي زيادة على البطنة ما وقع
لها ولبيها من الجحيم في كل شهر لتتذكر بذلك معاصي بيها وتستغفر لهم وانما
زادني علي ادم بالجحيم في كل شهر لانها وقعت في صورة التربين لادم في اكله من
الشجرة حتى اكلها ولكونها ايضا هي التي قطعت الشجرة من شجرة التين واعطتها
لادم ولا شك ان من يعطي الخالق الصورة وهي مظهر الاستحسان ذلك اعظم
في صورة الذنب ممن ياتي المخالفات سببا قال تعالى ولقد عهدنا الى ادم من قبل
فسي ولم نجد له عزما لاسيما وقد خلف له ابليس انه له من الناصحين **وقد**
بلغنا ان بعض الصالحين اجتمع بابليس فقال له كيف خلقت لادم
انك له من الناصحين وانت تكذب فقال فما اصنع لما رايت قضا الله لامر
له ورايت قلوب الانبياء سادجة سالمة من خطور الفواحش معطية لله تعالى
كل التقويم خلقت له بمعبوده الذي يعده هو شوته وتقبله في ذنوبه وتعالى
الله في علو ذاته وجلاله من كل ما يحظر لبال من صفات التقويم فما خلقت
له الا بالمعبود الذي يتقبله لا بالله الذي ليس كذلك **ثم اعلم** يا اخي
ان الجنة التي كان فيها ادم ليست بالجنة الكبرى المدخلة في علم الله تعالى
كاقدسيا دراني لاذهان وانما هي جنة البرزخ التي فوق خيل الباقوت كما
قال اهل الكشف قالوا لاد الجنة الكبرى انما يدخلها الناس بعد الموت
والحساب ومجاورة الصراط قالوا وهذه الجنة هي التي يفتح من قبر المؤمن
له طاقة منها ينظر اليها ويتنعم بما فيها في قبره وكذلك القول في النار التي

فان لطيفة

تري

تري في دار الدنيا في المنام او من طريق الكشف هي نار البرزخ قالوا وهي التي راي
فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن لحي الذي سبى لسوايب وراي فيها المرأة
التي حبست الهرة حتى ماتت قالوا وهي التي وقع لادم فيها الاكل من الشجرة وهبط
منها الى الارض لقر بها منها في الحكم وكل من مات من اولاده المطيعين تقود روحه
الي هذه الجنة وان كان عاصيا عادت روحه الى النار التي في البرزخ فلا ترا ابنا ادم
في هذين المكانين حتى يتقضي الدنيا ويقي العدة وتتكامل المدد فيخرج الناس بتفجئة
البعث الى يوم الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى والنار الكبرى ولوان الجنة التي يفتح
للمؤمن منها طاقة او النار التي يفتح للكافر منها طاقة كانت هي الجنة الكبرى والنار
الكبرى لغاية الحشر والشتر وما بعدهما **قال** سيد علي الخواص
رحمه الله ولما كان الغالب على جنة البرزخ مشابعتها للجنة الكبرى في الطهارة والتقد
لم تكن محلا لخراج القدر فيها من بول وغايط ودم ومخاط وغير ذلك مما تولد ضرورة
من تلك الاكلة الصورة فلذلك انزل ادم وحوي الى هذه الارض التي هي محل التعفن
والاستحالات ليخرج فيها ذلك القدر الصوري في حقها الحقيقي في حق العصاة
من اولادها انتهى **وسمعت** اخي افضل الدين رحمه الله يقول لما اكل ادم
وحوي من شجرة التي تولد فيها البول والغايط والدم ولدت اللبس من الرجال والنساء
وعكسه ولدت الجماع كذلك وتولد في ذريتهما بسبب ذلك اذا اكلوا من شجرة التين
الخاصة بهم من وقوع في حرام او مكروه او خلافا لاولي زيادة على ما تولد صورة
في ابويهما الجنون والاعما بغير مرض والمخاط والصنان والتكبر والتجبر والفهمته
واسبال الارار والسر او بل والغميص والعمامة والغيبة والغيمة والبرص والحجامة
والكفر والشرك وغير ذلك مما وردت الاخبار والامار بان يتقضى الطهارة فمن تأمل
في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من الاكل وليس لنا قرض للطهارة من غير الاكل ابدا
فان من لا ياكل حكمه حكم الملائكة لا يقع منه شي يتقضى طهارته ابدانها ذكرناه ومما
لم تذكره فان الملائكة لا يتبول ولا تقوط ولا يجري لها دم ولا تشتهي النساء والرجال
ولا استمتاع بالجن بشي من جندها ولا بالجماع ولا تجن ولا يغمي عليها ولا تقضي بها بكفر
ولا غيره اذ العبد لا يعصى رب الا اذا حجب عن شهوده تعالى ولا يحجب عن شهوده تعالى
الا ان اكل فلوله حجابا بلاكلاما وقع في معصية ابدانها ذلك امرنا الشارع عني الله عليه
وسلم والائمة المجتهدين بالطهارة اذا وقع منانا قرض بالما المطلق او بدله وامرنا
الشارع وكذلك المجتهدون بالنظير من النجاسة بالما كذلك او بالحج او بالتراب في
الاستنجاء وازالة قدر النعل وذيل المرأة الطويل وامرنا بالتزهر عن كل نجاسة خرجت
من القبل والبر وغيرهما حتى عن مس المحل يخرج منه البول والغايط من قبل او
دير وامرنا الشارع وكذلك العلماء برش السراويل بالما للاستنجاء المذكور المحاور للخارج

يس

وقد كان صلى الله عليه وسلم ينفخ سراويله بالماء عند الطهارة ويقول بذلك امرني جبريل
وسياي في توجيها الأحكام أن النقض بمس الفرج خاص بأكل العظام والصالحين وغيرهم
النقض خاص بالعوام وإنما امرنا الشارع صلى الله عليه وسلم بالنقض من بول الغلام إذا
لم يأكل غير اللبن دون الفسل تخفيفا علينا فمن غسل منه فله ذلك وإن كان
المرسل أفضل لأن الأحكام راجعة إلى حكم الشارع وإلى حكم العقول **فإن قال**
قائل كيف قلتم بجاسة بول الأطفال مع كونها لا يصح في حقهم الأكل من شجرة النخيل
فالجواب قد قال بعض أهل الكشف أن الأطفال لما معاصي من حيث
أرواحها كالمطاطعات كذلك من حيث أرواحها وأيضا فإن بعض العلماء كان
يغسل من بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول إن والدته تاكل في هذا الزمان
الحرام والسهرات فكان بولها قد من بول الذي يأكل الحلال انتهى **وقد**
جاءت أقوال المجتهدين في النقض بما ذكرنا على قسمين مسدد ومحقق بحسب الأدلة
التي استندوا إليها من الكتاب والسنة كما أن منهم من توسط بين التحقيق والتقدير
كصاحب القول المفصل كما أن من التوافق ما اتفق عليه الأئمة كالبول والغائط والجماع
والجنون ومنها ما اختلفوا فيه كمس المحارم ومس الفرج والعجز بشرطه عندهم
وكذلك بما اختلفوا فيه خروج الدم السائل من البدن والنفقة والغيبه ومس
الصنابة في الإبط والمسكر والأجرم والابرص والصلبي والوشن ونحو ذلك وقد
تقدم في توجيها الأحكام من باب الأحداث من أن النقض بمس الفرج ليس هو لذاته
الفرج وإنما النقض به لكونه محلا لخروج المتولد من الأكل إذا لو كان النقض به لذاته
من حيث كونه متولدا من الأكل لكان حكم جميع الأعضاء كذلك فأن البدن كله قد مني
وتولد من الأكل **فإن قل** قد قال العلماء بالنقض بخروج الحصة التي
ابتلعها الإنسان وهي غير متولدة من الأكل يقيين **فالجواب** ليس النقض
عندهم بها لذاتها وإنما هو عليها من القدر المتولد من الأكل فلو لم يكن لها من القدر
لم يتقضى الطهارة بها لو فرض ذلك أن الناقض حقيقة إنما هو خروج العضلة التي
تولدت من الأكل والشرب وأثارت الشهوة والغفلة عن الله عز وجل والمعاصي
وليس الحصة أو العود بذاتها يثيره شيئا من ذلك فافهم **فإن** كان
سبب الأمر بالطهارة عن أحدث الأصغر والأكبر **فإن قل** فلم وجب
تعيم البدن بالفسل من خروج المني مع أنه دون البول والغائط في القدر يقيين
فالجواب أن تعميم البدن بخروجه أو بالجماع من غير خروجه ليس هو
للقدر وإنما هو لما فيه من اللذة التي تسري في جميع البدن حتى عينه وتنسيه
ذكره والنظر إليه فلهذا أمرنا الشارع بأجر الماعلي سطح البدن كله بحسب
سريان اللذة فهو وإن كان فرعاً من البول والغائط فهو أقوى لذة من أصله

فلهذا

فلهذا أمرنا بأجر الماء المنعش للبدن من ضعفه وفنوره أو موته فيقوم أحدنا
بعد الفسل ينحني به يديه ويكره موضع لم يحسه الماء فهو كالعضو الميت أو المشرف
على الموت أو كبدن السكران أو المعجم عليه فلا يكاد يحضر ذلك المحل مع ربه في صلواته
أبداً وإذا لم يحضر معه فكانه لم يصل إذا الصلاة لا تنفع إلا جميع البدن كما أنها لا تنفع خارج
حضرة الله تعالى أبداً عند أهل الله تعالى فافهم **وأما** وجب التيمم عند فقد الماء حساً
وشرعاً لأن التراب فيه راحة الماء وهو عكارة الماء اذهو عكارة الماء الذي يخرج لما
خلق الله تعالى الموجودات فإن فقد التراب يجر بالحجر لأن أصله كذلك من زبد البحر
حيث يخرج ولذلك يخرج منه فطر الماء إذا حرق بالنار فلو أن فيه الماء ما فطر
منه بالنار إذا الحقائق لا تنقلب **وسمعنا** سيدي علياً الخواصر حرم
الله تعالى يقول إنما وجب تعميم البدن بخروج المني لأن العقلة عن الله تعالى فيه
الكثر من الغفلة في البول والغائط ولذلك قال الإمام أبو حنيفة بتقصر الطهارة
بالقنينة في الصلاة لأنها لا تنفع إلا من شخص غافل عن شهود نظر ربه إليه في صلواته
وذلك مبطل عند أهل الله عز وجل **وأما** وجوب تعميم البدن على الحيض والنفسا
إذا انقطع دمها فافهم ذلك لزيادة القدر بالحاصل بالحيض والنفسا لاسيما أن عرق
مثلاً وانتشر دمها وقد سمي الله تعالى دم الحيض الذي وبطل صلاة الحيض والنفسا
مع وجوده وبعد انقطاعه حتى يغسل شدة ذلك الدم فقطاً وبعد تعميم بدنها أو
تيمم وقد جوز الإمام أبو حنيفة وطى الحيض والنفسا إذا انقطع دمها وغسلت
فرجها فقط ولعل ذلك في حق من اشتد حاجته إلى لوطي وخاف من الوقوع فيما
لا ينبغي **فإن قل** فلا يثني اتفق العلماء كلهم على نجاسة البول والغا
من الأدي واختلجوا في بول بعض الحيوانات وغايطها مع أن الأدي أشرف من البهايم
يقيين اذهو المخلف بتركها كمن شجرة النخيل بخلاف غيره **فالجواب**
وما اتفق العلماء على نجاسة بوله وغايطه إلا لشرفه وعلو مقامه فكان من شرفه
في الأصل أن يطهر كل شيء خالطه لكنه لما عقل عن ربه واستغل بحكم طبيعته ولذته
انعكس عليه الحكم فصارت كل شيء صاحبه من الطعام الطاهرة الطيبة الرائحة تصبح
قدراً أو نجساً منتسباً من بوله وغايطه ودمه ومخاطه وبصاقه وصنانه وفي القواعد
أن كل من شرف مرتبته عظمت صغيرته **فإن قل** لا قولكم أنه علة الاتفاق
على نجاسة بول الأدي وغايطه يتقضى عليكم بول الحمار وزبله فافهم اجمعوا على
نجاسة ذلك منه وليس له هو شرف فما أجواب عن ذلك **قلنا** **الجواب**
عن ذلك شدة الغفلة عن الله تعالى في حال الأكل فما نزع عقل عن الله تعالى من الحمار
ومن كل حيوان لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فأنها قليلة الغفلة عن الله تعالى
تخفف بعض الإيمتلاء في أحوالها وأرواها ويؤيد ذلك امتناع الله تعالى علينا

يط

بيته الامام في الاكل ولوانه اباح لنا اكله والبخل لا زدنا باكله عقله وكانت
 كالذبيحة التي لم يذكر اسم الله عليها فافهم **فان قيل** فلا يشي امر يتفقوا على
 نجاسة فضلات الحمار كلها من مخاط وصنان ونحوها فان ذلك متولد من الاكل
 والشرب كبوله وغايطه **فالجواب** انما خففوا في ذلك لحقة الفج
 والقدر فيها وبعد صورتها عن صورة الطعام والشرب بخلاف البول والغايط
 والقي فاما في الغالب تشبه لونهما لون اصلهما فمن نظر في سدة قدر بقا فان
 بنجاستها ومن نظر في خفتها قال يطهارها كما تقدم بيانه في الكتاب **فكذلك**
 كان اصل احدث المتولد من الاكل والشرب وجوب استغسال الماء والتراب
 في الطهارة فلو اكلنا من شجرة النهي ولو مكرها ما احدثنا ولا امرنا بالطهارة
 بل كنا طاهرين على الدوام كما لا يملكه ولو اكلنا ما قصر الله تعالى من صورة توبتنا بينا
 ادم عليه الصلاة والسلام ما اهتدينا للتوبة من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف
 نتخلص من الذنوب ولا كان الحق تعالى قال ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
 والحمد لله رب العالمين **واما** وجه تعلق الصلاة بانواعها بالاكل والشرب فهو
 لان الصلاة كلها انما شرعت توبة لنا واستغفار من حيث ان قوتنا ارواحنا هو
 الوقوف بين يدي ربنا كلما ماتت ابداننا من المعاصي وفترت باكل الشهوات او
 الوقوع في الغفلات فامرنا الحق تعالى بالطهارة بالماء او التراب المنعشين للجسم
 ثم بالوقوف بين يديه المنعش للروح فتناجي ربنا بابداننا ورواحنا حتى نجد
 موقفا بما وقعنا فيه مما تقدم فكانت ابداننا كذلك فتحننا ابواب التوبة الي الله تعالى
 ورضاه عنا بعد ان لم يكن تعالى راض عنا كل ذلك الرضي الذي يقع لنا حال الوقوف
 بين يديه وذلك لغفلتنا عنه بتناولنا شهوات نفوسنا من اكل وشرب وغيره
 ذلك ودخولنا الخلائج تلك الفضلات القدر المستترة التي لا تناسب
 حضرته تعالى ولذلك خففه الائمة من الاكل وقالوا استحي من الله ان تكشف عورتنا
 بين يديه كل قليل حال البول والغايط كالامام مالك والاوزاعي والبخاري فكان
 الامام مالك والبخاري يدخلان اخلا كل اسبوع وكان الاوزاعي يدخل كل شهر
 فرق بطنه فصا يدخله في الشهر مرتين فكانت امه تقول لمن يدخل عليها ادعوا
 لعبد الرحمن فان به علة البطن انتهي وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخوله
 وقت الصلاة يا بني ادم قوموا الي ناركم التي اوقدتموها فاطفئوها انتهى **فكذلك**
فان قال القائل فلم تكثر الصلاة عندنا في اليوم واللييلة خمس مرات **فالجواب**
 كان ذلك من رحمة الله تعالى بالتذكير ذنوبنا عند طهارتنا وحصولنا الرضي
 والشرف كلما وقفنا بين يديه ليحبر بذلك كله اخلل الواقع فينا بالمعاصي الغفلة
 بين كل صلاة وصلاة فيتوجه احدنا ويستغفر ما جناه من المخالفات على حسب

مقام ذلك المتطهر منا او المصلي كما انه اذا قال اذكار الوضوء الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة
 بالوضوء ثم انه يقوم للصلاة فتغفر له ذنوبه الخاصة بالصلاة فان كل ما مور شرعي انما
 شرع كفارة لفعله وقع العبد فيه مما يسخط الله فيكون في مقابلة كفارة له كما يعرف
 ذلك اهل الكشف فلو كشف للعبد لراي ذنوبه تتساقط عنه يمينا وشمالا فلما كبر
 الله تعالى اي عز كل شي بخطر سبيله من صفات التقويم فان الله اكبر من ذلك كله ثم يقال
 فتتحد ذنوبه يمينا وشمالا ثم يركع فتتحد كذلك ثم يعيد فتتحد كذلك ثم يسجد
 فتتحد كذلك ثم يرفع راسه فتتحد كذلك فلا يفرغ من صلاته وعليه ذنوب من الذنوب
 التي تقع بالصلاة **فكذلك** مما قدرناه الجواب عن قول القائل قد ورد ان الذنوب
 كلها تحوّل بالوضوء فمن اين جات الذنوب التي تتساقط عنه يمينا وشمالا في الصلاة
 اذا اصلي على اثر الوضوء فافهم **وقيل** في باب الطهارة قولنا ان ذنوب
 العبد كلها كانت اقبح واقدروا اكثر كلما طوبى بتطاهرة الماء اكثر ليكون انفس للبديت
 الذي مات من كثرة المعاصي بخلاف الماء المستعمل **فرحم** الله الامام ابي حنيفة
 ما كان اذ استسبأ تارة وما كان اكثر احتياطا تارة هذه الامة في قوله بعدم صحة
 الطهارة بالماء المستعمل ولو كان اكثر من فلتين مثلا لضعفه بكثرة خروا خطايا فيه
ورحم الله بيقية الائمة المجتهدين **فان قيل** فاذا كانت
 الصلوات الخمس كفارات للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا يشي شرعت النوافل هل
 هي لمعاساه يقع من الذنوب المستقبل او هي خير للخلل الواقع في الفرائض كما قال
 به اهل الكشف فانهم قالوا لا نقل الا عن كمال فرض وذلك ان لا يخطر بباله شي من
 الاكوان من جبره يحرم بالصلاة الي ان يسلم منها **فالجواب** هي جواهر
 للخلل الواقع في الفرائض بالنظر لمقام كل انسان وليست بنوافل الا في حق من كانت
 فرائضه من كمال الاوليا ولذلك قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ومن الليل فتجند
 به اي بالقران نافلة لك فما قال تعالى لك الا لبيد علي كمال فرائضه صلى الله عليه
 وسلم وليحق به كل الاولي ورثته في المقام ويبقى امنا لنا على اصل في اجملة ويوبى
 ذلك حديث البخاري وغيره ان الفرائض تكمل يوم القيامة بالنوافل اي تكمل كل نقص
 حدث في ركن او سنة بتطيره في النوافل من الاركان والسنة فافهم **فان قيل**
 فلم اكد الشارع صلى الله عليه وسلم بعض النوافل دون بعض **فالجواب**
 فعل ذلك توسعة لامته فانه لو اكد كلها لكانت كالشديد الذي لا يطيقه غالب
 الامة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحبه التحفيف على ما امرك لعامة بان الله تعالى عني
 عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة ركعتين قبل المغرب ثم تركها
 وقال خست ان يتخذوها الناس تنادي يواظبون عليها كالنوافل الموكدة **فان**
قيل فلم شرعت النوافل ذوات الاسباب كالسجدة والاستسقاء

والعبيد و صلاة اجنازة ونحوها **فالجواب** شرعت للحجاب العبد بالاكل
عن شهود الايات العظام التي يخوف الله تعالى بها عباده لاسيما من اكل احرام والشه
والسبهاة حتى قسي قلبه فانه لا يكاد يخاف من الله تعالى كل ذلك الخوف الدواعي له عز وجل
المخالفة فلو اجابنا بالاكل وعقلنا عن الله تعالى ما احتجنا الى تخويف ولذلك
سرع السارح في بعض هذه الصلوات الخطبة الجامعة للوعظ والتخويفات ليرد قلوب
الساردين عن حضرة الله عز وجل اليها بقرينة عدم مشروعية الخطبة في صلاة اجنازة
لان الموت في نفسه موعظة بليغة لمز عقل واستبصر ولو علم صلى الله عليه وسلم ان
القلوب ترجع الى حضرة الرب بما شرعه من الدعاء والاستغفار في بعض الصلوات
ما كان شرع معها الخطبة **وانما** حكمته التكبير في العبدية فانما شرع ذلك للحجاب
الخالق بكثرة اجمع عن شهود وحدة الرب واما صلاة اجنازة فانما شرعت قادية
لبعض حقوق اخواننا المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكان الغسل والتكفين
والدفن والصلاة عليهم بعد موتهن كالجابر لذلك الخلل الواقع منافي في حقهم **واصل**
وقوع ذلك الخلل منافي في حقهم انما هو حجابنا بالاكل والشرب ويزيد ان العبدان
على ما ذكر التبسط في الاكل والشرب وليس ثياب الزينة لهما شرعا ليلف القلوب
المتنافرة من كثرة المزاخرة في الدنيا والاعراض النفسانية حين حجبنا بالاكل والشرب
عن شهود الاخوة واحوالها وذلك لان ابتلاف القلوب يحصل اجتماع نظام الدين
واقامة شعائره بخلاف التنافر فانه يثبت نظام الدين ويضعفه وانما زاد العبدان
على الجماعة في اجمعة التكبير لله تعالى اي عز ان يخرج شي في الوجود عن حكم ارادته
لانما يوم فرح وسرور وعقلته عن الله تعالى في العادة اكثر من لعقلته عنه في يوم
اجمعة وانما امرنا فيها باظهار الفرح والسرور وشكر النعمة الله علينا بصحاب العقل
الظاهر وانه الاكتفاء بفرح القلوب في الباطن فينبغي لمز طعن في السر ان يوافق
الاطفال واتخاذ الغلمان في اظهار السرور وليس احسن ما عنده من الثياب تعظيما
لحضرة الله تعالى التي هو فيها وسيا ميل قلوب الناس الي بعضهم بعضا فان لبس الزينة
لها اثر عظيم في الميل الى صاحبها عكس حال صاحب الثياب لنية **وسمعنا**
سيد عليا اخا خاص رحمه الله تعالى يقول لا ينبغي لمسلم ان ياتي اجمعة والعبدان
وغيرهما من الصلوات وفي باطنه غل او خفا ومكر او خديعة او حسدا وكبر على
احد من المسلمين فان من اتي الصلاة وفي باطنه شيء من ذلك لم يجتمع قلبه على
حضرة الله تعالى في تلك الصلاة **وسمعنا** يقول لصحابه مرات اياكم
ان تفارقوا اجمعة والعبدان وفي قلبه احد كمر غل او مكر او خديعة لا جد من
المسلمين وهذا وان كان مطلوب في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في اجمعة
والعبدان اكد لاسيما من كان حاجا فان احرم حضرة الله الخاصة في الارض

وفي الحديث لا يصعد الميت شاحنين عمل حتى يصطالحا اشارة لما ذكرناه فان القطيعة
والشحنات تمنع نزول الرحمة على الخلق **ومن** هنا استنبه العلماء مصالحة الاعمال
قبل الخروج للاستسقا والتوبة ورد المطام لئلا يرد دعا القوم فاعلم ذلك **وانما**
وجه تغلق الزكاة بجميع انواعها بالاكل والشرب فهو ظاهر لا شأنا اكلنا ما لا ينبغي
لنا شرعا جينا عن شهود الملك في المال الذي بايدينا كله لله تعالى وادعينا الملك
في ذلك مع العقلة عن الملك الحقيقي فجعناه وكثرناه ومنعناه من الفقر والمساكين
شأننا نفوسنا وشرها فضيقتنا بذلك على الفقراء والمساكين والمولقة قلوبهم
وعلى الغارمين في المصالح التي يعود نفعها على الخلق وعلى من سبأ فر في الجهاد وعلى
المكاتبين وعلى ابن السبيل ونسبنا قوله تعالى واتوا الزكاة وقوله تعالى وانفقوا
مما رزقناكم وقوله وما اتقتم من شيء فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم ما نقص مال
من صدقة وان الله تعالى ليضعف درهم الصدقة الى سبعين ضعفا ونسبنا ايضا
معنى الزكاة فان الله تعالى باسمها زكاة اي غوا الا لئلا يمل العبد في ذلك ويخرج
زكاته بطيب نفس وانشرح صدره **وسمعنا** شيخنا شيخ الاسلام
ذكر يا حمد الله تعالى يقول لا غرض الله تعالى علينا الزكاة لما سبق في علمه من شدة
نفوسنا على عباده وحرماننا لهم من مال سيدهم الذي جعلنا مستخلفين فيدي اياما لئلا
له ملكا حقيقة فذلك امرنا السارح باخراج نصيب معلوم من كل صنف صنف
من جميع اموال الزكاة على سبيل الغرض علينا نظير الاموالنا وارواحنا من الرجس
الحاصل لها بالخل والسهم وخالفتنا لما امر الله تعالى ورسوله باخراجه وانزاله
للبركة في رزقنا والنفوس فانه ما كل يوم يشهد زيادة النعم في ماله اذا اخرج
زكاته وانما يشهد النقص فيه وقد دعت الملائكة رجا بان الله يعطي كل متفق
خلفا وكل مسك تلفا ودعا الملائكة لا يرد قلوبنا ما لو اغالب الناس في نفوسهم لم
يدعوا قسطا الى الايمان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا بالاخلاف
في الاتفاق في سبيله **وكذلك** وعدنا رسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته ويتفق
ماله في سبيل الله الا قليل من الناس وقد قالوا من شرط الايمان الكامل ان يكون
الغائب الذي وعد الله به او يوعد عليه عند الموت كالحاضر على كل احد سواء كان
الجميل بحق الله تعالى جسيما الذي يدعيه مع انه لو راى يهوديا جالس بيذة من ذهب
يقوله من اعطاني نصف اعطيته دينار الصارغالب الناس يزدحمون عليه باعطا
الدراهم لياخذوا الدراير ولو ان انسانا قال لا نعطه درهمك بهادناير
لسفه عقله ولم يسمع له فانظر يا اخي لنفسك في هذه الميزان فانت اعلم بحالك
وادع الايمان بعد ذلك او اترك الدعوي واستغفر ربك **وسمعنا**
سيد عليا اخا خاص رحمه الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الامر باخراج زكاته

فهو من اجل اجهل اهل بيته لانه ما امره باخراجها الا وهو يريد ان يزيده من فضله فاللايق
به الفرح والسرور والاحزن والغم انتهى **واما** نوافل الصدقات فانما شرعت بحسب
الحلل الواقع في زكاة الفرض تطهير الصلاة والصوم فربما تنقص بعض الناس من القدر
المخرج او من الشرور بالاجزاء فنقص اجزاهم بذلك وقد ورد في الحديث ما يدل على ان الله
تعالى ما وعد بالاجر على الزكاة الا من اخرجها من شرجها بصادقة قارة بها عينه
وكان سيد علي اخص ربه الله يقول انما شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم
صدقة التطوع دفعا للزول والبلاء على ابدنا فان زكاة الفرض مطهرة للمال والروح
وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرجس الحسي والمعنوي فمن لم يتصدق
صدقة التطوع ولم يحبر النقص في زكاة الفرض فقد عرض بدنه للحكمة والجرب والخبث
الافرنخي والدمايل والقروح وسائر ما يودي بدنه انتهى **واما** زكاة الفطر فانما
شرعت لتكون رفع صيام رمضان متوقفا على اخرجها فلا يرفع الي السها الا باخراجها
لحديث حسنه بعضهم مع اجماع اهل الكشف على ذلك وانما كان رمضان لا يرفع الا بعد
اخراج زكاة الفطر لانما كان كفارة لما وقع من ذلك الصاير من خرق صومه بالغيبه
والنيمه ونفاط الشهوات المضادة لحكمة الصوم واصل ذلك كله الاكل والشرب
فانما اكل حبيب من مراعاة مراقة الله فوقه في خرق صومه بترك الادب معه
تعالى حين تخلق باسم الصفة الصمدانية من ترك الاكل والشرب وجميع المفطرات
فلولا الاكل لما حجب ولا خرق واحمد الله رب العالمين **واما** وجد تغلق الصوم
بالاكل من شجرة النهي فرضا كان او نفلا فهو لا الصوم انما شرع تطهير وتقوية
للاستعداد في التوجه الى الله تعالى في قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت
منا طول سنتا من الاجين حجبنا بالاكل والشرب وغبننا عن مراقة ربنا وعن ايماننا
وسمعنا سيد علي اخص ربه الله يقول انما شرع صوم رمضان
سد المجاري للشيطان من البدن من العام الى العام فلو كان الصاير يودي على الكمال
لما وجد الشيطان له سبيلا عليه بالوسوسة او غيرها لكنه لما اداه على حكم النقص
خرقه فدخل اليه الشيطان من ذلك الخرق واحتاج الى الجابر بصوم الاثنين والخميس
وايام الليالي البيض وخود ذلك **وسمعنا** ايضا يقول من شاء الصوم رقة
القلب وذبول الاعضاء حتى لا تكاد اعضا العبد تشتهي معصية لسده مجاري
الشيطان التي انفتحت في البدن باكل الشهوات حتى صار البدن كطافاة
شبكة الصياد فاذا صام انسدت تلك الطافاة كلها وايق ذلك الاشارة بحديث
البحاري وغيره الصوم حبة اي ترس يقي به العبد دخولا لافاته الدنيا في قلبه
واما كان رمضان ثلاثين يوما او تسعا وعشرين يوما لما ورد ان تلك الاكلة
الصورة التي اكلها آدم من الشجرة مكنت في بطنه شهرا كاملا او تسعا وعشرين

يوما **فان قيل** انه في الشريعة ما يفهم منه ان الاكل يقيم في الباطن اربعين يوما
لحديث من اكل لقمة من حرام لم يقبل له صلاة اربعين يوما **فالجواب** ان هضم
الطعام لا يجمع الى الحرارة التي في القوة الحافظة فربما كانت حرارة القوة الحافظة
في ايها ادم اشد فبعضت الطعام وانزلته في شهر فتقص عشرة ايام عن هضم معدة غيره
انتهى **فعل** ان الله تعالى ما فرض علينا صوم رمضان الا اضعا فاللهوة المولدة
من الاكل فمن بالغ في اكل الشهوات والدم في رمضان فقد ابطل حكمه الصوم في حق
نفسه ولم يسد مجاري الشيطان من بدنه فتركض فيه ابليس بخيله ورجله فانلف عليه
دينه فلولا الاكل لم تخج الى صوم ولكننا كالملايكة لا يقع منا معصية ابد اطول عمرنا
فان قيل فلم شرعت الكفارة في اجماع في بقا رمضان **فالجواب**
انما شرعت لتكون اجماع خالف امر به وقدم شهوته على رضى به عليه وتعرض بذلك
لتروله بالبلاء عليه فكانت الكفارة ما تغفر من وصول العقوبة اليه وكذلك القبول
في سائر الكفارات من طهار وقتل ونحوهما من الجنايات على الدين وايضا فان الصائم
قد تخلق باسم الحق تعالى من عدم الاكل والشرب فلا يلقى به التكاح الذي تتره الباري
جل وعلا عنه فقد علمت انه لولا الاكل ما احتجنا الى صيام يضعف به شهواتنا
ويكف به جوارحنا **واما** وجد تغلق الاعتكاف بالاكل من الشجرة فهو لانه انما
شرع جمعا لثباته فلو بنا عن ربنا حين تفرقت في اوديت الغفلات بالاكل فكان
الاعتكاف معينا لنا على صحة احضور لاسيما في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع
ربنا في ليلة القدر التي هي خير من الف شهر فافهم واحمد الله رب العالمين **واما**
وجد تغلق الحج والعمرة بالاكل من شجرة النهي فهو لانه الحج والعمرة مكفران للذنوب
العظام التي نشأت من حجاب الاكل فلولا الاكل ما وقعت في هذه الذنوب لما
احتجنا لما يتكفرها وقد تقدم ان لكل ما مور شرعي ذنب في مقابلته يكفر بها من
طهارة وصلاة وصوم وحج وغير ذلك وذلك اننا لما اكلنا ما ينبغي لنا اكله
شرعا بل بطرا وشبهه نفس حجبنا فمعصينا ولو اننا اكلنا ما ينبغي لنا اكله شرعا
من غير زيادة لما وقع منا معصية هذا في حقنا واما في حق ايها ادم عليه الصلاة
والسلام فكان كلما وقع منه من الذنوب والبكاصور بالاحقيقيا كما تقدم
اول المبحث وكان الحج اخر ما بقي على العبد من المكفرات وايضا فان ادم عليه
الصلاة والسلام تخلف في الكلمات هناك وتاب الله تعالى عليه هناك التوبة
الصورية لا الحقيقية كما هو شأن غير الانبياء من ذريته **فان قلت**
فلاي شيء تجب العمرة والحج الامرة واحدة في العمر ولم يتكرر كالصلوات والصوم
والزكاة والطهارة **فالجواب** انما فعل الحق تعالى ذلك رحمة بخلفه
من حيث ان رحمة سبقت غضبه فحفظ فيهما العظم المستقرة فيهما في فعلهما

غالباً لا سيما من التي من شيرة سنة بخلاف الطهارة والصلاة والصوم وغيرها وانما قال
 بعض الامامة بالتحباب العمة لا وجوبها لانها داخل في افعال الحج فكانت كالنوافل مع
 الفرائض ثم ان في ذلك بشارة عظيمة لنا بمغفرة ذنوبنا السابقة واللاحقة اذا
 حجنا في العمرة واحدة ولو لا هذه المغفرة لكرهنا الحج علينا كل سنة مثلاً ليغفر
 لنا ذنوبنا كل سنة بذلك الحج **فان قلت** فلم كان الوقوف بعرفة اول
 اركان الحج بعد الاحرام للاتي من طريق مصدر واد الطواف والسعي مثلاً **فالجواب**
 انما اول اركان الوقوف اقتداً بابينا آدم عليه الصلاة والسلام لانه لما حرم بلاد
 الهند بعد صوبه من الجنة التي على راس جبل الياقوت الى مكة كان اول ملاقاته
 من مناسك الحج الوقوف بعرفة لانها كالناب الهول للملك وبه المثل الاعلى ويليته
 مزدلفة وهي كالناب الثاني لازدائها وقربها من مكة **فان قلت** فلو سرح
 الحج المصري وغيره بالذخول الى مكة قبل الوقوف **فالجواب** انما سألهم الحق
 تعالى بالذخول رحمة بالخلق لما عندهم من شدة التثوق الى روية بيت ربه المحاصر
 فكان حكمهم حكم من هاجر الى ارضه فمكث بين يديه ينتظر ما يامر به السيد من
 الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات التي دخل منها صفي آدم عليه الصلاة والسلام
 ما وسعه الامتثال بربه في ذلك **فان قلت** فلا يسي امر المحرم بالتمرد
 من لبس الخيط مع ان الادب عند ملاقاته الاكابر لبس الخيابة عادة **فالجواب**
 انما امر العبد بمثل ذلك اشارة الى ان من الادب من كل من ينال ربه خاشعاً
 ذليلاً مفلساً متجرداً من جميع الغلائق الدنيوية ليقبل السيد ويخلع عليه خلعة
 الرضي قال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية اذا الغني اللابس لثياب
 الزينة لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد يتفضل الله تعالى على الغني
 بالصدقة عليهم زيادة على ما عندهم كالفقير يجب ما سبق في علمه **وسمعت**
 سيدي علياً اخا من اخوانه يقول من علامة قبول حج العبد انه خلع عليه خلعة
 الرضي عنده ان يرجع من الحج وهو متخلق بالاخلاق المحمدية لا يكاد يقع في ذنب
 ولا يرفي نفسه على احد من خلق الله ولا يراحم علي شيء من امور الدنيا حتى يموت
 وعلامة عدم قبوله حج ان يرجع علي ما كان عليه قبل الحج كما ان علامة مقتدائه حج
 وهو يرى ان مثل حج ابي بالقبول من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في تاديت
 المناسك وخروجها من خلاف العلم لكن هذا المقت لا يشعر به كل احد
 وانما يذكره اهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رجع سبب مشروعيته الى الاكل
 من شجرة النبي واحمد الله رب العالمين **واما** وجه تغلق البيع والشرا وسائر
 المعاملات بالاكل والشرب من شجرة النبي فهو ظاهر لاننا لما كلنا وشربنا جئنا
 بذلك عن كمال محبة اخواننا وعن اكرامهم واعطائهم ما يحتاجون اليه كما نحن مستحقون

عنه لكونهم من عبيد سيدنا وتغدينا حدود ربنا بالبحل والشح وعدم الايثار وطلبنا ان يكون
 كما في ايدي الخلائق لنا ولو بغير طريق شرعي فامرنا الله تعالى بالبيع والشرا وحرم علينا
 الربا وشرع لنا الخيار في البيع والشرا وفقاً للندم منا اذا كان الخطا او فرلاً جئنا
 وبيعنا العيوب التي من ضماتنا والتي من ضمانا غيرنا وبيعنا ما يدخل في بيع دورنا
 وبساتيننا وما يبيع فيه السلم والرهن واحكام الفلاس والحج والصالح والحوائذ
 والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض والاقرار والمساواة والاجارات واجام
 الموات وانما رغبت في الوقف والهبة والهدية شكر الماعننا من النعمة وكذلك
 علمنا حكم اللقطة واللقيط والجعالة والفرائض وقسم الصدقات والوصايا
 والوديعة وقسم الفي والغنيمة وكل ذلك اصله حجابنا بالاكل الذي لم ياذن
 لنا الشارع في اكله من حيث غير الاكل او من حيث الفعل وقد بسطنا الكلام على
 ذلك كله في رسالة الانوار القدسية فراجعوا واحمد الله رب العالمين **واما**
 وجه تغلق النكاح ونواجه بالاكل من شجرة النبي فهو ان العبد اذا اكل تحرك شهوته
 الى الجماع او مقدماته فلو لم يشر وعينه النكاح لربما كان يقع في الزنا فقتل شرعاً
 او غيره على تلك المرة المزمية بها فكان الفساد يظفر فذلك امر الشارع بالولي
 والشاهدين والصدقات ليدخل اليه من الباب **واما** مشروعية القسم للزوجة
 فاصلها الاكل فانه لما اكل شرها وبطرحها عن حقوق زوجته عليه فضايرها وتزوج
 عليها واذا احتج سألته ان يطلقها بما لا تقطيه له وتقدي نفسها منه ورعا
 بطر فطلقها ابتداء من غير سوال ولا مال ثم ندم على ذلك فشرع الله له الرجعة
 ورعا الى من زوجته وظاهر منها ولا عنها وتزوج من ارضعته ووطئ اجارته من
 غير استبراء ونكح في العدة مع استئصال رحم المرأة بولد الغير او ما به ورعا شح بتفقه
 الزوجة والوالدين والذرية والخدام والبهايم التي يربونها ويتبع بها الحجاب بالاكل
 عن جميع حقوق المذكوراته فامرنا باعطائهم حقوقهم بحسب الامر الشرعي دفعاً
 للفتنات في الدنيا والاخرة والحمد لله رب العالمين **واما** وجه تغلق ربح الجنابا
 وما يذكر فيه من التدوير والايمان والقضا والعنق والكتابة وحكم امهات الاولاد
 من الاما فوجه ظاهر وذلك ان العبد اذا اكل وشرب رعا بطر وطفه جوارحه وفت
 فقتل النفس التي حرم الله او قطع شيئا من جوارحه او جرحه عمداً او خطأ او قطع
 الطريق او سرق او زني او صال على الناس او شرب المسكر او قدغ اعراض الناس
 او حلف بالله صادفاً او كاذباً او شح بالمال فلم يكذب بتفقه على المحتاجين اليه الا
 بتدبر وعدم علي الله مع الله علي ذلك فامرنا الله تعالى بالوفاء بتدبره لا العقوبة عليه
 كالاكرام ورد الجنة له من حيث ما هو عليه من الشح ومن حيث مناجاة الشارع في
 الشرايع بايجاب ما جعله مباحاً او منعه وبانفسه على الامنة فلو لم يشر وعينه

الحدود لفساد نظام العالم بزيادة القتل والنهب وانما جعل في بعض الحدود كفارة
 بقتل او اطاقام او صوم او كسوة لما في ذلك الامر من شدة الفتح ولتكون كفارة
 حجابا مانعا من وقوع العقوبة باذن الله تعالى للعبد رحمة به وكذلك فشا من حجاب
 الاكل الذي لم ياذن فيه الشارع فافهم **واما** وجه تعلق العتق وما بعده بالاكل
 من الشجرة فهو ان السيد لما اكل وشرب حجب قسي خدمة الرقيق له واحسانه اليه
 بها وكذلك العبد لما اكل وشرب وشيع بطر وفسق وخرج عن طاعة سيده وطلب
 ان يخرج عن تخيره عليه وان يكون له مال كسبه وجعل كون الرق احسره له فانه
 ما دام في كفالة سيده فهو مستغن بمال سيده عن الشقاء والنعيب في تحصيل ما يحتاج
 اليه فكل شيء اخذ من بيت سيده فلما طلب العبد ذلك نفس عن الشارع
 بتزغيبه في عتقه وامره بكتابتها ان علم ان يقيد علي ما يقيد به وكذلك امر
 بتدبيره رحمة به بما عنده اي السيد من حرصه علي الدنيا ومحبته لها فلم تسمع نفسه
 بعتق ذلك الرقيق الا بعد موته فكان كمن تصدق بماله حين عاين طلوع الروح
 فلم يكن عند السيد بقية حرصه علي الدنيا كان امر بالعتق فور من غير كتابته ولا
 تدبير واما امر الولد فانما لم يورث السيد بعتقها رحمة بها او لجهله بحقوقها عليه
 حيث كانت محلا لاستمتاعه وقضا شهوته فرغب الشارع في ان تكون عتيقة
 بعد موته فمرا عليه وفاقبها وكفارة عنه لانما له في الاستمتاع بها بحكم الملك
 واصل اخلا له بحقوقها هو الاكل فانه لما اكل حجب فام بوفيق من خدمه فاستمتع به
 بل طلب منه ما لا اذا طلب عتقه ولولا الحجاب لكان تزه نفسه عن اخذ ما من المكاتب
 واعتق عبده من غير تدبير واعتق امر الولد قبل موته فاعلم ذلك **واما** وجه تعلق
 وجوب نصب الامام الاعظم ونوابه بالاكل من شجرة النبي فهو ظاهر لانه لو لا الامام
 الاعظم ونوابه في سائر اقطار الارض من وزير وامير وقاض وغيرهم لما قدر احد
 علي تنفيذ الاحكام وكان يفسد نظام العالم كله اذا اطلب خلق اخذ حقوقهم
 من بعضهم بعضا بلا شوكة تخيمهم وربما كان يقتل خلق كثير حتى يتمكنوا من قتل
 رجل واحد ويحب عليه القتل فلهذا قالوا لا يفتي ان يقيم الحدود الامم يقتض
 ولا يقتصر منه كالوالي بخلاف من يضربه فيضربك فافهم **ثم** الاصل
 ذلك كله الاكل فانه لو لا الاكل لما احب احد ولا ترك ما اوجبه الله تعالى عليه من
 الحقوق كمال لانه لو لا الاكل لما تنازع الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يودي الحق
 الذي عليه من غير وقوف علي حاكم ولا حبس ولا تعزير ولا ملازمة غير كعليه
 طائفة الاوليا والعلماء العاملين فكان من رحمة الله بعباده ان الهن الرعية
 ان يجتمعوا علي نصب امام يحمي انفسهم وحرهم بوجوده جميع علموا انه لا يقوم
 للدين شعاع الا بذلك وما لا يتم الواجب الا به فلهو اوجه وانما لم يرد لنا حديث بالامر

بنصبه

بنصب الامام الاعظم ونوابه لما في ذلك من الرياسة والكبر الذي لا يكاد يسلم منه
 الامم عصم الله فلو امرنا الشارع بطلب الامامة صريحا لكان فيه تعرض للفتنة
 والشارع لا يامر بما فيه فتنة بل ينهي عن الامارة الا ان يكون العبد مسيولا فيها
فكلم انه لو لا الولاة الذين لهم شوكة ما امن احد في داره فضلا عن البراري
 ولا صرح احد اخذ اخراج من الفلاح ولا صرح جهاد ولا وجدنا يتفق علي المجاهد بين
 والمرابطين وضاعت مصالح اخلق اجمعين واحمد الله رب العالمين **و**
ولكن ذلك اخر خاتمة كتابه الميزان الشعرانية المدخلة لجميع اقوال
 المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
 لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق **وان** اساله كل ناظر في هذا
 الكتاب من علماء المذاهب الاربعة رضي الله تعالى عنهم ان يصالح ما يراه في هذا
 الكتاب من الخطا والتخريف لكن بعد امعان النظر في الأدلة والتعاليل والتوجيهات
 والسلامة من نقصب لمذهب دون غيره وبعد معرفته بصحة دليله وصحة
 دليل المخالف وبعد اطلاعه علي جميع الفصول التي قدمنا هاهنا يري الميزان وبعد
 شهود عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل مجتهد من المتقدمين والمتأخرين
 وبعد شهود ما عن الشريعة كالكف ومذاهب الائمة كالاصابع المتفرعة من
 الكف فكما انما تراه اصبع او ي بالكف من اصبع فكذلك ليس مذهب ابي بالشريعة
 من مذهب كما تقدم بسطه في الفصل قبيل توجيه كلام الائمة المجتهدين **و**
واذا كان المؤلف اول من تكلم في فن يحتاج ضرورة الي من يتقرب كلامه
 وتستدرك عليه لحسن استحضار المؤلف كل ما يرد علي منطوق ذلك الكلام
 ومفهومه كالتاليه ولوانه كان يقدر علي ذلك لما احتاج الناس الي شرح
 للمتنون ولا احتاجت السروح الي حواشي ولا الحواشي الي الحواشي ولو كان من
 عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا **وقد** ذكرنا مرارا ان جميع
 ما القناه من الكتب انما هو حسب ما يفتح الله به علي قلبي حال التأليف
 ما عدي الكتب التي اختصرناها **فكر** الله تعالى من عذري في
 وقوعي في خطأ وتخريف في هذا الكتاب لغرابته عن الافهام **ورحم**
 الله من فتح الله علي قلبه توجيها لشي من اقوال الائمة او ضح بما وجهته به
 فالجهد هو وضعه في هذا الكتاب ثم عذر في التراخي بتوجيه كلام جميع
 المذاهب المستعملة والمندرسه فانه امر لا اعلم احد سبقني الي الترامد
ومن تأمل فيه وفهمه صار يقرب مذهب جميع المجتهدين حتي كانه
 صاحبها واستحق ان يلقب بشيخ اهل السنة والجماعة في عصره ومن لم
 يلقبه بذلك فقد ظلمه **واستمع** يا اخي نفسي وامعن النظر فيه والزم



الادب مع سائر الائمة المجتهدين لياخذوا بيدك في احوال يوم القيامة واحمد

• لله رب العالمين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم •

• وصلي الله علي سيدنا محمد النبي الامي وعلي آله •

• وصحبه ولم تسليما كثيرا الي يوم الدين •

• وسلام علي المرسلين واحمد •

• لله رب العالمين •

• تمت •

• تم •

وكان الفراغ من كتابة هذه الميزان السرائية يوم الاربعاء المبارك سادس

• شهر ذي الحجة احرام ختام عام ستة الف ومائة واحد وعشرين •

• من الهجرة النبوية علي صاحبها افضل الصلاة واتم •

• التسليم وذلك علي يد العبد الفقير الحقير •

• المعترف بالعجز والتقصير الفقير محمد بن •

• محمد بن محمد بن نور الدين الزرقاني •

• بلدا المالك مذهبنا عفراسه •

• له ولوالديه وللمن نظر •

• في هذه السنخة •

• عيبا وصالحه •

• واحمد •

• وح •

• تم •

• تم الكتاب بحمد الله ذي الجود • مفتي البحار ومجري الماني العود •

• يا قاري الخط قل يا الله مجتهدا • اعقر لكاتبه يا خير معبود •

• • •

• يا ناظر في قباي حيرة تقراه • اقرا هديته بلا ريب ولا شطط •

• ان مرسه هو فلا تعجل بسبكي • واعذر فلست بمعصوم من الغلط •

• • •

• وكان به هذا الخط مختصر غريب • وامره في الناس امر عجيب •

• يطلب من المولى القريب المحيب • بضر من الله وفتح قريب •

• اللهم صلي وسلم وبارك علي سيدنا محمد النبي الامي وعلي آله وصحبه اجمعين •